

المبطل الحامي

في ذكر الناجي من الفرق والهلك

تأليف

العلامة عماد الإسلام يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد

١٣٥٠ - ١٠٩٩ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور إبراهيم يحيى محمد قيس

تقديم

فضيلة العلامة تاج الدين ابن كثير مؤيد محمد مقبولي اللواتي

فضيلة القاضي العلامة محمد بن اسماعيل المرادي

فضيلة العلامة محمد بن حسي اللواتي

فضيلة العلامة الدكتور عبد الوهاب بن لطف اللواتي

مؤسسة الرسالة ناشرون

المسالك

في ذكر الناجي من الفرق والهاالك

تأليف

العلامة عماد الإسلام يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد

١٠٣٥ - ١٠٩٩ هـ

دراسة وتحقيق

الدكتور إبراهيم يحيى محمد قيس

تقديم

فضيلة الله ستاف الدكتور حسن محمد مقبولي الله هدي
فضيلة القاضي العلامة محمد بن اسماعيل العمري
فضيلة الوراد العلامة محمد بن عيسى المنصور
فضيلة الله ستاف الدكتور عبد الوهاب بن لطف الدليمي

مؤسسة الرسالة ناشرون



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

انتشار بالوان الطيف

مؤسسة الرسالة ناشرون



جميع الحقوق محفوظة للناشر

الطبعة الأولى

١٤٣٣ هـ - ٢٠١٢ م

ISBN 978-9933-446-76-5



9 789933 446765

هاتف: ١١٢٢١١٩٧٥ (٩٦٣)

صرب: 30597

بيروت - لبنان

هاتف: ٥٤٦٧٣٠ - ٥٤٦٧٢١

فاكس: ٥٤٦٧٢٢ (٩٦١)

صرب: ١١٧٤٢٠

Resalah
Publishers

Damascus - Syria
Tel: (963) 11 2211975

Tel: 546720 - 546721

Fax: (961) 1 546722

P.O.Box: 117460

Beirut - Lebanon

E-mail:

resalah@resalah.com

Web site:

http://www.resalah.com

حقوق الطبع محفوظة © ٢٠١٢ م لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

①

ملاحظة

أصل هذا الكتاب رسالة علمية نال بدراسته وتحقيقه الباحث إبراهيم يحيى محمد قيس درجة الماجستير من جامعة صنعاء - كلية الآداب - قسم الدراسات الإسلامية، وذلك بإشراف كلٌّ من:

أ.د. حسن محمد مقبولي الأهدل - مشرفاً رئيساً.

د. محمد يحيى المأخذي - مشرفاً مشاركاً.

وقد تكوّنت لجنة المناقشة والحكم من كلٍّ من:

أ.د. حسن محمد مقبولي الأهدل (جامعة صنعاء) رئيساً.

أ.د. إبراهيم إبراهيم القريبى (جامعة الحديدة) مناقشاً خارجياً.

أ.د. أحمد علي المأخذي (جامعة صنعاء) مناقشاً داخلياً.

وتمت مناقشتها يوم الاثنين ٢٩/ جمادى الآخرة/ ١٤٣٠هـ الموافق ٢٢/٦/٢٠٠٩م

وقد أوصت اللجنة بطباعة الرسالة.

تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور
حسن محمد مقبولي الأهدل



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد:

فقد طلب مني الأخ الأستاذ/ إبراهيم يحيى محمد قيس تقريراً لكتاب «المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك» للعلامة عماد الإسلام يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد المتوفى سنة (١٠٩٩هـ) والذي قام بدراسته وتحقيقه، ونال عليه الدرجة العلمية (الماجستير)، وقد أشرفت عليه في بحثه القيم هذا، وقد بذل فيه جهداً عظيماً.

وموضوع الكتاب موضوع عقيدة وتاريخ، وهو من كتب التراث الإسلامي وخاصة اليماني، ومؤلفه من كبار أئمة الزيدية المحققين، ومن خلال قراءتي للكتاب وجدته كتاباً قيماً يحقق نسبة أقوال الفرق ويوثقها، ويرد ما يرى أنه مخالف للصواب، مدعماً ذلك بالدليل المنقول والمعقول.

وهو كتاب مفيد في بابه، وقد قام المحقق - جزاه الله خيراً - بإخراج الكتاب على الوجه الأكمل والأمثل، محققاً للنص تحقيقاً سليماً كما أراده كاتبه، متابِعاً للمؤلف في بعض القضايا والمسائل، ومتعقباً عليه في بعض ما بان له من وجهة النظر المخالفة للمؤلف، وكان في تحقيقه للكتاب دقيقاً في التوثيق والنقل، وقد رجع إلى

أكثر من أربع مئة كتاب ما بين مخطوط ومطبوع، فاكتملت فائدة الكتاب، وهو بهذا الإخراج المتكامل مقدم في ثوب قشيب وحلة جديدة، مضاف إلى المكتبة الإسلامية في صورته اللائقة به للقراء والمثقفين على الوجه المطلوب. ونسأل الله أن يكتب الخير والأجر لجميع من أسهم في إخراج هذا الكتاب وحققه ونشره، إنه هو السميع المجيب.

كتبه الأستاذ الدكتور

حسن محمد مقبولي الأهدل

رئيس قسم أصول الفقه والحديث بكلية الشريعة والقانون - جامعة صنعاء

٢٠١٠/١/٢٨ م



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد أشرف الأنبياء والمرسلين ، وعلى آله وأصحابه أجمعين. أما بعد :

فقد طلب مني الأخ الأستاذ/ إبراهيم يحيى محمد قيس تقريراً لكتاب المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك للعلامة عماد الإسلام يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد المتوفى سنة ١٠٩٩هـ والذي قام بدراسته وتحقيقه ، ونال عليه الدرجة العلمية (الماجستير) ، وقد أشرفت عليه في بحثه القيم هذا ، وقد بذل فيه جهداً عظيماً.

وموضوع الكتاب موضوع عقيدة وتاريخ ، وهو من كتب التراث الإسلامي وخاصة اليمني ، ومؤلفه من كبار أئمة الزيدية المحققين ، ومن خلال قراءتي للكتاب وجدته كتاباً قيماً يحقق نسبة أقوال الفرق ويوثقها ، ويرد ما يرى أنه مخالف للصواب مدعماً ذلك بالدليل المنقول والمقول. وهو كتاب مفيد في بابيه ، وقد قام المحقق - جزاء الله خيراً - بإخراج الكتاب على الوجه الأكمل والأمثل ، محققاً للنص تحقيقاً سليماً كما أراه كاتبه ، متابعاً للمؤلف في بعض القضايا والمسائل ، ومتعقياً عليه في بعض ما بان له من وجهة النظر المخالفة للمؤلف ، وكان في تحقيقه للكتاب دقيقاً في التوثيق والنقل ، وقد رجع إلى أكثر من أربع مائة كتاب ما بين مخطوط ومطبوع ، فأكملت فائدة الكتاب ، وهو بهذا الإخراج المتكامل مقدم في ثوب قشيب وحلة جديدة ، مضاف إلى المكتبة الإسلامية في صورته اللاتقة به للقراء والمحققين على الوجه المطلوب. ونسأل الله أن يكتب الخير والأجر لجميع من أسهم في إخراج هذا الكتاب وحققه ونشره ، إنه هو السميع الحبيب.

كتبه الأستاذ الدكتور ~~حسن محمد مقبولي~~ الأهل

رئيس قسم أصول الفقه والحديث بكلية الشريعة والعلوم جامعة صنعاء

٢٠١٠/١/٢٨

مقدمة فضيلة الأستاذ الدكتور حسن محمد مقبولي الأهل

تقديم فضيلة القاضي العلامة
محمد بن إسماعيل العمراني



الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، وعلى آله
الطيبين الطاهرين، وعلى أصحابه الغر الميامين، وعلى التابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.
وبعد:

فهذا تحقيق كتاب «المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك» للعلامة السني يحيى
ابن الحسين بن القاسم، حققه الشاب العالم الفاضل النشيط إبراهيم بن يحيى بن محمد
قيس، ولعمري إنه طرق باباً من أبواب العلم لم يطرقه أحد غيره، ولم يخطر ببال أحد فيما
أعلمه؛ لأنه أخرج كنزاً من كنوز العلم يجهله الكثير من رجال العلم في اليمن، فضلاً عن
غيرهم من علماء الخارج.

فله در هذا المحقق، ورضي الله عنه، وجزاه خيراً، فلقد أخرج هذا الكتاب من
ظلمات المكاتب إلى النور، حفظه الله، وأطال عمره، وزاد في الشباب من أمثاله، آمين.
ربيع الأول سنة (١٤٣١هـ).

محمد بن إسماعيل العمراني

تقديم فضيلة الوالد العلامة

محمد بن علي المنصور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يجب لجلال وجهه وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على أشرف الأنبياء والمرسلين وخاتمهم المبعوث رحمة للعالمين؛ سيدنا محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وعلى آله الطاهرين وصحبه الراشدين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد:

فإن الولد العلامة^(١) الأستاذ إبراهيم بن يحيى بن محمد قيس حفظه الله عرض عليّ كتاب «المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهلاك» للعلامة الشهير عماد الإسلام يحيى بن الحسين بن المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي رحمهم الله تعالى الذي قام بدراسته وتحقيقه الأستاذ إبراهيم قيس لنيل درجة الماجستير في كلية الآداب بجامعة صنعاء.

وقد طالعت في كثير من الكتاب، فوجدته عاباً جمع من الفرق ما لم يجمعه غيره من كتب الملل والنحل، فهو بغية الطالبين، وموسوعة تهفو إليها نفوس الراغبين، وعلى يد محققه تذلت سبله للسالكين، فقد بذل جهداً مضمياً في التحقيق الذي ختمه بالمراجع والفهارس المتعددة، التي مهدت للقراء نيل المطلوب من الكتاب.

(١) هذا الصفة لا تنطبق علي، ولا أستحقها، فما زلت - علم الله - من كسالى طلبة العلم ومقصريهم، لكن مشايخي - حفظهم الله - يحسنون بي الظن، فأسأل الله تعالى أن لا يؤاخذني بما يقولون، وأن يجعلني خيراً مما يظنون، وأن يغفر لي ما لا يعلمون.

فرحم الله المؤلف على ما جمع وأجاد، وجزى الله المحقق خيراً على ما بذل من جهد وأفاد، ونفع الله به الإسلام والمسلمين، وأكثر عدد العلماء العاملين، آمين، وسلام على المرسلين، والحمد لله رب العالمين. وحرر بتاريخ: ١٤ شهر ربيع الثاني سنة (١٤٣١هـ)، الموافق: ٢٩ / ٣ / ٢٠١٠م.

كتبه المفتقر إلى رحمة الله
محمد بن علي المنصور وفقه الله
المدرس بالمعهد العالي للقضاء — صنعاء



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله العالمين حمداً كبيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب للجلال عظم
وعظيم سلطانه . والصلاة والسلام الايمان الاكملان على سرف
الانبياء والمرسلين وخاتمهم المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعنده الصلاة
الامين وعلى آله الطاهرين . وصحبه الابرار الذين . والتابعين لهم باحسان الى يوم الدين
وليعرف ان اولاد العلامة الاستاذ ابراهيم محيي محمد حسين خطابه
عرض لي كتاب (المسالك في ذكر الناجي من الفسق والمهلك) للعلامة الشهير
عماد الاسلام محيي الحسين المنصوي باسم القاسم محمد علي محمد الله تعالى
الذي قام به استتم وتحقيقه الاستاذ ابراهيم قيس الزبيدي رحمة الماجستير
في كلية الاداب بجامعة صنعاء . وقد طالعت في كثير من الكتاب
فوجدته عبا باجمع من الفقه مالم يجهد فيه من كتب الملل والنحل فهو يغيبه الطالبين
وموسومة تهفو اليها نفوس الرغنين . وعلى يد محقق تزلزلت السبل للسالكين
فقد بذل جهده اذنانيا في التحقيق الذي ختمه بالمرجع والفهارس المتعددة
التي مهدت للقارئ نيل المطالع من الكتاب في حواشي المؤلف على ما جمع واجاد
وحري بالمحقق خيال على ما بذل من جهد وافاد ونفع امره بسلام والامين
والحمد لله العالمين امين في سلام على المرسلين وآحمر العالمين
وصدق شيخنا ابي بكر بن النجاشي في كتابه **سراج** ٢٠١٠/٣/٢٩
كتبه المفتقر الى حقه محمد بن المنصوي **وقفاً**
المدرس بالمعهد العالي للقضا صنعاء

تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور
عبد الوهاب بن لطف الديلمي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه.

أما بعد: فإنَّ العلامة يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد أحد أعلام اليمن الذين سلكوا مسلك الاجتهاد، وكانت له شخصيته المتميزة بأرائه التي انفرد بها عن أهل عصره في كثير من المسائل الفروعية والعقدية، كما نأى بنفسه عن التعصب المذهبي المقيت، وله مؤلفات كثيرة، تدل على سعة باعه في علوم كثيرة من علوم الشريعة.

وكتابه: «المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك» - وهو هذا الكتاب الذي بين أيدينا - أحد الأدلة على سعة اطلاعه ومكانته العلمية، وقد اشتمل الكتاب على جملة كبيرة من الحديث عن كثير من الفرق التي ظهرت في عالمنا الإسلامي منذ ظهور الفتن وتواليها على هذه الأمة، والتي كان منشأ كثير منها؛ هو اتباع الأهواء، والانصراف عن تحكيم الكتاب والسنة، أو لِي أعناق النصوص وتأويلها بما لا تحتمله شرعاً ولا عقلاً ولا لغةً، أو اتباع البشر اتباعاً مطلقاً، لا يحد بحدٍّ ولا قيد . . . إلى غير ذلك من العوامل الأخرى التي أوجدت هوة سحيقة بين هذه الفرق، حتى كفر بعضهم بعضاً، كما تعرض المؤلف كذلك إلى طائفة من البدع التي استحدثها الناس في دين الله سبحانه.

والكتاب في جملته نافع ومفيد، غير أن المؤلف - على جلاله قدره - لم يسلم من الوقوع في بعض الأخطاء، كما هو شأن البشر ممن لم يحطهم الله تعالى بالعصمة من

الزلل، كما أيد بعض ما يمارسه بعض الصوفية مما أحدثوه دون مستند شرعي صالح للاستدلال، وهذه المواطن لا أحب أن أتعرض لها بالتفصيل، فإن محقق الكتاب - وهو الأخ الأستاذ/ إبراهيم يحيى محمد قيس - قد أغناني عن ذلك، إذ لم يُغفل هذه الجوانب من النقد وتفنيد بعض الآراء التي فيها شطط، بل أعطاها حقها بأسلوب فيه أدب وحسن تعامل مع أهل العلم.

وبالجملة؛ فإن الكتاب صالح للنشر للاستفادة منه خاصة طلاب العلم، أسأل الله سبحانه أن يوفق الجميع، وأن يلهمنا رشدنا، ويرزقنا كمال الإخلاص لوجهه، والحمد لله رب العالمين.

د/ عبد الوهاب بن لطف الديلمي



آية وكريمة وجهيث شريفه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَعْفُو عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥ - ١٦].

وعن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: سألت عائشة أم المؤمنين: بأي شيء كان نبي الله ﷺ يفتتح صلاته إذا قام من الليل؟ قالت: كان إذا قام من الليل افتتح صلاته:

«اللَّهُمَّ رَبَّ جِبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَائِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»^(١).

(١) «صحيح مسلم» (ص ٣١٢)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الدعاء في صلاة الليل، حديث رقم (٧٧٠).



- ❖ إلى الباحثين عن الحق، من العلماء وطلاب العلم والدعاة إلى الله في كل مكان.
- ❖ إلى الذين أخذوا دينهم - عقيدة وشريعة - من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وأعرضوا عما سواهما، رغم لوم اللائمين وتشنيح المقصرين.
- ❖ إلى أهل بيت النبي ﷺ الطيبين الطاهرين، الذين تمسكوا بسنته ﷺ وعرضوا عليها بالنواجذ، فصار حبهم من الدين وبغضهم من النفاق، ومنهم مؤلف «المسالك»: العلامة عماد الإسلام يحيى بن الحسين ابن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد.
- ❖ إلى كل من له علي فضل، وفي مقدمتهم: والدي الكريمان اللذان رباني صغيراً، وحبياً إلي طلب العلم الشرعي، وأشربت في كنفهما حب السنة وكرهية البدعة، وكذلك إلى مشايخي الأجلاء أنوار الهدى.
- ❖ إلى أخي عباس يحيى محمد قيس الذي عرفت فيه صدق الأخوة وحنان الأبوة، فقد وقف إلى جانبي في السراء والضراء.
- ❖ إلى زوجتي الفاضلة أم عمر التي كان لإخلاصها ووفائها ونشاطها المبارك أعظم الأثر في إنجاز هذا البحث، ثم إلى أولادي الأعزاء وفقهم الله.

❖ أهدي هذا الجهد المتواضع ❖

الباحث

إبراهيم يحيى محمد قيس

شكر وتقدير

إن مما يتوجب علي في هذا المقام أن أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لفضيلة الأستاذ الدكتور «حسن محمد مقبولي الأهدل» - المشرف الرئيس ورئيس لجنة المناقشة والحكم على رسالتي هذه - على تفضله بقبول الإشراف عليها رغم كثرة انشغاله بالإشراف والدرس والتدريس والفتيا، ثم على بذله الكثير من جهده ووقته في مراجعة ما أكتبه أولاً بأول، وتحريير ملاحظاته وتوجيهاته القيمة، وإرشادي إلى الصواب بروح الأب الحنون والمربي الناجح، مع تواضع جم وخلق فاضل، إضافة إلى السماح بالإفادة من مكتبته العامرة، فجزاه الله عني خير الجزاء.

وأتوجه أيضاً بالشكر والتقدير للدكتور «محمد يحيى المأخذي» المشرف المشارك على الرسالة، على ما بذله من جهد ووقت في قراءة ما كتبت وإبداء رأيه في بعضه، فله مني أطيب الشاء.

وأتقدم أيضاً بجزيل الشكر والتقدير لعضوي لجنة المناقشة والحكم، وهما: الأستاذ الدكتور «إبراهيم إبراهيم القريبي»، والأستاذ الدكتور «أحمد علي المأخذي» على جهودهما المباركة في مراجعة الرسالة وإبداء ملاحظتهما القيمة عليها.

كما أتقدم بجزيل الشكر والثناء لمشايخي وأساتذتي : أصحاب الفضيلة الأستاذ الدكتور «حسن محمد مقبولي الأهدل»، والقاضي العلامة «محمد بن إسماعيل العمراني» والوالد العلامة «محمد بن علي المنصور»، والأستاذ الدكتور «عبد الوهاب بن لطف الديلمي» على تفضلهم بالتقديم للرسالة .

والشكر موصول لكل من أصحاب الفضيلة: الدكتور «يحيى بن عبد الله الأسدي» رئيس قسم القرآن وعلومه بكلية التربية بعبس، والدكتور «محمد بن عبد الرحمن غنيم» إمام وخطيب جامع الزبيرى، والدكتور «حسن علي البشاري»، والدكتور «وليد الربيعي»، والشيخ «محمد المطري» إمام وخطيب جامع الإحسان على ما تفضلوا به من نصح وتوجيه وتشجيع .

وأشكر القائمين على جامعة صنعاء من أكاديميين وإداريين على ما يقومون به من جهود في سبيل النهوض بالبحث العلمي، وأخص بالذكر أعضاء هيئة التدريس بقسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب، وعمادة الكلية، ونيابة الدراسات العليا بالجامعة . وهو مني للقائمين على مكتبات جامعة صنعاء، ومكتبة جامعة الإيمان، ومؤسسة الإمام زيد بن علي، ومكتبة جامع الإحسان، ومكتبة المخطوطات بالجامع الكبير بصنعاء، وللقائمين على مكتبات جامعة القاهرة، وجامعة الأزهر، ومكتبة المصطفى بالقاهرة، ومكتبة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية، لتعاونهم معي جميعاً بتسهيل عملية البحث والإفادة مما حوته هذه المكتبات من مراجع .

كما أشكر أصدقائي الأعزاء: الدكتور «أحمد محمد البياضي»، والدكتور «زيد يحيى الزبيدي»، والأستاذ «حسين سعيد النجاشي»، والأستاذ «أحمد محمد علي الحميدي»، والوالد «صالح بن صالح الجالدي»، والولد «أحمد حسين قبان»، والولد «عماد محمد علي قيس» على وقوفهم إلى جانبي وتعاونهم معي بكل ممكن.

وأخيراً أرجو من كافة أساتذتي وزملائي وأصدقائي ممن تفضل برأي أو مشورة أو إعارة كتاب أو طباعة، أن يقبلوا عذري في عدم ذكرهم في هذه الكلمة، وللجميع مني وافر الشكر والامتنان.



مقدمة التحقيق

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٢].
 ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١]، ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب: ٧٠-٧١]، أما بعد:

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وخير الهدي هدي محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

وإن مما تجدر الإشارة إليه أن الإسلام عقيدة، تنبثق عنها شريعة تنظم شؤون الحياة كلها، وتقدر إنسانية الإنسان بغض النظر عن دينه وجنسه ولونه ووطنه، وأن الله جلت قدرته لا يقبل من قوم شريعتهم إلا إذا صحت عقيدتهم، وموضوع العقيدة يشتمل على كل ما يجب معرفته والإيمان به في حق الله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره، وهي أول ما دعا إليه الرسل، وبتقريرها أنزلت الكتب، ولأهميتها في حياة الفرد والمجتمع أرسى القرآن الكريم قواعدها، وبينها أوضح بيان، وزادها إيضاحاً وبيانا رسول الله ﷺ في سنته الشريفة، فإن كلماته الجوامع النوافع كفت وشفقت، وكانت تفسيراً وتأكيذاً لما تضمنته آيات القرآن الكريم.

«وقد سلك جماهير العقلاء - في باب العقيدة - في كل واد، وأخذوا في كل طريق، وخاضت فيه الفرق على تباينها واختلافها، وكل قد اختار لنفسه قولاً لا يعتقد الصواب في سواه، ولا يرتضي إلا إياه، وكلهم - إلا من تمسك بالوحي - عن طريق الصواب مردود، وباب الهدى في وجهه مسدود، وأسعد الناس بالصواب فيه من تلقى ذلك من مشكاة الوحي المبين، ورغب بعقله وفطرته وإيمانه عن فلسفة المتفلسفين وكلام المتكلمين وجرأة المتهوكين»^(١)، امثالاً لقول رب العالمين: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّانِكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، وقوله عز من قائل: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿٥٦﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانُكُم سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [المائدة: ١٥ - ١٦]، وقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ وَلَكِن جَعَلْنَاهُ نُورًا نَّهْدِي بِهِ مَن نَّشَاءُ مِنْ عِبَادِنَا وَإِنَّكَ لَهَادِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿٥٧﴾ صِرَاطَ اللَّهِ الَّذِي لَمْ يَلَمْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ إِلَّا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٢ - ٥٣]، وقوله جل في علاه: ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُمْ بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ ﴿٥٨﴾ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوبًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ فَاَلَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٦ - ١٥٧].

وامثالاً لقول الصادق المصدوق عليه السلام فيما رواه العرباض بن سارية رضي الله عنه قال: وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله مَوْعِظَةً ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، وَوَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذِهِ لَمَوْعِظَةٌ مُودِعٌ، فَمَاذَا تَعْهَدُ لِنَا؟ قَالَ: «قَدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى الْبَيْضَاءِ، لَيْلُهَا كَنَهَارِهَا لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ، مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسِيرَى اخْتِلَافاً كَثِيراً، فَعَلَيْكُمْ بِمَا عَرَفْتُمْ مِنْ سُنَّتِي

(١) «شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل» لابن القيم (ص ٢) بتصرف يسير واختصار.
والمتهوك: المتحير. انظر: «القاموس المحيط» للفيروز آبادي (ص ١٢٣٧)، مادة: (هوك).

وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَعَلَيْكُمْ بِالطَّاعَةِ وَإِنْ عَبْدًا حَبَشِيًّا، فَإِنَّمَا الْمُؤْمِنُ كَالْجَمَلِ الْأَيْفِ حَيْثُمَا قِيدَ أَنْقَادًا»^(١).

ولما أخذ الصحابة الكرام رضوان الله عليهم عقيدتهم من كتاب ربهم عز وجل ومن سنة نبيهم ﷺ كانوا أسعد الناس بذلك، فلم يختلفوا في دينهم، وانطلقوا شرقاً وغرباً ليخرجوا به الناس من عبادة العباد إلى عبادة الله رب العباد، ومن جور الأديان إلى عدل الإسلام، فبارك الله وحدثهم وجهادهم، فصالوا على دول الباطل بجبروته وبطشه وطغيانه، وتمكنوا في فترة وجيزة أن يقيموا للإسلام دولة عظمى، ارتفعت في أرجائها رايات الخير والحق والعدل والمساواة والسلام، وسار على نهجهم التابعون لهم بإحسان.

ولما انتشر الإسلام ودخل فيه الوثني واليهودي والنصراني والفارسي والصابئي وغيرهم من أهل الملل والنحل، ومن في قلبه على الإسلام دغل، ظهر الاختلاف في العقيدة، وظهرت الفرق المختلفة، مصداقاً لحديث رسول الله ﷺ القائل: «وستفترق أمتي إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة...»^(٢) الحديث، فكان لذلك أعظم الأثر في ظهور العصبية المقيتة والاختلاف المذموم، وتفرق الأمة الواحدة، حتى وصل الحال إلى التضليل والتكفير واستحلال الدماء والأموال والأعراض، ومن له اطلاع على كتب التواريخ سيجد على ذلك كثيراً من الشواهد، وحال الأمة في وقتنا الحاضر خير شاهد.

وبسبب التفرق المنهي عنه ذلت أمة الإسلام بعد عزة، وضعفت بعد قوة، وجهلت بعد علم، وتأخرت عن ركب الحضارة الزاحف عقوداً طويلة، فاستباح حماها الدليل قبل العزيز، والضعيف قبل القوي، والقريب قبل البعيد، وتداعت عليها الأمم مصداقاً لقول النبي ﷺ: «يُوشِكُ الْأُمَمُ أَنْ تَدَاعَى عَلَيْكُمْ كَمَا تَدَاعَى الْأَكْلَةُ إِلَى قَصْعَتِهَا». فقال قائل:

(١) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه في مقدمة «السنن» (ص ١٢)، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين، حديث رقم (٤٣)، وأحمد في «المسند» (١٢٦/٤)، حديث رقم (١٧١٨٢)، والحاكم في «المستدرک»: (١/١٧٥)، كتاب العلم، حديث رقم (٣٣١)، وأبو نعيم الأصبهاني في «المسند المستخرج على صحيح مسلم»: (١/٣٦)، وقال: وهذا حديث جيد من صحيح حديث الشاميين. اهـ، وذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (٢/٦٤٨)، حديث رقم (٩٣٧).

(٢) سيأتي تخريجه عند كلام المؤلف عن الفرق التي أشار إليها النبي ﷺ.

وَمِنْ قَلَّةٍ نَحْنُ يَوْمِيذٍ؟ قَالَ: «بل أنتم يومئذ كثير، ولكنكم غثاءً كغثاء السيل، ولينزعن الله من صدور عدوكم المهابة منكم، وليقذفن الله في قلوبكم الوهن»، فقال قائل: يا رسول الله، وما الوهن؟ قال: «حُبُّ الدُّنْيَا وَكَرَاهِيَةُ الْمَوْتِ»^(١).

ولا يمكن لهذه الأمة أن تستيقظ من رقدتها، وتستعيد عزها وكرامتها ومجدها وحضارتها إلا إذا راجعت أمر دينها، واهتدت بكتاب ربها عز وجل وسنة نبيها ﷺ، وأخذت منهما دينها - عقيدة وشريعة - نقيًا صافيًا من الأهواء والبدع والضلالات، وربت على ذلك أجيالها، وصدق الله القائل: ﴿لَا يَغْيِرُ مَا يَقَوْمٍ حَتَّىٰ يَغْيِرُوا مَا بِنَفْسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِن آلٍ﴾ [الرعد: ١١].

وقد خاض العلماء قديماً وحديثاً في حديث الافتراق المشار إليه آنفاً لخطورة موضوعه^(٢)، وألف المؤلفون في تعداد الفرق وبيان أحوالها ومقالاتها، قصد بعضهم التحذير من أهل الأهواء، وقصد آخرون نشر عقائدهم والدفاع عنها وردّ شبه خصومهم. وممن خاض في حديث الافتراق العلامة الكبير عماد الإسلام يحيى بن الحسين بن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد اليمني الصنعاني المتوفى سنة (١٠٩٩هـ)، فقد ألف في ذلك كتاب: «المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك».

وبما أن هذا الكتاب كان لا يزال مخطوطاً، ونظراً لأهمية موضوعه، فقد استخرت الله في تحقيقه لنيل درجة الماجستير - بعد موافقة قسم الدراسات الإسلامية بكلية الآداب جامعة صنعاء - مع أنني لم أجد له إلا نسخة واحدة رغم البحث الطويل، ولكنها تمتاز بأنها مكتملة، وبخط المؤلف نفسه. فأسأل الله جل وعلا أن يعينني على ذلك، وأن يهديني سواء السبيل، إنه نعم المولى ونعم النصير.

(١) أخرجه عن ثوبان؛ أبو داود في «السنن» (ص٦٤٨)، كتاب الملاحم، باب في تداعي الأمم على الإسلام، حديث رقم (٤٢٩٧)، وأحمد في «المسند»: (٢٧٨/٥)، حديث رقم (٢٢٤٥٠)، وذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (٦٨٤/٢)، حديث رقم (٩٥٨).

(٢) قال الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى في الملل والنحل ضمن مقدمة «البحر الزخار» (ص٥١): وقد صرح ﷺ بأن كلها هالكة إلا فرقة واحدة، فخليق بمن قرع سمعه هذا الحديث أن يمتلئ قلبه رعباً، ويقشعر جلده فرعاً، ويبتهل إلى من له الحول والقوة أن يهديه سبيل الرشاد.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره

يستمد البحث أهميته من أهمية علم العقيدة الإسلامية، ولا سيما ما يتعلق منها بالفرق، وسبب اختياري لهذا البحث يتمثل فيما يلي:

أولاً: ظهور التعصب الأعمى بين المسلمين من جديد، ولا يخفى دور أعداء الإسلام في إحياء البدع العقائدية ودعم أصحابها، لتغذية الخلاف بين المسلمين، وإشغال بعضهم ببعض، لتسهيل السيطرة عليهم وعلى ثرواتهم.

ثانياً: قلة المؤلفات في الفرق في اليمن الميمون، فهذا الكتاب سيثري المكتبة اليمنية في موضوعه إن شاء الله.

ثالثاً: المساهمة في إحياء التراث العلمي لعلمائنا الأجلاء، من خلال تجديد مؤلفاتهم وإخراجها للناس للإفادة منها، بدل أن تظل عرضة للتلف أو حبيسة للرفوف والجدران.

رابعاً: ما عُرف به المؤلف رحمته الله من إنصاف ونبذ للتقليد وتمسك بالأدلة الشرعية، ودعوته إلى التمسك بمنهج السلف الصالح رضوان الله عليهم.

خامساً: تعرضه للفرق غير الإسلامية، ومنها اليهودية والنصرانية، وردّه عليهم، وإثبات نبوة رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم من نصوص التوراة والإنجيل.

سادساً: ردّه لكثير من العقائد المنحرفة وبيان بطلانها بالأدلة النقلية والعقلية، ومنها على سبيل المثال: رده على الباطنية القائلين بظهور المهدي في القرن الثالث الهجري.

سابعاً: ذكره لكثير من مسائل العقيدة وما يتصل بها استطراداً، وذكره ما ترجح لديه فيها غالباً، مثل: مسألتي التكفير والتفسيق، وبم يكفر المسلم أو يُفسق؟ والسحر وما يتعلق به.

ثامناً: إظهار أنموذج من علماء الزيدية الذين لم يرفعوا إلى التقليد رأساً - وهم كثير - لأن من محاسن المذهب الزيدي؛ الدعوة إلى الاجتهاد، وتحريم التقليد على المجتهد، ولا سيما فيما يتعلق بالعقائد، مما كان له أعظم الأثر في تعدد الآراء وإثراء البحث العلمي، وظهور عدد من المجتهدين، ومئات المصنفات في جميع علوم الشريعة، مما يدل على الإنصاف واحترام الرأي الآخر، ولا عبرة بالمتعصبين من العامة وأنصاف المتعلمين.



خطة البحث

لقد قمت بتقسيم هذا البحث إلى قسمين كالآتي :

❖ القسم الأول: قسم الدراسة: ويحتوي على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: أوضاع العصر الذي عاش فيه المؤلف، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الوضع السياسي .

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي .

المبحث الثالث: الوضع العلمي .

المبحث الرابع: الوضع الاجتماعي .

الفصل الثاني: دراسة عن المؤلف، وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: اسمه ونسبه .

المبحث الثاني: مولده ونشأته وأسرته والعوامل المؤثرة في نبوغه .

المبحث الثالث: مشايخه وتلاميذه .

المبحث الرابع: عقيدته ومذهبه .

المبحث الخامس: ثناء العلماء والمؤرخين عليه .

المبحث السادس: آثاره العلمية ومصنفاته .

المبحث السابع: وفاته .

الفصل الثالث: دراسة عن الكتاب المحقق، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: منهج المؤلف وقيمة الكتاب العلمية.

المبحث الثالث: مصادر الكتاب.

المبحث الرابع: وصف مخطوطة الكتاب.

❖ القسم الثاني: تحقيق نص الكتاب، وقد قسم المؤلف - رحمه الله تعالى - كتابه إلى

مقدمة وفصلين وخاتمة، كما يلي:

المقدمة: في تعداد الفرق الإسلامية التي أشار إليها النبي ﷺ، وذكر الإكفار

وحقائق أحكامه، وذكر أول الفرق من أول خلق هذا العالم الإنساني.

الفصل الأول: في شرح حال تلك الفرق السابقة وذكر أقوال العلماء فيها.

الفصل الثاني: في ذكر أقوال العلماء في النهي عن التكفير بالإلزامات التي لا

يلتزمها الملزم بها وينكرها ويدين بخلافها، والأدلة على ذلك.

الخاتمة: في الإشارة إلى الفرقة الناجية.

منهجي في تحقيق نص الكتاب

وقد كان عملي في تحقيق نص الكتاب كآلآتي :

أولاً : ضبط النص ، وقد اتبعت فيه الخطوات التالية :

١ - خدمة النص بكتابته كتابة إملائية حديثة ، وتقسيمه إلى جمل وفقرات ، مع استخدام علامات الترقيم المعروفة اليوم ، بحيث تظهر المخطوطة كما وضعها المؤلف ، لكن في صورة عصرية واضحة جلية ، ليتمكن القارئ من قراءتها وفهمها والاستفادة منها بسهولة ويسر .

٢ - الرجوع إلى الأصول التي نقل عنها المؤلف ما أمكن ، وتصويب النصوص المقتبسة مع الإشارة إلى ذلك في الحاشية ، مع عزو الأقوال إلى قائلها ، وردها إلى أصولها كتباً وأجزاء وصفحات إن وجدت ولو على شبكة الإنترنت .

٣ - تصحيح الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية ، مع الإشارة إلى الأخيرتين في الحاشية .

ثانياً : إثبات النصوص القرآنية بالرسم العثماني ، وعزوها إلى سورها وآياتها ، ووضعها بين الأقواس المزهرة هكذا : ﴿ ﴾ .

ثالثاً : تخريج الأحاديث النبوية من مصادرها ، وذكر أقوال علماء الحديث في الحكم عليها قبولاً ورداً إن لم تكن في «الصحيحين» أو أحدهما ، وذلك بالرجوع إلى مؤلفات أهل الحديث ، ووضعها بين أقواس هكذا : « » .

رابعاً : تفسير المفردات الغريبة ، لغوية كانت أو اصطلاحية ، وبيان العبارات المجملة .

خامساً : التعليق على ما يحتاج إلى تعليق .

سادساً: وضع ما زاد على الأصل من عناوين وغيرها ضمن معقوفتين هكذا: [].
 سابعاً: وضع أرقام صفحات المخطوط بين معقوفتين ضمن نص الكتاب المحقق،
 مثلاً: [١/أ] أي: الورقة الأولى، الوجه الأول، [١٠/ب] أي: الورقة العاشرة، الوجه
 الثاني، وهكذا.

ثامناً: ترجمة الأعلام.

تاسعاً: التعريف بالأماكن والبلدان غير المشهورة.

عاشراً: عند ذكر مراجع ومصادر الدراسة والتحقيق ضمن الفهارس العلمية آخر
 الكتاب، ذكرت اسم المرجع أو المصدر ومؤلفه ومحققه ودار الطبع أو النشر وبلد الطبع
 ورقم الطبعة وتاريخها، فإن لم أذكر شيئاً من ذلك فلعدم ذكره في المرجع نفسه.

حادي عشر: وضع فهارس علمية لـ«الآيات القرآنية»، و«الأحاديث النبوية»، و«الآيات
 الشعرية»، و«الأعلام»، و«الأديان والمذاهب والفرق والجماعات»، و«الأمم والقبائل
 والبطون»، و«الأماكن والبلدان»، و«مراجع ومصادر الدراسة والتحقيق»، ثم
 لـ«المحتويات».

ثاني عشر: وأخيراً وبعد أن فرغت من تحقيق المخطوط كاملاً، قمت بتدوين ما
 توصلت إليه من نتائج خلال عملي في هذا البحث لمدة ثلاث سنوات، ثم أشرت إلى بعض
 التوصيات التي لزم تدوينها ولفت النظر إليها.



القسم الأول
قسم الدراسة

الفصل الأول

أوضاع العصر الذي عاش فيه المؤلف

عاش المؤلف من بداية الثلث الثاني من القرن الحادي عشر الهجري إلى نهايته، إبان بداية حكم الدولة القاسمية لليمن، التي أسسها جده الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد المتوفى سنة (١٠٢٩هـ)، ولمعرفة الأوضاع التي عاشها المؤلف وأهل اليمن في تلك الفترة سأعتمد - غالباً - على تاريخه «بهجة الزمن في تاريخ اليمن»^(١)، وسوف يكون الكلام عن أوضاع العصر الذي عاش فيه المؤلف في أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: الوضع السياسي.

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي.

المبحث الثالث: الوضع العلمي.

المبحث الرابع: الوضع الاجتماعي.

(١) اعتمدت - في الغالب - على تاريخ «بهجة الزمن» للمؤلف ﷺ للأسباب الآتية:

أولاً: إن المؤلف العلامة يحيى بن الحسين هو المؤرخ الوحيد الذي دون أحداث عصره بكل جوانبها من سنة (١٠٤٦هـ) إلى سنة (١٠٩٩هـ)، مع ربطها ببعض الأحداث الواقعة قبل هذه الفترة، وبالتالي أصبح مؤلفه «بهجة الزمن» بأجزائه الثلاثة مصدراً رئيساً لمعظم - إن لم نقل: جميع - الأحداث والمعلومات التاريخية التي دونها مؤرخون لاحقون في مؤلفاتهم، فلم يترك لمن جاء بعده من المؤرخين سوى الحذف أو الاختصار لما دونه هو. انظر مقدمة كتاب المؤلف «بهجة الزمن في تاريخ اليمن» لمحققة الكتاب الدكتورة أمة الغفور الأمير: (١٧/١).

ثانياً: عناية المؤلف بالتاريخ وتدوين الأحداث منذ نعومة أظفاره، والشاهد على هذا أنه أتم تأليف كتابه الشهير «طبقات الزيدية الصغرى» في مجلدين سنة (١٠٥٤هـ)، كما صرح به في نهاية طبقاته، وكان عمره حينها ٢١ عاماً.

ثالثاً: قرب المؤلف ﷺ من الأسرة الحاكمة - كونه أحد أبنائها ومن أكابر علمائها ومؤرخيها - وإطلاعه على معظم أوضاع عصره، فهو «شاهد على العصر» حسب تعبير وسائل الإعلام المعاصرة.

المبحث الأول: الوضع السياسي

للاطلاع على الوضع السياسي في عصر المؤلف لا بد من الوقوف على أحوال البلاد في ظل حكم الأئمة الذين حكموا اليمن آنذاك، والوضع السياسي في عهد كل منهم، فهم أقطاب السياسة التي تتأثر سلباً أو إيجاباً بثقافة كل منهم وحسن تديره وقوة شخصيته، والعوامل المؤدية إلى نجاحه أو فشله، وقد عاصر المؤلف خمسة من الأئمة، ولهذا سيكون الكلام عن الوضع السياسي في خمسة مطالب كالتالي:

المطلب الأول: عهد الإمام المؤيد بالله محمد ابن الإمام المنصور بالله

القاسم بن محمد (٩٩٠ - ١٠٥٤هـ)

هو عم المؤلف، أخذ العلم عن والده وغيره من مشاهير علماء زمنه، وبرع في عدة علوم، واشتهر فضله وحسن تديره، ببيع بعد وفاة والده سنة (١٠٢٩هـ) بشهارة^(١)، وتم في أيامه إخراج الأتراك من الديار اليمنية، بقيام أهل اليمن إلى جانبه ومساندة أخويه الحسن بن القاسم والحسين بن القاسم والد المؤلف^(٢). وقد عاشت اليمن فترة استقرار منذ توليه الإمامة إلى سنة (١٠٣٦هـ)، ثم عاشت حروباً طاحنة ومعارك دامية مع الأتراك إلى سنة (١٠٤٥هـ)، وصفها المؤلف في بهجة الزمن بأنها فتنة رأس المئة الحادية عشرة^(٣)، حتى تم جلاء الأتراك في السنة المذكورة، وبعدها استقرت الأوضاع في الغالب.

(١) شهارة: مدينة مشهورة في بلاد الأهنوم شمالي مدينة عمران، وتشكل مديرية من مديرياتها، وكانت شهارة من أمنع الحصون الشاهقة في اليمن، قيل: إن أول من اتخذها معقلاً هو الملك التبع أسعد الكامل، استولى عليها الأتراك سنة (٩٩٥هـ)، وبنوا فيها دار «الناصر» ودار «سعدان»، وأصلحوا طريقها، وفي العقد الثاني من القرن الحادي عشر الهجري اتخذها الإمام المنصور القاسم بن محمد (جد المؤلف) قاعدة حكمه، ثم ولده المؤيد بالله، وكانت لها طريق واحدة فقط عبر جسر ما يزال قائماً، يعبره الصاعدون إليها على الأقدام، أما اليوم فقد صارت شهارة مدينة مفتوحة بعد أن تم شق طريق السيارات إليها. انظر: «معجم البلدان والقبائل اليمنية» لإبراهيم المقحفي: (١/٨٨٠).

(٢) «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» لشيخ الإسلام الشوكاني: (٢/٢٣٨) فما بعدها.

(٣) «بهجة الزمن في تاريخ اليمن» للمؤلف: (١/٣٠١).

وقد رفض الإمام المؤيد بالله سياسة الإقطاع^(١) التي مارسها من بعده من الأئمة، فقد كان يولي من يشاء من أقاربه، ويعزل من يشاء، ليضعف في نفوسهم حب الرئاسة، ومن الشواهد على ذلك أنه أخرج بلاد الحَيمة عن نظر أخيه الحسين بالرغم من بلائه في محاربة الأتراك، وجعل أمرهم إلى والٍ من قبله، فعتب الحسين على صنوه المؤيد^(٢).

ولما توفي الحسن بن القاسم سنة (١٠٤٨هـ)، ظن أولاده محمد بن الحسن وأحمد بن الحسن أن الإمام المؤيد سيجعل لهما أمر البلاد التي كانت مع والدهما، فاقضى نظر الإمام أن يجعلها بنظر صنوه الحسين، وأمر أولاد أخيه الحسن بالتوقف على رأي عمهما الحسين^(٣).

ويظهر أن الإمام المؤيد بعد ذلك ولى محمد بن الحسن مدينة ذمار سنة (١٠٤٩هـ)^(٤)، وأراد الحسين بن القاسم أن يولي ابن أخيه أحمد بن الحسن أيضاً بلاد وصاب، لكن المؤيد رفض ذلك، وقال: «بلاد الصنو الحسن ليست ميراثاً حتى تقسم»^(٥)، فكان ذلك سبباً لخروج أحمد بن الحسن على عمه المؤيد، واستيلائه على بلاد عُمّة، فأحمد ثورته عمه الحسين بن القاسم بعد معارك تم في نهايتها القبض عليه وإرساله إلى المؤيد بشهارة^(٦). ثم خرج عليه أحمد بن الحسن مرة أخرى سنة (١٠٥١هـ) بسبب مطالبة المؤيد له بخزانه والده، فأحمد ثورته عمه إسماعيل بن القاسم^(٧).

(١) ليس المراد به الإقطاع المعروف في كتب الفقه، وإنما هو إقطاع خاص عرفته اليمن في العصور المتأخرة، وقد ذكره وذكر حكمه العلامة محمد بن إسماعيل الأمير في «سبل السلام» (٣/٩٣١)، حيث قال: وأما ما يقطع في أرض اليمن في هذه الأزمنة المتأخرة من إقطاع جماعة من أعيان الآل قرى من البلاد العُشرية، يأخذون زكاتها وينفقونها على أنفسهم مع غناهم، فهذا شيء محرم، لم تأت به الشريعة المحمدية، بل أتت بخلافه، وهو تحريم الزكاة على آل محمد، وتحريمها على الأغنياء من الأمة، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

(٢) «بهجة الزمن»: (١/٣٩٩).

(٣) «بهجة الزمن»: (١/٣٣٧).

(٤) «بهجة الزمن»: (١/٣٥٥).

(٥) «بهجة الزمن»: (١/٣٥٨).

(٦) «بهجة الزمن»: (١/٣٥٩) فما بعدها.

(٧) «بهجة الزمن»: (١/٤٠٩) فما بعدها.

وخرجت بعض القبائل في عهده عن طاعة ولاته بسبب الظلم الواقع عليهم من الولاة، كما حصل من الشيخ علي بن ناصر الأنسي (ابن راجح)، وثارَت معه بنو الرَوِيَّة وأهل جبل الشرق من أنس، ومن انضاف إليهم من سائر القبائل التي تليهم، مثل أطراف رِيْمَة وكُسْمَة، وصالت القبائل صولة عظيمة، وطلبوا ولاة غير ولاتهم، وقال ابن راجح: «أما الإمام فلا نخالفه ولا نحاربه، وإنما خلافنا على ولاتنا وعمالنا من بني الأكوع، فإنهم جاروا علينا، وقطعوا أرزاقنا وأهانونا»، فأمر الإمام ابن الأكوع بتجهيز العساكر على ابن راجح، فدخلوا بلاده، وقتل جماعة، ونهبت بيوته، واستولوا على حصن حَرَمَة وهو معقله، وهرب ابن راجح إلى محمد بن الحسن فأجاره، ثم جهز الإمام السيد إبراهيم بن أحمد بن عامر بعسكر ليأخذوا آداباً من بلاد ابن راجح ورِيْمَة، فاستخلصها منهم^(١).

محاولة المؤيد لتوسيع رقعة الدولة:

وقد حاول المؤيد بالله توسيع رقعة الدولة، ففي سنة (١٠٤٧هـ) كتب أخوه الحسن بن القاسم إلى زين العابدين بن العيدروس وهو في عدن، يدعوهُ إلى إجابته، فلم يوافقهُ العيدروس إلى ذلك، وكان من ضمن جوابه عليه قوله: «إذ غير خاف عليه مما انتهى من العلم لديه أن طاعته في مذهبنا إنما تلزم أهل بلده ومن يدين له بعقيدته؛ لأنه - ألهمه الله تعالى الرشاد، ووفقه للسداد - يعلم أنا أشياح ولاة السواد الأعظم، وأتباع هداة الصراط الأقوم، أهل السنة والجماعة، الذين أوجب الله سلوك طريقهم واتباعه، نعتقد صحة خلافة الخلفاء الأربعة، ولا يُزَاح بنا إلى الأهواء المبتدعة، ونعتقد أن الصحابة قد وفقوا للإصابة في جميع ما فعلوه باجتهادهم، وأجمعوا عليه بدلائلهم وإسنادهم، فهم صناديد الدين المحمدي، وهم النجوم، يهتدي بهداهم كل مهتدٍ، فلا نتبع غير سبيل المؤمنين - من بعد ما تبين لنا الهدى المستبين - في تضليل الهادين من الأنصار والمهاجرين، ونعتقد أنهم رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، وما بدلوا تبديلاً، وأن مدح الله تعالى لا يتبدل دُماً، وعلمه جل وعلا لم يتحول جهلاً، ﴿لَمْ يَأْبَأ رَبُّنَا أَنْ يُبَدِّلْ دِينَنَا وَمَا حَلَفْنَا وَمَا بَدَّلْنَا ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ سَيِّئًا﴾ [مريم: ٦٤]، ألا

(١) «بهجة الزمن»: (١/٤١٣).

ترون أنكم إذا قدحتم في منصبهم العلي وقلتم بانحصار الخلافة في علي، فقد أبطلتهم عدالتهم التي بني عليها الإسلام من أصله، ورددتم روايتهم التي توارد بها نقل كتاب الله أئمتة وأهله، ووجب على كل موحد أن يجاهدكم في الله حق جهاده، حتى لا يتجاوز أحد منكم حده، ﴿وَيَدَا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلْعَادُةٌ وَالْبَعْضَاءُ أَبَدًا حَتَّى تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَحَدَهُ﴾ [الممتحنة: ٤] وموالاته علي وبنيه والعباس وذويه لأبي بكر وعمر أشهر من أن تذكر.

وليس يصح في الأذهان شيء إذا احتاج النهار إلى دليل

فقد بايعهما علي عليه السلام، وترحم عليهما، ثم أدخل نفسه في أهل الشورى امتثالاً لوصية عمر، ولم يذكر نصاً يرجع المسلمون إليه، ولا ادعى تعيين القيام بالحق عليه، ثم وفى لعثمان ما وعده به من السمع والطاعة على لسان عبد الرحمن، ألا تراه سل سيف الانتصار، وعلا سيفه ذو الفقار مفارق الفئة الباغية، لما تعين عليه في زمن معاوية؟

ثم في توجيهه إلي بالكتاب ومواجهته لي بالخطاب، عدول عن العدل، وميل عن الجدل إلى الهزل، وهنات لا يحسن لها الجدال، وخرافات صادرة عن ظلمات الاعتزال، ومن العجب ترغيبه لي في الملك الزائل ووعدته لي بانقياده، فهو ممن لم يعرف صلاحه من فساده، وغيه من رشاده، قد أعمى طمعه عين فؤاده، فما للعقول غافلة عن صلاحها في مآلها؟ ﴿أَمَّ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤]، فالملك ما نحن فيه، لا ما هو فيه:

ملوك على الدنيا وليس لغيرنا من الملك إلا اسمه وعقابه

وليعلم الشريف أنا من جملة الأعوان على البر والتقوى، لا على الإثم والعدوان^(١). اهـ.

وفي سنة (١٠٥٤هـ) كتب المؤيد إلى شريف مكة زيد بن محسن يطلب منه الاعتزاء إليه في الخطبة، فأجاب الشريف بأن يرسل إليه من يثق به، فأرسل إليه الفقيه محمد الجملولي، وأجابه مشافهة بأن السلطان العثماني لا يسمح بمكة، وكان الإمام قد كتب قبل

(١) «بهجة الزمن»: (١/٣٢٧)، بتصرف يسير واختصار.

ذلك كتاباً إلى أهل مكة، يطلب منهم تسليم الزكاة إليه، فأجابوا بجواب عظيم، من جملته: أنهم منتظرون أن يصلهم الإمام بشيء من المال ولا يطلبهم، فإنه عكس ما أملوه منه^(١).

والخلاصة: أن الأوضاع السياسية في عهد المؤيد بالله كانت مستقرة في الغالب من سنة (١٠٤٥هـ) فما بعدها إلى حين وفاته بشهارة سنة (١٠٥٤هـ)، ويرجع ذلك إلى كونه سائراً في الناس سيرة حسنة، فقد كان قريب الجنب، كثير المواجهة حسن الخطاب، يقضي الغرض، ولا يكلف صاحبه كثير التعب^(٢).

حصول النزاع على الإمامة بعد موت المؤيد:

وبعد وفاة المؤيد بالله محمد بن القاسم بويق أخوه أحمد بن القاسم بشهارة، وأخوه إسماعيل بن القاسم بضُوران^(٣)، ودعا إبراهيم بن محمد المؤيدي بجهاث الشام (صَعْدَةَ)، ومحمد بن الحسن بن القاسم باب، ثم اصطلح الأخير مع عمه إسماعيل، وبايعه، بعد أن بذل له عمه ما طلب من البلاد، وأما المؤيدي فقد تلاشى أمره، وبعد حروب ومناوشات بين أحمد بن القاسم وأخيه إسماعيل قتل فيها من قتل انتهت بالقبض على أحمد بن القاسم ومن معه بحصن ثُلا، ثم أخذ إلى ضُوران، فبايع أخاه إسماعيل، وبايع من كانوا معه قهراً^(٤)، واستقرت الإمامة لإسماعيل بن القاسم، وتلقب بالمتوكل على الله، وهو التالي:

(١) «بهجة الزمن»: (١/٤٢٤).

(٢) «بهجة الزمن»: (١/٤٢٧).

(٣) ضُوران: بلدة تقع في السفح الشمالي لجبل ضوران المشهور ببلاد آنس، التابعة لمحافظة ذمار، والذي كان يعرف بالدامغ، اتخذها الإمام المتوكل على الله إسماعيل عاصمة لدولته، كانت تحمل اسم الحُصين، ثم غلب عليها اسم جبلها، دمرت بالكامل في زلزال عام (١٩٨٢م)، فأقامت الدولة مدينة جديدة تحمل نفس الاسم في منطقة بكيل بجوار بلدة البستان. انظر: «معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (١/٩٥٠).

(٤) «بهجة الزمن»: (١/٤٢٧) فما بعدها.

المطلب الثاني: عهد الإمام المتوكل على الله إسماعيل ابن الإمام

المنصور بالله القاسم بن محمد (١٠١٩ - ١٠٨٧هـ)

وهو عم المؤلف أيضاً، برع في عدة فنون ولا سيما في الفقه، وله مصنفات، وبويع بعد وفاة أخيه المؤيد بالله سنة (١٠٥٤هـ)، واتخذ من مدينة صوران آيس عاصمة لدولته، وقد نوزع في الإمامة، ثم صفا له الوقت بعد ذلك، ودخل تحت طاعته سلاطين يافع وحَضْرَمَوْت وعدن وظَفَار^(١).

الإقطاع في عهد المتوكل على الله إسماعيل وثمرته:

ولم تستقر دولة المذكور إلا بعد أن قسم اليمن بين بعض أقاربه، فقد جعل اليمن الأسفل لابن أخيه محمد بن الحسن، الذي بدوره جعل لأخيه أحمد بن الحسن نصفه، وجعل المتوكل لابن أخيه محمد بن الحسين بلاد الشَّرَف وحُفَاش وملْحان مع حَضُور بلاده الأولى، ثم أبدلت الشرف بحَرَاز، وجعل لأخيه أحمد بلاد صعدة، ولابن أخيه محمد بن أحمد جميع بلاد البُون والقبلة إلى حَمير، وجعل لابن أخيه الحسين بن المؤيد بالله بلاد عَفَّار وشهارة والشرف الأسفل، فلهذا السبب اجتمعوا على الاتفاق^(٢).

ولذلك صار المتوكل عاجزاً عن عزل أي منهم في أكثر أيام حكمه، فحصل الجور والظلم من بعضهم، قال في «بهجة الزمن»: وكانت قد جارت ولاته في اليمن الأسفل الجور العظيم، والبلاء الذي نالهم جسيم، مثل بلاد العُدَيْن وبلاد بُرَع وبلاد تَعَز وجبل صَبِر، بحيث فقر منهم جماعات كثيرة، ورحل منهم من رحل إلى الجهات النائية البعيدة، ولم يَرَعِ المذكور لشكوى الشاكين، ولا رحمهم وتعطف عليهم بحيث بقوا للشكوى سنين^(٣).

(١) «البدر الطالع»: (١/١٤٦)، وظفار: اسم مشترك بين جملة بلدان في اليمن، والمقصود بها هنا: ظفار الحَبُوطي، كانت سابقاً من أعمال اليمن، وأصبحت اليوم داخلة في أراضي دولة عمان الشقيقة. انظر: «معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (١/٩٧٣).

(٢) «بهجة الزمن»: (١/٤٣٠ - ٤٣٧).

(٣) «بهجة الزمن»: (٣/٩٣٤).

بعض اختيارات المتوكل الفقهية وآثارها:

وكان للمتوكل على الله بعض اختيارات فقهية ترتبت عليها بعض سياسته، مثل قوله: إن اليمن خراجي، وهذا مخالف لإجماع من قبله^(١)، وكان كثير التشديد في التكفير بالإلزام، والتأديب العام لأهل البلد وإن كان سببه خاصاً، ولذلك فقد كان يطالب أهل اليمن الأسفل بمطالب شهرية باعتبارهم مُجَبَّرَةً ومُشَبَّهَةً، والمجبرة والمشبهة كفار^(٢).

وقد تمثلت هذه المطالب في: مطلبة التَّيْنِ، ومطلبة الصلاة لمن صلى أو لم يصل، ومطلبة الرياح^(٣)، ومطلبة البارود والرصاص، ومطلبة سفرة الوالي، ومطلبة دار الضرب،

(١) «بهجة الزمن»: (٣/٩٣٠)، والأرض الخراجية: هي التي يجب فيها الخراج، قال الإمام المهدي في «البحر الزخار»: (٢/٢١٨): والخراج ما ضرب على أرض افتتحها الإمام، وتركها في يد أهلها على تأديته، كفعل عمر - عن مشاورة - في سواد الكوفة ومصر والشام وخراسان، فكان إجماعاً. اهـ، وتقابل الأرض الخراجية الأرض العُشْرِيَّة (الزكوية)، ومنها أرض اليمن، قال الإمام المهدي في «البحر» (٢/٢١٥): مسألة: كل أرض أسلم أهلها طوعاً أو أحيائها مسلم فعُشْرِيَّة، كالمدينة والحجاز والطائف وتهامة واليمن كله. اهـ. وقال شيخ الإسلام الشوكاني في «السيل الجرار»: (٢/١٠٥): وأحق أرض الله سبحانه بإجراء الأحكام الإسلامية عليها أرض اليمن؛ لما صح عنه ﷺ من قوله: «الإيمان يمان»، وقد صح أنهم أسلموا طوعاً بغير قتال عند بلوغ البعثة النبوية إليهم، فهم أحق العالم بما ذكرناه، وأرضهم أحق الأرض بذلك. اهـ. وقد رأى الإمام المتوكل على الله إسماعيل ﷺ أن الأرض المنتزعة من أيدي البغاة وكفار التأويل خراجية، واليمن خراجي لأنه انتزع من أيدي الأتراك، وهم بغاة وكفار تأويل في نظره، لكنه خالف إجماع من قبله كما قال المؤلف ﷺ، وخالف جماهير علماء الزيدية القائلين بعدم التكفير بالإلزام كما سيأتي في الفصل الثاني من «المسالك». وقال شيخ الإسلام الشوكاني في «السيل الجرار» (٢/٩٨) عند الكلام على الخراج: وهذا هو في الأراضي المنتزعة من أيدي الكفار بالجهاد الذي أوجبه الله على المسلمين، وأما ما صار يتمسك به بعض المقصرين المرخصين في الأموال المعصومة من أن حكم الأرض المنتزعة من أيدي البغاة مثل حكم الأرض المغنومة من الكفار، فهذا كلام ليس من الشرع في شيء، وأما ما صارت الطوائف الإسلامية تترامى به من تكفير التأويل فتلك فاقرة من فواقر الدين، لا ترجع إلى أصل، ولا تنبني على عقل ولا نقل. اهـ، أضف إلى ذلك أن الأئمة إنما حاربوا الأتراك وأخرجوهم من اليمن بأهل اليمن أنفسهم، فقد كان اليمينيون وقوداً لتلك الحرب، فكيف يقال بعد ذلك: إن بلادهم التي استردوها بدمائهم وأموالهم خراجية؟!.

(٢) «بهجة الزمن»: (٣/٩٣٠ - ٩٣٥)، و«طبق الحلوى وصحاف المن والسلوى» للعلامة عبد الله بن علي الوزير: (ص ١٢٠، ٣٢٥).

(٣) تكرر ذكرها في «بهجة الزمن»، والظاهر أنها طبول كانت تضرب في المناسبات.

ومطلبة ضيفة العيدين والمعونة، ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ﴾ [النجم: ٢٣]، ولم يكن في اليمن الأعلى من هذه المطالب إلا مطلبة ضيفة العيدين والمعونة^(١).

وبسبب هذه المطالب تحولت الأمور إلى المشاطرة في أموال الناس بالنصف^(٢)، بل وصل الأمر بواليه محمد بن الحسن على اليمن الأسفل أنه أمر العُمَّال بقوله: لا تركوا لهم إلا الثلث^(٣).

ظهور بعض البدع المرتبطة بالسياسة في عهد المتوكل:

وظهرت في دولة المتوكل - مع الأسف - بعض البدع التي لم تكن موجودة من قبل، وسنذكر منها هنا ما له ارتباط وثيق بالسياسة، وهي:

❖ الاحتفال بيوم الغدير، وإظهار شعار الرفض، حيث ابتداءً ذلك أحمد بن الحسن أيام دولة المتوكل في ثامن عشر ذي الحجة سنة (١٠٧٣هـ)، واقتدى به المتوكل، ففعله من بعد وهو بحُبور لما وصل إليه أحمد بن الحسن^(٤)، وظهرت بعد ذلك خطبة الغدير، وأول من خطب بها بصنعاء محمد بن إبراهيم السَّحُولِي في ثامن عشر ذي الحجة يوم الجمعة سنة (١٠٨٥هـ)، وحث فيها الناس على الصيام فيه، وإظهار الشعار للإمامية الاثني عشرية^(٥).

❖ وفي سنة (١٠٧٠هـ) خطب القاضي أحمد بن سعد الدين المَسُورِي بمنبر جامع صنعاء للجمعة، ولم يخطب فيه قبل ذلك، فطول الخطبة، وحذف ذكر الصحابة، وابتداءً ذكر زيد بن علي في الخطبة، ولم يذكره أحد قبله^(٦).

(١) «بهجة الزمن»: (٢/٨٦٣).

(٢) «بهجة الزمن»: (١/٤٠٤).

(٣) «بهجة الزمن»: (٢/٧٠٥).

(٤) «بهجة الزمن»: (٢/٦٢٠).

(٥) «بهجة الزمن»: (٢/٨٨١).

(٦) «بهجة الزمن»: (٢/٥٩١).

❖ وفي أيامه ابتدع خطيب صنعاء محمد بن إبراهيم السَّحُولِي الصلاة على غير النبي ﷺ بعد أن لم يكن ذلك معروفاً لأحد من قبله، وقد عرف العلماء أن الصلاة تختص بسيد الأنبياء لا غيره من سائر الناس، إلا على وجه التبعية من الآل بعد ذكره ﷺ، فأما على الانفراد فلم يقل به أحد من العباد، وإنما يقول به الرافضة^(١).

❖ وفي أواخر سنوات حكم المتوكل مكن أولاده من الولايات، وأجاز لهم التصرفات، فأحمد بشهارة وبلادها جميعاً، وحسن برازح وتهامة، ومحمد بصنعاء، وعلي باليمن الأسفل، وحسين بحضرته متولياً لبلاد آنس متصرفاً بما شاء^(٢).

❖ وحدث أيضاً في السنوات الأخيرة من حكمه كثير من الاضطرابات^(٣)، منها على سبيل المثال:

منع أهل جبل صَبِر والحُجْرِيَّة المطالب المفروضة عليهم من الدولة، وحذف المؤذن بمدينة تعز «حي على خير العمل»^(٤)، ومنها عدم نفوذ أوامر الإمام في أهل بَرَط وبنِي نَوْف من دُهْمَة^(٥)، ومنها كثرة تعدي القبائل وغزو بعضها لبعض، وانتهاج القوافل وقطع الطرق^(٦)، ومنها غزو أهل عُمان وغيرهم للبنادر اليمنية مثل عدن والمخا وباب المَنْدَب^(٧)، ومنها إغلاق أكثر مدارس العلم في مثل صنعاء وصعدة وغيرها؛ لعدم الإقامة من الوقوفات بها^(٨).

(١) «بهجة الزمن»: (٢/٧٦٨).

(٢) «بهجة الزمن»: (٣/٩٣٢).

(٣) «بهجة الزمن»: (٢/٧٠٩) فما بعدها.

(٤) «بهجة الزمن»: (٢/٧٩٨)، ويظهر منه أن الدولة القاسمية لما بسطت نفوذها على بلاد الشافعية عممت عليهم الأذان بحي على خير العمل، ولم نعلم أنهم حاولوا فرض المذهب على غيرهم، وهذا من إنصافهم، إلا أن بعض الولاة حاول منع الشافعية من الجهر بالتأمين، ولكن منعه عن ذلك بعض عقلائهم، وستأتي الإشارة إلى ذلك، وأما الأذان بحي على خير العمل فقد غلب الجانب السياسي فيه على الجانب الفقهي، حيث أصبح شعاراً للدولة الزيدية.

(٥) «بهجة الزمن»: (٢/٨٤٣).

(٦) انظر على سبيل المثال: «بهجة الزمن»: (٢/٧٩٤، ٨١٦، ٨٤٧، ٨٧١، ٨٨٨، ٨٩٤، ٨٩٥).

(٧) «بهجة الزمن»: (٢/٨٥٠، ٩١٤).

(٨) «بهجة الزمن»: (٢/٨٤٩).

أسباب الاضطرابات أواخر عهد المتوكل:

ويعلل المؤلف الاضطرابات التي حصلت أواخر دولة المتوكل بقوله في «بهجة الزمن»: وكان القائم معه محمد بن الحسن، وإليه أكثر اليمن، فكانت الأمور في أيامه جميلة، وأحوال الناس مستورة، فلما مات [أي: محمد بن الحسن سنة (١٠٧٩هـ)] ظهرت العجائب، وما زالت الأمور إلى نقص وفيها غرائب^(١).

إعلان إمامة الأمير علي بن أحمد بن القاسم:

ولهذه الأمور وغيرها أعلن علي بن أحمد بن القاسم إمامته في صعدة سنة (١٠٨٧هـ)، ووصل كتابه إلى أحمد بن الحسن، ومما جاء فيه قوله: «قد عرفتم ما صار يجري في هذه السيرة من الأمور المخالفة للكتاب والسنة، وأن للإمام المفترضة طاعته شروط معتبرة، من اتصف بها وجبت طاعته، ومن خالفها فليس بإمام مفترض الطاعة، ثم إنه في هذا الأوان طرأ على الإمام - لو فرضنا استقامة السيرة - ما هو مبطل لإمامته، وذلك هو الزمانة المفرطة والعجز والركة، حتى ضاعت بسبب ذلك أمور المسلمين، وأهملت حقوقهم، فحينئذ نهضنا بعد الاستخارة والدعوة إلى الله، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وسيرة الأئمة الراشدين والدعوة إلى الرضا من آل محمد»^(٢)، ولم يلبث المتوكل بعد هذا إلا يسيراً وأدركه الأجل، وتولى بعده ابن أخيه المهدي أحمد بن الحسن بن القاسم، ولم يتم لعلي بن أحمد شيء مما أراد.

(١) «بهجة الزمن»: (٣/٩٢٩).

(٢) «بهجة الزمن»: (٣/٩٢٢)، وهذا من تزكية النفس المنهي عنها في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَتَقَرُّ يَكْرِ إِذْ أَنْتَأَكَّرُ مِرْكِ الْأَرْضِ وَإِذْ أَنْتَأُجِنَّةً فِي بَطُونٍ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُرْكُوا أُنْفُسَكُمْ هُوَ أَتَقَرُّ يَمِينِ أَتَقَرُّ﴾ [النجم: ٣٢]، والهادوية الزيدية يشترطون في الإمام شروطاً منها الاجتهاد، ولكن من وقف على كتب التاريخ والتراجم يجد أن شروط الإمامة على مذهب الهادوية لم تنطبق إلا على أفراد من الأئمة على قول من قال: إن الاجتهاد يتبعض، وإلا فكثير من الأئمة الذين حكموا ليسوا علماء فضلاً عن مجتهدين، فهم إما متغلب أو وارث، ولا ينكر هذا إلا متعصب أو جاهل بالتاريخ، ولا يغرنك قول بعض المؤرخين في تراجم بعض الأئمة وغيرهم: «عالم مجتهد»، فهذا من التساهل والغلو، ومن أطلق مثل هذه الألفاظ من المحققين على من لا يستحقه فإنما نقله عن تقدمه. وبالجملة فقد أمثهن في اليمن لفظ علامة ولفظ مجتهد، فأطلقا على من لا يستحقهما، ولا سيما إن كان من الحكام، والله المستعان.

محاسن دولة الإمام المتوكل على الله إسماعيل:

ورغم السلبيات التي وجدت في دولة المتوكل إلا أنها كانت بالنسبة إلى غيرها من أحسن الدول، «فهو أحد من وَّحد اليمن بجميع أجزائه ومخاليفه الطبيعية شماله وجنوبه»^(١)، وأعاد مَحْمَل الحج اليمني إلى مكة سنة (١٠٥٨هـ) بعد انقطاعه من أواخر أيام الأتراك^(٢)، بل أراد أن يرسل جيشاً إلى مكة لضمها إلى الدولة القاسمية، لولا نصيحة العقلاء من أقاربه وأعوانه، فقد حذروه من مغبة ذلك^(٣).

وكان المتوكل حليماً واسع الصدر، فقد انتقد سياسته جماعة من العلماء، منهم العلامة عبد القادر المُحِيرسي، الذي أرسل له رسالة في مناقضة مذهبه في التكفير بالإلزام سنة (١٠٥٨هـ)^(٤)، فلما لم يرجع الإمام عن رأيه أصدر القاضي المُحِيرسي فتوى سنة (١٠٦٥هـ) بأن الإعانة التي فرضها الإمام غير واجبة على الناس؛ لأن الخزائن فيها ما يغني، وكان المُحِيرسي حينها قاضياً ببلاد الشاذليّة^(٥)، ومع ذلك فلم تغد المصادر أن المتوكل عتب عليه أو عزله عن القضاء.

وممن انتقده العلامة الكبير الحسن بن أحمد الجلال في حروبه مع أهل يافع وحضرموت وغيرهما، وألف رسالة في ذلك^(٦)، ومع ذلك فقد كان المتوكل يجله غاية الإجلال^(٧).

(١) «حياة عالم وأمير» للقاضي محمد بن علي الأكوخ (ص ٤٦).

(٢) «بهجة الزمن»: (٥٠٣/٢)، و«المقتطف من تاريخ اليمن» للقاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي (ص ١٧٨).

(٣) «بهجة الزمن»: (٨٠٢/٢).

(٤) «بهجة الزمن»: (٤٩٧/٢).

(٥) «بهجة الزمن»: (٥٤٢/٢).

(٦) «بهجة الزمن»: (٨٣٣/٢).

(٧) «البدر الطالع»: (١٩٣/١).

وممن انتقده أيضاً ابن أخيه المؤلف العلامة يحيى بن الحسين في رسالة أرسلها إليه حول قضية المجابي، فكان من ضمن إجابة الإمام بأن المجبرة والمشبهة كفار، وقال: «فإذا استفتح الإمام شيئاً من البلاد التي تحت أيديهم فله أن يضع عليها ما شاء»، فأجاب عنه المؤلف بكتاب حافل في مجلد صغير، ناقض به قوله^(١).

وكان المؤلف قد قعد عن بيعة عمه الإمام المتوكل قبل ذلك، لكن لم يقع منه خلاف على الإمام، بل كان يحضر جمعته وجماعته، ومع ذلك فقد كان المؤلف في زمنه عمدة الناس في الفتوى، منظوراً بعين السيادة والكمال والرياسة العظمى^(٢)، ولما توفي صنوه العلامة محمد بن الحسين عرض المتوكل على المؤلف ما كان بنظر صنوه من البلاد، لكن المؤلف مال عن ذلك، واعتل بما لزمه من الخمول والميل إلى المطالعة، فعذره الإمام^(٣).

حصول النزاع على الإمامة بعد موت المتوكل:

وبعد موت المتوكل على الله إسماعيل حصل التنازع والاختلاف والحروب على الإمامة، وادعاها جماعة، وهم: أحمد بن الحسن بن القاسم في الغراس^(٤)، وتلقب بالمهدي، والقاسم بن المؤيد بالله بشهارة، وتلقب بالمنصور، والحسين بن الحسن برداع، وتلقب بالواثق، وعلي بن أحمد بصعدة، وتلقب بالمنصور أيضاً، وأحمد بن إبراهيم المؤيدي بشام صعدة، وتلقب بالهادي، ومحمد بن علي الغرّاني ببرط، وتلقب بالمهدي أيضاً^(٥)، وتغلب عليها أول المذكورين، وهو التالي:

(١) «بهجة الزمن»: (٢/٤٩٩) فما بعدها.

(٢) «نشر العرف لنبيلاء اليمن بعد الألف»: للعلامة المؤرخ محمد زبارة: (٣/٣٣٣) نقلاً عن «بغية المرید».

(٣) «بهجة الزمن»: (٢/٥٥٢)، و«طبق الحلوى»: ص ١٤٩، و«نشر العرف»: (٣/٣٣٣).

(٤) الغراس: مدينة أثرية تاريخية في أسفل جبل «ذي مرم» بالشمال الشرقي من صنعاء بمسافة ٢٥ كم، وهي من مساكن الحميريين قديماً، وتنتشر فيها زراعة الأعناب بأنواعها. انظر: «معجم البلدان» و«القبائل اليمنية»: (٢/١١٦٩).

(٥) «بهجة الزمن»: (٣/٩٤٠ - ٩٤٧).

المطلب الثالث: عهد المهدي أحمد بن الحسن ابن الإمام

المنصور بالله القاسم بن محمد (١٠٢٩ - ١٠٩٢هـ)

وهو ابن عم المؤلف، ولد من أمة حبشية أهداها لوالده الوالي العثماني محمد باشا، ووالده إذ ذاك في سجن الأتراك بصنعاء، ونشأ في حجر والده، وتلقى قسطاً وافراً من العلوم والمعارف الأدبية، وعرف ما كان عليه والده من تراتيب الدولة^(١)، وكان أيام عمه المتوكل قائد الجيوش لاستعادة مركزية الدولة، ورجل المهمات الصعبة^(٢)، وكان من عشاق الإمامة، بدليل خروجه على عمه المؤيد مرتين على صغر سنه كما تقدم، وبمجرد موت عمه المتوكل أعلن إمامته، ثم بويع سنة (١٠٨٨هـ) بالغرأس شمال شرق مدينة صنعاء، واتخذها عاصمة لدولته، واجتمعت عليه الكلمة بعد اختلاف طويل ذهب ضحيته المئات من اليمنيين ولا سيما من الأهنوم، لمناصرتهم منافسه الأقوى القاسم بن المؤيد^(٣).

اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية في عهد المهدي:

وأثناء الصراع على الإمامة صارت أحوال الناس مضطربة^(٤)، وزاد الطين بلة انتشار الجراد في سائر الجهات، وشرعت في أكل الزراعة^(٥)، مما تسبب في غلاء الأسعار^(٦). والمظالم التي كانت أواخر أيام المتوكل ما زالت باقية^(٧)، وقد حاول المهدي نشر الأمن والاستقرار في البلاد، ولذلك لما بايعه القاسم بن المؤيد صاحب شهارة وانتهت الحرب بينهما، خرج المهدي إلى قبائل العُصيمات ثم إلى العمشية ثم إلى صعدة، بقصد تأمين تلك الطريق^(٨).

(١) مقدمة «بهجة الزمن» للمحققة: (١/١٣٤).

(٢) مقدمة «بهجة الزمن» للمحققة: (١/١٣٨).

(٣) «بهجة الزمن»: (٣/٩٤٠ - ١٠١٥)، و«طبق الحلوى»: (ص٣٢٦)، و«البدر الطالع»: (١/٤٣).

(٤) «بهجة الزمن»: (٣/٩٤٥).

(٥) «بهجة الزمن»: (٣/٩٥٠).

(٦) «بهجة الزمن»: (٣/٩٥٢).

(٧) «بهجة الزمن»: (٣/٩٧٠).

(٨) «بهجة الزمن»: (٣/١٠١٩).

وفرق المهدي أحمد بن الحسن أكثر اليمن بين أولاد عمه المتوكل، وبين أولاد عمه أحمد بن القاسم وغيرهم، وبقي معه بعضها، وكل منهم قال: لا يكفيه إقطاعه، وكل منهم مد يده في غالب رعايا بلاده^(١).

واستمر المذكور أربع سنوات، كلها صراع مع أقاربه على البلاد، فكل منهم يريد ما يهواه، وصارت أكثر البلاد مع أولاد عمه المتوكل، بالإضافة إلى الفوضى العارمة بين القبائل^(٢)، حتى توفي المهدي أحمد بن الحسن بالغراس سنة (١٠٩٢هـ) إثر معركة في بلاد سُفيان، وكان قد خرج لتأديبهم بسبب قطعهم الطريق وانتهابهم القوافل، وقيل: إنه أصيب في تلك المعركة برصاصة في فخذه كانت سبب وفاته.

محاسن دولة المهدي أحمد بن الحسن:

ومن محاسنه إخراج اليهود من مدينة صنعاء، ثم استقرارهم بقاع صنعاء المعروف، وباعوا بيوتهم داخل المدينة، وأمر بسمر كنيستهم وإخراج ما كان فيها من كتبهم، وأراق الخمر الذي كان بمحرابها، ثم خربها بعد ذلك، وعمر مكانها المسجد المعروف بمسجد الجلاء^(٣). ومن مآثره عمارة جامع الغراس وإصلاح جامع عدن^(٤).

نصيحة المؤلف للمهدي وانتقاده له:

وأما المؤلف رحمته الله فإنه لم يبايع أحمد بن الحسن^(٥)؛ لأنه اعتبره أميراً محتسباً، جمع كلمة المسلمين، وزالت بسببه الفتنة التي كانت ثائرة^(٦)، فهو أمير محتسب، وإن كان عند نفسه إماماً، وأما شروط الإمامة فغير حاصلة فيه^(٧)، ولذلك لم يصفه بالإمامة،

(١) «بهجة الزمن»: (٣/١٠١٨).

(٢) «بهجة الزمن»: (٣/١٠١٨) فما بعدها.

(٣) «طبق الحلوى»: ص ٣٥٢، ٣٦١، وحاشية المؤرخ محمد زبارة على «البدر الطالع»: (١/٤٥).

(٤) «المقتطف من تاريخ اليمن» (ص ١٨٠).

(٥) «بهجة الزمن»: (٣/٩٦٨).

(٦) «بهجة الزمن»: (٣/١٠٤٠).

(٧) «بهجة الزمن»: (٣/١٠٤١).

وإنما كان يقول: المهدي، أو الملك الزاهر^(١)، أو الملك المهدي^(٢).

ولم يتخل المؤلف رحمته الله عن دور الناصح الأمين، فقد كتب رسالة إلى محمد بن المتوكل والي صنعاء وإلى الملك الزاهر ابن الحسن على حد تعبيره، يطلب فيها التخفيف على اليمن الأسفل والعدل، لتحصل رحمة الله بالمطر وصلاح الثمر^(٣).

وكان المؤلف ينتقد على المهدي أحمد بن الحسن تجرأه على الفتوى بغير علم، ومخالفته الإجماع في بعض المسائل، ودعواه الاجتهاد^(٤).

واتهمه أيضاً بأنه على مذهب الرافضة، واستشهد بإظهاره شعار يوم الغدير، وكتابته في بعض الضريبة ما يتضمن الغلو في حق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب^(٥)، وكذلك تصريحه بأن النص في علي جلي^(٦).

النزاع على الإمامة بعد وفاة المهدي:

وبعد وفاة المهدي أحمد بن الحسن ادعى الإمامة جماعة، غالبهم من آل القاسم، وهم: محمد بن المتوكل بصنعاء، وعبد القادر بن الناصر بن عبد الرب بن علي بن شمس الدين بن شرف الدين بكوكبان، وقاسم بن المؤيد بن القاسم بشهارة، وحسين بن حسن برداع، وعلي بن المتوكل باب، وحسين بن المتوكل باللحجية والضجحي وتهامة الشامية، وعلي بن أحمد بن القاسم بصعدة^(٧)، ومحمد بن المهدي أحمد بن الحسن بالمنصورة، وبعد امتناع ومناوشات من الأخير واستيلائه على اليمن الأسفل، كان الاجتماع على المؤيد محمد بن المتوكل على الله إسماعيل، وهو التالي:

(١) «بهجة الزمن»: (٣/١٠٥٩، ١٠٦٤، ١١٠٩).

(٢) «بهجة الزمن»: (٣/١٠٨٨، ١١٤٢).

(٣) «بهجة الزمن»: (١٠٥٩).

(٤) «بهجة الزمن»: (٣/١٠٠٢) فما بعدها.

(٥) ضرب أحمد بن الحسن ضربة فضية، وكتب في وجهها: لا إله إلا الله محمد رسول الله، علي خليفة حقاً، المهدي لدين الله. ذكر ذلك المؤلف في «بهجة الزمن»: (٣/١٠٦٤)، وقال: وما أحد تقدمه في هذه الضربة باليمن أصلاً، ولا في هذه الكتابة، ولكنها اضمحلت بسرعة، وزادت الأسعار غلاءً بسبب هذه الضربة.

(٦) «بهجة الزمن»: (٣/١٠٩٩).

(٧) «بهجة الزمن»: (٣/١١٤٥).

المطلب الرابع: عهد المؤيد بالله محمد بن الإمام

المتوكل على الله إسماعيل (١٠٤٤ - ١٠٩٧هـ)

وهو ابن عم المؤلف أيضاً، قرأ على علماء عصره، وفاق في كثير من المعارف العلمية، وبويع بالخلافة بعد موت ابن عمه المهدي أحمد بن الحسن سنة (١٠٩٢هـ)^(١). وكانت اليمن مقسمة بين المتنافسين الآنف ذكرهم، وقد استبدوا بالأمر أيام حكم المؤيد، فلم يكن له إلا الاسم والخطبة، وكان من أولياء الله ومن أعدل الخلفاء، وكان يكنى أبو عافية؛ لأنه لا يضر أحداً، وكان مجلسه معموراً بالعلماء والصالحين، واستوطن هجرة مَعْبَر^(٢) المشهورة^(٣).

ضعف الدولة أيام المؤيد الصغير وذكر محاسنه:

وتفاقم حال الدولة في أيامه، وحصل الخلاف في كثير من المناطق بسبب الظلم الذي نالهم، مثل يافع وأهل الحجرية وشرع وجبل صبر، وغيرها^(٤)، وخلاف محمد بن أحمد ابن الحسن للمؤيد، وتفرق اليمن الأعلى والأسفل بين خمس عشرة دولة متفرقة، حسب تعبير المؤلف في «بهجة الزمن»^(٥)، وكان المذكور قد رفع مظالم كثيرة من البلاد التي نفذت بها يده وحكمه، كبلاد صنعاء وبلاد حراز وضوران، وأما اليمن الأسفل فلم ينفذ فيها كلامه، ولم يسمع فيها قوله، وكان يحب العدل والرفق، ولا يعاقب في الغالب إلا بمقتضى الشرع.

(١) وكان يلقب بالمؤيد الصغير تمييزاً له عن عمه المؤيد بالله محمد بن القاسم.

(٢) مَعْبَر: مدينة وسط قاع جَهْران، تقع في منتصف الطريق بين صنعاء وذمار، قيل: إنها سميت معبراً لأن الطريق كان يفترق عندها إلى صنعاء شمالاً وإلى عدن جنوباً، اتخذها المؤيد بالله محمد بن المتوكل على الله إسماعيل عاصمة لدولته أواخر القرن الحادي عشر الهجري، وهي اليوم عاصمة مديرية جهران، وقد توسع عمرانها، وصارت مدينة كبيرة. انظر: «معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (١٥٧١/٢).

(٣) «البدر الطالع»: (١٣٩/٢).

(٤) «بهجة الزمن»: (١٢١٢/٣، ١٢٣٢، ١٢٥٣) فما بعد.

(٥) «بهجة الزمن»: (١١٩٨/٣).

إلا أنه كان قليل الرأي، ومن وآله من العمال والخُزان لا يحاسبه، ولا يسمع من شكى به، ولا يرفعه، فأكلوا وجمعوا من ذلك جمعاً كثيراً من الذهب والقروش والخزائن والفلوس، ونقص على كثير من أهل التقارير تقاريرهم وعاداتهم، وكان قد شرع في ذلك والده آخر مدته، فربما تبع أثره، ولكنه ﷺ غلب ذلك عدله الذي تفرد به في ذلك الزمان عن غيره^(١).

الصراع الشديد على الإمامة بعد وفاة المؤيد الصغير:

وبعد وفاته دعا إلى الإمامة جماعة، وهم: علي بن أحمد بن القاسم بصعدة، والحسين ابن الحسن برداع، والحسن بن المتوكل باللحية، ويوسف بن المتوكل بضوران، والحسين ابن عبد القادر من آل شرف الدين بكوكبان، والحسين بن محمد بن أحمد بن القاسم بخمر، وقد أشار إليهم العلامة عبد الله بن علي الوزير في «ذيل البسامة» بقوله:

ثم استطار شجار للخلافة إذ سرى الخلاف كسرى النار في الشجر
بصعدة ورداع واللحية بل وكوكبان وضوران وفي خمر^(٢)

ودعا أيضاً غير هؤلاء، منهم السيد عبد الله بن علي بن خالد^(٣) في الشرف، والسيد علي بن الحسين الشامي الخولاني^(٤)، ومحمد بن أحمد بن الحسن بن القاسم في المنصورة^(٥)، وهو أشجعهم وأقواهم، ولذلك فقد كانت له الغلبة في النهاية، وهو التالي:

(١) «بهجة الزمن»: (٣/١٣١٠) باختصار.

(٢) «المقتطف من تاريخ اليمن»: (ص ١٨٢).

(٣) عرفت الأسرة التي منها هذا الداعي فيما بعد بيت الخالد، وهم اليوم في مدينة المحابسة وغيرها.

(٤) «بهجة الزمن»: (٣/١٣١٩)، والظاهر أن دعوة الشامي هذا كانت في بلاد خولان.

(٥) «بهجة الزمن»: (٣/١٣١٠) فما بعدها.

المطلب الخامس: عهد الناصر محمد بن المهدي

أحمد بن الحسن (١٠٤٧ - ١١١٣هـ)

كان أحد الرؤساء الأكابر في الديار اليمنية كما تقدم، وادعى الإمامة بعد موت الإمام المؤيد بالله (الصغير) محمد بن المتوكل على الله إسماعيل سنة (١٠٩٧هـ) بعد نزاع شديد وحروب طويلة، اجتمع عليه فيها غالب آل القاسم وغيرهم حتى من إخوانه وأولاده، وقد قال الفقيه سعيد بن محمد السَّمْحِي في ذلك:

يقول وقد ضاق الخناق محمد
وَحَلَّ بِهِ دَاعِي الرَّدَى وَالْحَوَادِثِ:
أخ وابن صلب وابن عم تحالفوا
فَمَا تُتَّقَى مِنْهُمْ رِمَاحِ عَوَابِثِ
ولو كان رمحاً واحداً لاتقيته
ولكنه رمح وثان وثالث^(١)

وأخيراً تغلب المذكور على الجميع، وأخفى في نفوسهم عشق الإمامة، وصفا له الوقت بعد ذلك، ولم يبق له مخالف إلا قهره، ونازعه بعد ذلك جماعة فغلبهم وسجنهم، والحاصل أنه ملك من أكابر الملوك، كان يأخذ المال من الرعايا بلا تقدير، وينفقه بلا تقدير، فعظمت دولته، وكان سفاكاً للدماء بمجرد الظنون والشكوك، وقد قتل عالماً بذلك السبب^(٢).

وصف المؤلف للفتنة التي جرت بين الناصر ومنافسيه على الإمامة:

وقد ذكر المؤلف في «بهجة الزمن» الحروب الطويلة التي كانت بين الناصر ومنافسيه^(٣)، حتى قال في وصفها: «وهذه الفتنة الثائرة بهم زادت على فتنة أولاد المطهر بن شرف الدين»^(٤)، وقال في موضع آخر: «وطالت الفتنة هذه فيما بين المذكورين، وجرى ذلك منهم كما جرى مع ملوك الطوائف»^(٥).

(١) «المقتطف من تاريخ اليمن»: (ص ١٨٣).

(٢) «البدر الطالع»: (٩٧/٢).

(٣) انظر: «بهجة الزمن»: (٣/١٣١٠) إلى نهاية الجزء الثالث والأخير.

(٤) «بهجة الزمن»: (٣/١٣٧٠).

(٥) «بهجة الزمن»: (٣/١٣٧١).

وأرسل بعض هؤلاء المتنازعين رسائل إلى المؤلف، بعضهم يطلب مناصرته، وبعضهم يطلب مشورته، وكان المؤلف رحمه الله يشير بجمع الكلمة وترك التنازع، ويُرْهِدُهُم في الإمامة، ويذكّرهم بشروطها. وممن كتب إليه بخصوص الإمامة الناصر محمد بن أحمد بن الحسن، والظاهر من جواب المؤلف أنه طلب منه البيعة، وعرض عليه بعض أعمال الدولة، ولكن المؤلف رده بالحسنى، حيث قال ضمن جوابه: وأما صنوكم؛ فلا يخفاكم حاله، وأنه تخلص عن جميع علق تكاليف الخلق للأولين والآخرين، وعرف منا ذلك المتوكل فيما مضى، فعذر وارضى، وكذلك والدكم، وكذلك محمد بن المتوكل، كلهم سايرونا على ما نحب من عدم تعلق أمر ولا تكليف ولا محاضر ولا مجامع، وإعذارنا مما لا يخفاكم^(١).

اضطراب شخصية الناصر:

والظاهر أن شخصية محمد بن أحمد بن الحسن على قوتها كانت مضطربة، فترتب على ذلك اضطراب سياسته، ومن تتبع سيرته في كتب التراجم يجد أن من اتصل به أو عمل له كان على حذر منه، فربما نكل به في أي لحظة ولو كان من أخلص الناس له، ومن الشواهد على ذلك عدم استقراره حتى في لقبه، فقد تلقب أولاً بالناصر، ثم تلقب بالهادي سنة (١١٠٧هـ)، ثم بالمهدي سنة (١١٠٩هـ)^(٢).

ويكفي أن تعرف أنه صال على الدعاة من آل القاسم الذين لم يظفروا بسوى الألقاب^(٣)، ولم يسلم منه حتى أولاده، فقد توفي اثنان منهم في سجنه - حسب اطلاعي -، وهما محسن وعبد الله^(٤)، فإذا كانت هذه معاملته لأولاده فكيف تكون لغيرهم؟

واختط المهدي مدينة الخضراء، وهي على مسافة ميل من مدينة رداغ، فبنيت بها الدور والقصور، وأنشأت بها المساجد والأسواق والحمامات، وكثرت فيها الصناعات التي كان

(١) «بهجة الزمن»: (٣/١٣٣٠).

(٢) «المقتطف من تاريخ اليمن»: (ص١٨٣).

(٣) «المقتطف من تاريخ اليمن»: (ص١٨٣).

(٤) «نشر العرف»: (٢/٣٨٢ - ٣٨٥).

يعمل فيها العرب والهنود والأتراك، وسكنها المهدي أياماً، ثم عرض له بها مرض، فعمر مدينة المَوَاهِب إلى الشرق من مدينة دمار، وشيدت بها دور عظيمة، وانتقل إليها المهدي، واتخذها عاصمة لملكه، ولذلك عرف بالمهدي صاحب المواهب، وأقمرت مدينة الخضراء، وتهدمت منازلها^(١)، وأما المؤلف رَضِيَ اللهُ عَنْهُ فقد انتهى في تاريخه «بهجة الزمن» حيث انتهى الصراع على الإمامة بين محمد بن أحمد ومنافسيه، فقال في آخر صفحة من «بهجة الزمن»: ولم يبق للناصر معارض يومئذ^(٢).

واستمر المهدي صاحب المواهب على منصة الحكم إلى سنة (١١٢٦هـ)، ثم شرع المتوكل على الله القاسم بن الحسين في معارضته وإخراج البلاد عن مملكته، حتى خلع نفسه سنة (١١٢٩هـ)، فكان ملكه الديار اليمنية بأسرها زيادة على ثلاثين سنة، وتوفي محصوراً في المواهب^(٣).

والجدير بالذكر أن المؤرخ محسن بن الحسن أبا طالب قد ذكر في تاريخه أن أحمد بن الحسن في سنة (١٠٦٨هـ) زوج ولده الكبير محمد بن أحمد بن الحسن الذي انتقلت إليه الخلافة بعد المؤيد الصغير بابنة عمه يحيى بن الحسين بن القاسم، وهي أم ولده إسماعيل المستشهد بالعيون^(٤).

هكذا قال، ولم يذكر ذلك المؤلف في «بهجة الزمن» ولا غيره مما بين يدي من تواريخ، ويحيى بن الحسين ليس عمًّا للمهدي أحمد بن الحسن، وإنما ابن عمه، علماً بأن المؤرخين كثيراً ما يخلطون بين يحيى بن الحسين بن القاسم (المؤلف) وبين يحيى بن الحسين بن المؤيد بالله محمد بن القاسم، فالله أعلم.

(١) «المقتطف من تاريخ اليمن»: (ص ١٨٥).

(٢) «بهجة الزمن»: (٣/١٤٠٨).

(٣) «البدر الطالع»: (٢/٩٩)، و«نشر العرف»: (٢/٤٠٢).

(٤) «تاريخ اليمن» (عصر الاستقلال عن الحكم العثماني الأول) لمحسن بن الحسن أبي طالب: (١/٧٢).

ذكر حادثة الساحر إبراهيم المحطوري:

ومن أعظم الحوادث في أيام المهدي صاحب المواهب حادثة الساحر إبراهيم المَحَطُورِي الشرفي، الذي يسميه الناس اليوم المحطوري بالبدال المهملة مكان الطاء المهملة، وكان بارعاً في علم الطلسمات والشعوذة، وبالجملة فكان من أعظم السحرة، وشيخه في ذلك محمد بن علي السوداني، وتاقت نفس المحطوري إلى التولي والملك، وظهر أمره في سنة (١١١١هـ)، وفعل له السوداني الأرصاد على السلاح والرصاص وجذب القلوب، فكان يكتب الأوفاق والطلاسم، ويمحوها في ماء، ويسقيها البقر والأثوار، ويأمر بذبحها للناس وللطيور، فإذا أكلت خفت القلوب منه رعباً وازدادت له حباً.

وله أتباع مجاذيب، ينطقون بلفظ الجلالة، فسفك الدماء، ونهب الأموال، وكانت الرصاص لا تؤثر في أصحابه، ولا يقطع أجسامهم السلاح، فكانت الرصاص إذا بلغت إلى أحد أصحابه أمسكها بيده، وأرجعها إلى صاحبها، وارتجت الديار اليمنية لهذه الحادثة، بل وسائر الديار، حتى قيل: إن سلطان الروم كتب إلى نائبه بمصر، يسأله عن هذا القائم باليمن الذي لا يعمل في أصحابه السلاح ولا الرصاص.

ووقعت له ملاحم دمر فيها عالماً لا يحصون، وحُصرت القتلى من قيامه في رجب إلى سلخ شهر رمضان - وذلك ثلاثة أشهر - فكانت عشرين ألفاً، وقتل من اليهود والبانان ما لا يحصى، وقتل من العلماء خلقاً، منهم القاضي العلامة الجهبذ الحسين بن ناصر بن عبد الحفيظ المَهْلا صاحب المؤلفات المشهورة، وكان المحطوري قد أمر بعض مجاذيبه وأتباعه بإيصال المهلا إليه من قرية الشَّجَعَة ببلاد الشرف، فلما بلغه ذلك أمر بإخراج نسوانه وأولاده من بيته إلى واد قريب من محله، وهرب بنفسه، فنظره بعض المجاذيب من أتباع المحطوري، فقتلوه في مكان يسمى الحَدِّ، ومثلوا به، واجتزوا رأسه، وأرسلوه إلى المحطوري، فضمه إلى رأس الشيخ حسن المَحْبِشِي وولده، وعلق الثلاثة الرؤوس في شجرة أمامه، وانتهبوا دار المهلا وأخربوها كما فعلوا بيت المحبشي، ثم عطفوا على قرية شَمْسَان فنهبوا منها أموالاً لا تحصى.

وتحصن المحطوري بحصن مَدَوَمَ من بلاد الشرف، وعمر في الحصن بيتاً حصيناً، ولديه من أصحابه خلق من القبائل لا تنحصر، وكان قد استمال قلوب القبائل، ونمق لهم من الأكاذيب وزخرف لهم من الأقوال ما حمل العوام على فعل أنواع المفاسد واقتحام المهالك، والقيام التام معه بكل ممكن، وأعظم من ناصره من القبائل أهل عاهم وضاعن والجعافرة وبنو حمار وأهل الجَمِيْمَة وبنو جَدِيْلَة وطلَيْمَة وِعَدْرَ وبعض العُصِيْمَات، والكثير من وادِعة وما والاها من تلك الجهات، ومنعوا عنه، وأقاموا جمعته وجماعته.

وأرسل إليه المهدي صاحب المواهب جيشاً بعد جيش، وهو يهزمهم، ويقتل أكثرهم، وامتد أصحابه في مواضع من اليمن، ولم يكن عنده من العلم شيء، فكان إذا سئل عن وجه ما يسفك من الدماء ويهتك من الحرم وينهب من الأموال قال: إن سيفه هو الذي يأمره بذلك، ويحكى أن سيفه المذكور كان يسمع له صليل وهو في غمده، ولعل ذلك من جملة أثر سحره، وكان تارة يقول: إنه لا يخرج إلا لأجل شرب الناس للتثبناك وتقريرهم للباينان على البقاء في أرض اليمن، وكل هذا من أعظم المشعرات بمزيد جهله.

وكان أصحابه إذا توجهوا إلى حصن من الحصون فتحوه في أسرع وقت وإن كان في غاية الحصانة؛ لأنهم يرمونهم بالرصاص فلا يؤثر ذلك، ويضربونهم بالسلاح فلا يؤثر ذلك، فإذا لم يستسلموا ويفتحوا لهم الأبواب تسوروا من الجدارات، ودخلوا، فاتفق في فتحهم لحصن ثلاً أن امرأة ألفت على أحدهم رَوَاق البيت^(١) خجلاً منها؛ لأن المجذوب طلب منها أن تفتح له الباب أو أن يثب من الأرض إليها، فقتلته بالحجارة، فلما رأى أهل المحل ذلك أخذوا الأحجار، ورموهم بها، فشدخوهم، وقتلوا جماعة منهم.

ثم جمع المهدي صاحب المواهب الأجناد العظيمة والخيل، وجهاز تجهيزاً لم يسمع بمثله لأحد من ملوك اليمن، وأمر أولاده الثلاثة المحسن ويوسف والصادق، وأصحاب معهم أكثر رؤساء حضرته، فحطوا على حصن مَدَوَمَ، ووقعت بينهم ملاحم يطول شرحها، وأبلى المتوكل على الله القاسم بن الحسين بلاءً عظيماً، وباشر القتال بنفسه، وكان من جملة الأمراء، وتابع صاحب المواهب لهم المدد، وأنفق من الأموال ما لا ينحصر.

(١) وهو جدار من الأحجار أقل قليلاً من قامة الإنسان، يستر سطح البيت.

ووجِدَت مع أصحاب المحطوري أوراق صغيرة مكتوبة بالعبراني حروفاً مقطعة، وعلى أسطر الكتابة مخيط صغير، وكانوا يخفونها في قُلنسواتهم، وزعموا أنها كانت إذا ذهب من على رأس أحدهم حال القتال أمكن قتله.

ولما ضاق الحصار بالمحطوري هرب من الحصن، وحجب نفسه بسحره عن أن يراه أحد مع إحاطة الجيوش بالحصن إحاطة الهالة بالقمر، وقصد بلاد صعدة، فوصل إلى بلاد سِخار وآل عمار، وأخبرهم أنه صلح له اليمن، وأنه داخل الشام لصلاحه، فظنوا صدقه، وكادت الفتنة أن تعود، فتلطف أمير صعدة السيد علي بن أحمد بن القاسم بن محمد، وكان داعياً بها إلى نفسه، حتى وصل إليه، وقد كاد أهل جهته أن يسلموه للمحطوري لما خامرهم من شدة العقيدة فيه، ولما حصل عنده طلب العلماء والأعيان ومشايخ البلاد، وسأله عن سبب إزهاقه للنفوس وقتله للعلماء واستحلاله للمحرمات، فلم يجد عنده إلا الجواب السابق الذكر، وأمر العلماء ببذل النصح له، ولكنه لم يصغ لكلامهم، ثم وكل بحفظه، وأمر به إلى السجن، وصبر حتى دخل أهل اليمن للحج في شوال، وقتله بحضورهم في صعدة ذبحاً، وصلبه، وأرسل إلى صاحب المواهب بسيفه، وأعلمه بقتله، فلم يعجبه تولي صاحب صعدة ذلك، ﴿فَقُطِعَ دَائِرُ الْقَوْرِ الَّذِينَ ظَلَمُوا وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٤٥].

وبعد ذلك صلحت تلك الجهات، وذهبت تلك العقيدة، وتقدم المحسن بن المهدي صاحب المواهب إلى مدينة حبور، فدخلها، وقد بلغت خيله ورجله زيادة على ثلاثين ألفاً، وكان تولية القاسم بن الحسين على حبور وما إليها وتقرير العمال على تلك الجهات ومخاليفها، ثم رجع المحسن بن المهدي بمن معه من الجيوش إلى والده^(١).

(١) انتهى ملخصاً من «البدر الطالع»: (٩٩/٢)، و«نشر العرف»: (٤٠/١، ٦٣١)، و«المقتطف من تاريخ اليمن»: (ص ١٨٦)، وقد اتفق مثل هذه الفتنة في أوائل أيام الإمام المهدي العباس بن الحسين سنة (١١٦٤هـ)، وذلك بظهور رجل من السودان يقال له: أبو علامة التكروري من المحل الذي ظهر منه المحطوري، وهو بلاد الشرف، لكن من قرية الشجعة المشهورة شرقي مدينة المحابشة، وقد عاصر فتنة أبي علامة وسجل أحداثها العلامة الكبير محمد بن إسماعيل الأمير، وذكر بعض أحداثها شيخ الإسلام الشوكاني في «البدر الطالع»: (١٠٠/٢)، واستوفى الكلام عنها العلامة المؤرخ محمد زبارة في «نشر العرف»: (٥٠/١).

وأكتفي بما ذكرته من أحوال صاحب المواهب، إذ لم يعاصر المؤلف إلا بداية دولته، وذكرت بعض الأحداث التي لم يشهدها المؤلف كمثال على سياسة صاحب المواهب، وذكرت فتنة المحطوري لغرابتها وشدة وطأتها على أهل اليمن، ولأن بدايتها كانت في عصر المؤلف، فقد ظهر السوداني شيخ المحطوري في السحر والطلاسم أيام المتوكل على الله إسماعيل سنة (١٠٧٥هـ).

قال العلامة عبد الله بن علي الوزير في «طبق الحلوى» عند ذكر ظهور السوداني في السنة المذكورة: «وقد أفضى تدليس السوداني إلى الملحمة التي طحنت الجماجم وأُنسَت بالعظام، فإن السيد إبراهيم المحدوري في رجب في سنة (١١١١هـ) ثار من جبل مدوم... إلخ كلامه»^(١)، وذكرتها أيضاً لبيان عظم فعل الطلاسم والأسحار، ولا سيما وهي من الموضوعات التي تطرق إليها المؤلف في «المسالك»، فهي مما يثبت أن السحر ليس خيالات فقط كما ذهب إليه المعتزلة ومن وافقهم، بل له حقيقة، كما ذهب إليه جماهير العلماء.

عدم مبايعة المؤلف لأحد من أئمة عصره:

واعلم أن المؤلف رحمته الله لم يبايع أحداً من الأئمة الذين عاصروهم، ولم يل لأحد منهم، ولم يطلب منهم شيئاً من حطام الدنيا، فقد قال في «بهجة الزمن»: ولم تحصل فائدة منهم إلا السلامة من ترك بيعتهم، والفائدة الثانية للمسلمين من اجتماع كلمتهم إذا حصلت، وسكون الفتن هو الأولى؛ لأن البيعة إنما تكون لكامل الشروط، حيث كانت إمامة اختيارية، وذلك مفقود فيهم، وسبب تركهم المطالبة عدم طلبنا لهم في شيء من الدنيا؛ لأن القاعدة: أن من أكل حلواهم مال إلى هواهم^(٢).



(١) «طبق الحلوى»: (ص ١٩٧).

(٢) «بهجة الزمن»: (٣/١١٩٩).

المبحث الثاني: الوضع الاقتصادي

الوضع الاقتصادي في عهد المؤيد بالله محمد بن القاسم:

لقد كانت الأوضاع الاقتصادية في السنوات الأخيرة من حكم الإمام المؤيد بالله محمد ابن القاسم مستقرة، قال المؤلف في «بهجة الزمن»: «ومع ذلك فالبركات في زمانه دائرة، والخيرات ما زالت في الثمار قارة»^(١)، ويُرجع المؤلف سبب ذلك إلى عدله وحسن سياسته هو وأخويه الحسن والحسين^(٢).

إلا أنه كان للمؤيد عليه السلام اجتهادات خالف فيها مذهب الهادي، وهي تتعلق بالمسائل المالية، مثل: عدم توريث ذوي الأرحام، والأخذ مما دون النصاب من الزكاة، وحل زكاة بني هاشم لبعضهم البعض من فقرائهم، وغير ذلك من الاختيارات^(٣). ولذا فقد حرر سنة (١٠٤٧هـ) رسالة إلى أخويه الحسن والحسين مضمونها أمرهم بأخذ الزكاة من القليل والكثير في جميع الأقوات حتى في المخضرات^(٤)، ولعل ذلك كان من أسباب ظلم بعض الولاة للرعايا في بعض المناطق، وخروجهم عن طاعة الولاة، كما وقع من ابن راجح وغيره.

الوضع الاقتصادي في عهد المتوكل على الله إسماعيل فمن بعده:

وأما في زمن حكم المتوكل على الله إسماعيل فمن بعده فقد تأرجح الوضع الاقتصادي بين الشدة والرخاء، وإن كانت الشدة هي الغالبة في أواخر سنوات حكمه فما بعدها، ومن المعروف أن اعتماد غالب أهل اليمن على الزراعة، ولذلك فقد كانت العامل الرئيس في استقرار الوضع الاقتصادي أو تدهوره، والزراعة تعتمد غالباً على الأمطار، فإن شحت الأمطار أو انتشرت الجراد قلت المحاصيل وعلت الأسعار، وربما أدى ذلك إلى مجاعة

(١) «بهجة الزمن»: (١/٤٢٦).

(٢) «بهجة الزمن»: (١/٤٢٦).

(٣) «بهجة الزمن»: (١/٤٢٧).

(٤) «بهجة الزمن»: (١/٣١٩).

يموت فيها كثير من الناس، وربما أدى إلى نزوح الأهالي من مناطق الجفاف إلى المناطق الأخرى، ومن رحمة الله سبحانه وتعالى تنوع المناخ في اليمن الميمون، فإن حصل القحط والمجاعة في اليمن الأعلى مثلاً، فلا زال الخير في اليمن الأسفل إلا في النادر، وسوف أذكر فيما يأتي بعض الشواهد على ذلك من «بهجة الزمن» للمؤلف مرتبة حسب تواريخها.

ففي سنة (١٠٦٩هـ) والتي بعدها ارتفعت الأسعار لقلة الأمطار وكثرة الجراد^(١).

وفي سنة (١٠٧٧هـ) فما بعدها غلت الأسعار لقلة الأمطار وانتشار الجراد أيضاً، وازداد الأمر سوءاً، فابتدأ القحط والجوع، حتى نجح أهل المشارق كافة من بلادهم، مثل رَدَاعِ وَخَوْلَانَ وَنَهْمِ وَبَنِي جَبْرِ وَبَرْطِ وَسُقْيَانَ، وظهر الجوع في التهائم وريمة وحراز، وازداد الغلاء والجوع سنة (١٠٧٩هـ) في جميع اليمن، ومات بسبب الجوع والمرض أمم لا تحصى^(٢)؛ لأنه كان بآخر هذا العام ووسطه موت هائل بحيث عم جميع اليمن، وهلك فيه أمم، منهم الغرباء بسبب الجوع والقحط، ومنهم بسبب الحمى المطبقة المسببة، بحيث اجتمع في هذا العام الثلاثة الأشياء التي ذكرها الله من النقص في النفس والمال والأهل، وكان يخرج من صنعاء كل يوم قدر ثلاثين نفساً^(٣) وأكثر من ذلك في أكثر هذه السنة^(٤).

وغلت الأسعار سنة (١٠٨٣هـ) لقلة الأمطار، ونجح أهل المشرق - مثل خولان وسنحان وبلاد نهم وجميع المشارق - إلى بلاد المغارب وإلى اليمن الأسفل والتهائم^(٥). ومع بداية حكم المهدي أحمد بن الحسن وبالتحديد في سنة ١٠٨٨هـ غلت الأسعار بسبب الجراد وقلة الأمطار، واشتدت الأزمة مع أهل اليمن الأسفل، ورحلوا إلى البلاد العليا، وخلت بالسحول قرى كثيرة، وعرضت الأطيان بأبخس الأثمان، فلم يشتريها أحد لعدم من

(١) «بهجة الزمن»: (٢/٥٨٠، ٥٨٨).

(٢) «بهجة الزمن»: (٢/٦٦٠، ٦٨٦).

(٣) أي: موتي.

(٤) «بهجة الزمن»: (٢/٧٠٨).

(٥) «بهجة الزمن»: (٢/٨٠٤).

بقي من الساكنين لإقامتها، فلله الأمر، ومات في اليمن الأسفل عالم لا يحصون، بحيث خلت قرى، وصلبت أموال^(١)، وفقر في الناس كثير، وغني آخرون ممن معه من الحب^(٢).

وفي سنة (١٠٩٦هـ) أول زمن حكم المؤيد الصغير بعد حصول الغلاء في الأسعار لقلة الأمطار وضعف الثمار، حصلت الركة في كثير من الناس، بحيث إنها غلقت بعض حوانيت مدينة صنعاء، وضعف فيها البيع والشراء، وترك جماعة المساني بشعوب، وخلت بيوتها، وصلب بعض أعناب الجراف. وعلى الجملة إنه لا يعلم أن قد اتفق مثل ذلك، فالحكمة لله سبحانه^(٣).

وأما العامل الثاني في استقرار الوضع الاقتصادي فهو التجارة، وكان يشتغل بها بعض أهل المدن، وهي تعتمد غالباً على ما يأتي به التجار من خارج اليمن، وهم من عمان والبصرة والحسا والشام والهند^(٤)، فقد كانوا يأتون ببضائع مختلفة، ويعودون إلى بلدانهم ببعض المنتجات الزراعية اليمنية، وأهمها البن اليمني، وكان بعض تجار اليمن يقومون بتصدير البن إلى الخارج، ومنهم صلاح نصّار من أهل الظَهْرَيْن من حجة^(٥).

وكانت التجارة تتأثر سلباً، ويقل البيع والشراء، وتغلو الأسعار عند حصول الغزو للبنادر اليمنية من أهل عمان أو غيرهم^(٦)، وكذلك بما كان يحصل من نهب القبائل للقوافل التجارية^(٧).

وهناك عوامل أخرى سياسية زادت من غلاء الأسعار، مثل فرض التسعير على تجار التجزئة، وضرب بعض العملات الجديدة^(٨)، حتى إنها بلغت سنة (١٠٩٨هـ) إلى نحو أربع

(١) أي: ييس زرع الأراضي، وأهملت.

(٢) «بهجة الزمن»: (١٠٢١/٣)، والسبب في غنى أصحاب الحبوب أنهم كانوا يبيعونها بأسعار مرتفعة.

(٣) «بهجة الزمن»: (١٢٩٥/٣).

(٤) «بهجة الزمن»: (٨٠٣/٢، ٨١١، ٨٧٦، ٨٩٨).

(٥) «بهجة الزمن»: (٨٩٨ - ٨٩٩).

(٦) «بهجة الزمن»: (٨٦٨/٢).

(٧) «بهجة الزمن»: (٧٩٤/٢)، (٩٢٠/٣).

(٨) «بهجة الزمن»: (٧٧٣/٢).

عشرة ضربة، وذلك أثناء الصراع على الإمامة بين محمد بن أحمد بن الحسن ومنافسيه، وتضرر بذلك البائع والمشتري، ففي صنعاء ضربتين، وفي الغراس ضربة، وكذلك في كوكبان وعمران وذمار ويريم ورداع والمنصورة وريمة واللحية^(١).

ولا شك أن فرض المطالب التي تقدمت عند الكلام على الوضع السياسي كان له أيضاً تأثير سلبي على وضع المواطنين الاقتصادي، ولا سيما أهل اليمن الأسفل، أضف إلى ذلك أن بعض الولاة كان يتقبل بعض المناطق بشيء معلوم شهرياً، ومثاله: تقبل السيد جعفر الجرهموزي لبلاد العدين بقبال كثير، يقال: كل شهر بستة آلاف، فجار على الناس^(٢).

والحاصل أن الوضع الاقتصادي أيام حكم المتوكل على الله إسماعيل كان متأرجحاً بين الشدة والرخاء، وأما أيام حكم من بعده فقد غلبت عليه الشدة، قال المؤلف رحمه الله في أحداث سنة (١٠٩٧هـ): وفي هذه الأيام انحطت الأمطار بحمد الله في جميع اليمن: المشارق والمغرب، وهو مطر الصيف، فصيفت جميع بلاد اليمن، وصار الناس في مذارى الذرات^(٣)، وأما الأسعار فباقية على الارتفاع؛ لأنه لا يردها إلا الصُّرَاب^(٤)، وقد لحقت الناس الأعسار في جميع مدة محمد بن المتوكل من حال تولي صنعاء وقيامه بعد أحمد بن الحسن، وفي مدة أحمد بن الحسن إلى الآن نحو إحدى وعشرين سنة، فلله الأمر من قبل ومن بعد^(٥).



(١) «بهجة الزمن»: (٣/١٣٥٢) فما بعدها.

(٢) «بهجة الزمن»: (٢/٧٧٩).

(٣) المذارى: جمع مَذْرَى، والمقصود بعبارة هنا: دخول الناس في الأوقات الصالحة للذرحوب الذرة في التراب لينبت زرعها، والذُّرَات: جمع ذُرَّة.

(٤) أي: الحصاد.

(٥) «بهجة الزمن»: (٣/١٣٢٥).

المبحث الثالث: الوضع العلمي

من المعروف أن غالب سكان اليمن الأعلى^(١) في عصر المؤلف وقبله ينتسبون إلى مذهب الهادوية الزيدية، ولا يخفى أن «الزيدية في بداية ظهورها وعصر نشأتها كانت على ما كان عليه السلف الصالح، من العمل بأحكام كتاب الله وسنة رسوله ﷺ فقط»^(٢)، إلا أن جمهور متأخريهم قد خالفوا مذاهب سلفهم في مسائل فروعية وأصولية، وأهمها مسألتان:

الأولى: نزوعهم في العقيدة إلى الاعتزال، وهو ما يطلقون عليه (العدل والتوحيد)^(٣)، لما روي أن زيد بن علي قد تتلمذ على رأس المعتزلة وإمامهم واصل بن عطاء، وهذا ما نفاه وفنده العلامة الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير في كتابه الشهير «العواصم والقواصم»، حيث قال: وأما ما نقله الشهرستاني في «الملل والنحل» من كون زيد بن علي قلد واصل بن عطاء وأخذ عنه مذهب الاعتزال تقليداً وكانت بينه وبين أخيه الباقر عليه السلام مناظرات في ذلك، فهذا من الأباطيل بغير شك، ولعله من أكاذيب الروافض، ولم يورد الشهرستاني سنداً ولا شاهداً من رواية الزيدية القدماء، ولا من رواية علماء التاريخ، ولا الشهرستاني ممن يوثق به في النقل، وكيف يقلده زيد مع أن زيدا أكبر منه قدراً وسناً؟ وقد شرط الذهبي على نفسه أن يذكر في «الميزان» من قُدِّح عليه بحق أو باطل، فذكر واصل بن عطاء، ولم يذكر فيه زيد بن علي عليه السلام لبراءة ساحته من ذلك، وقد ذكر السيد الشريف الإمام أبو عبد الله محمد بن علي ابن عبد الرحمن الحسني في كتابه «الجامع الكافي» في مذهب الزيدية عن قدماء أهل البيت عليهم السلام ما يدل على إجماع قدماء أهل البيت عليهم السلام في المئة الأولى والثانية وأكثر الثالثة - وهي القرن الثالث - على صريح مذهب أهل السنة، والحمد لله على وجود ذلك في كتب الزيدية وخزائن أئمتهم ورواية ثقاتهم. اهـ باختصار^(٤).

(١) اقتصر في هذا المبحث على الكلام على الوضع العلمي في اليمن الأعلى فقط حيث عاش المؤلف عليه السلام.

(٢) «الزيدية نشأتها ومعتقداتها» للقاضي إسماعيل بن علي الأكوخ (ص ١٥).

(٣) «النية والأمل شرح الملل والنحل» للمهدي أحمد بن يحيى (ق ٤٨)، مخطوط.

(٤) «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» للإمام الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير: (٣٠٨/٥).

المسألة الثانية: مسألة الإمامة التي هي مدار اهتمام جميع فرق الشيعة، ومحور عقائدهم السياسية، فالزيدية الهادوية يرون تفضيل علي بن أبي طالب عليه السلام على سائر الصحابة وأولويته بالإمامة، وقصرها من بعد الحسين في البطين، أي: في ذريتهما^(١).

فأما مسألة التفضيل: فإن علياً عليه السلام لم يكن يعتقد ذلك، «فقد ذكر البستي - وهو معدود في الزيدية - تفضيل أبي بكر على علي وعمر وعثمان، واحتج بالأثر المشهور المروي عن علي، كما رواه البخاري وغيره أنه قال: «خير الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله أبو بكر ثم عمر»^(٢). قال الشريف السمهودي في «جواهر العقدين»: وهذا الأثر متواتر عن علي بن أبي طالب عليه السلام^(٣).

وأما قضية الإمامة: فهذا علي عليه السلام لم يكن يعتقد بأن الإمامة متعينة فيه، فإنه لما حصل الخلاف بينه وبين معاوية استدل على أحقيته بالخلافة بعد عثمان ببيعة المهاجرين والأنصار له، ولم يستدل بحديث عن النبي صلى الله عليه وآله ينص على أحقيته بالخلافة، أو بقرايته من رسول الله صلى الله عليه وآله، بل استدل على صحة بيعته بصحة بيعة أبي بكر وعمر وعثمان عليهم السلام، فقال في كتاب له إلى معاوية: إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يرد، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماماً كان ذلك لله رضى^(٤).

(١) «المنية والأمل شرح الملل والنحل» (ق٤٨).

(٢) أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص٦٦٤)، كتاب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وآله، باب قول النبي صلى الله عليه وآله: «لو كنت متخذاً خليلاً»، حديث رقم (٣٦٧١)، عن محمد بن الحنفية قال: قلت لأبي: أي الناس خير بعد رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: «أبو بكر»، قلت: ثم من؟ قال: «ثم عمر»، وخشيت أن يقول: عثمان، قلت: ثم أنت؟ قال: «ما أنا إلا رجل من المسلمين».

(٣) «طبقات الزيدية الصغرى» (المستطاب) للمؤلف: (١/٢٩ق)، مخطوط.

(٤) وهذا الكلام منقول عنه في كتاب من أجل كتب الشيعة، وهو «نهج البلاغة» للشريف الرضي والمنسوب للإمام علي بن أبي طالب عليه السلام بشرح الشيخ محمد عبده (ص٣١٧).

وهذا هو ما ذهب إليه الإمام زيد بن علي، فلم يكن يعتقد حصر الإمامة في البطينين، كما نص عليه في «مجموع الفقه الكبير» له، فقد قال أبو خالد الواسطي: سألت زيد بن علي عليه السلام عن الإمامة، فقال: هي في جميع قريش، ولا تنعقد الإمامة إلا ببيعة المسلمين، فإذا بايع المسلمون وكان الإمام برًا تقيًا عالمًا بالحلال والحرام، فقد وجبت طاعته على المسلمين^(١).

وورد في «الجامع الكافي» (جامع آل محمد) ما لفظه: وقال محمد: بلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «الأئمة من قريش، إذا حكموا عدلوا، وإذا قسموا أقسطوا، وإذا استرحموا رحموا، فمن لم يفعل ذلك منهم فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»^(٢).

وروي عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «قريش أئمة هذه الأمة، أبرارها أئمة أبرارها، وفجارها أئمة فجارها»^(٣).

إلا أن من محاسن مذهب الهادوية الزيدية تحريم التقليد على المجتهد في الأصول والفروع، وأما غير المجتهد فيجوز له التقليد في الفروع الفقهية فقط، وأما في الأصول

-
- (١) «مجموع الفقه الكبير» للإمام زيد بن علي بتممة «الروض النضير» للعلامة العباس بن أحمد بن إبراهيم (ص ١١)، طبع نهاية الجزء الرابع من «الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير» للسياغي.
- (٢) أخرجه عن أنس بن مالك: أحمد في «المسند» (١٨٣/٣)، حديث رقم (١٢٩٢٣)، والنسائي في «السنن الكبرى»: (٤٦٧/٣)، كتاب القضاء، الأئمة من قريش، حديث رقم (٥٩٤٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٤٣/٨)، كتاب قتال أهل البغي، جماع أبواب الرعاة، باب الأئمة من قريش، حديث رقم (١٦٣١٨)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع الصغير» (١/٥٣٥)، رقم (٢٧٥٨).
- وأما الجزء الأول من الحديث وهو قوله صلى الله عليه وآله: «الأئمة من قريش» فهو متواتر، قال الحافظ في «التلخيص الحبير» (٤/٤٢): وقد جمعت طرقه في جزء مفرد عن نحو من أربعين صحابيًا.
- (٣) أخرجه من حديث علي بن أبي طالب الحاكم في «المستدرک» (٨٥/٤)، كتاب معرفة الصحابة، ذكر فضائل القبائل، ذكر فضائل قريش، حديث رقم (٦٩٦٢)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤/٢٦)، حديث رقم (٣٥٢١)، والضياء المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢/٧٣)، حديث رقم (٤٥٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (١/٥٣٤)، حديث رقم (٢٧٥٧). وانظر «الجامع الكافي» (جامع آل محمد) لأبي عبد الله الحسيني: (٢/١٥٩)، مخطوط.

فلا^(١)، فإذا قرأت في كتب الفقه الهادي الزيدي فكأنما تقرأ في فقه مقارن، لما تجد من تعدد الأقوال في المسألة الواحدة، ولهذا السبب نبغ في اليمن كثير من العلماء المجتهدين في مختلف الفنون، قال شيخ الإسلام الشوكاني في «البدر الطالع»: فإن في ديار الزيدية من أئمة الكتاب والسنة عدداً يجاوز الوصف، يتقيدون بالعمل بنصوص الأدلة، ويعتمدون على ما صح في الأمهات الحديثية وما يلتحق بها من دواوين الإسلام، المشتملة على سنة سيد الأنام، ولا يرفعون إلى التقليد رأساً، ولا يشوبون دينهم بشيء من البدع التي لا يخلو أهل مذهب من المذاهب من شيء منها، ولو لم يكن لهم من المزية إلا التقيد بنصوص الكتاب والسنة وطرح التقليد، فإن هذه خصيصة خص الله بها أهل هذه الديار في هذه الأزمنة الأخيرة، ولا توجد في غيرهم إلا نادراً، ولا ريب أن في سائر الديار المصرية والشامية من العلماء الكبار من لا يبلغ غالب أهل ديارنا هذه إلى رتبته، ولكنهم لا يفارقون التقليد الذي هو دأب من لا يعقل حجج الله ورسوله، ومن لم يفارق التقليد لم يكن لعلمه كثير فائدة، وإن وجد منهم من يعمل بالأدلة ويدع التعويل على التقليد، فهو القليل النادر كابن تيمية وأمثاله^(٢).

نبوغ كثير من العلماء في عصر المؤلف وتراجع بعضهم:

وفي عصر المؤلف نبغ كثير من العلماء في سائر المعارف العلمية، وسيأتي ذكر بعضهم في مشايخ المؤلف، وسأذكر هنا بعضهم بحسب وفياتهم على سبيل المثال لا الحصر:

١ - العلامة الشهير الأمير الحسين ابن الإمام القاسم بن محمد (٩٩٩ - ١٠٥٠هـ):

وهو والد المؤلف، قرأ على الشيخ لطف الله بن محمد الغياث، وكان يتعجب من فهمه وحسن إدراكه، وقرأ على جماعة من علماء عصره، وبرع في كل الفنون، وفاق في الدقائق الأصولية والبيانية والمنطقية والنحوية، وغلب عليه التبريز في أصول الفقه، بحيث لم يبلغ إلى درجته أحد من أهل عصره، وصنف فيه «غاية السؤل في علم الأصول»، وهو كتاب

(١) «شرح الأزهار» للعلامة عبد الله بن مفتاح: (٥/١)، و«بهجة الزمن» للمؤلف: (٧٨٦/٢).

(٢) «البدر الطالع»: (٨٣/٢).

نفيس يدل على طول باع مصنفه، وشرحه في مجلدين، وقد صار بعد ذلك مدرس الطلبة وعليه المعول في صنعاء وجهاتها. وله «رسالة في عدم اشتراط الإمام الأعظم في صلاة الجمعة» كقول الشافعي رحمته الله وغيره من أئمة السنة، وله مؤلف في «آداب العالم والمتعلم»، و«رسالة في النهي عن منع الشافعية من التأمين في الصلاة» لما كان قد منعهم بعض ولاة اليمن، لجهله بالعلم وعدم معرفته لقواعده ومراسمه، فنهاه عن التعرض لمثل هذه المسائل الاجتهادية الخلافية بين علماء الإسلام.

ومن إنصافه وعدم ميله إلى التقليد - ولو كان لأقرب الناس إليه - اعتراضاته على «الأساس» لوالده الإمام القاسم بن محمد، واعتراضاته الجيدة على شرحه للسيد أحمد الشرفي، وكان يرى أن الخلاف بين العلماء في أصول الدين لفظي، وأنه لا يجوز التكفير والتفسيق بالإلزام ما لم يلتزمه المخالف، واشتغل آخر مدته بالحديث من كتب السنة والعناية بها في أكثر أوقاته، وسمع الجزء الأول من «صحيح مسلم» على الفقيه العارف عبد الرحمن الحيمي.

ومن مآثره: بناء المسجد المشهور بباب السبحة^(١) بصنعاء^(٢)، وأوقف عليه ما يكفيه^(٣).

٢ - السيد البحر العلامة محمد بن عز الدين المفتي المؤيدي (. . . - ١٠٥٠هـ):

كان هذا السيد عارفاً محققاً مطلعاً على العلوم والمذاهب في الأصول والفروع والنحو والمعاني والبيان، وكان يرى رأي السيد العلامة محمد بن إبراهيم الوزير صاحب «العواصم والقواصم»، ويميل إلى رأي أهل السنة في كثير من أصولهم، ولا يكفر بالإلزام كما عليه

- (١) يعرف مكانه اليوم بباب السَّيْح، ويقع شرق ميدان التحرير، وأما الباب فلم يعد له وجود.
- (٢) كان يعرف بمسجد البستان، وقد زاد فيه ووسعه ولده الأمير محمد بن الحسين، ثم عرف فيما بعد بمسجد حجر، وقد أزيل قبل مدة طويلة، وكان آيلاً للسقوط، وبني مكانه البنك اليمني للإنشاء والتعمير بميدان التحرير بصنعاء، وبني بدلاً عنه مسجد آخر في الصافية، يحمل نفس الاسم. انظر «مساجد صنعاء عامرها وموفيتها» للقاضي محمد بن أحمد الحجري (ص ٤٣)، و«حاشية اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية» للمؤرخ محمد بن إسماعيل الكبسي (ص ٣٤٩).
- (٣) «بهجة الزمن»: (١/٣٩٧)، و«البدر الطالع»: (١/٢٢٦)، و«المقتطف من تاريخ اليمن»: (ص ١٦٧).

أكثر المحققين من علماء الإسلام، وكان مفتياً بدولة الأتراك بصنعاء، وكان يتوقف في مسألة الطلاق ثلاثاً، جاءه مرة تركي يستفتيه في أنه طلق امرأته ثلاثاً، فقال: قد حرمت عليك على مذهب الحنفية لأنه حنفي، فقال السيد صلاح الحاضري - وكان حاضراً -: «لو يفتي بمذهب الهادوية»، فقال التركي: «أستغفر الله، أنا مسلم»^(١).

وصنف في أصول الدين كتاباً سماه «الدراري»، وشرحه بشرح لطيف، وجمع فيه مناقضات كلامات المعتزلة ومن تابعهم من الهادوية في مثل مسألة خلق الأفعال والإيمان والشفاعة والإمامة، لكنه يورد الإيرادات والمناقضات، ولا يصرح بمذهبه وعقيدته، بل يذكر الخلاف والإيرادات على أدلتهم، إشارة إلى ضعف ذلك عنده وميله عنه إلى مذهب أهل السنة كما لا يخفى. وله أيضاً «منهج الإنصاف» في النهي عن سب الصحابة رضي الله عنهم^(٢).

٣ - العلامة الأمير محمد بن الحسين بن القاسم (. . . - ١٠٦٧هـ):

وهو صنو المؤلف الأكبر، كان كريماً حسن الأخلاق، وكان له معرفة حسنة في العلوم، أخذ عن العلامة المحدث عبد الرحمن الحيمي والقاضي أحمد بن صالح العنسي، وسكن بعد موت والده بالبستان غربي صنعاء، يحف به علماء وجماعة من الجند، وكان من أكابر الأمراء وقواد الجيوش في دولة عمه المتوكل، وله مقامات مشرفة في نشر الأمن وقمع الخارجين على الدولة، وكان يحب السنة النبوية والحديث، ويعظم أهله، وله كتاب «منتهى المرام شرح آيات الأحكام» التي جمعها العلامة الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير، فشرحها المذكور شرحاً مفيداً، وخرج الأحاديث من أمهاتها، وجمع أحاديث في «صفة الجنة»، وله مشاركة في الأدب. ومن مآثره زيادة في المسجد الذي بناه والده بالبستان، وتوفي بصنعاء، ودفن بجانب المسجد المذكور^(٣).

(١) كأن الهادوية عند هذا التركي الجاهل ليسوا من المسلمين، ولو عمل بمذهب الهادي في هذه المسألة لأرجع زوجته، وكان خيراً له، فقد دل الدليل الصحيح على أن الصواب فيها مع الهادي، وهو ما أفتى به شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وكانت السبب في بعض ما نزل بهما من الامتحان والأذية، وهذا مشهور في كتب التراجم.

(٢) «بهجة الزمن»: (١/ ٤٠٥) فما بعدها، و«طبق الحلوى» (ص ٨١).

(٣) «بهجة الزمن»: (٢/ ٥٥١)، و«ملحق البدر الطالع» للمؤرخ زيارة (ص ١٩٦).

٤ - القاضي العلامة المحدث الفقيه عبد الرحمن بن محمد الحيمي (. . . - ١٠٦٨هـ):

كان من العلماء الأماثل الحفاظ في الحديث والسنة، إذ كان يملئ من حفظه الحديث بمتنه ورجاله وغريبه وشرحه، ويعرف الرجال وما قيل فيهم من تعديل وجرح، وكلام على قواعد الحديث وأفانيه وعلومه واصطلاحات أهله في المسانيد والمقاطيع والمراسيل والمعلولات وغير ذلك من التدقيقات، ودرّس في سائر الفنون، وقد أخذ عليه في علوم العربية جلة ذلك العصر، ودرس في الأصول «منتهى السؤل» لابن الحاجب، و«العصد»، وفي «تفسير الكشاف»، وفي «المطول».

وله مصنف عظيم وكتاب حسن فخيم، وهو شرح على «بلوغ المرام» في مجلد حافل، وكان أولاً هادوياً؛ لأن أصل بلاده من الحيمة، ثم لما فتح الله عليه بالعلم والذكاء والمعرفة ومطالعة كتب السنة ومذاكرة علمائها في عصره، ترجح له الخروج عن مذهبه الأول، وترجح له مذهب الشافعية في الفقه وفي الأصول على مذهب أهل السنة، ولذلك تراه في تصنيفه لـ«شرح بلوغ المرام» ينتصر للشافعي، ويرد على مخالفه، ولكنه ﷺ لا يظهر ذلك تصريحاً، بل محتجاً، ومن رقائق شعره قوله:

صنعاء إن كنت مشغولاً بمسكنها فاعدد لها من ذوات الحاء ما رسما
حَبِّ وَحِبِّ وَحَمَامٍ مَعَ حَطْبِ حَظِيرَةٍ وَحَمَارِ حَرْفَةٍ وَحَمَى^(١)

وقال محسن بن الحسن أبو طالب: وحصل بينه وبين الإمام المؤيد بالله وحشة بأسباب، وأمر بتقييده من صوح جامع صنعاء! ولبت مدة لا طاقة لأحد يفتح على الإمام من أجله الباب، وحرّض الإمام على كتبه بعد وفاته! وكان اشتغل في ضبطها في جل أوقاته، وطلبها الإمام إليه! واختص بها لنفسه واصطفاها!^(٢).

(١) «بهجة الزمن»: (٥٥٦/٢) بتصرف واختصار، وقال المؤرخ محسن بن الحسن أبو طالب في «تاريخه»: (٧٣/١) بعد أن أورد له هذين البيتين: وقال بعضهم لما اطلع على هذا المقطوع: نسي الحلبة، فإنها شرط أهل صنعاء في كل طعام مصنوع.
(٢) «تاريخ محسن بن الحسن أبي طالب»: (٧٣/١).

وقال العلامة عبد الله الوزير في ترجمته: الحافظ العلامة عبد الرحمن بن محمد الحيمي، كان في الحفظ لألفاظ السنة النبوية نسيج وحده، درّس مدة في الفنون على أنواعها، مرجعاً في البحث، في كتاب «الكشاف» و«العقد» وحواشيها، ودرس شطراً من الزمان في كتب الحديث كـ«جامع الأصول»، ولما قرأ في هذا الكتاب القاضي شرف الدين الحسن بن يحيى حابس على العلامة المفتي حضر القراءة القاضي وجيه الدين [الحيمي] فقال له المفتي: «القراءة في التحقيق عليك، والوقوف في المعنى بين يديك»، وناهيك باعتراف هذا الإمام شهادةً لهذا البحر اللّهام، وحصل بينه وبين الإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم رحمته بعض وحشة، أدت إلى بعض نكايه، وقد كان العلامة الحسين بن القاسم يكافح وينافح عنه، وكانت الرصانة من لوازمه، فبدر منه في بعض الأيام أنه ذُكر له طول قعود الدولة العثمانية في تخت السلطنة، فقال: ﴿فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُتُ فِي الْأَرْضِ﴾ [الرعد: ١٧] (١).

ولعل هذه الكلمة قد بلغت الإمام المؤيد فكانت سبب النكايه به، ولعل من أسباب ذلك ميله إلى السنة وتحرير ذلك في مؤلفاته، ويدل عليه حرص المؤيد على اصطفاء كتبه لنفسه، كما ذكره أبو طالب فيما تقدم، ولذلك قال الشوكاني في ترجمته: ولكنه ما سلم من الامتحان من أهل عصره، بسبب اشتغاله بالأمهات علماً وعملاً وتدريساً، وليس ذلك ببدع، فهذا شأن هذه الديار من قديم الأعصار (٢).

٥ - الفقيه الحافظ علي الشريجي (. . . - ١٠٦٨هـ):

مقرئ القرآن الشريف، والمعتمد بصنعاء في القراءات السبع والعشر، كان يحفظ الشاطبية غيباً، وهو شيخ أكثر القراء بعده بصنعاء، وكانت وفاته رحمته بحلي، حال ذهابه إلى مكة حاجاً، فعاقه الأجل عن ذلك (٣).

(١) انظر «طبق الحلوى» ص ١٥١ فما بعدها باختصار.

(٢) «البدر الطالع»: (١/٣٤٠).

(٣) «بهجة الزمن»: (٢/٥٦١).

٦ - السيد العارف الإمام الحافظ الناقد البارِع المجتهد الحسن بن أحمد بن محمد الجلال (١٠١٤ - ١٠٨٤هـ):

ولد بمدينة رُغَافَة من جهات صعدة، ونشأ بها، ثم انتقل إلى صعدة، فأخذ عن القاضي الحسن بن يحيى حابس وغيره من علمائها، ثم ارتحل إلى شهارة في أول دولة الإمام [القاسم]، فقرأ فيها تلك الأيام على الشيخ العلامة لطف الله بن محمد الغياث الظفيري، وعلى شرف الإسلام الحسين بن القاسم، ثم ارتحل إلى صنعاء عقب خروج حيدر [باشا] عنها، ودرس على السيد العارف محمد بن عز الدين المفتي المؤيدي وتزوج ابنته، وأخذ عن القاضي عبد الرحمن الحيمي، وبرع في جميع العلوم العقلية والنقلية، وكان يرى في خلق الأفعال مثل قول أهل السنة، وثبوت الخروج لأهل الكبائر من النار بالشفاعة والرؤية، وكان لا يُكفِّر بالإلزام كما يقول به محققو علماء الإسلام، وسكن صنعاء مدة، ثم طاب له سكنى الجراف آخر مدة الإمام المؤيد بالله إلى أن مات فيه، ومن أجل من أخذ عنه ولده محمد بن الحسن، والقاضي الحسين بن عبد الحفيظ المهلا الشرفي وإخوته وغيرهم. وكان زاهداً في الدنيا، ولا يأكل من بيت المال شيئاً، وكان يتخذ خيلاً للتناج يبيع أولادها على قاعدة أهل بلده رُغَافَة، ويستغني بثمانها فيما يقوم بمؤنته، وقد كان الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم يجله غاية الإجلال، ويتوقى اعتراضاته.

وصنف التصانيف الجليلة، فمنها: «ضوء النهار» جعله شرحاً لـ«الأزهار» للإمام المهدي، وحرر اجتهاداته على مقتضى الدليل، ولم يعبأ بمن يوافقه من العلماء أو يخالفه، وهو شرح لم تشرح «الأزهار» بمثله، بل لا نظير له في الكتب المدونة في الفقه، وفيه ما هو مقبول وما هو غير مقبول، وهذا شأن البشر، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم، وللعلامة محمد بن إسماعيل الأمير حاشية عليه سماها «منحة الغفار». ومن مصنفاته: «نظام الفصول» شرح «الفصول اللؤلؤية» في أصول الفقه، وكتاب «براءة الذمة في نصيحة الأئمة»، اعترض به على الإمام المتوكل على الله إسماعيل في حرب القبائل من بلاد يافع والمشرق، وله: «بلاغ النهي شرح مختصر المنتهى»، وفي المنطق «شرح التهذيب»، وفي أصول الدين

«عصام المتورعين»، وغير ذلك من المؤلفات في غالب الفنون، وله القصيدة التي سماها «فيض الشعاع»، أولها:

الدين دين محمد وصحابه يا هائماً بقياسه وكتابه

وشرحها شرحاً نفيساً، فيه فوائد جمّة، قال الشوكاني: ولي كثير من المناقشات في ترجيحاته التي يحررها في مؤلفاته، ولكن مع اعترافي بعظيم قدره وطول باعه وتبريزه في جميع أنواع المعارف. وكان له مع أبناء دهره قلاقل وزلازل، كما جرت به عادة أهل القطر اليمني، من وضع جانب أكابر علمائهم المؤثرين لنصوص الأدلة على أقوال الرجال^(١).

وقد نسب المؤلف إلى العلامة حسن الجلال أقوالاً غريبة، ولعله قال بها أولاً في معرض الجدل ثم رجع عنها، أو نقلها إلى المؤلف بعض من لم تعجبهم آراء الجلال واجتهاداته، وقد أوضح الأستاذ الدكتور حسين العمري والقاضي العلامة محمد الجرافي بأن معظم ما نسب إلى الجلال غير صحيح، وما كان صحيحاً منها فهو ما أداه إليه اجتهاده، واعتمدا في توضيح ذلك على مؤلفات الجلال نفسه^(٢).

٧ - السيد العلامة محمد بن إبراهيم بن مفضل بن إبراهيم بن علي ابن الإمام شرف

الدين (١٠٢٢ - ١٠٨٥هـ):

كان من أوعية العلم، وفي كل فن له نصيب، مع الوقار وحسن العبادة والتهديب، قرأ على القاضي العارف أحمد بن صالح العنسي في النحو، وعلى الفقيه العلامة عبد الرحمن الحيمي بصنعاء؛ لأنه رحل من كوكبان لطلب العلم فيها، فاستفاد في علم النحو والعربية والمعاني والبيان والأصول الفقهية، وأخذ على الفقيه محمد بن علي الجمولي بكوكبان في الفقه، وكان شرع في سماع «صحيح البخاري» عن الشيخ عبد الواحد النزيلي رحمته الله، واستجاز منه، ولم يزل على ذلك مدرساً في مدينة شبام، حتى ختم الله تعالى له بأجله المحتوم في شبام كوكبان.

(١) لخصت ترجمته من «بهجة الزمن»: (٨٢٧/٢)، و«البدر الطالع»: (١٩١/١) و«نشر العرف»: (٨٣/٣).

(٢) انظر كتاب «العلامة والمجتهد المطلق: الحسن بن أحمد الجلال حياته وآثاره» للدكتور حسين بن

عبد الله العمري والقاضي محمد بن أحمد الجرافي (ص ٥٨) فما بعدها.

وله من التصانيف: «تهذيب سيرة جده الإمام شرف الدين» في مجلد لطيف، اقتصر فيه على الحوادث بأخصر عبارة، وله: «نظم ورقات الجويني» في أصول الفقه، واستفاد عليه كثير من الآخذين عنه، ومنهم الشيخ صالح المقبلي، وكان يجيب في مسائل ترد عليه أجوبة مفيدة، وكان المذكور يميل إلى السنة، إلا أنه لا يحب أن يظهر ذلك لأهل زمانه، ولذلك لا يكثر في الممارسة في مراجعته، وهو الذي يظهر من حاله^(١).

٨ - القاضي العارف العلامة محمد بن علي قيس (. . . - ١٠٩٦هـ):

أخذ عن العلامة محمد بن إبراهيم بن المفضل، وكان له معرفة بفقهِ الهاديّة مدرساً وحاكماً، وله بعض مشاركة في الأصول، وكان حسن الظن بالصحابة رضي الله عنهم وبغيرهم من علماء الإسلام، لا يقول بشيء من التكفير بالإلزام في مسائل الكلام، ويرى أن الخلاف لفظي بين المعتزلة والأشاعرة، وجمع في ذلك كتاباً، نقل فيه أقوال الإمام يحيى بن حمزة وغيره، واستنسخ كتاب «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» للسيد البحر محمد بن إبراهيم الوزير رحمته الله، وقال: «ما ذكره السيد محمد بن إبراهيم هو الحق الذي يجب على كل منصف اتباعه». وله أيضاً: «حواشٍ على الأزهار»^(٢)، و«نصرة الحق وخذلان الباطل وتمييز المنهج القويم عن المائل»^(٣) في الرد على من قال بمشروعية الاحتفال بالمولد النبوي. ومات في قرية القابل وادي ظهر، وكان ذلك بعد خروجه من صنعاء للخريف، وقبره هنالك^(٤).

- (١) «بهجة الزمن»: (٢/٨٦٥)، و«البدر الطالع»: (٢/٩٥)، وقد وقفت له على رسالة مخطوطة بعنوان: «الإشارة المهمة إلى صحة حديث افتراق الأمة»، ونقلت عنها في حواشي «المسالك»، وهي تدل على طول باعه في علم الحديث، واطلاعه على كثير من مصنفات أهله.
- (٢) ذكره الأستاذ عبد الله محمد الحشفي في «مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن» (ص ٢٢٣).
- (٣) مخطوطة بخطه بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، برقم (٦٥) مجاميع.
- (٤) «بهجة الزمن»: (٣/١٢٦٨)، و«ملحق البدر الطالع» لزيارة (ص ٢٠٥).

٩ - العلامة صالح بن مهدي بن علي المقبل (١٠٤٧ - ١١٠٨هـ):

ولد في قرية المقبل من أعمال بلاد كوكبان، وأخذ العلم عن جماعة من أكابر علماء اليمن، منهم: السيد العلامة محمد بن إبراهيم بن المفضل، كان ينزل للقراءة عليه من مدينة ثلا إلى شبام كل يوم، وبه تخرج وانتفع، ثم دخل بعد ذلك صنعاء، وجرت بينه وبين علمائها مناظرات أوجبت المنافرة، لما فيه من الحدة والتصميم على ما تقتضيه الأدلة، وعدم الالتفات إلى التقليد، ثم ارتحل إلى مكة، ووقعت له امتحانات هنالك، واستقر بها حتى مات.

وهو ممن برع في جميع علوم الكتاب والسنة، وحقق الأصولين والعربية والمعاني والبيان والحديث والتفسير، وفاق في جميع ذلك، وله مؤلفات مقبولة كلها عند العلماء، محبوبة إليهم، متنافسون فيها، ويحتجون بترجيحاته، وهو حقيق بذلك، وفي عباراته قوة وفصاحة وسلاسة، تعشقها الأسماع، وتلتذ بها القلوب، ولكلامه وقع في الأذهان، قل أن يمعن في مطالعته من له فهم فيبقى على التقليد بعد ذلك، وإذا رأى كلاماً متهافتاً زيفه ومزقه بعبارة عذبة حلوة، وقد أكثر الحط على المعتزلة في بعض المسائل الكلامية، وعلى الأشعرية في بعض آخر، وعلى الصوفية في غالب مسائلهم، وعلى الفقهاء في كثير من تفرعاتهم، وعلى المحدثين في بعض غلوهم، ولا يبالي إذا تمسك بالدليل بمن يخالفه كائناً من كان.

فمن مؤلفاته الفائقة: «حاشية البحر الزخار» للإمام المهدي المسماة بـ«المنار»، سلك فيها مسلك الإنصاف، ومع ذلك فهو بشر يخطئ ويصيب، ولكن قد قيد نفسه بالدليل لا بالقال والقليل، ومن كان كذلك فهو المجتهد الذي إذا أصاب كان له أجران، وإن أخطأ كان له أجر، ومنها: «العلم الشامخ في تفضيل الحق على الآباء والمشايخ»، وفيه اعتراضات على علماء الكلام والصوفية، ومنها: في الأصول «نجاح الطالب على مختصر ابن الحاجب»، جعله حاشية عليه، ذكر فيها ما يختاره من المسائل الأصولية، ومنها: في التفسير «الإتحاف لطلبة الكشاف»، انتقد فيه على الزمخشري كثيراً من المباحث، وذكر ما هو الراجح لديه، ومنها: «الأبحاث المسددة في فنون متعددة»، جمع مباحث تفسيرية وحديثية وفقهية وأصولية، وللعلامة الأمير حاشية عليه.

وقد كان ألزم نفسه السلوك مسلك الصحابة، وعدم التعويل على تقليد أهل العلم في جميع الفنون، ولما سكن مكة وقف عالمها البرزنجي محمد بن عبد الرسول المدني على «العلم الشامخ في الرد على الآباء والمشايخ»، فكتب عليه اعتراضات، فرد عليه بمؤلف سماه «الأرواح النوافخ»، فكان ذلك سبب الإنكار عليه من علماء مكة، ونسبوه إلى الزندقة بسبب عدم التقليد والاعتراض على أسلافهم، ثم رفعوا الأمر إلى سلطان الروم، فأرسل بعض علماء حضرته لاختباره، فلم ير منه إلا الجميل، وسلك مسلكه، وأخذ عنه بعض أهل داغستان، ونقلوا بعض مؤلفاته.

والمترجم له مع اتساع دائرته في العلوم ليس له التفات إلى اصطلاحات المحدثين في الحديث، ولكنه يعمل بما حصل له عنده ظن صحته، كما هو المعتبر عند أهل الأصول، مع أنه لا ينقل الأحاديث إلا من كتبها المعتبرة كالأهيات وما يلتحق بها، فينبغي للطالب أن يتثبت في مثل هذه المواطن. وقد ذكر في مؤلفاته من أشعاره، ولكنها سافلة، بخلاف نثره، فإنه في الذروة، ومن أحسن شعره أبياته التي يقول فيها:

قبح الإله مفرقاً بين القرابة والصحابة

وقد أجاب عليه بعض جارودية اليمن بجواب أقذع فيه، وأوله:

أطرق كرا يا مقبلي فلأنت أحقر من ذبابة

ثم هجاه بعض الجارودية، فقال:

المقبلي ناصبي أعمى الشقاء بصره

وبعده بيت أقذع فيه^(١)، وهكذا شأن غالب أهل اليمن مع علمائهم، ولعل ذلك لما يريد الله لهم من توفير الأجر الأخروي^(٢).

(١) البيت للشاعر الجارودي حسن الهبل، وبعده:

لا تعجبوا من بغضه

فأمه معرفت

(٢) «البدر الطالع»: (٢٨٨/١) باختصار.

ذكر بعض المسائل العلمية التي كان يدور فيها النقاش بين العلماء:

وقد كانت تثار بين العلماء بعض المسائل العلمية، فيدور فيها النقاش والبحث، ولا شك أن ذلك حافظ على إثراء البحث والتأليف، وسأذكر على سبيل المثال بعض ما ذكره المؤلف في «بهجة الزمن»:

١ - مسألة التكفير بالإلزام وما ترتب عليها من المطالب:

وقد تقدم الكلام عليها عند الكلام على الوضع السياسي، وأضيف هنا أن هذه المسألة قد شغلت فكر المؤلف كثيراً، لدرجة أنه كتب فيها مؤلفاً رد به على عمه المتوكل، وكتبه فمن بعده بشأنها، وأطال الكلام عليها في «المسالك»، وأما في «بهجة الزمن» فكثيراً ما كان يقول في تراجم بعض الأعلام: «وكان لا يكفر بالإلزام»، وعلل كثرة الزلازل بضوران عاصمة المتوكل بكثرة المطالب الناتجة عن القول بالتكفير بالإلزام، ولم يكن المؤلف وحده هو الذي انتقد المتوكل على الله إسماعيل في ذلك، بل انتقده كثير من العلماء، ومن وقف على «تحفة الأسماع والأبصار» في سيرة المتوكل سيجد مصداق ذلك، وتقدم ذكر انتقاد القاضي المحيرسي في الوضع السياسي.

٢- مسألة سب الصحابة صانهم الله:

قال المؤلف في أحداث سنة (١٠٧٩هـ): وفي هذه السنة والتي قبلها ظهر مع جماعات الأخذ في جانب الصحابة رضي الله عنهم (١)، ولم يعرف لأحد في الزمان المتقدم، وكان سبب ذلك أبياتاً قالها الفقيه صالح المقبل الثلائي، والرافضة هذا الزمان الذين من الزيدية كثير، إلا أن منهم من يتستر بمذهبه، ولا يظهره عند سائر الزيدية غير الرافضة. ولم يظهر الرفض إلا حسن بن علي الرافضي (٢)، والسيد أحمد الأنسي، والسيد صلاح بن محمد العبالي،

(١) كانت هذه المسألة من أسباب تأليف المؤلف لكتابه «الإيضاح لما خفي من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى» كما أشار إليه في مقدمة «الإيضاح» (ص ١٧٠).

(٢) يقصد الشاعر الرافضي السبب الشتام حسن بن علي جابر الهبل، قال المؤلف في «بهجة الزمن» (٢/٦٩٩): ولهذا الرافضي ديوان يتضمن الشتم للصحابة، عليهم الرضوان، قد أضل به كثيراً من إخوانه الرافضة والجهال، وقد ثبت أن أجهل الناس من سب الصحابة، وزاد هذا الرافضي بما لم يتفوه به رافضي قبله، في قوله: والعن محبهم.

والفقيه أحمد بن عبد الحق الحيمي، ويحيى [بن الحسين] بن المؤيد، فهؤلاء الذين أظهروا الرفض والسب للصحابة عليهم السلام، وباؤوا بآثامهم، وعندما جرى هذا ترجح للفقيه صالح المقبلي الثلاثي اليمني أن باع أملاكه ورحل بأولاده إلى مكة، واستقر بها، ودخل في مذهب الشافعي^(١).

قال: وقد جرى مع كثير ممن ولع بسب الصحابة عليهم السلام سوء الخاتمة، أخبرني الثقة أن هذا حسن بن علي بن جابر لما ذكر له في مرض موته التوبة قال: ذلك هو الذي يلقي الله به، وأن ذاك سببه علي بن أبي طالب، هو الذي ترك حقه، وأنه عصى بترك حقه، وسبه، فاعجب وانظر كيف ختم له سب الصحابة من أجل علي، ثم طغى إلى سب علي عليه السلام^(٢).

٣ - مسألة في الفرائض:

قال المؤلف في أحداث السنة المذكورة: وفيها وصل سؤال يتعلق بالفرائض والضرب والقسمة، فعرضه الإمام على أهل الفرائض من دمار وغيرهم، فقالوا: لا يمكن خروجه على جهة الجبور في الحساب، بل لا بد من كسر على مقتضى الجبر والمقابلة، وأجاب عليهم القاضي مهدي بن عبد الهادي الثلاثي، وأجاب عليه بعض الشافعية من جبلة، ووقفت على جواب صاحب جبلة، فإذا هو غلط واضح، وكذلك جواب القاضي مهدي غلط أيضاً، وقد أجبت بجواب صحيح، ذكرته في بعض مصنفاتي، والله الحمد^(٣).

٤ - مسألة إجماع أهل البيت:

قال المؤلف في أحداث سنة (١٠٨٨هـ): وفي هذه الأيام ذكر الفقيه حسن بن محمد المغربي بصنعاء أنه لم يجد دليلاً متواتراً قطعياً في الحججة على إجماع أهل البيت، غير آية التطهير على من احتج به في ذلك، وإجماع أهل البيت لا يقول به إلا الإمامية، ومرادهم بأهل البيت الاثنا عشر لا غير، كما عرف من قاعدتهم، وعند الزيدية جميع علمائهم،

(١) المقبلي لم يكن متمذّباً، بل يعمل بالأدلة كما في ترجمته في «البدر الطالع»: (١/٢٨٨).

(٢) «بهجة الزمن»: (٢/٦٩٤، ٧٠١) باختصار.

(٣) «بهجة الزمن»: (٢/٧٢٦) باختصار.

وبعض الزيدية وافق أهل السنة أنه ليس بحجة، وبعضهم قال: وإن كان حجة لكن أدلتها ظنية، والمسألة مختلف فيها، وإنما الحجة إجماع الأمة، مع ما فيه أيضاً من الكلام في كونه ظنياً، والله أعلم^(١).

٥ - مسألة إخراج اليهود من اليمن وجزيرة العرب:

قال المؤلف في أحداث سنة (١٠٨٨هـ): وفي غرة شهر شعبان منها وصلت كتب [المهدي] أحمد بن الحسن إلى محمد بن المتوكل صاحب صنعاء، يذكر له فيها أنه رأى أن اليهود كثرت ضربيتهم المشبهة على دار الضرب، وفيها نحاس كثير وغش، وكثر منهم بيع الخمر من المسلمين، وأعمال السحر، وأنه قد رأى إخراجهم من جزيرة العرب^(٢) لما ثبت في الحديث عنه ﷺ أنه قال: «أخرجوا اليهود من جزيرة العرب»^(٣)، وأنه مع هذا الذي رآه لا يستغني عن استمداد الرأي في مثل ذلك، فعرض محمد بن المتوكل الكتاب على جماعة من الحاضرين، فأجاب الفقيه أحمد بن صالح بن أبي الرجال بأن الرأي إخراجهم عن جزيرة العرب، ولا يبقى منهم أحد، وصنف في ذلك كراسة، كل حججها مقلوبة معلولة، ووافقه يحيى جباري قاضي ذمار، فاستحسن إخراجهم، مصانعة ومسايرة للمهدي، ويحيى ابن حسين بن المؤيد كثر في تحريض المهدي بإخراجهم، وقال القاضي محمد بن [علي] قيس: الأمر كذلك، وإنه لا ذمة لهم في اليمن، وليس من مساكنهم، لكنه يجب عليكم تأمينهم وحفظهم من تخطفات القبائل إلى مأمئهم، لقوله تعالى: ﴿فَأَجِرْهُ

(١) «بهجة الزمن»: (١٠٣٢/٣).

(٢) اختلف في تحديد جزيرة العرب اختلافاً كثيراً، والظاهر أنها شبه جزيرة، وبه يزول الخلاف، وإنما سميت جزيرة من باب التغليب، إذ تحيط بها المياه من ثلاث جهات فقط، البحر العربي من الجنوب والبحر الأحمر من الغرب، والخليج العربي من الشرق، وتمتد شمالاً إلى أطراف العراق والشام، وتمثل اليوم اليمن ودول الخليج العربي الست. وانظر «تاج العروس»: (٤٢٠/١٠)، و«معجم البلدان»: لياقوت: (١٣٧/٢)، و«الروض المعطار» (ص ١٦٣)، و«أطلس الوطن العربي والعالم» (ص ٩٢).

(٣) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ص ٧٨٦)، كتاب الجهاد والسير، باب إخراج اليهود والنصارى من جزيرة العرب، حديث رقم (١٧٦٧)، عن عمر أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «لَأُخْرِجَنَّ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى مِنْ جَزِيرَةِ الْعَرَبِ حَتَّى لَا أَدَعَ إِلَّا مُسْلِمًا».

حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ اتَّبَعَهُ مَأْمُومًا ﴿التوبة: ٦﴾، وأجاب القاضي محمد بن علي العنسي بأنه يخرج المفسد لا غيره.

وأودع محمد بن المتوكل إلى كاتب الأحرف^(١): «ما ترون في هذا؟» فقلت للرسول: ما أقول بشيء غير ما قال العلماء السابقون والعلماء المحققون، فهذه المسألة قد فرغوا منها، وقرروها في كتبهم وحرروها، فلا ينبغي منا قول يخالف ذلك، وهذا كتاب «البحر» أجمع كتاب في الخلاف، وأقوال العلماء في آخره في السير يقول فيه: إن المراد بجزيرة العرب هو الحجاز^(٢) لا غيره^(٣)، وإن مراد النبي ﷺ بالجزيرة [الحجاز] لحديث آخر رواه البيهقي وغيره، أنه قال ﷺ: «أخرجوا اليهود من الحجاز»^(٤)، وإن قوله في الحديث: «أخرجوا اليهود من جزيرة العرب» من تسمية البعض باسم الكل، من المجاز المرسل.

فأجاب محمد بن المتوكل على أحمد بن الحسن المهدي: إن الحاضرين بصنعاء اختلفوا في ذلك، فمنهم من قال: يخرجون، ومنهم من قال: لا وجه لإخراجهم، وإن من صدر منه ضريبة وغش وبيع خمر وجب تأديبه^(٥).

(١) يعني المؤلف نفسه، وفيه دليل على أن المؤيد الصغير كان ممن يعرف قدر المؤلف، ويستفتيه فيما أشكل عليه.

(٢) قال في القاموس المحيط ص ٦٥٣، مادة حجز: والحجاز مكة والمدينة والطائف ومخاليها.

(٣) «البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار» للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى: (٥/٤٥٩).

(٤) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»: (٢٠٨/٩)، كتاب الجزية، باب لا يسكن أرض الحجاز مشرك،

حديث رقم (١٨٥٢٩)، وأحمد في «المسند»: (١٩٥/١)، حديث رقم (١٦٩١)، وغيرهما، عن أبي

عبيدة بن الجراح رضي الله عنه، قال: آخر ما تكلم به رسول الله ﷺ قال: «أخرجوا يهود الحجاز وأهل نجران

من جزيرة العرب، واعلموا أن شر الناس الذين اتخذوا قبورهم مساجد»، وذكره الألباني في «السلسلة

الصحيحة»: (٣/١٢٤)، حديث رقم (١١٣٢).

(٥) مسألة إخراج اليهود من جزيرة العرب - ومنها اليمن - كانت مثار جدل بين علماء اليمن، ومذهب

الجمهور - كما ذكره الحافظ ابن حجر في «فتح الباري بشرح صحيح البخاري»: (٦/٢٨٤) - أنهم

يخرجون من الحجاز خاصة كما ذهب إليه المؤلف هنا، واستدلوا بالحديث الذي عزاؤه المؤلف هنا

للبيهقي وغيره، وقالوا: هو مخصص لحديث إخراجهم من جزيرة العرب، واستدلوا أيضاً بفعل عمر

حيث أخرج اليهود والنصارى من الحجاز فقط كما رواه البخاري، وأقرهم في اليمن مع أنها من =

ثم جاء أمر منه بعد ذلك بأنه تُخرب جميع الكنائس، فأخرب في البون على طريقه لما عاد ما أخرب، وكذلك أخرب ولاته باليمن الأسفل بعضاً من الكنائس، وأمر بإخراب كنيسة صنعاء، فراجع عليها محمد بن المتوكل، وقال: هي قديمة غير محدثة، ووجد في سيرة صنعاء للرازي أنها من زمان النبي ﷺ، وذكر أنها قبلي المدينة قريب الباب، وأنها التي نزل بها وبر بن يحنس، الصحابي الذي أرسله النبي ﷺ على الأسود العنسي الكذاب، وذكر الرازي في تاريخه الكنيسة الأخرى التي كانت للنصارى، وأنها خراب بقي منها عقود، ولعلها التي كانت في القليس، وكنيسة اليهود غيرها في الربع القبلي من المدينة تلي [دار] الضرب، باقية الآن، والله أعلم ما يتم من أمر أحمد بن الحسن فيها، وخربت كنائس

= جزيرة العرب، واستدل بعضهم بالإجماع السكوتي على إقرارهم في غير الحجاز ومنها اليمن، وذهبت المالكية إلى وجوب إخراجهم من جزيرة العرب كلها، ومن وافقهم من علماء اليمن العلامة الحسن ابن أحمد الجلال في رسالته «عدم تقرير البانيان وأهل الذمة في اليمن»، مطبوعة ضمن كتاب «العلامة والمجتهد المطلق الحسن بن أحمد الجلال: حياته وآثاره» (ص ٤٧٠)، وكذلك العلامة ابن الأمير في «سبل السلام»: (١٣٦٧/٤)، وشيخ الإسلام الشوكاني في «السيول الجرار»: (٥٧٢/٤)، وأجابوا عن أدلة الجمهور بأن حديث إخراجهم من الحجاز لا يخصص العام لأنه موافق له، والتنصيب على بعض أفراد العام لا يفيد التخصيص، وإنما يفيد التأكيد كما تقرر في الأصول، وقد استوفى العلامة ابن الأمير في «سبله» الرد على مذهب الجمهور، ومن جملة كلامه: وأما قول الشافعي: إنه لا يعلم أحداً أجلاهم من اليمن فليس ترك إجلائهم بدليل، فإن أعمار من ترك ذلك كثيرة، وقد ترك أبو بكر ﷺ إجلاء أهل الحجاز مع الاتفاق على وجوب إجلائهم لشغله بجهاد أهل الردة، ولم يكن ذلك دليلاً على أنهم لا يجلون، بل أجلاهم عمر ﷺ، فالحق وجوب إجلائهم من اليمن لوضوح دليله، وكذا القول بأن تقريرهم في اليمن قد صار إجماعاً سكوتياً لا ينهض على دفع الأحاديث، فإن السكوت من العلماء على أمر وقع من الأحاد أو من خليفة أو غيره من فعل محظور أو ترك واجب لا يدل على جواز ما وقع، ولا على جواز ما ترك، فإنه إن كان الواقع فعلاً أو تركاً لمنكر وسكتوا لم يدل سكوتهم على أنه ليس بمنكر، لِمَا عُلِمَ من أن مراتب الإنكار ثلاث، باليد أو اللسان أو القلب، وانتفاء الإنكار باليد واللسان لا يدل على انتفائه بالقلب، وحيثئذ فلا يدل سكوته على تقريره لما وقع حتى يقال: قد أجمع عليه إجماعاً سكوتياً، إذ لا يثبت أنه قد أجمع الساكت إلا إذا علم رضاه بالواقع، ولا يعلم ذلك إلا علام الغيوب. اهـ باختصار. وانظر أيضاً «الفقه الإسلامي وأدلته» للدكتور وهبة الزحيلي: (٥٨٨٨/٨).

كوكبان وشبام وتلك الجهة، وروي عن الفقيه أحمد بن أبي الرجال أنه ذكر أن القاضي زكريا من علماء الشافعية قرر وجوب إخراجهم من جزيرة العرب، وهو كذب من أحمد بن صالح على القاضي زكريا؛ فإننا رأينا مصنفاته في «شرح الروض» و«شرح مختصر المنهاج» له أن الإخراج مختص بالحجاز لا غيره، كما يقول سائر الشافعية والعلماء.

والعلماء جميعاً مقررون الحنفية والشافعية والحنابلة في كتبهم أن الأمر من النبي ﷺ بإخراجهم إنما هو من الحجاز، وقد أخرجهم عمر امتثالاً لأمر النبي ﷺ لا غيره، ولم يخالف في ذلك إلا المالكية، فقالوا: يخرجون من جميع اليمن، وأما قول القاضي محمد بن [علي] قيس بأنه لا ذمة لهم ولا عهد، فمصادم لما في «سيرة ابن هشام» بمعاهدتهم في كتاب عمرو بن حزم إلى اليمن، وكتاب معاذ بن جبل لما أرسلهما النبي ﷺ، والكفار مما ينبغي إبعادهم، إلا أن الذمم بعد عقدها لا يخفى ما في نقضها، ولأن ظلم أهل الذمة سبب إلى زوال الدولة، كما ذكره ابن هشام في «السيرة» وغيره عن النبي ﷺ.

وعلى الجملة: فإن المتورع في هذه المسألة لا يجيب بلا ولا بنعم؛ لأن ولاية الكفار منقطعة عن المسلمين، فلا يكوننَّ ظهيراً للمجرمين، وإنما حكينا حكاية ما قاله العلماء الماضون في العهد لا غير ذلك، ولذلك لما طلبنا نقد [ما] في جواب القاضي أحمد بن صالح في رسالته كان الجواب معلوماً، لكننا تركناه تورعاً، وقلنا: أقوال العلماء ظاهرة، فقلدوهم وافعلوا فيهم ما ذكره العلماء في أمرهم^(١).

العزلة التي كانت تعيشها اليمن في عصر المؤلف وأسبابها وآثارها:

وبالرغم من بروز كثير من العلماء في اليمن في عصر المؤلف، وانتعاش حركة النقاش والتأليف، يلاحظ المطلع على الوضع العلمي أن اليمن - ولا سيما الأعلى منه - قد عاش في عزلة عن العالم من حوله، ولهذه العزلة دور في انغلاق علماء اليمن على أنفسهم، فلم

(١) «بهجة الزمن»: (٣/١٠٢٤) فما بعدها.

يؤثروا ويتأثروا بغيرهم من علماء العالم الإسلامي - على مختلف مشاربيهم ومذاهبهم - إلا في النادر، ويمكن أن نرجع تلك العزلة وذلك الانغلاق إلى سببين رئيسين:

أولهما: طبيعة اليمن الجغرافية، فهي في الطرف الجنوبي للجزيرة العربية، فلم تكن ممرًا لعلماء العالم الإسلامي كما هو الحال في مصر والشام مثلاً، وعندما كان أهل اليمن يذهبون لأداء فريضة الحج لم يكونوا يمرون بغيرهم من أهل المذاهب الأخرى؛ لقرب الحرمين منهم، وإذا وصلوا إلى مكة تجمعوا في مكان معين، وهذا حالهم إلى عهد قريب، وربما إلى يوم الناس هذا.

ثانيهما: اعتقاد كثير من علماء المذاهب الإسلامية الأخرى أن الزيدية من الفرق البدعية الضالة، كالرافضة والباطنية، فأساؤوا بهم الظن، ولا مقتضي لذلك إلا التقليد لمن لم يطلع على الأحوال، فإن الغالب على علماء الزيدية الإنصاف والتمسك بالكتاب والسنة، وقد سبقت الإشارة إلى مثل هذا^(١)، ومن أراد التأكد فليقف على تراجم علماء اليمن في «البدر الطالع» للشوكاني و«نشر العرف» لزبارة وغيرهما.

والحاصل أن هذه العزلة قد تسببت في حرمان علماء العالم الإسلامي من الاطلاع على مؤلفات علماء اليمن، وحرمان علماء اليمن من الاطلاع على كثير من المصنفات العلمية غيرهم في شتى الفنون، والشاهد على ذلك أن المؤرخين اليمنيين كانوا يؤرخون للكتب التي تصل إلى اليمن لندرتها، ومن ذلك على سبيل المثال:

ما ذكره المؤلف رحمته الله في أحداث سنة (١٠٤٧هـ) حيث قال: وفيها وصل إلى اليمن كتاب «التذكرة» في الطب للشيخ داود المتطبب المكي^(٢).

وقال في أحداث سنة (١٠٦٥هـ): وفي هذه المدة خرج إلى اليمن من جهات مكة كتاب «فتح المقال في مدح النعال المتشرفة بخير الأنام» للعلامة الشيخ أحمد المالكي، وكتاب «ريحانة الألبا» للخفاجي^(٣).

(١) وانظر: «البدر الطالع»: (٨٣/٢).

(٢) «بهجة الزمن»: (٣٢٦/١)، والمراد «تذكرة داود الأنطاكي» المشهورة.

(٣) «بهجة الزمن»: (٥٤٨/٢).

وقال في أحداث سنة (١٠٩٤هـ): وفي هذه الأيام خرج شرح إلى اليمن على «الجامع الكبير» للسيوطي الذي في الحديث في أربعة مجلدات، صنفه بعض العلماء المتأخرين في تلك الديار، وخرج أيضاً معه شرح على «المواهب اللدنية في السيرة النبوية»^(١).

وقد ذكر المؤلف رحمته الله في «بهجة الزمن» أسماء علماء من بعض المذاهب، وفدوا إلى اليمن، واحتكوا بعلمائها، لكنهم يعدون على الأصابع، فقال في أحداث سنة (١٠٤٨هـ): وفيها وصل إلى شرف الإسلام الحسن السيد طاهر المغربي المالكي، وأهدى إلى شرف الإسلام نبذة مختصرة من كتاب «الجفر»^(٢).

وقال في أحداث سنة (١٠٥٢هـ): وفي هذه المدة وصل إلى صنعاء رجل عالم من الإمامية الرافضة الاثني عشرية، يقال له: السيد سليمان العجمي، وأظهر أشياء من مذاهبهم في الإمامة والتأويل للقرآن والتحريف والجهالة، وخالطه من صنعاء من يميل إلى الهوى، ومن يعتقد الرفض منهم لصحابة المصطفى، حتى إنه فسر قوله تعالى: ﴿كُنْزِ السَّيِّئِينَ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ﴾ [الحشر: ١٦]، قال: الشيطان: عمر، والكافر: أبو بكر، فانظر، واعجب^(٣).

وقال في أحداث سنة (١٠٦٣هـ): ووصل فيها أو التي تليها رجل عارف من البلاد المصرية، يقال له: حجازي بن علي المصري الشافعي الأشعري، فمر إلى الإمام، ورزَّجَه^(٤) بما يمكن به من الإنعام، وسار شاكراً ذاكراً إلى مدينة تعز اليمنية، فاطلع فيها على

(١) «بهجة الزمن»: (٣/١٢٥٩).

(٢) «بهجة الزمن»: (١/٣٣٦). تنبيه: قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «منهاج السنة»: (٨/١٣٦): والكتب المنسوبة إلى علي أو غيره من أهل البيت في الإخبار بالمستقبلات كلها كذب، مثل كتاب الجفر والبطاقة وغير ذلك.

(٣) «بهجة الزمن»: (١/٤٢٠)، والظاهر أن قدوم بعض علماء الإمامية إلى صنعاء اليمن أمر مخطط له من قبل الدولة الصفوية، وبعضهم كان يأتي كطبيب، والقصد منه نشر التشيع والرفض، وحدث مثل ذلك أيام ابن الأمير، إذ قدم المدعو السيد يوسف العجمي الإمامي، وانظر ترجمته وما حصل منه من مصائب وفتن في «نشر العرف»: (٣/٤٠٠).

(٤) رزَّجَه: أي: أسرع، والمراد أسرع إليه بما أمكنه من العطفية.

العقيدة الإمامية^(١)، فشرحها شرحين اثنين على العقيدتين^(٢)، وسبك الشرحين على عقيدة الأشاعرة، وصاغه مصاغ القول الواحد، وأهداه للإمام^(٣).

وذكر في أحداث السنة المذكورة وصول الإمام الشيخ العارف جعفر الواعظ الحنفي، وأمر الإمام بإملاء عقيدته ليسمعها جعفر الواعظ، فوقع منه مراجعة وإيرادات متتابعة، وتصدى لمراجعته الفقيه أحمد بن صالح بن أبي الرجال في حضرة الإمام، وطالت المراجعة فيما بينهما في مسألة الرجاء والشفاعة، ولما وصل جعفر الواعظ إلى مدينة صنعاء اتفق بينه وبين عز الإسلام محمد بن الحسين مراجعة في هذه المسألة^(٤).

وقال في أحداث سنة (١٠٦٥هـ): وفيها مات الشيخ أحمد القيرواني المالكي المغربي، وصل إلى صنعاء مرة سابقة في آخر دولة الإمام المؤيد بالله، ثم عاد للحج إلى مكة المشرفة، واستقر هنالك برهة ومدة، ثم عاد إلى اليمن وصحبه كتبه فوق مئة مجلدة، لا يفارقها في أكثر أوقاته، وقبض الكتب قاضي صنعاء الحسين بن يحيى السحولي حتى يظهر وارثه، وكان له معرفة بعلم السيمياء^(٥).

وقال في أحداث سنة (١٠٧٠هـ): وفيها وصل إلى الإمام شريف هندي له اتصال وقرب من سلطان الهند، فأودعه الإمام رسالة وهدية يسيرة، وسار بها إلى السلطان، وهذا السيد يسمى محمد بن إبراهيم، ومن جملتها تفسير الحاكم المعتزلي المعروف بـ«التهذيب»، وفيه ردود على أهل السنة وإلزامهم بالجبر، أراد المتوكل أن سلطان الهند يرجع إليه، ويكون حجة عليه، فأرسل سلطان الهند في مقابلة هدية تفسير «مفتاح الغيب» للرازي؛ لأن فيه الردود على المعتزلة وإلزامهم بالموافقة في المعنى^(٦).

(١) يقصد عقيدة الإمام المتوكل على الله إسماعيل.

(٢) الظاهر أنه يقصد المعتزلة والأشاعرة.

(٣) «بهجة الزمن»: (٥١٩/٢).

(٤) «بهجة الزمن»: (٥٣٠/٢).

(٥) «بهجة الزمن»: (٥٤١/٢).

(٦) «بهجة الزمن»: (٥٨٧/٢).

وقال في أحداث سنة (١٠٧١هـ): وفي شوالها توفي الشيخ العلامة المحدث عبد الرحيم اللاهوري الحنفي بمحروس شهارة؛ لأن المذكور منذ قدم إلى الإمام بضوران لازمه، وبقي بحضرته، وسار معه إلى شهارة، حتى قضى الله بتلك الجهات وفاته، وكان قد أهدى للإمام عند وصوله العام الأول بعض كتبه، وكان بنية العود إلى مكة؛ إذ أولاده في ذلك الوقت كانوا بالمدينة المنورة، وكان المذكور له معرفة في الحديث النبوي، واستنسخ حال سكونه بحضرة الإمام كتباً مثل «أحكام» الهادي و«أمالي أحمد بن عيسى»، واستحسن المذكور حذف التصلية المذكورة في الأحكام، وأبدله بلفظ: ﷺ، وقال لي: «لأن التصلية في جهاتنا يستنكرونها، ويقولون: هي من خصائص النبي ﷺ»، وطلبت من المذكور إجازة في الحديث النبوي، فكتب لي إجازة في [الأمهات] الست بأسانيدها، وجميع ما له من المرويات عن مشايخه، بأسانيد المتصلة إلى ابن حجر العسقلاني^(١).

المدارس العلمية وطرق التدريس:

لم تكن اليمن تعرف المدارس العلمية التي كانت معروفة في العراق والشام ومصر وغيرها، إلا بعد أن امتد إليها نفوذ الدولة الأيوبية سنة (٥٦٩هـ) حينما تولى الملك المعز إسماعيل بن طغتكين بن أيوب، حيث بنى مدرستين في تعز وزبيد، ثم تعاقب إنشاء المدارس منذ ذلك التاريخ، ولا سيما في عهد الدولتين الرسولية والظاهرية، حيث أنشأت المدارس في معظم مدن اليمن الأسفل، ولم يتمكن ملوك بني رسول وبني طاهر من بناء المدارس في اليمن الأعلى، لما كان يعتري نفوذهم فيه من المد والجزر، وذلك لقيام دعاة الأئمة من حين لآخر.

ولم تكن مدارس اليمن مستقلة كما كان عليه الحال في مدارس الأقطار الأخرى، وإنما كانت مدارس مسجدية، وهي التي تجمع بين المدرسة والمسجد في بناء واحد، وتلحق بها عدة غرف تعرف بالمنازل، لسكن المدرسين وبعض الطلبة المهاجرين الذين لا بيوت لهم في ذلك البلد.

(١) «بهجة الزمن»: (٢/٦٠٥) بتصرف يسير.

ولما ظهر الإمام شرف الدين في اليمن الأعلى بنى أربعة مساجد في كوكبان وثلا وصنعاء وذمار، وأسمها مدارس جرياً على ما كان مألوفاً ومعروفاً عند الدولتين الرسولية والطاهرية^(١)، ويظهر مما سنقله عن المؤلف بعد قليل أن المدارس العلمية انتشرت في اليمن الأعلى أيام الدولة القاسمية في عهد المؤيد بالله محمد بن القاسم والمتوكل على الله إسماعيل، وكانت الحلقات العلمية تتعقد غالباً في المساجد، وكان لكل عالم أوقات معينة يختارها للتدريس، وقد يتفق مع بعض الطلبة على وقت مناسب لكليهما معاً، فيأتي المدرس في ذلك الوقت حاملاً كتبه، فيجلس في المسجد، ويتحلق حوله طلابه، ويقرأ عليهم من الكتاب الذي يدرسه، ويشرح لهم غوامضه، ويسألونه فيما أشكل عليهم، وهذه الطريقة هي الشائعة عند علماء الزيدية، وربما يقوم بالقراءة أحد الطلاب، والشيخ ينبهه إذا لحن، ويشرح لطلابه ما يتعلق بالموضوع.

والتدريس في المساجد لم يكن يحتاج إلى تكليف ولا تعيين لمن يدرس فيها، بل هو عمل طوعي اختياري، يقوم به من يريد الثواب الأخروي، والمساجد مفتوحة لمن يريد طلب العلم، يقرأ ما يريد، وما عليه إلا أن يطلب من شيخه أن يدرسه في الكتاب الفلاني، كما أنه لا يحاسب على تخلفه عن حضور الدرس، ولا يطلب منه أن يتقدم نهاية العام للامتحان؛ لأنه لم يدرس إلا عن رغبة صادقة في العلم^(٢).

وكانت هناك مقررات [رواتب] معلومة لمن يتفرغ للعلم من المدرسين والطلاب الوافدين من خارج البلد، وهذه المقررات إما من الدولة أو من الأوقاف المخصصة لذلك، وكانت هذه المقررات تزيد أو تنقص أو تتوقف بحسب الأوضاع السياسية والاقتصادية للدولة، ومدى اهتمام الدولة بالعلم وأهله، وكان يتوقف على ذلك حركة أو ركود المدارس العلمية. والظاهر أن المدارس العلمية في اليمن الأعلى كانت نشطة أيام حكم المؤيد بالله محمد بن القاسم، وأكثر أيام المتوكل على الله إسماعيل، إلا أن أحوالها تغيرت أو آخر عهد

(١) مقدمة كتاب «المدارس الإسلامية في اليمن» للقاضي إسماعيل بن علي الأكوخ (ص ٥) بتصرف.

(٢) مقدمة «المدارس الإسلامية في اليمن» (ص ١٨) فما بعدها بتصرف.

الأخير، يظهر ذلك من قول المؤلف في أحداث سنة (١٠٨٤هـ): ومدارس العلم هذا الزمان غلق أكثرها في مثل صنعاء وصعدة وغيرهما، لعدم الإقامة من الوقوفات بها^(١).

العلوم التي كانت تدرس في عصر المؤلف:

وأما العلوم التي كانت تدرس في عصر المؤلف فهي كالتالي: كان طلاب العلم في ذلك العصر يقرؤون علم الكلام على مذهب متأخري الهادوية، وهو في غالبه موافق لمذهب المعتزلة، ومن الكتب المتداولة في هذا الفن: «الأساس في عقائد الأكياس» لجد المؤلف الإمام القاسم بن محمد، و«منهاج التحقيق» للقرشي، و«غايات الأفكار» للمهدي أحمد بن يحيى، و«تلقيح الألباب» للهادي بن إبراهيم الوزير، و«تذكرة ابن متويه»، و«الثلاثين مسألة» للرصاص.

وكانت قراءتهم في الفقه وأصوله على مذهب متأخري الهادوية أيضاً، ومن الكتب المتداولة في الفقه: «التذكرة» للنحوي، و«البيان» لابن مظفر، و«الأزهار» و«البحر الزخار» للمهدي أحمد بن يحيى، و«شرح الأزهار» لابن مفتاح.

وفي أصول الفقه: «الفصول اللؤلؤية» لإبراهيم بن محمد الوزير، و«متهى السؤل» لابن الحاجب، وشرح مختصره لعضد الدين الإيجي، وكان يعرف اختصاراً بـ «العضد»، و«غاية السؤل» وشرحه للحسين بن القاسم والد المؤلف.

ومن الكتب المتداولة في التفسير: «الكشاف» للزمخشري، و«التهذيب» للحاكم الجشمي، وهما من تفاسير المعتزلة، وكان المعتمد في أحاديث الأحكام «مجموع الإمام زيد بن علي» و«شفاء الأوام» للأمير الحسين^(٢).

وأما علوم الحديث ودواوين السنة المطهرة من الصحاح والسنن والمسانيد، فلم تكن

(١) «بهجة الزمن»: (٢/٨٤٩).

(٢) تجد أسماء هذه الكتب وأمثالها مبثوثة في تراجم علماء ذلك العصر في «بهجة الزمن» للمؤلف، وفي كتب التراجم كـ «البدرد الطالع» للشوكاني، و«نشر العرف» لزبارة، وانظر أيضاً مقدمة «المدارس الإسلامية في اليمن» (ص ١٤).

تدرس إلا في النادر، وإنما كان يطلع عليها كبار العلماء المحققين، قال المؤلف في «بهجة الزمن» في أحداث سنة (١٠٩٣هـ) ما لفظه: وفي نصف رمضان منها خُتم على الفقير إلى الله^(١) «صحيح الإمام مسلم بن الحجاج القشيري» قراءة محققة الضبط والحراسة من أوله إلى آخره، فله الحمد، وذلك بصنعاء اليمن بعد سماعي له عام اثنين وسبعين وألف على الفقيه صالح بن محمد العنسي، بسماعه له على الشيخ العارف محمد بن علي علان الشافعي بمكة المحروسة، وفي السنة التي بعدها شرع لي قراءة «سنن أبي داود»، فسمع عليّ أكثره، لم يبق إلا قدر الربع من آخره، فله الحمد، وذلك بصنعاء اليمن، وكان هذا من جملة النعم؛ لأن هذا الكتاب و«البخاري» وغيرهما لم يعرفهما أحد بصنعاء من رأس الألف إلى هذا التاريخ! قدر مئة سنة، فلا قوة إلا بالله^(٢).

أسباب غربة علوم الحديث:

ويمكن إجمال أسباب غربة علوم الحديث والسنة المطهرة في عصر المؤلف وقبله وبعده في اليمن الأعلى في سببين:

الأول منهما: التشكيك في كتب الحديث والطعن في روايتها، قال المؤلف في أحداث سنة (١٠٥٢هـ): وفيها أنشأ القاضي أحمد بن سعد الدين المسوري رسالة^(٣)، أبانت عن

(١) يعني نفسه.

(٢) «بهجة الزمن» (١٢٠٧)، وهذا لا يتنافى مع كلام المؤلف في الفقرة السابقة، فقراءة «صحيح مسلم» بحضرة المتوكل بالطريقة المذكورة كان في صوران لا في صنعاء.

(٣) رسالة القاضي المسوري هي: «الرسالة المنقذة من الغواية في طرق الرواية»، وقد سبقه إلى التشكيك في كتب الحديث العلامة علي بن أبي القاسم، وقال: يجب الرجوع في الحديث وعلومه إلى أئمة الزيدية وكتبهم، وقد ناقش قوله هذا تلميذه العلامة الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير في «الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم»: (٨٨/١)، فقال: إن قولك بالرجوع في الحديث وتصحيحه وتضعيفه وردّه وتعليقه إلى أئمة الزيدية يحتاج إلى تمهيد قاعدة، وهي: أن يكون أئمة الزيدية قد صنفوا في معرفة صحيح الحديث ومعلوله ومقبوله ومردوده ما يكفي أهل الاجتهاد من أهل الإسلام، والمعلوم خلاف ذلك؛ فإن من أهل الاجتهاد من لا يقبل المرسل، ومنهم من لا يقبل ما وقفه الأكثرون ورفع بعض الثقات، أو وصله وقطعوه، أو أسنده وأرسلوه، ومعرفة هذا يحتاج إلى تأليف في العلل، والذي كتب العلل هم علماء الحديث كالدارقطني وغيره، وليس لأئمة الزيدية في ذلك =

صاحبها الجهالة، وذلك في الطعن في سنة النبي ﷺ والرد لما جاء منها على أسنة الرواة والمحدثين، وما أتوا به عن سيد المرسلين وخاتم النبيين، وقال: وكل ما في الأمهات الست لا يحتج به وإنه كذب، فإننا لله وإنا إليه راجعون، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي

= تصنيف البتة، ومن لم يفرد للعلل تأليفاً من المحدثين ذكرها في تأليفه في الحديث، كما يصنع أبو داود والنسائي وغيرهما، بخلاف من جمع الحديث من الزيدية، فإنه لا يتعرض لذلك، وكذلك المجتهد يحتاج عند تعارض الأحاديث إلى معرفة الرّاجح بكثرة الرواة، أو زيادة معدّليهم، أو كون بعضهم مجمعاً عليه وبعضهم مختلفاً فيه، وهذا يحتاج إلى معرفة فنيين عظيمين: أحدهما: معرفة طرق الحديث، وهو فنّ واسع، لا نعرف للزيدية فيه تأليفاً، وقد تعرّض لذلك جماعة من أهل المسانيد والضّحاح والسّنن من المحدثين، وجمع الحافظ الماسرجي في ذلك «المسند الكبير» الذي فرغ في قدر ثلاث مئة مجلد كبار، واختصر الحفاظ منهم أحاديث الأحكام، وجرّدها من هذه المؤلفات الواسعة، وذكروا ما يجب معرفته من وجوه الترجيح على أحصر ما يمكن؛ تسهيلاً على الأمة وتمهيداً لقواعد الملة.

الفنّ الثاني: علم الجرح والتعديل، وما فيه من تعريف مراتب الثقات والضعفاء الذين لا يتم ترجيح حديث بعضهم على بعض إلا بعد معرفته، وهو علم واسع صنّف الحفاظ فيه الكتب الواسعة الحافلة، حتى جمع الفلكني فيه كتاباً فرغ في ألف جزء، ثم لم يزل الحفاظ يهذبونه ويختصرون ما لا بدّ من معرفته حتى انضبط ذلك بعد الانتشار الكثير في مقدار الخمسة المجلدات أو ما يقاربها، وليس للزيدية في هذا الفنّ تأليف البتة، وهذه علوم جليلة لا بدّ من معرفتها عند من يعتقد وجوب معرفتها من أهل الاجتهاد. فقول المعترض: إن الواجب هو الرجوع إلى أئمة الزيدية في علوم الحديث قول مغفل، لا يعرف أنّ ذلك مستحيل في حق أكثر أهل العلم الذين يشترطون في علوم الاجتهاد ما لم تقم به الزيدية، وإنما هذا مثل من يقول: إنه يجب الرجوع في علم الطب إلى الأحاديث النبوية والآثار الصحابية ولا يجوز تعديها إلى غيرها، ومثل من يقول: إنه يجب الرجوع في علوم الأدب إلى أئمة الزهادة وأقطاب أهل الرياضة، ولقد ذكر إمام الحرمين الجويني في كتاب «البرهان» أنه لا يجوز لأحد التزام مذهب أحد من علماء الصحابة عليهم السلام، وقال شارح «البرهان»: «إنّ العلة في ذلك كون الصحابة عليهم السلام ليس لهم نصوص على الحوادث تكفي الملتزم لمذهب أحدهم كأئمة الفقه المتبوعين»، وكذلك أئمة الزيدية ليس لهم من التأليف في علم الحديث ما يكفي المجتهدين، فما للمعترض والتعترض لاتقاص المحدثين، الذين قاموا بما قعد عنه غيرهم من علوم الدين؟ وهذا أمر يعرفه من له أدنى تمييز، وإنما أتي المعترض في انتقاص المحدثين من قلة الإنصاف ومحبة الاعتساف، والله درّ من قال:

أقلّوا عليهم لا أبأ لأبيكم من اللوم أو سدوا المكان الذي سدوا

العظيم، يريدون أن يبدلوا كلام الله ورسوله، ويؤمنون ببعض الكتاب دون بعضه، وقد أجت على هذه الرسالة، وأظهرت ما فيها من الغلط والغواية، وما توفيقي إلا بالله^(١).

والقاضي أحمد بن سعد الدين المسوري قد خرق إجماع الأمة - بما فيهم الزيدية - في طعنه في كتب الحديث ورواته، والظاهر أن مكانته العلمية والسياسية^(٢) منعت علماء عصره من الرد عليه، لكن المؤلف رحمته الله قد رد عليه لسعة علمه، وعدم خوفه من الجهلة والمتعصبين، وكونه من الأسرة الحاكمة.

ثم جاء بعد المؤلف أحد أكابر علماء الأسرة الحاكمة، وهو العلامة الحافظ إسحاق بن يوسف ابن الإمام المتوكل على الله إسماعيل، وتصدى لمن يشكك في كتب السنة الشريفة ورواتها في رسالته: «الوجه الحسن المذهب للحزن لمن طلب السنة ومشى على السنن»، ونقل فيها إجماع المسلمين على تلقي كتب السنة بالقبول، ومما جاء في رسالته قوله:

واعلم علماً جزماً وحكماً حتماً أن سنة الرسول صلى الله عليه وسلم محفوظة كما حفظ الذكر؛ إذ هي من الذكر، وقد حفظها الله في صدور الحفاظ كما حفظ القرآن، وما من رجل من رواتها إلا وهو معروف بنعته واسمه وجميع أحواله، فليس في الإسلام خلل في وضع الشريعة، أعني أنه لا يتصور أن يدخل في أحكام الله من العبادات أو الاعتقادات ما ليس من الشريعة، بل كل ذلك منها، وذلك كالكتاب العزيز، وكل أحد يأخذ في تأويل دليل مخالفه.

فإذا كانت السنة محفوظة فقد وضع حفاظها هذه الكتب التي عرفها أهل هذا الفن، وأقروا لمن وضعها أنه قد اختار أصح ما يؤخذ، وتتابع على ذلك الحفاظ، حتى وقع إجماع المسلمين على أنها كتب السنة المنسوبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم، أعني أنها من أصح الكتب، والإجماع في ذلك من سائر الفرق قطعي، وإنما المجهول عند المخاطب موافقة أهل البيت أيضاً على ذلك، فيصح إجماع الأمة، وسنوضحه بشيء مما هو معلوم بدون استقصاء،

(١) «بهجة الزمن»: (١/٤١٥)، ورسالة المؤلف هي: «صوارم اليقين في قطع شكوك القاضي أحمد ابن سعد الدين».

(٢) فقد كان معدوداً في كبار علماء الزيدية في عصره، وكان وزيراً للإمام المؤيد بالله محمد بن القاسم.

فنقول: إن أئمة اليمن من أهل البيت قد تلقوا هذه الكتب الإسلامية بالقبول، وأخذوا منها أدلتهم في الأصول والفروع، وأسمعوها، واستجازوها، وأجازوها، إلا أنها لم تظهر في اليمن - فيما علمت - إلا من أيام الإمام عبد الله بن حمزة أو قبله؛ لأن الإمام الهادي قريب العصر من البخاري، فخروجه إلى اليمن بينه وبين وفاة البخاري نحو ثلاثين سنة أو تزيد أو تنقص، ويبعد في مثل هذا الوقت أن يكون قد اشتهر كتابه في الأقطار حتى بلغ اليمن، وإنما شهرته من بعد.

هذا وقد ذكر السيد محمد بن إبراهيم أن الإمام أحمد بن سليمان قد نقل عن كتب الصحاح في كتابه «أصول الأحكام». ثم إن الأئمة أخذوا تلك الكتب وسمعوها عن المشايخ، فقد ذكر الإمام عبد الله بن حمزة في كتابه «الشافعي» طرقة في رواية كتب الحديث، وأسندها إلى مؤلفيها، ثم من بعده من الأئمة كذلك، حتى اشتهرت وقرئت في صنعاء في أيام الإمام صلاح الدين ووالده كما ذكره السيد محمد بن إبراهيم الوزير، وأما الإمام يحيى بن حمزة والإمام المهدي فقد علم اعتمادهما على ما في تلك الكتب من الأحاديث كما تبينه التخريجات، وأما الإمام عز الدين بن الحسن عليه السلام فقد رحل في طلب الحديث إلى العامري، وسمع عليه، واستجازه، وما وضعه له في ذلك منقول معروف، والإمام شرف الدين عليه السلام قد انتهى إليه علم الحديث، فكان قد أخذ هذه الكتب عن مشايخه، ورواها لمن أخذ عنه، وأجاز، واستجاز، حتى اتصلت سلسلة إسناده بالإمام القاسم بن محمد، فها هو يروي هذه الكتب عن شيخه السيد أمير الدين عن السيد أحمد الوزير عن الإمام شرف الدين، وهذا في رواية الكتب بسلسلة الإسناد المتصلة بالمؤلف، فما هذا النكير على من سلك مسلك هؤلاء الأئمة؟ اهـ^(١).

والسبب الثاني: أن من اشتغل بكتب الحديث أو عمل بما فيها من السنن عادته العامة، ورمته بالنصب، أي: بغض أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم، وربما أنزلت به أنواع الأذية والمحن،

(١) «الوجه الحسن المذهب للحزن لمن طلب السنة ومشى على السنن» للعلامة إسحاق بن يوسف بن المتوكل (ص ٤٩).

وهذا من أغرب الغرائب، إذ يوصف من اشتغل بكتب الحديث بعداوة أهل البيت عليهم السلام ومخالفتهم، فهل لهم اهتداء بغير سنة جدهم عليه السلام؟ حاشاهم من ذلك، فإن كان منهم أحد كذلك فلا حياء الله ولا بياه، وإنما تقترب إلى الله بحب وموالة من كان متمسكاً بكتاب الله وسنة رسوله عليه السلام عاملاً بما فيهما، وأما من كان من أهل البدع فلا.

وهذا هو السبب فيما وقع من الامتحان للعلامة المحدث عبد الرحمن الحيمي، وهو ما دفع العلامة حسن الجلال إلى الخروج من صنعاء إلى الجراف واعتزال الناس، ودفع العلامة المقبلي إلى الخروج من اليمن إلى مكة^(١) وبقائه بها حتى مات، وهو السبب في عزلة المؤلف وإهماله من قبل علماء ومؤرخي عصره، وهو السبب الذي حمل - قبل ذلك - العلامة محمد بن إبراهيم الوزير على اعتزال أهل عصره، وتوحشه في الفلوات وانقطاعه عن الناس^(٢)، وهو السبب فيما نزل بعد ذلك بالعلامة محمد بن إسماعيل الأمير من المحن حتى كاد أن يقتل على منبر جامع صنعاء^(٣).

وقد تصدى العلماء الأفاضل أيضاً لمثل هذه الترهات التي هي في الحقيقة طعن في أهل البيت عليهم السلام، فقال العلامة إسحاق بن يوسف بن المتوكل على الله إسماعيل في رسالته «الوجه الحسن»: سمعنا من أفواه كثير من العوام وطلبة العلم نسبة المشتغلين بعلم الحديث إلى الخروج عن الصواب، ومخالفة أهل البيت الذين هم قرناء السنة والكتاب، وهذا القول من السقوط بالمحل الذي لا ينبغي الخوض مع قائله^(٤).

وقال شيخ الإسلام الشوكاني في «البدر الطالع» في ترجمة العلامة البدر محمد بن إسماعيل الأمير: وما زال في محن من أهل عصره، وكانت العامة ترميه بالنصب، مستدلين

(١) ذكر ذلك عنهما شيخ الإسلام الشوكاني في كتابه «أدب الطلب ومتهى الأرب» (ص ٩٧).

(٢) انظر ترجمة الحافظ ابن الوزير في «البدر الطالع»: (٢/٩١) فما بعدها.

(٣) انظر لذلك «إسبال المطر على قصب السكر» نظم «نخبة الفكر» للبدر المنير محمد بن إسماعيل الأمير (ص ١٨٥)، مخطوط.

(٤) «الوجه الحسن المذهب للحزن لمن طلب السنة ومشى على السنن» للعلامة إسحاق بن يوسف بن المتوكل (ص ٤٨).

على ذلك بكونه عاكفاً على الأمهات وسائر كتب الحديث عاملاً بما فيها، ومن صنع هذا الصنع رمته العامة بذلك، لا سيما إذا تظاهر بفعل شيء من سنن الصلاة كرفع اليدين وضمهما ونحو ذلك، فإنهم ينفرون عنه، ويعادونه، ولا يقيمون له وزناً، مع أنهم في جميع هذه الديار منتسبون إلى الإمام زيد بن علي، وهو من القائلين بمشروعية الرفع والضم، وكذلك ما زال الأئمة من الزيدية يقرؤون كتب الحديث الأمهات وغيرها منذ خرجت إلى اليمن، ونقلوها في مصنفاتهم الأول فالأول، لا ينكره إلا جاهل أو متجاهل^(١).

والتعصب الشديد من أتباع المذهب الهادي الزيدي على من عمل بالسنن لا يمكن إنكاره أو التستر عليه؛ سواء في عصر المؤلف أو قبله أو بعده، لكنه لم يكن من العلماء إلا في النادر، وإنما كان من العامة وأنصاف المتعلمين، وبعض الفقهاء الجامدين أو الولاة الجاهلين، وأما العلماء المحققون فهم برآء من التعصب، ولا يرضونه، بل كانوا هم ممن يعاني منه، فقد كان غالبهم لا يجرؤ على التصريح أو العمل بما ترجح لديه مما يخالف المذهب؛ سواء في الأصول أو الفروع، ومن صرح منهم باجتهاده أو عمل به لم يسلم من أذية المتعصبين.

ومن الشواهد على وجود التعصب في عصر المؤلف ما ذكره في ترجمة العلامة عبد الرحيم اللاهوري الحنفي، فإنه قال: أخبرني المذكور أنه اتفق له حال بقائه بضوران بحضرة الإمام أنه صلى في المسجد الجامع، فأقام المؤذن الصلاة، ولم يحضر الإمام الراتب، فقال المقيم والحاضرون: تقدم يا شيخ صل بنا، واتفقوا على حثه على ذلك، فتقدم أمامهم، ووافق إشارتهم، قال: فقلت في نفسي: جميع الحاضرين هادوية، وهم لا يرون الرفع للتكبيرة ووضع الكف على الكف في الصلوات المشروعة، وقد قدموني على هذه الصفة، وغاية الأمر أنها في مذهبي سنة، فالأصلح تركها في هذه الحالة؛ لئلا ينفذ هذا الجمع من البعض وقد تغير خاطره مما يألفه، فجزمت بترك الرفع ووضع الكف على الكف في هذه الصلاة، وصليت بهم على أحسن صفة^(٢).

(١) «البدر الطالع»: (٢/١٣٤).

(٢) «بهجة الزمن»: (٢/٦٠٦) بتصرف يسير.

وقال المؤلف في ترجمة السيد العارف علي بن الحسين الحوثي: وكان يرى رفع اليدين ووضع الكف على الكف في الصلاة كما هو قول أكثر العلماء، ويفعله، إلا أنه ربما تركه إذا صلى إلى جانب أحد من المتعصبين من الهادوية، رحمه الله تعالى، وقد صلى إلى جانبي مرة فرفع^(١).

وقال العلامة السياغي في «الروض النضير» (١/٤٣٨): تنبيه: قال القاضي^(٢): اعلم أنه قد يعرض في هذه الجهات المنسوبة إلى الزيدية والهادوية والناصرية ما يحسن معه إخفاء هذه السنة العظيمة، وهي رفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح، كما يحسن إخفاء سنة وضع الكف على الكف عند السرة في الصلاة أيضاً لوجه، وهو أن عامة الناس يعتقدون أن هاتين السنتين الشريفتين من شعار الأشعرية وأشباههم من مخالفين أهل بيت النبوة في الأصول، فإذا فعلها مصل من المنتمين إلى مذهب العترة - سيما إذا كان من علماء أشياعهم وممن يقتدى به بمراًى ومسمع من العامة - اعتقدوا اعتقاداً جازماً أنه قد خرج عن مذهب آل محمد ﷺ، واختار على مذهبهم مذهب غيرهم، فيكون بفعل هاتين السنتين فاتحاً لباب اعتقاد ما لا يجوز اعتقاده. انتهى.

وقد أضاف شيخ الإسلام الشوكاني في «البدر الطالع» سببين آخرين لتعصب العامة في اليمن:

الأول منهما: الفقهاء الجامدون: قال ﷺ: وليس الذنب في معادة من كان كذلك^(٣) للامة الذين لا تعلق لهم بشيء من المعارف العلمية؛ فإنهم أتباع كل ناعق، إذا قال لهم من له هيئة أهل العلم: إن هذا الأمر حق، قالوا: حق، وإن قال: باطل، قالوا: باطل، إنما الذنب لجماعة قرؤوا شيئاً من كتب الفقه، ولم يمعنوا فيها، ولا عرفوا غيرها، فظنوا لقصورهم أن المخالفة لشيء منها مخالفة للشريعة، بل القطعي من قطعياتها، مع أنهم يقرؤون في تلك الكتب مخالفة أكابر الأئمة وأصاغرهم لما هو مختار لمصنفها، ولكن لا

(١) «بهجة الزمن»: (٢/٨١٩) بتصرف يسير.

(٢) إذا أطلقه صاحب «الروض النضير» فالظاهر أن المقصود به القاضي أحمد بن ناصر المخلافي، وهو من المعاصرين للمؤلف، وله شرح على «مجموع الفقه الكبير» للإمام زيد بن علي، ولم يكمله.

(٣) أي: لمن كان عاكفاً على الأمهات وسائر كتب الحديث عاملاً بما فيها.

يعقلون حقيقة، ولا يهتدون إلى طريقة، بل إذا بلغ بعض معاصريهم إلى رتبة الاجتهاد وخالف شيئاً باجتهاده جعلوه خارجاً عن الدين، والغالب عليهم أن ذلك ليس لمقاصد دينية، بل لمنافع دنيوية، تظهر لمن تأملها، وهي أن يشيع في الناس أن من أنكر على أكابر العلماء ما خالف المذهب من اجتهاداتهم كان من خلص الشيعة الذابين عن مذهب الآل، وتكون تلك الشهرة مفيدة في الغالب لشيء من منافع الدنيا وفوائدها، فلا يزالون قائمين واثارين في تخطئة أكابر العلماء، ورميهم بالنصب ومخالفة أهل البيت، فتسمع ذلك العامة، فتظنه حقاً، وتعظم ذلك المنكر؛ لأنه قد نفق على عقولها صدق قوله، وظنوه من المحامين عن مذهب الأئمة، ولو كشفوا عن الحقيقة لوجدوا ذلك المنكر هو المخالف لمذهب الأئمة من أهل البيت، بل الخارج عن إجماعهم؛ لأنهم جميعاً حرموا التقليد على من بلغ رتبة الاجتهاد، وأوجبوا عليه أن يجتهد رأي نفسه، ولم يخصوا ذلك بمسألة دون مسألة، ولكن المتعصب أعمى، والمقصر لا يهتدي إلى صواب، ولا يخرج عن معتقده إلا إذا كان من ذوي الألباب، مع أن مسألة تحريم التقليد على المجتهد هي محررة في الكتب التي هي مدارس صغار الطلبة فضلاً عن كبارهم، بل هي في أول بحث من مباحثها، يتلقنها الصبيان وهم في المكتب^(١).

السبب الثاني: سكوت العلماء ومداراتهم للعامة: قال الشوكاني: كان^(٢) أهل العلم يخافون على أنفسهم، ويحمون أعراضهم، فيسكتون عن العامة، وكثير منهم كان يصوبهم مداراة لهم، وهذه الدسيسة هي الموجبة لاضطهاد علماء اليمن وتسلط العامة عليهم، وخمول ذكرهم وسقوط مراتبهم، لأنهم يكتمون الحق، فإذا تكلم به واحد منهم وثارت عليه العامة صانعوهم وداهنوهم، وأوهموهم أنهم على الصواب، فيتجرؤون بهذه الذريعة على وضع مقادير العلماء وهضم شأنهم، ولو تكلموا بالصواب أو نصرروا من يتكلم به، أو عرفوا العامة إذا سألوهم الحق وزجروهم عن الاشتغال بما ليس من شأنهم، لكانوا يداً واحدة على الحق، ولم يستطع العامة ومن يلتحق بهم من جهلة المتفقهة إثارة شيء من الفتن، فإننا لله وإنا إليه راجعون^(٣).

(١) «البدر الطالع»: (٢/١٣٤).

(٢) أي: في قضية الفتنة التي حصلت في صنعاء بسبب تأليفه «إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي»، وقد ذكر الشوكاني تلك الفتنة أيضاً في كتابه «أدب الطلب» (ص ١٠٠).

(٣) «البدر الطالع»: (١/٢٣٤).

المبحث الرابع: الوضع الاجتماعي

أما الوضع الاجتماعي لأهل اليمن في عصر المؤلف فقد كان متردياً، والدليل على ذلك وجود بعض المظاهر السيئة التي نجملها في المطالب التالية:

المطلب الأول: تعدي القبائل بعضها على بعض

وذلك بالقتل والنهب وقطع الطرق والخروج على الدولة، وذلك عند ضعف الدولة المركزية، ولا سيما عند الاختلاف بين المتنازعين على الإمامة، وقد سبق الكلام على ذلك عند الكلام على الوضع السياسي والاقتصادي، ومن وقف على «بهجة الزمن» للمؤلف أو «طبق الحلوى» للوزير سيجد من ذلك ما لا يحصى. وكانت تؤدي إلى اقتتال القبائل أحياناً بعض قرارات الأئمة، فمن ذلك ما ذكره المؤلف في «بهجة الزمن» حيث قال في أحداث سنة (١٠٥٧هـ): وفي هذه المدة أباح الإمام [المتوكل] المراعي في أملاك الإسلام، فتضرر بذلك أهل القرى من أغنام بعضهم البعض، وحصل بينهم الخصام، وما زال بينهم الشجارات وارتكاب الآثام^(١).

المطلب الثاني: تحاكم بعض القبائل إلى الأعراف القبلية

كانت هذه الأعراف تسمى المنع، وكانوا يحتكمون إليها دون الشريعة المطهرة، ولا سيما عند ضعف الدولة، يدل على ذلك ما ذكره المؤلف في أحداث سنة (١٠٥٥هـ) حيث قال ما حاصله: وفيها خرج أحمد بن الحسن بأمر عمه الإمام إلى بلد ملاحا من أطراف بلاد خولان صنعاء، فأخرب فيها بعضها، وقطع شيئاً من عنبها، وذلك بسبب عدم تسليم الزكاة إلى الإمام ورفعها إلى ولاته، وكانوا يسلمونها إلى فقهاء من جهتهم على سبيل المصالحة، فلما عرفوا صدق الطلب أذعنوا بالطاعة، وانخرط عند ذلك سائر بلاد خولان، وحكموا الشريعة في النزاعات بينهم، وتركوا أعمال المنع والقبيلة، وسلموا الحقوق لليتم والأرملة مع المطالبة، والله يصلح المسلمين^(٢).

(١) «بهجة الزمن»: (٢/٤٩٤).

(٢) «بهجة الزمن»: (٢/٤٦٠)، وقد تكلم المؤلف عن المنع وحكمه في «المسالك».

المطلب الثالث: انتشار الأمراض والأوبئة القاتلة

والسبب في ذلك عدم وجود المرافق الصحية والأطباء، ومن ذلك على سبيل المثال ما ذكر المؤلف في «بهجة الزمن» في أحداث سنة (١٠٦٦هـ) حيث قال: وفي شهر شعبان ورمضان منها وقع المرض والموت باليمن، وهلك به طائفة من الخلق في هذا الزمن، ولقد خرج ليلة عيد الفطر من مدينة صنعاء قدر ثلاثين جنازة فأكثر، والله الأمر من قبل ومن بعد^(١).

❖ وقال في أحداث سنة (١٠٧١هـ): وفي هذا العام عطل مرض الحمى والنافض بيوتاً، ومات من ذلك في جميع أنحاء اليمن من وفي أجله، والأمر لله سبحانه^(٢).

❖ وقال في أحداث سنة (١٠٨٩هـ): وفي هذه المدة حصلت نفضة في الناس، بحيث يعم المرض بعض البيوت، فلا يجدون من يصنع لهم الطعام، وقد يصنعه لهم رجالهم ثم يمرضون، ويقوم الأولون، ومنهم من يقضي عليه أجله، وكان هذا في فصل الخريف^(٣).

المطلب الرابع: ظهور كثير من السحرة والمشعوذين والمنجمين والمخرفين

فقد استخف هؤلاء بعقول العامة، ونهبوا أموالهم، وهاك أمثلة على ذلك مرتبة حسب تواريخها:

❖ ففي سنة (١٠٥٧هـ) ظهر مُقَدِّ^(٤)، يجعل عُظْبَةَ [قطنة] على موضع الألم الذي يشكيه الأليم من خارج، ثم ينزعها، فإذا فيها حمرة أو خضرة أو سواد أو وسخ، فيقول: هذا قد خرج من داخل، فأكل بذلك من كثير من الناس، ثم اضمحل ذكره، وما هو إلا من السحر^(٥).

(١) «بهجة الزمن»: (٢/٥٤٥)، وانظر «طبق الحلوى» (ص١٤٣).

(٢) «بهجة الزمن»: (٢/٦١٠)، و«طبق الحلوى» (ص١٧٧).

(٣) «بهجة الزمن»: (٣/١٠٨٠).

(٤) المُقَدِّ: هو الذي يدعي إخراج سبب الألم من ظاهر الجلد بمص موضع الألم بفمه أو بالطريقة التي ذكرها المؤلف، وربما يمص ويخرج أوراقاً، ويزعم أنها أسحار، والظاهر أن هذا من باب التمويه والخداع، وهذا للأسف موجود إلى اليوم، وإن كان قد خف مع انتشار التعليم.

(٥) «بهجة الزمن»: (٢/٤٩٤).

❖ وفي سنة (١٠٥٩هـ) ظهر رجل في بلدة أسناف بسنحان ممن كان من أهل الحرثاء، يسمى عبد القادر العرهمي، وتخيل الناس أن عنده كرامات، حتى قيل: إنه يبرئ الأكمه والأبرص، فقصده الناس بالندور، وخرج إليه جماعات من أهل صنعاء حتى من النساء ممن اعتراه المرض، فأرسل الإمام المتوكل على الله إسماعيل بأدب عليه وعلى من قصده، فهرب، ثم رجع إلى بلده بعد أن خفت فيه عقيدة الناس^(١).

❖ وقال في «بهجة الزمن» في أحداث سنة (١٠٦١هـ): وفيها أو في غيرها أصيب رجل بوجع الحلق، فسار به أهله إلى رحيلة من الرحائل^(٢) اللاتي لا يزلن يتكهن في كثير من الجهات، ويغتر بهن كثير من أهل الغباوات، وهي خلف ستارة تُسأل وتجب بحسب إرادتها وكذباتها، فأجابت المذكور وقد أضجعوه على خده ينظر ما تقول، فأجابت بأنها قد أمرت خادمها بماء من زمزم، فيشربه فيشفى من الألم، فكان ساعة، ونظر ذلك الأليم من تحت الستارة إلى ما تعمل، وإذا قد رآها تبول في إناء، فلما أتمت قالت: وصل ماء زمزم، وناولتهم، فناولوا الأليم فامتنع عن شربه لما قد رأى من صفته، وخرج عنها، وأخبر بما رأى منها^(٣).

❖ وفي سنة (١٠٧٠هـ) اشتهر رجل من بيت الناشري من جهات لاعة، واستخف عقول الناس بالخديجة بأنه يعرف أكسيد الفضة وتراب المعدن، وكان سارقاً مشهوراً، واغتر به كثير من الناس حتى الإمام المتوكل، فإنه لما انتهى أمره إليه طلبه إلى صنعاء، فأراه تراباً، وقال: «هذا الذي نصنع منه الفضة»، ففرغ له الإمام منظره في القصر خالية، وقال: «افعل لنا صفة من الفضة غالية»، ففعل ذلك، وأراهم، فكساه الإمام كسوة سنية، وأعطاه بغلة فارهة، وأمره بالمشاركة في صناعة الفضة، فتوارى وهرب، وكان قد استدان من الناس، ووعدهم بالقضاء^(٤).

(١) «بهجة الزمن»: (٢/٥٠٥) بتصرف واختصار.

(٢) الظاهر أن المقصود بالرحائل نساء مشعبذات، يرحلن من مكان إلى آخر لمعالجة الناس، فيخدعنهم، ويسلبن أموالهم.

(٣) «بهجة الزمن»: (٢/٥٢٢) بتصرف يسير.

(٤) «بهجة الزمن»: (٢/٥٩٠) بتصرف واختصار.

وقال المؤلف في أحداث سنة (١٠٧٣هـ): وفي هذه المدة اشتهرت رحيلة بصنعاء، قصدها كثير من الناس، حتى لقد أخبرني بعض الفقهاء أن رجلاً من بلاده قصدها، وقال: لم يحصل له ولد من امرأته، فما ينفعها؟ فقالت له: تطأ زوجتك في الليلة الفلانية يحصل لك الغرض فيما تهواه من الولد، قال: ففعل كما قالت، فحصل كما أخبرت^(١)، وقد افتتن بها من الخلق عامتهم، وقصدوها في كثير من أمرهم^(٢).

❖ وفي دولة المتوكل أيضاً وبالتحديد في رجب سنة (١٠٧٥هـ) ظهر في جبل جبع من مساقط بلاد حفاش رجل، ينادي ويعظ الناس، ولا يعرف له محل مخصوص، ثم دخل في هيجة لاحمة، وبقي فيها متوارياً، ويخرج في بعض الأوقات للوعظ لمن يقرب إليه من القرى والبلدان مدة هذه الأعوام، وله أصحاب يواصلونه، ويوافقونه في بعض الأيام، وادعى تارة أنه واعظ شريف، وتارة أنه المهدي، وليس هذا زمان المهدي، كما يظهر لمن راجع الآثار النبوية^(٣).

ويؤكد العلامة عبد الله بن علي الوزير في «طبق الحلوى» والعلامة محمد زبارة في «نشر العرف» أن هذا المشعوذ هو السوداني الذي تتلمذ عليه إبراهيم المحطوري، رأس فتنة سنة (١١١١هـ) المتقدم ذكرها^(٤).

❖ وفي سنة (١٠٨٤هـ) ظهر رجل من شطب، يقال له: الفقيه حسن بن صلاح بن الفهد، وزعم أنه يخرج الخبايا والأسحار، وزعم أنه يرسل رؤساء الجان، فتأتي أجوبتهم بخطوطهم. وظهر آخر حضرمي مثل هذا الشطبي^(٥).

-
- (١) إما أن يكون حصول الولد كذباً كما يحصل عادة من الأراجيف والأكاذيب لمثل هؤلاء، أو يكون حمل امرأة هذا اتفاقاً، أو يكون من باب الابتلاء والاستدراج للناس، ولهذا نهى النبي ﷺ عن إتيان الكهان.
- (٢) «بهجة الزمن»: (٢/٦٢٢).
- (٣) «بهجة الزمن»: (٢/٦٤٠)، و«طبق الحلوى» (ص ١٩٥).
- (٤) «طبق الحلوى» (ص ١٩٧)، و«نشر العرف»: (١/٤٨).
- (٥) «بهجة الزمن»: (٢/٨٢٠).

وقال المؤلف في أحداث سنة (١٠٨٤هـ) أيضاً: إنه ظهر ثلاثة سحرة بجهة لاعة، كانوا قد استخفوا عقول كثير من العامة والخاصة، وجمعوا منهم أموالاً كثيرة، فبلغ الإمام المتوكل شأنهم وأعمالهم، فكره مثل ذلك، وأرسل جماعة عسكر بأدب عليهم، وأمر بحبسهم^(١).

وقال المؤلف في أحداث سنة (١٠٩٤هـ): وفي هذا الشهر حبس المؤيد^(٢) المنجمين الذين بصنعاء، لما كثر منهم الخطأ والوعد للناس بالأكاذيب في أوقات وأشهر يحدونها، ولم يتفق منها شيء أصلاً، وتكرر منهم هذا المرة بعد المرة، وكثر منهم التخليط على الناس والتمويهات، والتعاطي لما لا يحسنونه ولا يعرفونه، وهم: سليمان الديعري والمهلاً وغيرهما ممن لا معرفة لهم إلا من باب التعاطي، وكذلك المموهين غيرهما: المهتدي والإسنافي وغيرهم من المشعوذين بأعمال السحر من قلب العصا حية والورقة بقشة^(٣)، ونحو ذلك، واغتر بهم الجهال^(٤).

المطلب الخامس: وصول بعض من يدعي الطب من رافضة بلاد فارس

وكانوا يهدفون - من وراء ذلك - إلى نشر الرفض والتشيع، وما أشبه الليلة بالبارحة، ومن ذلك:

❖ قال المؤلف في أحداث سنة (١٠٦٠هـ): وفي هذه المدة وصل إلى اليمن أعجميان يدعيان معرفة الطب، فاغتر بهما من اغتر، وظهر ضررهما وعدم إحكامهما وحصول مجازفتهما... إلى أن قال: وأيضاً ففيهم رافضة اثنا عشرية، والرافضة خباث العقيدة، يكفرون غيرهم، فلا يؤمن ضررهم لمن خالفهم^(٥).

(١) «بهجة الزمن»: (٢/ ٨٢٠).

(٢) يقصد بالمؤيد محمد بن المتوكل على الله إسماعيل رحمهما الله.

(٣) البقشة: عملة معدنية، كانت تستعمل في اليمن قبل قيام ثورة سبتمبر عام (١٣٨٢هـ، ١٩٦٢م).

(٤) «بهجة الزمن»: (٣/ ١٢٤٢).

(٥) «بهجة الزمن»: (٢/ ٥١٥).

❖ وقال في أحداث سنة (١٠٨٩هـ): وفي نصف ربيع الآخر مات محمد صالح الطبيب العجمي الإمامي الاثنا عشري الرافضي بصنعاء، كان المذكور محترقاً رافضياً غالباً سبباً للصحابة عليهم السلام. قال: وأصله من الجيل والديلم من بلاد العجم، وتلك الجهة قد صار أهلها رافضة اثني عشرية بعد أن كانت زيدية ناصرية في الزمان القديم، وإنه على دين أصحابه في الرفض، وكان يستريح لمن في اليمن من الزيدية الجارودية؛ لأن الجارودية يوافقون الرافضة في القول بالنص الجلي في علي، ويتحاملون على الصحابة عليهم السلام، ويذم الواقفية من الزيدية الذين يتوقفون في المشايخ، وكان لا يستر مذهب الرافضة، ولا يغسل رجله بالماء للوضوء للصلاة، بل يمسحهما من غير خف على مذهب الإمامية، وكان يقول: إنه طيب، فيقصده بعض الناس فيطلب منهم دراهم كثيرة، إن سلموها وإلا قال: ما عنده شيء، أو فعل له من الدواء ما يزيد في علته، قاتله الله، روي أن مرة تداوى عنده رجل كان اسمه عمر، فأشار عليه من أشار أنه إذا سأله عن اسمه يقول: محمد، لثلا يفعل له ما يضره لكراهية التسمية بعمر، فداواه حتى برئ، ثم جاء آخر، فقال: يداويه بمثل ما داوى عمر، فقال: من هو عمر؟ اسمه محمد، قال: بل اسمه عمر، فأرسل له بمعجون يهلك منه، وقال له: بقي فيه بقية من ألمه يستعمله، فاتفق أن وضعه الواضع في بيته فأكلته شاة، فهلكت في الحال، وهذا من شدة خبثه، قاتله الله، وسلم الله ذلك الرجل^(١).

المطلب السادس: انتثار خرافات الصوفية ومنكراتهم

وفي أكثرها مناقضة صريحة لعقيدة التوحيد التي أرسلت بها الرسل وأنزلت بها الكتب، فمن ذلك:

❖ ما ذكره المؤلف في أحداث سنة (١٠٤٦هـ)، قال: وفي هذه المدة قتل شريف من

(١) «بهجة الزمن» (٣/١٠٦٢)، وقد تكرر وصول أمثال هؤلاء، وكان من أخبثهم وأشدهم فتنة، يوسف العجمي الإمامي القادم إلى صنعاء سنة (١١٦٠هـ)، وقد ترجمه وذكر فتنته العلامة محمد بن محمد زيارة في «نشر العرف»: (٣/٤٠٠).

الصوفية بطريق السراة، وهو مع الحجاج بحدود بلاد خثعم، فأصاب الله أهل تلك البلدة بالجذام بسبب ذلك^(١).

❖ وقال في أحداث السنة نفسها عند ترجمة أحمد الوادي الصوفي الهندي: إن المذكور ذكر لجماعة من جيرانه أنه يوافق الخضر^(٢)، فسأله بعض جيرانه أن يريه الخضر، فقال له: هو يصلي في مسجد الأخضر في بعض الأوقات عند الضحى، فسأله بالله أن يريه، فقال: وقت صلاة الضحى ارصده، فالخارج من المسجد هو، ففعل ذلك، فخرج من المسجد رجل في صورة رجل يعرفه، فقال له: ما خرج إلا فلان، ثم سأله مرة أخرى، فقال له مثل ذلك، فرصده، فخرج في ذلك الوقت الذي عيّنه رجل في صورة شاوش تركي، فجاء إلى الوادي يخبره، وقال: ما رأه، فقال له الوادي: ذاك الذي رأيت هو هو، ولكنك حرمت معرفته، وكان الخضر يتصور في صور مختلفة^(٣).

(١) «بهجة الزمن»: (١/٣١٢)، والظاهر أن هذه القصة من خرافات المتصوفة وما أكثرها، قال العلامة ابن الأمير في «الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطف» (ص ٢٥): إن أكثر الكرامات التي شاعت بين العوام وحازت على عقول الخواص كذب من العوام الذين هم فتنة دين الإسلام أتباع كل ناعق، لم يستضيئوا بنور العلم، وهم الهمج الرعاع، ولكن نفذ كلام العوام، فصار العلماء لهم أتباعاً ولأقوالهم أشياء، يؤلفون ترويحاً لما يروونه من الكذبات، وينحلون لهم في التصانيف بوارد الدلالات، ولا إله إلا الله، ما أشد ضرر العالم المعروف بين الأنام إذا روج لهم الأباطيل، وزخرف لهم باطل الأقاويل، ويحاول إجراءها على سنن السنة وتنزيلها منزلة التنزيل، فيصدق الكذب المحال عقلاً وشرعاً، ويؤلف في صحتها لتكون لمن يأتي بعده أصلاً متبعاً، فإذا أراد العالم بالكتاب والسنة أن يبين بطلان تلك الأساطير صدمه الجاهل، ورد عليه بقوله: «قد قال بصحة هذا السيوطي وابن حجر الهيثمي وفلان الرملي وفلان وفلان»، فأين يقع من هؤلاء الأعيان وقد سخر به العوام؟ يقولون: «أنكر كرامات الصالحين الأعلام»، والله الكلمة العلوية: اعرف الحق تعرف أهله، لكن أين من يتأهل للخطاب، ويسمع أو يعقل؟ إن هم إلا كالدواب. اهـ.

(٢) أي: يلتقي به.

(٣) «بهجة الزمن»: (١/٣١٥)، وهذا إن صح عن الوادي فهو من خرافاته، والخضر لا وجود له، ولو كان موجوداً لالتقى به سيد الخلق ﷺ وصحابته الكرام والأئمة الأعلام، وتعدد الصور غير ممكن، والظاهر أنه من سحر السيمياء الذي كان يستخدمه بعض المتصوفة للتضليل على الناس باسم الكرامات، وسيأتي الكلام عليه في «المسالك» وحواشيه.

❖ وقال في أحداث سنة (١٠٥٣هـ): وفيها أمر ضياء الإسلام إسماعيل بن الإمام وهو باليمن بقطع شجرة الشيخ أحمد بن علوان، وكان المتولي للقطع الحاضر فيه المحرض عليه السيد محمد بن أحمد المحنكي، فوقع بالمذكور علة دائمة، عاقته عن الحركة في أموره بإقعاد وعة جذام وسقام، نسأل الله العافية، وطال به هذا السقام السنين والأعوام^(١).

ولقد أحسن المتوكل على الله إسماعيل بالأمر بقطع تلك الشجرة، وأحسن السيد المذكور بالتحريض والإشراف على قطعها؛ لأن اعتقاد الناس في هذه الشجرة مما يناقض التوحيد الذي أرسل الله به الرسل وأنزل به الكتب، وأما ما وقع للسيد المذكور فيغلب على الظن أنه من إرجاف المتصوفة، ولو فرضنا صحة وقوعه فهو من باب الابتلاء للسيد المذكور، والاستدراج للمعتقدين في تلك الشجرة.

❖ وقال في أحداث سنة (١٠٥٨هـ): وفيها بعث الإمام برسالة إلى اليمن [الأسفل] يذكر فيها الإنكار من جمع الشيخ أحمد بن علوان، وأنه صار يختلط فيه الرجال والنساء، فلم يُجد ذلك، بل استمر على حالته الأولى^(٢).

❖ وقال المؤلف في أحداث سنة (١٠٦٣هـ): وفيها ظهر في أيدي الناس ورقة مكتوبة، ذكر صاحبها أنها من المدينة النبوية والحجرة الشريفة، مضمونها: أن خادم الحجرة الشريفة رأى فيما يرى النائم موعظة حسنة وحالة مرضية، فلم يستيقظ إلا والورقة بين يديه مكتوبة، وفيها مواعظ وزواجر عن كثرة المعاصي.

إلى أن قال: ورأيت أكثر ما تضمنته الورقة التي ظهرت والمكتوبة التي اشتهرت من الرؤيا بالحجرة الشريفة على الصفة المذكورة، ورقة مثلها وعلى حكمها في حامية كتاب

(١) بهجة الزمن (١/٤٢٢).

(٢) بهجة الزمن (٢/٤٩٦).

قديم تاريخها سنة (٧٠٢هـ)، وفيها أكثر لفظها، والرائي لها خادم الحجرة الشريفة ذلك الوقت السابق عبد الله بن كثير^(١).

❖ وقال في أحداث سنة (١٠٨٥هـ): وفي هذه المدة روي أن رجلاً حملاً مشتاتاً^(٢) نزل إلى اليمن الأسفل، فلما بلغ إلى بلاد الجند اضطر إلى السؤال للطعام من بعض بيوت في تلك الجهة بعد أن أظلم عليه الليل، ودق الباب، ففتحت له امرأة، وقالت: ادخل، وهي خارجة، فدخل، وإذا فيه جماعة من الشماة^(٣)، وأسلحتهم بين أيديهم ملقاة، فقالوا له: اقعده، فقعده، ثم إنهم خرجوا وأمره بحمل شيء معهم في غرارة^(٤)، فحمل ذلك معهم إلى البرية، وحفروا حفيرة ألقوه فيها، وإذا هو مقتول قتلوه بها، ثم حفروا حفيرة أخرى فقال: لمن هذه؟ فقالوا: لك نلتيك بها لئلا تخبر بخبرنا، ويشيع أمرنا ويظفر بنا، فسقط في يده، وأيقن بالهلاك، فألهمه الله^(٥) إلى الدعاء والاستغاثة بالشيخ أحمد بن علوان! - نفع الله به - والتوسل إلى الله ببركته، ونذر له بما على جملة^(٦)، قال: فلم يشعر

(١) «بهجة الزمن»: (٥٢٦/٢)، وقد كنا نظن أن هذه الوصية والرؤيا المكذوبة إنما ظهرت في عصرنا هذا، وقد أفادنا المؤلف أنها ظهرت قبل أكثر من ٧٠٠ سنة، وعلى كل حال فلا يجوز تصديق هذه الوصية ولا العمل بما فيها؛ لأن النبي ﷺ لم يلحق بالرفيق الأعلى إلا وقد بلغ الشريعة كاملة، والأحكام الشرعية لا تؤخذ من المنامات، وإنما تؤخذ من الكتاب والسنة.

(٢) المشتات: هو من يقوم بشراء الحبوب كالذرة والقمح والشعير ونحوها.

(٣) الشماة: أهل البلاد الشامية.

(٤) الغرارة: الشوال الكبير.

(٥) هذا ليس من إلهام الله، بل من وسوسة الشيطان الرجيم؛ لأن الله تعالى لا يأمر بالشرك والبدعة.

(٦) في هذا أربع مخالافات عقائدية: الدعاء والنذر لغير الله والاستغاثة بغيره، وهي شرك بالله سبحانه وتعالى، والتوسل بالأموات، وهو بدعة مفضية إلى الشرك، فانظر إلى هذا كيف نسي الله في هذا الموطن، ودعا واستغاث ونذر لميت لا يسمعه ولا يملك لنفسه ضرراً ولا نفعاً، وصدق الله القائل: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ ﴿١٣﴾ إِنَّ تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دَعْوَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بَشْرِكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ [فاطر: ١٣-١٤]. وقد كان المشركون في الجاهلية خيراً من مثل هذا؛ فقد كانوا يدعون الله عند

إلا بشيء أقبل عليهم بحربته دفعهم بها، فحمد الله تعالى على النجاة منهم، هكذا روى بعض القبائل، وهذه الرواية لا تعرف إلا من مثلهم؛ لأنه رجل حمال من جنسهم، فإذا صحت فهي من كرامات الشيخ أحمد نفع الله به^(١).

❖ وقال في أحداث السنة نفسها: في هذه المدة ترجح للقاضي مهدي الحسوسة الثلاثي بأن حبس فقيراً من فقراء الشيخ أحمد بن علوان - نفع الله به - في حصن ثلا، لأجل منعه من دق صدره بالدبوس حال جذبه، فترجح له بأن ففز من رأس الحصن من الحديد فوقع فوق غرارة قشر في سوق ثلا، وسار على قدميه، لم يضره شيء مما جرى، وسلمه الله تعالى ببركة الشيخ أحمد بن علوان، نفع الله به، فلما رأى ذلك القاضي مهدي اعتقد بركة الشيخ أحمد، وخلق سبيله، ولم يعترض له ولا لغيره من الفقراء، والله أعلم^(٢).

❖ وفي سنة (١٠٧٣هـ) أحرق المتوكل على الله «كتاب الفصوص» لابن عربي مستنكراً عليه ظاهر أقواله في الوحدة، وقال: إنه أطعم قطعة منه امرأة مريضة فشفيت^(٣).

= الشدائد ويخلصون له الدعاء، كما حكى الله عنهم في مواضع من كتابه الكريم، فمنها قوله تبارك وتعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُسَيِّرُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِكِ وَجَرَيْنَ بِهِم بِرِيحٍ طَيِّبَةٍ وَفَرِحُوا بِهَا جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ أُحِيطَ بِهِمْ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الَّذِينَ لَئِن آمَنَّا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴿٣٣﴾ فَلَمَّا أَمَجَّتْهُمْ إِذَا هُمْ يَبْعُونَ فِي الْأَرْضِ بِعَيْرِ الْحَقِّ بِأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّمَا بَغَيْتُمْ عَلَيَّ أَنْفُسَكُمْ مَتَّعَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ثُمَّ لِيْنَا مَرَجِعْكُمْ فَنُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٣٤﴾﴾ [يونس: ٢٢ - ٢٣]، وقال سبحانه: ﴿وَإِذَا مَسَّ النَّاسُ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ مُنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَا آذَاهُمْ مِنْهُ رَحْمَةٌ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٣٥﴾﴾ لِيَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ فَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الروم: ٣٣ - ٣٤].

(١) «بهجة الزمن»: (٢/ ٨٨١).

(٢) «بهجة الزمن»: (٢/ ٨٨٣).

(٣) «بهجة الزمن»: (٢/ ٦٣٥).

❖ وقال المؤلف في أحداث سنة (١٠٨٧هـ): وفيها وصلت رسالة من الهند من بعض الصوفية الحلوية الذين فيه إلى مكة، وفيها فلسفة، فأجاب عليها بعض علماء أهل السنة، وكفّر المنشئ لها، وكتبوا إلى سلطان الهند أن يحرق كتب المنشئ لها^(١).

المطلب السابع: الاعتقاد في بعض الأشجار

❖ فمن ذلك ما تقدم من قطع المتوكل على الله إسماعيل لشجرة أحمد بن علوان سنة (١٠٥٣هـ).

❖ وفي سنة (١٠٥٦هـ) أمر المتوكل على الله إسماعيل بقطع شجرة في بلاد عذر كانت مقصداً للعوام بالنذور والتعظيم والكلام، جعلوها كشجرة ذات أنواط التي كانت في مدة النبي ﷺ ونهى عنها^(٢).

❖ وقال العلامة عبد الله الوزير في أحداث سنة (١٠٧٢هـ) بأسلوبه البليغ: وفي شهر رجب سار صفي الإسلام أحمد بن الحسن إلى رأس غيل الخارد الأعلى، سكن هناك أياماً، وقطع شجرة كانت العوام قد أعادت بها شنار الأصنام، ولأهل نهم فيها اعتقاد، جرّوا فيه على منهج الآباء والأجداد، ثم رجع الغراس، وقد قطع ذلك الغراس، واجتته من الأساس^(٣).

(١) «بهجة الزمن»: (٣/٩١٩)، وهذه الحادثة لم تحدث في اليمن، وذكرت هنا لبيان أن خرافات الصوفية كانت منتشرة في عصر المؤلف داخل اليمن وخارجه، ولاعتراف المؤلف بأن بعض الصوفية حلوية، وقد أنكر ذلك في «المسالك»، وهذا رجوع منه؛ لأنه أُلّف «بهجة الزمن» بعد «المسالك».

(٢) «بهجة الزمن»: (٢/٤٦٨).

(٣) «طبق الحلوى» (ص ١٨١).

المطلب الثامن: انتشار الجهل والامية بين الناس

وهو سبب رئيس لظهور المظاهر السيئة السابقة الذكر، وغالبها أدلة وشواهد على ذلك، ومن الأدلة عليه أيضاً ما ذكره المؤلف رحمته الله في أحداث سنة (١٠٨٥هـ)، حيث قال: وفي هذه الأيام كان مزيناً^(١) حلاقاً معه مرآة من بلور عوجاء^(٢) فيمري القبائل بها، فيرون وجوههم عوجاء، فيقول لهم: ما رأيتم؟ [فيقولون: وجوهاً عوجاء]، فيقول: إن معي علاجاً لذلك، فيأخذ شيئاً من الجلود يسوي به وجوههم على زعمه، ويخرج مرآة أخرى صحيحة، فيقول: ما رأيتم؟ فيقولون: زالت العوجة، فيعطونه شيئاً من الأجرة^(٣).

❖ والظاهر أن خرافة وجود النباش كانت رائجة في عصر المؤلف، والنباش حسب زعم العوام: مخلوق غريب الخلقة يشبه الغوريلا، وفيه من صفات الجن والإنس والريح^(٤)، يقوم بسحب الجنائز بنفسه سواء قبل الدفن أم بعده، ويحملها إلى بيته ويأكلها، وقد ذكر المؤلف في أحداث سنة (١٠٦٩هـ) قصة لأحدهم، قال فيها: وفيها وصف مقضض^(٥) من بلاد عتمة أنه سار في جهات المغرب، فأظلم عليه الليل قبل وصول البلد، فبات بسقيف^(٦)، فلما أقبل الليل لم يشعر إلا بقائم قام في ذلك السقيف، فنهره، وقال: ارقد، ثم قام مرة أخرى، فقبض يده، وإذا هو رجل ميت، وهنالك كوة مفتوحة رأس

(١) المزيّن مفرد مزيّنة، وهي طبقة من الطبقات الاجتماعية الدنيا في اليمن، وغالبهم من أصحاب المهن الدنيئة عرفاً، ولذلك لا يتزوج منهم القبائل، ولا يزوجونهم، والشرع الشريف لا يقر الطبقة، بل ساوى بين الناس، وقرر أن التفاضل إنما يكون بالدين والتقوى.

(٢) الظاهر أنها مرآة محدبة أو مقعرة، والظاهر أن المرايا كانت نادرة في اليمن في ذلك العصر.

(٣) «بهجة الزمن»: (٨٨٢/٢) بتصرف يسير.

(٤) لعله ما كان يعرف عند الأوائل بالغول، وسيأتي ذكره في «المسالك»، وأما أنه يأخذ الجنائز فلا.

(٥) المقضض: هو الذي يعمل في القضاض، وكان يقوم مقام الإسمنت اليوم، إلا أنه أقوى منه.

(٦) السقيف: عبارة عن بناء من الأحجار، وسقفه أيضاً من الأحجار يقوم على عدة عقود، كان يبنيه الأوائل على قوارع الطرقات، ويوقفون عليه الأوقاف، وكان المسافرون يستكنون في هذه السقف من الأمطار، ويبتون فيها مع دوابهم إذا أظلم عليهم الليل، وقد اندثر أكثرها بعد وجود السيارات وشق الطرقات الحديثة.

السقيف فيها النباش، كان يريد أن يجر الميت منها، ففزع، وخرج إلى جانب باب السقيف، ولم يذق النوم طوال الليل، بل تارة قاعداً وتارة قائماً لذئب^(١) كان يصول عليه، ولا يباعده^(٢). ولا زالت هذه الخرافة رائجة عند بعض الناس إلى اليوم، ولذلك فهم يحرسون القبر سبعة أيام بعد الدفن خوفاً من النباش، بل أخبرني بعض أهل تهامة أن أهل بلده يحرسون القبر من النباش أربعين يوماً.

وكان يعتقد بعض الناس أن وضع سبع شعرات من شعر السيد الفاطمي في كفن الميت يكون حرزاً له من النباش، وكانوا إذا مات الميت يذهبون من قرية إلى قرية للبحث عن شعر السيد، ويعطونه في مقابل ذلك ما تيسر، ولو أدى ذلك إلى تأخير الدفن، ومع ذلك فلا يوجد من يبين للناس الصواب، ولو وجد لا يسمع قوله، وقد تلاشت هذه الخرافات والله الحمد.

ومما يستطرف ذكره هنا: أنه أسعف مريض معروف إلى مدينة صنعاء قبل سنوات، فتوفي في المستشفى الجمهوري، فأبلغت بذلك، وذهبت إلى المستشفى، وقمنا بتجهيز الميت ودفنه في إحدى مقابر صنعاء، ثم أخذت قريب الميت وزوجته إلى بيتي، وفي الليل طلبت منا زوجة الميت أن نذهب إلى المقبرة لحراسة القبر من النباش، فحاولت إقناعها بعدم وجود النباش لكن دون جدوى، فأفهمتها أن النباش على فرض وجوده لا يجروء على دخول العاصمة التاريخية صنعاء لإضاءة شوارعها بالكهرباء ليلاً، وانتشار رجال الأمن البواسل في مداخل شوارعها وجولاتها، فسكتت على مضض.

(١) أما الذئب فيمكن، وأما النباش فلا.

(٢) «بهجة الزمن»: (٢/ ٥٨١) بتصرف يسير.

وبعد:

فلعل القارئ الكريم قد استفاد نبذة كافية عن عصر المؤلف بأوضاعه المختلفة، وما فيها من إيجابيات وسلبيات، ولا يفهم من ذلك أن السلبيات التي وجدت في ذلك العصر لم توجد في غيره، بل إن كثيراً منها قد وجد قبل عصر المؤلف وبعده، وما زال بعضها إلى يوم الناس هذا، ولا شك أن التطور الذي شهدته اليمن في عصرنا في كافة المجالات قد حد من كثير من السلبيات، فقد توسع بناء المرافق التعليمية والثقافية والصحية في أرجاء البلاد، وانفتح اليمن على العالم، مما كان له أعظم الأثر في انتشار الوعي العلمي والثقافي والصحي والاجتماعي، فنسأل الله أن يتم علينا الخير ويديمه، وأن يجنب اليمن وسائر بلاد المسلمين كل سوء ومكروه.



الفصل الثاني دراسة عن المؤلف

يتضمن هذا الفصل ترجمة المؤلف، حاولت فيه دراسة شخصيته والوقوف على أحواله بحسب الإمكان، ويحتوي على سبعة مباحث، هي:

المبحث الأول: اسمه ونسبه.

المبحث الثاني: مولده ونشأته وأسرته والعوامل المؤثرة في نبوغه.

المبحث الثالث: مشايخه وتلاميذه.

المبحث الرابع: عقيدته ومذهبه.

المبحث الخامس: ثناء العلماء والمؤرخين عليه.

المبحث السادس: آثاره العلمية ومصنفاته.

المبحث السابع: وفاته.



المبحث الأول: اسمه ونسبه

هو العلامة المجتهد المحدث المؤرخ المتحرر الناقد الزاهد، عماد الإسلام يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن الرشيد بن أحمد ابن الأمير الحسين بن علي بن يحيى بن محمد بن يوسف الأصغر الملقب الأشل بن القاسم ابن الإمام الداعي يوسف الأكبر ابن الإمام المنصور يحيى ابن الإمام الناصر أحمد ابن الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب^(١).



(١) «البدري الطالع»: (١/٢٠٥)، (٢/٣٢٨).

المبحث الثاني: مولده ونشأته وأسرته

ولد المؤلف العلامة يحيى بن الحسين بن القاسم سنة (١٠٣٥هـ)، على وجه التقريب، ولم نعرف شيئاً عن نشأته وتفصيل أحواله، وتاريخ مولده ووفاته على التعيين، ويُرجع الإمام الشوكاني سبب ذلك إلى ميله إلى العمل بما في أمهات الحديث ورده على من خالف النصوص الصحيحة^(١).

والذي يغلب على الظن أنه ولد في شهارة، إذ كان والده في هذا التاريخ فيها^(٢)، ولم يخرج والده من شهارة إلا بعد انتقاض الصلح بين المؤيد بالله محمد بن القاسم والأتراك سنة (١٠٣٦هـ)^(٣).

والظاهر أن المؤلف انتقل إلى صنعاء سنة (١٠٣٨هـ)، إذ تشير المصادر أن والده الحسين بن القاسم سكن ببستان السبحة بصنعاء بعد خروج الأتراك منها في التاريخ المذكور^(٤)، ثم انتقل سكنه إلى حصن ضوران، ويظهر من كلام المؤلف في «بهجة الزمن»^(٥) أن والده سكن ضوران سنة (١٠٤٥هـ)، لكن ذكر المؤرخ محمد بن محمد زبارة أن مولد الحسن بن الحسين صنو المؤلف الأصغر كان بحصن ضوران سنة (١٠٤٤هـ)^(٦)، فقد يكون سكن المؤلف بضوران قبل هذا التاريخ، والله أعلم.

وبناء على ما سبق يمكن القول بأن المؤلف يحيى بن الحسين بن القاسم قد عاش الخمس عشرة سنة الأولى من عمره تحت كنف ورعاية والده في شهارة وصنعاء، ثم في حصن ضوران وأعماله، إلى حين وفاة والده سنة (١٠٥٠هـ).

(١) «البدري الطالع»: (٢/٣٢٨)، و«نشر العرف»: (٣/٣٣٢).

(٢) ويؤيده أن القاضي إسماعيل الأكوخ ترجم للمؤلف في «هجر العلم ومعاقله في اليمن»: (٢/١٠٨٦) ضمن علماء شهارة.

(٣) «اللطفات السنوية» (ص ٣٢٧) فما بعدها.

(٤) «المقتطف من تاريخ اليمن» (ص ١٦٣).

(٥) «بهجة الزمن»: (١/٣٠٤).

(٦) «نشر العرف»: (١/٤٦٨).

وكان يلزم والده أحياناً عند ذهابه إلى اليمن الأسفل أو غيرها في سنواته الأخيرة، فقد ذكر في «بهجة الزمن» أنه كان مع والده عندما تقدم إلى مدينة ذمار سنة (١٠٤٩هـ)، واستقر هنالك برهة وأياماً، وسكن المؤلف في دار التكية في حوطة حسن البابا، وهو أول معرفة منه بالبلاد الدمارية^(١)، وذكر في «بهجة الزمن» أيضاً أنه خرج مع والده لإخماد ثورة أحمد بن الحسن الأولى على عمه المؤيد في بلاد عتمة سنة (١٠٤٩هـ)^(٢).

والظاهر أن المؤلف قد انتقل بعد وفاة والده إلى صنعاء، واستوطنها، وأخذ عن علمائها، ولم نعر على شيء يفيد رحلته منها لطلب العلم أو غيره، إلا أنه أشار في «بهجة الزمن» إلى رحلته إلى مكة المكرمة لأداء فريضة الحج سنة (١٠٥١هـ) حيث قال: وفي شهر القعدة منها ظهرت الجراد في بلاد القنفذة والحجاز ومكة، وظهرت الدبى^(٣) في تلك الجهة، رأيتها في هذه السنة سنة حجي، والله الحمد والمنة^(٤).

ولم نعرف شيئاً عن تفاصيل رحلته هذه، ولا ندري هل كانت رحلته من صنعاء أم من صوران؟ وهل زار مسجد النبي ﷺ بالمدينة المنورة أم لا؟ وهل أخذ عن أحد من علماء الحرمين الشريفين أم لا؟

وحجَّ المؤلف في السنة المذكورة غريباً عند أهل اليمن الأعلى، إذ كان عمره حينها ستة عشر عاماً تقريباً، فلم يكن يحج في هذه السن إلا النادر وإلى يوم الناس هذا، فحجَّ المؤلف في هذه السن يدل على طهارة نشأته ورجاحة عقله، ولا ندري هل كان قد تزوج أم لا؟

(١) «بهجة الزمن»: (١/٣٥٨).

(٢) «بهجة الزمن»: (١/٣٦٢).

(٣) الدبى: الجراد قبل أن يطير. انظر «لسان العرب» لابن منظور: (٤/٢٨٨).

(٤) «بهجة الزمن»: (١/٤١٢).

نبوغ المؤلف في سن مبكرة والعوامل المؤثرة في ذلك:

ومن الواضح أن المؤلف رحمه الله قد نبغ وحاز شطراً من العلم في سن مبكرة، يدل على ذلك أنه قد بدأ الجمع والتأليف وهو في سن السابعة عشرة من عمره، وكان أول مصنفاة كتاب «العزلة» في ثلاثة كراريس، كما صرح بذلك في كتابه «الزهر في أعيان العصر»^(١)، وأتم جمع كتابه «طبقات الزيدية» في مجلدين سنة (١٠٥٦هـ) كما ذكره في آخر ورقة من نسخته المخطوطة، وهذا يعني أنه أتم جمعه وعمره إحدى وعشرون سنة تقريباً، ومن طالع هذا الكتاب سيقف على مباحث ومناقشات علمية في الأصول والفروع، وعلى ذكر عشرات المصنفات في مختلف العلوم، نقل عنها أو أشار إليها، وفي هذا أعظم دلالة على سعة اطلاعه وكثرة معارفه في تلك السن المبكرة.

ولا شك أن هنالك عوامل كثيرة - بعد توفيق الله سبحانه وتعالى - قد أثرت على نشأة المؤلف، وأهلته لبلوغ مرتبة عالية في العلم والاجتهاد وقوة الشخصية، وترك ما كان عليه أهل عصره من مذاهب، وحببت إليه السنة النبوية والعمل بالأدلة الشرعية، والتفرغ للعلم قراءة وسماعاً وتأليفاً وتدریساً وإفتاءً، والزهد في مناصب الدولة التي حرص عليها غالب أقاربه من سيوف الإسلام وسكاكينه^(٢)، ومن تلك العوامل:

نشأته في أسرة عريقة جمعت بين العلم والرئاسة:

❖ فجدّه: هو الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي (٩٦٧ - ١٠٢٩هـ): مؤسس الدولة القاسمية في اليمن، وهو من الأئمة المصنفين، ومن مصنفاة: كتاب «الاعتصام» في الحديث، جمع فيه بين كتب الزيدية وكتب المحدثين من الأمهات وغيرها،

(١) «الزهر في أعيان العصر» للمؤلف يحيى بن الحسين (ق٥٥)، مخطوط.

(٢) كان يُطلق على أبناء الأئمة سيوف الإسلام، وكان أحد مشايخنا يطلق على أحفادهم سكاكين الإسلام من باب الدعابة.

ورجح في كل مسألة ما يقتضيه اجتهاده، واحترمته المنية قبل تمامه، فإنه لم يبلغ إلا إلى كتاب الصيام^(١).

❖ وأما والده: فهو العلامة الكبير الأمير الحسين ابن الإمام القاسم بن محمد، وقد تقدمت ترجمته^(٢).

❖ وأما والدته: فهي الحرة زينب بنت الرئيس الكامل عبد الله بن صلاح الوادعي^(٣)، ولم أعر لها على ترجمة، ولا شك أن لها دوراً كبيراً في تربيته وتوجيهه، ولا سيما مع انشغال والده في السنوات العشر الأولى من عمره بحروب الأتراك وتثبيت قواعد الدولة.

❖ وأما أعمامه: فهم كثر، أشهرهم الإمام المؤيد بالله محمد، والإمام المتوكل على الله إسماعيل، وهما من العلماء المصنفين، وقد تقدمت ترجمة كل منهما عند الكلام على الوضع السياسي.

❖ وأما إخوانه: فهم أربعة:

أولهم: العلامة الأمير محمد بن الحسين بن القاسم بن محمد، وقد تقدمت ترجمته^(٤).

الثاني: العلامة الحسن بن الحسين بن القاسم (١٠٤٤ - ١١١٤هـ): وهو صنو المؤلف وأصغر منه، ولد في صوران، وبعد وفاة والده انتقل إلى مدينة ذمار، فأخذ بها عن العلامة

(١) «البدر الطالع»: (٤٧/٢)، وقد أتم كتاب «الاعتصام» العلامة أحمد بن يوسف زبارة المتوفى سنة (١٢٥٢هـ)، وسلك فيه مسلك الإمام القاسم، وسماه: «أنوار التمام في تمة الاعتصام»، طبع مع «الاعتصام» في (٥) مجلدات.

(٢) تقدمت ترجمته عند الكلام على الوضع العلمي تحت عنوان: «نبوغ كثير من العلماء في عصر المؤلف وتراجم بعضهم».

(٣) «نشر العرف»: (٣٣٢/٣)، وقد ذكر المؤلف جده لأمه في «بهجة الزمن» (١/٣٦٥) في أحداث سنة (١٠٤٩هـ)، لكنه لم يصرح بأنه جده لأمه، فقال: وفيها توفي الشيخ عبد الله بن صلاح الوادعي شيخ بلد النجيد من وادعة الطاهر [وادعة حاشد]، وكان المذكور ممن ناصر الإمام القاسم بن محمد، وحبس بصنعاء نحو خمس سنين بالدار الحمراء، وخرج في صلح جعفر باشا.

(٤) تقدمت ترجمته عند الكلام على الوضع العلمي تحت عنوان: «نبوغ كثير من العلماء في عصر المؤلف وتراجم بعضهم».

الهادي بن أحمد الجلال وغيره، ثم رحل إلى صنعاء، واستوطنها، وأخذ عنه الناس، وانتفعوا به، وتلامذته جماعة نبلاء، كانوا يقصدونه للقراءة عليه إلى منزله، وبرز في عدة فنون لا سيما علم المعقول، فهو فيه فريد عصره، وهو شاعر مجيد كثير الشعر سريع البديهة، وله تصنيف في المنطق، جعله حاشية على شرح العلامة الجلال في التهذيب، وله «شرح الورقات» للجويني في أصول الفقه، و«مقالات الصابئة والحنفاء»، وله مؤلف في «علم الحرف» اشتهر بمكة المكرمة، وله قصيدة في النحو وشرحها، وله ميل إلى التصوف والسير في طريقهم، وشرح بعض قصائد التلمساني في اصطلاح القوم، وكان زاهداً في الدنيا، منقطعاً عن الناس بالكلية، نافراً عنهم غاية النفور، مقتصداً في مأكوله وملبوسه، ومات بصنعاء قطعاً^(١).

الثالث: العلامة أحمد بن الحسين بن القاسم، وهو رابع أولاد الحسين بن القاسم، كان له شجاعة وخلق، وله في الأدب منهج لا يسلك، وكان لديه من كتب الأدب أوفر قسم، ومن شعره قوله - وفيه نظر - في القات:

لا تظمعنَّ براحة في مجلس أضحى الحديث به عن الأقوات
واصرف همومك من فؤادك كلها واقنع بقوت الصالحين القات
ولم أقف على تاريخ مولده أو وفاته^(٢).

الرابع: عبد الله بن الحسين بن القاسم، وكان ناقص العقل ساقطاً عنه التكليف، وكان ولي ماله وصي والده الفقيه يحيى بن أحمد البرطي^(٣).

ولعل من المستحسن هنا ذكر أبناء المؤلف؛ لتوضح الصورة الناصعة لهذه الأسرة العريقة، فقد كان له - بحسب المصادر التي وقفت عليها - أربعة أبناء، وهم:

(١) «البدر الطالع»: (١/١٩٧)، و«نشر العرف»: (١/٤٦٨).

(٢) «نشر العرف»: (١/١٢٢).

(٣) «نشر العرف»: (١/١٢٣).

الأول: الحسن بن يحيى بن الحسين بن القاسم (١٠٧٥ - ١٠٩٦هـ): كان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مولعاً بالصلاة والتلاوة بجامع صنعاء، ورزق القناعة، وكان يشتري الكتب، ويحب المطالعة خصوصاً في كتب القصص والأخبار والآداب، وقرأ على والده في «كافية ابن الحاجب» شرفاً^(١) واحداً، توفي في حياة والده عن إحدى وعشرين سنة، ودفن قريب بيت ومخرف والده في بئر العزب، وكان لوفاته على والده وقع عظيم، وكان قد تزوج، ولا ندري هل عقب أم لا^(٢).

الثاني: عبد الله بن يحيى بن الحسين بن القاسم (..... - ١١٥٠هـ): كانت له عناية بالأدب، مات فجأة في فراش زوجته الشريفة زينب بنت الإمام المتوكل على الله القاسم بن الحسين، وبموته انقطع عقبه من الرجال، وله: «الدر النضيد المنتزع من شرح ابن أبي الحديد»^(٣).

الثالث: علي بن يحيى بن الحسين بن القاسم: ذكر في «نشر العرف» في ترجمة والده^(٤)، ولم أجد له ترجمة.

الرابع: إسماعيل بن يحيى بن الحسين بن القاسم: ذكر في «نشر العرف» في ترجمة والده^(٥)، ولم أجد له ترجمة، ومن ذريته عالمان كبيران، هما:

الأول: ولده: المطهر بن إسماعيل بن يحيى بن الحسين بن القاسم (١١٣٢ - ١٢٠٧هـ): عالم محدث، مولده بصنعاء، وبها نشأ، فأخذ في الفروع وحصل من العلم شطراً، ومال إلى كتب أهل السنة، وعمل بمقتضى الدليل، فرمي بالنصب^(٦)، وكان له ولع بذكر مناقب القراة والصحابه، وكان في طبعه قلق وحدة، وكان مجاهراً بالحق، وتفرغ للعبادة والعلم،

(١) الشرف الواحد: هو الدرر الواحد.

(٢) «بهجة الزمن»: (٣/١٢٩١).

(٣) «نشر العرف»: (٢/١٤٩)، و«مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن» للأستاذ عبد الله الحبشي (ص ٣٤٥)، وقد وقع للمؤرخ زيارة اضطراب في اسمه وتاريخ وفاته، فذكر في ترجمته في الموضوع آف الذكر ما ذكرناه، وذكره في ترجمة زينب بنت المتوكل في «نشر العرف»: (١/٧٠٨)، وسماه عبد الله بن يحيى بن المهدي، وذكر أن وفاته سنة (١١٦٠هـ)، فإله أعلم.

(٤) «نشر العرف»: (٣/٣٣٣).

(٥) «نشر العرف»: (٣/٣٣٣).

(٦) أي: بغض آل بيت النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وهذه حال أهل هذه الديار، فمن تمسك بالسنة ودعا إليها رمي بذلك.

وله مؤلفات، منها: «المناقب العلية في مناقب أمير المؤمنين وعترته الزكية»، سلك فيه مسلك المنصفين، وضم إليه ما له من القراءات والإجازات من الأئمة الأثبات، و«اليسير المعجل والعقد المكلل في نصائح الخلفاء والملوك ثم الأمثل فالأمثل»^(١).

الثاني: حفيده: يحيى بن المطهر بن إسماعيل بن يحيى بن الحسين (١١٩٠ - ١٢٦٨هـ): عالم، مجتهد، مولده بصنعاء، وبها نشأ، وأخذ عن شيخ الإسلام الشوكاني وغيره حتى برع في عدة علوم، وكان لا يخرج من بيته غالباً إلا للصلاة، وكان بيته مأوى لأهل العلم، وحج مرتين، وأقام مدة بحصن كوكبان، ثم عاد إلى صنعاء، وولي القضاء أياماً، ثم رغب عنه، وتركه، وكان شاعراً مجيداً، وله مؤلفات كثيرة، منها: «شرح سنن النسائي»، و«شرح سنن أبي داود»، و«الزبدة» حاشية على «العمدة»، وغيرها كثير^(٢).

ومن هذا يتضح أن هذه الأسرة العريقة أصولاً وفروعاً مشهورة بالعلم والزهد، والتمسك بالكتاب والسنة والدعوة إليهما والذب عنهما، ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ [المائدة: ٥٤].

تأثر المؤلف بسلك ونهج والده العلمي:

ومن العوامل الهامة التي أثرت في شخصية المؤلف: تأثره بسلك والده ومنهجه العلمي، وإنصافه وحبه للسنة النبوية، وكذلك بتوجيهات والده له، فقد كان العلامة الحسين بن القاسم يتعاهد ولده المؤلف يحيى بن الحسين بالنصح، ويوصيه بالزهد، ويرغبه في طلب العلم، فقد ذكر المؤلف في «بهجة الزمن» أنه طلب والده مرة لأجل بعض الحاجات - وهو في الصافية من أعمال ضوران -، فإذا هو يزهد في الاشتغال بالدنيا، ويحذره من الاغترار بها مع ما فيها من البلوى، وقال له: عليك بطلب العلم، وأما الدنيا فهي تبع له، ولا يفوتك ما قسم لك منها، فلو رأيت ما قد قاسيناه لرضيت منها بما قسم الله، وحكى له بعض ما جرى معه من الشدائد العظيمة والأمور الجسيمة^(٣).

(١) «مصادر الفكر» للحبشي ص ٤٥٠، و«أعلام المؤلفين الزيدية» لعبد السلام الوجيه (ص ١٠٣٠).

(٢) «مصادر الفكر» للحبشي ص ٧٢، و«أعلام المؤلفين» الزيدية (ص ١١٥٦).

(٣) «بهجة الزمن»: (٤٠٠/١).

قراءته على مشاهير علماء عصره:

ومن تلك العوامل أيضاً قراءته في سن مبكرة على العلامة الكبير أحمد بن علي الشامي، الذي كان ملازماً لوالده في السفر والحضر إلى حين وفاة والده، وعليه تخرج في العلوم^(١)، كما تتلمذ على كبار علماء عصره الآتي ذكرهم.

مشاركته في المباحثات العلمية التي كانت تجري بين العلماء:

أضف إلى ذلك مشاركته فيما كان يثار في أيامه من مسائل وقضايا، وما كان يدور فيها من أحداث، فكان المؤلف يبدي رأيه فيها بقلمه أو لسانه، وقد سبق ذكر بعضها عند الكلام على الوضع العلمي في عصره.

الاستقرار السياسي والمادي:

ومن تلك العوامل أيضاً: الاستقرار السياسي في أكثر مدته، وكذلك الاستقرار المادي الذي يمكنه من التفرغ للعلم، واقتناء الكثير من نفاثس الكتب ونوادرها التي طالعتها أو نقل عنها، وقد ذكر صاحب «بغية المرید» أنه كان للمؤلف جرايات أقره عليها عمه المتوكل، وكان له جزية اليهود في بلاد صنعاء جميعاً^(٢)، ويغلب على الظن استبعاد ذلك لأمر:

أولها: أن المؤلف لم يذكر ذلك في تاريخه «بهجة الزمن»، ولم يشير إليه لا من قريب ولا من بعيد، بل ذكر عن عمه المتوكل عكس ذلك، حيث قال ما لفظه: وكان الولاية العمال معه هم المقدمون في الأقوال والحجة على غيرهم من الرجال، ولا ينال أحد من أرحامه صلة ولا عطية حسنة ولا أخلاق إليهم مرضية إلا من كان منهم من ولاته، بل استأثر بالأموال، وأعطاه أولئك الرجال للتخيل معه أنه يستميلهم إلى مذهبه وطاعته من طلب المحال، والعلماء لا يبذل لهم العطاء ولا يذكرهم بالإحسان، كما كان عليه سلفه فيما

(١) «بهجة الزمن»: (٢/٦٠٣).

(٢) نقله عن صاحب «بغية المرید» المؤرخ زبارة في «نشر العرف»: (٣/٣٣٣).

مضى، بل هم عنده في حيز الإهمال، يريد تبعيدهم عنه، لا يقربهم؛ لأجل يسلم من الاعتراض عليه في أوامره ونواهيهم منهم، فلا قوة إلا بالله، واقتدى به في أيامه سائر ولاته وكذلك من بعده^(١).

ثانيها: أن المؤلف ذكر في «بهجة الزمن» أنه لم يبايع أحداً من الأئمة الذين عاصروهم، وأنهم لم يطالبوه بذلك لأنه لم يطالبهم بشيء، وأن من أكل حلواهم مال إلى هواهم^(٢)، وقد تقدم.

ثالثها: أن المهدي أحمد بن الحسن أخرج اليهود من اليمن سنة (١٠٩١هـ)، فخرجوا إلى موزع وغيرها، ولم تقبلهم أي دولة، ففرقوا في اليمن، بعضهم رجع إلى البلاد التي كان فيها، وبعضهم إلى غيرها، ويهود صنعاء رجعوا إلى القاع، ثم قرر عليهم المهدي الجزية مرة أخرى سنة (١٠٩٢هـ) بعد أن توقفوا عن دفعها سنة كاملة^(٣)، ويبعد من المهدي أحمد بن الحسن أن يعيدها إلى المؤلف، لموقفه من إمامته وانتقاده سياسته كما تقدم، والله أعلم.

والظاهر أن المؤلف كان يقتات هو وأسرته من نصيبه من مخلف والده من أموال وأطيان، وقد أشار في «بهجة الزمن» إلى بعض أملاكه، وهو مخرّف في بئر العزب غربي صنعاء، كان يسكن فيه مع أسرته أيام الخريف، وهو عبارة عن بيت وضبعة بها أعناب، وأشار كذلك إلى أطيان كان يملكها في بئر طاهر^(٤)، ويغلب على الظن أن نصيبه من مخلف والده كان يكفيه وزيادة، بدليل أنه قام ببناء مسجد في بئر العزب، وهو الذي كان يعرف بمسجد القضاة، وستأتي الإشارة إلى ذلك.

(١) «بهجة الزمن»: (٣/٩٢٧).

(٢) «بهجة الزمن»: (٣/١١٩٩).

(٣) «بهجة الزمن»: (٣/١١١٩، ١١٣٠).

(٤) «بهجة الزمن»: (٣/١٢٩١).

استفادة المؤلف من مكتبة الغياث التي كانت ولايتها لوالده:

والجدير بالذكر أن العلامة الجنداري قد ذكر في «الجامع الوجيز» أن أحد علماء الطائف - ويدعى محمد الولي - كانت له مكتبة عامرة، تضم ألفاً وأربع مئة مجلد، وقد جعل ولايتها إلى العلامة لطف الله بن محمد الغياث الذي انتقل بها إلى شهارة، ثم جعل ولايتها إلى تلميذه الأمير العلامة الحسين بن القاسم والد المؤلف^(١). ولا ندري هل انتقلت ولاية هذه المكتبة إلى المؤلف أو إلى صنوه الأكبر محمد بن الحسين، ويغلب على الظن انتقالها إلى الأخير، فقد ذكر صاحب «بغية المرید» أنه كان للأmir محمد بن الحسين مكتبة اجتمع فيها ما لا يجتمع إلا للسلطين، حتى بلغ دواوين الشعر مئة وخمسين مجلداً، وأما سائر الكتب في جميع الفنون فلا تنحصر^(٢)، وعلى جميع الأحوال فلا شك في استفادة المؤلف من هذه المكتبة العامرة، والله أعلم.

هذا ما يمكن إيراد في هذا المبحث، وبالرغم من كون المؤلف من كبار المؤرخين فلم يترجم لنفسه فيما نعلم، ولا لأولاده سوى الحسن، ولم يذكر من أحواله إلا اليسير، ومنها بعض المشاهدات التي لا تفي بما نود معرفته عنه.

بعض مشاهدات المؤلف الطريفة:

فمن مشاهدات المؤلف التي نوردها لطرافتها ما ذكره في «بهجة الزمن» في أحداث سنة (١٠٤٧هـ)، حيث قال: وفيها رأيت امرأة وأنا في سن الصبا دون التكليف، فإذا لها لحية طويلة وثديان أرتني إياهما^(٣)، وذكرت لي أنها امرأة، وهذا من النوادر العجيبة والمخلوقات الغريبة^(٤).

(١) نقلاً عن «الحسن بن أحمد الجلال: حياته وفكره» لأحمد بن عبد العزيز المليكي (ص ٤٧).

(٢) المرجع السابق (ص ٤٨).

(٣) الظاهر أنه لم يصدقها في كونها امرأة، وألح عليها، فلم تتمكن من إقناعه وإثبات أنوثتها إلا بذلك.

(٤) «بهجة الزمن»: (١/ ٣٢٠).

ومنها ما ذكره في أحداث سنة (١٠٤٨هـ) حيث قال: وفيها رأيت فقيراً من فقراء الشيخ أحمد بن علوان، يأكل حنشاً من رأسه حتى بلغ إلى ثلثه أو ربعه، وطرح باقيه، وهو حال أكله يذكر الله، وهو مع جذب، وبقي الباقي منه ميتاً مطروحاً مدة حتى أكلته الأرض والنمل على التحقيق بالمشاهدة^(١).

ولعل هذه المشاهدة هي التي جعلته يصدق بكل كرامة يسمعا عن الشيخ أحمد بن علوان أو غيره، وقد حكى في «المسالك» بعض كرامات الشيخ ابن علوان، ونقل في مواضع من «بهجة الزمن» كرامات له ولبعض مجازيه مسلماً بصحتها، ولو كان ذلك على حساب العقيدة والتوحيد، وقد تقدم ذكر شيء منها في الوضع الاجتماعي.



(١) «بهجة الزمن»: (١/٣٣٧).

المبحث الثالث: مشايخه وتلاميذه

تتلمذ المؤلف رحمه الله على مشاهير علماء عصره، والذي وقفت عليه من مشايخه التالي ذكرهم بحسب وفياتهم:

١ - القاضي العلامة إبراهيم بن يحيى السحولي (ت - ١٠٦٠هـ): كان حاكماً بصنعاء وإماماً وخطيباً بجامعها، وكان يحسن الظن بالصحابة، ويترضى عنهم في الخطابة جميع مدته^(١).

٢ - القاضي العلامة عبد الرحمن بن محمد الحيمي (ت - ١٠٦٨هـ)، وقد سمع عليه المؤلف في الحديث^(٢).

٣ - القاضي العلامة أحمد بن صالح العنسي (ت - ١٠٦٩هـ): قرأ عليه المؤلف في علم الكلام في «الثلاثين مسألة» و«تلقيح الألباب في شرح أبيات اللباب» للعلامة الهادي بن إبراهيم الوزير، وفي «شرح كافية ابن الحاجب» في النحو، واستفاد عليه في المذاكرة والمراجعة^(٣).

٤ - السيد العالم الحسين بن محمد النعمي التهامي (ت - ١٠٧٢هـ): أخذ عنه في الفقه^(٤).

٥ - القاضي العلامة صالح بن محمد العياني العنسي (ت - ١٠٩٠هـ): كان يحب السنة، ويميل إليها، ويعتمد عليها، ويحب مذاكرتها وقراءتها، سمع عليه المؤلف «صحيح مسلم» قراءة ضبط وإتقان وتصحيح، مع إنجاز وعرفان في الشروح والغريب، ثم أجازته في

(١) «بهجة الزمن»: (٥١٠/٢)، و«نشر العرف»: (٣٣٢/٣).

(٢) «بهجة الزمن»: (٥٥٦/٢) فما بعدها، وقد تقدمت ترجمته في الفصل الأول عند الكلام على الوضع العلمي.

(٣) «بهجة الزمن»: (٥٧٥/٢).

(٤) «البدر الطالع»: (٣٢٨/٢)، و«نشر العرف»: (٣٣٢/٣).

جميع مروياته ومستجازاته التي من الشيخ ابن علان، بإسناده إلى الشيخ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني^(١).

٦ - السيد العلامة أحمد بن علي الشامي (ت - ١٠٩١هـ): كان من كبار العلماء، فقد أحرز الفنون كلها: نحواً وبياناً وصرفاً وأصولاً وفروعاً وتفسيراً، وله اختيارات فقهية لنفسه، وكان لا يكفر بالإلزام، تخرج به المؤلف في العلوم، ولازم العلامة الحسين بن القاسم والد المؤلف في الحضر والسفر إلى حين وفاته، وفي آخر عمره كف بصره، لكنه ختمه بخاتمة مسكية ونفحات عطرية، حيث حفظ القرآن، وحصل «جامع الأصول» لابن الأثير، ثم أمر بعض ولده بسماعه عليه وتصحيحه بالضبط والحراسة لديه، فجمع العلوم بأسرها، وكملها بأشرفها، وقد قرأ عليه المؤلف «شرح الأزهار» مرتين، ثم «البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار»^(٢).

وأجاز المؤلف القاضي أحمد بن سعد الدين المسوري في «مجموع الإمام زيد بن علي» سنة (١٠٥٨هـ)، وله إجازة عامة من القاضي الحسين بن يحيى حابس الصعدي، وله أيضاً إجازة عامة في الأمهات الست وغيرها من الشيخ عبد الرحيم بن شاه اللاهوري الهندي وغيرهم، وأخذ عنه جماعة^(٣).

ولم أعر على اسم أحد ممن أخذ عن المؤلف، ويغلب على الظن قلتهم؛ لميل غالب أهل عصره عن مثله، وكذلك لم أعر على تسمية العلوم التي كان يدرّسها، إلا أن الظاهر من ترجمته لولده الحسن السابق الذكر أنه كان يدرس «كافية ابن الحاجب» في النحو، ويظهر كذلك أن المؤلف رحمته كان حريصاً على إسماع كتب الصحاح والسنن من دواوين السنة المطهرة، على صاحبها أفضل الصلاة والسلام.

(١) «بهجة الزمن»: (٣/١٠٨٨).

(٢) «بهجة الزمن»: (٢/٦٠٣).

(٣) «البدر الطالع»: (٢/٣٢٨)، و«نشر العرف»: (٣/٣٣٢).

وأما موضع تدريسه فالظاهر أنه كان يدرس في مسجد البستان الذي بناه والده، ووسعه صنوه محمد بن الحسين، يظهر ذلك من خلال كلام معاصره المؤرخ المطهر بن محمد الجرموزي، حيث قال في «تحفة الأسماع»: هو أشبه أهل بيته بطبقة علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام في العزلة عن الدنيا وأهلها، والإقبال على العلم والأوراد الصالحة والانقطاع إليها، وهو على ذلك زاده الله شرفاً في مسجده المعروف في باب السبحة من صنعاء المحروسة بالله^(١).

وقد كان المؤلف رحمته الله ينتقل إلى بيت له في بئر العزب أيام الخريف^(٢)، وقد بنى هنالك مسجداً عرف بمسجد القضاة^(٣)، فلعله كان يدرس فيه أيام الخريف، والله أعلم.



(١) «تحفة الأسماع والأبصار بما في السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار» للمطهر بن محمد الجرموزي: (١/١٩٤).

(٢) «بهجة الزمن»: (٣/١٢٩٢).

(٣) «مساجد صنعاء» للقاضي محمد الحجري (ص ٩٣).

المبحث الرابع: عقيدته ومذهبه

من الواضح أن المؤلف حرص على اتباع الدليل من الكتاب والسنة، ولم يقلد أحداً في الأصول والفروع، فهو بذلك موافق لأهل السنة وقدماء الزيدية، وقد يتهمه بعض الباحثين - ولا سيما من الهادوية الزيدية - بأنه قد خالف مذهب الزيدية، والواقع أنه لم يخالفهم لسببين أشرنا إليهما فيما تقدم، ونذكرهما هنا باختصار:

السبب الأول: أن الزيدية المتقدمين لم يخالفوا مذاهب أهل السنة وسلف هذه الأمة.

السبب الثاني: أن الزيدية لا يجيزون التقليد للمجتهد، فمن اجتهد في مسألة ما فلا لوم عليه؛ لأنه فعل الواجب عليه، وهو باجتهاده ذلك موافق لما نص عليه علماء المذهب لا مخالف له.

وبناء على هذا فكل من خالف متأخري الزيدية من علماء الزيدية باجتهاده، وأخذ بأدلة الكتاب والسنة - كالمؤلف - فإنه لم يخالف الزيدية: لا المتقدمين ولا المتأخرين، بل المنتقد له والمعترض عليه هو الذي خالف مذهب الزيدية.

ولذلك فإن المؤلف رحمته الله يتهم متأخري الزيدية بمخالفة الإمام زيد بن علي وقدماء الزيدية، فقد قال - كما سيأتي - في «المسالك»: «مجموع الفقه الكبير» للإمام زيد بن علي وسائر مصنفاته تنادي بأنه على رأي أهل السنة في الأصول والفروع، وأنه لم يوافق من الزيدية إلا الصالحة، وقد انقضوا، ولم يبق من الزيدية على حقيقة مذهبه أحد، ومن اعتزى إلى مذهبه من الهادوية الذين على مذهب الهادي من المخترعة والمطرفة فهو كاذب، تكذبه نصوص زيد بن علي في مصنفاته ومصنفات قدماء الزيدية، كما في «الجامع الكافي» جامع آل محمد، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم. اهـ.

ومن خلال كتابه «المسالك» يظهر جلياً أنه لا يقلد أحداً، بل يعتمد على الكتاب والسنة ويأخذ عنهما، ويدعو إلى التمسك بهما، ويقول كذلك بالإجماع، وكان رحمته الله ممن يعظم الصحابة رضي الله عنهم، ويعرف حقهم وفضلهم، ويذب عنهم، وينزههم عما نسبته إليهم الراضية من

الزور والبهتان، ونص في كتابه «الإيضاح» على أن أهل البيت عليهم السلام ما بين مترض عن الصحابة - وهم الغالبية -، وما بين متوقف، ولا يرى أحد منهم السب للصحابة أصلاً، وعليه فمن سب الصحابة من الزيدية فقد خرق إجماعهم.

قال ما لفظه: واعلم أن القائلين بالترضية على الصحابة من أهل البيت هم: أمير المؤمنين والحسن والحسين وزين العابدين علي بن الحسين والباقر والصادق وعبد الله بن الحسن ومحمد بن الحسن ومحمد بن عبد الله النفس الزكية وإدريس بن عبد الله وزيد بن علي وكافة القدماء من أهل البيت، ومن المتأخرين: سادة الجيل: المؤيد بالله وصنوه أبو طالب والناصر الحسن بن علي الأطروش والإمام الموفق بالله وولده السيد المرشد بالله، والإمام يحيى بن حمزة، ومن المتأخرين باليمن: الإمام المهدي أحمد بن يحيى والسيد محمد بن إبراهيم وصنوه الهادي والإمام أحمد بن الحسين والإمام عز الدين بن الحسن وولده الحسن بن عز الدين والإمام شرف الدين وغيرهم، وسائر الأئمة يتوقف، كالهادي والقاسم، مع أن في رواية للهادي الترضية عنهم، والمنصور بالله عبد الله بن حمزة له قولان: التوقف كما في كتابه «الشافعي» والترضية كما في «الجوابات التهامية»^(١)، وكثير

(١) قال الإمام المنصور عبد الله بن حمزة في «الرسالة الإمامية في الجواب على المسائل التهامية» ما لفظه: «فأما ما ذكره المتكلم حاكياً عنّا من تضعيف آراء الصحابة فعندنا أنّهم أشرف قدراً وأعلى أمراً، وأرفع ذكراً من أن تكون آراؤهم ضعيفة أو موازينهم في الشرف والدين خفيفة، فلو كان كذلك لما اتبعوا رسول الله صلى الله عليه وآله، ومالوا عن إلف دين الآباء والأتراب والقرباء إلى أمر لم يسبق لهم به أنس، ولم يسمع له ذكر، شاقّ على القلوب، ثقيل على النفوس، فهم خير الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وبعده، فرضي الله عنهم، وجزاهم عن الإسلام خيراً»، إلى قوله: «فهذا مذهبنا، لم نخرجه غلطة، ولم نكنم سواء تقيّة، وكيف وموجها زائل؟ [يعني أنه لا موجب للتقيّة، فقد كان يحكم اليمن]، ومن هو دوننا مكاناً وقدرة يسبّ ويلعن، ويدّم ويطنعن، ونحن إلى الله سبحانه من فعله برآء، وهذا ما يقضي به علم آبائنا منّا إلى علي عليه السلام»، إلى قوله: «وفي هذه الجهة من يرى محض الولاء بسبّ الصحابة عليهم السلام، والبراءة منهم، فتبرّاً من رسول الله صلى الله عليه وآله من حيث لا يعلم:

إذا كنت لا أرومي وترمي كنانتي تُصب جانحات النبل كشحي ومينكي

اهـ، نقله عنه الحافظ ابن الوزير في «الروض الباسم»: (٥٠/١)، وقال: «انتهى ما أردنا نقله من كلام المنصور بالله وما فيه من نسبة مذهبه هذا إلى جميع آبائه عليهم السلام، وفي كلامات المؤيد بالله يحيى بن

منهم لا حاجة بنا إلى تعداد أعيانهم؛ لأنه يكفي في ذلك القول الجملي أن أئمة أهل البيت كافة بين متوقف ومترض، لا يرى أحد منهم السب للصحابة أصلاً، يعرف ذلك من عرف^(١).

إلا أن المؤلف رحمته الله قد وافق في «المسالك» المتصوفة والقبوريين في بعض بدعهم، يظهر ذلك من حكاية بعض كراماتهم التي يمجها العقل السليم، ومن تأويل عبارات ابن عربي وابن الفارض والحلاج المخالفة للكتاب والسنة، وتجويزه للتوسل بالأموات، والبناء على القبور، والاجتماع للموالد وغير ذلك.

وأما في العقيدة؛ فكأنه يميل إلى منهج الأشاعرة في تأويل بعض الصفات وغيرها مما سنقف عليه في «المسالك» ونبه عليه في مواضعه، وكأنه تأثر بمؤلفاتهم، ولا سيما مؤلفات أبي حامد الغزالي وابن حجر الهيتمي، ولكن المؤلف رحمته الله قد رجح أخيراً مذهب السلف رضوان الله عليهم، فقد قال في «بهجة الزمن»^(٢) في أحداث سنة (١٠٨٢هـ) ما لفظه: وفي هذا الوقت يسر الله لي تمام تبييض مصنفي «اللاقتباس» إلى آخره بحمد الله، الذي اشتمل على خمسة فنون: النحو والصرف والبلاغة وأصول الفقه وأصول الدين، وقد استوفيت الكلام في أصول الدين، ونقلت أقوال العلماء من أهل السنة وأقوال السلف، وأقوال المعتزلة والأشعرية والحنفية والمالكية والحنابلة، مما ساق الدليل إلى قوة مذهب السلف وموافقة^(٣) أهل السنة، ولكن المنصف من أهل هذه البلاد كالعدم، والتقليد قد لصق بالأكثر

= حمزة رحمته الله في الذب عن الصحابة والثناء عليهم ما هو أكثر من هذا، ولكن لم يحضرني تأليفه فأنقل ألفاظه في ذلك، وقد أفرد الكلام في ذلك وجوّده في كتابه «التحقيق» [ص ٢٦٩]، وانتصر للذب عن الصحابة غاية الانتصار، وذكر مثل ذلك في كتابه «الشامل» و«الانتصار».

(١) «الإيضاح لما خفي من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى» للمؤلف العلامة يحيى بن الحسين بن القاسم (ص ٢٣٩).

(٢) وقد ألفها بعد «المسالك».

(٣) في «بهجة الزمن»: «ووافقه»، والصواب ما أثبتناه.

وعم، مع أن الاتفاق بين أهل السنة والمعتزلة ومن وافقهم من الهادوية أنه لا يجوز التقليد في أصول الدين، وقد أمعنت النظر في الآيات القرآنية والتفاسير الأثرية والمعاني العربية والأحاديث النبوية والتقل للآثار عن الصحابة والتابعين، وعلماء السلف الماضين من أهل البيت الأولين، وغيرهم من العلماء العاملين، فلم أجد عقائدهم إلا على مقتضى عقائد أهل السنة المحققين، كما نقلنا أقوالهم، وتتبعنا آثارهم أجمعين، وقد جريت على ذلك المنوال باتباع الأدلة والآثار في المسائل الفقهية، وصنفت أيضاً في ذلك كتابي «الدلائل»، والله الموفق للصواب^(١).



(١) «بهجة الزمن»: (٢/ ٧٨٤) فما بعدها بتصريف يسير واختصار.

المبحث الخامس: ثناء العلماء والمؤرخين عليه

قال عنه معاصره المؤرخ المطهر بن محمد الجرموزي في كتابه «تحفة الأسماع»: السيد الفاضل العلم العالم الزاهد العابد عماد الدين يحيى بن الحسين ابن أمير المؤمنين المنصور بالله، هو أشبه أهل بيته بطبقة علي بن الحسين زين العابدين عليه السلام في العزلة عن الدنيا وأهلها، والإقبال على العلم والأوراد الصالحة والانقطاع إليها، وهو على ذلك زاده الله شرفاً في مسجده المعروف في باب السبحة من صنعاء المحروسة بالله^(١).

وقال المؤرخ عامر بن محمد عامر في «بغية المرید»: كان سيداً عالماً، من عيون آل محمد فضلاً وورعاً، متكلماً في الفروع، شرح «الأزهار» شرحاً عظيماً، أبان عن علم واطلاع، واختيارات ثاقبة وآراء صائبة وإلزامات مفيدة، وله رسائل عظيمة وحواشٍ عجيبة، وكان في زمن الإمام المتوكل على الله إسماعيل عمدة الناس في الفتوى، منظوراً بعين السيادة والكمال والرئاسة العظمى^(٢).

وقال العلامة عبد الله بن علي الوزير عند كلامه على وفاة الأمير العلامة محمد بن الحسين: ولما قبضه الله إلى داره واختار له حسن جواره، عرض الإمام بلاده^(٣) على صنوه السيد عماد الدين يحيى بن الحسين بن المنصور فمال عن ذلك، واعتل بما التزمه من الخمول والميل إلى مطالعة كتب المعقول والمنقول، فعذره الإمام، وتخفيف التكليف من اللطف الخفي^(٤).

وقال المؤرخ إبراهيم بن القاسم الشهاري في «طبقات الزيدية الكبرى»: كان سيداً إماماً محققاً، بقية الشيوخ وأستاذ أهل الرسوخ، له شرح على «مجموع الإمام زيد بن علي» غريب في بابه، يدل على تمكن وبسطة في جميع العلوم^(٥).

(١) «تحفة الأسماع والأبصار»: (١/١٩٤).

(٢) نقلاً عن «نشر العرف»: (٣/٣٣٢).

(٣) أي: ما كان بنظره من البلاد.

(٤) «طبق الحلوى» (ص ١٤٩).

(٥) «طبقات الزيدية الكبرى» (القسم الثالث) للمؤرخ إبراهيم بن القاسم بن المؤيد بالله: (٣/١٢٢٠).

وقال شيخ الإسلام الشوكاني في «البدر الطالع»: وهو أحد أكابر علماء آل الإمام القاسم، ولم أجد له ترجمة أستفيد منها تاريخ مولده أو موته على التعيين، أو شيئاً من أحواله، بل أهمل ذكره أهل عصره فمن بعدهم، ولعل سبب ذلك - والله أعلم - ميله إلى العمل بما في أمهات الحديث، ورده على من خالف النصوص الصحيحة، وقد رأيت له مؤلفاً رد به على رسالة للقاضي أحمد بن سعد الدين المتقدم ذكره، يتضمن الرد على أئمة الحديث، وسمى صاحب الترجمة مؤلفه «صوارم اليقين لقطع شكوك القاضي أحمد بن سعد الدين»، وهو مؤلف ممتع، يدل على طول باع مصنفه. وكذلك رأيت له مصنفاً سماه «الإيضاح لما خفى من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى»، ووقع بينه وبين أهل عصره قلاقل بسبب تظهره بما تقدم^(١).

وقال العلامة المؤرخ محمد زبارة في «نشر العرف»: السيد الإمام المجتهد المنتقد، الحافظ المحدث المؤرخ^(٢).

وقال القاضي إسماعيل الأكوخ في «هجر العلم»: عالم محقق في علوم السنة، حافظ محدث مؤرخ، انقطع للعلم درساً وتدریساً وإفتاءً وتأليفاً حتى صار أعلم علماء أولاد الإمام القاسم بن محمد، بعد أن نبذ التقليد وعمل بأحكام الكتاب والسنة^(٣).

وقال الدكتور حسين بن عبد الله العمري: لقد كان هذا العالم المحدث المؤرخ يحيى ابن الحسين متعدد المواهب، مجتهداً متحرراً عميق النظر، كثير التأليف في مختلف فروع العلوم من فقه وأصول وحديث، وكان التاريخ أحد الميادين التي تناولها، واشتهر فيها، ولعل عزوفه عن العمل الرسمي وميله إلى الخمول وعدم الشهرة، كان سبباً في غزارة إنتاجه، فقد ذكر مترجموه كثرة اعتذاره^(٤).

(١) «البدر الطالع»: (٣٢٨/٢).

(٢) «نشر العرف»: (٣٣٢/٣).

(٣) «هجر العلم ومعاقله في اليمن»: (١٠٨٦/٢).

(٤) «تاريخ اليمن الحديث والمعاصر» للدكتور حسين العمري (ص ٢٤٩) فما بعدها.

المبحث السادس: آثاره العلمية ومصنفاته

للمؤلف مصنفات كثيرة في فنون مختلفة، منها ما هو في مجلدات، ومنها ما هو في ورقات، وأكثرها مخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، وسأشير إلى عدد أوراقها وأرقامها، وما كان في غير هذه المكتبة سائيه، وهي:

أولاً: في التفسير وعلوم القرآن:

- ١- «البيان لما خفي في القرآن» - خ - في ٦٠ ورقة، بمكتبة الجامع الكبير بمجموع رقم (١٢١)، ومنه نسخة أخرى بنفس المكتبة في ٦٤ ورقة، رقم (٢٠٢)^(١).
- ٢- «البيان لنظم القرآن» - خ - بخط المؤلف في ١٥٧ ورقة، بمكتبة الجامع الكبير رقم (١٥٩٣).
- ٣- «المظاهر البينات في الآيات المتشابهات» - خ - بخط المؤلف في ٤٨ ورقة رقم (٢٢٢).

ثانياً: في الحديث:

- ٤- «الأحاديث المحكمة في النهي عن المسألة» - خ - بخط المؤلف في ١٩ ورقة، بمجموع رقم (١٢١).
- ٥- «أخبار نبوية في ذكر من يلي بعده من الملوك الأموية والعباسية» - خ - بخط المؤلف في ١١ ورقة، بمجموع رقم (٤٦).
- ٦- «الأربعون حديثاً المتصل سندها برسول الله ﷺ» - خ - في ١٣ ورقة رقم (٢٣٨٥).
- ٧- «بيان الجواب في حديث الباب» - خ - بخط المؤلف في ٤ ورقات رقم (١٣٤٧).
- ٨- «تقريب الأحكام في أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام» - خ - في ١٧٣ ورقة رقم (٣٤٥)، وذكره الحبشي باسم «تقريب الأحكام شرح أحاديث الأحكام»^(٢).

(١) حققه الأخ الباحث عبد الله الخولاني، حيث نال بذلك درجة الماجستير من جامعة صنعاء.

(٢) «مصادر الحبشي» (ص ٥٨)، وهو قيد التحقيق من قبل الأخ الباحث أحمد العمري كرسالة دكتوراه.

٩ - «التمييز بالآلات الظنية والأخبار الأحادية» - خ - بخط المؤلف في ٥ ورقات، بمجموع رقم (١٢٨٣).

١٠ - «الحث على الضبط والحراسة للحديث وعلم اللغة» - خ - في ٧ ورقات بمجموع رقم (٤٣).

١١ - «درج الجرح والتعديل وتقرير ما هو الصحيح من الأقاويل» - خ - بخط المؤلف في ٢٥ ورقة بمجموع رقم (٤٦).

١٢ - «صوارم اليقين في قطع شكوك القاضي أحمد بن سعد الدين» - خ - بخط المؤلف في ٤٠ ورقة بمجموع رقم (١٠٨)، وله نسخة أخرى في ٢٨ ورقة بمجموع رقم (٤٩٩).

١٣ - «الضوء المنير على الجامع الصغير» - خ - بخط المؤلف في ١٣٣ ورقة رقم (٥١٠).

١٤ - «العمدة في النسخ والمنسوخ من الحديث» - خ - بخط المؤلف في ٣٣ ورقة رقم (٢٣٨٦).

١٥ - «المصباح المنير شرح مجموع الفقه الكبير» (للإمام زيد بن علي) - خ - بخط المؤلف في ١٣٤ ورقة رقم (٤٨٢).

١٦ - «المعلم بإيضاح صحيح مسلم» - خ - بخط المؤلف في ٢٣٣ ورقة (في جزئين) رقم (٤٩٧)، وله نسخة أخرى بخط المؤلف أيضاً في ٢٢٣ ورقة (في ثلاثة أجزاء) رقم (٤٦٧)^(١).

١٧ - «متخذ الغواية لأهل الدراية» - خ - في ٨ ورقات بمجموع رقم (٤٣).

ثالثاً: في السيرة النبوية:

١٨ - «غرر الآثار البهية في سيرة سيدنا محمد خير البرية» - خ - بخط المؤلف في ٢٥٠ ورقة رقم (٢٢٠٤).

(١) قيد التحقيق من قبل الأخ الباحث عبد الرحمن العيزري كرسالة دكتوراه بجامعة صنعاء.

رابعاً: في علم الكلام:

- ١٩ - «الإشارات الإلهامية والطرائق العلمية والفتوحات الربانية» - خ - بخط المؤلف في ٢٨ ورقة بمجموع رقم (٤٦).
- ٢٠ - «الإشراق ببيان أصل اختلاف علماء الآفاق» - خ - في ٣٠ ورقة بمجموع رقم (٤٣).
- ٢١ - «الإصاغة لمعرفة جميع أخبار أشراف الساعة» - خ - في ٧ ورقات بمجموع رقم (٤٦).
- ٢٢ - «أصول فرق الإسلام» - خ - بخط المؤلف في ٧ ورقات بمجموع رقم (٦١).
- ٢٣ - «الإعراض عن أهل الجهل والعناد» - خ - بخط المؤلف في ٣ ورقات بمجموع رقم (٦١).
- ٢٤ - «الافتتاح على المصباح» - خ - بخط المؤلف في ٦ ورقات بمجموع رقم (٦١).
- ٢٥ - «ألفاظ مشكلات من أقوال ابن عربي»^(١).
- ٢٦ - «الإمام بأصول الأنام وبيان ما وقع من الأوهام» - خ - بخط المؤلف في ١٦ ورقة بمجموع رقم (٦١).
- ٢٧ - «إلهام الرحمن في تقرير أصول الأديان» - خ - بخط المؤلف في ٨ ورقات بمجموع رقم (٦١).
- ٢٨ - «الإيضاح لما خفى من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى»، ويسمى أيضاً: «منتهى الإصابة فيما يجب من رعاية حقوق الصحابة» - خ - بخط المؤلف في ٥٧ ورقة بمجموع رقم (١٠٨)^(٢).

(١) «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ١١١١).

(٢) طبع بتحقيق الأستاذ عبد الرحمن عبد القادر المعلمي.

- ٢٩ - «بيان فضل العلماء السابقين وموافقتهم للحق المبين» - خ - بخط المؤلف في ٢٢ ورقة بمجموع رقم (٤٣).
- ٣٠ - «التحفة السنية في شرح العقيدة النسفية» - خ - بخط المؤلف في ٣٦ ورقة بمجموع رقم (٤٣).
- ٣١ - «تحقيق المسائل» - خ - بخط المؤلف في ٧ ورقات رقم (٤٣) مجاميع.
- ٣٢ - «التحفة الحسنة في الفرق بين الأولياء والسحرة» - خ - بخط المؤلف في ٢٣ ورقة بمجموع رقم (٤٣).
- ٣٣ - «تعليق على مقدمة الأثمار في المعتقدات بين الفرق» - خ - بخط المؤلف في ٦ ورقات، بمجموع رقم (٤٦).
- ٣٤ - «تقرير الثواب على أفعال المكلف» - خ - بخط المؤلف في ٨ ورقات، بمجموع رقم (٤٦).
- ٣٥ - «التقرير في أصول الإمامة» - خ - بخط المؤلف في ٣ ورقات، بمجموع رقم (٦١).
- ٣٦ - «التمييز بين السلف والخلف» - خ - بخط المؤلف في ٥ ورقات، بمجموع رقم (٤٣).
- ٣٧ - «الحقيقة بين علماء الكلام من أهل الشريعة» - خ - بخط المؤلف في ٣ ورقات، بمجموع رقم (٤٣).
- ٣٨ - «الخرائد في صحيح العقائد» - خ - بخط المؤلف في ٨ ورقات، بمجموع رقم (٤٣).
- ٣٩ - «الزهر الناعم في اتباع سنة أبي القاسم» - خ - بخط المؤلف في ١٠ ورقات بمجموع رقم (٤٦).

- ٤٠ - «سد الذرائع والنهي عن أسباب البدائع» - خ - بخط المؤلف في ورقتين بمجموع رقم (٤٣).
- ٤١ - «الشموس المشرقة لإزالة ظلمات البحور المغرقة» (لأحمد بن محمد لقمان، رد به على «الصواعق المحرقة» لابن حجر الهيتمي) - خ - بخط المؤلف في ٦ ورقات بمجموع رقم (٦١).
- ٤٢ - «شن الغارة لإزالة شبه أهل الضلالة» - خ - بخط المؤلف في ٨ ورقات بمجموع رقم (٤٣).
- ٤٣ - «عقيدة المنام المكتوبة بالإلهام» - خ - بخط المؤلف في ٤ ورقات بمجموع رقم (٤٣).
- ٤٤ - «الغرة الصحيحة في العقيدة الواضحة الصريحة» - خ - بخط المؤلف في ٥ ورقات بمجموع رقم (١٣٤٦)، وله نسخة أخرى بمجموع رقم (٢٠٢).
- ٤٥ - «فتوى في مذهب المجبرة والعدلية» للمؤلف والعلامة عبد القادر المحيرسي - خ - في ٩ ورقات بمجموع رقم (٨٣).
- ٤٦ - «الفوائد على القلائد» - خ - في ١٤ ورقة بمجموع رقم (٧٥٣).
- ٤٧ - «كشف علوم الآخرة لذوي العقول الوافرة» - خ - بخط المؤلف في ٩٣ ورقة بمجموع رقم (٢٣٧).
- ٤٨ - «مسألة علم الله تعالى» - خ - في ١٧ ورقة رقم (٧٥٣).
- ٤٩ - «المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك»، وهو الكتاب الذي بين أيدينا.
- ٥٠ - «المكنون في علم خير القرون» - خ - بخط المؤلف في ١٢ ورقة بمجموع رقم (٦١).
- ٥١ - «النجم الزاهر في بيان حكمة الله العزيز القاهر» - خ - في ٢٦ ورقة رقم (٧٠٣).

٥٢ - «النكت المفيدة في العقائد الصحيحة» - خ - بخط المؤلف في ١٦ ورقة بمجموع رقم (٤٦).

٥٣ - «نور الحقائق في بيان إحاطة علم الله السابق لأفعال الخلاق وما لم يوجد من هذا الخلف واللاحق» - خ - بخط المؤلف في ١٦ ورقة بمجموع رقم (٤٦).

٥٤ - «الوافي على الشافي» [للمنصور بالله عبد الله بن حمزة] - خ - بخط المؤلف في ٣٣ ورقة رقم (١٣٤٧).

خامساً: في أصول الفقه:

٥٥ - «الإبلاغ إلى معرفة الإجماع» - خ - بخط المؤلف في ٤١ ورقة بمجموع رقم (١٥٣١)، وله نسخة أخرى في ١٦ ورقة رقم (١٥٢٦).

٥٦ - «الاختصاص لتبنيه الخواص» - خ - بخط المؤلف في ٢٢ ورقة بمجموع رقم (٧٠).

٥٧ - «اختلاف الصحابة» - خ - بخط المؤلف في ٦ ورقات بمجموع رقم (٦١).

٥٨ - «إرشاد البرية لاتباع الأحكام الشرعية وإبطال التركيبات القياسية» - خ - بخط المؤلف في ٣٦ ورقة بمجموع رقم (١٥٣١)، وله نسخة أخرى في ٣٢ ورقة بمجموع رقم (١٥٢٦).

٥٩ - «بناء الشرع على الظاهر» - خ - بخط المؤلف في ٣ ورقات بمجموع رقم (٤٦).

٦٠ - «الجمع بين الأدلة» - خ - بخط المؤلف في ٦ ورقات بمجموع رقم (٤٦).

٦١ - «مخالفة الإجماع» - خ - بخط المؤلف في ٧ ورقات بمجموع رقم (٦١).

سادساً: في الفقه:

٦٢ - «الاختيار من مذاهب علماء الأمصار» - خ - بخط المؤلف في ١٢٢ ورقة بمجموع رقم (١٣١٢).

٦٣ - «أوهام الخواص» - خ - بخط المؤلف في ١٢ ورقة بمجموع رقم (٦١).

- ٦٤ - «بحث في تقرير المكيال والميزان» - خ - بخط المؤلف في ١٢ ورقة بمجموع رقم (١٢١).
- ٦٥ - «بحث في حكم الماء الواقع فيه نجاسة» - خ - بخط المؤلف في ١٨ ورقة، بمجموع رقم (١٢١).
- ٦٦ - «بحث فيما يجب على أهل الأموال» - خ - بخط المؤلف في ٥ ورقات، بمجموع رقم (٤٣).
- ٦٧ - «البيان للنهي عن صوم يوم الشك في رمضان» - خ - نصفه الأخير بخط المؤلف في ١٥ ورقة بمجموع رقم (١٠٨).
- ٦٨ - «التبادر في المعلوم والمتواتر» - خ - بخط المؤلف في ١١ ورقة، بمجموع رقم (٧٠).
- ٦٩ - «تقرير ألفاظ البيع والشراء» - خ - بخط المؤلف في ١٦ ورقة بمجموع رقم (١٢١).
- ٧٠ - «تنبيه الراغب في بيان أحسن المذاهب» - خ - بخط المؤلف في ٩ ورقات بمجموع رقم (٤٣).
- ٧١ - «تنبيهات على الأزهار» - خ - بخط المؤلف في ٣٣ ورقة رقم (١٣٥٤).
- ٧٢ - «الجواب الجلي في أصول زيد بن علي» - خ - بخط المؤلف في ٢٣ ورقة بمجموع رقم (٧٠).
- ٧٣ - «الجوابات المنتقاة على المسائل المرتضاة» - خ - بخط المؤلف في ٧ ورقات رقم (١٣٤٧)، ولعله رد على «المسائل المرتضاة فيما تعتمده القضاة» لعمه الإمام المتوكل على الله إسماعيل.
- ٧٤ - «الدلائل الشرعية والعطايا السنية شرح المسائل الفقهية» - خ - الجزء الأول في ١٥٥ ورقة رقم (١١٠١)، والجزء الثاني في ١٦١ ورقة رقم (١١٠٢)، والجزء الثالث

أكمل بخط المؤلف في ١٣٧ ورقة رقم (١١٠٣)، ولكل من الجزئين الأول والثاني نسختين أخريين^(١).

٧٥ - «الدلالات شرح المهمات على مذهب الهادوية» (مختصر «الأزهار») - خ - بخط المؤلف في ٢٠٨ ورقات رقم (١٢٨٣).

٧٦ - «الرتب الرفيعة في أعلى درجات معرفة الشريعة» - خ - بخط المؤلف في ١٨ ورقة بمجموع رقم (٤٦).

٧٧ - «رسالة في انتقاد المتوكل على الله إسماعيل في بعض المسائل الفقهية» - خ - بخط المؤلف في ٤ ورقات بمجموع رقم (١٣٤٧).

٧٨ - «الطباق في هوى الأعناق» - خ - بخط المؤلف في ٤ ورقات بمجموع رقم (٦١).

٧٩ - «الفتاوى في المسائل الطوارئ» - خ - رقم ١٨٩ غربية^(٢).

٨٠ - «الكاشف للحق والهدى في إبطال قول من منع الفتوى» - خ - بخط المؤلف في ٨ ورقات بمجموع رقم (١٢١).

٨١ - «كتاب الأدب» (أرجوزة) - خ - في ٦ ورقات بمجموع رقم (٣١٦٥).

٨٢ - «الكفاية في بيان فرض الكفاية» - خ - بخط المؤلف في ٨ ورقات بمجموع رقم (٧٠).

٨٣ - «لحوق العوام في متابعة العلماء في العموم» - خ - بخط المؤلف في ١١ ورقة بمجموع رقم (٤٦).

٨٤ - «المستخرجات البيئات على تحليل الأشياء المستعملات من القهوة والطباق والقات» - خ - بخط المؤلف في ٢٩ ورقة بمجموع رقم (١٠٨).

(١) وهو قيد التحقيق من قبل عدد من الباحثين، وقد أكمل الباحث عدنان الحميري تحقيق الجزء الأول منه كرسالة ماجستير بجامعة صنعاء.

(٢) «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ١١١).

٨٥ - «المعتبر شرح المختصر لمذهب أبي حنيفة» - خ - بخط المؤلف في ٥٩ ورقة رقم (١٣١٩).

٨٦ - «المنير في رد شبه الأمير» - خ - بخط المؤلف في ٢٩ ورقة بمجموع رقم (٦١).

سابعاً: في علم الرقائق (التزكية):

٨٧ - «بيان عموم الهوى في الناس» - خ - بخط المؤلف في ٤ ورقات رقم (٤٣) مجاميع.

٨٨ - «درج الأولياء»^(١).

٨٩ - «الزواج فيما جرى من عذاب المقابر» - خ - في ٢٤ ورقة رقم (٢١٠٢).

٩٠ - «العزلة»، ذكره في «الزهر في أعيان العصر»، وهو أول مؤلفاته كما تقدم، ولا

ندري أين هو.

٩١ - «اللباب في شرائع الآداب» - خ - بخط المؤلف في ٦ ورقات بمجموع

رقم (١٢١).

٩٢ - «الهلع للطمع» - خ - بخط المؤلف في ٤ ورقات بمجموع رقم (٦١).

ثامناً: في التاريخ:

٩٣ - «أنباء الزمن في تاريخ اليمن» - خ - في ١٩٥ ورقه رقم (٢١٤٦)، وله نسخة أخرى

في ١٧٠ ورقة رقم (٢١٤٥).

٩٤ - «بهجة الزمن ذيل أنباء الزمن» - خ - بخط المؤلف بالمكتبة الغربية رقم (٣٧)،

(٣٨)^(٢).

٩٥ - «التعريف بجملة من أهل العلم والتصنيف» - خ - بخط المؤلف في ٧١ ورقة

رقم (٢٢١١).

(١) «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ١١١١).

(٢) طبع بتحقيق الدكتورة أمة الغفور الأمير في ثلاثة أجزاء، وقد اعتمدنا عليه كثيراً للأسباب المتقدم ذكرها أول هذه الدراسة.

- ٩٦ - «التهذيب في التقريب» - خ - بخط المؤلف، في ٦٩ ورقة رقم (٢١٩٥)، جعله في ضبط ألقاب العلماء وقبائلهم وبلدانهم، جرده من «وفيات الأعيان» لابن خلكان.
- ٩٧ - «الزهر في أعيان العصر» - خ - في ٢٥ ورقة رقم (٦٦) (مجاميع) غربية^(١).
- ٩٨ - «طبقات الزيدية الصغرى» ويسمى «المستطاب في تراجم علماء الزيدية الأطياب» - خ - رقم (١٧٧) غربية، ومنه نسخة أخرى بمكتبة المؤرخ زبارة^(٢).
- ٩٩ - «العبر في أخبار من مضى وغبر» (في تاريخ أقيال حمير) - خ - بالمكتبة الأصفية بالهند (٦٨٢)^(٣).
- ١٠٠ - «المستجداد في بيان علماء الاجتهاد» - خ - بخط المؤلف في ٤١ ورقة بمجموع رقم (٧٠).
- ١٠١ - «ورقات في مناقب أهل البيت» - خ - بخط المؤلف في ٥ ورقات بمجموع رقم (٤٣).
- تاسعاً: في علم البلاغة:**
- ١٠٢ - «الاقتباس شرح الالتماس»^(٤) - خ - بعضه بخط المؤلف في ١٨٠ ورقة رقم (١٦١٦).

(١) «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ١١١).

(٢) «مصادر الحبشي» (ص ٤٤١).

(٣) «مصادر الحبشي» (ص ٤٤١).

(٤) صنف هذا الكتاب في فهرست مخطوطات الجامع الكبير ضمن علوم البلاغة، والواقع أنه مشتمل على خمسة فنون، هي: النحو والصرف والبلاغة وأصول الفقه وأصول الدين، وبلغني أن الموجود منه قسم البلاغة فقط، ولا ندري ما مصير بقية فنونه.

عاشراً: في اللغة:

١٠٣ - «أصول الخط والقراءة» - خ - بخط المؤلف في ٢٩ ورقة بمجموع رقم (٤٦).

حادي عشر: في الطب:

١٠٤ - «منافع الأبدان في مداواة أمراض الإنسان» - خ - بخط المؤلف في ٧٥ ورقة رقم

(٢٢٦٢).

١٠٥ - وله فتاوى في مجلد. إلى غير ذلك^(١).



(١) «نشر العرف»: (٣/٣٣٣).

المبحث السابع: وفاته

كما أننا لم نتمكن من معرفة السنة التي ولد فيها المؤلف على التعيين، كذلك لم نتمكن من معرفة سنة وفاته على التعيين، فقد قال شيخ الإسلام الشوكاني في «البدر الطالع»: وأرخ موته بعض المتأخرين في سنة نيف وثمانين وألف^(١). وقال المؤرخ زبارة في «نشر العرف»: «والأظهر أن وفاته في سنة (١١٠٠هـ)»^(٢). وذلك بناءً منه على أنه انتهى في تاريخه «بهجة الزمن» إلى سنة (١٠٩٩هـ).

والذي يغلب على الظن أن وفاة المؤلف سنة (١٠٩٩هـ)، لأنه توقف في «بهجة الزمن» في أولها في شهر صفر تقريباً^(٣)، ولا يوقفه عن تدوين الأحداث إلا مرض الموت؛ لشغفه بالتاريخ، ولا سيما واليمن تمر حينذاك بمرحلة حرجية في بداية تولي الناصر محمد بن أحمد ابن الحسن، فالأولى الوقوف على هذا حتى يتبين غيره، ولا سيما وقد جزم بهذا حفيد المؤلف العلامة الكبير يحيى بن المطهر بن إسماعيل بن يحيى بن الحسين في الورقة التي قبل ورقة العنوان من الجزء الأول من مخطوطة كتاب جده «بهجة الزمن»^(٤)، والله أعلم.

ودفن المؤلف طيب الله ثراه في بئر طاهر، قبلي الدار التي قبلي جامع قبة المتوكل بباب السبحة^(٥) بصنعاء^(٦)، ومن مآثره بناء مسجد القضاة في بئر العزب^(٧).



(١) «البدر الطالع»: (٢/٣٢٨).

(٢) «نشر العرف»: (٣/٣٣٤).

(٣) «بهجة الزمن»: (٣/١٤٠٧).

(٤) مقدمة «بهجة الزمن» للمحقة: (١/٢٤٥).

(٥) يسمى حالياً باب السبح.

(٦) «نشر العرف»: (٣/٣٣٤).

(٧) «مساجد صنعاء» للقاضي الحجري (ص ٩٣).

الفصل الثالث
دراسة عن الكتاب المحقق

ويحتوي هذا الفصل على أربعة مباحث هي:

المبحث الأول: اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

المبحث الثاني: منهج المؤلف، وقيمة الكتاب العلمية.

المبحث الثالث: مصادر الكتاب.

المبحث الرابع: وصف مخطوطة الكتاب.



المبحث الأول: تسمية الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

اسم الكتاب المحقق: «المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك» كما هو مثبت في الورقة الأولى من المخطوط، ولا خلاف في هذه التسمية.

وأما نسبته إلى المؤلف فلا شك أن الكتاب من تأليف العلامة يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد، فهو مخطوط بخطه المعروف، ونسبه المؤلف إلى نفسه في تاريخه «بهجة الزمن»^(١)، ونُسب إليه في فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، ونسبه إليه الأستاذ عبد الله الحبشي في «مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن»، والقاضي إسماعيل الأكوخ في «هجر العلم»، والأستاذ عبد السلام الوجيه في «أعلام المؤلفين الزيدية»^(٢).

وقد وهم الزركلي في «الأعلام» وعمر كحالة في «معجم المؤلفين» حيث نسباه إلى الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم المتوفى سنة (٢٩٨هـ)^(٣)، والظاهر أن سبب الوهم تشابه الأسماء.



(١) «بهجة الزمن»: (٢/ ٥٧٠).

(٢) «بهجة الزمن»: (٢/ ٥١١، ٥٧٠)، وفهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء (٢/ ٧٤٤)، و«مصادر الحبشي» (ص ١٣١)، و«هجر العلم ومعاقله في اليمن»: (٢/ ١٠٨٨)، و«أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ١١١).

(٣) «الأعلام» لخير الدين الزركلي: (٨/ ١٤١)، و«معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة: (١٣/ ١٩٢).

المبحث الثاني: منهج المؤلف وقيمة الكتاب العلمية

ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي :

أولاً: لا شك أن المؤلف واسع الاطلاع، وله آراء واجتهادات، فهو يأتي بأقوال الفرق المختلفة ويناقد بعضها، ويستدل على ما يراه صحيحاً بالكتاب والسنة، ويستشهد بأقوال أهل العلم.

ثانياً: توسع المؤلف في الرد على فرقتي الرفضية: الإمامية والباطنية.

ثالثاً: لم يكتب بذكر الفرق المختلفة ونقل مقالاتها، بل تعرض لمسائل لا تدخل ضمن عنوان كتابه، لكنها مما يندرج تحت موضوع العقائد، مثل مناقشته لقضايا الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة في مسألة خلق الأفعال، وخلق القرآن، والتحسين والتقييح العقليين، ومسألة الرؤية وغيرها، وحاول جاهداً توضيح مسائل الخلاف وردها إلى الخلاف اللفظي، مما يدل على سعة صدره رحمته.

وناقش قضية التكفير، وضيقتها جداً حتى خالف الإجماع في بعضها، مثل ذهابه إلى أن سب النبي صلى الله عليه وسلم وتكذيبه فسق فقط، وناقش قضية التكفير بالإلزام، ورد على من كفر بذلك، ونقل أقوال الأئمة في ذلك.

وذكر أيضاً مسائل فقهية لها تعلق بالعقائد، مثل مسألة السحر والكهانة، وما يتعلق بالجن، والذبح لغير الله، وقضية المنع المعروفة في اليمن، ومسألة الغناء والسماع، وغير ذلك.

رابعاً: يترك المؤلف أحياناً بياضاً مكان كلمة أو أكثر، وفي موضع واحد ترك ثلث صفحة تقريباً، فلم يكتب فيه شيئاً، وفي عدد من الحالات يكمل المؤلف الفكرة في الحاشية، ويكتب بعدها كلمة «صح» إشارة إلى أن ما أضافه في الحاشية من أصل الكتاب، ويضع في الأصل إشارة في الموضع الذي تضاف فيه الحاشية، وأحياناً يقوم بشطب بعض الكلمات أو الجمل أو الفقرات، مما يدل على أنه قد راجع كتابه.

خامساً: اعلم أن المؤلف كثير النقل عن الغير، وما نقله عن الغير إما للاستدلال أو للرد، وعند نقله لا يتحرى نقل اللفظ غالباً، فقد يبدل لفظاً بمرادفه، وقد يزيد ما يراه مفسراً ونحو ذلك، وقد يحذف ما لا يراه ضرورياً، وقد يسهو فيسقط سطراً أو أكثر أو كلمة أو كلمات أو حرف أو أحرف، وبدونها قد يتغير المعنى، وقد ينقل بالمعنى، وقد يكرر بعض الألفاظ، وقد يخطئ في الآيات القرآنية واللغة صرفاً أو نحواً، وهذا شأن البشر، وقد تركت نصوصه على ما هي عليه، ولم أصوب أو أزد أو أحذف إلا ما كان ضرورياً - حسب فهمي القاصر - مع الإشارة إلى ذلك في الحواشي.

سادساً: في نقل المؤلف عن بعض المصادر قصور، فأحياناً يذكر اسم من نقل عنه فيقول: قال فلان كذا، دون أن يذكر اسم الكتاب الذي نقل عنه، فأجد مشقة كبيرة في معرفة الكتاب الذي نقل عنه، ولا سيما إن كان صاحبه من المكثرين في التصنيف، فلا أعر على الكتاب الذي نقل عنه إلا بعد مراجعة عدة كتب للمنقول عنه، وتزيد المشقة عند نقله عن علماء الهادوية الزيدية مثلاً، الذين ما زالت مؤلفاتهم مخطوطة، فأقوم بتصوير عدة مخطوطات حتى أعر على المطلوب، وقد لا أعر عليه، كنقله عن ابن تيمية كلاماً عن الزيدية، فقد راجعت أكثر من ثلاثين كتاباً لابن تيمية فلم أعر على النص الذي نقله عنه، وقد أجد بالمعنى، وقد لا أجد.

وأحياناً ينقل عن كتاب دون أن يذكر اسم مؤلفه، وقد ألف جماعة بهذا الاسم، فمثلاً: نقل عن «مختصر إحياء علوم الدين» لبعض أهل السنة، وقد رجعت إلى فهرس الكتب، فوجدت لـ«إحياء علوم الدين» مختصرات كثيرة، وهي غير متوفرة حتى أراجعها، وقد لا أعر على كتاب بهذا الاسم في فهرس الكتب، كقوله: «قال جامع الحداثق»، فلم أجد كتاباً بهذا الاسم، وأيضاً نقل عن رسالة «الرد على من حكم وقضى أن المهدي الموعود جاء ومضى»، وقد بحثت عن هذا الكتاب في فهرس الكتب فلم أجد له ذكراً، ثم ظهر بعد البحث الشديد أن الكتاب لعلاء الدين المتقي الهندي صاحب «كنز العمال»، لكنني لم أعر على الكتاب نفسه.

وأحياناً ينقل عن كتاب فلا يذكر اسمه ولا اسم مؤلفه، مثاله: قال في المقدمة: «قال من عني بأخبار الأمم»، وبعد انتهائه من النقل قال: «انتهى ما ذكره النصراني في تاريخه»، وقد أتعبني ذلك جداً، حيث بحثت عن عدة تواريخ لنصارى، حتى عرفت أن المقصود «تاريخ مختصر الدول» لابن العبري النصراني.

سابعاً: حصل للمؤلف تكرار في ذكر بعض المباحث والفرق، كما في كلامه على الرافضة والباطنية والمرجئة وتفسير الصوفية، والتكرار معيب وإن كان لا يخلو عن فائدة.

ثامناً: يتناقض المؤلف أحياناً في تقرير بعض المسائل، فمثلاً: ذهب في موضع من كتابه إلى أن سب النبي ﷺ فسق فقط، ثم في موضع آخر قرر أنه كفر، والسبب في هذا - والله أعلم - كثرة نقله عن الغير.

تاسعاً: يخطئ أحياناً في الاستدلال ببعض الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية الصحيحة، وقد يستدل ببعض الأحاديث الضعيفة أو الموضوعية كما سنبين ذلك في مواضعه.



المبحث الثالث: مصادر المؤلف

اعتمد المؤلف على «تاريخ مختصر الدول» لابن العبري، حيث نقل عنه ما يتعلق بالأمم السابقة، واعتمد على كتاب «تخجيل من حرف التوراة والإنجيل» لأبي البقاء القرشي، وعلى كتاب «إثبات النبوة» للإمام أحمد بن الحسين الهاروني فيما يتعلق بإثبات نبوة النبي ﷺ من الكتب السابقة، واعتمد على كتاب «المنية والأمل شرح الملل والنحل» للمهدي أحمد ابن يحيى، وعلى كتاب «الشامل» للإمام يحيى بن حمزة، ونقل قليلاً عن «الملل والنحل» للشهرستاني فيما يتعلق بتعداد الفرق، وهو البحث الأهم في موضوع كتابه، كما اعتمد في قضايا التكفير والتفسيق على كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» للبستي، وعلى كتاب «التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق» للإمام يحيى بن حمزة، وعلى كتاب «شرح التحقيق في الإكفار والتفسيق» للإمام المهدي أحمد بن يحيى، وعلى كتاب «إيثار الحق على الخلق» للحافظ محمد بن إبراهيم الوزير.

وأما بقية أبحاث الكتاب فقد تنوعت مصادر المؤلف فيها، وهي كثيرة في التفسير وعلوم القرآن والحديث وشروحه والفقه وأصوله والعقائد والتاريخ والسير والتراجم والرقائق واللغة والأدب وغيرها، ولكثرتها أعرضت عن ذكرها هنا، وسيجدها القارئ في ثنايا الكتاب وحواشيه، وذكرت ما وقفت عليه منها في فهرس المراجع ضمن الفهارس العلمية آخر الكتاب.



المبحث الرابع: وصف مخطوطة الكتاب

المخطوطة: نسخة ضمن مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، رقم (٦٩٢) علم الكلام.

بداية المخطوط: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي خلق جميع المخلوقات بحكمته، إلخ.

نهاية المخطوط: فهذه الأحاديث مبينة للفرقة الناجية كما ترى، وقد تقدم أول الكتاب بعضها، وتبيين النبي ﷺ لها أولى من تبين غيره، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

الناسخ: يحيى بن الحسين بن القاسم (المؤلف).

نوع الخط: نسخي ضعيف.

التشكيل: بعضه مشكول.

التنقيط: غير منقوط غالباً.

عدد الأوراق: ٩٨ ورقة.

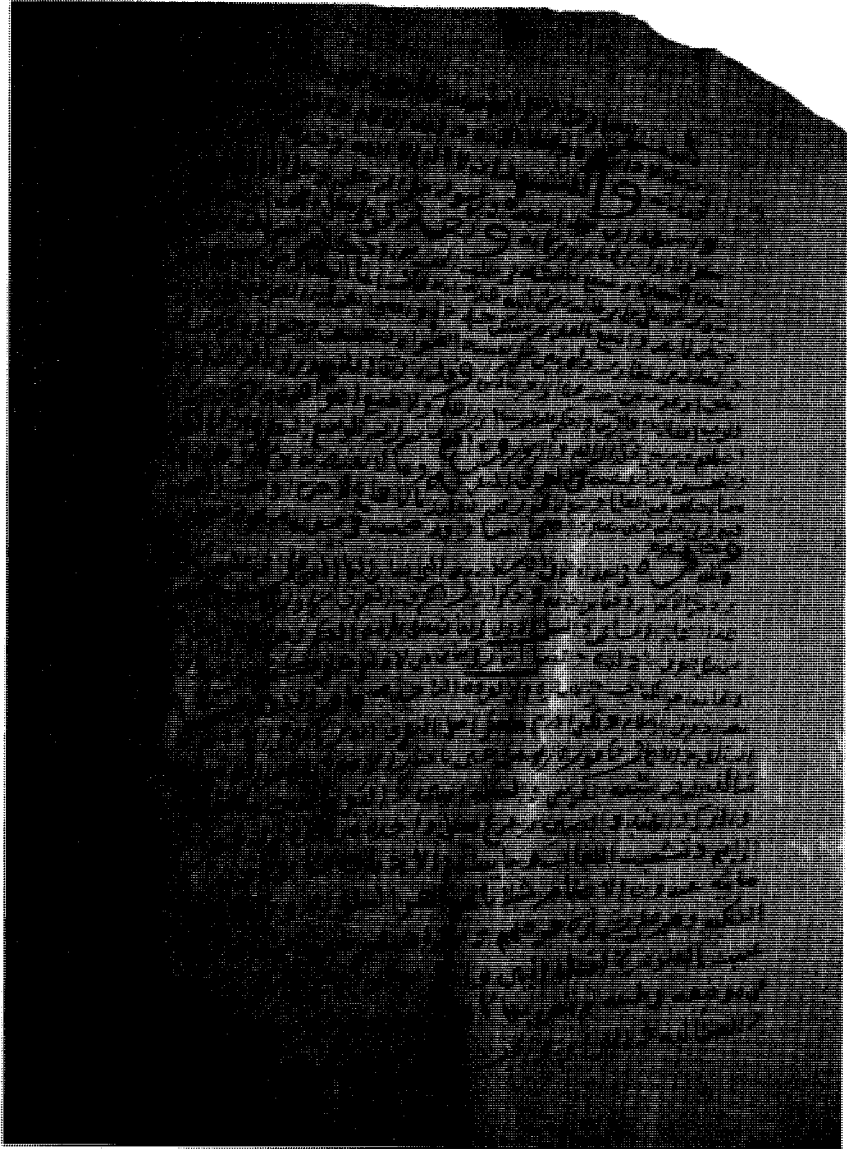
عدد الأسطر في الصفحة: ٣٠ سطراً.

المقاس: ٢٩ × ٢١^(١).

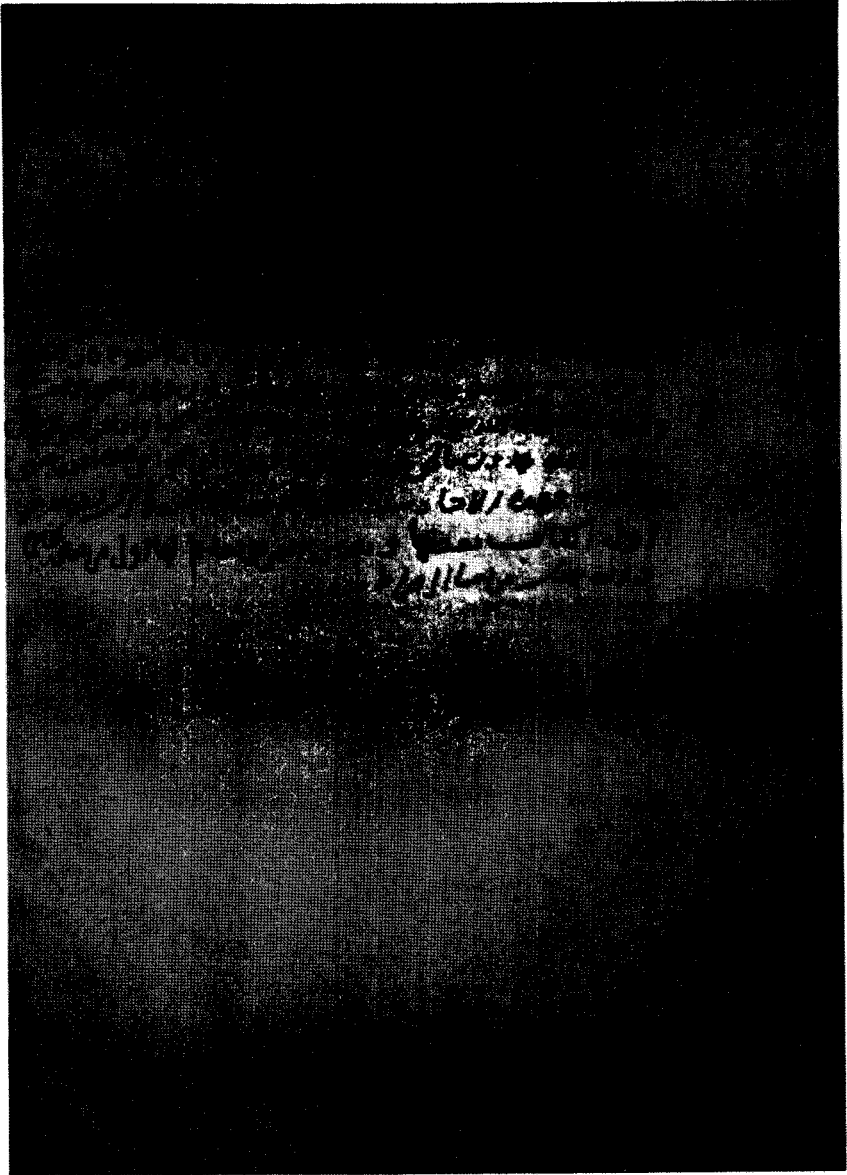
(١) فهرست مخطوطات الجامع الكبير بصنعاء: (٧٤٤/٢).



الصفحة الأولى من الورقة الأولى من المخطوط ويظهر فيها اسم الكتاب



الصفحة الثانية من الورقة الاولى من المخطوط



الصفحة الأخيرة من المخطوط

القسم الثاني

تحقيق نص «كتاب المسالك»

[١/٨]

كتاب

«المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك»

تأليف

مولانا العلامة عماد الإسلام

يحيى بن الحسين ابن أمير المؤمنين القاسم

مقدمة المؤلف

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ [ب/١]

الحمد لله الذي خلق جميع المخلوقات بحكمته، وأرسل رسله لأداء شكره وعطاء نعمته، وقدر الآلام والموت لإظهار قدرته، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله أفضل صلواته وأزكى تحياته وبركاته، وبعد:

بحث المكلف على أن يكون من الباحثين عن الحق

فحق على كل مكلف أن ينظر بعين البصيرة، وينتفع بنفسه في طلب الحق من أحكام الشريعة^(١)،

(١) قال الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى في «المنية والأمل» (ق ٥٣): وقال المحققون من علماء الإسلام وغيرهم: إن سبب الزلل في العقائد إنما هو من قبيل تقليد الأسلاف، وحب الرجال، وما وقع في القلوب، وهيئته الحمية؛ لأن تقليد الآباء هو الذي ارتنهم، وحب الرجال هو الذي أعماهم وأصمهم، والنشوء على التقليد هو الذي أفل خواطرهم، وأمات قلوبهم. اهـ، وقال الإمام الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير في «إيثار الحق على الخلق» (ص ٣٤): ينبغي من كل مكلف أن يطرح العصبية، ويصحح النية، ويستعمل النظر بالفطرة التي فطر الله الناس عليها، ولا يقدم عليها ما لقنه أهل مذهبه، فإنه إذا نظر كذلك في كل أمرين متضادين - فيما يحتاج إليه - يجد ترجيح الحق منهما على الباطل بيناً لا يُدفع، مكشوفاً لا يتقنع. اهـ، وقد ذكر شيخ الإسلام الشوكاني في كتابه القيم «أدب الطلب ومنتهى الأرب» - (ص ٨١) فما بعدها - شرطين أساسيين لمن أراد طلب العلم وتحري الحق: أولهما: إخلاص النية وإصلاح الطوية، فمن أراد الحق لا بد أن يجرد نفسه من أي مقصد من مقاصد الدنيا الفانية، كمالٍ أو شرفٍ أو رئاسةٍ أو جاه، بل يقصد وجه الله تعالى والدار الآخرة، وأن ينوي بطلبه للعلم معرفة ما شرعه الله لعباده.

فقد روي عن علي بن أبي طالب^(١) أنه قال: إنما البصير من سمع فتفكر، ونظر فأبصر، وانتفع بالعبر، ثم سلك جَدَدًا^(٢) واضحاً، يتجنب فيه الصرعة في المهاوي والضلال في المغاوي^(٣)، ولم يُعن على نفسه الغواة بتعسف في حق، أو تحريف في نطق، أو تخوف من صدق... إلى آخر ما ذكره^(٤).

= وثانيهما: توطين النفس على الإنصاف والتحرر من التقليد والتعصب للأفكار والمذاهب والأشخاص. ثم ذكر ﷺ الأسباب المؤدية إلى الخروج عن دائرة الإنصاف والوقوع في موبقات التعصب، فارجع إليه فإنه مهم.

- (١) هو أمير المؤمنين أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب القرشي الهاشمي (٢٣ق هـ - ٤٠هـ): ابن عم النبي ﷺ، تربي في حجره، وزوجه ابنته فاطمة، وشهد معه المشاهد إلا غزوة تبوك، فقال له بسبب تأخيره له بالمدينة: «ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟»، وهو أول الناس إسلاماً بعد خديجة، وأحد العشرة المبشرين بالجنة ورابع الخلفاء الراشدين، بويع بالخلافة بعد قتل عثمان سنة (٣٥هـ)، ثم رزق الشهادة على يد الشقي عبد الرحمن بن ملجم الخارجي، ومناقبه كثيرة. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة» للحافظ ابن حجر العسقلاني: (٤/٥٦٤)، و«الأعلام»: (٤/٢٩٥).
- (٢) الجدد: الطريق المستوية، وفي المثل: من سَلَكَ الجَدَدَ أَمِنَ العَثَارَ. انظر: «لسان العرب»: (٢/٢٠٠)، مادة: (جدد).

(٣) جمع مَعْوَاة، قال في «لسان العرب»: (١٠/١٤٩)، مادة: (غوى): وأَرْض مَعْوَاة: مَصَلَّة.

- (٤) لم أعثر على هذا الأثر في كتاب معتبر، وإنما ذُكر في «نهج البلاغة» (ص ١٩٦)، وقد أنكر المحققون نسبة كثير مما فيه إلى أمير المؤمنين علي^(عليه السلام)، قال الذهبي في ترجمة الشريف المرتضى في «ميزان الاعتدال»: (٣/١٢٤): وهو المتهم بوضع كتاب «نهج البلاغة»، وله مشاركة قوية في العلوم، ومن طالع كتابه «نهج البلاغة» جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي^(عليه السلام)، ففيه السب الصراح والحط على السيدين أبي بكر وعمر^(عليهما السلام)، وفيه من التناقض والأشياء الركيكة والعبارات التي من له معرفة بنفس القرشيين الصحابة وبنفس غيرهم ممن بعدهم من المتأخرين جزم بأن الكتاب أكثره باطل. اهـ. وقال العلامة المقبلي في «العلم الشامخ» (ص ٤٥٢): فإن كل قلب سليم وعقل غير زائغ عن الطريق القويم ولب تدرب في مقاصد سالكي الصراط المستقيم، يشهد بكذب كثير مما في «نهج البلاغة» الذي صار عند الشيعة عدل كتاب الله، بمجرد الهوى الذي أصاب كل عرق منهم ومفصل، وليتهم سلكوا مسلك جلاميد الناس، وأوصلوا ذلك إلى علي برواية تسوغ عند الناس، وجادلوا عن رواياتها، ولكن لم يبلغوا بها مصنفها، حتى لقد سألت في الزيدية إمامهم الأعظم وغيره فلم يبلغوا بها الرضي الرافضي، ولو بلغوه لم ينفعهم، فإن مذهب الإمامية تكفير من لم يكن على مذهبهم كفراً صريحاً لا تأويلاً؛ لأن الأمة أنكرت ما علم من الدين ضرورة من النص على علي وعلى أئمتهم، والزيدية عندهم من جملة الكفار، والزيدية تزعم أن تسمية الإمامية بالرافضة بسبب أنهم طلبوا من زيد بن علي^(عليه السلام) أن =

وقد قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآءٌ﴾ [محمد: ٢٤]، وقال تعالى: ﴿وَإِن أٰحْكَمُ بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ﴾ [المائدة: ٤٩] (١)، وقال تعالى: ﴿وَمَا أَخْلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: ١٠] (٢).

ومن أهم ما يبذل فيه الوسع النظر في أدلة التكفير والتفسيق، وما تقتضيه في الفرق المتفرقة وما لا تقتضيه، وكان هذا مما اختلف فيه العلماء، وهو لا يجوز فيه التقليد (٣) بالإجماع (٤)، لا جرم (٥) أوجب البحث فيه وفي أدلته حتى يصير واضحاً بيناً، وقد ضمنته في مقدمة وفصلين وخاتمة.

فالمقدمة: في تعداد الفرق الإسلامية التي أشار إليها النبي ﷺ، وذكر الإكفار (٦) وحقائق أحكامه، وذكر أول التفرق من أول خلق هذا العالم الإنساني.

= يتبرأ من أبي بكر وعمر، فرغ من شأنهما، وقال: تبرأ ممن تبرأ منهما، فقالوا: رفضناك، يعنون: لست بإمامنا، ولا نخرج معك، فقال: أنتم الراضية، وروى الحديث النبوي في الراضية، وقد قدمناه، وهو الذي روى الهادي أو قريب منه، فكيف يعتمدون الرضي الإمامي الراضية، وأئمتهم منذ زيد بن علي إلى يومنا هذا تزعم الراضية دعاة الكفر وشرار الخلق؟ نعوذ بالله من الضلال والهوى. اهـ.

(١) في الأصل: «واحكم بينهم»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل زيادة: «والرسول»، ولا توجد في الآية.

(٣) التقليد في اللغة: مأخوذ من القلادة التي يقلد غيره بها، وفي الاصطلاح: هو العمل بقول الغير من غير حجة، والتقليد في أصول الدين لا يجوز عند جماهير أهل العلم، بل قد حكى الإجماع على ذلك الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني وأبو الحسين بن القطان. انظر: «إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول» لشيخ الإسلام الشوكاني: (٢/٣٤٥ - ٣٤٨).

(٤) الإجماع لغة: العزم والاتفاق، وفي اصطلاح الأصوليين: هو اتفاق المجتهدين من المسلمين في عصر من العصور بعد وفاة النبي ﷺ على حكم شرعي. انظر: «الوجيز في أصول الفقه» للدكتور عبد الكريم زيدان (ص ١٧٩).

(٥) لا جرم: أي: لا بد أو لا محالة. انظر: «القاموس المحيط» للفيروز آبادي (ص ١٤٠٥)، مادة: (جرم).

(٦) الإكفار مصدر أكفر يكفر، قال في «لسان العرب»: (١٢/١٢٠)، مادة (كفر): «وأكفرت الرجل دعوته كافراً، يقال: لا تكفر أحداً من أهل قبلك، أي: لا تتسبهم إلى الكفر، ولا تجعلهم كافراً بقولك وزعمك».

والفصل الأول: في بيان من يلزمه الكفر ومن لم يلزمه من تلك الفرق بأدلته^(١).

والفصل الثاني: في بيان من لا دليل على كفره بل يخطأ به^(٢).

والخاتمة آخر الكتاب: في الإشارة إلى الفرقة^(٣) الناجية.

فأقول: المقدمة في تعداد فرق الإسلام، ولكنني أقدم ذكر أصل التفرق الذي كان في

الأمم السالفة على الإجمال، فأقول:



(١) ورد عنوان هذا الفصل في موضعه بـ«المسالك» بلفظ: «الفصل الأول في شرح حال تلك الفرق السابقة وذكر أقوال العلماء فيها».

(٢) ورد عنوان هذا الفصل في موضعه بـ«المسالك» بلفظ: «الفصل الثاني في ذكر أقوال العلماء في النهي عن التكفير بالإلزامات التي لا يلتزمها الملزم بها وينكرها ويدين بخلافها، والأدلة على ذلك».

(٣) قال في «القاموس المحيط» (ص ١١٨٤)، مادة (فرق): والفرقة: الطائفة من الناس، جمعها: فرقة.

ذكر أصول الأمم

قال من عني بأخبار الأمم: إن أصول الأمم سالف الدهر سبعة: الفرس^(١) والكلدانيون^(٢) واليونانيون^(٣) والقبط^(٤) والترك والهند والصين^(٥)، ثم تفرع كل واحدة من هذه الأمم إلى أمم، وتشعبت اللغات، وتباينت الأديان، فكانوا جميعاً صابئة يعبدون الأصنام

- (١) اختلف في نسب الفرس، وهم يقولون: إنهم من ولد كيومرت، وكيومرت عندهم هو الذي ابتدأ منه النسل مثل آدم عندنا، ومن بلدانهم: كرمان والأهواز وأقاليم يطول ذكرها، وجميع ما دون جيحون من تلك الجهات يقال له: إيران، وكانت لهم عناية بالغة بصناعة الطب ومعرفة ثاقبة بأحكام النجوم، وكانت لهم أرساد قديمة، وكان دينهم دين الصابئة، ثم تمجسوا، وبنوا بيوت النيران، ومن ملوكهم الأكاسرة، آخرهم يَزْدَجَرْد بن شَهْرِيَار، انتهت دولتهم على أيدي المسلمين في خلافة عمر بن الخطاب. انظر: «مروج الذهب» للمسعودي: (٢٠٨/١)، و«تاريخ مختصر الدول» لابن العبري (ص ٤٧)، و«المختصر في أخبار البشر» للملك المؤيد عماد الدين إسماعيل أبي الفداء: (٢٠/١).
- (٢) في الأصل: «الكلدانيين»، والتصويب من «تاريخ مختصر الدول»، والكلدانيون: أمة قديمة الرئاسة، من ملوكهم النماردة الجبابرة، كان أولهم نمرود بن كوش، ومن ولده بختنصر، وكان منهم حكماء متوسعون في فنون المعارف، ولم يزل ملكهم ببابل إلى أن ظهر عليهم الفرس، وغلبوهم على مملكتهم، وأبادوا كثيراً منهم. انظر: «تاريخ مختصر الدول» (ص ٤٣).
- (٣) في الأصل: «اليونانيين»، والتصويب من «تاريخ مختصر الدول»، واليونانيون: أمة عظيمة القدر، من ملوكهم: الإسكندر المقدوني المشهور، وكانت بلادهم في الربع الغربي الشمالي من الأرض، ويحدها من جهة الجنوب البحر الرومي (الأبيض المتوسط)، وكانت الأندلس والإسكندرية والشام ومن جاورهم من الأمم تحت سيطرتهم، ولم يزل ملكهم متصلاً إلى أن غلب عليهم الروم، وكان عامتهم صابئة معظمة للكواكب دائنة بعبادة الأصنام، اشتهرت فلاسفتهم لما ظهر منهم من الاعتناء بفنون الحكمة من العلوم الرياضية والمنطقية والمعارف الطبيعية والإلهية. انظر «تاريخ مختصر الدول» (ص ٥٦).
- (٤) القبط: من أقدم أمم العالم، حكموا مصر وما إليها إلى أن فتحها المسلمون في خلافة عمر، والفراعنة سمة لملوكهم في اللغة القديمة. انظر: «تاريخ ابن خلدون»: (٧٤/٢).
- (٥) سيأتي ذكر الترك والهند والصين في كلام المؤلف بعد قليل.

تمثيلاً بالجواهر العلوية^(١) والأشخاص الفلكية^(٢)، وهم على كثرة فرقهم ومذاهبهم طبقتان^(٣):

طبقة عنيت بالعلوم، كالكلدانين والفرس وسائر من يأتي ذكره في موضعه.

وطبقة لم تعن بها كأهل الصين والترك والصقالبة^(٤) والبرابر^(٥) والحبشة^(٦) ومن اتصل بهم.

أما [٢/أ] الصين: فأكثر الأمم عدداً وأوسعهم مملكة، ومساكنهم محيطة بأقصى مشارق المعمورة^(٧)، ما بين خط الاستواء إلى أقصى الأقاليم السبعة^(٨) في الشمال، وحظهم في المعرفة التي بذوا^(٩) فيها سائر الأمم إتقان الصنائع العملية، وإحكام المهن التصويرية.

(١) الجواهر العلوية: الأفلاك أو الكواكب أو الأرواح. انظر: «المنجد في اللغة» للويس معلوف النصراني وآخرين (ص ١١١).

(٢) الأشخاص: جمع شخص: سواد الإنسان وغيره تراه من بعد. انظر: «المنجد في اللغة» (ص ٣٧٨).

(٣) في الأصل: «طبقات»، والتصويب من «تاريخ مختصر الدول».

(٤) الصقالبة: هم عند مؤرخي العرب الشعوب السلافية القاطنة بين جبال أورال والبحر الأدرياتيكي في أوروبا الشرقية والوسطى، وهم فرعان: صقالبة الشمال (الروس والروس البيض والبولونيون)، وصقالبة الجنوب أو اليوغسلافيون (الصرب والكرواتيون والسلوفاكيون والبلغاريون). انظر: «المنجد في الإعلام» لجماعة من المؤلفين (ص ٤٢٤).

(٥) البرابر أو البربر: هم سكان إفريقيا الشمالية، من برقة إلى المحيط، كانوا يتكلمون لهجات أعجمية قبل استعراهم، دخل أكثرهم الإسلام مع عقبة بن نافع، وشاركوا في فتح الأندلس، اختلط أهل المدن منهم بالعرب، واعتصم الآخرون في جبال الأوراس والأطلس وفي الريف والصحراء، حيث لا يزالون حتى اليوم. انظر: «المنجد في الإعلام» (ص ١٢٣).

(٦) الحبشة: أعظم أمم السودان، وهم مجاورون لليمن، تقع بلادهم على الجانب الغربي من البحر الأحمر، ومنها غزوا ملك اليمن ذا نواس، وكانوا على دين النصرانية، أسلم ملكهم النجاشي أيام النبي ﷺ، تمثل إمبراطوريتهم اليوم إثيوبيا مع إريتريا. انظر: «تاريخ ابن خلدون»: (١٩٩/٦)، و«المنجد في الإعلام» (ص ٢٣).

(٧) في الأصل: «المعمور»، والتصويب من «تاريخ مختصر الدول».

(٨) ذكر علماء الأوائل أن أقاليم الأرض سبعة، وأن الهند رسمتها، فجعلت صفة الأقاليم كأنها حلقة مستديرة، يكتنفها ست دوائر على هذه الصفة، كل دائرة منها إقليم من الأقاليم الستة، فالأول منها: إقليم بلاد الهند، والثاني: الحجاز، والثالث: مصر، والرابع: بابل، وهو الممثل بالدائرة الوسطى التي اكتتفتها سائر الدوائر، وهو أوسط الأقاليم وأعمرها، وفيه جزيرة العرب والعراق، والخامس: بلاد الروم والشام، والسادس: بلاد الترك، والسابع: بلاد الصين. انظر «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١/٢٢).

(٩) البذ: الغلبة، وبذوا: أي: غلبوا وفاقوا غيرهم، انظر: «القاموس المحيط»، (ص ٤٢٢)، مادة (بذ).

وأما الترك: فأمة كثيرة العدد، وفضيلتهم التي برعوا فيها معاناة الحروب ومعاناة آلاتها، فهم أحذق الناس بالفروسية، وأبصرهم بالطعن والضرب والرمي.

وأما الهند: فهم معدن الحكمة، وينبوع العدل، إلا أنهم يقولون بأزل العالم^(١)، ويبطلون النباتات، ويحرمون ذبح الحيوان، ويمنعون إيلامه. انتهى ما ذكره النصراني^(٢) في تاريخه^(٣).

وقال أيضاً هذا المؤرخ قبل النبوة^(٤): إنه ظهر في الزمان الأقدم رجل اسمه سايليلوس^(٥)، وقال: إن الأقاليم^(٦) ثلاثة وهي: الوجود والحكمة والحياة، ليست معاني زائدة على ذات الله تعالى، بل هي صفات اعتبارية لا مسمى لشيء منها في الخارج^(٧)؛ إذ الباربي موجود لا بوجود، وحكيم لا بحكمة، وحي لا بحياة. قال المؤرخ: وهذا عين مذهب انبيذوقليس^(٨) في الصفات، وقد انتحلها فرقة من علماء الإسلاميين أيضاً، وهم نفاة الصفات^(٩).

(١) من المعلوم ضرورة عند المسلمين أن العالم مخلوق لله تعالى ﴿الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ الرَّحْمَنُ فَسَلِّمْ إِلَيْهِ خَيْرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]، وقد حكى اتفاق المسلمين على ذلك المهدي أحمد بن يحيى في «القلائد في العقائد» ضمن مقدمة «البحر الزخار» (ص ٥٢).

(٢) هو أبو الفرج غريغوريوس (اسمه في الولادة يوحنا) بن أهرون الملطبي، المعروف بابن العبري (٦٢٣-٦٨٥هـ): كاهن مسيحي، وطبيب ومؤرخ سرياني مستعرب، ولد في ملطية، وتقل في البلدان، له عدة مصنفات في علوم مختلفة، منها بالعربية «تاريخ مختصر الدول»، انتهى به إلى سنة (٦٨٣هـ)، و«تفسير الكتاب المقدس»، وغيرهما، انظر: «الأعلام» للزركلي (١١٧/٥)، و«المنجد في الأعلام» (ص ١١).

(٣) «تاريخ مختصر الدول» لابن العبري (ص ٣) فما بعدها.

(٤) أي: إن الحدث قبل النبوة، وأما عصر المؤرخ فهو بعد النبوة، وهو ابن العبري كما سبق.

(٥) في الأصل: «سايليلوس»، والتصويب من «تاريخ مختصر الدول» (ص ٧٥)، وذكر أنه قسيس، ظهر في مدينة بوزنطيا في زمن غالوس قيصر.

(٦) الأقاليم هي الأصول، واحدها: أقنوم، قال الجوهري: وأحسبها رومية. انظر: «لسان العرب»: (٣٢٦/١١)، مادة (قنم).

(٧) أي: خارج الذهن.

(٨) في الأصل «مفيد وقليس»، والتصويب من «تاريخ مختصر الدول» (ص ٧٥)، وفي حاشية «الملل والنحل» للشهرستاني: انبأذو قليس (٤٩٠ق م - ٣٠ق م): نشأ في اغرينتا، وكانت من أعظم مدن صقلية عمراناً، وكان من أنبغ أهل زمانه، وهو أول الحكماء الخمسة المعروفين، وهم: انبأذو قليس ثم فيثاغورس ثم سقراط ثم أفلاطون ثم أرسطو طاليس. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (٢٥٦/٢)، وإذا أطلقت العزو إلى «الملل والنحل» فهو المراد، وإن كان غيره بيته.

(٩) هم الجهمية ومن وافقهم. انظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي (٢٤/١).

لذكر بدء اعتناق الدولة الرومانية للديانة النصرانية

قال هذا المؤرخ: وكان قسطنطين^(١) يفكر أنه إلى أي الآلهة يلجئ أمره في غزوة غزاها، فبينما هو في الفكر رفع رأسه إلى السماء نصف النهار، فرأى راية الصليب^(٢) في السماء مثال النور، وكان فيها مكتوب: إن بهذا الشكل تغلب^(٣)، فصاغ له صليباً من ذهب، وكان يرفعه^(٤) في حروبه على رأس رمح، ثم إنه غزى رومية^(٥)، فخرج إليه مكسانطيس^(٦)، ووقع في نهر فاخنتق، وافتتح قسطنطينوس مدينة رومية، ووجد في رومية من اليهود وعبدة الأصنام زهاء اثني عشر ألفاً.

ولم يزل دين النصرانية يظهر ويقوى إلى أن دخل فيه أكثر الأمم المجاورة للروم^(٧)،

(١) في «تاريخ مختصر الدول» (ص ٧٩): قسطنطينوس، والظاهر أنه ينطق باللفظين، قال في ترجمته في «المنجد في الأعلام» (ص ٥٥١): قسطنطين الكبير بن قسطنتيوس كلورس (٢٧٤ - ٣٣٧م): إمبراطور روماني (٣٠٦م)، هزم خصمه ماكسانس على أبواب روما عام (٣١٢م)، وأطلق الحرية للدين المسيحي وشجعه، ووحّد الإمبراطورية الرومانية، وفي السنة الثالثة لمملكه أمر فبني لبوزنطيا سور، فزاد في مساحتها أربعة أميال، وسماها قسطنطينية، ونقل الملك إليها.

(٢) في الأصل: «فرأى راية في الصليب»، والتصويب من «تاريخ مختصر الدول» (ص ٧٩).

(٣) الظاهر عدم صحة هذه القصة، وإن صحت فقد صور الشيطان لقسطنطين الوثني الأصل ما رأى في السماء ليدخل الوثنية في الديانة النصرانية، وبهذا نعرف أن أول من ابتدع بدعة الصليب من النصراني هو قسطنطين، وسيأتي ذلك في كلام المؤلف بعد قليل، ونقل مثله ابن القيم في «هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى» (ص ٣٣٨) عن المؤرخ النصراني ابن البطريق.

(٤) في الأصل: «يشله»: أي: يرفعه أو يأخذه، وهي من العامية في اليمن، ولعلها أخذت من شال يشول أي: يرفع، والتصويب من «تاريخ مختصر الدول» (ص ٧٩).

(٥) رومية أو روما: عاصمة إيطاليا اليوم، وهي مدينة تاريخية والعاصمة الدينية عند النصراني، وبها مقر بابا الفاتيكان، تأسست عام (٧٥٣ ق م). انظر: «المنجد في الأعلام» (ص ٣١٣).

(٦) سماه في «المنجد في الأعلام» (ص ٦٨٢): مكسنتيوس، وقال: إمبراطور روماني (٣٠٦ - ٣١٢م): حاول توحيد الإمبراطورية تحت سلطته، وتغلب عليه قسطنطين في معركة جسر ميلفيو، حيث قتل.

(٧) قال الزبيدي في «تاج العروس»: (٢٩٢/٣٢): الروم جيل من ولد الروم بن عيصو بن إسحاق عليه السلام. اهـ، وفي «تاريخ مختصر الدول» (ص ٦٤): الروم: هم الإفرنج، وحد بلاد الروم من جهة الجنوب البحر الرومي، ومن جهة الشمال الروس وغيرها، ومن جهة الشرق بلاد اليونانيين، ومن جهة الغرب إلى أقصى الأندلس، وقاعدة هذه المملكة كلها كانت مدينة رومية.

مثل الجلالقة^(١) والصقالبة وبرجان^(٢) والروس^(٣) واللان^(٤) والأرمن^(٥) والكرج^(٦) وجميع أهل مصر من القبط وغيرهم، وكذلك السودان^(٧) من الحبشة والنوبة^(٨) [٢/ب] وسواهم^(٩).

- (١) الجلالقة: نوع من الإفرنجة، ينسبون إلى جليقية، وهي بلاد شمال غرب الأندلس، وعاصمتها: ستمورة. انظر: «مروج الذهب»: (٦٧/١)، و«معجم البلدان» لياقوت: (١٥٧/٢)، و«الروض المعطار في خبر الأقطار» للحميري (ص ١٦٩، ٣٢٤).
- (٢) برجان: جنس من الروم، وبلادهم مطلة على بحر نيطش (البحر الأسود)، ولم أتمكن من معرفة موقعها الجغرافي على التحديد. انظر: «لسان العرب»: (٣٦٠/١)، و«مقدمة ابن خلدون» (ص ٧٠).
- (٣) تقدم تحت عنوان «ذكر أصول الأمم» أن الروس فرع من الصقالبة، ويسكنون اليوم بجمهورية روسيا، وعاصمتها موسكو. وانظر: «المنجد في الأعلام» (ص ٣١٣).
- (٤) اللان: بلاد وأمة في طرف أرمينية، وهي اليوم مقاطعة في إقليم جورجيا على البحر الأسود. انظر: «القاموس المحيط» مادة: (لون)، (ص ١٥٩٠)، و«أطلس الوطن العربي والعالم» (ص ٣٥، ١١٠).
- (٥) الأرمن: قال ابن خلدون في «تاريخه»: (٤٤/٢): مواطنهم في أرمينية شرقي القسطنطينية، وفي «المنجد في الأعلام» (ص ٣٦): الأرمن: شعب هندو أوروبي، استوطن أولاً بلاد أرمينيا حول بحيرة وان، ثم نزح قسم منهم في القرن الحادي عشر إلى كيليكيا حيث أسسوا مملكة أرمينيا الصغرى، وتشتتوا في البلاد العربية والأوربية والأمريكية.
- (٦) في الأصل: «والكرخ»، والصواب ما أثبتناه، قال ابن خلدون في «تاريخه»: (٢٣٢/٢): الكرج: من شعوب الروم، وبلادهم ما بين أرمينية والقسطنطينية شمالاً في جبال ممتعة، وفي «المنجد في الأعلام» (ص ٢٢٤): جيورجيا أو الكرج: من جمهوريات الإتحاد السوفيتي، تقع في جنوب غربي البلاد، شرقي البحر الأسود.
- (٧) قال في «المختصر في أخبار البشر» (٩٥/١): السودان: من ولد حام، ومنهم: الحبش والزليع والنوبة والبجا والدمادم والزنج والتكرور والكانم وأهل مالي وأهل غينية وغيرهم. اهد باختصار، وقال ابن خلدون في «تاريخه» (٨٣/١): وقد توهم بعض النسابين ممن لا علم لديه بطبائع الكائنات أن السودان هم ولد حام بن نوح، اختصوا بلون السواد لدعوة كانت عليه من أبيه، وفي القول بنسبة السواد إلى حام غفلة عن طبيعة الحر والبرد وأثرهما في الهواء، وإنما اسودت أجسامهم لإفراط الحر.
- (٨) النوبة: منطقة إفريقية، كانت تمتد على شاطئ النيل من أسوان إلى حدود إريتريا مع السودان اليوم، تنقسم إلى النوبة السفلى: وهي الجزء الواقع في مصر بين أسوان ووادي حلفا، والنوبة العليا: وهي المناطق الواقعة في السودان، اتخذ النوبيون مروى عاصمة لهم، ثم اعتنقوا المسيحية، فنشأت دولة أكسوم نحو (٣٥٠م) ودفنلة، واستمرت حتى القرن الرابع عشر الميلادي، ثم اعتنقوا الإسلام. انظر «المنجد في الأعلام» (ص ٧١٥)، و«أطلس الوطن العربي والعالم» (ص ١٠٠، ١٤٢).
- (٩) «تاريخ مختصر الدول» (ص ٧٩).

والنصارى دينهم على الكتاب، وهو الإنجيل^(١) المنزل على عيسى بن مريم، كما حكاه الله تعالى، والصليب هذا الذي على صورة عيسى معهم كان أصله ما ذكر هنا: أنه أراد ملكهم الاستنصار به، ووضعه ولم يكن قبل، وهو باقي^(٢) بصورته معهم إلى الآن، ويستنصرون به في حروبهم، وإلا فإنهم لا يعبدون الأوثان، إلا أنه روي أن هؤلاء المتأخرين^(٣) يعبدون هذا الصليب لا غيره من الأوثان، وقيل: إنما يتبركون به، ويسجدون له فقط.

وفي التواريخ القديمة قبل النبوة: أن يوليانس^(٤) قيصر^(٥) ملك سنتين بعد موت عميه، وسمي بارابطيس^(٦) أي: المارق؛ لأنه خلع ربة النصرانية من عنقه، وعبد الأصنام، ولذلك وثب الوثنيون على النصارى، ووقع بينهم بلاء عظيم بالإسكندرية، وقُتل من الجانيين خلق كثير.

(١) الإنجيل: كلمة معربة من اليونانية: إفاجيلون، ومعناها: البشارة بالخير، والإنجيل كتاب أنزله الله على عيسى بن مريم، وبعد رفع المسيح وضياع الإنجيل الرباني كتبت أناجيل كثيرة زادت على المئة، فاختارت الكنيسة منها أربعة، وهي المقصودة بكلمة الإنجيل عند النصارى الآن، وهي: متى ومرقس ولوقا ويوحنا، وقد تعرض الإنجيل للعديد من الدراسات النقدية من علماء اللاهوت النصارى ومن علماء المسلمين على حدٍ سواء لتثبت الدراسات انقطاع أسانيد فضلاً عن وقوع كُتَّابه في الكثير من التناقضات، بالإضافة إلى ركاكة الأسلوب، مما يفقد نصوصه مصداقية صلتها بالوحي، وأنها عبارة عن آراء وأفكار كاتبها مختلطة بما تبقى من الإنجيل الأول، وصدق الله القائل: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ يَسْتَفْهَمُ لَعَنَهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَكَسُوا حَظًّا مِمَّا دُكِرُوا بِهِ وَلَا نُزَالُ تَطَلُّعٌ عَلَى حَائِنَتِهِمْ وَلَا قَلِيلًا مِنْهُمْ فَأَعْفُ عَنْهُمْ وَاصْفَحْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [المائدة: ١٣]. وانظر: «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة» (٩٧٦/٢).

(٢) في الأصل: «وهو باقي»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل: «المتأخرون»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) هو يوليانس الجاحد (٣٣١ - ٣٦٣م): ولد في القسطنطينية، وهو ابن أخت قسطنطين الكبير، نودي به إمبراطوراً سنة (٣٦١م)، جحد الإيمان المسيحي، وشجع الوثنية، قُتل في معركة مع الفرس، انظر: «المنجد في الأعلام» (ص ٧٥٧).

(٥) أول من تسمى قيصر من ملوك الروم: يولش، ثم صار سمة لملوكهم من بعده. انظر: «تاريخ ابن خلدون» (١٩٩/٢)، وفي «المنجد في اللغة» (ص ٩٥٦): قيصر: جمعه قياصرة: لقب أباطرة الرومان وبيزنطية وروسيا وألمانيا.

(٦) في الأصل: «بارانطيس»، والتصويب من «تاريخ مختصر الدول».

ثم إن يوليانس منع النصارى من الاشتغال في شيء من كتب الفلسفة^(١)، وسلب آنية الكنائس والأديرة^(٢)، واستصفى مال من لم يطعه من النصارى في أكل ذبائح الأصنام^(٣)، وأهلك كثيراً منهم^(٤).



-
- (١) أما في هذه فقد أصاب لا رحمه الله، فالفلسفة نقيض الأديان.
- (٢) جمع دَيْر، وهو مقام الرهبان والراهبات من النصارى، ويجمع أيضاً على أديار وديورة. انظر: «المنجد في اللغة» (ص ٢٣١).
- (٣) يظهر من هذا أن النصارى يحرمون ما ذبح للأصنام، ولا خلاف في تحريم ذلك بين المسلمين.
- (٤) «تاريخ مختصر الدول» لابن العبري (ص ٨١).

اتحاد فرق الإسلام

إذا عرف هذا فنذكر تعداد فرق الإسلام التي أشار إليها النبي ﷺ: فعن أبي هريرة^(١) أن رسول الله ﷺ قال: «تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة»^(٢). أخرجه الترمذي^(٣)، وقال: حديث حسن صحيح. قال: وفي الباب عن سعد وعبد الله بن عمرو وعوف بن مالك^(٤).

- (١) هو الصحابيُّ الجليلُ الحافظُ المكثُرُ عبد الرحمن بن صخر الدوسي (٢٣ ق هـ - ٥٧ هـ): اختلف في اسمه واسم أبيه، والأشهر ما ذكر، وكان إسلامه بين الحديبية وخيبر، وقدم المدينة مهاجراً، وسكن الصفة، ولزم صحبة النبي ﷺ حتى توفي ﷺ، روى عنه نحو ثمان مئة من أهل العلم، توفي بالعقيق، ودفن بالبقيع. انظر: «الإصابة»: (٧/٤٢٥)، و«الأعلام»: (٣/٣٠٨).
- (٢) أخرجه الترمذي في «سننه» (ص ٧٤٧)، كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، حديث رقم (٢٦٤٥)، وقال: «حديث حسن صحيح»، وأخرجه أبو داود في «سننه» (ص ٦٩٨)، أول كتاب السنة، باب شرح السنة، حديث رقم (٤٥٩٦)، وابن ماجه في «سننه» (ص ٦٠٣)، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، حديث رقم (٣٩٩١)، والحاكم في «المستدرک»: (١/٢١٧)، كتاب العلم، فصل في توقيف العالم، حديث رقم (٤٤١)، وقال: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه، وله شواهد»، وأخرجه البيهقي بنحوه أيضاً في «السنن الكبرى»: (١٠/٢٠٨)، كتاب الشهادات، باب ما ترد به شهادة أهل الأهواء، حديث رقم (٢٠٦٩٠)، وصححه أيضاً الشاطبي في «الاعتصام»: (٢/٣٨٠) والألباني في «صحيح سنن أبي داود»: (٣/١١٥)، حديث رقم (٤٥٦٩).
- (٣) هو أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (٢٠٩ - ٢٧٩ هـ): سمع الحديث عن البخاري وغيره من مشايخ البخاري، وكان إماماً ثبته حجة، صنف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجل عالم متقن، وكانت وفاته بترمز، وكان قد أضر في آخر عمره. انظر: «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر العسقلاني (٩/٣٤٤)، و«الأعلام»: (٦/٣٢٢).
- (٤) في الأصل: «وفي الباب عن أبي سعيد الخدري وابن عمر وعوف بن مالك»، والتصويب من «سنن الترمذي»، وسيذكر المؤلف فيما سيأتي أحاديثهم، وسنذكر تراجمهم هنالك إن شاء الله تعالى.

وأخرجه^(١) أبو داود^(٢) والحاكم^(٣) والبيهقي^(٤).

وعن أنس بن مالك^(٥) قال: قال رسول الله ﷺ: «إن بني إسرائيل افتقرت^(٦) على إحدى وسبعين فرقة، وإن أمتي ستفترق على ثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة»^(٧). أخرجه ابن ماجه^(٨).

(١) أي: حديث أبي هريرة.

(٢) هو أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني (٢٠٢ - ٢٧٥هـ): الإمام الحافظ، أصله من سجستان، رحل رحلة كبيرة، وتوفي بالبصرة، وكان أحد أئمة الدنيا فقهاً وعلماً وحفظاً ونسكاً وورعاً وإتقاناً، من مصنفاته: «السنن»، وهو أحد الكتب الستة، و«المراسيل» في الحديث، و«كتاب الزهد»، وغيرها. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٤/١٤٩)، و«الأعلام»: (٣/١٢٢).

(٣) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الحاكم الضبي النيسابوري الحافظ (٣٢١ - ٤٠٥هـ): مولده ووفاته بنيسابور، رحل في طلب الحديث، وأخذ عن نحو ألفي شيخ، وكان من أهل العلم والحفظ والحديث، وولي قضاء نيسابور، وكان ينفذ في الرسائل إلى ملوك بني بويه، فيحسن السفارة بينهم وبين السامانيين، من مصنفاته: «المستدرک على الصحيحين» و«علوم الحديث» والإكليل» و«تاريخ نيسابور». انظر: «البدایة والنهاية» للحافظ ابن كثير (١١/٤٠٩)، و«الأعلام»: (٦/٢٢٧).

(٤) هو الحافظ الكبير أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله البيهقي (٣٨٤ - ٤٥٨هـ): كان فقيهاً محدثاً أصولياً، أخذ العلم عن الحاكم أبي عبد الله النيسابوري، وسمع على غيره شيئاً كثيراً، وجمع أشياء كثيرة نافعة، منها: «كتاب السنن الكبير» و«السنن الصغير» و«الآثار» و«الآداب» و«شعب الإيمان» و«دلائل النبوة»، وغير ذلك، توفي بنيسابور، ونقل تابوته إلى بيهق. انظر: «البدایة والنهاية»: (١٢/١١٥)، و«الأعلام»: (١/١١٦).

(٥) هو أبو حمزة أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي (١٠هـ - ٩٣هـ): خادم رسول الله ﷺ، وأحد المكثرين من الرواية عنه، شهد الفتوح، ثم قطن البصرة، فكان آخر الصحابة موتاً بها. انظر: «الإصابة»: (١/١٢٦)، و«الأعلام»: (٢/٢٤).

(٦) في الأصل: «تفرقت»، والتصويب من سنن ابن ماجه.

(٧) أخرجه ابن ماجه في «سننه» (ص ٦٠٤)، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، حديث رقم (٣٩٩٣)، وأحمد في «المسند»: (٣/١٢٠)، حديث رقم (١٢٢٢٩)، والطبراني في «المعجم الأوسط»: (٥/١٣٧)، حديث رقم (٤٨٨٦)، والآجري في «الشریعة»، باب ذكر افتراق الأمم في دينهم، وعلى كم تفترق هذه الأمة؟ حديث رقم (٢٦)، وأبو يعلى في «مسنده»: (٧/٣٢)، حديث رقم (٣٩٣٨)، وجود إسناده العراقي في «تخريج أحاديث إحياء علوم الدين»: (٣/٢٥٩)، وذكره الألباني في «صحيح الجامع الصغير»: (١/٤٠٩)، حديث رقم (٢٠٤٢).

(٨) هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (٢٠٩ - ٢٧٣هـ): أحد الأئمة في علم الحديث، =

وعن عبد الله بن عمرو^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، [٣/أ] حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة^(٢)، وتفرقت أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة [واحدة]». قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»^(٣).

قال الترمذي: هذا حديث مفسر غريب، ولا نعرف مثل هذا إلا من هذا الوجه.

وعن معاوية بن أبي سفيان^(٤) قال: قام فينا رسول الله ﷺ، فقال: «ألا إن من قبلكم من

= صنف كتابه «سنن ابن ماجه» وهو أحد الكتب الستة، وهو دال على تبحره واطلاعه واتباعه للسنة في الأصول والفروع، وله «تفسير القرآن» وكتاب في التاريخ. انظر: «البداية والنهاية»: (٦١/١١)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٦٩/٩)، و«الأعلام»: (١٤٤/٧).

(١) في الأصل: «عمر»، والصواب ما أثبتناه، وهو أبو محمد أو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل القرشي السهمي (ق ٧ هـ - ٦٥ هـ): صحابي جليل، أسلم قبل أبيه، ويقال: لم يكن بين مولدهما إلا اثنتا عشرة سنة، كان يكتب في الجاهلية، ويحسن السريانية، وكان عالماً حافظاً عابداً. انظر: «الإصابة»: (١٩٢/٤)، و«الأعلام»: (١١١/٤).

(٢) قال في «لسان العرب»: (١٣/١٨٨)، مادة: (ملل): والمِلَّةُ: الشريعة والدين، وفي الحديث: «لا يتوارث أهل ملتين»، والمِلَّةُ: الدين، كَمِلَّةِ الإسلام والنَّصرانية واليهودية، وقيل: هي مُعظم الدين وجملة ما يجيء به الرسل، وفي التنزيل العزيز: ﴿حَقَّ تَبَعٌ مِلَّتِهِمْ﴾، قال أبو إسحاق: المِلَّةُ في اللغة: سُنتهم وطريقهم.

(٣) أخرجه الترمذي في «السنن» (ص ٧٤٧)، كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، حديث رقم (٢٦٤٦)، وما بين المعقوفين زيادة منها، والحاكم في «المستدرک»: (١/٢١٨)، كتاب العلم، فصل في توقيف العالم، حديث رقم (٤٤٤)، وابن عساکر في «تاريخ دمشق»: (١٣/٩٨)، والآجري في «الشريعة» (ص ٢٢)، حديث رقم (٢٣، ٢٤)، وقد حسنه الترمذي في بعض نسخ «السنن»، ومنها النسخة التي اعتمدها المباركفوري صاحب «تحفة الأحوذى»، ففيها: «هذا حديث حسن غريب مفسر»، قال في «تحفة الأحوذى» (٧/٣٣٤): «في سننه عبد الرحمن بن زياد الإفريقي، وهو ضعيف، فتحسين الترمذي له لاعتضاده بأحاديث الباب»، وصححه البغوي في «شرح السنة»: (١/٢١٣)، وحسنه الألباني في «صحيح الجامع الصغير»: (٢/٩٤٣)، حديث رقم (٥٣٤٣).

(٤) هو معاوية بن أبي سفيان صحر بن حرب القرشي الأموي (١٨ ق هـ - ٦٥ هـ): أسلم عام الفتح، وصحب النبي ﷺ، وكتب له، وولاه عمر الشام بعد أخيه يزيد بن أبي سفيان، وأقره عثمان، ثم استمر فلم يبايع علياً، فكانت بينهما معركة صفين المشهورة، واستقل بالشام ومصر، ثم تسمى بالخلافة بعد الحكمين، ثم استقل بها لما صالحه الحسن بن علي. انظر «الإصابة»: (٦/١٥١)، و«الأعلام»: (٧/٢٦١).

أهل الكتاب افترقوا على ثنتين وسبعين فرقة، وإن هذه الأمة ستفترق على ثلاث وسبعين، ثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة»^(١).

قال السيوطي^(٢) في «الجامع الكبير»^(٣): وعن عوف بن مالك^(٤) عن النبي ﷺ قال: «افتترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة، وتزيد أمتي عليها فرقة، ليس فيها أضر على أمتي من قوم يقيسون الدين برأيهم؛ فيحلون ما حرم الله، ويحرمون ما أحل الله»^(٥).

- (١) أخرجه أبو داود في «السنن» (ص ٦٩٨)، أول كتاب السنة، باب شرح السنة، حديث رقم (٤٥٩٧)، وأحمد في «المسند»: (١٠٢/٤)، حديث رقم (١٦٩٧٩)، والحاكم في «المستدرک»: (٢١٨/١)، كتاب العلم، فصل في توقير العالم، حديث رقم (٤٤٣)، والطبراني في «المعجم الكبير»: (٣٧٧/١٩)، حديث رقم (٨٨٥)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي، وجود إسناده العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء»: (٢٥٩/٣)، وذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (٣٥٨/١)، حديث رقم (٢٠٤).
- (٢) هو جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد الأسيوطي الشافعي (٨٤٩ - ٩١١هـ): الإمام الكبير، صاحب التصانيف المفيدة في كل فن، منها: «الجامعان الصغير والكبير» في الحديث، و«الدر المنثور في التفسير بالمأثور»، و«الإتقان في علوم القرآن»، وغيرها. انظر: «البر الطالع» للشوكاني: (٣٨٢/١).
- (٣) «جامع الأحاديث» للسيوطي (١١٣/٤)، حديث رقم (١٠٥٦١).
- (٤) هو أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو محمد عوف بن مالك بن أبي عوف الأشجعي (... - ٧٣هـ): قال الواقدي: أسلم عام خيبر، ونزل حمص، وقال غيره: شهد الفتح، وكانت معه راية أشجع، وسكن دمشق، أذى النبي ﷺ بينه وبين أبي الدرداء. انظر: «الإصابة» (٧٤٢/٤).
- (٥) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: (٥٠/١٨)، حديث رقم (٩٠)، بلفظ: «فتفرقت أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيحلون الحرام، ويحرمون الحلال»، وأخرجه بنحو الحاكم في «المستدرک»: (٤٧٧/٤)، كتاب الفتن والملاحم، حديث رقم (٨٣٢٥)، وقال: «هذا الحديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»، وأخرجه ابن عدي في «الكامل»: (٤٢٩/٣) بلفظ: «فتفرقت هذه الأمة بضعاً وسبعين فرقة، شرها فرقة يقيسون الرأي، يستحلون به الحرام، ويحرمون الحلال»، وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد»: (٣٠٩/١٣) بألفاظ أحدها كلفظ الطبراني، وأخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (١٥١/٦٢)، وأخرج ابن ماجه أوله في «السنن» (ص ٦٠٣)، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، حديث رقم (٣٩٩٢)، ولفظه: «افتترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، فواحدة في الجنة وسبعون في النار، وافتترقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة، فأحدى وسبعون في النار وواحدة في الجنة، والذي نفس محمد بيده لتفترقن أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، واحدة في الجنة وثنان وسبعون في النار، قيل: يا رسول الله، من هم؟ قال: الجماعة»، وليس فيه لفظ القياس كما ترى، وذكر القياس لا يصح، قال ابن عبد البر في «جامع بيان

قال: أخرجه الطبراني^(١) وابن عدي^(٢) في «الكامل» والخطيب^(٣) وابن عساكر^(٤) وابن ماجه .
وعن سعد بن أبي وقاص^(٥) قال: قال النبي ﷺ: «افترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين

= العلم وفضله»: (٨٩١/٢) بعد إيراد الحديث الذي فيه ذكر القياس برقم (١٦٧٣) ما لفظه: هذا عند أهل العلم بالحديث حديث غير صحيح، حملوا فيه على نعيم بن حماد، وقال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين: حديث عوف بن مالك هذا لا أصل له، وأما ما روي عن السلف في ذم القياس فهو عندنا قياس على غير أصل، أو قياس يرد به أصل. اهـ. وقال المحقق: لا يصح، وبعد أن ذكر من أخرجه عن نعيم بن حماد قال: وصححه الحاكم على شرط الشيخين، وقال البيهقي: تفرد به نعيم بن حماد، وسرقه منه جماعة من الضعفاء، وهو منكر، وقال ابن عدي: وهذا إنما يعرف بنعيم بن حماد، رواه عن عيسى بن يونس، فتكلم الناس فيه بجرأه، وقال الزركشي في «المعتبر»: هذا حديث لا يصح، مداره على نعيم بن حماد، قال الخطيب: بهذا الحديث سقط نعيم بن حماد عند كثير من أهل الحديث، وقال يحيى بن معين: ليس له أصل، وأنكره أبو زرعة. اهـ.

- (١) هو أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني (٢٦٠ - ٣٦٠ هـ): الحافظ الكبير، ولد بعكا، وأصله من طبرية الشام، وإليها نسبه، وهو صاحب المعاجم الثلاثة: «الكبير» و«الأوسط» و«الصغير»، وله كتاب «السنن» وكتاب «مسند الشاميين»، وغير ذلك من المصنفات المفيدة، توفي بأصبهان، ودفن على بابها عند قبر حُمَمَة الصحابي. انظر: «البداية والنهاية»: (١١/٣٠٥)، و«الأعلام»: (٣/١٢١).
- (٢) هو أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني (٢٧٧ - ٣٦٥ هـ): الإمام الحافظ الكبير، علامة بالحديث ورجاله، له «الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة». انظر: «البداية والنهاية»: (١١/٣٢١)، و«الأعلام»: (٤/١٠٣).
- (٣) هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت البغدادي المعروف بالخطيب (٣٩٢ - ٤٦٣ هـ): أحد مشاهير الحفاظ المؤرخين المقدمين، من مصنفاته «تاريخ بغداد» و«الكفاية في علم الرواية» و«الفقيه والمتفقه»، وغيرها. انظر: «البداية والنهاية»: (١٢/١٢٤)، و«الأعلام»: (١/١٧٢).
- (٤) هو أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي (٤٩٩ - ٥٧١ هـ): المؤرخ الحافظ الرحالة، كان محدث الديار الشامية، مولده ووفاته في دمشق، له «تاريخ دمشق الكبير»، و«الإشراف على معرفة الأطراف» في الحديث، و«تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى أبي الحسن الأشعري»، وغيرها. انظر: «البداية والنهاية»: (١٢/٣٦١)، و«الأعلام»: (٨/٩٢).
- (٥) هو أبو إسحاق سعد بن مالك بن أهيب، وقيل: ابن وهيب بن عبد مناف بن زهرة القرشي الزهري (٢٣ ق هـ - ٥٦ هـ): الصحابي الجليل، من أخوال النبي ﷺ، وثالث ثلاثة أسلموا، وأحد العشرة، وآخرهم موتاً، وأحد الستة أهل الشورى، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، روى عن النبي ﷺ كثيراً، وكان مجاب الدعوة، مات بالعقيق، وحمل إلى المدينة. انظر: «الإصابة»: (٣/٧٣)، و«الأعلام»: (٣/٨٧).

ملة، ولن تذهب الليالي والأيام حتى تفترق أمتي [على] مثلها، [أو قال: عن مثل ذلك، و] كل فرقة منها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة»^(١). قال: أخرجه عبد بن حميد^(٢).

وعن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: «تفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلهم في النار إلا واحدة»، [قالوا: وما تلك الفرقة؟ قال: «ما أنا عليه اليوم وأصحابي»]. أخرجه الطبراني في «الأوسط»^(٣).

وعن علي بن أبي طالب عنه ﷺ قال: «تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة»^(٤). أخرجه ابن النجار^(٥).

وعن عوف بن مالك عن النبي ﷺ قال: «تفترق أمتي على بضع وسبعين فرقة، أعظمها فتنة على أمتي قوم يقيسون الأمور برأيهم، فيحلون الحرام ويحرمون الحلال». أخرجه الحاكم والطبراني، وقال الحاكم: «وهذا الحديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه»^(٦).

وعن أبي أمامة^(٧) عنه ﷺ أنه قال: «اختلفت اليهود على إحدى وسبعين فرقة،

(١) «المنتخب» لعبد بن حميد (ص ٧٩)، حديث رقم (١٤٨)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وأخرجه الأجرى في «الشرعية» (ص ٢٤)، حديث رقم (٣٠).

(٢) هو أبو محمد عبد بن حميد بن نصر الكسي (بعد ١٧٠-٢٤٩هـ): الإمام الحافظ الحجة الجوال، نسبته إلى كس (من بلاد السند)، ويقال: الكشي (قرية قرب جرجان)، قيل: اسمه عبد المجيد وخفف، حدث عنه مسلم والترمذي والبخاري تعليقاً في دلائل النبوة من «صحيحه»، من مصنفاته: «تفسير القرآن الكريم»، و«المسند». انظر: «تهذيب التهذيب»: (٦/٤٠٢)، و«الأعلام»: (٣/٢٦٩).

(٣) «المعجم الأوسط» للطبراني (٥/١٣٧)، حديث رقم (٤٨٨٦)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٤) «ذيل تاريخ بغداد» لابن النجار (٢/١٤٣)، حديث رقم (٤٢٩).

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن محمود بن الحسن ابن النجار: (٥٧٣ - ٦٤٣هـ): مؤرخ حافظ للحديث، مولده ووفاته ببغداد، سمع الكثير، ورحل شرقاً وغرباً، من كتبه «الكمال في معرفة الرجال» و«ذيل تاريخ بغداد» للخطيب. انظر «البداية والنهاية»: (١٣/١٩٧)، و«الأعلام»: (٧/٨٦).

(٦) الحديث لا يصح، وقد تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٧) هو أبو أمامة صُدِّي بن عجلان بن الحارث ويقال: ابن وهب الباهلي (. . . - ٨٦ هـ): صحابي جليل، شهد صفين مع علي، وسكن الشام، فتوفي في حمص، وهو آخر من مات من الصحابة بالشام. انظر: «الإصابة»: (٧/١٩)، و«الأعلام»: (٧/٨٦).

سبعين^(١) فرقة في النار وواحدة في الجنة، واختلفت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، إحدى وسبعون^(٢) في النار وواحدة في الجنة، وتختلف هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، اثنتان وسبعون في النار وواحدة في الجنة». فقلنا: انعتهم لنا، فقال: «السواد الأعظم»^(٣). رواه ابن ماجه والترمذي [باختصار]، ورواه الطبراني، ورجاله ثقات. كذا ذكره الشيخ علي الهيثمي^(٤) في كتابه «مجمع الزوائد» في كتاب^(٥) قتال أهل البغي^(٦). وروى الهيثمي المذكور في كتابه «مجمع الزوائد»^(٧) أحاديث أخر في ذلك عن سعد بن أبي وقاص، وعن أنس، وعن علي، وعن عوف بن مالك^(٨).

- (١) هكذا في الأصل وفي «المعجم الكبير» للطبراني، وفي «مجمع الزوائد»: «وسبعون».
- (٢) في الأصل: «وسبعين»، والتصويب من «المعجم الكبير» و«مجمع الزوائد».
- (٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: (٢٧٣/٨)، حديث رقم (٨٠٥١)، في حديث طويل في الخوارج، وأخرجه باختصار ابن ماجه في «السنن» (ص ٣١)، المقدمة، باب في ذكر الخوارج، حديث رقم (١٧٦)، والترمذي في «السنن» (ص ٨٣٥)، كتاب التفسير، باب ومن سورة آل عمران، حديث رقم (٣٠٠٧)، لكن ليس في لفظيهما ما يدل على الافتراق.
- (٤) هو أبو الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي القاهري الحافظ (٧٣٥ - ٨٠٧ هـ): صحب الزين العراقي، وتزوج ابنته، ولم يفارقه سافراً وحضراً حتى مات، له كتب وتواريخ في الحديث، أشهرها «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، جمع فيه زوائد الكتب الستة من مسند أحمد بن حنبل والبخاري وأبي يعلى الموصلي والمعجم الثلاثة للطبراني، وحذف أسانيداً، مع الكلام عليها بالصحة والحسن والضعف، وما في بعض رواياتها من الجرح والتعديل. انظر: «البدور الطالع»: (١/٤٤١).
- (٥) في الأصل: «باب»، والصواب ما أثبتناه.
- (٦) «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد» للهيثمي: (٢٣٣/٦)، كتاب قتال أهل البغي، باب منه في الخوارج، وما بين المعقوفين زيادة منه.
- (٧) «مجمع الزوائد»: (٢٥٧/٧) فما بعدها، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم واتباع سنن من مضى.
- (٨) أما حديث سعد فقد عزاه الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (٢٥٩/٧) إلى البزار، وقال: «وفيه موسى بن عبيدة الربذي وهو ضعيف»، وهو في «مسند البزار»: (٤/٣٨)، حديث رقم (١١٩٩)، بلفظ: «افتترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين ملة، ولن تذهب الليالي والأيام حتى تفترق أمتي على مثلها». قال البزار: «وهذا الحديث لا نعلمه يروى عن سعد إلا من هذا الوجه، ولا نعلم يروى عبد الله بن عبيدة، عن عائشة [يعني ابنة سعد] عن أبيها إلا هذا الحديث»، وأما حديث أنس وعلي فقد عزاه في «مجمع الزوائد» (٢٥٧/٧) إلى أبي يعلى، وهو في «مسنده» (٦/٣٤٠)، حديث رقم (٣٦٦٨)، ولم يذكر الهيثمي حديث عوف بن مالك، بل ذكر حديث عمرو بن عوف في «المجمع»: (٧/٢٦٠)، وعزاه إلى الطبراني، وهو في «المعجم الكبير» له (١٣/١٧)، حديث رقم (٣)، وقد أورد المؤلف نصوص هذه الأحاديث في الخاتمة.

الكلام على حديث الإفتراق

قال السيد محمد بن إبراهيم^(١) في جواب من سأل عن اختلاف المعتزلة والأشعرية في حمد الله على الإيمان ما لفظه: لم يصح عند أهل الحديث [٣/ب] ما روي عنه عليه السلام: «كلها هالكة إلا فرقة واحدة»^(٢).

(١) هو الإمام الحافظ المجتهد المطلق محمد بن إبراهيم بن علي بن المرتضى بن المفضل المعروف بابن الوزير (٧٧٥ - ٨٤٠هـ): ولد بهجرة الظهراوين من شطب، وقرأ على أكابر مشايخ صنعاء وصعدة وسائر المدائن اليمينية ومكة، وتبحر في جميع العلوم، وفاق الأقران، واشتهر صيته، وبعد ذكره، وطار علمه في الأقطار، وله مع أهل عصره قلاقل وزلازل، وكانوا يشيرون عليه ثورة بعد ثورة، وينظمون في الاعتراض عليه القصائد، وكان يجاوبهم، فيقهرهم بالحجة، ولم يكن في زمنه من يقوم له لكونه في طبقة ليس فيها أحد من شيوخه فضلاً عن معارضيه، وآخر الأمر أقبل على العبادة، وتمشيخ، وتوحش في الفلوات، وانقطع عن الناس، وتأسف على ما مضى من عمره في تلك المعارك التي جرت بينه وبين معاصريه، مع أنه في جميعها مشغول بالتصنيف والتدريس والذب عن السنة والرفع عن أعراض أكابر العلماء وأفاضل الأمة، والمناضلة لأهل البدع ونشر علم الحديث وسائر العلوم الشرعية في أرض لم يألف أهلها ذلك لا سيما في تلك الأيام، فله أجر العلماء العاملين وأجر المجاهدين المجتهدين، ولكنه ذاق حلاوة العبادة، وطعم لذة الانقطاع إلى جانب الحق، فصغر في عينيه ما سوى ذلك، ولو قلت: إن اليمن لم ينبج مثله لم أبعد عن الصواب، وفي هذا الوصف ما لا يحتاج معه إلى غيره، له مؤلفات قيمة منها: «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم»، ومختصره «الروض الباسم»، وإيثار الحق على الخلق»، وكتاب «تنقيح الأنظار» شرح به مقدمة ابن الصلاح، وغيرها، مات ودفن بصنعاء. انظر: «اللبدر الطالع»: (٢/٨١).

(٢) الظاهر أن العلامة الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير لم يقف على أقوال المحدثين في هذا الحديث، ولم يتسن له دراسة سنده بهذه الزيادة، أو وقف على بعض طرقه الضعيفة واعتمد على كلام ابن حزم دون تحرر، وإلا فالحديث بالزيادة المذكورة صحيح، صححه عامة العلماء قديماً وحديثاً، وذكره في مصنفاتهم، وبنوا عليه الأحكام والتفريعات، وقد رواه كثير من أئمة الحديث ونقله الآثار محتجين به عن جماعة من الصحابة سيأتي ذكرهم، وممن صححه من العلماء: الحاكم في «المستدرک»: (١/٢١٧)، ووافقه الحافظ الذهبي، والبغوي في «شرح السنة»: (١/٣١٣)، وشيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (٢/٢١٥)، والزليعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١/٤٤٧) رقم (٤٥٥)، والحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٤/٣٦٢): وجود أسانيده العراقي في «تخريج أحاديث الإحياء»: (٣/٢٥٩)، وحسنه الحافظ ابن حجر في «الكافي الشاف في تخريج

بل قال الحافظ أبو محمد بن حزم^(١): «إن هذه [الزيادة] موضوعة»^(٢)، إنما

الحديث المعروف؛ أنها تفترق إلى نيف وسبعين فرقة، لا زيادة على هذا في نقل

= أحاديث الكشاف» (ص ٦٣)، رقم (١٧)، وصححه أيضاً السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص ٢٥٩)، رقم (٣٤٠)، والمناوي في «فيض القدير»: (٢/٢١)، ومحمد ابن إبراهيم بن المفضل في «الإشارة المهمة إلى صحة حديث افتراق الأمة» (ص ٥٨١)، مخطوط ضمن مجموع، والمقبلي في «العلم الشامخ» (ص ٥١٢)، وعبد الله بن علي الوزير في «طبق الحلوى» (ص ١٥٦)، وابن الأمير في «رسالته في حديث الافتراق» (ص ٩٥)، وشعيب الأرناؤوط في تعليقه على «العواصم والقواصم» (٣/١٧١)، والألباني في «السلسلة الصحيحة»: (١/٣٥٨)، رقم (٢٠٤)، وقال: «ولا أعلم أحداً قد طعن فيه إلا بعض من لا يعتد بتفرده وشذوذه». اهـ، وقد عده من الأحاديث المتواترة: السيوطي، كما حكاها المناوي في «فيض القدير»: (٢/٢١)، والكتاني في «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» (ص ٤٥)، حديث رقم (١٨)، وكذلك المؤلف كما سيأتي بعد قليل. وأما من استدل به من العلماء فلا يأتي عليهم الحصر، قال العلامة محمد بن إبراهيم بن المفضل في «الإشارة المهمة» (ص ٥٨١): «وبعد، فإنه نُقل عن بعض علماء العصر في حديث افتراق الأمة أنه لا أصل له، وأنه لم يأت إلا من حديث معاوية بن أبي سفيان، وهذا لا يخلو عن سهو أو تساهل أو غفلة أو تجاهل، كيف وقد أُطبق على نقله عدة من الأثبات، واتفق على تدوينه جمع من الحفاظ الثقات؟»، ثم ذكر أن ممن استدل به: صاحب «الجامع الكافي» والإمام يحيى بن حمزة والمهدي أحمد بن يحيى في «البحر» والشهرستاني في «الملل والنحل» والعضد في «مختصر المواقف» وصاحب «الكشاف» والبيضاوي وابن حجر الهيثمي في «شرح الهمزية»، قال: «وأما في كتب أهل الحديث النبوي [فقد] ذكره عدة، لم يقل فيه واحد منهم: لا أصل له، ولا ذكر ما يقتضي كونه موضوعاً، وإنما هم بين جازم بصحته أو مشير إلى كثرة طرده المقوية له أو ساكت عنه، وصنيعهم هذا لا يكون فيما لا أصل له، وهم أئمة الآثار وسباق هذا المضمار». اهـ.

(١) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري (٣٨٤ - ٤٥٦ هـ): عالم الأندلس في عصره، ولد بقرطبة، نشأ في تنعم ورفاهية، ورزق ذكاءً مفرطاً وذهناً سيالاً وكتباً نفيسة كثيرة، وكانت له ولأبيه من قبله رئاسة الوزارة وتبدير المملكة، فزهد بها، وانصرف إلى العلم والتأليف، فكان رأساً في علوم الإسلام، متبحراً في النقل، عديم النظر على ييس فيه وفرط ظاهرية في الفروع لا الأصول. قيل: إنه تفقه أولاً للشافعي، ثم أده اجتهداه إلى القول بنفي القياس كله جليله وخفيه، والأخذ بظاهر النص وعموم الكتاب والحديث، والقول بالبراءة الأصلية واستصحاب الحال، وله مصنفات نفيسة، منها: «الفصل في الملل والأهواء والنحل»، و«المحلى» في الفقه، و«إحكام الأحكام» في أصول الفقه، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٨/١٨٤)، و«الأعلام»: (٤/٢٥٤).

(٢) الحديث الموضوع: هو الذي اختلقه الكذابون، ونسبوه إلى رسول الله ﷺ. انظر: «تدريب الراوي

في شرح تقريب النواوي» للسيوطي (ص ٢٤٤).

الثقات، ومن زاد على نقل الثقات في الحديث المشهور^(١) كان - عند المحدثين - ما زاد معللاً^(٢) غير صحيح^(٣)، وإن كان الراوي ثقة، غير أن مخالفته للثقات^(٤) - فيما شاركوه في حديثه - يقوي الظن على أنه وهم فيما رواه، أو أدرج^(٥) في الحديث كلام بعض الرواة، وحسبه من كلام رسول الله ﷺ، فيعلون الحديث بهذا، وإن لم يكن مقدوحاً فيه، فكيف وقد انضم إلى شذوذ^(٦) هذه الزيادة صريح القدح فيها من أهل النظر؟ على [أن] أصل الحديث الذي حكموا بصحته^(٧) ليس مما اتفقوا على صحته، وقد تجنبه البخاري^(٨)

(١) الحديث المشهور: ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين، ولم يبلغ حد التواتر، وقد يسمى: المستفيض. انظر: «تدريب الراوي» (ص ٤٤٩).

(٢) الحديث المعلل: ما اطلع فيه على علة قدح في صحته، مع ظهور السلامة. انظر: «تدريب الراوي» (ص ٢٢٣).

(٣) الحديث الصحيح: هو ما اتصل سنده بالعدول الضابطين، من غير شذوذ ولا علة. انظر: «تدريب الراوي» (ص ٥٨).

(٤) في الأصل: «مخالفة الثقات»، والتصويب من جواب ابن الوزير.

(٥) الحديث المدرج نوعان: أحدهما: مدرج المتن، وهو ما يذكر فيه الراوي كلاماً لنفسه، أو لغيره، فيرويه من بعده متصلاً بالحديث من غير فصل، والإدراج آخر الحديث هو الغالب، وفي أوله قليل، وأقل منه في وسط الحديث، وثانيهما: مدرج الإسناد، وهو أن يكون عنده متنان بإسنادين مختلفين، فيرويها بأحدهما، أو يروي أحدهما بإسناده الخاص به، ويزيد فيه من متن الآخر ما ليس في الأول، أو يكون عنده المتن بإسناد إلا طرفاً منه، فإنه عنده بإسناد آخر، فيرويه تآمراً بالإسناد الأول، والمراد بالمدرج هنا مدرج المتن. وانظر: «تدريب الراوي» (ص ٢٣٨) فما بعدها.

(٦) الحديث الشاذ: هو ما رواه الثقة مخالفاً لرواية الناس، لا أن يروي ما لا يروي غيره. انظر: «تدريب الراوي» (ص ٢٠٣).

(٧) في الأصل: «فصحته»، والتصويب من جواب ابن الوزير.

(٨) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم الجعفي مولا هم البخاري (١٩٤ - ٢٥٦هـ): الحافظ، إمام أهل الحديث في زمانه، ولد في بخارى، ونشأ يتيماً، وقام برحلة طويلة في طلب الحديث، من مؤلفاته: «الجامع الصحيح»، وهو أصح كتب الحديث، و«التاريخ» و«الضعفاء» و«الأدب المفرد»، وغيرها، مات بخرتكن (من قرى سمرقند). انظر: «البداية والنهاية»: (١١/٣٠)، و«الأعلام»: (٦/٣٤).

ومسلم^(١) مع شهرته؛ لبعده اجتماع شرائطهما^(٢) فيه^(٣).

وقد ذكر نحو هذا السيد محمد في «العواصم»^(٤)، وعزاه إلى ابن حزم، قال: رواه عنه صاحب «البدر المنير»^(٥). قلت: قد عرف حال ابن حزم، وأنه ظاهري

(١) هو أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري (٢٠٤ - ٢٦١هـ): أحد كبار الأئمة الحفاظ، ولد بنيسابور، ورحل في طلب الحديث، من مصنفاته: «الصحیح»، الذي هو تلو «صحیح البخاري» عند الأكثر، و«المسند الكبير» رتبته على الرجال، و«الكنى والأسماء»، مات ببلده نيسابور. انظر: «البداية والنهاية»: (٣٩/١١)، و«الأعلام»: (٧/٢٢١).

(٢) في الأصل: «شرائطها»، والصواب ما أثبتناه، وقد اشترط البخاري في إخراج الحديث في «صحیحها»: أن يكون الراوي قد عاصر شيخه، وثبت عنده سماعه منه، قال الحفاظ ابن حجر: «وقد أظهر البخاري هذا المذهب في «التاريخ»، وجرى عليه في «الصحیح»، وهو مما يرجح به كتابه»، ولم يشترط مسلم الثاني، بل اكتفى بمجرد المعاصرة مع إمكان اللقيا، وهذا الخلاف بين الشيخين في الحديث المعنعن خاصة. انظر مقدمة «صحیح مسلم» (ص ٢٦)، و«توضیح الأفكار لمعاني تنقيح الآثار» لابن الأمير الصنعاني (٤٠/١) فما بعدها.

(٣) «جواب من سأل عن اختلاف المعتزلة والأشعرية في حمد الله على الإيمان» للحافظ ابن الوزير (ق ٢٢٣)، مخطوط، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٤) «العواصم والقواصم» (٣/١٧٢).

(٥) المتبادر إلى الذهن أن صاحب «البدر المنير» (ابن الملقن) ذكر كلام ابن حزم في «البدر المنير»، ولم أجده فيه ولا في خلاصته بعد مزيد بحث، ثم وقفت على كلام للحافظ ابن الوزير في «العواصم»: (١/١٨٦) نص فيه على أن ابن النحوي [هو ابن الملقن صاحب «البدر المنير»] نقل كلام ابن حزم في كتابه «مختصر كتاب المغني عن الحفظ والكتاب بقولهم: لم يصح شيء في هذا الباب» لزين الدين عمر بن بدر الموصلي، ولم أقف على هذا المختصر، ولعله شرح لا مختصر، والذي وقفت عليه من كلام ابن حزم في «الفصل في الملل والنحل»: (٣/٢٩٢) قوله: «ذكروا حديثاً عن رسول الله ﷺ: «إن القدرة والمرجئة مجوس هذه الأمة»، وحديثاً آخر: «تفترق هذه الأمة على بضع وسبعين فرقة حاشا واحدة، فهي في الجنة»، قال أبو محمد: هذان حديثان لا يصحان أصلاً من طريق الإسناد، وما كان هكذا فليس حجة عند من يقول بخبر الواحد، فكيف من لا يقول به؟! اهـ، والذي يظهر من كلام ابن حزم تضعيف الحديث بالزيادة المذكورة لا الحكم عليه بالوضع، وقد رد الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (١/٣٥٨) كلام ابن حزم من وجهين:

الأول: أن النقد العلمي الحديثي قد دل على صحة هذه الزيادة، فلا عبرة بقول من ضعفها.

الوجه الثاني: أن الذين صححوها أكثر وأعلم بالحديث من ابن حزم، لا سيما وهو معروف عند أهل العلم بتشدده في النقد، فلا ينبغي أن يحتج به إذا تفرد عند عدم المخالفة، فكيف إذا خالف؟ اهـ.

المذهب^(١)، لم يعمل بتضعيفه كثير من المحدثين، بل قد تكلم عليه ابن حجر الهيثمي^(٢) في كتابه «كف الرعاع عن اتباع اللهو والسماع»، لما ضعف الحديث في المعازف^(٣)، وستأتي الإشارة إليه إن شاء الله تعالى. وقد تعددت الطرق في هذا الحديث حتى بلغت حد التواتر^(٤)، وأما عدم إخراج البخاري ومسلم له فليس بقادح؛

(١) لا يفهم من هذا الكلام خطأ من تمسك بظواهر النصوص الشرعية، فالأخذ بظواهرها مذهب أكابر العلماء المتقيدين بنصوص الشرع، من عصر الصحابة إلى الآن، وإذا أمعنت النظر في مقالات أكابر المجتهدين المشتغلين بالأدلة وجدتها من مذهب الظاهر بعينه، وإلى مذهب الظاهر بهذا المعنى أشار ابن حزم بقوله:

وما أنا إلا ظاهري وإنني على ما بدا حتى يقوم دليل

وإنما عيب على داود الظاهري وابن حزم ومن وافقهما جمودهم على الظاهر، ووقوفهم عليه حيث لا ينبغي الوقوف، وإهمالهم من أنواع القياس ما لا ينبغي لمنصف إهماله. اهـ من «البدر الطالع»: (٢/٢٩٠) بتصرف يسير.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي السعدي الأنصاري (٩٠٩ - ٩٧٤ هـ): فقيه باحث مصري شافعي، صنف التصانيف الحسنة، وانتقل إلى مكة، ومات بها، ومن محاسنه كَلَّمَهُ رده على أهل البدع، لكن له ميل كبير إلى المتصوفة، وأطلق لسانه في علماء كبار كابن حزم وابن تيمية كما سيأتي، ومن مصنفاته: «الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة»، و«تحفة المحتاج لشرح المنهاج»، في فقه الشافعية، وغيرها. وانظر: «البدر الطالع» (١/١٠٩)، و«الأعلام»: (١/٢٣٤).

(٣) «كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع» لابن حجر الهيثمي، مطبوع بأخر «الزواجر عن اقتراف الكبائر» له: (٢/٣١٠).

(٤) تقدم قبل قليل أن السيوطي والكتاني قد عدا هذا الحديث في المتواتر، وقد ذكره المؤلف في كتابه هذا عن عشرة من الصحابة، وهم:

الأول: أبو الدرداء: (مع واثلة بن الأسقع وأبي أمامة وأنس)، أخرج حديثهم الطبراني في «المعجم الكبير»: (٨/١٥٢)، رقم (٧٦٥٩).

الثاني: أبو أمامة: أخرج حديثه الطبراني في «المعجم الكبير»: (٨/٢٧٣)، حديث رقم (٨٠٥١)، والبيهقي في «السنن الكبرى»: (٨/١٨٨)، كتاب قتال أهل البغي، باب الخلاف في قتال أهل البغي، حديث رقم (١٦٥٦٠).

الثالث: أنس بن مالك: أخرج حديثه ابن ماجه في «سننه» (ص٦٠٤)، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، حديث رقم (٣٩٩٣)، وأحمد في «المسند»: (٣/١٢٠)، حديث رقم (١٢٢٢٩)، والطبراني

لأن كثيراً من الأخبار الصحيحة لم يخرجها، وقد ثبتت على شرطهما^(١).



- = في «المعجم الأوسط»: (١٣٧/٥)، حديث رقم (٤٨٨٦)، والآجري في «الشرعية» (ص ٢٣)، حديث رقم (٢٦)، وأبو يعلى في «مسنده»: (٣٢/٧)، حديث رقم (٣٩٣٨).
- الرابع: سعد بن أبي وقاص: أخرج حديثه عبد بن حميد في «المنتخب» (ص ٧٩)، حديث رقم (١٤٨)، والآجري في «الشرعية» (ص ٢٤)، حديث رقم (٣٠).
- الخامس: عبد الله بن عمرو: أخرج حديثه الترمذي في «السنن» (ص ٧٤٧)، كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، حديث رقم (٢٦٤٦)، والحاكم في «المستدرک»: (١/٢١٨)، كتاب العلم، فصل في توقيير العالم، حديث رقم (٤٤٤)، وابن عساکر في «تاریخ دمشق»: (٩٨/١٣)، والآجري في «الشرعية» (ص ٢٢)، حديث رقم (٢٣)، ورقم (٢٤).
- السادس: علي بن أبي طالب: أخرج حديثه أبو يعلى في «مسنده»: (٦/٣٤٠)، حديث رقم (٣٦٦٨)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»: (٥/١٥٨٧)، حديث رقم (٨٣٧٠).
- السابع: عمرو بن عوف: أخرج حديثه الطبراني في «المعجم الكبير»: (١٣/١٧)، حديث رقم (٣).
- الثامن: عوف بن مالك: أخرج حديثه ابن ماجه في «السنن» (ص ٦٠٣)، كتاب الفتن، باب افتراق الأمم، حديث رقم (٣٩٩٢).
- التاسع: معاوية بن أبي سفيان: أخرج حديثه أبو داود في «سننه» (ص ٦٩٨)، أول كتاب السنة، باب شرح السنة، حديث رقم (٤٥٩٧)، وأحمد في «المسند» (٤/١٠٢)، حديث رقم (١٦٩٧٩)، والحاكم في «المستدرک»: (١/٢١٨)، كتاب العلم، فصل في توقيير العالم، حديث رقم (٤٤٣)، والطبراني في «المعجم الكبير»: (١٩/٣٧٧)، حديث رقم (٨٨٥).
- العاشر: وائلة بن الأسقع: (مع أبي الدرداء وأبي أمامة وأنس)، أخرج حديثهم الطبراني في «المعجم الكبير»: (٨/١٥٢)، حديث رقم (٧٦٥٩).
- (١) اعلم أن البخاري ومسلماً لم يستوعبا الصحيح في «صحيحهما»، ولم يلتزموا، قال الحافظ في مقدمة «الفتح» (ص ٧): وروى الإسماعيلي عن البخاري قال: «لم أخرج في هذا الكتاب إلا صحيحاً، وما تركت من الصحيح أكثر»، وقال مسلم في مقدمة «صحيحه» (ص ١٧٥): «ليس كل شيء عندي صحيح وضعته هنا، إنما وضعت هنا ما أجمعوا عليه».

دفع بعض الإشكالات على معنى حديث الإفتراق

وها هنا إشكال ذكره المهدي أحمد بن يحيى^(١) آخر كتابه «شرح الملل والنحل» على الإمام يحيى ابن حمزة^(٢) لما ذكر الفرق، فقال: كيف عدت فرق المعتزلة [كلها] في الفرق الهالكة؟ وذلك حيث جعلت الناجي من الثلاث والسبعين^(٣) إنما هو فرقة [الزيدية] فحسب، وذلك مدفوع بأمرين:

أحدهما: أن من أصلك البعد من التكفير والتفسيق، حتى لم تقطع بكفر المجبرة ولا بفسقهم فضلاً عن المعتزلة الذين أخطؤوا في مسائل. قال: ومع عدم القطع بالكفر والفسق لا سبيل إلى القطع بالهلكة، ولا بد من القطع بما تضمنه متن الخبر مع تلقيه الأمة بالقبول. إلى آخر ما ذكره^(٤).

والجواب على المهدي أحمد بن يحيى أن يقال: لعل الإمام يحيى بن حمزة بنى على أن الخبر لا يفيد القطع لاضطرابه^(٥) على قول من زعم ذلك،

(١) هو الإمام المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى بن المفضل (٧٧٥ - ٨٤٠هـ): من أكابر علماء الهادوية الزيدية، له مصنفات كثيرة، منها: «الأزهار في فقه الأئمة الأطهار»، و«البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار»، وهما العمدة في الفقه لدى الهادوية الزيدية في اليمن، و«الملل والنحل»، وشرحه «المنية والأمل»، و«الشافية شرح الكافية»، توفي ودفن بظفير حجة. انظر: «البدر الطالع»: (١/١٢٢).

(٢) هو الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم الحسيني اليماني (٦٦٧ - ٧٤٩هـ): من أكابر علماء الهادوية الزيدية وممن تولى الإمامة في اليمن، له ميل إلى الإنصاف، مع طهارة لسان، وسلامة صدر، ذب عن صحابة النبي ﷺ، وصنف التصانيف الحافلة في جميع الفنون، منها: «الشامل»، و«الانتصار»، و«تصفية القلوب»، و«الرسالة الوازنة للمعتدين عن سب صحابة سيد المرسلين»، توفي ودفن بدمار. انظر: «البدر الطالع»: (٢/٣٣١).

(٣) في الأصل وفي المنية والأمل: «وسبعين»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) «المنية والأمل» (ق ٨٦)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٥) الحديث المضطرب: هو الذي يروى على أوجه مختلفة متقاربة، فإن رجحت إحدى الروايتين بحفظ =

كالحاكم^(١) في «جلاء الأبصار»^(٢)، فإنه زعم أنه مضطرب المتن؛ لأن في بعض الروايات: إحدى وسبعين، وبعضها: اثنتين وسبعين، وقال: «إنه لا يفيد إلا الظن، وإنه خبر آحاد»^(٣). ولا يلزم من قول الإمام يحيى: إنه متلقى بالقبول [أنه قطعي]^(٤)، فلعله بنى على أن المتلقى بالقبول لا يفيد القطع إذا لم يتواتر^(٥) كما هو قول بعض العلماء^(٦). على أن

= راويها أو كثرة صحبته المروي عنه أو غير ذلك فالحكم للراجحة، ولا يكون مضطرباً إلا إذا استوت رواياته في القوة، مع عدم إمكان الجمع بينها. وأكثر الروايات في حديث الافتراق تفيد أن أمة محمد ﷺ ستفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة، فترجح على غيرها من الروايات، ويمكن الجمع بينها بأن يحمل تعدد الروايات على اختلاف الأوقات، فتبلغ اثنتين وسبعين في وقت، ثم تزيد بعد ذلك إلى ثلاث وسبعين، وهذا جمع حسن، أفاده الحاكم الجشمي نفسه، والألوسي في «روح المعاني»: (٢٣/٤)، وزاد الحاكم الجشمي وجهاً آخر: وهو أن العرب تريد بالعدد سبعين الكثرة لا الحصر، فمعنى الحديث: أن أمة النبي ﷺ ستفترق فرقاً كثيرة أكثر من فرق اليهود والنصارى، والله أعلم. وانظر: «تدريب الراوي» (ص ٢٣٣)، و«جلاء الأبصار» للحاكم الجشمي (ص ٨٧)، مخطوط.

(١) هو المحسن بن محمد بن كرامة الجشمي البيهقي (٤١٤ - ٤٩٤ هـ): حنفي ثم معتزلي فزيدي، وهو شيخ الزمخشري، توفي مقتولاً بمكة، قيل: لرسالة ألفها اسمها «رسالة الشيخ إبليس إلى إخوانه المناجيس»، له مصنفات منها: «شرح عيون المسائل» في علم الكلام، و«السفينة» في التاريخ، و«جلاء الأبصار» في الحديث، قال الجنداري: «وليس بذاك في الحديث»، وهو المقصود إذا أطلق في كلام المهدي أو غيره من الهاديوية. انظر تراجم الرجال المذكورة في «شرح الأزهار» للعلامة أحمد ابن عبد الله الجنداري (ص ٣٢)، مطبوع بداية المجلد الأول من «شرح الأزهار» لابن مفتاح، و«الأعلام» (٥/٢٨٩).

(٢) «جلاء الأبصار» (ص ٨٧)، ويجاب عن ذلك بأن الحاكم الجشمي ليس من أهل الحديث كما قال الجنداري في ترجمته. ثم إن ظاهر كلامه بعد ذلك الميل إلى الجمع بين الروايات، كما تقدم نقله عنه قبل قليل.

(٣) حديث الآحاد: هو المروي بحصر روايته، وهو المقابل للمتواتر الآتي تعريفه، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: الأول: المشهور، وقد سبق تعريفه أيضاً، والثاني: العزيز: وهو ما يرويه اثنان عن اثنين إلى منتهاه، وإن ورد بأكثر في بعض المواضع من السند فلا يضر، والثالث: الغريب: وهو أن يرويه واحد في أي موضع وقع التفرد، وإن زاد في غيره. واعلم أن الحديث الآحادي إذا صح وجب أن يتلقى بالقبول، سواء أفاد حكماً عملياً أم اعتقادياً، وانظر: «إسبال المطر على قصب السكر» (ص ١١).

(٤) زيادة اقتضاها السياق.

(٥) الحديث المتواتر: هو ما رواه جماعة لا ينحصر في عدد معين، أحالت العادة تواطؤهم على الكذب، ورووا ذلك عن مثلهم من الابتداء إلى الانتهاء، وكان مستند انتهاهم الحس، أي: الأمر المشاهد أو المسموع. انظر: «إسبال المطر على قصب السكر» (ص ١١).

(٦) خبر الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم القطعي عند جمهور العلماء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد، وهو قول أكثر أصحاب الأشعري وأهل الحديث قاطبة، ومذهب السلف عامة، =

اعتراض المهدي على الإمام يحيى يعود عليه أيضاً، فإنه قد روى الخبر^(١)، وبين عدد الفرق، كما فعل الإمام يحيى، وفي تلك الفرق معتزلة وروافض وخوارج ومشبهة [٤/أ] ومرجئة، ولم يجزم بالتكفير لكل فرقتهم، وكذلك المعتزلة، فينتقض عليه بعد أن عد ذلك، فلم يبق إلا أن الخبر مجمل في جملة عددهم من غير تعيين لهم^(٢)، وأنه يرجع في التعيين إلى ما دل عليه دليل آخر، وقد دل الدليل على بعضهم كما سيأتي إن شاء الله تعالى، والبعض إما أن يكون في المستقبل، أو غيره مما لا نعلمه، والله الموفق.

= وإجماع المحدثين على صحة حديث كإجماع الفقهاء على حكم فقهي. انظر لذلك «تدريب الراوي» (ص ١١٥)، و«مجموع فتاوى» ابن تيمية (٣١٤/٩)، و«توضيح الأفكار»: (١/١٢٢).

(١) في «المنية والأمل شرح الملل والنحل» (ق ٤٥).

(٢) وإلى عدم التعيين ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (٢/٢١٦) حيث قال: وأما تعيين هذه الفرق فقد صنف الناس فيهم مصنفات، وذكرهم في كتب المقالات، لكن الجزم بأن هذه الفرقة الموصوفة هي إحدى الثنتين والسبعين لا يَدُّ له من دليل، فإن الله حرم القول بلا علم عموماً، وحرم القول عليه بلا علم خصوصاً، فقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٣]، وأيضاً فكثير من الناس يخبر عن هذه الفرق بحكم الظن والهوى، فيجعل طائفته والمنسبته إلى متبوعه الموالية له هم أهل السنة والجماعة، ويجعل من خالفها أهل البدع، وهذا ضلال مبين. اهـ باختصار. وهو ما ذهب إليه أيضاً الشاطبي في «الاعتصام»: (٢/٤٠١)، وقال: فمن هنا لا ينبغي للراسخ في العلم أن يقول: هؤلاء الفرق هم بنو فلان وبنو فلان، وإن كان يعرفهم بعلاقتهم بحسب اجتهاده، اللهم إلا في موطنين: أحدهما: حيث نبه الشرع على تعيينهم كالخوارج ومن سلك سبيلهم كشيعة المهدي المغربي، فإنه ظهر فيهم الأمران اللذان عرف النبي ﷺ بهما في الخوارج من أنهم يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، وأنهم يقتلون أهل الإسلام، ويدعون أهل الأوثان، والثاني: حيث تكون الفرقة تدعو إلى ضلالتها وتزيينها في قلوب العوام ومن لا علم عنده، فإن ضرر هؤلاء على المسلمين كضرر إبليس، فلا بد من التصريح بأنهم من أهل البدعة والضلالة، ونسبتهم إلى الفرق إذا قامت له الشهود على أنهم منهم، فإذا فقد الأمران فلا ينبغي أن يعينوا وإن وجدوا؛ لأن ذلك أول مثير للشر وإلقاء العداوة والبغضاء، ومتى حصل باليد منهم أحد ذاكركه برفق، ولم يره أنه خارج من السنة، بل يره أنه مخالف للدليل الشرعي، وأن الصواب الموافق للسنة كذا وكذا، وبهذه الطريق دُعي الخلق أولاً إلى الله تعالى، حتى إذا عاندوا وأشاعوا الخلاف وأظهروا الفرقة قوبلوا بحسب ذلك، قال الغزالي في بعض كتبه [في «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص ٤١)]: أكثر الجهالات إنما رسخت في قلوب العوام بتعصب جماعة من جهلة أهل الحق، أظهروا الحق في معرض التحدي، ونظروا إلى ضعفاء الخصوم بعين التحقير والازدراء، فثارت من بواطنهم دواعي المعاندة والمخالفة، ورسخت في قلوبهم الاعتقادات الباطلة، وتعذر على العلماء المتلطفين محوها مع ظهور فسادها. اهـ بتصرف.

الاعتراض الثاني^(١): قال المهدي: وهو أن يقال: هل أراد^(٢) النبي ﷺ [بهذه الثلاث والسبعين^(٣) حصر أصول المتفرقين من أمته وفروعهم؟ أم الأصول فقط؟

إن أراد الأول فالمعلوم أن فرق [الأمّة]^(٤) تفرعت إلى أكثر من [ثلاث وسبعين، فإن [فروع] فرق الروافض أكثر من ثلاثين فرقة، ألا ترى أن الباطنية قد تفرقوا أيضاً إلى اثنتي عشرة فرقة؟ وهم عدوا فرقة واحدة، وكذلك فرق الخوارج.

وإن أراد أصول الفرق دون ما تفرع منها فالمعلوم أنها دون الثلاث والسبعين، وأن أصولها سبع فرق لا غير^(٥). قال: والجواب عن ذلك بما روي عن الحسن البصري^(٦) أنه رواه: «كلها ناجية إلا فرقة واحدة»^(٧).

قال المهدي: ولعمري [إن هذه الرواية أقرب إلى الصحة^(٨) لوجهين:

- (١) هذا هو الإشكال الأول الذي ذكره المهدي على متن الخبر.
- (٢) بعدها في الأصل: «بهذا»، ولا لزوم لها.
- (٣) في «المنية والأمل»: «وسبعين»، والصواب ما أثبتناه.
- (٤) زيادة اقتضاها السياق.
- (٥) وهي: الشيعة والخوارج والمعتزلة والمرجئة والمجبرة والعامّة والحشوية كما ذكر المهدي في «المنية والأمل» (ق ٤٥)، وذكر ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ١٩) أنها ست فرق، وهي: الحرورية والقدرية والجهمية والمرجئة والرافضة والجبرية.
- (٦) هو أبو سعيد الحسن بن يسار البصري (٢١ - ١١٠ هـ): تابعي، وهو أحد العلماء الفقهاء الفصحاء الشجعان النساك، ولد بالمدينة، وكانت أم سلمة تبعث أمه في الحاجة، فيبكي وهو طفل، فتسكته أم سلمة بتديها، شب في كنف علي بن أبي طالب، وعظمت هيئته في القلوب، وكان لا يخاف في الحق لومة لائم، سكن البصرة، وتوفي بها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤/٥٦٣)، و«الأعلام» (٢/٢٢٦).
- (٧) لم أعثر عليه بهذا اللفظ، وقد روي عن أنس مرفوعاً: «تفرق أمتي على سبعين فرقة، كلها في الجنة إلا فرقة واحدة، وهي الزنادقة»، لكنه حديث موضوع. انظر «الموضوعات» لابن الجوزي (١/٢٦٧)، و«الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة» للشوكاني (ص ٥٠٢).
- (٨) الذي أوقع الإمام المهدي أحمد بن يحيى رحمته الله في تصحيح هذه الرواية الموضوعة وترجيحها على الرواية الصحيحة المتواترة قلة بضاعته في علم الحديث، ومنهج المحدثين النظر أولاً في السند ثم في المتن، ولا يعدلون إلى الترجيح إلا إذا استوت الروايتان في القوة مع عدم إمكان الجمع بينهما.

أحدهما]: أن هذه الأمة مفضلة على سائر الأمم كما وردت بذلك الأخبار الكثيرة^(١)،
ونبيها أفضل الأنبياء^(٢)، وهذا الخبر يقتضي بأنها شر من غيرها؛ لأن الفرق الهالكة فيها
أكثر من الفرق الهالكة في غيرها، وهذا يدافع ما ورد في تفضيلها بأنها خير الأمم.

الوجه الثاني: أن المعلوم أن من جمع اعتقاده اعتقاد العدل والتوحيد بعد الإسلام فلا
مدخل عليه إلا من قبيل الأعمال، أو مما ورد السمع بأن اعتقاده فسق^(٣) كمذهب الخوارج
ونحوه^(٤)، وإذا كان الأمر كذلك فكل هذه الأمة ناجية إلا من خرج عن اعتقاد العدل
والتوحيد، وهذه فرقة واحدة إذ جمعها الخروج عن ذلك، وإن كانت مشتتة الأنساب
والبلدان والمذاهب. نعم لكن الرواية الأخرى هي المشهورة، قال الإمام يحيى بن حمزة:
«وتلقته الأمة بالقبول».

قال المهدي: فالجواب حينئذ على أصل السؤال: أن مراد النبي ﷺ حصر الفرق التي
تفرقت، وثبت لكل واحدة منها شهرة وظهور، إما بشوكة أو بعلماء وأتباع، مع تهليكها لمن
خالفها في الدين، دون الفرق الضعيفة التي تدخل تبعاً لغيرها ولا شوكة لها ولا ظهور،

(١) منها ما أخرجه الترمذي (ص ٨٣٥)، كتاب التفسير، باب ومن سورة آل عمران، حديث رقم
(٣٠٠٨)، عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أنه سمع النبي ﷺ يقول في قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ
أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ قال: «إنكم تتمون سبعين أمة، أنتم خيرها وأكرمها على الله» قال الترمذي: «هذا
حديث حسن»، وحسنه أيضاً الألباني في «تخريج أحاديث مشكاة المصابيح»: (٣/٣٧٣).

(٢) أخرج مسلم في «صحيحه» (ص ١٠٠٧)، كتاب الفضائل، باب تفضيل النبي ﷺ على جميع الخلائق،
حديث رقم (٢٢٧٨)، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة، وأول من
ينشق عنه القبر، وأول شافع، وأول مشفع».

(٣) العبارة في الأصل: «ومما ورد السمع أن اعتقاده فسق»، والتصويب من «النية والأمل».

(٤) مما ورد في الخوارج حديث أمير المؤمنين عليّ ﷺ قال: إذا حدثتكم عن رسول الله ﷺ فلأن آخر
من السماء أحب إلي من أن أكذب عليه، وإذا حدثتكم فيما بيني وبينكم فإن الحرب خدعة، سمعت
رسول الله ﷺ يقول: «يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول
البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم، فأينما لقيتموهم
فاقتلوهم، فإن قتلهم أجر لمن قتلهم يوم القيامة». أخرجه البخاري في «صحيحه» (ص ٦٥٤)، كتاب
المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم (٣٦١١).

لكنها مضافة إلى غيرها، وقد أشار إلى هذا بعض علماء الكلام، وهو أجود ما يجاب به هذا السؤال، وصحته تظهر مع تتبع الفرق وأحوالها في كتب التواريخ، فإنك تجد هذه الفرق المعدودة هي الظاهرة. انتهى كلام المهدي^(١).

وقال بعض علماء السنة^(٢): إن الحديث المذكور ينافي ما ورد من تفضيل أمة النبي ﷺ، كون الفرق الهالكة فيها أكثر من غيرها. ثم أجاب بأن الفرقة الناجية في اليهود والنصارى [٤/ب] كانت قليلة يسيرة مقهورة، والأكثر فرق الضلال فيها، بخلاف أمة النبي ﷺ، فإنه وإن كان عدد الفرق فيها زائداً فهم الأقل، والأكثرية في الفرقة الناجية منها، وهي الجماعة والسواد الأعظم في غالب دهرها، إلا عند اقتراب الساعة، فيحصل كثرة فرق الضلال على السواد^(٣)، والله أعلم.

والشيخ أحمد بن مطير^(٤) جزم ببطلان خبر الافتراق^(٥)، وقال: لم يروه عن النبي ﷺ

(١) «المنية والأمل» (ق ٨٦)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٢) لعله يشير إلى العلامة صالح بن مهدي المقبل، فإن له كلاماً قريباً من هذا في «العلم الشامخ» (ص ٥١٣) فما بعدها.

(٣) أخرج مسلم في «صحيحه» (ص ٨٠)، كتاب الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً، حديث رقم (١٤٦)، عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً كما بدأ، وهو يأرز بين المسجدين كما تأرز الحية في جحرها».

(٤) هو الشيخ أحمد بن علي بن محمد بن مطير الحكمي الشافعي (١٠٦٨هـ - ...): ولد ونشأ وتوفي في عبس الحصن التابعة لمحافظة المحويت، كان على مذهب الزيدية في مسألة الإمامة، وله آراء شاذة خالف فيها إجماع الأمة كما نقله عنه المؤلف هنا، من مؤلفاته: «تسهيل الصعاب في علمي الفرائض والحساب»، و«نظم كتاب الأزهار في فقه الأئمة الأطهار» و«شرح غاية السؤل في علم الأصول»، انظر «طبق الحلوى» لعبد الله بن علي الوزير (ص ١٥٦، ٢١٩، ٢٣٨)، و«ملحق البدر الطالع» للمؤرخ محمد زبارة (ص ٤١).

(٥) ذكر الشيخ أحمد بن مطير حديث الافتراق بزيادة «كلها في النار إلا واحدة» من حديث معاوية عند أبي داود، ومن حديث عبد الله بن عمرو عند الترمذي، وقال: قد روينا بسندنا الصحيح المشهور المتداول بين علماء الإسلام، ومنهم أئمة الزيدية المعاصرين للإمام الفقيه أحمد بن سليمان الأوزري... إلخ كلامه، فأنت ترى أن ابن مطير قد اعترف بصحة سنده وشهرته، لكنه جزم بعدم صحة متنه من وجوه، يمكن تلخيصها والرد عليها في الآتي:

غير معاوية [وعبد الله بن عمرو]، وقال: يردده قوله تعالى: ﴿وَمَا آذْرِي مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا يَكْرَهُ إِنِّي أَنبِئُ إِلَّا مَا يُوْحَىٰ إِلَيَّ﴾ [الأحقاف: ٩] (١).

والجواب: أن قد سبق ذكر من روى الحديث من الصحابة غير معاوية، وأما الآية فالمراد بها أنه لا يدري قبل نزول الوحي (٢).

والعجب من الشيخ أحمد بن مطير حيث جهل رواة الحديث، فإنه أنشأ رسالة في ذلك، وقال بعدم صحة الحديث، وأن المذاهب والأديان المتفرقة جميعهم أمة واحدة، وأنه لا نسخ (٣) في شيء من الشرائع. حتى قال آخر رسالته: وما زلت أغلظ

= الوجه الأول: قوله: «لا يلزم من صحة السند صحة المتن»، وهذا صحيح، ولكن أئمة الحديث لا يطلقون الصحة إلا على ما كان صحيح السند والمتن، وما لم يكن كذلك فهو شاذ أو معل أو ضعيف أو موضوع، وقد تقدم تحت عنوان «الكلام على حديث الافتراق» أن عامة العلماء قد صححوه، بل عده بعضهم في المتواتر.

الوجه الثاني: قوله: «وأن هذا الأثر آحادي، وأنه لم يروه إلا معاوية وابن عمرو، ولم يخرج أحد غير من ذكرنا، وأنه لا شاهد له بل عليه»، وهذا كله مردود، فقد تقدم تحت عنوان «الكلام على حديث الافتراق» ذكر رواته من الصحابة، وبعض من أخرجه من أئمة الحديث ومن صححه ومن استدل به من العلماء.

الوجه الثالث: قوله: «ثم إنه يقتضي تفسيق أكثر الأمة، ولا يجوز التقليد فيه، وفيه إجمال وإبهام»، وهذا مردود، وسيأتي الجواب عنه من كلام المؤلف ومما سنذكره في الحواشي.

الوجه الرابع: قوله: «والمعارضة المسقطة لمضمون هذا الأثر»، وهذا مردود أيضاً، والآيات التي زعم أنها معارضة له لا تدل على مراده، بل الآيات القرآنية في افتراق الأمم كثيرة موافقة لهذا الحديث، وسيأتي رد المؤلف على هذا الوجه. وانظر رسالة أحمد بن مطير ضمن «رسائل وأبحاث في حديث الافتراق» (ص ٢٦) فما بعدها.

(١) وانظر رسالة ابن مطير ضمن «رسائل وأبحاث في حديث الافتراق» (ص ٣٢، ٣٥، ٣٨)، وما بين المعقوفتين زيادة منها.

(٢) روى ابن جرير الطبري في تفسيره «جامع البيان»: (١٠١/٢٢) عن الحسن: ﴿وَمَا آذْرِي مَا يَفْعَلُ بِي وَلَا يَكْرَهُ﴾: في الدنيا، قال الطبري: «وهذا أصح قول وأحسنه، لا يدري ﷺ ما يلحقه وإياهم من مرض وصحة ورخص وغلاء وغنى وفقر». وصحح هذا القول القرطبي في تفسيره «الجامع لأحكام القرآن»: (١٨٧/١٦)، وهو الذي اختاره الشوكاني في «فتح القدير»: (١٨/٥).

(٣) النسخ لغة: الإبطال والإزالة والنقل والتحويل، واصطلاحاً: رفع حكم شرعي بمثله مع تراخيه عنه، =

كثيراً ممن قال: التوراة^(١) منسوخة^(٢).

وهذا من الشيخ أحمد مطير غلط فاحش، فإن الأمة الواحدة التي وَهَمَ من قوله تعالى: ﴿كُلُّ ءَامَنٍ بِاللَّهِ وَمَلَأَتْ بِهِ وُكُؤُهُ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، المراد بها الإيمان بأصل النبوات وأصل التوحيد لله تعالى، وفرض صلاة في الجملة وزكاة وحج

= وقيل: هو إزالة لمثل حكم شرعي بدليل متراخ سمعي. انظر «إرشاد الفحول» للشوكاني: (٧٥-٧١/٢)، و«إجابة السائل شرح بغية الأمل» لابن الأمير ص ٣٦٧.

(١) التوراة: كلمة عبرية معناها الشريعة، وتسمى الناموس أي: القانون، وهي الكتاب الذي أنزل على موسى ﷺ في طور سيناء مشتملة على العقيدة والشريعة، وتطلق على الأسفار الخمسة الأولى من العهد القديم، وهي:

- ١ - سفر التكوين: يقع في (٥٠) إصحاحاً.
- ٢ - سفر الخروج: ويقع في (٤٠) إصحاحاً.
- ٣ - سفر اللاويين: ويقع في (٢٧) إصحاحاً.
- ٤ - سفر العدد: ويقع في (٣٦) إصحاحاً.
- ٥ - سفر التثنية: ويقع في (٣٤) إصحاحاً.

وهذه الأسفار قد دخلها التحريف والتبديل، وقد اعترف بذلك الفيلسوف اليهودي باروخ سبينوز في كتابه: «رسالة في اللاهوت والسياسة»، وتوصل إلى هذه النتيجة أيضاً المؤرخ ول ديورانت، وذكرها في موسوعته «قصة الحضارة»، وتعترف بذلك دائرة المعارف اليهودية، كما اعترف الفاتيكان في مجمعه المسكوني الثاني (١٩٦٢ - ١٩٦٥م) أن أسفار العهد القديم تحتوي على شوائب وشيء من البطلان، بل تقرر دائرة المعارف البريطانية مناقضة أسفار العهد القديم لأبسط بدهيات العلم. انظر «الموسوعة الميسرة»: (١٠٣٠/٢، ١٠٩٩)، وحاشية كتاب «تخجيل من حرف التوراة والإنجيل» لأبي البقاء القرشي: (٩٣/١).

(٢) رسالة ابن مطير ضمن «رسائل وأبحاث في حديث الافتراق» (ص ٤٢)، ونص كلامه فيها: وإني لا أزال أغلط من قال: دين محمد ناسخ للأديان، ولمن قال: التوراة منسوخة، كلا ثم كلا. اهـ، وهذا خرق للإجماع، قال الغزالي - وهو من الشافعية - في «المستصفى في علم الأصول» (ص ٨٩): وأما وقوعه سمعاً [أي: النسخ] فَيَدُلُّ عَلَيْهِ الإجماع والنص، أما الإجماع: فاتفق الأمة قاطبة على أنَّ شريعة محمد ﷺ نَسَخَتْ شَرَعَ مَنْ قَبْلَهُ، إمَّا بِالْكَلِيَّةِ وَإِمَّا فِيمَا يَخَالِفُهَا فِيهِ، وهذا متفق عليه، فمنكر هذا خارق للإجماع، وقد ذهب شذوذ من المسلمين إلى إنكار النسخ، وهم مسبوقون بهذا الإجماع، فهذا الإجماع حجة عليهم، وإن لم يكن حجة على اليهود، وأما النص: فقوله تعالى... الآية.

(٣) وفي الأصل: «قل آمنا بالله»، والصواب ما أثبتناه.

وصيام، كما قال تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] ^(١).

فهذا كل الشرائع فيه أمة واحدة ^(٢)، ولا يجوز نسخه في الجملة، فأما تفاصيل ذلك - مثل نسخ القبلة ^(٣) ونسخ تحليل الخمر ^(٤) ونسخ الجمع بين الأختين ^(٥) ونحو ذلك -

(١) ولا تصلح الآية دليلاً على كلام المؤلف ﷺ في هذا الموضوع، بل هي دليل على اختلاف الشرائع في غير أصول التوحيد والمعاد والنبوات والمكارم والمصالح، وقال الشوكاني ﷺ في تفسير الآية من «فتح القدير»: (٥٦/٢): «الشرعة والشرعية في الأصل: الطريقة الظاهرة التي يتوصل بها إلى الماء، ثم استعملت فيما شرعه الله لعباده من الدين. والمنهاج: الطريقة الواضحة البينة. ومعنى الآية: أنه جعل التوراة لأهلها، والإنجيل لأهله، والقرآن لأهله، وهذا قبل نسخ الشرائع السابقة بالقرآن، وأما بعده فلا شرعة ولا منهاج إلا ما جاء به محمد ﷺ».

(٢) قال القرطبي في «تفسيره»: (١٦٤/١٦): «ولا خلاف أن الله تعالى لم يغير بين الشرائع في التوحيد والمكارم والمصالح، وإنما خالف بينها في الفروع حسبما علمه سبحانه».

(٣) أخرج البخاري في «صحيحه» (ص ٧٨)، كتاب الصلاة، باب التوجه نحو القبلة حيث كان، حديث رقم (٢٩٩)، ومسلم في «صحيحه» (ص ٢١٧)، كتاب المساجد ومواضع الصلاة، باب تحويل القبلة من القدس إلى الكعبة، حديث رقم (٥٢٥)، واللفظ له، عن البراء بن عازب قال: «صَلَّيْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ عَشَرَ شَهْرًا أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا، ثُمَّ صُرِفْنَا نَحْوَ الْكَعْبَةِ».

(٤) قال الشوكاني في «فتح القدير»: (٨٤/٢): «قال أهل العلم من المفسرين وغيرهم: كان تحريم الخمر بتدرج ونوازل كثيرة؛ لأنهم كانوا قد ألفوا شربها، وحببها الشيطان إلى قلوبهم، فأول ما نزل في أمرها: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ وَالْمَيْمِرِ قُلْ فِيهِمَا إِثْمٌ كَبِيرٌ وَمَنْبَعٌ لِلنَّاسِ﴾، فترك عند ذلك بعض من المسلمين شربها، ولم يتركه آخرون، ثم نزل قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾، فتركها البعض أيضاً، وقالوا: لا حاجة لنا فيما يشغلنا عن الصلاة، وشربها البعض في غير أوقات الصلاة، حتى نزلت هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْمِرُ وَالْأَسَابُ وَالْأَذْلَمُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُتَّقُونَ﴾، فصارت حراماً عليهم، وقد أجمع على ذلك المسلمون إجماعاً لا شك فيه ولا شبهة، وأجمعوا أيضاً على تحريم بيعها والانتفاع بها ما دامت خمراً».

(٥) لم يظهر لي وجه القول بالنسخ هنا، فلم يرد نص يفيد إباحة الجمع بين الأختين حتى نقول: إن قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾ نسخت الإباحة، ولم أقف على نص يدل على أن صحابياً أسلم وعنده أختان وأقره النبي ﷺ على ذلك، بل كان يأمر من أسلم وعنده أختان أن يطلق إحداهما، ومما ورد في ذلك حديث الضحاك بن فيروز الديلمي عن أبيه قال: قلت: يا رسول الله، إنني أسلمت وتحتي أختان، قال: «طلق أيتهما شئت»، وفي لفظ: «اختر أيتهما شئت»، أخرجه أبو داود (ص ٣٤٤)، كتاب الطلاق، باب فيمن أسلم وعنده نساء أكثر من أربع أو أختان، حديث رقم (٢٢٤٣)، والترمذي (ص ٣٥٠)، كتاب النكاح، باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده أختان، حديث =

فلا شك في وقوعه قطعاً، قال تعالى: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]، فلا وجه لما قاله ابن مطير، بل خالف ما قاله مذهب الشافعية^(١)، فإن الشافعية أجمع على جواز النسخ ووقوعه.

إذا عرف هذا فأقول: ما دل عليه صريح دليل قاطع يوجب الكفر أو الفسق، فهو من أحد تلك الفرق التي أشار إليها النبي ﷺ، وما لا: إما أن نكون جهلناه، وإما أن يكون في الزمن المستقبل^(٢) مما يحصل من مزيد التفرق آخر الزمان، والذي قد ظهر لنا من الفرق الموجب تفرقهم للكفر أو الفسق [٥/أ] البعض، كما سيأتي إن شاء الله، والباقي يكون مما يأتي آخر الزمان، أو ما يعلمه الله تعالى والراسخون في العلم، ممن ارتكب ما يوجب الفسق أو الكفر كما سيأتي ذكر تعريفهما إن شاء الله تعالى وبيانهما.



= رقم (١١٣١، ١١٣٢)، وقال: هذا حديث حسن، وابن ماجه (ص٢٨٩)، كتاب النكاح، باب الرجل يسلم وعنده أختان، حديث رقم (١٩٥٠، ١٩٥١)، وغيرهما، قال الشوكاني في «نيل الأوطار»: (١٦٠/٦): وصححه ابن حبان والدارقطني والبيهقي، وحسنه الترمذي، وأعله البخاري والعقيلي. اهـ، وقال الألباني في «إرواء الغليل»: (٣٣٥/٦): أما الحسن كما قال الترمذي فمحتمل، وأما الصحة فلا، وقد روي العمل به عن بعض الخلفاء الراشدين.

(١) بل خالف إجماع الأمة، كما سبق نقله عن الغزالي رَحِمَهُ اللهُ فِي الْحَاشِيَةِ أَنْفَاءً، وقال المهدي أحمد بن يحيى في «معيار العقول في علم الأصول» ضمن مقدمة «البحر» (ص١٧٢): «مسألة: والإجماع على جوازه [يعني النسخ] إلا عن شذوذ من المسلمين»، وقال الشوكاني في «إرشاد الفحول»: (٧٦/٢): «وقد حكى جماعة من أهل الأصول اتفاق الشرائع عليه، فلم يبق في المقام ما يقتضي تطويل المقال».

(٢) لا شك أنه ما من عصر إلا وظهرت فيه فرق لم تكن موجودة من قبل، وقد ظهرت في عصرنا هذا فرق لم تكن موجودة من قبل، ومنها على سبيل المثال: القاديانية والبهاية والتكفير والهجرة وغيرها.

أذكر بعض الأدلة الشاهدة بصحة
حديث افتراق المسلمين من أمة محمد

وقد قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَأَسْبَغُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَفَرُوا قَالِدِينَ فَتَفَرُّوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، وهذا نهى للمؤمنين من أمة محمد ﷺ، وهذه الآيات دالة على حصول التفرق، لا كما زعم الشيخ أحمد مطير.

ومما يدل عليه أيضاً؛ قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَرَاؤُنَّ مَخْلَفِينَ﴾ [١١٨-١١٩]، وهذه الآية عامة بدليل قوله تعالى: ﴿لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾، والناس عام لكل ناس، لأمة النبي ﷺ وسائر الأمم، فدل القرآن أن التخلية^(١) حاصلة لكل المكلفين للابتلاء، ليميز الخبيث من الطيب، كما شاء على ما قضى سبحانه وتعالى.

فقد بان لك أن التفرق قد كان لجميع هذا العالم من بني آدم والجن بدلائل الكتب المنزلة، وحصولها في الأيام السابقة والحادثة، وأن منها ما قد علم استيجابه للنار^(٢) بسبب تفرق الأديان، ومنها ما هو مستقبل آخر الزمان. يدل عليه ما أخرج البخاري ومسلم عن أبي سعيد^(٣) أن رسول الله ﷺ قال: «لتتبعن سنن من كان قبلكم شبراً بشبر وذراعاً بذراع، حتى

(١) التخلية: هي الترك والإعراض. انظر «القاموس الفقهي» لسعدي أبي حبيب (١/١٢١)، أي: إن الله عز وجل خلاهم وتركهم، فلم يجعلهم أمة واحدة، فاختلّفوا إلا من رحم الله، وذلك للابتلاء.

(٢) أي: من تجب له النار.

(٣) هو أبو سعيد سعد بن مالك بن سنان الخزرجي الخدري (١٠ ق هـ - ٧٤ هـ)، مشهور بكنيته، أول مشاهده الخندق، غزا مع رسول الله ﷺ اثنتي عشرة غزوة، وكان ممن حفظ وروى عن رسول الله ﷺ سنناً كثيرة، وكان من نجباء الأنصار وعلمائهم وفضلائهم، توفي بالمدينة. انظر: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر: (٢/٦٠٢)، و«الأعلام»: (٣/٨٧).

لو دخلوا جُحْرَ صَبِّ لتبعتموهم»، قلنا: يا رسول الله، اليهود والنصارى؟ قال: «فمن؟!»^(١).

وعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي مأخذ القرون قبلها شبراً بشبر وذراعاً بذراع»، قيل له: يا رسول الله، كفارس والروم؟ قال: «مَنْ الناس إلا أولئك؟». رواه البخاري^(٢).

وعن عائشة^(٣) قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يذهب الليل والنهار حتى تعبد اللات والعزى»^(٤). فقلت: يا رسول الله، إن كنت لأظن حين أنزل الله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ﴾ [التوبة: ٣٣] أن ذلك تاماً^(٥). قال: «إنه سيكون من ذلك ما شاء الله، ثم يبعث الله ريحاً طيبة، فتوفى^(٦) كل من كان في

(١) أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص ١٣٥٠)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: لتبتعن سنن من كان قبلكم، حديث رقم (٧٣٢٠)، واللفظ له، ومسلم (ص ١١٥٤)، كتاب العلم، باب اتباع سنن اليهود والنصارى، حديث رقم (٢٦٦٩)، والسَّنن: الطريق، والضَّبُّ: دُوَيْبَةٌ معروفة، ووقع التخصيص لجحر الضب لشدة ضيقه وردائه، ومع ذلك فإنهم لاقتفائهم آثارهم واتباعهم طرائقهم لو دخلوا في مثل هذا الضيق الرديء لتبعوهم. انظر: «فتح الباري»: (١٦٤/٧).

(٢) «صحيح البخاري» (ص ١٣٥٠)، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ: لتبتعن سنن من كان قبلكم، حديث رقم (٧٣١٩)، وفيه: (بأخذ القرون)، و(فقيل: يا رسول الله).

(٣) هي أم المؤمنين أم عبد الله عائشة بنت أبي بكر الصديق (٩ ق هـ - ٥٨ هـ): زوج النبي ﷺ، المطهرة من فوق سبع سماوات، وتزوجها رسول الله ﷺ بمكة قبل الهجرة بستين، وقيل: بثلاث وهي بنت ست سنين، وقيل: بنت سبع، وابتنى بها بالمدينة وهي ابنة تسع بلا خلاف، فكانت أحب نسائه إليه، وأكثرهن رواية للحديث عنه، وكانت أفقه نساء المسلمين، وأعلمهن بالدين والأدب، توفيت في المدينة ودفنت بالبقيع. انظر: «الاستيعاب»: (١٨٨١/٤)، و«الأعلام»: (٢٤٠/٣).

(٤) اللّات: صخرة كانت تُعْبَدُهَا تَقِيْفٌ بالطائف، وكانت قريش وجميع العرب تعظمها، فلما أسلموا بعث رسول الله ﷺ المُعْبِرَةَ بن شعبة، فهدمها وأحرقها بالنار، والعزى: صنم كان لقريش وبنو كِنَانَةَ، ويقال: العزى سَمْرَةٌ كانت لِعَطْفَانَ يعبدهونها، وكانوا بنواً عليها بيتاً، وأقاموا لها سَدَنَةً، فبعث إليها رسول الله ﷺ خالد بن الوليد، فهدم البيت، وأحرق السَمْرَةَ، وهو يقول: يا عَزْرُ كُفْرَانِكَ لا سُبْحَانَكَ، إِنِّي رَأَيْتُ الله قد أهَانَكَ. انظر: «تفسير القرطبي»: (٩٩/١٧)، و«لسان العرب»: (١٨٨/٩)، مادة: (عزز).

(٥) في الأصل: «تامٌ»، والمثبت من «صحيح مسلم».

(٦) في الأصل: «فتوفى»، والمثبت من «صحيح مسلم».

قلبه مثقال حبة من خردل من إيمان، فيبقى من لا [ب/٥] خير فيه فيرجعون إلى دين آبائهم». أخرجه مسلم^(١).

وعن ثوبان^(٢) عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين، فإذا وضع السيف في أمتي لم يرفع عنها إلى يوم القيامة، ولا تقوم الساعة حتى يلتحق قبائل من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان، وأن يكون في أمتي ثلاثون كذابون كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي، ولا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خالفهم حتى يأتي أمر الله». أخرجه رزين^(٣) هكذا، وأخرج مسلم بعضه، وأخرجه أبو داود في جملة حديث، وأخرجه الترمذي مفرقاً في ثلاثة مواضع^(٤).

(١) «صحيح مسلم» (ص ١٢٤٩)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى تعبد دوس ذا الخلصة، حديث رقم (٢٩٠٧).

(٢) هو أبو عبد الله ثوبان بن بجدد (... - ٥٥٤هـ): مولى رسول الله ﷺ، من أهل السراة، أصابه سب، فاشتراه رسول الله ﷺ، فأعتقه، ولم يزل معه في السفر والحضر إلى أن توفي رسول الله ﷺ، فخرج إلى الشام، فنزل الرملة، ثم انتقل إلى حمص، وتوفي بها، وكان ثوبان ممن حفظ عن رسول الله ﷺ، وأدى ما وعى، وروى عنه جماعة من التابعين. انظر: «الاستيعاب»: (١/٢١٨).

(٣) هو أبو الحسن رزين بن معاوية بن عمار العبدي الأندلسي السرقسطي (... - ٥٣٥هـ): الإمام المحدث الشهير، صاحب كتاب «تجريد الصحاح» («الصحيحين») و«سنن أبي داود» و«الترمذي» و«النسائي» و«موطأ مالك»، نسبتته إلى سرقسطة من بلاد الأندلس، جاور بمكة دهرًا، وتوفي بها، وكان إمام المالكيين بالحرم، أدخل في كتابه زيادات واهية لو تنزه عنها لأجاد. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٠/٢٠٤)، و«الأعلام»: (٣/٢٠).

(٤) أخرج مسلم منه قوله: «وأنا خاتم النبيين» عن أبي هريرة (ص ١٠١١)، كتاب الفضائل، باب ذكر كونه ﷺ خاتم النبيين، حديث رقم (٢٢٨٦)، وأخرج أيضاً منه قوله: «لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتي أمر الله» عن ثوبان، (ص ٨٥٥)، كتاب الإمارة، باب قوله ﷺ: لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خالفهم، حديث رقم (١٩٢٠)، وأخرجه أبو داود في جملة حديث (ص ٦٤١)، كتاب الفتن والملاحم، باب ذكر الفتن ودلائلها، حديث رقم (٤٢٥٢)، وأخرجه الترمذي مفرقاً، أخرج قوله: «إنما أخاف على أمتي الأئمة المضلين» وقوله: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين لا يضرهم من يخذلهم حتى يأتي أمر الله» في «السنن» (ص ٦٤٢)، كتاب الفتن، باب ما جاء في الأئمة المضلين، حديث رقم (٢٢٣٤)، وقوله: «ولا تقوم الساعة حتى يلتحق قبائل من أمتي بالمشركين، وحتى تعبد قبائل من أمتي الأوثان، وأن يكون في أمتي =

قلت: وبهذه الأخبار يبطل قول من زعم أن خبر الافتراق مجمل^(١) يحتمل أمة الإجابة وأمة الدعوة من الكفار^(٢)، يعني: والمجمل لا يحتج به؛ لأن المعلوم من هذه الأخبار أن المراد أمة النبي ﷺ المسلمون^(٣) الذين هم أمة الإجابة، ولأن ذلك أيضاً يعلم من قوله ﷺ في خبر الافتراق المتقدم: «افتترقت اليهود والنصارى»، ثم عقب ذلك بافتراق أمته، فإن ذلك دال على أن المراد أمة الإجابة^(٤).

= ثلاثون كذابون كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين لا نبي بعدي» في كتاب الفتن، باب ما جاء: لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون، حديث رقم (٢٢٢٤)، وذكره الألباني في «صحيح الجامع الصغير»: (١/٣٦٤)، حديث رقم (١٧٧٣).

(١) المجمل: ضد المبين، وهو في اللغة: المبهم، وفي الاصطلاح: ما دل دلالة لا يتعين المراد بها إلا بمعين، سواء كان عدم التعيين بوضع اللغة أو بعرف الشرع أو بالاستعمال. انظر: «إرشاد الفحول»: (١٣/٢ - ١٤).

(٢) نقل الحافظ في «الفتح»: (١٣/٢٢٩) عن الكلاباذي قوله: «إن أمة النبي ﷺ على ثلاثة أقسام: أحدها أخص من الآخر، أمة الاتباع، ثم أمة الإجابة، ثم أمة الدعوة، فالأولى أهل العمل الصالح، والثانية مطلق المسلمين، والثالثة من عداهم ممن بعث إليهم».

(٣) في الأصل: «المسلمين»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) قال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير في «رسالته في حديث الافتراق» (ص ٥٦) بعد أن ذكر قول من قال: إن المراد أمة الدعوة: وهذا جواب حسن، لولا أن يعده وجوه:

الأول: أن لفظ أمتي حيث جاء في كلامه ﷺ لا يراد به إلا أمة الإجابة غالباً، كحديث: «لا تزال طائفة من أمتي»، وحديث: «إذا وضع السيف في أمتي»، وحديث: «ليكونن من أمتي قوم يستحلون الحر»، وغير ذلك مما لا يحصى، فالأمة في كلامه ﷺ حيث أطلقت لا تحمل إلا على ما تعرف منها وعهد بلفظها، ولا تحمل على خلافه وإن جاء نادراً.

الوجه الثاني: قوله: ستفترق بالسين الدالة على أن ذلك أمر مستقبل.

الوجه الثالث: قوله: «ليأتين على أمتي»، فإنه إخبار بما سيكون ويحدث، ولو جعلناه إخباراً ينتهي بافتراق المشركين في المستقبل لما كان فيه فائدة، إذ هم على ضلالة وهلاك اجتمعوا أو افترقوا.

الوجه الرابع: قرنهم بطائفتي اليهود والنصارى، فإن المفترقين منهما هم طائفتنا الإجابة، لظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَا نَفَرَقَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾.

الوجه الخامس: ما أخرجه الترمذي عن أبي واقد الليثي أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى غزوة حنين مر بشجرة للمشركين كانوا يعلقون عليها أسلحتهم يقال لها: ذات أنواط، فقالوا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال رسول الله ﷺ: «سبحان الله!»، إلى أن قال: «والذي نفسي بيده لتركبن سنن من قبلكم». وهذا خطاب لمن خاطبه من أمة الإجابة قطعاً. اهـ بتصرف.

قلت: فيتحصل من مجموع هذا صحة خبر الافتراق، وأنها كلها في النار^(١) إلا فرقة،
بدليل أن حديث ابن عمرو^(٢) الذي رواه الترمذي رجاله رجال الصحيح، إلا عبد الرحمن
ابن زياد الإفريقي^(٣)، وقد وثقه يحيى بن سعيد القطان^(٤)، وحديث أنس الذي رواه ابن
ماجه رجاله رجال الصحيح، إلا أبا عمرو بشر بن حرب^(٥)، وقد وثقه ابن المديني^(٦) وابن
عدي، وحديث عوف بن مالك الذي رواه الطبراني وابن ماجه رجاله رجال الصحيح، إلا
عباد بن يوسف الكندي^(٧)، وقد وثقه ابن حبان^(٨)، وأما حديث أبي هريرة فالرواية عنه

(١) ليس معنى هذا أن الفرق الهالكة كافرة أو مخلدة في النار، فقد يكون فيها الكافر، وقد يكون فيها
الفاسق، وقوله ﷺ في الحديث: «كلها في النار إلا واحدة»، إنما يقتضي إنفاذ الوعيد ظاهراً، ويبقى
الخلود وعدمه مسكوتاً عنه؛ إذ الوعيد بالنار قد يتعلق بعصاة المؤمنين، كما يتعلق بالكفار على
الجملة، وإن تباينا في التخليد وعدمه. انظر: «الاعتصام» للشاطبي: (٣٨٥/٢).

(٢) في الأصل: «ابن عمر»، والصواب ما أثبتناه، وسبق تخريج الحديث.

(٣) هو أبو خالد عبد الرحمن بن زياد بن أنعم المعافري الإفريقي (٧٥ - ١٦١هـ): ولد ببرقة، وهو
أول مولود في الإسلام بإفريقية، ونشأ بها، وولي قضاء القيروان مرتين، وتوفي بها، قال الحافظ
في «التقريب»: «ضعيف في حفظه، وكان رجلاً صالحاً». اهـ، واختلفت الرواية فيه عن يحيى
القطان، فوثقه مرة وضعفه أخرى، والظاهر صحة روايته هنا لشواهدنا. وانظر: «تهذيب التهذيب»: (١٥٧/٦)، و«تقريب التهذيب» للحافظ ابن حجر: (١/٥٦٩)، و«الأعلام»: (٣/٣٠٧).

(٤) هو أبو سعيد يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي القطان البصري (١٢٠ - ١٩٨هـ)، من أكابر علماء الحديث،
قال الحافظ: ثقة متقن حافظ إمام قدوة. انظر: «تقريب التهذيب»: (٢/٣٠٣)، و«الأعلام»: (٨/١٤٧).

(٥) هو أبو عمرو بشر بن حرب الأزدي الندي البصري (... - بعد ١٢٠هـ): قال الحافظ في «تهذيب
التهذيب» (١/٣٩٠): قال البخاري: رأيت علي بن المديني يضعفه، وقال ابن عدي: ولا أعرف في
رواياته حديثاً منكراً، وهو عندي لا بأس به، وقال في «التقريب»: (١/١٢٧): صدوق فيه لين.

(٦) هو أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيع السعدي مولا هم ابن المديني البصري
(١٦١ - ٢٣٤هـ): ثقة ثبت إمام، أعلم أهل عصره بالحديث وعلمه، حتى قال البخاري: ما استصغرت
نفسي إلا عند علي بن المديني، وقال فيه شيخه ابن عيينة: كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني، وقال
النسائي: كأن الله خلقه للحديث. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٧/٣٠٦).

(٧) هو أبو عثمان عباد بن يوسف الكندي الحمصي الكرابيسي (... - ٢٠٦هـ): ذكره ابن حبان في
«الثقات»، وقال ابن حجر في «التقريب»: مقبول. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٥/٩٦)، و«تقريب
التهذيب»: (١/٤٧٠).

(٨) هو أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البستي (٢٧٠ - ٣٥٤هـ): صاحب التصانيف، ولد في
بست (من بلاد سجستان) وتنقل في الأقطار، وتولى قضاء سمرقند مدة، ثم عاد إلى نيسابور، ومنها =

اتفقت من طريق واحدة، فرواه الترمذي وأبو داود وابن ماجه عن محمد بن عمرو^(١) عن أبي سلمة^(٢) عن أبي هريرة، ومحمد بن عمرو هو ابن علقمة بن وقاص الليثي المدني، قال الجوزجاني^(٣): «ليس بالقوي»^(٤).

فكيف نرجع إلى هذا الحديث في ضعف ما هو من طرق من سائر الأخبار بزيادة: «كلها في النار إلا فرقة واحدة»^(٥)؟ وفيها ما هو صحيح، وفيها ما هو متابع، مع الموافقة للشواهد من القرآن كما ذكرناه، والأخبار التي ذكرناها في افتراق أمته كما افترت الأمم السابقة كما في البخاري ومسلم شاهدة أيضاً، والله أعلم.

- = إلى بلده، حيث توفي، كان من فقهاء الدين، وحفاظ الآثار، عالماً بالطب والنجوم وفنون العلم، صف: «المسند الصحيح»، و«التاريخ»، و«كتاب الضعفاء»، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٩٢/١٦)، و«الأعلام»: (٧٨/٦)، و«معجم المؤلفين»: (١٧٣/٩).
- (١) هو محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص المؤذن المدني (. . . - ١٤٥هـ): صدوق له أوهام. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٣٣٣/٩)، و«تقريب التهذيب»: (١١٩/٢).
- (٢) هو أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري المدني (بضع وعشرين - ٩٤ أو ١٠٤هـ): قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته، كان ثقة فقيهاً كثير الحديث. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٣٦٩/٦)، و«التقريب»: (٤٠٩/٢).
- (٣) هو أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني (. . . - ٢٥٩هـ): محدث الشام، وأحد الحفاظ المصنفين المخرجين الثقات، نسبتة إلى جوزجان (من كور بلخ بخراسان)، ومولده فيها، نزل دمشق فسكنها إلى أن مات، له كتاب في الجرح والتعديل، وكتاب في الضعفاء، وقال ابن كثير: له مصنفات منها: «المترجم»، فيه علوم غزيرة وفوائد كثيرة. انظر: «البداية والنهاية»: (٣٨/١١)، و«الأعلام»: (٨١/١).
- (٤) عبارة الجوزجاني: ليس بقوي الحديث، ويشتهي حديثه [كذا، والظاهر: ويشتهي]. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٣٣٣/٩).
- (٥) حديث أبي هريرة صحيح، قال الترمذي في «سننه» (ص ٧٤٧): «حديث حسن صحيح»، وقال الحاكم في «المستدرک»: (٢١٧/١)، كتاب العلم، فصل في توقير العالم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه وله شواهد»، وصححه أيضاً الشاطبي في «الاعتصام»: (٣٨٠/٢)، والألباني في «صحيح سنن أبي داود»: (١١٥/٣)، حديث رقم (٤٥٦٩)، ولا تعارض بينه وبين بقية الأحاديث؛ لأن فيها زيادة لم يذكرها أبو هريرة، وزيادة الثقة غير المنافية مقبولة، ما لم تكن معلولة، كما تقرر في الأصول.

ذكر تفرق الأمم السالفة

إذا عرف [٦/أ] هذا فاعلم أن الأمم السالفة قد تفرقت في دينها فرقا كثيرة، كما ذكره النبي ﷺ، وكما هو معلوم الآن في بواقي اليهود والنصارى، فإنهم يذكرون أنهم على مللٍ مختلفة، وفرق غير مجتمعة، فمنهم مشبهة وطبائعية وقدرية ومجبرة ومرجئة ودهرية ومعطلة، هذا قد علم من حالهم وأديانهم، والمشبهة منهم هم الذين أخبر عنهم^(١) الله تعالى في القرآن بقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وهو دين أكثر النصارى.

قال النصراني في تاريخه ما لفظه: [وفي السنة الثانية من ملكه^(٢)] ظهر رجل مصري بأرض يهوذا^(٣)، وادعى النبوة بعد موسى ﷺ، فتوجه إليه فيليكوس^(٤) البطريق، فقتله وعامة أتباعه، وكان اليهود يومئذ متفرقين على سبع فرق:

الفرقة الأولى: الربانيون، وهم كتّاب الناموس^(٥) ومعلموه.

الثانية: اللاويون^(٦)، الذين لم يفارقوا خدمة الهيكل^(٧).

(١) في الأصل: حكا، والصواب ما أثبتناه.

(٢) أي: من ملك «قلوذبوس قيصر» كما في «تاريخ مختصر الدول».

(٣) العبارة في الأصل هكذا: «لما كان ظهر رجل من اليهود بأرض مصر»، والتصويب والزيادة من «تاريخ مختصر الدول».

(٤) في الأصل: «فيلكس»، والتصويب من «تاريخ مختصر الدول» لابن العبري، ولم أجد له ترجمة.

(٥) أي: القانون، وتطلق على التوراة، انظر حاشية كتاب «تخجيل من حرف التوراة والإنجيل»: (١/٩٣).

(٦) في الأصل: «اللاوائون»، والتصويب من «تاريخ مختصر الدول».

(٧) الهيكل: كلمة سومرية معناها: البيت الكبير، وهو مكان عبادة الله، ويقوم مقام الكنيسة اليوم [وهو المراد هنا]، وكان اليهود يطلقون اسم الهيكل على مكان واحد كبير في القدس، وباقي أماكن العبادة كانت تسمى مجامع، ومفردها: مجمع، انظر: «حاشية التخجيل»: (١/٢٥٥)، نقلاً عن «قاموس الكتاب المقدس» (ص ١٠١٢)، وقال في «المنجد في اللغة» (ص ٨٦٩): الهيكل: البناء المرتفع، وموضع في صدر الكنيسة يقرب فيه القربان.

الثالثة: المعتزلة، الذين يؤمنون بقيامة الموتى، ويقولون بوجود الملائكة، ويصومون يومين في الأسبوع.

الرابعة: الزنادقة، الذين يجحدون القيامة والملائكة.

الخامسة: المغتسلون، الذين يقولون: إنه لا يثاب أحد إلا أن يغتسل كل يوم.

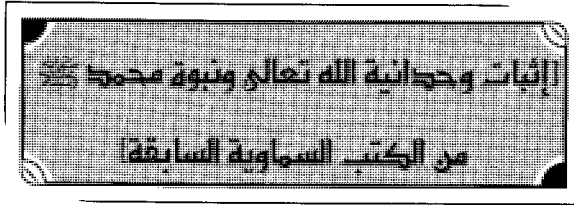
السادسة: النساك، الذين لا يأكلون شيئاً فيه روح.

السابعة: السمرة، الذين لا يقبلون من الكتب إلا التوراة، وهم مجسمة. انتهى كلامه

بلفظه^(١).



(١) «تاريخ مختصر الدول» لابن العربي (ص ٦٨، ٦٩).



قال الشيخ أبو البقاء صالح بن حسين القرشي الهاشمي الشافعي^(١) في كتابه «التخجيل فيمن حرّف الإنجيل»^(٢) ما لفظه: قد حاكمناهم - أي: النصارى - في صلواتهم وما يقع فيها من شركهم، وليس في كتابهم شيء من الابن والأب سوى السورة التي تقدمت - يعني في كتابه - وهي: «أبونا الذي في السموات»^(٣)، وقد ألحقوا في آخرها كلمة كفر، وهي قولهم: «المسيح ربنا»^(٤). ونحو ذلك من التحريف والكفريات التي ذكروها، وذلك الذي في الإنجيل من ذكر «أبونا» يحتمل أن المراد به المسيح عيسى بن مريم بعد رفعه، لكنهم حرفوه قاتلهم الله^(٥).

ثم قال صاحب «التخجيل» حكاية عما حرفوه واعتقدوه ما لفظه: ونؤمن بروح القدس المحيي المميت الأب الذي مع الابن^(٦)، نسجد له ونمجده، الناطق في الأنبياء، وكنيسة

(١) هو الإمام أبو البقاء صالح بن الحسين بن طلحة القرشي الهاشمي الجعفري الزينبي (٥٨١ - ٦٦٨هـ): ولد وتوفي بمصر، وكان رئيساً نبياً عارفاً بالأدب، ولي قضاء قوص مدة، وله خطب ونظم ونشر وتصانيف، منها: «تخجيل من حرف التوراة والإنجيل» و«الرد على النصارى». انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي: (٢٦٢/٤٩)، ومقدمة محقق كتابه «التخجيل»: (٣٣/١).

(٢) سبق في الحاشية السابقة أن اسم الكتاب: «تخجيل من حرف التوراة والإنجيل»، وقد نقل عنه المؤلف بتصرف كثير من زيادة ونقص، فلم أجد له أي نص بلفظه، ولهذا سوف أعزو إلى المواطن التي بها المعاني فقط، فتنبه.

(٣) وردت هذه العبارة في «الكتاب المقدس»، العهد الجديد (ص ١٠)، إنجيل متى، الإصحاح السادس، وفي العهد الجديد (ص ١١٤)، إنجيل لوقا، الإصحاح الحادي عشر.

(٤) أما هذه العبارة فقد وردت في «الكتاب المقدس» مرات عديدة، منها على سبيل المثال: في العهد الجديد (ص ٣٤٦)، رسالة بولس إلى أهل رومية، الإصحاح الأول.

(٥) «التخجيل»: (١٠٢/١، ١٠٩، ١٢١، ٢٤٣، ٢٥٦، ٢٥٩).

(٦) الأب عند النصارى هو الله تعالى، والابن هو عيسى ﷺ، أي: إنه ابن الله الذي يحمل صفات الألوهية التي حلت في جسد بشري.

أنه يعود إلى الدنيا ليدين الأحياء والأموات فذلك مكذب بالإنجيل، ويقول عيسى: «إني أقيم يوم القيامة الصالحين عن يميني كالخرف^(١)، والمجرمين عن شمالي كالجداء^(٢)»، وأقول لأهل اليمين: فعلتم خيراً، فاذهبوا إلى النعيم، وأقول لأهل الشمال: [٦/ب] فعلتم شراً، فاذهبوا إلى الجحيم^(٣)، فمن زعم أن الإدانة تكون في دار الدنيا فقد كذب الإنجيل^(٤).

قال صاحب «التخجيل»^(٥): إنهم يؤمنون بروح القدس المحيي المشتق من الأب الذي مع الابن، ويسجدون له، فذلك تصريح بأن روح القدس الثالث يعبد معهما، فهذا من التحريف منهم كما حكاه الله عنهم والإشراك.

وقولهم ذلك مكذب بالإنجيل والتوراة والمزامير^(٦). أما التوراة فقال الله تعالى: اسمع

= والبياض بين ممصرتين، كأن رأسه يقطر وإن لم يصبه بلل، فيقاتل الناس على الإسلام، فيدق الصليب، ويقتل الخنزير، ويضع الجزية، ويهلك الله في زمانه الملل كلها إلا الإسلام، ويهلك المسيح الدجال، فيمكث في الأرض أربعين سنة، ثم يتوفى فيصلي عليه المسلمون»، أخرجه أبو داود في «سننه» (ص ٦٥٢)، كتاب الملاحم، باب خروج الدجال، حديث رقم (٤٣٢٤)، وصححه الحافظ في «الفتح»: (١٦٨/٧)، وقوله في الحديث: بين ممصرتين؛ قال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث»: (٣٣٦/٤): الممصرة من الثياب التي فيها صفرة خفيفة.

(١) جمع خرّوف، وهو الذكر من أولاد الضأن، ومنهم من قيده بأنه الذي رعى وقوي، وهو دون الجذع، ويجمع على: أخرّفة وخرّفان وخرّاف. انظر: «تاج العروس»: (١٨٩/٢٣)، و«المعجم الوسيط»: (٢٢٩/١).
(٢) جمع جدّي، وهو الذكر من أولاد المعز، ومنهم من قيده بأنه الذي لم يبلغ سنة، يجمع على أجدي وجداء وجدّيان. انظر: «تاج العروس»: (٣٣٠/٣٧).

(٣) هذا النص ساقه صاحب «التخجيل» ليقيم الحجة على النصارى أنه لا إدانة في الدنيا، ولا يدل ذلك على أنه صحيح عنده، والذي يدين العباد ويأمر بهم إلى الجنة أو إلى النار إنما هو الله تعالى، والنص ورد بصيغة أخرى أطول من هذه في «الكتاب المقدس»، العهد الجديد، (ص ٤٧)، إنجيل متى، الإصحاح الخامس والعشرون.

(٤) «التخجيل»: (٣١٧/١، ٣٨٦)، (٥٠٥/٢).

(٥) «التخجيل»: (١٩١/١)، (٦٣١/٢)، (٦٣١).

(٦) سبق الكلام عن التوراة والإنجيل، أما المزامير فهي المنسوبة إلى داود ﷺ، وتنقسم إلى خمسة أقسام هي:

القسم الأول: يتضمن (٤١) مزموراً، منها (٣٧) لداود، أما أربعة منها وهي: (١، ٢، ١٠، ٣٣)،

= فهي لمؤلفين غير معروفين، لذلك يدعونها المزامير اليتيمة نظراً لعدم وجود أب لها.

يا إسرائيل أنا الله ربك، واحد أنا وليس معي غيري، أنا القديم الأزلي، أنا إله إبراهيم وإسحاق ويعقوب، أنا إله غيور، أنا نار محرقة، لا تعبد معي آلهة أخرى لا في السماء ولا في الأرض ولا في البحار^(١). وأما الإنجيل فقد صرح المسيح فيه بالتوحيد دفعات عديدة، وقال: إلهي أنت الحق وحدك لا شريك لك الذي أرسلت يسوع المسيح^(٢). وقال: لا صالح إلا الله الواحد^(٣). وقال: إلهي أعظم مني^(٤). وقال: أنا ذاهب إلى إلهي

= القسم الثاني: يتضمن (٣١) مزموراً (أي: من ٤٢ - ٧٢)، (٧) لبني قورح، و(مزمور واحد) لآساف، و(١٨) لداود، و(مزمور واحد) لسليمان، و(٤) لمؤلفين غير معروفين.
القسم الثالث: يتضمن (١٧) مزموراً (أي: من ٧٣ - ٨٩)، منها: (١١) لآساف، و(٣) لبني قورح، وواحد لداود، وواحد لهيمان وبني قورح، وواحد لايثان.
القسم الرابع: يتضمن (١٧) مزموراً (أي: من ٩٠ - ١٠٦)، منها مزمور لموسى، و(٢) لداود، والبقية لمؤلفين غير معروفين.

القسم الخامس: يتضمن (٤٤) مزموراً (أي: ١٠٧ - ١٥٠)، منها: (١٥) لداود، وواحد لسليمان، والبقية لمؤلفين غير معروفين. وتقرأ هذه المزامير في الكنيسة والعبادات الفردية والجماعية، ومن العجب - ومن غير المعقول - أن تضاف مزامير آساف وبني قورح وغيرهما إلى الأسفار المقدسة وهم ليسوا أنبياء حسب ما ورد في تراجمهم!!! والأدهى من ذلك أن عدداً كبيراً من المزامير يبلغ عددها (٥٠) مزموراً تنسب لمؤلفين غير معروفين - باعتراف مفسريهم ومحققهم بذلك - فبأي حق يضى على تلك المزامير صفة القداسة والوحي، وهم لا يعرفون قائلها؟! وهل ذلك إلا اتباع الهوى واتخاذ أبحارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله؟! انظر: «حاشية التخجيل»: (١/٩٤).

(١) لم أجد العبارة نفسها في التوراة، ولكن توجد نصوص أخرى تدل على توحيد الله تعالى، منها: ما ذكر في «الكتاب المقدس»، العهد القديم (ص ٢٨٧)، سفر التثنية، الإصحاح الخامس: أنا هو الرب إلهك الذي أخرجك من أرض مصر من بيت العبودية، لا يكن لك آلهة أخرى أمامي، لا تصنع لك تمثالاً منحوتاً صورة ما مما في السماء من فوق وما في الأرض من أسفل وما في الماء من تحت الأرض، لا تسجد لهم ولا تعبدن، لأنني أنا الرب إلهك إله غيور.

(٢) ورد في «الكتاب المقدس»، العهد الجديد (ص ١٧٩)، إنجيل يوحنا، الإصحاح السابع عشر: «أنت الإله الحقيقي وحدك، ويسوع المسيح الذي أرسلته».

(٣) ورد في «الكتاب المقدس»، العهد القديم (ص ٦٨٦)، سفر أخبار الأيام الثاني، الإصحاح الخامس: «والتسبيح للرب؛ لأنه صالح لأن إلى الأبد رحمته»، وورد في العهد القديم (ص ١١٢٩)، سفر أرمياء، الإصحاح الثالث والثلاثين: «احمدوا رب الجنود لأن الرب صالح».

(٤) ورد في سفر أشعيا، في الإصحاح الخامس والعشرين: «يا رب، أنت إلهي أعظمك». انظر «الكتاب المقدس» العهد القديم (ص ١٠١٩).

وإلهكم^(١). يقول ذلك للحواريين عند وداعهم وصعوده إلى السماء. وقال داود في كل مزاميره بتوحيد الله وتقديسه وإفراده بالربوبية، والإزراء على من يعبد مع الله^(٢).

وإذا كانت هذه نصوص الأنبياء فمن أين جاءت النصارى بالتحريف والزيادة؟ قاتلهم الله. وحكى عنهم في «التخجيل» أن النصارى تعتقد صلب عيسى بن مريم وقتله على الحقيقة، وأنه كان ذلك فداءً لأبيه آدم في عقوبته في أكل الشجرة^(٣).

إذا عرفت هذا فقد بان وظهر مما ذكره صاحب «التخجيل» أن من النصارى من ينفي حقيقة الجنة والنار كما يقوله اليهود، وأن هذا الغالب فيهم، وأن نص الإنجيل ثبوت الآخرة والجنة والنار وأهل اليمين وأهل الشمال، وأنهم فرق في ذات بينهم مشبهة وقدرية ونفاة لحقائق الجنة والنار، كما تفرق المسلمون فرقاً إلى مشبهة وقدرية وباطنية، وكل ذلك للتصديق بما في القرآن الكريم مما حكاه تعالى من تفرق الأمم الماضية، وما ذكره النبي ﷺ من التفرق.

وأخبرني بعض من راجع اليهود من حملة التوراة عن^(٤) فرقهم، فاختلفوا ذات بينهم، فمنهم من كان قوله التشبيه، ومنهم من نفاه، قال: وسمع عنهم أنهم قالوا: إن الله ندم على خلق آدم لما أكل من الشجرة وعصاه. فهذا القول [٧/أ] منهم نفي لعلمه السابق، وتجويز البداء^(٥) عليه سبحانه وتعالى، وهو يتعالى عن ذلك، فإنه العالم بالمستقبل قبل إيجاده، ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٩، الأنعام: ١٠١، الحديد: ٣]، وقد بان بهذا أن في اليهود

(١) ورد في «الكتاب المقدس»، العهد الجديد (ص ١٨٦)، إنجيل يوحنا، الإصحاح العشرون: «إني أصعد إلى أبي وأبيكم وإلهي وإلهكم».

(٢) ورد في «الكتاب المقدس»، العهد القديم (ص ٨٩٣)، مزامير داود، المزمور الثالث والثمانون: «يا رب، ليخزوا ويرتاعوا إلى الأبد، وليخجلوا ويبيدوا، ويعلموا أنك اسمك يهوه وحدك، العلي على كل الأرض». وورد في المزمور السادس والثمانين: «كل الأمم الذين صنعتهم يأتون ويسجدون أمامك يا رب، ويمجدون اسمك، لأنك عظيم أنت، وصانع عجائب، أنت الله وحدك».

(٣) «التخجيل»: (١/٣٧١).

(٤) في الأصل: «وعن»، ولا لزوم للواو.

(٥) قال ابن الأثير في «النهاية»: (١/١٠٩): والبداء: استصواب شيء علم بعد أن لم يُعلم، وذلك على الله غير جائز. اهـ. وقال المهدي أحمد بن يحيى في «القلائد» ضمن مقدمة «البحر» (ص ٥٦): مسألة: ولا يجوزُ عليه البداءُ إجماعاً إلا عن بعض الرافضة.

قدرية؛ لأنهم في هذا نفوا علم الله السابق، وهو المشار إليه بقوله ﷺ: «القدرية مجوس هذه الأمة»^(١)، ومن المسلمين من يقول بالقدر ونفي العلم السابق، وأنه لا يعلم المعلومات إلا بعد خلقها كهشام بن الحكم^(٢) من الرافضة، وغيره من أتباعه ومن وافقه من القدرية.

قال العلامة أبو البقاء صالح بن حسين القرشي الشافعي ﷺ في كتابه «التخجيل لمن حرّف الإنجيل»: مما قال المسيح عيسى بن مريم في الإنجيل: أبي رباني^(٣). وقوله في التوراة في حق إسرائيل: ابني بكري أرسله يعبدني.

قال: والمراد بالبنوة في التوراة والإنجيل: الحنو والتربية وتشمير العبد الصالح في الطاعة، ولم تجئ هذه اللفظة إلا وهي مقترنة بما يخرجها عن ظاهرها، وهي التشمير في الخدمة كقوله: [إني ذاهب إلى] أبي وأبيكم وإلهي وإلهكم^(٤)، وكقوله لداود: أنت ابني سَلني أعطك^(٥).

والباري تعالى أحنى على عبده من أبويه، وبره أسرع إليه مما في يديه، فالخلائق كلهم

(١) أخرجه عن ابن عمر: أبو داود في «سننه» (ص ٧١١)، كتاب السنة، باب القدر، رقم (٤٦٩١)، والطبراني في «الأوسط»: (٣/٦٥)، حديث رقم (٢٤٩٤)، وقال الهيثمي في «المجمع»: (٧/٢٠٥) عن سند الطبراني: «وفيه زكريا بن منظور، وثقه أحمد بن صالح وغيره، وضعفه جماعة». وأخرجه عن جابر بن عبد الله: ابن ماجه في مقدمة «السنن» (ص ٢٠)، حديث رقم (٩٢)، والطبراني في «الأوسط»: (٤/٢٢٦)، حديث رقم (٤٠٤٦)، وأخرجه أيضاً الطبراني في «الأوسط»: (٤/٢٨١)، حديث رقم (٤٢٠٥)، عن أنس بن مالك، قال الهيثمي في «المجمع»: (٧/٢٠٥): «ورجاله رجال الصحيح، غير هرون بن موسى الفروي، وهو ثقة»، وجود إسناده الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (٦/٥٦٣)، عند كلامه على حديث رقم (٢٧٤٨).

(٢) هو أبو محمد هشام بن الحكم الشيباني بالولاء الكوفي (... - نحو ١٩٠هـ): ولد بالكوفة، ونشأ بواسط، وسكن بغداد، وهو رافضي مشبّه، كان شيخ الإمامية في وقته، وله نظر وجدل وتوليف كثيرة دَوّن فيها ضلالاته، ورد على المعتزلة والزيدية في مسائل، وانقطع إلى يحيى بن خالد البرمكي، فكان القيمّ بمجالس كلامه ونظره، [والبدع لا تظهر وتفشو غالباً إلا بدعم من ذي سلطان]، ولما حدثت نكبة البرامكة استتر، وتوفي على إثرها بالكوفة، ويقال: عاش إلى خلافة المأمون. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٠/٥٤٣)، و«الأعلام»: (٨/٨٥).

(٣) «التخجيل»: (١/٢٤٧)، وقد وردت كلمة «أبي» في الإنجيل على لسان عيسى في مواضع كثيرة، منها على سبيل المثال: ما ورد في «الكتاب المقدس»، العهد الجديد، (ص ٣٠)، إنجيل متى، الإصحاح السادس عشر: «لكنّ أبي الذي في السّموات».

(٤) «الكتاب المقدس»، العهد الجديد، (ص ١٨٦)، إنجيل يوحنا، الإصحاح العشرون.

(٥) «الكتاب المقدس»، العهد القديم، (ص ٨٣٤)، مزامير داود، المزمور الثاني.

أولاد بهذا المعنى^(١). قلت: ويشهد له الحديث الصحيح الذي قال فيه: «الكل عيال الله»^(٢). قال صاحب «المستطرف»: المراد: فقراء إلى الله تعالى^(٣).

قال «صاحب التخجيل لمن حرّف الإنجيل»: وللنصارى سبع صلوات^(٤) في اليوم والليلة، ولهم فيها بدع^(٥) وتحريفات وأدعية فيها شرك غير مأثورة في الإنجيل، بل موضوعات.

وذكر المذكور في آخر كتابه ما جاء في التوراة والإنجيل من الدلائل الدالة على النبي ﷺ وبعثته مثل ما ذكره السمرقندي^(٦) في «الصحائف»^(٧)، وصاحب «البشر بخير

- (١) «التخجيل»: (١/٢٤٤ - ٢٤٥)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.
- (٢) لم أجد بهذا اللفظ، وقد روي بلفظ: «الخلق كلهم عيال الله، فأحب خلقه إليه أنفعهم لعيله». أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»: (٤٣/٦)، حديث رقم (٧٤٤٥)، وأبو يعلى في «مسنده»: (٦٥/٦)، حديث رقم (٣٣١٥)، وابن عدي في «الكامل»: (١٥٣/٧)، وغيرهم عن أنس بن مالك، وفي سنده يوسف بن عطية الصفار، قال الذهبي في «الميزان»: (٣٠١/٧): «مجمع على ضعفه، وقال النسائي: متروك»، وقال الحافظ في «المطالب العالية»: (٧٠٠/٥): «تفرد به يوسف، وهو ضعيف جداً». وأخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»: (٤٣/٦)، حديث رقم (٧٤٤٨)، والطبراني في «المعجم الكبير»: (٨٦/١٠)، حديث رقم (١٠٠٣٣)، وابن عدي في «الكامل»: (٣٤١/٦)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء»: (١٠٢/٢)، وغيرهم عن عبد الله بن مسعود، وفي سنده موسى بن عمير، قال ابن عدي: «وعامة ما يرويه لا يتابعه الثقات عليه»، وقال أبو حاتم: «ذهب الحديث كذاب»، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (١٩١/٨): «متروك»، وبهذا تعرف أن الحديث ضعيف جداً لا صحيح كما قال المؤلف ﷺ. وانظر «السلسلة الضعيفة» للألباني: (٣٧٢/٤)، حديث رقم (١٩٠٠).
- (٣) «المستطرف في كل فن مستطرف» لبهاء الدين محمد بن أحمد بن منصور الأبيهي: (١/٢٥١)، وفي «المستطرف» خرافات كثيرة وأباطيل، فلا ينبغي الاعتماد عليه، ولا سيما في مثل هذا، بل يرجع إلى كتب الحديث وشروحه.
- (٤) ذكر في «التخجيل»: (٢/٦٤٣) ثماني صلوات، وذكر محققه أن النصارى يزعمون أن الصلوات المفروضة عليهم في كل يوم سبع صلوات. وانظر أيضاً: «حاشية التخجيل»: (٢/٦٢٩).
- (٥) البدع: جمع بدعة، وسيأتي تعريفها تحت عنوان: «ذكر بعض من ادعى المهدوية وبطالان دعاويهم».
- (٦) هو شمس الدين محمد بن أشرف الحسيني السمرقندي (... - بعد ٦٩٠هـ): حكيم مهندس، من كتبه: «قسطاس الميزان» في المنطق، و«آداب البحث»، و«أشكال التأسيس» في الهندسة، و«الصحائف الإلهية» في أصول الدين، و«شرح المقدمة البرهانية للنسفي». انظر: «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون» لحاجي خليفة: (٢/١٠٧٥)، و«الأعلام»: (٦/٣٩).
- (٧) «الصحائف الإلهية» للسمرقندي (ق٣٩) فما بعدها، مخطوط.

البَشْر»^(١)، وزاد على ذلك، وكلها إشارات إلى نبينا محمد ﷺ لا بتصريح بلفظ اسمه، بل إشارات إلى قيامه وصفاته وأحواله في جهات الحرمين الشريفين وظهور أمره.

فمن ذلك قول موسى في التوراة: جاء الله من طور سيناء، وأشرق من ساعير^(٢)، واستعلن من جبال فاران^(٣).

وجبال فاران هي جبال مكة، وفي تفسير ابن الخطيب الرازي^(٤): جبال فاران بالفاء^(٥)، قال: وهو في الحجاز؛ لأن [في التوراة أن] إسماعيل تعلم الرمي في برية فاران، ومعلوم أنه إنما سكن بمكة، ونشأ فيها وهو صغير^(٦).

قال في كتاب «التخجيل»: ومن مزامير داود: [٧/ب] طوبى للرجل الذي لم يتبع رأي المنافقين، ولم يقف في طريق الخاطئين، ولم يجالس المستهزئين، لكن في ناموس الرب وسنته يتلو ليلاً ونهاراً، فهو كالشجرة المغروسة على مجاري المياه التي تأتي بثمرتها من

(١) هو كتاب «خير البشر بخير البشر» لابن ظَفَر الصقلي المكي (٤٩٧ - ٥٦٥) كما في «الأعلام»: (٢٣٠/٦)، ولم أعر عليه.

(٢) قال ياقوت في «معجم البلدان»: (١٧١/٣): ساعير: اسم لجبال فلسطين.

(٣) «التخجيل»: (٤٥٩/١)، (٦٥٤/٢)، و«الكتاب المقدس»، العهد القديم (ص٣٣٤)، سفر التثنية، الإصحاح الثالث والثلاثون.

(٤) هو أبو عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي البكري الرازي (٥٤٤ - ٦٠٦هـ): يعرف بابن خطيب الري، أحد الفقهاء الشافعية المشاهير بالتصانيف الكبار والصغار، منها: «مفاتيح الغيب» في تفسير القرآن الكريم، و«المحصول في علم الأصول»، وكان مع غزارة علمه في فن الكلام يقول: من لزم مذهب العجائز كان هو الفائز، وقد ذكرت وصيته عند موته، وأنه رجع عن مذهب الكلام فيها إلى طريقة السلف. انظر: «البداية والنهاية»: (٦٦/١٣)، و«الأعلام»: (٣١٣/٦).

(٥) في الأصل: «بالقاف»، والصواب ما أثبتناه.

(٦) التفسير الكبير «مفاتيح الغيب» للرازي: (٣٥/٣)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وورد في «الكتاب المقدس»، العهد القديم (ص٣١)، سفر التكوين، الإصحاح الحادي والعشرون: «وسكن في برية فاران». أي: إسماعيل ﷺ.

حينها ووقتها لا تشبر^(١)، وكل ما يعمله يتم، ليس كذلك المنافقون، بل هم كالهباء الذي تذرؤه الرياح عن وجه الأرض^(٢).

قال صاحب «التخجيل»: هذه صفة رسول الله ﷺ، فهو الذي كان يتلو كلام الله ليلاً ونهاراً وسراً وجهاً، وقام حتى ورمت قدماه، فقيل له: أتفعل هذا وقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر؟ فقال: «أفلا أكون عبداً شكوراً؟»^(٣). وشجرته شريعته، وهي باقية، لا يشبر ورقها إلى الأبد^(٤).

قال: ومنه المزمور الثاني، قال الله تعالى لداود: سلني أعطك، الشعوب ميراثك، وسلطانك إلى أقطار الأرض لترعاهم بقضيب من حديد، ومثل آنية الفخار تسحقهم^(٥).

قال صاحب «التخجيل»: وما ورث^(٦) الشعوب كلها إلا محمد رسول الله ﷺ، فأتمته التي ورثت كسرى، وكسرت قيصر، وتتبعت تبع، وكسرت الأوثان، وأخمدت بيوت النيران، وفتحت العجم والعراقين والشام واليمن ومصر والمغرب الأقصى وما تحت

(١) لا تشبر: أي: لا تحبس ثمرها ولا تمنعه. انظر: «القاموس المحيط» (ص ٤٥٦)، مادة: (شبر).

(٢) «التخجيل»: (١/٣٨١)، (٢/٦٣٦)، وجاء في «الكتاب المقدس»، العهد القديم (ص ٨٣٤)، مزامير داود، المزمور الأول: طوبى للرجل الذي لم يسلك في مشورة الأشرار، وفي طريق الخطأ لم يقف، وفي مجلس المستهزئين لم يجلس، لكن في ناموس الرب مسرته، وفي ناموسه يلهج نهاراً وليلاً، فيكون كشجرة مغروسة عند مجاري المياه، التي تعطي ثمرها في أوانه، وورقها لا يذبل، وكل ما يصنعه ينجح، ليس كذلك الأشرار، لكنهم كالعصافاة التي تذريرها الريح.

(٣) أخرجه من حديث المغيرة بن شعبة؛ البخاري في «الصحیح» (ص ١٩٧)، أبواب التهجد، باب قيام النبي ﷺ الليل حتى ترم قدماه، حديث رقم (١١٣٠)، ومسلم في «الصحیح» (ص ١٢١٧)، كتاب صفات المنافقين، باب إكثار الأعمال والاجتهاد في العبادة، حديث رقم (٢٨١٩).

(٤) لم أجد هذه الفقرة في «التخجيل».

(٥) «التخجيل»: (٢/٦٦٤)، وجاء في «الكتاب المقدس»، العهد القديم ص ٨٣٤، مزامير داود، المزمور الثاني: أسألني فأعطيك الأمم ميراثاً لك، وأقاصي الأرض ملكاً لك، تحطمهم بقضيب من حديد، مثل إناء خزاف تكسرهم.

(٦) في الأصل: «ما ورد»، والتصويب من «التخجيل»: (٢/٦٦٤).

الشمال والجنوب، وورثوا سائر الشعوب، وما رعاهم بقضيب من حديد سوى رسول الله ﷺ وأمته، ولا سحق الكفار سواه، فأما موسى ﷺ فغرق الكفار في البحر، ولم يرعهم^(١) بقضيب من حديد، وأما داود فلم يتجاوز شعب بني إسرائيل بالبيت المقدس، وأما سليمان فلم يسئل في أيامه سيف، ولا اعترضه خوف، وأما المسيح فقد نهى عن القتال بصريح المقال^(٢)، فتعين تنزيل المزمور على محمد رسول الله ﷺ كي لا يخلف قول نبي الله داود، وقد قال تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٦] (٣).

ثم ساق من مزامير داود ﷺ مما فيه دلالة وإيماء إلى سيدنا رسول الله ﷺ، وأحال سائر ما ذكر الإشارة إليه ﷺ في التوراة والإنجيل إلى كتابه الكبير، ولم أقف عليه.

وذكر ابن الخطيب الرازي في «تفسيره» نحو هذا في سورة البقرة، فقال: قال أبو الحسين^(٤): ورأيت في نقولهم: وظهر من جبال فاران، لقد تقطعت^(٥) السماء من بهاء

(١) في الأصل: «ولم يرعاهم»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) جاء في «الكتاب المقدس»، العهد الجديد (ص ١٠٢)، إنجيل لوقا، الإصحاح السادس: «لكني أقول لكم أيها السامعون: أحبوا أعداءكم، أحسنوا إلى مبغضيكم، ٢٨ باركوا لواعينكم، وصلوا لأجل الذين يسيئون إليكم. ٢٩ من ضربك على خدك فاعرض له الآخر أيضاً، ومن أخذ رداءك فلا تمنعه ثوبك أيضاً. ٣٠ وكل من سألك فأعطه، ومن أخذ الذي لك فلا تطالبه. ٣١ وكما تريدون أن يفعل الناس بكم افعلوا أنتم أيضاً بهم هكذا». وفي العهد الجديد (ص ٩)، إنجيل متى، الإصحاح الخامس: «سمعتم أنه قيل: عين بعين وسن بسن. ٣٩ وأما أنا فأقول لكم: لا تقاوموا الشر، بل من لطمك على خدك الأيمن فحول له الآخر أيضاً. ٤٠ ومن أراد أن يخاصمك ويأخذ ثوبك فاترك له الرداء أيضاً. ٤١ ومن سخرك ميلاً واحداً فاذهب معه اثنين. ٤٢ من سألك فأعطه، ومن أراد أن يقترض منك فلا تردّه».

(٣) لم أعر على هذه الفقرة في «التخجيل».

(٤) هو أبو الحسين محمد بن علي بن الخطيب البصري (..... - ٤٣٦هـ): شيخ المعتزلة، والمنتصر لهم، ولد في البصرة، وسكن بغداد، وتوفي بها، قال الخطيب البغدادي: «له تصانيف وشهرة بالذكاء والديانة على بدعته»، وقال الذهبي: «ليس بأهل للرواية»، من كتبه: «المعتمد في أصول الفقه»، و«تصفح الأدلة»، و«غرر الأدلة»، و«شرح الأصول الخمسة»، كلها في الأصول، وكتاب في الإمامة، و«شرح أسماء الطبيعي». انظر: «ميزان الاعتدال»: (٣/ ٦٥٤)، و«البداية والنهاية»: (١٢/ ٦٧)، و«الأعلام»: (٦/ ٢٧٥).

(٥) العبارة في الأصل: «وأظهر من جبال فاران، لقد انظفت...» إلخ، والتصويب من «تفسير الرازي».

محمد المحمود، تروي السهام بأمرك المحمود؛ لأنك ظهرت بخلاص أمتك، وإنقاذ مسيحك^(١).

قال الرازي: وظهر أن [٨/أ] قوله في التوراة: «ظهر من جبل فاران»، ليس معناه ظهور النار منه، بل معناه ظهور شخص موصوف بهذه الصفات، وما ذاك إلا رسولنا محمد ﷺ، وقوله: «وإنقاذ مسيحك»؛ لأن محمداً ﷺ أنقذ المسيح من كذب اليهود والنصارى^(٢).

وقال المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني^(٣) في كتابه «إثبات النبوة» ما لفظه: قد جاءت بشارات بالنبي ﷺ في الكتب المتقدمة، من ذلك ما وجد في التوراة في السفر الأخير في الفصل الثالث والثلاثين^(٤): «قد جاء الله من سيناء، وأشرق من ساعير، واستعلن من جبال فاران»^(٥).

فقوله: «جاء الله من سيناء» أراد ابتعائه موسى^(٦) من قِبَل طور سيناء.

وقوله: «وأشرق من ساعير» [أراد] ابتعائه المسيح، وساعير: الناحية التي كان فيها عيسى.

[وقوله]: «واستعلن من جبال فاران» أراد ابتعائه محمداً ﷺ من جبال مكة؛ لأن جبال مكة تسمى في التوراة جبال فاران، لا ينكر ذلك أحد ممن عرف التوراة.

(١) ورد نص بمعناه في «الكتاب المقدس»، العهد القديم (ص ١٣٣١)، سفر حبقوق، الإصحاح الثالث،

لكن ليس فيه ذكر محمد ﷺ، والظاهر أنهم حرفوه.

(٢) «التفسير الكبير» للفخر الرازي: (٣/٣٦).

(٣) هو الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون بن محمد الحسن بن الزبيدي (٣٣٣ - ٤١١هـ): ولد بأمل طبرستان، وبويع له بالخلافة سنة (٣٨٠هـ)، برز في علم النحو واللغة، وأحاط بعلوم القرآن والشعر، وهو إمام علم الكلام والفقه، من مصنفاته: «شرح التجريد»، و«البلغة»، و«الزيادات والتفريعات» في الفقه، و«كتاب النبوات» و«الأمالى الصغرى». انظر: «تراجم رجال شرح الأزهار» للعلامة أحمد بن عبد الله الجنداري (ص ٤)، و«الأعلام»: (١/١١٦).

(٤) العبارة في الأصل: «في السفر الأول من العشرين»، والتصويب والزيادة من «إثبات النبوة».

(٥) «الكتاب المقدس»، العهد القديم (ص ٣٣٤)، سفر التثنية، الإصحاح الثالث والثلاثون.

(٦) في الأصل: «أراد أنه ابتعاه موسى»، والتصويب من «إثبات النبوة».

وفي التوراة أن إبراهيم عليه السلام أسكن هاجر وإسماعيل فاران، يعني مكة، ولم يُبعث أحد من الأنبياء صلوات الله عليهم ابتعائاً ظاهراً فشا أمره في مشارق الأرض ومغاربها كما اقتضى قوله: «استعلن»؛ لأن استعلن هو بمعنى علن: إذا ظهر وانكشف، [ولم يستعلن] غير محمد عليه السلام، فلم يبق ريب في أنه هو المراد بهذه اللفظة^(١).

ثم ساق المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني كثيراً من التوراة، حتى قال: وقال داود في مزموره في صفة النبي عليه السلام: يُصَلَّى عليه في كل وقت، ويبارك عليه في كل يوم، ويدوم ذكره إلى الأبد، فإن اسمه الموجود قبل الشمس، والأمم كلها يتبركون به، وكلهم يحمدونه^(٢). وقد قيل: معناه: يسمونه محمداً^(٣).

ثم قال المؤيد بالله: وفي فصل من كتاب أشعيا^(٤) النبي عليه السلام: «لتفرح أرض البادية العطشى^(٥)، ولتبتهج البراري والفلوات،...^(٦) ولتزه؛ لأنها ستعطى

- (١) «إثبات نبوة النبي عليه السلام للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني (ص ٢٨٦)، وما بين المعقوفين زيادة منه.
- (٢) جاء في «الكتاب المقدس»، العهد القديم (ص ٨٨٢)، مزامير داود، المزمور الثاني والسبعون: يكون اسمه إلى الدهر، قدام الشمس يمتد اسمه، ويتباركون به، كل أمم الأرض يطوبونه، مبارك الرب الله إله إسرائيل الصانع العجائب وحده، ومبارك اسم مجده إلى الدهر، ولتمتلئ الأرض كلها من مجده.
- (٣) «إثبات النبوة» (ص ٢٩٠)، والعبارة في الأصل: «والأمم كلها ويتبركون به كلهم، ويحمدونه، وقد قيل: ومعناه: ويسمونه محمداً»، والتصويب من إثبات النبوة.
- (٤) في الأصل: «شعيا»، والتصويب من «إثبات النبوة»، وهو أشعيا بن أموص (القرن ٨ ق. م)، ويعتبره النصارى من أعظم أنبياء العهد القديم ويلقبونه بالنبي الإنجيلي لكثرة نبواته عن المسيح، وكان من مستشاري حزقيا، ينشط عزيمته عندما حاصر سنحاريب أورشليم (٧٠١ ق. م)، ويغلب على ظن المؤرخين بأن أشعيا قدم مات مقتولاً في اضطهاد الملك منسي الإسرائيلي، وينسب إلى أشعيا سفر باسمه عدد إصحاحاته (٦٦) إصحاحاً. انظر: «المنجد في الأعلام» (ص ٤٨)، و«حاشية التخجيل»: (٩٥/١).
- (٥) العبارة في الأصل: «لتفرح الأرض البادية العطيش»، والتصويب من «إثبات النبوة» (ص ٢٨٩)، و«التخجيل»: (٦٧١/٢)، و«هداية الحيارى» لابن القيم (ص ١٧٨).
- (٦) في موضع هذا الفراغ جملة من خمس كلمات تقريباً، لم أتمكن من قراءتها، ولا توجد ضمن النص في «إثبات النبوة» (ص ٢٨٩)، ولا في «التخجيل»: (٦٧١/٢)، ولا في «هداية الحيارى» (ص ١٧٨)، ولا في «الكتاب المقدس» العهد القديم (ص ١٠٣٢).

بأحمد^(١) محاسن لبنان، وكمال حسن الدساكر^(٢) والرياض^(٣).

ومن المعلوم أن البادية لم يحصل لها ولفواتها المحاسن إلا بالإسلام والمسلمين، فبان أنه بشارة بالنبي ﷺ. إن هذا الفصل فيه اسمه صريحاً، وإن كان [في] أهل الكتاب من ينكر الاسم على عادتهم في التحريف.

وعن حبقوق^(٤) النبي ﷺ: جاء الله من التيمن^(٥) والقُدوس من جبال فاران^(٦)، وامتلأت الأرض من تمجيد^(٧) أحمد وتقديسه، وملك الأرض^(٨).

وقد بينا أن جبال مكة تسمى جبال فاران في التوراة. انتهى كلامه^(٩).

(١) في الأصل: «يا محمد»، والتصويب من «إثبات النبوة» (ص ٢٨٩)، و«التخجيل»: (٢/٦٧١)، و«هداية الحيارى» (ص ١٧٨).

(٢) الدساكر (فارسية): جمع دسكرة، وهي القرية العظيمة، والصومعة، والأرض المستوية، وبيوت يكون فيها الشراب والملاهي، وبناء كالقصر تكون حواليه بيوت يجتمع فيها الشطار. انظر: «المنجد في اللغة» (ص ٢١٤).

(٣) النص في «الكتاب المقدس»، العهد القديم (ص ١٠٣٢)، سفر أشعيا، الإصحاح الخامس والثلاثون هكذا: «تفرح البرية والأرض اليابسة، ويبتهج القفر ويزهر كالنرجس، يزهر إزهاراً، ويبتهج ابتهاجاً ويرنم، يدفع إليه مجد لبنان، بهاء كزمل وشارون».

(٤) حبقوق معناه: (يعانق)، وهو عند أهل الكتاب ثامن الأنبياء الصغار الذين ظهوروا في مملكة يهوذا، وما يعرفونه من سيرة حبقوق إنما هو مجرد استنتاجات من السفر المنسوب إليه بأنه كان أحد المغنين في الهيكل ومن سبط اللاويين، وعدد إصحاحات السفر المسمى باسمه (سفر حبقوق) ثلاثة إصحاحات. انظر: «حاشية التخجيل»: (١/٩٥).

(٥) قال في «التخجيل»: (٢/٦٧٧): التيمن: تهامة.

(٦) في الأصل: «والقدس وجبال فاران»، والتصويب من «إثبات النبوة».

(٧) في الأصل: «تحميد»، والتصويب من «إثبات النبوة».

(٨) النص في «الكتاب المقدس»، العهد القديم (ص ١٣٣١)، سفر حبقوق، الإصحاح الثالث، هكذا: الله جاء من تيمان، والقُدوس من جبل فاران سبلاه، جلاله غطى السماوات، والأرض امتلأت من تسيبحة، وكان لمعان كالنور، له من يده شعاع، وهناك استتار قدرته، قدامه ذهب الوبأ، وعند رجله خرجت الحمى، وقف وقاس الأرض.

(٩) «إثبات النبوة» (ص ٢٨٩)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، ولا يوجد فيه قوله: «إن هذا الفصل فيه اسمه صريحاً».

وذكر ابن قيم الجوزية^(١) في كتابه «الهدى النبوي» ما حاصله: أن اسم النبي ﷺ في التوراة محمد، يوافق عليه كل عالم من مؤمني [أهل] الكتاب، ومنها [ب/٨] أحمد، [و] هو^(٢) الاسم الذي سماه [به] المسيح. انتهى كلامه^(٣).

وإن أنكر ذلك الاسم أحد لم ينكر معناه، إلا أنهم يحرفونه، فقالت اليهود: الموصوف بهذه الصفات هو المسيح ابن داود، الذي يخرج آخر الزمان، وهو المهدي عندهم، وعندنا هو الدجال؛ لأن النبي ﷺ قد ذكر أوصافه، وأن أنصاره اليهود. وقالت النصارى: هو المسيح عيسى بن مريم، ولا يصح؛ لأن عيسى لم يظهر على ما ظهر سيدنا رسول الله محمد ﷺ؛ لأن وصفه في التوراة والإنجيل بالظهور.

وقد ذكر صاحب كتاب «خير البشر بسيد البشر» أنه قد عرف ما بأيدي اليهود من التوراة، وأنهم قد حرفوا، وأنه لم يكن بأيديهم ذكر حقيقة الجنة والنار، بل عندهم النار هو ما ينالهم في الدنيا من الشدائد والقحط والجوع، وأنها تصير عليهم كالحديد أو النحاس^(٤).

ولعل ذلك لبعض فرقه لا جميعهم، ولكنه يوافق ما ذكره صاحب «خير البشر» ويشهد لصحة قوله بالحكاية عنهم قوله تعالى: ﴿فَتَلَوُا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾ [التوبة: ٢٩]، فدللت الآية أنهم لا يؤمنون بحقيقة اليوم الآخر من الجنة والنار، والله أعلم.

(١) هو شمس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي (٦٩١ - ٧٥١): ابن قيم الجوزية الحنبلي، العلامة الكبير المجتهد المطلق المصنف المشهور، سمع من ابن تيمية وغيره، وبرع في جميع العلوم وفاق الأقران واشتهر في الآفاق، وامتحن محنة بعد أخرى، مولده ووفاته في دمشق، وله التصانيف الحسنة المقبولة، منها: «زاد المعاد في هدي خير العباد»، و«أعلام الموقعين»، و«إغاثة اللهفان»، و«مدارج السالكين»، وغيرها كثير. انظر: «البدر الطالع»: (٢/١٤٣)، و«الأعلام»: (٦/٥٦).

(٢) العبارة في الأصل: «ومنها اسمه أحمد هو الاسم»، والتصويب من «زاد المعاد».

(٣) «زاد المعاد في هدي خير العباد» لابن القيم: (١/٨٥)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٤) لم أعثر على كتاب «خير البشر بسيد البشر» لابن ظفر.

لكن قد ذكر الشهرستاني^(١) في كتابه «الملل والنحل» من فرق اليهود السامرة، وافتقرت السامرة إلى فرقتين: إحداهما^(٢): يقرون بالآخرة والثواب والعقاب فيها^(٣). والفرقة الأخرى: تزعم أن الثواب والعقاب في الدنيا^(٤)، وبين الفريقين اختلاف في الأحكام والشرائع. انتهى^(٥).



(١) هو أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني الأفضل (٤٧٩-٥٤٨هـ): ولد في شهرستان (بين نيسابور وخورزم)، وتوفي بها، وكان كثير المحفوظ، قوي الفهم، مليح الوعظ، قال ابن أرسلان: «ولولا ميله إلى أهل الإلحاد وتخبطه في الاعتقاد لكان هو الإمام، وليس ذلك إلا لإعراضه عن علم الشرع واشتغاله بظلمات الفلسفة»، من كتبه: «الملل والنحل»، و«نهاية الإقدام في علم الكلام»، و«مصارعات الفلاسفة». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٠/٢٨٧)، و«الأعلام»: (٦/٢١٥).

(٢) في الأصل: «أحدهما»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) وهم الكوسانية، ومعناها الجماعة الصادقة كما في «الملل والنحل».

(٤) وهم الدوستانية، ومعناها الفرقة المتفرقة الكاذبة كما في «الملل والنحل».

(٥) «الملل والنحل» للشهرستاني: (٢/٣٠).

ذكر بعض الفرق الكفرية

إذا علمت هذا فمن الفرق الكفرية:

الدهرية^(١): الذين حكاهم الله تعالى في قوله: ﴿وَمَا يُهْلِكُكَ إِلَّا الدَّهْرُ وَمَا لَهُمْ بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الجاثية: ٢٤]، فهم طبائعية كفار، ينكرون الصانع، ويعتقدون قدم كل شيء، وأن الآلام والأمراض والموت وخلق الحيوان باختلاف الطبائع، وينكرون البعث والنشور والجنة والنار.

إن قيل: فما يقال في قوله تعالى: ﴿وَلَيْنِ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]؟
قيل له: ذلك في كفار قريش ونحوهم.

ومنهم: الثنوية^(٢): الذين يثبتون مع الله ثانياً.

ومنهم: عباد الأصنام^(٣): الذين يعتقدونها آلهة تقربهم إلى الله زلفى، كما حكاها الله عنهم، وهم الذين كانوا في الجاهلية.

ومنهم: المجوس^(٤): وهم الذين يحكمون العقول، ولا يدينون بالكتب المنزلة على

(١) الدهرية هم الذين يقولون بقدم العالم، وقدم الدهر، وتدبيره للعالم، وتأثيره فيه. انظر: «الحوار العين» لشوان الحميري (ص ١٩٥)، و«المنية والأمل» للمهدي أحمد بن يحيى (ق ٣٩).

(٢) الثنوية: مذهب ديني فلسفي قديم يمثل أحد أطوار الديانة المجوسية، ويقوم مذهب الثنوية على أساس أن العالم مركب من أصلين قديمين أزليين هما النور والظلمة، ويختلفان في الجوهر والطبع والفعل والأجناس والأبدان والأرواح، وانتسبت إليه فرق تحمل أسماء أصحابها، ومن أقدمها الزرادشتية والديسانية والمانوية والمزديكية والمرقونية. انظر: «الملل والنحل»: (٧٢/٢)، و«الحوار العين» (ص ١٩١)، و«المنية والأمل» (ق ٤٠)، و«الموسوعة الميسرة»: (١٠٣٢/٢).

(٣) هي أجسام منحوتة على صور معظمة لملائكة أو أنبياء أو صالحين أو ملوك... إلخ، ويعتقد عبّادها أنها تنفع وتضر، وهم وثنيون، وأول من عبد الصنم في العرب عمرو بن لحي. انظر لذلك «الملل والنحل»: (٣/٣٧١)، و«الحوار العين» (ص ١٨٥)، و«المنية والأمل» (ص ٧٨)، و«الموسوعة الميسرة»: (١١٦٥/٢).

(٤) المجوس وثنيون يعبدون النيران، ويقولون بإلهين اثنين، إله للخير وإله للشر، وهم فرق عديدة، وقد

الأنبياء ﷺ، فلذلك يحرمون ذبح الأنعام ولا يحلون لها، لما كانت عقولهم تقتضي قبح تأليمها.

وقد أخرج البيهقي في «سننه الكبرى» عن علي بن أبي طالب قال: أنا أعلم بالمجوس، كان لهم علم يعلمونه وكتاب يدرسونه، وإن ملكهم سكر، فوقع على ابنته أو أختها، فاطلع عليه بعض أهل مملكته^(١)، فأرادوا به الحد، فامتنع وقال: أتعلمون ديناً خيراً^(٢) من دين آدم؟ وقد كان ينكح بنيه من بناته، وأنا على دين آدم، ما يرغب بكم عن دينه؟ قال: فتابعوه، وقاتلوا الذين خالفوهم حتى قتلوهم، فأصبح وقد أسري على كتابهم^(٣)، وذهب العلم الذي في صدورهم، فهم أهل كتاب، وقد أخذ رسول الله ﷺ وأبو بكر^(٤) وعمر^(٥) منهم الجزية^(٦). انتهى كلامه^(٧).

= اختلف فيهم العلماء، هل هم أهل كتاب أم لا؟ والجمهور على أنهم ليسوا أهل كتاب، وإنما يعاملون معاملتهم فيما يتعلق بالجزية فقط، والله أعلم. انظر: «الملل والنحل»: (٥٤/٢)، و«الحوار العين» (ص ١٩٤)، و«المنية والأمل» (ص ٧٢)، و«الموسوعة الميسرة»: (١١٣٩/٢).

(١) في الأصل: «ملته»، والتصويب من «السنن الكبرى» للبيهقي.

(٢) في الأصل: «خير»، والتصويب من «السنن الكبرى» للبيهقي.

(٣) في الأصل: «وقد أسر عن كتابهم»، والتصويب من «السنن الكبرى» للبيهقي.

(٤) هو أبو بكر (الصدیق) عبد الله بن عثمان بن عامر بن كعب التيمي القرشي (٥١ ق. هـ - ١٣ هـ): ولد بمكة، وصحب النبي ﷺ قبل البعثة، وسبق إلى الإيمان به، ورافقه في الهجرة وفي المشاهد كلها، وهو أول الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد أعظم العرب، توفي في المدينة، ودفن بجانب النبي ﷺ، ومناقبه كثيرة. انظر: «الإصابة»: (١٦٩/٤)، و«الأعلام»: (١٠٢/٤).

(٥) هو أمير المؤمنين أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي (٤٠ ق. هـ - ٢٣ هـ): أسلم قبل الهجرة بخمس سنين، وأعز الله به الإسلام، وشهد الوقائع، لقبه النبي ﷺ بالفاروق، وهو ثاني الخلفاء الراشدين وأحد العشرة المبشرين، وأول من لقب بأمر المؤمنين وأول من وضع للعرب التاريخ الهجري، واتخذ بيت مال المسلمين، وأول من دون الدواوين في الإسلام، وفي أيامه تم فتح الشام والعراق، وافتتحت القدس وفارس ومصر والجزيرة، قتل أبو لؤلؤة فيروز المجوسي الفارسي غيلة وهو في صلاة الصبح. انظر: «الإصابة»: (٥٨٨/٤)، و«الأعلام»: (٤٥/٥).

(٦) العبارة في الأصل: «وقد أخذ علي منهم الجزية»، وما أثبتناه من «السنن الكبرى» للبيهقي.

(٧) «السنن الكبرى» للبيهقي: (١٨٨/٩)، كتاب الجزية، باب المجوس أهل كتاب والجزية تؤخذ منهم،

ومنهم: البانيان^(١): وهم تناسخية، يعتقدون تنقل الأرواح من جسد إلى جسد مدة الدهر.

ومنهم: طائفة الفلاسفة^(٢): يحكّمون العقول أيضاً، ولهم أصول وقواعد يرجعون

= حديث رقم (١٨٤٣٠)، وقد نقل عنها المؤلف بتصرف يسير، وهذا الأثر غير ثابت عن علي عليه السلام، ففي سنده ثلاثة ضعفاء: سعيد بن المرزبان (أبو سعد البقال)، ونصر بن عاصم، وفروة بن نوفل. انظر «البدر المنير» لابن الملقن: (٦٢٤/٧)، و«التلخيص الحبير»: (١٧٥/٣).

(١) لم أجد للبانيان ذكراً في كتب الفرق، وهم التجار الهنود، قيل: إن الانجليز هم الذين أطلقوا عليهم هذا الاسم، وكانوا وثنيين يعبدون الأصنام، وقد كانوا يأتون إلى اليمن للتجارة، وسكن بعضهم صنعاء والمخا وغيرهما، وأسلم بعضهم، واستقر في صنعاء، قال الشوكاني في «البدر الطالع»: (١٦/١) في ترجمة الشيخ إبراهيم بن صالح الهندي الصنعاني: وكان والده من جملة البانيان الواصلين إلى صنعاء فأسلم. اهـ، وذكر محسن بن الحسن أبو طالب في تاريخه (٦٩/١) في أحداث سنة (١٠٦٦هـ) أنه ثار أهل صنعاء على البانيان بسبب أنهم زاحموهم في تجارتهم، وأن أكثرهم لم يرع الذمة، وأنهم يعلقون في أمكنتهم في السماسر الأصنام، ويتظاهرون بعبادتها من غير احتشام، وأفتى جماعة من العلماء بوجود إخراجهم من اليمن وجزيرة العرب، منهم العلامة الحسن بن أحمد الجلال، ولما نوى الخبر إلى الإمام المتوكل على الله إسماعيل حبس جماعة منهم، وأوجب عليهم الجزية، ثم أطلقهم، فشق ذلك على البانيان ورجع بسبب ذلك منهم من رجع إلى الهند. اهـ بتصرف، وقال العلامة المؤرخ محمد بن محمد زبارة في كتابه «نشر العرف» (٤١/٣) في ترجمة العلامة ابن الأمير تحت عنوان: «صنم المخا وقتنة الخطبة بصنعاء» ما لفظه: وأرشد المهدي العباس إلى إزالة أصنام كانت بيندر المخا لطائفة البانيان، وألف البدر [يعني ابن الأمير] رسالة في ذلك نفيسة، فبادر المهدي إلى الأمر بإزالتها وهدم بيوتها وقبض جميع أموالها، وقد كان لها مال واسع يقدر بنحو خمسين ألف ريال [فرانصي]: عملة فضية نمساوية مشهورة]، فأخذ، وأوصل أحد الأصنام إلى حضرة الإمام، والبدر لديه، فأمر البدر بكسره، وكان في صورة أنثى، فديس بالنعال. اهـ، وقال العلامة الزبيدي في «تاج العروس»: (٢٣٤/٣٧): والبانيان: قوم من الأبناء باليمن وبالهند، وأكثرهم كفار. اهـ، وقوله: من الأبناء باليمن وهم، فالأبناء من أصول فارسية، وقد أسلموا في عهد النبي صلى الله عليه وآله فما بعده، ومنهم باذان الفارسي، ومنهم علماء كبار كوهب بن منبه وهمام بن منبه وعبد الرزاق الصنعاني، ولعل الوهم من تشابه الأسماء، والله أعلم.

(٢) الفلاسفة: جمع فيلسوف، والفيلسوف: يونانية، أي: محب الحكمة، أصله: فيلا، وهو المحب، وسوف: وهو الحكمة، والاسم: الفلسفة، مركبة كالحقولة، ويسمى الفلاسفة الحكماء، وهي تصادم الحكمة التي تعني في المصطلح الإسلامي: السنة، قال الإمام يحيى بن حمزة في «التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق» (ص٣٧): اعلم أنه لا ضرر أعظم على الإسلام وأهله من هذه الفرقة، فإنهم أصل كل ضلالة ومنبع كل جهالة، وجميع الفرق الخارجة عن الإسلام يستمدون من جهالتهم، =

إليها، ويحتجون بها، قد أشار إلى شيء منها السمرقندي في «الصحائف»^(١) وغيره، ومن جملة علومهم المنطق.

إذا عرفت هذا فقد بان لك شواهد صحة خبر الافتراق للأمم إلى إحدى وسبعين فرقة^(٢)، كلها في النار إلا فرقة واحدة، وافتراق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا فرقة واحدة، وأنها ما عليه [٩/أ] ﷺ وأصحابه، ورأيت في تاريخ النصراني ما لفظه: لما عبر [بنو] إسرائيل نهر الأردن قال الله: يا إسرائيل إن عملت^(٣) بوصايا إلهك بوركت في قرينتك، بوركت في حقلك^(٤)، بورك ثمارُ كرومك وولدُ بعيرك^(٥)، يسلم الله عدوك في يديك، ويجيك من طريق واحدة، ويهرب في سبع طرق، يبارك الرب [الأرض] التي^(٦) يعطيك، ويجعلك شعباً مقدساً كوعده لك، وإن خالفت هذه الوصايا تنقلب^(٧) بركاتك لعنات، ويبددك^(٨) الله في جميع الأمم، ويعطيك قلباً فزعاً ووجع العين، ورماك بالنيط^(٩)، وتكون مرعوباً بالليل والنهار.

= ويكرعون في إحن مكرهم ومخادعتهم، وقد اتفقوا من عند آخرهم على كونه موجباً بالذات، وطعنوا في كونه تعالى مؤثراً على جهة الاختيار، وبنوا على هذا إيجاب ذاته للعقل الأول لا غير، ثم صدر عن العقل الأول عقل وفلك، ثم تسلسلت العقول في الكثرة حتى صارت عشرة والأفلاك تسعة، فهذه زبدة أقاويلهم في الإلهيات، ولهم في الحكمة وتقرير النبوات وأحكام الآخرة من بعث الأجساد وحشرها تهويسات وهذيانات مخالفة لما دلت عليه ظواهر الآي وجاءت به الرسل صلوات الله عليهم. اهـ باختصار. وانظر «الموسوعة الميسرة»: (٢/١١٠٨).

- (١) «الصحائف الإلهية» (ق ٢٧) فما بعدها.
- (٢) في الأصل: «وفرقة»، ولا لزوم للواو.
- (٣) في الأصل: «أعملت»، والتصويب من «تاريخ مختصر الدول».
- (٤) في الأصل: «حلقك»، والتصويب من «تاريخ مختصر الدول».
- (٥) أي: تكثر إبلتك.
- (٦) في الأصل: «الذي»، والتصويب من «تاريخ مختصر الدول».
- (٧) في الأصل: «تنقل»، والتصويب من «تاريخ مختصر الدول».
- (٨) في الأصل: «يبدرك»، والتصويب من «تاريخ مختصر الدول».
- (٩) قال في «القاموس المحيط» (ص ٨٩٢)، مادة: (نيط): النيط: الموت.

قال النصراني صاحب التاريخ: أقول: تأمل أيها القارئ، كيف جعل الله وعده ووعيده لبني إسرائيل مقصورين على ما يرونه في الدنيا من غير أن يذكر لهم شيئاً من أحوال الآخرة وأمور المعاد، وذلك لغلظ طبعهم وقصورهم عن النظر إلى العالم الروحاني. انتهى كلامه^(١).



(١) «تاريخ مختصر الدول» لابن العبري (ص ١٩)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

الكلام على الرافضة الإمامية الاثني عشرية وتعداد فرقهم

إذا تقرر هذا فقال الإمام يحيى بن حمزة^(١) في تعداد فرق الإسلام: الرافضة عشرون فرقة:

الأولى: السبئية: وهم أصحاب عبد الله بن سبأ^(٢)، زعم أن علياً إله، فنفاه إلى المدائن^(٣)، وزعم أصحابه أن علياً في السحاب، وأن الرعد صوته والبرق سوطه^(٤).

قال الشهرستاني: كان [ابن] سبأ يهودياً فأسلم، ومنه تشعب أصناف الغلاة، وهو وأصحابه ممن قال^(٥) بالغيبة والرجعة إلى الدنيا^(٦) وتناسخ الجزء الإلهي في الأئمة الاثني

(١) لعله ذكر ذلك في «الشامل»، ولم أعثر إلا على الجزء الثاني منه، وليس فيه المطلوب.

(٢) هو عبد الله بن سبأ (٠٠٠ - نحو ٤٠هـ): رأس الطائفة السبئية، ومن غلاة الزنادقة، موقد الفتنة، ومؤجج نارها، كان يقول بالوهية علي والتناسخ والرجعة، وهو أول من قال بوصاية علي، أصله من اليمن، قيل: كان يهودياً وأظهر الإسلام، وطاف بلاد المسلمين ليلفتهم عن طاعة الخلفاء، ويدخل بينهم الشر، وقاد أراذل الناس وشذاهم ضد عثمان فقتلوه، نفاه علي إلى سباط المدائن بعد أن هم بقتله. انظر: «الفرق بين الفرق» للبيدادي (ص ٢٣٣)، و«الملل والنحل»: (٢٨٩/١)، و«الحوار العين» (ص ٢٠٦)، و«المنية والأمل» (ص ٣٢)، و«تاريخ دمشق» لابن عساكر: (٢٩/٣)، و«الأعلام»: (٨٨/٤).

(٣) في الأصل: «فنفى من المدائن»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨١)، والمدائن: مدينة عراقية على جانبي دجلة، على مسافة ٣٠ كم جنوبي بغداد، كانت تتألف من سبع مدن هي: سلوقية، قطيسفون، بهرسير، قصر كسرى (الإيوان)، أسبانبر، الرومية، سباط. انظر: «الروض المعطار» (ص ٥٢٦)، و«المنجد في الأعلام» (ص ٦٤٤).

(٤) وقال أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين» (ص ١٥): وذكروا أنه قال لعلي عليه السلام: أنت أنت.

(٥) في «الملل والنحل»: وهم أول فرقة قالت بالتوقف والغيبة والرجعة.

(٦) أي: رجعة النبي ﷺ إلى الدنيا، وكان يقول: «العجب ممن يزعم أن عيسى يرجع، ويكذب بأن محمداً يرجع، وقد قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَادُّكَ إِلَيْ مَعَادٍ﴾ [القصص: ٨٥]، فمحمد أحق بالرجوع من عيسى». والظاهر أن ابن سبأ كان يقول برجعة علي عليه السلام أيضاً، حيث قال إذ بلغه قتله: «لو أتيتمونا بدماعه في سبعين صرة ما صدقنا موته، ولا يموت حتى يملأ الأرض عدلاً كما =

عشر^(١) بعد علي. قالوا: وكانت الصحابة تعرف ذلك وإن أنكروه، بدليل أن عمر حين رفع إليه أن علياً فقاً عين رجل في الحرم، قال: «ماذا أقول في يد الله فقأت عيناً في حرم الله؟»^(٢) فأطلق [عمر] اسم الإلهية على الفائق وهو علي [لما عرف منه ذلك]^(٣)، وهو [وأصحابه]^(٤) أول فرق الروافض في أواخر أيام علي، وأفرط في البغض لكبار الصحابة حتى كفرهم.

الثانية: الكاملية: وهم أصحاب أبي كامل^(٥)، كَفَرُوا الصحابة بتركهم بيعة علي، وكَفَرُوا علياً بتركه طلب حقه، وزعموا أن الإمامة [نور]^(٦) يتناسخ من شخص إلى شخص، وربما كان في شخص نبوة وفي شخص إمامة، وربما تناسخ الإمامة فتصير نبوة، وقالوا بالتناسخ في الأرواح، تنتقل من شخص إلى شخص مدة الدهر.

= ملئت جوراً. ثم تطورت الرجعة والغيبة عند الشيعة، حتى صارت الرجعة عندهم «رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة»، أي: عند قيام مهديهم المنتظر، والغرض منها هو انتقام المهدي ومن معه من أعدائهم وعلى رأس الأعداء أبو بكر وعمر، وأما الغيبة فالمقصود بها غيبة مهديهم المنتظر في سرداب سامراء، والظاهر أن أول من قال بهذه الغيبة أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري الآتي ذكره، وهي عندهم غيبتان: صغرى وكبرى، وستأتي الإشارة إليهما في كلام المؤلف. انظر: «تاريخ الطبري»: (٣/٣٧٨)، و«الفصل» لابن حزم: (٣/٤) و«مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة» للدكتور ناصر القفاري: (١/٣٣٩، ٣٤٩).

(١) هم - عند الإمامية الاثني عشرية -: ١ - علي بن أبي طالب ٢ - الحسن بن علي ٣ - الحسين بن علي ٤ - علي بن الحسين (زين العابدين) ٥ - محمد بن علي (الباقر) ٦ - جعفر بن محمد (الصادق) ٧ - موسى ابن جعفر (الكاظم) ٨ - علي بن موسى (الرضا) ٩ - محمد بن علي (الجواد) ١٠ - علي بن محمد (الهادي) ١١ - الحسن بن علي (العسكري) ١٢ - محمد بن الحسن (المهدي المنتظر)، انظر: «الأعلام»: (١٩٩/٢).

(٢) لم أجد هذا الأثر في شيء من الكتب المعتمدة، ولا شك أنه من أكاذيب السبئية.
(٣) «الملل والنحل» للشهرستاني (١/٢٨٩) فما بعدها، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وقد نُقل عنه بتصريف.

(٤) زيادة اقتضاها السياق، والضمير يعود إلى ابن سبأ.

(٥) لم أجد له ترجمة، وإنما يذكر بكنيته، وتذكر أقواله في كتب الفرق.

(٦) الزيادة من «المنية والأمل» (ق ٨١).

الثالثة: البيانية: وهم أصحاب بيان بن سمعان التميمي^(١)، الذي قال: «الإلهية لعلي والإمامة لولده»، ثم ادعاها لنفسه، وكان يقول: «إن الله تعالى يهلك إلا وجهه»، وزعم أنه يدعو الزهرة باسم الله الأعظم فتجيبه، فبلغ خبره خالد بن عبد الله القسري^(٢)، فقتله.

الرابعة: المغيرية: وهم أصحاب المغيرة بن سعيد^(٣) البجلي^(٤)، الذي وصف الله تعالى بالأعضاء والجوارح على أمثال حروف الهجاء في العدد والصورة، حتى قال: «الألف موضع قدمه لا عوجاجها من أسفل، وكذا الصاد»، فقال: «لو رأيتم موضع الصاد لرأيتم أمراً عظيماً»، يعرض لهم بالعورة، وأنه قد رآه. وقال: إنه يحيي الموتى بالاسم الأعظم، وزعم أن الله تعالى لما^(٥) أراد خلق العالم تكلم بالاسم الأعظم، [فطاراً]، فوقع [على رأسه تاجاً، قال]: وذلك ﴿سَبَّحَ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ﴿^(٦) [الأعلى: ١ - ٢]. قال: ثم كتب على كتفه أعمال العباد، ثم اطلع عليها، فغضب من المعاصي فغرق،

(١) هو بيان بن سمعان النهدي التميمي الزنديق، ظهر بالعراق بعد المئة، وقال بإلهية علي، وأن فيه جزءاً إلهياً متحداً بناسوته، ثم من بعده في ابنه محمد ابن الحنفية، ثم في أبي هاشم ولد ابن الحنفية، ثم من بعده في بيان هذا، وكتب بيان كتاباً إلى أبي جعفر الباقر، يدعو إلى نفسه، وأنه نبي، قتله خالد بن عبد الله القسري، وأحرقه بالنار. انظر: «ميزان الاعتدال»: (١/٣٥٧).

(٢) هو أبو الهيثم خالد بن عبد الله بن يزيد بن أسد القسري البجلي اليماني (٦٦ - ١٢٦هـ): أمير العراقيين، وأحد خطباء العرب وأجوادهم، ولي مكة سنة (٨٩هـ) للوليد بن عبد الملك ثم لسليمان، ثم ولاء هشام العراقيين (الكوفة والبصرة) سنة (١٠٥هـ)، فأقام بالكوفة، وطالت مدته إلى أن عزله هشام سنة (١٢٠هـ)، فسجنه يوسف بن عمر الثقفي وعذبه بالحيرة، ثم قتله، ونسبت إليه أشياء تدل على الكفر، قال ابن كثير: والذي يظهر أن هذا لا يصح عنه، فإنه كان قائماً في إطفاء الضلال والبدع. انظر: «البداية والنهاية»: (١٠/١٩)، و«الأعلام»: (٢/٢٩٧).

(٣) في الأصل: «سعد»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق٣٤)، ومن مصادر ترجمته التالية.

(٤) في الأصل وفي «المنية والأمل» وفي «الفرق بين الفرق»: «العجلي»، والتصويب من «الملل والنحل»، ومن مصادر ترجمته التالية، وهو المغيرة بن سعيد البجلي (... - ١١٩هـ): دجال، مبتدع، رافضي، ساحر من أهل الكوفة. وانظر: «ميزان الاعتدال»: (٤/١٦٠)، و«الأعلام»: (٧/٢٧٦).

(٥) في الأصل: «لو»، والتصويب من «الملل والنحل»: (١/٢٩٥)، و«المنية والأمل» (ق٨٢).

(٦) وما بين المعقوفتين زيادات من «المنية والأمل» (ق٨٢)، و«الملل والنحل»: (١/٢٩٥).

واجتمع من عرقه بحران، أحدهما مالح والآخر عذب^(١). إلى جهالات كثيرة ارتكبتها، وبلغ خبره خالد بن عبد الله القسري، فقتله، وصلبه.

الخامسة: الجناحية: وهم أصحاب [عبد الله بن] معاوية ذي الجناحين^(٢)، [٩/ب] وهم يكفرون بالقيامة والجنة والنار، ويستحلون جميع المحرمات.

والسادسة: المنصورية: أصحاب أبي منصور العجلي^(٣)، وهم يزعمون أن علياً الكسف الساقط من السماء، وربما قالوا: «الكسف الساقط هو الله». وهذا^(٤) أبو منصور

(١) بقية كلام هذا الضال كما في «الملل والنحل»: (٢٩٦/١): والمالح مظلم، والعذب نير، فاطلع في البحر النير، فأبصر ظله، فانتزع عين ظله، فخلق منها الشمس والقمر، وأبقى باقي ظله، وقال: لا ينبغي أن يكون معي إله غيري. قال: ثم خلق الخلق كله من البحرين، فخلق المؤمنين من البحر النير، والكفار من البحر المظلم، وخلق ظلال الناس، وأول ما خلق هو ظل محمد وعلي قبل ظلال الكل، ثم عرض على السموات والأرض والجبال أن يحملن الأمانة، وهي أن يمنعن علي بن أبي طالب من الإمامة، فأبين ذلك، ثم عرض ذلك على الناس، فأمر عمر بن الخطاب أبا بكر أن يتحمل منعه من ذلك، وضمن أن يعينه على الغدر به، على شرط أن يجعل الخلافة له من بعده، فقبل منه، وأقدا على المنع متظاهرين، فذلك قوله تعالى: ﴿وَمَحَلَّهَا لِلْإِنْسَانِ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾، وزعم أنه نزل في عمر قوله تعالى: ﴿كَنَلَّ الشَّيْطَانُ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنْ بَرِيءٌ مِّنْكَ﴾... إلخ كلامه، وهذا الهذيان كفر وزندقة.

(٢) الزيادة في اسمه من «الفرق بين الفرق» (ص ٢٤٥)، ومن مصادر ترجمته التالية، وهو عبد الله بن معاوية ابن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب (... - ١٣١هـ): من شجعان الطالبين وأجوادهم وشعرائهم، اتهم بالزندقة، وكان فتاكاً سيئ الحاشية، طلب الخلافة في أواخر دولة بني أمية سنة (١٢٧هـ) بالكوفة، وبابيع له بعض أهلها، فخرج إلى المدائن، واستفحل أمره، ثم قبض عليه عامل هراة، وقتله خنقاً بأمر أبي مسلم الخراساني. انظر: «لسان الميزان»: (٣/٣٦٣)، و«الأعلام»: (٤/١٣٩).

(٣) هو أبو منصور العجلي، لم أقف على ترجمته، وإنما يذكر في كتب الفرق، كان من أهل الكوفة من عبد القيس، وكان منشأه بالبادية، وكان أمياً لا يقرأ، ومن مقولاته: إن آل محمد هم السماء، وشيعتهم الأرض، وإنه هو الكسف الساقط من بني هاشم، وقال: في نزل: ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِّنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا﴾ [الطو: ٤٤]، وزعم أن عيسى أول ما خلق الله من خلقه، ثم علي، وأن رسل الله لا تنقطع أبداً، وكفر بالجنة والنار، واستحل الزنا وأحل ذلك لأصحابه، وزعم أن الميتة والدم والخمر والميسر وغير ذلك من المحارم حلال، قتله ثم صلبه يوسف بن عمر الثقفي في خلافة هشام بن عبد الملك. انظر: «الفرق بين الفرق» (ص ٢٤٣)، و«الفصل»: (٥/٤٥)، و«الملل والنحل»: (١/٢٩٧)، و«الحوار العين» (ص ٢٢٢).

(٤) في الأصل: «وهو»، والتصويب من «النية والأمل» (ق ٨٢).

كان من أتباع الباقر^(١)، فغلا فيه، فقتراً منه، وطرده، فدعا إلى نفسه، وزعم أنه عرج به إلى السماء، ورأى معبوده، فمسح بيده على رأسه، [وقال: «أي بني^(٢)، اذهب فبلغ عني». ثم أهبط إلى الأرض^(٣)، فهو الكسف الساقط. وزعم أن الجنة رجل أمرنا بمولاته، وهو إمام الوقت، وأن النار رجل أمرنا بمعاداته، وهو خصم الإمام، وأسقط جميع الفرائض مثل الصلاة والزكاة والحج والصوم، وقال: «هي أسماء رجال أوجب الله تعالى ولايتهم»^(٤). ولما انكشف خبره ليوسف بن عمر الثقفي^(٥) والي العراق لهشام بن عبد الملك^(٦) قتله وصلبه.

- (١) هو أبو جعفر محمد الباقر بن علي بن الحسين بن علي العلوي الفاطمي المدني (٥٧ - ١١٤هـ): كان أحد من جمع بين العلم والعمل والسؤدد والشرف والثقة والرزانة، وقد عدّه النسائي وغيره في فقهاء التابعين بالمدينة، واتفق الحفاظ على الاحتجاج به، وهو خامس الأئمة الاثني عشر عند الشيعة الإمامية، ولم يكن الرجل على طريقهم ولا على منوالهم، ولا يدين بما وقع في أذهانهم وأوهامهم وخيالهم. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤/٤٠١)، و«الأعلام»: (٦/٢٧٠).
- (٢) في الأصل: «ابني»، والتصويب والزيادة التي قبله من «المنية والأمل» (ق ٨٢).
- (٣) العبارة في الأصل: «ثم أهبط عني إلى الأرض»، وكلمة «عني» لا توجد في «المنية والأمل» (ق ٨٢)، وليس لها لزوم.
- (٤) قال الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (ص ١٠): واستحل النساء والمحارم، وأحل ذلك لأصحابه، وزعم أن الميتة الدم ولحم الخنزير والخمر والميسر وغير ذلك من المحارم حلال، وقال: لم يحرم الله ذلك علينا، ولا حرم شيئاً تقوى به أنفسنا، وإنما هذه الأشياء أسماء رجال حرم الله سبحانه ولايتهم، وتناول في ذلك قوله تعالى: ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعَمُوا﴾ [المائدة: ٩٣].
- (٥) هو أبو عبد الله يوسف بن عمر بن محمد بن الحكم الثقفي (... - ١٢٧هـ): أمير من جبابرة الولاة في العهد الأموي، ولي اليمن لهشام بن عبد الملك، ثم نقله هشام إلى ولاية العراق، وأضاف إليه إمرة خراسان، ودخل الكوفة، فأقام بها، وقتل سلفه خالد بن عبد الله القسري تحت العذاب، واستمر إلى أيام يزيد بن الوليد، فعزله، وحجسه في دمشق، إلى أن أرسل إليه يزيد بن خالد القسري من قتله في السجن بثأر أبيه. انظر: «وفيات الأعيان»: (٧/١٠١)، و«الأعلام»: (٨/٢٤٣).
- (٦) هو أبو الوليد هشام بن عبد الملك بن مروان القرشي الأموي (٧١ - ١٢٥هـ): من ملوك الدولة الأموية في الشام، ولد في دمشق، وبويع فيها بعد وفاة أخيه يزيد سنة (١٠٥هـ)، وهو الرابع من ولد عبد الملك لصلبه الذين ولوا الخلافة، وكان يقطاً في أمره، يباشر الأعمال بنفسه، واجتمع في خزائنه من المال ما لم يجتمع في خزانة أحد من ملوك بني أمية في الشام، ولما مات هشام بن عبد الملك مات =

السابعة: الخطابية: أصحاب أبي خطاب محمد [بن أبي] زينب الأجدع الأسدي^(١)، مولى لبني أسد، زعم الإلهية لجعفر الصادق^(٢)، ثم ادعاها لنفسه بعده، فلما وقف عيسى ابن موسى^(٣) والي المنصور^(٤) على خبث دعوته قتله بالكوفة، وافترق أصحابه بعده فرقاً

= ملك بني أمية، وتولى وأدبر أمر الجهاد في سبيل الله، واضطرب أمرهم جداً، وإن كانت قد تأخرت أيامهم بعده نحواً من سبع سنين، ولكن في اختلاف وهيج، وما زالوا كذلك حتى خرجت عليهم بنو العباس، فاستلبوهم نعمتهم وملكهم، وقتلوا منهم خلقاً، وسلبوهم الخلافة، ومن مساوي هشام قتل الإمام الأعظم زيد بن علي وابنه يحيى بعد أن اضطرها للخروج عليه، قال ابن كثير: ولقد دخل عليه من مقتل زيد بن علي وابنه يحيى أمر شديد، وقال: وددت أني افتديتهما بجميع ما أملك. انظر: «البداية والنهاية»: (٣٨٣/٩)، و«الأعلام»: (٨٦/٨).

(١) الزيادة من «الملل والنحل»: (٣٠٠/١)، ومن «البحر العين» (ص ٢٢٠)، وهو أبو الخطاب محمد بن أبي زينب الأسدي (... - ١٤٣هـ): كان يقول: إن لكل شيء من العبادات باطناً، ظل على ضلالاته، حتى قتله عيسى بن موسى في التاريخ المذكور. وانظر: حاشية «الفرق بين الفرق» (ص ٢٤٧).

(٢) هو أبو عبد الله جعفر (الصادق) بن محمد (الباقر) بن علي (زين العابدين) بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي (٨٠ - ١٤٨هـ): مولده ووفاته بالمدينة، أمه أم فروة بنت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وأمها هي أسماء بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، ولهذا كان يقول: ولدني أبو بكر الصديق مرتين، وكان يغضب من الرافضة، ويمقتهم إذا علم أنهم يتعرضون لجده أبي بكر ظاهراً وباطناً، وكان من أجلاء التابعين، وله منزلة رفيعة في العلم، أخذ عنه جماعة، منهم الإمامان أبو حنيفة ومالك، له أخبار مع الخلفاء من بني العباس، وكان جريئاً عليهم صداعاً بالحق، وإليه تنسب الجعفرية الإمامية، وهو الإمام السادس من أئمتهم الاثني عشر. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٦/٢٦٩)، و«الأعلام»: (١٢٦/٢).

(٣) هو أبو موسى عيسى بن موسى بن محمد العباسي (١٠٢ - ١٦٧هـ): ابن أخي السفاح، فارس بني العباس، وسيفهم المسلول، وهو الذي انتدب لحرب ابني عبد الله بن حسن، فظفر بهما، وقتلا، وتوطدت الدولة العباسية به، وولاه عمه الكوفة وسوادها سنة (١٣٢هـ)، وجعله ولي عهد المنصور، فاستنزل المنصور عن ولاية عهده سنة (١٤٧هـ)، وعزله عن الكوفة، وأرضاه بمال وفير، وجعل له ولاية عهد ابنه المهدي، فلما ولي المهدي خلعه سنة (١٦٠هـ)، بعد تهديد ووعيد، فأقام بالكوفة إلى أن توفي. «سير أعلام النبلاء»: (٧/٤٣٤)، و«الأعلام»: (٥/١١٠).

(٤) هو أبو جعفر المنصور عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس (٩٥ - ١٥٨هـ): ثاني خلفاء بني العباس، ولي الخلافة بعد وفاة أخيه السفاح سنة (١٣٦هـ)، كان يقال له قبل خلافته: عبد الله الطويل، [الظاهر أن ذلك للتمييز بينه وبين أخيه أبي العباس السفاح، فاسم كليهما عبد الله] وهو أول من عني بالعلوم من ملوك العرب، وهو باني مدينة بغداد، أمر بتخطيطها سنة (١٤٥هـ)، وجعلها دار =

ارتكبوا جهالاتٍ عظيمة، فمنهم من نصب خيمة بكناسة الكوفة يجتمعون فيها يلبون لجعفر الصادق، ويدعون إلى عبادته. والخطابية تستحل شهادة الزور لمن وافقهم في دينهم على من خالفهم في الأموال والدماء^(١) والفروج، ويقولون: إن دماء مخالفيهم وأموالهم ونساءهم حلال، وزعموا أن فيهم خيراً^(٢) من جبريل وميكائيل ومن محمد، وزعموا أنه لا يموت منهم أحد، وزعموا أن أحدهم إذا بلغت عبادته رفع إلى الملكوت، وادعوا معاينة موتاهم، وأنهم يرونهم بكرة وعشية^(٣).

الثامنة: الغرابية: منسوبون إلى رئيس لهم يسمى غراباً^(٤)، زعموا أن جبريل غلط في النزول على الرسول ﷺ، وإنما كان مبعوثاً إلى علي، قالوا: وإنما غلط جبريل لأن علياً كان أشبه بالنبي ﷺ.

= ملكه، وهو والد الخلفاء العباسيين جميعاً، وكان شجاعاً حازماً، إلا أنه قتل خلقاً كثيراً حتى استقام ملكه، توفي ببئر ميمون (من أرض مكة) محرماً بالحج، ودفن في الحجون. انظر: «تاريخ الإسلام»: (٤٦٥/٩)، و«الأعلام»: (١١٧/٤).

(١) في الأصل: «في الدنيا»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٢).

(٢) في الأصل: «خيراً»، والتصويب من «الحوار العين» (ص ٢٢١)، ومن «المنية والأمل» (ق ٨٢).

(٣) ومن مقالات الخطابية: أن الأئمة أنبياء لا يزال منهم رسولان، واحد صامت، والآخر ناطق، فالصامت علي، والناطق محمد، وأن رسل الله تترى، أي: اثنان في كل وقت، قالوا: فجعفر أحد الرسولين إليهم، والآخر أبو الخطاب، وقالوا: إن ولد الحسين وشيعتهم أبناء الله وأحباؤه، وقالوا: إن عبادة الأئمة واجبة، وعبدوا أبا الخطاب، وقالوا: إنه إلههم، وإن جعفر بن محمد إلههم أيضاً، إلا أن أبا الخطاب أعظم من جعفر ومن علي. انظر: «الحوار العين» (ص ٢٢٠).

(٤) هذا وهم، والصواب أنهم منسوبون إلى مقالتهم، قال البغدادي في «الفرق بين الفرق» (ص ٢٥٠): الغرابية: قوم زعموا أن الله عز وجل أرسل جبريل ﷺ إلى علي، فغلط في طريقه فذهب إلى محمد؛ لأنه كان يشبهه، وقالوا: كان أشبه به من الغراب بالغراب، وزعموا أن علياً كان الرسول وأولاده بعده هم الرسل، ويقولون لأتباعهم: العنوا صاحب الريش، يعنون جبريل ﷺ، وكفر هذه الفرقة أكثر من كفر اليهود؛ لأن اليهود لا يلعنون جبريل، وإنما يزعمون أنه من ملائكة العذاب دون الرحمة، والغرابية من الرافضة يلعنون جبريل ومحمداً ﷺ. اهـ بتصريف، وقال ابن قتيبة في «المعارف» (ص ٦٢٣): الغرابية من الرافضة لم ينسبوا إلى رجل، وإنما قيل لهم: غرابية لأنهم ذكروا أن علياً كان أشبه بالنبي ﷺ.

التاسعة: الذمّية: بفتح الذال معجمة، هم من أصحاب العلباء بن ذراع الأسدي^(١) الذين ذموا محمداً ﷺ، وزعموا أن علياً أرسله ليدعو إليه^(٢) فدعا إلى نفسه، فكان ذلك سبب الذم.

العاشرة: الهشامية: أصحاب هشام بن الحكم [الزنديق]^(٣) المفرط في التشبيه والتجسيم، زعم أن الله تعالى شبر نفسه سبعة أشبار^(٤). قال [١٠/أ] أبو القاسم^(٥): ومع هذه المقالة زعم أنه لا يشبه شيئاً من مخلوقاته، ولا يشبهه [شيء]^(٦).

الحادية عشرة: الهشامية الأخرى: أصحاب هشام بن سالم الجواليقي^(٧)، زعم أن الله

(١) في الأصل: «العلباء بن ذراع الأسدي»، والتصويب من «الملل والنحل»: (٢٩٣/١)، و«المنية والأمل» (ق ٨٢)، ولم أقف على ترجمته، وإنما تذكر أقواله في كتب الفرق، قال الشهرستاني في «الملل والنحل»: (٢٩٣/١): العلبائية: أصحاب العلباء بن ذراع الدوسي، وقال قوم: هو الأسدي، وكان يفضل علياً على النبي ﷺ، وزعم أنه الذي بعث محمداً، وسماه إلهاً، وكان يقول بدم محمد ﷺ، ويسمون هذه الفرقة: الذمية، ومنهم من قال بإلهيتهما جميعاً، ويقدمون علياً في أحكام إلهية، ويسمونهم: العينية، ومنهم من قال بإلهيتهما جميعاً، ويفضلون محمداً في الإلهية، ويسمونهم: الميمية، ومنهم من قال بإلهية خمسة أشخاص أصحاب الكساء: محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين، وقالوا: خمستهم شيء واحد، والروح حالة فيهم بالسوية، لا فضل لواحد منهم على الآخر، وكرهوا أن يقولوا: فاطمة بالتأنيث، بل قالوا: فاطم بلا هاء، وفي ذلك يقول بعض شعرائهم: توليت بعد الله في الدين خمسة نبياً وسبطيه وشيخاً وفاطماً

(٢) في الأصل: «الله»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٢).

(٣) الزيادة من «المنية والأمل» (ق ٨٢).

(٤) في الأصل وفي «المنية والأمل» (ق ٨٢): «خمسة أشبار»، والتصويب من «الفرق بين الفرق» (ص ٦٥)، و«الفصل»: (٤٠/٥)، و«الملل والنحل»: (٣٠٨/١)، و«مقالات الإسلاميين» (ص ٣٣).

(٥) هو أبو القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي الخراساني (٢٧٣ - ٣١٩ هـ): أحد أئمة المعتزلة، كان رأس طائفة منهم تسمى الكعبية، وله آراء ومقالات في الكلام انفرد بها، أقام ببغداد مدة طويلة، وتوفي ببلخ، له كتب، منها: «التفسير»، و«مقالات الإسلاميين». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣١٣/١٤)، و«الأعلام»: (٦٥/٤).

(٦) الزيادة من «الملل والنحل»: (٣٠٨/١)، وتنظر فيه وفي غيره من كتب الفرق بقية ضلالات وخرافات هشام بن الحكم.

(٧) في الأصل وفي «المنية والأمل» (ق ٨٢): «الجواليقي»، والتصويب من «مقالات الإسلاميين» للأشعري (ص ٣٤)، ومن الفرق بين الفرق (ص ٦٨)، ومن «الملل والنحل»: (٣٠٨/١)، وقال =

على صورة الإنسان، لكنه مخلوق أعلاه وأسفله مصمت، وهو نور يتلألاً، وله حواس خمس ويد ورجل وأنف وعين وفم، وله وفرة سوداء^(١)، لكنه ليس بلحم^(٢) ولا دم. إلى غير ذلك من الجهالات تعالى الله عن ذلك كله.

والثانية عشرة: الزرارية: أصحاب زرارة بن أعين^(٣)، قال بحدوث صفات الله؛ القدرة والحياة والعلم وسائر صفاته^(٤).

الثالثة عشرة: اليونسية: أصحاب يونس بن عبد الرحمن^(٥) مولى آل يقطين، الذي يزعم [أن الملائكة تحمل ربها، إذ قد ورد في الخبر] أن الملائكة تنط أحياناً من وطأة عظمة الله على العرش^(٦)، وقد صنّف يونس المذكور كتباً في التشبيه.

= محققه: هشام بن سالم الجواليقي الجعفي العلاف، مولى بشر بن مروان، كنيته أبو محمد وأبو الحكم، من سبي الجوزجان، وهو من شيوخ الرافضة، وممن ذهب إلى أن علم الله محدث، وقال بالبداء والرجعة. اهـ بتصرف.

(١) في «مقالات الإسلاميين» (ص ٣٤): «إن هشام بن سالم كان يزعم أن لربه وفرة سوداء، وأن ذلك نور أسود». وفي «القاموس المحيط» (ص ٦٣٤)، مادة: (وفر): «والوفرة: الشعر المجتمع على الرأس، أو ما سال على الأذنين منه، أو ما جاوز شحمة الأذن».

(٢) في الأصل: «بجسم»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٢)، و«الملل والنحل»: (١/٣١٠).

(٣) هو أبو الحسن زرارة بن أعين الشيباني بالولاء، (... - ١٥٠ هـ): قيل: اسمه عبد ربه، وزرارة لقبه، وهو كوفي من غلاة الشيعة، رأس الفرقة الزرارية، وإليه نسبتها، كان متكلماً شاعراً، له علم بالأدب، من كتبه: «الاستطاعة والجبر». انظر: «ميزان الاعتدال»: (٢/٦٩)، و«الأعلام»: (٣/٤٣).

(٤) قال الأشعري في «مقالاته» (ص ٣٦): الزرارية: أصحاب زرارة بن أعين الرافضي، يزعمون أن الله لم يزل غير سميع ولا عليم ولا بصير حتى خلق ذلك لنفسه، وهم يسمون التيمية.

(٥) هو أبو محمد يونس بن عبد الرحمن القمي مولى علي بن يقطين (... - ٢٠٨ هـ): فقيه إمامي عراقي، من أصحاب موسى بن جعفر، قال في «الفرق بين الفرق» (ص ٧٠): وأفرط يونس هذا في باب التشبيه، فزعم أن الله عز وجل يحمله حملة عرشه وهو أقوى منهم، كما أن الكركي [طائر] تحمله رجلاه، وهو أقوى من رجليه، واستدل على أنه محمول بقوله: ﴿وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَنِيَّةٌ﴾، وقال أصحابنا: الآية دالة على أن العرش هو المحمول دون الرب تعالى. اهـ، من مصنفاته: «الدلالة على الخير»، و«الشرايع»، و«جوامع الآثار»، و«المثالب». وانظر: «الفهرست» (ص ٢٨٦)، و«الأعلام»: (٨/٢٦١).

(٦) لم أعر على خبر يفيد هذا المعنى بعد مزيد بحث، وما بين المعقوفتين زيادة من «المنية والأمل» (ق ٨٢).

الرابعة عشرة: الشيطانية: أصحاب محمد بن النعمان أبي جعفر^(١) الملقب بشيطان الطاق، لقبه بذلك جعفر الصادق، زعم أن الله لا يعلم الشيء حتى يكون كما قال هشام ابن الحكم، وزعم أن الله تعالى خلق آدم على صورته لورود الخبر بذلك^(٢). وحُكي مثله

(١) هو أبو جعفر محمد بن علي بن النعمان البجلي بالولاء الأحول الكوفي (. . . - نحو ١٦٠هـ): الملقب بشيطان الطاق، نسبة إلى سوق في طاق المحامل بالكوفة كان يجلس للصرف بها، نسبة هنا إلى جده، فقيه مناظر، من غلاة الشيعة، تنسب إليه الفرقة الشيطانية، سماها الشهرستاني النعمانية، وعدها المقرزي من فرق المعتزلة، كان معاصراً للإمام أبي حنيفة، ويقال: إنه أول من لقبه بشيطان الطاق عقب مناظرة جرت بحضرته بينه وبين بعض الحرورية، وفي مؤرخي الإمامية من يرى في هذا اللقب انتقاصاً له، فيلقبونه مؤمن الطاق، له تأليف، منها: كتاب «أفعل، لا تفعل»، و«الاحتجاج»، في الإمامة، و«الكلام على الخوارج»، وكتاب في مجالسه مع أبي حنيفة. انظر: «الفرق بين الفرق» (ص ٧١)، و«الملل والنحل»: (٣١٣/١)، و«المنية والأمل» (ق ٨٢)، و«الأعلام»: (٦/ ٢٧١).

(٢) أخرج البخاري في «صحيحه» (ص ١١٦٠)، كتاب الاستئذان، باب بدء السلام، حديث رقم (٦٢٢٧)، واللفظ له، ومسلم في «صحيحه» (ص ١٢٢٤)، كتاب الجنة، باب يدخل الجنة أقوام أفئدتهم مثل أفئدة الطير، حديث رقم (٢٨٤١)، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «خلق الله آدم على صورته، طوله ستون ذراعاً، فلما خلقه قال: اذهب فسلم على أولئك نفر من الملائكة جلوس، فاستمع ما يحيونك، فإنها تحيتك وتحية ذريتك، فقال: السلام عليكم، فقالوا: السلام عليك ورحمة الله، فزادوه ورحمة الله، فكل من يدخل الجنة على صورة آدم، فلم يزل الخلق ينقص بعد حتى الآن». وأخرج مسلم في «صحيحه» (ص ١١٣٢)، كتاب البر والصلة والآداب، باب النبي عن ضرب الوجه، حديث رقم (٢٦١٢)، عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إذا قاتل أحدكم أخاه فليجئب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته». ولهذا الحديث تأويلات عدة مبسطة في شروح الحديث، أقربها أن الضمير في قوله: «صورته» في الحديث الأول راجع إلى آدم؛ لأن الضمير يعود إلى أقرب مذكور غالباً، ولا بد من المصير إليه عند الاشتباه، ولا سيما إذا استلزم عوده إلى البعيد لازماً فاسداً، والمعنى أن الله تعالى أوجده على الهيئة التي خلقه عليها، لم ينتقل في النشأة أحوالاً، ولا تردد في الأرحام أطواراً كذريته، بَلْ خَلَقَهُ اللهُ رَجُلًا كَامِلًا سَوِيًّا مِنْ أَوَّلٍ مَا نَفَخَ فِيهِ الرُّوحَ، ثُمَّ عَقَّبَ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وَطُوْلُهُ سِتُّونَ ذِرَاعًا»، فعاد الضمير أيضاً على آدم، وأما في الحديث الثاني فالظاهر أن الضمير يعود إلى المضروب، وهو قول أكثر العلماء، وأما ما روي من أنه خلق آدم على صورة الرحمن، فالجواب عنه بأن من نقله توهم أن الضمير يعود إلى الله تعالى فرواه بالمعنى، وغلط في ذلك، أو يقال: المراد أنه خلق آدم على صورة صورها الرحمن، أو يقال: المراد إضافة تشريف واختصاص كقوله تعالى: ﴿نَاقَةُ اللَّهِ﴾، وكما يقال في الكعبة: بَيْتُ اللهِ، ونظائره، والله أعلم. فإن قال قائل: لماذا لا نقول يعود الضمير إلى الله تعالى، ونثبت له صورة تليق بجلاله كما نثبت صفاته تعالى من غير تمثيل ولا تعطيل؟ فالجواب: =

عن مقاتل بن سليمان^(١) وداود الجواربي^(٢) ونعيم بن حماد البصري^(٣) وغيرهم من أصحاب الحديث.

= أن إثبات الصورة هنا لله تعالى يستلزم التشبيه؛ لأنه يلزم من ذلك أن صورة آدم كصورة الرحمن، أو صورة المضروب كصورة الرحمن، وهذا تشبيه وتمثيل، والله تعالى منزّه عنه. وانظر لذلك كتاب «التوحيد» وإثبات صفات الرب عز وجل لابن خزيمة: (٨٤/١)، و«شرح صحيح مسلم» للنووي: (٣٨١/١٦)، (١٧٦/١٧)، و«فتح الباري» لابن حجر: (٤٩٢/٥)، (١٠/٧)، (٢٦٢/١٢)، وبحث في حديث «إن الله خلق آدم على صورته» للشوكاني ضمن «الفتح الرباني»: (٤٤٤/١).

(١) هو أبو الحسن مقاتل بن سليمان بن بشير الأزدي بالولاء، البلخي (... - ١٥٠هـ): من أعلام المفسرين، أصله من بلخ، انتقل إلى البصرة، ودخل بغداد، فحدث بها، وتوفي بالبصرة، كان متروك الحديث، قال أبو حنيفة: أفرط جهم في نفي التشبيه حتى قال: إنه تعالى ليس بشيء، وأفرط مقاتل - يعني في الإثبات - حتى جعله مثل خلقه، من كتبه: «التفسير الكبير»، و«متشابه القرآن»، و«الناسخ والمنسوخ»، قال ابن المبارك: ما أحسن تفسيره لو كان ثقة. انظر: «ميزان الاعتدال»: (١٧٣/٤)، و«الأعلام»: (٢٨١/٧).

(٢) داود الجواربي، رأس في الرفض والتجسيم، حكى عنه أنه قال: اعفوني عن الفرج واللحية، واسألوني عما وراء ذلك، وقال: إن معبوده جسم ولحم ودم وله جوارح وأعضاء، وحكى عنه أنه قال: هو أجوف من أعلاه إلى صدره، مصمت ما سوى ذلك، وإن له وفرة سوداء وله شعر قطط، تعالى الله عما يقول علواً كبيراً. انظر: «ميزان الاعتدال»: (٢٣/٢)، و«الملل والنحل»: (١٤٩/١).

(٣) هو أبو عبد الله نعيم بن حماد بن معاوية بن الحارث الخزاعي المروزي (... - ٢٢٨هـ): أحد الأئمة الأعلام على لين في حديثه، أول من جمع «المسند» في الحديث، ولد في مرو الشاهجان، وأقام مدة في العراق والحجاز يطلب الحديث، ثم سكن مصر، ولم يزل فيها إلى أن حمل إلى العراق في خلافة المعتصم، وسئل عن القرآن: أمخلوق هو؟ فأبى أن يجيب، فحبس في سامرا، ومات في سجنه، من كتبه: «الفتن والملاحم»، وروى عنه الذهبي في «السيرة»: (٦١٠/١٠) أنه قال: «من شبه الله بخلقه، فقد كفر، ومن أنكر ما وصف به نفسه فقد كفر، وليس فيما وصف الله به نفسه ولا رسوله تشبيه»، قال الذهبي: «هذا الكلام حق، نعوذ بالله من التشبيه، ومن إنكار أحاديث الصفات، فما ينكر الثابت منها من فقه، وإنما بعد الإيمان بها هنا مقامان مذمومان: [المقام الأول]: تأويلها وصرافها عن موضوع الخطاب، فما أولها السلف ولا حرفوا ألفاظها عن مواضعها، بل آمنوا بها، وأمروها كما جاءت. المقام الثاني: المبالغة في إثباتها، وتصورها من جنس صفات البشر، وتشكلها في الذهن، فهذا جهل وضلال، وإنما الصفة تابعة للموصوف، فإذا كان الموصوف عزّ وجلّ لم نره مع قوله لنا في تنزيهه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ فكيف بقي لأذهاننا مجال في إثبات كيفية الباري؟ تعالى الله عن ذلك، وكذلك صفاته المقدسة، نقر بها ونعتقد أنها حق، ولا نمثلها أصلاً ولا نتشكّلها». اهـ، ويظهر من كلام نعيم ابن حماد الذي نقله عنه الذهبي أن الرجل لم يكن مشبهاً، والذي يغلب على ظني أنه اتهم بالتشبيه =

الخامسة عشرة: الرزامية: أصحاب رزام^(١)، قوم من روافض خراسان^(٢)، ظهروا في أيام أبي مسلم الخراساني^(٣)، قالوا بمذهب الحلولية، فزعموا أن الروح الإلهي حال في أبي مسلم، ويقولون بإمامته^(٤).

السادسة عشرة: المفوضة: زعموا أن الله تعالى خلق محمداً وفوض إليه الخلق، فهو الخالق لما في الدنيا كلها^(٥).

= لكونه روى حديثاً فيه تشبيه، وهو ما ذكره ابن الجوزي في «الموضوعات»: (١٢٥/١) عنه قال: حدثنا ابن وهب قال: حدثنا عمرو بن الحرث، عن سعيد بن أبي هلال، عن مروان بن عثمان، عن عمارة بن عامر، عن أم الطفيل امرأة أبي: «أنها سمعت رسول الله ﷺ يذكر أنه رأى ربه تعالى في المنام في أحسن صورة شاباً موفوراً... إلخ، ولا يلزم من روايته لهذا الحديث الموضوع أنه مشبه، والله أعلم. وانظر: «ميزان الاعتدال»: (٢٦٧/٤)، و«الأعلام»: (٤٠/٨).

(١) في الأصل: «الرازي»، وبعده بياض، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٢)، و«الملل والنحل»: (٢٤٧/١)، ولم أجد لرزام هذا ترجمة.

(٢) خراسان: معناها: مشرق الشمس، بلاد قديمة في آسيا، تتقاسمها اليوم إيران الشرقية الشمالية (نيسابور) وأفغانستان الشمالية (هراة وبلخ) ومقاطعة تركمانستان السوفياتية (مرو). انظر: «الروض المعطار» (ص ٢١٤)، و«المنجد في الأعلام» (ص ٢٦٧).

(٣) هو أبو مسلم عبد الرحمن بن مسلم ويقال: عبد الرحمن بن عثمان بن يسار الخراساني (١٠٠ - ١٣٧هـ): مؤسس الدولة العباسية، وأحد كبار القادة، عاش سبعمائة وثلاثين سنة، بلغ بها منزلة عظماء العالم، قلب دولة وأقام أخرى، رأى المنصور العباسي من أبي مسلم ما أخافه أن يطمع بالملك، وكانت بينهما ضغينة، فقتله برومة المدائن، وقيل: كان أقل الناس طمعاً: مات وليس له دار ولا عقار ولا عبد ولا أمة ولا دينار. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤٨/٦)، و«الأعلام»: (٣٣٧/٣).

(٤) قال في «الفرق بين الفرق» (ص ٢٥٧): وأقروا مع ذلك بقتل أبي مسلم وموته، إلا فرقة منهم يقال لهم: أبو مسلمية، أفرطوا في أبي مسلم غاية الإفراط، وزعموا أنه صار إلهاً بحلول روح الإله فيه، وزعموا أن أبا مسلم خير من جبريل وميكائيل وسائر الملائكة، وزعموا أيضاً أن أبا مسلم حي لم يمت، وهم على انتظاره، وهؤلاء بمرور هرات يعرفون بالبركوكية، فإذا سئل هؤلاء عن الذي قتله المنصور قالوا: كان شيطاناً تصور للناس في صورة أبي مسلم.

(٥) ثم زعمت المفوضة أن محمداً فوض تدبير العالم إلى علي بن أبي طالب، فهو المدبر الثالث، وهذه الفرقة شر من المجوس الذين زعموا أن الإله خلق الشيطان ثم إن الشيطان خلق الشرور، وشر من النصاري الذين سمو عيسى ﷺ مدبراً ثانياً، فمن عد مفوضة الرافضة من فرق الإسلام فهو بمنزلة من عد المجوس والنصارى من فرق الإسلام. انظر: «الفرق بين الفرق» (ص ٢٥١).

السابعة عشرة: البداحية: وهم منسوبون إلى البداح، [وهي جهة^(١)]، زعموا أن الله تعالى يجوز عليه البداء؛ أن يبدو له شيء آخر فيما قد أمر به وعلم به لم يعلم به من قبل.

الثامنة عشرة: الكيسانية: أصحاب كيسان^(٢)، مولى لبطن من بجيلة، وقيل: مولى لعلي، وقيل: إن كيسان هو المختار بن [أبي] عبيد الثقفي^(٣)، زعموا أن الإمام بعد الحسين ابن علي^(٤)؛ محمد ابن الحنفية^(٥)، قالوا: لأن علياً أحضره عند وصيته مع إخوته الحسن^(٦) والحسين، ووصاه بطاعتها، ووصاهما بيره وتعظيمه، فلم يحضره في الوصية إلا وله شرك

(١) مكان هذه الجملة في الأصل وفي «المنية والأمل» بياض، وأثبتناها من «الملل والنحل» للمهدي أحمد بن يحيى ضمن مقدمة «البحر» (ص ٤٨).

(٢) لم أجد له ترجمة، والظاهر أن كيسان لقب للمختار الثقفي، قال الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (ص ١٨): وإنما سموا كيسانية لأن المختار الذي خرج وطلب بدم الحسين بن علي ودعا إلى محمد بن الحنفية كان يقال له: كيسان، ويقال: إنه مولى لعلي بن أبي طالب.

(٣) الزيادة في اسمه من مصادر ترجمته التالية، وهو أبو إسحاق المختار بن أبي عبيد بن مسعود الثقفي (١ - ٦٧هـ): الكذاب، كان من كبراء ثقيف، وذوي الرأي والفصاحة والشجاعة والدهاء وقلة الدين، وقد قال النبي ﷺ: «يكون في ثقيف كذاب ومبير»، [«صحيح مسلم» (ص ١١٠٦)]، حديث رقم (٢٥٤٥)، فكان الكذاب هذا، ادعى أن الوحي يأتيه، وأنه يعلم الغيب، وكان المبير الحجاج، وللمختار الثقفي أحوال مشهورة انتهت بقتله على يد مصعب بن الزبير والي البصرة لأخيه عبد الله بن الزبير. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣/٥٨٣)، و«الأعلام»: (٧/١٩٢).

(٤) هو أبو عبد الله الحسين بن علي بن أبي طالب (٤ - ٦١هـ): سبط رسول الله ﷺ وريحانته، سيد شباب أهل الجنة، ولد في المدينة، ونشأ في بيت النبوة، قتل شهيداً بكريلاء، وفضائله مشهورة، وتراجمه حافلة. انظر: «الإصابة في تمييز الصحابة»: (٢/٧٦)، و«البداية والنهاية»: (٨/١٦٠)، و«الأعلام»: (٢/٢٤٣).

(٥) هو أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب (٢١ - ٨١هـ): أحد الأبطال الأشداء في صدر الإسلام، أمه خولة بنت جعفر الحنفية، ينسب إليها تمييزاً له عن الحسينين، كان واسع العلم ورعاً أسود اللون، مولده ووفاته في المدينة، ودفن بالبقيع. انظر: «البداية والنهاية»: (٩/٤٦)، و«الأعلام»: (٦/٢٧٠).

(٦) هو أبو محمد الحسن بن علي بن أبي طالب (٣ - ٥٠هـ): سبط رسول الله ﷺ وريحانته، سيد شباب أهل الجنة، أمير المؤمنين وخامس الخلفاء الراشدين، ولد في المدينة، ونشأ في بيت النبوة، وكان أشبه الناس برسول الله ﷺ، خلع نفسه من الخلافة وسلم الأمر لمعاوية في بيت المقدس سنة (٤١هـ)، وسمي هذا العام عام الجماعة، توفي في المدينة (مسموماً على قول بعضهم)، تنظر ترجمته وفضائله ومناقبه في كتب التراجم، ومنها: «الإصابة»: (٢/٦٨)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣/٢٤٥)، و«الأعلام»: (٢/١٩٩).

في الإمامة، وادعوا أنه المهدي، وأنه لا يموت إلى آخر الدهر. ومنهم كثير^(١) عزة^(٢)، وله شعر في هذا المعنى، من جملة قوله:

ألا إن الأئمة من قريشٍ ولاية العهد أربعة سواء
علي والثلاثة من بنيه هم الأسباط ليس بهم خفاء
فسبّ سبّ إيمانٍ وبرٍّ وسبّ غيبته كربلاء
وسبّ لا يذوق الموت حتى يقود الخيل يقدمها^(٣) اللواء
تراه مخيماً بجبالِ رضوى^(٤) مقيماً عنده غسل وماء^(٥)

ثم اختلفوا فرقاً ثلاثاً: فرقة تسمى الكربية^(٦): زعمت أن محمد بن الحنفية حي لم يموت.

الفرقة الثانية: أصحاب الرجعة: حيان السراج^(٧)، زعموا أن محمد بن الحنفية ميت،

(١) هو أبو صخر كثير بن عبد الرحمن بن الأسود بن عامر الخزاعي المدني (... - ١٠٧هـ): من فحول الشعراء، امتدح عبد الملك والكبار، كان شيعياً، يقول بتناسخ الأرواح والرجعة، وقيل: كان يرى أنه يونس بن متى، وكان قد تميم بعزة، وشبب بها، ولذلك نسب إليها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٥٢/٥)، والأعلام (٢١٩/٥).

(٢) هي عزة بنت حُميل بن حفص بن إياس الحاجبية الغفارية الضمرية (... - ٨٥هـ): صاحبة الأخبار مع كثير الشاعر، كانت غزيرة الأدب، رقيقة الحديث، من أهل المدينة، انتقلت إلى مصر أيام عبد الملك بن مروان، فأمر بإدخالها على حرمه ليتعلمن من أدبها، ماتت أيام عبد العزيز بن مروان. انظر: «الأعلام»: (٢٢٩/٤).

(٣) في «الملل والنحل» للشهرستاني: (٢٤١/١): يقدمه.

(٤) جبل من جبال تهامة، في المملكة العربية السعودية، شمال مدينة ينبع وغرب المدينة المنورة، وهو جبل منيف ذو شعاب وأودية، ورأسه من ينبع الماء كخضرة البقل. انظر: «الروض المعطار» (ص ٢٦٩)، و«أطلس الوطن العربي والعالم» (ص ٨٩).

(٥) في «الملل والنحل» للشهرستاني: (٢٤١/١):

يغيب ولا يرى فيهم زماناً برضوى عنده غسل وماء

(٦) قال الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (ص ١٩): الكربية؛ أصحاب أبي كرب الضرير، يزعمون أن محمد بن الحنفية حي بجبال رضوى، أسد عن يمينه ونمر عن شماله يحفظانه، يأتيه رزقه غدوة وعشية إلى وقت خروجه.

(٧) قال في «الحوار العين» (ص ٢١٣): «وهم أصحاب الرجعة، حيان السراج ومن قال بقولهم»، ولم أجد لحيان هذا ترجمة.

وأنة بجبال رضوى، وأنه يرجع إلى الدنيا ويبعث [قبل] (١) يوم القيامة، ويملك الأرض.

الفرقة الثالثة: زعمت أن محمداً قدمات وأوصى إلى ابنه أبي هاشم عبد الله (٢). [١٠/ب]

التاسعة عشرة: الناوسية: منسوبة إلى ابن ناووس (٣)، رئيس لهم من أهل البصرة، زعموا أن جعفر بن محمد حي لم يمت، ولا يموت حتى يملك الأرض، وأنه المهدي المنتظر.

العشرون: المباركية: منسوبة إلى رئيس لهم اسمه المبارك (٤)، زعموا أن الإمام بعد جعفر؛ ابن ابنه محمد بن إسماعيل بن جعفر (٥).

(١) الزيادة من «المنية والأمل» (ق ٨٣)، ومن «الحوار العين» (ص ٢١٣).

(٢) هو أبو هاشم عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب (... - ٩٩هـ): أحد زعماء العلويين في العصر المرواني، كان يبث الدعاة سرّاً في الناس، ينفرهم من بني أمية، ويستميلهم إلى بني هاشم، وعلم سليمان بن عبد الملك بشيء من خبره، فسد له من سقاء السم في الشام، فلما أحس بالموت ذهب إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس، فعرفه حاله، وصرف إليه شيعة، وأعطاه كتباً كانت عنده، وأفضى إليه بأسراره، ثم مات عنده، وهو يعد من واضعي أسس الدولة العباسية، وكان عالماً بكثير من المذاهب والمقالات، ثقة في روايته للحديث. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٤/١٢٩)، و«الأعلام»: (٤/١١٦).

(٣) في الأصل وفي «المنية والأمل» (ق ٨٣): «أبي ناووس»، والتصويب من «الحوار العين» (ص ٢١٦)، ومن «مقالات الإسلاميين» للأشعري (ص ٢٥)، حيث قال: «وهذه الفرقة تسمى الناوسية، لقبوا برئيس لهم يقال له: عجلان بن ناووس من أهل البصرة»، وفي «الملل والنحل»: (١/٢٧٣): «الناوسية: أتباع رجل يقال له: ناووس، وقيل: نسبوا إلى قرية ناووسا»، وفي «الفرق بين الفرق» للبغدادي (ص ٦١): «وهم أتباع رجل من أهل البصرة، كان ينسب إلى ناووس بها»، وذكر مثله في «التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين» لأبي المظفر الإسفرائيني (ص ٣٧)، والناووس على قولهما: مقابر النصارى كما في «تاج العروس»: (١٦/٥٨٦).

(٤) لم أجد له ترجمة.

(٥) هو محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق (١٣١ - نحو ١٩٨هـ): ترى الطائفة الإسماعيلية أنه قام بالإمامة بعد وفاة أبيه أو اختفائه سنة (١٣٨هـ)، وأنه كان يكنى عنه بالمكتوم حذراً عليه من بطش العباسيين، ولد بالمدينة، وتوفي ببغداد، ويقال: إنه ذهب إلى بلاد الروم، والقرامطة تعدّه من أولي العزم (وهم عندهم نوح وإبراهيم وموسى وعيسى ومحمد (ومحمد بن إسماعيل)، وهو عند الدرود أول الأئمة السبعة «المستورين»، ويطلقون عليه «الناطق السابع»، ويقولون: إنه رفع التكاليف الظاهرية للشريعة، بمناداته بالتأويل، وجنوحه إلى المعنى الباطن وغضه من شأن المعنى الظاهر. انظر: «الأعلام»: (٦/٣٤).

السبب تسميتهم رافضة وإمامية وذكر بعض اعتقاداتهم الباطلة

هؤلاء فرق الرافضة، قال العلماء: وسموا رافضة لرفضهم إمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي^(١) لما طالبوه أن يتبرأ من المشايخ الثلاثة حتى يبايعوه، فأبى عليهم، فرفضوه بعد أن كانوا^(٢) وعدوه بالقيام معه^(٣)، ولرفضهم المشايخ، وسموا إمامية لجعلها أمور الدين كلها إلى الإمام، وأنه كالنبي في العصمة، وجعلوا الأئمة عندهم اثني عشر

(١) هو أبو الحسين زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٧٥ - ١٢٢هـ): الإمام الشهير الشهيد، قال أبو حنيفة: «ما رأيت في زمانه أفقه منه ولا أسرع جواباً ولا أبين قولاً»، وقال الصادق: «كان زيد أفقهننا وأقرأنا وأوصلنا للرحم»، كانت إقامته بالكوفة، وأشخص إلى الشام، فضيق عليه هشام بن عبد الملك، وحبسه خمسة أشهر، وعاد إلى العراق ثم إلى المدينة، فلحق به بعض أهل الكوفة يحرضونه على قتال الأمويين، ورجعوا به إلى الكوفة سنة (١٢٠هـ)، فبايعه أربعون ألفاً، ونشبت معارك، انتهت بمقتل زيد في الكوفة بعد تفرق أصحابه عنه، وصلب جثمانه الشريف في الكناسة، وحمل رأسه إلى الشام فنصب على باب دمشق، قال الذهبي: «خرج متأولاً، وقتل شهيداً، وليته لم يخرج»، والظاهر أنه اضطر للخروج اضطراراً لعجرفة هشام بن عبد الملك، فقد ذكر الذهبي في «السير» أن هشام بن عبد الملك أبلغ بعزم زيد بن علي وجماعة على الخروج عليه، فقال هشام لزيد بن علي: بلغني عنك كذا! قال: ليس بصحيح، قال: قد صح عندي، قال: أحلف لك؟ قال: لا أصدقك، قال: إن الله لن يرفع من قدر من حلف له بالله فلم يصدق، قال: اخرج عني، قال: إذا لا تراني إلا حيث تكره، فكان ما كان، قيل: إنه أخذ الاعتزال عن واصل بن عطاء، ولكن العلامة محمد بن إبراهيم الوزير قد رد هذا القول وفنده في «العواصم»: (٣٠٨/٥)، ومن مصنفاته «المجموع الفقهي»، رواه عنه أبو خالد الواسطي، وهو مجروح عند المحققين. انظر: «الإفادة في تاريخ أئمة الزيدية» (ص ٦١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣٨٩/٥)، و«تهذيب التهذيب»: (٣/٣٦٢)، و«تراجم رجال شرح الأزهار» للجندي (ص ١٥)، و«الأعلام»: (٥٩/٣).

(٢) في الأصل: «كان»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) قال الفيروز آبادي في «القاموس المحيط» مادة: (رفض)، (ص ٨٣٠): والرافضة: فرقة من الشيعة، بايعوا زيد بن علي، ثم قالوا له: تبرأ من الشيخين، فأبى، وقال: كانا وزيرين جدي، فتركوه، ورفضوه، ورفضوا عنه، والنسبة رافضي. اهـ، وذكر نحوه السياغي في «الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير» للإمام زيد بن علي: (٦٧/١).

إماماً^(١)، آخرهم الحسن العسكري^(٢)، وولده المنتظر^(٣) حي ما قدمات، غائب في السرداب.

(١) قال الإمام المهدي أحمد بن يحيى في «الملل والنحل» ضمن مقدمة «البحر» (ص ٤٠): ومن أوضح

دليل على إبطال ما يدعون من النص على اثني عشر اختلافهم عند موت كل إمام في القائم بعده.

(٢) هو أبو محمد الحسن الخالص بن علي الهادي بن محمد الجواد الحسيني الهاشمي (٢٣٢ - ٢٦٠ هـ):

الإمام الحادي عشر عند الإمامية، ولد في المدينة، وانتقل مع أبيه (الهادي) إلى سامراء، وكان اسمها مدينة العسكر، فقليل له: العسكري كأبيه، نسبة إليها، وكان على سنن سلفه الصالح تقى ونسكاً وعبادة، وتوفي بسامراء. انظر: «الأعلام»: (٢/٢٠٠).

(٣) هو - كما تزعم الإمامية الرافضة - أبو القاسم محمد بن الحسن العسكري، آخر الأئمة الاثني عشر

عندهم، وهو المعروف عندهم بالمهدي، وصاحب الزمان، والمنتظر، والحجة، والقائم، وصاحب السرداب، ولد - كما يزعمون - في سامراء، ومات أبوه وله من العمر نحو خمس سنين، ويزعمون أن

محمدًا دخل سرداباً في بيت أبيه، وأمه تنظر إليه، فلم يخرج منه إلى الساعة، وكان ابن تسع سنين، وقيل: دون ذلك، قال ابن حزم في الفصل: «وقالت القطعية من الإمامية الرافضة كلهم - وهم جمهور

الشيعة ومنهم المتكلمون والنظاريون والعدد العظيم - بأن محمد بن الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حي لم يمت، ولا يموت حتى يخرج،

فيماً الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، وهو عندهم المهدي المنتظر، وتقول طائفة منهم: إن مولد هذا الذي لم يخلق قط في سنة ستين ومئتين، سنة موت أبيه، وقالت طائفة منهم: بل بعد موت أبيه بمدة،

وقالت طائفة منهم: بل في حياة أبيه، ورووا ذلك عن حكيمة بنت محمد بن علي بن موسى، وأنها شهدت ولادته، وسمعته يتكلم حين سقط من بطن أمه، ويقرأ القرآن، وأن أمه نرجس، وأنها كانت

هي القابلة، وقال جمهورهم: بل أمه صقيل، وقالت طائفة منهم: بل أمه سوسن، وكل هذا هوسٌ، ولم يعقب الحسن المذكور لا ذكراً ولا أنثى، فهذا أول نوك الشيعة ومفتاح عظيماهم وأخفها، وإن

كانت مهلكة»، وقال في موضع آخر من «الفصل»: «ثم مات الحسن [أي: العسكري] عن غير عقب، فافترقوا فرقاً، وثبت جمهورهم على أنه ولد للحسن بن علي ولد فأخفاه، وقيل: بل ولد له بعد موته

من جارية له اسمها صقيل، وهو الأشهر، وقال بعضهم: بل من جارية اسمها نرجس، وقال بعضهم: بل من جارية له اسمها سوسن، والأظهر أن اسمها صقيل؛ لأن صقيل هذه ادعت الحمل بعد الحسن

بن علي سيدها، فوقف ميراثه لذلك سبع سنين، ونازعها في ذلك أخوه جعفر بن علي، وتعصب لها جماعة من أرباب الدولة، وتعصب لجعفر آخرون، ثم انقش ذلك الحمل وبطل، وأخذ الميراث جعفر

أخوه، وكان موت الحسن هذا سنة ستين ومئتين، وزادت فتنة الروافض بصقيل هذه ودعواها، إلى أن حبسها المعتضد بعد نيف وعشرين سنة من موت سيدها، وقد غير عمر [لعله جعفر] بها أنها في منزل

الحسن ابن جعفر النوبختي الكاتب، فوجدت فيه وحملت إلى قصر المعتضد، فبقيت هنالك إلى أن ماتت في القصر في أيام المقتدر، فهم إلى اليوم ينتظرون ضالة منذ مئة عام وثمانين عاماً اهـ. [وهذا =

قال الإمام يحيى بن حمزة وأحمد بن يحيى وكافة العلماء: وأجمع هؤلاء أن النص في علي جلي^(١)، واعتقدوا في الأصول موافقة المعتزلة في مسألة القدر، وخالفوهم في الإمامة وفي الشفاعة، فالإمامة في الاثني عشر عندهم، والشفاعة كقول أهل السنة.

ومن كتبهم المعتمدة في أصول الدين كتاب «التجريد» لنصير الدين الإمامي^(٢)

= في عصر ابن حزم، أما في عصرنا فهم منتظرون ما يقرب من ألف ومئتي عام]. وقال نشوان الحميري في الحور العين: «ومات العسكري، وهو الحسن بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد، في شهر ربيع الأول لثمان خلون منه، سنة ستين ومئتين، ولا ولد للعسكري، فاختلف عليهم أمره، فقالوا: إن له ولداً مكتوماً يظهره الله عز وجل إذا شاء، وإنه القائم المهدي المنتظر عندهم، وإن خواص شيعته تعرفه وتلقاه، وإنه يظهر إذا شاء الله، ورووا أخباراً عن أسلافهم أن الأئمة من آل محمد اثنا عشر إماماً لا يزيدون ولا ينقصون، أولهم علي ثم الحسن ثم الحسين، ثم علي بن الحسين ثم محمد بن علي ثم جعفر بن محمد ثم موسى بن جعفر ثم علي بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن محمد ثم الحسن بن علي العسكري، قالوا: فهؤلاء أحد عشر إماماً، والثاني عشر هو ولد العسكري هذا المستور الذي ادعوه، وهو المهدي المنتظر عندهم، وهؤلاء يسمون: القطعية والاثنا عشرية، وهم أكثر الشيعة عدداً على وجه الأرض». اهـ. وقال الذهبي في «السير»: «ولو فرضنا وقوع ذلك في سالف الدهر، فمن الذي رآه؟ ومن الذي نعتمد عليه في إخبارنا بحياته؟ ومن الذي نص لنا على عصمته، وأنه يعلم كل شيء؟ هذا هوس بين، إن سلطناه على العقول ضلت وتحيرت، بل جوزت كل باطل، أعاذنا الله وإياكم من الاحتجاج بالمحال والكذب أو رد الحق الصحيح كما هو ديدن الإمامية، وممن قال: إن الحسن العسكري لم يعقّب: محمد بن جرير الطبري، ويحيى بن صاعد، وناهيك بهما معرفة وثقة». اهـ. وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (١/١٧٧): «وأما ما يعتقدونه بسر داب سامرا فذاك هوس في الرؤوس وهذيان في النفوس، لا حقيقة له ولا عين ولا أثر». وانظر: «الفصل في الملل والنحل» لابن حزم: (٥/٣٨)، (٤/١٥٨)، و«الحور العين» (ص ٢١٩)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٣/١٢٢)، و«الأعلام»: (٦/٨٠).

(١) «التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق» للإمام يحيى بن حمزة (ص ١٨١) فما بعدها، وقال المهدي أحمد بن يحيى في «المنية والأمل» (ق ٥٠): «وأجمعوا [أي: الإمامية الراضية] على أن النص في علي جلي متواتر، وأن أكثر الصحابة ارتدوا وعاندوا، وأن الإمام معصوم منصوص عليه».

(٢) هو أبو جعفر نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن الطوسي (٥٩٧ - ٦٧٢ هـ): فيلسوف، ولد بطوس، وتوفي ببغداد، كان رأساً في العلوم العقلية، علامة بالأرصاد، ووزر لأصحاب قلاع الألموت من الإسماعيلية، ثم وزر لهولاكو، وعلت منزلته عنده، فكان يطيعه فيما يشير به عليه، وكان معه في واقعة بغداد، وهو الذي أشار على هولاكو بقتل الخليفة، وكان يقول بقدم العالم كما ذكر ذلك في كتاب «شرح الإشارات» له، ومن المشهور عنه وعن أتباعه الاستهتار بواجبات الإسلام ومحرماته، =

وشروحه، وقد شرحه بعض أهل السنة، وهو الشيخ العلامة الأصفهاني^(١)، ورد عليهم في أقوالهم المخالفة لأهل السنة.

هذا في الاثني عشرية المتأخرين الذي قر عليه مذهبهم، وأما من تقدمهم فهم مختلفون، منهم جبرية ومشبهة ومعتزلة في الأصول، والغالب عليهم الاعتزال في مسألة الأفعال لا غيرها، واسم الرفض يعم الاثني عشرية والباطنية^(٢)، كما سيأتي إن شاء الله تعالى ذكر فرقمهم.

= ولم يكن لهم قوة وظهور إلا مع المشركين، وابتنى بمراعة قبة ورصداً عظيماً، وكان هولاء يمدونه بالأموال، وأصل اشتغاله على المعين سالم بن بدار بن علي المصري المعتزلي المتشيع، فنزع فيه عروق كثيرة منه، حتى أفسد اعتقاده، له مصنفات منها: «تجريد العقائد»، يعرف بـ «تجريد الكلام»، و«تلخيص المحصل» للفخر الرازي، و«شرح قسم الإلهيات من إشارات ابن سينا». انظر: «منهاج السنة النبوية»: (٤٤٥/٣)، و«البداية والنهاية»: (٣١٣/١٣)، و«الأعلام»: (٣٠/٧).

(١) هو أبو الثناء شمس الدين محمود بن عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الأصفهاني الشافعي (٦٧٤-٧٤٩هـ): كان بارعاً في العقلية، صحيح الاعتقاد، محباً لأهل الصلاح، ولد وتعلم في أصفهان، ورحل إلى دمشق فأكرمه أهلها، وسمع كلامه شيخ الإسلام ابن تيمية، فبالغ في تعظيمه، ثم انتقل إلى القاهرة، وبنيت له الخانقاه بالقرافة، ورتب شيخاً فيها، فاستمر إلى أن مات بالطاعون في القاهرة، من كتبه: «أنوار الحقائق الربانية» في التفسير، و«تشديد القواعد في شرح تجريد العقائد» للنصير الطوسي، و«شرح فصول النسفي»، و«شرح منهاج البضاوي». انظر: «الدرر الكامنة»: (٨٥/٦)، و«البدر الطالع»: (٢٩٨/٢)، و«الأعلام»: (١٧٦/٧).

(٢) قال شيخ الإسلام الشوكاني في «إرشاد الغيبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي» ضمن «الفتح الرباني»: (٨٥٩/٢) بعد أن نقل كلام الفيروز آبادي الأنف الذكر في تعريف الراضية ما لفظه: فتقرر بهذا أن الروافض من رفض ذلك الإمام [يعني زيد بن علي] لتركه لسبب الشيخين، والإمامية يسبون الشيخين وجمهور الصحابة، بل وسائر المسلمين ما عدا من كان على مثل اعتقادهم، ويسبون أيضاً زيد بن علي كما يعرف ذلك من له إمام بكتبهم، وقال النووي في «شرح مسلم»: (٦٢/١) في مباحث المقدمة ما لفظه: وسموا رافضة من الرفض، وهو الترك، قال الأصمعي وغيره: لأنهم رفضوا زيد بن علي، وتركوه. انتهى. وهكذا صرح جماعة من العلماء بأن الراضية هم هؤلاء، وصرح جماعة أيضاً بأن الراضية هم الذين يسبون الصحابة من غير تقييد. اهـ، وهذا هو الصواب، فمن سب الصحابة من الزيدية أو الشافعية أو من أي مذهب كان فهو رافضي. واعلم أن ذكر الزيدية ضمن فرق الراضية - كما في بعض كتب الفرق - غلط على الزيدية، فالزيدية بريئة من الراضية ومن سب الصحابة، وقد تقدم في المبحث الرابع من الفصل الثاني من الدراسة نقل المؤلف رحمته الله إجماع الزيدية على تحريم سب =

لذكر أدلة الرافضة الإمامية على تعيين الأئمة الاثني عشر وبيان بطلانها]

ومما ذكرته الاثنا عشرية في تعيين أئمتهم ما قاله صاحب «الاحتجاج»^(١) منهم في كتابه، فقال ما لفظه: عن الباقر عن جابر بن عبد الله^(٢)، قال^(٣): يا رسول الله، من الأئمة من ولد علي بن أبي طالب؟ قال: «الحسن والحسين سيدا شباب أهل الجنة، ثم سيد العابدين في زمانه علي بن الحسين»^(٤)، ثم الباقر محمد بن علي، وستدرکه يا جابر، فإذا أدركته فأقرئه مني السلام، ثم الصادق جعفر، ثم الكاظم موسى^(٥)، ثم الرضا علي بن

= الصحابة، وتقدم هنالك أيضاً ما نقله الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير في «الروض الباسم» عن الإمامين المنصور بالله عبد الله بن حمزة والمؤيد بالله يحيى بن حمزة من الانتصار للصحابة والذب عنهم وتحريم سبهم، ونقل شيخ الإسلام الشوكاني في «إرشاد الغبي» ضمن «الفتح الرباني»: (٨٤٠/٢) إجماع أهل البيت من ثلاث عشرة طريق على تحريم سب الصحابة، فمن سبهم من الزيدية فهو رافضي، ولا يمثل إلا نفسه، والزيدية منه براء.

(١) هو أبو منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي (... - نحو ٥٦٠هـ): فقيه رافضي إمامي، له كتب، منها: «الاحتجاج على أهل اللجاج»، وهو كتاب معتبر عند الإمامية، و«تاريخ الأئمة» و«فضائل فاطمة الزهراء». انظر: «معجم المطبوعات العربية والمعربة» ليوסף سرکيس: (١٢٢٨/٢)، و«الأعلام»: (١٧٣/١).

(٢) هو جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي السلمي الأنصاري (١٦ق.هـ - ٧٨هـ): صحابي جليل، من المكثرين في الرواية عن النبي ﷺ، غزا تسع عشرة غزوة، مات بالمدينة بعد أن عمّر وأصيب بصره. انظر: «الإصابة»: (٤٣٤/١)، و«الأعلام»: (١٠٤/٢).

(٣) بعدها في الأصل: «قال جابر»، ولا لزوم لها.

(٤) هوزين العابدين أبو الحسن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي (٣٨ - ٩٤هـ): مولده ووفاته بالمدينة، وأمه أم ولد، اسمها سلامة أو سلافة بنت ملك الفرس يزدجرد، وليس للحسين السبط عقب إلا منه، وكان ثقة مأموناً كثير الحديث عالياً ورعاً محسناً إلى الفقراء، وهو رابع الأئمة الاثني عشر عند الإمامية، وهو منهم بريء. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣٨٦/٤)، و«الأعلام»: (٢٧٧/٤).

(٥) هو أبو الحسن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر (١٢٨ - ١٨٣هـ): الإمام القدوة، ولد في الأبواء قرب المدينة، وسكن المدينة، وبلغ الرشيد أن الناس يبائعون للكاظم فيها، فنقله إلى بغداد، فتوفي فيها سجيناً، كان من سادات بني هاشم، وأحد كبار العلماء العباد الأجواد، وهو سابع الأئمة الاثني عشر عند الإمامية. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٧٠/٦)، و«الأعلام»: (٣٢١/٧).

موسى^(١)، ثم التقي محمد بن علي^(٢)، ثم النقي علي بن محمد^(٣)، ثم الزكي الحسن بن علي، ثم ابنه القائم المهدي بالحق مهدي أممي، الذي يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً، هؤلاء يا جابر خلفائي وأوصيائي وأولادي وعترتي، من أطاعهم فقد أطاعني، ومن عصاهم فقد عصاني، ومن أنكرهم أو أنكر واحداً منهم فقد أنكرني، [١١/أ] بهم يمسك الله عز وجل السماء أن تقع على الأرض إلا بإذنه، وبهم يحفظ الله الأرض أن تميد بأهلها».

وذكر نحوه عن ابن مسعود^(٤)، ثم قال: والأخبار في هذا المعنى متواترة لا تحصى كثرة، ذكرنا طرفاً منها جلاءً للأبصار، وشفاءً لما في الصدور، وهديً لقوم ينصفون^(٥).

(١) هو أبو الحسن علي (الرضا) بن موسى (الكاظم) بن جعفر الصادق (١٥٣ - ٢٠٣هـ): ولد في المدينة من أم نوبية، كان من العلم والدين والسؤدد بمكان، أحبه المأمون العباسي، فزوجه ابنته، وعهد إليه بالخلافة من بعده، وضرب اسمه على الدينار والدرهم، وتوفي في حياة المأمون بطوس، فدفنه إلى جانب أبيه الرشيد، وهو ثامن الأئمة الاثني عشر عند الإمامية. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣٨٧/٩)، و«الأعلام»: (٢٦/٥).

(٢) هو أبو جعفر محمد (الجواد) بن علي الرضا (١٩٥ - ٢٢٠هـ): كان رفيع القدر كأسلافه، ذكياً، طلق اللسان، قوي البديهة، ولد في المدينة، وانتقل مع أبيه إلى بغداد، فكفله المأمون العباسي بعد وفاة أبيه، ورباه، وزوجه ابنته، توفي ببغداد، تاسع الأئمة الاثني عشر عند الإمامية. انظر: «الأعلام»: (٢٧١/٦).

(٣) هو أبو الحسن علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا (٢١٤ - ٢٥٤هـ): ولد بالمدينة، ووشي به إلى المتوكل العباسي، فاستقدمه إلى بغداد، وأنزله في سامراء، وتوفي بها، ودفن في بيته، وكان عابداً زاهداً، وهو عاشر الأئمة الاثني عشر عند الإمامية. انظر: «البداية والنهاية»: (١٩/١١)، و«الأعلام»: (٣٢٣/٤).

(٤) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي (. . . - ٣٢هـ): صحابي من السابقين الأولين، هاجر الهجرةتين وشهد بدرأ والمشاهد بعدها، ولازم النبي ﷺ، وكان صاحب نعليه، وحدث عن النبي ﷺ بالكثير، قال عبد الله: لقد رأيتني سادس ستة وما على الأرض مسلم غيرنا، وهو أول من جهر بالقرآن بمكة، وقال النبي ﷺ: «من سره أن يقرأ القرآن غصاً كما نزل فليقرأ على قراءة ابن أم عبد»، يعني ابن مسعود، وشهد فتوح الشام، وسيره عمر إلى الكوفة معلماً، وبعث عماراً أميراً، وقال: إنهما من النجباء من أصحاب محمد ﷺ، فاقتدوا بهما، ثم أمره عثمان على الكوفة، ثم عزله، فأمره بالرجوع إلى المدينة، فتوفي بها. انظر: «الإصابة»: (٢٣٣/٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٦١/١)، و«الأعلام»: (١٣٧/٤).

(٥) «الاحتجاج» للطبرسي: (٦٩/١)، ولم أجد لما زعم أنها أحاديث ذكرها في كتب الحديث، ولا ريب أنها من وضع الرافضة.

وفيه عن الشيخ أبي عمرو العامري^(١) قال: تشاجر ابن أبي غانم القزويني^(٢) وجماعة من الشيعة في الخلف، فذكر ابن أبي غانم أن أبا محمد - يعني الحسن بن علي العسكري^(٣) - مضى^(٤) ولا خلف له، ثم إنهم كتبوا في ذلك كتاباً، وأنفذوه إلى الناحية، وأعلموه^(٥) بما تشاجروا فيه، فورد جواب كتابهم بخطه، يعني المنتظر محمد بن الحسن^(٦): بسم الله الرحمن الرحيم، عافانا الله وإياكم من الفتن، ووهب لنا ولكم روح اليقين، وأجارنا وإياكم من سوء المنقلب، إنه أنهي إلي ارتياب جماعة منكم في الدين، وما دخلهم من الشك والحيرة في ولاية^(٧) أمرهم، فغمنا ذلك لكم لا لنا، وساءنا فيكم [لا فينا]؛ لأن الله معنا، والحق معنا، فلن يوحشنا من قعد عنا^(٨). إلى آخر الكتاب وهو طويل.

قال في كتابهم «الاحتجاج»: وأما الأبواب المرضيون والسفراء الممدوحون في زمن الغيبة فأولهم أبو عمرو عثمان بن سعيد العمري^(٩)، نصبه أولاً أبو الحسن^(١٠) علي بن محمد العسكري، ثم ابنه أبو محمد الحسن بن علي، فتولى القيام بأمرهما حال حياتهما، ثم بعد ذلك قام بأمر صاحب الزمان، وكان توقيعاته وجواب المسائل تخرج عن يديه، فلما

(١) لم أجد له ترجمة.

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) في الأصل: «علي بن الحسن العسكري»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل: «يمت ويمضي»، والتصويب من «الاحتجاج».

(٥) في الأصل: «وأعلموا»، والتصويب من «الاحتجاج».

(٦) في الأصل: «محمد بن علي»، والصواب ما أثبتناه.

(٧) في الأصل: «ولاية»، والتصويب من «الاحتجاج».

(٨) «الاحتجاج»: (٢/٤٦٦)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٩) في الأصل: «أبو عمرو وعثمان بن سعد»، والتصويب من «الاحتجاج»، وهو أبو عمرو عثمان بن

سعيد العمري الأسدي العسكري (... - ٢٨٠هـ): كان يتجر في السمن، ويعتبره الروافض الباب

الأول لغائبهم المنتظر، ويزعمون له كرامات وصفات كثيرة، أوصى بالباوية لابنه محمد بن عثمان.

انظر: «الغيبة» للطوسي (ص ٣٥٤) فما بعدها.

(١٠) في الأصل: «أبو الحسين»، والتصويب من «الاحتجاج».

مفتر^(١)، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم». فنسخوا هذا التوقيع، وخرجوا من عنده، [١١/ب] فلما كان اليوم السادس عادوا إليه وهو يجود بنفسه، فقال بعض الناس: من وصيك من بعدك؟ قال: «الله أمر هو بالغه»، وقضى، هذا آخر كلام سُمع منه^(٢).

وذكر في «الاحتجاج» هذا جملة مسائل خرجت على أيدي هؤلاء الأربعة المذكورين^(٣)، وذكر في «الاحتجاج» هذا أنه سئل بعض الاثني عشرية عن بيان وجه إهمال الناس في حال الغيبة، فذكر ما معناه: إن ذلك من جملة الابتلاء لعباده، وقد قال تعالى: ﴿لَا تَسْأَلُو عَنَ أَشْيَاءَ إِن تَبَدَّلَ لَكُمْ سَوُؤُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١]^(٤). فأحال السؤال^(٥).

وقد روى عبد الله بن شرف الدين^(٦) في شرح «مقدمة الأئمار» عن الشريف المرتضى^(٧) أنه قال: إجماع الإمامية حجة؛ لأنهم إذا أجمعوا على الخطأ وجب ظهور الإمام^(٨).

(١) في الأصل: «مفترى»، والتصويب من «الاحتجاج».

(٢) «الاحتجاج»: (٢/٤٧٧ - ٤٧٨)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٣) «الاحتجاج»: (٢/٤٧٩).

(٤) وفي الأصل: «ولا تسألوا»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) «الاحتجاج»: (٢/٤٦٩).

(٦) هو عبد الله ابن الإمام شرف الدين بن شمس الدين ابن الإمام المهدي أحمد بن يحيى (... - ٩٩٣): من العلماء المحققين في فنون عدة، وله مصنفات منها شرح قصيدة والده المسماة «القصص الحق»، ومنها كتاب اعترض به على «القاموس»، وسماه «كسر الناموس»، واعترض عليه في هذه التسمية بأنها ليست لغوية بل عرفية، وكتب تراجم لفضلاء الزيدية، ومنها «شرح مقدمة الأئمار» لوالده، وله في الأدب يد طويلة، وشعره فائق منسجم جزل اللفظ رائق المعنى، ودفن بمدينة ثلاثا. انظر: «البدر الطالع»: (١/٣٨٣)، و«الأعلام»: (٤/٩٢).

(٧) هو أبو القاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمد بن إبراهيم الحسيني (٣٥٥ - ٤٣٦هـ): المعروف بالشريف المرتضى، المتكلم الإمامي الرافضي المعتزلي الأديب، مولده ووفاته ببغداد، وولي بها نقابة الطالبين، له مشاركة قوية في العلوم، وهو المتهم بوضع كتاب «نهج البلاغة» لا أخوه الشريف الرضي، وله تصانيف كثيرة، منها: «الغرر والدرر»، يعرف بـ«أمالى المرتضى»، و«الانتصار» في الفقه، وغيرها. انظر: «ميزان الاعتدال»: (٣/١٢٤)، و«الأعلام»: (٤/٢٧٨).

(٨) قد رد عليهم الإمام المنصور عبد الله بن حمزة في كتابه «العقد الثمين في أحكام الأئمة الهادين» (ص ٢٩٢).

ويحتجون على الاثني عشر بما رواه مسلم وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة من قريش»^(١).

(١) أخرجه عن جابر بن سمرة؛ البخاري في «صحيحه» (ص ١٣٣٣)، في كتاب الأحكام، باب (بدون ترجمة)، حديث رقم (٧٢٢٢)، (٧٢٢٣)، بلفظ: «يكون اثنا عشر أميراً»، فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: «كلهم من قريش»، ومسلم في «صحيحه» (ص ٨١٧)، كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش والخلافة في قريش، حديث رقم (١٨٢١)، ولفظه: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة، ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال؟ فقال: كلهم من قريش»، وأخرجه أبو داود في «سننه» (ص ٦٤٥)، كتاب المهدي، باب (بدون ترجمة)، حديث رقم (٤٢٧٩)، بلفظ: «لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهم تجتمع عليه الأمة»، فسمعت كلاماً من النبي ﷺ لم أفهمه، قلت لأبي: ما يقول؟ قال: «كلهم من قريش» وفي رواية أخرى برقم (٤٢٨٠)، وفيها بيان سبب خفاء الكلمة المذكورة على جابر: «لا يزال هذا الدين عزيزاً إلى اثني عشر خليفة»، قال: فكبر الناس وضجوا، ثم قال كلمة خفية، قلت لأبي: يا أبت، ما قال؟ قال: «كلهم من قريش». ولا حجة في هذا الحديث للإمامية الرافضة على أن المقصود بالاثني عشر خليفة الأئمة الاثني عشر لوجوه:

الوجه الأول: أن المذكور هنا الخلافة والإمارة لا الإمامة.

الوجه الثاني: ألفاظ الحديث تدل على أن هؤلاء الاثني عشر يحكمون الناس، ويتأمرون عليهم، والمعروف الذي لا خلاف فيه أنه لم يحكم من أئمة الشيعة الاثني عشر إلا علي، وحكم الحسن بن علي فترة وجيزة ثم تنازل عنها لمعاوية.

الوجه الثالث: أن الخلفاء المذكورين في الحديث تجتمع عليهم الأمة، والمعروف أن أئمة الشيعة الاثني عشر لم تجتمع عليهم الأمة، بل لم تجتمع الشيعة على أكثرهم.

الوجه الرابع: قال الإمام المهدي أحمد بن يحيى في «الملل والنحل» ضمن مقدمة «البحر» (ص ٤٠): ومن أوضح دليل على إبطال ما يدعون من النص على اثني عشر اختلافهم عند موت كل إمام في القائم بعده.

الوجه الخامس: أن نسبتهم إلى قريش تدل على أن كلهم ليسوا من بني هاشم، فإن العادة قد جرت على أن الجماعة لما فعلوا أمراً وكلهم من بطن واحد يسمونهم بذلك البطن، ولما كانوا من بطون شتى يسمونهم بالقبيلة الفوقانية التي تجمعهم.

الوجه السادس: أن الحديث يدل على أن الدين يبقى عزيزاً منيعاً حتى ينتهي حكم الاثني عشر خليفة، مع أن القائلين باثني عشر إماماً لم يقولوا بظهور الدين بهم، بل يزعمون أن الدين قد اختفى بعد وفاته، والأئمة كانوا يعملون بالتقية، وما استطاعوا إظهاره، حتى إن علياً ﷺ لم يقدر على إظهار مذهبه - حسب زعمهم -، أضف إلى ذلك أن اعتقاد الشيعة الإمامية أن الثاني عشر لم يخرج بعد، مع ما يعيشه المسلمون من ذل وضعف، حتى غزاهم الكفار في عقر دارهم، وساموهم سوء العذاب.

كما احتج به أبو الحسين البطريق^(١) في كتابه «العمدة»^(٢) في مناقب علي، وهو من الإمامية.



= واعلم أن العلماء قد اختلفوا في معنى الحديث اختلافاً كثيراً، والذي تطمئن إليه النفس ما قاله ابن كثير في «تفسيره» حيث قال: «ومعنى هذا الحديث البشارة بوجود اثني عشر خليفة صالحاً، يقيم الحق، ويعدل فيهم، ولا يلزم من هذا تواليهم وتتابع أيامهم، بل قد وجد منهم أربعة على نسق، وهم الخلفاء الأربعة: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم، ومنهم عمر بن عبد العزيز بلا شك عند الأئمة، وبعض بني العباس، ولا تقوم الساعة حتى تكون ولايتهم لا محالة، والظاهر أن منهم المهدي المبشر به في الأحاديث الواردة بذكره: أنه يواطئ اسمه اسم النبي صلى الله عليه وآله، واسم أبيه اسم أبيه، فيملاً الأرض عدلاً وقسطاً، كما ملئت جوراً وظُلماً، وليس هذا بالمنتظر الذي يتوهم الرافضة وجوده ثم ظهوره من سرداب «سامراء»، فإن ذلك ليس له حقيقة ولا وجود بالكلية، بل هو من هوس العقول السخيفة، وتوهم الخيالات الضعيفة». وانظر: «تفسير ابن كثير»: (٣/٦٥)، (٦/٧٨)، و«عون المعبود شرح سنن أبي داود» لمحمد شمس الحق العظيم آبادي: (١١/٢٤٦)، و«كشف الجاني محمد التيجاني» لعثمان الخميس (ص ١٢٤).

- (١) في الأصل: «أبو الحسن البطريق»، والتصويب من مصادر ترجمته التالية، وهو أبو الحسين يحيى بن الحسن بن الحسين بن علي بن محمد بن البطريق الأسدي الحلبي (٥٢٣ - ٦٠٠هـ): من فقهاء الإمامية الرافضة، من أهل الحلة في العراق، سكن بغداد مدة، ونزل بواسط، وكان في حلب سنة (٥٩٦هـ)، له كتب، منها: «العمدة في عيون صحاح الأخبار في مناقب إمام الأبرار»، و«اتفاق صحاح الأثر في إمامة الأئمة الاثني عشر»، و«الرد على أهل النظر في تصفح أدلة القضاء والقدر». انظر: «إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون» لإسماعيل باشا البغدادي: (١/٢١)، و«الأعلام»: (٨/١٤١).
- (٢) «العمدة لابن البطريق الحلبي» (ص ٤١٦).

[سبب غلو الرافضة في علي عليه السلام من كلام أحد كبار علمائهم]

قال العارف الشيخ ابن أبي الحديد^(١) في «شرح نهج البلاغة» ما لفظه: إن قلت: لماذا غلا الناس في أمير المؤمنين وادعوا فيه الإلهية لإخباره عن الغيوب^(٢) التي شاهدوا صدقها عياناً، ولم يغلو في رسول الله ﷺ فيدعوا له الإلهية^(٣)؟ وأخباره عن الغيوب الصادقة قد سمعوها وعلموها يقيناً، وهو أولى بذلك، وهو الأصل المتبوع، ومعجزاته أعظم، وإخباره عن الغيوب أكثر وأتم.

قال: قلت: إن الذين صحبوا رسول الله ﷺ وشاهدوا معجزاته وسمعوا إخباره عن الغيوب الصادقة عياناً كانوا أحدّ رأياً وأعظم أحلاماً وأوفر عقولاً من تلك الطائفة الضعيفة العقول السخيفة الأحلام الذين رأوا أمير المؤمنين في آخر أيامه كعبد الله بن سبأ وأصحابه، فإنهم كانوا من ركافة البصائر وضعفها على حالة مشهورة، فلا عجب^(٤) من مثلهم أن

(١) هو أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد (٥٨٦ - ٦٥٦هـ): عالم بالأدب، متشيع، من أعيان المعتزلة، له شعر جيد واطلاع واسع على التاريخ، ولد في المدائن، وانتقل إلى بغداد، وخدم في الدواوين السلطانية، وبرع في الإنشاء، وكان حظياً عند الوزير ابن العلقمي! واتهم بأنه كان شريكاً لابن العلقمي والنصير الطوسي في ارتكاب الخيانة العظمى بالتحالف مع السفاح هولوكو وإسقاط الخلافة وذبح المسلمين في بغداد، قال العلامة محب الدين الخطيب: وكان عدواً لأصحاب رسول الله ﷺ بما شحن شرحه لكتاب «نهج البلاغة» من الأكاذيب التي شوهت تاريخ الإسلام، ولا يزال ينخدع بها من يجهلون حقائق ماضي الإسلام، حتى من أذكاء أفاضلنا ومؤلفينا. اهـ، له «شرح نهج البلاغة»، و«الفلك الدائر على المثل السائر»، وغيرها، توفي ببغداد. انظر: «الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثني عشرية» للعلامة محب الدين الخطيب (ص ٧٥)، و«معجم المطبوعات»: (٢٩/١)، و«الأعلام»: (٣/٢٨٩).

(٢) لم يختص أمير المؤمنين علي برواية بعض أخبار الغيب عن النبي ﷺ، فكثير من الصحابة روى كثيراً منها، لكن هذا من غلو ابن أبي الحديد، وسينسب - بعد قليل - إلى علي المعجزات، ونسبتها لغير الأنبياء لا تجوز، فتنبه.

(٣) في الأصل: «بدعوى الإلهية»، والتصويب من «شرح نهج البلاغة».

(٤) في الأصل: «فيا عجب»، والتصويب من «شرح النهج».

تستخفهم المعجزات، فيعتقدوا في صاحبها أن الجوهر الإلهي قد حله، لاعتقادهم أنه لا يصح من البشر هذا إلا بالحلول. وقد قيل: إن جماعة من هؤلاء كانوا من نسل النصارى واليهود، وقد كانوا سمعوا من آبائهم وسلفهم القول بالحلول في أنبيائهم ورؤسائهم، فاعتقدوا فيه مثل ذلك، ويجوز أن يكون أصل هذه المقالة من قوم ملحدين، أرادوا إدخال الإلحاد في دين الإسلام، فذهبوا^(١) إلى ذلك، ولو كانوا في أيام النبي ﷺ لقالوا فيه مثل هذه المقالة إضلالاً لأهل الإسلام [١٢/أ] وقصداً لإيقاع الشبهة في قلوبهم، ولم يكن في الصحابة مثل هؤلاء، ولكن قد كان فيهم منافقون، ولم يهتدوا إلى مثل هذه الفتنة، ولا خطر لهم مثل هذه المكيدة.

قال ابن أبي الحديد المذكور: ومما ينقدح لي في الفرق بين هؤلاء وبين العرب الذين عاصروا رسول الله ﷺ أن هؤلاء من العراق وساكني الكوفة، وطينة العراق مازالت تثبت أرباب الأهواء وأصحاب النحل العجيبة والمذاهب البديعة، وأهل هذا الإقليم أهل تدقيق ونظر وبحث عن الآراء والعقائد وشبه معترضة في المذاهب، وقد [كان] منهم في أيام الأكاصرة مثل ماني^(٢)

(١) في الأصل: «فركنوا»، والتصويب من «شرح النهج».

(٢) هو ماني بن فاتك (٢١٥ - ٢٧٦م): مؤسس مذهب المانوية القائل بمبدأين: مبدأ الخير، ومبدأ الشر، النور والظلام، ظهر في زمان سابور بن أردشير، وكان ماني راهباً بحران، وأحدث هذا الدين، وهو الذي قتله الملك بهرام بن هرمز هو وجماعة من أصحابه، وصلبهم كلهم إلى لعنة الله، وهم لا يرون الذبائح، ولا إيلام الحيوان، ولا يعرفون من الأنبياء ﷺ إلا عيسى وحده، وهم يقرون بنبوة زرادشت، ويقولون بنبوة ماني، وذكر الطبري في «تاريخه» عن محمد بن عطاء بن مقدم الواسطي أن أباه حدثه أن المهدي العباسي قال لابنه موسى يوماً - وقد قدم إليه زنديق، فاستتابه فأبى أن يتوب، فضرب عنقه، وأمر بصلبه -: يا بني، إن صار لك هذا الأمر فتجرد لهذه العصابة، - يعني أصحاب ماني -، فإنها فرقة تدعو الناس إلى ظاهر حسن، كاجتناب الفواحش والزهد في الدنيا والعمل للآخرة، ثم تخرجها إلى تحريم اللحم ومس الماء الطهور وترك قتل الهوام تحرجاً وتحوباً، ثم تخرجها من هذه إلى عبادة اثنين أحدهما النور والآخر الظلمة، ثم تبيح بعد هذا نكاح الأخوات والبنات والاعتسال بالبول وسرقة الأطفال من الطرق، لتنتقدهم من ضلال الظلمة إلى هداية النور، فإرفع فيها الخشب، وجردها فيها السيف، وتقرب بأمرها إلى الله لا شريك له، فإني رأيت جدك العباس في المنام، قلدني بسيفين، وأمرني بقتل أصحاب الاثنتين. انظر: «تاريخ الطبري»: (٤٣٣/٦)، و«الفصل في الملل والأهواء والنحل»: (٩١/١)، و«الملل والنحل»: (٧٢/٢)، و«المنجد في الأعلام» (ص ٦٣١).

وَدَيْصَان^(١) وَمَزْدَك^(٢) وغيرهم، وليست طينة الحجاز هذه الطينة، ولا أذهان أهل الحجاز هذه الأذهان، والغالب على أهل الحجاز [الجفاء والعجفية وخشونة الطبع، ومن سكن المدن منهم كأهل مكة والمدينة والطائف فطباعهم قريبة من طباع أهل البادية] بالمجاورة، ولم يكن فيهم من قبل حكيم ولا فيلسوف ولا صاحب نظر ولا جدل ولا موقع شبيهة ولا مبتدع نحلة، ولهذا نجد مقالة الغلاة طارئة وناشئة من حيث سكن علي بن أبي طالب في العراق والكوفة، لا في أيام مقامه بالمدينة، وهي أكثر عمره، فهذا ما لاح لي من العراق بين الرجلين في المعنى المقدم ذكره. انتهى^(٣).

وهذا جواب حسن، فإن فارس كانوا قبل النبوة لا كتاب لهم، وإنما هم من المجوس، يُحَكِّمون العقول، ويرون رأي الفلاسفة والطبائع الأربعة، والمتأخرون من الإمامية وجميع الرافضة يستندون في أكثر علومهم ومعقولهم إليهم، كما رأيت في إسناد كتاب «تجريد» الإمامية لنصير الدين معتمدتهم في إجازة الحكيم يوسف بن عمران الكيلاني^(٤) الذي استقر بمكة في رأس الألف السنة، فقال في إسناده لـ «تجريد الإمامية» ما لفظه: أخبره بعلم الفلاسفة والعقيدة الأستاذ المحقق حبيب الله الشهير بملا يوجان

(١) سمي ديصان بهذا الاسم نسبة إلى نهر ولد عليه، وهو أقدم من ماني، وإنما أخذ ماني منه مذهبه، وذكره في كتبه، ورد عليه، وهما متفقان في كل ما ذكرنا، إلا أن الظلمة عند ماني حية، وقال ديصان: هي موات، وأصحاب ديصان بالبطائح من بلاد فارس، وكانوا قديماً في الصين، ولا يعرف لهم مجمع ولا بيعة. انظر: «الفصل»: (٩٠/١ - ٩١)، و«الملل والنحل»: (٨٩/٢).

(٢) هو مزدك الموبذ الفارسي الإباضي، اتبع ماني، وظهر في أيام قباذ والد أنوشروان، فدعا قباذ إلى مذهبه، فأجابه حتى خلع، واطلع أنوشروان على خزيه وافتراءه، فطلبه، فقتله، وكان مزدك ينهى الناس عن المخالفة والمباغضة والقتال، ولما كان أكثر ذلك إنما يقع بسبب النساء والأموال أحل النساء وأباح الأموال، وجعل الناس شركة فيهما، ومذهبه قريب من مذهب المانوية. انظر: «الفصل»: (٧٨/١)، و«الملل والنحل»: (٨٣/٢)، و«المنجد في الأعلام» (ص ٦٥٧).

(٣) «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد: (٥٠/٧)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وهذا كلام جيد، يشهد له الواقع.

(٤) لم أجد له ترجمة ولا لأكثر من ذكر في هذا الإسناد.

الشيرازي^(١)، عن الخوaja جمال الدين محمود الشيرازي، عن الأستاذ جلال الدين محمد الدواني^(٢)، عن والده سعد الدين أسعد الصديقي الدواني، عن الأستاذ الشريف الشريف، عن قطب الملة محمود بن مسعود بن مصلح الشيرازي^(٣)، عن الفيلسوف نصير الدين الطوسي، وهو مصنف «التجريد» في أصول دين الإمامية، عن فريد الدين إيباد النيسابوري، عن السيد صدر الدين الغيلاني، عن أبي العباس الملوكري، عن شيخ الفلاسفة ورئيسهم أبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا^(٤) مدون علوم الفلاسفة. انتهى بلفظه^(٥)، فانظر [١٢/ب] كيف أصولهم راجعة إلى الفلاسفة.

- (١) لعله حبيب الله، المشتهر بملا ميرزا جان الباغنوي الشيرازي الأشعري الشافعي (٩٤٤هـ - . . .) متكلم أصولي منطقي، وصنف: «حاشية على رسالة الدواني»، و«إثبات الواجب القديم»، وغيرها. انظر: «الأعلام»: (١٦٧/٢).
- (٢) هو جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني (٨٣٠ - ٩١٨هـ): قاض، باحث، يعد من الفلاسفة، ولد في دوان (من بلاد كازرون) وسكن شيراز، وولي قضاء فارس، وتوفي بها، من مصنفاته: «أنموذج العلوم»، و«إثبات الواجب»، و«حاشية على شرح القوشجي لتجريد الكلام». انظر: «الأعلام»: (٣٢/٦).
- (٣) هو قطب الدين محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي الشيرازي (٦٣٤ - ٧١٠هـ): ولد بشيراز، وكان أبوه طبيباً فيها، فقرأ عليه، ثم قصد نصير الدين الطوسي وقرأ عليه، ودخل الروم، فولي قضاء سيواس وملطية، وزار الشام، ثم سكن تبريز، وتوفي بها، وكان ظريفاً لا يحمل همّاً، ولا يغير زي الصوفية، يجيد لعب الشطرنج ويديمه، ويتقن الشعبذة، ويضرب بالرباب ويجلس في حلق المساخر، من كتبه: «فتح المنان في تفسير القرآن»، و«شرح كليات القانون» في الطب لابن سينا، و«الانتصاف شرح الكشاف»، وغيرها. انظر: «الأعلام»: (١٨٧/٧).
- (٤) هو أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا (٣٧٠ - ٤٢٨هـ): الفيلسوف، أصله من بلخ، ومولده في إحدى قرى بخارى، ونشأ وتعلم في بخارى، وطاف البلاد، وناظر العلماء، واتسعت شهرته، وتقلد الوزارة في همذان، وثار عليه عسكرها ونهبوا بيته، فتواري، ثم صار إلى أصفهان، وصنف بها أكثر كتبه، وعاد في أواخر أيامه إلى همذان، فمرض في الطريق، ومات بها، واتهم بالكفر والزندقة، قال ابن قيم الجوزية: «كان ابن سينا - كما أخبر عن نفسه - هو وأبوه من أهل دعوة الحاكم من القرامطة الباطنيين». من مصنفاته: «القانون في الطب»، و«المعاد» رسالة في الحكمة، و«الشفاء» في الحكمة أيضاً، و«أرجوزة» في المنطق، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٣١/١٧)، و«الأعلام»: (٢٤١/٢).
- (٥) لم أعثر على نسخة من «تجريد العقائد» تحوي هذه الإجازة.

ذكر كتاب «الطرائف» من كتب الرافضة ونحوه

ورأيت من كتب الرافضة كتاباً يسمى «الطرائف»، يتضمن الطعن على سنة رسول الله ﷺ وأهل السنة، وذكر مصنفه أنه يهودي اسمه عبد المحمود^(١)، كما ذكره في أصل كتابه هذا المذكور، وانتصر فيه لمذهب الاثني عشرية، وقال في آخره شعراً، وهو قوله:

وإن كنت أبغي ملة غير ملتي فما أنا إلا مسلم أتشييع^(٢)

وإنما استحسنته ورجحته وطعن في أهل السنة لأنه وافق أصلهم في الاثني عشر نقيباً، كما حكى الله عنهم في دين بني إسرائيل، وقد ذكر هذا الكتاب الشيخ الحافظ ابن حجر العسقلاني^(٣) في تاريخه «الدرر الكامنة في تاريخ المئة الثامنة»، وقال: إن هذا الكتاب

(١) في الأصل: «محمود»، والتصويب من كتاب «الطرائف» نفسه، ومما سيأتي عن المؤلف بعد قليل، وقد طبع كتاب «الطرائف» بمطبعة الخيام، بقم، إيران، سنة (١٤٠٠هـ)، وكتب على ظاهره: تأليف السيد علي ابن موسى بن طائوس الحسيني الحلبي المتوفى سنة (٦٦٤هـ)، ولما تصفحت الكتاب وجدت أن مؤلفه يذكر أنه ذمي وأن اسمه عبد المحمود بن داود، والظاهر أن الرافضي الإمامي علي بن موسى بن طائوس الحلبي قد وضعه على لسان ذمي، وسماه عبد المحمود بن داود ليثبت صحة دين الرافضة بالكذب والبهتان، وليس هذا مستغرباً، فهم يفعلون مثل هذا دائماً، وظهر في عصرنا الحاضر كتاب بعنوان «لماذا اخترت مذهب الشيعة مذهب أهل البيت»، نسب للشيخ محمد مرعي الأمين الأنطاكي نزيل حلب سوريا، وزعم مؤلفه أنه كان سنياً شافعيّاً ثم اعتنق مذهب الرافضة، فإن صحت نسبة الكتاب إلى هذا الشخص فهو رافضي في الأصل، ويبعد على من خالطت بشاشة السنة قلبه أن يحيد عنها، كما يبعد على من خالطت بشاشة الإسلام قلبه أن يحيد عنه، إلا من كتب الله عليه الشقاء، ومثله كتاب «ثم اهتديت» لمحمد التيجاني السماوي، زعم كذلك أنه كان من أهل السنة ثم اهتدى إلى مذهب الإمامية الرافضة، والواقع أن التيجاني هذا من فرقة التيجانية، وهم من غلاة الصوفية، ومعلوم أن غلاة الصوفية - وإن انتسبوا في الفروع الفقهية إلى الشافعية أو المالكية - فهم والرافضة وجهان لعملة واحدة.

(٢) «الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف» لعلي بن موسى الحلبي (عبد المحمود بن داود الذمي): (٥٥٤/٢).

(٣) هو أبو الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكنتاني المعروف بابن حجر العسقلاني

(٧٧٣ - ٨٥٢هـ): أصله من عسقلان بفلسطين، ومولده ووفاته بالقاهرة، ولع بالأدب والشعر، ثم

أقبل على الحديث، ورحل إلى اليمن والحجاز وغيرهما لسماع الشيوخ، وقصر نفسه عليه مطالعة

وإقراء وتصنيفاً وإفتاءً وتفرد بذلك، وشهد له بالحفظ والإتقان القريب والبعيد والعدو والصديق،

حتى صار إطلاق لفظ الحافظ عليه كلمة إجماع، ورحل الطلبة إليه من الأقطار، وطارت مؤلفاته =

لما ظهر أمر أهل السنة بتحريقه. قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه «الدرر الكامنة في تاريخ المئة الثامنة» ما لفظه: محمد بن أبي بكر بن [أبي] القاسم الهمداني ثم الدمشقي، ولد سنة (٦٣٥) بدمشق، وطلب الحديث، وتأدب، وسمع وهو شاب، ثم قعد [في صناعة السكاكين] عند شيخ رافضي، فأفسد عقيدته، فأخذ عن جماعة من الإمامية، وكان حلو المجالسة ذكياً، وأقام بالمدينة عند أميرها مدة، وكان عالماً فيه اعتزال، وكان ينكر الجبر، وسمع «صحيح البخاري»، ووجد بعد موته في سنة (٧٥٠) بخط يشبه خطه كتاب يسمى «الطرائف [في معرفة الطوائف]»، يتضمن الطعن على دين الإسلام، وأورد فيه أحاديث مشككة، وتكلم على متونها بكلام عارف بما يقول، إلا أن وضع الكتاب يدل على زندقة فيه، وقال في آخره: وكتبه مصنفه عبد المحمود^(١) بن داود المصري، وهذا الاسم لا وجود له، وشهد جماعة من أهل دمشق أنه خطه^(٢)، فأخذه

= في حياته، وانتشرت في البلاد، وتكاثرت الملوك من قطر إلى قطر في شأنها، وهي كثيرة جداً، منها: «فتح الباري بشرح صحيح البخاري» الذي يعد بحق قاموس السنة النبوية، ومن قرأ فيه عرف منزلة صاحبه، و«لسان الميزان»، و«تهذيب التهذيب»، و«الإصابة في تمييز الصحابة»، وغيرها. انظر: «البدر الطالع»: (٨٧/١)، و«الأعلام»: (١٧٨/١).

- (١) في الأصل وفي «الدرر الكامنة»: «عبد الحميد»، والصواب ما أثبتناه.
- (٢) قال الشوكاني في «البدر الطالع»: (١٥٢/٢) عند ترجمة المذكور: ومجرد كون الخط يشبه خطه في ذلك الكتاب لا يحل الجزم بأنه مصنفه، لاحتمال أن الخط غير خطه، وعلى فرض أنه خطه فقد يكون الواضع له غيره، وكتبه بخطه، ولا ريب أن لكثير من غلاة الرافضة أشياء من هذا الجنس. اهـ، وقد صح الاحتمال الذي ذكره الشوكاني، فإن مؤلف «الطرائف» هو علي بن موسى الحلبي الإمامي الرافضي، وجعله على لسان عبد المحمود بن داود الهمداني، والظاهر أن الهمداني هذا قد حصل على نسخة من «الطرائف» من أحد دعاة الإمامية، فنسخه بخطه، وهو الذي شوش فكره، وما أشبه الليلة بالبارحة، فإن بعض المتأثرين بالرافضة ممن يتتبعون إلى الزيدية يقومون بتوزيع مثل هذه الكتب، ولقد عرفت أحياناً عزيزاً ذكياً من طلاب العلم أعطي كتاب «ثم اهتديت» للتيجاني وكتاب «المراجعات» لعبد الحسين شرف الدين الموسوي، فتشوش فكره، وزارني مرة، فرأى في مكتبتي كتاب «البيانات» لمحمود الزعبي في الرد على كتاب «ثم اهتديت» للتيجاني، ففرح به كثيراً، واستعاره مني، وطالعه، فزال تشوشه، والحمد لله، ولما أرجع كتابي قال: «زالت عني شبهات قاتلة، وتأكدت من كذب الرافضة»، وحال كتابة هذه الأحرف قد أصبح من العلماء وممن يشار إليهم بالبنان، نفع الله به.

تقي الدين السبكي^(١) عنده، وقطعه في الليل، وغسله بالماء، ونسب إليه عماد الدين ابن كثير^(٢) الأبيات التي أولها: أيا معشر الإسلام ذمي دينكم^(٣) . . . الأبيات، مات سنة (٧٢١). انتهى ما ذكره ابن حجر^(٤).

(١) هو أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي (٦٨٣ - ٧٥٦هـ): شيخ الإسلام في عصره، وأحد الحفاظ المفسرين المناظرين، ولد في سبك (من أعمال المنوفية بمصر)، وانتقل إلى القاهرة، ثم ولي قضاء الشام سنة (٧٣٩هـ)، وأضيفت إليه الخطابة والتدريس بدار الحديث الأشرفية، واعتل فعاد إلى القاهرة، فتوفي فيها، وكان لا يقع له مسألة مشكلة أو مستغربة إلا ويعمل فيها تصنيفاً، وقد جمع مسائله ولده تاج الدين في أربعة مجلدات، إلا أنه كان يميل إلى المتصوفة القبورية كما يظهر من كتابه «شن الغارة» الآتي ذكره، وله: «مختصر طبقات الفقهاء»، و«السيف المسلول على من سب الرسول»، وغيرها. انظر لترجمته: «البدر الطالع»: (٤٦٧/١)، و«الأعلام»: (٣٠٢/٤).

(٢) هو أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء القرشي البصري ثم الدمشقي (٧٠١ - ٧٧٤هـ): الحافظ الفقيه المؤرخ، ولد في قرية من أعمال بصرى الشام، وانتقل مع أخ له إلى دمشق سنة (٧٠٦هـ)، ورحل في طلب العلم، ومن مشايخه والد زوجته العلامة المزني وشيخ الإسلام ابن تيمية، وتوفي بدمشق، وله مصنفات حافلة، تناقلها الناس في حياته، منها: «البداية والنهاية» في التاريخ، انتهى فيه إلى حوادث سنة (٧٦٧هـ)، و«تفسير القرآن العظيم»، وهو من أحسن التفاسير، و«جامع المسانيد»، و«اختصار علوم الحديث»، وغيرها. انظر: «البدر الطالع»: (١٥٣/١)، و«الأعلام»: (٣٢٠/١).

(٣) مطلع هذه القصيدة:

أيا علماء الدين ذمّي دينكم تحيّر دُلّوه بأوضح حجة

إذا ما قضى ربي بكفري بزعمكم ولم يرضه مني فما وجه حيلتي؟

إلى آخرها، وقد وقف شيخ الإسلام ابن تيمية على هذه الأبيات، فثنى إحدى رجله على الأخرى، وأجاب في مجلسه قبل أن يقوم بمئة وتسعة عشر بيتاً أولها:

سؤالك يا هذا سؤال معاند مخاصم رب العرش باري البرية

فهذا سؤال خصام الملائعلا قديماً به إبليس أصل البلية

انظر: «مجموع الفتاوى»: لابن تيمية (٥٦٣/٤)، و«البدر الطالع»: (٧١/١).

(٤) «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» للحافظ ابن حجر العسقلاني: (١٤٨/٥)، وما بين المعقوفتين

زيادة منها.

قلت: وهذا الكتاب المسمى «الطرائف» نسخته موجودة، وفيه الطعن الظاهر على السنة، وإنما قلب اسمه في كتابه «الطرائف» إلى عبد المحمود وذكر نفسه أنه ذمي يهودي، وهذه ردة منه إلى الكفر، فكان كما قال؛ لأن الطاعن في الإسلام كافر، ثم أكد بإقراره بالكفر قاتله الله، واستقوى قول الإمامية، ورأيت أيضاً كتاباً من هذا القبيل^(١)، الذي هو دعوى التعارض والمناقضة لبعض الإمامية في مجلد ألطف منه، وفيه القدح فيما جاء عن عائشة، والشتم لها بالكذب^(٢) فيما روت من الأحاديث، نسأل الله التوفيق والمغفرة، والحق بين لمن أراد.

وعلى الجملة: إن الرافضة مبتدعة، لا يلتفت إلى أقوالهم أصلاً، فإنهم كذبة، يحرفون الكلم عن مواضعه. سألت مرة بعض الرافضة الاثني عشرية الإمامية مورداً عليه مناقضة مذهبهم، فقلت له: مذهبكم أن الأحكام لا توجد إلا من المعصوم، فقال: نعم، فقلت له: إنا وجدنا في مصنفاتكم في الفقه وغيرها التصريح بالاجتهاد في بعض المسائل، كما ذكر صاحب «التحرير» من كتبكم وغيره، فإنه ذكر في بعض المسائل الخلاف، وذكر قول فلان من علمائكم فيها كذا، وقول فلان كذا، ورجح أحدها، ومرة يصرح بالاجتهاد فيها^(٣)، وهذا ينافي مذهبكم؟ فأجاب بأن في العلماء^(٤) من يرجع إليه ممن يكون ألقى إلى قلبه بيان حكم المسألة، وذلك أعز من الكبريت الأحمر، هذا جوابه؛ فتأمل ما فيه من البطلان، وما لزمه فيه من الضلال والخسران؛ لأنه قد جعل حكم المسألة يوحى إليه فيها، ولا يوحى إلا إلى الأنبياء ﷺ، وأما الإلهام فهو لا يختص بالإمامي، بل غيره من أولياء الله تعالى يلهمه الله

(١) لا أدري ما هذا الكتاب وما اسم مؤلفه.

(٢) هذه الكلمة غير واضحة في الأصل، وأثبت ما يستقيم به المعنى.

(٣) سيأتي في كلام المؤلف تحت عنوان [عودة إلى ذكر بعض أباطيل الرافضة الإمامية الاثني عشرية والرد عليها] مثال على تناقض الإمامية من كتاب «تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية» لابن المطهر الحلي.

(٤) في الأصل: «المسائل»، والصواب ما أثبتناه.

تعالى إلى الصواب، فلم تبق خصوصية للإمامية بعد إقرارهم بصحة الاجتهاد، وناقضوا أصولهم كما ترى.

ومن أباطيلهم: أنه ذكر صاحب «الزبدة» في أصول فقهم المعروف بالعاملي^(١) أنه لا يقبل من الحديث المروي إلا ما جاء من طريق الاثني عشر لا غيرهم، وهذا رد لجميع السنة، والرد للمتواترات منها كفر، كما أن الرد للقرآن كفر، مع أن الاثني عشر قد رووا عن التابعين والصحابة، فروايتهم حجة عليهم على قول مذهبهم.



(١) هو بهاء الدين محمد بن حسين بن عبد الصمد الحارثي العاملي الهمداني (٩٥٣ - ١٠٣١هـ): عالم أديب إمامي رافضي، من الشعراء، ولد ببيعلبك، وانتقل به أبوه إلى إيران، وكان رئيس العلماء عند عباس شاه سلطان العجم الزنديق، لا يَصُدَّرُ إلا عن رأيه، توفي بأصفهان، ودفن بطوس، أشهر كتبه: «الكشكول»، و«المخلاة»، وهما من كتب الأدب المرسلة، لا أبواب ولا فصول، و«الزبدة» في الأصول. انظر: «ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا» للخفاجي: (٢/٢٠٨)، و«الأعلام»: (٦/١٠٢).

الكلام على الباطنية الإسماعيلية من الرافضة

ومن فرق الرافضة: الباطنية، قال المهدي أحمد بن يحيى: وقد أجمعوا على إنكار المعاد الجسماني^(١)، وأصول مذاهبهم تعود إلى مذاهب^(٢) الفلاسفة^(٣)، وأجمعوا على أن الأئمة سبعة من ولد علي^(٤)، آخرهم إسماعيل بن جعفر الصادق^(٥)، ولذلك سمو إسماعيلية، وأجمعوا على أنه لا حقيقة للجنة والنار، وأجمعوا على أن العمل على الباطن لا بالظاهر على الإطلاق، بل في شيء دون شيء^(٦)، وأن الباطن لا يعلم إلا بالتعليم من أئمتهم السبعة ومشايخهم، ثم اختلفوا بعد ذلك إلى اثنتي عشرة فرقة^(٧)، ونشأ مذهبهم في رأس المتئين من الهجرة.

- (١) نص عبارة المهدي في «المنية والأمل» (ق ٥٠): والباطنية في الحقيقة خارجون عن الإسلام، لما سيأتي من تحقيق مذهبهم في الصانع، ولإنكارهم المعاد الجسماني، وقد علم من دين النبي ﷺ، [يعني خروجهم من الإسلام]، لكن القوم انتحلوه ظاهراً، فعدوا في فرقه، وأصول مذاهبهم... إلخ.
- (٢) في الأصل: «مذهب»، والتصويب من «المنية والأمل».
- (٣) بعدها في «المنية والأمل»: أو المجوس؛ لأن نشوء مذهبهم يشهد بذلك كما سنحققه، ولا فرقة من فرق الملحدة أعظم ضرراً منهم، ولا أقل تحصيلاً، ولا يكاد يعرف مذهبهم لتسترهم، وإحداثهم كل وقت مذهباً، حكى ذلك الحاكم، ولما انتحلوا الإسلام واتسموا بالتشيع اغتربهم جماعة من الجهال، ولا بد لنا من تحقيق مذهبهم وذكر ابتدائه وكيفية دعائهم إليه وذكر ألقابهم وحيلهم في الدعوة... إلخ.
- (٤) وهم: ١- علي ٢- الحسن ٣- الحسين ٤- علي بن الحسين ٥- محمد بن علي ٦- جعفر بن محمد ٧- إسماعيل ابن جعفر. ثم انتقلت الإمامة من إسماعيل إلى ابنه محمد (المكتوم)، وهو أول الأئمة المستورين؛ لأن الإمام عندهم قد لا يكون له شوكة، فيستتر، وتكون دعائه ظاهرين إقامة للحجة على الخلق، وإذا كانت له شوكة ظهر، وأظهر دعوته، قالوا: وبعد محمد (المكتوم) ابنه جعفر (المصدق)، وبعده ابنه محمد (الحبيب)، وهو آخر المستورين. انظر: «تاريخ ابن خلدون»: (٢٠١/١)، و«الأعلام»: (٣٤/٦).
- (٥) هو إسماعيل بن جعفر الصادق بن محمد الباقر، الهاشمي القرشي (... - ١٤٣هـ): جد الخلفاء الفاطميين [عند من ثبت نسبهم]، وإليه نسبة الإسماعيلية الباطنية، وهي من فرق الشيعة، وتميزت بأن قالت بإمامته بعد أبيه، والاثنا عشرية تقول بإمامة أخيه موسى الكاظم، وليس فيما بين أيدينا من كتب التاريخ ما يدل على أنه كان في حياته شيئاً مذكوراً، توفي في حياة والده، وفي الإسماعيلية من يرى أن أباه أظهر موته تقية حتى لا يقصده العباسيون بالقتل. انظر: «الأعلام»: (٣١١/١).
- (٦) يقصد المؤلف أن الباطنية متفقون على أن لأحكام الشريعة بواطن يجب اعتقادها والعمل بما تقتضيه، وأما ظواهر الشريعة فهم حيالها فرقتان، فرقة تنكرها مطلقاً، وهم القرامطة، وفرقة أخرى كالعبيدية لا تنكرها مطلقاً، بل تنكر بعضها كأموال الآخرة، وتعمل ببعضها كالصلاة والصيام والحج، وسيأتي تفصيل ذلك في كلام المؤلف وبيان الصواب فيه.
- (٧) في الأصل: «اثني عشر فرقة»، والصواب ما أثبتناه.

[أصل نحلة الباطنية وذكر بعض دعواتهم]

قال العلماء وأهل التاريخ: إن أصله أن قوماً من الفلاسفة وأولاد أبناء فارس كانوا على العقائد الأوّلة، وكان ميمون القداح^(١) غلاماً من أبناء فارس يسمى فرجاً^(٢)، أسلم على يدي جعفر الصادق، وأخذ منه من العلم ما أخذ، فغير اسمه المختلطون به، ولقبوه بالقداح؛ لأنه يقدح العلم من خاطره على زعمهم^(٣)، ثم فسد بعد ذلك اعتقاده.

وكان له ولد يسمى عبد الله، وكان مشعبداً^(٤)، يسبح في البلاد في هيئة المتصوفة، وقدموه لعلمه بالنجوم^(٥) والهيئة^(٦)، ووعدوه بالمال والرأي، فابتدأ الدعوة في نحو من ستة

(١) هو ميمون بن ديسان الأهوازي المعروف بالقداح، كان مجوسياً من سبي الأهواز، وقيل: كان مولى لجعفر الصادق، وشخصية هذا الرجل قد اكتنفها الغموض بسبب السرية والتكتم الذي أحاط بهذه الدعوة، أضف إلى ذلك أن كثيراً من المؤرخين - ومنهم الزركلي في «الأعلام»: (٣٤١/٧) - قد خلطوا بينه وبين ميمون بن داود بن سعيد القداح المكي المتوفى نحو سنة (١٧٠هـ)، والذي اتصل بحمد الباقر وجعفر الصادق. وبالجملته فشخصية ميمون القداح تحتاج إلى دراسة مستقلة لكشف ما اكتنفها من غموض. وانظر: «الفرق بين الفرق» (ص ٢٨٢، ٢٩٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٤٨/١٥).

(٢) في الأصل: «قدحاً»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٥١).

(٣) الصواب أنه لقب بالقداح لأنه كان كحالاً يقدح ماء العين. انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان: (١١٨/٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٤٨/١٥).

(٤) المشعبد: المشعوذ، والشعوذة: حِقَّةٌ في اليد ومخاريق، وأخذ كالسحر يرى الشيء بغير ما عليه أصله في رأي العين، وفي كلام بعضهم: هي تصوير الباطل في صورة الحق. انظر: «تاج العروس»: (٤٢٦/٩).

(٥) المنجم والنجم: الذي يزعم معرفة حظوظ الناس ومصايرهم بحسب مواقع النجوم، ويقال لهذا العلم: علم التنجيم، وهو بهذا المعنى حرام في الإسلام، وأما علم النجوم الذي هو أحد فروع علم الفيزياء والجغرافيا الحديثة فليس هو المقصود هنا، وسيأتي الكلام على التنجيم. انظر: «المنجد في اللغة» (ص ٧٩٣)، وحاشية «المصنّف» لابن أبي شيبة: (١٢٩/٦).

(٦) علم الهيئة: علم يبحث فيه عن أحوال الأجرام السماوية. انظر: «المنجد في اللغة» (ص ٨٧٩)، وسيأتي الكلام عنه.

عشر وميتين من الهجرة، وكان أصله من المجوس، لكن أسلم وتشيّع^(١)، وابتدأ الدعوة في الجبال وخوزستان^(٢)، فلما وقفوا على حاله هموا بقتله، فهرب، وخربوا داره، ثم ورد البصرة، وأظهر التشيع، ونزل على آل عقيل حتى عرفوا حاله، فهموا بقتله، فهرب إلى بغداد ثم إلى الشام ومعه صاحب يعرف بالحسين الأهوازي^(٣)، وكان لا يظهر نسبه واسمه، وأقام بالشام إلى أن ولد له أحمد، [١٣/أ] وبلغ مبلغ الرجال، ومات عبد الله، وأوصى إلى ابنه أحمد، فخرج إلى العراق، فصحبه رجل يقال له: قرمط^(٤)، ومن ثمة سموا قرامطة، ودعا قرمط أهل قريته فأجابوه، فلما مات قرمط خلفه تلميذ له يسمى حمدان قرمط^(٥)،

(١) الظاهر أنه لم يُسلم، ونص العبارة في «المنية والأمل» (ق ٥١): وكان مجوسياً، فستر بالتشييع ليبطل الإسلام على حسب مقصده ومقصد أعوانه من استرجاع الملك إلى أهل القول بقدم العالم وتأثير الطباع، وابتدأ الدعوة . . . إلخ.

(٢) خوزستان: إقليم في جنوب إيران، يتصل بالخليج العربي، قاعدته الأهواز، ومن مدنه: عبادان، وتستر، ورامهرمز، وأهل خوزستان يتكلمون بالفارسية والعربية ولسان آخر يستعملونه بينهم، وزيهم زي أهل العراق، انظر: «الروض المعطار في خبر الأقطار» (ص ٢٢٥)، و«المنجد في الأعلام» (ص ٢٧٥).

(٣) لم أجد له ترجمة، وإنما يذكر في كتب الفرق.

(٤) هو حمدان بن الأشعث (. . . - ٢٩٣هـ): رأس القرامطة من الباطنية، وإليه نسبتهم، اختلف في اسمه وأصله، والمشهور ما ذكرته، وقرمط لقبه، والنسابون يضبطونه بكسر القاف والميم، بينهما راء ساكنة، واللغويون يفتحون القاف والميم، لقب بذلك لقرمطة في خطه أو في خطوه، وقيل غير ذلك، أصله من خوزستان، وعرف في سواد الكوفة سنة (٢٥٨هـ)، قبض عليه عامل الرحبة سنة (٢٩٣هـ)، وقتله المكتفي بالله العباسي، وقيل: قتله هو وعبدان زكرويه بن مهرويه سنة (٢٨٠هـ). انظر: «الفرق بين الفرق» (ص ٢٨٢)، و«المواعظ والاعتبار» للمقرئزي: (١/٣٩٥)، و«تاريخ ابن خلدون»: (٣/٣٣٥)، و«الأعلام»: (٥/١٩٤)، و«الحركات الباطنية في العالم الإسلامي» للدكتور محمد الخطيب (ص ١٣٥)، ١٤٤.

(٥) في الأصل: «حمدان بن قرمط»، والتصويب من «المنية والأمل»، وقرمط لقب لحمدان بن الأشعث، وفي العبارة وهم.

وأعانهم عبدان^(١) داعية^(٢) العراق وخليفته بها عيسى بن موسى^(٣).

ومن دعواتهم: زكرويه بن مهرويه^(٤)، أخذ عقيدتهم عن حمدان قرمط^(٥).

ومنهم: أبو سعيد الجنابي^(٦)، فهو من دعواتهم.

(١) هو صهر قرمط، ومن أشهر دعواته، وكاتم أسرارها، وكان فطناً خبيثاً، لا يظهر إلا الدعوة لمحمد بن إسماعيل، ويكتم اعتقاداته الحقيقية، استمال زكرويه بن مهرويه، ثم انقلب زكرويه ضده، وقتله حوالي سنة (٢٨٠هـ). انظر: «الحركات الباطنية في العالم الإسلامي» للدكتور محمد الخطيب (ص ١٤٣).

(٢) بعدها في الأصل: «إلى»، ولا توجد في «المنية والأمل»، ولا لزوم لها.

(٣) يفهم من كلام المؤلف أن عيسى بن موسى خليفة عبدان على الدعوة الباطنية بالعراق، والظاهر أن اسم عيسى بن موسى مقحم هنا، وأن عبدان خليفة ميمون أو قرمط بالعراق؛ لأن المعروف أن عيسى ابن موسى كان والياً على الكوفة للسفاح من سنة (١٣٢هـ) إلى أن عزله المنصور سنة (١٤٧هـ) كما سبق في ترجمته، ولم يدرك هذه الأحداث.

(٤) في الأصل: «مزدك بن مهرويه»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٥١)، ومن مصادر ترجمته التالية، وهو زكرويه بن مهرويه القرمطي (... - ٢٩٤هـ): قيل: اسمه الفرج بن عثمان القاشاني، من زعماء القرامطة ومتألهيهم، من أهل القطيف، أحد دعاة قرمط، استهوى طوائف من أهل بادية العراق، وبث الدعاة، وكان أتباعه يسجدون له، ويسمونهم السيد والمولى، ولم يكن يظهر لعسكره، بل يسير وهو محجوب، وأغار على حجاج خراسان، وكانوا نحو عشرين ألفاً، فأفنى أكثرهم، وانتشرت جموعه بين زبالاة وفيد [موضعان بمنتصف طريق الحاج بين مكة والعراق]، وأوقع بقافلة أخرى كبيرة من الحجاج، وانتدب المكتفي الجيوش لقتاله، فأصيب في معركة بين القادسية وخقن موضع قرب الكوفة، فمات بعد أيام لا رحمه الله، وحملت جثته إلى بغداد، فأحرقت، وأرسل رأسه إلى خراسان لئلا ينقطع أهلها عن الحج. انظر: «تاريخ الطبري»: (٢١٤/٨)، و«سير أعلام النبلاء»: (٤٨٤/١٣)، و«الأعلام»: (٤٥/٣)، و«الحركات الباطنية في العالم الإسلامي» (ص ٦٧).

(٥) في الأصل: «حمدان بن قرمط»، والصواب ما أثبتناه.

(٦) هو أبو سعيد الحسن بن بهرام الجنابي القرمطي (... - ٣٠١هـ): كبير القرامطة، ومعلن مذهبه، كان دقاً من أهل جنابة بفارس، ونفي منها، فأقام في البحرين تاجراً، وجعل يدعو العرب إلى نحلته، فعظم أمره، فحاربه الخليفة، وكان أصحابه يسمونه السيد، استولى على هجر والإحساء والقطيف وسائر بلاد البحرين، وكان شجاعاً داهية، قتله خادم له صقلي في الحمام بهجر، وذلك أنه خدم أبا سعيد مدة طويلة، لا يراه فيها مصلياً لله عز وجل صلاة واحدة، ولا يصوم في شهر رمضان ولا في غيره يوماً واحداً، فلذلك قتله. انظر: «نهاية الأرب في فنون الأدب» لشهاب الدين النويري: (١٤٥/٢٥)، و«تاريخ ابن خلدون»: (٨٨/٤)، و«الأعلام»: (١٨٥/٢).

ومنهم: أبو طاهر^(١) الذي غزى إلى بيت الله الحرام، واقتلع الركن.
ومن دعواتهم: علي بن الفضل^(٢) الذي بعثوه إلى اليمن.

(١) هو أبو طاهر سليمان بن الحسن بن بهرام الجنابي الهجري القرمطي (. . . - ٣٣٢هـ): ملك البحرين، وزعيم القرامطة، خارجي طاغية جبار، قال الذهبي في وصفه: «عدو الله الأعرابي الزنديق»، هلك أبوه المتقدم ذكره آنفاً سنة (٣٠١هـ)، وقد عهد بالأمر إلى كبير أبنائه سعيد، فعجز عن الأمر، فغلبه صاحب الترجمة، ووثب سنة (٣١١هـ) على البصرة، فنهبها، وسبى نساءها، وكتب إلى المقتدر يطلب ضمها إليه هي والأهواز، فلم يجبه المقتدر، فأغار على الكوفة سنة (٣١٢هـ)، فأقام بها ستة أيام حمل فيها ما استطاع رجاله أن يحملوه من أموال وثياب وغيرها، وضح الناس خوفاً من شره، فاهتم الخليفة لأمره، فسير لقتاله جيشاً كبيراً، فشتته القرمطي، واستولى على الرحبة وربض الرقة، وأغار على مكة يوم التروية سنة (٣١٧هـ) والناس محرمون، فاقتلع الحجر الأسود، وأرسله إلى هجر، ونهب أموال الحجاج، وقتل كثيراً منهم، قيل: بلغ قتلاه في مكة ثلاثين ألفاً، وكان يصيح على عتبة الكعبة: «أنا بالله وبالله أنا * أخلق الخلق وأفنيهم أنا»، وعزى البيت الحرام، وأخذ بابه، وردم زمزم بالقتلى، وعاد إلى هجر، فألهه بعض أصحابه، وقال قوم منهم: إنه المسيح! ومات كهلاً بالجدري في هجر، وأعيد الحجر الأسود إلى الكعبة سنة (٣٣٩هـ). انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/٤٧٠)، (١٥/٣٢٠)، و«الأعلام»: (٣/١٢٣).

(٢) هو علي بن الفضل بن أحمد الخنفري القرمطي (. . . - ٣٠٣هـ): أحد المتغلبين على اليمن، وهو أول من سن فيه القرمطة، أظهر الدعوة للمهدي المنتظر سنة (٢٩٠هـ)، فتبعه كثير من القبائل، وملك ملكاً ضخماً، وقتل خلقاً كثيراً، واستولى على الجبال والتهائم، ثم دخل زبيداً والجنبد، وأعلن الكفر، وأباح المحرمات، وخرّب المساجد، وادعى النبوة، فأنشد بعض الشعراء بين يديه:

| | |
|----------------------------|-----------------------------|
| تُحْذِي الدف يا هذه واضربي | وغني هزاريك ثم اطربي |
| تولى نبي بني هاشم | وهذا نبي بني يعرب |
| أحلّ البنات مع الأمهات | ومن فضله زاد حلّ الصبي |
| لكلّ نبي مضى شرعة | وهذي شرائع هذا النبي |
| فقد حط عنّا فروض الصلاة | وحط الصيام ولم يتعب |
| إذا الناس صلّوا فلا تنهضي | وإن أمسكوا فكلي واشربي |
| ولا تطلبي السعي عند الصفا | ولا زورة القبر في يثرب |
| ولا تمنعي نفسك المعريين | من الأقريين ومن أجنبي |
| فكيف تحلّي لهذا الغريب | وصرت محرّمة للأب؟ |
| أليس الغراس لمن ربّه | وأسقاءه في الزمن المُجْدِب؟ |
| وما الخمر إلا كماء السماء | حلالاً فُقدت من مذهب |

وكذلك منصور^(١).

= وكان المؤذن يؤذن في مجلسه فيقول: «وأشهد أن علي بن الفضل رسول الله»، ثم امتد به عتوه، فجعل يكتب إلى عماله: «من باسط الأرض وداحيها ومزلزل الجبال ومرسيها علي بن الفضل إلى عبده فلان»، واتخذ «المذيخرة» داراً لملكه، وهي اليوم إحدى مديريات محافظة إب، ثم لما استقام أمره وغلب على مخالف جعفر والجنيد عزم على غزو صنعاء، وبها يومئذ أسعد بن أبي يعفر الحوالي، ولما سمع أسعد بكثرة جيوشه خرج من صنعاء هارباً، ودخلها ابن الفضل يوم الخميس لثلاث مضي من رمضان سنة (٢٩٧هـ)، وعاث بها الفساد، ثم رجع ابن الفضل إلى دار مملكته المذيخرة، واستناب على صنعاء أسعد بن أبي يعفر، إلا أنه لم يثبت أن أسعد اجتمع به، بل كان حذراً من غدره، فأقام أسعد بصنعاء نائباً له، وهو يود أن يأخذ بثأر المسلمين منه، ثم قدم على أسعد غريب يزعم أنه شريف بغدادي، وكان طبيباً ماهراً، وقيل: إن قدومه كان بإرسال من صاحب بغداد، فأسر إلى أسعد أنه خرج من العراق لقتل علي بن الفضل ليريح المسلمين منه، فسار حتى قدم المذيخرة، فخالط كبار الدولة، وداواهم، فأثنوا عليه عند ابن الفضل، فطلبه ذات يوم ليفصده، فجعل على مبضعه سماً وفصده، وخرج من فورهِ، ولما أحس ابن الفضل بالسم أمر أن يلحق ويؤتى به، فأدركه بعض العساكر بوادي السحول، فقاتل عن نفسه حتى قتل، والتهب ابن الفضل ومات، ولما علم أسعد بوفاته فرح وجميع أهل اليمن، وكاتبوا أسعد بغزو المذيخرة، فأجابهم، وقصد المذيخرة بعسكر جرار، واجتمع معه أهل مخالف جعفر والجنيد والمعافر، وكان قد خلف ابن الفضل على المذيخرة ولده المعروف بالفأفاء لفأفأة كانت به، فحصر أسعد المذيخرة سنة كاملة، ودخلها قهراً، ثم قتل ابن علي بن الفضل ومن معه، وسبى بناته الثلاث، واصطفى منهن واحدة اسمها معاذة، ثم وهبها لابن أخيه قحطان، فولدت له عبد الله بن قحطان، وزالت دولة القرامطة من مخالف جعفر، ولم تزل المذيخرة خراباً إلى عصرنا. انظر: «الحوار العين» (ص ٢٥٣)، و«تاريخ ابن خلدون»: (٤/٣٠)، و«السلوك في طبقات العلماء والملوك» للجندي: (١/٢٠١) فما بعدها، و«الأعلام»: (٤/٣١٩)، و«الحركات الباطنية في العالم الإسلامي» (ص ٦٦)، و«معجم البلدان والقبائل اليمنية» لإبراهيم المقحفي: (٢/١٤٧٣).

(١) هو أبو القاسم حسن بن فرج بن حوشب بن زاذان الكوفي الملقب منصور اليمن (. . . - نحو ٣٠٨هـ)، أرسل من الكوفة إلى اليمن داعياً لمذهب الإسماعيلية مع علي بن الفضل، فنزل بعدن لاعة في مغرب اليمن، وبعد أن أظهر ابن الفضل الكفر واستباحة المحرمات، حصل بينه وبين صاحب الترجمة صراع دام بين عامي (٢٩٧ - ٢٩٨هـ)، فصاحب الترجمة لم يكن مستعجلاً على كشف ذلك، ثم انكمش بعد مقتل علي بن الفضل إلى حين وفاته بسبب الضربات التي وجهت إليه من قبل تحالف أبرم بين الناصر ابن الهادي وأسعد بن أبي يعفر الحوالي. انظر: «الحوار العين» (ص ٢٥٢)، و«تاريخ ابن خلدون»: (٤/٣٠)، و«حياة عالم وأمير» (ص ٣٢)، و«تاريخ اليمن في الإسلام» للدكتور عبد الرحمن الشجاع (ص ١٦٢، ١٦٧).

بعض أسماء الباطنية وتعليقاتها

وسموا باطنية: لدعواهم أن لكل ظاهر باطناً^(١)، وقرامطة: نسبة إلى [قرمط]^(٢) المتقدم ذكره، ومزْدَكِيَّة: نسبة إلى مزدك المتقدم ذكره، والحُرْمِيَّة: فرقة منهم استباححت المستلذات، وخرم لفظ عجمي، يعبر به عن المستلذ المستطاب، فنسبوا إلى مذهبهم^(٣)، وسموا بابكِيَّة: نسبة إلى رجل يسمى بابكاً^(٤)، خرج أيام المعتصم^(٥)، فقتله بعد أن كان له أتباع، وتحصن بحصن مانع، ثم ظفر به المعتصم، وصلبه، ولهم أخبار يطول ذكرها قد استوفاهما الإمام الغزالي^(٦) في كتاب «المستظهري» في مجلد ضخم وغيره من علماء الإسلام، وذكّر فرقهم.

(١) في الأصل: «باطن»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) وذكر الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية»: (٧١/١١) وغيره أن هذه النسبة إلى بابك الحرّمي.

(٤) هو بابك الحرّمي، نسبتبه إلى قرية خرمة بفارس، وهو أحد المارقين من الإسلام، ظهر سنة (٢٠١هـ)، واتبعه طوائف من السفلة والجهلة، وكان يقول بالتناسخ، ويستحل البنت وأمها، واستباح دماء المسلمين حتى قيل: إن قتلاه بلغوا ألف ألف وخمسة مئة ألف، أراد أن يقيم ملة المجوس في فارس بعد مقتل أبي مسلم الخراساني، وكان مركز حركته البابكية (الخرمية) «البند»، وهي بلد في أذربيجان، ولم يقتصر عليها، بل مد نفوذه إلى أذربيجان كلها وهمذان وأصفهان وبلاد الأكراد، وعندما وصل المعتصم إلى عرش الخلافة (٢١٨هـ)، قرر أن يقطع دابره، فخصص ميزانية كبيرة لحربه، وعين أكبر قواده وهو الأفشين الذي كان عارفاً بحرب الجبال، ومع كل ذلك فإن «البند» عاصمة بابك لم تسقط بيد الأفشين إلا في عام (٢٢٢هـ)، ولم يقع بابك في يده إلا في العام التالي، حيث حمل إلى سامراء، وأعدم فيها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٩٦/١٠)، (٢٥٧/١١)، و«البداية والنهاية»: (٣١٢/١٠)، «تاريخ ابن خلدون»: (٢٥٨/٣)، و«القاموس المحيط» (ص ١٤٢٢)، مادة: خرم.

(٥) هو المعتصم بالله أبو إسحاق محمد بن هارون الرشيد العباسي (١٧٩ - ٢٢٧هـ): من عظماء خلفاء الدولة العباسية، بويع بالخلافة سنة (٢١٨هـ)، يوم وفاة أخيه المأمون، وبعهد منه، وكره التعليم في صغره، فنشأ ضعيف القراءة، يكاد يكون أمياً، وامتنحن الناس بخلق القرآن، وكتب بذلك إلى الأمصار، وكان لين العريكة رضي الخلق، والعجيب أن أباه الرشيد كان أخرجه من الخلافة، وولى الأمين والمأمون والمؤمن، فساق الله الخلافة إلى المعتصم، وجعل الخلفاء من ولده، وهو فاتح عمورية من بلاد الروم الشرقية في خبر مشهور، وهو باني مدينة سامرا سنة (٢٢٢هـ) حين ضاقت بغداد بجنده، وهو أول من أضاف إلى اسمه اسم الله تعالى، من الخلفاء، فقيل: المعتصم بالله، اتسع ملكه جداً، خلافته ٨ سنين و ٨ أشهر، وخلف ٨ بنين و ٨ بنات، وعمره ٤٨ سنة، توفي بسامرا. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٩٠/١٠)، و«الأعلام»: (١٢٧/٧).

(٦) هو أبو حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالي الطوسي (٤٥٠ - ٥٠٥هـ): لقب حجة الإسلام، =

[ذكر شيء من أخبار الباطنية وعقائدهم الباطلة]

وجملة ما حصل من مذهبهم القول بأصلين روحانيين السابق والتالي، وأن السابق ظهر منه التالي، وهو تام بالقوة على أي صفة يصح منه الفعل، غير تام بالفعل، فحدثت منه بعد الأفعال كلها السماء والأرض وما بينهما، والتالي هو المدبر، إلى هذيانات وخلافات بينهم في ذلك، وزعموا أن دور النفس سبعة آلاف سنة، ثم يصير العالم روحانياً، وهذا قريب من مذهب المجوس والذهرية، ونفوا الصفات لله، فقالوا: لا يوصف بوجود ولا معدوم ولا قادر ولا عالم، ثم اختلفوا في تفسير السابق والتالي، فقال بعضهم: هو القلم واللوح^(١)، وقال بعضهم: هو الهيولا والصورة، فالهيولا هو السابق، والصورة التالي، وقال بعضهم: العقل والنفس.

واتفقوا على القول بالطبائع الأربع كقول الفلاسفة، واعتقدوا أن جميع العلل

= فيلسوف، متصوف، فقيه، أصولي، مولده ووفاته في طوس، رحل إلى نيسابور وبغداد والحجاز والشام ومصر، ودخل في علوم الأوائل، وغلب عليه استعمال عباراتهم في كتبه، ولم يكن له علم بالأثر، وكان يقول: أنا مزجى البضاعة في الحديث، وكانت خاتمة أمره إقباله على تلاوة القرآن وطلب الحديث ومجالسة أهله ومطالعة «الصحيحين» وحفظ الأحاديث الصحاح، حتى قيل: مات و«صحيح البخاري» على صدره، ومصنفاته كثيرة، منها: «إحياء علوم الدين»، وهو كتاب عجيب، يشتمل على علوم كثيرة من الشرعيات، ممزوج بأشياء لطيفة من التصوف وأعمال القلوب، لكن فيه أحاديث كثيرة غرائب ومنكرات وموضوعات، وله «تهافت الفلاسفة»، و«البيسط» في الفقه، و«فضائح الباطنية»، ويعرف بـ«المستظهري»، و«المستصفي» من علم الأصول، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣٢٢/١٩)، و«البداية والنهاية»: (٢١٤/١٢)، و«الأعلام»: (٢٢/٧).

(١) في الأصل: «اللوح والقلم»، والتصويب من «فضائح الباطنية»، بمعنى أن السابق هو القلم، والتالي هو اللوح.

للحيوانات والآلام والتوالد والنباتات كلها بالطباع متولدة، ولم يكن لله تأثير في ذلك، والجنة هي النعم، والنار الشدائد للأجسام، وكلها في الدنيا، والأرواح تنتقل في جنس الحيوانات، ومنهم من قال بالمعاد الروحاني لا الجسماني.

ثم اختلفوا في العمل بالباطن، فالغلاة منهم يطرحون الظاهر بالمرة، وهؤلاء هم القرامطة كعلي بن فضل وغيره، وأباحوا جميع المحرمات، والإسماعيلية يعملون بالظواهر في أعمال الشرعيات مثل الحج والصلاة والزكاة والصيام^(١)، ويعتقدون أنه لا مجاز في القرآن^(٢)، وكل ذلك منهم توصلاً إلى الرجوع إلى التعلیم مثل [١٣/ب] قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾^(٣) [يوسف: ٨٢]، يقولون: ليس المراد المجاز^(٤) بحذف المضاف كما قاله المفسرون وعلماء العربية على مقتضى اللسان الذي نزل عليه القرآن، قالوا: وإنما المراد بالقرية أهل البيت من الأئمة السبعة. وهذا من التحريف للقرآن على غير ما أنزل.

قال الغزالي في كتابه «المستظهر» ما لفظه: والسابق^(٥) عندهم لا يوصف بوجود ولا عدم، وأن العالم قديم، أي: وجوده ليس مسبوقاً^(٦) بعدم زمني، بل حدث من السابق:

(١) الظاهر أن الجميع على نحلة واحدة، لكن القرامطة أظهروها، والإسماعيلية أبطنوا بعضها تقية، وسيأتي لذلك مزيد بيان.

(٢) هذه مسألة سهلة، وقد نقل منع المجاز في القرآن عن جماعة من العلماء منهم: ابن خويز منداد من المالكية، وابن القاص من الشافعية، والظاهرية، وابن تيمية وتلميذه ابن القيم من الحنابلة، ورجح ذلك العلامة محمد الأمين الشنقيطي، وقال: «وكل ما يسميه القائلون بالمجاز مجازاً فهو عند من يقول بنفي المجاز أسلوب من أساليب اللغة العربية»، والظاهر أن الخلاف في هذه المسألة بين أهل السنة لفظي. انظر: «منع المجاز عن المنزل للتعبد والإعجاز» للشنقيطي، مطبوع آخر تفسيره «أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن»: (٦/٣٩٣).

(٣) في الأصل: «واسألوا القرية»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) ليس هذا من المجاز، وسيأتي قريباً في الحاشية توضيح ذلك والرد على الباطنية في هذا.

(٥) في الأصل: «والباري»، والتصويب من «فضائح الباطنية».

(٦) في الأصل: «أي: موجود، ليس موصوفاً»، والتصويب من «فضائح الباطنية».

التالي، وهو أول مبدع، وحدث من المبدع الأول؛ النفس الكلية الفاشية^(١) جزئياتها في هذه الأبدان المركبة، وتولد من حركة النفس الحرارة ومن سكونها البرودة، ثم تولد منهما^(٢) الرطوبة واليبوسة، ثم تولدت من هذه الكيفيات الاستقصات^(٣) الأربع، وهي النار والهواء والماء والأرض^(٤).

ثم قال: اتفق أهل المقالات من غير تردد أنهم قائلون بل [إلهين] قديمين لا أول لوجودهما من حيث الزمان، إلا أن أحدهما علة لوجود الثاني^(٥)، واسم العلة: السابق، واسم المعلول: التالي، وأن السابق خلق العالم بواسطة التالي لا بنفسه، وقد يسمى الأول عقلاً والثاني نفساً، ويزعمون أن الأول هو التام بالفعل، والثاني بالإضافة إليه ناقص لأنه معلوله^(٦).

قال الغزالي: واتفقوا عن آخرهم على إنكار القيامة والمعاد والجنة والنار، وأن هذا النظام المشاهد في الدنيا من تعاقب الليل والنهار وحصول الإنسان من نطفة والنطفة من إنسان وتولد النبات وتولد الحيوان لا يتصرم^(٧) أبد الدهر، وأن السموات [والأرض] لا يتصور انعدام أجسامهما^(٨)، وأولوا القيامة بالفلك الدوار وقيام قائم الزمان، وهو السابع الناسخ للشرع المغير للأمر^(٩).

(١) في الأصل: «الناشئة»، والتصويب من «فضائح الباطنية».

(٢) في الأصل: «منها»، والتصويب من «فضائح الباطنية».

(٣) قال الإمام المهدي أحمد بن يحيى في «المنية والأمل» (ق ٤٠): فرع: واختلفوا في الاستقصات ما هي؟ فقال جالينوس: هي العناصر الأربعة، وقال بقراط: بل ما تركيب منها، وهي الماء والهواء والأرض والنار.

(٤) «فضائح الباطنية» لأبي حامد الغزالي (ص ٣٩).

(٥) في الأصل: «التالي»، والتصويب من «فضائح الباطنية».

(٦) «فضائح الباطنية» (ص ٣٨)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٧) أي: لا ينقطع. انظر: «القاموس المحيط» (ص ١٤٥٧)، مادة: (صرم).

(٨) في الأصل: «أجسامها»، والتصويب من «فضائح الباطنية».

(٩) في الأصل: «له»، والتصويب من «فضائح الباطنية».

وقالوا: معنى المعاد عود كل شيء إلى أصله، والإنسان مركب من العالم الروحاني والجسماني^(١)، أما الجسماني منه فيتركب من الأخلط الأربعة: الصفراء والسوداء والبلغم والدم، فينحل الجسد بعود كل خلط إلى الطبيعة الغالبة، أما الصفراء فتصير ناراً، وتصير السوداء تراباً، ويصير الدم هواءً، ويصير البلغم ماءً، وذلك هو معاد الجسد.

وأما الروحاني - وهو النفس المدركة من الإنسان - فإنها إن صفت بالمواطبة على العبادات وتركزت بمجانبة الهوى والشهوات، وغذيت بالعلوم والمعارف المتلقاة من الأئمة السبعة، اتحدت عند مفارقة الجسم بالعالم الروحاني الذي منه انفصالها^(٢)، وتسعد بالعود إلى وطنها الأصلي، ولذلك سُمي رجوعاً، فقليل: ﴿أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مُّرضِيَةً﴾ [الفجر: ٢٨]، وهي الجنة، وإليه وقع الرمز بقصة آدم، وكونه في الجنة ثم انفصاله عنها ونزوله إلى العالم السفلي، ثم عوده إليها بالآخرة، وزعموا أن كمال [١٤/أ] النفس بموتها؛ إذ به خلاصها من ضيق الجسد والعالم الجسماني، كما أن كمال النطفة في الخلاص من ظلمات الرحم والخروج إلى فضاء العالم.

ثم قال: فأما النفوس المنكوسة المغمورة في عالم الطبيعة، المعرضة عن رشدتها من الأئمة المعصومين، فإنها تبقى أبد الدهر في النار، على معنى أنها تبقى في العالم الجسماني تتناسخها الأبدان، فلا تزال تعرض فيها الأسقام والآلام، فلا تفارق الجسد إلا ويتلقاها آخر، ولذلك قال تعالى: ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ [النساء: ٥٦]^(٣) فهذا مذهبهم في المعاد. انتهى كلام الإمام الغزالي^(٤).

(١) في الأصل: بدون واو، والتصويب من «فضائح الباطنية».

(٢) في الأصل: «منها انتقاله»، والتصويب من «فضائح الباطنية».

(٣) وآخرها في الأصل: «لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) «فضائح الباطنية» (ص ٤٤)، فما بعدها، وما بين المعقوفين زيادة منه.

ورأيت في كتاب «عيون الأخبار» من كتب الباطنية الإسماعيلية في ذكر أخبار أئمتهم العبيدية اعتمادهم على «رسائل إخوان الصفا»^(١) في الأكوار^(٢) والأدوار والنجوم وغير ذلك^(٣)، وقد ذكر الذهبي^(٤) أنها على طريق كتب الفلاسفة^(٥)، وقد رأيت بعضها في جزء، وهي كما قال، ولا شك أن صاحبها من فلاسفة الإسلام، كابن سينا وكتابه «الشفاء».

ورأيت رسالة لبعض الإسماعيلية^(٦) يقول فيها ما لفظه: الإسماعيلية يعتقدون أن ظواهر آيات الكتاب وأخبار السنة تفيد معاني^(٧) ظاهرة، يلزم القيام بها والعمل بواجبها، وتدل على معان باطنة، بمعرفتها واعتقادها يصح العمل، وليس النظام بالظاهر والباطن في جميع ما حرم الله وأحل، فأما الذين يعتقدون الباطن وي طرحون الظاهر من الغلاة ومن شاكلهم في الاعتقادات الشنيعة، فنحن نبرأ إلى الله وإلى رسوله منهم وممن يعتقد معتقدهم ويدين

(١) «رسائل إخوان الصفا» من كتب الإسماعيلية، وضعها جماعة من الصابئة المتفلسفة المتحنفة في دولة بني بويه ببغداد، وزعموا أنه متى انتظمت الفلسفة اليونانية والشريعة العربية فقد حصل الكمال للنوع الإنساني، وتنتعها الإسماعيلية بأنها «القرآن بعد القرآن»، وأنها «قرآن العلم، والقرآن: قرآن الوحي»، وهي «قرآن الإمامة، وذلك: قرآن النبوة»، وهي خمسون رسالة في خمسين نوعاً من الحكمة، ومقالة حادية وخمسون جامعة لأنواع المقالات على طريق الاختصار، وزعم بعض الجهلة أنها من كلام جعفر الصادق، وهو منها بريء، وفيها من الكفر والجهل شيء كثير. انظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: (٣١١/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٦٦/١٩)، (٣٢٨)، و«الأعلام»: (١٥٥/١)، و«معجم المطبوعات»: (٤١٠/١).

(٢) في الأصل: «الأكور»، والصواب ما أثبتناه؛ لأن الأدوار والأكوار من مصطلحات الباطنية.

(٣) لم أعثر على كتاب «عيون الأخبار» لعماد الدين إدريس الباطني.

(٤) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي التركماني الأصل ثم الدمشقي (٦٧٣-٧٤٨هـ): الحافظ الكبير المؤرخ العلامة المحقق، طاف كثيراً من البلدان، ومهر في فن الحديث، وجمع فيه المجاميع المفيدة، وكان جيد الفهم ثاقب الذهن، ولم يكن عنده جمود المحدثين، بل كان فقيه النفس، له دراية بأقوال الناس، وشهرته تغني عن الإطناب فيه، من مصنفاته: «تاريخ الإسلام»، و«سير أعلام النبلاء»، و«ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، وغيرها كثير، وجميعها مقبولة مرغوب فيها، وغالبها الإنصاف والذب عن الأفاضل. انظر: «البدر الطالع»: (٢١٠/٢)، و«الأعلام»: (٣٢٦/٥).

(٥) «سير أعلام النبلاء»: (٣٤١/١٩).

(٦) لم أهتد إلى الرسالة، ولا إلى اسم مؤلفها.

(٧) في الأصل: «معانيها»، والصواب ما أثبتناه.

بدينهم، وهذه المعاني الباطنة لا تؤخذ بالقياس^(١)، ولا تقتبس من أفواه طغام الناس، وإنما تؤخذ من الأئمة المعصومين من آل الرسول ﷺ. إلى آخر كلامه.

ورأيت في كتاب المقريري^(٢) المسمى بـ«المواعظ والاعتبار» في تاريخ مصر ومن وليها من الفاطميين وهم العبيدية أئمة الإسماعيلية، فذكر مثل الذي ذكر الغزالي في أصل معتقدهم، وجعل الدعوات لهم تسعاً، حتى قال في آخر الدعوة الثامنة ما لفظه: «يقررون عند الدعوة أن القيامة والثواب والعقاب معناها غير ما يتبادر إلى العامة، وليس هو إلا حدوث أدوار عند انقضاء أدوار من أدوار الكواكب وعوالم اجتماعاتها، من كون وفساد جاء على ترتيب الطبائع، كما قد بسطته الفلاسفة في كتبهم، فإذا استقر هذا العقد ابتدأ الدعوة التاسعة، وذكر فيها أن الشريعة^(٣) إنما هي لمصالح العامة، ولا يجب العمل بها إلا بحسب الحاجة، من رعاية مصالح الدهماء، بخلاف العارف، فلا يلزمه العمل بها، ويكفيه معرفته، فإنها اليقين^(٤) الذي يجب المصير إليه. حتى قال: ولهم في ذلك مصنفات كثيرة^(٥).

(١) القياس في اصطلاح الأصوليين: إلحاق ما لم يرد فيه نص على حكمه بما ورد فيه نص على حكمه في الحكم؛ لاشتراكهما في علة ذلك الحكم. انظر: «الوجيز في أصول الفقه» للدكتور عبد الكريم زيدان (ص١٩٤).

(٢) هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي المقريري (٧٦٦ - ٨٤٥هـ): مؤرخ الديار المصرية، أصله من بعلبك، ونسبته إلى حارة المقارزة فيها، ولد ونشأ ومات في القاهرة، وتفقه حنفيًا على مذهب جده لأمه، ثم تحول شافعيًا، وأحب الحديث وواظب عليه، وولي الحسبة والخطابة والإمامة مرات، ثم أعرض عن جميع ذلك، واشتغل بالتاريخ حتى اشتهر به ذكره، وبعد فيه صيته، وصارت له فيه جملة تصانيف، منها: «السلوك في معرفة دول الملوك»، و«المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار»، ويعرف بـ«خطط المقريري»، قال الشوكاني: وهو من أحسن الكتب وأنفعها، وفيه عجائب ومواعظ، وكان فيه ينشر محاسن العبيدية، ويفخّم شأنهم، ويشيد بذكر مناقبهم، وكنت قبل أن أعرف انتسابه إليهم أعجب من ذلك، كونه على غير مذهبهم، فلما وقفت على نسبه علمت أنه استروح إلى ذكر مناقب سلفه. انظر: «البدر الطالع»: (٧٩/١)، و«الأعلام»: (١٧٧/١).

(٣) العبارة في الأصل: «أنها بيان الشرائع»، والصواب ما أثبتناه، وقد نقلها المؤلف من «المواعظ والاعتبار» بالمعنى.

(٤) في الأصل: «ويكفيه من معرفته بها اليقين»، والتصويب من «المواعظ والاعتبار».

(٥) «المواعظ والاعتبار» للمقريري: (٣٩١/١).

وقال المذكور: إن أصل مذهبهم مأخوذ عن ميمون القداح، وكان من غلاة الشيعة، فولد ابناً^(١) يعرف بعبد الله بن ميمون، فأتسع علمه، ورتب له مذهباً وتسع^(٢) دعوات، ودعا الناس إليه، [١٤/ب] فاستجاب له خلق، وكان يدعو إلى الإمام محمد بن إسماعيل، وظهر من الأهواز^(٣)، وصار له مال، واشتهرت دعواته، فأنكر الناس عليه، وهموا به، ففر إلى البصرة، [فلما انتشر ذكره بها طلب، فسار إلى بلاد الشام، وأقام بسلمية^(٤)، وبها ولد له ابنه أحمد، فقام بعد أبيه عبد الله بن ميمون]، فسير^(٥) الحسين الأهوازي داعية [له إلى] العراق، فلقي حمدان بن الأشعث المعروف بقرمط بسواد الكوفة، فدعاه، فاستجاب له، ونزل عنده، فانتشرت الدعاة إلى الأقطار، وتفقهوا في الدعوة حتى وضعوا فيها الكتب الكثيرة، ولهذا^(٦) يقال: إن أصل الدعوة الإسماعيلية مأخوذة من القرامطة، ونسبوا من أجلها إلى الإلحاد^(٧).



- (١) في الأصل: «فولد له ولدًا»، والتصويب من «المواعظ والاعتبار».
- (٢) في الأصل: «وسبع»، والتصويب من «المواعظ والاعتبار».
- (٣) الأهواز: مدينة في جنوب غربي إيران، وهي عاصمة خوزستان. انظر: «المنجد في الأعلام» (ص ٨٤).
- (٤) سلمية: بلد من أعمال قنسرين بشغور الشام على طرف البادية، بينه وبين حمص مرحلة. انظر: «الروض المعطار» (ص ٣٢٠).
- (٥) في الأصل: «ومعه من أصحابه»، والتصويب من «المواعظ والاعتبار».
- (٦) في الأصل: «وقد»، والتصويب من «المواعظ والاعتبار».
- (٧) «المواعظ والاعتبار»: (١/٣٩٥ - ٣٩٦)، وما بين المعقوفتين منه.

[طعن جماهير النسابة والمؤرخين في نسب خلفاء الدولة العبيدية]

وقال المذكور في أصل نسب الفاطمية العبيدية ما لفظه: وولد لأحمد بن عبد الله بن ميمون القداح الحسين ومحمد، فلما مات أحمد خلفه ابنه الحسين في الدعوة حتى مات، فقام من بعده أخوه محمد، وكان لـ[الحسين بن] (١) أحمد بن عبد الله ولد (٢) اسمه سعيد، فصار عند عمه، وبعث محمد (٣) بداعيين إلى بلاد المغرب، وهما أبو عبد الله (٤) وأخوه أبو العباس (٥)، فنزلا في البربر (٦)، ودعواها (٧)، واشتهر سعيد [بسلمية] بعد موت عمه، وكثر ماله، فطلبه السلطان، فهرب إلى مصر [يريد المغرب]، وكان على مصر عيسى النوشري (٨)،

(١) زيادة اقتضاها السياق.

(٢) في الأصل: «ولدأ»، والتصويب من «المواعظ والاعتبار».

(٣) في الأصل بعد هذه الكلمة: «بعث»، ولا لزوم لها.

(٤) هو أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن محمد بن زكريا الصنعاني الشيعي (. . . - ٢٩٩هـ): مههد الدولة للعبيديين، وناشر دعوتهم في المغرب، كان من الدهاة الشجعان، ومن أعيان الباطنية وأعلامهم، اتصل بالإمام محمد الحبيب، وخبر أهليته، فأرسله إلى ابن حوشب في اليمن، فأفاد من علمه، ثم بعثه إلى المغرب، ودعا كتامة سنة (٢٨٦هـ) إلى بيعة المهدي، ولم يسمه، وحدثت حروب قام فيها بالعظائم، انتهت ببيعة عبيد الله المهدي والقضاء على دولة الأغالبة بالقيروان سنة (٢٩٦هـ)، ثم ندم على تسليم الأمر للمهدي، قيل: لشكه في نسبه، وشرع يعمل فيه الحيلة، فاستشعر المهدي بذلك، فأمر اثنين من رجاله بقتله وأخيه أبي العباس، فحمل أحدهما على الشيعي، فقال له: لا تفعل! فقال: الذي أمرتنا بطاعته أمر بقتلك! وأجهز عليه، وكان ذلك في مدينة رقادة من أعمال القيروان. انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان: (١٩٢/٢)، و«البداية والنهاية»: (١١/١٣١)، و«تاريخ ابن خلدون»: (٣/٣٦١)، و«الأعلام»: (٢/٢٣٠)، و«الحركات الباطنية في العالم الإسلامي» (ص ٦٤).

(٥) لم أجد له ترجمة مستقلة، وإنما يذكر مع أخيه أبي عبد الله الشيعي منذ دخولهما المغرب إلى أن قتلوا معاً.

(٦) في الأصل: «في البرية»، والتصويب من «المواعظ والاعتبار».

(٧) في الأصل: «ودعوا»، والتصويب من «المواعظ والاعتبار».

(٨) هو أبو موسى عيسى بن محمد النوشري (. . . - ٢٩٧هـ): من ولاية الدولة العباسية المقدمين، استعمله المنتصر على دمشق سنة (٢٤٧هـ)، فمكث زمناً، وولي إمرة أصبهان، فانتقل إليها، ثم ولاه المعتمد بلاد فارس سنة (٢٨٧هـ)، فأحسن السياسة في ولايته كلها، ولما انقرضت الدولة الطولونية بمصر ولاه المكتفي بالله إمارة مصر سنة (٢٩٢هـ)، فسار إليها، ولم يزل فيها إلى أن توفي، وحمل إلى القدس فدفن بها. انظر «سير أعلام النبلاء»: (٤٦/١٤)، و«الأعلام»: (١٠٧/٥).

فورد عليه كتاب الخليفة العباسي من بغداد بالقبض عليه، وهو المكتفي^(١)، [فقاته، وصار بسجلماسة^(٢) في زي التجار، فبعث المكتفي من بغداد في طلبه]، فأخذ وحبس حتى أخرجته أبو عبد الله الشيعي من محبسه^(٣)، فتسمى حينئذ بعبيد الله، وتكنى بأبي محمد، وتلقب بالمهدي^(٤)، وصار إماماً علويّاً من ولد محمد بن جعفر الصادق، وإنما هو سعيد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن ميمون القداح الأهوازي، وأصله من المجوس، لكنه كان أسلم، فهذا قول من ينكر نسبهم^(٥).

(١) في الأصل: «المعتضد»، وهو كذلك في «المواعظ» في هذا الموضع الذي بعد هذا، والتصويب من «المواعظ»: (٣٤٩/١ - ٣٥٠)، والمكتفي هو الذي ولي عيسى النوشري على مصر بعد وفاة المعتضد كما تقدم في ترجمة النوشري آنفاً، والمكتفي هو أبو محمد علي (المكتفي بالله) بن أحمد (المعتضد) ابن الموفق ابن المتوكل العباسي (٢٦٤ - ٢٩٥هـ): من خلفاء الدولة العباسية في العراق، بويح بعد وفاة أبيه المعتضد سنة (٢٨٩هـ)، فقام بشؤون الملك قيماً حسناً، فأحبه الناس، وظفر في أكثر ما كان من الوقائع بينه وبين الثائرين عليه، وأنفق الأموال العظيمة في حروب القرامطة الخارجين على الحجيج، حتى أبادهم واستأصلهم، وفي أيامه فتحت أنطاكية، وكان الروم قد استولوا عليها، وتوفي شاباً ببغداد. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤٧٩/١٣)، و«الأعلام»: (٢٥٣/٤).

(٢) سجلماسة مدينة محدثة في بلاد البربر بالمغرب، بنيت سنة أربعين ومئة، أسسها مدرار بن عبد الله، وكان رجلاً من أهل الحديث، ثم سورها أبو المنصور اليعقوب بن أبي القاسم بن مدرار. انظر: «الروض المعطار» (ص ٣٠٥).

(٣) في الأصل: «من مجلسه»، والتصويب من «المواعظ والاعتبار».

(٤) هو المهدي العبيدي (٢٥٩ - ٣٢٢هـ): مؤسس دولة العبيديين في المغرب، وجد العبيديين أصحاب مصر، وأحد الدهاة، في نسبه خلاف طويل، فهو - عند من يثبت نسبه - عبيد الله (المهدي) بن محمد (الحبيب) بن جعفر (المصدق) بن محمد (المكتوم) الفاطمي العلوي من ولد جعفر الصادق، ومن لم يثبت نسبه يقول: هو سعيد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن ميمون القداح الأهوازي، كما ذكره المؤلف هنا، كان يسكن سلمية بسورية، ومولده بها أو بالكوفة، ثم انتقل إلى المغرب، وبويح في القيروان بيعة عامة سنة (٢٩٧هـ) بعد أن مهد أبو عبد الله الشيعي لذلك، واستوطن رقادة عاصمة أواخر ملوك الأغالبة، وبعث الولاة إلى طرابلس وصقلية وبرقة، واستولى على تاهرت، وحاول امتلاك مصر، فقصدتها مرتين ولم يظفر، واختط مدينة المهديية بالمغرب سنة (٣٠٣هـ)، واتخذها قاعدة لملكه، ومات بها. انظر: «الفهرست» لابن النديم (ص ٢٦٥)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي: (١٠٨/٢٤)، و«الأعلام»: (١٩٧/٤).

(٥) «المواعظ والاعتبار» للمقريزي: (٣٤٨/١)، وما بين المعقوفتين منه.

والمؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني جزم في كتابه «الإفادة» بعدم صحة نسبهم^(١).
ثم ذكر المقرئ في الخلاف في نسبهم، وأن من الناس من خالف ذلك القول^(٢)،

(١) قال الإمام المؤيد بالله أحمد بن حسين الهاروني في كتابه «الإفادة» - مخطوط - (ص ٢٢٩) بعد أن ذكر مخازي الباطنية وكفرهم ما لفظه: وأما المتغلب بمصر الحاكم بغير أمر الله! فليس له شيء من شروط الإمامة ولا نسب، وعلى هذا مضى شيوخ أهل البيت، والصحيح أنه من أولاد عبد الله بن ميمون القداح. اهـ، ولم يتفرد الإمام المؤيد بالله بالجزم بعدم صحة نسب العبيديين، بل على ذلك جماهير النسابة والمؤرخين، قال ابن خلكان في «الوفيات»: (١١٨/٣) عند ترجمة عبيد الله المهدي: «وجدت في نسبه اختلافاً كثيراً، . . . وأهل العلم بالأنساب من المحققين ينكرون دعواه في النسب»، وقال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (١٠٨/٢٤): «والمحققون متفقون على أنه ليس بحسيني»، وقال القيم في «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» (ص ١٥٣) وهو يتحدث عن المهدي العبيدي: «وكان جده يهودياً من بيت مجوسي، فانتسب بالكذب والزور إلى أهل البيت، وادعى أنه المهدي الذي بشر به النبي ﷺ، وملك وتغلب واستفحل أمره، إلى أن استولت ذريته الملاحدة المنافقون الذين كانوا أعظم الناس عداوة لله ولرسوله على بلاد المغرب ومصر والحجاز والشام، واشتدت غربة الإسلام ومحتته ومصيبته بهم، وكانوا يدعون الإلهية، ويدعون أن للشرعية باطنياً يخالف ظاهرها، وهم ملوك القرامطة الباطنية أعداء الدين، فستروا بالرفض والانتساب كذباً إلى أهل البيت، ودانوا بدين أهل الإلحاد، وروجوه، ولم يزل أمرهم ظاهراً إلى أن أنقذ الله الأمة منهم، ونصر الإسلام بصلاح الدين يوسف بن أيوب، فاستنقذ الملة الإسلامية منهم، وأبادهم، وعادت مصر دار إسلام بعد أن كانت دار نفاق وإلحاد في زمنهم»، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية»: (٢٠٤/١١): «وفيها (أي: في سنة ٣٢٢هـ) كان موت المهدي صاحب إفريقية أول خلفاء الفاطميين الأدياء الكذبة، وهو أبو محمد عبيد الله المدعي أنه علوي، وتلقب بالمهدي، . . . وقد كتب غير واحد من الأئمة - منهم الشيخ أبو حامد الإسفراييني والقاضي الباقلاني والقدوري - أن هؤلاء أدياء، ليس لهم نسب صحيح فيما يزعمونه، وأن والد عبيد الله المهدي هذا كان يهودياً صباغاً بسلمية، وقيل: كان اسمه سعيد»، وقال السيوطي في «تاريخ الخلفاء» (ص ٣٩١) عند ذكر المهدي العبيدي: «وهو جد خلفاء المصريين الذين يسمونهم الجهلة الفاطميين، فإن المهدي هذا ادعى أنه علوي، وإنما جده مجوسي».

(٢) والمقرئ ممن خالف ذلك القول، وصحح نسب العبيدية، ولا غرابة في ذلك فهو ممن ينتسب إليهم وإن كان على غير مذهبهم، وممن صحح نسبهم ابن خلدون في «مقدمته» (ص ٣٧) فما بعدها، ولكن المشهور خلاف ذلك، حتى إن المعز العبيدي نفسه لم يستطع إثبات نسبه عندما سئل عنه، قال ابن خلكان في «وفيات الأعيان»: (٨١/٣): «وجاء المعز بعد ذلك من أفريقيا، وكان يُطعن في نسبه، فلما قرب من البلد وخرج الناس للقاءه اجتمع به جماعة من الأشراف، فقال له من بينهم ابن طباطبا: إلى من ينتسب مولانا؟ فقال له المعز: سنعقد مجلساً، ونجمعكم، ونسرد عليكم نسبنا، فلما استقر المعز

وقد ذكر النسابة ابن عَنبَةَ^(١) نسبهم والخلاف فيه^(٢).

= بالقصر، جمع الناس في مجلس عام، وجلس لهم، وقال: هل بقي من رؤسائكم أحد؟ فقالوا: لم يبق معتبر، فسُلَّ عند ذلك نصف سيفه، وقال: هذا نسبي، ونثر عليهم ذهباً كثيراً، وقال: هذا حسبي، فقالوا جميعاً: سمعنا وأطعنا»، وذكر أيضاً في «وفيات الأعيان» (٥/٣٧٣): أن العزيز العبيدي كتب إلى المستنصر بالله الحكم بن عبد الرحمن الناصر الأموي صاحب الأندلس كتاباً يسبه فيه ويهجوّه، فكتب إليه المستنصر: «أما بعد، فإنك قد عرفتنا، فهجوتنا، ولو عرفناك لأجبتناك، والسلام»، فاشتد على العزيز وأفحمه عن الجواب. وقد ظهر حديثاً بعض كتب الإسماعيليين التي كشفت النقاب، ومزقت الأستار، فزال الغموض، منها كتاب «غاية الموالي» الذي ألفه الخطاب بن الحسن بن أبي الحفظ الهمداني المتوفى سنة (٥٣٣هـ)، وكان من علماء الإسماعيلية ودعاتهم، يقول فيه: «وذلك ما روي عن الإمام جعفر بن محمد الصادق في تسليمه الأمر إلى ولده إسماعيل، وغيبة إسماعيل وولده محمد بن إسماعيل في حد الطفولة، فأودع حجته المنصوبة بين يدي ميمون القداح مقامه لولده، وأقامه ستراً عليه، وقدمه بين يديه، واستكفله إياه إلى بلوغه أشده، ولما بلغ أشده تسلم وديعته، ثم جرى الأمر من عقبه خلفاً عن سلف، حتى انتهى الأمر إلى علي بن الحسين بن أحمد بن إسماعيل، وكان على يديه طلوع الشمس، وذلك أنه لما ظهر النور باسماً باليمن والمغرب [إشارة إلى ابن حوشب وابن الفضل باليمن، وأبي عبد الله الشيعي بالمغرب] سار ولي الله في أرضه علي بن الحسين يريد بلاد المغرب، حتى كان في بعض طريقه إلى الشام وأظهر الغيبة، مات، واستخلف حجته سعيد الخير الملقب بالمهدي عليه السلام، فبث قواعد الدعوة، وجرى عليهما من ضدهما بسجلماسة من العمال بالمغرب ما جرى، ووقى الله بوليه كيد». اهـ، قال الأستاذ المرحوم محب الدين الخطيب تعقيباً على هذا النص: «وقد استفدنا من هذا النص اعتراف الإسماعيلية بثلاث حقائق:

الأولى: الاعتراف بميمون القداح، والدور الذي مثله في صدر هذه النحلة بعد الأساس الذي أقامه لهم أبو الخطاب.

الثانية: أن عبيد الله المهدي هو سعيد بن أحمد بن حسين بن محمد بن عبد الله بن ميمون القداح.

الثالثة: وهي النتيجة المحتممة هي: أن العبيديين الذين يسمون أنفسهم الفاطميين هم من سلالة القداح لا من سلالة محمد بن إسماعيل بن جعفر». وانظر: «الفاطميون بين صحة النسب وتزوير التاريخ» لمحمد علي القطب (ص ٢١) فما بعدها.

(١) هو أبو العباس جمال الدين أحمد بن علي بن حسين الداودي الطالبي الحسني المعروف بابن عنبَةَ (... - ٨٢٨هـ): مؤرخ نسابة عراقي، من عظماء علماء الشيعة الإمامية الراضية، توفي ببلدة كرمان، له «عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب»، و«بحر الأنساب»، في نسب بني هاشم. انظر: «الأعلام»: (١/١٧٧)، وترجمته أول كتابه «عمدة الطالب» (ص ١٢).

(٢) «عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب» لابن عنبَةَ (ص ٢٥٦).

[ذكر بعض خلفاء الدولة العبيدية وبعض علمائهم]

وقد ذكر جملة العبيدية الذين كانوا بالمغرب ومصر أهل التواريخ، منهم المهدي العبيدي، وهو أولهم، ومنهم الحاكم بأمر الله^(١) وغيره، قد ذكرهم السيوطي في «تاريخه»^(٢)، وكانوا على مذاهبهم حتى انقرضوا على يد السلطان صلاح بن أيوب^(٣).

ومن علمائهم الذين كانوا بمصر في أيامهم القاضي النعمان بن محمد^(٤) صاحب

(١) هو أبو علي منصور (الحاكم بأمر الله) بن نزار (العزیز بالله) بن معد (المعز لدين الله) بن إسماعيل (المنصور) بن محمد (القائم) العبيدي الإسماعيلي (٣٧٥ - ٤١١هـ): متأله غريب الأطوار، من خلفاء الدولة العبيدية بمصر، ولد في القاهرة، وسلم عليه بالخلافة بعد وفاة أبيه سنة (٣٨٦هـ)، وعمره إحدى عشرة سنة، وياشر أعمال الدولة، وخطب له على منابر مصر والشام وإفريقية والحجاز، وأمر بسب الصحابة رضي الله عنهم، وأعلنت الدعوة إلى تأليهه سنة (٤٠٧هـ)، وفي سيرته متناقضات عجيبه، أمر بحريق مصر، واستباحها، وأسرف في سفك الدماء، وأصاب الناس منه شر شديد، إلى أن فقد في إحدى الليالي، فيقال: إن رجلاً اغتاله غيرة الله وللإسلام، ويقال: إن أخته ست الملك دست له رجلين اغتلاه وأخفيا أثره. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٧٣/١٥)، و«الأعلام»: (٣٠٥/٧).

(٢) «تاريخ الخلفاء» للسيوطي (ص ٣٩١).

(٣) هو أبو المظفر صلاح الدين يوسف بن أيوب بن شاذي الأيوبي (٥٣٢ - ٥٨٩هـ): الملقب بالملك الناصر، من أشهر ملوك الإسلام، كردي الأصل، ولد بتكريت، ونشأ في دمشق، وتفقه وتآدب وروى الحديث، ثم استقل بملك مصر، وخطب فيها للعباسيين، وانتهى بذلك أمر الفاطميين، ودانت له بلاد الإسلام، وكان أعظم انتصار له على الفرنج في فلسطين والساحل الشامي «يوم حطين» الذي تلاه استرداد طبرية وعكا ويافا إلى ما بعد بيروت، ثم افتتاح القدس، سنة (٥٨٣هـ)، وانصرف منها بعد أن بنى فيها مدارس ومستشفيات، ومكث في دمشق مدة قصيرة، انتهت بوفاته، وقد كان رداءً للإسلام، ولم يدخر لنفسه مالا ولا عقاراً، وكانت مدة حكمه بمصر ٢٤ سنة، وسورية ١٩ سنة، وكان رقيق النفس والقلب على شدة بطولته، رجل سياسة وحرب، بعيد النظر، متواضعاً مع جنده وأمراء جيشه، لا يستطيع المتقرب منه إلا أن يحس بحب له ممزوج بهيبة، وللمصنفين كتب كثيرة في سيرته. انظر: «البداية والنهاية»: (٥/١٣)، و«الأعلام»: (٢٢٠/٨).

(٤) في الأصل: «محمد بن النعمان»، والتصويب من مصادر ترجمته، وهو النعمان بن محمد بن منصور المغربي (... - ٣٦٣هـ): يكنى أبا حنيفة، قاضي الدولة العبيدية، من أهل القيروان مولداً ومنشأً، ووفاته بالقاهرة، كان مالكيّاً، فارتد إلى مذهب الباطنية، ورد على أئمة الدين، وانسلخ من الإسلام، ونافق الدولة لا بل وافقهم، ففي كتبه ما يدل على انحلال عقيدته، عاصر المهدي والقائم والمنصور والمعز =

«المناقب والمثالب» وصاحب كتاب «الهمة في [آداب]»^(١) أتباع الأئمة»، وقد ذكر ابن خلّكان^(٢) ترجمته، وقال: كان أولاً مالكيًا، ثم صار عبيديًا^(٣).
ومن كتبهم كما ذكره المقرئزي كتاب «دعائم الإسلام»^(٤).



= (منشئ القاهرة)، وخدمهم، وله يد طولى في فنون العلوم والفقه والاختلاف، ونفس طويل في البحث، فكان علمه وبالاً عليه، له «اختلاف أصول المذاهب»، يرد فيه على أدلة الاجتهاد وينصر الإسماعيلية، و«الهمة في آداب أتباع الأئمة»، و«المناقب والمثالب»، و«دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام»، وغيرها. انظر: «وفيات الأعيان»: (٤١٥/٥)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٥٠/١٦)، و«الأعلام»: (٤١/٨).

(١) الزيادة من مصادر ترجمة مؤلفه الآنف الذكر.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر بن خلّكان (٦٠٨ - ٦٨١هـ): المؤرخ الشهير، والأديب الماهر، يتصل نسبه بالبرامكة، ولد في إربل (بالقرب من الموصل على شاطئ دجلة الشرقي)، وانتقل إلى مصر فأقام فيها مدة، وتولى نيابة قضائها، وسافر إلى دمشق، فولاه الملك الظاهر قضاء الشام، ثم عزل عنه بعد مدة، وولي التدريس في كثير من مدارس دمشق، وتوفي فيها، له التاريخ المسمى: «وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان»، قال ابن كثير: «وهو من أبدع المصنفات»، إلا أنه انتقده في كلامه على ابن الرواندي الزنديق بقوله: «وقد ذكره القاضي ابن خلّكان في «الوفيات»، ودلس عليه، ولم يجرحه بشيء، ولا كأن الكلب أكل له عجيناً، على عادته في العلماء والشعراء؛ فالشعراء يطيل تراجمهم، والعلماء يذكر لهم ترجمة يسيرة، والزنادقة يترك ذكر زندقته». انظر: «البداية والنهاية» (١٢٧/١١)، (٣٥٢/١٣)، و«الأعلام»: (١/٢٢٠).

(٣) «وفيات الأعيان» لابن خلّكان: (١٥٠/٥).

(٤) هذا الكتاب للقاضي النعمان بن محمد كما سبق في ترجمته، ونسبه إليه أيضاً الدكتور جمال الدين الشيال محقق كتاب «اتعاظ الحنفا بأخبار الفاطميين الخلفاء» للمقرئزي: (٢١٥/١)، وذكر أن هذا الكتاب لا زال عمدة طائفة البهرة بالهند، وقال المقرئزي في «المواعظ» (٣٥٥/١): «وفي سنة ست عشرة [أي: بعد الثلاث مئة] أمر الظاهر فأخرج من مصر الفقهاء المالكية وغيرهم، وأمر الدعاة أن يحفظوا الناس كتاب «دعائم الإسلام» ومختصر وزير، وجعل لمن حفظ ذلك مالاً». اهـ، وهذا يدل على تعصب الظاهر العبيدي، وحرصه على نشر دعوتهم الباطنية ومحاربة ما عداها من مذاهب أهل السنة.

أدلة علماء الدولة العبيدية على مهدوية المهدي صاحب المغرب وبيان بطلانها]

[١٥/أ] قال في كتاب «عيون الأخبار» من كتب الإسماعيلية الباطنية، وهو تاريخ العبيدية وما جرى منهم ومعهم في المغرب، فقال فيه ما لفظه: وقد روى يحيى بن سلام^(١) صاحب التفسير حديثاً رفعه إلى النبي ﷺ أنه قال: «تطلع الشمس من مغربها على رأس الثلاث مئة من هجرتي»^(٢)، وهذا حديث مأثور مشهور، ولم تطلع الشمس من مغربها في هذا الوقت ولا قبله ولا بعده، وإنما عنى بذلك قيام المهدي من ذريته، فوعد ﷺ بظهوره من المغرب، وعلو دولته، وقد سمي الله عز وجل نبيه ﷺ سراجاً في قوله: ﴿وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ وَسِرَاجًا مُنِيرًا﴾ [الأحزاب: ٤٦] ^(٣). انتهى كلامه، فقد دل بكلامه هذا أنه لا مهدي سيظهر بعد، ولا طلوع شمس من المغرب على الحقيقة أصلاً، بناءً على أصلهم في دوام هذا العالم والسموات والأرض والأفلاك والنجوم.

وقال النعمان بن محمد^(٤) العبيدي قاضي العبيدية بمصر في آخر كتابه «المناقب والمثالب» ما لفظه: روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلاً من أهل بيتي، يملأ الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً»^(٥).

(١) هو أبو زكريا يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة التيمي بالولاء البصري ثم الإفريقي (١٢٤ - ٢٠٠هـ): إمام علامة، مختلف فيه، ولد بالكوفة، وانتقل مع أبيه إلى البصرة، فنشأ بها، ونسب إليها، ورحل إلى مصر، ومنها إلى إفريقية، فاستوطنها، توفي في عودته من الحج بمصر، من كتبه: «تفسير القرآن»، وله «اختيارات في الفقه»، و«الجامع». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣٩٦/٩)، و«الأعلام»: (١٤٨/٨).

(٢) لم أعر عليه بعد مزيد بحث، وقد وقفت على طبعة محققة لـ«تفسير يحيى بن سلام»، لكنها ناقصة، حيث تبدأ من تفسير سورة النحل وتنتهي بالصفات، ولم أعر فيه على هذا الحديث، وهو مكذوب موضوع كما سيأتي عن المؤلف قريباً.

(٣) وفي الأصل: «وداعياً إلى الله وسراجاً مبيناً»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل: «محمد بن النعمان»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) الحديث أخرجه عن ابن مسعود؛ الترمذي في «سننه» (ص ٦٤٥)، كتاب الفتن، باب ما جاء في =

وقال ﷺ: «المهدي من ولد فاطمة»^(١)، يظهر من جهة المغرب، يملأ الأرض عدلاً»، فقيل: يا رسول الله، ومتى يكون ذلك؟ فقال: «إذا ارتشت القضاة وفجرت الأمة، وهو الفريد الغريب»، قيل: وكيف ذلك يا رسول الله؟ قال: «ينفرد من أهله، ويتغرب عن وطنه»^(٢). وقال ﷺ: «تطلع الشمس من مغربها على رأس الثلاث مئة». فذهب الناس إلى أنها شمس السماء، فلم يكن ذلك مع صحة الحديث واشتهاره^(٣)، فعلم أنه أراد ﷺ بالشمس هاهنا المهدي الذي بشر به، وأخبر أنه يظهر من المغرب، وهذا معروف في لسان العرب، يسمون الرجل الشريف قمراً وشمساً، وقد ذكر أن هاشم بن عبد مناف^(٤)

= المهدي، حديث رقم (٢٢٣٥)، وأبو داود في «سننه» (ص ٦٤٦)، كتاب المهدي، باب (بدون ترجمة)، حديث رقم (٤٢٨٢)، ولفظ أبي داود: «لو لم يبق من الدنيا إلا يوم لطول الله ذلك اليوم حتى يبعث فيه رجلا مني أو من أهل بيتي، يواطئ اسمه اسمي واسم أبيه اسم أبي، يملأ الأرض قسطاً وعدلاً كما ملئت ظلماً وجوراً». وقد صححه جماعة من أئمة الحديث كما في «السلسلة الصحيحة» للألباني: (٣٨/٤)، وليس فيه حجة للعبيدية، بل هو في المهدي الذي يخرج آخر الزمان، ويوافق اسمه اسم النبي ﷺ واسم أبيه اسم أبيه، وهم إذا استدلوا بالأحاديث الصحيحة أخذوا منها ما يوافق نحلتهم الباطلة، وتركوا الباقي كما هي عادة أهل البدع.

(١) هي أم أبيها فاطمة (الزهاء) بنت محمد رسول الله ﷺ القرشية الهاشمية (نحو ١٨٠ق.هـ - ١١١هـ): سيدة نساء العالمين كما في «الصحيحين» عن عائشة، كانت أصغر بنات النبي ﷺ وأحبهن إليه، وانقطع نسله إلا منها، وهي إحدى الفصيحات العاقلات، وفضائلها كثيرة، أبوها رسول الله ﷺ، وأمها خديجة بنت خويلد، وزوجها علي بن أبي طالب، وابناها الحسنان، وهذا يكفيها شرفاً، انتقلت إلى جوار ربها بعد أبيها بستة أشهر. انظر: «الإصابة»: (٥٣/٨)، و«الأعلام»: (١٣٢/٥).

(٢) الجزء الأول من هذا الحديث صحيح، وهو: «المهدي من ولد فاطمة» أخرجه من حديث أم سلمة؛ أبو داود في «سننه» (ص ٦٤٦)، كتاب المهدي، باب (بدون ترجمة)، حديث رقم (٤٢٨٤)، وابن ماجه في «سننه» (ص ٦٢٣)، كتاب الفتن، باب خروج المهدي، حديث رقم (٤٠٨٦)، وصححه الألباني في «السلسلة الضعيفة»: (١٥٧/١) عند كلامه على الحديث الضعيف: «المهدي من ولد العباس عمي»، وأما بقية الحديث الذي ذكره قاضي العبيدية هنا فلم أعثر عليه.

(٣) لم يصح الحديث، وليس له أصل، ولم يشتهر إلا عند العبيدية.

(٤) هو هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة (نحو ١٢٧ق.هـ - نحو ١٠٢ق.هـ): أحد من انتهت إليهم السيادة في الجاهلية، ومن بنيه النبي ﷺ، قال مؤرخوه: اسمه عمرو، وغلب عليه لقبه «هاشم» لأنه أول من هشم الثريد لقومه بمكة في إحدى المجاعات، وهو أول من سن الرحلتين لقريش، وكان =

كان يسمى القمر، وقال النابغة^(١) في النعمان^(٢):

فإنك شمس والملوك كواكب إذا طلعت لم يبد منهن كوكب

حتى قال: «المهدي رجل من ولدي، وجهه كالكوكب الدري، اللون لون عربي، والجسم جسم إسرائيلي، يملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، يرضى بخلافته أهل الأرض وأهل السماء»^(٣). وقال عليه السلام: «يخرج المهدي من المغرب وفيه علامة، بين كتفيه شامة، وفي ساقه شامة»^(٤). وقال عليه السلام: «إذا ظهر المهدي في أمتي أخرجت الأرض زهرها، وأمطرت السماء مطرها»^(٥) - إلى أن قال - : وقد جاء عن رسول الله ﷺ أنه ذكر المهدي،

= أحد الأجواد الذين ضرب بهم المثل في الكرم، ولد بمكة، وساد صغيراً، فتولى بعد موت أبيه سقاية الحاج ورفادته، وفد على الشام في تجارة له، فمرض في طريقه إليها، فتحول إلى غزة، فمات فيها شاباً. انظر: «الأعلام»: (٦٦/٨).

(١) هو أبو أمامة (النابغة) زياد بن معاوية بن ضباب الذبياني الغطفاني (... - نحو ١٨٠ق.هـ): شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى من أهل الحجاز، عاش عمراً طويلاً، وكانت تضرب له قبة من جلد أحمر بسوق عكاظ، فتقصده الشعراء، فتعرض عليه أشعارها، وهو أحد الأشراف في الجاهلية، وكان حظياً عند النعمان بن المنذر، حتى شرب في قصيدة له بالمتجردة (زوجة النعمان)، فغضب النعمان، ففر النابغة، ووفد على الغسانيين بالشام، وغاب زمناً، ثم رضي عنه النعمان، فعاد إليه، شعره كثير، جمع بعضه في مجلد صغير. انظر: «الأعلام»: (٥٤/٣).

(٢) هو أبو قابوس النعمان بن المنذر بن المنذر بن امرئ القيس اللخمي (... - نحو ١٥٠ق.هـ): من أشهر ملوك العرب وآخرهم في الحيرة في الجاهلية، كان داهية مقداماً، وهو باني مدينة «النعمانية» على ضفة دجلة اليمنى، وغازي قرقيسيا (بين الخابور والفرات) وصاحب يومي البؤس والنعيم، ملك الحيرة إرثاً عن أبيه، وكانت تابعة للفرس، فأقره عليها كسرى، فاستمر إلى أن نقم عليه كسرى أبرويز أمراً، فعزله، ونفاه إلى خانتين، فسجن فيها إلى أن مات. انظر: «الأعلام»: (٤٣/٨).

(٣) هذا الحديث روي عن حذيفة، وهو موضوع، كما ذكر العجلوني في «كشف الخفاء»: (٢٨٨/٢).

(٤) لم أعر عليه، وعلامة الوضع عليه ظاهرة.

(٥) أخرجه الحاكم في «المستدرک»: (٦٠١/٤)، كتاب الفتن والملاحم، حديث رقم (٨٦٧٣)، عن أبي سعيد الخدري بلفظ: «يخرج في آخر أمتي المهدي، يسقيه الله الغيث، وتخرج الأرض نباتها، ويعطي المال صحاحاً، وتكثر الماشية، وتعظم الأمة، يعيش سبعمائة أو ثمانياً، يعني حجة»، قال الحاكم: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي، وذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (٣٣٦/٢)، والحديث في المهدي محمد بن عبد الله الذي يخرج آخر الزمان، لا في مهدي الباطنية الذي قد خرج على زعمهم، ولا في مهدي الرافضة الإمامية الغائب في سرداب سامراء.

فوصف ما يكون من أمره في غير حديث، فقالوا: يا رسول الله، هذا كله يكون في عصر المهدي ووقته؟ فقال: «ما لم يكن في عصره ووقته فهو كائن في أعصار الأئمة من ولده»^(١).

وهذا أيضاً في لسان العرب موجود، يضيفون فعل المرء إلى غيره إذا كان المضاف إليه يتصل به، أو ينتسب نسبتته، أو يتولاه، أو عنه يكون أمره، كما تقول: ضرب الأمير فلاناً، وإنما ضربه بأمره بعض أعوانه، وقتله، إذا قتله بأمره^(٢) بعض عماله، وفعل القوم كذا، إذا فعله أسلافهم، قال الله عز وجل: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُونْ أَكْبِيَاءَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٩١] لقوم قتلهم أسلافهم. وقد ذكر الله عز وجل في كتابه أنه يظهر رسوله بدينه على الدين كله، وقبضه الله ولم يظهره إلا على [١٥/ب] بعض ذلك، وأظهر من بعده من أوليائه وأهل دعوته، ويظهرهم كما وعد، وكما أن كل ظهور يكون للمسلمين وفتح يفتحه الله للإسلام فهو لرسول الله ﷺ، إذ كان أصله وسببه، وعنه تفرع أمره، فكذلك كل ما يكون في أعصار الأئمة من ولد^(٣) المهدي^(٤)، فهو ينسب على هذا التنزيل إليه، إذ كان هو أول قائم منهم. إلى آخر ما ذكره^(٥)، وهذا هو حاصله، وأراد بالمهدي هذا^(٦) عبيد الله المتكني بأبي محمد، ويلقب بالمهدي المذكور

(١) لم أعر عليه، وظاهر أنه من وضع الباطنية مهندسي بناء الكذب.

(٢) في الأصل: «عن أمره بأمره»، والصواب ما أثبتناه، والجملة لا توجد في «المناقب والمثالب».

(٣) في الأصل: «ولدي»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) الصحابة هم الذين فتحوا البلاد ومصرروا الأمصار، ثم كانت الفتوحات أيام الدولة الأموية فما بعدها، وأما أئمة العبيدية فلم يفتحوا بلداً، ولم يقاتلوا كافراً، بل كانت دولتهم وصمة عار في جبين التاريخ، وكانت فتوحاتهم - التي يزعمون - عبارة عن معارك دموية بشعة وحرب عصابات شنوها على بلاد المسلمين، قتلوا فيها الرجال، وسبوا النساء والذرية، ونهبوا الأموال، وخربوا وأحرقوا المدن، ولم يسلم منهم حتى حجاج بيت الله الحرام والحجر الأسود وزمزم والمقام، وقد تقدم طرف من هذا في ترجمة أبي طاهر الجنابي تحت عنوان «أصل نحلة الباطنية وذكر بعض دعواتهم»، بل ما احتل الصليبيون بلاد الشام وبيت المقدس إلا في عهدهم المظلم، فكيف يأتي هذا القاضي المفتري وينسب إلى أئمتهم من العبيدية الفتوحات التي قام بها رجالات الإسلام من الصحابة والتابعين والأبطال الفاتحين، الذين تكن لهم العبيدية ومن وراءهم من الراضة العداوة والبغضاء؟ فيا لله العجب! ما أجراً هؤلاء على الكذب والبهتان وتزوير التاريخ!

(٥) «المناقب والمثالب» للقاضي النعمان بن محمد (ص ١٨٧) فما بعدها، وهو مخطوط، وقد نقل عنه المؤلف باختصار.

(٦) في الأصل: «هذا هو»، ولا لزوم ل«هو».

سابقاً، وأراد بأولاده بعده^(١) الذين قاموا بعده في المغرب وفي مصر، الذين منهم المعز^(٢) والحاكم وغيرهما، المشهورين في التواريخ.

وجوابه: أن هذا الاحتجاج باطل على أن المراد بالشمس المهدي؛ لأنه أخذه باجتهاده كما قال: إن الشريف يسمى شمساً، وهذا نقض لمذهب العبيدية؛ لأنهم لا يجيزون الاجتهاد، بل يوجبون الأخذ للعلم من المعصوم على زعمهم، وهم السبعة الأئمة عندهم الذين خاتمهم المهدي. ثم إن حديث التاريخ [وهو] قوله^(٣): «تطلع الشمس [من مغربها]»^(٤) على رأس الثلاث مئة» باطل كذب موضوع من الرافضة، لا أصل له أصلاً لوجوه:

أما أولاً: فلعدم ذكره في المسانيد من كتب الحديث، وهو لو كان حديثاً لذكر.

الوجه الثاني: عدم وجود طلوع الشمس من مغربها، وعند الباطنية من هؤلاء العبيدية أنه لا يحتاج بالمجاز، وأن المجاز منفي عن كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ، وصرفه إلى خروج المهدي من المجاز، وفي مذهبهم وأصولهم إحالة المجاز، فيناقض قولهم.

الوجه الثالث: أن الأحاديث قاضية بأن المهدي لا يقوم إلا آخر الزمان عند قيام الساعة، وهذا لم يكن؛ لأنه قام مهديهم هذا في القرن الثالث بعد النبي ﷺ، وأين الساعة من^(٥) ذلك الوقت؟

(١) في الأصل: «بعده هم»، ولا لزوم ل«هم».

(٢) هو أبو تميم معد (المعز لدين الله) بن إسماعيل (المنصور) بن القائم بن المهدي عبيد الله العبيدي (٣١٩ - ٣٦٥هـ): صاحب مصر وإفريقية، وأحد الخلفاء في هذه الدولة، ولد بالمهدية في المغرب، وببيع له بالخلافة في المنصورية بعد وفاة أبيه سنة (٣٤١هـ)، وجاءت الأنباء بموت كافور الإخشيدي صاحب مصر، فأشار المعز إلى القائد جوهر بالسير إلى مصر، فقصدها، ودخلها فاتحاً سنة (٣٥٨هـ)، واختط مدينة القاهرة سنة (٣٥٩ - ٣٦١هـ)، ثم دخلها المعز يوم (٥) رمضان سنة (٣٦٢هـ)، فكانت مقر ملكه وملك الفاطميين (العبيديين) إلى آخر أيامهم، وكان عدو الله حازماً شجاعاً أديباً، ويقال: إنه أمر المؤذن أن يقول: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن معداً رسول الله!. انظر: «تاريخ الإسلام»: (٣٤٨/٢٦)، و«الأعلام»: (٧/٢٦٥).

(٣) في الأصل: «بقوله»، والزيادة والتصويب منا.

(٤) زيادة اقتضاها السياق.

(٥) في الأصل: عن، والصواب ما أثبتناه.

الوجه الرابع: أن الأحاديث قاضية - بل مصرحة - أن المهدي يخرج من مكة، وأنه يستولي على جميع الأرض شرقها وغربها وشامها ويمنها، وتسخر له قلوب الخلق كافة، ويستفتح قسطنطينية، ويدخل الروم، ويتفق بعيسى بن مريم عليه السلام، ويظهر في زمانه الدجال^(١)، ومهدي العبيدية الباطنية لم يكن معه شيء من هذا.

الوجه الخامس: قول جمهور العلماء ببطلان نسبه^(٢).

وقد رأيت تاريخاً للباطنية الإسماعيلية يسمى «نزهة الأفكار وروضة الأخبار»^(٣)، ذكر فيه من قام باليمن من دعواتهم، وذكر فيه المهدي صاحب المغرب، فقال: كان ظهوره على رأس ثلاث مئة، كما ذكر قاضيهم النعمان بن محمد^(٤) في «المناقب والمثالب» فقال: والحديث: «إن على رأس الثلاث مئة تظهر الشمس من مغربها»^(٥)، وفي ذلك أخبار يطول شرحها، وقد ذكرنا منها ما تهيأ ذكره في كتاب «عيون الأخبار». انتهى كلامه.

قلت: قد رأيت «عيون الأخبار»، فلم يزد على ذكر هذا، إلا أنه عزاه إلى يحيى بن سلام، قال: ذكره في تفسيره، ويحيى بن سلام البصري قد ذكره الذهبي في «الميزان»^(٦)،

(١) الأحاديث الواردة في المهدي المنتظر كثيرة، منها الصحيح، ومنها الحسن، ومنها الضعيف، فلا نطول الحواشي بذكرها، وقد ذكرها العلماء في مصنفاتهم، ولا سيما المصنفات في الفتن، مثل «الفتن» لنعيم بن حماد، و«النهاية في الفتن والملاحم» لابن كثير، وجمعها غير واحد، منهم السيوطي في «العرف الوردية في أخبار المهدي»، وذكر الشوكاني أنها متواترة في «التوضيح في تواتر ما جاء في المنتظر والدجال والمسيح»، كما نقله عنه وأقره المباركفوري في «تحفة الأحوذى»: (٤٠٢/٦).

(٢) سبق الكلام عن ذلك بتوسع تحت عنوان مستقل.

(٣) هو كتاب «نزهة الأفكار وروضة الأخبار»، في ذكر من قام باليمن من الملوك الكبار والدعاة الأخيار لعمام الدين إدريس الباطني السابق ذكره، والكتاب مخطوط في مجلدين كما في ترجمة مؤلفه في «الأعلام»: (٢٧٩/١)، ولم أعر عليه.

(٤) في الأصل: «محمد بن النعمان»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) حديث مكذوب لا أصل له كما تقدم عن المؤلف قبل قليل، وكما سيأتي بعد قليل.

(٦) «ميزان الاعتدال»: (٤/٣٨٠).

وضعه الدارقطني^(١) وغيره^(٢) إن صح ما عراه المذكور إليه^(٣)، مع أن [١٦/أ] هذا الحديث موضوع لا أصل له، وطلوع الشمس إنما يكون آخر الزمان من المغرب، وذلك حين ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَوَ تَكُنَّ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾ [الأنعام: ١٥٨]، كما وردت بذلك الأخبار الصحيحة^(٤) والدلائل الواضحة. وأما تحريف طلوع الشمس من مغربها إلى ظهور المهدي العبيدي الذي ظهر من المغرب إمام العبيدية الباطنية فلا يقول به أحد من العلماء، وهو مخالف للإجماع وللدلائل الشرعية، أعادنا الله من الضلال، وبصرنا بمعرفة السنة المنورة.



- (١) هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني الشافعي (٣٠٦ - ٣٨٥هـ): الإمام الحافظ الموجود شيخ الإسلام، إمام عصره في الحديث، وأول من صنف القراءات، ولد بدار القطن (من أحياء بغداد)، ورحل إلى مصر، وعاد إلى بغداد، فتوفي بها، من تصانيفه: كتاب «السنن»، و«العلل الواردة في الأحاديث النبوية»، و«المجتبى من السنن المأثورة» و«الضعفاء». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤٤٩/١٦)، و«الأعلام»: (٤/٣١٤).
- (٢) وضعه الدارقطني في «السنن»: (١/٣٢٧)، باب ذكر قوله ﷺ: من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة، حديث رقم (٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى»: (٥/٢٥)، كتاب الحج، باب الإعواز من هدي المتعة ووقت الصوم، عند كلامه على سند الحديث رقم (٨٦٨٢)، والهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/١٣٤)، والحافظ في «الفتح»: (٤/٧٧٠).
- (٣) ولو افترضنا وجوده في «تفسير يحيى بن سلام» فلا حجة فيه، ففي بعض كتب التفسير كثير من الضعيف والموضوع.
- (٤) منها ما أخرجه البخاري في «صحيحه» (ص ٨٤٧)، كتاب التفسير، باب لا ينفع نفساً إيمانها، حديث رقم (٤٦٣٥)، والفظ له، ومسلم في «صحيحه» (ص ٨٤)، كتاب الإيمان، باب بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، حديث رقم (١٥٧)، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها، فإذا رآها الناس آمن من عليها، فذاك حين: ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَوَ تَكُنَّ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ﴾.

[ذكر بعض من ادعى المهدوية وبطلان دعاويهم]

ورأيت رسالة لبعض أهل السنة في الرد على من حكم وقضى أن المهدي الموعود جاء ومضى^(١)، قال فيها: اعلم رحمك الله أنه لا شك أن وجود المهدي الموعود به ثبت بالأحاديث والآثار نحواً من ثلاث مئة فصاعداً، وثم طائفة في بلاد الهند يعتقدون في شخص مات وله خمسون^(٢) سنة أنه هو المهدي الموعود^(٣)، والأحاديث الصرائح مخالفة^(٤) بما ذكر في علامات المهدي الموعود، وأكثر الأحاديث وجّلها يؤولون على رأيهم، كما يؤولون القرآن لإثبات مدعايم، ومعلوم عند العلماء أن التأويل لا^(٥) يسوغ إلا إذا كان الكلام كلام المعصوم، ولم يمكن حمل العبارة على ظاهرها للزوم المحال منه.

وتأويلهم - مثلاً - ما ورد أن المهدي يملك الأرض شرقاً وغرباً، بأنه إذا أطاعه إنسان يحصل المقصود؛ لأن الإنسان عالم كثير، فانظروا إلى إنكارهم الحس، وأي محذور اقتضت العبارة حتى احتاجوا إلى هذا التأويل؟

- (١) هذه الرسالة لعلي بن حسام الدين المتقي الهندي صاحب «كنز العمال» المتوفى سنة (٩٧٥هـ)، ولم أقف عليها. انظر كتاب «المهدي» للدكتور محمد أحمد إسماعيل المقدم (ص ٤٢٩).
- (٢) في الأصل: «خمسين»، والصواب ما أثبتناه.
- (٣) المقصود بهذا الرجل محمد بن يوسف الحسيني الجونوري (٨٤٧ - ٩١٠هـ): وهو من صوفية الهند، وقد ادعى أنه المهدي، وتبعه كثير من المغترين بزهده وتقشفه، واعتذر له بعضهم بأنه قال: أنا المهدي، في غلبة الحال، ولكنه تاب عن ذلك في حالة الصحو والإفاقة كغيره من الصوفية، لكن أصحابه الجهلة أصروا على أنه المهدي، وقال آخرون: لكن الجونوري لم يمنع أصحابه من نسبة المهدوية إليه، وبدل اسم أبيه بعبد الله واسم أمه بأمّنة، وأشاعهما في الناس، وصنف كتاباً في أصول مذهبه، ومنها: أنه مهدي موعود، وأنه أفضل من الخلفاء الراشدين والأنبياء السابقين، وأنه مساوٍ للنبي محمد ﷺ في المنزلة وإن كان تابعاً له في الدين، وقد عاثت فرقة المهدوية فساداً في الأرض، وزعموا أن من أنكر مهدوية الجونوري فهو كافر، ومن لم يدخل في طاعته فقد مات ميتة جاهلية، وقتلوا كثيراً من مخالفيهم، وقد رد عليهم علماء ذلك العصر، ومنهم المتقي الهندي بهذه الرسالة التي نقل عنها المؤلف. وانظر كتاب «المهدي» للدكتور محمد أحمد المقدم (ص ٤٢٨) فما بعدها.
- (٤) أي: مخالفة لأقوال مدعي المهدوية.
- (٥) في الأصل: «إنما»، والصواب ما أثبتناه.

وقد ورد في الحديث ما يرد تأويلهم: «يملك الأرض أربعة؛ مؤمنان وكافران، فالمؤمنان؛ ذو القرنين^(١) وسليمان، والكافران؛ نمرود^(٢) وبُحْتَنَصَّر^(٣)، وسيملكها خامس من أهل بيتي^(٤)»، ويقاس على هذا باقي التأويلات، فهذا الاعتقاد صاروا مبتدعين ضالين؛ لأنهم اعتقدوا ما يخالف ظواهر الأحاديث، فلما آل الأمر إلى ذكر بدعتهم^(٥)، رأيت أن أسرد الكلام.

- (١) قيل: اسمه الهميسع، من ملوك حمير، ذكره الهمداني في كتب النسب قال: وكنيته أبو الصعب، وهو ابن عمرو بن عريب بن زيد بن كهلان بن سبأ، وقيل: غير ذلك، والذي يقوي أن ذا القرنين من العرب كثرة ما ذكروه في أشعارهم، وهو الذي ذكره الله تعالى في القرآن، وأنه بلغ المشارق والمغارب، وبنى سد يأجوج ومأجوج، وملك الأقاليم، وقهر أهلها، وكان ملكاً من الملوك العاديين، وعليه الأكثر، وقيل: إنه أسلم على يدي إبراهيم الخليل، وحج ماشياً، وقيل: كان نبياً، وكان الخضر وزيره، والله أعلم. انظر: «البداية والنهاية»: (١٢٢/٢)، و«فتح الباري»: (٣١/٧)، و«الأعلام»: (٩٥/٨).
- (٢) هو النمرود بن كنعان بن كوش بن سام بن نوح، وقيل غير ذلك، وذكروا أنه استمر في ملكه أربع مئة سنة، وكان قد طغى وبغى وتجبر وعتا، ولما دعاه إبراهيم الخليل إلى عبادة الله وحده حمله الجهل والضلال على إنكار الصانع وادعاء الربوبية، فحاج إبراهيم في ربه، وأخرج عبد الرزاق عن زيد بن أسلم: أول جبار كان في الأرض نمرود، فبعث الله عليه بَعُوضَةً، فدخلت في منخره، فمكث أربع مئة سنة - كملكه - يُضرب رأسه بالمطارق، ثم أماته الله. انظر: «البداية والنهاية»: (١٧١/١).
- (٣) هو بختنصر بن نبوزراذان بن سنحاريب بن دارياس ابن نمرود، الملك البابلي المشهور، دخل دمشق، ومضى منها إلى بيت المقدس، فخرّبها، وسبى أهلها، وحملهم إلى بابل، وأحرق التوراة، والمشهور أنه غزى بيت المقدس بعد قتل يحيى بن زكريا، لكن الطبري رد هذا القول، وقال: إنه غزاها قبل ذلك بعد قتل أشعيا، وأما الذي غزاها بعد قتل يحيى بن زكريا فهو ملك بابلي آخر، والله أعلم. انظر: «تاريخ الطبري»: (٣٨٥/١) فما بعدها.
- (٤) أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره»: (٤٣٣/٥) عن مجاهد، بدون قوله: «وسيملكها خامس من أهل بيتي»، بل فيه بعد ذكر الأربعة: «لم يملكها غيرهم»، وأخرجه الطبري أيضاً في «تاريخه» (١٦٣/١) عن ابن مسعود وعن ناس من أصحاب النبي ﷺ، وأخرجه الزبير بن إبراهيم بن المنذر عن سفيان الثوري كما في «فتح الباري»: (٣٢/٧)، وذكره ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (٢٣/١٨) عن مجاهد بدون إسناد، وزاد: «وسيملكها خامس من هذه الأمة»، ولم يعزه لأحد. والخلاصة أن هذا ليس بحديث، إذ لم أجد أحداً رفعه إلى النبي ﷺ، وعلى فرض صحة سنده إلى بعض الصحابة فلا يكون له حكم الرفع؛ لأن المسألة تاريخية، وللإجماع فيها مسرح، وقد يكون من الإسرائيليات، والله أعلم.
- (٥) من أحسن من عرف البدعة الإمام الشاطبي في «الاعتصام» (٢٥/١)، حيث قال: «فالبدعة عبارة عن: طريقة في الدين مخترعة، تضاهي الشرعية، يقصد بالسلوك عليها المبالغة في التعبد لله سبحانه وتعالى».

قال: قال ابن عبد السلام^(١) آخر «قواعده»:

من البدع واجبة^(٢)، كالاشتغال بعلم النحو الذي يفهم به كلام الله وكلام رسوله، وذلك

(١) هو سلطان العلماء عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقي (٥٧٧ - ٦٦٠هـ): الفقيه الشافعي المجتهد المشهور، ولد ونشأ في دمشق، وتولى الخطابة والتدريس بزاوية الغزالي، ثم الخطابة بالجامع الأموي، ولما سلم الصالح إسماعيل قلعة «صفد» للفرنج اختياراً أنكر عليه ابن عبد السلام، ولم يدع له في الخطبة، فغضب وحبسه، ثم أطلقه، فخرج إلى مصر، فولاه الصالح نجم الدين أيوب القضاء والخطابة، ومكثه من الأمر والنهي، ثم اعتزل ولزم بيته، وقصد بالفتاوى من الآفاق، وله في جهاد الصليبيين والتتار مواقف مشهودة، توفي بالقاهرة، وشهد جنازته السلطان الظاهر بيبرس وخلق كثير، من كتبه: «التفسير الكبير»، و«الإمام في أدلة الأحكام»، و«قواعد الأحكام في إصلاح الأنام»، وغير ذلك. انظر: «البداية والنهاية»: (٢٧٣/١٣)، «الأعلام»: (٢١/٤)، و«معجم المطبوعات»: (١٦٤/١).

(٢) هذا التقسيم الذي ذكره سلطان العلماء هو للبدع اللغوية، وأما البدع الشرعية - التي تقدم تعريفها آنفاً - فكلها ضلالة، لحديث عائشة المتفق عليه: «من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو ردّاً»، ولحديث جابر عند مسلم «وكلُّ بدعةٍ ضلالةٌ»، وقد صار تقسيم البدعة إلى هذه الأقسام الخمسة متكاملاً لأهل البدع والخرافات الذين أدخلوا في الدين ما ليس منه، وكلما اعترض عليهم في ذلك قالوا: هذه بدعة حسنة، ولالإمام الشاطبي في «الاعتصام»: (١/١٣٠) كلام طويل قوي في نقد القرافي - أحد تلاميذ العز بن عبد السلام - لتقسيمه البدعة الشرعية إلى هذه الأقسام، ومنه قوله: إن هذا التقسيم أمر مخترع، لا يدل عليه دليل شرعي، بل هو نفسه متدافع؛ لأن من حقيقة البدعة أن لا يدل عليها دليل شرعي لا من نصوص الشرع ولا من قواعده؛ إذ لو كان هنالك ما يدل من الشرع على وجوب أو نديب أو إباحة لما كان ثم بدعة، فالجمع بين عد تلك الأشياء بدعاً وبين كون الأدلة تدل على وجوبها أو نديبها أو إباحتها جمع بين متناقضين، وإن ابن عبد السلام ظاهر منه أنه سمى المصالح المرسله بدعاً بناءً - والله أعلم - على أنها لم تدخل أعيانها تحت النصوص المعينة وإن كانت تلائم قواعد الشرع، وصار من القائلين بالمصالح المرسله، وسماها بدعاً في اللفظ، كما سمى عمر رضي الله عنه الجمع في قيام رمضان في المسجد بدعة، أما القرافي فلا عذر له في نقل تلك الأقسام على غير مراد شيخه ولا على مراد الناس؛ لأنه خالف الكل في ذلك التقسيم، فصار مخالفاً للإجماع». اهـ باختصار، وقال شيخ الإسلام الشوكاني في «نيل الأوطار» (٧٩/٢) عند شرحه لحديث عائشة الأنف ذكره ما لفظه: وهذا الحديث من قواعد الدين؛ لأنه يندرج تحته من الأحكام ما لا يأتي عليه الحصر، وما أصرحه وأدله على إبطال ما فعله الفقهاء من تقسيم البدع إلى أقسام، وتخصيص الرد ببعضها بلا مخصص من عقل ولا نقل، فعليك إذا سمعت من يقول: هذه بدعة حسنة بالقيام في مقام المنع مسنداً له بهذه الكلية وما يشابهها، من نحو قوله ﷺ: «كل بدعة ضلالة» طالباً لدليل تخصيص تلك البدعة التي وقع النزاع في شأنها بعد الاتفاق على أنها بدعة، فإن جاءك به قبلته، وإن كاع كنت قد ألقمته حجراً، واسترحت من المجادلة.

واجب؛ لأن حفظ الشريعة واجب، ولا يتأتى حفظها إلا بذلك. ومنها حفظ غرائب الكتاب والسنة [من اللغة]، ومنها تدوين أصول الفقه، ومنها الكلام في الجرح والتعديل وتمييز الصحيح من السقيم، وقد دلت قواعد الشريعة على أن حفظ الشريعة فرض كفاية فيما زاد على [القدر] المتعين.

وللبدع المحرمة أمثلة منها: مذاهب القدرية والجبرية والمجسمة، والرد على هؤلاء من البدعة الواجبة.

وللبدع المندوبة أمثلة، مثل إحداث الربط^(١) والمدارس [وبناء القناطر^(٢)]، ومنها كل إحسان^(٣) لم يعهد في العصر الأول، ومنها: [صلاة] التراويح والكلام في دقائق التصوف و[الكلام] في الجدل، ومنها جمع المحافل للاستدلال في المسائل إن قصد بذلك وجه الله. وللبدع المكروهة أمثلة، منها: [زخرفة المساجد، ومنها: تزويق المصاحف، وأما تلحين القرآن بحيث تتغير ألفاظه عن الوضع العربي فالأصح أنه من البدع المحرمة.

وللبدع المباحة أمثلة، منها: [المصافحة عقب الصبح والعصر^(٤)]، ومنها التوسع في اللذيذ من المآكل والمشارب والملابس والمسكن ولبس الطيالسة^(٥) وتوسيع الأكمام،

(١) الربط: التكايا، وهي دور مخصصة للصوفية، يقيمون فيها لا يغادرونها، يتفرغون فيها للعبادة والتأمل على حد زعمهم، والظاهر أن بناء الربط لطلبة العلم أو لمن لا يجد مأوى من أبناء السبيل والفقراء من أفضل القربات، وأما بناؤها لأهل البطالة والكسالى، فلا؛ لأن الإسلام يدعو إلى السعي في الأرض لطلب العلم والرزق والجهاد، ولا رهبانية في الإسلام، وللإمام الشاطبي كلام قريب من هذا في «الاعتصام»: (١/١٣٦). وانظر: «معجم لغة الفقهاء»: (١/٢١٩).

(٢) القناطر: جمع قنطرة: بفتح القاف وسكون النون: جسر مقوس، مبني فوق نهر. انظر: «معجم لغة الفقهاء»: (١/٣٧١).

(٣) بعدها في الأصل: «وكان إحدائها»، ولا توجد في «قواعد الأحكام»، ولا لزوم لها.

(٤) المصافحة سنة مجمع عليها عند التلاقي، وأما تخصيصها بما بعد صلاتي الصبح والعصر فالظاهر أنه بدعة؛ إذ لا دليل في الشرع يدل على تخصيص تلك الأوقات بها، بل يخاف بدوامها إلحاقها بالصلوات المذكورة، وسد الذرائع متعين في الدين. انظر: «الاعتصام» للشاطبي: (١/١٤٣)، و«فتح الباري» للحافظ ابن حجر: (١٢/٣٢٤).

(٥) الطيالسة: جمع طيلسان: وهو معطف من الصوف، فارسي معرّب، دخلت فيه الهاء في الجمع للجمعة. انظر: «لسان العرب»: (٨/١٨٣)، و«معجم لغة الفقهاء»: (١/١٩).

وقد يختلف في [بعض] ذلك، [فيجعله] بعض العلماء^(١) من البدع المكروهة، ويجعله آخرون من السنن المفعولة في عهد رسول الله ﷺ فما بعده. انتهى كلام الشيخ المذكور ﷺ^(٢).

حتى قال [١٦/ب] صاحب الرسالة: ولو سلم فالمهدي الذي يجب الاعتقاد به إنما هو الذي تكون الأحاديث والآثار الواردة فيه موافقة له، وهذا الشخص لم توجد فيه أكثر العلامات المعتبرة المخصوصة بالمهدي الصحيحة المصرحة بالأحاديث المستفيضة، كوجود السفيناني في زمنه، وخروجه مع عيسى ﷺ لقتل الدجال بباب لُدَّ بأرض فلسطين، وغير ذلك، فيجب إنكاره، لوجوب حصول الاعتقاد بمن ستوجد فيه، فعلى هذا يلزم كفرهم، لا اعتقادهم مهدوية هذا الشخص المستلزم إنكار مهدوية المهدي الحق الذي ستوجد فيه هذه العلامات.

ومن حماقتهم أنهم يذكرون بعض الأحاديث الذي لا وجود له عند مهرة [أهل]^(٣) الحديث، ويزعمون به التعارض مع الأحاديث الصحيحة الواردة بطرق عديدة، ولا يخفى أن التعارض إنما هو بين الأحاديث المتساوية قوة وضعفاً، لا بين المشهورة المتواردة المستفاضة الثابتة من طرق عديدة وبين المطعون فيها الذي لا ثبوت له أصلاً، مع أن التعارض إنما يلزم منه سقوط وجوب الاعتقاد في أحد الجانبين، فمن أين لهم وجوب اعتقاد هذا الشخص بادعاء التعارض؟ هل هو إلا من جهالتهم؟

ومن جهالتهم خرقهم الإجماع بأن يعتقدوا في الولي العصمة، فلا يجيزون السهو والغلط والزلة على الولي، وليس كذلك، بل الولي يكون محفوظاً، يعني يمكن أن يصدر

(١) بعدها في الأصل: «أنها»، ولا توجد في «قواعد الأحكام»، ولا لزوم لها.

(٢) «قواعد الأحكام في إصلاح الأنام» للعز بن عبد السلام: (٢/٣٣٧) فما بعدها، وما بين المعقوفتين زيادة منه، والظاهر أن المتقي الهندي قد ساق كلام العز بن عبد السلام ليستشهد به على تحريم البدع ووجوب الرد على أهلها، ومنهم مدعو المهدوية.

(٣) زيادة اقتضاها السياق.

من الولي الخطأ والزلة، ولكن لا يضر ذلك، ومع ذلك لا تنقص مرتبته، كما قيل: الولي ولي، وإن أتى حدًا وأقيم عليه^(١).

فالحاصل أن المهدي لا يتحقق إلا وأن يوجد فيه جميع ما ورد في شأنه من الأحاديث، إذ لو^(٢) تحقق ببعض منها لم يكن لذكر الباقي فائدة، فقد ذكر الترمذي في «شمائله»: «أن النبي ﷺ كان يخزن لسانه إلا فيما يعنيه»^(٣)، فلو ادعى أحد مثل هذه الدعاوى فلا بد أن تعرض دعواه على الشرع والأحاديث، فإن وافق فيصدق، وإلا فإن كان الشخص متورعاً متشرعاً وكلامه قابل للتأويل والتوفيق بالشرع فيؤول، ويوفق بالشرع حسناً للظن بالمؤمنين، وإن لم يقبل التأويل فيجب طرحه وإنكار دعواه والأخذ بالشرعية.

وأيضاً لو ثبتت المهودية بالبعض لثبتت المهودية في كل من يوجد فيه بعض تلك العلامات، فيوجد المهديون في زمان واحد، وكذلك عيسى عليه [السلام]^(٤) والدجال، فهذه الطائفة قد يجعلون من اسمه محمداً المهدي، والعلامات التي وردت فيه نحو ميتين لا يعتبرونها، أعادنا الله من جهالتهم، فعلم أن السيد الميت ليس بالمهدي؛ لأنه لم يوجد فيه ما ورد في شأن المهدي.

ثم اعلم رحمك الله [أنه]^(٥) من أول الإسلام إلى الآن كثير من الناس ادعوا هذه المهديية من الأمراء والمشايخ، منهم شخص يسمى سيد محمد نور بخش^(٦).

(١) هذا من غلو المتصوفة فيمن يسمونهم أولياء، وهو مخالف لقوله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ، وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾، ولقوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ﴾ ﴿٧﴾ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾، و«من» للعموم.

(٢) في الأصل: «لا»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) أخرجه الترمذي في «الشمائل المحمدية» (ص ٢٧٧)، حديث رقم (٣٣٧)، عن هند بن أبي هالة، وقال الألباني في «مختصر الشمائل» (ص ١٨): ضعيف جداً.

(٤) زيادة اقتضاها السياق.

(٥) زيادة اقتضاها السياق.

(٦) في الأصل: «نوربخش»، والصواب ما أثبتناه، وهو محمد بن محمد بن عبد الله المعروف بنور بخش (٧٩٥ - ٨٦٩ هـ): مؤسس الفرقة النور بخشية، وإليه نسبتها، والظاهر أنه من الباطنية، ولد أبوه في =

ومنهم شيخ في الروم يسمى الشيخ أويس^(١) في زمن السلطان بايزيد^(٢)، وكان له أتباع قدر ثمانين، شهدوا أنه على الحق، فلما ذكر للسلطان هذا الأمر قال: مرحباً، أنتم اخرجوا، نحن معكم وناصرکم، ثم بعد أيام زال هذا الخاطر منه.

ثم شخص شريف في بلاد المغرب، وصار له شوكة عظيمة، فتح له من بلاد المغرب مسيرة أربعة أشهر، وإلى الآن وهو في الترقى يدعي هذا الأمر^(٣). وفي بلاد العجم شخص يسمى نعمة الله الولي^(٤)، فالرافضة يعتقدونه، وغير ذلك. انتهى ما أريد نقله من الرسالة هذه بلفظها مع اختصار، ولعل صاحبها في آخر المئة التاسعة، والله أعلم.

= القظيف، وجده في الحسا، هاجر أبوه إلى مدينة قائن من منطقة كوهستان الإيرانية، وهناك ولد محمد نور بخش، ومعنى نور بخش: واهب النور، وهو لقب لقيه به شيخه إسحاق الختلائي، فاشتهر به، كما أنعم عليه الختلائي بخرقه شيخه علي الهمداني، نزل محمد نور بخش بالري في شهر يار، وبنى قرية سولفان، وتوفي بقائن، ادعى أنه المهدي لكونه ينحدر من سلالة الإمام موسى الكاظم، كما لقب نفسه بأنه إمام وخليفة لجميع المسلمين، وبويع بالخلافة أكثر من مرة، وزعم أنه جامع الكمالات الإنسانية ويحوز كافة العلوم الدينية والدنيوية، وأنه يستطيع أن يعلم أفلاطون الرياضيات، من آثاره: «الرسالة الاعتقادية»، و«الفقه الأحوط». انظر: «معجم المؤلفين»: (١١/٢٤١)، و«مجلة الراصد» العدد (١١)، جمادى الأولى، (١٤٢٥هـ).

- (١) لم أقف له على ترجمة.
- (٢) بايزيد اسم لاثنين من سلاطين بني عثمان، ولا أدري أيهما المقصود، الأول: بايزيد خان بن مراد ابن أورخان بن عثمان الغازي (٧٤٨ - ٨٠٢هـ): جلس على التخت سنة (٧٩٢هـ)، وفتح كثيراً من بلاد النصارى وقلاعهم، واستولى على ملوك الطوائف بالروم، خرج عليه تيمورلنك إلى بلاده، فقاتل قتال الأبطال حتى أمسك به وحبس، فمات كمدأ في الأسر. والثاني: بايزيد خان بن محمد بن مراد بن محمد بن بايزيد المذكور قبله (٨٥٥ - ٩١٨هـ): جلس على التخت بعد والده سنة (٨٨٦هـ)، وعظمت سلطنته وافتتح قلاعاً عدة للنصارى، وكان سلطاناً مجاهداً مرابطاً محبباً لأهل العلم، محسناً إليهم، ثم غلب ولده سليم على السلطنة، وأخذها منه سنة (٩١٧هـ). انظر: «البدر الطالع»: (١/١٦٠، ١٦١).
- (٣) المشهور أن الذي ادعى المهديّة وانتسب إلى أهل البيت ونشر البدع والأباطيل في المغرب هو ابن تومرت محمد بن عبد الله البربري (٤٨٥ - ٥٢٤هـ): واضع أسس دولة الموحدين التي أسقطت دولة المرابطين، ويسطت نفوذها على المغرب الأقصى والأندلس، وارتكبت كثيراً من الجرائم. وانظر لترجمته وأخبار مهديّته: «الأعلام»: (٦/٢٢٨)، و«المهدي» للدكتور محمد أحمد إسماعيل المقدم (ص ٣٨٧).
- (٤) لعلة نعمة الله ولي (٧٢٩ - ٨٣٤هـ): من كبار أولياء إيران، مؤسس طريقة النعمة الإلهية في التصوف، ولد في حلب، وتوفي في كرمان، حيث لا يزال قبره مزوراً. انظر: «المنجد في الأعلام» (ص ٧١١).

[عودة إلى ذكر بعض عقائد الباطنية]

[١٧/أ] ورأيت رسالة لبعض الباطنية مضمونها الاعتراض على فريقَي أهل السنة والمعتزلة، فقال: الأول: أهل السنة، ورماهم بالحشوية، وأنكر عليهم العمل بظواهر القرآن، وفيه ذكر اليد والوجه ونحو ذلك مما العمل بظاهره تشبيهه وتجسيم^(١).

والثاني: المعتزلة، ومن وافقهم^(٢)، قال: هم الذين تأولوا القرآن برأيهم، فزادوا في القرآن ما لم يكن في تلاوته، مثل: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾^(٣) [يوسف: ٨٢]، قالوا: أي: أهل القرية، زادوا: أهل^(٤)، إلى غير ذلك.

قال: فالتأويل للحقائق إنما هو إلى الأئمة المعصومين ودعاتهم بعدهم. وحكم في هذه

(١) من المعلوم عند أهل السنة أنهم يثبتون لله تعالى ما أثبتته لنفسه وما أثبتته له رسوله ﷺ من الأسماء والصفات، من غير تكيف ولا تمثيل ولا تشبيه ولا تأويل ولا تعطيل، ويجرونها على ظاهرها كما يليق بجلال الله وعظمته؛ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، وهذا لا يستلزم التجسيم، بل هو مذهب سلف هذه الأمة من أهل القرون المفضلة من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، «ومن خالفهم في ذلك متفقون فيما بينهم على أن طريق السلف أسلم، ولكن زعموا أن طريق الخلف أعلم، فكان غاية ما ظفروا به من هذه الأعلمية أن تمنى محققوهم وأذكياءهم في آخر أمرهم دين العجايز، وقالوا: هنيئاً للعامة». وانظر: «التحفة في مذاهب السلف» للشوكاني (ص ٢٧) فما بعدها.

(٢) «مختصر الأصول» لعلي بن محمد الأنف (ص ٦، ٢٢).

(٣) في الأصل: «واسألوا القرية»، والصواب ما أثبتناه، ولم يذكر في «مختصر الأصول» هذه الآية، وكأن المؤلف وقف عليها في أحد كتب الباطنية، وأوردها هنا مثلاً لما يدعيه صاحب «مختصر الأصول»، والله أعلم.

(٤) ليس هذا زيادة في القرآن كما تزعم الباطنية، وليس من التأويل، بل تفسير للآية بتقدير محذوف دل عليه العقل العربي السليم من الشبه، والحذف من الإيجاز الوارد في القرآن الكريم الدال على فصاحته وإعجازه وبلاغته، وهو كثير في لغة العرب، والحذف اصطلاحاً: «إسقاط جزء الكلام أو كله للدليل»، ومن ضروب الحذف: حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه كما في هذه الآية، والمحذوف في الآية أهل، والدليل عليه عدم صحة إسناد السؤال إلى القرية، قال ابن عطية: «حذف المضاف هو عين الإعجاز ومعظمه». انظر: «البرهان في علوم القرآن» للزركشي: (٢/ ٢٧٤)، (٣/ ١٠٢)، و«الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي: (٢/ ١١٠).

الرسالة بإنكار بعث الأجساد والجزاء والعقاب والنعم، وقال: إنما هي تكون للأرواح فقط، وإنه لا نكاح في الجنة ولا أكل ولا شرب؛ لأن ذلك للأجسام، وهو ممنوع عنده.

وذكر في رسالته هذه المسماة بـ«مختصر الأصول» نفي الميزان والصراط والصحف وكتابة الملائكة للأعمال، ونفي الزبانية الذين في النار، ونفي عذاب القبر، وأما الأفعال الصادرة من العباد فحكم أنها من العباد، ولا يريد لها تعالى ولا يشاؤها كمقالة المعتزلة، وأثبت فيها التحسين والتقيح العقليين^(١)، وأن الظلم حرام كمقالة المعتزلة. وذكر في هذه الرسالة الأصول الأربعة، وأن فروعها متولدة عنها، مجبورة على الإحالة والاستحالة، قال المذكور في هذه الرسالة المسماة بـ«مختصر الأصول» ما لفظه: الأمهات الأربع هي النار والهواء والماء والأرض^(٢).

قال: وإنما لما وجدنا أن أقسام العالم مرتبطة بعضها ببعض، مفتقرة بعضها إلى بعض، كأنواع المواليد المفتقرة إلى الاستمداد من الأمهات، والأمهات المفتقرة إلى سريان تأثير الأفلاك في الكواكب [التي] بها تماسكها واستقامتها، ووجدنا مواليدها تنتقل [ب/١٧] من^(٣) حالة أدنى إلى حالة أفضل وأعلى حتى تجاوز النهاية، وتبلغ الغاية، كالنبات الجاذب لصفو المعدن المحيل له إلى ذاته، والحيوان المتغذي بالنبات المرقى له من الخساسة إلى أعلى درجاتها، ونوع البشر الجامع لمفترقاتها المرقى لها^(٤) إلى أفضل حالاتها، وكالشخص الواحد المنتقل من سلالة إلى نطفة إلى علقة إلى مضغة إلى عظام إلى لحم إلى خلق آخر حتى يبلغ الكمال الأول^(٥) الشخصي، ويحوز البلوغ الجسمي، وكانت جميع هذه الحالات مرقى

(١) قال ابن الأمير في ذيل «الأبحاث المسددة» للمقبلي (ص ٣٤٥): ينبغي أن يعلم أن مسألة التحسين والتقيح بعد تقرر الشريعة المحمدية لم يبق لها جدوى إثباتاً ونفيًا؛ لأن كل ما أمر به الشارع فهو حسن، وكل ما نهى عنه فهو قبيح، وهذا لا خلاف فيه بين الفرق الإسلامية كلها.

(٢) «مختصر الأصول» لعلي بن محمد الأنف (ص ٢٥).

(٣) في الأصل: «إلى»، والتصويب من «مختصر الأصول».

(٤) في الأصل: «له»، والتصويب من «مختصر الأصول».

(٥) في الأصل: «للأول»، والتصويب من «مختصر الأصول».

هذه الدرجات أموراً جبرية قهرية، طبع عليها أنواع المواليد. إلى آخر كلامه في كتابه^(١). وهذا وكلام المطرفية^(٢) من الهدوية متفق في الطبائع الأربع والإحالة والاستحالة، وقد ذكر بعض العلماء المجيبين عليهم في عصرهم أنهم أخذوا هذه الأصول عنهم، وكذلك وافقت المطرفية هؤلاء في نفي الميزان والصراط وعذاب القبر وكتابة الصحف.

ثم قال المشار إليه أولاً في كتابه هذا «مختصر الأصول» ما لفظه: وإذا كانت هذه الأجسام المؤلفة والأشخاص المركبة هي المقصودة بهذه المآكل والمشارب، وإليها فضاء هذه المناكح^(٣) والمشارب، فلسنا نرى لها في الشاهد بقاء واستقامة إلا بأرضٍ تقلها وسماءٍ تظلمها، وهواءٍ تستنشق منه ومحركٍ لطيف تحيا به وتتحرك^(٤) عنه، فإن كانت هذه الصفات لها في الجنة ملازمة ولا^(٥) توجد إلا بها قائمة، فنحن إذاً في الدنيا ما خرجنا عنها، وعادمون^(٦) للجنة لم نصل إليها، وإن كانت هذه اللوازم والسنادات تعدم وتزول وأحوال للأشخاص تتبدل من جميع صفاتها وتحول، فهذا قولنا [في] زوال المحسوسات الجسمانية الكثيفة^(٧) وحصول النعم [الروحانية] الدائمة اللطيفة التي جلت عن التأليف والتركيب.

ولو كان الثواب للأجسام على هيئتها المشاهدة المركبة لبطل بذلك قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أحيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ...﴾ [آل عمران: ١٦٩] الآية، والعيان أبلغ شاهد بكونهم مقتولين مطروحين عندنا، لا [١٨/أ] فرحين مرزوقين عند ربهم، وإن كان المراد بذلك اللطائف المتجردة والنفوس الراجعة مطمئنة إلى ربها فهو الذي نقوله. انتهى كلامه^(٨).

- (١) «مختصر الأصول» (ص ٢٧)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.
- (٢) سيأتي الكلام عن المطرفية بالتفصيل في عنوان مستقل عند الكلام على فرق الزيدية.
- (٣) في الأصل: «المآكل»، والتصويب من «مختصر الأصول».
- (٤) في الأصل: «وتحرك»، والتصويب من «مختصر الأصول».
- (٥) في الأصل: «فلا»، والتصويب من «مختصر الأصول».
- (٦) في الأصل: «وعازمون»، والتصويب من «مختصر الأصول».
- (٧) في الأصل: «الكثيفة»، والتصويب من «مختصر الأصول».
- (٨) «مختصر الأصول» (ص ١٧) فما بعدها، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

قال العلماء في جوابه: يرد قوله هذا ما في القرآن الكريم أكثر من مئتي آية في ذكر المآكل والمشرب والمناكح والملابس والحوار العين في الجنة.

وذكر صاحب «مختصر الأصول» هذا أن الدنيا مهما بقيت^(١) لها أدوار، لكل دور^(٢) رسول يبعث؛ واختلفوا في قدر هذا الدور، فمنهم من قال: قدر سبعة أعمار مدة السبعة الأوصياء من ولد النبي، ومنهم من قال: أكثر من ذلك قدر سبع مئة سنة، وقيل: سبعة آلاف سنة، ولا يزال الدهر هكذا أدوار بعد أدوار. ولهم تخليط كثير، والذي ذكره بعضهم وصححه على مذهبهم أن الدور سبعة آلاف سنة، دور فلك زحل في الدقائق؛ لأن في كل برج من الاثني عشر قدر ستين دقيقة، فدورة من الدقيقة إلى الدقيقة عليها جميعاً في هذا القدر، فإنه إذا كان زحل في أول^(٣) دقيقة من دقائق الحمل فلا يدور إليها مرة أخرى إلا بعد هذه المدة، وهي قدر سبعة آلاف سنة.

ورأيت في كتاب «المصايح» لأحمد بن عبد الله حميد الدين^(٤) الكرمانى^(٥)، الذي صنفه للحاكم بأمر الله العبيدي في زمانه، فنص في هذا الكتاب أن الإمامة في المعصومين من أولاد إسماعيل بن جعفر الصادق دون غيرهم، ونص في هذا الكتاب أن الجنة والنار

(١) في الأصل: «بقت»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) الدُّور: مصدر دار، والمقصود به هنا: عود الشيء إلى ما كان عليه. انظر: «معجم لغة الفقهاء» (ص ٢١١).

(٣) في الأصل بدون لام، ولعلها سقطت سهواً.

(٤) في الأصل: «بن حميد الدين»، والصواب ما أثبتناه؛ لأن حميد الدين لقب له كما في ترجمته التالية.

(٥) هو حميد الدين أحمد بن عبد الله الكرمانى (٣٥٢ - ٤١٢ هـ): من دعاة الإسماعيلية وكتابهم، ويلقب بحجة العارفين، كان داعي الدعوة للحاكم الفاطمي في مصر والمسؤول في أيامه عن الدعوة في المشرق، وهو يخالف غلاة الإسماعيلية الذين أصبحوا دروزاً، ولد في القاهرة، ورحل إلى إيران سنة (٤٠٨ هـ)، ومات فيها، له مجموعة رسائل مخطوطة، تبلغ ١٣ رسالة، أهمها الرسالة التاسعة، واسمها: «مباسم البشارات بالإمام الحاكم بأمر الله أمير المؤمنين»، والعاشر، واسمها: «الوعظة» في الرد على الفرغاني الأجدع، والحادية عشرة، واسمها: «الكافية» في الرد على الهاروني الحسيني، ومن أعظم كتبه «راحة العقل». انظر: «الأعلام»: (١/١٥٦).

إنما هي أمثال جعلها للعباد، وليس هناك^(١) جنة ولا نار مرئية، فلا بد من تأويلها على خلاف ظاهرها.

والتأويل قد ذكروه في غير هذا من كتبهم، قد أشرنا إلى بعضه عن صاحب الرسالة وغيره، وأن الجنة عندهم: السلامة من الآفات في الدنيا، و[جهنم]^(٢): المصائب من الفتن والجوع ونحو ذلك من الآلام الشديدة، والجنة: إسبال النعمة، وأنه عندهم لا حشر للجسد ولا بعث له، وفي بعض التأويلات لهم أن العذاب على الأرواح بتنقلها في أجساد الحيوانات المختلفة مدة الدهر، والجنة عودها إلى أصلها كما سبق.

وهذا لفظ صاحب «المصاييح» أحمد^(٣) بن عبد الله حميد الدين^(٤) الكرمانى المذكور، قال ما لفظه: لما كان لا سبيل إلى تعريف ما لا يرى ولا يحس إلا بالعبرة عنه [ب/١٨] بما يرى ويحس، وكان إخبار الرسول ﷺ عما لا يرى ولا يحسن من الله تعالى والجنة ونعيمها والجحيم وعذابها جارياً مجرى الأمثال في التشبيه، والأمثال تقتضي الممثلات، والممثلات هو المعبر عنه بالتأويل لما جاء به الرسول ودعا إليه، فالتأويل واجب^(٥).

وقال أيضاً ما لفظه: وكانت هاتيك الدار مع جلالتها واحتوائها على ما لا عين رأت غير مرئية، وجب من تمام رحمة الله أن يكون لها باعث، يعلمها^(٦) خيرها، ويرغبها في خيراتها، ويعبر عنها بالمحسوسات ليقرب إلى الإفهام تصورها^(٧)، والباعث هو الرسول^(٨).

(١) في الأصل: «هنا»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) في الأصل: «لأحمد»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل: «بن حميد الدين»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) «المصاييح في تثبيت الإمامة» لأحمد حميد الدين الكرمانى (ص ٥٥).

(٦) الضمير هنا يعود على الأنفس.

(٧) في الأصل: «تصوره»، والتصويب من «المصاييح».

(٨) «المصاييح» (ص ٥٨).

وقال: ووجب من طريق الحكمة أن يتوسطهم^(١) من جهة الله من يأمرهم وينهاهم ويحفظ نظامهم، لتندفع غائلة بعضهم عن^(٢) بعض، وذلك هو الرسول. ثم قال: ولما لم يكن الرسول يبقى في العالم بقاءً سرمداً ووجب أن ينصب من يقوم مقامه في أداء الأمانة. انتهى كلامه^(٣).

والجواب: أن النبي ﷺ قد مثل في السنة الصحيحة صفات الجنة والنار في أخبار متواترة كثيرة فيها مجلدات، مثل كتاب «البدور السافرة في أمور الآخرة» للحافظ السيوطي الشافعي، وكتابه الآخر في البرزخ وأحوال القبور^(٤)، وكتاب العلامة القرطبي^(٥) «التذكرة بأحوال^(٦) الموتى وأمور الآخرة» وكتاب الحافظ الكبير البيهقي المسمى بـ«البعث»، وفيها بيان صفات الجنة والنار وحقائقيهما^(٧) والبعث والنشور والبرزخ وأحوال القبور والفتانين وغير ذلك، ولكن الناس أعداء ما جهلوا، فقد علمنا ذلك، وعلمه غيرنا من علماء السنة من غير طريق أئمة العبيدية، ولا حاجة بنا إلى التعلم منهم؛ لأنهم قد جهلوا بأمور الآخرة، فكيف نتعلم منهم الجهل بها!؟

(١) في الأصل: «يتوسط»، والتصويب من «المصاييح»، والضمير يعود على البشر.

(٢) في الأصل: «من»، والتصويب من «المصاييح».

(٣) «المصاييح» (ص ٥٩، ٦٣).

(٤) هو كتاب: «شرح الصدور بشرح أحوال الموتى والقبور». انظر: «فهرس الفهارس» لعبد الحي الكتاني: (٢/١٠١٦).

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي (٦٧١هـ - . . .) إمام متفنن، متبحر في العلم، من كبار المفسرين، من أهل قرطبة، رحل إلى الشرق، واستقر بمنية ابن خصيب، (في شمالي أسبوط بمصر) وتوفي فيها، وكان ورعاً متعبداً طارحاً للتكلف، له مصنفات مفيدة، منها: «الجامع لأحكام القرآن»، يعرف بـ«تفسير القرطبي»، و«قمع الحرص بالزهد والقناعة»، و«الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى»، و«التذكرة بأحوال الموتى وأمور الآخرة»، وغيرها. انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي: (٧٤/٥٠)، و«نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب» لأحمد بن المقري التلمساني: (٢/٢١٠)، و«الأعلام»: (٥/٣٢٢).

(٦) في الأصل: «لأحوال»، والصواب ما أثبتناه.

(٧) في الأصل: «وحقائقيهما»، والصواب ما أثبتناه.

ثم إن المرجوع لأئمة العبيدية هو إلى النبي ﷺ، وهو قد أخبرنا بصفات الجنة بما ثبت من الطرق الإسنادية إليه ﷺ من غير واسطة العبيدية، فحينئذٍ يجب على العبيدي الإسماعيلي رجوعه إلى قولنا لا إلى قول ابن أخت خالته، ولا إلى إسناده عن الحارث بن همام^(١)، بل [١٩/أ] الرجوع إلى ما قد بينه ﷺ من معرفة هذا الغائب، ولقد لزمتمكم الحجة إن رجعتم إلى قول أهل الحق، وفي كتبكم الأخر نفي حقيقة الجنة والنار على حد ما يقوله غيركم، وقتلتم: لو كانت موجودة لرأيناها؛ لأن الرؤية غير لازمة؛ إذ كثير من الموجودات محجوبة عنا مثل الملائكة والجن، ولا يلزم من عدم رؤيتنا لهم عدم وجودهم قطعاً.

إن قيل: إن من الباطنية من قال: هم يعملون بالظاهر والباطن، فكان لقائل أن يقول: لزمتم الحجة في إثبات الجنة والنار على الحقيقة.

قيل له: لكنهم قد تأولوا أمور الآخرة بالباطن، ولم يذكروا فيها ظاهراً إلا مجرد اعتقاد جنة ونار، فإذا قيل لهم: ما أردتم بالجنة والنار؟ قالوا: الأمثال لا الحقيقة، فلا يخلصهم ذلك، وإنما يخلص الصوفية الذين يتأولون مع العمل بالظاهر تأويلات أخر^(٢)، وهم - أعني

- (١) الحارث بن همام البصري: شخصية وهمية لا وجود لها، أسند إليها الحريري مقاماته، يشير المؤلف ﷺ إلى أن روايات الباطنية عن مثل هذه الشخصية الوهمية التي لا وجود لها أصلاً.
- (٢) هذا ما يسميه المتصوفة التفسير الفيضي أو الإشاري، وهو عندهم: «تأويل آيات القرآن الكريم على خلاف ما يظهر منها بمقتضى إشارات خفية تظهر لأرباب السلوك، ويمكن المطابقة بينها وبين الظواهر المرادة»، ويقولون: إن التفسير الإشاري كان معروفاً عند الصحابة، ويستدلون بتفسير ابن عباس لسورة النصر، وأن قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ أَجَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أعلمه له، ووافقه على ذلك عمر، ولا يخفى أن الله تعالى قد يوفق بعض الصالحين كابن عباس ﷺ إلى فهم ما لا يفهمه غيرهم، «ولكن الصوفية حين فسروا المعاني الباطنة خلطوا عملاً صالحاً وآخر سيئاً، فبينما تجد لهم أفهاماً مقبولة سائغة، تجد لهم بجوارها أفهاماً لا يمكن أن يقبلها العقل أو يرضى بها الشرع»، «فالتذوق الوجداني القائم على ضرب من الحدس النفسي هو الذي يسود هذه الشروح، ولذلك تكثر فيها العبارات الغامضة التي ليس وراءها طائل، والدين لا يؤخذ من ذوق المتذوقين، ولا من وجد المتواجدين»، ومن هنا فقد ذهب جماعة من العلماء إلى تحريم الأخذ بهذا التفسير، قال ابن الصلاح في فتاويه - وقد سئل عن كلام الصوفية في القرآن -: «وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسر رحمه الله تعالى أنه قال: صنف أبو عبد الرحمن السلمي «حقائق التفسير»، فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسيرٌ فقد كفر»، وقال شيخ الإسلام الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٣١٦): «لا شك أن كثيراً =

الصوفية - قد اعتقدوا العمل بظاهرها في أمور الآخرة، وإنما تأويلهم يرجع إلى إخلاص العبادة لله، ولا شرك به في شيء أصلاً؛ بخلاف تأويلات الباطنية، فإنهم وإن عملوا بالظاهر في الواجبات الشرعية الظاهرة من الحج والصيام والزكاة والصلاة وتحريم الخمر والزنا وأكل الميتة، فلهم تأويلات تنافيها، مثل ما سبق من إنكارهم للمجاز، وتأويلهم لنحو قوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾^(١) [يوسف: ٨٢] أي: الأئمة المعصومين، فهم مع هذا لا يستقيم لهم العمل بالظاهر في سؤال أهل القرية على مقتضى العربية؛ لأنه عندهم من المجاز، ولا يحل تأويل القرآن به عندهم، كما سبق الإشارة إليه على قول^(٢) مذهبهم، وأنه عندهم زيادة في القرآن، بخلاف الصوفية، فإن تأويلهم في الظاهر على مقتضى العربية^(٣)، ولا ينكرون المجازات اللغوية، ولأن تأويل الصوفية كله بالباطن إنما هو يعود إلى الأمور^(٤) الباطنة من الإخلاص لله تعالى وتفريد التوحيد لله وترك العجب والكبر وهضم النفس، مثل تأويلهم لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً﴾ [البقرة: ٦٧]، قالوا: أي: بقرة النفس البهيمية نظراً إلى هضم النفس [١٩/ب] بإزالة ما يعتريها من الكبر والعجب ونحو ذلك، والأحكام الظاهرة في المقصود بها على اللغة هي البقرة الحيوان المعروف، فأين هذا من هذا؟

= من كلام الصوفية على الكتاب العزيز هو بالتحريف أشبه منه بالتفسير، بل غالب ذلك من جنس تفاسير الباطنية وتحريفاتهم». بينما يرى بعض العلماء جواز الأخذ بالتفسير الإشاري بشروط: الأول: أن يصح على مقتضى الظاهر المقرر في لسان العرب بحيث يجري على المقاصد العربية، والثاني: أن يكون له شاهد نصاً أو ظاهراً في محل آخر يشهد لصحته من غير معارض، والثالث: أن لا يدعى أن التفسير الإشاري هو المراد وحده دون الظاهر، بل لا بد من ذكر الظاهر أولاً، «والخلاصة: أن مثل هذه التفاسير الغريبة للقرآن مزلة قدم لمن لم يعرف مقاصد القوم، وليتهم احتفظوا بها لأنفسهم، ولم يذيعوها على الناس، فيوقعوهم في حيرة واختلاف»، وسيأتي لهذه المسألة مزيد بيان تحت عنوان «تأويل الصوفية للقرآن بما لا يدل عليه ظاهره والخلاف في جوازه». وانظر: «مباحث في علوم القرآن» للدكتور صبحي الصالح (ص ٢٩٦)، و«التفسير والمفسرون» للدكتور محمد حسين الذهبي: (٣٨١/٢) فما بعدها، و«مباحث في أصول التفسير» للدكتور صالح صواب (ص ٢٢).

- (١) في الأصل: «واسألوا»، والصواب ما أثبتناه.
- (٢) في الأصل: «قود»، والظاهر أنه سبق قلم.
- (٣) فيه نظر، فليست كل تأويلات الصوفية على مقتضى العربية كما سبق.
- (٤) في الأصل: «المآثم»، ولا يستقيم بها المعنى، ولعل الصواب ما أثبتناه.

وقد ذكر الداعي حميد الدين أحمد^(١) بن عبد الله الكرمانى - وهو من الباطنية - في كتاب له سماه «بينّة الهادي والمهدي» ما لفظه: أيها الأخ إن الله أوجب على عباده الطاعة لأوليائه ليكتسبوا بالائتمار لهم التشبه بهم أولاً، والشرف والخضوع والتواضع، ويخلوا ساحتهم من الكبر والتنازع، وأوجب عليهم الصدق في المقال، وبذل الشهادة بالحق على جميع الأحوال، ليكتسبوا بذلك شرف الصدق والأمانة، وتنتفي عنهم رذائل الكذب والخيانة، وأوجب الصلاة ليكتسبوا بالمواظبة عليها وما يفعل من التسبيح والركوع والسجود فيها القرب من الله تعالى وفضيلة الدنو، ويسلموا من نهج البعد، وأوجب الزكاة ليكتسبوا ببذلهم أموالهم في الله تشوق السخاء والسماحة، ويتحرسوا من عاهة البخل والشحاحة، وأوجب عليهم الصيام ليكتسبوا فيه بالإمسك عما نهى الله عنه العفة والطهارة، ويتحفظوا من التهتك باتباع النفس الأمارة، وأوجب عليهم الجهاد في الدين ليكتسبوا بالصبر على الأمور الدينية شرف البأس والشجاعة، ويبعدوا من ذلة الجبن والضراعة، وأوجب عليهم الحج ليكتسبوا بمشاهدة بيت الله الحرام وقضاء المناسك بعد الإحرام الشوق إلى الله تعالى وإلى الملائكة الكرام، وتزول عنهم قساوة القلب بما اجترحوه^(٢) من الآثام. انتهى كلامه.

واعلم أن جميع الرافضة إنما هم بلوى وفتنة، كالبلوى بالشیطان الرجيم، فنعوذ بالله

منهم.



(١) في الأصل: «بن أحمد»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) هنا في الأصل كلمة غير واضحة، ولعلها ما أثبتناه، ولم أعر على كتاب «بينّة الهادي والمهدي» لتصويب الكلمة منه.

[مذهب الباطنية تجاه ظواهر الشريعة]

فإذا تقرر هذا عرفت أن هؤلاء الباطنية كما ذكر الإمام يحيى بن حمزة في كتابه «مشكاة الأنوار» حيث قال ما لفظه: وهم فرق كثيرة، ولكنهم بالإضافة إلى اعتقاد الباطن فريقان:

الفريق الأول: يذهبون إلى بطلان الظواهر، وأنه لا عبرة بها ولا تعويل عليها، وإنما المعتمد عندهم هي الأمور الباطنة التي تضمنتها ظواهر الشريعة.

وأما الفريق الثاني: فلا يرون إبطال ظواهر الشريعة بالكلية، ويأنفون من مقالة الفريق الأول، ويقولون: إن ظواهر الشريعة معمول بها في ظاهرها، ولها أيضاً بواطن هي سرها ولبابها، فيعملون عليهما^(١) بزعمهم جميعاً^(٢).

ورأيت بخط بعضهم في كتاب يتبرأ مما نسب إليهم من الإباحة، ويقول: إنما ذلك على قول الغلاة منهم، [٢٠/أ] فالعبيدية - وهم أئمتهم الذين ينتسبون إليهم - من الفرقة الذين عملوا بالظاهر والباطن، ولذلك لما بلغ المهدي إمامهم انخلاع علي بن الفضل وإظهاره للإباحة واطراح ظواهر الشريعة خلعه في أيامه، كما ذكره بعض مؤرخيهم في كتاب تاريخ الدولة الصليحية^(٣) التي كانت باليمن لهم، فإن الصليحي^(٤) كان على مذهبهم، وتغلب على اليمن جميعاً، وخطب للعبيدية.

(١) في الأصل: «عليها»، والتصويب من «مشكاة الأنوار».

(٢) «مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار» للإمام المؤيد يحيى بن حمزة (ص ١٠٠).

(٣) لم أهدت إلى هذا التاريخ، ولا إلى اسم مؤلفه.

(٤) هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي الصليحي (٤٠٣ - ٤٧٣هـ): رأس الدولة الصليحية، وأحد من ملكوا اليمن عنوة بالحزم والقوة، ولد في مدينة «قتر» من أعمال حراز باليمن، وكان أبوه حاكماً في جبل مسار (من أعمال حراز) شافعي المذهب، ونشأ علي بن محمد في بيت علم وسيادة فقيهاً توافاً للرياسة، قرأ في صباه بمدينة «عدن لاعة»، وكانت أول موضع ظهرت فيه الدعوة العلوية [الباطنية] باليمن، وصحب عامر بن عبد الله الزواخي، أحد دعاة الفاطميين، فمال إلى مذهبهم، وجعل يحج دليلاً بالناس، ويتألف منهم من يتوسم فيه الإقبال عليه، حتى كان له ستون نصيراً من مختلف القبائل، حالفوه بمكة في موسم سنة (٤٢٨هـ) على الدعوة للمستنصر العبيدي صاحب مصر، ثم امتنع بهم في =

ولذلك فإن المقرئزي المصري - صاحب «تاريخ مصر» - ذكر في ترجمة المعز منهم أن القرامطة قدمت إلى مصر، فسير إليهم المعز الجيوش وهزمهم^(١).

فهذا دال أن القرامطة من الباطنية الغلاة يخالفون العبيدية، ولذلك ترى العبيدية لا يظهر عنهم تعطيل الشريعة^(٢).

= جبل مسار سنة (٤٢٩هـ)، وتكاثر جمعه، فلم تكن سنة (٤٥٥هـ) حتى ملك اليمن كله، واتخذ صنعاء مقراً له، ثم خرج حاجاً يريد مكة في موكب عظيم، واستخلف على اليمن ولده المكرم أحمد، فلما بلغ تهامة خيم في مكان يسمى «الدهيم» بظاهر «المهجم»، ففاجأه سعيد الأحول بن نجاح، وكان الصليحي قد قتل أباه في جملة من قتل من ملوك اليمن، فقتله سعيد بشار أبيه. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣٥٩/١٨)، و«الأعلام»: (٣٢٨/٤).

(١) انظر: «المواظ والاعتبار»: (٣٥٣/١).

(٢) الظاهر أنهم على دين واحد، ولكن العبيدية لم يظهرها عقيدتهم مجاهرة تقيّة، وكانوا يتحينون الفرص لذلك، وبالرغم من تسترهم إلا أنه ظهرت أمور كثيرة تدل على عقيدتهم الباطنية، منها: أن عبيد الله المهدي عندما أقام دولته في المغرب حاول دعاته نشر الإباحية والتحلل من قواعد الشرع بين صفوف أهل المغرب، فيذكر أن أحدهم - واسمه إبراهيم بن غازي - كان يتتهك حرمة رمضان جهاراً، ويرتكب الكبائر، ويخاطب المهدي بقوله: «أنت أنت»، كما نقله في كتاب «الحركات الباطنية في العالم الإسلامي» (ص ١٣٨). ومنها: أن أبا طاهر الجنابي - وهو من زعماء القرامطة - لما تولى في البحرين أرسل له المهدي العبيدي كتاباً يقره فيه على الولاية، كما في «تاريخ ابن خلدون»: (٨٨/٤). ومنها: أن الشاعر ابن هاني اتصل بالمعز العبيدي، وامتدحه بمدائح تدل على كفره، منها قوله قبحه الله:

ما شئت لا ما شاءت الأقدار فاحكم فأنت الواحد القهار

فكأنما أنت النبي محمدٌ وكأنما أنصارك الأنصار

ولا ريب أن المعز لم ينكر عليه ذلك، بل أنعم عليه كما في «سير أعلام النبلاء»: (١٣١/١). ومنها: أن مؤلفات قاضي العبيدية النعمان بن محمد تصب في هذا الاتجاه، ولا سيما كتاب «البلاغ الأكبر»، وكتاب «دعائم الإسلام» الذي ما زال عمدة طائفة البهرة في الهند إلى يوم الناس هذا. ومنها: ما أظهره الحاكم بأمر الله العبيدي من الكفر والزندقة حتى قال الذهبي في ترجمته في «النبلاء»: (١٧٣/١٥): الحاكم بأمر الله العبيدي المصري الرافضي، بل الإسماعيلي الزنديق المدعي الربوبية، ثم ذكر سفكه للدماء، وذكر أنه كان يركب وحده في الأسواق على حمار، ويقوم الحسبة بنفسه، وبين يديه عبد ضخم فاجر، فمن وجب عليه تأديب، أمر العبد أن يولج فيه! والمفعول به يصيح، وذكر أنه أنشأ داراً كبيرة مملأها قيوداً وأغلالاً، وجعل لها سبعة أبواب، وسماها جهنم، وأمر بحريق مصر، واستباحها، وبعث خادمه ليشاهد الحال، فلما رجع، قال: كيف رأيت؟ قال: لو استباحها طاغية =

[عودة إلى ذكر علي بن الفضل وابن حوشب]

وأصل علي بن الفضل من بلاد رُعَيْن^(١) باليمن، قال أهل التاريخ: وإنه حج إلى بيت الله الحرام، ونوى الزيارة لمشهد الحسين بن علي، فسار مع حاج العراق، وزار الحسين، وبقي يبكي فوق قبر الحسين بكاءً شديداً، فرآه ميمون القُدّاح^(٢)، فأخبره بما عنده من الاعتقاد، وأنه شيعي أسلم على يدي جعفر الصادق، وأمره بالدعوة في اليمن، فسار إلى بلاده في العام القابل مع حاج العراق، خرج إلى مكة ثم إلى اليمن، والمراد برعين: هو بلاد يافع^(٣)؛ لأن

= الروم ما زاد على ما رأيت. اهـ، وذكر الشوكاني في «أدب الطلب» (ص ١٥٠) أن المذكور أمر الناس بالسجود له، فكان إذا ذكره الخطيب يوم الجمعة على المنبر قام جميع من بالمسجد، ثم يخرون ساجدين، ثم يقوم بقيامهم من يتصل بالجامع من أهل الأسواق، ثم يسري ذلك إلى قيام أهل مصر، قال: وما كان يديه من الأفعال المتناقضة والحماقات الباردة مقصوده من ذلك تجريب أحوال الناس، واختبار طاعتهم له في الأمور الباطلة وفي مخالفة الشريعة حتى ينقلهم إلى ما يريد. اهـ. «لذلك نستطيع أن نقول: إن سلوك الحاكم المتناقض والشاذ إنما كان بتأثير فكرة الألوهية، لذا فإن ارتباط الحاكم بهذه الدعوة أمر غير قابل للنقاش؛ لا من الناحية التاريخية ولا من الناحية الموضوعية». وانظر أيضاً «الحركات الباطنية في العالم الإسلامي» (ص ٢١١).

(١) رعين: بطن من حمير، يعرف بذري رعين، كانت بلادهم تشكل مخلفاً واسعاً، يشمل نواحي كثيرة، منها بلاد الرُّضْمَة (حُبَان) والشَّعْر والسَّدَة وشطر من بَعْدَان وبعض بلاد عَنَس، وسيأتي عن المؤلف أن يافع من ذي رعين، وقد شاركت قبيلة رعين بدور فعال في توطيد دعائم الإسلام، وكانوا في جيش عمرو بن العاص عند فتح مصر، وكذا في الجيش الذي فتح تونس. وممن ينسب إلى ذي رعين: صاحب «الشاطبية في القراءات» الشيخ أبو القاسم الشاطبي الرعيني الأندلسي المتوفى سنة (٥٩٠هـ). وانظر: «معجم البلدان والقبائل اليمنية» للمقحفي: (١/٦٩٦).

(٢) الظاهر أن علي بن الفضل المتوفى سنة (٣٠٣هـ) متأخر عن ميمون القُدّاح، وقد ذكر الدكتور عبد الرحمن الشجاع في كتابه «تاريخ اليمن في الإسلام» (ص ١٥٨) أن علي بن الفضل قابل الحسين بن عبد الله بن ميمون القُدّاح سنة (٢٦٦هـ)، وبهذا يزول الإشكال، والله أعلم.

(٣) يافع: قبيلة مشهورة من رعين، تنسب إلى يافع بن زيد بن مالك بن زيد بن رعين، تقع منازلها فيما بين الضالع ولحج، ومنهم فروع استقرت وحكمت بعض أجزاء من حضرموت منذ القرن الثالث الهجري، ومنهم نقائل كثيرة في عمان ودول الخليج العربي، وهي اليوم مديرية من مديريات محافظة لحج. انظر: «معجم قبائل العرب» للدكتور عمر كحالة: (٣/١٢٥٩)، و«معجم البلدان والقبائل اليمنية» للمقحفي: (٢/١٨٩٤).

يافع من آل رعين، كما ذكره الكُلاعي^(١) في شرح قصيدته، فنزل بلاد يافع^(٢)، وأظهر العبادة والنسك في سنة سبع وستين ومئتين، وكان ما كان من حاله، وأُرسل معه أيضاً آخر يسمى منصور حسن^(٣) إلى عَدَن لَاعَة^(٤)، وهو موضع يقرب من جبل مَسُور^(٥) من بلاد حَرَّاز^(٦).

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الله الكلاعي الحميري اليماني (. . . - ٤٠٤هـ): وقصيدته تسمى الدامغة، وهي القصيدة النونية التي تشتمل على أنساب حمير ومفاخرها وأيامها ومآثرها وملوكها، ولم أعثر عليها ولا على شرحها. انظر: «إيضاح المكنون»: (٤٤٢/١)، و«مصادر الحبشي» (ص ٤٠٤)، و«معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (١٣٤٩/٢).

(٢) قبل أن ينزل علي بن الفضل بلاد يافع نزل في مدينة جيشان مسقط رأسه، وهي مدينة قديمة أسفل جبل العُود بينه وبين بلاد قَعَطْبَة، وهي اليوم قرية صغيرة، تبعد عن قعدة شمالاً بنحو ١٥ كم. انظر: «حياة عالم وأمير» (ص ٣٢)، و«معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (٣٧٩/١).

(٣) في الأصل: «منصور بن حسن»، والصواب ما أثبتناه؛ لأن الحسن بن فرج بن حوشب كان يلقب بـ «منصور اليمن».

(٤) عدن لاعة بلدة في جنوب مديرية بني العوام التابعة لمحافظة حجة، تقع بالقرب من جبل مَسُور في جنوب شرق مدينة حجة، كانت عدن لاعة قديماً سوقاً كبيراً من أسواق العرب، وهي اليوم أطلال وخرائب، انطمست معالمها، ولم يبق من آثارها سوى أنقاض جامعها وخاناتها. انظر: «معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (١٠٢٨/٢).

(٥) مَسُور: جبل عظيم، يطل على بلاد حجة وتهامة، ويقع شمال غرب مدينة ثُلا، ينسب إلى مسور بن عمرو بن مَعْدِي كَرِب، وهو ما أسماه الهمداني جبل «تُخْلِي»، وغلب عليه فيما بعد اسم «مسور المُنتاب» لسكون آل المنتاب فيه، والجبل متسع من أعلاه، وله عدة فروع، وفي رأسه الدور والقصور، وقد أطل الهمداني في وصفه وحصانته، ويشكل جبل مسور مديرية تتبع حالياً محافظة عمران. انظر: «معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (١٥٢٤/٢).

(٦) هذا وهم من المؤلف رحمته، فجبل مسور ليس في حراز، والظاهر أنه اشتبه بجبل مسار الذي في بلاد حراز والذي منه انطلقت دعوة الباطنية، وبلاد حَرَّاز تقع غرب العاصمة صنعاء، وهي عبارة عن «سبعة جبال، هي: مَنَاحَة وَصَعْفَان وَمَسَار (وهو أعلاها) وَلِهَاب وَمَجِيح وَشِبَام وَهَوَزَن، وأطلق عليها الهمداني صفة حراز المستحززة، أي: المنيعه والحصينة، ولهذا اختارها الباطنيون الإسماعيليون معقلاً لنشر دعوتهم وملتهم ابتداءً بالملك علي بن محمد الصليحي فمن بعده، ولا زال للباطنية وجود هناك إلى يوم الناس هذا، ولكن انتقلت زعامة الباطنية (البهرة الداودية) إلى الهنود سنة (٩٤٤هـ) بعد ضعف الإسماعيليين في اليمن، وما زال نشاطهم قوياً ومستمراً في حراز بقيادة زعيمهم الهندي المؤله محمد برهان الدين. وانظر: «معجم البلدان والقبائل اليمنية» للمقحفي: (٤٤١/١)، (١٥٠٨/٢)، و«الشيعه الإسماعيلية رؤية من الداخل» لعلوي طه الجبل (ص ٣٢).

فمكثا في الدعوة للناس حتى مال إليها من مال، ثم طلع أبو القاسم^(١) إلى جبل مسور، واستقر في بيت رَيْبٍ^(٢) بأعلاه.

وصفاتهم مذكورة في التواريخ، وما وقع في أيامهم من الفتن. وأبو طاهر ظهر أمره بالحجاز، وسكن بهجر^(٣)، وجرى منه ما جرى في البيت الحرام، كما سبق الإشارة إليه.



(١) هو ابن حوشب.

(٢) بيت رَيْبٍ: حصن في جبل مسور المتتاب. انظر: «معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (٧١٩/١).

(٣) هجر مدينة مشهورة، كانت قاعدة البحرين قديماً، وتسمى اليوم الهفوف، تابعة للمملكة العربية السعودية. انظر: حاشية «البداية والنهاية»: (٢٧٠/٦)، و«أطلس الوطن العربي والعالم» (ص ٩٤، ١٤٢).

ذكر بعض العقائد المتفق عليها بين الباطنية

وذكر بعض كتبهم

وقد اتفق جميع الباطنية على الرفض للمشايخ وسائر أهل البيت غير السبعة الأئمة المنصوص عليهم على زعمهم بالعصمة، وإثبات الطبائع ونفي خلق الله تعالى، وأن النباتات والأشجار والزروع والحيوانات والآلام والأمراض والموت والحياة جميعاً الأمر فيها للطبائع والإحالات والاستحالات والتركيبات المتأثرة جميعاً عن السابق والتالي، هذه الأصول لا يختلفون فيها غلاتهم وغير غلاتهم. وكذلك اتفقوا على عدم المعاد الجسماني بل الروحاني، واتفقوا على عدم تبدل الأرض وعدم تبدل السماوات^(١)، ولا طي هناك ولا حشر [٢٠/ب] ولا ميزان ولا صراط ولا حقيقة جنة ونار، بل جميع ذلك عندهم أمثال. هذه أصولهم التي اتفقوا عليها، وأن القيامة تمام الدور على الخلاف بينهم في مدته كما سبق ذكره، فكل دور ينتهي هو القيامة وتغير الحالة، وكتبهم ناطقة بجميع ذلك، ويأخذون الخمس من جميع الأموال والعشر، والله أعلم.

ومن كتب غلاتهم - الذين هم القرامطة منهم الإباحية - كتاب «البلاغ الأكبر»^(٢)،

(١) والله جل وعلا يقول: ﴿يَوْمَ تَبْدَلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ وَالسَّمَوَاتُ بَرَزُوا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْقَهَّارِ﴾ [إبراهيم: ٤٨]، صدق الله، وكذبت الباطنية.

(٢) قال ابن كثير في «البداية والنهاية»: (٣٥٥/١١) عند ذكر مقتل القاضي عبد العزيز بن النعمان: «وأظن هذا القاضي هو الذي صنف «البلاغ الأكبر والناموس الأعظم»، الذي فيه من الكفر ما لم يصل إبليس إلى مثله، وقد رد على هذا الكتاب أبو بكر الباقلاني». وتعقبه الحافظ ابن حجر في «رفع الإصر عن قضاة مصر»: (٣٦٥/٢) عند ترجمة المذكور، فقال: «وقد نسب إليه الشيخ عماد الدين ابن كثير الكتاب «المسمى البلاغ الأكبر والناموس الأعظم» في أصول الدين، وهم في ذلك، وإنما هو تصنيف عمه عليّ ووالده النعمان».

فيه كل بلية، وقد أجاب عليه كثير من العلماء، وكتاب «المبتدي والمنتهي»^(١)، وكتاب «الرضاع»، وكتاب «الجامع»^(٢)، وكتاب «العلم المكنون والسر المخزون»^(٣).

ومن كتب غير الغلاة كتاب «دعائم الإسلام»^(٤)، وكتاب «الشريعة»^(٥)، وكتاب «المحصول»، وكتاب «المصابيح» للكرماني، وكتابه أيضاً الثاني المسمى «بينه الهادي والمهدي»، وكتاب «المناقب والمثالب»^(٦) في الرفض وسب الصحابة رضي الله عنهم، وكتاب «الهمة في [آداب] أتباع الأئمة السبعة أئمتهم»، وكتاب «الأصول»، و«مختصر الأصول»^(٧)، وغير ذلك.

أما كتب المقالات التي نقلوها وردوها وبينوها فهي كثيرة، أحسنها كتاب «المستظهري» للإمام الغزالي، فإنه وسع فيه القول، وذكر أصولهم وقواعدهم ودعواتهم والرد عليهم بما لا مزيد عليه، وهو في جزئين.

إذا عرفت هذا فقد بان لك أن الغلاة منهم يطرعون العمل بالظاهر بالمرة في جميع أحكامهم، ويستبيحون الحرامات، وغير الغلاة منهم - وهم الإسماعيلية من العبيدية - يعملون بالظاهر في البعض والباطن في البعض، فمثل الصلاة والحج والزكاة والصيام وتحريم المحرمات يعملون بالظاهر فيها، ويتدينون بها، ولا يحلون لها، ومثل الأعمال الأخروية من حقائق الجنة والنار والبعث للأجساد يتأولونها، ولا يعملون بظاهرها، هذا ما تقرر فيها من أحكامهم وأقوالهم، والله أعلم.

(١) لم أعثر على اسم مؤلفه، وكذلك الكتاب الذي بعده.

(٢) لعله كتاب «الجامع في الفقه» لأبي حاتم أحمد بن حمدان بن أحمد الليثي الإسماعيلي (.... - ٣٢٢هـ). انظر: «الأعلام»: (١/١١٩).

(٣) لم أعثر على اسم مؤلفه.

(٤) سبق أنه للقاضي النعمان بن محمد.

(٥) لم أعثر على اسم مؤلفه، وكذلك الكتاب الذي بعده.

(٦) سبق أنه للقاضي النعمان بن محمد، وكذلك الكتاب الذي بعده.

(٧) كتاب «الأصول» لا أدري لمن، وأما «مختصر الأصول» فهو لعلي بن محمد بن الوليد الأنف العبشمي.

وقد أجاب عليهم - الجميع: غلاتهم وغير غلاتهم - كثير من العلماء، وناقضوا أقوالهم وحججهم مع ظهور بطلانها^(١).



(١) ومن كتب الردود على الباطنية لعلماء اليمن: «بوار القرامطة» للإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم المتوفى سنة (٢٩٨هـ)، (مصادر الحبشي ص٥٠٨)، و«الرد على القرامطة» للمرتضى محمد بن الهادي يحيى بن الحسين المتوفى سنة (٣١٠هـ)، (المصدر السابق ص٥١٩)، و«كشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة» لمحمد بن مالك الحمادي اليماني المتوفى سنة (٤٧٣هـ)، (المصدر السابق ص٩٤)، و«الحسام البتار في الرد على القرامطة الكفار» لأحمد بن محمد الجلي الهمداني المقتول سنة (٦٥٢هـ)، (المصدر السابق ص١٠٧)، و«العضب المسلول في الرد على الباطني المخذول» لأبي العطايا عبد الله بن يحيى بن المهدي بن القاسم المتوفى سنة ٨٩٣هـ (المصدر السابق ص١٢٢)، و«رسالة البرهان للإفك والبهتان في الرد على فرعون الوقت والزمان» لحسن بن إدريس المتوفى سنة (١٠٢٢هـ) (المصدر السابق ص١٢٥)، و«الرسالة المتوكلية في هتك أستار الباطنية» للمتوكل على الله أحمد بن سليمان مخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء ضمن مجموع رقم (٨١)، و«الإفحام لأفئدة الباطنية الطغام» و«مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار» كلاهما للإمام يحيى بن حمزة، الأول منهما مخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء رقم (٦٩٠)، والثاني مطبوع، وأما كتب غير أهل اليمن من المتقدمين والمعاصرين فلا تحصى.

الكلام على الخوارج وتعداد فرقهم

وأما الخوارج^(١) فهم:

الأزارقة^(٢): أصحاب أبي راشد^(٣) نافع بن الأزرق^(٤)، وهو أول من أحدث الخلاف

(١) قال الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (ص ٨٦): أجمعت الخوارج على إكفار علي بن أبي طالب رضوان الله عليه أن حَكَمَ، وهم مختلفون؛ هل كفره شرك أم لا؟ وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر إلا النجدات، فإنها لا تقول ذلك، وأجمعوا على أن الله سبحانه يعذب أصحاب الكبائر عذاباً دائماً إلا النجدات. اهـ، وقال ابن حزم في «الفصل»: (٢/ ٢٧٠): ومن وافق الخوارج في إنكار التحكيم وتكفير أصحاب الكبائر والقول بالخروج على أئمة الجور، وأن أصحاب الكبائر مخلدون في النار، وأن الإمامة جائزة في غير قریش فهو خارجي، وإن خالفهم فيما عدا ذلك مما اختلف فيه المسلمون، وإن خالفهم فيما ذكرنا فليس خارجياً.

(٢) الأزارقة أصحاب أبي راشد نافع بن الأزرق الذين خرجوا مع نافع من البصرة إلى الأهواز، فغلبوا عليها وعلى كورها وما وراءها من بلدان فارس وكرمان في أيام عبد الله بن الزبير، وقتلوا عماله فيها بهذه النواحي. ومن بدع نافع بن الأزرق غير ما ذكره المؤلف: أنه كفر علياً عليه السلام، وقال: إن الله أنزل في شأنه: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾ [البقرة: ٢٠٤]، وعلى هذه البدعة مضت الأزارقة، وزادوا عليه تكفير عثمان وطلحة والزبير وعائشة وعبد الله بن عباس عليهم السلام وسائر المسلمين معهم وتخليدهم في النار جميعاً، واجتمعت الأزارقة على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر كفر ملة، خرج به عن الإسلام جملة، ويكون مخلداً في النار مع سائر الكفار، واستدلوا بكفر إبليس، وقالوا: ما ارتكب إلا كبيرة حيث أمر بالسجود لأدم عليه السلام فامتنع، وإلا فهو عارف بوحدانية الله تعالى، وقالوا باستعراض كل من لقوه من غير أهل عسكرهم، ويقتلونهم إذا قال: أنا مسلم، ويحرمون قتل من انتمى إلى اليهود أو إلى النصارى أو إلى المجوس، وبهذا شهد عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمروق من الدين كما يمرق السهم من الرمية. وقد بادت الأزارقة، وأولهم نافع بن الأزرق، وآخرهم عبدة بن هلال اليشكري، واتصل أمرهم بضعاً وعشرين سنة. انظر: «الفصل»: (٥/ ٥٢)، و«الملل والنحل»: (١/ ١٨٣) فما بعدها.

(٣) في الأصل: «أبي رشيد»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٣)، و«الملل والنحل»: (١/ ١٧٩)، ومن مصادر ترجمته الآتية.

(٤) هو أبو راشد نافع بن الأزرق بن قيس الحنفي البكري الوائلي الحروري (.... - ٦٥هـ): من أهل

بين الخوارج، والذي أبدعه من القول: البراءة^(١) ممن قعد عن الحرب معهم من أصحابهم، فكان سبب مفارقة النجدات له. وهؤلاء^(٢) قالوا بجواز قتل صبيان مخالفيهم ونسائهم، وإسقاط الرجم عن الزاني إذ ليس في القرآن، وإسقاط^(٣) حد قذف المحصنين لا المحصنات، وتجوز بعثة نبي يعلم [الله]^(٤) أنه يكفر أو قد كفر^(٥)، وأن التقية^(٦) غير جائزة في قول ولا عمل^(٧).

والثانية: [٢١/أ] النجدات: أصحاب نجدة بن عامر الحنفي^(٨): يعرف بأن قال: إن

= البصرة، رأس الأزارقة، وإليه نسبتهم، كان أمير قومه وفقههم، صحب في أول أمره عبد الله بن عباس، وله أسئلة رواها عنه، وذكره الجوزجاني في كتاب «الضعفاء»، وكان هو وأصحابه من أنصار الثورة على عثمان، ووالوا علياً، إلى أن كانت قضية التحكيم بين علي ومعاوية، فاجتمعوا في حروراء، وهي قرية من ضواحي الكوفة، ونادوا بالخروج على علي، وعرفوا لذلك هم ومن تبع رأيهم بالخوارج، وكان نافع جباراً فتاكاً، قاتله المهلب بن أبي صفرة، ولقي الأهوال في حربه، وقتل يوم دولا ب على مقربة من الأهواز. انظر: «لسان الميزان»: (٦/١٤٤)، و«الأعلام»: (٧/٣٥١).

(١) في الأصل: «بالبراءة»، وفي «المنية والأمل» (ق ٨٣): والبراءة، والتصويب من «مقالات الإسلاميين للأشعري» (ص ٨٦).

(٢) أي: الأزارقة.

(٣) في الأصل: «وأسقط»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٣).

(٤) الزيادة من «المنية والأمل» (ق ٨٣).

(٥) أي: تجوز أن يبعث الله تعالى نبياً يعلم أنه يكفر بعد نبوته، أو كان كافراً قبل البعثة. انظر «الملل والنحل»: (١/١٨٦).

(٦) في الأصل: «البعثة»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٣) ومن «الملل والنحل»: (١/١٨٦).

(٧) «مقالات الإسلاميين» للأشعري (ص ٨٦).

(٨) هو نجدة بن عامر الحنفي (٣٦ - ٦٩هـ): رأس الفرقة النجدية، ونسبتها إليه، من كبار أصحاب الثورات في صدر الإسلام، انفرد عن سائر الخوارج بآراء، وله أتباع انقضوا، كان أول أمره مع نافع ابن الأزرق، وفارقه لإحداثه في مذهبه، ثم خرج مستقلاً باليمامة سنة (٦٦هـ) أيام عبد الله بن الزبير في جماعة كبيرة، فأتى البحرين، واستقر بها، وتسمى بأمير المؤمنين، ووجه إليه مصعب ابن الزبير خيلاً بعد خيل وجيشاً بعد جيش، فهزمهم، ونقم عليه أصحابه أموراً، قيل: منها أنه وجد ابنة لعمرو بن عثمان بن عفان قد وقعت في السبي، فاشتراها من ماله بمئة ألف درهم، وبعث بها إلى عبد الملك بن مروان، فخلعوه، ثم قتله أبو فديك من أصحابه، وقيل: قتله أصحاب ابن الزبير. انظر: «مقالات الإسلاميين» (ص ٩٢)، و«الأعلام»: (٨/١٠).

المخطئ بالجهل معذور^(١)، وإن من خاف العذاب على [المجتهد المخطئ قبل]^(٢) قيام الحجّة عليه فهو كافر، وإن من نقل عن دار هجرته فهو منافق^(٣)، وإن أصحاب الحدود^(٤) المذنبين منهم^(٥) غير خارجين من الإيمان، وإن المذنبين من غيرهم كفار، وقال بأن الإصرار على الصغيرة شرك، لا فعل الكبيرة إن لم يصر، فهم مسلم، إلى غير ذلك^(٦).

الثالثة: الصفرية: أصحاب زياد بن أصفر^(٧)، وقيل: عبد الله [بن] الصفار^(٨)، قالوا: كل ذنب مغلظ كفر وشرك، وهو قول الخوارج كافة إلا الفضيلية^(٩)، وهؤلاء^(١٠) تفردوا بأن

(١) والسبب في ذلك: أن نجدة بعث بعثاً إلى أهل القطيف، واستعمل عليهم ابنه، فقتل وسبى وغنم، فأخذ ابن نجدة وأصحابه عدة من نساءهم، فقوموا كل واحدة منهم بقيمة على أنفسهم، وقالوا: إن صارت قيمهن في حصتنا فذاك، وإن لم تصر أدينا الفضل، فنكحوهن قبل أن يقسمن، وأكلوا من الغنائم قبل أن تقسم، ثم رجعوا إلى نجدة، وأخبروه بذلك، فقال: لم يسعكم ما صنعتم، فقالوا: لم نعلم أنه لا يسعنا، فعذرهم نجدة بجهالتهم، فتابعه على ذلك أصحابه، وعذروا بالجهالات. انظر «مقالات الإسلاميين» للأشعري (ص ٩٠).

(٢) الزيادة من «المنية والأمل» (ق ٨٣).

(٣) قال في «الفصل»: (٥٣/٥): وقالوا: من ضعف عن الهجرة إلى عسكرهم فهو منافق، واستحلوا دماء القعدة وأموالهم.

(٤) في الأصل: «الحلول»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٣).

(٥) أي: من أصحابه، وقال: لعل الله تعالى يعفو عنهم، وإن عذبهم ففي غير النار، ثم يدخلهم الجنة، فلا تجوز البراءة منهم. انظر: «الملل والنحل»: (١/١٩١).

(٦) «مقالات الإسلاميين» للأشعري (ص ٨٩).

(٧) هكذا في الأصل، وفي غيره: الأصفر، ولم أقف على ترجمته.

(٨) في الأصل: «عبد الله الصفار»، والزيادة من «المنية والأمل» (ق ٨٣)، ومن «الملل والنحل»: (١/٢١٦)، وهو عبد الله بن صفار الصريمي التميمي (... - نحو ٦٠هـ): رئيس الصفرية من الخوارج، وفي صحة رئاسته لهم خلاف طويل، نسبوا إليه - فيما يقال - على غير قياس، وقيل: إن الصفرية نسبوا إلى عبيدة، وكان ممن خالف نجدة، وقيل: سمو صفرية إشارة إلى صفرة وجوههم من أثر ما تكلفوه من السهر والعبادة. انظر: «مقالات الإسلاميين» للأشعري (ص ١٠١)، و«حاشية الفرق بين الفرق» (ص ٩٠)، و«الأعلام»: (٤/٩٣).

(٩) الفضيلية فرقة من الصفرية، قال ابن حزم في «الفصل» (٥/٥٤): وقالت الفضيلية من الصفرية: من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله بلسانه ولم يعتقد ذلك بقلبه، بل اعتقد الكفر أو الدهرية أو اليهودية أو النصرانية فهو مسلم عند الله مؤمن، ولا يضره - إذا قال الحق بلسانه - ما اعتقد بقلبه.

(١٠) أي: الصفرية.

التقية واجبة في القول دون العمل، وأن فاعل الكبيرة لا يسمى كافراً ولا مشركاً، بل زانياً أو نحوه، وما لا حد فيه كترك الصلاة فهو كفر، وأن جميع الصدقات في دار التقية سهم واحد^(١)، ويجيزون مناكلة المشركين وأكل ذبائهم وقبول شهادتهم وموارثتهم، ويحتجون بتزويجه ﷺ بناته من المشركين في دار التقية^(٢).

الرابعة: الميمونية: أصحاب ميمون^(٣)، رجل من بلخ^(٤)، وقيل: كان عبداً لعبد الكريم ابن عجرد^(٥)، وهم يجيزون نكاح بنات البنين وبنات البنات وبنات أولاد الإخوة والأخوات؛ لأن الآية لم تصرح بتحريمهن^(٦)، فأدخلن في عموم: ﴿وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ

(١) أي: لا ثمانية أسهم كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمَوْلَىٰ فَلَهُمَّ فِي الرِّقَابِ وَالْقَدْرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَيْنَ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٦٠].
(٢) ويحجب عنهم بأن تحريم المسلمات على المشركين لم يكن إلا بعد الحديبية سنة ٦هـ، وانعقد الإجماع على ذلك.

(٣) هو ميمون بن عمران (... - نحو ١٠٠هـ): رأس الفرقة الميمونية، وهي من فرق العجاردة، وسماه الشهرستاني: ميمون بن خالد، وقال: انفرد ميمون عن العجاردة بإثبات القدر خيره وشره من العبد، وإثبات الفعل للعبد خلقاً وإبداعاً، وإثبات الاستطاعة قبل الفعل، والقول بأن الله تعالى يريد الخير دون الشر، وليس له مشيئة في معاصي العباد. وتنسب إليهم أقوال أخرى شنيعة، منها: أن سورة يوسف ليست من القرآن. انظر: «الملل والنحل»: (١/٢٠٤)، و«الأعلام»: (٧/٣٤١).

(٤) بلخ: مدينة ذات شأن في العصور القديمة والوسطى، فتحها الأحنف بن قيس أيام معاوية، وجعلها أسد بن عبد الله القسري عاصمة لخراسان، ثم دمرها التتار سنة (٦١٨هـ)، وهي اليوم قرية صغيرة في أفغانستان. انظر: «الروض المعطار» (ص ٩٦)، و«المنجد في الأعلام» (ص ١٤٠).

(٥) لم أجد له ترجمة مستقلة، وقال في «الفرق بين الفرق» (ص ٩٤، ٩٦): إنه كان من أتباع عطية بن الأسود الحنفي، وإنه كان في حبس السلطان حتى مات.

(٦) بل هن داخلات في نص الآية، لكن هؤلاء جهلوا لغة العرب التي نزل بها القرآن، فخرقوا بهذا القول إجماع المسلمين، ووافقوا المجوس، فالنبت اسم لكل أنثى لك عليها ولادة، وإن شئت قلت: كل أنثى يرجع نسبها إليك بالولادة بدرجة أو درجات، فيدخل في ذلك بنت الصلب وبناتها وبنات الأولاد وإن نزلن، وبنت الأخ اسم لكل أنثى لأخيك عليها ولادة بواسطة أو مباشرة، وكذلك بنت الأخت. انظر: «تفسير القرطبي»: (٥/١٠٥) فما بعدها.

ذَلِكَكُمْ ﴿ [النساء: ٢٤]، وكانت الغلبة لهم بخراسان وبسجستان^(١)، و[لا] يرون [إلا] قتال السلطان [خاصة]^(٢) وأعوانه ومن رضي بحكمه ومن طعن في دينهم.

الخامسة: الحمزية: وهم أصحاب رجل يقال له: حمزة بن أدرد^(٣)، وهم كالميمونية، وهم والميمونية قدرية، ويقولون بأن أطفال مخالفيهم في النار، ويجوزون العقد لإمامين وأكثر في وقت واحد، بخلاف الميمونية.

السادسة: الشعيبية: أصحاب شعيب بن محمد^(٤)، وهو رئيس الخازمية، وهم كالعجاردة، إلا أنهم مجبرة، وشعيب بن محمد هو الذي خاصمهم في القدر عند أن تقاضاه ميمون حقاً له كان عليه، فقال شعيب بالجبر، وميمون بالقدر، وهما جميعاً موليان لعبد الكريم بن عجرد، فهم من العجاردة^(٥).

- (١) سجستان: منطقة في وسط آسيا، تقاسمها إيران وأفغانستان. انظر: «المنجد في الأعلام» (ص ٣٥١).
- (٢) الزيادات الثلاث من «المنية والأمل» (ق ٨٣).
- (٣) هكذا في الأصل وفي «المنية والأمل» (ق ٨٣)، وفي «الحوار العين» (ص ٢٢٥)، وأما في «الملل والنحل»: (٢٠٣/١) فسماه حمزة بن أدرك، وفي «الفرق بين الفرق» (ص ٩٨): حمزة بن أكر، وقال ما خلاصته: ظهر أيام الرشيد سنة (١٧٩هـ)، وعاث الفساد بسجستان وخراسان ومكران وقهستان وكرمان، وهزم الجيوش الكثيرة، وكان في الأصل من العجاردة الخازمية، ثم خالفهم في باب القدر والاستطاعة، فقال فيها بقول القدرية، فأكفرته الخازمية في ذلك، ثم زعم مع ذلك أن أطفال المشركين في النار، فأكفرته القدرية في ذلك، ودامت فتنته إلى آخر أيام الرشيد، فلما تمكن المأمون من الخلافة كتب إلى حمزة كتاباً استدعاه فيه إلى طاعته، فما ازداد إلا عتواً في أمره، فبعث المأمون بطاهر بن الحسين لقتال حمزة، فدارت بين طاهر وحمزة حروب قتل فيها من الفريقين مقدار ثلاثين ألفاً أكثرهم من أتباع حمزة، وانهزم فيها حمزة إلى كرمان، ثم إن المأمون استدعى طاهر بن الحسين من خراسان، وبعث به إلى منصبه، فطمع حمزة في خراسان، فأقبل في جيشه من كرمان، فخرج إليه عبد الرحمن النيسابوري في عشرين ألف رجل من غزاة نيسابور ونواحيها، فهزموا حمزة بإذن الله، وقتلوا الألوفاً من أصحابه، وانفلت منهم حمزة جريحاً ومات في هزيمته.
- (٤) لم أجد له ترجمة مستقلة.

- (٥) في الأصل: «بني العجاردة»، ولا توجد «بني» في «المنية والأمل» (ق ٨٣)، ولا لزوم لها.

السابعة: الخازمية^(١): أصحاب خازم بن علي^(٢)، وهم على قول الشعبية، إلا أنهم متوقفون^(٣) في تكفير علي^(٤).

الثامنة: البياضية: وهم قيل: من الإباضية، لكن صحف اسمهم^(٥).

التاسعة: المعلومية: قوم من الخوارج، زعموا أن من يعلم^(٦) الله ببعض أسمائه فليس بعالم به^(٧)، ذكره [٢١/ب] الحاكم.

وقال في شرح رسالة «الحوار العين» لنشوان^(٨): إن المعلومية يقولون: من

(١) هكذا في «المنية والأمل» (ق ٨٣) و«الفرق بين الفرق» (ص ٩٤) و«الحوار العين» (ص ٢٢٥) و«مقالات الإسلاميين» (ص ٩٦) و«التبصير في الدين» (ص ٥٥)، وأما في «الملل والنحل»: (٢٠٦/١) فقد سماها: الجازمية، والظاهر أنه تصحيف.

(٢) لم أجد له ترجمة.

(٣) في الأصل: «متفقون»، ولعله سبق قلم، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٣)، و«الملل والنحل»: (٢٠٦/١).

(٤) الخازمية هم من العجاردة، والذي تفردوا به أنهم قالوا في القدر بالإثبات، وبأن الولاية والعداوة صفتان لله عز وجل في ذاته، وأن الله يتولى العباد على ما هم صائرون إليه، وإن كانوا في أكثر أحوالهم مؤمنين. انظر: «مقالات الإسلاميين» (ص ٩٦).

(٥) وهو الظاهر، فلم أجد فرقة بهذا الاسم في كتب الفرق.

(٦) في الأصل: «لم يعلم»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٣).

(٧) أي: لا بد أن يعلم الله بجميع أسمائه وصفاته حتى يصير مؤمناً. انظر «الفرق بين الفرق» (ص ٩٧)، و«الملل والنحل»: (٢١٢/١).

(٨) هو أبو سعيد نشوان بن سعيد الحميري (... - ٥٧٣هـ): فقيه، أصولي، أديب، شاعر، عارف باللغة والنحو والتاريخ والأنساب، مشارك في علوم أخرى، من أهل بلدة حوث من بلاد حاشد شمالي صنعاء، دعا إلى نفسه في صَبْر - بفتحتين - (قرية وجبل وواد في بني معاذ من مديرية سَحَار التابعة لمحافظة صعدة بالغرب منها بمسافة ١٢ كم)، واستولى على حصون وقلاع، وتبعه جماعة، لقبوا فيما بعد بالفرقة النشوانية، وكتب لها البقاء دهرأ، من كتبه: «شمس العلوم ودواء العرب من الكلوم»، و«القصيدة الحميرية»، وتسمى «النشوانية»، و«الحوار العين» مع شرحه له، و«أحكام صنعاء وزبيد»، و«التبيان في تفسير القرآن»، وغيرها، وله نظم كثير. تنبيه: ذكر ياقوت في «معجم البلدان»: (٣/٣٩٢) أن صاحب الترجمة أنشأ دولته في جبل «صَبْر» المطل على قلعة تعز، وهذا وهم تبعه عليه كثير من مترجمي نشوان، منهم الزركلي صاحب «الأعلام» وكمال مصطفى محقق «الحوار العين» وعمر كحالة

علم الله ببعض أسمائه فلم يجهره^(١).

العاشرة: المجهولية: زعموا أن من عرف الله ببعض أسمائه فليس جاهلاً، ويقولون [بخلق الأفعال، وفي شرح الرسالة لنشوان: أن المجهولية يقولون]^(٢): من لم يعلم الله بجميع أسمائه فهو جاهل^(٣).

الحادية عشرة: الصلتية: من العجاردة، وهم أصحاب عثمان بن أبي الصلت^(٤)، يقولون: إذا أسلم الرجل توليناه، وتبرأنا من أطفاله حال طفولتهم، ولا نحكم بإسلامهم حتى يتكفوا فيسلموا، ولا إسلام لطفل حتى يدرك فيدعى إلى الإسلام فيسلم^(٥).

الثانية عشرة: الأحنسية: أصحاب أحنس بن قيس^(٦)، وهم كالعجاردة، إلا أنهم لا يتبرؤون من الأطفال ولا من أهل التقية^(٧)، إلا من عرفوه بالإسلام أو الكفر، ويحرمون

= صاحب «معجم المؤلفين» وغيرهم، والصواب ما ذكرناه. انظر «الأعلام»: (٢٠/٨)، و«معجم المؤلفين»: (٨٦/١٣)، و«معجم البلدان والقبائل اليمنية» للمقحفي: (٨٩٥/١).

(١) «الحوار العين» (ص ٢٢٥)، وهذا وهم من صاحب «الحوار العين»، والصواب ما قاله الحاكم وغيره، وهو ما نص عليه الأشعري في «مقالاته» (ص ٩٦)، ونص عبارته: والذي تفردوا به أنهم قالوا: من لم يعلم الله بجميع أسمائه فهو جاهل به.

(٢) الزيادة من «المنية والأمل» (ق ٨٣).

(٣) «الحوار العين» (ص ٢٢٥)، وهذا أيضاً وهم، والصواب الذي قبله، وصاحب «الحوار العين» نسب قول المعلوماتية للمجهولية، وقول المجهولية للمعلوماتية. وانظر: «مقالات الإسلاميين» (ص ٩٦)، و«الفرق بين الفرق» (ص ٩٧)، و«الملل والنحل»: (٢١٢/١).

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) قال في «الفصل»: (٥٥/٥): فعلى هذا إن قتله قاتل قبل أن يلفظ بالإسلام فلا قود ولا دية، وإن مات لم يرث، ولم يورث.

(٦) لم أجد له ترجمة.

(٧) في الأصل: «القبلة»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٣)، وفي «الحوار العين» (ص ٢٢٦): «وهم يقفون عن جميع ما في دار التقية من أهل القبلة إلا من عرفوه بإسلام أو كفر»، وذكر نحوه في «مقالات الإسلاميين» (ص ٩٧).

البيات^(١) والاختيال والقتل في المصر، وأن يبدأ أحد بقتال حتى يدعى إلى الإسلام.

الثالثة عشرة: الشيبانية: أصحاب شيبان بن سلمة الخارجي^(٢)، تبرأت منه الخوارج لإعانتة أبا مسلم^(٣)، ومما يختص به قوله: إن الله تعالى لا يعلم شيئاً حتى يخلق لنفسه علماً، وإن الأشياء إنما^(٤) تعلم عند حدوثها، وهو جهمي في الجبر، ولما قتل قالت الشيبانية: إنه قد تاب، وقال سائر الثعالبة^(٥): لا تقبل توبة مثله^(٦) إلا بأن يقتص منه، أو يعفو صاحب الحق، وتبرؤوا ممن أجاز توبته.

الرابعة عشرة: الرشيدية^(٧): أصحاب رجل يسمى رشيد^(٨)، انفردوا بأن أوجبوا فيما سقي بالغيول والأنهار نصف العشر^(٩)، فتبرأت منهم الثعالبة من الخوارج.

(١) قال في «القاموس المحيط» (ص ١٩٠)، مادة (بيت): وبَّيت العدو: أوقع بهم ليلاً.

(٢) هو شيبان بن سلمة السدوسي الخارجي (. . . - ١٣٠هـ): أحد قادة الحرورية، وإليه تنسب الشيبانية، وهو أول من أظهر القول بالتشبيه، وكان مقيماً بمرور أو أواخر أيام الدولة الأموية، واجتمعت عليه مضر وربيعة واليمن بخراسان، وثار على نصر بن سيار، وهو والي خراسان من قبل مروان بن محمد، وحصره ثلاث سنين، ولما ظهرت دعوة بني العباس أرسل إليه أبو مسلم الخراساني يدعوه إلى البيعة، فقال شيبان: أنا أدعوك إلى بيعتي، وسار شيبان إلى سرخس، واجتمع إليه جمع كثير من بكر بن وائل، وسير أبو مسلم جيشاً، فحاربه، وقتل شيبان على أبواب سرخس. انظر: «تاريخ الطبري» (٦/ ٥٠)، و«الأعلام»: (٣/ ١٨٠).

(٣) أعانه على نصر بن سيار كما في «الملل والنحل»: (١/ ٢٠٩).

(٤) في الأصل: «لا تعلم»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٣).

(٥) الثعالبة فرقة من العجاردة، نسبوها إلى ثعلبة بن عامر، وقيل: ثعلبة بن مشكان، كان من أتباع ابن عجرد، ثم خالفه في مسائل. انظر: «الفرق بين الفرق» (ص ١٠٠)، و«الملل والنحل»: (١/ ٢٠٧).

(٦) قالوا: لأنه قتل الموافقين لنا في المذهب، وأخذ أموالهم، ولا تقبل توبة من قتل مسلماً وأخذ ماله إلا بأن يقتص من نفسه، ويرد الأموال، أو يوهب له ذلك. انظر: «الملل والنحل»: (١/ ٢٠٩).

(٧) ويقال لهم: العشرية كما في «الملل والنحل»: (١/ ٢٠٨).

(٨) هو رشيد الطوسي كما في «الملل والنحل»: (١/ ٢٠٨)، ولم أجد له ترجمة.

(٩) قال في «الفرق بين الفرق» (ص ١٠٢): وإنما يجب العشر الكامل [عندهم] فيما سقته السماء فحسب.

الخامسة عشرة: الحفصية^(١): أصحاب حفص بن أبي مقدم^(٢)، قالوا بجواز التحكيم^(٣) دون غيرهم من سائر فرق الخوارج، ويجعلون بين الشرك والكفر مرتبة، فيقولون: إن من عرف الله وكفر بما سواه من رسول^(٤) وجنة ونار وعمل جميع الجنائيات فهو كافر بريء من الشرك، ومن جهل الله وأنكره فهو مشرك.

السادسة عشرة: المكرمية: أصحاب أبي مكرم^(٥)، كفروا تارك الصلاة لا لتركها، بل لجهله بالله، وكذلك سائر الكبائر، وهم من أهل الموافاة^(٦).

السابعة عشرة: العجاردة: أصحاب عبد الكريم بن عجرد، يوجبون دعاء الطفل إذا بلغ، والبراءة منه قبل ذلك حتى يدعى إلى الإسلام^(٧).

(١) الحفصية من فرق الإباضية، كما نص عليه الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (ص ١٠٢)، وقال: وتأولوا في عثمان نحو ما تأولت الشيعة في أبي بكر وعمر، وزعموا أن علياً هو الحيران الذي ذكره الله في القرآن، وأن أصحابه الذين يدعونهم إلى الهدى أهل النهروان، وزعموا أن علياً هو الذي أنزل الله سبحانه فيه: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [البقرة: ٢٠٤]، وأن عبد الرحمن بن ملجم هو الذي أنزل الله فيه: ﴿وَمَنْ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٠٧].

(٢) لم أجد له ترجمة أستفيد منها غير ما ذكره المؤلف.

(٣) في الأصل: «تحكيم»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٣).

(٤) في الأصل: «رسوله»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٣).

(٥) هكذا أيضاً في «المنية والأمل» (ق ٨٣)، وفي «مقالات الإسلاميين» (ص ١٠٠)، وفي «الفرق بين الفرق» (ص ١٠٣)، وفي «الحوار العين» (ص ٢٢٦)، وقال في «الملل والنحل»: (١/ ٢١١): «مكرم بن عبد الله العجلي»، ولم أجد له ترجمة.

(٦) يقصدون بذلك أن الله تعالى إنما يوالي عباده ويعاديهم على ما هم صائرون إليه من موافاة الموت، لا على أعمالهم التي هم فيها، فإذا وصل المرء إلى آخر عمره ونهاية أجله حينئذ إن بقي على ما يعتقد فذلك هو الإيمان فيواليه، وإن لم يبق فيعاديه، انظر: «الملل والنحل»: (١/ ٢١١).

(٧) ذكر في «مقالات الإسلاميين» (ص ٩٣) أن العجاردة خمس عشرة فرقة، الأولى: لم يسمهم، ومقاتلهم هي التي نسبها المؤلف هنا إلى العجاردة، والثانية: الميمونية، والثالثة: الخلفية، والرابعة: الحمزية، والخامسة: الشيعية، والسادسة: الخازمية، ومنها المعلومية، وهي السابعة، والمجهولية، وهي الثامنة، والتاسعة: الصلتية، والعاشرية: الثعالبة، ومنها: الأخنسية، وهي الحادية عشرة، والمعبدية، وهي الثانية عشرة، والشيبانية، وهي الثالثة عشرة، والرشيديّة، وهي الرابعة عشرة، والمكرمية، وهي الخامسة عشرة، وقد ذكرها المؤلف هنا عدا الخلفية والمعبدية.

الثامنة عشرة: الإباضية^(١): أصحاب عبد الله بن يحيى بن إياض التميمي^(٢)، يقولون: إن من خالفهم من أهل القبلة فهو كافر غير مشرك، تحل مناكحته إلى غير ذلك كالموارثة، ويجعلون حكم كفار القبلة [٢٢/أ] حكم البغاة في الغنيمة، ويجيزون شهادة مخالفيهم على أوليائهم، قال أبو القاسم البلخي^(٣) المعتزلي: ولم يمت ابن إياض حتى رجع عن أقواله إلى الاعتزال، ولهذا لا يعظمه أصحابه من بعده.

(١) الإباضية إحدى فرق الخوارج كما في سائر الكتب المصنفة في تعداد الفرق، ويدعي أصحابها أنهم ليسوا خوارج، وينفون عن أنفسهم هذه النسبة، والحقيقة أنهم ليسوا من غلاة الخوارج، لكنهم يتفقون مع الخوارج في مسائل عديدة، ويعتمدون على القرآن والسنة «مسند الربيع بن حبيب» والرأي والإجماع، وتأثروا بمذهب أهل الظاهر، وتأثروا بالمعتزلة في قولهم بخلق القرآن وإنكار الشفاعة للعصاة وتخليد أصحاب الكبائر في النار ما لم يتوبوا، ونفي الرؤية وتأويل الصفات، ويتهجم بعضهم على عثمان وعلي ومعاوية وعمرو بن العاص، ومنهم من يستند في كتاباته الفقهية إلى آراء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة دون تحامل، ويعد «كتاب النيل وشفاء العليل» - الذي شرحه محمد بن يوسف إطفيش المتوفى سنة (١٣٣٢هـ) - من أشهر كتبهم في الفقه، ومن كتبهم في العقيدة: «مشارك الأنوار» للشيخ نور الدين السالمي، وقد قامت لهم دولة مستقلة في عُمان، وتعاقب على الحكم فيها إلى العصر الحديث أئمة إباضيون، ولا يزال لهم وجود إلى وقتنا الحاضر في كل من عمان بنسبة مرتفعة، وفي ليبيا وتونس والجزائر وفي واحات الصحراء الغربية وفي زنجبار، وقد اشتهرت الإباضية بالقول بالمسائل الفقهية التالية:

- ١ - عدم جواز المسح على الخفين كالشيعة الإمامية.
 - ٢ - عدم رفع الأيدي في تكبيرة الإحرام، وإسبال الأيدي في الصلاة والاختصار على تسليمه واحدة.
 - ٣ - القول بإفطار من أصبح جنباً في رمضان.
 - ٤ - تحريم ذبائح أهل الكتاب الذين لا يعطون الجزية أو الحربين غير المعاهدين.
 - ٥ - تحريم نكاح الصبي والصبية في قول جابر بن زيد، والعمل في المذهب بخلافه.
 - ٦ - كراهة الجمع بين بنات العم خوف القطيعة، وهي كراهة تنزيه.
 - ٧ - الوصية واجبة للأقربين غير الوارثين.
- انظر: «الموسوعة الميسرة»: (٥٨/١) فما بعدها، و«الفقه الإسلامي وأدلته» للدكتور وهبة الزحيلي: (٦٠/١).

(٢) هو عبد الله بن إياض المقعسي المري التميمي (. . . - ٨٦هـ): رأس الإباضية وإليه نسبتهم، اضطرب المؤرخون في سيرته وتاريخ وفاته، وكان معاصراً لمعاوية، وعاش إلى أواخر أيام عبد الملك، وكان كثيراً ما ينصحه، وكان يصدر في أمره عن رأي جابر بن زيد، قيل: لم يمت حتى رجع إلى الاعتزال، وليس في كتب الإباضية ما يؤيده. انظر: «لسان الميزان»: (٢٤٨/٣)، و«الأعلام»: (٦١/٤).

(٣) في الأصل: «البلبي»، والصواب ما أثبتناه.

التاسعة عشرة: اليزيدية^(١): أصحاب يزيد بن أبي أنيسة^(٢)، زعموا أن الله تعالى سيبعث رجلاً من العجم، ينزل عليه كتاب يكتب في السماء، ثم ينزل جملة واحدة، فيترك شريعة محمد ﷺ، وملته تكون ملة الصابئة المذكورة في القرآن^(٣)، وليست الصابئة المشهورة بحرّان وواسط^(٤)، وكل دين عند اليزيدية شرك^(٥).

- (١) ذكر في «مقالات الإسلاميين» (ص ١٠٣) وفي «الفرق بين الفرق» (ص ١٠٤) أن اليزيدية من الإباضية، وذكرهم في «الفرق بين الفرق» (ص ٢٧٩) ضمن الفرق الخارجة عن الإسلام، وتوجد في عصرنا الحاضر فرقة تسمى اليزيدية، تقدر يزيد بن معاوية وتعبد الشيطان، نشأت سنة (١٣٢هـ) إثر سقوط الدولة الأموية، وتنتشر في سوريا وتركيا وإيران والعراق وروسيا، ولهم جاليات قليلة في لبنان وألمانيا وبلجيكا، ولهم عقائد وطقوس تخرجهم من الإسلام، والظاهر أن هذه الفرقة التي ذكرها المؤلف هنا غير اليزيدية عبدة الشيطان. وانظر لليزيدية المعاصرة «الموسوعة الميسرة»: (١/ ٣٧١).
- (٢) في الأصل وفي «المنية والأمل» (ق ٨٤): «يزيد بن أبي شيبعة»، والتصويب من «الفرق بين الفرق» (ص ٢٧٩)، ومن «الحوار العين» (ص ٢٢٩)، وفي «مقالات الإسلاميين» (ص ١٠٣) و«الملل والنحل»: (١/ ٢١٥): «يزيد بن أنيسة»، ولم أجد له ترجمة مستقلة، قال في «الفرق بين الفرق» (ص ٢٧٩): «وكان من البصرة، ثم انتقل إلى جور من أرض فارس، وكان على رأي الإباضية من الخوارج، ثم إنه خرج عن قول جميع الأمة».
- (٣) هكذا في كتب الفرق التي بين يدي، إلا في «مقالات الإسلاميين» للأشعري (ص ١٠٣)، فقال: وزعم [أي: يزيد] أن ملة ذلك النبي الصابئة، وليس هذه الصابئة التي عليها الناس اليوم، وليس هم الصابئين الذين ذكرهم الله في القرآن، ولم يأتوا بعد.
- (٤) في الأصل وفي «المنية والأمل» (ق ٨٤): «بحران واسط»، والتصويب من «الملل والنحل»: (١/ ٢١٦)، ومن «الفرق بين الفرق» (ص ٢٨٠)، وحرّان: مدينة عظيمة مشهورة في بلاد ما بين النهرين في تركيا حالياً، وواسط: قرية بالفرج من نواحي الموصل بين مرقة وعين الرصد، وهي غير واسط الحجاج. انظر: حاشية «الملل والنحل»: (١/ ٢١٦)، و«المنجد في الأعلام» (ص ٢٣١).
- (٥) لكن ذكر الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (ص ١٠٤) أن يزيد المذكور تولى من شهد لمحمد ﷺ بالنبوة من أهل الكتاب، وإن لم يدخلوا في دينه، ولم يعملوا بشريعته، وزعم أنهم بذلك مؤمنون، ومثل هذا في «الفرق بين الفرق» (ص ٢٨٠).

العشرون: البيهسية: أصحاب أبي بيهس هيصم بن جابر^(١)، يقولون بأن السكر من كل شراب حلال الأصل موضوع عن سكر [منه]^(٢)، وكذا كل ما فعل حال سكره، إلى غير ذلك.



(١) هو أبو بيهس هيصم بن جابر الضبعي (. . . - ٩٤هـ): رأس الفرقة البيهسية من الخوارج، كان فقيهاً متكلماً من الأزارقة، وكفر أبو بيهس نافع بن الأزرق وعبد الله بن إباح فيما ذهبوا إليه، وتبعته جماعة، وكان ذلك في أيام الوليد الأموي، وطلب الحجاج أبا بيهس، فهرب إلى المدينة، وظفر به واليها عثمان بن حيان المري [وقيل: المزني]، فاعتقله، ولم يشتد عليه، إلى أن ورد كتاب من الوليد بقطع يديه ورجليه وصلبه، فقتل بالمدينة وصلب. انظر: «الأعلام»: (٨/١٠٥).

(٢) الزيادة من «المنية والأمل» (ق ٨٤).

[أصول فرق الخوارج]

وأصول فرقهم خمس: الأزارقة، منسوبون إلى أبي راشد نافع بن أزرق، والإباضية إلى عبد الله بن يحيى بن إباض، والصفرية إلى زياد بن الأصفر، والبيهسية إلى [أبي] (١) بيهس، والنجدات إلى نجدة بن عامر (٢)، ثم تشعبوا إلى الفرق المذكورة، وأنشأ مذهبهم عند التحكيم عبد الله بن الكواء الشكري (٣) وعبد الله بن وهب [الراسبي] (٤)، وفارق عليًا في أيامه، ولهم وقائع في التواريخ. وأول من عقد له الإمامة من الخوارج عبد الله بن وهب، وأكثر مذهبهم في الجزيرة (٥) والموصل وسجستان، والله أعلم.

[ذكر بعض اعتقادات ومذاهب الخوارج]

قال ابن حجر في «فتح الباري» عند ذكر الخوارج في «البخاري» (٦): ومن الخوارج من غلا في معتقدهم الفاسد، فأنكر الصلوات الخمس، وقال: الواجب صلاة واحدة بالغداة وصلاة بالعشي، وافقوا اليهود في ذلك لأنهم يصلون صلاة الفجر وصلاة عند الغروب لا

(١) الزيادة مما سبق.

(٢) في الأصل: «نجد بن عامر»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) في الأصل وفي «المنية والأمل» (ق ٥٣): «الراسبي»، والتصويب من المصادر التالية، وهو من رؤوس الخوارج، وقال البخاري: «لم يصح حديثه»، وله أخبار كثيرة مع علي، وكان يلزمه، ويعيبه في الأسئلة، وقد رجع عن مذهب الخوارج، وعاود صحبة علي. انظر: «فتح الباري»: (٢٨٧/١٤ - ٢٨٨)، و«لسان الميزان»: (٣/٣٢٩).

(٤) الزيادة من مصادر ترجمته التالية، وهو عبد الله بن وهب الراسبي (... - ٣٨هـ): كان من رؤوس الخوارج الحرورية، زائع مبتدع، أدرك عليًا عليه السلام، وكان معه في حروبه، ولما وقع التحكيم أنكره جماعة، فيهم الراسبي، فاجتمعوا بالنهروان وأمروه عليهم، فقاتلوا عليًا، وقتل الراسبي في هذه الواقعة. انظر: «لسان الميزان»: (٣/٢٨٤، ٣٧٦)، و«الأعلام»: (٤/١٤٣).

(٥) الجزيرة: اسم أطلق على الأجزاء الشمالية من المنطقة الواقعة ما بين دجلة والفرات، وتشمل ديار ربيعة ومصر، وهي اليوم منطقة في شمالي سوريا. انظر: «الروض المعطار»: (ص ١٦٤)، و«المنجد في الأعلام» (ص ٢١٤).

(٦) في الأصل بعد هذه اللفظة: «فقال»، ولا لزوم لها، وقد نسب ابن حجر هذا الكلام لابن حزم.

غير، ومنهم من جوز نكاح الأخت و بنت الأخت، ومنهم من أنكر أن تكون سورة يوسف من القرآن.

قال ابن حزم: أسوأهم حالاً الغلاة^(١)، وأقربهم الإباضية، وقد بقيت^(٢) منهم بقية بالمغرب. انتهى كلامه^(٣).

وبقيت^(٤) بقية منهم بعمان.

قال الدامغاني^(٥) في رسالته: ومذهبهم في الفروع مذاهب الأربعة. انتهى^(٦).

قلت: ليس على الإطلاق، فإن لهم مذاهب يستقلون بها في بعض أحكامهم؛ مثل وجوب قضاء الصلاة على الحائض كالصيام، كما رواه عنهم ابن دقيق العيد^(٧) في «شرح

(١) صرح ابن حزم في «الفصل»: (٢/٢٦٦): بأن أبعدهم الأزارقة.

(٢) في الأصل: «بقت»، والتصويب من الفتح.

(٣) «فتح الباري»: (١٤/٢٨٩).

(٤) في الأصل: «بقت»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) هو شمس الدين عبد الصمد بن عبد الله العلوي الدامغاني: لم أعثر له على ترجمة، وفي «إيضاح المكنون»: (١/٣٨٥) ما لفظه: «الجوهرة الخالصة عن الشوائب في العقائد المتقومة على جميع المذاهب» لشمس الدين عبد الصمد بن عبد الله العلوي الدامغاني، أتمه كتابةً في سنة (٩٦٧هـ)، وجزم بعض من نقل عنه ذلك - كالزركلي في «الأعلام»: (٤/١٠) - أن وفاة صاحب الترجمة بعد هذا التاريخ، وفيه نظر، فقد ذكر القاضي إسماعيل الأكوخ في كتابه «الزيدية» (ص٧٩) أن الدامغاني من أعلام المئة السادسة للهجرة أو قبلها، وذكر أن الإمام الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير المتوفى سنة (٨٤٠هـ) قد وقف على كتاب «الجوهرة الخالصة»، وكتب بخطه على صفحة عنوانها، فالله أعلم، وذكر الدامغاني عن نفسه في «الجوهرة» (ق٢٢) أنه نشأ بالعراق على مذهب الإمامية، ثم رجع عن جميع ما هم عليه بعد بحث ورحلة طويلة، وفي «بداية الجوهرة» (ق٦) - قبل نص مؤلفها - ما يفيد أنه كتبها إجابة عن أسئلة الشيخ عبد الحق بن عبد المجيد بن عبد الواحد الذهبي، ولم أعثر على ترجمته أيضاً.

(٦) «الجوهرة الخالصة» للدامغاني (ق٢)، مخطوطة.

(٧) هو تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي بن وهب بن مطيع القشيري المنفلوطي الأصل المالكي ثم الشافعي المعروف بابن دقيق العيد (٦٢٥ - ٧٠٢هـ): الإمام الكبير المجتهد، صاحب التصانيف المشهورة، ولد بينبع على ساحل البحر الأحمر، ونشأ بقوص، وتعلم بدمشق والإسكندرية ثم بالقاهرة، وكان وافر العقل كثير السكينة تام الورع، وقد اعترف له أئمة كل فن بفنهم، وعظمته الملوك، وولي قضاء الديار المصرية سنة (٦٩٥هـ)، فاستمر إلى أن توفي بالقاهرة، وكان مع غزارة =

العمدة»^(١)، ومثل أن الشهادة لا يعملون بها إلا إذا قبلها الخصم المشهود عليه ورضيها، فإن لم يرض بها فلا تقبل ولو بلغت الشهادة إلى مئة شاهد، وتأولوا لذلك قوله تعالى: ﴿وَمَنْ تَرَضَّوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة: ٢٨٢]، وجعلوا أن المراد بالرضا المرضي، وهو العدل بدليل الآية الأخرى، [٢٢/ب] وهي قوله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢].

ومنها: أن الذي يولج ولا ينزل لا غسل عليه.

ومنها: أنهم يقبلون دعوى الزوجة بأنها ليست بزوجة لزوجها، وكذلك دعوى الرق أنه ليس بمملوك لسيده.

ومنها: أن الجمعة لا تجب إلا إذا حضرها^(٢) الإمام الأعظم، وهو السلطان.

ومنها: أن الإمامة تصح في كل الناس، وإنما يشترط فيها مجرد العدالة والإيمان لا سوى.

ومنها: أنه لا رجم على المحصن؛ لأنه لم يثبت في الكتاب.

وهم لا يعملون بالسنة، ويجرحون أكثر الصحابة خصوصاً بعد التحكيم، ويجرحون عثمان بن عفان^(٣) وغيره، وقد يأخذون بعض أحكام الفقه عن الشافعي^(٤) عند الضرورة،

= علمه ظريفاً، له أشعار وملح وأخبار، من تصانيفه: «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» في الحديث، و«الإمام بأحاديث الأحكام»، و«الإمام في شرح الإمام»، وغيرها. انظر: «البدر الطالع»: (٢٢٩/٢)، و«الأعلام»: (٢٨٣/٦).

(١) «الإحكام شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق العيد (ص ٨٦، ٩٠).

(٢) في الأصل: «إلا على من حضرها»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) هو أمير المؤمنين أبو عبد الله عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية القرشي الأموي (٤٧ق.هـ - ٣٥هـ): من السابقين الأولين، ثالث الخلفاء الراشدين، وأحد العشرة المبشرين، وأحد من اعترز بهم الإسلام في عهد ظهوره، وكان حياً كريماً، من أعظم أعماله في الإسلام تجهيزه نصف جيش العسرة بماله وشراؤه بثر رومة، وهو أول من هاجر إلى الحبشة، ومعه زوجته رقية بنت النبي ﷺ، افتتحت في أيامه كثير من البلدان، وأتم جمع القرآن، واتخذ الشرطة، واتخذ داراً للقضاء، اجتمع ضده مثيرو الفتنة من الكوفة والبصرة ومصر، وحصلوه في داره يراودونه على أن يخلع نفسه، فلم يفعل، فحاصروه أربعين يوماً، وتسور عليه بعضهم الجدار، فقتلوه صبيحة عيد الأضحى، وهو يقرأ القرآن في بيته، وانفتح بذلك باب الفتنة، ولقب بذي النورين لأنه تزوج بنتي النبي ﷺ رقية ثم أم كلثوم. انظر: «الإصابة»: (٤٥٦/٤)، و«الأعلام»: (٢١٠/٤).

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع القرشي المطلبي (١٥٠ - ٢٠٤هـ): =

كما تأخذ الإمامية الاثنا عشرية عند الضرورة من فقه أبي حنيفة^(١)، والله أعلم.



= ناصر الحديث وفقه الملة وأحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، ولد في غزة بفلسطين، وحمل منها إلى مكة وهو ابن سنتين، ثم رحل إلى المدينة، وأخذ عن الإمام مالك، وزار بغداد، وأخذ عن محمد بن الحسن، وقصد مصر سنة (١٩٩هـ)، فتوفي بها، كان من أعرف الناس بالفقه والقراءات، برع في الشعر واللغة وأيام العرب، ثم أقبل على الفقه والحديث، وأفتى وهو ابن عشرين سنة، له تصانيف كثيرة، أشهرها كتاب «الأم» في الفقه، جمعه البويطي، وبوبه الربيع بن سليمان، و«المسند» في الحديث، و«أحكام القرآن»، و«السنن» و«الرسالة» في أصول الفقه، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥/١٠)، و«الأعلام»: (٢٦/٦).

(١) هو أبو حنيفة النعمان بن ثابت التيمي بالولاء الكوفي (٨٠ - ١٥٠هـ): الفقيه المجتهد المحقق، أحد الأئمة الأربعة عند أهل السنة، قيل: أصله من أبناء فارس، ولد ونشأ بالكوفة، وكان من أحسن الناس صورة وأبلغهم نطقاً وأقواهم حجة، وكان يبيع الخبز، ويطلب العلم في صباه، ثم انقطع للتدريس والإفتاء، قال الإمام الشافعي: الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة، وكان ورعاً تقياً، أراد المنصور العباسي على القضاء ببغداد فامتنع ورعاً، فحلف عليه ليفعلن، فحلف أبو حنيفة أنه لا يفعل، فحبسه إلى أن مات ببغداد، له «مسند» في الحديث، جمعه تلاميذه، و«المخارج» في الفقه، رواه عنه تلميذه أبو يوسف، وتنسب إليه رسالة «الفقه الأكبر». انظر «سير أعلام النبلاء»: (٦/٣٩٠)، و«الأعلام»: (٣٦/٨).

الكلام على المجبرة

وأما فرق المجبرة فهم^(١):

النَّجَّارِيَّة^(٢): وهم بناحية الري^(٣) فرق كثيرة.

منهم: الكَلَّابِيَّة: أصحاب عبد الله بن سعيد بن كَلَّاب^(٤) من أهل البصرة، وكان نصرانياً فأسلم^(٥).

(١) قال المهدي في «المنية والأمل» (ق٨٤): وأما المجبرة فهم الأشعرية، ثم ذكر فرقاً، بينما المؤلف غاير بين المجبرة والأشعرية.

(٢) نسبة إلى الحسين بن محمد النجار الرازي المتوفى نحو سنة (٢٢٠هـ)، وأكثر معتزلة الري وما حوالها على مذهبه، وهم يوافقون أهل السنة في مسألة القضاء والقدر واكتساب العباد وفي الوعد والوعيد وإمامة أبي بكر، ويوافقون المعتزلة في نفي الصفات وخلق القرآن ونفي الرؤية، وهم ثلاث فرق: البرغوثية والزعفرانية والمستدركة، والمؤلف أدخل فيهم الكلاية، وأخرج المستدركة، وجعلها فرقة مستقلة، والصواب العكس. انظر: «الملل والنحل»: (١١٦/١)، و«الفرق بين الفرق» (ص٢٠٧)، و«الأعلام»: (٢/٢٥٣).

(٣) الري: مدينة قديمة، تقع جنوب شرقي العاصمة الإيرانية طهران، وأفاد شيخنا القاضي العمراني أنها قد دخلت ضمنها، فتحها عروة بن زيد الخير أيام عمر، وفيها ولد هارون الرشيد. وانظر «المنجد في الأعلام» (ص٣١٥).

(٤) في الأصل: «عبد الله بن سعد بن كلاب»، والتصويب من مصادر ترجمته التالية، وهو أبو محمد عبد الله بن سعيد بن كلاب القطان البصري (... - ٢٤٥هـ): رأس المتكلمين بالبصرة في زمانه وأقربهم إلى السنة، كان يرد على المعتزلة، وربما وافقهم، وكان يرد على الجهمية، وكان يقول بأن القرآن قائم بالذات بلا قدرة ولا مشيئة، وهذا ما سبق إليه أبداً، قاله في معارضة من يقول بخلق القرآن، وقال ابن كلاب في الوجه والعين واليدين: إنها صفات لله، لا هي الله ولا هي غيره، له كتاب «الصفات»، وكتاب «خلق الأفعال»، وكتاب «الرد على المعتزلة». انظر: «مقالات الإسلاميين» (ص٥٤٩) فما بعدها، و«سير أعلام النبلاء»: (١١/١٧٤)، و«الأعلام»: (٤/٩٠).

(٥) هذا وهم، والظاهر أنه من إرجاف بعض المعتزلة بسبب بعض أقواله، قال ابن النديم في «الفهرست» (ص٢٣٠): وكان [أي: ابن كلاب] يقول: إن كلام الله هو الله، وكان عباد [أي: ابن سليمان] يقول: إنه نصراني بهذا القول.

ومنهم: البرغوثية: أصحاب محمد بن عيسى البرغوث^(١)، تفردوا بأنه تعالى متكلم لذاته، فنوا أن يكون له كلام [فِعْلِي]^(٢)، وألزم أن لا يكون القرآن كلام الله.
ومنهم: الزعفرانية: نسبة إلى درب الزعفران ببغداد^(٣)، وفيه مسجد للشافعي.
[وينسب درب الزعفران إلى الزعفراني]^(٤)، واسمه الحسن بن محمد [بن] الصباح^(٥).
الثانية: المستدركة^(٦): وهم منسوبون إلى [مقاتلهم]^(٧)، زعموا أن كلام الله مخلوق بغير هذه الحروف والأصوات.

الثالثة: الكرامية: منسوبون إلى ابن كرام^(٨)، وهم مجسمة بخراسان، ولهم أقوال

(١) هو أبو عبد الله محمد بن عيسى الجهمي الملقب ببرغوث (... - ٢٤٠هـ): رأس البدعة، وأحد من كان يناظر الإمام أحمد وقت المحنة، صنف كتاب «الاستطاعة»، وكتاب «المقالات»، وكتاب «الاجتهاد». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٠/٥٥٤).

(٢) الزيادة من «المنية والأمل» (ق ٨٤).

(٣) هذا وهم، والصواب أن هذه الفرقة منسوبة إلى الزعفراني الذي كان في الري، ولم أجد له ترجمة، قال البغدادي في «الفرق بين الفرق» (ص ٢٠٩): الزعفرانية أتباع الزعفراني الذي كان بالري، وكان يناقض بآخر كلامه أوله، فيقول: إن كلام الله تعالى غيره، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق، ثم يقول مع ذلك: الكلب خير ممن يقول: كلام الله مخلوق. اهـ، وذكر نحوه الإسفراييني في «التبصير في الدين» (ص ١٠٢)، وقال: ومن كان كلامه على هذا النمط كان الكلام في عقله لا في دينه.

(٤) زيادة اقتضاها السياق.

(٥) الزيادة في اسمه من مصادر ترجمته التالية، وهو أبو علي الحسن بن محمد بن الصباح البزار الزعفراني البغدادي (بعد ١٧٠ - ٢٥٩هـ): الإمام العلامة، شيخ الفقهاء والمحدثين، لزم الشافعي حتى تبهر، وحدث عنه البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي، نسبته إلى الزعفرانية قرية قرب بغداد، أقام بدرب الزعفران ببغداد فنسب إليه، وإقحام اسمه هنا وهم. انظر: «وفيات الأعيان»: (٢/٧٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٢/٢٦٢)، و«الأعلام»: (٢/٢١٢).

(٦) في الأصل: «المستدركية»، والتصويب من «الفرق بين الفرق» (ص ٢١٠)، ومن «الملل والنحل»: (١/١١٩).

(٧) مكانها بياض في الأصل، والزيادة مني، قال في «الفرق بين الفرق» (ص ٢١٠): «هؤلاء قوم من النجارية، يزعمون أنهم استدركوا ما خفي على أسلافهم؛ لأن أسلافهم منعوا إطلاق القول بأن القرآن مخلوق، وزعمت المستدركة أنه مخلوق».

(٨) في الأصل: «ابن كرم»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٤٨)، وهو أبو عبد الله محمد بن كرام السجستاني (... - ٢٥٥هـ): مبتدع، إمام الكرامية، حُذِل حتى التقط من المذاهب أردأها، ومن الأحاديث أوهأها، كان يقول: الإيمان هو نطق اللسان بالتوحيد مجرد عن عقد قلب وعمل جوارح، =

مضطربة، وهم حكموا بقدح الحروف والأصوات، وقالوا: إن الله تعالى محل للحوادث، ولا يحدث في العالم حركة ولا سكون ولا فعل من الأفعال إلا وقبله محدث في ذاته بشيء يوجبه، يسمونه حادثاً، وهذا حدثاً، وهذا قولهم في الخلق والمخلوق والفعل والمفعول له، وإن الإيمان قول بلا عمل.

الرابعة: الجهمية: أصحاب جهنم بن صفوان^(١)، تفردوا بأن لا فعل للعبد، بل قالوا: هو كالشجرة إن حُرِّكت تحركت وإلا سكنت، وصححوا فناء الجنة والنار بعد دخول أهلها فيهما، وتلذذ أهل الجنة بنعيمها، وتألم أهل النار بحميمها؛ إذ لا يتصور حركات لا تتناهى آخراً، كما لا يتصور حركات لا تتناهى أولاً، وحملوا قوله تعالى: ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا﴾ [البقرة: ١٦٢] على المبالغة والتأكيد دون الحقيقة في التخليد، كما يقال: خلد الله ملك فلان، واستشهدوا على الانقطاع بقول تعالى: ﴿خَلِيدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ﴾ [هود: ١٠٧-١٠٨] على شريطة واستثناء في الخلود، والتأييد لا شرط فيه [٢٣/أ] ولا استثناء^(٢)، وزعموا أن الإيمان معرفة فقط.

- = وكان ناشفاً عابداً قليل العلم، ولد في سجستان، وجاور بمكة خمس سنين، وورد نيسابور، فحبسه طاهر بن عبد الله، ثم انصرف إلى الشام، وعاد إلى نيسابور، فحبسه محمد بن طاهر، وخرج منها سنة (٢٥١هـ) إلى القدس، فمات بها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١١/٥٢٣)، و«الأعلام»: (٧/١٤).
- (١) هو أبو محرز جهنم بن صفوان الراسي مولا هم السمرقندي (.... - ١٢٨هـ): الكاتب المتكلم، رأس الضلالة، ورأس الجهمية، هلك في زمان صغار التابعين، وقد زرع شرّاً عظيماً، وهو من الجبرية الخالصة، ظهرت بدعته بترمد، وكان ينكر الصفات، وينزه الباري عنها بزعمه، ويقول بخلق القرآن، ويقول: إن الله في الأمكنة كلها، وكان يقول: الإيمان عقد بالقلب وإن تلفظ بالكفر، كان يقضي في عسكر الحارث بن سريج الخارج على أمراء خراسان، قيل: إن سلم بن أحوز قتل جهنم لإنكاره أن الله كلم موسى. انظر «الملل والنحل» (١/١١٣)، و«سير أعلام النبلاء» (٦/٢٦)، و«الأعلام» (٢/١٤١).
- (٢) والجواب عن الجهمية بأن الآيات القرآنية الكثيرة المحكمة قد صرحت بخلود أهل الجنة في الجنة وأهل النار في النار، منها قوله تعالى في حق أهل الجنة: ﴿لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [المائدة: ١١٩]، وقال تعالى في حق أهل النار: ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ﴾ ﴿٧٦﴾ لَا يَمُوتُ عَنْهُمْ وَهُمْ فِيهِ مُبْسُوتُونَ ﴿٧٥﴾ وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴿٧٦﴾ وَكَادُوا بِبَيْتِكَ لَيَقْسُنَّ عَيْنًا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُمْ مُنْكَرُونَ﴾ [الزخرف: ٧٤-٧٧]، لكن الذين زعم في قلوبهم زعغ يتبعون ما تشابه منه، وللعلماء كلام في توجيه الاستثناء في الآية، ينظر في مظانه.

وكان جهم خرج مع الحارث بن سريح^(١)، فقتله سلم بن أحوز^(٢) في أواخر [دولة]^(٣) بني أمية، وكان واصل بن عطاء^(٤) بعث إليه تلميذاً له يناظره فقطعه، فأظهر الرجوع عن مذهبهم، فلما رجع إلى البصرة عاد جهم إلى أقواله، وكان جهم يقول بأقوال غير ذلك، وتبعه خلق، وقد انقضوا الآن، قال أهل الملل والنحل كالحاكم والشهرستاني^(٥) والمهدي أحمد بن يحيى^(٦): وليس لجهم أتباع الآن.

الخامسة: الضرارية: أصحاب ضرار بن عمرو^(٧)، اختصوا بأن الله تعالى إنما يرى

(١) هو الحارث بن سريح التميمي (... - ١٢٨هـ): كان من سكان خراسان، وخرج على أميرها سنة (١١٦هـ)، فلبس السواد خالفاً لطلحة بن مروان، والخليفة يومئذ هشام بن عبد الملك، وداعياً إلى الكتاب والسنة والبيعة للرضي، وجرت بعد ذلك أمور وحروب إلى أن قتل أمام سور مرو. انظر: «الأعلام»: (١٥٤/٢).

(٢) في الأصل: «سالم بن أحوز»، والتصويب من مصادر ترجمته التالية، وهو سلم بن أحوز المازني التميمي (... - ١٣٠هـ): والي مرو، وصاحب شرطة نصر بن سيار والي خراسان أواخر دولة بني أمية، قتله أبو مسلم الخراساني عند تغلبه على خراسان. انظر: «سير أعلام النبلاء» (٥٤/٦ - ٥٥)، و«الأعلام»: (١٤٦/٨).

(٣) زيادة اقتضاها السياق.

(٤) هو أبو حذيفة واصل بن عطاء الغزال (٨٠ - ١٣١هـ): من موالى بني ضبة أو بني مخزوم، رأس المعتزلة، ومن البلغاء والمتكلمين، سمي أصحابه بالمعتزلة لاعتزاله حلقة الحسن البصري هو وعمرو ابن عبيد، ومنهم طائفة تنسب إليه، تسمى الواصلية، وهو الذي نشر مذهب الاعتزال في الآفاق، ولد بالمدينة، ونشأ بالبصرة، وكان يلثغ بالراء، فيجعلها غيناً، فتجنب الراء في خطابه، وضرب به المثل في ذلك، ولم يكن غزلاً، وإنما لقب به لتردده على سوق الغزالين بالبصرة، له تصانيف، منها: «أصناف المرجئة»، و«المنزلة بين المنزلتين»، و«معاني القرآن»، و«طبقات أهل العلم والجهل»، و«التوبة». انظر: «وفيات الأعيان»: (٧/٦)، «سير أعلام النبلاء»: (٤٦٤/٥)، و«الأعلام»: (١٠٨/٨).

(٥) لم أعر على ذلك في «الملل والنحل» للشهرستاني.

(٦) انظر «المنية والأمل» (ق ٥٤).

(٧) هو ضرار بن عمرو من رؤوس المعتزلة، وشيخ الضرارية، فمن نحلته قال: يمكن أن يكون جميع الأمة في الباطن كفاراً لجواز ذلك على كل فرد منهم، وكان ينكر الجنة والنار، ويقول: اختلف فيهما: هل خلقنا بعد أم لا؟ قال أحمد بن حنبل: إنكار وجودهما كفر، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ يُعْرِضُونَ عَلَيْهَا غُذُوءًا وَعَشِيقًا﴾ [صافات: ٤٦]، وقال أحمد بن حنبل: شهدت على ضرار بن عمرو عند سعيد بن عبد الرحمن، فأمر بضرب عنقه، فهرب، قالوا: أخفاه يحيى بن خالد حتى مات، قال الذهبي: فهذا يدل على موته في زمن الرشيد. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٤٤/١٠).

بحاسة سادسة، وأن الجسم مركب من أعراض مجتمعة، وأن الاستطاعة بعض المطيع، وكان ضرار هذا يأخذ من المعتزلة ويخالفهم، فتبرأت منه المعتزلة^(١).

السادسة: البكرية: أصحاب بكر ابن [أخت] عبد الواحد^(٢)، اختصوا بالقول بأن الطفل لا يتألم، وأن إمامة أبي بكر منصوبة نصًّا جليًّا، وأنه لا توبة لقاتل عمد.



(١) انظر أقواله في «مقالات الإسلاميين» للأشعري (ص ٢٨١).

(٢) في الأصل وفي «المنية والأمل» (ق ٥٥): «بكر بن عبد الواحد»، والزيادة من «مقالات الإسلاميين» (ص ٢٨٦) و«الفرق بين الفرق» (ص ٢١٢) و«الفصل»: (٣/ ١٥٧، ٢٧٣)، وقال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان»: (٢/ ٦٠): «بكر ابن أخت عبد الواحد بن زيد البصري الزاهد: ذكره ابن حزم في «الملل والنحل» في جملة الخوارج، قال: كان يقول في كل ذنب ولو صغر بأن فاعله كافر مشرك بالله من أهل النار إلا إن كان من أهل بدر، فهو كافر مشرك من أهل الجنة».

الكلام على الأشعرية

والإشارة إلى مذاهب أهل السنة والسلف الصالح

وأما الأشعرية^(١) فهم المنسوبون إلى أبي الحسن الأشعري^(٢)، بعد أن كان قرأ على الشيخ أبي علي الجبائي^(٣) المعتزلي، فدارت بينهما مسألة، قطعها الشيخ الأشعري فيها،

(١) هي فرقة تنسب إلى الطريق الذي كان عليه الإمام أبو الحسن الأشعري قبل رجوعه إلى معتقد أهل السنة وأوبته إلى مذهب السلف، وقد حاول الأشاعرة التوسط بين منهج أهل الحديث ومنهج المعتزلة، فجاؤوا بمزيج ليس هو منهج السلف ولا هو منهج الاعتزال، وإن كان إلى الثاني أقرب، ومن الملاحظات الجديرة بالتدبر أن الأشاعرة قد جمعوا بين المنهج العقلاني في العقيدة وبين التصوف والتقليد. انظر «ما أنا عليه وأصحابي» لأحمد سلام (ص ٣٢) فما بعدها.

(٢) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (٢٦٠ - ٣٢٤هـ): من نسل الصحابي أبي موسى الأشعري، وهو مؤسس مذهب الأشاعرة، كان من الأئمة المتكلمين المجتهدين، ولد في البصرة، وكان عجباً في الذكاء، وقوة الفهم، وتلقى مذهب المعتزلة، ولما برع فيه، كرهه وتبرأ منه، وصعد للناس على كرسي في جامع البصرة، وأعلن توبته منه، ثم أخذ يرد على المعتزلة، قال الذهبي: رأيت لأبي الحسن أربعة تواريخ في الأصول، يذكر فيها قواعد مذهب السلف في الصفات، وقال فيها: تمر كما جاءت، ثم قال: وبذلك أقول، وبه أدين، ولا تؤول، وقد حظ عليه جماعة من الحنابلة والعلماء، وكل أحد يؤخذ من قوله ويترك، إلا من عصم الله تعالى، توفي ببغداد فجأة، وله مصنفات، منها: «إمامة الصديق»، و«الرد على المجسمة»، و«مقالات الإسلاميين»، و«الإبانة عن أصول الديانة». انظر: «وفيات الأعيان»: (٣/٢٨٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٥/٨٥)، و«الأعلام»: (٤/٢٦٣).

(٣) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي (٢٣٥ - ٣٠٣هـ): نسبته إلى جبّي (بلد أو كورة من عمل خوزستان)، من أئمة المعتزلة، وإليه نسبة الطائفة الجبائية منهم، وأخذ عنه فن الكلام أبو الحسن الأشعري، ثم خالفه ونازحه بعد مناظرة جرت بينهما، ستأتي في كلام المؤلف، وكان أبو علي - على بدعته - متوسعاً في العلم، سيال الذهن، وهو الذي ذلل الكلام وسهله، ويسر ما صعب منه، وله مقالات وآراء انفرد بها في المذهب، اشتهر في البصرة، ودفن بجبّي، من مصنفاته: كتاب «الأصول»، وكتاب «الاجتهاد»، وكتاب «الأسماء والصفات»، وكتاب «النقض على ابن الراوندي»، وكتاب «التفسير الكبير»، له فيه اختيارات غريبة في التفسير، وقد رد عليه الأشعري فيه، وقال: وكان القرآن نزل في لغة أهل جبّي. انظر: «وفيات الأعيان»: (٤/٢٦٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٤/١٨٣)، و«البداية والنهاية»: (١١/١٤٢)، و«الأعلام»: (٦/٢٥٦).

وهي ما ذكره في «تاريخ ابن خلكان» قال: أخذ الأشعري العلم أولاً عن أبي علي الجبائي، حتى سأله عن ثلاثة إخوة: أحدهم كان مؤمناً، والثاني كان كافراً، والثالث كان صغيراً، [فماتوا]، فكيف حالهم؟

قال الجبائي: أما الزاهد ففي الدرجات، وأما الكافر ففي الدرجات، وأما الصغير فمن أهل السلامة.

فقال الأشعري: إن أراد الصغير أن يذهب إلى درجات الزاهد هل يؤذن له؟

فقال الجبائي: لا؛ لأنه يقال له: إن أحاك إنما وصل إلى هذه الدرجات بسبب طاعته الكثيرة، وليس لك تلك الطاعات.

قال الأشعري: فإن قال ذلك الصغير: التقصير ليس مني، فإنك ما أبقيتني ولا أقدرتني على الطاعة.

فقال الجبائي: يقول الباري تبارك وتعالى: كنت أعلم لو بقيت لعصيت، وصرت مستحقاً للعذاب الأليم، فراعيت مصلحتك.

فقال الأشعري: فلو قال الأخ الكافر: يا إله العالمين؛ كما علمت حاله فقد علمت حالي، فلم راعيت مصلحته دوني؟

فقال الجبائي للأشعري: إنك مجنون.

قال: لا، [بل وقف حمار الشيخ في العقبة]^(١).

(١) «وفيات الأعيان» لابن خلكان: (٢٦٨/٤)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، ولو وقف هؤلاء المتكلمون حيث أوقفهم الله لسلموا من الدخول في هذه المضايق، فهذه المسألة من أمور الغيب التي لا تعرف إلا بنصوص الشرع الشريف، والله عز وجل يقول: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقد ذكر هذه الشبهة الحافظ ابن الوزير في «إيثار الحق على الخلق» (ص ٢١٥)، وأجاب عنها بقوله: إن هذا التقدير خطأ فاحش، فإن العلة في إماتة الصغير ليس هي علم الله بأنه لو كبر كفر، ولو كانت هذه هي العلة لأمت جميع الكفرة والأشقياء كلهم صغاراً، بل لما خلقهم صغاراً حتى يميتهم، فإن ترك خلقهم أولى من استدراك الفساد بموتهم بعد خلقهم، ولو كانت هذه هي العلة لصاح المؤمنين كلهم، وقالوا: ربنا هلا عصمتنا وبلغتنا مراتب =

فلما انقطع الشيخ عن جوابها رجع الشيخ أبو الحسن إلى الأثر، وتتبع السنة والحديث والنظر، فتحصل له التوسط بين مذهب الجبرية وبين مذهب المعتزلة، وأثبت للعبد كسباً واختياراً، والله تعالى خلقاً واقتداراً^(١)، وتبعه كثير من أهل الإسلام، وأكابر العلماء الأعلام كالإمام الغزالي والعارف الجويني^(٢) وابن الخطيب الرازي وأبي بكر الباقلاني^(٣)

= الأنبياء، بل جعلتنا كلنا أنبياء، ولقالت القباح: هلا جعلتنا حساناً، والنساء: هلا جعلتنا رجالاً، وأمثال ذلك مما لا يحصى، وذلك مما يؤدي إلى عدم وجود شيء من الموجودات لعدم رجحان قدر على قدر، والجواب عن هذه الوسوس أن الله يختص برحمته من يشاء، وأنه في ذلك العليم الحكيم الخبير البصير. اهـ باختصار.

- (١) في الأصل: «وأثبت للعبد كسب واختيار، والله تعالى خلق واقتدار»، والصواب ما أثبتناه.
- (٢) هو إمام الحرمين ركن الدين أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني (٤١٩ - ٤٧٨هـ): أعلم المتأخرين من أصحاب الشافعي، ومن أكابر علماء الكلام، ولد في جوين (من نواحي نيسابور)، ورحل إلى بغداد فمكة حيث جاور أربع سنين، وذهب إلى المدينة، فأفتى ودرس، ثم عاد إلى نيسابور، فبنى له الوزير نظام الملك المدرسة النظامية فيها، وكان يحضر دروسه أكابر العلماء، وتوفي بنيسابور، وروي عنه أنه قال: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما اشتغلت بالكلام»، وقال في مرض موته: «أشهدوا علي أنني قد رجعت عن كل مقالة تخالف السنة، وأني أموت على ما يموت عليه عجائز نيسابور»، له مصنفات كثيرة، منها: «العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية»، و«البرهان» في أصول الفقه، و«نهاية المطلب في دراية المذهب» في فقه الشافعية، و«الشامل» في أصول الدين على مذهب الأشاعرة. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٨/٤٦٨)، و«الأعلام»: (١٦٠/٤).
- (٣) هو القاضي أبو بكر محمد بن محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني (٣٣٨ - ٤٠٣هـ): إمام علامة، أصولي كبير، من أكثر الناس تصنيفاً في الكلام، انتهت إليه الرياسة في مذهب الأشاعرة، ولد في البصرة، وسكن بغداد، وتوفي فيها، كان جيد الاستنباط، سريع الجواب، وجهه عضد الدولة سفيراً عنه إلى ملك الروم، فجرت له في القسطنطينية مناظرات مع علماء النصرانية بين يدي ملكها، من ذلك: سألته بعض الأساقفة بحضرة ملكهم فقال: ما فعلت زوجة نبيكم؟ وما كان من أمرها بما رميت به من الإفك؟ [يعرض بعائشة]، فقال الباقلاني مجيباً له على البديهة: «هما امرأتان ذكرتا بسوء: مريم وعائشة، فبرأهما الله عز وجل، وكانت عائشة ذات زوج، ولم تأت بولد، وأتت مريم بولد، ولم يكن لها زوج، فإن تطرق في الذهن الفاسد احتمال ريبة إلى هذه فهو إلى تلك أسرع، وهما بحمد الله منزهتان مبرأتان من السماء بوحى الله عز وجل»، [فأفحمه]، ومن كتبه: «إعجاز القرآن»، و«الإنصاف»، و«دقائق الكلام»، و«كشف أسرار الباطنية»، و«التمهيد» في الرد على الملحدة والمعطلة والخوارج والمعتزلة. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٧/١٩٠)، و«البدية والنهاية»: (١١/٤٠٢)، و«الأعلام»: (١٧٦/٦).

والإمام الشهرستاني وابن فورك^(١) و«خلافتك»^(٢).

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأنصاري الأصبهاني (. . . - ٤٠٦هـ): واعظ، عالم بالأصول، كان أشعرياً، رأساً في فن الكلام، من فقهاء الشافعية، وكان شديد الرد على أصحاب أبي عبد الله ابن كرام، سمع بالبصرة وبغداد، وحدث بنيسابور، وبنى فيها مدرسة، وتوفي على مقربة منها، فنقل إليها، قيل: قتله السلطان محمود بن سبكتكين بالسم، لقوله: كان رسول الله ﷺ رسولاً في حياته فقط، وإن روحه قد بطل وتلاشى، له كتب كثيرة، منها: «مشكل الحديث وغريبه»، و«النظامي» في أصول الدين، ألفه لنظام الملك، و«التفسير». انظر: «وفيات الأعيان»: (٤/٢٧٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٧/٢١٤)، و«الأعلام»: (٦/٨٣).

(٢) يفهم من كلام المؤلف أن هؤلاء الأعلام على منهج واحد في العقيدة، وليس الأمر كذلك، بل تجمعهم النسبة إلى أبي الحسن الأشعري، وإلا فهم مختلفون في كثير من المسائل الاعتقادية، ومن نظر في كتب العقائد عرف ذلك، وبعضهم أقرب إلى مذهب السلف من البعض الآخر، والسبب في ذلك - والله أعلم - اضطراب أصولهم، فأبو الحسن الأشعري نفسه قد مر بثلاث مراحل: ذكر المؤلف هنا مرحلتين منها، والمرحلة الثالثة رجوعه إلى مذهب السلف الصالح، كما صرح به في كتابه «الإبانة عن أصول الديانة» (ص ٢٠)، وهو من آخر مصنفاة، فقد قال فيه بعد أن ذكر قول أهل البدع ما لفظه: فإن قال لنا قائل: قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرفونا قولكم الذي به تقولون وديانتكم التي بها تدينون، قيل له: قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها: التمسك بكتاب الله ربنا عز وجل وبسنة نبينا محمد ﷺ وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتمدون، وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل نضر الله وجهه ورفع درجته وأجزل مثوبته قائلون، ولما خالف قوله مخالفون؛ لأنه الإمام الفاضل والرئيس الكامل، الذي أبان الله به الحق، ودفع به الضلال، وأوضح به المنهاج، وقمع به بدع المبتدعين وزيف الزائغين وشك الشاكين، فرحمة الله عليه من إمام مقدم وجليل معظم وكبير مفهم. اهـ ثم فصل عقيدته على مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين، واستدل بالقرآن والسنة، وأثبت صفات الله تعالى كما جاءت من غير تكليف ولا تعطيل. وأقرب الأشاعرة إلى السنة بعد الأشعري الباقلاني ثم ابن فورك، كما ذكره ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (٣/٣٧٦)، وقال: وأما الجويني ومن سلك طريقته فمالوا إلى مذهب المعتزلة، فإن أبا المعالي كان كثير المطالعة لكتب أبي هاشم قليل المعرفة بالآثار، فأثر فيه مجموع الأمرين. والغزالي في كلامه مادة فلسفية كبيرة، بسبب كلام ابن سينا في «الشفاء» وغيره و«رسائل إخوان الصفا» وكلام أبي حيان التوحيدي، وكلامه في «الإحياء» غالبه جيد، لكن فيه مواد فاسدة؛ مادة فلسفية ومادة كلامية ومادة من ترهات الصوفية ومادة من الأحاديث الموضوعية. وأما ابن الخطيب [الرازي] فكثير الاضطراب جداً، لا يستقر على حال، وإنما هو بحث وجدل، بمنزلة الذي يطلب ولم يهتد إلى مطلوبه، بخلاف أبي حامد فإنه كثيراً ما يستقر. والأشعرية: الأغلب عليهم =

وجنح إليه جميع علماء الشافعية وجميع المالكية^(١)، ونفى التشبيه والتجسيم، وتأول ما جاء في القرآن من المتشابه، مثل الوجه واليد والعين كما تأوله المعتزلة سواءً بسواء^(٢)، ووافقه أيضاً الحنابلة في خلق الأفعال، وخالفوه في التأويل لمثل اليد والوجه والعين ونحوها، وقالوا: تمر على ما جاءت، مع اعتقاد أن الله ليس كمثل شيء سبحانه وتعالى.

[٢٣/ب] وأما الحنفية فإنهم زادوا فتوسطوا فيما بين قول الأشعري وبين المعتزلة^(٣)، فجعلوا للعبد جزء قدرة في الفعل، وحكموا بانفراد الدليل العقلي قبل البعثة فيمن مات في الفترة، فإنه معاقب بالعقل في تركه لما يتعلق به من معرفة الصانع والتوحيد، وأنه لا يجوز تكليف ما لا يطاق كقول المعتزلة، وأن شكر المنعم واجب عقلاً، وأن الفعل للعبد حقيقي، وعند الأشعري؛ الفعل للعبد مجازي.

وهذه المذاهب الثلاثة المذكورة هو الذي تقرر عند جميع أهل السنة، لا يخرجون عنها، ولا يميلون منها، فمنهم أشاعرة، وهم الشافعية والمالكية، ومنهم حنابلة، وهم الحنابلة، ومنهم حنفية، وهم الحنفية، ولكل منهم في الأصول مصنفات.

= أنهم مرجئة في باب الأسماء والأحكام، جبرية في باب القدر، وأما في الصفات فليسوا جهمية محضة، بل فيهم نوع من التجهم. اهـ باختصار. وقد رجع أكثرهم قبل الموت إلى ما كان عليه سلف هذه الأمة كما يعرف من تراجمهم، والحمد لله رب العالمين.

(١) في هذا الإطلاع نظر، فهناك من كبار علماء الشافعية من كان على مذهب السلف، وعلى رأسهم الإمام الشافعي نفسه، ومنهم على سبيل المثال يحيى بن أبي الخير العمراني اليماني كما ذكره الجنداري في «تراجم رجال شرح الأزهار» (ص ٤١)، وكذلك ابن خزيمة والبيهقي والذهبي وابن كثير كما هو معروف عنهم، ولا شك في كون كثير من علماء المالكية على مذهب السلف، وعلى رأسهم الإمام مالك بن أنس، ومنهم العلامة ابن عبد البر، وقد صرح بمذهبه في «التمهيد»: (١٤٥/٧) وابن زمين كما نقله عنه ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (٣٧/٣)، وأبو عمر الظلمنكي كما ذكره الذهبي في ترجمته في «السير»: (٥٦٦/١٧)، وغيرهم، ولو تتبعنا تراجم علماء الشافعية والمالكية لوجدنا الكثير، والله أعلم.

(٢) تقدم في الحاشية قبل قليل أن الأشعري قد رجع عن هذا في «الإبانة»، وهو من آخر مصنفاته.

(٣) ليس جميع الحنفية على هذا، فالإمام أبو حنيفة نفسه كان على مذهب السلف كما أفاده المؤلف بعد قليل، وكذلك العلامة الطحاوي المشهور وشارح عقيدته ابن أبي العز الحنفي، ولو تتبعنا تراجم علماء الحنفية لوجدنا الكثير.

فمصنفات الأشعري وأتباعه هي الأكثر لكثرة أتباعه، ومصنفات الحنفية مثل «الكفاية في أصول الدين» للصابوني^(١)، وفيها يرد على الأشعري في المسائل التي خالفوه فيها، ومنها «المسيرة» لابن الهمام^(٢) و«التنقيح» وشرحه «التوضيح»^(٣) وكتاب «الفقه الأكبر» لأبي حنيفة - إلا أنه على مذهب السلف - وشرحه لبعض الحنفية^(٤). ومصنفات الأشعرية ظاهرة، وكذلك الحنابلة، وأقوالهم الجميع متقاربة غير متباعدة؛ لأنهم قد اتفقوا جميعاً في المسألة العظمى، وهي مسألة خلق الأفعال، وإثبات المشيئة للواحد القهار.



- (١) هو نور الدين أحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني البخاري (. . . - ٥٨٠هـ): من علماء الكلام، من الحنفية، مولده ووفاته في بخارى، نسبته إلى عمل الصابون أو بيعه، له «الكفاية في الهداية» ويسمى «عقيدة الصابوني»، و«المغني» في أصول الدين أيضاً. انظر: «معجم المؤلفين»: (١٧١/٢)، و«الأعلام»: (٢٥٤/١).
- (٢) هو كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد السيواسي المعروف بابن الهمام (٧٩٠ - ٨٦١هـ): من أئمة الحنفية، عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والمنطق، أصله من سيواس [بتركيا]، ولد في الإسكندرية، ونبع في القاهرة، وتوفي بها، وكان شيخ الشيوخ بالخانقاه الشيخونية بمصر، وكان معظماً عند الملوك وأرباب الدولة، من كتبه: «فتح القدير» في شرح «الهداية» في الفقه، و«التحرير» في أصول الفقه، و«المسيرة في العقائد المنجية في الآخرة». انظر: «البدرد الطالع»: (٢٠١/٢)، و«الأعلام»: (٢٥٥/٦).
- (٣) كلاهما لصدر الشريعة الأصغر عبيد الله بن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي المتوفى سنة (٧٤٧هـ)، وهما في أصول الفقه لا في أصول الدين. انظر: «معجم المطبوعات»: (١١٩٩/٢).
- (٤) شرح كتاب «الفقه الأكبر» لأبي حنيفة كثير من العلماء منهم: أبو منصور الماتريدي المتوفى سنة (٣٣٣هـ) كما في معجم المؤلفين (٣٠٠/١١) وبهاء الدين زاده المتوفى سنة (٩٥٢هـ) كما في «معجم المؤلفين»: (١٢١/٩) والملا علي القاري المتوفى سنة (١٠١٤هـ) كما في «الأعلام»: (١٣/٥).

[مذهب السلف في المشيئة]

وكان مذهب السلف الأخيار هو القول الجملي من إثبات المشيئة، فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، قال كثير من العلماء: هذه المشيئة وقع عليها إجماع جميع الأنبياء والصحابة والتابعين، حتى قال وهب بن منبه^(١) وغيره - كالبيهقي في كتابه «الأسماء والصفات» - : إنهم وجدوا ذلك في أكثر من سبعين صحيفة للأنبياء السابقين^(٢)، والله أعلم.



(١) هو أبو عبد الله وهب بن منبه الأبنواوي الصنعاني (٣٤ - ١١٤هـ): من ثقات التابعين، مؤرخ، كثير الأخبار عن الكتب القديمة، عالم بأساطير الأولين ولا سيما الإسرائيليات، أصله من أبناء الفرس الذين بعث بهم كسرى إلى اليمن، وأمه من حمير، ولد ومات بصنعاء، وولاه عمر بن عبد العزيز قضاءها، واتهم بالقدر، ورجع عنه، وحبس في كبره وامتنح، من كتبه: «ذكر الملوك المتوجة من حمير وأخبارهم وقصصهم وقبورهم وأشعارهم»، و«قصص الأنبياء»، و«قصص الأخيار». انظر: «ميزان الاعتدال»: (٣٥٢/٤)، و«الأعلام»: (١٢٥/٨).

(٢) روى البيهقي في «الأسماء والصفات»: (٢٨٣/١)، باب ما جاء عن السلف عليهم السلام في إثبات المشيئة، عن وهب بن منبه، أنه قال: كنت أقول بالقدر حتى قرأت بضعاً وسبعين كتاباً من كتب الأنبياء في كلها: من جعل شيئاً من المشيئة إلى نفسه فقد كفر، فتركت قولي.

الكلام على فرق المرجئة

وأما المرجئة فقد جعلها الإمام يحيى بن حمزة ستاً^(١)، ولم يذكر أعيانهم، قال الشيخ أبو القاسم:

فرقة زعمت أن آيات الوعيد خاصة لمستحل المحرم دون من يفعله معتقداً للتحريم^(٢).

وفرقة تقول بالاستثناء في حق الفساق لجواز: إن لم يعف وإن لم يتطهر الزاني [مثلاً]^(٣).

وفرقة تجوز الخصوص^(٤) في الأمر كالوعيد، فيجوز أن يكون الأمر عاماً متناولاً لبعض دون بعض، فلا يكون ذلك البعض الذي لم يتناوله الأمر^(٥) عاصياً بعدم الامتثال، [فلا يدخل في الوعيد]^(٦).

وفرقة تجوز أن يعفو عن بعض ولا يعفو عن بعض.

-
- (١) نص الإمام يحيى بن حمزة في «التحقيق» (ص ١٦٠) على أن المرجئة على ثلاث مراتب: منهم من تكون مقالتهم كفراً، وهم فريقان، ومنهم من يفسق، وهم فريق واحد، ومنهم من لا يكفر ولا يفسق، وهم أربع فرق، وعلى هذا تكون المرجئة سبع فرق، وسيأتي الكلام على ذلك مفصلاً.
- (٢) في الحاشية توضيح لعله بخط المؤلف ولفظه: «المرجئة قالوا: لا يضر مع الإيمان ذنب، ولا تنفع مع الكفر طاعة»، وسيأتي كلام المؤلف في تعريف المرجئة.
- (٣) الزيادة من «المنية والأمل» (ق ٨٤).
- (٤) في الأصل: «الخصوص»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٤).
- (٥) في الأصل: «من الأمر»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٤).
- (٦) الزيادة من «المنية والأمل» (ق ٨٤).

وفرقه تمنع ذلك، [وتقول]^(١): ما عُفي عنه في بعض المكلفين عُفي عما فعل مثله .
 وفرقة قطعت [٢٤/أ] بغفران ما دون الكفر، وهم المقاتلية^(٢)، قال الشيخ أبو القاسم:
 وهذه لا تعد من المرجئة وإن عدها بعض الناس منهم، لكن المرجئ من لم يقطع .



(١) الزيادة من «المنية والأمل» (ق ٨٤).

(٢) الظاهر أن المقصود بهم أتباع مقاتل بن سليمان، والله أعلم .

الكلام على المعتزلة وتعداد فرقهم
وذكر مقالاتهم

وأما المعتزلة فقال المهدي أحمد بن يحيى^(١): قال الحاكم: هم ثلاث عشرة [فرقة]^(٢):

الغيلانية^(٣): أصحاب غيلان^(٤).

والواصلية: أصحاب واصل بن عطاء.

والجعفرية: أصحاب الجعفرين^(٥).

(١) في «المنية والأمل» (ق ٨٤، ٨٥)، وما بين المعقوفتين زيادة منها، وما كان مني سأشير إليه.

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) عد الأشعري في «مقالاته» (ص ١٣٦) هذه الفرقة من المرجئة، وعد المهدي في «المنية والأمل» (ق ٥٦) غيلان من مرجئة المتكلمين.

(٤) هو أبو مروان غيلان بن مسلم الدمشقي (... - بعد ١٠٥هـ): كاتب من البلغاء، تنسب إليه فرقة الغيلانية من القدرية، وهو ثاني من تكلم في القدر ودعا إليه، لم يسبقه سوى معبد الجهني، وقال ابن المبارك: كان من أصحاب الحارث الكذاب، وممن آمن بنبوته، فلما قتل الحارث قام غيلان إلى مقامه، وقال له خالد بن اللجلاج: «ويلك ألم تك في شيبتك ترامي النساء بالفتح في شهر رمضان، ثم صرت خادماً تخدم امرأة الحارث الكذاب المتنبي، وتزعم أنها أم المؤمنين، ثم تحولت فصرت زنديقاً؟! ما أراك تخرج من هوى إلا إلى أشر منه»، وكان مالك ينهى عن مجالسته، وقال رجاء بن حيوة: قُتله أفضل من قتل ألفين من الروم، وقيل: تاب عن القول بالقدر على يد عمر بن عبد العزيز، فلما مات عمر جاهر بمذهبه، فطلبه هشام بن عبد الملك، وأحضر الأوزاعي لمناظرته، فأفتى الأوزاعي بقتله، فصلب على باب كيسان بدمشق، وله رسائل. انظر: «لسان الميزان» (٤/٤٢٤)، و«الأعلام»: (١٢٤/٥).

(٥) قال في «الفرق بين الفرق» (ص ١٦٧): أحدهما جعفر بن حرب، والآخر جعفر بن مبشر، وكلاهما للضلالة راس، وللجهالة أساس. اهـ، وستأتي ترجمة الثاني، وأما الأول: فهو أبو الفضل جعفر بن حرب الهمداني (١٧٧ - ٢٣٦هـ)، من أئمة المعتزلة، ببغداد، ومن نساكهم، أخذ الكلام عن أبي الهذيل العلاف بالبصرة، وصنف كتباً معروفة عند المتكلمين، وكان له اختصاص بالوائق العباسي. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٠/٥٤٩)، و«الأعلام»: (٢/١٢٣).

والرابعة: البصرية: أصحاب أبي الهذيل العلاف^(١).

والخامسة: الإخشيدية: وهم أصحاب أبي بكر بن الإخشيد^(٢).

والسادسة: البعلوية^(٣): أصحاب أبي علي.

والسابعة: البهشمية: أصحاب أبي هاشم^(٤).

والثامنة: أصحاب النظام^(٥).

(١) هو أبو الهذيل محمد بن محمد بن الهذيل بن عبد الله بن مكحول العبدي (١٣٥ - ٢٣٥هـ): من أئمة المعتزلة، وإليه تنسب فرقة «الهذلية» منهم، وسماها هنا: «البصرية»، ولد في البصرة، واشتهر بعلم الكلام، قال الخطيب: «وكان خبيث القول، فارق إجماع المسلمين، ورد نص كتاب الله، وجحد صفات الله، تعالى الله عما يقول علواً كبيراً»، وقال البغدادي في «الفرق بين الفرق» (ص ١٢٢): «وقد جرى [أبو الهذيل] على منهاج أبناء السبايا لظهور أكثر البدع منهم، وفضائحه تترى، تكفره فيها سائر فرق الأمة من أصحابه في الاعتزال ومن غيرهم، وللمعروف بالمرادر من المعتزلة كتاب كبير في فضائح أبي الهذيل وفي تكفيره بما انفرد به من ضلالاته، وللجبائي أيضاً كتاب في الرد على أبي الهذيل في المخلوق، يكفره فيه، ولجعفر بن حرب - المشهور في زعماء المعتزلة أيضاً - كتاب سماه «توبيخ أبي الهذيل»، وأشار بتكفيره، وذكر فيه أن قوله يجر إلى قول الدهرية»، له مقالات في الاعتزال ومجالس ومناظرات، وتوفي بسامرا. وانظر: «وفيات الأعيان»: (٤/٢٦٥)، و«لسان الميزان»: (٤١٣/٥)، و«الأعلام»: (١٣١/٧).

(٢) هو أبو بكر أحمد بن علي بن بيغجور الإخشيد (٢٧٠ - ٣٢٦هـ): شيخ المعتزلة، كان ذا تعبد وزهادة، وله محاسن على بدعته، من مؤلفاته: كتاب «نقل القرآن»، و«كتاب الإجماع». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٥/٢١٧)، و«الأعلام»: (١/١٧١).

(٣) في الأصل: «العلوية»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٤).

(٤) هو أبو هاشم عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي (٢٤٧ - ٣٢١هـ): عالم بالكلام، من كبار المعتزلة، أخذ عن والده أبي علي الجبائي، وله آراء انفرد بها، وحكى عنه ابن حزم في «الفصل» أقوالاً منكراً، منها: أنه لا يزال يقول في كتبه: «إن أمر كذا لم يزل واجباً على الله تعالى»، قال ابن حزم: «وهذا كلام تقشعر منه جلود المؤمنين، ليت شعري من الموجب ذلك على الله والحاكم عليه بذلك؟». وله مصنفات، منها: «الجامع الكبير»، و«العروض»، و«المسائل العسكرية». انظر «الفصل»: (٥/٦٧)، و«وفيات الأعيان»: (٣/١٨٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٥/٦٣)، و«الأعلام»: (٤/٧).

(٥) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سيار بن هانئ البصري النظام (. . . - ٢٣١هـ): من أئمة المعتزلة، ونسبته إلى نظم الخرز في سوق البصرة، تبخر في علوم الفلسفة!، وانفرد بآراء خاصة، تابعته فيها فرقة من المعتزلة سميت (النظامية) نسبة إليه، وقد ألقت كتب خاصة للرد عليه، وفيها تكفير له وتضليل، وفي =

والثاسعة: أصحاب معمر^(١).

والعاشرة: أصحاب هشام الفوطي^(٢).

والحادية عشرة: أصحاب بشر بن المعتمر^(٣).

والثانية عشرة: أصحاب ثمامة بن الأشرس^(٤).

= كتاب «الفرق بين الفرق» أن النظام عاشر في زمان شبابه قوماً من الثنوية وقوماً من السمنية، وخالط ملاحدة الفلاسفة، وأخذ عن الجميع، وذكر في «لسان الميزان» أنه «متهم بالزندقة، وكان شاعراً أديباً بليغاً»، قال ابن قتيبة في «اختلاف الحديث» له: «كان شاطراً من الشطار، مشهوراً بالفسق»، له كتب في الفلسفة والاعتزال. انظر: «الفرق بين الفرق» (ص ١٣١)، و«لسان الميزان»: (٦٧/١)، و«الأعلام»: (٤٣/١).

(١) هو معمر بن عباد السلمي (. . . - ٢١٥هـ): معتزلي من الغلاة، من أهل البصرة، سكن بغداد، وناظر النظام، وكان أعظم القدرية غلواً في تدقيق القول بنفي الصفات، ونفي القدر خيره وشره من الله تعالى، والتكفير والتضليل على ذلك، انفرد بمسائل، وتنسب إليه طائفة تعرف بالمعمرية. انظر: «الملل والنحل»: (١٨٩/١)، و«الأعلام»: (٢٧٢/٧).

(٢) هو أبو محمد هشام بن عمرو الفوطي الكوفي المعتزلي (. . .): من أصحاب أبي الهذيل، وعنه أخذ أبو بكر الأصم وعباد بن سليمان، كان صاحب ذكاء وجدال وبدعة، تنسب إليه «الهشامية» من المعتزلة، زاد على المعتزلة ببدع ابتدعتها، منها: أنه قال: الجنة والنار ليستا مخلوقتين الآن، ومنه نشأ اعتقاد المعتزلة المتأخرين في نفي خلق الجنة والنار، ونهى عن قول: «حسبنا الله ونعم الوكيل»، وقال: لا يعذب الله كافرأ بالنار، ولا يحيي أرضاً بمطر، ولا يهدي ولا يضل، ويقول: يعذبون في النار لا بها، ويحيي الأرض عند المطر لا به، هذا غاية ما عند هؤلاء المتقربين من العلم، عبارات وشقاشق يحرفون بها الكلم عن مواضعه. انظر: «الفرق بين الفرق» (ص ١٥٩)، و«الوافي بالوفيات» للصفدي: (٢٧/٢١١)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٠/٥٤٧).

(٣) هو أبو سهل بشر بن المعتمر الهلالي البغدادي (. . . - ٢١٠هـ): فقيه معتزلي مناظر، من أهل الكوفة، تنسب إليه طائفة البشرية من المعتزلة، ومات ببغداد، قال الذهبي في «السير»: «وكان أبرص ذكياً فظناً، لم يؤت الهدى، وطال عمره فما ارعوى، له: «تأويل المتشابه»، و«الرد على الجهال»، وكتاب «العدل»، وأشياء لم نرها، والله الحمد». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٠/٢٠٣)، و«الأعلام»: (٢/٥٥).

(٤) هو أبو معن ثمامة بن أشرس النميري (. . . - ٢١٣هـ): من كبار المعتزلة، ومن رؤوس الضلالة، وأحد الفصحاء البلغاء المقدمين، كان له اتصال بالرشيد، ثم بالمأمون، وكان ذا نواذر وملح، من تلاميذه الجاحظ، وعده المقرئ في رؤساء الفرق الهالكة، وأتباعه يسمون «الثمامية» نسبة إليه، وقال ابن حزم: كان ثمامة يقول: إن العالم فعل الله بطباعه، وإن المقلدين من أهل الكتاب وعباد الأصنام =

والثالثة عشرة: أصحاب الجاحظ^(١).

فهؤلاء ثلاث عشرة فرقة، وكل فرقة من هؤلاء تفردوا بمقالة لم يقل بها الآخر، حكاها أهل المقالات.

أما الغيلانية: فقالوا بالإرجاء مع مقاتلهم بالقدر.

وأما الواصلية: فاختصوا بالتوقف في المخطئ من الفريقين يوم الجمل وأيام صفين^(٢)، وجوزوا كون الخطأ من جانب علي، وكذلك قالوا في عثمان وقاتليه: يجوز أن يكون مخطئاً، وذلك يحتمل الفسق.

وزاد عليهم عمرو بن عبيد^(٣) المعتزلي بأن قطع بتفسيق الفريقين، وقال:

= لا يدخلون النار، بل يصيرون تراباً، وإن من مات مصراً على كبيرة خلد في النار، وإن أطفال المؤمنين يصيرون تراباً. اهـ. وقال ابن قتيبة: «كان ثمامة من رقة الدين وتنقيص الإسلام والاستهزاء به وإرساله لسانه على ما لا يكون على مثله رجل يعرف الله ولا يؤمن به»، قال: «ومن المشهور عنه أنه رأى قوماً يتعادون إلى الجمعة لخوفهم فوت الصلاة، فقال: انظروا إلى البقر، انظروا إلى الحمر، ثم قال لرجل من إخوانه: انظر ما صنع هذا العربي بالناس». وهكذا فلتكن الزندقة. انظر: «الفصل»: (٦٢/٥)، و«لسان الميزان»: (٨٣/٢)، و«الأعلام»: (١٠٠/٢).

(١) هو أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب الكتاني بالولاء الليثي الشهير بالجاحظ (١٦٣ - ٢٥٥هـ): كبير أئمة الأدب، تلميذ النظام، ورئيس الفرقة «الجاحظية» من المعتزلة، مولده ووفاته في البصرة، فلج في آخر عمره، وكان مشوه الخلقة، وإنما قيل له: «الجاحظ» لحجوظ عينيه، قتلته مجلدات من الكتب وقعت عليه، قال الذهبي: «كان ماجناً قليل الدين، له نوادر»، وقال: «وكان من أئمة البدع»، وله تصانيف كثيرة، منها: «الحيوان»، و«البيان والتبيين»، و«البخلاء»، و«مجموع رسائل»، وغيرها، وقد جمع فيها استقصاء المعاني، واستيفاء جميع الحقوق، مع اللفظ الجزل، والمخرج السهل، فهو سوقي ملوكي، وعامي خاصي، قال الحافظ ابن حجر: «وهذه والله صفة كتب الجاحظ كلها، فسبحان من أضله على علم!». انظر: «وفيات الأعيان»: (٤٧٠/٣)، و«سير أعلام النبلاء»: (٥٢٦/١١)، و«لسان الميزان»: (٣٥٥/٤)، و«الأعلام»: (٧٤/٥).

(٢) صفين: موضع بالشام على شاطئ الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالس، [شمال سوريا اليوم] وكانت به وقعة صفين المشهورة. انظر: «معجم البلدان»: (٤١٤/٣)، و«المنجد في الأعلام» (ص ٤٢٤)، و«أطلس الوطن العربي والعالم» (ص ٩٧).

(٣) هو أبو عثمان عمرو بن عبيد بن باب التيمي بالولاء البصري (٨٠ - ١٤٤هـ): زاهد، عابد، قدري، رأس المعتزلة الضال مع زهده، كان جده من سبي فارس، وأبوه نساجاً، ثم شرطياً للحجاج في =

لو شهد علي ورجل من عسكره وطلحة^(١) والزيير^(٢) لم تقبل شهادتهم.

وأما الجعفرية: فذهبوا مذهب النظام في جميع ما ذهب إليه علي ما رواه الشهرستاني، [وفي بعض مقالاته ما يخشى معه الهلكة، إلا أن جعفر بن مبشر^(٣) زعم أن في فساق الأمة

= البصرة، له رسائل وخطب وكتب، منها: «التفسير»، و«الرد على القدرية»، توفي بمران (بقرب مكة)، قال يحيى بن معين: كان من الدهرية الذين يقولون: إنما الناس مثل الزرع، وكذبه أيوب وحميد الطويل فمن بعدهما. انظر: «وفيات الأعيان»: (٣/٤٦٠)، و«سير أعلام النبلاء»: (٦/١٠٤)، و«لسان الميزان»: (٧/٣٢٦)، و«الأعلام»: (٥/٨١).

(١) هو أبو محمد طلحة بن عبيد الله بن عثمان التيمي القرشي المدني (٢٨ق.هـ - ٣٦هـ): صحابي، شجاع، من الأجواد، وهو أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى، وأحد الثمانية السابقين إلى الإسلام، قال ابن عساكر: كان من دهاة قريش ومن علمائهم، ويقال له: طلحة الجود، وطلحة الخير، وطلحة الفياض، وكل ذلك لقبه به رسول الله ﷺ في مناسبات مختلفة، شهد أحداً، وثبت مع رسول الله، وبايعه على الموت، فأصيب بأربعة وعشرين جرحاً، وسَلِمَ، وفي «البخاري» من طريق قيس بن أبي حازم قال: «رأيت يد طلحة شلاء، وقى بها رسول الله ﷺ يوم أحد»، شهد الخندق وسائر المشاهد، ولما كان يوم الجمل نظر مروان بن الحكم إلى طلحة فقال: هذا أعان على عثمان، فرماه بسهم، فقتله، ودفن بالبصرة، وهو من دم عثمان بريء. انظر: «الإصابة»: (٣/٥٢٩)، و«الأعلام»: (٣/٢٢٩).

(٢) هو أبو عبد الله الزبير بن العوام بن خويلد الأسدي القرشي (٢٨ق.هـ - ٣٦هـ): الصحابي الشجاع، أحد العشرة المبشرين بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى، وأول من سل سيفه في الإسلام، حوارى رسول الله ﷺ، وابن عمته، شهد بدرًا وأحداً وغيرهما، وكان على بعض الكراديس في اليرموك، وشهد الجابية مع عمر بن الخطاب، قالوا: كان في صدر الزبير أمثال العيون من الطعن والرمي، قتله ابن جرموز غيلة يوم الجمل بوادي السباع (على ٧ فراسخ من البصرة)، روى ابن سعد بإسناد صحيح عن ابن عباس «أنه قال للزبير يوم الجمل: أجتت تقاتل ابن عبد المطلب؟ قال: فرجع الزبير، فلقية ابن جرموز فقتله، قال: فجاء ابن عباس إلى علي، فقال: إلى أين يدخل قاتل ابن صفيية؟ قال: النار»، وكان خفيف اللحية أسمر اللون، كثير الشعر. انظر: «الإصابة»: (٢/٥٥٣)، و«الأعلام»: (٣/٤٣).

(٣) هو أبو محمد جعفر بن مبشر بن أحمد الثقفي (... - ٢٣٤هـ): متكلم، من كبار المعتزلة، له آراء انفرد بها، وكان مع بدعته يوصف بزهد وعفة، زعم أن في فساق هذه الأمة من هو شر من اليهود والنصارى والمجوس والزنداقه، هذا مع قوله بأن الفاسق موحد وليس بمؤمن ولا كافر، فجعل الموحد الذي ليس بكافر شرًّا من الثنوي الكافر، وزعم أيضاً أن إجماع الصحابة على ضرب شارب الخمر الحد وقع خطأ لأنهم أجمعوا عليه برأيهم، فشارك بدعته هذه نجدات الخوارج في إنكارها حد الخمر، وقد أجمع فقهاء الأمة على تكفير من أنكر حد الخمر، وله أقوال غير هذه، وله تصانيف، مولده ووفاته ببغداد. انظر «الفرق بين الفرق» (ص ١٦٨)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٠/٥٤٩)، و«الأعلام»: (٢/١٢٦).

من هو شر من الزنادقة والمجوس]، وزعم أن اجتهاد الصحابة في حد الشارب كان خطأ؛ إذ المعتبر في الحدود النص، وزعم أن سارق الحبة الواحدة فاسق^(١) منخلع من الدين.

وأما البصرية: التابعون لأبي الهذيل فتفردوا بتجويز فناء القدرة في حالة الفعل، وأن أهل الجنة مضطرون إلى أفعالهم، وأن العمل قد يكون طاعة وإن كان العامل لم يرد الله به، وأن علم الله هو الله، ومع ذلك لا يجوز عنده أن يقال: الله قدرة وعلم، وهذا هو قول الهادي^(٢) يحيى بن الحسين^(٣).

ومما تفرد به أبو الهذيل: أن حركات أهل الجنة تنقضي ويصيرون في سكون، ثم تصل إليهم اللذات وهم لا يتحركون. وزعم عباد^(٤) والفوطي^(٥) أن هذه المقالة كفر. ومما تفرد

(١) في الأصل: «سارق»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٤).

(٢) قال الإمام الهادي يحيى بن الحسين عليه السلام: ومن قال: علم الله هو الله، وقدرة الله هي الله، وسمع الله هو الله، وبصر الله هو الله، فقد قال في ذلك بالصواب. انظر كتاب «الديانة» ضمن «مجموع رسائل الإمام الهادي الأصولية» (ص ٨٩).

(٣) هو أبو محمد الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الحسيني العلوي الرسي (٢٤٥ - ٢٨٩هـ): إمام الزيدية في اليمن، ولد بجبال الرس على مقربة من المدينة المنورة، ونشأ فقيهاً عالماً ورعاً، فيه شجاعة وبطولة، قرأ على أبيه الحسين وعميه الحسن ومحمد، وفي علم الكلام على أبي القاسم البلخي، وراسله أبو العتاهية الهمداني، وكان من ملوك اليمن، ودعاه إلى بلاده، فقصدها، ونزل بصعدة سنة (٢٨٤هـ) في أيام المعتضد، وفتح نجران، وأقام بها مدة، وله مع القرامطة ٧٠ وقعة، وتاريخه مليء بالحوادث العظام، وصنف كتباً، منها: «الأحكام في الحلال والحرام»، وله رسائل كثيرة، منها: «الرد على أهل الزيغ»، و«العرش والكرسي»، و«الرد على من زعم أن القرآن قد ذهب بعضه»، توفي بصعدة، ودفن بجوار جامعها المشهور بجامع الهادي. انظر: «الإفادة في تاريخ أئمة الزيدية» (ص ١٢٨)، و«تراجم رجال شرح الأزهار» (ص ٤١)، و«الأعلام»: (١٤١/٨)، و«مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن» (ص ٥٠٦).

(٤) هو عباد بن سليمان الضمري (...): من كبار المعتزلة، وكانت بينه وبين عبد الله بن سعيد بن كلاب مناظرات، وكان في أيام المأمون، وهو الذي زعم أن بين اللفظ والمعنى طبيعة مناسبة، فردوا عليه ذلك، وكان تلميذاً لهشام بن عمرو الفوطي، وقال ابن حزم في «الفصل»: «كان يقول: إن الله لم يخلق الكفر ولا الإيمان»، وله كتاب يسمى «الأبواب»، نقضه أبو هاشم، وقال عنه أبو الحسين الملطي: «ملاً الأرض كتباً وخلافاً، وخرج عن حد الاعتزال إلى الكفر والزندقة». انظر حاشية «الفرق بين الفرق» (ص ١٦١)، و«لسان الميزان»: (٣/٢٢٩).

(٥) في الأصل: «عباد الفوطي»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٤).

به [٢٤/ب] أن لِمَا يعلمه الله جميعاً وكلاً، ولِمَا يقدرُ الله عليه نهايةً إذا خرج إلى الفعل^(١)، وإن لم يخرج استحال أن يوصف الله بالقدرة على غيره؛ إذ لا غير له.

واختلف أصحابه في هذه المسائل الثلاث، هل كان يدين بها؟ أو يقولها على سبيل الجدل ثم تاب من الخوض فيها؟ فقول بالأول، وقيل بالثاني^(٢).

وأما أبو علي وأتباعه: فتفردوا بالقول بأن من علم الله أنه لا يكفر لا يجوز منه الكفر عند من علم أنه لا يكفر، وكذلك عند من علم منه أنه يكفر، على العكس، قال: لأن قولي: يجوز منه كذا يومئ إلى شكّي^(٣) فيه، هل يكون أم لا؟

وقد علمت أن ما علم أنه^(٤) لا يكون فلن يكون، وهذا مع قوله: إن من علم منه أنه لا يؤمن فإنه يقدر على الإيمان، ويطيعه، ويخلى بينه وبينه، ويُمكِّن منه، والله أعلم.

وأيضاً هو تفرد بثبوت الصفة الأخص^(٥) المشهورة عنه، ويقولها بالأصلح^(٦) الذي استشكله سائر المعتزلة، الذين من أقربهم ولده أبو هاشم.

(١) أي: إن مقدورات الله عز وجل تفتى، وبعد فنائها لا يكون قادراً على شيء، ولأجل هذا زعم أن نعيم أهل الجنة وأهل النار يفنيان، ويبقى حيثئذ أهل الجنة وأهل النار خامدين، لا يقدرون على شيء، ولا يقدر الله عز وجل في تلك الحال على إحياء ميت ولا على إماتة حي ولا على إحداث شيء ولا على إفناء شيء، مع صحة عقول الأحياء في ذلك الوقت، وقوله في هذا الباب شر من قول جهم؛ لأن جهماً وإن قال بفناء الجنة والنار، فقد قال بأن الله عز وجل قادر بعد فنائهما على أن يخلق أمثالهما، وأبو الهذيل يزعم أن ربه لا يقدر بعد فناء مقدوراته على شيء. انظر: «الفرق بين الفرق» (ص ١٢٢).

(٢) قال البغدادي في «الفرق بين الفرق» (ص ١٢٣): «وأما دعواه [أي: دعوى أبي الحسين الخياط الذي اعترض لأبي الهذيل في هذا الباب] أن أبا الهذيل إنما قال بفناء المقدورات مجادلاً به غير معتقٍ لذلك، فالفاصل بيننا وبين المعتذر عنه كتب أبي الهذيل، وأشار في كتابه الذي سماه بـ«الحجج» إلى ما حكيناه عنه».

(٣) في الأصل: «شك»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٥).

(٤) في الأصل: «ما علمه الله»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٥).

(٥) أي: إن أخص وصف للباري تعالى هو القدم. انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني: (١/١٠٨).

(٦) المراد بالأصلح في الدين: الألفاظ التي تدعو المكلف إلى امتثال ما كلف به، وأما الأصلح في غير باب الدين فمصالح الدنيا من الأرزاق وغيرها. انظر: «المعراج إلى كشف أسرار المنهاج» للإمام عز الدين بن الحسن: (٢/٣٩)، مخطوط.

وأما أبو هاشم وأتباعه: فتفرد بأن الله لا يعلم من ذاته تعالى إلا ما يعلمه، وقد استنكر عليه كثير من العلماء هذا القول، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه: ١١٠]، ويقول: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]، ونحو ذلك.

وأما النظام: فتفرد بأن قال: الإنسان هو الروح، والروح جسم لطيف مخالف للكثيف الذي يرى، وإن الروح هو الفعال، وإن الإنسان قادر لنفسه لا بقدرته، وإن اللون والطعم وجميع الأعراض أجسام^(١) مداخلة، ولم يثبت من الأعراض إلا الحركة، والطول عنده هو الطويل، والعرض هو العريض، وإنه يجوز تداخل الجسمين اللطيفين في جهة واحدة.

وتفرد بإثبات العناصر الأربعة، وهي الماء والهواء والنار والتراب^(٢)، والإحالة والاستحالة، ووافق في ذلك أبو القاسم البلخي من المعتزلة، وحكموا أن أصل خلق الله تعالى لهذه العناصر دفعة واحدة، وأنها مجبورة على الإحالة والاستحالة، جبرها تعالى حال خلقها، وهي مقالة المطرفية من الهدوية.

وأما معمر بن عباد: فتفرد بأن الحركة إنما خالفت السكون بمعنى هو غيرها، والسكون يفارقها بمعنى غيره، وذاتك^(٣) المعنيان إنما اختلفا لمعنيين غيرهما إلى ما لا نهاية له، وأن هيئة الأجسام فعل للأجسام طباعاً منها، أي: هيأها الله هيئة تفعل [٢٥/أ] الهيئة طباعاً، وأن الإنسان ليس بجسم، ويفعل بالاختيار، وليس بطويل ولا عريض، ولا يقال: إنه بمكان دون مكان، وإنه لا يفعل إلا الإرادة، إلى غير ذلك.

وأما هشام بن عمرو الفوطي: فتفرد بأن الأعراض لا تدل على الله بل [على] الأجسام، ويقول بالموافاة، وهي أن عبداً لو أطاع الله مئة سنة ثم كان آخر عمره وكفر فهو لم يزل حال طاعته قبل الكفر من أهل الوعيد، وكذا لو كفر مئة سنة ثم كان آخر عمره وآمن فإنه حال كفره غير متوعد بالنار ولا من أهل الوعيد.

(١) في الأصل: «أجساماً»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: «والريح»، والصواب ما أثبتناه؛ لأن الهواء هو الريح.

(٣) في الأصل: «وذلك»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٥).

وكان يمنع^(١) من القول بأن الله لم يزل عالماً بالأشياء قبل كونها، [لا] لأن علمه محدث، ولا لأنه كان غير عالم ثم علم، بل لم يزل عالماً بأنه سيخلق الدنيا والأشياء، وإنما كان ينكر ثبوت الشيء في العدم، ويقول: إن المعدوم ليس بشيء، [وما ليس بشيء] لم يجز أن يعلم^(٢).

وأهل السنة يقولون: بل يحسن، فإنه تعالى يعلم المعدوم قبل [أن]^(٣) يكون لو كان كيف يكون، لإحاطة علمه تعالى بكل شيء.

وسائر المعتزلة قالوا: هو يعلم بالشيء الثابت في العدم؛ لأنهم أثبتوا أصل الذوات في العدم، فحكموا بأن علم الله يتعلق بذلك الثابت، لا بتجدد صفة الخلق له من بعد، فلا يعلمه تعالى قبل إيجاد بل بعده، وهذا هو من القدر المنهي عنه.

وأما بشر بن المعتمر: فتفرد بالقول بأن من الطعوم والألوان والروائح ما هو فعل للعباد على التولد، وأن المؤمن إذا ارتكب كبيرة ثم تاب ثم عاد إلى الكبيرة عاد عليه عقاب الكبيرة الأولى؛ لأن صحة التوبة مشروطة بأن لا يعود إليها^(٤) ولا إلى مثلها، وأن الحركة ليست من المكان الأول ولا الثاني^(٥).

وأما ثمامة بن الأشرس: فتفرد بالقول بأن المعرفة ضرورية وإن لم يضطر إليها، فهو مسخر للعباد كسائر الحيوان الذي ليس بمكلف، وأن العبد لا يفعل إلا الإرادة، وما سواها حدث لا محدث له.

(١) في الأصل: «ولا يمنع»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٥).

(٢) في الأصل: «لم يحسن أن يعلم به»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٥).

(٣) زيادة اقتضاها السياق.

(٤) في الأصل: «عليها»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٥).

(٥) قال في «الفرق بين الفرق» (ص ١٥٨): من فضائحه قوله «بأن الحركة تحصل وليس الجسم في المكان الأول ولا في المكان الثاني، ولكن الجسم يتحرك به من الأول إلى الثاني»، وهذا قول غير معقول في نفسه.

وأما الجاحظ: فتفرد بالقول بأن المعرفة طباع، وهي مع ذلك فعل للعارف، وليست باختيار له، ويوافق ما قال به ثمامة من أن العبد لا يفعل [إلا] الإرادة، لكنه يقول: إن سائر الأفعال التي تنسب إلى العباد تجب طباعاً بإرادتهم، ولا يجوز بأن أحداً يبلغ التكليف إلا ويعرف الله تعالى، والكفار عنده بين منكر للضرورة وبين عارف، وقد استغرقه حبه لمذهبه، وألفه^(١)، وشغف به، فهو لا يشعر^(٢) بما عنده من المعرفة [بخالقه وصدق رسوله]^(٣).



-
- (١) في الأصل: «وألف به»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٥).
 (٢) في الأصل: «لا يرجع»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٥).
 (٣) «المنية والأمل» (ق ٨٤، ٨٥)، والزيادات منها، وما كان مني أشرت إليه.

الكلام على الزيدية وتعداد فرقهم

وأما الزيدية^(١) فقال الشيخ أحمد بن تيمية^(٢): إن قدامهم سنية، وفيهم معتزلة^(٣). انتهى كلامه، وقال المهدي أحمد بن يحيى: [٢٥/ب] افترت الزيدية إلى فرق ست^(٤):

(١) قال المهدي أحمد بن يحيى في «المنية والأمل» (ق ٤٨): فالزيدية منسوبة إلى زيد بن علي عليه السلام، لقولهم جميعاً بإمامته وإن لم يكونوا على مذهبه في مسائل الفروع، فهي تخالف الشافعية والحنفية في ذلك؛ لأنهم إنما نسبوا إلى أبي حنيفة والشافعي لمتابعتهم إياهما في الفروع. قال الحاكم: والزيدية يجمع مذهبهم تفضيل علي عليه السلام على سائر الصحابة، وأولويته بالإمامة، وقصرها من بعد الحسين في البطين، أي: في ذريتهما، واستحقاقها إنما يثبت بالفضل والطلب لا بالوراثة كما تقوله العباسية، ويعتقدون وجوب الخروج على الجائرين من أهل الأمر خلاف ما يزعمه الحشوية، ويرون القول بالتوحيد والعدل والوعيد كالمعتزلة، فهذه الأمور لا يختلفون فيها. اهـ.

(٢) هو أبو العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام ابن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي (٦٦١ - ٧٢٨هـ): شيخ الإسلام، إمام الأئمة، المجتهد المطلق، ولد في حران، وتحول به أبوه إلى دمشق، فنبغ واشتهر، ودرس وأفتى وهو دون العشرين، وصار عجباً في التوسع في المنقول والمعقول والاطلاع على مذاهب السلف والخلف، قال الشوكاني: «ومع هذا فقد وقع له مع أهل عصره فلاقل وزلازل، وامتحن مرة بعد أخرى، وهذه قاعدة مطردة في كل عالم يتبحر في المعارف العلمية، ويدين بالكتاب والسنة، فإنه لا بد أن يستنكره المقصرون، ثم يكون قوله الأولى، ويصير له بتلك الزلازل لسان صدق في الآخرين»، وطلب إلى مصر من أجل فتوى أفتى بها، فتعصب عليه جماعة من أهلها، فسجن مدة، ثم سافر إلى دمشق، واعتقل بقلعتها إلى أن مات، فخرجت دمشق كلها في جنازته، أما تصانيفه فكثيرة جداً، منها: «السياسة الشرعية»، و«الفتاوى»، و«منهاج السنة»، و«رفع الملام عن الأئمة الأعلام»: انظر: «البدر الطالع» (١/٦٣)، و«الأعلام»: (١/١٤٤).

(٣) لم أعر على هذا النص بلفظه في مؤلفات ابن تيمية، إلا أنه قال في «منهاج السنة»: (٣/٤٦١): وكذلك المعتزلة، باينوا جميع الطوائف فيما اختصوا به من المنزلة بين المنزلتين، وقولهم: إن أهل الكبائر يخلدون في النار، وليسوا بمؤمنين ولا كفار، فإن هذا قولهم الذي سموا به معتزلة، فمن وافقهم فيه بعد ذلك من الزيدية فعنهم أخذوا.

(٤) الظاهر أن المؤلف قد وهم هنا في النقل عن المهدي أحمد بن يحيى، حيث جعل فرق الزيدية الست هي: الصالحية والجريرية والبترية والسليمانية والجارودية والهادوية، فجعل الجريرية والسليمانية فرقتين، وهما فرقة واحدة، تنسب إلى سليمان بن جرير، فبعضهم يسميها جريرية وبعضهم سليمانية كما في «الفرق بين الفرق» (ص ٣٢)، وجعل الهادوية فرقة سادسة، وقال: إنهم افترقوا إلى مطرفية =

صالحية^(١) وجريرية^(٢) وبترية^(٣) وسليمانية وجارودية^(٤)، ثم بعد ذلك صاروا هادوية^(٥) في رأس المئة الثالثة، ثم افترقوا إلى مخترعة ومطرفية.

فالمخترعة تابعوا أبا هاشم وأبا علي من المعتزلة^(٦)، والمطرفية^(٧) تابعوا أبا القاسم

= ومخترعة، بينما قال المهدي في «المنية والأمل» (ق ٤٨): «وانتهت فرقههم إلى ست: جارودية، وبترية، والبترية: صالحية، وجريرية، وافترق متأخرو الجارودية إلى مطرفية وحسينية ومخترعة، فهذه ست كما ترى»، والمعروف أن فرقة الهادوية لا تعد في تقسيم فرق الزيدية في الأصول، بل تعد في فرقههم في الفروع الفقهية، فالزيدية في الفروع الفقهية أربع فرق: مؤيدية وقاسمية وناصرية وهادوية كما نقله عن «الجامع الكافي» الحافظ ابن الوزير في «العواصم»: (٤٥٨/٣).

(١) هم أصحاب الحسن بن صالح، ذهبوا إلى أن الإمامة تصح بالعقل كقول المعتزلة، وتصح الإمامة عندهم في المفضل، ويقولون بإمامة الشيخين مع أولوية علي عليه السلام، وسيذكر المؤلف أنهم قد انقضوا. انظر: «المنية والأمل» (ق ٤٩).

(٢) هم أصحاب سليمان بن جرير، ويسمون أيضاً سليمانية، قالوا: إن علياً كان الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله، وإن بيعة أبي بكر وعمر كانت خطأ لا يستحق عليه اسم الكفر ولا اسم الفسوق، وإن الأمة قد تركت الأصلح، ويرث من عثمان بسبب إحدائه، وشهدت عليه وعلى من حارب علياً بالكفر. انظر: «البحر العين» (ص ٢٠٧).

(٣) نسبة إلى كثير النواء الملقب بالأبتر، قالوا: إن علياً عليه السلام كان أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وأولاهم بالإمامة، وإن بيعة أبي بكر وعمر ليست بخطأ؛ لأن علياً عليه السلام سلم لهما ذلك، بمنزلة رجل كان له حق على رجل فتركه له، ووقفت في أمر عثمان، وشهدت بالكفر على من حارب علياً. انظر: «البحر العين» (ص ٢٠٧).

(٤) نسبة إلى أبي الجارود زياد بن المنذر العبدي، قالوا: إن رسول الله صلى الله عليه وآله نص على علي عليه السلام بالإشارة والوصف دون التسمية والتعيين، وإنه أشار إليه ووصفه بالصفات التي لم توجد إلا فيه، وإن الأمة ضلت وكفرت بصرفها الأمر إلى غيره، وإن رسول الله صلى الله عليه وآله نص على الحسن والحسين عليهما السلام بمثل نصه على علي، وأثبتوا الإمامة بعد هؤلاء في البطينين بالدعوة مع العلم والفضل. انظر: «البحر العين» (ص ٢٠٧)، و«المنية والأمل» (ق ٤٨).

(٥) نسبة إلى الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم عليه السلام.

(٦) والمخترعة هم القائلون بإمامة علي بالنص الخفي، وخطأ المشايخ بالتقدم عليه ومخالفة ذلك النص، والتوقف في تفسيرهم، وإنما سموا مخترعة لقولهم بأن الله يخترع الأعراض في الأجسام فلا تحصل بطبائعها كقول المطرفية. انظر: «المنية والأمل» (ق ٤٩).

(٧) تنسب المطرفية إلى مطرف بن شهاب، فارقوا الزيدية بمقالات في أصول الدين كفرهم بها كثير من الزيدية. وانظر: «المنية والأمل» (ق ٤٩).

البلخي من المعتزلة، والهادي شيخه أبو القاسم البلخي^(١)، وزعمت المطرفية منهم - أصحاب مُطَرَّف بن شهاب^(٢) - أن مذهبهم هو مذهب الهادي، ومذهب الهادي في الأصول هو مذهب أبي القاسم المعتزلي.



(١) وممن ذكر ذلك الجنداري في «تراجم رجال شرح الأزهار» (ص ٤١).

(٢) هو مُطَرَّف بن شهاب بن عمرو بن عباد الشهابي العبادي، من أعلام أواخر المئة الرابعة وأوائل المئة الخامسة للهجرة، كان يسكن بيت حنبص ونواحيه، وهو أحد العلماء الكبار من المطرفية، وإليه نسبتهم، قرأ على علي بن حرب، وعنه أخذ العقيدة، وكان يسند اعتقاده إلى الهادي، وكان له داران، إحداهما بحددة والأخرى بسناع، وكانت له مناظرة مع علي بن محمد الصليحي، وعندما أراد الصليحي الخروج إلى الحج أخذ معه كثيراً ممن كان يخافهم من وجهاء اليمن، وأرسل إلى مطرف بن شهاب، فرفض الوصول إليه، ووصل إلى الحسين بن القاسم [العياني]، وقال بإمامته، وقتل معه رجلاً، فلما وقع من الحسين بن القاسم ما وقع وعرض له ما عرض رجع عن القول بإمامته، وتخلص مما أصاب من الرجل الذي قتله معه. انظر: «طبقات الزيدية الصغرى» للمؤلف: (١/٤١)، مخطوط، و«معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (١/٨٨٠).

[مخالفة متأخري الزيدية للإمام زيد بن علي

ولقدمات الزيدية]

و«مجموع الفقه الكبير» للإمام زيد بن علي وسائر مصنفاته تنادي بأنه على رأي أهل السنة في الأصول والفروع^(١)، وأنه لم يوافق من الزيدية إلا الصالحة، وقد انقضوا، ولم يبق من الزيدية على حقيقة مذهبه أحد، ومن اعتزى إلى مذهبه من الهادوية الذين على مذهب الهادي من المخترعة والمطرفة فهو كاذب، تكذبه نصوص زيد بن علي في مصنفاته ومصنفات قدمات الزيدية، كما في «الجامع الكافي»^(٢) جامع آل محمد، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.



(١) وأما ما قيل من تتلمذ الإمام زيد بن علي واصل بن عطاء وأخذ عنه عقيدة الاعتزال، فقد فنده الحافظ ابن الوزير في «العواصم»: (٣٠٨/٥)، ونفى ذلك أيضاً شريف الخطيب في كتابه «الإمام زيد بن علي المفتري عليه» (ص ٥٣).

(٢) قال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير في «المسائل العلمية» [«المسائل المرضية»] (ص ١٦): «الجامع الكافي» تأليف الشريف أبي عبد الله محمد بن علي [بن الحسن بن علي بن الحسين] بن عبد الرحمن العلوي في فقه الزيدية، جمع فيه مذهب أحمد بن عيسى بن زيد بن علي والقاسم بن إبراهيم الرسي والحسن بن يحيى ومحمد بن منصور، وهو من أجل كتب الزيدية قدراً، وأنبهها ذكراً، وأكثرها استدلالاً، وأوسعها لهم أقوالاً، ولكن الزيدية الذين في الوجود في هذه الأعصار لا يعرفون له اسماً، ولا أكثرهم رأوا له حجماً، وأضاعوا بجهلهم له علماً جماً من علوم آل محمد وممن عليهم يعتمد، ولتتهم عرفوه واعتمدوه، لكان لهم فخراً، وأعلى لهم قدراً، ورفعهم عند من يخالفهم ذكراً.

[تحريف بعض المتعصبين من متأخري الزيدية]

لبعض أقوال الإمام زيد بن علي]

ومن المتأخرين من الزاعمين أنهم زيدية من قد حرف بعض أقوال زيد بن علي إلى موافقة الهادي، واختصر أقواله، وحرفها عن مراده، وأسقط نصوصات فقهه، كما في «المجموع الصغير»^(١)، والله أعلم.



(١) يشير المؤلف إلى السيد يحيى بن الحسين بن المؤيد بالله المتوفى سنة (١٠٩٠هـ)، حيث قال في ترجمته في «بهجة الزمن»: (١٠٩١/٣): وكان جارودياً في عقيدته، متحاملاً على الصحابة رضي الله عنهم، غالباً في الرفض لهم، محترفاً داعية، إلى أن قال: وطمس من «مجموع الفقه الكبير» للإمام زيد بن علي بعض مسائله، مثل مسألة إمامة قريش، وما ذكره في الأصول، وذمه للقدرية، وإثبات المشيئة لله، وغير ذلك، فلا قوة إلا بالله. اهـ، وقال شيخ الإسلام الشوكاني في ترجمة السيد المذكور في «البدر الطالع»: (٢/٣٣٠): وكان متظهراً بالرفض وثلب الأعراض المصونة من أكابر الصحابة، ومشى على طريقته تلامذته، ورأيت بخط السيد يحيى بن الحسين المذكور قبله [أي: المؤلف] أن صاحب الترجمة تواطأ هو وتلامذته على حذف أبواب من مجموع زيد بن علي، وهي ما فيه ذكر الرفع والضم والتأمين، ونحو ذلك، ثم جعلوا نسخاً، وبثوها في الناس، وهذا أمر عظيم، وجناية كبيرة، وفي ذلك دلالة على مزيد الجهل وفرط التعصب، وهذه النسخ التي بثوها في الناس موجودة الآن، فلا حول ولا قوة إلا بالله.

[الكلام على المطرفية والمخرعة والجارودية من الزيدية]

إذا عرف هذا فالمطرفية المنسوبة إلى مطرف بن شهاب الشهابي، وأتباعه هم القائلون بأن الأمراض والآلام والنوازل والنباتات ونمو الأشجار وحركات الرياح والأمطار ونشوء السحاب والرعود والبروق وجميع الكائنات إنما هي بالتركيبات والإحالات والاستحالات، وأنكروا بأن يقصد الله سبحانه بالبرد والصواعق المسلمين، فالتأثير إذاً كان بالطبائع بما جبرها الله تعالى على الإحالة والاستحالة رجوعاً إلى^(١) الأصول المخلوقة لله تعالى، وهي الأربعة العناصر: الهواء والنار والتراب والماء^(٢)، ثم تفرعت عنها جميع المخلوقات بالإحالة والاستحالة، وكان ظهورهم في المئة الخامسة، وانتسبوا إلى الهادي يحيى بن الحسين الرسي، وقالوا: إن الهادي نص على ما يقتضي ذلك في «مجموعه» عن شيخه أبي القاسم المعتزلي، وهو قول النظام أيضاً من المعتزلة.

روى ابن نباتة^(٣) في «شرح رسالة ابن زيدون»^(٤) الرسالة الجمهورية^(٥) قال: قال النظام:

(١) هذه الكلمة مكررة في الأصل.

(٢) العبارة في الأصل: «هي الأربعة العناصر الهواء والنار والريح والماء»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) هو أبو بكر جمال الدين محمد بن محمد بن محمد بن الحسن الفارقي المصري ابن نباتة (٦٨٦ - ٧٦٨هـ): شاعر عصره، وأحد الكتاب المترسلين العلماء بالأدب، مولده ووفاته في القاهرة، له: «ديوان شعر»، و«سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون»، و«سجع المطوق» تراجم، و«مطلع الفوائد» أدب، وغيرها. انظر: «البدرة الطالع»: (٢/ ٢٥٢)، و«الأعلام»: (٧/ ٣٨).

(٤) هو أبو الوليد أحمد بن عبد الله بن أحمد بن زيدون المخزومي الأندلسي (٣٩٤ - ٤٦٣هـ): وزير كاتب شاعر، من أهل قرطبة، انقطع إلى ابن جهور (من ملوك الطوائف بالأندلس)، واتهمه ابن جهور بالميل إلى المعتضد بن عباد، فحبسه، فاستعطفه ابن زيدون برسائل عجيبة، فلم يعطف عليه، فهرب، واتصل بالمعتضد صاحب إشبيلية، فولاه وزارته، وفوض إليه أمر مملكته، فأقام مبعلاً مقرباً إلى أن توفي بإشبيلية في أيام المعتمد على الله بن المعتضد. انظر: «وفيات الأعيان»: (١/ ١٣٩)، و«الأعلام»: (١/ ١٥٨).

(٥) هذا وهم؛ لأن ابن نباتة إنما شرح الرسالة الهزلية التي كتبها ابن زيدون على لسان ولادة بنت المستكفي لابن عبدوس، وأما رسالته الجدية الموجهة إلى ابن جهور فشرحها الصفدي، في «تمام المتون شرح رسالة ابن زيدون» كما في «معجم المطبوعات»: (١/ ١١٤)، وغيره.

إن الله خلق الموجودات دفعة واحدة على ما هي عليه الآن معادن ونباتاً وحيواناً وإنساناً، ولم يتقدم خلق آدم على خلق أولاده، غير أن الله أكرم بعضها في بعض، [وهذا قول أهل الكون من الفلاسفة]. انتهى كلامه^(١).

وقد انتصب للرد عليهم^(٢) كثير في زمانهم، كالقاضي جعفر المعتزلي^(٣) والقاضي عبد الله ابن زيد العنسي^(٤) والمنصور عبد الله بن حمزة^(٥)، وشدد عليهم في ترك أقوالهم والرجوع عنها، ووقعت بينه وبينهم حروب مشهورة في التواريخ، سيما «السيرة المنصورية»^(٦)، فإنه ذكر فيها الجاري بينهم وبينه، فرجع من رجع قهراً، وبقي من بقي هارباً، وقتل من قتل منهم، وما زال ذلك كذلك مدة من الزمان إلى المئة الثامنة، ثم انقرضوا، وكانوا قد^(٧) صنفوا كتباً

(١) «سرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون» لابن تبة المصري (ص ٢٢٦)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٢) أي على المطرفية.

(٣) هو القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد بن عبد السلام بن أبي يحيى الأبنائوي البهلولي الزيدي (٥٧٣هـ - . . .): كان أبوه عالم المطرفية وأخوه شاعرهم، ارتحل إلى العراق لطلب العلم، وأخرج كتب أئمة الزيدية الحديثية، وكان من أعضاء المتوكل أحمد بن سليمان، وكان له العناية العظمى في إزالة مذهب التطريف، ورحل إلى مدينة إربل لمناظرة العلامة يحيى بن أبي الخير العمراني في بعض المسائل الاعتقادية، ولم يتم له ذلك، ولم يزل مدرساً بسناع حدة حتى توفي بها، من مصنفاته: «النكت» وشرحها في الفقه الهادي، و«البالغة» في أصول الفقه، ورسالة في الرد على المطرفية. انظر: «تراجم رجال شرح الأزهار» (ص ١٠)، و«مصادر الفكر» للحبشي (ص ٩٦).

(٤) هو عبد الله بن زيد بن أحمد العنسي المدحجي (٦٦٧هـ - . . .): الفقيه العلامة الزيدي، كان ممن يحرم تقليد الموتى، وكان يرى نفي المنزلة بين المنزلتين، ويروي إجماع الأئمة على نفيها، وكان له خيرة بفن الفلك، وله مؤلفات، منها: «المحجة» في علم الكلام، و«الدرة المنظومة» في أصول الفقه. انظر: «تراجم رجال شرح الأزهار» للجنداري (ص ٢١).

(٥) هو الإمام المنصور بالله أبو محمد عبد الله بن حمزة بن سليمان بن علي بن حمزة الهاشمي الحسيني (٥٦١ - ٦١٤هـ): أحد أئمة الزيدية في اليمن، ومن علمائهم وشعرائهم، كان زاهداً ورعاً، بوع له سنة (٥٩٤هـ)، واستولى على صنعاء وذمار، وتوفي محصوراً في كوكبان، ونقل إلى ظفار، له مصنفات، منها: «الشافعي» في أصول الدين، و«العقيدة المنصورية»، و«زبد الأدلة»، و«المهذب» في الفقه، و«صفوة الاختيار» في أصول الفقه. انظر: «تراجم رجال شرح الأزهار» (ص ٢٠)، و«الأعلام»: (٨٣/٤).

(٦) «السيرة المنصورية» لأبي فراس بن دعثم: (٢/٨٢٤) فما بعدها.

(٧) هذه الكلمة مكررة في الأصل.

في مذاهبهم . وكان لهم مدارس في مثل قاعة^(١) باليمن ومصانع حمير^(٢) ووقش^(٣) من بني شهاب^(٤) والجوار، وكانوا يعززون مذهبهم إلى الهادي، ولم يكن في أقوال الهادي من التصريح ما قالوه إلا ظواهر في بعض أقواله في «مجموعه» محتملة لما زعموه، والله أعلم .

[٢٦/أ] قال في كتاب «البرهان» من كتب المطرفية لسليمان بن محمد بن أحمد المحلي^(٥) منهم ما لفظه : نقول : إن الله سبحانه خلق العالم يحيل ويستحيل، ومعنى ذلك يؤثر وينفع إذا استعمله الإنسان، ومعنى قولنا : يستحيل ؛ هو يتغير، وذلك كما يقول القائل : النار تحرق، والماء يروي، والطعام يشبع، واللحاف يدفئ، والستر يستر، والدواء ينفع ويشفي، كل ذلك جبراً من الله سبحانه لا اختياراً، يعني لما يحيل ويستحيل، وإنما هو علة وسبب مجبوراً على طبعه، والخالق للمحيل والمستحيل وما يحدث من الأعراض الضرورية هو الله تعالى، لا أن المحيل فَعَلَ ولا المستحيل ؛ والحاصل أن الأجسام بعضها في بعض هي المؤثرة بالطبع .

قال صاحب «البرهان» المذكور ما لفظه : وكل ما ذكرناه من وجوه الاستحالة إنما هو بتدبير الله سبحانه، وبما حصل من تأثير بعض الأجسام في بعض، وكل ما حدث منها فهو

- (١) قاعة : بلدة وحصن في منطقة عيال حاتم من مديرية جبل عيال يزيد التابعة لمحافظة عمران، اشتهرت عندما اتخذها بعض علماء المطرفية مقراً وسكناً لهم . انظر : «معجم البلدان والقبائل اليمنية» : (٢/١٢٤٠) .
- (٢) مصانع حمير : جبل ومركز إداري من مديرية ثلا التابعة لمحافظة عمران، يضم مجموعة بلدان أثرية، والمصانع جمع مصنعة، وتعني في لغة حمير الحصن أو الجبل . انظر : «معجم البلدان والقبائل اليمنية» : (٢/١٥٤٣) .
- (٣) وقش : بلدة أثرية في منطقة بني قيس من مديرية بني مطر وأعمال محافظة صنعاء . انظر : المصدر السابق (٢/١٨٨٤) .
- (٤) بنو شهاب : مركز إداري من مديرية بني مطر غربي صنعاء، سمي نسبة إلى شهاب بن العاقل بن الأزعم ابن خولان بن عمرو بن قضاة، وإليه ينسب مطرف بن شهاب الشهابي . انظر : «معجم البلدان والقبائل اليمنية» : (١/٨٨٠) .
- (٥) لم أجد له ترجمة وافية، قال الحبشي في مصادره (ص ١٠١) : «كان من كبار علماء المطرفية، ولعله عاش أثناء القرن السادس، وله : «البرهان الرايق المخلص من ورط المضايق»، يتضمن اعتقاد المطرفية فيما وافق مذهب الإمام الهادي». اهـ . ولم أقف عليه .

فعله وصنعه وإرادته عز وجل سواء كان مصلحاً أو مفسداً، بسبب أو بغير سبب، من برد وحر وزيادة ونقص. انتهى كلامه.

ووقع بين الهادوية اختلاف، وافترقوا فرقتين؛ هذه الفرقة المذكورة وفرقة المخترعة الذين قالوا باختراع الله الأعراض في الأجسام، وأن خلق الله للناميات والأمطار والآلام [من غير إحالة واستحالة]، وخطؤوا المطرفية، وقالوا: مقالتهم مقالة الطبائعية^(١).

وأما الجارودية أتباع أبي الجارود زياد بن المنذر^(٢) فهم قالوا بأن النص في علي جليّ موافقة للإمامية من الرافضة، ولكنه قال بإمامة زيد بن علي، والإمامية قالوا: ليس هو من الاثني عشر المعينين عندهم، ووافقهم في رفض الصحابة، وفرقة أخرى قالوا بالوقف في الصحابة، [وهي]^(٣) إحدى الطائفتين من الجارودية، فسموا الواقفية.



(١) بعد هذا في الأصل حاشية بخط المؤلف نصها: «وأما المخترعة فهم الذين قالوا: إن الله يخترع الأعراض في الأجساد، ويخلق النباتات من غير إحالة واستحالة، صح»، وإضافتها إلى المتن تكرار، ولكن أضفنا منها ما بين المعقوفتين.

(٢) هو أبو الجارود زياد بن المنذر الهمداني الكوفي الأعمى (... - بعد ١٥٠هـ): رأس الجارودية من الزيدية، من أهل الكوفة، كان من غلاة الشيعة، قال ابن حبان: «كان رافضياً يضع الحديث في الفضائل والمثالب»، وقال ابن معين: «كذاب عدو الله»، له كتب، منها: «التفسير» رواية عن أبي جعفر الباقر. انظر: «ميزان الاعتدال»: (٩٣/٢)، و«الأعلام»: (٥٥/٣).

(٣) زيادة اقتضاها السياق.

[الكلام على الحلولية]

وأما الحلولية فهم انتحلوا مقالة النصارى في عيسى، وهم بعض فرق النصيرية^(١) [٢٦/ب] الذين روي عنهم، فهذه الفرق التي ظهرت، وقد زاد بعض أهل المقالات على هذا العدد، وبعضهم نقص، وهم متفاضلون فيما بينهم في البعد من الحق والقرب منه.



(١) سيأتي الكلام عن الحلولية والنصيرية مفصلاً في عناوين مستقلة.

التحذير من المجازفة بالتكفير واذكر ضابط حقائق الكفر وما يكفر به

إذا عرف هذا، فنذكر هنا ما ذكره العلماء في حقائق الكفر وأحكامه؛ ليكون الإنسان على بصيرة في شأنه، فإن التكفير خطر لا يجوز إلا بدليل قاطع غير محتمل، ولا يصح بدليل ظني، فنقول: قال الإمام يحيى بن حمزة ما لفظه: اعلم أن الخوض في الإكفار صعب، ومضطرب النظر فيه ضيق، ومسالكه دقيقة غامضة، وهي مقصورة على نظر الشرع وتصرفه، ولا مجال للعقل في إثباته، وإنما مورده النصوصات القرآنية والقواطع السمعية^(١)، ولغموضه اتسع فيه الخلاف، وكان فيه معظم الزلل.

قال: فنقول: على من خاض فيه أن يتقي الله في حوضه، وأن ينظر فيه بعين البصيرة، ويكون معولاً في جميع أحواله على الإنصاف من نفسه، ويدفع عن نفسه جانب العصبية لمذهبه، والشغف بمحبة سلفه، ولا يقدم عليه إلا بقاطع شرعي، ومسلك نقلي، يعذره عند الله، وحقه إذا لم يجد نصاً يعول عليه ولا موثقاً يستند إليه أن يكون التوقف له أولى، والإحجام له عن الهجوم بغير بصيرة أزكى^(٢).

(١) قال العلامة الحافظ ابن الوزير في «العواصم»: (١٧٩/٤): إن التكفير سمعي محض لا مدخل للعقل فيه، وذلك من وجهين:

الوجه الأول: أنه لا يكفر بمخالفة الأدلة العقلية وإن كانت ضرورية.

الوجه الثاني: أن الدليل على الكفر والفسق لا يكون إلا سمعياً قطعياً، ولا نزاع في ذلك، وإنما النزاع في بعض الأدلة على التكفير، هل هو قاطع أم لا؟ وأنت إذا عرفت معنى القاطع عرفت الحق في تلك الأدلة المعينة. واعلم أن القطع لا بد أن يكون من جهة ثبوت النص الشرعي في نفسه ومن جهة وضوح معناه، فأما ثبوته فلا طريق إليه إلا التواتر الضروري. اهـ باختصار.

(٢) «التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق» للإمام يحيى بن حمزة (ص ٢)، وقال شيخ الإسلام الشوكاني في «السيل»: (٥٧٨/٤): اعلم أن الحكم على الرجل المسلم بخروجه من دين الإسلام ودخوله في الكفر لا ينبغي لمسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقدم عليه إلا ببرهان أوضح من شمس النهار، فإنه قد ثبت في الأحاديث الصحيحة المروية من طريق جماعة من الصحابة: أن «من قال لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما» هكذا في الصحيح، وفي لفظ آخر في «الصحيحين» وغيرهما: =

[اختلاف العلماء في تعريف الكفر وتعريفه عند المؤلف]

واختلف العلماء في تحديده، بعد الاتفاق على أنه في أصل اللغة: التغطية، يقال: كَفَّرَ الإناء: إذا غَطَّاه، ومنه سمي البحر كافراً لأنه ساطر لما في قعره، وسمي الزَّرَاعُ كافراً لستره للبذر بالتراب، ومنه قوله [تعالى]^(١): ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَسْفَلَ بِالسَّمَاءِ نَبَاطٌ﴾ [الحديد: ٢٠]، أراد الزَّرَاعُ^(٢)، وسمي الليل كافراً لأجل ستره نور الشمس^(٣).

وأما في الشرع: فللعلماء فيه خلاف، بعد الاتفاق على أنه لا يجوز التكفير شرعاً إلا بدليل قاطع، والأقرب في حده حسبما ظهر لي تعريفه أنه: كُلُّ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ اعْتِقَادٍ أَوْ تَرْكٍ مُحْرَمٍ مُتَوَعِّدٍ عَلَيْهِ فُعْلٌ تَمَرِداً وَجَرَاءَةً لَا لِشِبْهَةِ فَسْقٍ^(٤)، أو مخالفةً بأيها باعتقاد استحلال أو استحفافٍ لا لِشِبْهَةِ كُفْرٍ^(٥)، أو مع اعتقادٍ بأيها جرأةً بكفريٍّ أو لِشِبْهَةِ وَلَكِنَّهُ قَدْ صَرَحَ الدَّلِيلُ الْقَطْعِيُّ مِنْ قُرْآنٍ أَوْ سُنَّةٍ [٢٧/أ] متواترةً صريحةً على كفر من قال بذلك أو فسقه^(٦)، والله أعلم^(٧).

= «من دعا رجلاً بالكفر أو قال: عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه» أي: رجع، وفي لفظ في الصحيح: «فقد كفر أحدهما». ففي هذه الأحاديث وما ورد موردها أعظم زاجر وأكبر واعظ عن التسرع في التكفير، وقد قال الله عز وجل: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦]، فلا بد من شرح الصدر بالكفر وطمأنينة القلب به وسكون النفس إليه، فلا اعتبار بما يقع من طوارق [كذا ولعلها: طوارئ] عقائد الشر - لا سيما مع الجهل - بمخالفتها لطريقة الإسلام، ولا اعتبار بصدور فعل كفري لم يرد به فاعله الخروج عن الإسلام إلى ملة الكفر، ولا اعتبار بلفظ تلفظ به المسلم يدل على الكفر وهو لا يعتقد معناه.

- (١) زيادة اقتضاها السياق.
- (٢) في الأصل: «الزرع»، والصواب ما أثبتناه.
- (٣) «لسان العرب»: (١٢/١٢٠).
- (٤) مفهوم كلام المؤلف: فإن كان لشبهة فليس بفسق، وسيأتي تصريحه بذلك في شرح التعريف.
- (٥) مفهومه: فإن كان لشبهة فليس بكفر كما سيأتي في شرح التعريف.
- (٦) أي: فإنه في هذه الحالة يوجب الكفر أو الفسق، ولا تنفعه الشبهة كما سيأتي عن المؤلف.
- (٧) لقد أتى المؤلف هنا بتعريف غريب للكفر يصعب فهمه، وتناقض بعد ذلك في شرحه، ولهذا لا بد من إيضاح أمور:

= الأمر الأول: ذكر ابن القيم في «كتاب الصلاة» (ص ٧٢) بحثاً قيمياً في الكلام على الكفر، فقال ما حاصله: الكفر كفران: كفر عملي، لا يخرج من الملة، وكفر اعتقادي مخرج من الملة، وهو كفر الجحود والعناد، وهو أن يكفر بما علم أن الرسول جاء به من عند الله جحوداً وعناداً من أسماء الرب وصفاته وأفعاله وأحكامه، وهذا الكفر يصاد الإيمان من كل وجه، وأما الكفر العملي فينقسم إلى ما يصاد الإيمان وإلى ما لا يصاده، فالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه يصاد الإيمان، وأما الحكم بغير ما أنزل الله وترك الصلاة فهو من الكفر العملي قطعاً، وكذلك قوله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»، وكذلك قوله: «من أتى كاهناً فصدقه أو امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد»، وقوله: «إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما»، وقد نفى رسول الله ﷺ الإيمان عن الزاني والسارق وشارب الخمر وعمن لا يأمن جاره بوائقه، وإذا نُفي عنه اسم الإيمان فهو كافر من جهة العمل، وانتفى عنه كفر الجحود والاعتقاد، ومعلوم أنه إنما أراد الكفر العملي لا الاعتقادي، وهذا الكفر لا يخرج من الدائرة الإسلامية والملة بالكلية، وهذا التفصيل هو قول الصحابة الذين هم أعلم الأمة بكتاب الله وبالإسلام والكفر ولوازمهما، فلا تتلقى هذه المسائل إلا عنهم، فإن المتأخرين لم يفهموا مرادهم، فانقسموا فريقين: فريقاً أخرجوا من الملة بالكبائر، وقضوا على أصحابها بالخلود في النار، وفريقاً جعلوهم مؤمنين كاملين الإيمان، فهؤلاء غلوا وهؤلاء جفوا، وهدى الله أهل السنة للطريقة المثلى والقول الوسط، الذي هو في المذاهب كالإسلام في الملل، فها هنا كفر دون كفر، ونفاق دون نفاق، وشرك دون شرك، وفسوق دون فسوق، وظلم دون ظلم. اهـ.

الأمر الثاني: لا يتصور أن يكفر أحد من أهل القبلة المظهرين للإسلام إلا أن يكون منافقاً زنديقاً، وكتاب الله يبين ذلك، فإن الله صنف الخلق فيه ثلاثة أصناف: صنف: كفار من المشركين ومن أهل الكتاب، وهم الذين لا يقرون بالشهادتين، وصنف: مؤمنون باطنياً وظاهراً، وصنف: منافقون أقروا به ظاهراً لا باطنياً، وهذه الأقسام الثلاثة مذكورة في أول سورة البقرة، وكل من ثبت أنه كافر في نفس الأمر وكان مقراً بالشهادتين، فإنه لا يكون إلا زنديقاً، والزنديق هو المنافق.

الأمر الثالث: إن المسلم المرتكب للكبيرة التي لا تنافي أصل الإيمان لا يكفر بذلك كما تقول الخوارج، ولا يخلد في النار كما تقول الخوارج والمعتزلة ما لم يستحلها، بل يكون عاصياً فاسقاً، يستحق العقوبة، وهو تحت مشيئة الله تعالى: إن شاء عذبه، وإن شاء عفا عنه، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٨].

الأمر الرابع: إذا أنكر المسلم ما هو معلوم من الدين بالضرورة أو صدر منه قول أو فعل لا يمكن أن يصدر إلا من زنديق، حكم بكفره بتوفر شروط وانتفاء موانع.

الأمر الخامس: إذا ثبت شرعاً أن هذا الفعل كفر لا مانع من القول (على وجه العموم): من فعل كذا =

فقولنا في الحد: كلُّ قولٍ؛ يدخل من قال القذف للمحصنات^(١) ونحوه؛ لأنه حرام كبيرة.

وقولنا: أو فعلٍ؛ ليدخل من فعل الزنا.

وقولنا: أو اعتقادٍ؛ ليدخل من اعتقد كفر مسلم من المسلمين، فإنه فسق، لما في الحديث الصحيح؛ «سباب المؤمن فسوق»^(٢).

وقولنا: أو تركٍ؛ ليدخل من ترك الصلاة والزكاة ونحو ذلك.

وقولنا: محرم متوعد عليه؛ أي: ذلك الفعل الذي فعله محرم نحو ما ذكرنا.

وقولنا: فعل تمرداً وجرأةً؛ ليحترز مما لو^(٣) يفعل ذلك المذكور تمرداً وجرأةً، بل لشبهة، فإنه لا يوجب ذلك فسقه إذا كانت الشبهة تحتل الصحة.

وقولنا: فسق؛ أي: حيث فعل ذلك المذكور أو نحوه من المحرمات جرأةً وتمرذاً كما ذكرنا.

وقولنا: أو مخالفة بأبيها استحلالاً أو استخفافاً لا لشبهة فكفر؛ أي: أو خالف ما حرمه الشرع ونهى عنه.

= فقد كفر، ولكن لا يستلزم من كون الفعل كفراً إكفار فاعله المعين، فقد يكون الفعل كفراً ولا يكفر فاعله لموانع من كفره.

الأمر السادس: من شروط تكفير المعين: أن يكون عاقلاً بالغاً مختاراً متعمداً عالماً بتحريم هذا الشيء، وألا يكون متولداً، وعكس هذه الستة هي موانع التكفير، وهي: الصغر والجنون والجهل والخطأ والإكراه والتأويل. وانظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي: (٤٣٧/٢)، و«الوجيز في أصول الفقه» للدكتور عبد الكريم زيدان (ص ٧٦).

(١) أي: يدخل من قذف المحصنات.

(٢) أخرجه من حديث عبد الله بن مسعود: البخاري في «الصحيح» (ص ١٦)، كتاب الإيمان، باب خوف المؤمن من أن يحبط عمله وهو لا يشعر، حديث رقم (٤٨)، ومسلم في «الصحيح» (ص ٥٤)، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق وقاله كفر»، حديث رقم (١١٦)، وكلاهما بلفظ: «سباب المسلم فسوق»، وأخرجه أحمد في «المسند»: (٤٣٩/١)، حديث رقم (٤١٧٨)، بلفظ: «سباب المؤمن فسق»، وأخرجه باللفظ الذي ساقه المؤلف ابن أبي شيبة في «المصنف»: (٢٥٦/٤).

(٣) الأفضل أن تكون: لم.

بأيها: أي بأي الأمور المذكورة في الحد إلى آخرها، وكان ذلك منه استحلالاً أو استخفافاً بشريعة النبي ﷺ فإن ذلك كفر، أو كان ذلك لا لشبهة توجب الاستحلال أو الاستخفاف حيث كان الخبر مثلاً أحاديثاً أو الراوي غير عدل أو استخف بذلك؛ فإن هذه الشبهة لا توجب الكفر معها.

وقولنا: أو مع اعتقاد بأيها جرأة بكفري؛ أي: بأي الأمور المذكورة في الحد إما بالقول أو بالفعل إلى آخرها، فكان ذلك جرأة بامر كفري فإنه يوجب الكفر كما يأتي تحقيقه إن شاء الله تعالى.

وقولنا: أو لشبهة؛ يعني: أو حصل منه القول أو الفعل باعتقادٍ لشبهة.

وقولنا: ولكنه قد صرح الدليل القطعي من قرآن أو سنة على فسق من قال بذلك أو كفره؛ أي: فإنه في هذه الحالة يوجب الكفر.

أما القول: فنحو أن النبي كاذب لشبهة عنده، فإنه في ذلك كافر، ولا تنفعه الشبهة، وذلك للإجماع؛ ضرورة أن من قال بذلك فهو كافر، مع الاعتقاد كفر ومع القول فقط فسق^(١)، وكذلك من قال بالسابق والتالي كالفلاسفة فإنه كفر - وإن كان عندهم ذلك لشبهة - لأن القرآن قد صرح بكفر من أثبت مع الله ثانياً.

(١) هذا تناقض من المؤلف ﷺ حيث نقل الإجماع على كفر من قال: إن النبي ﷺ كاذب، ثم قال: مع الاعتقاد كفر ومع القول فقط فسق، ولا أدري من أين جاء بهذا التفصيل؟ وسيأتي قول المؤلف ﷺ: إن سب النبي ﷺ والاستخفاف به من دون اعتقاد فسق فقط، وهذه زلة عظيمة، وخرق للإجماع؛ لأن مثل هذه الأمور لا يمكن صدورها من مسلم، فهناك أقوال وأفعال يكفر بها العلماء صاحبها دون البحث عن اعتقاده؛ لأنها لا يمكن أن تصدر إلا من كافر، إلا أن يكون مكرهاً، فتكذيب النبي ﷺ أو سبه أو الاستخفاف به من أعظم الأدلة على الكفر والزندقة، وقد نقل القاضي عياض في كتابه «الشفاء» (ص ٤٠٧) الإجماع على تكفير من فعل ذلك، حيث قال عند كلامه على المكفرات: وكذلك من أضاف إلى نبينا ﷺ تعمد الكذب فيما بلغه وأخبر به، أو شك في صدقه، أو سبه، أو قال: إنه لم يبلغ، أو استخف به، أو بأحد من الأنبياء أو أزرى عليهم، أو آذاهم، أو قتل نبياً، أو حاربه، فهو كافر بإجماع. اهـ، وسيأتي لذلك مزيد بيان عند الكلام على حكم سب النبي ﷺ والاستخفاف به، وسأذكر بعض من نقل الإجماع على كل منهما.

[٢٧/ب] أو فعل: نحو شرب الخمر وإن لم ينطق بأنها حلال ولا اعتقد تحليلها، أو قتل النفس المحرمة وإن لم ينطق بأن ذلك حلال؛ فإن الفاعل لذلك فاسق ولو كان لشبهة عنده.

أو اعتقاد: نحو أن يعتقد أن الصلاة غير واجبة أو الزكاة والحج والصيام، أو أن القيامة غير قائمة، أو أنه لا بعث ولا جنة ولا نار، وإن لم ينطق بذلك، وكان ذلك لشبهة عنده. أو الترك: نحو أن يترك معرفة الله تعالى، ومن ترك التصديق بالنبى ﷺ، فإنه كفر ولو كان لشبهة؛ لما علم من الدين ضرورة أن من جهل بالله أو ترك التصديق بشريعة رسول الله ﷺ فهو كافر.

ولهذا قلنا: على كفر من قال بذلك أو فسقه، فإنها لما صرحت الأدلة بكفر أو فسق من ذكرنا حكم به.

وقد دخل في هذا الحد كفر اليهود والنصارى ومن كذب بالنبى ﷺ، ودخل بعض فرق الروافض وفسق الخوارج الذين خرجوا على علي وقاتلوه، لا من اعتقد ذلك ولم يخرج إلا أن يتلفظ بتفسيره، ودخل المشبهة الذين يعتقدون الأعضاء والجوارح مما سيأتي إن شاء الله ذكره، والله الموفق.



[وجوب معرفة قضايا التكفير والتفسيق]

وقد ذكر العلماء أن معرفة هذا الفن من التكفير والتفسيق من الواجبات لأمرين:

أحدهما: لأجل ما يترتب عليه من الموالاتة؛ لأن الموالاتة للكافر والفاسق لا تجوز، وهي أن تحب له كل ما تحب لنفسك، وتكره له كل ما تكره لنفسك^(١)، ومع الرضا بفعله يكون له حكمه، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّهُمْ مِنكُمْ فَإِنَّهُ مِنَّهُمْ﴾ [المائدة: ٥١]^(٢). قال الفقيه يوسف^(٣) في «الثمرات» عند تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ﴾ [آل عمران: ٢٨]: إن كانت الموالاتة بمعنى الموالاتة^(٤) - وهو أن يوده لمعصيته - كان ذلك كالرضا بالمعصية^(٥)؛ إن كانت لكفر كفر، وإن كانت لفسق فسق، وإن كانت الموالاتة بمعنى المحالفة والمناصرة؛ فإن كانت على أمر مباح أو واجب - كأن يدفع المؤمنون عن أهل الذمة - فلا حرج فيه، بل هو واجب، وإن كانت على أمر محظور لم يجز^(٦).

(١) هذا ليس من الموالاتة، فإن أحببت للكافر ما تحبه لنفسك من الإيمان والخير الذي يتبعه الإيمان، وتكره له ما تكره لنفسك من الكفر وما يتبعه الكفر، لم تكن داخلاً في الموالاتة المنهي عنها، والموالاتة المنهي عنها كما ذكر العلماء؛ هي المناصرة والمحالفة على أمر محرم كما ذكره الفقيه يوسف فيما نقله عنه المؤلف بعد قليل، وقال أبو جعفر الطبري في «تفسيره»: (٣٩٧/١٠) عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَىٰ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة: ٥١] ما لفظه: والصواب من القول في ذلك عندنا؛ أن يقال: إن الله تعالى ذكره نهى المؤمنين جميعاً أن يتخذوا اليهود والنصارى أنصاراً وحلفاءً على أهل الإيمان بالله ورسوله وغيرهم.

(٢) في الأصل: «ومن يتولهم فهو منهم»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) هو نجم الدين يوسف بن أحمد بن محمد بن أحمد بن عثمان اليماني الزيدي (... - ٨٣٢هـ): من أهل هجرة العين من ثلا (باليمن)، وكان الطلبة يرحلون إليه من جميع أقطار اليمن، فيأخذون عنه في جميع العلوم الشرعية، وكان مسكن سلفه بصرم بني قيس من بلاد خبان، وكان بين تلامذته وتلامذة الإمام المهدي أحمد بن يحيى منافسة ومفاخرة أي الرجلين أوسع علماً؟ له كتب، منها: «مختصر الانتصار»، و«الجواهر والغرر في كشف أسرار الدرر» في الفرائض، و«الثمرات اليناعة والأحكام الواضحة القاطعة» في تفسير آيات الأحكام. انظر: «البدر الطالع»: (٣٥٠/٢)، و«الأعلام»: (٢١٥/٨).

(٤) في الأصل: «المودة»، والتصويب من تفسير «الثمرات».

(٥) في الأصل: «مع الرضا مثله»، والتصويب من تفسير «الثمرات».

(٦) تفسير «الثمرات اليناعة» للفقيه يوسف: (١٨٦/٢).

الأمر الثاني: لأجل أن لا يحصل التجاري^(١) عليه بغير بصيرة ومعرفة، وفيه ما فيه من الأمور الشديدة، فإن من الجهال [من]^(٢) قد يتسارع إلى التكفير بالإلزام^(٣) من غير التزام، وهو عظيم الخطر على الأنام، فإن حرمة المسلم كحرمة دمه، فلا يجوز إلا بدليل قاطع، أو التزام من الملزم به خالع.



(١) أي: التجرؤ، وهذا اللفظ يرد في كلام بعض علماء اليمن، ومنهم المؤلف.

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) الإلزام: هو أن يلزم الغير على ما يقول به ما لا يقول به. وسيأتي هذا، قال الشوكاني في «السييل الجرار»: (٤/ ٥٨٠): وقد علم كل من كان من الأعلام أن التكفير بالإلزام من أعظم مزالقات الأقدام، فمن أراد المخاطرة بدينه فعلى نفسه جنى.

«ما يجري في التكفير والتفسيق من الأدلة وما لا يجري»

قال الإمام يحيى: ولا بد من ذكر ما يجري فيه من الأدلة وما لا يجري، فهذان طريقتان:

الطريق^(١) الأول: في بيان ما يستعمل في إثبات الإكفار من الأدلة الشرعية، وجملة ما يجري فيه من القواطع مسالك أربعة:

أولها: النصوص القرآنية المقطوع بظواهرها التي لا تحتل تأويلاً على قرب ولا على بعد، فمتى دلت هذه النصوص على حكم من الأحكام وجب القطع به سواء كان كفراً [٢٨/أ] أو غيره، وأصل القرآن متواتر في متنه، ولا بد من عدم احتمال في دلالة؛ لأن الاحتمال في الدلالة يصير به ظنيًا، ولا يُكفَّر بالدليل الظني.

وثانيها: الأخبار المنصوصة، ولا بد فيها من شرطين: أحدهما: التواتر^(٢) في متنها بنقل جماعة عن جماعة إلى النبي ﷺ، الثاني: أن يكون مقطوعاً بظواهرها لا احتمال في دلالتها. فأما خبر الآحاد فلا يفيد إلا الظن، وهو لا يُكفَّر به ولا يُفسَّق.

قال الإمام يحيى: الثالث: الإجماع المتواتر لجميع الأمة؛ لأنه يصير ضرورياً مع العلم بمراد الأمة فيه.

الرابع: القياس القطعي الذي بمعنى الأولى، وذلك أن يعلم في بعض الأفعال ما هو كفر أو فسق وأنه من جملة الكبائر، ثم يأتي ما هو أولى منه وأعظم وأكبر، وكان ذلك الأصل الأول بدلالة قاطعة، فيجب أن ينص بكونه كفراً أو فسقاً بطريق الأولى، وهذا بأن يقال: الاستخفاف بحق النبي ﷺ كفر، فالاستخفاف بحق الله أولى منه وأدخل منه في كونه كفراً لا محالة^(٣).

(١) قال في «لسان العرب»: (٨/١٥٤)، مادة «طرق»: والطريق: السبيل، تذكر وتؤنث.

(٢) ويلحق بالحديث المتواتر الحديث الأحادي المتلقى بالقبول؛ لأنه يفيد العلم القطعي، وقد تقدم تقرير ذلك عند الكلام على حديث الافتراق في مقدمة «المسالك»، فارجع إليه فإنه مهم.

(٣) «التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق» للإمام يحيى بن حمزة (ص ٥٢)، وذكر هذه المسالك الأربعة أيضاً في كتابه «المعالم الدينية» (ص ١١٨)، وأضاف إليها خامساً، وهو أن يكون الكفر معلوماً من ضرورة الدين.

قال الإمام يحيى: الطريق الثاني: في بيان ما لا يكون طريقاً إلى الإكفار من الأدلة: اعلم أن من الأدلة المستعملة ما يستحيل كونه طريقاً إلى الإكفار والتفسيق، ويمتنع الاستدلال به، وذلك أمور خمسة:

أولها: العقل، فإنه لا مجال له في إثبات الإكفار؛ لأنه كلام في مقادير الثواب والعقاب، وهذا الأمر غيبي لا يمكن الوصول إليه إلا بالأدلة الشرعية القطعية^(١).

وثانيها: ظواهر القرآن، وإنما امتنع الاستدلال بها عليه لأن ظواهر القرآن لا تفيد القطع فيما تناوله^(٢)، فلهذا امتنع الاستدلال بها.

وثالثها: ظواهر السنة المقطوع بأصلها، فإنه لا يجوز الإثبات للإكفار بشيء منها لاحتمالها، وإنما تكون هذه الظواهر مستنداً في الأحكام الفقهية.

ورابعها: الإجماع المنقول بالآحاد، فإن مثل هذا الإجماع لا يكون حجة في الإكفار والتفسيق.

وخامسها: القياس المستنبط الذي يفتقر إلى تحصيل العلة وذكر الجامع من الأصل والفرع، وهذا نحو أن يقال: إنما كفر المجدد لأنه جاهل بالله، فالمقلد مثله؛ لأنه جاهل به^(٣).

وقد انعقد الإجماع على أن الإكفار لا يكون إلا بمسلك قاطع، ومعرفة طريق الفسق والكفر [٢٨/ب] واحدة، وقد عرف أن الكبر دلالة الفسق، فكل كبير مما توعده الله عليه في كتابه بعينه، أو توعده عليه رسوله ﷺ في الأخبار المتواترة التي يقطع بدلاتها من دون احتمال فيها، فهو الذي يُفَسَّق به مرتكبها، مثل قتل النفس المحرمة والزنا والربا في البيع

(١) في الأصل: «المقطوعة»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) لأنها تحتمل التأويل.

(٣) «التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق» (ص ٥١).

وعقوق الوالدين والفرار من الزحف إلى غير فئة وقذف المحصن وأكل أموال الناس بالباطل، ونحو ذلك مما ورد الوعيد عليه بعينه، ومنهم من يشترط فيه^(١) الوعيد بعينه مع لفظ يفيد العظم أو الفحش.

وما عدا ذلك مما نهى الله عنه ورسوله فهو من المحتمل أو من الصغائر، لا يُفَسَّقُ به، لاحتمال دلالته وحصول الظن فيها، فلا يكون طريقاً إلى التفسيق به لارتكابها؛ لأن المحتمل غير مقطوع بكبره، والصغير مُكْفَّرٌ باجتنب أصل الكبائر^(٢)، أو معاقب عليه على بعض الأقوال إذا لم تكفره الحسنات، ولكن الصغائر مكفرةٌ بالحسنات، وإن حصل مقدمات عقوبة لفاعلها عادت إلى التكفير لها، والله أعلم.



(١) في الأصل: «في»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) قال الحافظ ابن الوزير في «العواصم» (٩/١٠٤): وكذلك اجتناب الكبائر يكفر الصغائر بالإجماع، ولا يعتد بخلاف الخوارج في ذلك. اهـ، ودليله قوله تعالى: ﴿إِنْ جَحْتَبُوا كَبَائِرَ مَا نُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكْفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١].

[ذكر ما يتعلق به الكفر ويقع به]

إذا عرف هذا فنذكر ما يتعلق به الكفر ويقع به^(١)، فنقول: اختلف العلماء في ذلك، فمنهم من قال: إن متعلقه هو الاعتقاد، وهذا قول الجمهور^(٢)، وعليه بعض المعتزلة والأشعرية، لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦] ونحوها، وقال سائر المعتزلة والحنفية: إنه يقتضي الكفر ويقع بالقول من دون اعتقاد، وبأفعال الجوارح من هدم المساجد ونصب الأصنام وإلقاء القرآن في النجاسات والتلفظ بالكفریات^(٣).

وأجاب الآخرون بأن ذلك مع عدم الاعتقاد للكفر أو للاستخفاف والاستحلال لا يقتضيه للآية السابقة، وإنما يقتضي العقوبة العظيمة والفسق الغير المخرج عن أصل الإيمان إلى الكفر.

وقد ادعى الإمام يحيى الضرورة في الإكفار بأفعال الجوارح مع اعتقاد الإيمان وعدم اعتقاد الكفر والاستخفاف والاستحلال^(٤). احتج المخالف بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا

(١) كان الأولى أن يذكر هذا بعد تعريف الكفر مباشرة.

(٢) الجمهور على خلاف هذا كما سيأتي بعد قليل، وقد نقل الإمام يحيى بن حمزة هذا القول في «التحقيق» (ص ٦٥) عن الجهمية والإمامية فقط، وقال: والذي أدهم إلى هذه المقالة هو أنهم لما زعموا أن الإيمان هو المعرفة بالقلب لا غير وجعله مقصوداً على أعمال القلب لا غير، جعلوا الكفر ما يناقضه من أفعال القلوب. اهـ، ثم رد مقالتهم بحجج عدة.

(٣) هذا هو قول الجمهور، وهو الصواب إن شاء الله، قال القاضي عياض في «الشفاء» (ص ٣٦٧) نقلاً عن ابن العربي: فإن عصى بقول أو فعل نص الله ورسوله أو أجمع المسلمون أنه لا يوجد إلا من كافر، أو يقوم دليل على ذلك، فقد كفر، ليس لأجل قوله أو فعله، لكن لما يقارنه من الكفر، فالكفر بالله لا يكون إلا بأحد ثلاثة أمور، أحدها: الجهل بالله تعالى، والثاني: أن يأتي فعلاً أو يقول قولاً يخبر الله ورسوله أو يجمع المسلمون أن ذلك لا يكون إلا من كافر، كالسجود للصنم والمشي إلى الكنائس بالتزام الزنار مع أصحابها في أعيادهم، أو يكون ذلك القول أو الفعل لا يمكن معه العلم بالله، قال: فهذان الضربان وإن لم يكونا جهلاً بالله فهما علم أن فاعلهما كافر منسلخ من الإيمان.

(٤) «التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق» (ص ٦٥)، وقال: والذي عليه أهل التحقيق من أئمة الزيدية والجماهير من المعتزلة والنظار من الأشعرية أن الإكفار كما يتعلق بأفعال القلوب فإنه متعلق بأعمال الجوارح. اهـ، وقال أيضاً في «المعالم الدينية» (ص ١١٨): ما يقع به الإكفار أمور أربعة:

مَسْجِدًا ضَرَارًا وَكُفْرًا وَتَقْرِبًا [٢٩/أ] بَيْنَ الْمُؤْمِنِينَ ﴿ [التوبة: ١٠٧] ^(١)، وهو دليل على أن فعل الجارحة يقتضي الكفر.

وجوابه: بأنه ليس كذلك، وإنما كفروا بامر آخر، وهو الاعتقاد منهم بمضاررة النبي ﷺ وأصحابه، والآية دالة على قصدهم للضرار والتفريق بين المؤمنين، وهذا لا كلام أنه كفر لحصول الاعتقاد، لا أنهم كفروا بمجرد الفعل للجارحة، كما ذلك ظاهر في الآية، والله أعلم ^(٢).

قال المخالف: سب النبي ﷺ يقتضي الكفر. قلنا: إذا حصل معه الاعتقاد للاستخفاف به ﷺ، فأما إذا لم يقع ذلك فهو يقتضي الفسق والمعصية، لبقاء الإيمان بصدوره واعتقاده ^(٣).

= أحدها: ما يتعلق بالاعتقاد، كاعتقاد التثنية والتثليث.

وثانيها: ما يتعلق بالقول، كالنطق بكلمة الكفر وسب الأنبياء.

وثالثها: ما يتعلق بالأفعال، كالاستخفاف بالله تعالى ورسوله وإظهار زي اليهود والنصارى.

ورابعها: ترك ما يلزم معرفته، فإذا لم يعرفه تعلق به الإكفار، كترك المعرفة وما يتعلق بالرسول كإهمال النظر في المعجز.

(١) في الأصل: سقطت الواو من أولها، وأبدلت المؤمنين بالمسلمين، والصواب ما أثبتناه.

(٢) الظاهر أن المؤلف قد رجع عن هذا القول، فقد قال في تاريخه «بهجة الزمن»: (٣/١٠٤٧) في أحداث

سنة (١٠٨٨هـ) ما مختصره: وفي غرة شهر الحجة وصل الخبر إلى صنعاء بالأمر العظيم الجاري

بالمسجد الحرام كعبة الإسلام، وذلك أنها أصبحت في بعض تلك الأيام وإذا في جدرانها وبابها

الشريف وأركانها ومطافها وزمزم ومقام إبراهيم تلطخ النجاسة التي نزهها الله عنها، ولم يعرف حقيقة

الفاعل، فمنهم من يقول: القرامطة، ومنهم من يقول: لعله من اليهود، ومنهم من يقول: من النصارى،

وأما العسكر فقالوا: هم العجم، وهو يبعد ذلك منهم؛ لأنهم من المسلمين، ما يفعل ذلك إلا من كان

من الكافرين، وإن فعل ذلك أحد من المسلمين فقد كفر به، وخرج عن الإسلام بعمله. اهـ، فهذا هو

المؤلف ﷺ قد رجع إلى الوفاق، وصرح بأن هؤلاء الذين لطحوا الكعبة بالنجاسة - إن كانوا من

المسلمين - فقد كفروا بهذا العمل، وخرجوا به من الإسلام، وتأليف «بهجة الزمن» بعد «المسالك».

(٣) هذا تساهل كبير من المؤلف ﷺ كما سبق الإشارة إليه؛ لأن الاعتقاد محلله القلب، ولا يعلمه إلا الله،

والجوارح - ومنها اللسان - هي التي تنبئ عما في القلب، فمن سب النبي ﷺ أو ألقى المصحف في

القاذورات ولا حامل له على ذلك من إكراه أو جنون ونحوهما حكم بكفره؛ إذ يستحيل أن يفعل ذلك

مسلم، وعلى تسليم أنه لا يعتقد ذلك فهذا جحود واستخفاف وتهاون بالإسلام، وهذا من أشنع أنواع

الكفر، وهو من نوع كفر إبليس وفرعون، وقد نقل جماعة من العلماء الإجماع على كفر من سب

النبي ﷺ ووجوب قتله، وذهب كثير منهم إلى عدم قبول توبته.

إن قيل: إن ذلك ينافي الإيمان، فكيف يكون مؤمناً مصداقاً بالنبي ﷺ مع سبه؟

قيل له: يكون مصداقاً بما جاء به وبنبوته معتقداً، وإنما تلفظ بلسانه بما ليس في قلبه،
دليله^(١): من تكلم بالكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، فإنه بالإجماع غير كافر^(٢)، كذلك هذا،
ولكن السب معصية كبيرة تقتضي الفسق إن لم يتب^(٣).

= قال القاضي عياض في «الشفاء» (ص ٣٦٧): قد تقدم من الكتاب والسنة وإجماع الأمة ما يجب من
الحقوق للنبي ﷺ، وما يتعين له من بر وتوقير وتعظيم وإكرام، وبحسب هذا حرم الله تعالى أذاه في
كتابه، وأجمعت الأمة على قتل متنقصة من المسلمين وسابه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُهِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٧]، وقال: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ
لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٦١].

وقال القاضي عياض أيضاً: وقد ذكر غير واحد الإجماع على قتله وتكفيره، قال: قال محمد بن
سحنون: أجمع العلماء أن شاتم النبي ﷺ المتنقص له كافر، والوعيد جار عليه بعذاب الله له،
وحكمه عند الأمة القتل، ومن شك في كفره وعذابه كفر، وقال ابن القاسم: من سبه أو شتمه أو عابه
أو تنقصه فإنه يقتل، وحكمه عند الأمة القتل كالزندق، قال: وسأل الرشيد مالكا في رجل شتم
النبي ﷺ، وذكر له أن فقهاء العراق أفتوه بجلده، فغضب مالك، وقال: يا أمير المؤمنين، ما بقاء
الأمة بعد شتم نبيها؟ اهـ بتصرف يسير. وكذلك نقل الإجماع على كفر من سب النبي ﷺ شيخ
الإسلام ابن تيمية في «الصارم المسلول على شاتم الرسول» (ص ١١)، وقال: وتحرير القول فيه: أن
السب إن كان مسلماً فإنه يكفر ويقتل بغير خلاف، وهو مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم، وقد تقدم
ممن حكى الإجماع على ذلك إسحاق بن راهويه وغيره، وإن كان ذمياً فإنه يقتل أيضاً في مذهب مالك
وأهل المدينة، وسيأتي حكاية ألفاظهم، وهو مذهب أحمد وفقهاء الحديث. اهـ، وقال القاضي تقي
الدين السبكي في «السيف المسلول على من سب الرسول» (ص ١٣٢) بعد أن نقل كلام العلماء في
كفر الساب ووجوب قتله: وما حكى عن بعض الفقهاء من أنه إذا لم يستحل لم يكفر زلة عظيمة وخطأ
صريح، لا يثبت عن أحد من العلماء المعترين، ولا يقوم عليه دليل صحيح. اهـ.

وقال الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى في كتاب «التحقيق في الإكفار والتفسيق» ضمن مقدمة
«البحر» (ص ٨٨): إذا استحل الخمر وسبه ﷺ كفر إجماعاً، وكذا ما علم ضرورة أنه مثله. اهـ،
وقال أيضاً في «البحر الزخار»: (٢٠٥/٥): مسألة: وسب نبينا ﷺ كفر إجماعاً. اهـ، واعلم أن
المؤلف رحمه الله قد قرر فيما سيأتي تحت عنوان «ذكر النصيرية من الرافضة» أن سب النبي ﷺ أو غيره من
الأنبياء كفر، وهذا رجوع منه إلى الصواب، والحمد لله.

- (١) في الأصل: «دليل»، والصواب ما أثبتناه.
- (٢) هذا مقيد بالإكراه في الآية نفسها، وهي قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ﴾ [النحل: ١٠٦]،
ومفهوم الآية أن غير المكره يكفر بذلك.
- (٣) تقدم قبل قليل أن من سبه ﷺ كفر ووجب قتله إجماعاً.

احتج المخالف بقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِيهِمُ الْآخِرُ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨]، وبقوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [الحجرات: ١٤] (١).

قلنا: هاتان الآيتان جميعاً حجة لنا على المخالف؛ لأن الإيمان ضد الكفر، فلما كان المتناقض معتقدين بقلوبهم الكفر ونطقوا بالإيمان، لم يعمل بقولهم المجرد في الإيمان، بل بالاعتقاد القلبي، وكذلك الآية الأخرى ظاهرة في الحجة لنا، والله الحمد (٢).

قالوا: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وهذا قول منهم كفر.

قلنا: إنما كفروا باعتقاد قلوبهم الذي طووه، وعلمه الله منهم، وصرحوا به قولاً مع اعتقادهم الظاهر، فلا حجة لكم في ذلك ولا غيره، والله أعلم.

قال صاحب «البحر»: مسألة؛ من نطق بكلمة الكفر مختاراً حكم بكفره وإن لم يعتقددها، فتبين امرأته، قال: قلت: إن علم كونها كفوفاً ولا حامل له على النطق بها من إكراه أو غرض فنعم لظهور تهاونه بالإسلام، وإن جهل ومثلها يلتبس على مثله، أو كان الغرض ظاهراً كانفساخ النكاح فلا؛ إذ لم يشرح بالكفر صدراً، وقد شرط، انتهى كلامه بلفظه (٣).



(١) في أولها في الأصل واو، والصواب ما أثبتناه.

(٢) هناك خلاف بين المسألتين، فالمسألة الأولى هي في المناق الذي يظن الكفر، فلا عبرة بأفعاله، فهو كافر بلا خلاف، وأما المسألة الثانية فهي في المسلم الذي ارتكب عملاً ظاهره الكفر، فهل يكفر بذلك؟ أم يشترط الاستحلال أو الاستخفاف كما قال المؤلف؟ فلا تقاس هذه بتلك، ولا يمكن ولا يتصور من مؤمن مصدق بأن محمداً ﷺ نبي مرسل من عند الله أن يسبه، والعجب من المؤلف المعروف بذكائه وإنصافه كيف وقع في هذا التناقض الخارق للإجماع! لكن الكمال لله وحده.

(٣) «البحر الزخار» باب الردة وقتال أهلها: (٥/٤٢٨)، وكلام المهدي هنا حجة على المؤلف لا له، وهو صواب، لكن في قوله: «أو كان الغرض ظاهراً كانفساخ النكاح» نظر.

[الخلاف في تسمية العاصي كافر نعمة]

[٢٩/ب] واختلف العلماء في تسمية العاصي كافر نعمة^(١)، فمنهم من قال: يجوز ذلك، لقوله تعالى: ﴿فَكَفَّرْتَ بِأَنْعِمِ اللَّهِ﴾ [النحل: ١١٢] وقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران: ٩٧].

ومنهم من قال: لا يجوز ذلك، وأما هذا الذي احتج به فالكفر فيه حصل بالجحود؛ لأن تلك القرية التي ضرب الله بها المثل كفروا كفر جحود، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ﴾ المراد كفر جحود^(٢)، فلا حجة في جميع ذلك أصلاً.

إلا أنه احتج بعضهم بما في «الصحيحين» من ذكر كفر العشير للزوجة كما ذكر ﷺ من صفات النساء أنهن يكفرن العشير^(٣)، فقال شراح الحديث: المراد كفر نعمهم، ولكنه يكون مخصوصاً بكفر النعم الظاهر^(٤) حصولها، لا نفس مجرد المعصية بارتكاب الكبيرة، مثل

- (١) الظاهر أن الخلاف في هذه المسألة لفظي، والله أعلم.
- (٢) هذا القول في تفسير الآية ليس متفقاً عليه، قال الشوكاني في «فتح القدير»: (٤١٦/١): قوله: ﴿وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ قيل: إنه عبر بلفظ الكفر عن ترك الحج تأكيداً لوجوبه وتشديداً على تاركه، وقيل: المعنى: ومن كفر بفرض الحج ولم يره واجباً، وقيل: إن من ترك الحج وهو قادر عليه فهو كافر.
- (٣) أخرج البخاري في «صحيحه» (ص ٥٨)، كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، حديث رقم (٣٠٤)، عن أبي سعيد الخدري، ومسلم (ص ٥٧)، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، وبيان إطلاق الكفر على غير الكفر بالله ككفر النعمة والحقوق، حديث رقم (١٣٢)، من حديث عبد الله بن عمر وأبي سعيد وأبي هريرة، واللفظ له، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «يا معشر النساء تصدقن وأكثرن من الاستغفار، فإني رأيتكن أكثر أهل النار»، فقالت امرأة منهن جزلة: وما لنا يا رسول الله أكثر أهل النار؟ قال: «تكثرن اللعن، وتكفرن العشير، ما رأيت من ناقصات عقل ودين أغلب لدي ليكنن»، قالت: يا رسول الله، وما نقصان العقل والدين؟ قال: «أما نقصان العقل: فشهادة امرأتين تعدل شهادة رجل، فهذا نقصان العقل، وتمكث الليالي ما تصلي، وتفطر في رمضان، فهذا نقصان الدين».

(٤) في الأصل: «الظاهرة»، والصواب ما أثبتناه.

ارتكاب الفاحشة، فأى نعمة هناك حاصلية كَفَرَهَا؟^(١) إلا أن يقال: النعمة الأخروية؛ لأنها مشروطة بالعمل الصالح والإيمان التام فمستقيم، ولكن أين الدليل على إطلاق الكفر على جحدها؟ بل قد ادعى المعتزلة الإجماع على عدم إطلاق الكفر عليها.

وهو يقال^(٢): لفظ الكفر نفسه مشترك بين معانٍ^(٣) لغوية، كما سبق الإشارة إليه، فلا مانع من إطلاق ذلك على العاصي، فإنه كَفَرَ، بمعنى غطى الطاعة، ولم يفعلها، فكفرها بهذا الاعتبار، دليله ما أمر الله تعالى من الكفر بالطاغوت^(٤)، فإن المؤمن كافر بالطاغوت، وأما الجحود نفسه فلا شك أنه ليس إلا في الكفر الحقيقي، فأما إطلاقه على هذه المعاني الأخر فلا مانع منه عند الجميع، والله أعلم.



(١) بل إن هناك نعماً كثيرة كفرها، منها: نعمة السمع والبصر والقدرة والحركة والصحة، وغيرها، وصدق الله القائل: ﴿وَأَتَّكُم مِّن كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنسَانَ لَكَفُورٌ كَفَّارٌ﴾ [إبراهيم: ٣٤].

(٢) لو حذف الضمير لكان أولى.

(٣) في الأصل: «معاني»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَى إِلَى الدِّينِ يُرْعَمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا نُزِّلَ إِلَيْكَ وَمَا نُزِّلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَكَّمُوا إِلَى الظَّالِمِينَ وَقَدْ أُورُوا أَن يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ صَغِيلاً بَعِيداً﴾ [النساء: ٦٠].

[حكم المنايزة بالألقاب]

وبقي الكلام في المنايزة بالألقاب، مثل أن يقول للمسلم: يا يهودي يا نصراني ونحو ذلك، فإنه معصية، ولا يقتضي الكفر للقائل به، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِاللَّقَبِ يَسَسَ الْأَسْمَاءَ الْفُسُوءُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١١].

وكذلك أيضاً ما خرج مخرج اليمين كلفظ: إن فعل كذا فهو يهودي، فإذا حنث فلا يقتضي الكفر، هذا قول الجمهور^(١)، وهو قول أبي هاشم من المعتزلة وأبي مضر^(٢)؛ إذ لا بد من الاعتقاد، ولم يعتقد، وكذا لو قال لنفسه: هو يهودي من غير إخراجه مخرج اليمين، فإنه معصية، لا يقتضي الكفر أصلاً.

إن قيل: فماذا يقال في حديث «الصحيحين» البخاري ومسلم عن النبي ﷺ أنه قال: «من قال لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما»^(٣)، فإنه يدل على الكفر بمجرد القول من دون اعتقاد.

(١) ذكر الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» (٣٨٨/١٣) أقوال العلماء في ذلك، ثم قال: والتحقيق التفصيل، فإن اعتقد تعظيم ما ذكر كفر، وإن قصد حقيقة التعليق فينظر؛ فإن كان أراد أن يكون متصفاً بذلك كفر؛ لأن إرادة الكفر كفر، وإن أراد البعد عن ذلك لم يكفر.

(٢) هو أبو مضر محمود بن جرير الضبي الأصبهاني (٥٠٨هـ - ...): أول من أدخل مذهب المعتزلة إلى خوارزم، ونشره فيها، كان عالم عصره باللغة والنحو والطب، يضرب به المثل في أنواع الفضائل، أقام مدة في خوارزم، وتخرج عليه جماعة، منهم الزمخشري، ومات بمرو، له: «زاد الراكب» في الأدب والأخبار. انظر: «الأعلام»: (١٦٧/٧).

(٣) أخرجه عن عبد الله بن عمر البخاري في «صحيحه» (ص١١٣٩)، كتاب الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، حديث رقم (٦١٠٤)، ومسلم في «صحيحه» (ص٥٣)، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر، حديث رقم (١١١)، وزاد: «إن كان كما قال وإلا رجعت عليه».

قيل له: قد ذكر النووي^(١) في «شرح مسلم» أنه متأول على أنه مستحل لذلك، أو أن المراد بآء بائهما^(٢).

قال الفقيه يوسف في «الثمرات»: قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ تُخَفُّوْا مَا فِي صُدُورِكُمْ أَوْ تُبْدُوْهُ يَعْزَمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٢٩]، هذا توعد، قيل: أراد إخفاء مودة الكفار وموالاتهم أو إظهارها، وقيل: تكذيب النبي ﷺ، وقيل: إنه أراد الكفر، وفيها^(٣) [٣٠/أ] دلالة على أن الاعتقاد شرط، ولا يكفي الإظهار باللسان. انتهى^(٤).

إذا عرفت هذا، فقد بان لك أن كل أفعال القلوب تقتضي الكفر بالاعتقاد، مثل الإرادة للكفر أو الكراهة للإيمان، ونحو ذلك.



(١) هو أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي دمشقي الشافعي (٦٣١ - ٦٧٦هـ): علامة بالفقه والحديث، مولده ووفاته في نوى (من قرى حوران بسورية) وإليها نسبه، تعلم في دمشق، وأقام بها زمناً طويلاً، وقد كان من الزهادة والعبادة والورع والتحري والانجماع عن الناس على جانب كبير، ولي مشيخة دار الحديث الأشرفية، وناب في غيرها، وله مصنفات كثيرة حافلة، منها: «منهاج الطالبين»، و«تصحيح التنبيه» في فقه الشافعية، و«المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج»، و«التقريب والتيسير» في مصطلح الحديث. انظر: «البداية والنهاية»: (١٣/٣٢٦)، و«الأعلام»: (١٤٩/٨).

(٢) «شرح صحيح مسلم» للنووي: (٢/٢٣٧).

(٣) هذه الكلمة مكررة في الأصل.

(٤) تفسير «الثمرات اليانعة»: (٢/١٧٠).

هل العزم على الكفر أو الفسق في المستقبل يكون الآن كفراً أو فسقاً؟

ويبقى الاختلاف في العزم على الكفر في المستقبل^(١)، هل يكون الآن كفراً؟ فعند الجمهور^(٢) أن العزم يشارك المعزوم عليه فيما لأجله كان كفراً، فهو في هذه الحالة يكون كفراً، فعلى هذا؛ العزم على أذية الأنبياء يكون كفراً قبل فعل الأذية. ومنهم من قال: لا يشاركه، وإنه لا يقع الكفر إلا بفعل ما عزم عليه حال فعله^(٣)، وعلى هذا يجري العزم على

(١) قال الإمام يحيى بن حمزة في «التحقيق» (ص ٦٢): وأما العزم فهو الإرادة السابقة على الفعل، وهي من جملة أفعال القلوب التي يتعلق بها الإكفار.

(٢) الظاهر مما سيأتي في كلام المؤلف وفي الحاشية التالية أنه يقصد جمهور المعتزلة.

(٣) لقد وهم المؤلف رحمته في تقرير الخلاف في هذه المسألة وفي عزو أقوال المختلفين فيها، فليس الخلاف في مشاركة العزم للمعزوم عليه أو عدم مشاركته، بل الخلاف: هل العزم على الكفر وعلى فعل الكبيرة يكون كفراً وفسقاً مطلقاً؟ أو إن العزم لا يكون كفراً ولا فسقاً إلا إذا شارك المعزوم عليه فيما لأجله كان كفراً أو فسقاً، حكى الإمام يحيى بن حمزة القول الأول في «التحقيق» (ص ٦٣) عن أبي الهذيل وأبي علي الجبائي من معتزلة البصرة وأبي القاسم من أهل بغداد وعن أصل بن عطاء، وحكى القول الثاني عن الشيخ المؤيد بالله وأبي هاشم وأبي عبد الله البصري، قال: وهذا هو المختار عندنا. قال: فعلى هذا يكون العزم على قتل الأنبياء وتمزيق المصاحف كفراً؛ لأنه قد شارك العزم المعزوم عليه فيما لأجله كان كفراً، وهو الاستخفاف، وإذا كان الإجماع متعدياً على أن الاستخفاف بأئمة المسلمين وعلماء الأمة يكون فسقاً، فالعزم عليه يكون فسقاً أيضاً؛ لأنه قد شاركه في وجه كونه فسقاً وهو الاستخفاف بالحرمة. فأما إذا لم يكن العزم مشاركاً للمعزوم عليه في وجهه لم يكن كفراً ولا فسقاً، وهذا نحو العزم على النطق بكلمة الكفر، فإنه لا يكون كفراً لأنه غير مشارك للمعزوم عليه فيما لأجله كان كفراً؛ لأن كلمة الكفر إنما كانت كفراً لأن مدلولها ومعناها يبطل التوحيد، والعزم ليس حاله كذلك، فلهذا لم يتبعه، وهكذا فإن العزم على الزنى والسرقه لا يكون فسقاً لأنه غير مشارك؛ لأن العزم على الزنى والسرقه ليس بسرقه ولا زنى، ولا يتفاحش كتفاحشهما، لأجل هذا لم يلحق بهما. اهـ باختصار. ولا يخفى ضعف قوله: «لأن كلمة الكفر إنما كانت كفراً لأن مدلولها ومعناها يبطل التوحيد، والعزم ليس حاله كذلك»؛ لأن العزم على النطق بكلمة الكفر لا يعزم على ذلك إلا بعد اعتقاد مدلولها ومعناها والرضى به، واعتقاد ذلك والرضى به كفر وإن لم ينطق به. والحاصل أن العلماء قد أطلقوا القول بأن «من نوى الكفر في المآل كفر في الحال»، وهذه قاعدة أكثر =

فعل ما يوجب الفسق، مثل العازم على فعل كبيرة من الكبائر، قبل فعلها يكون فاسقاً باعتقاد عزمه عليها، وسواء كان العزم يشارك المعزوم [عليه] (١) أم لا (٢).

قالوا: والذي يشاركه؛ العزم على الاستخفاف بالنبى ﷺ، فإنه قد حصل المشاركة بحصول الاستخفاف من حال العزم عليه، وأما العزم على شرب الخمر فلا يشاركه؛ لأنه لا يكون شرباً للخمر (٣) إلا حال فعله لا قبله، وقال الآخرون: الفسق قد حصل مطلقاً من حالة العزم من غير فرق بين الفعل للمعزوم عليه أم لا.

= العلماء من إيرادها فيما دونوه حول أحكام الردة من كتب الفقه، ونقل معناها القرطبي في «تفسيره»: (٣٠٨/١٥) عن الإمام مالك، بل ذكر العلامة أبو الوفاء بن عقيل الإجماع على ذلك كما نقله عنه وأقره العلامة ابن الجوزي في «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (٤٨/٩)، وأما العزم على الزنى والسرقة وغيرهما من الكبائر فالظاهر مما سيأتي من الأدلة بعد قليل في الحاشية أنه فسق، لكن فسق من عزم ولم يفعل دون فسق من عزم وفعل، والله أعلم.

(١) زيادة اقتضاها السياق.

(٢) يدل على هذا القول ما أخرجه أحمد في «مسنده»: (٢٣٠/٤)، حديث رقم (١٨٠٥٣)، والترمذي في «السنن» (ص ٦٧٠)، كتاب الزهد، باب ما جاء: مثل الدنيا مثل أربعة نفر، حديث رقم (٢٣٣٠)، واللفظ له، عن أبي كبشة الأنماري، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «إِنَّمَا الدُّنْيَا لِأَرْبَعَةٍ نَفَرٍ: عَبْدٍ رَزَقَهُ اللهُ مَالاً وَعِلْماً، فَهُوَ يَتَّقِي فِيهِ رَبَّهُ، وَيَصِلُ فِيهِ رَحْمَهُ، وَيَعْلَمُ اللهُ فِيهِ حَقًّا، فَهَذَا بِأَفْضَلِ الْمَنَازِلِ، وَعَبْدٍ رَزَقَهُ اللهُ عِلْماً، وَلَمْ يَرْزُقْهُ مَالاً، فَهُوَ صَادِقُ النَّيِّ، يَقُولُ: لَوْ أَنَّ لِي مَالاً لَعَمِلْتُ بِعَمَلِ فُلَانٍ، فَهُوَ بَيْنَيْهِمَا فَأَجْرُهُمَا سَوَاءٌ، وَعَبْدٍ رَزَقَهُ اللهُ مَالاً، وَلَمْ يَرْزُقْهُ عِلْماً، فَهُوَ يَخْطِئُ فِي مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، لَا يَتَّقِي فِيهِ رَبَّهُ، وَلَا يَصِلُ فِيهِ رَحْمَتَهُ، وَلَا يَعْلَمُ اللهُ فِيهِ حَقًّا، فَهَذَا بِأَخْبَثِ الْمَنَازِلِ، وَعَبْدٍ لَمْ يَرْزُقْهُ اللهُ مَالاً وَلَا عِلْماً، فَهُوَ يَقُولُ: لَوْ أَنَّ لِي مَالاً لَعَمِلْتُ فِيهِ بِعَمَلِ فُلَانٍ، فَهُوَ بَيْنَيْهِمَا فَوَزْرُهُمَا سَوَاءٌ». قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وذكره الألباني في «صحيح الجامع الصغير»: (١/٥٨٠)، حديث رقم (٣٠٢٤)، وأخرج البخاري في «صحيحه» (ص ١٣)، كتاب الإيمان، باب «وَإِنْ طَافَيْنَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَأَصْلَحُوا بَيْنَهُمَا»، حديث رقم (٣١)، واللفظ له، ومسلم في «صحيحه» (ص ١٢٤٠)، كتاب الفتن وأשרات الساعة، باب إذا تواجه المسلمان بسيفيهما حديث رقم (٢٨٨٨)، عن أبي بكر، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا التَّقَى الْمُسْلِمَانُ بِسَيْفَيْهِمَا فَالْقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ». فقلت: يا رسول الله، هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: «إِنَّهُ كَانَ حَرِيصاً عَلَى قَتْلِ صَاحِبِهِ». قال الحافظ في «الفتح»: (١٣/١٢٧): ولا يلزم من قوله: «فالقَاتِلُ وَالْمَقْتُولُ فِي النَّارِ» أن يكونا في درجة واحدة من العذاب بالاتفاق.

(٣) في الأصل: «شرب الخمر»، والصواب ما أثبتناه.

وأما أبو هاشم من المعتزلة وأتباعه ففصل^(١)، وقال: العزم على شرب الخمر لا يكون فسقاً حتى يشربه، والعزم على الاستخفاف بالنبي ﷺ يكون فسقاً للمشاركة الحاصلة معه. وقد عرف أن من الفسوق الاعتقاد والقول باللسان مع الاعتقاد وفعل الجارحة بالتروك، فالأول: مثل اعتقاد الاستخفاف بالأنبياء، والثاني: مثل قذف المحصن، والثالث: مثل ترك الصلاة، ونحو ذلك، فكل ذلك فسق^(٢).



- (١) هما قولان فقط كما تقدم في الحاشية قبل قليل، وأبو هاشم من القائلين بالقول الثاني، وإنما لم يجعل العزم على شرب الخمر فسقاً لأنه غير مشارك للمعزوم عليه في وجهه عنده.
- (٢) في كون الاستخفاف بالنبي ﷺ فسقاً فقط تساهل كبير، والذي صرح به الإمام يحيى بن حمزة فيما نقله عنه المؤلف قبل قليل أنه كفر، وهو ما نص عليه المهدي أحمد بن يحيى في «شرح التحقيق» (ق ١٢٥)، حيث قال: والاستخفاف بالنبي والقرآن كفر. اهـ، ولا أظن أن في هذا خلافاً. وأما ترك الصلاة فإن كان جحوداً فهو كفر بالإجماع، وإن كان تكاسلاً ففيه خلاف سيأتي في موضعه.

[الاختلاف في الكفر والفسق اللذين لا دليل عليهما]

واختلف العلماء في الكفر الذي لا دليل عليه، يعلمه الله تعالى ولا نعلمه نحن، فقال الجمهور^(١): إنه لا بد أن يكون الكفر معلوماً لنا مما فيه دليل لنا، ويمتنع كفر لا دليل عليه من جهة الشرع؛ لأننا قد تعبدنا في ذلك بأحكام كثيرة، مثل تحريم المناكحة والموارثة، وهذه الأحكام لا يمكن إجراؤها إلا مع العلم بالكفر.

وأما الفسق فجوزوا إثباته وإن لم يكن عليه دليل^(٢)، وقالوا: إن الفسق ليس له حكم [ب/٣٠] مخصوص يبعد إيصاله إلى مستحقه إلا مع العلم بعينه، وقالوا: إن المصلحة إذا تعلقت ببعض الأفعال فإن مرتكبها يكون فاسقاً، دون ما عداها، إذا لم تتعلق بتعيينها لنا مصلحة، ولذلك تعين بعض الكبائر مما ورد الوعيد عليه بعينه، دون ما عداها فغير متعين، فإنه يحتمل أن يكون كبيرة، ولا دليل على العلم بكبرها.

وقال بعض المعتزلة - وهو الشيخ محمود بن الملاحمي^(٣) وأبو رشيد^(٤): إنه يجوز كفر لا دليل عليه، إذ لم يمنع في حق الكافر إلا لأجل الأحكام التي تعبدنا بها، وكذلك الفاسق فله أحكام تعبدنا بها كرد الشهادة منه، وتابع ابن الملاحمي الإمام يحيى بن حمزة^(٥)،

(١) المراد جمهور المعتزلة كما في «شرح التحقيق» للمهدي أحمد بن يحيى (ق/١٣٠).

(٢) قال الإمام المهدي أحمد بن يحيى في «شرح التحقيق» (ق/١٣١): وانفق شيوخ المعتزلة على أنه يجوز ثبوت فسق لا دليل عليه، أي: لا دليل على كونه فسقاً، وإنما يعلم كونه معصية فقط، ويجوز كونه فسقاً وكونه غير فسق، وإلا لتعينت الصغائر.

(٣) هو محمود بن محمد الملاحمي الخوارزمي (. . . - ٥٦٨هـ): من تلاميذ أبي الحسين البصري، وله كتاب «المعتمد الأكبر» في أصول الدين، ذكره المهدي أحمد بن يحيى في «المنية والأمل» (ق/٧٨) في الطبقة الثانية عشرة من طبقات المعتزلة. وانظر: «فهرست مكتبة الجامع الكبير» بصنعاء: (٧٥٦/٢).

(٤) هو أبو رشيد سعيد بن محمد بن حسن بن حاتم النيسابوري (. . . - نحو ٤٤٠هـ): من كبار المعتزلة، من أهل نيسابور، أخذ عن قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد، وانتهت إليه الرياسة بعده، وكانت له حلقة بنيسابور، ثم انتقل إلى الري، وتوفي بها، من تصانيفه: «مسائل في الخلاف بين البصريين والبغداديين»، و«ديوان الأصول». انظر: «لسان الميزان»: (٤٢/٣)، و«الأعلام»: (١٠١/٣).

(٥) وهو اختيار العلامة المحافظ محمد بن إبراهيم الوزير في «الإيثار» (ص/٣٨٧).

وقال: أليس يجوز في بعض المكلفين أن يكون كافراً عند الله تعالى وهو يكتف كفرة؟ ومن المعلوم أنه تُجرى عليه الأحكام عملاً بالظاهر، وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يكون في الذنوب ما هو كفر عند الله^(١).

قال المهدي أحمد بن يحيى: وجوابهم؛ بأن قد علم ضرورة من دينه ﷺ أن الكفر أعظم أنواع المعاصي، وعلمنا ضرورة من دينه ﷺ أن أعظمها الجهل بالله والنبوة والتكذيب أو الاستخفاف، ولا معنى لكونه أعظم أنواع المعاصي إلا كون عقابه أعظم أنواع العقاب، فالكفر حينئذٍ مستحق عليه أعظم أنواع العقاب^(٢).

قلت: ولما سبق من معاملة الكفار والفرق بين الإسلام [والكفر]^(٣)، وهو لا يكون إلا بالعلم به، وقد علمنا أن الله تعالى قد بين الكفر وبين الإسلام، ولذلك قال تعالى: ﴿يَبَيِّنَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ [النحل: ٨٩]، وقال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]^(٤)، فعلمنا أنه بيان^(٥) ذلك، ولا يقاس على الفسق، فإنه وإن احتمل في بعض المعاصي فالإسلام يجمع الجميع؛ إذ لا يخرج الفاسق من الإسلام كما عرف، ولأنه قد بين لنا في الجملة حكم معصيته ووعده وعيده، ولكن التبس تعيينه وتعيين كبره، ولم تلتبس علينا معصيته وحكمه فيه.

وأما احتجاجهم بقولهم: أليس يجوز في بعض المكلفين أن يكون كافراً عند الله وهو يكتف كفرة؟ إلى آخر ما ذكروه، فنقول: قد كفر المعتقد له، وبأن كفره معه، وعلم وعيده من الله تعالى في ارتكابه له، فهو قد دل الدليل عليه، وأن ما ارتكبه كفرٌ، وإن خفي على سائر الناس فلا يضر، كما لا يضر في كفر المنافق الذي يبطن الكفر ويظهر الإسلام، فإننا نعامله

(١) «التحقيق» للإمام يحيى بن حمزة (ص ٥٨)، ونسب المهدي أحمد بن يحيى هذا القول أيضاً في «شرح التحقيق» (ق ١٣١) إلى أبي الحسين البصري والمؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني وأبي القاسم البستي.

(٢) «شرح التحقيق» للإمام المهدي أحمد بن يحيى (ق ١٣١).

(٣) زيادة اقتضاها السياق.

(٤) في الأصل بدون قوله تعالى: ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي﴾، والصواب ما أثبتناه.

(٥) في الأصل: «أن بيان»، ولعل الصواب ما أثبتناه.

في الظاهر بالإسلام، وهو في الباطن كافر، وعلمه وبيان له^(١)، وإنما النزاع في أمر آخر، وهو كفر لا دليل عليه، لا يعرفه [٣١/أ] المرتكب له ولا غيره، فهذا هو الذي أحلناه، ومعرفة المعاملة لنا في الأحكام لمن ظهر بالكفر، ومعاملة من كتمه منا له بظاهر الإسلام، ولأن إثبات كفر لا دليل عليه من تكليف ما لا يطاق إذا قلنا بأنه يعاقب على ما [لا]^(٢) يعلم أنه كفر، والله تعالى ما حمل أمته [ﷺ]^(٣) من التكاليف الشرعية إلا ما أطاقوه، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْهِ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقال تعالى: ﴿وَلَا تُحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦]، والله أعلم.



(١) في الأصل: «علمه وبيان له وعلمه»، ولا لزوم لتكرار «علمه».

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) زيادة اقتضاها السياق.

بيان الفرق بين الكبائر والصغائر

إذا عرف هذا فنذكر بيان أصل الفرق بين الكبائر والصغائر، فنقول: اختلف العلماء في ذلك على أقوال^(١)، أصحها؛ أن الكبيرة كل ما ورد عليه الوعيد بعينه^(٢)، وقيل: كل ما ورد عليه [وعيد]^(٣) بعينه مع لفظ يفيد العظم والفحش، وقيل: كل عمد كبيرة، والصغائر: الخطأ والنسيان، وقيل غير ذلك.

والحجة لقول الجمهور: إن كل كبيرة ما ورد عليه الوعيد بعينه؛ ما يظهر من مفهوم القرآن الكريم حيث توعد عليها، وشدد أمرها، وغلظ حكمها، فدل على كبرها، ومن السنة ما أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «اجتنبوا السبع الموبقات» قالوا: وما هي يا رسول الله؟ قال: «الشرك بالله وقتل النفس التي حرم الله إلا بالحق والسحر وأكل الربا وأكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات»^(٤).

(١) ذكرها الحافظ في «الفتح»: (١٥٩/١٤)، ثم قال: ومن أحسن التعاريف قول القرطبي في «المفهم»: «كل ذنب أطلق عليه بنص كتاب أو سنة أو إجماع أنه كبيرة أو عظيم أو أخبر فيه بشدة العقاب أو علق عليه الحد أو شدد النكير عليه فهو كبيرة»، وعلى هذا فينبغي تتبع ما ورد فيه الوعيد أو اللعن أو الفسق من القرآن أو الأحاديث الصحيحة والحسنة، ويضم إلى ما ورد فيه التنصيص في القرآن والأحاديث الصحاح والحسان على أنه كبيرة، فمهما بلغ مجموع ذلك عرف منه تحرير عددها.

(٢) سيذكر المؤلف بعد قليل أن هذا قول الجمهور.

(٣) زيادة اقتضاها السياق.

(٤) أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص١٢٦٦)، كتاب الديات، باب رمي المحصنات، حديث رقم

(٦٨٥٧)، ومسلم في «الصحيح» (ص٦٠)، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، حديث رقم

(١٤٥)، وأبو داود في «السنن» (ص٤٤٥)، كتاب الوصايا، باب ما جاء في التشديد في أكل مال

اليتيم، حديث رقم (٢٨٧٤).

وأخرج ابن أبي حاتم^(١) عن ابن عباس^(٢) قال: «كل ما وعد الله عليه النار كبيرة»^(٣).
 وأخرج ابن جرير^(٤) والبيهقي في «شعب الإيمان» عن ابن عباس قال: «الكبائر كل ذنب
 ختمه الله بنار أو غضب أو لعنة أو عذاب»^(٥).
 والأخبار في ذلك كثيرة، والله أعلم بالصواب.

احتج من قال: كل عمد كبيرة بقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تَوْبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا
 عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [التحریم: ٨]، الآية دلت أن المراد التكفير بالتوبة، وأنه
 يكون المراد في قوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾
 [النساء: ٣١] الاجتناب بالتوبة والمواظبة على الطاعة، وبقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِن
 الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧].

(١) هو أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي المعروف بابن أبي
 حاتم (٢٤٠ - ٣٢٧هـ): حافظ للحديث، من كبارهم، كان منزله في درب حنظلة بالري، وإليها نسبه،
 وكان من العبادة والزهادة والورع والحفظ على جانب كبير، له تصانيف، منها: «العرج والتعديل»،
 و«التفسير»، و«الرد على الجهمية»، و«علل الحديث». انظر: «البدية والنهاية»: (١١/٢١٦)،
 و«الأعلام»: (٣/٣٢٤).

(٢) هو أبو العباس عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي (٣ق. هـ - ٦٨هـ): حبر الأمة،
 وترجمان القرآن، الصحابي الجليل، ابن عم رسول الله ﷺ، وخالته أم المؤمنين ميمونة، ولد بمكة، ونشأ
 في بدء عصر النبوة، فلازم رسول الله ﷺ، وروى عنه، ودعا له النبي ﷺ بقوله: «اللهم فقهه في الدين،
 وعلمه التأويل»، وشهد مع علي الجمل وصفين، وولاه البصرة، فلم يزل بها حتى قتل علي، ثم عاد إلى
 الحجاز، فسكن الطائف، وتوفي بها، وينسب إليه كتاب في «تفسير القرآن»، جمعه بعض أهل العلم من
 مرويات المفسرين عنه، فجاء تفسيراً حسناً. انظر: «الإصابة»: (٤/١٤١)، و«الأعلام»: (٤/٩٥).

(٣) «تفسير ابن أبي حاتم»: (٣/٩٣٤)، حديث رقم (٥٢١٥).

(٤) هو أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري (٢٢٤ - ٣١٠هـ): الإمام المجتهد المفسر المؤرخ الثقة،
 ولد في أمل طبرستان، واستوطن بغداد، وتوفي بها، كان حافظاً لكتاب الله عارفاً بالقراءات، بصيراً
 بالمعاني عالماً بالنسب والآثار، عارفاً بأيام الناس وأخبارهم، وعرض عليه القضاء، فامتنع، والمظالم
 فأبى، له: «أخبار الرسل والملوك»، و«جامع البيان» في التفسير، و«اختلاف الفقهاء»، و«المسترشد»
 في علوم الدين، وغيرها. انظر: «البدية والنهاية»: (١١/١٦٥)، و«الأعلام»: (٦/٦٩).

(٥) «تفسير الطبري»: (٨/٢٤٦)، و«شعب الإيمان» للبيهقي: (١/٢٧١)، حديث رقم (٢٩٠).

والجواب: أما الأولى: فما ذكر خلاف الظاهر؛ لأن من المعلوم ثبوت صفات مكفرة، قال تعالى: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩]، وإجماع كل الأمة في الجملة على ثبوت صفات الذنوب، ولا يصح أن نجعل الصفات الخطأ والنسيان؛ لأنهما مرفوعان.

وأما قوله: إن المراد الاجتناب بالتوبة فخلاف الإجماع، ولأنه لم يبق فائدة في الصفات إذا ساوت الكبائر بأنها كبائر، وهو خلاف المعلوم.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]، فالتقوى جنس أنواع الطاعات التي أولها الإسلام؛ إذ لو قلنا: إن الطاعة لا تصح إلا بتقدم التقوى كلها، وإنها العمل، أدى إلى الدور^(١)؛ إذ لا يعمل حتى يتقي، ولا يتقي حتى يعمل.

[٣١/ب] فالصحيح القول الأول، وهو قول الجمهور، وما عدا ذلك محتمل للصغر والكبير، وبعضه على بعض الأقوال صغير، وقد بينا الكبائر والصفات في كتاب مستقل، والله الحمد^(٢).

والصغير عند الجمهور بعض العمد؛ لأنه لا عقاب على ما ليس بعمد، وقد علم أن العقاب على الصفات حاصل إذا لم يحصل ثقل الحسنات بالوزن، قال تعالى: ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ [الكهف: ٤٩].

قال سعد الدين^(٣) في شرح العقيدة: «ولو لم يكن في الصفات عقوبة لما كان للإحصاء

(١) الدُّور: مصدر دار، والمقصود به هنا: احتياج كل واحد في وجوده أو تصوره للآخر. انظر: «معجم

لغة الفقهاء» (ص ٢١١)، ويمثلون له بقول الشاعر:

مسألة الدور جرت بيني وبين من أحب

لولا مشيبي ما جفت لولا جفاها لم أشب

(٢) لم يذكر هذا الكتاب أحد ممن ترجم للمؤلف رحمته، ولم أقف عليه.

(٣) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (٧٢٢ - ٧٩٢هـ): الإمام الكبير صاحب

التصانيف المشهورة، ولد بتفتازان (من بلاد خراسان)، وأقام بسرخس، وفاق في كثير من العلوم، وطار صيته، واشتهر ذكره، وشرع في التصنيف وهو في ست عشرة سنة، وكانت في لسانه لكنة،

معنى^(١)، وذكر في «البيضاوي»^(٢) عند تفسير قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَّنَا تَغْفِرَ لَنَا وَرَحْمَةً لَّذُنُوبِنَا مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الأعراف: ٢٣] ^(٣) [أن فيها]^(٤) دلالة على العقوبة على الصغائر [إن لم تغفر]^(٥)؛ لأن الذنوب في حق الأنبياء صغائر، وقد اعترف آدم ﷺ بظلم نفسه بما وقع منه.

وأما ما توهم من احتج^(٦) من المعتزلة بقوله تعالى: ﴿إِن تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ نُكْفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [النساء: ٣١] وأنها مكفرة باجتناب الكبائر فهو وهم^(٧)؛ لأن المعتزلة

= وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس، من كتبه: «تهذيب المنطق»، و«المطول» في البلاغة، و«المختصر» اختصر به «شرح تلخيص المفتاح»، و«مقاصد الطالبين» في الكلام، وشرحه، و«شرح العقائد النسفية»، و«حاشية الكشاف» لم تتم. انظر: «البدر الطالع»: (٣٠٣/٢)، و«الأعلام»: (٢١٩/٧).

(١) نص عبارة التفتازاني في «شرح العقائد النسفية» (ص ٧٤): (ويجوز العقاب على الصغيرة)، سواء اجتنب مرتكبها الكبيرة أم لا، لدخولها تحت قوله تعالى: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾، ولقوله تعالى: ﴿لَا يَغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾، والإحصاء إنما يكون بالسؤال والمجازاة، إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث.

(٢) هو أبو سعيد أو أبو الخير ناصر الدين عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي (.... - ٦٨٥هـ): عالم شيراز وأذربيجان ونواحيهما، ولد في المدينة البيضاء (بفارس قرب شيراز)، وولي قضاء شيراز مدة، ثم رحل إلى تبريز، فتوفي بها، من تصانيفه: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل» في التفسير، و«طوالع الأنوار» في التوحيد، و«منهاج الوصول إلى علم الأصول»، و«الغاية القصوى في دراية الفتوى» في فقه الشافعية. انظر: «البدية والنهاية»: (٣٦٣/١٣)، و«الأعلام»: (١١٠/٤).

(٣) في الأصل: «فإن لم تغفر لنا»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) زيادة اقتضاها السياق.

(٥) «تفسير البيضاوي» (٧٣/٢)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٦) بعد هذه الكلمة في الأصل: «به»، ولا لزوم لها.

(٧) لا نزاع بين العلماء في أن الصغائر مكفرة باجتناب الكبائر كما قال الحافظ في «الفتح»: (٣٠٩/٧) بل نقل الحافظ ابن الوزير في «العواصم»: (١٠٤/٩) الإجماع على ذلك، لكن المعتزلة يقولون: إن الصغائر تقع مكفرة بمجرد اجتناب الكبائر، ولا دخل للقربات في تكفيرها، والجمهور يقولون: لا بد - مع ترك الكبائر - من عمل القربات والطاعات، ولا سيما ما كان تركها من الكبائر كالصلاة والصيام، واستدلوا بما أخرجه مسلم في «الصحيح» (ص ١٢٢)، كتاب الطهارة، باب الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات لما بينهن ما اجتنبت الكبائر، حديث رقم (٢٣٣)، =

قد قرروا ثبوت الوزن بين الحسنات والسيئات، وأن الوزن عندهم إنما يكون بين الصغائر والحسنات، وأحالوا ثقل الحسنات على الكبائر، وإنما حكموا بتساقط بعض أجزاء عقوبات الكبائر بسبب الوزن للحسنات لا جميع أجزائها، وإن كان الإمام يحيى بن حمزة ذكر في «الشامل»^(١) أنه لا مانع أن يكون في بعض الكبائر ما ثقلته أجزاء الحسنات، ولكن مآل عقوبات الصغائر بالإجماع لا يدوم، والله أعلم.



= عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ كان يقول: «الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة ورمضان إلى رمضان مكفرات ما بينهن إذا اجتنب الكبائر»، وبما أخرجه مسلم أيضاً في «الصحیح» (ص ٤٧٢)، كتاب الصيام، باب استحباب صيام ثلاثة أيام من كل شهر وصوم يوم عرفة وعاشوراء والاثني والخميس، حديث رقم (١١٦٢) عن أبي قتادة أن رسول الله ﷺ قال: «ثلاث من كل شهر ورمضان إلى رمضان فهذا صيام الدهر كله، صيام يوم عرفة أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله والسنة التي بعده، وصيام يوم عاشوراء أحتسب على الله أن يكفر السنة التي قبله». وانظر: «روح المعاني» للآلوسي: (١٦٩/٤)، و«تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان» للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ص ١٤١).

(١) وجدنا الجزء الثاني من «الشامل» فقط، وهو مخطوط، ولم نجد فيه هذه العبارة.

[هل يجوز الإعلام بالصغائر؟]

واختلف العلماء في الإعلام بالصغائر، هل ^(١) يجوز إعلامنا بها؟ ^(٢) فقال المهدي أحمد بن يحيى وجماعة من المعتزلة: يمتنع لأن فيه إغراء بالمعاصي ^(٣)، وقال الإمام يحيى ابن حمزة وغيره: إنه لا مانع من تجويز إعلام بعض المكلفين بصغائر ذنوبه، قال: وعمدتنا في ذلك وجهان:

أحدهما: أنا نقول: إنه لا فرق في العقول بين أن يعلم بعض المكلفين أنه يصير إلى الجنة وبين أن يعلمه ببعض الصغائر، فإذا كان إعلامه بصيرورته إلى الجنة لا يكون إغراءً له بالمعاصي، فهكذا نقول: إعلامه بالصغائر لا يكون إغراءً له بفعلها من غير فرق بينهما.

لا يقال: إن إعلام بعض المكلفين بأنه يصير إلى الجنة إنما يحسن بشرط أن يعلم الله تعالى من حاله أن يكون مجتنباً لسائر القبائح، فأما إذا كان لا يعلم من حاله ذلك لم يحسن إعلامه؛ لأننا نقول: وهكذا في مسألتنا، فإننا نقول: إن الإعلام بالصغائر [٣٢/أ] إنما يحسن إذا كان الله تعالى يعلم من حاله اجتنابها وانفكاكه عنها، فأما مع عدم ذلك فلا يحسن لما ذكرناه.

الوجه الثاني: أنا نقول: هل تمنعون من الإعلام بالصغائر في حق من لا يكون له الإعلام مصلحة؟ أو تمنونه مطلقاً؟ فإن كان الأول فمسلم، ولا يضرنا، فإننا نمنع من الإعلام في حق من لا مصلحة له في ذلك، وإن كان الثاني فهو ممنوع، وفيه حصول غرضنا، فإنه لا يمتنع في بعض المكلفين أن يعلم الله من حاله أن إعلامه بصغائر ذنوبه يكون لطفاً له ومصلحة، وإذا كان الأمر كما قلناه حسن من الله إعلامه بالصغائر، وإلا كان تاركاً لمصلحة المكلف، وهذا محال، قال: فثبت بما ذكرنا أنه لا مانع من تجويز الإعلام ببعض الصغائر ^(٤).

(١) في الأصل: «هو»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) يبدو أن النقاش في هذه المسألة عقلي احتمالي فقط، بدليل أن المؤلف لم يورد فيها شيئاً.

(٣) كتاب «الوعد والوعيد» للإمام المهدي أحمد بن يحيى ضمن «مقدمة البحر» (ص ٨١).

(٤) «التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق» للإمام يحيى بن حمزة (ص ٨٥).

وهذا كله على القول الحق - وهو قول الجمهور - أن الصغائر بعض العمدة لا على قول من قال بغيره؛ إذ الصغائر عنده الخطأ والنسيان، أو [على قول]^(١) نافي الصغائر بالمرة، وهو قول ظاهر البطلان، والله أعلم.

وبهذا يتقرر أن جميع طاعات المسلمين من أهل الصلاة صحيحة من حج وصيام وصلاة، وهو إجماع في الجملة، أما على قول أهل السنة فظاهر، وأما على قول المعتزلة فلأنهم قد أثبتوا الوزن بين الحسنات والسيئات، واعتبروه^(٢) فيها جميعاً كبائرهما وصغائرهما، وأن الحسنات في الصغائر تسقطها بالمرة، وفي الكبائر تسقط بعض أجزاء عقابها إلى حد الاستواء، فإذا استوت دخل [الجنة]^(٣) تفضلاً عند بعضهم، وبعضهم يقول: الكبير ما زاد أجزاء عقابه على أجزاء ثوابه، فأحالوا رجحانها عليها فيها.



(١) زيادة اقتضاها السياق.

(٢) في الأصل: «واعتبروا»، والظاهر أن الصواب ما أثبتناه.

(٣) زيادة اقتضاها السياق.

قاعدة: الثواب على قدر المشقة ليست على إطلاقها

واختار الإمام يحيى أنه لا مانع في بعض الكبائر أن تزيد الحسنات، وهو قريب مما قاله العلامة [ابن] (١) عبد السلام في «قواعده» (٢) والنجري (٣) في «معياره» (٤) أن الثواب ليس على قدر المشقة، وأنه على قدر الموقع، ولذلك كانت كلمة «لا إله إلا الله» تزن كذا كذا من السيئات (٥) ما لا يزنها كثير من الطاعات، والفريضة (٦) الواحدة ثوابها

(١) زيادة اقتضاها السياق.

(٢) «قواعد الأحكام» للعز بن عبد السلام: (٥٠/١).

(٣) هو عبد الله بن محمد بن أبي القاسم العبيسي النجري (٨٢٥ - ٨٧٤هـ): فقيه زيدي، نسبته إلى «نجرة» في عبس حجة (باليمن)، ولد ونشأ في مدينة حوث، ورحل إلى مصر فأقام خمس سنين، وهو أول من أدخل «معني اللبيب» إلى اليمن، توفي بقرية القابل من وادي شهر شمال غربي صنعاء، من كتبه: «المعيار» في القواعد الفقهية، و«شرح الخمس مئة الآية المنظمة للأحكام الشرعية»، و«شرح القلائد في تصحيح العقائد». انظر: «البدر الطالع»: (٢٩٧/١)، و«الأعلام»: (١٢٧/٤).

(٤) انظر: «معيار أغوار الأفهام في الكشف عن مناسبات الأحكام» لعبد الله بن محمد النجري (ص ٣)، مخطوط.

(٥) عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله سيخلص رجلاً من أمتي على رؤوس الخلائق يوم القيامة، فينشر عليه تسعة وتسعين سجلاً كلُّ سجل مثل مد البصر، ثم يقول: أنتكر من هذا شيئاً؟ أظلمك كتبتي الحافظون؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: أفلك عذر؟ فيقول: لا يا رب، فيقول: بلى، إن لك عندنا حسنة، فإنه لا ظلم عليك اليوم، فتخرج بطاقة فيها: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، فيقول: احضر وزنك، فيقول: يا رب، ما هذه البطاقة مع هذه السجلات؟ فقال: إنك لا تظلم، قال: فتوضع السجلات في كفة والبطاقة في كفة، فطاشت السجلات، وثقلت البطاقة، فلا يثقل مع اسم الله شيء». أخرجه الترمذي في «السنن» (ص ٧٤٧)، كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن يموت وهو يشهد ألا إله إلا الله، حديث رقم (٢٦٤٤)، وابن ماجه في «السنن» (ص ٦٥٢)، كتاب الزهد، باب ما يرجى من رحمة الله يوم القيامة، حديث رقم (٤٣٠٠)، وأحمد في «المسند»: (٢/٢١٣)، حديث رقم (٦٩٩٤)، وغيرهم، وذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (١/١٣٤)، حديث رقم (١٣٥).

(٦) في الأصل: «ولا الفريضة»، والصواب ما أثبتناه.

مثل ثواب مئة صلاة نافلة^(١)، وقرروا أن الثواب ليس على قدر المشقة، وهو صحيح^(٢)، والله أعلم.



(١) لم أعتز على نص يدل على ذلك.

(٢) قاعدة «الأجر على قدر المشقة» ليست على الإطلاق في كل شيء، فقد يكون بعض العبادة أخف من بعض، وهو أكثر فضلاً وثواباً بالنسبة إلى الزمان، كقيام ليلة القدر بالنسبة لقيام ليال غيرها من رمضان، وبالنسبة للمكان، كصلاة ركعتين في المسجد الحرام بالنسبة لصلاة ركعات في غيره، فالصواب: أن الأجر على قدر منفعة العمل ومصلحته وفائدته، وعلى قدر طاعة أمر الله ورسوله، فأبي العملين كان أحسن وصاحبه أطوع وأتبع كان أفضل، وهذا ما ذهب إليه أيضاً شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (١٣/١٥١)، والحافظ ابن حجر في «الفتح»: (٤/٤٥٠)، وشيخ الإسلام الشوكاني في «نزهة الأبصار في التفاضل بين الأذكار» ضمن «الفتح الرباني»: (١٢/٥٩٢٤).

ارتكاب الكبيرة غير محبط للعمل الصالح وكذلك الردة ما لم يمتهن عليها

وإذا عرف هذا فالعلماء قالوا بعدم الإحباط إذا ارتكبت الكبيرة، بل الأعمال الصالحة قبلها باقية لقوله تعالى: ﴿إِنِّي لَأَاضِيعُ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ١٩٥] (١)، ولذلك انعقد الإجماع على أن الصلاة لا يجب أن تقضى فيما مضى قبل فعل الكبيرة وقبل التوبة، ولا أن الحج يعاد ولا الصيام، وهذا معلوم ضروري، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِن تَكْ حَسَنَةً يَّضْعِفْهَا وَيُؤْتِ مِنْ لَّدُنْهُ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]، و«التائب من الذنب [٣٢/ب] كمن لا ذنب له» (٢)، فإن التوبة تمحو جميع السيئات، وإذا محتها فالحسنات باقية له، ما فيها كلام؛ لأنه من أهل الإسلام، وأما الكافر فلا يقام له وزن، كما قال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا يُبَايِعْتُمْ رَبَّهُمْ وَلِقَائِهِمْ يَحْطِطُونَ أَعْمَلُهُمْ فَلَا نُقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا﴾ [الكهف: ١٠٥]، وقال تعالى: ﴿وَقَدْ مَنَّآ إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا﴾ [الفرقان: ٢٣] (٣)، والإجماع على إحباط عمله بالكفر، وأنه لا يقبل منه عمل في حال كفره أصلاً.

واختلف العلماء حيث ارتد وكان عمله الصالح حال إسلامه، فالجمهور لا يحبط لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَٰئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي

(١) في الأصل: «إن الله لا يضيع عمل... الخ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) هذا حديث مروى عن جماعة من الصحابة، منهم ابن مسعود، أخرج حديثه ابن ماجه في «سننه»

(ص ٦٤٥)، كتاب الزهد، باب ذكر التوبة، حديث رقم (٤٢٥٠)، والبيهقي في «السنن الكبرى»:

(١٠/١٥٤)، كتاب الشهادات، باب شهادة القاذف، حديث رقم (٢٠٣٤٨)، وضعفه، لكن قال

الألباني في «الضعيفة»: (٢/٨٢) عند كلامه على الحديث رقم (٦١٥): حسن بمجموع طرقه، وقد

قال السخاوي: حسنه شيخنا - يعني ابن حجر - لشواهد، والله أعلم.

(٣) في الأصل: بدون قوله تعالى: ﴿مِنْ عَمَلٍ﴾، والصواب ما أثبتناه.

الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ وَأَوْلِيَّتِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿ [البقرة: ٢١٧] ^(١)، فصرح تعالى أن إحباط العمل إنما يقع بالموت للمرتد على رده ^(٢)، والله أعلم.



(١) في الأصل: «ومن يرتد»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) قال الشوكاني في «فتح القدير»: (٢٥٠/١): «والتقييد بقوله: ﴿فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ﴾ يفيد أن عمل من ارتد إنما يبطل إذا مات على الكفر. اهـ، وقال الشنقيطي في «أضواء البيان»: (٥٠٧/٢): «وأما المرتد ففيه خلاف بين العلماء معروف، قال بعض أهل العلم: يلزمه قضاء ما تركه في زمن رده وفي زمن إسلامه قبل رده؛ لأن الردة تحبط جميع عمله، وتجعله كالكافر الأصلي عياداً بالله تعالى، وإن كان قد حج حجة الإسلام أبطلتها رده على هذا القول، فعليه إعادتها إذا رجع إلى الإسلام، وتمسك من قال بهذا بظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخٰسِرِينَ﴾ وقال بعض أهل العلم: لا يلزمه قضاء ما تركه من العبادات في زمن رده وزمن إسلامه قبل رده، ولا تجب عليه إعادة حجة الإسلام؛ لأن الردة لم تبطلها، واحتج من قال بهذا بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ الآية، فجعل الموت على الكفر شرطاً في حبوط العمل، وبالأول قال مالك ومن وافقه، وبالثاني قال الشافعي ومن وافقه، وهما روايتان عن الإمام أحمد، وقد ذكرنا في غير هذا الموضع أن قول الشافعي ومن وافقه في هذه المسألة أجرى على الأصول؛ لوجوب حمل المطلق على المقيد، ولا سيما إذا اتحد الحكم والسبب كما هنا.

الفصل الأول
في شرح حال تلك الفرق السابقة
وذكر أقوال العلماء فيه

[ذكر حال الكفار]

قال الإمام يحيى بن حمزة: الكفار بالإضافة إلى ما يعتقدونه من المذاهب الكفرية على أصناف ثلاثة:

الصف الأول: الذين ينكرون الفاعل المختار:

وهؤلاء هم الفلاسفة والدهرية والطبيعية^(١) وفرق الثنوية وطوائف من الملاحدة، فإن هؤلاء كلهم متفقون على القول بالموجب^(٢)، ونفي الفاعل المختار.

الصف الثاني: يعترفون بالفاعل المختار، وينكرون النبوة مطلقاً:

وهؤلاء هم البراهمة^(٣)، فإنهم متفقون على القول برد الأنبياء وإنكار الرسل.

الصف الثالث: الذين يعترفون بصحة النبوة، وينكرون صحة نبوة نبينا ﷺ:

وهؤلاء هم اليهود والنصارى. انتهى كلامه^(٤).

(١) الطبيعية: هم الذين يقولون بالمحسوس، ولا يقولون بالمعقول. انظر: «كشف الظنون»: (٢٧/١).

(٢) هو الفاعل غير المختار مثل الطبيعة. انظر كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق للبستي» (ص ٣٣).

(٣) البراهمة: قبيلة من أهل الهند، فيهم أشرافهم، وهم من ولد برهمي ملك من ملوكهم، انفردوا بعلامة، وهي خيوط ملونة بحمرة وصفرة، يتقلدونها تقلد السيوف، ويقولون بالتوحيد وينكرون النبوات. انظر «الفصل» لابن حزم: (١٣٧/١).

(٤) لعله نقل عن السفر الأول من «الشامل»، ولم أقف عليه، وقد ذكر معنى هذا بتوسع في «التحقيق» (ص ٣٢) فما بعدها.

[ذكر حال الرافضة]

وأنت خبير بحال الفرقة الأولى من الرافضة، وهم السبئية، أصحاب عبد الله بن سبأ، وما قالوه واعتقدوه من كون عليّ إلهاً، ولا يخفك حكم إثبات الإله مع الله تعالى.

وأنت خبير بحال الفرقة الثانية الكاملة، أصحاب أبي كامل، الذين كفروا الصحابة بتركهم بيعة علي، وكفروا أيضاً علياً بتركه طلب حقه، وزعموا أن الإمامة تتناسخ من شخص إلى شخص، وربما تصير نبوة، وقالوا بالتناسخ في الأرواح، تنتقل من شخص إلى شخص مدة الدهر كما سبق.

وأنت خبير بحال الفرقة الثالثة منهم [البيانية، أصحاب بيان بن سمعان]^(١) الذي قال: إن الله تعالى يهلك إلا وجهه، تعالى الله عن قوله علواً كبيراً.

وأنت خبير بحال الفرقة الرابعة [المغيرية، أصحاب المغيرة بن سعيد البجلي] الذي وصف الله بالأعضاء والجوارح.

[وأنت خبير]^(٢) بحال الفرقة الخامسة الذين ينكرون القيامة والجنة والنار ويستحلون ما حرم الله.

وأنت خبير بحال الفرقة السادسة^(٣)، الذين قالوا: إن علياً هو الكسف الساقط من السماء، وربما قالوا: الكسف الساقط هو الله. إلى آخر ما ذكروه كما سبق.

وأنت خبير بحال [٣٣/أ] الفرقة السابعة [الخطابية، أصحاب] الأجدع الأسدي الذي ادعى الإلهية لجعفر الصادق، إلى آخر ما ذكروه فيها.

(١) هذه الزيادة وما سيأتي بين معقوفتين مما سبق في «المسالك»، وما كان مني سأينه.

(٢) زيادة اقتضاها السياق، وهذه الفرقة الخامسة هي الجناحية أصحاب عبد الله بن معاوية ذي الجناحين كما سبق.

(٣) هي المنصورية، أصحاب أبي منصور العجلي كما سبق.

وأنت خبير بحال الفرقة التاسعة الذين ذموا محمداً ﷺ، وزعموا أن علياً أرسله ليدعو إليه^(١)، فدعا إلى نفسه.

وأنت خبير بحال الفرقة الحادية عشرة^(٢) الهشامية [الأخرى أصحاب هشام بن سالم الجواليقي] الذي زعم أن الله على صورة إنسان، وأقوال العلماء في حال من هذا حاله.
وأنت خبير بحال الفرقة الخامسة عشرة^(٣) الذين قالوا بأن الروح حال في أبي مسلم.



(١) في الأصل: «الله»، والتصويب من «المنية والأمل» (ق ٨٢)، وهذه الفرقة هي الذمية أصحاب العلباء ابن ذراع الأسدي.

(٢) في الأصل: «العاشرة»، والتصويب مما سبق في «المسالك»، وأما الفرقة العاشرة فهي الهشامية أصحاب هشام بن الحكم الرافضي المشبه الذي زعم أن الله تعالى سبعة أشبار بشبر نفسه، تعالى الله عن ذلك.

(٣) في الأصل: «الخامسة عشر»، والصواب ما أثبتناه، وهذه الفرقة هي الرزامية.

الحديث الذي رواه الإمام الهادي في الأحكام في شركه الرافضة وشواهد

وقد ذكر العلماء في هؤلاء من الرافضة أحاديث، منها: ما رواه الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي في كتاب الطلاق من كتابه «الأحكام» فيمن طلق ثلاثاً، وقد ذكر الإمامية، فقال عند ذلك ما لفظه: وفيهم ما حدثني أبي^(١) وعمامي محمد والحسن^(٢)، [عن أبيهم القاسم بن إبراهيم]^(٣) عن أبيه^(٤)، عن جده^(٥)، عن إبراهيم بن الحسن^(٦)، عن أبيه^(٧)

(١) هو الحسين بن القاسم بن إبراهيم، وهو ممن أخذ على والده في الفقه. انظر: «طبقات الزيدية الصغرى» للمؤلف (ق ٢٠).

(٢) هما من أعمام الإمام الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم، أخذوا في الفقه عن والدهما القاسم بن إبراهيم، وبايعا ابن أخيهما الهادي وناصره. انظر: «طبقات الزيدية الصغرى» للمؤلف (ق ٢٠).

(٣) هو أبو محمد القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسني العلوي الرسي (١٦٩ - ٢٤٦هـ): فقيه، شاعر، من أئمة الزيدية، أعلن دعوته بعد موت أخيه محمد سنة (٢٢٠هـ)، ومات في الرس، وكان متقدماً في الزهد والخشونة ولزوم العبادة، وكان مذهبه متوسطاً بين حفيده الهادي وبين زيد بن علي والسلف، تارة يوافق السلف، وتارة يوافق الخلف، فلذلك اختلفت أقواله، له: رسالة في «الإمامة»، و«الرد على ابن المقفع»، و«سياسة النفس»، و«العدل والتوحيد»، و«الناسخ والمنسوخ»، وغيرها. انظر: «الإفادة في تاريخ أئمة الزيدية» (ص ١١٤)، و«طبقات الزيدية الصغرى» للمؤلف (ق ٢٠)، و«الأعلام» (١٧١/٥).

(٤) هو إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب: ذكره أبو جعفر الطوسي في رجال جعفر بن محمد الصادق من الشيعة، وقال: كان فاضلاً في نفسه سريراً في قومه. انظر: «لسان الميزان»: (١/٣٥).

(٥) هو إسماعيل بن إبراهيم، ولم أجد له ترجمة.

(٦) هو إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (... - ١٤٥هـ)، ذكره ابن حبان في «الثقات»، قتل بعد خروج محمد بن عبد الله بن الحسن بالكوفة. انظر: «تعجيل المنفعة برجال الأربعة» للحافظ ابن حجر (ص ٢٨).

(٧) هو أبو محمد الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي (... - نحو ٩٠هـ): كبير الطالبين في عهده، كان وصي أبيه وولي صدقة جده، إقامته ووفاته في المدينة، وكان عبد الملك بن مروان يهابه، واتهم بمكاتبة أهل العراق، وأنهم يمنونه بالخلافة، فبلغ ذلك الوليد بن عبد الملك، فأمر عامله بالمدينة بجلده، فلم يجلده العامل، وكتب للوليد يبرئه، وقيل للحسن: ألم يقل رسول الله: «من كنت مولاه فعلي مولاه»؟ فقال: بلى، ولكن والله لم يعن رسول الله بذلك الإمارة والسلطان، ولو أراد ذلك لأفصح لهم به. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٢/٢٣٠)، و«الأعلام»: (٢/١٨٧).

ثم عن جده الحسن بن علي بن أبي طالب [عن أبيهم علي بن أبي طالب] عن النبي ﷺ أنه قال: «يا علي، يكون [في] آخر الزمان قوم لهم نبي يعرفون به، يقال لهم: الرافضة، فإذا أدركتهم فاقتلهم - قتلهم الله - فإنهم مشركون»^(١)، ولا نعلم في الأحكام سنداً متصلاً غير هذا إلا أن يكون مقطوعاً أو معلقاً^(٢)، وقد روى هذا الحديث صاحب «الجامع الكافي» بطريق مسندة أيضاً إلى النبي ﷺ^(٣)، وذكره الشيخ العارف علي الهيثمي في كتابه «مجمع الزوائد» في الحديث^(٤)، وعزاه إلى عبد الله بن أحمد بن حنبل^(٥) في «زوائد المسند» والبخاري^(٦) في «مسنده»، ورواه أيضاً أبو يعلى^(٧) من حديث فاطمة بنت محمد ﷺ^(٨).

(١) كتاب «الأحكام في الحلال والحرام» للإمام الهادي يحيى بن الحسين (١/٤٥٥)، وما بين المعقوفين زيادة منه، وأكبر شاهد على شرك الرافضة ما يحدثونه عند مشاهد أئمتهم من دعاء ونذر واستغاثة وتوسل بغير الله سبحانه وتعالى.

(٢) قال الحافظ ابن الوزير في «إيثار الحق على الخلق» (ص ٣٨٢) بعد ذكره لهذا الحديث: ولا أعلم في الأحكام إسناداً متصلاً مسلسلأً بأهل البيت ﷺ سواه إلا أن يكون مرسلأً أو مقطوعاً أو مدخلاً فيه غيرهم من الرواة، وقد أحببت سياق هذا الإسناد الشريف لهذا المتن لجلالة رواته، واختصرت أسانيد سائر الأحاديث.

(٣) «الجامع الكافي» (٢/٢٠٤)، مخطوط.

(٤) «مجمع الزوائد»: (١٠/٢٢)، كتاب المناقب، باب بدون ترجمة.

(٥) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني البغدادي (٢١٣ - ٢٩٠هـ): كان إماماً ثقةً حافظاً ثبتاً مكشراً عن أبيه وغيره، له: «الزوائد» على كتاب الزهد لأبيه، و«زوائد المسند»، زاد به على مسند أبيه نحو عشرة آلاف حديث، و«مسند أهل البيت». انظر: «البداية والنهاية»: (١١/١٠٩)، و«الأعلام»: (٤/٦٥).

(٦) هو أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البخاري (٢٩٢ - . . . هـ): الإمام المحدث الحافظ، من أهل البصرة، حدث في آخر عمره بأصبهان وبغداد والشام، وتوفي في الرملة، له مسندان، أحدهما كبير سماه «البحر الزاخر»، والثاني صغير. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/٥٥٤)، و«الأعلام»: (١/١٨٩).

(٧) هو أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى التميمي الموصلية (٢١٠ - ٣٠٧هـ): الإمام الحافظ، شيخ الإسلام، من علماء الحديث، ثقة مشهور، نعته الذهبي بمحدث الموصل، عمر طويلاً حتى ناهز المئة، وتفرد، ورحل الناس إليه، وتوفي بالموصل، له كتب، منها: «المعجم» في الحديث، و«مسندان» كبير وصغير. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤/١٧٤)، و«الأعلام»: (١/١٧١).

(٨) حديث علي في «مسند أحمد»: (١/١٠٣)، ولفظه: «يظهر في آخر الزمان قوم يسمون الرافضة،

[ذكر حال القرامطة والباطنية من الرافضة]

وأنت خير بحال القرامطة من الرافضة، واستباحتهم للحرام وتعطيلهم وغلوهم وتخبط أقوالهم وما جرى من أحوالهم، كما سبق الإشارة إليه.

وأنت خير بحال الرافضة الباطنية منهم، وما نقل الرواة عنهم وما ذكروه في كتبهم كما سبق حالهم ووصفهم، وما أثبتوه من السابق والتالي والطباع وما تألوه من أمور الآخرة والمعاد والحشر والنشر كما سبق الإشارة إليه، وأنهم - كما قال العلماء - فرقان بالنظر إلى العمل بالباطن، وإن كانوا في غير ذلك اثنتي عشرة^(١) فرقة.



= يرفضون الإسلام»، وهو في «مسند البزار»: (١٣٩/٢)، ولفظه كلفظ «مسند أحمد»، قال الهيثمي: «وفيه كثير بن إسماعيل النواء، وهو ضعيف»، وحديث فاطمة في «مسند أبي يعلى»: (١١٦/١٢)، عن زينب بنت علي عنها، وعزاه الهيثمي إلى الطبراني، وهو وهم، وقال: ورجاله ثقات، إلا أن زينب بنت علي لم تسمع من فاطمة فيما أعلم. اهـ، وقال الحافظ ابن الوزير في «الإيثار» (ص ٣٨٣): ومثل ذلك ينجر بحديثه الآخر، بل بجميع أحاديث هذا الباب.

(١) في الأصل: «اثني عشر»، والصواب ما أثبتناه.

[ذكر حال الخوارج]

إذا عرفت هذا فلنذكر شرح حال الخوارج، فنقول:

أنت خبير بحال الفرقة الأولى، وهم الأزارقة، الذين قالوا بتجويز بعثة نبي يعلم الله^(١) أنه يكفر أو قد كفر، وأن التقية غير جائزة في قول ولا عمل.

[٣٣/ب] وأنت خبير بحال الفرقة التاسعة عشرة من الخوارج^(٢)، حيث قالوا بأنه يظهر رجل من العجم، ينزل عليه كتاب من السماء، ويترك شريعة محمد ﷺ.

وأنت خبير باتفاقهم جميعاً على تكفير من ارتكب معصية من الكبائر أو غيرها من المسلمين كما ذكر في شرح حالهم، وقد عرفت ما ورد في ذلك، أما الكتاب فإنه يقول فيه: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَلْمُ الْفُسُوقَ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١١] وما جاء من الأخبار من السنة، منها: ما في حديث أبي ذر الغفاري^(٣)، أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: «ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه إلا كفر، ومن ادعى ما ليس له فليس منا، وليتبوأ مقعده من النار، ومن دعا رجلاً بالكفر أو قال: عدو الله وليس كذلك إلا حار عليه»^(٤). أي: رجع عليه.

وكذلك فإن الخوارج كفروا علياً وعثمان رضي الله عنهما، وصانهما عن ذلك، وقد قال تعالى:

(١) الزيادة من «المنية والأمل» (ق ٨٣).

(٢) هي اليزيدية أصحاب يزيد بن أبي شيبه كما سبق.

(٣) هو أبو ذر جندب بن جنادة الغفاري (... - ٣٢هـ): الصحابي الجليل، الزاهد المشهور، الصادق اللهجة، يقال: أسلم بعد أربعة، وكان خامساً، وهو أول من حيا رسول الله ﷺ بتحية الإسلام، هاجر بعد وفاة النبي ﷺ إلى بادية الشام، فأقام إلى أن توفي أبو بكر وعمر وولي عثمان، فسكن دمشق، ثم رجع إلى المدينة، ثم خرج إلى الريزة (من قرى المدينة)، فسكنها إلى أن مات، وصلى عليه ابن مسعود، وكان كريماً لا يخزن من المال قليلاً ولا كثيراً، ولما مات لم يكن في داره ما يكفن به، وفي اسمه واسم أبيه خلاف، والمشهور ما ذكر. انظر: «الإصابة»: (١/٥٠٦)، و«الأعلام»: (٢/١٤٠).

(٤) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ص ٥٣)، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم، حديث رقم (٦١).

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْحَرَّ قَوْمٌ مِّن قَوْمِ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّن نِّسَاءِ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١] .

قال السيوطي في «الدر المنثور» عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ بِسِّمِّ الْأَسْمَاءِ﴾ ما لفظه: أخرج ابن جرير عن ابن عباس قال: «وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ» قال: التنابز بالألقاب: أن يكون الرجل عمل^(١) السيئات، ثم تاب منها، وراجع الحق، فنهى الله أن يعبر بما سلف من عمله^(٢). وأخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم عن ابن مسعود: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ﴾ قال: أن يقولوا إذا كان الرجل يهودياً فأسلم: يا يهودي يا نصراني يا مجوسي، ويقول للرجل المسلم: يا فاسق^(٣). وأخرج عبد الرزاق^(٤) عن الحسن في الآية قال: كان اليهودي [والنصراني] يسلم، فيقال له: يا يهودي [يا نصراني]، فنهوا^(٥) عن ذلك^(٦). وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر^(٧) عن

(١) في الأصل: «على»، والتصويب من «الدر المنثور».

(٢) «تفسير الطبري»: (٣٠١/٢٢).

(٣) «تفسير ابن أبي حاتم»: (٣٣٠٤/١٠)، حديث رقم (١٨٦١٣)، ولم أشر عليه في «المنتخب» لعبد بن حميد.

(٤) هو أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري مولا هم الصنعاني (١٢٦ - ٢١١هـ): الحافظ الكبير، عالم اليمن، من حفاظ الحديث الثقات، من أهل صنعاء، له: «الجامع الكبير» في الحديث، قال الذهبي: «وهو خزانة علم»، وكتاب في «تفسير القرآن»، و«المصنف» في الحديث. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٦٣/٩)، و«الأعلام»: (٣٥٣/٣).

(٥) في الأصل: «ونهبوا»، والتصويب من «الدر المنثور».

(٦) «تفسير القرآن» لعبد الرزاق بن همام الصنعاني: (٢٣٢/٣)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٧) هو أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري الشافعي (٢٤٢ - ٣١٩هـ): الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام الفقيه المجتهد، كان شيخ الحرم بمكة، قال الذهبي: «ابن المنذر صاحب الكتب التي لم يصنف مثلها»، منها: «المبسوط» في الفقه، و«الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف»، و«الإشراف على مذاهب أهل العلم» في الفقه، و«تفسير القرآن». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤٩٠/١٤)، و«الأعلام»: (٢٩٤/٥).

عكرمة^(١)، ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِاللِّقَبِّ﴾ قال: هو قول الرجل للرجل: يا فاسق، يا منافق^(٢).
وأخرج عبد بن حميد وابن جرير عن مجاهد^(٣): ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِاللِّقَبِّ﴾ قال: يدعى
الرجل بالكفر، [وهو مسلم]^(٤). انتهى كلامه^(٥).



(١) هو أبو عبد الله عكرمة بن عبد الله البربري المدني (٢٥ - ١٠٥هـ): مولى ابن عباس، تابعي، كان من أعلم الناس بالتفسير والمغازي، تكلم فيه لرأيه لا لحفظه، فاتهم برأي الصفرية من الخوارج، وقد وثقه جماعة، واحتج به البخاري وأصحاب «السنن»، وروى له مسلم قليلاً مقروناً بغيره، قال محمد بن نصر المروزي: «قد أجمع عامة أهل العلم بالحديث على الاحتجاج بحديث عكرمة»، توفي بالمدينة، وقد برأه المحققون مما نسب إليه، وكتب غير واحد في براءته وتعديله، منهم: ابن جرير الطبري ومحمد بن نصر المروزي وابن منده وأبو حاتم بن حبان وابن عبد البر، وذبح عنه ولخص ما قيل فيه الحافظ ابن حجر في «مقدمة الفتح» (ص ٥٩٧). وانظر: «ميزان الاعتدال»: (٩٣/٣)، و«الأعلام»: (٢٤٤/٤).

(٢) «تفسير الطبري»: (٣٠١/٢٢)، ولم أعر عليه في «المنتخب» لعبد بن حميد.

(٣) هو أبو الحجاج مجاهد بن جبر المكي مولى بني مخزوم (٢١ - ١٠٤هـ): تابعي من أهل مكة، أخذ التفسير عن ابن عباس، قرأه عليه ثلاث مرات، يقف عند كل آية يسأله: فيم نزلت؟ وكيف كانت؟ وتنقل في الأسفار، واستقر في الكوفة، قال الذهبي: «أجمعت الأمة على إمامة مجاهد والاحتجاج به»، وقال أبو بكر بن عياش: «قلت للأعمش: ما لهم يقولون: تفسير مجاهد؟ قال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب»، وقال علي بن المديني: «لا أنكر أن يكون مجاهد يلقى جماعة من الصحابة، وقد سمع من عائشة»، ويقال: إنه مات وهو ساجد. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٣٨/١٠)، و«الأعلام»: (٢٧٨/٥).

(٤) «تفسير الطبري»: (٣٠١/٢٢)، وما بين المعقوفتين زيادة منه ومن «الدر المنثور»، ولم أعر عليه في «المنتخب» لعبد بن حميد.

(٥) «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للسيوطي: (٥٦٣/٧) فما بعدها.

[ذكر حال المجبرة]

إذا عرفت هذا فنذكر هنا شرح حالة المجبرة، فإن فرقهم المذكورة مختلفة، فمنهم [القائلون]^(١) قول جهم: إن الحيوان كالشجرة، واختلف في حالهم العلماء، وحالهم لا يخفى، فالجمهور من علماء الفريقين من أهل السنة والمعتزلة قالوا: الجبرية أصحاب جهم كفار، قال في كتاب «منتهى الإرادات» في مذهب الحنابلة في كتاب الفرائض في باب ميراث أهل الملل ومن لا يرث ما لفظه: «ومخلف^(٢) مكفّر ببدعة كجهمي ونحوه إذا لم يتب»^(٣)، فلا يرث من المسلم، ولم يبق أحد من الجهمية الجبرية أصلاً، إلا من كان جاهلاً.

[٣٤/أ] ونذكر كلام الشيخ العارف عمر بن إبراهيم بن عمر^(٤) الأنصاري^(٥)، المعروف بالمذكر، وهو من أئمة الأشاعرة، فقال في كتابه الذي صنّفه في قصة يوسف عليه السلام وأولاده الذي سماه: «زهر الكمام بقصة يوسف عليه السلام» ما لفظه: الجبرية هم قوم يقولون: إن أفعال المخلوق^(٦) ليست له، و[الإنسان] إنما هو في فعله مجبور كالباب يفتح ويغلق، والخيط يحل^(٧) ويربط، ولو كان الأمر كما يزعمون لبطل الثواب والعقاب؛ [إذ المجبور ليس له ثواب في الطاعة لأنه لم يفعلها بإرادته]، ولا عقاب عليه على المعصية لأنه لم يفعلها [بإرادته]، وبطلان الثواب والعقاب محال، وكان إنزال الكتب وإرسال الرسل لهؤلاء لا

(١) زيادة اقتضاها السياق.

(٢) في الأصل: «ومخالف»، والتصويب من «منتهى الإرادات».

(٣) «منتهى الإرادات» للفتوحى بشرح البهوتي: (٥٥٣/٢).

(٤) في الأصل: «عمر بن إبراهيم بن إسماعيل»، والتصويب من مصدر ترجمته التالية، ومن عنوان كتابه المطبوع «زهر الكمام».

(٥) هو سراج الدين أبو حفص عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري الأوسي (... - ٧٥١هـ): مقررئ مالكي، من أهل «مرسية»، له: «زهر الكمام في قصة يوسف عليه السلام». انظر: «الأعلام»: (٣٩/٥).

(٦) في الأصل: «المخلوقات»، والتصويب من «زهر الكمام».

(٧) في الأصل: «يفتل»، والتصويب من «زهر الكمام».

فائدة له، وإنما أرسل الله الرسل وأنزل الكتب للإعذار^(١) والإنذار، ولئلا يكون للناس [على الله] حجة بعد الرسل. والسنية هم الذين سلكوا طريقاً بين طريقتين، لا يعتقدون أن المكلفين في أفعالهم مضطرون، ولا يقولون: إنهم مهملون؛ لأن الإنسان لو كان مهملاً لكان سدّى، ولو كان مضطراً لكان غير معاقب، وضربوا^(٢) في ذلك مثلاً؛ حمل ثقيل أنت قادر على حمله ومعك آخر عاجز، رفعتما الحمل جميعاً، فينسب الرفع للقوي، ولكن للآخر نوع فعل، فذلك النوع من الفعل هو كسب العبد مع خلق الحق تعالى، وعليه يقع^(٣) الثواب والعقاب. انتهى كلامه بلفظه^(٤).

وقد اختلف العلماء في حالهم اختلافاً كبيراً، وألزمهم إزامات شديدة كثيرة، حتى مال كثير من المسلمين عنهم، وانقرض مذهب الجبرية، وظهر الأشعري، فتوسط فيما بين مقالتهم ومقالة المعتزلة، وكذلك أتباعه كالغزالي المذكور والجويني والرازي وابن فورك والباقلاني والشهرستاني وخلاتق، وصنفوا، وأخذوا من أصول أقوال السلف ما أخذوا.



-
- (١) في الأصل: «للإعذار»، والتصويب من «زهر الكمام».
 - (٢) في الأصل: «وضعوا»، والتصويب من «زهر الكمام».
 - (٣) في الأصل: «وهو يقع عليه»، والتصويب من «زهر الكمام».
 - (٤) «زهر الكمام في قصة يوسف ﷺ» للأوسي (ص ١٤٧)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

[ذكر طرفة من أقوال الأشاعرة]

إذا عرفت هذا فلنذكر طرفة من أقوال الأشاعرة هاهنا، فنقول: قال المهدي أحمد بن يحيى في «الغايات» ما لفظه: ذكر الشهرستاني في «الملل والنحل» عن الجويني ما لفظه: إن إمام الحرمين أبا المعالي الجويني تخطى عن مذهب [٣٤/ب] الباقلاني^(١)، فقال الجويني: أما نفي القدرة والاستطاعة فمما يأباه العقل والحس، وأما إثبات قدرة لا أثر لها بوجه فهو في الإحالة كنفي القدرة أصلاً، وأما إثبات تأثير في حالة لا تعقل فهو^(٢) كنفي التأثير، خصوصاً [والأحوال على أصلهم لا توصف بالوجود والعدم]، فلا بد إذاً من نسبة فعل العبد إلى قدرته حقيقة لا على وجه الإحداث والخلق؛ لأن الخلق يشعر باستقلال إيجاده من العدم، والإنسان وإن أحس من نفسه الاقتدار فإنه يحس من نفسه عدم الاستقلال.

قال: فالفعل مستندٌ وجوده إلى القدرة، والقدرة يستندُ وجودها إلى سبب آخر، تكون نسبة القدرة إلى ذلك السبب كنسبة الفعل إلى القدرة، وكذلك يستند سبب إلى سبب، حتى ينتهي إلى مسبب الأسباب، [فهو الخالق للأسباب] ومسبباتها المستغني على الإطلاق، فإن كل سبب مستغن^(٣) من وجه محتاجٍ من وجه، والباري تعالى هو الغني المطلق الذي لا حاجة له ولا فقر. انتهى بلفظه^(٤).

(١) في «الملل والنحل»: «ثم إن أبا المعالي الجويني قدس الله روحه تخطى عن هذا البيان قليلاً، قال: ...» إلخ، أي: عن بيان الباقلاني.

(٢) في الأصل: «فهي»، والتصويب من «الملل والنحل».

(٣) في الأصل: «فمستغني»، والتصويب من «الملل والنحل».

(٤) «الملل والنحل» للشهرستاني: (١/١٣٤)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، و«غايات الأفكار» للمهدي مشتمل على كتب عدة لا تزال مخطوطة، وعندني بعضها، ولم أجد فيها هذا النقل، فاكتفيت بالرجوع إلى «الملل والنحل» للشهرستاني الذي نقل عنه.

وذكر ابن الحاجب^(١) في «مختصر المنتهى» قول من قال بأن الداعي^(٢) يوجب بقاء الاختيار، ثم رده فقال ما هذا لفظه: وهو ضعيف، فإننا نفرق بين الحركة الضرورية والاختيارية ضرورة^(٣).

وقال العارف السمرقندي من الحنفية في «الصحائف» ما لفظه: نقول: ما يصدر عن الإنسان قد يكون بقدرته وإرادته كالمشي بالإرادة، وقد لا يكون كحركة المرتعش؛ لأننا نعلم أن الأول متمكن من الفعل والترك دون الثاني، فلا بد من الاعتراف بهذين التفسيرين^(٤)، ولا شك أن القدرة بالوجوه الثلاثة لا تكون بقدرة العبد وإرادته، بل بقدرة تعالى ومشيئته، بأن يخلق في العبد قدرة على الفعل والترك، وقد عرفت أن الإرادة هي الميل النفساني، وهو لا بد أن يكون تابعاً لشعور بمصلحة حقيقية أو ظنية، وأصل الشعور أيضاً ليس بقدرة العبد واختياره، بل بخلق الله تعالى، وإذا كان قدرة العبد وإرادته واقعتين [٣٥/أ] بقدرة الله - لا سيما أنا [قد] بينا احتياجهما^(٥) في البقاء أيضاً إلى قدرة الله تعالى - فيكون الأثر الصادر عنهما^(٦) صادراً عن قدرة الله تعالى وإرادته صدور الأثر عن^(٧) سبب السبب، وباعتبار الأثر صدر بتأثير قدرة العبد وعلى وفق إرادته كان الأثر منه، فإذا نظر إلى الأول صح إسناده إلى

(١) هو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر المعروف بابن الحاجب (٥٧٠ - ٦٤٦هـ): من أئمة المالكية في الفقه والأصول واللغة، كردي الأصل، ولد في أسنا (من صعيد مصر)، ونشأ في القاهرة، وسكن دمشق، ومات بالإسكندرية، كان أبوه حاجباً، فعرف به، من تصانيفه: «الكافية» في النحو، و«مختصر الفقه»، و«منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل» في أصول الفقه، و«مختصر منتهى السؤل». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٣/٢٦٥)، و«الأعلام»: (٤/٢١١).

(٢) قال العلامة محمد بن إبراهيم في «العواصم»: (١١٦/٦) في تفسير الداعي: وهو المسمى بـ«التيسير في كتاب الله وفي أحاديث رسول الله ﷺ» في قوله تعالى: ﴿فَسَيَسِّرُ لِّلْمَسْكِينِ﴾ وقوله ﷺ: «كل ميسر لما خلق له»، وهو المعبر عنه بالهدى والإضلال في قوله تعالى: ﴿يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ في أكثر آيات كتاب الله تعالى، وليس الإضلال يقتضي نفي أفعال العباد ولا نفي اختيارهم فيها، كما أن الهدى لا يقتضي ذلك عند المعتزلة.

(٣) «مختصر المنتهى» لابن الحاجب بشرح عضد الدين الإيجي: (٢/٥٠).

(٤) في الأصل: «القسمين»، والتصويب من «الصحائف».

(٥) في الأصل: «احتياجهما»، والتصويب من «الصحائف».

(٦) في الأصل: «عليهما»، والتصويب من «الصحائف».

(٧) في الأصل: «عنه»، والتصويب من «الصحائف».

الله تعالى، وإذا نظر إلى الثاني صح نسبته إلى العبد، فإذا تأثر قدرة العبد واختياره حق، والإسناد إلى قدرة الله تعالى أيضاً حق، وقد تم الأثر بهما، هذا هو الحق في هذا البحث موافقاً للعقل ومطابقاً للنقل من كتاب الله وكلام رسوله، ولما نقل عن الراسخين في العلم أنه لا جبر ولا تفويض، لكن أمر بين أمرين. انتهى كلام السمرقندي الحنفي^(١).

وذكر الإمام شرف الدين^(٢) في مسألة خلق الأفعال ما لفظه: خلق الأفعال؛ قد أثبت الأشعري وأتباعه الاختيار ضرورة في أفعال العباد، وقالوا: لكن الفرق بين الفعل الاختياري والاضطراري وما فعل بكسب العبد، وهو ما فعل بواسطة القدرة المخلوقة له الموجبة للفعل، ولهم في ذلك عبارات، هي مع قولهم: إن الاختيار في الفعل معلوم ضرورة لا تكون كلها إلا إيهاماً في العبارات؛ لأنهم مع إثباتهم للاختيار وعدم الاضطرار لا يمكن أن يكون الفعل صادراً عن أمر موجب، فلم يبق إلا أن الفعل مفعول بقدرة يعلمها الله تعالى للعبد، لا يبطل معها الاختيار المعلوم بالضرورة، فيكون ذلك متفقاً عليه، وقد ذكر ما يلزم منه ذلك الأشعري على العموم، وذكره غيره على سبيل الخصوص، حيث قال: وقد ذكر الأشعري فيما روى الذهبي أن الخلاف في مسائل الكلام وغيره لفظي^(٣). انتهى كلامه^(٤).

(١) «الصحائف» (ق٣٧)، مخطوط، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٢) هو الإمام المتوكل على الله شرف الدين يحيى بن شمس الدين بن الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى (٨٧٧ - ٩٦٥هـ): من أئمة الزيدية في اليمن، ومن فقهاهم وشعرائهم، ولد بحصن حضور، ودعا إلى نفسه في ظفير حجة سنة (٩١٢هـ)، فتلقاها أهل جبال اليمن بالقبول، وكانت له وقائع مع الترك الذين حلوا بدلاً عن الشراكسة، وشجر خلاف بينه وبين ابنه المطهر، ثم اتفقا على أن يحتفظ الأب بالإمامة، ويتولى الابن سياسة البلاد، واستقر الإمام شرف الدين في كوكبان، ثم انتقل إلى ظفير حجة، وتوفي بها، وله مصنفات، منها: «الأثمار» في فقه الزيدية، اختصر به «الأزهار»، و«الرسالة الصادقة»، و«الأحكام في أصول المذهب»، وغيرها. انظر: «البدر الطالع»: (١/٢٨٧)، و«الأعلام»: (٨/١٥٠).

(٣) قال الذهبي في «السير» (٨٧/١٥): رأيت للأشعري كلمة أعجبتني، وهي ثابتة، رواها البيهقي: سمعت أبا حازم العبدوي، سمعت زاهر بن أحمد السرخسي يقول: لما قرب حضور أجل أبي الحسن الأشعري في داري ببغداد دعاني، فأتيته، فقال: أشهد علي أنني لا أكفر أحداً من أهل القبلة؛ لأن الكل يشيرون إلى معبود واحد، وإنما هذا كله اختلاف العبارات. قال الذهبي: وبنحو هذا أدين، وكذا كان شيخنا ابن تيمية في أواخر أيامه يقول: أنا لا أكفر أحداً من الأمة.

(٤) لم أفق على رسالة الإمام شرف الدين، والظاهر أن في نقل المؤلف عنها سقطاً، ففي أول الكلام غموض.

وهكذا ذكر بعض الأشعرية المحققين، فقال: الخلاف بين المعتزلة وبين الأشعرية لفظي^(١).

وقال السيد شريف^(٢) في «شرح المواقف» في جوابه على المعتزلة لما ألزموا بالجبر، فقال ما لفظه: أجب [ب/٣٥] عن قولهم بأنه إن أريد بكونه مضطراً أن فعله غير مقدور له فهو ممنوع، وإن أريد به أن مقدوره ومتعلق قدرته متعين وأنه لا مقدور له بهذه القدرة سواء فهذا عين ما ندعيه وملتزمه، ولا منازعة لنا في تسميته مضطراً، فإن الاضطرار بمعنى امتناع الانفكاك لا ينافي القدرة، ألا ترى أن من أحاط به بناءً من جميع جوانبه بحيث يعجز عن التقلب من جهة إلى أخرى، فإنه قادر على الكون في مكانه بإجماع منا ومنهم، مع أنه لا سبيل له إلى الانفكاك عن مقدوره.

قال الآمدي^(٣): ولئن سلمنا أن القادر على الشيء لا بد أن يكون قادراً على ضده، قلنا: جاز أن تكون القدرة المتعلقة بهما متعددة لا واحدة.

وقال الرازي: القدرة تطلق على مجرد القوة التي هي مبدأ الأفعال المختلفة الحيوانية، وهي القوة العضلية، التي هي بحيث إذا انضم إليها إرادة أحد الضدين حصل ذلك الضد، ومتى انضم إليها إرادة الضد الآخر حصل ذلك الآخر، ولا شك أن نسبتها - أي: نسبة هذه القوة إلى الضدين - سواء، وهي قبل الفعل، والقدرة أيضاً تطلق على القوة المستجمعة

(١) لا أدري من القائل وفي أي كتاب قاله.

(٢) هو علي بن محمد بن علي الحسيني المعروف بالشريف الجرجاني (٧٤٠ - ٨١٦هـ): فيلسوف، من كبار العلماء بالعربية، ولد في تاكو (قرب أستراليا)، ودرس في شيراز، ولما دخلها تيمور سنة (٧٨٩هـ) فر الجرجاني إلى سمرقند، ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أن توفي، ومصنفاته مشهورة في كل فن، يحتج بها أكابر العلماء، وينقلون منها، منها: «التعريفات»، و«شرح مواقف الإيجي»، و«مقايلد العلوم»، و«حاشية على الكشاف». انظر: «البدر الطالع»: (١/٤٨٨)، و«الأعلام»: (٧/٥).

(٣) هو أبو الحسن سيف الدين علي بن محمد بن سالم التغلبي الآمدي (٥٥١ - ٦٣١هـ): أصولي، باحث، كان حنبلياً ثم شافعيّاً، ولد في آمد من (ديار بكر)، وتعلم في بغداد والشام، ودرس واشتهر في القاهرة، وحسده بعض الفقهاء، فنسبوه إلى فساد العقيدة، فخرج متخفياً إلى حماة، ومنها إلى دمشق، فتوفي بها، له مصنفات، منها: «الإحكام في أصول الأحكام»، و«أبكار الأفكار»، و«غاية المرام» في علم الكلام. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٢/٣٦٤)، و«الأعلام»: (٤/٣٣٢).

لشروط التأثير برمتها، ولا شك أنها - أي: القوة المستجمعة - لا تتعلق بالضدين وإلا اجتماعاً في الوجود، بل هي - أي: القوة المستجمعة - بالنسبة إلى كل مقدور غيرها بالنسبة إلى المقدور الآخر، سواء كانا متضادين أو غير متضادين، وذلك لاختلاف الشرائط المعبرة في وجود المقدورات المختلفة، فإن خصوصية كل مقدور لها شرط مخصوص به، يعين^(١) وجودها من بين المقدورات المشتركة في تلك القوة المجردة، ألا ترى أن القصد المتعلق بها شرط لوجودها دون غيرها وهي مع الفعل؛ لأن وجود المقدور لا يتخلف عن المؤثر التام؟ انتهى كلام الشريف^(٢)، ومراده: لا يتخلف عن المؤثر التام تخلف عادة واستمرار، لا إجبار وعدم اختيار، والله أعلم.

وقد ذكرت المعتزلة - كما ذكره ابن مَتَوَيْه^(٣) منهم في «تذكرته» - أن خلق الله تعالى للقدرة لا تتقدم على الفعل بفوق الوقت الواحد، وأن القدرة تزول وتعدم بتمام الفعل، قال: والوجه أنها لا تتقدم بأوقات المريض^(٤)، فإن القدرة لو كان خلقها متقدماً^(٥) لقدر على الفعل، ومعلوم خلافه. وهو كما قال، فعلى هذا قد حصل الوفاق [٣٦/أ] بأن القدرة تعدم وتزول، وأنها عرض، وهذا أصل قول أهل السنة، والمقارنة حاصلة بتمام خلق الداعي، وهو من تمام أجزاء القدرة، وبالاتفاق بين المعتزلة والأشعرية أنه يخلقه الله مقارناً^(٦) للفعل، لا يتقدم عليه أصلاً، والله أعلم.

(١) في الأصل: «معين»، والتصويب من «شرح المواقف».

(٢) في الأصل: «الرازي»، والصواب ما أثبتناه. وانظر: «شرح المواقف» للشريف الجرجاني: (١١٠/٦).

(٣) لم أجد له ترجمة وافية، وقد ذكره المهدي أحمد بن يحيى في «المنية والأمل» (ق٧٨) في الطبقة الثانية عشرة من طبقات المعتزلة، حيث قال: ومنهم: أبو محمد الحسن بن أحمد بن متويه، أخذ عن القاضي [عبد الجبار (ت٤١٥هـ)]، وله كتب مشهورة، منها: «المحيط» في أصول الدين، و«التذكرة في لطيف الكلام».

(٤) هكذا في الأصل، والعبارة غير واضحة، ولم أجد لها في المطبوع من «تذكرة ابن متويه».

(٥) في الأصل: «متقدم»، والصواب ما أثبتناه.

(٦) في الأصل: «مقارن»، والصواب ما أثبتناه.

وقد ذكر الإمام عز الدين بن الحسن^(١) في كتابه «المعراج شرح المنهاج» أن الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة في الرؤية والتحسين والتقييح العقلي لفظي^(٢)، ولا يخالفون في المعنى. قال: «واتفقوا على أن الله تعالى لا تدركه الأبصار حقيقة»، وضعف احتجاج المعتزلة بقوله تعالى: ﴿نَاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣] بأن دلالتها ظنية، فلا يفيد في الاحتجاج^(٣)، وأن مقالة الأشعرية وأهل السنة بأن الرؤية بلا كيفية ولا إحاطة، كما قال تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْبَصَرُ ﴿١٠٣﴾﴾ [الأنعام: ١٠٣]، قال القاسم الرسي: «أي: لا تدركه إدراك إحاطة»^(٤).

وهذا هو قول أهل السنة، وقد ذكر في «المواقف» للعضد^(٥) وقرره السيد شريف في

(١) هو الإمام الهادي عز الدين بن الحسن بن علي المؤيد (٨٤٥ - ٩٠٠هـ): من أئمة الزيدية وعلمائهم باليمن، ولد ونشأ في أعلى «فلكة» [واد وقرية في بني جماعة، بالشمال الغربي من صعدة بمسافة ١٥ كم]، وانتقل إلى «صعدة»، وبرع في علوم الدين، ودعا إلى نفسه، فبايعه أهل قلعة سنة (٨٧٩هـ)، وأطاعته البلاد الشامية في اليمن، توفي بصنعاء، وصنف كتباً، منها: «المعراج في شرح المنهاج» للعرشي، قال الشوكاني: «وشرح «البحر» للإمام المهدي، بلغ فيه إلى كتاب الحج، وهو شرح مفيد، سلك فيه طريقة الإنصاف، وهو يدل على تبحره في علوم عدة، ولديه من التسليم للحق واتباع الدليل ما لم يكن لغيره، حتى رأيت قد حرر بحثاً في مسألة انحصار الإمامة في بعض بطون قريش، وتكلم بالصواب، مع كونه إذ ذاك إماماً». انظر: «البدر الطالع»: (١/٤١٥)، و«الأعلام»: (٤/٢٢٩)، و«معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (٢/١٢٢٥).

(٢) وممن ذهب إلى أن الخلاف في التحسين والتقييح لفظي أيضاً ابن الأمير في ذيل «الأبحاث المسددة» للمقبلي (ص ٣٥٨).

(٣) «المعراج إلى كشف أسرار المنهاج» للإمام عز الدين بن الحسن: (١/١٢٤، ٣٥٠)، فما بعدها، وهو مخطوط.

(٤) لفظ الإمام القاسم بن إبراهيم: ونحن مقرون بالنظر من أولياء الله في جنته على غير تحديد ولا إحاطة. انظر كتاب «المسترشد» للإمام القاسم بن إبراهيم الرسي ضمن مجموع كتبه ورسائله: (١/٤٧٩).

(٥) هو أبو الفضل عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الإيجي (... - ٧٥٦هـ): عالم بالأصول والمعاني والعربية، من أهل إيج (فارس)، ولي القضاء، وأنجب تلاميذ عظاماً، وجرت له محنة مع صاحب كرمان، فحبسه بالقلعة، فمات مسجوناً، من تصانيفه: «المواقف» في علم الكلام، و«العقائد العضدية»، و«الرسالة العضدية» في علم الوضع، و«شرح مختصر ابن الحاجب» في أصول الفقه، وغيرها. انظر: «البدر الطالع»: (١/٣٢٦)، «الأعلام»: (٣/٢٩٥).

شرحه أن الله تعالى لا يفعل القبيح^(١)، أما عند المعتزلة فلا يفعله عقلاً ولا شرعاً، وأما عند الأشاعرة فلا يفعله شرعاً؛ لأن الحاكم هو الشرع. قال السيد شريف في «شرح المواقف العضدية» ما لفظه: اعلم أن جميع ما تورده المعتزلة على الأشاعرة في قولهم بعدم استقلال العبد في أفعاله يرد عليهم أيضاً؛ لأن ما علم الله تعالى عدمه من الأفعال فهو ممتنع الصدور عن العبد قطعاً، وإلا لجاز انقلاب علمه جهلاً، وما علم الله تعالى وجوده منها فهو واجب الصدور من العبد، وإلا لجاز الانقلاب المذكور، وأفعال العباد لا تخلو عن أحد الوجهين، فيبطل الاختيار للعبد؛ إذ لا معنى للقدرة على الواجب والممتنع، والقدرة تأثيرها في الممكن. قال الرازي: ولو اجتمع العقلاء لم يقدروا على أن يوردوا على هذا الوجه حرفاً إلا بالالتزام بمذهب هشام بن الحكم، و[هو] أنه [تعالى] لا يعلم الأشياء قبل وقوعها^(٢).

قال السمرقندي من الحنفية وغيره: المراد أن العلم يقع تابعاً للمعلوم^(٣) على معنى المطابقة لما سيفعله العبد، ومثله ذكر العلوي في «حاشية الكشاف»^(٤).

وجعل أهل السنة القدري من نفى علم الله السابق، قال النووي في «شرح مسلم»: ومذهبنا إثبات القدر، ومعناه أن الله تعالى قدر الأشياء في القدم، وعلم سبحانه أنها ستقع في أوقات معلومة عنده سبحانه وتعالى وعلى صفات مخصوصة، فهي تقع على حسب ما قدرها سبحانه، وأنكرت القدرية هذا، وزعموا أنه سبحانه لم يقدرها، ولم يتقدم علمه تعالى بها، وأنها مستأنفة العلم، أي: إنما يعلمها سبحانه وتعالى بعد وقوعها... إلى آخر كلامه^(٥).

(١) «المواقف» بشرح الشريف الجرجاني: (٢١٦/٨)، وقد نقل الإجماع على ذلك.

(٢) «شرح المواقف» للشريف الجرجاني: (١٧٣/٨)، وما بين المعقوفين زيادة منه.

(٣) قال في «الصحائف» (ق٤٩): إن العلم تابع للمعلوم فلا يكون موجِباً له. وذكر مثله الإمام يحيى في «المعالم الدينية» (ص٦٢).

(٤) لم أقف على هذا في «حاشية الكشاف» للشريف الجرجاني.

(٥) «شرح صحيح مسلم» للنووي: (١٠٩/١).

وذكر الفقيه يحيى بن حميد^(١) من المتأخرين أن الإرادة لأفعال العباد أنه يريد ما موافقة لما علم تعالى، لا أنه يريد ما بمجرد ما، وأن ذلك يرجع إلى أنه يريد أن لا ينقلب علمه جهلاً. قال: وقد ذكر ذلك الهادي في «مجموعه»^(٢). وقد ذكر مثله [٣٦/ب] النمازي^(٣) في شرح العقيدة له، وهو من علماء الشافعية، وكلاهما - يحيى بن حميد وصالح النمازي - في عصر الإمام شرف الدين.

قال السيد محمد بن إبراهيم: ممن نص على نفي الإجماع من أهل السنة الخطابي^(٤) في

- (١) هو يحيى بن محمد بن حسن بن حميد الحارثي المذحجي المقراني (٩٠٨ - ٩٩٠هـ): من علماء الزيدية في اليمن، لقي ابن حجر الهيتمي بمكة، وأخذ عن بعض علمائها، وأخذوا عنه، له كتب، منها: «مصباح الرائض في علم الفرائض»، و«الشموس والأقمار في شرح أثمار الأزهار» فقه، و«توضيح المسائل العقلية والمذاهب الفقهية»، و«تنقيح الفوائد وتقييد الشوارد في تبيين المقاصد وتصحيح العقائد» وغيرها. انظر: «البدر الطالع»: (٢/٣٤١)، و«الأعلام»: (٨/١٦٨).
- (٢) الذي في «مجموع الإمام الهادي» ما نصه: وإرادته في أفعال عباده فإنما هي إرادة نهي وأمر لا إرادة حتم وجبر، أراد منهم الطاعة غير مكره لهم عليها، كما أراد أن لا يكون منهم المعصية غير حائل بينهم وبينها. انظر كتاب «المسترشد في التوحيد» ضمن «مجموع رسائل الهادي الأصولية» (ص ١١٠)، والظاهر أن يحيى بن حميد ذكر هذا النص في «التنقيح»، ولم أقف عليه.
- (٣) هو أبو المكارم نور الدين صالح بن صديق بن علي الأنصاري الخزرجي النمازي (٩٧٥ - . . . هـ): فقيه شافعي، من أهل صبيا، أخذ عن علماء زبيد، ورحل إلى الإمام شرف الدين، ولازمه، وحضر مجالسه، وشرح «الأثمار» له، ومات بجبلبة، وله أيضاً: «الفريدة الجامعة في العقيدة النافعة»، ويسمى «النمازية» منظومة في العقائد، وشرحها، ولم أقف عليه، و«القول الوجيز في شرح أحاديث الإبريز». انظر: «البدر الطالع»: (١/٢٨٤)، و«الأعلام»: (٣/١٩٢).
- (٤) هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي (٣١٩ - ٣٨٨هـ): فقيه محدث، من أهل بست (من بلاد كابل)، من نسل زيد بن الخطاب، قال الذهبي عنه: «فإذا وقف منصف على مصنفاته واطلع على بديع تصرفاته في مؤلفاته، تحقق إمامته وديانته فيما يورده وأمانته»، توفي في بست، له: «معالم السنن» في شرح «سنن أبي داود»، و«بيان إعجاز القرآن»، و«غريب الحديث»، و«شرح البخاري»، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٧/٢٥)، و«الأعلام»: (٢/٢٧٣).

«المعالم»^(١) والنووي في «شرح مسلم»^(٢) وابن الأثير^(٣) في «جامع الأصول»^(٤)، وغيرهم .
والرازي ذكر أن الداعي موجب للفعل، ثم نص على أنه لا يعني به وجوب إجبار وعدم
اختيار، بل وجوب عادة واستمرار^(٥)، وهو قول المعتزلة بعينه، كما نصوا عليه في كتبهم،
فإنهم قالوا - بل قال المهدي أحمد بن يحيى في «الدامغ» له -: إنه^(٦) إذا تقوت الدواعي
وانتفت الصوارف وجب الفعل وجوب عادة واستمرار، لا وجوب إجبار وعدم اختيار^(٧).

(١) قال الخطابي في «معالم السنن»: (٣٢٢/٤): قد يحسب كثير من الناس أن معنى القدر من الله
والقضاء فيه معنى الإجبار والقهر للعبد على ما قضاه وقدره، وليس الأمر في ذلك على ما يتوهمونه،
وإنما معناه الإخبار عن تقدم علم الله سبحانه بما يكون من أفعال العباد وأكسابهم، وصدورها عن
تقدير منه وخلق لها خيرها وشرها، والقضاء في هذا معناه الخلق، كقوله تعالى: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَكَّاتٍ
فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢] أي: خلقهن، وإذا كان الأمر كذلك فقد بقي عليهم من وراء علم الله فيهم
أفعالهم وأكسابهم، ومباشرتهم تلك الأمور وملاستهم إياها عن قصد وتعمد وتقديم إرادة واختيار،
فالحجة إنما تلزمهم بها، واللائمة تلحقهم عليها.

(٢) «شرح مسلم» للنووي: (١٠/١).

(٣) هو أبو السعادات مجد الدين المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري المشهور بابن الأثير
(٥٤٤ - ٦٠٦هـ): المحدث اللغوي الأصولي، ولد ونشأ في جزيرة ابن عمر، وانتقل إلى الموصل،
فاتصل بصاحبها، فكان من أخصائه، وأصيب بالنقرس إلى أن توفي في إحدى قرى الموصل، وكان
ورعاً عاقلاً بهيئاً ذا بر وإحسان، من كتبه: «النهاية في غريب الحديث»، و«جامع الأصول في أحاديث
الرسول»، جمع فيه بين الكتب الستة، إلا أنه جعل «الموطأ سادسها بدل «سنن ابن ماجه»، و«الإنصاف
في الجمع بين الكشف والكشاف» في التفسير، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤٨٩/٢١)،
و«الأعلام»: (٢٧٢/٥).

(٤) «جامع الأصول»: (١٠/١٠٤). وانظر: «العواصم والقواصم» لابن الوزير: (٧/١٤٠)، وقد نقل
عنه المؤلف بالمعنى.

(٥) لم أعر على هذا النص للرازي بلفظه، وذكر معناه في «معالم أصول الدين» (ص ٨٦)، حيث قال: إنا
لما اعترفنا بأن الفعل واجب الحصول عند مجموع القدرة والداعي، فقد اعترفنا بكون العبد فاعلاً
وجاعلاً، فلا يلزمنا مخالفة ظاهر القرآن وسائر كتب الله تعالى، وإذا قلنا بأن المؤثر في الفعل مجموع
القدرة والداعي - مع أن هذا المجموع حصل بخلق الله تعالى - فقد قلنا بأن الكل بقضاء الله تعالى
وقدره، فهذا هو المختار.

(٦) في الأصل: «إن»، والصواب ما أثبتناه.

(٧) نص عبارة المهدي: وإذا توفر الداعي وانتفى الصارف، وجب الفعل وجوب استمرار. انظر: «دامغ
الأوهام في شرح كتاب رياضة الأفهام» للإمام المهدي أحمد بن يحيى: (١/٧٥) مخطوط.

وأجمع الفريقان: المعتزلة والأشاعرة على أن الداعي لا يقدر عليه العبد، وأنه - وكذا الشهوة إلى القبيح - خلق الله تعالى، هذا منصوص عليه في جميع كتب المعتزلة وأتباعهم من الزيدية وغيرهم، لا يختلفون فيه، وهو الذي يقوله أهل السنة، ولا يخالفونهم، وجميع أهل السنة قد نفوا في جميع كتبهم الجبر، ولم يلتزموه، وإنما أثبتوا المشيئة وخلق الفعل لله لا غير ذلك، وعنوا بالخلق لله تعالى لأصل الفعل بالتمكينات من خلق الداعي والشهوة والمعونات لا نفس الأفعال الخارجة والكسب، فإنها بالإجماع منهم، على أنها للعباد، وعليها يقع العقاب والثواب، وأن ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يكن، وأنه كما قال تعالى: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣]. هذا ما اعتمده وحرروه، وهو الذي أشار الإمام شرف الدين إلى أن الخلاف فيه لفظي، وأن الجميع متفقون في المعاني.



[اتفاق قدماء أهل البيت وأهل السنة على مسائل الكلام]

لفظاً ومعنى]

بل قد وافق أهل السنة في الألفاظ والمعاني جميعاً سلف أهل البيت كما في «جامع آل محمد» عن أحمد بن عيسى بن زيد^(١) وعن الحسن بن يحيى [بن الحسين]^(٢) بن زيد بن علي^(٣) وعن زيد بن علي وعن محمد بن عبد الله^(٤) وخلائق ذكرهم في ذلك، وهي معروفة لمن نظرها في كتاب جامع آل محمد «الجامع الكافي» مسطورة مثبتة مشهورة^(٥)، والله الموفق للصواب.

(١) هو أبو عبد الله أحمد بن عيسى بن زيد بن علي (١٥٩ - ٢٤٧هـ): من زعماء الزيدية في العصر العباسي، كان في أيام الرشيد بالمدينة، ونشأ فاضلاً عالماً بالدين والحديث، وقيل للرشيد: إنه يعمل للخروج عليه، فأحضره إلى بغداد وسجنه، ففر من السجن واختبأ مدة ببغداد، ثم ذهب إلى البصرة ينتقل من دار إلى دار، واستمر مستتراً إلى أن مات بها، قيل: إنه يجيز الإمامة مع العدالة الظاهرة في غير أولاد السبطين. انظر: «تراجم رجال شرح الأزهار» للجندي (ص ٥)، و«الأعلام»: (١/١٩١).

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) الزيادة من مصدر ترجمته التالي، وهو الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، كان ممن يشار إليه بالإمامة، وهو ممن أخذ عن القاسم بن إبراهيم ومن المبايعين له بالكوفة، وكثرة أقواله في «جامع آل محمد» تدل على غزارة علمه واجتهاده. انظر: «طبقات الزيدية الصغرى» للمؤلف (ق ١٧)، مخطوط.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (١٠٠ - ١٤٥هـ): أحد الأمراء الأشراف من الطالبيين، ولد ونشأ بالمدينة، وسماه أهل بيته بالمهدي، ولقب بالنفس الزكية، وكان غزير العلم، فيه شجاعة وحزم وسخاء، دعى إلى نفسه أيام أبي جعفر المنصور في المدينة، فبايعه أهلها، وغلب على مكة والبصرة والأهواز وفارس، فانتدب المنصور لقتاله ولي عهده عيسى بن موسى العباسي، فسار إليه عيسى بأربعة آلاف فارس، فقاتله محمد بثلاث مئة على أبواب المدينة، ثم تفرق عنه أكثر أنصاره، فقتل، ودفنت جثته بالقيع، وقيل: عند باب المدينة. انظر: «الإفادة في تاريخ أئمة الزيدية» (ص ٧٣)، و«تراجم رجال شرح الأزهار» (ص ٣٤)، و«الأعلام»: (٦/٢٢٠).

(٥) «الجامع الكافي» (جامع آل محمد)، كتاب الزيادات في التوحيد (٢/ق ١٨٨) فما بعدها.

[ذكر حال المرجئة]

إذا عرفت هذا فنذكر حال المرجئة، قال الإمام يحيى بن حمزة: هم ثلاثة أقسام:

الأول: القائلون^(١) بالقطع بأن الله تعالى لن^(٢) يعاقب أحداً من فساق أهل الصلاة، وهذا مذهب المرجئة الخالصة، وهو قول مقاتل، حيث قال: لا وعيد لمسلم.

والقسم الثاني: القائلون بالقطع بأن الله يعفو عن البعض ويعذب البعض^(٣).

الثالث: أنه لا يقطع بشيء من هذه الأقسام كلها، بل يتوقف فيها^(٤). هذا كلامه^(٥).

وعند سائر العلماء أن المرجئة هم أهل القسم الأول الذين يقولون: لا وعيد لمسلم، وإن الإيمان قول بلا عمل؛ لأن الإرجاء في اللغة التأخير، قال تعالى: ﴿مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦]، أي: مؤخرون، فالمرجئة وهم أهل الإرجاء بالهمز: هم [٣٧/أ] يؤخرون^(٦) العذاب عن العصاة من المسلمين، ويصرفونه إلى الكافرين دون الفاسقين، ويقطعون بأنه لا عقاب عليهم. فهؤلاء هم المرجئة الذين ورد فيهم الأخبار بالذم من النبي ﷺ كما في الحديث الذي ذكره^(٧) السيوطي في «الجامع الكبير»^(٨) عنه ﷺ، قال: «صنفان من أمتي لا سهم لهم^(٩) في الإسلام: المرجئة والقدرية»، قيل: وما المرجئة؟ قال: «الذين يقولون:

(١) في الأصل: «القائلين»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: لم، والصواب ما أثبتناه.

(٣) نسب الإمام يحيى هذا القول إلى محققي الأشعرية كالجويني والغزالي والباقلاني والفخر الرازي.

(٤) نسب الإمام يحيى هذا القول إلى بعض الأشعرية وأكثر الإمامية.

(٥) ذكر الإمام يحيى بن حمزة هذه الأقسام في «التحقيق» (ص ١٦١) ضمن المرتبة الثالثة من مراتب المرجئة، وهم من لا يعد خلافاً كفوفاً ولا فسقاً.

(٦) في الأصل: «هو يؤخر»، والصواب ما أثبتناه.

(٧) في الأصل: «رواه»، والصواب ما أثبتناه.

(٨) «جامع الأحاديث» للسيوطي «الجامع الكبير»: (٦/٨٨).

(٩) في الأصل: «لا نصيب لهم»، والتصويب من «الجامع الكبير».

الإيمان قول ولا عمل»، قيل: وما القدرية؟ قال: «الذين يقولون: لم يقدر الشر». أخرجه البيهقي في «الشعب» عن ابن عباس عنه رضي الله عنه ^(١). قال: وأخرج ابن عدي عن أنس عنه رضي الله عنه، قال: «من أمتي قوم لا يدخلون الجنة؛ القدرية والجبرية» ^(٢).



(١) لم أعر عليه في «شعب الإيمان» للبيهقي، وقد أطلق السيوطي العزو إلى البيهقي، وإذا أطلق فالمراد في «السنن الكبرى»، ولم أعر عليه فيها، ولعله في الجزء المفقود منها، وقد رواه من طريقه ابن الجوزي في «العلل المتناهية»: (١٥٨/١)، حديث رقم (٢٤١)، وقال: هذا لا يصح عن رسول الله ﷺ، فإن النضر بن سلمة ليس بشيء، قال الدارقطني: متروك، وقال ابن حبان: يسرق الحديث، لا تحل الرواية عنه إلا للاعتبار.

(٢) لفظ حديث أنس عند ابن عدي في «الكامل»: (٢٥٨/٦) وفي «الجامع الكبير»: (٨٨/٦)، «صنفان من أمتي لا يدخلون الجنة: القدرية والحرورية». وقد ضعفه ابن عدي وابن الجوزي في «العلل المتناهية»: (١٦٢/١)، حديث رقم (٢٥٠). وأخرج الطبراني في «الأوسط»: (٢٨١/٤)، حديث رقم (٤٢٠٤)، عن أنس مرفوعاً: «صنفان من أمتي لا يردان علي الحوض ولا يدخلان الجنة؛ القدرية والمرجئة»، قال الهيثمي في «المجمع»: (٢٠٧/٧): ورجاله رجال الصحيح غير هارون بن موسى الفروي، وهو ثقة. اهـ، وذكره الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (ص ٥١١)، حديث رقم (٣٤٩٧)، ثم جود إسناده في «الصحيح»: (٥٦٣/٦)، وأشار إلى نقله من «ضعيف الجامع» إليها.

[الفرق بين الرجاء والإرجاء]

وأما الرجاء فهو حسن الظن بالله تعالى، وهو^(١) اعتقاد أهل السنة وغيرهم من علماء الأمة؛ لأن الرجاء في اللغة هو الظن [الحسن]^(٢)، وقد قال تعالى: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧]^(٣)، وهو قول جميع المسلمين، وإن خالف فيه أحد من المعتزلة فهو خلاف في التحقيق على غير معرفة بالحقيقة؛ لأنهم ينفون الإرجاء، ويذمون المرجئة، ولا يعرفون الفرق بين الإرجاء والرجاء، بل يركدون، ويجعلون من رجا من العصاة من أهل الإرجاء، وليس كذلك، غير أن المعتزلة لما بنوا على وجوب العقاب للعصاة من أهل الصلاة استقبحوا الرجاء وحسن الظن للنفوس عنهم^(٤) من غير توبة، فقالوا: من رجا وظن المغفرة من غير توبة فهو من المرجئة.

ومعلوم أنه ما أخرج العمل ولا العقاب، وإنما ظن الظن الحسن؛ أن الله يعفو عنه إن لم يحصل له التوفيق للتوبة، وهو خائف راجح^(٥) رحمته، كما قال تعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، وقال تعالى: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧]. فالرجاء الحسن هو من تمام الإيمان، بأن يكون المؤمن خائفاً راجحاً لكرم الله وعفوه ومغفرته فيما وقع فيه التفريط^(٦)، هذا والله أعلم.

(١) في الأصل: «فهو»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) الزيادة اقتضاها السياق، قال في «لسان العرب»: (١٦٣/٥) مادة (رجا): الرجاء من الأمل نقيض اليأس. وفي «معجم الفروق اللغوية»: (١/٢٤٨): الفرق بين الرجاء والطمع: أن الرجاء هو الظن بوقوع الخير الذي يعتري صاحبه الشك فيه إلا أن ظنه فيه أغلب، وليس هو من قبيل العلم، والشاهد أنه لا يقال: أرجو أن يدخل النبي الجنة؛ لكون ذلك متيقناً.

(٣) في الأصل بدون الواو الأولى.

(٤) في الأصل: «منهم»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) في الأصل: «راجح»، والصواب ما أثبتناه.

(٦) بعدها في الأصل: «منه»، ولا لزوم لها.

وقد بنى على هذا الرجاء الحسن كافة العلماء، وقرره الإمام عز الدين بن الحسن في «المعراج»^(١) والسيد محمد بن إبراهيم صاحب «الإيثار»^(٢) والسيد محمد بن عز الدين المؤيدي المعروف بالمفتي^(٣)، ولم يخالف فيه أحد إلا المعتزلة، وقد وافق سائر الأمة البعض منهم.

وأنت خبير بحال الفرقة الأولى من فرق المرجئة هذه، الذين ردوا العقوبة عن العصاة وما ورد فيها من الآثار والأخبار، وأن الرجاء الحسن - وهو حسن الظن - ليس بداخل في ذلك، لتعرف ذلك^(٤)، والله أعلم.



-
- (١) «المعراج إلى كشف أسرار المنهاج»: (١/١٠٧) فما بعدها، وهو مخطوط.
 (٢) «إيثار الحق على الخلق» للحافظ ابن الوزير (ص ٣٦٦) فما بعدها.
 (٣) «البدر الساري شرح واسطة الدراري» للعلامة المفتي (ق ٥١) فما بعدها، وهو مخطوط.
 (٤) في الأصل: «بذلك»، والصواب ما أثبتناه.

أذكر حال الحلولية

إذا عرفت ذلك فأنت خبير بحال الحلولية الذين انتحلوا مقالة النصارى في عيسى عليه السلام
وما فيه من أقوال العلماء الأعلام.



[ذكر جال المعتزلة]

وأنت خبير بحال الغيلانية من المعتزلة وقولهم بالإرجاء، فحكمهم حكم من قبلهم من المرجئة الذين يؤخرون العقوبة، ويحكمون بأنه لا وعيد لمسلم.

وأنت خبير بحال الفرقة الثانية من المعتزلة - وهم الواصلية - وتفسيقهم [٣٧/ب] لعلي ابن أبي طالب، فحكمهم حكم الخوارج، وأنت خبير بحالهم.

وأنت خبير بحال البصرية من المعتزلة الذين حكموا بأن علم الله هو الله، وتفرد أبي الهذيل بأن حركات أهل الجنة تنقضي، ويصيرون في سكون، ولا يتحركون، وتفرد به بأن لما يقدر الله عليه ويعلمه نهاية.

وأنت خبير بقول أبي علي من المعتزلة أن من^(١) علمه الله تعالى أنه لا يؤمن فإنه يقدر على الإيمان؛ لأنه يؤدي إلى أن ينقلب علمه جهلاً، وفيه ما فيه، وقوله بالصفة الأخص وما يلزم فيها من الإشكالات، حيث جعل سائر صفاته مقتضاة عن الصفة الأخص وما يلزم من حدوثها.

وأنت خبير بحال أبي هاشم حيث قال: إن الله تعالى لا يعلم من ذاته إلا ما يعلمه، وما للعلماء في ذلك من التهجين عليه فيه، فمن ذلك قول بعضهم:

يا ضلة الغالين حيث توهموا ما لا يفوه به التقي المسلم
قالوا: إله العرش ليس بعالم من ذاته والوصف ما لم يعلموا
هذي مقالة من هم في متلفٍ وعليه ديجور^(٢) الغواية مظلم^(٣)

وربما تأول بعضهم قول شيخهم بأنه لا يعلم سبحانه من نفسه إلا ما يعلمونه؛ بأنه سبحانه قادر، وإنما نعلم أنه قادر، وكذلك سائر الصفات له تعالى.

(١) في الأصل: «ما»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) الديجور: الظلام. انظر: «القاموس المحيط» (ص ٥٠٠)، مادة: (دجر).

(٣) لم أعثر على قائل هذه الأبيات.

وأنت خبير بحال النظام من مقالته بإثباته العناصر الأربعة، وهي الماء والهواء والنار والتراب^(١)، وقوله بالإحالة والاستحالة، وأن خلق الله تعالى إنما هو لهذه الأصول الأربعة، وأن حدوث الأشياء كلها بالانفعالات عنها، وليس لله تعالى أثر في غيرها، ووافقه فيها الشيخ أبو القاسم من المعتزلة، وموافقة المطرفية من الهادوية في هذا لهم.

وأنت خبير بحال جميع المعتزلة من نفهم لإحاطة علم الله قبل الوجود، وأنه تعالى إنما يعلم مجرد استقبالها وثبوت أصلها، لا أنه يعلم صفة وجودها قبل وجودها، قالوا: وإنما يتعلق علم الله بالشيء الثابت في العدم، وهو أصل ثبوت الذوات في العدم.

وهذا هو القدر المنهي عنه الذي وردت فيه الأخبار الذي منها ما أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي^(٢)، عن يحيى بن يعمر^(٣)، قال: كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني^(٤)، فانطلقت أنا وحُميد بن عبد الرحمن

(١) في الأصل: «والريح»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) هو أبو عبد الرحمن أحمد بن علي بن شعيب النسائي (٢١٥ - ٣٠٣هـ): الإمام الحافظ الثبت شيخ الإسلام، أصله من نسا (بخراسان)، وجال في البلاد في طلب العلم، واستوطن مصر، ورحل الحفظ إليه، ولم يبق له نظير في هذا الشأن، وكان من بحور العلم مع الفهم والإتقان والبصر ونقد الرجال وحسن التأليف، دفن ببيت المقدس، وقيل: خرج حاجاً فمات بمكة، له: «السنن الكبرى» في الحديث، و«السنن الصغرى»، من الكتب الستة في الحديث، و«الضعفاء والمتروكون»، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٤/١٢٥)، و«الأعلام»: (١/١٧١).

(٣) هو أبو سليمان يحيى بن يعمر العدواني البصري (. . . - ٨٩هـ): من علماء التابعين، ولد بالأهواز، وسكن البصرة، كان عارفاً بالحديث والفقه ولغات العرب، وكان من كتاب الرسائل الديوانية، وهو أول من نقط المصاحف، وتشيع لأهل البيت من غير انتقاصٍ لفضل غيرهم، وكان الحجاج قد نفاه، فأقبل عليه الأمير قتيبة بن مسلم، وولاه قضاء خراسان مدة، ثم عزله، وقيل: إن الحجاج ولاه قضاء البصرة، فلم يزل قاضياً بها حتى مات. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤/٤٤١)، و«تهذيب التهذيب»: (١١/٢٦٦)، و«الأعلام»: (٨/١٧٧).

(٤) هو معبد بن عبد الله بن عليم الجهني البصري (. . . - ٨٠هـ): تابعي، وهو أول من قال بالقدر في البصرة، وانتقل من البصرة إلى المدينة، فنشر فيها مذهبه، وعنه أخذ غيلان، قال الذهبي: «صدوق في نفسه، ولكنه سن سنة سيئة، ونهى الحسن الناس عن مجالسته، وقال: هو ضال مضل»، خرج مع ابن الأشعث على الحجاج، فقتله الحجاج صبراً بعد أن عذبه، وقيل: صلبه عبد الملك بن مروان بدمشق على القول في القدر، ثم قتله. انظر: «ميزان الاعتدال»: (٤/١٤١)، و«الأعلام»: (٧/٢٦٤).

الحميري^(١) حاجين أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوَقَّ لنا عبد الله بن عمر بن الخطاب^(٢) داخلاً المسجد، فاكتفته أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه والآخر عن شماله، فظننت أن صاحبي سيكل الكلام إلي، فقلت: أبا عبد الرحمن، إنه قد ظهر قِبَلنا ناس يقرؤون القرآن، ويتقفرون العلم^(٣)، وذكر من أفعالهم وأنهم يزعمون أن لا قدر وأن الأمر أنف^(٤)، فقال: إذا لقيت أولئك فأخبرهم أنني بريء منهم وأنهم برآء مني، والذي [٣٨/أ] يحلف به عبد الله ابن عمر لو أن لأحدهم مثل أحد ذهباً فأنفقه ما قبل منه حتى يؤمن بالقدر^(٥).

وأخرج البيهقي في «الأسماء والصفات» عن حماد بن سلمة^(٦) عن أبي سنان^(٧) قال:

(١) قال ابن حجر في «التقريب»: (١/٢٤٥): حميد بن عبد الرحمن الحميري البصري: ثقة، فقيه من الثالثة.

(٢) هو أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي (١٠ق.هـ - ٧٣هـ): صحابي جليل، ولد بمكة، ونشأ في الإسلام، وهاجر إلى المدينة مع أبيه، وشهد الخندق وبيعة الرضوان وفتح مكة واليمامة، وقدم العراق وفارس والشام وإفريقية غازياً، وكان أشد الصحابة اتباعاً لآثار رسول الله ﷺ، وما ذكره إلا بكى، وأفتى الناس ستين سنة، ولما قتل عثمان عرضت عليه الخلافة، فأبى، توفي بمكة، وهو آخر من توفي بها من الصحابة بعد أن كف بصره. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣/٢٠٣)، و«الإصابة»: (٤/١٨١)، و«الأعلام»: (٤/١٠٨).

(٣) أي يتبعونه. انظر: «القاموس المحيط» (ص ٥٩٨)، مادة (قفر).

(٤) قال في «القاموس المحيط» (ص ١٠٢٥)، مادة: (أنف): وأمر أنف: مستأنف، لم يسبق به قدر.

(٥) أخرجه مسلم في «الصحيح» (ص ٣١)، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان، ووجوب الإيمان بإثبات قدر الله سبحانه وتعالى، حديث رقم (١)، وأبو داود في «السنن» (ص ٧١٢)، كتاب السنة، باب في القدر، حديث رقم (٤٦٩٥)، والترمذي في «السنن» (ص ٧٣٩)، كتاب الإيمان، باب ما جاء في وصف جبريل للنبي ﷺ الإيمان والإسلام، حديث رقم (٢٦١٥)، والنسائي في «السنن الكبرى»: (٣/٤٤٦)، كتاب العلم، توفير العلماء، حديث رقم (٥٨٨٣).

(٦) هو أبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار البصري (... - ١٦٧هـ): الإمام القدوة شيخ الإسلام مفتي البصرة، كان حافظاً ثقة مأموناً شديداً على المبتدعة، إلا أنه لما كبر ساء حفظه. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٧/٤٤٤)، و«الأعلام»: (٢/٢٧٢).

(٧) هو عيسى بن سنان الحنفي القسلي الفلسطيني نزيل البصرة: لين الحديث من السادسة. انظر: «التقريب»: (١/٧٧٠).

سمعت وهب بن منبه يقول: كنت أقول بالقدر، حتى قرأت بضعاً وسبعين كتاباً من كتب الأنبياء في كلها: من يجعل شيئاً من المشيئة إلى نفسه فقد كفر، فتركت قولي^(١).

وأنت خبير بحالهم أيضاً في ثبوت الذوات في العدم، فإنه ألزمهم مخالفوهم بإثبات القديم مع الله تعالى، ومعلوم أنه لا قديم سواه؛ لأنه الأول بلا ابتداء، الآخر بلا انتهاء، فلا قديم سواه، ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، لا إله إلا هو سبحانه.



(١) «الأسماء والصفات» لليهقي (١/٢٨٣)، باب ما جاء عن السلف في إثبات المشيئة.

ذكر حال المطرفية والجارودية من الزيدية

وأنت خبير بحال المطرفية الذين تابعوا أبا القاسم المعتزلي من البغدادية، وأن شيخهم مطرف بن شهاب كان على مذهب الهادي يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي، وعزا عقيدته إليه، وقال: إن ذلك المذهب معهم والاعتقاد مأخوذ من الشيخ أحمد الطبري^(١) عن الهادي كما سبق ذكره.

وأنت خبير بحال الجارودية وتجاريهم على سب المشايخ الثلاثة، وما ورد في سب المسلم وفي الرافضة من الأخبار المذكورة.



(١) هو أبو الحسين أحمد بن موسى الطبري (٢٦٨ - ٣٤٠): نشأ وتعلم في بلده، ثم هاجر إلى اليمن بعد دعوة الإمام الهادي، وجاهد معه، ووهب نفسه بعد موت الهادي لنشر العلم، ونزل صنعاء، روى عن محمد بن يحيى عن أبيه الهادي في أصول الدين، ومن مؤلفاته: «الأنوار في معرفة الله ورسوله وصحة ما جاء به»، و«المجالس والمناظرات» في أصول الدين (على مذهب الهادي). انظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ١٩٠).

ذكر ما يكثر الاشتباه فيه
من علوم الأوائل وتمييز السحر من غيره

إذا عرفت هذا، فنذكر هنا ما يكثر الاشتباه فيه من علوم الأوائل، وتمييز ما هو سحر وما هو غيره ليحصل البيان لها.

[حكم السحر، وهل له حقيقة؟ أم أنه تخيل فقط؟]

فإن السحر كفر بإجماع أمة الإسلام^(١)، كما نص عليه تعالى في كتابه العزيز القرآن، في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْزَلَ عَلَى الْمَلَائِكَةِ بِبَابِلَ هَرُوتَ وَمَرْوَتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَرَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

وقد طول ابن الخطيب الرازي أنواعه وأقسامه بما لا مزيد عليه^(٢)، ولكننا نذكر هنا طرفة منه ومن غيره؛ ليحصل التمييز لما يشبهه به من علوم النجوم وغيرها من العزائم والرقى^(٣)، فنقول: اختلف العلماء في السحر هل له حقيقة أم لا؟ فمنهم من قال: له

(١) لم أجد من نقل الإجماع على أن السحر كفر مطلقاً بعد مزيد بحث، وقد نقله المهدي في «البحر»: (٢٠٤/٥) عن العدلية [الزيدية والمعتزلة] وأبي حنيفة وأصحابه، ونقله ابن قدامة في «المغني» عن الحنابلة، ونقله ابن حجر الهيتمي في «قواطع الإسلام» عن مالك، ونقل عن الشافعية أنه لا يكون كفراً إلا إذا اشتمل على ما يقتضي الكفر، وسيأتي لذلك مزيد بيان. وانظر: «المغني» في فقه الإمام أحمد بن حنبل لابن قدامة المقدسي: (٣٤/٩)، و«الإعلام بقواطع الإسلام» لابن حجر الهيتمي مطبوع آخر الزواجر عن اقتراف الكبائر» له: (٣٩٢/٢) فما بعدها.

(٢) «تفسير الرازي»: (١٨٧/٣).

(٣) العزائم: جمع عزيمة، وهي الرقى التي يُعزَّمُ [أي: يقسم] بها على الجن والأرواح، والرقى: جمع رقية، وهي العُوذة التي يُرْقَى بها صاحب الآفة كالحمى والصرع وغير ذلك من الآفات، وسيأتي حكم العزائم والرقى. انظر: «لسان العرب»: (١٩٣/٩)، مادة: (عزم)، و(٢٩٣/٥)، مادة: (رقا).

حقيقة، ومنهم من قال: لا حقيقة له^(١)، وإنما هو تخييل، وأصل الذات باقية على ما هي عليه لا تحويل فيها ولا قلب، إنما القلب والتحويل في الرؤية لتلك الذات، كما قال تعالى: ﴿يَحِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنْهَا سَعَى﴾ [طه: ٦٦]، فإنهم وضعوا حبالهم وعصيتهم، فَيَحِيلُ للناس أنها حيات تسعى، وليس الأمر كذلك، وإنما هي حبال وعصي في الحقيقة، إذا لمسها اللامس وجدها كذلك لا تضره، وكانت الحقيقة لموسى ﷺ لما ألقى عصاه فإذا هي ﴿لَقَفَ مَا صَنَعُوا إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سِحْرٌ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَقَى﴾ [طه: ٦٩]، كما ذكره تعالى وقصه.

ومما دل على أن له حقيقة^(٢)؛ قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَاكِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَعْلَمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢].

(١) القائلون بإثبات السحر وأن له حقيقة هم أهل السنة وجمهور علماء الأمة، والقائلون بأنه لا حقيقة للسحر إنما هو تخييل فقط هم عامة المعتزلة، وهو اختيار أبي جعفر الإسترابادي من الشافعية وأبي بكر الرازي من الحنفية وابن حزم الظاهري وطائفة، قال ابن خلدون في «مقدمته» (ص ٦١٤): والنفوس الساحرة على مراتب ثلاث:

فأولها: المؤثرة بالهمة فقط من غير آلة ولا معين، وهذا هو الذي تسميه الفلاسفة: السحر.

والثاني: بمعين من مزاج الأفلاك أو العناصر أو خواص الأعداد، ويسمونه: الطلسمات.

والثالث: تأثير في القوى المتخيلة، ويسمى هذا عند الفلاسفة: الشعوذة أو الشعبة.

ولما كانت المرتبتان الأوليان من السحر لهما حقيقة في الخارج، والمرتبة الأخيرة الثالثة لا حقيقة لها، اختلف العلماء في السحر؛ هل هو حقيقة أو إنما هو تخييل؟ فالقائلون بأن له حقيقة نظروا إلى المرتبتين الأوليين، والقائلون بأن لا حقيقة له نظروا إلى المرتبة الثالثة الأخيرة، فليس بينهم اختلاف في نفس الأمر، بل إنما جاء من قبل اشتباه هذه المراتب. اهـ باختصار. وانظر: «تفسير القرطبي»: (٤٤/٢)، و«شرح مسلم» للنووي: (٢٩٦/١٤)، و«فتح الباري»: (٣٨٥/١١)، و«نيل الأوطار»: (١٧٧/٧).

(٢) العبارة في الأصل: «على أنه حقيقة له»، وأثبتنا ما يستقيم به الكلام، وانظر: «تفسير آيات الأحكام» للصابوني: (٨٠/١).

احتج الذين يقولون بأنه تخييل بقوله تعالى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾ [طه: ٦٦]، وبحديث البخاري: «أنه [ﷺ] (١) كان يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ يَأْتِي أَهْلَهُ وَلَا يَأْتِيهِمْ» (٢)، الحديث، فنص أنه تخييل، والتخييل لا حقيقة له، وهذا يُحمل أنه قبل نزول آية العصمة، وهي قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصُمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧]، أو بعد ذلك، ويكون المراد: العصمة (٣) من الضرر التام لا ما يحصل من الآلام، فإنه قد حصل في أحد ما حصل معه ﷺ من شجه في وجهه، وسقطت منها [٣٨/ب] ربايعته، وسال الدم على وجهه ﷺ (٤).

(١) زيادة اقتضاها السياق.

(٢) أخرجه عن عائشة أم المؤمنين في جملة حديث؛ البخاري في «صحيحه» (ص ١٠٨٨)، كتاب الطب، باب هل يستخرج السحر؟ حديث رقم (٥٧٦٥)، ومسلم في «صحيحه» (ص ٩٦٨)، كتاب السلام، باب السحر، حديث رقم (٢١٨٩). واعلم أن ما وقع من تأثير السحر على رسول الله ﷺ لا يستلزم نقصاً ولا محالاً شرعياً حتى ترد بذلك الروايات الصحيحة؛ لأنه من نوع الأعراض البشرية، ولم يؤثر البتة فيما يتعلق بالتبليغ، فهو ﷺ معصوم بالإجماع من كل ما يؤثر خللاً في التبليغ والتشريع. قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (٣٩٠/١١): قال المازري: أنكر بعض المبتدعة هذا الحديث، وزعموا أنه يحط منصب النبوة، ويشكك فيها، قالوا: وكل ما أدى إلى ذلك فهو باطل، وزعموا أن تجويز هذا يعدم الثقة بما شرعوه من الشرائع؛ إذ يحتمل على هذا أن يخيل إليه أنه يرى جبريل وليس هو ثم، وأنه يوحى إليه بشيء ولم يوح إليه بشيء. قال المازري: وهذا كله مردود؛ لأن الدليل قد قام على صدق النبي ﷺ فيما يبلغه عن الله تعالى وعلى عصمته في التبليغ، والمعجزات شاهدات بتصديقه، فتجويز ما قام الدليل على خلافه باطل، وأما ما يتعلق ببعض أمور الدنيا التي لم يبعث لأجلها، ولا كانت الرسالة من أجلها فهو في ذلك عرضة لما يعترض البشر كالأمراض، فغير بعيد أن يخيل إليه في أمر من أمور الدنيا ما لا حقيقة له مع عصمته عن مثل ذلك في أمور الدين. اهـ. وانظر: «أضواء البيان»: (٤١/٣).

(٣) في الأصل: «بالعصمة»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) أخرج البخاري في «الصحيح» (ص ٥٢٢)، كتاب الجهاد والسير، باب لبس البيضة، حديث رقم (٢٩١١)، واللفظ له، ومسلم في «صحيحه» (ص ٧٩٩)، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة أحد، حديث رقم (١٧٩٠)، عَنْ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ جِرْحِ النَّبِيِّ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ، فَقَالَ: «جِرْحُ وَجْهِ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَسَرَتْ رِبَاعِيَّتَهُ، وَهَسَمَتِ الْبَيْضَةَ عَلَى رَأْسِهِ، فَكَانَتْ فَاطِمَةُ تَغْسِلُ لِدَمِّهِ، وَعَلِيٌّ يَمْسِكُ، فَلَمَّا رَأَتْ أَنَّ الدَّمَ لَا يَزِيدُ إِلَّا كَثْرَةَ أَخَذَتْ حَصِيرًا، فَأَحْرَقَتْهُ حَتَّى صَارَ رَمَادًا، ثُمَّ أَلْزَقَتْهُ، فَاسْتَمْسَكَ الدَّمُ».

وقال أبو جعفر الإستراباذي^(١) والمغربي^(٢) من أصحاب الشافعي: إن له حقيقة^(٣)، إذ قد يقتل كالسموم، وقد يغير العقل، وقد يكون بالقول، فيفرق بين المرء وزوجه، ولقوله تعالى: ﴿وَمِنْ شَرِّ أَلْفُتَّتٍ فِي الْعُقَدِ﴾ [العلق: ٤]، أراد الساحرات، فلولا تأثيره لما أمر تعالى بالاستعاذة منه، وقد يحصل به إبدال الحقائق في^(٤) الحيوانات، والله أعلم^(٥).

والأحاديث بتحريمه كثيرة، منها حديث عن النبي ﷺ، قال: «من عقد عقدة ثم نفث

(١) هو أبو جعفر أحمد بن محمد الإستراباذي: قال الإمام أبو الطيب بن أبي سهيل الصعلوكي: هو من أصحاب ابن سريج، وكبار الفقهاء والمؤذنين، وأجل العلماء المبرزين، وله تعليق معروف بغاية الإقتان، نقل عنه الرافعي في كتاب الجنائيات قبيل العاقلة، فقال: وقال أبو جعفر الإستراباذي: لا وجود للسحر: وإنما هو تخيل. انظر: «طبقات الفقهاء» لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي: (٢٠٨/١).

(٢) في الأصل: «الإستراباذي المغربي»، والتصويب من «البحر الزخار»: (٢٠٤/٥)، حيث نقل المؤلف هذه الفقرة منه، والظاهر أن المقصود بالمغربي هنا ابن حزم الظاهري، فقد ذكر الحافظ في «الفتح»: (٣٨٥/١١) أنه من القائلين بأن السحر لا حقيقة له، وقال الماوردي في «الحاوي الكبير»: (٩٣/١٣): وذهب معتزلة المتكلمين والمغربي من أهل الظاهر وأبو جعفر الإستراباذي من أصحاب الشافعي إلى أن لا حقيقة للسحر ولا تأثير... إلخ.

(٣) القائلون بأن للسحر حقيقة هم الجماهير من العلماء كما تقدم قبل قليل، ونسب المهدي في «البحر»: (٢٠٤/٥) هذا القول إلى أبي جعفر الإستراباذي والمغربي، وهو وهم، تابعه عليه المؤلف هنا والشوكاني في «نيل الأوطار»: (١٧٧/٧)، والصواب أن أبا جعفر الإستراباذي والمغربي قد وافقا المعتزلة بأن السحر لا حقيقة له ولا تأثير، كما تقدم غير مرة.

(٤) في الأصل: «من»، والتصويب من «البحر الزخار»: (٢٠٤/٥).

(٥) أما أن السحر يقتل كالسموم ويمرض البدن ويغير العقل ويفرق بين المرء وزوجه، فنعم، وأما إبدال الحقائق فلا، سواء في الحيوانات أو في غيرها، لكن ربما يقوم الساحر بقلب الحبل عصاً أو الدجاجة نسرًا، لكن ذلك مجرد تخيل سرعان ما يعود إلى أصله. قال الحافظ في «الفتح» (٣٨٥/١١): لكن محل النزاع؛ هل يقع بالسحر انقلاب عين أو لا؟ فمن قال: إنه تخيل فقط منع ذلك، ومن قال: إن له حقيقة اختلفوا؛ هل له تأثير فقط بحيث يغير المزاج فيكون نوعاً من الأمراض، أو ينتهي إلى الإحالة بحيث يصير الجماد حيواناً مثلاً وعكسه؟ فالذي عليه الجمهور هو الأول، وذهبت طائفة قليلة إلى الثاني، فإن كان بالنظر إلى القدرة الإلهية فمسلّم، وإن كان بالنظر إلى الواقع فهو محل الخلاف، فإن كثيراً ممن يدعي ذلك لا يستطيع إقامة البرهان عليه.

فيها فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلق شيئاً^(١) وكل إليه». أخرج النسائي وغيره^(٢).

وفي حديث آخر عنه عليه السلام أنه قال: «ليس منا من سحر أو سُحر له»^(٣).



(١) في الأصل: «بشيء»، والتصويب من «سنن النسائي».

(٢) أخرج عن أبي هريرة؛ النسائي في «السنن»، (ص ٥٩٤)، كتاب تحريم الدم، باب الحكم في السحرة، حديث رقم (٤٠٨١)، وابن عدي في «الكامل»: (٣٤٢/٤)، بدون جملة التعلق، وضعفه الألباني في «غاية المرام» (ص ١٤٢)، حديث رقم (٢٨٨)، لكن جملة التعلق أخرجها الترمذي في «السنن» (ص ٦٠٣)، كتاب الطب، باب ما جاء في كراهية التعلق، حديث رقم (٢٠٧٧) عن أبي معبد الجهني، وحسنها الألباني في «غاية المرام» (ص ١٤٧)، حديث رقم (٢٩٧).

(٣) أخرج - في جملة حديث -؛ البزار في «مسنده»: (٥٢/٩)، حديث رقم (٣٥٧٨)، عن عمران بن حصين، وأخرج الطبراني في «المعجم الأوسط»: (٣٠٢/٤)، حديث رقم (٤٢٦٢)، عن ابن عباس بنحوه، وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (٣١٠/٦)، حديث رقم (٢٦٥٠).

أحكم تعلم السحر لمعرفته لا للعمل به

واختلف العلماء في تعلمه لمعرفته لا للعمل به^(١)، فقال البعض: يجوز، وجنح إلى ذلك الزمخشري^(٢) في «تفسيره»^(٣) والرازي^(٤)، واحتج الرازي بأنه لا يعلم المعجز إلا بمعرفة السحر^(٥)، وخالفه ابن كثير في «تفسيره»، وجزم بالتحريم^(٦) لقوله في الآية: ﴿وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة: ١٠٢] الآية.

(١) أما من تعلم السحر ليعمل به فهو كافر عند أبي حنيفة ومالك وأحمد، وعند الشافعي: لا يكون كافراً إلا إن كان في تعلمه أو في عمله ما يوجب الكفر، حكاه عنهم ابن كثير في «تفسيره»: (٣٧١/١)، وقد تقدم ما يفيد ذلك، وأما تحريم عمل السحر وأنه من الكبائر فهو مجمع عليه، نص على ذلك جماعة من العلماء، منهم: النووي في «شرح مسلم»: (٣٩٨/١٤)، والبهوتي في «شرح منتهى الإرادات»: (٤٠٤/٣)، وابن حجر الهيتمي في «الإعلام بقواطع الإسلام»: (٣٩١/٢).

(٢) هو جار الله أبو القاسم محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري (٤٦٧ - ٥٣٨هـ): من أكابر علماء المعتزلة، مفسر لغوي أديب، ولد في زمخشر (من قرى خوارزم)، وسافر إلى مكة، فجاور بها زمناً فلقب بجار الله، وتنقل في البلدان، ثم عاد إلى الجرجانية (من قرى خوارزم)، فتوفي فيها، من مؤلفاته: «الكشاف» في التفسير، و«أساس البلاغة» و«المفصل»، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٥١/٢٠)، و«الأعلام»: (١٧٨/٧).

(٣) تفسير «الكشاف» للزمخشري: (١٩٨/١).

(٤) لم يذهب الرازي إلى جواز تعلم السحر فحسب، بل أبعد النجعة وذهب إلى وجوب ذلك. انظر: «تفسيره»: (١٩٤/٣).

(٥) قال ابن حجر الهيتمي في «الزواجر عن اقتراف الكبائر»: (٧١٦/٢): والعلم بالمعجزة لا يتوقف على العلم بالسحر؛ لأن أكثر العلماء - أو كلهم إلا النادر - عرفوا الفرق بينهما ولم يعرفوا علم السحر، وكفى farkاً بينهما أن المعجزة تكون مقرونة بالتحدي بخلاف السحر، فبطل قول الفخر لَمَّا أمكن الفرق، وأما كونه خارقاً فهو أمر يشترك فيه السحر والمعجزة، وإنما يفترقان باقترانها بالتحدي بخلافه، فإنه لا يمكن ظهوره على يد مدعي نبوة كاذباً كما جرت به عادة الله عز وجل المستمرة صوتاً لهذا المنصب الجليل عن أن يتصور حماه الكذابون. اهـ، وسيأتي الكلام عن الفرق بين السحر والمعجزة والكرامة.

(٦) «تفسير ابن كثير»: (٣٦٦/١)، وهذا هو مذهب جماهير العلماء، كما نص عليه النووي في «شرح مسلم»: (٢٧٤/٢)، بل قال ابن قدامة المقدسي في «المغني»: (٣٤/٩): «فإن تعلم السحر وتعليمه حرام، لا نعلم فيه خلافاً بين أهل العلم»، وقال الشوكاني في «فتح القدير»: (١٤١/١): «وفي قولهما: ﴿فَلَا تَكْفُرْ﴾ أبلغ إنذار وأعظم تحذير، أي: إن هذا ذنب يكون من فعله كافراً، فلا تكفر، =

[أنواع السحر وذكر بعض عجائب السحرة والكهان]

قال في «منهاج المتقين»: وهو أنواع، منها: سحر أهل الأوهام والنفوس القوية: وهؤلاء قوم يزعمون أنه يحصل لنفوسهم بسبب الرياضات والانقباض عن الشهوات وتفريغ القلب عن الشواغل، فيحصل لنفوسهم بسبب ذلك قوة، حتى يفعل الأشياء بهيمته وإرادته من قلب الأعيان وجعل الحيوان إنساناً وجماداً والعكس^(١)، وربما يزعمون أنهم يستعينون على ذلك برقى يتلونونها عند إرادتهم لذلك، وربما يستعملون تلك الرقى في أوقات مخصوصة، ويرصدون بذلك حلول الكواكب في أماكن مخصوصة، وقد تكون تلك الرقى من أسماء عجمية، لا يعرف معناها، وربما كانت معروفة من الأسماء والآيات.

ومنها نوع آخر: وهو سحر أهل الاستعانة بالأرواح الأرضية: وهذا هو الذي يسمى [في عرفنا] باستخدام الجن بالرقى والأسماء والعزائم والتبخير والتدخين، ويزعمون أنهم يتوصلون باستخدامهم إلى ما أرادوا من إنزال الضرر بالغير، ونحو ذلك.

ومنها نوع آخر: وهو التخيلات والأخذ بالعيون: وذلك أن المشعبد الحاذق يظهر عمل شيء يشغل أذهان الحاضرين، ويأخذ عيونهم إليه، حتى إذا استفرغهم الشغل بذلك الشيء والتحديق نحوه، عمل شيئاً آخر بسرعة، فيبقى ذلك العمل خفياً، فيتعجبون منه.

ومنها نوع آخر: وهو سحر أهل الآلات العجيبة التي تظهر من مركب الآلات، مثل فارسين يقتتلان، ويقتل أحدهما الآخر.

= وفيه دليل على أن تعلم السحر كفر، وظاهره عدم الفرق بين المعتقد وغير المعتقد، وبين من تعلمه ليكون ساحراً ومن تعلمه ليقدر على دفعه. اهـ، وقال الشنقيطي في «أضواء البيان»: (٤٠/٣): ومن أصرح الأدلة على تحريم تعلمه من غير عمل به: تصريحه تعالى بأنه يضر ولا ينفع في قوله تعالى: ﴿وَيَنْتَعِمُونَ مَا يَصُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ﴾، وإذا أثبت الله أن السحر ضار ونفى أنه نافع، فكيف يجوز تعلم ما هو ضرر محض لا نفع فيه؟».

(١) تقدم - قبل قليل - أن ما يقع من مثل ذلك إنما هو تخيل لا حقيقة، ولو أمكن ذلك لقلب السحرة الحجارة ذهباً وفضة، وصاروا من أغنى الناس، والواقع يشهد بعكس ذلك؛ إذ غالبهم فقراء، يأكلون أموال الجهلة من الناس بالباطل.

ومنها: في بلاد حضرموت^(١) مما يلي بلاد المهرة^(٢) ونواحي جزيرة سقطرى^(٣) قرية أهلها سحرة، قال في «عجائب المخلوقات»: يُذكر أن أهلها ذوو^(٤) سحر عظيم، يجعلون الآدمي تمساحاً والرجل امرأة والمرأة رجلاً، وغير ذلك من فنون السحر. انتهى كلامه^(٥).

[٣٩/أ] وللكهان عجائب بحيث يحصل منها التباس في التمييز بين الكرامات وبينها، [هي]^(٦) مخاريق، ولا يغتر بها، ونذكر هنا منها ما ذكره أحمد بن [أبي]^(٧) حجلة المصري الحنفي^(٨) في تاريخ له في بلاد مصر، سماه «سكردان السلطان».

(١) حضرموت: إحدى محافظات الجمهورية اليمنية، سميت باسم حضرموت بن حمير الأصغر، تمتد على ساحل البحر العربي، وتنقسم حضرموت جغرافياً إلى شطرين: الشطر الساحلي، ويشمل مدينة المكلا الساحلية، وهي عاصمة المحافظة، ووادي حَجْر وغيرهما، والشطر الداخلي، ومن مدنه شِيبام وتَريم، ومن وديانه وادي دَوْعَن، وإليه ينسب العسل الدوعني. انظر: «اليمن الخضراء» للأكوع (ص ١٢٦)، و«معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (١/٤٧٦).

(٢) المهرة: قبيلة كبيرة تنتمي إلى قضاة من حمير، وهو عند النسابة: مهرة بن حيدان بن عمرو بن الحاف بن قضاة بن عمرو بن مرة بن زيد بن مالك بن حمير بن سبأ، ويطلق اسم القبيلة على محافظة المهرة التي تقع في الزاوية الشرقية من اليمن، على طول الأرض الموازية للبحر العربي فيما بين حضرموت وعمان، كما تمتد في الداخل شمالاً لتشمل جزءاً من الربع الخالي. انظر: «معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (٢/١٦٧٤).

(٣) سقطرى: جزيرة يمنية كبيرة في المحيط الهندي، تبعد حوالي ٥٠٠ كم عن مدينة المكلا من حضرموت، وغالب سكانها من قبائل المهرة. انظر: «معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (١/٧٩٧).

(٤) في الأصل: «ذو»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) «منهاج المتقين في العلم والعمل والإخلاص» لداود بن كامل الحجبي (ق ١٢)، وهو مخطوط، وما بين المعقوفتين زيادة منه، والفقرة الأخيرة وهي قوله: ومنها في بلاد حضرموت . . . إلخ لا توجد فيه، ولم أعر عليها في «عجائب المخلوقات» للقزويني.

(٦) زيادة اقتضاها السياق.

(٧) هذه الزيادة والتي ستأتي عند ذكر اسمه نهاية ما نقل عنه من مصدر ترجمته التالية.

(٨) هو أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يحيى التلمساني المشهور بابن أبي حجلة (٧٢٥ - ٧٧٦هـ): عالم بالأدب، شاعر، من أهل تلمسان، سكن دمشق، وولي مشيخة الصوفية بصهرنج منجك بظاهر القاهرة، ومات فيها بالطاعون، كان حنفيًا يميل إلى مذهب الحنابلة، ويكثر من الحط على أهل الوحدة) وخصوصاً ابن الفارض، وامتحن بسببه، له مصنفات، منها: «مقامات»، و«ديوان الصبابة»، و«سكردان السلطان»، وغيرها. انظر: «الدرر الكامنة»: (١/٣٩٠)، و«الأعلام»: (١/٢٦٨).

فمنها: ما ذكره عن «تاريخ ابن خلكان»، فقال: إن شهاب الدين السهروردي^(١) المقتول بحلب كان بارعاً في أصول الفقه وأوحد أهل زمانه في الأصول الفلسفية، وكان يعرف علم السيمياء. قال: حكى عنه بعض قضاة العجم أنه صحبه وقد خرجوا من دمشق، قال: فلما وصلنا إلى القابون^(٢) لقينا قطع غنم مع رجل تركماني، فقلت للشيخ: يا مولانا؛ نريد من هذه الغنم رأساً نأكله، فقال: معي عشرة دراهم، خذوها واشتروا بها رأس غنم، وكان هناك تركماني، فاشترينا منه بالدراهم، ومشينا، فلحقنا رفيق له، فقال: ردوا الرأس، وخذوا أصغر منه، فإن هذا ما عرف يبيعكم، فتناولنا نحن وإياه، فلما عرف الشيخ القصة، قال لنا: خذوا أنتم الرأس واسبقوا، وأنا أف مع وأرضيه، فتقدمنا نحن، وبقي الشيخ يتحدث معه، ويطيب قلبه، فلما بعدنا قليلاً تركه، وتبعنا، وبقي التركماني يمشي خلفه، [ويصيح]، وهو لا يلتفت إليه، فلما لم يكلمه لحقه، وقبض على يده اليسرى، وقال: تروح وتخليني؟ وإذا بيد الشيخ قد انخلعت معه من كتفه، وبقيت في يد التركماني، فتحير في أمره، ورمى إليه [اليد]، وخاف، فرجع الشيخ، وأخذ اليد بيده اليمنى، ولحقنا، وبقي التركماني راجعاً هارباً، وهو يلتفت إليه حتى غاب عنه، فلما وصل إلينا رأينا في يده منديلاً لا غير^(٣).

وحكى الحكيم إبراهيم بن أبي الفضل^(٤) عن السهروردي هذا أيضاً أنه كان يعرف علم

(١) هو أبو الفتوح شهاب الدين يحيى بن حبش بن أميرك السهروردي (٥٤٩ - ٥٨٧ هـ): فيلسوف، ولد في سهرورد (من قرى زنجان في العراق العجمي)، ونشأ بمراعة، وسافر إلى حلب، وكان شافعي المذهب، ويلقب بالمؤيد بالملكوت، وكان مفرط الذكاء فصيح العبارة، وكان علمه أكثر من عقله، وكان يتهم بانحلال العقيدة والتعطيل، واشتهر ذلك عنه، فأفتى العلماء بإباحة دمه، فسجنه الملك الظاهر غازي، وخنقه في سجنه بقلعة حلب بأمر والده السلطان صلاح الدين الأيوبي، من كتبه: «التلويحات»، و«هياكل النور»، وغيرها. انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان: (٦/٢٦٨)، و«الأعلام»: (٨/١٤٠).

(٢) القرية التي على باب دمشق في طريق من يتوجه إلى حلب. انظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان: (٦/٢٦٩).

(٣) «سكردان السلطان» لابن أبي حجلة (ص ٤٨)، و«وفيات الأعيان» لابن خلكان: (٦/٢٦٩)، وما بين المعقوفتين زيادة منهما.

(٤) لم أجد له ترجمة.

السيمياء، وله في ذلك خوارق من وراء العقل، قال: فمن ذلك ما اتفق لي^(١) معه، وذلك أني خرجت معه أنا وجماعة من باب الفرج بدمشق، فبينما نحن بالقرب من الميدان الكبير أجرى بعض الجماعة علم السيمياء وعجائبه وما للشيخ فيه من اليد الطولى، وهو يسمع، فمشى قليلاً، وقال: ما أحسن دمشق وهذه المواضع! قال: فنظرنا^(٢) فإذا من جهة الشرق جواسق^(٣) عالية^(٤) متدانية بعضها من بعض مضيئة، وهي من أحسن شيء، مزخرفة^(٥) الحيطان والسقوف، وبها طاقات كبار وشبابيك فيها نساء، عليهن الحلبي والأقمشة، لم ير مثلهن في الدنيا، وأصوات مغانٍ وملاوٍ^(٦) وأشجار ملتفة بعضها فوق بعض وأنهار جارية كبار، فبقينا نتعجب من ذلك ساعة، ثم غاب عنا، وعدنا لما كنا نعرفه من الأول، إلا أني كنت عند رؤية ذلك الأمر العجيب كأني في سنة خفيفة، ولم يكن إدراكي كالحالة التي كنت أتحققها^(٧).

وقال المذكور: وملك مصر من الكهنة سبعة، وكانت لهم الأعمال العجيبة:

الكاهن الأول: اسمه صيلم، وهو أول من عمل مقياساً لزيادة النيل، وعمل بركة من نحاس، عليها عقابان، ذكر وأنثى، وفيها قليل من الماء، فإذا كان أول شهر يزيد فيه النيل اجتمعت الكهنة، وتكلموا بكلام، فيصفر أحد العصافير، فإن كان الذكر كان الماء عالياً، وإن كان الأنثى كان الماء ناقصاً.

الكاهن الثاني: اسمه أغشا مشر^(٨)، من أعماله العجيبة؛ أنه عمل ميزاناً في هيكل

(١) في الأصل: «له»، والتصويب من «سكردان السلطان».

(٢) في الأصل: «فنظرها»، والتصويب من «سكردان السلطان».

(٣) الجواسق: جمع جوسق: القصر (فارسية). انظر: «المنجد في اللغة» (ص ١١٠)، مادة (جاس).

(٤) في الأصل: «عليه»، والتصويب من «سكردان السلطان».

(٥) في الأصل: «من زخرفة»، والتصويب من «سكردان السلطان».

(٦) في الأصل وفي «سكردان السلطان»: «مغاني وملاهي»، والصواب ما أثبتناه.

(٧) «سكردان السلطان» (ص ٤٩).

(٨) في الأصل: «أغشا شير»، والتصويب من «سكردان السلطان».

الشمس^(١)، وكتب على الكفة الأولى حقاً وعلى الأخرى [٣٩/ب] باطلاً، وعمل تحتها فصوصاً، وإذا حضر الظالم والمظلوم أخذ فصين، وسمى عليهما ما يريد، وجعل كل فص منهما في كفة، فتثقل كفة المظلوم، وترتفع كفة الظالم.

الكاهن الثالث: عمل مرآة من المعادن السبعة^(٢)، فينظر فيها إلى الأقاليم السبعة، فيعرف ما أخصب فيها وما أجذب وما حدث فيها من الحوادث، وعمل في وسط المدينة^(٣) صورة امرأة جالسة، في حجرها صبي كأنها ترضعه، فأى امرأة أصابها وجع في جسمها مسحت^(٤) [ذلك الموضوع] من جسد تلك المرأة، فتبرأ من ساعتها، وهذا من العجائب.

الكاهن الرابع: عمل شجرة من نحاس، لها أغصان من حديد بخطاطيف، إذا تقرب منها ظالم اختطفته تلك الخطاطيف، فلا تفلته حتى يقر بظلمه، وعمل صنماً من كذان^(٥) أسود، وسماه عبد زحل، يتحاكمون إليه، فمن زاغ عن الحق ثبت في مكانه، ولم يقدر على الخروج حتى ينصف من نفسه ولو أقام سبع سنين.

الكاهن الخامس: عمل شجرة من نحاس، فكل وحش يصل إليها^(٦) لا يستطيع الحركة حتى يؤخذ، فشبع الناس في أيامه من لحوم الصيد والوحش، وعمل على باب المدينة

(١) قال المسعودي في «أخبار الزمان» (ص ١٣٧): إن الذي عمل هيكल الشمس بمصر هو بقراويس الجبار بن مصرام بن مواكيل بن داويل بن عرباق بن آدم ﷺ، وهو أول من ملك مصر وبنها وسمها باسم أبيه تبركاً به. وقال ابن خلدون في «تاريخه»: (٧٨/٢): ومدينة عين شمس كانت هيكل الشمس، وكان فيها من الأبنية والأعمدة والملاعب ما ليس في بلد.

(٢) المعادن السبعة: تسمى المعادن المنطرقة، وتسمى الفلزات، وهي التي لا تحرقها النار، بل تذيبها، فإذا فارقتها النار عادت إلى حالتها الأولى، وهي الذهب والفضة والرصاص والقصدير والنحاس والحديد والخارصين. انظر: «الغيث المنسجم شرح لامية العجم» لصلاح الدين الصفدي: (٢١/١)، و«مقدمة ابن خلدون» (ص ٦٧٤).

(٣) في الأصل: «المرآة»، والتصويب من «سكردان السلطان».

(٤) في الأصل: «مسخته»، والتصويب من «سكردان السلطان».

(٥) في الأصل: «كسران»، والتصويب من «سكردان السلطان»، والكذان: حجارة رخوة كالمدر، كما في «القاموس المحيط» (ص ٤٣٠)، مادة: (كذن).

(٦) في الأصل: «إليه»، والتصويب من «سكردان السلطان».

صنمين عن يمين الباب وعن يساره، فإذا دخل رجل من أهل الخير ضحك الذي عن يمينه، وإذا دخل رجل من أهل الشر بكى الذي على يساره.

الكاهن السادس: صنع درهماً، إذا ابتاع به صاحبه شيئاً يشترط أن يوزن له بوزنه من النوع الذي يشتريه، فإذا وضع في الميزان ووضع في مقابله كل ما وجد من الصنف الذي يريد شراءه لم يعدله، ثم يعود لصاحبه، ووجد هذا الدرهم في كنوز مصر أيام بني أمية.

الكاهن السابع: كان يعمل أعمالاً عظيمة، من جملتها؛ أنه كان يجلس في السحاب في صورة إنسان عظيم، وأقام مدة، ثم غاب عنهم، وأقاموا بلا ملك، إلى أن رأوه عند صورة الشمس وهي في الحمل، فأعلمهم أنه ما بقي يعود إليهم بعدها، وأنهم يُملكون فلاناً بعده.

وحكى الزمخشري في كتابه «ربيع الأبرار» أنه كان بأرض بابل^(١) سبع مدائن، في كل مدينة أعجوبة:

في الأولى: صورة تمثال الأرض، فإذا قصر بعض رعية الملك في حمل الخراج، حرق^(٢) أنهار بلدهم عليهم في التمثال، فلا يستطيعون^(٣) سد ذلك الخرق حتى يؤدوا ما رسم عليهم.

وفي الثانية: حوض، إذا أراد الملك جمعهم إلى طعامه وشرابه أتى كل واحد بما أحب من الشراب، فيصبه في ذلك الحوض لتخلط الأشربة، ثم يقف السقاء، فيسقي، فلا يطلع لكل إنسان في قدحه إلا من شرابه الذي جاء به.

وفي الثالثة: طبل، إذا أرادوا أن يعلموا حال الغريب عن أهله قرعوه، فإن كان حياً [سمع] صوت الطبل، وإن كان ميتاً لم يُسمع له صوت.

(١) بابل: مدينة قديمة في أواسط ما بين النهرين، تقع أنقاضها على الفرات قرب الحلة على مسافة ٨٠ كم جنوب شرقي بغداد، تعتبر من أكبر وأشهر مدن الشرق القديم، أنشأت حولها في أوائل القرن الثاني قبل الميلاد دولة كبرى، وبابل اليوم محافظة في العراق، قاعدتها الحلة. انظر: «المنجد في الأعلام» (ص ١٠٦).

(٢) في الأصل: «جرت»، والتصويب من «سكردان السلطان» و«ربيع الأبرار».

(٣) في الأصل: «يستطيعوا»، والتصويب من «سكردان السلطان».

قال: ووجد في خزانة الفاطمية العبيدية الذين كانوا بمصر طبل، إذا ضرب عليه أحد خرج منه ريح من دبره، فينصرف ما يجده من القَوْلُنج^(١)، فاتفق أن بعض الأمراء الأكراد أخذه، ولم يدر ما شأنه، فلما ضرب عليه خرج منه ريح، فحنق عليه، فألقاه من يده على الأرض، وكسره.

وفي الرابعة: مرآة، إذا أرادوا أن يعلموا حال الغائب نظروا فيها، فأبصروا حال الغائب على أي حالة هو عليها، كأنهم يشاهدونه^(٢) حاضراً.

وفي الخامسة: إوزة^(٣) من نحاس، فإذا دخل المدينة غريب صوتت^(٤) صوتاً يسمعه أهل المدينة.

وفي السادسة: قاضيان من خشب جالسان على الماء، فيأتي إليهما الخصمان، فيمشي المحق على الماء، ويرسب المبطل فيه.

وفي السابعة: شجرة عظيمة لا تظل إلا ساقها، فإذا جلس أحد تحتها أضلته إلى ألف رجل، فإذا زاد على الألف رجل واحد زال^(٥) الظل عن الكل، وعادت الشمس عليهم^(٦).

انتهى ما ذكره أحمد بن [أبي] حجلة المصري من هذه العجائب وال نوادر، ومنها غير ذلك.

(١) القولنج: مرض معوي مؤلم، يصعب معه خروج البراز والريح، وسببه التهاب القولون. انظر: «المعجم الوسيط» لأحمد حسن الزيات وآخرين: (٢/٧٦٧).

(٢) في الأصل: «يشاهدوه»، والتصويب من «سكردان السلطان» و«ربيع الأبرار».

(٣) في الأصل: «أوزز»، والتصويب من «سكردان السلطان» و«ربيع الأبرار».

(٤) في الأصل: «صوت»، والتصويب من «سكردان السلطان» و«ربيع الأبرار».

(٥) هذه الكلمة في الأصل مكررة.

(٦) «سكردان السلطان» (ص ١٧٨)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، و«ربيع الأبرار» و«نصوص الأخبار» للزمخشري: (٣/٤٢٣).

قال ابن السبكي^(١) في كتابه «معيد النعم»: حكى الأوزاعي^(٢) أنه لحقه يهودي في بعض أسفاره^(٣)، [٤٠/أ] وأنه أخذ ضفدعاً، فسحراها حتى صارت خنزيراً، فباعه من قوم من النصارى، فلما صاروا به إلى بيوتهم عاد ضفدعاً، فلحقوا اليهودي وهو مع الأوزاعي، فلما قربوا منه رأوا رأسه قد سقط، ففزعوا، وولوا هارين، وبقي الرأس يقول للأوزاعي: يا أبا عمرو^(٤)، هل غابوا؟ إلى أن بعدوا عنه، فصار الرأس في الجسد. انتهى^(٥).

ويقرب من هذه الحكاية ما ذكره المسعودي^(٦) في «مروج الذهب» عن اليهودي الساحر الذي كان يسحر بأن يذبح رجلاً، ويبين رؤوسهم بالكوفة^(٧)، ويعودوا على حالهم، حتى قُتل الساحر في زمان عثمان^(٨).

(١) هو تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب بن علي السبكي (٧٢٧ - ٧٧١هـ): قاض، مؤرخ، باحث، ولد في القاهرة، وانتقل إلى دمشق مع والده، فسكنها، وانتهى إليه قضاء الشام، وعزل، وتعصب عليه شيوخ عصره، فاتهموه بالكفر واستحلال شرب الخمر، وأتوا به مقيداً مغلولاً من الشام إلى مصر، ثم أفرج عنه، وعاد إلى دمشق، فتوفي بها بالطاعون، من تصانيفه: «طبقات الشافعية الكبرى»، و«معيد النعم ومبيد النقم»، و«جمع الجوامع»، وغيرها. انظر: «الدرر الكامنة»: (٣/٢٣٢)، و«البدر الطالع»: (١/٤١٠) و«الأعلام»: (٤/١٨٤).

(٢) هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو بن يحمى الأوزاعي (٨٨ - ١٥٧هـ): إمام الديار الشامية في الفقه والزهد، وأحد الكتاب المترسلين، ولد في بعلبك، ونشأ في البقاع، وسكن بمحلة الأوزاع بدمشق، ثم تحول إلى بيروت مرابطاً بها إلى أن مات، وعرض عليه القضاء فامتنع، وكان أمره في أهل الشام أعز من أمر السلطان، وكانت الفتيا تدور بالأندلس على رأيه، له كتاب «السنن» في الفقه، و«المسائل». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٧/١٠٧)، و«الأعلام»: (٣/٣٢٠).

(٣) هذه الكلمة مكررة في الأصل.

(٤) في الأصل وفي «معيد النعم»: «عمر»، والتصويب من مصادر ترجمة الأوزاعي.

(٥) «معيد النعم ومبيد النقم» لابن السبكي (ص ١١٧).

(٦) هو أبو الحسن علي بن الحسين بن علي المسعودي (٣٤٦ - . . . هـ): من ذرية عبد الله بن مسعود، مؤرخ، رحالة، بحاث، من أهل بغداد، أقام بمصر، وتوفي فيها، وكان شيعياً معتزلياً أخبارياً، صاحب ملح وغرائب وعجائب، من تصانيفه: «مروج الذهب»، و«المقالات في أصول الديانات»، و«الاستبصار» في الإمامة، وغيرها. انظر: «لسان الميزان»: (٤/٢٢٤)، و«الأعلام»: (٤/٢٧٧).

(٧) في الأصل: «بالبصرة»، والتصويب من «مروج الذهب».

(٨) قتله جندب بن كعب الأزدي، وقال: ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَرَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾، إن كنت صادقاً فأخي نفسك. وانظر: «مروج الذهب» للمسعودي: (٢/٣٤٣).

ومنها: المقنع الساحر المشهور، فإنه كان يري الناس صورة قمر يرى من مسافة شهرين^(١)، كما ذكره الذهبي في «دول الإسلام» وغيره^(٢).

وفي بعض كتب القصص والأخبار أنه كان لبعض الملوك بنت خطبها كثير، فمنع أبوها، وقال: لم يكن له ولد غيرها، فاحتال بعض السحرة لبعض من خطبها، بأن سحرها حتى صارت في صورة عنز، فقال الخاطب لأبيها يزوجه إياها، وهو يداويها، فزوجه، وقال للساحر يحل السحر الذي فعله، فحله عنها، فإذا هي على صورتها، وذهب ما بها^(٣).



(١) في الأصل: «شهر»، والتصويب من «تاريخ الإسلام» للذهبي.

(٢) قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (٣٥٩/١٠): عطاء المقنّع: شيخ لعين خراساني، كان يعرف السحر والسِّيمياء، فربط الناس بالخوارق، وأدعى الرُّبوية من طريق المناسخة، فعبده خلائق من الجهلة، وقاتلوا دونه، وكان مشوّهاً أعور قصيراً ألكن، وكان لا يكشف وجهه، بل اتخذ له وجهاً من ذهب، ولذلك قيل له: المقنّع، ولمّا استفحل الشرّ بعطاء لعنه الله تجهّز العسكر لحربه، وقد صدوه وحصروه في قلعته، فلمّا عرف أنّه مأخوذ جمع نساءه وسقاهن السّمّ فهلكن، ثم تناول سمّاً فمات، فهو يتحسّاه في نار جهنّم خالداً مخلداً فيها أبداً كما ثبت الحديث في ذلك، ثم أخذت القلعة، وقُتل رؤوس أتباعه، وكان بما وراء النّهر، هلك في سنة ثلاثٍ وستين ومئة. اهد بتصرف يسير. وانظر: «وفيات الأعيان» لابن خلكان: (٢٦٣/٣).

(٣) لم أعثر على الكتاب الذي نقل عنه المؤلف هذه القصة.

أخبار المرأة التي تعلمت السحر من هاروت وماروت

وقد أخرج البيهقي في «سننه» والحاكم وصححه وابن جرير وابن أبي حاتم عن عائشة أنها قالت: قدمت عليّ امرأة من أهل دومة الجندل^(١)، جاءت تلتقي رسول الله ﷺ بعد موته، تسأله عن شيء دخلت فيه من أمر السحر، ولم تعمل به. قالت: كان لي زوج، فغاب عني، فدخلت على عجوز، فشكوت إليها ذلك، فقالت: إن فعلت ما أمرك به فأجعله يأتيك. فلما كان الليل جاءني بكليين أسودين، فركبت أحدهما، وركبت الآخر، فلم يكن كثير حتى وقفنا ببابل، فإذا برجلين معلقين بأرجلهما، فقالا: ما جاء بك؟ فقلت: أتعلم السحر، فقالا: إنما نحن فتنة فلا تكفري، وارجعي، فأبيت، وقلت: لا، قال: فاذهبي إلى ذلك التنور فبولي فيه، فذهبت، ففزعت ولم أفعل، فرجعت إليهما، فقالا: فعلت؟ فقلت: نعم، فقالا: هل رأيت شيئاً؟ قلت: لم أر شيئاً، فقالا: لم تفعلي، ارجعي إلى بلادك ولا تكفري، فأبيت، فقالا: اذهبي إلى ذلك التنور فبولي فيه، ثم ائتي، فذهبت فاقشعر جلدي وخفت، ثم رجعت إليهما، فقلت: قد فعلت، فقالا: فما رأيت؟ فقلت: لم أر شيئاً، فقالا: كذبت لم تفعلي، فارجعي إلى بلادك ولا تكفري، فإنك على رأس أمرك، فأبيت، فقالا: اذهبي إلى ذلك التنور، فبولي فيه، فذهبت إليه، فبلت فيه، فرأيت فارساً مقنعاً بحديد قد خرج مني حتى ذهب في السماء وغاب عني حتى ما أراه، فجئتهما، فقلت: قد فعلت، فقالا: فما رأيت؟ فقلت: رأيت فارساً مقنعاً خرج مني فذهب في السماء حتى ما أراه، فقالا: صدقت، ذلك إيمانك خرج منك، اذهبي. فقلت للمرأة: والله ما أعلم شيئاً، وما قالاً^(٢) لي شيئاً، فقالت: بلى لن^(٣) تريدي شيئاً إلا كان، خذي هذا القمح فابذري، [٤٠/ب] فبذرت، فقلت: اطلعي، فطلعت، فقلت: احقلي، فأحقلت، ثم قلت: افركي،

(١) دومة الجندل بضم الدال، واحة وبلدة في جوف السرحان شمال المملكة العربية السعودية، قرب تبوك. انظر: «الروض المعطار» (ص ٢٤٥)، و«المنجد في الأعلام» (ص ٢٩١)، و«أطلس الوطن العربي والعالم» (ص ٨٩).

(٢) في الأصل وفي «السنن الكبرى» للبيهقي: «قال»، والتصويب من «تفسير الطبري» و«المستدرک».

(٣) في الأصل وفي «سنن البيهقي» و«المستدرک»: «إن»، والتصويب من «تفسير الطبري».

فافتكرت، ثم قلت: ايبسي، فأيبست، ثم قلت: اطحني، فاطحنت، ثم قلت: اخبزي، فأخبزت، فلما رأيت أنني لا أريد شيئاً إلا كان سقط في يدي^(١)، وندمت والله يا أم المؤمنين، ما فعلت شيئاً قط، ولا أفعله أبداً. فسألت أصحاب رسول الله ﷺ وهم يومئذ متوافرون، فما دروا ما يقولون، وكلهم هاب وخاف أن يفتيها بما لا يعلم، إلا أنه قال لها ابن عباس أو بعض من كان عنده: لو كان أبواك حين أو أحدهما لكانا يكفيانك^(٢).



- (١) أي: ندمت. انظر: «القاموس المحيط» (ص ١٧٣٦)، مادة: (يدي).
- (٢) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»: (١٣٧/٨)، جماع أبواب الحكم في الساحر، باب قبول توبة الساحر وحقن دمه بتوبته، حديث رقم (١٦٢٨٢)، والحاكم في «المستدرک»: (٤/١٧١)، كتاب البر والصلة، حديث رقم (٧٢٦٢)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وأخرجه ابن جرير في «تفسيره»: (٢/٤٤٠)، وابن أبي حاتم في «تفسيره»: (١/١٩٤)، وقال ابن كثير في تفسيره (١/١٤٧) - بعد إيراده -: «وهذا إسناد جيد إلى عائشة رضي الله عنها»، وقال أحمد شاكر في حاشية «تفسير الطبري»: (٢/٤٤٠): «وهي قصة عجيبة، لا ندري أصدقت تلك المرأة فيما أخبرت به عائشة؟ أما عائشة فقد صدقت في أن المرأة أخبرتها، والإسناد إلى عائشة جيد، بل صحيح»، وأشار الألباني إلى هذا الخبر في «السلسلة الضعيفة»: (٢/٣١٥) وقال: «رواه ابن جرير في «تفسيره» بإسناد حسن عن عائشة، ولكن المرأة مجهولة فلا يوثق بخبرها». واعلم أن العلامة الألوسي قد ذكر هذا الخبر في تفسيره «روح المعاني»: (١/٣٤٣)، وعلق عليه بقوله: «فهو ونظائره مما ذكره المفسرون من القصص في هذا الباب مما لا يعول عليه ذوو الألباب، والإقدام على تكذيب مثل هذه المرأة الدوجندية أولى من اتهام العقل في قبول هذه الحكاية التي لم يصح فيها شيء عن رسول رب البرية ﷺ، ويا ليت كتب الإسلام لم تشتمل على هذه الخرافات التي لا يصدقها العاقل، ولو كانت أضغاث أحلام».

[بم يؤثر المعزوم والسحرة على الجن والشياطين]

قال في «آكام المرجان بأحكام الجان» ما لفظه: أما المعزومون^(١) ممن ينتحل الشرائع فزعم أن ذلك يكون بطاعة الله جل اسمه، والابتهاال إليه والإقسام على الأرواح والشياطين [به] وترك الشهوات ولزوم العبادات، وأن الجن والشياطين يطيعونه إما طاعة الله عز وجل لأجل الإقسام به، وإما مخافة منه تبارك وتعالى، ولأن في خاصية أسمائه تعالى وذكره قمعهم وإذلالهم.

وأما السحرة فزعمت أنها تستعبد الشياطين بالقرايين والمعاصي وارتكاب المحظورات؛ مما لله تعالى في تركها رضاً، وللشياطين في استعمالها رضاً، مثل ترك الصلاة والصوم، وإباحة الدماء ونكاح ذوات المحارم، وغير ذلك من الأفعال البشرية. انتهى كلامه^(٢).



-
- (١) جمع معزم: وهو الراقي بالعزائم، وقد تقدم أن التعزيم من أنواع السحر.
- (٢) «آكام المرجان بأحكام الجان»، المطبوع باسم: «غرائب وعجائب الجن كما يصورها القرآن والسنة»، لبدر الدين الشبلي (ص ١٥١)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وقد عزا صاحب «آكام المرجان» ما نقله عنه المؤلف هنا إلى «فهرست ابن النديم»، وهو مذكور فيه (ص ٣٦٩).

[كلام ابن حجر الهيتمي في حكم السحر ونحوه]

وقال الشيخ أحمد بن حجر الهيتمي في كتابه «قواطع الإسلام» ما لفظه: مذهبا في السحر أنه إن اشتمل على عبادة مخلوق كشمس أو قمر أو كوكب أو غيرها، أو السجود له أو تعظيمه كما يعظم الله سبحانه، أو اعتقاد أن له تأثيراً [بذاته] أو تنقيص^(١) نبي أو ملك، أو اعتقاد إباحة السحر بجميع أنواعه كان كفراً وردة، فيستتاب الساحر، فإن تاب وإلا قتل. وقد يأتي الساحر بفعل أو قول يغير حال المسحور، ويحرم فعله إجماعاً، [ويكفر مستبيحه]، ويحرم التكهن وإتيان الكاهن، وكذا التنجيم والضرب بالرمل والشعير والحصى والشعبذة، وأما الحديث الصحيح أنه «كان نبي يخط، فمن وافق خطه فذاك»^(٢) فمعناه ممن علمتم موافقته، فالجواز معلق بمعرفة الموافقة، ونحن لا نعلمها.

وقالت الحنفية: إن اعتقد أنه تمويه وتخيل لم يكفر، وقالت الشافعية: إن وجدنا فيه كفراً - كالتقرب للكواكب ويعتقد أنها تفعل [فيلتمس منها] - فهو كفر^(٣).



- (١) في الأصل: «وتنقيص»، والتصويب من «الإعلام بقواطع الإسلام».
- (٢) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ص ٩٨٤)، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، حديث رقم (٢٢٢٧)، عن معاوية بن الحكم السلمي، وسيأتي الكلام على علم الخط.
- (٣) ليس هذا مذهب الشافعية فحسب، بل مذهب الأئمة الأربعة وغيرهم، كما ذكره ابن كثير في «تفسيره»: (١/ ٣٧٢). وانظر: «الإعلام بقواطع الإسلام» لابن حجر الهيتمي: (٢/ ٣٩١) فما بعدها، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

[الكلام على علم الحرف وعلم السيمياء]

واعلم أن علم الحرف وعلم السيمياء فنان اثنان، فعلم الحرف: [باحث عن] خواص الحروف [إفراداً وتركيباً]^(١) باعتبارات لهم في مزجها ببعضها بعضاً وتوليدها، كما تضمنه كتاب «ألواح الجواهر»^(٢) وغيره^(٣).

وأما علم السيمياء فظاهر، وهو تركيبات الأوفاق في أوقات مخصوصة^(٤) كما تضمنه

(١) «تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب» لداود الأنطاكي: (١/١٥٠)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، واعلم أن علم الحرف من تفاريع علم السيمياء، كما نص عليه ابن خلدون في «مقدمته» (ص ٦٢٠).

(٢) نسب في «فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء»: (٤/١٩٥٠) إلى أفلاطون، ولم أتمكن من تصويره.

(٣) في الأصل: «وغيرها»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) هذا من باب إطلاق اسم الشيء على بعض أنواعه، فعلم الأوفاق من تفاريع علم السيمياء، والأوفاق كما في «أبجد العلوم»: (٢/٧٩): «جداول مربعة، لها بيوت مربعة، يوضع في تلك البيوت أرقام عددية أو حروف بدل الأرقام، بشرط أن يكون أضلاع تلك الجداول وأقطارها متساوية في العدد، وأن لا يوجد عدد مكرر في تلك البيوت، وذكروا أن لاعتدال الأعداد خواص فائضة من روحانيات تلك الأعداد والحروف، وتترتب عليها آثار عجيبة وتصرفات غريبة، بشرط اختيار أوقات متناسبة وساعات شريفة». وعلى هذا فعلم الأوفاق يشمل علم الحروف والأعداد. وأما علم السيمياء فالمشهور أنه سحر التخيل، قال في «كشف الظنون»: (٢/١٠٢٠): «وحاصله: أن يركب الساحر أشياء من الخواص أو الأدهان والمائعات أو كلمات خاصة توجب بعض تخيلات خاصة، كإدراك الحس ببعض المأكول والمشروب وأمثاله، وفي هذا الباب حكايات كثيرة عن ابن سينا والسهوردي المقتول». واعلم أن علم السيمياء من السحر، نص على ذلك جماعة من العلماء، منهم: شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (١٥/٢١٤)، والذهبي في «الكبائر» (ص ١٥)، وابن خلدون في «مقدمته» (ص ٦١٣)، والمنأوي في «فيض القدير»: (٦/٨٠)، والآلوسي في «روح المعاني»: (١٦/٢٢٧)، والشنقيطي في «أضواء البيان»: (٣/٣٤)، وأما علم الأوفاق فقد نص على أنه من السحر العلامة محمد بن إسماعيل الأمير في «رسالة شريفة فيما يتعلق بالأعداد للحروف والأوفاق وكم الباقي من عمر الدنيا» (ص ٢١)، وصديق حسن القنوجي في «أبجد العلوم»: (٢/٥٧٠).

كتاب «اللمعة النورانية»^(١) و«شمس المعارف»^(٢) وغيرهما، ومنهم من خلط علم الحروف مع السيمياء، ككتاب «شمس الآفاق في علم الحروف والأوقاف»^(٣)، ومن ذلك كتب خواص آيات القرآن^(٤) والأدعية المباركة^(٥)، والله أعلم.

وقد ذكر صاحب «ألواح الجواهر» في جمع خواص حروف واستنطاقها لنزول مضار بمن يفعل له ذلك، وهذا فيه ما فيه؛ لأنه لا يجوز، غير أنه قد ذكر صاحب «ألواح الجواهر» أنه لا يفعل ذلك إلا لكافر^(٦)، والله أعلم.

(١) هو كتاب «اللمعة النورانية في الأوراد الربانية» لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي بن يوسف البوني القرشي المتوفى سنة (٦٢٢هـ). انظر: «معجم المطبوعات»: (٦٠٨/١).

(٢) هو كتاب «شمس المعارف ولطائف العوارف» في علم الحروف والخواص للبوني السابق الذكر. انظر المصدر السابق.

(٣) هذا الكتاب لعبد الرحمن بن محمد البسطامي المتوفى سنة (٨٥٨هـ). انظر: «معجم المطبوعات»: (٥٦٤/١).

(٤) قال ابن القيم في «زاد المعاد»: (١٦٢/٤): ومن المعلوم أن بعض الكلام له خواص ومنافع مجربة، فما الظن بكلام رب العالمين الذي فضله على كل كلام كفضل الله على خلقه، الذي هو الشفاء التام والعصمة النافعة والنور الهادي والرحمة العامة؟ الذي لو أنزل على جبل لتصدع من عظمته وجلالته؟ قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنْ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾. اهـ. إلا أن هذه الخواص لا يمكن الوقوف عليها إلا عن طريق الوحي المتمثل في الكتاب الكريم والسنة الصحيحة، لكن غالب ما ذكره المؤلفون في خواص القرآن - كالتميمي والغزالي واليافعي - كان مستنده تجارب الصالحين، وكثير منها لا يُقطع بصحته أولاً، ولا يعتمد عليه - إن صح - ثانياً؛ لاشتماله على كثير من الخرافات والأباطيل، ولأن إثبات خاصية آية أو سورة من القرآن بتجريب بعض الصالحين وإرشاد العباد إلى فعلها بدعة في الدين، وإن استدلت بعضهم بالسنة خلط الصحيح بالضعيف والموضوع، كما فعل الياضي في «الدر النظيم في خواص القرآن العظيم»، فقد جمع فيه بعضاً من الصحيح والضعيف، وبقيته أكاذيب وترهات، فينبغي على من أراد الحق والاتباع أن يحرص على تتبع ما ورد في ذلك من القرآن وصحيح السنة الشريفة، وما قلناه حول خواص القرآن ينطبق على ما ذكره المؤلف بعده من خواص الأدعية والأذكار، والله أعلم. وانظر: «الإتقان في علوم القرآن» للسيوطي: (٤٣٤/٢)، و«السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات» لمحمد عبد السلام الشقيري (ص ٢١٩).

(٥) قال القنوجي في «أبجد العلوم»: (٤٧/٢): علم الأدعية والأوراد؛ هو علم يبحث فيه عن الأدعية المأثورة والأوراد المشهورة، بتصحيحهما وضبطهما وتصحيح روايتهما وبيان خواصهما وعدد تكرارهما وأوقات قراءتهما وشرايطهما، والكتب المؤلفة فيه كثيرة جداً، وأحسنها ما كان فيه الروايات الصحيحة الثابتة من السنة المطهرة بلا نزاع. اهـ باختصار.

(٦) حتى الكافر لا يجوز إنزال الضرر به، إلا بما نصت عليه الشريعة المطهرة إذا كان هناك ما يقتضيه.

[حكم الرقى وتسخير الجن بالعزائم ونحوها وفك السحر بمثله]

[٤١/أ] قال ابن حجر الهيتمي المذكور في كتابه: والرقى منها ما هو مشروع كالفاتحة، وغير مشروع كرقى الجاهلية والهند وغيرهم، وربما كان في الرقى العجمية ما هو كفر لم نعلمه، وقد نهى مالك^(١) عن الرقى العجمية^(٢)، ولعله إذا لم يعرف معناها، خشية أن يكون فيها ما هو كفر^(٣).

قال ابن حجر في «قواطع الإسلام»: والاستخدامات قسمان؛ الكواكب والجان، فيزعمون أن للكواكب^(٤) إدراكات، إذا قوبلت ببخور وتلي شيء خاص على الذي يباشر البخور، وربما تقدمت منه أفعال خاصة، منها ما هو محرم كاللواط، ومنها ما هو كفر صريح، وكذلك الألفاظ التي يخاطب بها الكواكب منها ما هو كفر صريح، يناديه بلفظ الإلهية ونحو ذلك، ومنها ما هو غير محرم^(٥)، فإذا حصلت تلك الكلمات مع البخور كانت روحانية تلك الكواكب مطيعة له، متى أراد شيئاً فعلته على زعمهم.

(١) هو أبو عبد الله مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري (٩٣ - ١٧٩هـ): إمام دار الهجرة، وأحد الأئمة الأربعة، وإليه تنسب المالكية، مولده ووفاته في المدينة، كان صلباً في دينه، بعيداً عن الأمراء والملوك، معظماً لسنة رسول الله ﷺ، رحل طلبه العلم إليه من الآفاق، وازدحم الناس للأخذ عنه، له: «الموطأ» في الحديث والفقه، و«رسالة في الوعظ»، وكتاب في «المسائل»، و«الرد على القدرية»، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤٨/٨)، و«الأعلام»: (٢٥٧/٥).

(٢) لم أعر عليه مسنداً إلى الإمام مالك، لكن يحكى عنه في بعض كتب الفقه، قال أبو الحسن المالكي في «كفاية الطالب»: (٦٤٣/٢): ولا يرقى بالمبهمات لما سئل مالك عن الأسماء المعجمة فقال: ما يدريك لعلها كفر.

(٣) قال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (٣٥٢/١١): وقد أجمع العلماء على جواز الرقى عند اجتماع ثلاثة شروط: أن يكون بكلام الله تعالى أو بأسمائه وصفاته، وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره، وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاتها بل بذات الله تعالى، واختلفوا في كونها شروطاً، والراجح أنه لا بد من اعتبار الشروط المذكورة، ففي «صحيح مسلم» من حديث عوف بن مالك قال: كنا نرقى في الجاهلية، فقلنا: يا رسول الله، كيف ترى في ذلك؟ فقال: «اعرضوا علي رقاكم، لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه شرك».

(٤) في الأصل: «الكواكب»، والتصويب من «الإعلام بقواطع الإسلام».

(٥) لا ندري ما هو غير المحرم في هذا؟ مع قوله بعد ذلك: والغالب على المشتغل بهذا الكفر.

قال ابن حجر: والغالب على المشتغل بهذا الكفر، ولا يشتغل به مسدد النظر وافر العقل. قال: والساحر قد يدرك أن يغفل مكسبه، فيسير به في الهوى^(١)، وتوقف أحمد بن حنبل^(٢) في حل سحر المسحور بسحر آخر لإزالته، و[سئل عن تأتبه مسحورة فيطلقه عنها]، قال: لا بأس^(٣). انتهى كلام ابن حجر^(٤).

إن قيل: إن مخاطبة النجوم التي أشار إليها الشيخ هي كفر حيث اعتقد إلهيتها، فأما إذا لم يعتقد ذلك فمكروه، كما ذكره صاحب «التذكرة في الطب» بآخرها^(٥)، فإنه ذكر مخاطبة النجوم، وهو طلب سؤالها، وهو من أعمال الأوائل، فكان ذلك مثل مخاطبة غيرها من بني آدم، وكما ذكر نحوه الغزالي في كتابه «سر العالمين»^(٦) وغيره، وبنوا على أن النجوم السيارة أحياء، فهي كخطاب الحي!

قيل له: لا طريق لنا إلى كونها أحياء إلا ما يذكره بعض الفلاسفة، مما لم يعضده شاهد يدل عليه من الشرع، فلم يعمل به.

- (١) هذه العبارة فيها ركافة، ولم أعر عليها في «قواطع الإسلام».
- (٢) هو أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (١٦٤ - ٢٤١هـ): إمام أهل السنة، وأحد الأئمة الأربعة، وإليه ينتسب الحنابلة، أصله من مرو، وولد ببغداد، كان أبوه والي سرخس، وتوفي أبوه وهو ابن ثلاث سنين، فكفلته أمه، فنشأ مكباً على طلب العلم، وسافر في سبيله أسفاراً كبيرة، وكان أسمر اللون، حسن الوجه، طويل القامة، سجنه المعتصم العباسي ثمانية وعشرين شهراً لا متناعه عن القول بخلق القرآن، ولما ولي المتوكل ابن المعتصم أكرم الإمام أحمد وقدمه، من مصنفاته: «التفسير»، و«المسند»، و«كتاب السنة»، و«الرد على الزنادقة». انظر: «البداية والنهاية»: (٣٥٩/١٠)، و«الأعلام»: (٢٠٣/١).
- (٣) قال العلامة الشنقيطي في «أضواء البيان»: (٤١/٣): التحقيق الذي لا ينبغي العدول عنه في هذه المسألة: أن استخراج السحر إن كان بالقرآن كالمعوذتين وآية الكرسي ونحو ذلك مما تجوز الرقيا به، فلا مانع من ذلك، وإن كان بسحر أو بألفاظ عجمية أو بما لا يفهم معناه، أو بنوع آخر مما لا يجوز فإنه ممنوع، وهذا واضح، وهو الصواب إن شاء الله تعالى كما ترى.
- (٤) «الإعلام بقواطع الإسلام»: (٣٩٤/٢)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.
- (٥) «تذكرة داود»: (١٦٠/٢) فما بعدها، وفي هذا الموضع منها شرك ظاهر، من دعاء غير الله مع التبخير والنداء لأسماء أعجمية.
- (٦) «سر العالمين وكشف ما في الدارين» ضمن «مجموعة رسائل الغزالي» (ص ٤٨٥).

اشتمال كتاب السر المكتوم على السحر الصريح ونسبته للرازي

وقد ذكر صاحب كتاب «السر المكتوم»^(١) أموراً مخلوطة مشككة من المخاطبات للنجوم والتبخيرات ومراعاة للنجوم، وذكر أوله التأثير للنجوم، وقد نُسب هذا الكتاب إلى الرازي، وذكر الذهبي في «الميزان» أنه سحر صريح، ونقم على الرازي بذلك، وقال: «لعله تاب منه»^(٢)، وذكر فيه أنواعاً^(٣) مما يفعل من المضار لمن يراد له السوء، وذلك لا يجوز فعله، وذكر آخره خواص آيات من القرآن لا بأس بها، والعارف لا يخفى عليه ما هو سحر من غيره. قال السبكي في ترجمة الرازي من «طبقاته الكبرى»: إن ما ذكره في كتاب «السر المكتوم» ليس بسحر إن ثبت أنه للرازي، وإلا فهو مختلق عليه. انتهى^(٤).

وأما إسناد التأثير للنجوم فليس على حقيقته، بل تأثيرها بتأثير الله تعالى، والله أعلم.

وقد ذكر الرازي في «تفسيره» أن السحر ينقسم إلى قسمين؛ سحر حلال وسحر حرام، فالسحر الحرام ما فيه ما يقتضي الكفر^(٥)، والسحر الحلال ما كان بالأسماء ولا شيء فيه من ذلك^(٦).

- (١) هو كتاب «السر المكتوم في مخاطبة الشمس والقمر والنجوم»، نسبة في «كشف الظنون»: (٢/٩٨٩)
- إلى الرازي، وقال: قيل: إنه مختلق عليه، فلم يصح أنه له، وقد رأيت في الكتاب أنه للحرالي أبي الحسن علي بن أحمد المغربي، والله أعلم.
- (٢) «ميزان الاعتدال»: (٣/٣٤٠).
- (٣) في الأصل: «أنواع»، والصواب ما أثبتناه.
- (٤) نص كلام السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى»: (٨/٨٨): وقال في «الميزان»: له كتاب «أسرار النجوم» سحر صريح، قلت: وقد عرفناك أن هذا الكتاب مختلق عليه، وبتقدير صحة نسبه إليه ليس بسحر، فليأمله من يحسن السحر.
- (٥) نص العبارة في الأصل: «فالسحر الحلال ما ليس فيه ما يقتضي الكفر»، وأثبتنا ما يستقيم به النص.
- (٦) لم أجد هذا في «تفسير الرازي» بلفظه، لكن يمكن أن يفهم من كلامه في «تفسيره»: (٣/١٩٤) فما بعدها، حيث ذكر أن تعلم السحر واجب، ثم ذكر ما يقتضي الكفر من السحر وما لا يقتضيه، وقد تقدم الجواب عنه.

فكتب السيمياء ما كان مجرداً عن ذلك فهو سالم عن الشائبة، وما كان مدخولاً اجتنب^(١)، والرقى العجمية [٤١/ب] ما فهم معناها فلا حرج فيه، وما فيه ما يقتضي القواعد المحرمة ترك، وكذا ما لا يفهم معناه لجواز أن يكون فيه من الألفاظ ما هو كفر من أنواع السحر، هذا هو الذي يتقرر في ذلك، والله أعلم.

ومثل قسم الفاتحة، وكذا الأسماء الأربعونية المشهورة^(٢)، وقسم ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وهو أن يقسم بالله تعالى بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ أو بالفاتحة، ويقرأهما على فلان من الجن بالحضور والخدمة، ورأيت في قسم الفاتحة و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ مصنفاً، فهذا من الأسماء، وإن كان بعضهم قال: إن طلب الاستخدام من أنواع السحر، وهو بعيد^(٣)، وإنما يكون كذلك إذا كان القسم بغير الأسماء المعروفة المعاني من أنواع السحر، فهذا كما ذكره، ولكن الإقسام لطلب ذلك لا ينبغي لمسلم لأمرين:

أما أولاً: فلأن في طلب ذلك على الوجه المذكور السالم من أنواع السحر له شروط، وهو الطهارة والصيانة، لأن الأسماء لها رفعة وخاصية، فإذا لم يصن نفسه عن المعاصي ضره شيء بسبب ذلك، ولهذا فإن الذي يكون على الطهارة والصيانة لا يتصل به إلا من كان من جنسه من الجن من أهل الطهارة، وبالعكس في الساحر، فإنه لا يتصل به إلا المردة ومن يكون على جنسه.

(١) تقدم أن السيمياء من السحر، فوجب اجتناب كتبها، والله أعلم.

(٢) هي «الأسماء الأربعون» للشيخ شهاب الدين عمر بن محمد السهروردي، وستأتي ترجمته، وهو غير شهاب الدين السهروردي المقتول بحلب المتقدم ذكره. وانظر: «كشف الظنون»: (٩٠/١).

(٣) عدده من أنواع السحر كثير من العلماء، منهم الرازي في «تفسيره»: (٣/١٩١)، وسماه: «سحر العزائم وعمل تسخير الجن»، وهو حجة في ذلك، كونه ممن يوجب تعلم السحر، ولا سيما إن صحت نسبة كتاب «السر المكنون» إليه، وكذلك داود الحجي في «منهاج المتقين» كما تقدم في «المسالك»، وأما إن كان التعزيم (الإقسام) على الجن بقصد التعوذ منهم والسلامة من شرهم فلا بأس به إن كان بالقرآن أو بالمأثور من السنة، أو بما يعرف معناه مما كان خالياً من الشرك كما أفاده شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (٣٨٥/١٢).

الأمر الثاني: أن الاستعانة به فيه تعرض لشغلته وسخريته، وفيه ما لا يخفى^(١).
 فالأولى الاشتغال بالأهم من الأعمال الصالحة وأداء الفرائض والواجبات، مع أن لهم شروطاً^(٢) في هذه الأسماء يذكرونها، مثل خلوة الأربعين^(٣)، لا يتصل بأحد، ولا يأكل شيئاً من الحيوانات، ولا يرتكب شيئاً من المعاصي.



(١) وهناك أمر ثالث، وهو أن كثيراً ممن حاول تسخير الجن بالأسماء والأقسام والعزائم قد عرض نفسه لعقوبتهم ومحاربتهم، فأنزلوا به الضرر، وأدى بعضهم إلى الجنون كما سمعناه كثيراً، وقد أشار إلى مثل هذا شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (١٨١/٦)، وهناك أمر رابع سيذكره المؤلف فيما سيأتي.

(٢) في الأصل: «شروط»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) هذه الخلوة ابتدعها بعض الصوفية، واستدلوا على مشروعيتها بخلوة النبي ﷺ في غار حراء قبل النبوة، ولا يصح لهم ذلك؛ لأننا متعبدون بالافتداء بالنبي ﷺ بعد نبوته لا قبلها، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (٢٩٨/٩): أجمع المسلمون على أن الذي فرض الله على عباده الإيمان به والعمل هو ما جاء به النبي ﷺ بعد النبوة، والنبي ﷺ بعد أن أكرمه الله بالنبوة لم يكن يفعل ما فعله قبل ذلك من التحنث في غار حراء أو نحو ذلك، وكذلك أصحابه من بعده، لم يكن أحد منهم يأتي غار حراء، ولا يتخلون عن الجمعة والجماعة في الأماكن المنقطعة، ولا عمل أحد منهم خلوة أربعينية كما يفعله بعض المتأخرين، بل كانوا يعبدون الله بالعبادات الشرعية التي شرعها لهم النبي ﷺ. اهـ بتصرف يسير واختصار.

[حضور بعض الجن وسؤالهم لبعض الأولياء والصالحين]

وأما الأولياء الذين قد يتفق لبعضٍ منهم شيء من ذلك لمن شاء الله فهو لا يطلب واستعانة وسؤال، بل ابتداءً من جانبهم، حتى [إن] من الجن^(١) من سأل علماء الإنس عن مسائل، كما اتفق ذلك مع العلامة الشعراوي^(٢) المصري، فأجاب عليهم في المسائل التي أرسلوها إليه جميعاً^(٣).

ومنهم من قد أخذ على بعض العلماء، كما اتفق للسيد يحيى بن منصور بن المفضل بن الحجاج^(٤) من أولاد الهادي، وهو جد سادة آل شرف الدين وآل الوزير من سادة اليمن، وكان فاضلاً وساكناً بوقش من مخاليف [٤٢/أ] بني مطر قرب^(٥) مدينة صنعاء اليمن، فإنه

(١) في الأصل: «حتى من الأولياء»، والزيادة والتصويب مني.

(٢) هو أبو محمد عبد الوهاب بن أحمد الشعراني ويقال: الشعراوي (٨٩٨ - ٩٧٣هـ): من علماء المتصوفين وفقهائهم ومحدثهم، ولد في «قلقشندة» بمصر، ونشأ بساقية أبي شعرة «من قرى المنوفية»، وإليها نسبته، وتوفي بالقاهرة، له تصانيف كثيرة، منها: «الأجوبة المرضية عن أئمة الفقهاء والصفوية»، و«أدب القضاة»، و«الواقح الأنوار في طبقات الأخيار»، يعرف بـ«طبقات الشعراني الكبرى»، ومن نظر في طبقاته علم أن الرجل من غلاة المتصوفة ومخرفيهم، وقد أشاد فيها بكثير من الضلال، وأورد في تراجمهم كثيراً من الشريكيات والخرافات بحجة أنها من الكرامات، كما سيأتي في ترجمته لأبي خوذة. وانظر: «شذرات الذهب»: (٣٧٢/٨)، و«الأعلام»: (٤/١٨٠).

(٣) لعل المؤلف يشير إلى كتاب «كشف الران عن أسئلة الجان»، للشعراني، ولم أقف عليه، قال شيخ الإسلام الشوكاني: «وبعد هذا كله فكثير من عباد الله قد اجتمع بالجن، وسمع كلامهم، وسألوه، وسألهم، وهذا موجود في كل عصر من العصور، قد تتبعنا من وقع له ذلك من الثقات، فثبت لنا بذلك التواتر المعنوي، بل راقم هذه الأحرف - غفر الله له - قد سمع كلامهم غير مرة، وطال بينه وبينهم الخطاب، وبعضهم أخذ يدي، وقبلها، وكانت كفه كأكبر ما يكون من أيدي الإنس مع قصر في أصابعها». انظر: «بحث في وجود الجن» لشيخ الإسلام الشوكاني، ضمن «الفتح الرباني»: (١/٤٧٠).

(٤) هو عماد الدين يحيى بن منصور بن المفضل بن الحجاج الهودي القاسمي (... - ق٧هـ): كان عالماً محققاً في العلم والفنون، وبلغ في علم الكلام الغاية القصوى، سكن قرية وقش من بني مطر، ثم عزم لزيارة صنوه العفيف إلى شظب، فتوفي في الطريق في موضع يسمى سهل البيون، وقبر في وقش، من مؤلفاته: «جمل الإسلام»، وشرحها. انظر القسم الثالث من «طبقات الزيدية الكبرى»: (٣/١٢٦٣).

(٥) في الأصل: «قريب»، والصواب ما أثبتناه.

كان يقرأ عليه شخص من الجان في مسجد من مساجد وقش^(١) في أيامه، وكان له صوت دقيق، يسمعه من حضر، لا يرى شخصه، [لكنه يجد له وحشة لا يسكن معها القلب]، وله قصة اتفقت في تأخره بعض الأيام عن الوقت المعتاد، وذلك أنه اتفق من بعض أولاد السيد أو أقاربه جنانية إلى بعض الجان، فأرادوا القصاص، فمازال يدافع، ويطلب العفو حتى عفوا عنه، والله أعلم^(٢).



(١) هو مسجد الروعة كما في «تاريخ بني الوزير».

(٢) «تاريخ بني الوزير» لأحمد بن عبد الله الوزير (ص ١٨٧)، مخطوط، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

إفتوى شيخ الإسلام ابن تيمية في حكم رقية المصروع وما يترتب عليها من ضرر الجن

وفي «آكام المرجان في أحكام الجنان» أنه سئل الشيخ أحمد بن تيمية رحمته الله عن رجل ابتلي بمعالجة الجن مدة طويلة لكون بعض من عنده ناله سحر عظيم، وتكرر السحر أكثر من مئة مرة، وكاد يُتلف المسحور ويقتله بالكلية، فقابلهم الرجل المذكور بالصبر البليغ ودوام الدعاء والالتجاء وتحقيق التوحيد، وأحس بالنصر عليهم، فكان المصاب يراهم في اليقظة وفي المنام، ويسمع كلامهم، فرآهم أول الحال يقولون له: مات البارحة منهم البعض، ومرض جماعة لأجل دعاء الداعي، وسموه باسمه، وبعد ذلك أذعنوا، وذلوا، وطلبوا المسالمة.

فهل يجوز للرجل الداعي مواظبة الذب عن صاحبه المصاب المظلوم مع تحققه هلاك طائفة بعد طائفة والحالة هذه أم لا؟ وهل عليه من إثمهم شيء؟ فإنه قد يكون بعضهم مسلماً، وهل يجوز الاستعانة عليهم بشيء^(١) من صنع أهل التنجيم ونحوهم مما يعانونه من الحجب والكهانة والبخور والأوراق وغير ذلك؟ لأنهم يتحملون كبر ذلك، والمصاب وأهله يطلبون الشفاء، وإن كان في ذلك كفر فيكون في عنق صاحبه الذي باع دينه بالدنيا، وهذا من مقابلة الفاسد^(٢) بمثله أم لا يجوز؟

وجواب الشيخ أحمد في نحو كراسين، وفيه بسط، وملخصه: يجوز - بل يندب أو يجب - تخليص المظلوم وأن ينصر، فإن نصر المظلوم مشروع بحسب الإمكان، وإن كان ذلك يتضمن مرض طائفة من الجن أو موتهم، فهم الظالمون لأنفسهم إذا كان الراقي المعالج الداعي لم يتعد عليهم كما يتعدى^(٣) عليهم كثير من أهل العزائم، فيأمرون بقتل من

(١) في الأصل: «وهل يجوز الاستقامة على شيء»، والتصويب من «غرائب وعجائب الجن» «آكام المرجان».

(٢) بعدها في الأصل: «بالفاسد»، ولا توجد في «غرائب وعجائب الجن» «آكام المرجان»، ولا لزوم لها.

(٣) في الأصل: «يتعدى»، والتصويب من «غرائب وعجائب الجن» «آكام المرجان» ومن «مجموع فتاوى

لا يجوز قتله، وقد يحبسون من لا يحتاج إلى حبسه، ولهذا قد تقاتلهم الجن على ذلك، ففيهم من تقتله الجن أو تمرضه، وفيهم من يفعل ذلك بأهله وأولاده أو دوابه.

وأما من سلك في دفع عدوانهم مسلك العدل الذي أمر الله به ورسوله ﷺ [فإنه لم يظلمهم، بل هو مطيع لله ورسوله ﷺ] في نصر المظلوم وإغاثة الملهوف والتنفيس عن المكروب [بالطريق] الشرعي الذي ليس فيه شرك بالخالق ولا ظلم للمخلوق. ومثل هذا لا تؤذيه الجن، إما لمعرفتهم بأنه عادل، وإما لعجزهم عنه، وإذا كان [الجن] من العفاريت وهو ضعيف فقد يؤذونه، فينبغي لمثل هذا أن يحترز بقراءة المعوذات والصلاة ونحو ذلك مما يقوي الإيمان، ويجتنب الذنوب التي بها يستطيرون عليه، فإنه مجاهد في سبيل الله، وهذا من أعظم الجهاد، فليحذر أن ينصر العدو عليه بذنوبه، وإن كان الأمر فوق قدرته فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها.

ومن أعظم ما ينتصر به عليهم آية الكرسي، فقد جرب المجربون الذين لا يحصون كثرة أن لها من التأثير في دفع الشياطين وإبطال أحوالهم ما لا ينضب من كثرته وقوته، [فإن لها تأثيراً عظيماً في طرد الشياطين عن نفس الإنسان] وعن المصروع والظلمة إذا قرئت عليهم بصدق. والصائل المتعدي يستحق دفعه سواء كان مسلماً أم كافراً، فقد [قال] ﷺ: «من قتل دون ماله فهو شهيد»^(١)، فإذا كان المظلوم له أن يدفع عن ماله ولو بقتل الصائل العادي، فكيف لا يدفع عن عقله وبدنه وحرمة؟ فإن الشيطان يفسد عقله، ويعاقبه في بدنه، وقد يفعل معه فاحشة، ولو فعل هذا إنسي بإنسي ولم يندفع إلا بالقتل جاز قتله... إلى آخر ما ذكره الشيخ أحمد بن تيمية^(٢).

(١) أخرجه من حديث عبد الله بن عمرو؛ البخاري في «صحيحه» (ص ٤٣٥)، كتاب المظالم، باب من قاتل دون ماله، حديث رقم (٢٤٨٠)، ومسلم في «صحيحه» (ص ٧٨)، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن من قصد أخذ مال غيره بغير حق كان القاصد مهدر الدم في حقه، حديث رقم (٢٢٥).

(٢) «آكام المرجان» (ص ١٦٢)، و«مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»: (٢٩/١٠) فما بعدها، وما بين المعقوفتين زيادة منهما.

[بيان أن الطاعون من وخز الجن]

وذكر صاحب «آكام المرجان» في بيان أن الطاعون وخز الجن قال: روى الإمام أحمد بن حنبل في «مسنده» من حديث أبي موسى^(١)، قال: قال رسول الله ﷺ: «فناء أمتي بالطعن والطاعون»، قالوا: يا رسول الله؛ هذا الطعن قد عرفناه، فما الطاعون؟ قال: «وخز أعدائكم^(٢) من الجن، وفي كلِّ شهداء^(٣)»^(٤).



- (١) هو أبو موسى عبد الله بن قيس الأشعري القحطاني (٢١١ ق.هـ - ٤٤٤ هـ): صحابي، من الشجعان الولاية الفاتحين، وأحد الحكمين اللذين رضي بهما علي ومعاوية بعد حرب صفين، ولد في زبيد (باليمن) وقدم مكة عند ظهور الإسلام، فأسلم، وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة، ثم استعمله النبي ﷺ على زبيد وعدن، وولاه عمر بن الخطاب البصرة، فافتتح أصبهان والأهواز، ولما ولي عثمان أقره عليها، ثم ولاء الكوفة، ولما قتل عثمان أقره علي، ثم عزله، فأقام بالكوفة، وتوفي بها، وكان أحسن الصحابة صوتاً في تلاوة القرآن. انظر: «الإصابة»: (٢١١/٤)، و«الأعلام»: (١١٤/٤).
- (٢) في الأصل وفي «آكام المرجان»: «إخوانكم»، والتصويب من «مسند أحمد».
- (٣) في الأصل وفي «آكام المرجان»: «شهادة»، والتصويب من «مسند أحمد».
- (٤) «مسند الإمام أحمد»: (٣٩٥/٤)، حديث رقم (١٩٥٤٦)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل»: (٧٠/٦)، وانظر: «آكام المرجان» (ص ١٦٨).

العودة إلى النهي عن طلب استخدام الجن

إذا عرف هذا فالطلب لهم بالرقى والاستخدام بمثل قسم الفاتحة وقسم ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وبالعوذات والتبخرات ونحو ذلك لا ينبغي؛ لما ذكرنا أولاً، ونزيد هنا أن بعد طلبهم والاتصال بهم يكون مستعيناً بهم، وقد جاء ما يدل على أن الترك لذلك أولى، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْتَ كَانَ رِجَالٌ مِنَ الْإِنْسِ يَعُوذُونَ بِرِجَالٍ مِنَ الْجِنِّ فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾ [الجن: ٦].

قال السيوطي في تفسيره: أخرج عبد بن حميد عن إبراهيم^(١) قال: كان القوم إذا نزلوا وادياً قالوا: نعوذ بسيد أهل هذا الوادي، فقالوا: نحن لا نملك لنا ولا لكم^(٢) نفعاً ولا ضرراً، وهم يخافونا، [فاحتوا عليهم]. وأخرج [عبد بن حميد وابن المنذر] عن مجاهد [قال: كانوا يقولون إذا هبطوا وادياً: نعوذ بعظيم هذا الوادي، ﴿فَزَادُوهُمْ رَهَقًا﴾]، قال: زادوا الكفار^(٣) طغياناً^(٤).

نعم، والاستخدام يقع للفساق والكفار من الجن^(٥)، وبطريق السحر الذي فيه نوع

كفر.



(١) هو أبو عمران إبراهيم بن يزيد بن قيس النخعي اليماني المدحجي (٤٦ - ٩٦هـ): الإمام الحافظ، فقيه العراق، من أكابر التابعين صلاحاً وصدق رواية وحفظاً للحديث، من أهل الكوفة، مات مختفياً من الحجاج، ولما بلغ الشعبي موته قال: «والله ما ترك بعده مثله». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٢٠/٤)، و«الأعلام»: (٨٠/١).

(٢) في الأصل: «لهم»، والتصويب من «الدر المنثور».

(٣) في الأصل: «كفارهم»، والتصويب من «الدر المنثور».

(٤) «الدر المنثور» للسيوطي: (٣٠١/٨)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٥) في الأصل: «من فساق الجن»، والصواب ما أثبتناه.

[الفرق بين السحر والكرامة والمعجزة]

قال الغزالي وغيره: ومن الفروق بين الخوارق التي تنفق من الأولياء والسحرة، أنك تنظر في حال الولي، فإن كان على طريق السنة وإقامة الواجبات [٤٢/ب] فاعلم أنها كرامة على يد ولي، وإن كانت بالعكس فهو سحر^(١).

واعلم أن إخراج الميت من القبر في الصورة تخيلاً قد يمكن من الساحر كما يمكن تخييل الحمار إنساناً^(٢)، ومن الفروق إقامة المقعد ودوام حاله ما تراه من الواقع^(٣)، فإن دامت الحبال حُشناناً^(٤) والحمار شاةً والدجاجة نسرًا ونحو ذلك، فهو على يد الولي كرامة، وعلى يد النبي معجزة، كما دام الطير الذي خلقه الله تعالى على يد عيسى عليه السلام، فإنه كما نقل الناقلون الطير المسمى الخُفَّاش^(٥)، ويسمى بالعرف الصُّرَد^(٦) المعروف، ولذلك تميز بالخلقة عن صفة سائر الطيور، وإن لم يدم ذلك وعاد إلى أصله فاعلم أنه سحر، كما

(١) ذكر الغزالي معنى هذا في «معارج القدس» (ص ١٤٤)، وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (١٣٦/٨):

إن الذي استقر عند العامة أن خرق العادة يدل على أن من وقع له ذلك من أولياء الله تعالى، وهو غلط ممن يقوله، فإن الخارق قد يظهر على يد المبطل من ساحر وكاهن وراهب، فيحتاج من يستدل بذلك على ولاية أولياء الله تعالى إلى فارق، وأولى ما ذكره؛ أن يختبر حال من وقع له ذلك، فإن كان متمسكاً بالأوامر الشرعية والنواهي كان ذلك علامة ولايته، ومن لا فلا، وبالله التوفيق.

(٢) قد يتصور الشيطان في صورة الميت، ويخرج من قبره، ويكلم ويصافح زائر القبر، فيعتقد الجهال أن هذا من كرامات هذا الميت، وأنه من الأولياء الصالحين، فيتخذون ذلك القبر وثناً يعبدونه مع الله. انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية»: (١/١٢٦).

(٣) قال الغزالي في «سر العالمين» (ص ٤٧٣): والفرق بين المعجزة والسحر والكرامة هو دوام الشيء وإظهاره للناس كالقرآن المجيد، فهو المعجز الأكبر والناموس الأعظم.

(٤) جمع حنش، نوع من الحيات، ويجمع أيضاً على أحناش. انظر: «المنجد في اللغة» (ص ١٥٨).

(٥) نقل ذلك ابن جرير الطبري في «تفسيره»: (٦/٤٢٦) عن ابن جريج.

(٦) الصُّرَد غير الخفَّاش، فالصرد طائر فوق العصفور، غذاؤه من اللحم، يصيد العصافير، وهو أبقع ضخم الرأس، شرس النفس شديد النفرة، لا يقدر عليه أحد، ومأواه الأشجار ورؤوس القلاع وأعلي الحصون. انظر: «حياة الحيوان الكبرى» للدميري: (١/٤١٠).

تفعله السحرة، فإنه تحصل على يده البيضاء بقشة^(١)، ثم لا تدوم، بل ترجع إلى أصلها، فإن لم ترجع إلى أصلها ودامت فقد أبدلها له الخادم من الجان^(٢)، ولو كان في قوة الساحر الدوام لما خيّل له كان السحرة ملوكاً، وكيف وأنت لا تراهم إلا فقراء؟ تصديقاً للحديث السابق الذي رواه النسائي عنه رضي الله عنه، حيث قال فيه: «ومن تعلق شيئاً^(٣) وكل إليه^(٤) في سياق السحر كما سبق قريباً، فترى السحرة قد وكلوا إلى ذلك، فازداد فقرهم.

إن قيل: إن من السحرة من يمشي على الماء حقيقة لا بتخييل، ومنهم من يطير^(٥) في الهواء.

قيل له: ذلك لأجل ما استخدموا، ومن صاحبهم من أجناسهم من الجن يحملهم، فلا حجة فيه، والله أعلم.

(١) البيضاء: الورقة البيضاء، والبقشة: عملة معدنية، كانت متداولة في اليمن قبل قيام ثورة سبتمبر عام (١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م).

(٢) قال شيخ الإسلام الشوكاني في «البدر الطالع»: (٣١٤/١) في ترجمة السيد [الساحر] العباس بن محمد المغربي التونسي القادم إلى صنعاء سنة (١٢٠٠هـ) ما لفظه: وله معرفة بعلم الحروف والأوفاق، رأينا منه في ذلك عجائب وغرائب، وأخذنا عنه في علم الأوفاق لقصد التجريب لا لاعتقاد شيء من ذلك، وكان إذا احتاج إلى دراهم أخذ بياضاً، وقطعه قطعاً على صور الضربة المتعامل بها، ثم يجعلها في وعاء، ويتلو عليها، فتقلب دراهم، وكنت في الابتداء أظن ذلك حيلة وشعوذة، فأخذت ذلك الوعاء، وفتشته، فلم أفق على الحقيقة، فسألته أن يصدقني، فقال: إن تلك الدراهم يجيء بها خادم من الجن، يضعها في ذلك الوعاء بقدر ما جعله من قطع البياض، ويكون ذلك قرصاً حتى يتمكن من القضاء، فيقضي.

(٣) في الأصل: «بشيء»، والتصويب من «سنن النسائي».

(٤) أخرجه النسائي في «السنن» (ص ٥٩٤)، كتاب تحريم الدم، باب الحكم في السحرة، حديث رقم (٤٠٨١)، عن أبي هريرة، بلفظ: «من عقد عقدة ثم نثت فيها فقد سحر، ومن سحر فقد أشرك، ومن تعلق شيئاً وكل إليه»، وضعفه الألباني في «غاية المرام» (ص ١٤٢)، حديث رقم (٢٨٨)، لكن جملة التعلق التي ذكرها المؤلف هنا أخرجها الترمذي في «السنن» (ص ٦٠٣)، كتاب الطب، باب ما جاء في كراهية التعلق، حديث رقم (٢٠٧٧) عن أبي معبد الجهني، وحسنها الألباني في «غاية المرام» (ص ١٤٧)، حديث رقم (٢٩٧).

(٥) في الأصل: «يمشي»، والصواب ما أثبتناه.

ورأيت لابن حجر العسقلاني في «فتح الباري» أن الكرامة ما يحصل على حسب الاتفاق في بعض الأوقات للمؤمن، والسحر ما يحصل باستدعائه بقواعده، والمعجز ما يحصل للأنبياء بالتحدي^(١).

والمراد بالتحدي ادعاء النبوة، وأن تكون معجزة الأنبياء غالبية لما يحصل على أيدي السحرة كما غلب موسى عليه السلام السحرة، وتلقفت عصاه ﴿مَا صَعَوْا إِنَّمَا صَعَوْا كَيْدُ سِحْرٍ وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَقْبَلَ﴾ [طه: ٦٩] كما ذكره الله تعالى، والله أعلم.



(١) نقل معناه الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (٣٨٥/١١) عن المازري، وحصول الكرامة للولي اتفاقاً أغلبي، قيده بذلك المازري في جملة كلامه، فقد تقع الكرامة أحياناً بطلب من الولي الصالح، يدل على ذلك حديث: «لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة»، أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص ٦٢٥)، كتاب الأنبياء، باب قول الله: ﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَبَتْ مِنْ أَهْلِهَا﴾، حديث رقم (٣٤٣٦)، ومسلم في «صحيحه» (ص ١١١٠)، كتاب البر والصلة، باب تقديم بر الوالدين على التطوع بالصلاة وغيرها، حديث رقم (٢٥٥٠)، والشاهد فيه ما جاء في قصة جريج، ففي لفظ مسلم: «فأتوه، فاستنزلوه، وهدموا صومعته، وجعلوا يضربونه، فقال: ما شأنكم؟ قالوا: زينت بهذه البغي، فولدت منك، فقال: أين الصبي؟ فجاؤوا به، فقال: دعوني حتى أصلي، فصلى، فلما انصرف أتى الصبي، فطعن في بطنه، وقال: يا غلام، من أبوك؟ قال: فلان الراعي». قال الحافظ - عند شرحه - في «الفتح» (٧/ ١٥٥): وفي إثبات كرامات الأولياء، ووقوع الكرامة لهم باختيارهم وطلبهم.

تعريف الكهانة وحكمها وإتيان الكاهن والعراف والفرق بينهما

والكهانة هي ما يستدل به الكاهن على أمور غائبة يعلم عندهم يرجع إلى اتصالهم بالجن، يخبرونهم بأشياء من المغيبات، يكذبون في أكثرها، وتصادف في بعضها^(١).

قال العلماء: وتحرم أجره البغي وحلوان الكاهن الذي يوهم علم الغيب، وهو نوع سحر لنهيه ﷺ عن الكهانة في قوله: «من أتى كاهناً فصدقه بما يقول، فقد برئ مما أنزل على محمد». رواه أبو داود وغيره^(٢).

قال النووي: قال العلماء: إنما نهي عن إتيان الكهان لأنهم يتكلمون في مغيبات قد يصادف بعضها الإصابة، فيخاف الفتنة على الإنسان بسبب ذلك، ولأنهم يلبسون على الناس كثيراً من أمر الشرائع، وقد تظاهرت الأخبار الصحيحة بالنهي عن إتيان الكهان وتصديقهم بما يقولون، وتحريم ما يعطون من الحلوان، فهذا حرام بإجماع المسلمين، وقد نقل الإجماع على تحريمه جماعة، منهم أبو محمد البغوي^(٣)، قال: لأن فعل الكهانة

(١) الكهانة: ادعاء علم الغيب، كالإخبار بما سيقع في الأرض مع الاستناد إلى سبب، والأصل فيه استراق الجني السمع من كلام الملائكة، فيلقيه في أذن الكاهن، والكاهن لفظ يطلق على العراف والذي يضرب بالحصى والمنجم، وسيأتي التعريف الخاص بكل منهم، وكانت الكهانة في الجاهلية فاشية، خصوصاً في العرب لانقطاع النبوة فيهم، فلما جاء الإسلام ونزل القرآن حرس السماء من الشياطين، وأرسلت عليهم الشهب، فبقي من استراقهم ما يتخطفه الأعلى فيلقيه إلى الأسفل قبل أن يصيبه الشهاب، وإلى ذلك الإشارة بقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شَهَابٌ ثَائِبٌ﴾ [الصافات: ١٠]، وكانت إصابة الكهان قبل الإسلام كثيرة جداً كما جاء في أخبار شق وسطيح ونحوهما، وأما في الإسلام فقد ندر ذلك جداً حتى كاد يضمحل، والله الحمد. وانظر: «فتح الباري»: (١١/٣٧٨).

(٢) أخرجه أبو داود في «السنن» (ص ٥٥)، كتاب الطب، باب في الكاهن، حديث رقم (٣٩٠٤)، عن أبي هريرة، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند»: (٤٠٨/٢)، حديث رقم (٩٢٧٩)، بلفظ: «من أتى حائضاً أو امرأة في دبرها أو كاهناً فصدقه فقد برئ مما أنزل الله على محمد ﷺ»، وصححه الألباني في «تخريج أحاديث المشكاة»: (٥٤١/٢)، حديث رقم (٤٥٩٩).

(٣) هو محيي السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد البغوي الشافعي (٤٣٦ - ٥١٦هـ): فقيه، محدث، مفسر، نسبته إلى (بغا) من قرى خراسان بين هراة ومرو، وتوفي بمرو الروذ (وتعرف بمرو =

باطل^(١). وقال^(٢) الماوردي^(٣) في «الأحكام السلطانية»: ويمنع المحتسبُ الناس من التكسب بالكهانة واللهو، ويؤدب عليها الآخذ والمعطي^(٤). وقال [الخطابي]: وحلوان العراف حرام أيضاً. قال: والفرق بين العراف والكاهن؛ أن الكاهن إنما يتعاطى الإخبار عن الكوائن في المستقبل، ويدعي معرفة الأسرار، والعراف يتعاطى معرفة الشيء المسروق ومكان الضالة ونحوهما^(٥).

قال العلقمي^(٦) في «شرح الجامع الصغير» ما لفظه: قلت: ولعل المراد: ارتكب ذلك

= الصغرى، تقع على نهر مرغاب، داخله الآن في حدود تركستان شمال بلاد الأفغان)، بورك له في تصانيفه، ورزق فيها القبول التام لحسن قصده وصدق نيته، وتنافس العلماء في تحصيلها، منها: «التهذيب» في فقه الشافعية، و«شرح السنة» في الحديث، و«الباب التأويل في معالم التنزيل» في التفسير، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤٣٩/١٩)، و«الأعلام»: (٢٥٩/٢).

(١) قال البغوي في «شرح السنة»: (٢٣/٨): اتفق أهل العلم على تحريم مهر البغي وحلوان الكاهن، فمهر البغي: أن يعطي امرأة شيئاً على أن يفجر بها، وحلوان الكاهن: ما يأخذه المتكهن على كهنته، وفعل الكهانة باطل لا يجوز أخذ الأجرة عليها.

(٢) هذه الكلمة في الأصل بدون واو، وكذلك في قوله بعد قليل: وقال الخطابي، وزيادة الواو فيهما من «شرح مسلم».

(٣) في الأصل: «الماورودي»، والصواب ما أثبتناه، وهو القاضي أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي (٣٦٤ - ٤٥٠هـ): من أكابر علماء الشافعية، ومن أصحاب التصانيف الكثيرة النافعة، نسبته إلى بيع ماء الورد، ولد في البصرة، وانتقل إلى بغداد، وولي القضاء في بلدان عدة، ثم جعل «أقضى القضاة» في أيام القائم بأمر الله العباسي، وكان يميل إلى مذهب الاعتزال، وكان لا يتظاهر بذلك، ولكنه لا يوافقهم في خلق القرآن، وتوفي ببغداد، من كتبه: «أدب الدنيا والدين»، و«الأحكام السلطانية»، و«النكت والعيون» في تفسير القرآن. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٦٤/١٨)، و«الأعلام»: (٣٢٧/٤).

(٤) «الأحكام السلطانية والولايات الدينية» للماوردي (ص ٢٩٠).

(٥) «شرح مسلم» للنووي: (٢٥/٥)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وانظر: «معالم السنن» للخطابي: (١٠٤/٣).

(٦) هو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن علي بن أبي بكر العلقمي (٨٩٧ - ٩٦٩هـ): فقيه شافعي، عارف بالحديث، من بيوتات العلم في القاهرة، كان من تلاميذ الجلال السيوطي، ومن المدرسين بالأزهر، له: «الكوكب المنير بشرح الجامع الصغير»، و«قبس النيرين على تفسير الجلالين»، وغيرهما. انظر: «شذرات الذهب»: (٣٣٨/٨)، و«الأعلام»: (١٩٥/٦).

مستحلاً له أو صدقه فيما قال على الحقيقة، قال: وفي حديث آخر: «لم تقبل له صلاة أربعين يوماً»^(١)، معناه: أنه لا ثواب له فيها، وإن كانت مجزية في سقوط الفرض عنه. انتهى^(٢).



(١) أخرجه مسلم عن بعض أزواج النبي ﷺ، وسيأتي لفظه وتخريجه بعد قليل، وأخرجه أيضاً أحمد في «المسند»: (٣٨٠/٥)، حديث رقم (٢٣٢٧٠)، بلفظ: «من أتى عرافاً فصدقه بما يقول، لم تقبل له صلاة أربعين يوماً».

(٢) «الكوكب المنير بشرح الجامع الصغير» لابن العلقمي، مخطوط بمكتبة الإسكندرية، ولم أتمكن من الوقوف عليه أو تصويره.

[النساء المحروفات في اليمن بالرحيلات هن من الكهان]

قال صاحب «منهاج المتقين»: «[إن النساء اللاتي يعرفن في جهاتنا هذه] بالروحيات والرحيلات [هنّ] من الكهان، سواء صدقن أو كذبن»^(١)، وكذبهن أكثر، وفي «صحيح مسلم»: «من أتى عرافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاةً أربعين ليلة»^(٢).



- (١) العبارة في الأصل: «والروحيات المعروفات بالرحيلات من الكهان سواء صدقن أو كذبن»، والزيادتان والتصويب من «منهاج المتقين» لداود بن كامل الحجري (ق ١٠)، وهو مخطوط.
- (٢) أخرجه مسلم في «الصحيح» (ص ٩٨٥)، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة وإتيان الكهان، حديث رقم (٢٢٣٠).

ليس في قدرة الساجر الإتيان بما يظاهي معجزات الأنبياء ﷺ

[٤٣/أ] والذي في قدرة الساجر والكاهن^(١) كثير من المنخرقات، كالطيران في الهواء والمشى على الماء وقلب الأعيان؛ مثل قلب التراب حجراً والنحاس ذهباً، وليس المراد بقلب حقيقي بل من التخيل والتمويه، يبقى مدة ثم يعود إلى أصله.

قال العلماء: وأما إحياء الموتى فلا يقدر عليه الساجر، ولا يحصل على يديه أصلاً كما ذكره القشيري^(٢) في رسالته^(٣)، ويدل عليه ما أخرجه السيوطي في «الدر المنثور» عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَحْيَى الْمَوْتَى بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٤٩] في سورة آل عمران، قال: أخرج إسحاق بن بشر^(٤) وابن عساكر عن ابن عباس قال: كانت اليهود يجتمعون إلى عيسى، ويستتهزئون به، ويقولون له: يا عيسى ما أكل فلان البارحة؟ وما ادخر في بيته لغد؟

(١) تقدم قبل قليل تعريف الكاهن، ولا يقدر على فعل ما ذكر من الخوارق إلا إذا جمع بين السحر والكهانة، والله أعلم.

(٢) هو أبو القاسم زين الإسلام عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (٣٧٦ - ٤٦٥هـ): الإمام الزاهد القدوة، الشافعي الصوفي، شيخ خراسان في عصره، كانت إقامته بنيسابور، وتوفي فيها، وكان السلطان ألب أرسلان يقدمه ويكرمه، من كتبه: «التيسير في التفسير»، ويقال له: «التفسير الكبير»، و«لطائف الإشارات» في التفسير أيضاً، و«الرسالة القشيرية». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٢٧/١٨)، و«الأعلام»: (٥٧/٤).

(٣) لم يتكلم القشيري في رسالته عن السحر أصلاً، وإنما تكلم عن الفرق بين كرامات الأولياء ومعجزات الأنبياء، ونقل في هذا المعنى عن أبي إسحاق الإسفراييني قوله: المعجزات دلالات صدق الأنبياء، ودليل النبوة لا يوجد مع غير النبي، وقال: الأولياء لهم كرامات شبه إجابة الدعاء، فأما جنس ما هو معجزة للأنبياء فلا. انظر: «الرسالة القشيرية»: (٦٦٠/٢).

(٤) هو أبو حذيفة إسحاق بن بشر بن محمد بن عبد الله بن سالم البخاري (. . . - ٢٠٦هـ): من أصحاب السير والأحداث، ولد ببلخ، واستوطن بخارى، فنسب إليها، كذبه علي بن المديني والدارقطني، وقال ابن حبان: لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب، وقال ابن حجر: يروي العظام عن ابن إسحاق وابن جريج والثوري. له تصانيف، منها: «كتاب المبتدأ»، و«كتاب الردة»، و«كتاب الجمل»، و«كتاب الفتوح»، و«كتاب حفر زمزم»، و«كتاب الألوية»، و«كتاب صفين». انظر: «فهرست ابن النديم» (ص ١٣٧)، و«لسان الميزان»: (٣٥٤/١)، و«معجم المؤلفين»: (٢٣١/٢).

فيخبرهم، فيسخرهم منه، حتى طال ذلك به وبهم، وكان عيسى ليس له قرار ولا موضع يعرف، إنما هو سائح في الأرض، فمر ذات يوم بامرأة قاعدة عند قبر، وهي تبكي، فسألها، فقالت: ماتت ابنة لي، لم يكن لي ولد غيرها، فصلى عيسى ركعتين، ثم نادى: يا فلانة، قومي بإذن الرحمن، فخرجي، فتحرك القبر، ثم نادى الثانية، فانصدع القبر، ثم نادى الثالثة، فخرجت وهي تنفض رأسها من التراب، فقالت: يا أماه ما حملك على أن أذوق كرب الموت مرتين؟ يا أماه اصبري واحتسبي، فلا حاجة لي في الدنيا، يا روح الله؛ سل ربي أن يردني إلى الآخرة، وأن يهون علي كرب الموت، فدعا ربه، فقبضها إليه، فاستوت عليها الأرض، فبلغ ذلك اليهود، فزادوا عليه غيضاً.

وكان ملك منهم في ناحية، [في] مدينة يقال لها نصيبين^(١) جباراً عاتياً، وأمر عيسى بالمصير إليه ليدعوه وأهل تلك المدينة إلى المراجعة، فمضى حتى شارف المدينة ومعه الحواريون، فقال لأصحابه: ألا رجل منكم ينطلق إلى المدينة، فينادي فيها، فيقول: إن عيسى عبد الله ورسوله، فقام رجل من الحواريين، يقال له: يعقوب، فقال: أنا يا روح الله، فقال: اذهب، فأنت أول من يتبرأ مني، فقام آخر، يقال له: تو صار^(٢)، قال له: أنا معه، قال: وأنت معه، ومشيا، فقام شمعون، فقال: يا روح الله؛ أكون ثالثهم، فائذن لي أن أنال منك إن اضطررت^(٣) إلى ذلك، قال: نعم، فانطلقوا، حتى إذا كان قريباً من المدينة، قال لهما شمعون: ادخلا المدينة، فبلغا ما أمرتما، وأنا مقيم مكاني، فإن ابتليتما أقبلت لكما.

فانطلقا، حتى إذا دخلا المدينة، وقد تحدث الناس بأمر عيسى، وهم يقولون فيه أقبح القول وفي أمه، فنادى أحدهما وهو الأول: ألا إن عيسى عبد الله ورسوله، فوثبوا إليهما: من القائل إن عيسى عبد الله ورسوله؟ فتبرأ الذي نادى، فقال: ما قلت شيئاً، فقال الآخر: قد قلت، وأنا أقوله، إن عيسى عبد الله ورسوله وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، فآمنوا

(١) نصيبين: مدينة قديمة في ديار ربيعة، وهي من بلاد الجزيرة بين دجلة والفرات، وهي في تركيا حالياً. انظر: «الروض المعطار» (ص ٥٧٧)، و«المنجد في الأعلام» (ص ٧١٠).

(٢) في الأصل: «قصوار»، والتصويب من «تاريخ دمشق» و«الدر المنثور».

(٣) في الأصل: «اضطريت»، والتصويب من «تاريخ دمشق» و«الدر المنثور».

يا معشر بني إسرائيل خيراً لكم، فانطلقوا به إلى ملكهم، وكان جباراً طاغياً، فقال له: ويلك، ما تقول؟ قال: أقول: عيسى عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه، قال: كذبت، فخذفوا عيسى وأمه بالبهتان، ثم قال: تبرأ ويلك من عيسى، وقل فيه مقاتلتنا، [٤٣/ب] قال: لا أفعل، قال: إن لم تفعل قطعت يديك ورجليك، وسمرت عينيك، فقال: افعل ما أنت فاعل، ففعل به ذلك، فألقاه على مزبلة في وسط مدينتهم.

ثم إن الملك همّ أن يقطع لسانه، إذ دخل شمعون، وقد اجتمع الناس، فقال لهم: ما قال هذا المسكين؟ قالوا: زعم أن عيسى عبد الله ورسوله، فقال شمعون: أيها الملك؛ أتأذن لي فأذنو منه فأسأله؟ قال: نعم، قال له شمعون: أيها المبتلى؛ ما تقول؟ قال: أقول: إن عيسى عبد الله ورسوله، قال: فما آيته نعرفه؟ قال: يُبرئ الأكمه والأبرص والسقيم، قال: هذا يفعله الأطباء، فهل غيره؟ قال: نعم، يخبركم بما تأكلون وما تدخرون، قال: هذا تعرفه الكهنة، فهل غير هذا؟ قال: نعم، يخلق من الطين كهية الطير، قال: هذا قد يفعله السحرة، يكون أخذه منهم، فجعل الملك يتعجب منه وسؤاله، فقال: هل غير هذا؟ قال: نعم، يحيي الموتى. قال: أيها الملك؛ إنه ذكر أمراً عظيماً، وما خلق يقدر على ذلك إلا بإذن الله، ولا يقضي الله ذلك على يدي ساحر كذاب، فإن لم يكن عيسى رسولاً فلا يقدر على ذلك، وما فعل الله ذلك لأحد إلا لإبراهيم^(١) حين سأله: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠]، ومن مثل إبراهيم خليل الرحمن؟ انتهى^(٢) ما ذكره السيوطي^(٣).

فتراه ذكر ما يقدر عليه الساحر دون ما لم يقدر عليه^(٤)، فأمر السحرة والكهنة ملتبسة

- (١) في الأصل: «بأحد إلا بإبراهيم»، والتصويب من «الدر المنثور».
- (٢) «تاريخ دمشق» لابن عساكر: (٤٧/٣٩٢)، و«الدر المنثور» للسيوطي: (٢/٢١٦)، وما بين المعقوفتين زيادة منهما.
- (٣) بعدها في الأصل كلمة ملحقة غير واضحة، ولا لزوم لها.
- (٤) قال القرطبي في «تفسيره» (٤٧/٢): أجمع المسلمون على أنه ليس في السحر ما يفعل الله عنده إنزال الجراد والقمل والضفادع وخلق البحر وقلب العصا وإحياء الموتى وإنطاق العجماء، وأمثال ذلك من عظيم آيات الرسل ﷺ، فهذا ونحوه مما يجب القطع بأنه لا يكون ولا يفعله الله عند إرادة الساحر، قال القاضي أبو بكر بن الطيب: وإنما منعنا ذلك بالإجماع، ولولاه لأجزناه.

فيما يجري من الخوارق، والأمر كما قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا وَلَلَبَسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلِيُوتُونَ﴾ [الأنعام: ٩].

فالخوارق للأنبياء ﷺ والكرامات للأولياء عارضها أعمال السحرة والكهان، فيحتاج إلى معرفة الفرق فيما بينها لتمييز ذلك، وقد ذكر الفرق جماعات من العلماء كالغزالي وغيره، فحاصل ما ذكره الغزالي؛ أنك تنظر إلى حال الولي، إن كان ولياً حقيقياً قائماً^(١) بالشرعية والحقيقة جميعاً وبالأوامر والنواهي الشرعية، فما جرى على يده فهو كرامة، وما كان على غير ذلك فهم السحرة والكهنة^(٢)، والله أعلم.

والكهانة والسحر لهما رقى عجمية وتبخيرات وأوقات مخصوصات، وقد أشار إلى شيء منها الرازي في «مفتاح الغيب» عند تفسير الآية في البقرة بما لا مزيد عليه^(٣).

ولذلك ذكر الدميري^(٤) وغيره أنه لا ينبغي كتب الرقى العجمية إلا بعد معرفة معناها؛ لئلا يكون فيها من السحر^(٥). وقال^(٦) الصنهاجي^(٧) في كتابه «كنز الأسرار»: ولأن الرقى

(١) في الأصل: «قائم»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) لم أقف على كلام للغزالي بهذا اللفظ، لكنه ذكر معناه في «معارج القدس» (ص ١٤٤).

(٣) «تفسير الرازي»: (٣/١٩٥).

(٤) هو أبو البقاء كمال الدين محمد بن موسى بن عيسى الدميري (٧٤٢ - ٨٠٨هـ): باحث، أديب، من فقهاء الشافعية، من أهل دميرة (بمصر)، ولد ونشأ وتوفي بالقاهرة، كان يتكسب بالخياطة، ثم أقبل على العلم وأفتى ودرس، وكانت له في الأزهر حلقة خاصة، وأقام مدة بمكة والمدينة، من كتبه: «حياة الحيوان»، و«الديباجة» في شرح كتاب ابن ماجه في الحديث، و«النجم الوهاج» في شرح «منهاج النووي»، وغيرها. انظر: «الضوء اللامع»: (١٠/٥٩)، و«الأعلام»: (٧/١١٨).

(٥) «حياة الحيوان الكبرى» للدميري: (١/٤٨٣)، وقد أتى المؤلف بمعنى كلامه، واعلم أن الدميري ﷺ قد ناقض كلامه بعد ذلك بقليل، وأتى برقية فيها أسماء أعجمية، بل وفيها شرك، وهو التسمية بغير اسم الله، فقال: ورأيت بخط ابن الصلاح في رحلته رقية للعقرب، قال: ذكر أن الإنسان يرقى بها فلا تلدغه عقرب، وإن أخذها بيده لا تلدغه، وإن لدغته لا تضره، وهي: باسم الله، وبالله، وباسم جبريل وميكائيل، كازم كازم ويزازم فتيز إلى مرن يشتامر ايشتامر اهوذا هوذا هي لمظا، أنا الراقي، والله الشافي.

(٦) في الأصل بدون واو.

(٧) هو أبو عبد الله محمد بن سعيد بن عمر المغربي الصنهاجي (... - نحو ٧٩٥هـ): قاض بأزمور،

العجمية قد يحصل فيها الزيادة والنقصان، فيحصل بسبب ذلك الخلل، وقد يحصل الضرر على الناقل له لحصول الغلط، فيعود عليه. في كلام ذكره.

وأما الأسماء والدعاء بها الخالصة عن الشوائب، فهو من المباح الجائز، لكن بشروط: أن يكون الداعي بها والراقم لها على طهارة وإخلاص، وأن لا يُدعى بها إلا على من يستحق الدعاء عليه، وإلا عادت على الداعي بها، كما ذكره صاحب «خواص الأسماء»^(١)، فقال: ما لفظه: الوفق أو الاسم إذا تلي على من لا جناية له ظاهرة رجع الفعل على فاعله، وصح بالتجربة. انتهى كلامه، وهو صحيح، يشهد له اللعنة على غير من يستحقها، كما في الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «لعن اللاعن لغير مستحقه يرجع عليه»^(٢)، وكذلك الحديث فيمن كفر أخاه المسلم ولم يكن كما قال، إلا رجع عليه، كما في «الصحيحين»^(٣).



- = يعرف بابن شاذ (أو ابن مشاذ)، له: «كنز الأسرار ولوائح الأفكار» في الآداب والفضائل، ولم أفق عليه. انظر: «الأعلام»: (١٣٩/٦).
- (١) هو كتاب «خواص الأسماء الحسنى»، للبوني المتقدم ذكره كما في «كشف الظنون» (٧٢٦/١)، ولم أفق عليه، والظاهر مما نقل عنه المؤلف أنه مشوب بالسحر، وللبوني - لا رحمه الله - باع طويل في السحر كما يظهر من مؤلفاته.
- (٢) لم أجده بهذا اللفظ، وأخرج أبو داود في «السنن» (ص ٧٤٣)، في كتاب الأدب، باب في اللعن، حديث رقم (٤٩٠٨)، والترمذي في «السنن» (ص ٥٨٠)، في كتاب البر والصلة، باب ما جاء في اللعنة، حديث رقم (١٩٨٣)، عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: «وإنه من لعن شيئاً ليس له بأهل رجعت اللعنة عليه»، وذكره الألباني في «الصحيحة»: (٥١/٢)، حديث رقم (٥٢٨).
- (٣) أخرج البخاري في «الصحيح» (ص ١١٣٩)، في كتاب الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، حديث رقم (٦١٠٤)، ومسلم في «الصحيح» (ص ٥٣)، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر، حديث رقم (٦٠)، عن ابن عمر، واللفظ له، قال: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرئ قال لأخيه: يا كافر فقد باء بها أحدهما، إن كان كما قال وإلا رجعت عليه».

[من العرافة معرفة الكتف ومعرفة الماء تحت الأرض]

ومن العرافة معرفة الكتف^(١)، ومن ذلك معرفة الماء تحت الأرض، وقد يحتمل النهي عنها إذا كان بغير خاصية مباحة، فأما بذلك فجائز^(٢)، وذلك [٤٤/أ] قد يصادف وقد لا، وإن كان أهله يذكرون أنهم يكتحلون بكحال مرارة الهدهد، فيرون عند الاكتحال به عند شروق الشمس دخاناً صاعداً، فيعلمون بالماء، قالوا: فإن كان الدخان كثيراً فهو كثير وقريب، وإن كان بالعكس فهو ماء قليل بعيد، مع أن مرارة الهدهد نجسة؛ لأنه لا يحل؛ ثم إنه يكون كحله ضاراً للعين، محرقاً لها مؤلماً كما ذكره من كان يعتمد على معرفة الماء.



(١) علم الكتف: علم يزعم أهل الشر والضلال أن من علمه يكون إذا نظر في أكتاف الغنم اطلع على أمور من الغيب، وربما زعم المشتغل به أن السلطان يموت في تاريخ كذا، وأنه يطرأ رخص أو غلاء أو موت الأعيان كالعلماء والصالحين، وقد يذكر شأن الكنوز أو الدفائن، ونحو ذلك. انظر: «أضواء البيان»: (٣/٣٦).

(٢) كالأجهزة العلمية الحديثة التي تحدد مكان الماء وعمقه وكميته، وأما الغيب فقد استأثر الله بعلمه.

الكلام على علم النجوم

وها هنا علم النجوم ومعرفة الطوالع والساعات للاستدلال بذلك على المغيبات واختيار الأوقات، فإنه وإن وافق في بعض الأحوال لم يكن طريقاً إلى العلم بصدقه.

قال في «منهاج المتقين»: ورأيت في «نهج البلاغة» [من كلام] لعلي بن أبي طالب^(١) قاله لبعض أصحابه^(٢) لما عزم على المسير إلى [الخوارج]^(٣)، فقال له: يا أمير المؤمنين إن سرت في هذا الوقت خشيتُ أن لا تظفر بمرادك من طريق علم النجوم، فقال له: تزعم أنك تهدي إلى الساعة التي من سار فيها صُرف عن السوء؟ وتخوف من الساعة التي من سار فيها حاق به الضر؟ فمن صدق بهذا فقد كذب القرآن، واستغنى عن الاستعانة بالله في نيل المحبوب ودفع المكروه، وتبتغي في قولك للعامل بأمرك أن يوليك الحمد دون ربه؛ لأنك بزعمك أنت هديته^(٤) إلى الساعة التي نال فيها النفع وأمن من الضر. ثم أقبل على الناس، وقال: أيها الناس؛ إياكم وتعلم النجوم إلا ما يُهتدى به في^(٥) بر أو بحر، فإنها تدعو إلى الكهانة، المنجم كالكاهن، والكاهن كالساحر، والساحر كالكافر، والكافر في النار، سيروا على اسم الله عز وجل. انتهى^(٦).

ولعل في «النهج» في موضع آخر خلاف هذا، وقد حمله ابن أبي الحديد في «شرح النهج» والإمام يحيى على أن هذا النهي هنا يتعلق بالجزئيات ومراعاة الساعات والأوقات، وما خالفه من كلام علي في النجوم فإنه لإباحته وللدلائل الكليات، مثل ما أجرى الله عادته في الغالب لحوادث العام من الأمطار [٤٤/ب] أو عدمها، في كلام ذكره نحو هذا، وذكر

(١) العبارة في الأصل: «ورأيت في نهج البلاغة عن علي بن أبي طالب»، والزيادة والتصويب من «منهاج المتقين».

(٢) في الأصل: «أهل الشام»، والتصويب من «نهج البلاغة» و«منهاج المتقين».

(٣) مكان هذه الكلمة بياض في الأصل، وقد أضفتها من «نهج البلاغة» و«منهاج المتقين».

(٤) العبارة في الأصل: «لأنك بزعمك أفدت، هدايتك»، والتصويب من «نهج البلاغة» و«منهاج المتقين».

(٥) في الأصل: «من»، والتصويب من «نهج البلاغة» و«منهاج المتقين».

(٦) «نهج البلاغة» (ص ٩٧)، و«منهاج المتقين» لداود الحجي (ق ١٣)، مخطوط.

الإمام يحيى في «شرح النهج» أن المنهي عنه اعتقاد تأثير النجوم، وأما [ما كان]^(١) من باب إجراء الله للعادة والتأثير لله فلا تحريم فيها^(٢).

قال ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة» ما لفظه: ما باله قال في «النهج»: فأجراها على إذلال تسخيرها من ثبات ثابتها، وسير سائرها، وصعودها وهبوطها، ونحوسها وسعودها، وهو القائل: المنجم كالكاهن، والكاهن كالساحر... إلى آخره؟

قال: قلت: إنما أنكر في ذلك القول على من يزعم أن النجوم مؤثرة في الأمور الجزئية، كالذين يحكمون لأرباب المواليد ونحوهم، وكمن يحكم في حرب أو سلم أو سفر أو إقامة بالسعد أو النحس، وإنه لم ينكر على من قال: إن النجوم تؤثر سعوداً أو نحوساً في الأمور الكلية نحو أن يقتضي حرّاً أو برداً، أو تدل على مرض عام أو قحط أو مطر ونحو ذلك من الأمور التي [لا] تخص إنساناً بعينه. انتهى كلامه^(٣).

وقال ابن قيم الجوزية في كتابه «زاد المعاد في هدي خير العباد» ما لفظه: الاستدلال^(٤) بآثار علوية جعلها الله سبحانه علامات وأدلة وأسباباً لحوادث أرضية لا يعلمها أكثر الناس، فإن الله سبحانه لم يخلق شيئاً سدى ولا عبثاً، وربط سبحانه العالم العلوي بالسفلي، وجعل علويّه مؤثراً في سفليّه^(٥) دون العكس، والشمس والقمر لا ينكسفان لموت أحد ولا لحياته، وإن كان كسوفهما سبباً لشر يحدث في الأرض، ولهذا شرع سبحانه تغيير الشر عند كسوفهما^(٦) بما يدفع ذلك الشر المتوقع من [الصلاة والذكر والدعاء والتوبة والاستغفار والعق، فإن هذه الأشياء] تعارض أسباب الشر، وتقاومها، وتدفع موجباتها^(٧) إن قويت

(١) زيادة اقتضاها السياق.

(٢) «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد: (٤٢٢/٦)، و«الديباج الوضي» للإمام يحيى بن حمزة: (٥٥٩/٢ - ٥٦٠).

(٣) «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد: (٤٢٢/٦)، وما بين المعقوفين زيادة منه.

(٤) في «زاد المعاد»: وأما أصحاب الملاحم فركبوا ملاحمهم من أشياء: أحدها: من...، والسادس: من استدلال بآثار... إلخ.

(٥) في الأصل: «مؤثر في سفله»، والتصويب من «زاد المعاد».

(٦) في الأصل: «كسوفها»، والتصويب من «زاد المعاد».

(٧) في الأصل: «موجتها»، والتصويب من «زاد المعاد».

عليها، وقد جعل الله سبحانه حركة الشمس والقمر واختلاف مطالعتهما سبباً للفصول التي هي سبب الحر والبرد والشتاء والصيف، وما يحدث فيها مما يليق بكل فصل منها، فمن له [٤٥/أ] اعتناء بحركاتهما واختلاف مطالعتهما يستدل بذلك على ما يحدث في النبات والحيوان وغيرهما... إلى آخر كلامه^(١).

وقال الغزالي أول كتابه «الإحياء» ما لفظه: علم النجوم هو في نفسه غير مذموم لذاته؛ إذ هو قسمان: قسم حسابي؛ وبذلك نطق القرآن، فقال عز وجل: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥]^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ﴾ [يس: ٣٩].

والثاني: الأحكام؛ وحاصله يرجع إلى الاستدلال على الحوادث بالأسباب. ثم ذكر ما جاء في الحديث من النهي عنه، ثم قال: وإنما زجر عنه ﷺ لثلاثة وجوه:

أحدها: أنه يضر بأكثر الخلق، فإنه إذا ألقى إليهم أن هذه الآثار تحدث عقب سير الكواكب، وقع في نفوسهم أن الكواكب هي المؤثرة، وأنها الآلهة [المدبرة] لأنها جواهر^(٣) شريفة سماوية، يعظم وقعها في القلوب، فيبقى القلب ملتفتاً^(٤) [إليها]، ويرى الخير والشر محذوراً ومرجواً من جهتها، ويمحى ذكر الله عز وجل عن القلب، فإن الضعيف يقصر نظره على الوسائط، والعالم الراسخ هو الذي يطلع على [أن] الشمس والقمر [والنجوم] مسخرات^(٥) بأمره سبحانه.

وثانيها: أن أحكام^(٦) النجوم تخمين محض، ليس يدرك في حق آحاد^(٧) الأشخاص لا يقيناً ولا ظناً، فالحكم به [حكم] بجهل، وقد كان ذلك معجزة لإدريس ﷺ فيما يحكى، ثم اندرس ذلك، وما يتفق من إصابة المنجم على ندور^(٨) [فهو اتفاق].

(١) «زاد المعاد»: (٦٩٨/٥)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٢) في الأصل: «والشمس»، ولا توجد واو في الآية.

(٣) في الأصل: «جوار»، والتصويب من «الإحياء».

(٤) في الأصل: «مشغول»، والتصويب من «الإحياء».

(٥) في الأصل: «وأنها مسخرات»، والتصويب من «الإحياء».

(٦) في الأصل: «حكم»، والتصويب من «الإحياء».

(٧) في الأصل: «أحد»، والتصويب من «الإحياء».

(٨) في الأصل: «فعلى الندور»، والتصويب من «الإحياء».

ثم قال: ثالثها: أنه لا فائدة فيه، فأقل أحواله أنه خوض في فضول من العلم. انتهى كلام «الإحياء»^(١).

ورأيت في بعض الملاحم المعزوة إلى علي بن أبي طالب ما لفظه: أما بعد، فأنا باب العلم ووارثه والعارف بما نزل على محمد ﷺ باعته، والذي خلق النسمة وخلق الحبة، لقد كشف لي ابن عمي ما لم يكشفه لأحد من قومي، فعرفت ما في السماء وما يخف في جوف الماء، والزمن المؤتلف والدهر المختلف، والأنباء والأزمته في جميع الأمكنة، والأقطار والأمصار والأعوام وأهل الأمر، وملاحمهم ومن في ذلك يزاحمهم، [٤٥/ب] وأعلم الكواكب الثابتات والمتحولات. ثم قال: وترون أن هذا من العلوم الغيبية، كلا، وربى إنه من العلوم الكسبية، تعلمته من رسول الله ﷺ، وإنما علم الغيب ما عده تعالى بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [لقمان: ٣٤] الآية، فيعلم سبحانه ما في الأرحام من ذكر وأنثى وقبيح وجميل وسخي وبخيل وشقي وسعيد، ومن يكون في النار حطباً وفي الجنان للمتقين مرافقاً، فهذا علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله سبحانه، وما سوى ذلك فعلمه الله نبيه ﷺ، فعلمنيه، ودعا لي بأن يعيه قلبي. انتهى كلامه^(٢).

وقد قرر المهدي أحمد بن يحيى بن المرتضى في كتابه «المنية والأمل شرح الملل والنحل» وكذا الإمام يحيى بن حمزة في «شرح نهج البلاغة» والفقير يحيى بن حميد في كتابه «التنقيح» وغيرهم، أن تحريم النجوم والنهي عنها من النبي ﷺ كما رواه أبو داود وغيره عن النبي ﷺ أنه قال: «من اقتبس علماً من النجوم اقتبس شعبة من السحر، زاد ما زاد»^(٣). فهذا ونحوه منصرف إلى الاعتقاد لتأثيرها، فأما مع عدمه واعتقاد التأثير لله تعالى إجراء منه للعادة فلا تحريم^(٤).

(١) «إحياء علوم الدين» للغزالي: (١/٤١ - ٤٢)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٢) من قوله: وإنما علم الغيب... إلى آخره موجود في «نهج البلاغة» (ص ١٧٦)، وأما الكلام الذي قبله فلم أعر عليه، والظاهر أن الكل مما وضعته الراضة على أمير المؤمنين علي ﷺ، وعلامة الغلو عليه واضحة، والله المستعان.

(٣) أخرجه عن ابن عباس؛ أبو داود في «سننه» (ص ٥٩٦)، كتاب الطب، باب في النجوم، حديث رقم (٣٩٠٥)، وابن ماجه في «سننه» (ص ٥٦٢)، كتاب الأدب، باب تعلم النجوم، حديث رقم (٣٧٢٦)، وذكره الألباني في «صحيح الجامع الصغير»: (٢/١٠٤٩)، حديث رقم (٦٠٧٤).

(٤) «المنية والأمل» (ق ٧٤)، و«الديباج الوضي»: (٢/٥٦٠)، ولم أقف على كتاب «التنقيح» ليحيى بن حميد.

ومثل هذا حكى الزمخشري في كتابه «ربيع الأبرار» حيث قال: قال أبو حنيفة الدينوري^(١) في كتاب «الأنواء»: النهي منصرف إلى نسبة الأثر إلى الكواكب، وأنها هي المؤثرة، فأما من نسب الأثر إلى خالق الكواكب فيزعم أنه ضربها أمارات ونصبها علامات على ما يحدث بمشيئته، فلا جناح عليه. انتهى كلامه^(٢).

وأما الواقع من غير المنجمين من الإخبار بشيء من المغيبات، فمن الكهانة والعرافة لمن كان له اتصال^(٣) بالجان الذين يختطفون بعض شيء من النوازل، ويخبرون كهانهم بأخبارهم، ومن ذلك ما كان لعمية بغداد كما ذكره غير واحد، فإنها كانت تخبر بالمغيبات، ولا تكاد تخطئ، وبقيت على ذلك المدة الطويلة حوالي^(٤) ثلاثين سنة لا يختلف خبرها، وتخرج السرقات وغيرها من الغائبات^(٥). وإن كان الإخبار بشيء من المغيبات من ولي صالح فمن الكرامات والمكاشفات وصدق الفراسات والإلهامات، وقد أخرج الديلمي^(٦) في «الفردوس» عن ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال: «المؤمن ينظر بنور الله»^(٧).

(١) هو أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري (. . . - ٢٨٢هـ): علامة، مهندس، مؤرخ، نباتي، من نوابغ الدهر، كان من كبار الحنفية، له تصانيف نافعة، منها: «الأخبار الطوال» مختصر في التاريخ، و«الأنواء»، و«النبات»، و«تفسير القرآن»، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/٤٢٢)، و«الأعلام»: (١/٣٢٣).

(٢) «ربيع الأبرار» للزمخشري: (١/٨٧)، ولم أقف على كتاب «الأنواء» لأبي حنيفة الدينوري.

(٣) في الأصل: «اتصالاً»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل: «حول»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) قال ابن الجوزي في «المنتظم»: (٩/١٥٧): وظهر في هذه السنة [أي: سنة ٥٠١هـ] صبية عمياء، تتكلم في أسرار الناس، وبالغ الناس في التحليل لعلم حالها، فلم يعلموا. قال ابن عقيل: وأشكل أمرها على العلماء والخواص والعوام، حتى إنها كانت تسأل عن نقوش الخواتم المقلوبة الصعبة وعن أنواع الفصوص وصفات الأشخاص وما في دواخل البنادق، فتخبر به سواء بسواء، وحكى إبراهيم بن الفراء أنه أخذ شيئاً يشبه الحنطة، فأخطأت هذه المرة في حزره، اهـ باختصار.

(٦) هو أبو شجاع شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرو الديلمي الهمداني (٤٤٥ - ٥٠٩هـ): عالم، محدث، متوسط الحفظ، مؤرخ، من مؤلفاته: «الفردوس بمأثور الخطاب»، و«تاريخ همدان»، و«رياض الأئمة لعقلاء الإنس». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٩/٢٩٤)، و«الأعلام»: (٣/١٨٣).

(٧) ذكره الديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب»: (٤/١٧٨)، حديث رقم (٦٥٥٤)، ولم أقف على كلام في الحكم على الحديث، ولم يُذكر له إسناد حتى ينظر فيه، وقد ذكر السيوطي في مقدمة «الجامع الكبير» أن عزو الحديث إلى كتب أحدها «مسند الفردوس» مغن عن بيان ضعفه.

الكلام على الجن وذكر ما يتعلق بهم

[رؤية الجن ودخولهم الأجسام]

واختلف العلماء في رؤية الجن ودخولهم في الأجسام، هل يمكن؟ على قولين؛ منهم من أحال ذلك، ومنهم من جوزه، وقال: لا مانع.

حجة [٤٦/أ] القول الثاني؛ أن أجسام الجان لطيفة، فلا مانع من دخولها، ويضاف إليها المس، وهذا مذهب أهل السنة^(١)، واحتجوا بقوله تعالى: ﴿كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ [البقرة: ٢٧٥]^(٢)، وبأخبار وردت عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الشيطان ليجري من ابن آدم مجرى الدم واللحم»^(٣)، ولما يشاهد من المصروعين الذين يكون [صرعهم]^(٤) من الجان؛ لأن الصرع نعوذ بالله منه نوعان: أحدهما: من قبل المس من الجان، والآخر: بسقوط بخارات ودوران إلى الرأس، فيحصل الصرع بسببه، فالأول مداواته بالعزائم^(٥) والقرآن، والثاني يداوى بالطب، وقد ذكر مثل هذا الناصر الحسن بن

(١) وهو ما اختاره المهدي أحمد بن يحيى في كتاب «رياضة الأفهام» ضمن «مقدمة البحر» (ص ١٥٢)، حيث قال: مسألة: ويجوز دخول الشيطان في مخاريق الإنسان لورود آثار في ذلك؛ «أنه يجري في ابن آدم مجرى الدم»، ولا مانع عقلياً للطفاته.

(٢) في الأصل: «كالذي يتخبطه الشيطان من المس»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) زيادة: «واللحم» لم أعر عليها، وبدونها أخرجها - عن صفة أم المؤمنين -؛ البخاري في «صحيحه» (ص ٣٥٤)، كتاب الاعتكاف، باب زيارة المرأة زوجها في اعتكافه، حديث رقم (٢٠٣٨)، ومسلم في «صحيحه» (ص ٩٦٤)، كتاب السلام، باب بيان أنه يستحب لمن رئي خالياً بامرأة وكانت زوجته أو محرماً له أن يقول: «هذه فلانة» ليدفع ظن السوء به، حديث رقم (٢١٧٥).

(٤) زيادة اقتضاها السياق.

(٥) بل بالرقية الشرعية من الكتاب والسنة، أو مما يعرف معناه مما لا شرك فيه.

علي الأطروش الديلمي^(١)، كما حكاه عنه صاحب «المغني»^(٢) في مذهبه، والله أعلم.

وأما المعتزلة فأحالوا دخول الجن في أجسام بني آدم، وقالوا: العقل قاض بامتناعه، وهم محجوجون بالسمع، ولا مانع لرقة أجسامهم، وقد حكي عن بعضهم أن الجان لا لون لهم، ولا تُدرك بحاسة البصر، ولو كان لها لون لأدركناها كما ندرك الأجسام، وقد قال الشافعي: من زعم أنه يرى الجان ردت شهادته لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ بِرَبِّكُمْ هُوَ وَقِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]^(٣).

وأجيب بأن المراد على صفة أصل خلقهم، فإنهم لا يرون، فأما إذا تشكلوا في صورة الأجسام فإنهم يرون، وقد رأهم كثير من الأنبياء والصالحين كما هو معلوم. قال الإمام محمد بن مطهر^(٤) من الهادوية: إن الرؤية لا مانع منها، ولفظه: هم يدركون، والدليل عليه؛ أنهم أجسام، والجسم يرى، دليله؛ رؤية بعضهم لبعض، وقد روينا عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه: «إني أمرت أن أقرئ الجن الليلة، فمن يتبعني؟» حتى قالها ثلاثاً، فأطرقوا، إلا عبد الله بن مسعود، فإنه سار معه، وحضره، قال: فانطلقنا، حتى إذا كنا على مسافة من مكة في شعب الحجون، فخط لي خطاً، وقال: «لا تخرج حتى أعود إليك»، ثم افتتح

(١) هو أبو محمد الناصر الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن زين العابدين الهاشمي العلوي (٢٣٠ - ٣٠٤هـ): ثالث ملوك الدولة العلوية بطبرستان، كان شيخ الطالبين وعالمهم، مولده بالمدينة، اتفق الزيدية والإمامية على نعتة بالإمامة، وتجاذبا، وكان يدعى الأطروش لصمم أصابه من ضربة سيف في معركة، له: «تفسير»، و«البساط» في علم الكلام، وغيرها. انظر: «الإفادة في تاريخ أئمة الزيدية» (ص ١٤٧)، و«تراجم رجال شرح الأزهار» (ص ١١)، و«الأعلام»: (٢/ ٢٠٠).

(٢) «المغني في فقه الناصر» لعلي بن بيمزرد من أهل الديلم كما في «طبقات الزيدية الصغرى» للمؤلف (ق ٣٣). ولم أعره عليه.

(٣) انظر: «أحكام القرآن» للشافعي: (٢/ ١٩٤).

(٤) هو الإمام المهدي محمد بن المطهر بن يحيى بن المرتضى (... - ٧٢٨هـ): إمام زيدي، بويج بالخلافة عند موت والده سنة (٦٩٠هـ)، وضم إليه مواضع، منها (عدن أبين)، وكانت بينه وبين سلاطين اليمن (بني رسول) وقائع كثيرة، وملك في آخر الأمر صنعاء، ووفاته في ذي مرمز، ودفن في صنعاء، له تصانيف، منها: «المنهاج الجلي في فقه زيد بن علي»، و«عقود العقيان في الناسخ والمنسوخ من القرآن»، وغيرها. انظر: «البدر الطالع»: (٢/ ٢٧١)، و«الأعلام»: (٧/ ١٠٣).

القرآن، وسمعت لغطاً شديداً حتى خشيت على رسول الله ﷺ، وغشيتة أسودة^(١) كثيرة، حالت بيني وبينه، حتى ما أسمع صوته، ثم انقطعوا، فقال لي رسول الله ﷺ: «هل رأيت شيئاً؟ قلت: نعم، رجالاً سوداً عليهم ثياب بيض، فقال: «أولئك جن نصيبين، وكانوا اثني عشر ألفاً»^(٢). فهذا أوضح دليل على الرؤية. انتهى كلامه^(٣).

ورأيت في «طبقات الشعراوي»، فقال في ترجمة الشيخ علي الخواص^(٤) [٤٦/ب] ما لفظه: وكان يقول: الممنوع [من] رؤية الجان إنما هو في صورتهم التي خلقهم الله تعالى [عليها]، وإذا أراد الحق تعالى أن يُطلع أحداً^(٥) من عبيده على رؤيتهم من غير إرادة منهم، رفع سبحانه وتعالى الحجاب عن عين الرائي فيراهم، وقد يأمر الله تعالى الجن بالظهور لنا، فيتجسدون لنا، ونراهم رأي العين، ثم إذا رأيناهم فتارة يكونون على صورهم في أنفسهم،

(١) في الأصل: «سباع»، وهو تصحيف، والتصويب من «تفسير الزمخشري»: (٤/٣١٥) ومن «آكام المرجان» (ص ٦٥)، والأسودة: الأشخاص، مفردها: سواد. انظر: «لسان العرب»: (٦/٤٢٠).

(٢) ذكره الزمخشري في «تفسيره»: (٤/٣١٥)، ولم يعزه إلى كتاب، وقال الزيلعي في رتخريج أحاديث الكشاف» (٣/٢٨٩): «غريب بهذا اللفظ»، وقد روى أصل الحديث - عن ابن مسعود - جماعة بألفاظ مختلفة، منهم: أحمد في «المسند»: (١/٤٥٨)، رقم (٤٣٨١)، والحاكم في «المستدرک»: (٢/٥٤٧)، كتاب التفسير، تفسير سورة الجن، رقم (٣٨٥٨)، وغيرهما، وسكت عنه الحاكم، وقال الذهبي: «وهو صحيح عند جماعة»، وقال الحافظ في «التلخيص»: (١/١٠٩): «وهو مشهور بجمع طرقة» [كذا، والظاهر: بجمع طرقة]، وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة»: (٣/١٣٣) فما بعدها عند كلامه على حديث رقم (١٠٣٨): «وبالجملة فالحديث مشهور عن ابن مسعود كما قال الحافظ في «التلخيص»، فهو صحيح عنه قطعاً».

(٣) راجعت كتابين مخطوطين للإمام محمد بن المطهر، وهما: «المنهاج الجلي في فقه زيد بن علي»، و«عقود العقيان في الناسخ والمنسوخ من القرآن»، ولم أعثر على هذا النص فيهما.

(٤) هو علي الخواص البرلسي، من صوفية القرن العاشر الهجري، وهو شيخ عبد الوهاب الشعراني، وقد أطل في «طبقاته الكبرى»: (٢/٢٠٥) الكلام عنه وعن خرافاته التي هي عنده وعند أمثاله كرامات، وقال: «كان يتكلم في القرآن والسنة، ويجب عن كل شيء، وكان يعلم ما في الصدور»، ومع هذا كله فقد كان أمياً لا يقرأ ولا يكتب!!! فلا قوة إلا بالله، وما كان ينبغي للمؤلف أن يستدل بكلامه، فإن هذا العلم دين، فلينظر العاقل ممن يأخذ دينه.

(٥) في الأصل: «أحد»، والتصويب من «طبقات الشعراني».

وتارة يكونون على صورة البشر أو غيرها؛ لأن لهم التشكل في أي صورة شاءوا كالملائكة، وقد أخذ الله بأبصارنا^(١) عنهم، فلا نراهم إلا إذا كشف الحجاب لنا^(٢) مع حضورهم في مجالسنا وحيث كنا.

قال: وأصواتهم لا تشبه أصواتنا من كل وجه، بل هي مختلفة، وذلك لأن أجسامهم لطيفة، ولا يقدر على مخارج الحروف الكثيفة، هذا حكم كلامهم [ما داموا] في صورهم الأصلية، وأما إذا دخلوا في غير صورهم^(٣) فالحكم لما دخلوا فيه من بهيمة أو إنسان أو غير ذلك. انتهى كلامه^(٤).

ومثله ذكر في «آكام المرجان في أحكام الجنان»، فقال فيه: رؤية الجن في أصل صورهم التي خلقوا عليها ممنوع، بل رؤيتهم إنما تكون حيث تشكلوا في نظائر الصور لا غير ذلك^(٥).

قال المهدي أحمد بن يحيى الهادوي: [والملائكة والجن جسم لطيف]، يصح [أن] يدرك^(٦) بتقوية الشعاع كما في الأنبياء والمحتضر. انتهى كلامه^(٧).

والوجه على أنهم يرون مع التشكل ما ذكره الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ زَيْنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَالَهُمْ وَقَالَ لَا غَالِبَ لَكُمْ الْيَوْمَ مِنَ النَّاسِ وَإِنِّي جَارٌّ لَكُمْ فَلَمَّا تَرَآتِ الْفُتَاتِ نَ كَصَّ عَلَى عَقْبَيْهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكُمْ إِنِّي أَرَىٰ مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ

(١) في الأصل: «بأبصارهم»، والتصويب من «طبقات الشعراني».

(٢) في الأصل: «حجابنا»، والتصويب من «طبقات الشعراني».

(٣) في الأصل: «صورتهم»، والتصويب من «طبقات الشعراني».

(٤) «الطبقات الكبرى» للشعراني: (٢/٢١١).

(٥) لم أجد هذا الكلام بلفظه في «آكام المرجان»، والظاهر أنه ذكره بالمعنى، ويمكن أن يفهم من «آكام المرجان» (ص ٣٤، ٤٠).

(٦) في الأصل: «الإدراك»، والتصويب من «رياضة الأفهام».

(٧) كتاب «رياضة الأفهام في لطيف الكلام» ضمن مقدمة «البحر» للمهدي أحمد بن يحيى (ص ١٥١)، وما بين المعقوفين زيادة منه.

أَلْعَابِ ﴿[الأنفال: ٤٨]﴾^(١)، قال المفسرون: وقوله: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾، المراد: خوف هلاكه، لَمَّا رَأَى الملائكة من جملة أنصار محمد ﷺ، ولم يَخَفْ عذاب الآخرة لتسويل نفسه وأمانها الباطلة وشقاوته الدائمة^(٢).

وقوله تعالى في آية أخرى: ﴿كَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾ [الحشر: ١٦]، فإنها نزلت في رجل من بني إسرائيل^(٣)، كان راهباً في صومعة، وكان من يقع به جنون يصلون به إليه، فيداويه، فيُشْفَى، فاتفق لامرأة حسناء مثل ذلك، فأتوا بها إليه، فداواها، فبرئت، ثم إنهم سافروا، وأودعوها إياه لأمانته عندهم، فوقع عليها، فلما وقع عليها حبلت، ثم ولدت، فبقي حائراً في أمرها، فقال الشيطان له يدفنهما بعد قتلها، وأنه سينفعه، ثم إن الشيطان تمثل

(١) والشاهد من الآية ما روي في تفسيرها من أن الشيطان جاء يوم بدر بجنوده ورايته، وحرص قريشاً على القتال، ووعدهم بالنصرة والنصر، وكان على صورة سراقه بن مالك. وانظر: «تفسير الطبري»: (٧/١٣).

(٢) أخرج ابن أبي حاتم في «تفسيره»: (١٧١٦/٥)، حديث رقم (٩١٦٤) عن قتادة: ﴿وَقَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكُمْ إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ وَاللَّهُ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾، فقال: ذكر لنا أنه رأى جبريل ﷺ ينزل معه الملائكة، فعلم عدو الله أنه لا يدان له بالملائكة، وقال: ﴿إِنِّي أَرَى مَا لَا تَرَوْنَ إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ﴾، وكذب عدو الله، ما به مخافة الله، ولكن علم أن لا قوة له به، ولا منعة له، وتلك عادة عدو الله لمن أطاعه وانقاد له، حتى إذا التقى الحق والباطل أسلمهم شر مسلّم، وتبرأ منهم عند ذلك.

(٣) هي لم تنزل في هذا الرجل من بني إسرائيل، وإنما هي مثل ضربه الله لليهود والمنافقين أيام النبي ﷺ، والرجل الذي من بني إسرائيل كان قبل ذلك، قال ابن كثير في «تفسيره»: (٧٤/٨): وقوله: ﴿كَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِّنْكَ﴾ يعني: مثل هؤلاء اليهود في اغترارهم بالذين وعدوهم النصر من المنافقين، وقول المنافقين لهم: ﴿وإن قُوتِلْتُمْ لَنَنْصُرَنَّكُمْ﴾، ثم لما حقت الحقائق وجدَّ بهم الحصار والقتال تخلوا عنهم، وأسلموهم للهلكة، مثالهم في هذا كمثل الشيطان إذ سول للإنسان - والعياذ بالله - الكفر، فإذا دخل فيما سوله تبرأ منه وتصل، وقال: ﴿إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾، وقد ذكر بعضهم ما هنا قصة لبعض عباد بني إسرائيل هي كالمثال لهذا المثال، لا أنها المرادة وحدها بالمثال، بل هي منه مع غيرها من الوقائع المشاكلة لها. اهـ، وقال الشوكاني في «فتح القدير»: (٢٤٥/٥): وهذا لا يدل على أن هذا الإنسان هو المقصود بالآية، بل يدل على أنه من جملة من تصدق عليه.

له، وقال: إن ظهرت افتضحت، فاسجد لي، فسجد له، فكفر بذلك، ولم ينفعه الشيطان^(١).

وفي تاريخ بني المفضل في ترجمة السيد علي بن المرتضى بن مفضل^(٢) فقال عند ذكر كراماته ما لفظه: منها؛ ما حدث به ﷺ قال: كنت ذات يوم في مجلسي، إذ جاءني شخص له صورة مخالفة، فقال لي: تحب أن أكون لك صاحباً؟ فقلت: ومن أنت؟ فقال: أنا شخص من الجن، اسمي محمد بن عزان، من قلعة خراسان. قال: فوجدت وحشة منه، فقلت: أحب أن لا أراك أبداً، قال: فولى عني، فلم أره بعد. انتهى بلفظه^(٣).

وقد ذكر السيوطي في «الخصائص» أن سواد [٤٧/أ] بن قارب^(٤) الصحابي كان له رأي^(٥) من الجن يخبره، وأخبر بالنبي ﷺ، وكان سبب إسلامه، وذكر أن الخبر متواتر من طرق ذكرها^(٦)،

(١) فسر الآية بمعنى قريب من هذا جماعة من الصحابة، منهم علي بن أبي طالب؛ أخرجه عنه ابن جرير في «تفسيره»: (٢٩٢/٢٣)، وعبد الرزاق في «تفسيره»: (٢٨٥/٣)، والحاكم في «المستدرک»: (٥٢٦/٢)، كتاب التفسير، تفسير سورة الحشر، حديث رقم (٣٨٠١)، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وأخرجه ابن جرير أيضاً في «تفسيره»: (٢٩٣/٢٣) عن ابن مسعود، وأخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»: (٣٣٤٨/١٠) حديث رقم (١٨٨٦٠) عن ابن عباس.

(٢) هو علي بن المرتضى بن المفضل (٧٠٤ - ٧٨٤هـ): عالم، أصولي، عابد، محب للخير، أراد الارتحال لطلب العلم، فلم يستطع لإعالتة أسرته، فطلب العلم حيث هو، وكان ينتصر لأبي الحسين، وكان السيد أحمد بن صلاح بهشمياً ينتصر لأبي هاشم، فدارت بينهما مراجعات ومناظرات، وله رسائل في علم الكلام. انظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ٧٢٢).

(٣) «تاريخ بني الوزير» (ص ١٣٠)، مخطوط.

(٤) هو سواد بن قارب الأزدي الدوسي أو السدوسي (. . . - نحو ١٥هـ): كاهن شاعر في الجاهلية، صحابي في الإسلام، له أخبار، عاش إلى خلافة عمر، ومات بالبصرة. انظر: «الإصابة»: (٢١٩/٣)، و«الأعلام»: (١٤٤/٣).

(٥) في الأصل: «رئياً»، والصواب ما أثبتناه.

(٦) «الخصائص الكبرى» للسيوطي: (١٧٠/١)، ولم يذكر السيوطي تواتره، ولكن قال: «هذا الحديث له عدة طرق»، ثم ذكرها، وذكرها الحافظ في «الإصابة»: (٢٢٠/٣)، وقال: وأصل هذه القصة في «صحيح البخاري» من طريق سالم عن أبيه.

وذكر مثل ذلك ابن عبد البر^(١) في ترجمته في «الاستيعاب» له، وذكر توبته عن تلك الكهانة بعد الإسلام^(٢).

إن قيل: وكيف امتنع تصديقه وهو قد أخبر بنبوته النبي ﷺ؟ وما الموجب لعدم تصديق الكاهن والتعويل عليه؟

قلنا: الموجب لذلك بعد النبوة منع الجان عن استراق السمع كما كانوا عليه أولاً، فإنهم كانوا يسترقونه، ويلقونه إلى الكهنة، فبعد الإسلام زال ذلك، ﴿إِلَّا مَنْ خَطَفَ الْخَطْفَةَ فَأَتْبَعَهُ شِهَابٌ ثَاقِبٌ﴾ [الصفات: ١٠]^(٣) كما ذكره الله في الكتاب العزيز، فإنه جاء في الحديث النبوي عنه ﷺ: «إن الجني يخطف الخطفة من السماء، فيطلبه الشهاب، فيهلكه بعد أن ألقاه إلى جني آخر»، قال ﷺ: «فيأتي ذلك الذي قد أخبره الجني الآخر، فيلقيه إلى صاحبه الكاهن، ويزيد مع تلك الكلمة الصدق مئة كذبة». الحديث بمعناه^(٤).

فيكون سبب كذب الكهان من بعد النبوة هو هذا السبب من منعهم استراق السمع كما كانوا عليه سابقاً، وإنما يختطفون خطفة يسيرة، ثم يكذبون معها، فلأجل هذا منع النبي ﷺ من تصديقهم والعمل بقولهم، لأجل الكذب الذي يصدر منهم، والله أعلم.

(١) هو أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي (٣٦٨ - ٤٦٣هـ): الإمام العلم الحافظ المؤرخ، ولد بقرطبة، وولي قضاء لشبونة وشترين، وتوفي بشاطبة، كان مجتهداً سلفي الاعتقاد متين الديانة، ولم يكن بالأندلس مثله في الحديث، وله مصنفات مفيدة نافعة، منها: «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، و«الاستيعاب في معرفة الأصحاب»، و«جامع بيان العلم وفضله». انظر: «تاريخ الإسلام»: (١٣٦/٣١)، و«الأعلام»: (٨/٢٤٠).

(٢) «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» لابن عبد البر: (٢/٦٧٤).

(٣) في الأصل: «شهاب مبین»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) أخرجه بمعناه البخاري في «الصحيح» (ص ٩٠٠)، كتاب التفسير، باب ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُزِعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقُّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾، حديث رقم (٤٨٠٠)، عن أبي هريرة، وأخرجه مسلم في «صحيحه» (ص ٩٨٤)، كتاب السلام، باب تحريم الكهانة، وإتيان الكهان، حديث رقم (٢٢٢٨)، من حديث عائشة، ولفظه: «قلت: يا رسول الله؛ إن الكهَّان كانوا يحدِّثوننا بالشيء فنجدُه حقًّا، قال: تلك الكلمة الحقُّ يخطفها الجني، فيقذفها في أذن وليه، ويزيد فيها مئة كذبة».

[هل يضر الجنُّ أحدًا من المؤمنين؟]

واعلم أن الجان لا يقدرّون بالضرر لأحد من المؤمنين؛ لقوله تعالى: ﴿لَمْ يُعَقِّبْتُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ بِقَوْمٍ سُوءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُ وَمَا لَهُمْ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالٍ﴾ [الرعد: ١١]، فلا ضرر منهم ولا تسليط أصلاً يقدرّون عليه، إلا مع إرادة الله تعالى، فإذا أراد فلا مانع.



أصناف الجن وذكر أحكام حيات البيوت

واعلم أن الجن أصناف كما في الحديث عنه ﷺ أنه قال: «الجن ثلاثة أصناف»، وعد من ذلك «الحيات»^(١). وعند الحنفية؛ ينبغي أن لا تقتل الحية البيضاء، فإنها من الجان، وقال الطحاوي^(٢): [لا بأس بقتل الجميع]، والأولى الإنذار^(٣).

(١) أخرجه عن أبي ثعلبة الخشني؛ الطبراني في «المعجم الكبير»: (٢٢/٢١٤)، حديث رقم (٥٧٣)، والحاكم في «المستدرک»: (٢/٤٩٥)، كتاب التفسير، تفسير سورة الأحقاف، حديث رقم (٣٧٠٢)، بلفظ: «الجن ثلاثة أصناف؛ فصنف لهم أجنحة يطفرون بها في الهواء، وصنف حيات وكلاب، وصنف يحلون ويظعنون». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وصححه المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير»: (١/٤٩١)، والألباني في «تخريج أحاديث المشكاة»: (٢/٤٤٣).

(٢) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي (٢٣٩ - ٣٢١هـ): الإمام العلامة الحافظ الكبير، محدث الديار المصرية وفقهها، ولد ونشأ في (طحا) من صعيد مصر، وتفقه على مذهب الشافعي، ثم تحول حنفياً، وانتهت إليه رئاسة الحنفية بمصر، وتوفي بالقاهرة، من تصانيفه: «شرح معاني الآثار»، و«شرح مشكل الآثار» في الحديث، و«أحكام القرآن»، و«المختصر» في الفقه، و«العقيدة الطحاوية»، وهي مشهورة. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٥/٢٧)، و«الأعلام»: (١/٢٠٦).

(٣) كلام الطحاوي في الأصل: «الأولى قتل الجميع»، والزيادة والتصويب من «حياة الحيوان» للدميري: (١/٢٧١) حيث نقل عنه المؤلف، ولم أقف عليه في كتاب للطحاوي، وينقل عنه في كتب الفقه الحنفي. قال فخر الدين الزيلعي الحنفي في «تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق»: (١/١٦٦): «وقالوا: لا ينبغي أن تقتل الحية البيضاء التي تمشي مستوية لأنها من الجان لقوله عليه الصلاة والسلام: «اقتلوا ذا الطفتين والأبتر، وإياكم والحية البيضاء، فإنها من الجن». وقال الطحاوي: لا بأس بقتل الكل...، والأولى هو الإنذار والإعذار. اهـ. ونبه هنا على أمرين:

الأمر الأول: أن الجزء الأول من الحديث الذي استدلوا به صحيح، أخرجه عن ابن عمر مرفوعاً؛ البخاري في «الصحيح» (ص ٥٩٤)، كتاب بدأ الخلق، باب قول الله تعالى: ﴿وَبَيِّنْ فِيهَا مِن كُلِّ دَابَّةٍ﴾، حديث رقم (٣٢٩٧)، ومسلم في الصحيح ص ٩٨٥، كتاب السلام، باب قتل الحيات وغيرها، حديث رقم (٢٢٣٣)، ولفظ البخاري: «اقتلوا الحيات واقتلوا ذا الطفتين والأبتر فإنهما يطمسان البصر ويستسقان الحبل». وأما الجزء الثاني من الحديث وهو قوله: «وإياكم والحية البيضاء...» إلخ فلم أعثر عليه، والظاهر أنه مما لا أصل له، فلا يحتاج به.

الأمر الثاني: أن الطحاوي من القائلين بالمنع من قتل حيات البيوت إلا بعد الإنذار، كما صرح به في «شرح مشكل الآثار»: (٧/٣٧٨)، والله أعلم.

وقد جاء في حيات البيوت تقديم الإنذار لها، فإن اندفعت وإلا قتلت، كما رواه مسلم في «صحيحه» وأبو داود والنسائي ومالك في «الموطأ»، وفيه: أن رجلاً قتل حية، ثم حملها، ثم اضطربت، ثم لا يدرى أيهما مات أولاً، قال فيه: فجئنا إلى رسول الله ﷺ، فأخبرناه بذلك، وقلنا: ادع الله أن يحييه، قال: «استغفروا الله لصاحبكم»، ثم قال: «إن بالمدينة جنًا قد أسلموا، فإذا رأيتم منهم شيئاً فأذنوه ثلاثة أيام، فإن بدا لكم بعد ذلك فاقتلوه، فإنما هو [٤٧/ب] شيطان»^(١). انتهى.

وقد حمل بعض العلماء ذلك على المدينة وحدها^(٢)؛ لظاهر هذا الحديث دون غيرها كما ذكره الدميري في «حياة الحيوان الكبرى»، ثم قال: والظاهر العموم^(٣).

إن قيل: فماذا نضع بالحديث عنه ﷺ أنه قال: «خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم». وعد من ذلك «الحية»، وفي رواية: «العقرب»^(٤)؟

قيل له: بعد الإنذار^(٥)، فإذا عادت قتلت؛ من حمل المطلق على المقيد، والله أعلم.



(١) أخرجه من حديث أبي سعيد؛ مسلم في «صحيحه» (ص ٩٨٧)، كتاب السلام، باب قتل الحيات وغيرها، حديث رقم (٢٢٣٣)، وأبو داود في «السنن» (ص ٧٩١)، كتاب الأدب، باب في قتل الحيات، حديث رقم (٥٢٥٧)، والنسائي في «السنن الكبرى»: (٢٧٤/٥)، كتاب السير، إذن الإمام للرجل وهو يخاف عليه، حديث رقم (٨٨٧١)، ومالك في «الموطأ» (ص ٧٤٣)، كتاب الجامع، باب الإستئذان والصور والتماثيل وغيرها من القضايا، حديث رقم (١٨٢٨).

(٢) نقله النووي في «شرح صحيح مسلم» (٤٤٩/١٤) عن المازري.

(٣) «حياة الحيوان الكبرى» للدميري: (٢٧١/١).

(٤) أخرجه مسلم في «الصحيح» (ص ٤٩٢)، كتاب الحج، باب ما يندب للمحرم قتله من الدواب في الحل والحرم، حديث رقم (١١٩٨)، عن عائشة.

(٥) في الأصل: «الاستعاذة»، والصواب ما أثبتناه.

[اقتصاص الجن ممن يتعدى عليهم]

وقد يحصل من التعدي على الجن الاقتصاص في جناية أو نفس كما قد اتفق ذلك كما سبق، وكما في قصة الجني الذي كان يقرأ [على]^(١) السيد يحيى بن منصور من سادة آل المفضل، فتأخر بعض أيامه عن مجلسه، ثم جاء، فسأله السيد: ما سبب التأخر؟ فقال: إن بعض أولاده جنى على جني، فأرادوا الاقتصاص، فما زال يطلب منهم العفو حتى عفوا، فهذا سبب التأخر^(٢) عن وصوله لاشتغاله، فشكره السيد على فعله الجميل^(٣).

إن قيل: وكيف يحصل الاقتصاص وهو لم يعلم تعمد الجاني؟ وفي شريعة سيدنا محمد ﷺ؛ لا بد من العلم بالمجني عليه والتعمد حتى يتم القصاص، وإلا فلا شيء إلا الأرش أو الدية، حيث جنى عليه ولم يعلمه ولا تعمده.

قيل له: يحتمل؛ إما أن يكون ذلك الجني الذي أراد القصاص من الكفار، أو من الجهال، فدافعه الجني المؤمن على ما يتوجه، أو أنه قتل قبل الإنذار، فكان متعدياً، والله أعلم.



(١) زيادة اقتضاها السياق.

(٢) في الأصل: «التأخير»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) «تاريخ بني الوزير» (ص ١٨٧)، مخطوط.

[رقية من به صرع من الجأ]

والعزائم^(١) تنفع من الذي اعتراه الجنون إذا شاء الله، وكانت من أهل الإخلاص وحسن المعاملة لله، كما حكاها صاحب «آكام المرجان» بأنه جيء برجل إلى أحمد بن حنبل، فأمر الجني الذي عارضه ودخل فيه بتركه والخروج عنه، فامثل الجني وخرج، وبرئ الرجل، وجاء رجل آخر، يفعل كفعل أحمد بن حنبل لما وقع لمن وقع مثله، فقال لذلك الرجل على لسانه: ...^(٢) على أحمد بن حنبل في الخروج فذاك، ذاك الرجل امثل لقوله وآثر برهانه^(٣). أو ما هذا معنى قوله^(٤).

وكذلك عمر بن الخطاب رقى لرجل معتوه بيسم الله الرحمن الرحيم، فبرئ، ثم رقى رجل لآخر معتوه كذلك، فلم يبرأ، وقال له: تلك الرقية من يد عمر. أو ما هذا معناه^(٥).
وعن علي بن أبي طالب: إن الحفظة لا يزالون يذبون عن^(٦) الإنسان حتى إذا نزل القضاء تركوه، وخلوا بينه وبينه^(٧).

- (١) إذا كانت رقية شرعية من الكتاب والسنة أو مما يعرف معناه من الرقى فتتفع بإذن الله، وأما بغير ذلك فلا.
(٢) كلمة غير واضحة في الأصل.
(٣) هاتان الكلمتان غير واضحتين في الأصل، ولعل الأقرب ما أثبتناه.
(٤) نص القصة في «آكام المرجان» (ص ١٦٧): قال [علي العكبري]: كنت في مسجد أبي عبد الله أحمد بن حنبل، فأفند إليه المتوكل صاحباً له يعلمه أن له جارية بها صرع، وسأله أن يدعو الله لها بالعافية، فأخرج له أحمد نعلي خشب بشراك من خوص للوضوء، فدفعه إلى صاحب له، وقال له: امض إلى دار أمير المؤمنين، وتجلس عند رأس هذه الجارية، وتقول له: - يعني الجني - قال لك أحمد: أيهما أحب إليك، تخرج من هذه الجارية أو تصفع بهذه النعل سبعين؟ فمضى إليه، وقال له مثل ما قال الإمام أحمد، فقال له المارد على لسان الجارية: السمع والطاعة، لو أمرنا أحمد أن لا نقيم بالعراق ما أقمنا به، إنه أطاع الله، ومن أطاع الله أطاعه كل شيء، وخرج من الجارية، وهذأت، ورزقت أولاداً، فلما مات أحمد عاودها المارد، فأفند المتوكل إلى صاحبه أبي بكر المروزي، وعرفه الحال، فأخذ المروزي النعل، ومضى إلى الجارية، فكلمه العفريت على لسانها: لا أخرج من هذه الجارية، ولا أطيعك، ولا أقبل منك، أحمد بن حنبل أطاع الله، فأمرنا بطاعته.
(٥) لم أقف على هذا الأثر.
(٦) في الأصل: «على»، والصواب ما أثبتناه.
(٧) أخرج ابن جرير الطبري في «تفسيره»: (٣٦٩/١٦) بسنده عن أبي مجلز قال: جاء رجل من مُراد =

إن قيل: فعلى هذا فالتخلية إنما تكون من غير الجن بين بني آدم لبعضهم [٤٨/أ] البعض إذا نزل القضاء، فما فائدة تخصيص الجن؟

قيل له: الفائدة أن الجن تخليتهم ليست كتخلية الإنس لبعضهم البعض؛ لأجل أن الله تعالى أراد أن يكون بأسهم بينهم، كما قال تعالى: ﴿وَيَذِيقُ بَعْضُكُمُ بَأْسَ بَعْضٍ﴾ [الأنعام: ٦٥]^(١)، دال على أن الحفظ فيما بينهم لمن شاء دون من لم يشأ، ولذلك قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَتَلُوا وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، فكانت المقاتلة والبأس بين هذا الجنس من الإنس لا تزال، كما أن البأس بين الجن لبعضهم البعض لا يزال، والله أعلم.



= إلى عليّ عليه السلام وهو يصلي، فقال: احترس، فإنّ ناساً من مراد يريدون قتلك! فقال: إنّ مع كل رجل ملكين يحفظانه مما لم يقدر، فإذا جاء القدرُ خلباً بينه وبينه، وإنّ الأجل جُنتُ حصينة.
(١) في الأصل: «وجعلنا بأسهم بينهم»، والصواب ما أثبتناه.

اتكليف الجن وهل منهم أنبياء؟

وقد عرفت الكلام في تكليف الجن^(١)، وأنهم كانوا قبل خلق آدم مكلفين، ولهم أنبياء يعثون^(٢)، كما ذكر في التواريخ القديمة، وكما دل عليه أيضاً القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿يَمَعَشَرُ الْجِنُّ وَالْإِنْسُ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنْكُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٠]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ﴾ [البقرة: ٣٠]^(٣)، فهم أخبروا عما كانوا شاهدوه^(٤) من الجن لما كلفهم الله تعالى من قبل، ووقع منهم الفساد كما ذكر تعالى، والجن بعد بعثة نبينا ﷺ مختلفون، فمنهم من آمن به ﷺ، ومنهم من كفر كما اختلف الإنس.

وشذ بعض المعتزلة^(٥) والفلاسفة حيث نفوا وجود الجن، فلا يعبا بقولهم لمخالفتهم للضرورة بوجودهم^(٦).

(١) قال الفخر الرازي في «تفسيره»: (٢٧/٢٨): وأطبق المحققون على أن الجن مكلفون، سئل ابن عباس: هل للجن ثواب؟ فقال: نعم لهم ثواب، وعليهم عقاب، يلتقون في الجنة، ويزدحمون على أبوابها. وقال الشنقيطي في «أضواء البيان»: (٤٩/٥): إن الجن مكلفون على لسان نبينا ﷺ بدلالة الكتاب والسنة وإجماع المسلمين، وإن كافرهم في النار بإجماع المسلمين، وهو صريح قوله تعالى: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِكُمْ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ فِي النَّارِ﴾ [الأعراف: ١١٩]، إلى غير ذلك من الآيات.

(٢) القول المشهور - وهو الذي عليه الجماهير من العلماء سلفاً وخلفاً - أن الأنبياء والرسل من الإنس خاصة، وأما الجن ففيهم الثُّدْرُ، والله أعلم. انظر: «مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية»: (٤٠٢/٢)، و«حياة الحيوان الكبرى» للدميري: (٢٠٤/١)، و«آكام المرجان في أحكام الجنان» لابن قيم الشيبلى (ص ٦٣).

(٣) في الأصل: «إذ قال للملائكة»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل: «كان شاهده»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) حكاه المقبلي في «العلم الشامخ» (ص ٤١٧) عن المريسي وضرار، قال: وهما بيت الغرائب.

(٦) قال أبو محمد ابن حزم في «الفصل» (١١١/٥): وقد جاء النص بخلق الجن ووجودهم، وبأنهم أمة عاقلة مميزة متعبدة موعودة متناصلة يموتون، وأجمع المسلمون كلهم على ذلك، نعم والنصارى والمجوس والصابئون وأكثر اليهود حاشا السامرة فقط، فمن أنكر الجن أو تأول فيهم تأويلاً يخرجهم به عن هذا الظاهر فهو كافر مشرك حلال الدم والمال. اهد بتصرف يسير. وقال شيخ الإسلام =

لحكم الصلاة خلف الجن والعكس والشهادة منهم وعليهم والنكاح منهم والعكس

واختلف العلماء في الصلاة، هل تصح خلف الجن والعكس؟ فقال الشيخ أحمد بن تيمية: تصح^(١)، وكذا الخلاف في الشهادة منهم على الإنس والعكس^(٢)، وكذا وقع الخلاف في النكاح منهم والعكس، فبعض العلماء قالوا: لا يجوز، لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [النحل: ٧٢]^(٣).

= الشوكاني في بحث له عن وجود الجن ضمن «الفتح الرباني» (٤٥٩/١): واعلم أنه لم يتقدم إلى إنكار وجود الجن من الصحابة والتابعين وتابعيهم وعلما الإسلام أحد قط، وإنما هي مقالة مروية عن جماعة من الفلاسفة وجمهور الزنادقة، وهؤلاء لا نتكلم معهم في هذا المقام، ولكننا نتكلم هاهنا مع بعض القائلين بذلك من المعتزلة، فقد نقله جماعة عن جمهورهم، ونقله آخرون عن البعض منهم، وهذه الطائفة من أهل الإسلام ومن المتمسكين بشرائعه، وإن خالفوا في بعض المسائل الأصولية خلافاً تدفعه النصوص القرآنية ومتواتر السنة فلم يكن ذلك منهم كيداً للدين، بل تمسكوا بشبهة أشبهت عليهم، ولكن الشأن في إنكار من أنكر منهم وجود الجن، فإنه لا يكون إلا أحد رجلين: إما معاند لا يتقيد بالكتاب والسنة، وهذا لا ينبغي الكلام معه، وإما جاهل جهلاً منكراً لا يعرف معه كتاب الله - سبحانه -، بل لا يعرف معه سورة الرحمن وسورة الجن، بل لا يعرف ورود القرآن بالاستعاذة من الشيطان، ومثل هذا - وإن كان معذوراً بما هو فيه من الجهل - لكنه غير معذور في التكلم بما ليس من شأنه، وأجهل منه من حكى عنه هذه المقالة المردودة، ودونها في كتب العلم، ونصب خلافاً في هذه المسألة التي هي معلومة للنساء والصبيان فضلاً عن أهل العلم، وليس بأيدي هؤلاء إلا مجرد الاستبعاد والرجوع إلى تخيلات مختلة وعلل معتلة، مع قطع النظر عن هذه الشريعة المحمدية، بل مع قطع النظر عن الشرائع المتقدمة، فإنها متفقة على وجودهم. اهـ باختصار يسير.

(١) لم أعثر على قول لابن تيمية في ذلك، والظاهر أن المؤلف قد نقل هذه المسائل من «آكام المرجان»، وقد قال فيه في هذه المسألة (ص ٩٩): نقل ابن أبي الصيرفي الحراني الحنبلي في «فوائده» عن شيخه أبي البقاء العكبري الحنبلي أنه سئل عن الجن: هل تصح الصلاة خلفه؟ فقال: نعم لأنهم مكلفون، والنبي ﷺ مرسل إليهم. اهـ، فلعل المؤلف وهم أن الحراني الحنبلي هو ابن تيمية.

(٢) هذه المسائل التي ذكرها المؤلف هنا افتراضية، ولا جدوى منها، وهي مترتبة على معرفة الجن والتيقن من إسلامهم وعدلتهم، ودون ذلك خرط القتاد، والله أعلم.

(٣) بعدها في الأصل: «لتسكنوا إليها»، ولا توجد في الآية.

قال ابن قيم الشبلية الحنفي^(١) صاحب «آكام المرجان في أحكام الجان»: يرد على القول بجواز النكاح بأنه يقال: الجن خلقهم الله من نار والإنس من طين، فكيف النار يمكن تقع على الطين والعكس؟

فقال: المراد أصل خلقهم، فأما بعد أن خلقوا فهم أجسام ليست بنار، كما أن بني آدم ليسوا بطين بعد خلقهم، بل لحم وعظم ودم. في كلام معناه هذا^(٢).

(١) هو أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الشبلي الدمشقي (٧١٢ - ٧٦٩هـ): عالم فاضل متفنن، من فقهاء الحنفية ومحدثيها، ولد بدمشق، وكان أبوه (قيم الشبلية) فيها، ورحل إلى القاهرة، وولي قضاء طرابلس الشام سنة (٧٥٥هـ)، واستمر في القضاء إلى أن توفي بها، من كتبه: «محاسن الوسائل إلى معرفة الأوائل»، و«آكام المرجان في أحكام الجان»، ورسالة في «آداب الحمام». انظر: «الدرر الكامنة»: (٢٣٤/٥)، و«الأعلام»: (٢٣٤/٦).

(٢) «آكام المرجان» (ص ١٠٥)، واعلم أن ابن قيم الشبلية قد ذهب إلى إمكان مناكحة الجن ووقوعه، ولكنه منعه شرعاً. وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (٢٤/١٠): وقد يتناكح الإنس والجن، ويولد بينهما ولد، وهذا كثير معروف، وقد ذكر العلماء ذلك، وتكلموا عليه، وكره أكثر العلماء مناكحة الجن. اهـ، وفي كلامه نظر، والظاهر عدم إمكانية، ولو كان ممكناً لوقع في صدر الإسلام وليبت الشريعة الشريفة أحكامه، أو على الأقل حكمه العام من حيث الإباحة أو الحرمة، ولو فتح هذا الباب لادعت المرأة الحامل من الزنى أن جنياً قد اغتصبها أو أتاها في المنام، فيكون مثل ذلك عذراً للفاجرات، ويسقط به حد الزنى، ويكثر أولاد الحرام، وأما حديث قتادة عن أبي هريرة: «كان أحد أبوي بلقيس جنياً»، فقد ذكره السيوطي في «الجامع الصغير»، وعزاه لأبي الشيخ في «العظمة» وابن مردويه في «التفسير» وابن عساکر في «تاريخ دمشق»، وفي سننه سعيد بن بشير الأزدي، ضعفه جماعة، وقال محمد بن عبد الله بن نمير: «منكر الحديث ليس بشيء»، يروي عن قتادة المنكرات»، وقال الساجي: «حدث عن قتادة بمناكير». وساق الذهبي في «الميزان» من مناكيره هذا الخبر. وقد نقل القرطبي في «تفسيره»: (٢١٣/١٣) عن الماوردي قوله: والقول بأن أم بلقيس جنية مستنكر من العقول؛ لتباين الجنسين واختلاف الطبعين وتفارق الجسمين؛ لأن الآدمي جسماني، والجن روحاني، وخلق الله الآدمي من صلصال كالفخار، وخلق الجان من مارج من نار، ويمنع الامتزاج مع هذا التباين، ويستحيل التناسل مع هذا الاختلاف. اهـ، وقال الشنقيطي في «أضواء البيان»: (١٧٢/٢): «الظاهر أن الحديث الوارد في كون أحد أبوي بلقيس جنياً ضعيف، وكذلك الآثار الواردة في ذلك، ليس منها شيء يثبت». ثم قال: لا أعلم في كتاب الله ولا في سنة نبيه ﷺ نصاً يدل على جواز مناكحة الإنس الجن، بل الذي يستروح من ظواهر الآيات عدم جوازه، فقوله في هذه الآية الكريمة: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ مبتناً على بني آدم بأن أزواجهم من نوعهم وجنسهم، يفهم منه أنه ما جعل لهم أزواجاً تباينهم كما بينة الإنس للجن، وهو ظاهر، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾، فقوله: ﴿أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ في معرض الامتنان يدل على =

[الكلام على الغيلاؤ]

وبقي الكلام في الغيلان، ففي «حياة الحيوان»: الغول: أحد الغيلان، وهي جنس من الجن والشياطين، وهم سحرتهم، وقال الجوهري^(١): هي السَّعالي، والجمع: أغوال وغيلان^(٢).
وروى الطبراني - ورجاله ثقات - من حديث سهيل بن [أبي] صالح^(٣) عن أبيه عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا تغولت لكم الغول فنادوا^(٤) بالأذان، فإن الشيطان إذا سمع الأذان أدبر وله حُصَّاص^(٥)»^(٦). قال في «الأذكار»: هو حديث [ب/٤٨] صالح، أرشد ﷺ إلى دفع ضررها بذكر الله تعالى^(٧).

- = أنه ما خلق لهم أزواجاً من غير أنفسهم، ويؤيد ذلك ما تقرر في الأصول من أن النكرة في سياق الامتنان تعم، فقوله: ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ جمع مُنْكَر في سياق الامتنان، فهو يعم، وإذا عم دل ذلك على حصر الأزواج المخلوقة لنا فيما هو من أنفسنا، أي: من نوعنا وشكلنا. اهـ. وانظر: «ميزان الاعتدال»: (١٢٨/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٨/٤)، و«السلسلة الضعيفة والموضوعة» للأباني: (٢٩٧/٤).
- (١) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (. . . - ٣٩٨هـ): من أئمة اللغة والنحو والصرف، وبجودة خطه ضرب المثل، أصله من فاراب، طاف ديار ربيعة ومضر، وصنف «الصحاح في اللغة» للأستاذ أبي منصور البيشكي، وأسمعه من أوله إلى باب الضاد المعجمة، ثم اعتراه اختلاط ووسواس واختباط، حتى قيل: إنه قال: عملت في الدنيا شيئاً لم أسبق إلى مثله، وسأعمل للآخرة مثله، ثم ضم إلى جنبه مصراعي باب، وشدهما بخيط، ونهض للطيران من سطح داره بنيسابور، فرمى بنفسه، فمات، من كتبه غير «الصحاح»: كتاب في «العروض»، ومقدمته في النحو. انظر «البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة» للفيروز آبادي (ص ١٠)، و«الأعلام»: (٣١٣/١).
- (٢) عبارة الجوهري في «الصحاح»: (١٧٨٦/٥): والغول بالضم من السعالي، والجمع: أغوال وغيلان.
- (٣) الزيادة في اسمه من «المعجم الأوسط» للطبراني و«حياة الحيوان»، وهو أبو يزيد سهيل بن أبي صالح ذكوان السمان المدني، صدوق، تغير حفظه بأخرة، من السادسة، مات في خلافة المنصور. انظر: «تقريب التهذيب»: (٤٠١/١).
- (٤) في الأصل: «فبادروا»، والتصويب من «المعجم الأوسط» للطبراني و«حياة الحيوان».
- (٥) الحصاص: الضراط. انظر: «القاموس المحيط» (ص ٧٩٣)، مادة: حصص.
- (٦) «المعجم الأوسط» للطبراني: (٢٥٦/٧)، حديث رقم (٧٤٣٦)، قال في «مجمع الزوائد»: (١٣٤/١٠): «وفيه عدي بن الفضل، وهو متروك». وذكره الأباني في «السلسلة الضعيفة»: (٢٧٧/٣)، حديث رقم (١١٤٠)، ولكن أخرجه مسلم بمعناه، وسيأتي لفظه وتخريجه بعد قليل.
- (٧) لم أقف عليه في «أذكار النووي»، ولم يذكر النووي حديث أبي هريرة بهذا اللفظ أصلاً، وإنما ذكر حديث أبي هريرة الآتي في «صحيح مسلم». انظر: «الأذكار» للنووي (ص ٩٩، ١٨٧).

وروى النسائي في آخر «سننه الكبرى» من حديث الحسن عن جابر بن عبد الله أن النبي ﷺ قال: «عليكم بالدلجة، فإن الأرض تطوى بالليل، فإذا تغولت لكم الغيلان فبادروا بالأذان»^(١).

وروى^(٢) مسلم عن سهيل بن أبي صالح قال: أرسلني أبي إلى بني حارثة، ومعني غلام لنا أو صاحب^(٣) لنا، فناداه مناد من حائط باسمه، فأشرف الذي معي على الحائط، فلم ير شيئاً، فذكرت ذلك لأبي، فقال^(٤): لو شعرت أنك تلقى هذا لم أرسلك، ولكن إذا سمعت صوتاً فناد بالصلاة، فإني سمعت أبا هريرة يحدث عن النبي ﷺ أنه قال: «إن الشيطان إذا نودي بالصلاة ولي^(٥) [وله حصاص]»^(٦).

إن قيل: إنه روى مسلم عن جابر أن النبي ﷺ قال: «لا عدوى ولا طيرة»^(٧) ولا غول^(٨)، وقال بعض العلماء^(٩): كانت العرب تزعم أن الغيلان في الفلوات، وهي جنس

(١) «السنن الكبرى» للنسائي: (٢٣٦/٦)، كتاب عمل اليوم والليلة، الأمر بالأذان إذا تغولت الغيلان، حديث رقم (١٠٧٩١)، وقال المناوي في «التيسير بشرح الجامع الصغير»: (٨٦/١): «وإسناده ضعيف على الأصح»، وذكره الألباني في «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» (ص٧٨)، حديث رقم (٥٤٥)، لكن الجزء الأول من الحديث وهو قوله ﷺ: «عليكم بالدلجة، فإن الأرض تطوى بالليل» صحيح كما في «السلسلة الصحيحة» للألباني: (٢٩٨/٢)، حديث رقم (٦٨١).

(٢) في الأصل: «وما روى»، ولا لزوم لـ «ما».

(٣) في الأصل: «وصاحب»، والتصويب من «صحيح مسلم» و«حياة الحيوان».

(٤) في الأصل: «وقال»، والتصويب من «صحيح مسلم» و«حياة الحيوان».

(٥) في الأصل وفي «حياة الحيوان»: «أدبر»، والتصويب من «صحيح مسلم».

(٦) «صحيح مسلم» (ص١٦٨)، كتاب الصلاة، باب فضل الأذان وهرب الشيطان عند سماعه، حديث رقم (٣٨٩)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٧) العدوى: اسم من الإعداء، وهو أن يصيبه مثل ما بصاحب الداء، والطيرة: التشاؤم بالشيء، وأصله فيما يقال: التطير بالسوانح والبوارح من الطير والظباء وغيرها، وكان ذلك يصددهم عن مقاصدهم، ففناه الشرع، وأبطله، ونهى عنه. والسوانح من الصيد: جمع سانح، وهو ما مر بين يديك من جهة يسارك إلى يمينك، وضدها البوارح: جمع بارح، وهو ما مر من يمينك إلى يسارك. وانظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير: (١٥٢/٣، ١٩٢)، و«تاج العروس»: (٣٠٦/٦).

(٨) «صحيح مسلم» (ص٩٨١)، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة، حديث رقم (٢٢٢٢).

(٩) هو ابن الأثير في «النهاية»: (٣٩٦/٣)، وفي «حياة الحيوان»: «جمهور العلماء». والظاهر أنه وهم.

من الشياطين تتراءى للناس وتتغول تغولاً، أي: تتلون تلوناً، فتضلهم عن الطريق، وتهلكهم^(١)، فأبطل النبي ﷺ ذلك.

قلنا: قال آخرون من العلماء: ليس المراد بالحديث نفي وجود الغول، وإنما معناه إبطال ما تزعمه العرب من تلون الغول بالصور المختلفة واغتيالها، قالوا: ومعنى لا غول أي: لا تستطيع أن تضل أحداً، ويشهد له حديث آخر: «لا غول، ولكن السعالي»^(٢). قلت: ويحتمل أنه لا غول أي: لا ضرر للغول^(٣)، بدليل عطفه على العدوى والطيبة، فإنه لا أثر لجميع ذلك.

قال في «حياة الحيوان»: قال العلماء: والسعالي بالسين المفتوحة والعين المهملتين: سحرة الجن.

وروى الحاكم وابن حبان عن أبي بن كعب^(٤) أنه كان له جرين تمر، وكان يجده

(١) في الأصل: «تهلكهم»، والتصويب من «النهاية» و«حياة الحيوان».
 (٢) الجزء الأول من الحديث - وهو قوله ﷺ: «لا غول» - صحيح، أخرجه عن أبي هريرة؛ أبو داود في «السنن» (ص ٥٩٧)، كتاب الطب، باب في الطيرة، حديث رقم (٣٩١٣)، وذكره الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (٢/١٢٥٣) حديث رقم (٧٥٤٣)، وهو في «صحيح مسلم» من حديث جابر بلفظ: «لا عدوى ولا طيرة ولا غول»، وفي رواية: «لا عدوى ولا غول ولا صفر»، وقد تقدم تخريجه قبل قليل، وأما بزيادة «ولكن السعالي» فقد ذكره الخطابي في «غريب الحديث» (١/٤٦٣) بلفظ: «لا صفر ولا غول، ولكن السعالي»، وقال: أخبرناه محمد بن المكي، نا الصائغ، نا سعيد بن منصور، نا سفيان، عن عمرو، عن الحسن بن محمد، رفته. اهـ، والحسن بن محمد هو أبو محمد الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني، تابعي، فالزيادة مرسله لا تصح، والله أعلم. وانظر: «تهذيب التهذيب»: (٢/٢٧٦).

(٣) الظاهر أنه لا فرق بين هذا والذي قبله من جهة المعنى.

(٤) هو أبو المنذر أبي بن كعب بن قيس (. . . - ٢١هـ): صحابي أنصاري، من بني النجار، من الخزرج، كان قبل الإسلام حبراً من أحبار اليهود، مطلعاً على الكتب القديمة، يكتب ويقرأ - على قلة العارفين بالكتابة في عصره - ولما أسلم كان من كتاب الوحي، وشهد بدرأ وأحداً والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وكان يقفي على عهده، وشهد مع عمر بن الخطاب وقعة الجابية، وكتب كتاب الصلح لأهل بيت المقدس، وأمره عثمان بجمع القرآن، فاشترك في جمعه، وفي الحديث: «أقرأ أمي أبي بن كعب»، مات بالمدينة. انظر: «الاستيعاب»: (١/٦٥)، و«الإصابة»: (١/٢٧)، و«الأعلام»: (١/٨٢).

ينقص، فحرسه^(١) ليلة، فإذا هو بمثل الغلام المحتلم، قال: فسلمت، فرد علي السلام، فقلت: من أنت؟ جني أم إنسي؟ قال: جني، فقلت: ناولني يدك، فإذا يد كلب وشعر كلب، فقلت: هكذا خلق الجن؟ فقال: لقد علمت الجن أنه ما فيهم جني أشد مني، فقلت: ما يحملك على ما صنعت؟ قال^(٢): بلغني أنك رجل تحب الصدقة، فأحببت أن أصيب من طعامك، فقلت^(٣): ما يجيرنا منكم؟ قال: تقرأ آية الكرسي، فإنك إن قرأتها غدوة أجرت منا^(٤) [حتى تمسي، وإن قرأتها حين تمسي أجرت منا] حتى تصبح، قال: فغدوت إلى رسول الله ﷺ، فأخبرته، فقال: «صدق الخبيث»^(٥). ثم قال [الحاكم]^(٦): صحيح الإسناد.

[٤٩/أ] وقال قوم: الغول: ساحرة الجن، وهي^(٧) تتصور في صور شتى، وأخذوا ذلك من قول كعب بن زهير^(٨):

- (١) في الأصل: «وحرسه»، والتصويب من «المستدرک» و«صحيح ابن حبان» و«حياة الحيوان».
- (٢) في الأصل: «فقلت»، والتصويب من المصادر السابقة.
- (٣) في الأصل: «قال»، والتصويب من «صحيح ابن حبان» و«حياة الحيوان»، مع العلم بأن أقوال أبي بن كعب كلها عند الحاكم بلفظ الغيبة، أي: قال.
- (٤) في الأصل: «منها»، والتصويب من المصادر السابقة.
- (٥) «مستدرک الحاكم»: (١/٧٤٩)، كتاب فضائل القرآن، فضل سورة البقرة، حديث رقم (٢٠٦٤)، و«صحيح ابن حبان»: (٣/٦٣)، كتاب الرقائق، باب قراءة القرآن، ذكر الاحتراز من الشياطين، حديث رقم (٧٨٤). وانظر: «حياة الحيوان»: (٢/٢٥)، وما بين المعقوفتين زيادة منهن، والحديث ذكره الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب»: (٢/٨٩)، حديث رقم (١٤٧٠).
- (٦) زيادة اقتضاها السياق.
- (٧) في الأصل: «وهو»، والتصويب من «حياة الحيوان».
- (٨) هو أبو المضرب كعب بن زهير بن أبي سلمى المازني (. . . ٢٦هـ): صحابي، شاعر عالي الطبقة، من أهل نجد، كان ممن اشتهر في الجاهلية، ولما ظهر الإسلام هجا النبي ﷺ، وأقام يشب بنساء المسلمين، فهدر النبي ﷺ دمه، فجاءه كعب مستأماً وقد أسلم، وأنشده لاميته المشهورة التي مطلعها: «بانت سعاد فقلبي اليوم متبول»، فعفا عنه النبي ﷺ، وخلع عليه برده، وهو من أعرق الناس في الشعر: أبوه زهير بن أبي سلمى، وأخوه بجير، وابنه عقبة وحفيده العوام، كلهم شعراء، له «ديوان شعر». انظر: «الإصابة»: (٥/٥٩٢)، و«الأعلام»: (٥/٢٢٦).

فما تدوم على حال تكون بها كما تلون في أثوابها الغول

وتزعم العرب أنه إذا انفرد رجل في الصحراء ظهرت له في خلقة إنسان، ولا يزال يتبعها حتى يضل عن الطريق، فتدنو منه، وتتمثل له في صور مختلفة، وتهلكه روعاً، وإذا أرادت أن تضل إنساناً أوقدت ناراً، فيقصدها، فتفعل [به] ذلك، قالوا: وخلقته^(١) خلقة إنسان، ورجلاها رجلاً^(٢) حمار.

قال القزويني^(٣): ورأى الغول جماعة من الصحابة، منهم عمر حين سافر إلى الشام قبل الإسلام، فضربه بالسيف^(٤)، وذكر ثابت بن جابر الفهمي^(٥) أنه لقي الغول، وذكر أبياته

(١) في الأصل: «خلقته»، وزيادة الواو من «حياة الحيوان».

(٢) في الأصل: «ورجل رجل»، والتصويب من «حياة الحيوان».

(٣) هو عماد الدين أبو يحيى زكريا بن محمد بن محمود الأنصاري القزويني (٦٠٥ - ٦٨٢ هـ): قاض، مؤرخ، جغرافي، من سلالة أنس بن مالك الأنصاري، ولد بقزوين (بين رشت وطهران)، ورحل إلى الشام والعراق، فولى قضاء واسط والحلة في أيام المستعصم العباسي، وصنف كتباً، منها: «آثار البلاد وأخبار العباد»، و«خطط مصر»، و«عجائب المخلوقات». انظر: «تاريخ الإسلام»: (١٠١/٥١)، و«الأعلام»: (٤٦/٣).

(٤) أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (٢٨٩/٦٤) عن زيد بن أسلم عن أبيه عن عمر في حديث طويل، وفيه: فأتيت مكة، فأقمت بها أياماً، ثم توجهت لبعض الأمر، فبينما أنا أسير تغولت لي الغول، فقالت لي: أين تعمد يا ابن الخطاب؟ فقلت: وما عليك من ذلك؟ فاستدار وجهها حتى صار من ورائها، فرفعت السيف فأضرب ما بين كتفيها وعنقها فأبنته، وانطلقت حتى قضيت حاجتي... إلخ، ويحتاج سنده إلى دراسة، وليس فيه حكم شرعي حتى ننشغل بذلك.

(٥) في الأصل: «جابر بن ثابت الفهمي»، والتصويب من «حياة الحيوان» ومن «عجائب المخلوقات»، ومن مصادر ترجمته الآتية، وهو أبو زهير ثابت بن جابر بن سفيان الفهمي المشهور بتأبط شراً (... - نحو ٨٠ ق.هـ): من مضر، شاعر عدا، من فتاك العرب في الجاهلية، كان من أهل تهامة، قتل في بلاد هذيل، له «ديوان شعر». انظر: «الأعلام»: (٩٧/٢)، و«معجم المؤلفين»: (٩٩/٣).

النونية في ذلك^(١)، قالوا: وأكثر^(٢) ما توجد السعلاة في الغياض^(٣). انتهى^(٤).

وأنكر الغول آخرون، وأنشدوا قول الشاعر:

الجود والغول والعنقاء ثالثة أسماء أشياء لم توجد ولم تكن^(٥)



(١) مطلعها كما في «عجائب المخلوقات»:

ألا مَنْ مُبْلَغُ فِتْيَانِ فَهَمِ بِمَا لَأَقِيْتُ عِنْدَ رَحَى بَطَّانِ؟

بأنني قد لقيتُ الغولَ تهوي بِشُهْبِ كَالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَانِ

(٢) في الأصل: «وكثير»، والتصويب من «عجائب المخلوقات».

(٣) الغياض: جمع غَيْضَةٍ، وهي مُجْتَمَعُ الشَّجَرِ فِي مَغِيضِ مَاءٍ. انظر: «تاج العروس»: (١٨/٤٧٣)، مادة: (غاض).

(٤) «عجائب المخلوقات» للقرظيني مطبوع آخر «حياة الحيوان» للدميري: (٢/٣٩٦)، وانظر: «حياة الحيوان»: (٢/٢٥) فما بعدها.

(٥) البيت للقاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي، وذكره في «حياة الحيوان»: (٢/٢٦) بلفظ: الغول والخل. وانظر: «معجم الأدباء» لياقوت الحموي: (٥/٥٩).

الكلام على التطير والفأل والقرعة والإزلام

إذا عرفت هذا وتحققت الكهانة، فمما هو من المنهي عنه التطير، قال العلماء: كان العرب تنفر الظباء والطيور، فإن أخذت ذات اليمين مضوا في سفرهم وحوائجهم، وإن أخذت ذات الشمال رجعوا عن سفرهم وحوائجهم، وغير ذلك من التطير، وفي الحديث عنه ﷺ: «الطيرة شرك»^(١)، أي: اعتقاد أنها تنفع وتضر معتقدين تأثيرها، والحديث رواه الترمذي وغيره.

وفي حديث آخر عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا عدوى ولا طيرة، وإنما الشؤم في ثلاث؛ في الفرس والمرأة والدار». رواه البخاري ومسلم^(٢).

وعن أنس عنه ﷺ أنه قال: «لا عدوى ولا طيرة، ويعجبني الفأل»، قالوا: وما الفأل^(٣)؟ قال: «كلمة طيبة». أخرجه البخاري ومسلم^(٤).

(١) أخرجه الترمذي في «السنن» (ص ٤٩٥)، كتاب السير، باب ما جاء في الطيرة، حديث رقم (١٦١٨)، عن ابن مسعود، بلفظ: «الطيرة من الشرك وما منا، ولكن الله يذهب بالتوكل» وقال: «وهذا حديث حسن صحيح، لا نعرفه إلا من حديث سلمة بن كهيل». وذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (٧١٦/١)، حديث رقم (٤٢٩).

(٢) «صحيح البخاري» (ص ١٠٨٦)، كتاب الطب، باب الطيرة، حديث رقم (٥٧٥٣)، و«صحيح مسلم» (ص ٩٨٢)، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل، وما يكون فيه الشؤم، حديث رقم (٢٢٢٥)، واللفظ له.

(٣) في الأصل: «الفأ»، بدون اللام، والظاهر أنه سبق قلم.

(٤) «صحيح البخاري» (ص ١٠٩٠)، كتاب الطب، باب لا عدوى، حديث رقم (٥٧٧٦)، واللفظ له، و«صحيح مسلم» (ص ٩٨٢)، كتاب السلام، باب الطيرة والفأل، وما يكون فيه الشؤم، حديث رقم (٢٢٢٤).

وعن جابر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا عدوى ولا صفر»^(١) ولا غول». أخرجه مسلم^(٢).

والأحاديث كثيرة في ذلك، وفي «سيرة ابن هشام»^(٣) أن النبي ﷺ لما وصل إلى الصفراء، قرية بين جبلين، فسأل عن اسم جبلها، فقيل: مسلح ومخرى، وسأل عن أهل القرية، فقيل: بنو النار وبنو حراق^(٤)، فكره التفاؤل بتلك الأسماء، ولم ينزل فيها^(٥). قال صاحب «حياة الحيوان»: [٤٩/ب] وليس ذلك من الطيرة التي نهى عنها، بل من باب كراهة الاسم القبيح، ومحبه للاسم الطيب^(٦).

(١) اختلف العلماء في تفسير قول النبي ﷺ: «لا صفر»، فقيل: هو داء يأخذ البطن، يزعمون أنه يعدي، وقيل: هي حية تكون في البطن، يقال لها: الصفر، تصيب الإنسان إذا جاع، وتؤذيه، وأنها تعدي، فأبطل الإسلام ذلك، وقيل: كانوا يتشاءمون بدخول شهر صفر، ويتوهمون أنه تكثر فيه الدواهي والفتن، والأظهر الجمع بين المعاني، فإنها كلها باطلة، والله أعلم. انظر: «النهاية في غريب الحديث»: (٣٥/٣)، و«فتح الباري»: (١١/٣٢٢)، و«مرقاة المفاتيح» لعلي بن سلطان القاري (٨/٣٩٤).

(٢) «صحيح مسلم» (ص ٩٨١)، كتاب السلام، باب لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر، حديث رقم (٢٢٢٢).

(٣) هو أبو محمد جمال الدين عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (. . . - ٢١٣هـ): مؤرخ، كان عالماً بالأنساب واللغة وأخبار العرب، ولد ونشأ في البصرة، وتوفي بمصر، أشهر كتبه: «السيرة النبوية»، رواه عن ابن إسحاق، وله: «القصائد الحميرية» في أخبار اليمن وملوكها في الجاهلية، و«التيجان في ملوك حمير»، وغير ذلك. انظر: «وفيات الأعيان»: (٣/١٧٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٠/٤٢٨)، و«الأعلام»: (٤/١٦٦).

(٤) في الأصل: «حرق»، والتصويب من «سيرة ابن هشام».

(٥) «السيرة النبوية» لابن هشام: (٣/١٦١).

(٦) «حياة الحيوان»: (٢/١٣٩)، واعلم أن النبي ﷺ كان يتفاءل بالاسم الحسن، ويكره الاسم القبيح، وقد غير كثيراً من أسماء الناس والبلدان، وقد عقد ابن القيم في كتابه «زاد المعاد»: (٢/٣٠٥) فصلاً ممتعاً في هدي النبي ﷺ في الأسماء والكنى.

والفأل الذي يوجد بالقرع والضرب ليس من هذا، فإنه مما يلحق بالرمل، وهو مكروه، لأنه مجازفة وحكم على غائب من غير حقيقة، فهو يدخل في الكذب، كما أنه دخل في الكذب الكهانة كما سبق، وكذلك غيرها مما لا يتحقق صدقها.

إن قيل: إن الله تعالى يقول في قصة يونس عليه السلام: ﴿وَإِنَّ يُونُسَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ (١٣٩) إِذْ أَبَقَ إِلَى الْفُلِّكَ الْمَشْحُونِ ﴿١٤١﴾ فَسَاهَمَ فَكَانَ مِنَ الْمُدْحَضِينَ ﴿١٤٢﴾ [الصفحات: ١٣٩ - ١٤١]، أي: المغلوبين، وذلك أن السفينة استقرت بهم، فلم تتقدم^(١)، ولم ترجع، فقال بعضهم لبعض: ما ذلك إلا لذنب من بعضكم، فاقترعوا، فخرجت القرعة على يونس، فألقوه في الماء، هكذا ذكره المفسرون^(٢).

قيل له: نعم، قد قال الفقيه يوسف في «ثمراته»: في هذا إشارة إلى أن القرعة يعول عليها فيما التبس^(٣).

وأما ابن قيم الجوزية فإنه ذكر في كتابه «إغاثة اللهفان» أن القرع هذه من جملة الأزلام التي نهى الله تعالى عنها، وجعلها رجساً من عمل الشيطان^(٤)، وهو محتمل؛ لأن المساهمة قد وقعت من النبي يونس، وحكاه شرعنا، ولعل النهي عن الأزلام حيث كان معها اعتقاد الجزم بالعلم بصدقها كما قالوه في علم النجوم والرمل، فأما مع عدم

(١) سقطت الميم من الأصل.

(٢) ذكر معناه الطبري في «تفسيره»: (١٠٧/٢١).

(٣) «تفسير الثمرات الياضعة» للفقيه يوسف: (١٢٣/٥).

(٤) لم أجد لابن القيم في «إغاثة اللهفان» ما نقله عنه المؤلف هنا، بل فيه قوله: والشريعة ليس فيها وقف الأحكام، بل الفصل وقطع الخصومات بأقرب الطرق، فإذا ضاقت الطرق ولم يبق إلا القرعة تعينت طريقاً، كما عينها الشارع في عدة قضايا حيث لم يكن هناك غيرها. اهـ، وهذا خلاف ما نقل عنه المؤلف. انظر: «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان»: (١٦٨/١).

الاعتقاد بل التظنين والتبخيت فهو كلام آخر، فغاياته مع ذلك التعارض الكراهة لا الجزم بالتحريم، والله أعلم^(١).



(١) يظهر من كلام المؤلف أنه خلط بين القرعة المشروعة في بعض القضايا وبين الأزام المنهي عنها بالنصوص القطعية، فالأزام كما في «النهاية» لابن الأثير: (٣١١/٢): هي القِدَاح التي كانت في الجاهلية، عليها مكتوب الأمر والنهي: أفعل ولا تفعل، كان الرجل منهم يضعها في وعاء له، فإذا أراد سفراً أو زواجاً أو أمراً مَهْماً أدخلَ يده فأخرج منها زلماً، فإن خرج الأمر مضى لشأنه، وإن خرج النهي كفَّ عنه ولم يفعله. اهـ، قال الشوكاني في «فتح القدير»: (١٣/٢): وإنما قيل لهذا الفعل: استقسام؛ لأنهم كانوا يستقسمون به الرزق وما يريدون فعله، كما يقال استسقى: أي: استدعى السقي، فالاستقسام: طلب القسم والنصيب، وإنما حرّم الله الاستقسام بالأزام؛ لأنه تعرّض لدعوى علم الغيب، وضرب من الكهانة. اهـ، وأما القرعة التي تعمل عند المشكلات فهي مشروعة، وقد أفرد لها الإمام البخاري في «صحيحه» (ص ٤٧٥)، باباً في كتاب الشهادات، فقال: «باب القرعة في المشكلات»، وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: (٦٣١/٥): «أي: مشروعتها، ووجه إدخالها في كتاب الشهادات أنها من جملة البيّنات التي تثبت بها الحقوق، فكما تقطع الخصومة والنزاع بالبيّنة كذلك تقطع بالقرعة»، قال: «ومشروعية القرعة مما اختلف فيه، والجمهور على القول بها في الجملة». وابن القيم ممن يقول بمشروعتها في الجملة، وقد تقدم قريباً ما نقلناه عنه في ذلك. والله أعلم.

الكلام على علم الخط

قال في «نهاية ابن الأثير»: الخط المشار إليه علم معروف، وللناس فيه تصانيف كثيرة، وهو معمول به إلى الآن، ولهم فيه أوضاع واصطلاح وأسام وعمل كثير، ويستخرجون [به] الضمير وغيره، وكثيراً ما يصيبون فيه. انتهى كلامه^(١).

وقد ذكر السيوطي قال^(٢): أخرج الصولي^(٣) في كتاب «الأوراق» من طريق المأمون^(٤) عن الرشيد^(٥) عن آبائه عن ابن عباس عن علي قال: «لا تسافروا في محاق الشهر ولا

(١) «النهاية في غريب الحديث»: (٤٧/٢)، وما بين المعقوفين زيادة منه، وقال ابن الأثير قبل ذلك: قال ابن عباس: الخط هو الذي يحفظه الحازي، يأتي صاحب الحاجة إلى الحازي، فيعطيه حُلواناً، فيقول له: اقعُد حتى أخط لك، وبين يدي الحازي غلام له معه ميلٌ، ثم يأتي إلى أرض رخوة، فيخط فيها خطوطاً كثيرة بالعجلة لئلا يلحقها العدُد، ثم يرجع فيمحو منها على مهل خطين خطين، وعلامه يقول للتأول: ابني عيان أسرعاً البيان، فإن بقي خطان فهما علامة النجح، وإن بقي خط واحد فهو علامة الخيبة. وقال الحربي: الخط هو أن يخط ثلاثة خطوط، ثم يضرب عليهن بشعير أو نوى، ويقول: يكون كذا وكذا، وهو ضربٌ من الكهانة. اهـ، وقال الزبيدي في «تاج العروس» (٢٥٤/١٩): وعلم الخط: هو علم الرَّمْل.

(٢) هذه الفقرة مقحمة هنا، فهي في الاعتقاد في التنجيم المنهي عنه.

(٣) هو أبو بكر محمد بن يحيى بن عبد الله الصولي (... - ٣٣٥هـ): نديم، من أكابر علماء الأدب، نادى ثلاثة من خلفاء بني العباس، هم: الراضي والمكتفي والمقتدر، نسبته إلى جده (صول تكين)، توفي في البصرة مستتراً، قال الخطيب البغدادي: «كان واسع الرواية حسن الحفظ، حسن الاعتقاد مقبول القول»، وله تصانيف، منها: «الأوراق» في أخبار آل العباس وأشعارهم، و«أدب الكتاب»، و«أخبار القرامطة»، وغيرها. انظر: «لسان الميزان»: (٤٢٧/٥)، و«الأعلام»: (١٣٦/٧).

(٤) هو أبو العباس عبد الله بن هارون الرشيد (١٧٠ - ٢١٨هـ): سابع خلفاء بني العباس، وأحد أعظم الملوك، ومحاسنه كثيرة في الجملة، وفيه تشيع، ولي الخلافة بعد خلع أخيه الأمين وقتله سنة (١٩٨هـ)، فتم ما بدأ به جده المنصور من ترجمة كتب العلم والفلسفة، وبالغ في ذلك، ودعا إلى القول بخلق القرآن في السنة الأخيرة من حياته، وبالغ في ذلك، توفي في «بذندون» [قرية من قرى الثغر]، ودفن في طرسوس. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٧٢/١٠)، و«الأعلام»: (١٤٢/٤).

(٥) هو أبو جعفر هارون (الرشيد) بن محمد (المهدي) بن المنصور العباسي (١٤٩ - ١٩٣هـ): خامس =

إذا كان القمر في العقرب»^(١). وإسناده صحيح [إن احتج بالخلفاء الذين فيه، وهم أربعة]^(٢).



= خلفاء الدولة العباسية في العراق وأشهرهم، ولد بالري، وبويع بالخلافة بعد وفاة أخيه الهادي سنة (١٧٠هـ)، فقام بأعبائها، وازدهرت الدولة في أيامه، ولم ير خليفة أجود منه، وكان شجاعاً، يحج سنة، ويغزو سنة، ولم تزل جزية ملوك الروم تحمل إليه من القسطنطينية طول حياته، وأوقع بالبرامكة، وهم من أصل فارسي، وكانوا قد استولوا على شؤون الدولة، فقلق من تحكمهم، وأوقع بهم في ليلة واحدة، توفي في «سناباد» من قرى طوس، وبها قبره. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٨٦/٩)، و«الأعلام»: (٦٢/٨).

(١) قال في «القاموس المحيط» (ص ١١٩١): والمحاق، مثلثة آخر الشهر، أو ثلاث ليالٍ من آخره، أو أن يستتر القمر فلا يرى غدوةً ولا عشيةً، سُمي لأنه طلع مع الشمس فمَحَقته. وقال في «لسان العرب»: (٣١٩/٩): والعرب: برج من بروج السماء.

(٢) «الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة» للسيوطي (ص ٤٣٩) فما بعدها، حديث رقم (٤٦٥)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وقد ذكر سنده السيوطي في «تاريخ الخلفاء» (ص ٢٥٨)، وفيه محمد بن هارون بن عيسى؛ في حديثه مناكير كثيرة، وقال عنه الدارقطني: لا شيء، كما في «تاريخ بغداد»: (٣٥٦/٣)، وفي سنده أيضاً الحسين بن عبيد الله بن الخصيب، كذاب، كما في «لسان الميزان»: (٢٩٧/٢)، وذكر أيضاً في سؤالات إبراهيم بن الجنيد ليحيى بن معين في «الجرح والتعديل»: (٧٣/٩)، سؤال رقم (٦٣)، من طريق تميم بن الحارث عن أبيه عن علي، وفي سنده إبراهيم بن ناصح الأصبهاني، متروك كما في «لسان الميزان»: (١١٦/١)، وأخرجه أيضاً الخطيب في «تاريخ بغداد»: (٢٩٦/٧) بسند آخر عن تميم بن الحارث عن أبيه عن علي، وفي سنده الهيثم بن عدي، كذبه غير واحد كما في «لسان الميزان»: (٢٠٩/٦)، وعلى هذا فالأثر موضوع، والمشهور عن علي النهي عن اعتقاد النجوم كما تقدم غير مرة.

الذبح للأشجار والجان والقادم والإصنام

واختلف العلماء في الذبح للأشجار والجان، والذبح للواصل القادم، فقيل: لا يجوز لأنه مما أهل به لغير الله^(١)، وقيل: يجوز إذا قصد به الإطعام، ولم يعتقد الإهلال به لغير الله، بل لله تعالى بالتسمية المشروعة، فلن يخرج عن القصد، وأما [٥٠/أ] مراقبة الوقت فلا يضر، فإنه إنما يذبح المذبوح عند حاجته إما لضيء أو لغيره مما يأكله، والأعمال بالنيات.

قال النجري في «شرح الآيات الخمس المئة» في تفسير قوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٨]: يجوز أكل ما ذبح للرياء والسمعة والمداراة والجن حيث الذابح ذاكراً^(٢) لاسم الله، [لم يخرج باعتقاد إلى حد

(١) أما الذبح للأشجار والجان فلا يجوز، وهو من الشرك، لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهَلَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ﴾، ولحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: حدثني رسول الله صلى الله عليه وسلم بأربع كلمات: «لعن الله من ذبح لغير الله، لعن الله من لعن والديه، لعن الله من آوى محدثاً، لعن الله من غير منار الأرض». رواه مسلم في «الصحیح» (ص ٨٨١)، كتاب الأضاحي، باب تحريم الذبح لغير الله ولعن فاعله، حديث رقم (١٩٧٨)، قال شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «اقتضاء الصراط المستقیم» (ص ٢٥٦): «ولأن الذبح لغير الله أو باسم غيره قد علمنا يقيناً أنه ليس من دين الأنبياء صلى الله عليهم وسلم، فهو من الشرك». وقال أيضاً في «مجموع الفتاوى»: (٣٠/١٠): ومما يتقرب به إلى الجن الذبائح، فإن من الناس من يذبح للجن، وهو من الشرك الذي حرمه الله ورسوله. اهـ. وأما الذبح للواصل القادم فإن كان بقصد إكراهه وإطعامه فهو من الذبح المأذون فيه، وإن كان بقصد تعظيمه وعبادته فهو كفر كما نص عليه النووي في «شرح مسلم»: (١٤١/١٣).

(٢) في الأصل: «ذاكر»، والتصويب من «شرح الآيات الخمس مئة».

الكفر]. انتهى كلامه^(١). ويمتنع الذبح للأصنام، لقوله تعالى: ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصْبِ﴾ [المائدة: ٣].



(١) «شرح الآيات الخمس مئة» للنجري (ق ١٣٢)، مخطوط، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وهذه الزيادة قيد لما أطلقه من الجواز، ولكنها تناقض بعض كلامه؛ إذ الذبح للجن شرك، وما كان كذلك لا يجوز أكله ولو ذكر عليه اسم الله، فهما مسألتان: الأولى: حل ما ذكر عليه اسم الله، والثانية: تحريم ما أهل به لغير الله سواء ذكر عليه اسم الله أم لا، ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية، ما أفقعه، حيث قال في «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٢٥٩) عند كلامه على قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ لِنَعْرِ اللَّهَ بِهِ﴾ ما مختصره: ظاهره أنه ما ذبح لغير الله مثل أن يقال: هذا ذبيحة لكذا، وإذا كان هذا هو المقصود فسواء لفظ به أو لم يلفظ، وعلى هذا فلو ذبح لغير الله متقرباً به إليه لحرم وإن قال فيه: باسم الله، كما يفعله طائفة من منافقي هذه الأمة الذين يتقربون إلى الأولياء والكواكب بالذبح والبخور ونحو ذلك، ومن هذا الباب ما قد يفعله الجاهلون بمكة شرفها الله وغيرها من الذبح للجن.

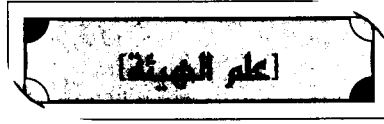
علم الزايرجة

ومما يلحق بعلم الضرب والقرع والرمل علم الزايرجة^(١) الذي وضعه السبتي^(٢)، وهي نسختان؛ نسخة مبنية على علم الرمل، ونسخة على علم النجوم، فحكمها حكم القرع، فما قيل فيها فهو فيها؛ لأن القرع يكون بمسائل محصورة معدودة، والزايرجة الأصلية رأيتها للسبتي، فإذا هي لثمانية وعشرين مسألة فقط، ذكرها فيها بفهرسه من أصل الكتاب، والله أعلم.



(١) الكلمة في الأصل في هذا الموضوع والذي بعده: «الزيرجة»، والتصويب في الموضوعين من «كشف الظنون»: (٩٤٨/٢) حيث قال: علم الزايرجة: هو من القوانين الصناعية لاستخراج الغيوب المنسوبة إلى العالم المعروف بأبي العباس أحمد السبتي.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن جعفر الخزرجي السبتي المراكشي (٥٢٤ - ٦٠١هـ): متصوف نسبت إليه (الزايرجة) في استخراج الغيوب، ولد في سبته، وانتقل إلى مراكش، وعلت شهرته، وتحدث الناس بأخباره، وكان فصيحاً مفوهاً يكثر من الحض على الصدقة، تنسب إليه «نزهة الخاطر في إخراج الضمائر»، واختلف مؤرخوه، منهم من يراه ولياً، ومنهم من يبدعه، ومن يقول: إنه ساحر، ومن يكفره. انظر: «الأعلام»: (١٠٧/١).



ومما يلحق بعلم النجوم علم الهيئة، وهو معرفة السماوات الأرض والكواكب السيارة في كل سماء، والأفلاك والبروج والكسوف الخسوف، وسير الجواهر والزيجات^(١)، فكل ذلك من علم النجوم، الكلام فيه هو الكلام في هذا^(٢).



(١) علم الزيجات والتقويم: علم يتعرف منه مقادير حركات الكواكب سيما السبعة السيارة، وتقويم حركاتها وإخراج الطوالع، وغير ذلك منتزعاً من الأصول الكلية، ومنفعته معرفة الاتصالات من الكواكب من المقارنة والمقابلة والتربيع والتثليث والتسدس والخسوف والكسوف، وما يجري في هذا المجرى. انظر: «أبجد العلوم» للجنوبي: (٣١٤/٢).

(٢) علم النجوم من فروع علم الهيئة لا العكس كما في «أبجد العلوم»: (١٦/٢)، وعلم النجوم قسمان: قسم حسابي، وهذا من العلوم النافعة، وقسم الأحكام، وهذا هو المذموم المحرم، وقد تقدم الكلام عليهما تحت عنوان «الكلام على علم النجوم».

علم المنطق

واختلف العلماء في المنطق^(١)، فطائفة جازمت بتحريمه^(٢)، وأنه كثير الغلط والغلاط^(٣)، وخارج عن عبارة السنة والكتاب^(٤)؛ لأنه مبني على مقدمات ونتائج، منها مسلمت، ومنها غير مسلم، والذين قالوا بالجواز؛ [قالوا]^(٥) إنه جائز، والمقدمات تبني على موافقة الشريعة، ثم يحتج بقواعده مع مراعاتها^(٦)، ولا حرج فيه^(٧)، والله أعلم.

(١) علم المنطق: هو أحد علوم الفلسفة الأربعة، وهو علم يعصم الذهن عن الخطأ في اقتناص المطالب المجهولة من الأمور الحاصلة المعلومة، وفائدته تمييز الخطأ من الصواب فيما يلتمسه الناظر في التصورات والتصديقات الذاتية والعرضية، ليقف على تحقيق الحق في الكائنات نفيًا وثبوتًا بمنتهى فكره. انظر: «مقدمة ابن خلدون» (ص ٥٩٣).

(٢) ممن نص على تحريمه السيوطي في «الحاوي في الفتاوي»، وقال: «فن المنطق فن خبيث مذموم، يحرم الاشتغال به، مبني بعض ما فيه على القول بالهولوى الذي هو كفر يجر إلى الفلسفة والزندقة، وليس له ثمرة دينية أصلاً بل ولا دنيوية». ونقل تحريمه عن جماعة من الأئمة، فمن الشافعية: الإمام الشافعي وإمام الحرمين والغزالي في آخر أمره، وابن عساكر وابن الأثير وابن الصلاح وابن عبد السلام والنووي وابن دقيق العيد والذهبي والعراقي وشرف الدين المناوي، ومن المالكية: القاضي أبو بكر بن العربي وأبو بكر الطرطوشي وأبو الوليد الباجي وأبو طالب المكي صاحب «قوت القلوب» وابن المنير وابن رشد وابن أبي جمرة وعامة أهل المغرب، ومن الحنفية: أبو سعيد السيرافي والسراج القزويني، ومن الحنابلة: ابن الجوزي وسعد الدين الحارثي والتقي ابن تيمية، وغيرهم. انظر: «الحاوي في الفتاوي» للسيوطي (ص ٢٦٣).

(٣) قال في «تاج العروس»: (٥١٨/١٩)، مادة (غلط): وغالطه مُغالطَةً وغلطاً بالكسر.

(٤) في الأصل: بدون واو، والصواب ما أثبتناه.

(٥) زيادة اقتضاها السياق.

(٦) في الأصل: «مراعاته»، والصواب ما أثبتناه، والمقصود: مع مراعاة الشريعة.

(٧) ممن ذهب إلى ذلك: ابن حجر الهيتمي، وقال: «إنه علم مفيد لا محذور فيه بوجه، إنما المحذور

فيما كان يخلط به شيء من الفلسفيات المنابذة للشرائع، ولأنه كالعلوم العربية في أنه من مواد أصول الفقه»، وممن أثنى على المنطق الفخر الرازي والآمدني وابن الحاجب والغزالي، وللإمام الشوكاني رسالة في هذا الباب، سماها «أمنية المتشوق في حكم المنطق»، ذكرها ونقل عنها القنوجي في «أبجد العلوم»، ومما قال الشوكاني فيها: «إن علم المنطق علم كفري، واضعه الحكيم أرسطو طالس =

ومنهم من قال: إنه يستعان به على رد قواعد الفلاسفة بقواعدهم، ليكون حجة عليهم، فيكون من مقابلة الفاسد بالفاسد كما أشار إليه الغزالي، وأنه سبب تصنيفه لكتاب «المعيار» فيه هو هذا^(١) لا لكونه حجة في نفسه، فإنه يصح الاحتجاج بغيره، ولا كذلك صناعة علم الجدل، فإنه يحتج بغيرها.



= اليوناني، وليس من العلوم الإسلامية بإجماع المسلمين، وإن علم الكتاب والسنة غير متوقف لذاته على معرفة علم المنطق، فإن دين الله أيسر من أن يستعان على معرفته بعلم كفري، ولكن معرفة علم الأصول والبيان والنحو والكلام على التمام والكمال متوقفة على معرفته، فاشتغل به اشتغالك بفن من فنون الآلات، وعليك بمختصرات الفن كرسالة إيساغوجي للأبهري وشروحها و«التهديب» للسعد وشروحه و«الرسالة الشمسية» وشروحها وما يشابه هذه الكتب التي قد هذبها أئمة الإسلام تهذيباً صفت به عن كدورات أقوال الفلاسفة المتقدمين، فلا ترى فيها إلا مباحث نفيسة ولطائف شريفة تستعين بها على دقائق العلوم، واحذر من مطولاته المستخرجة على قواعد اليونان كـ«شفاء ابن سينا» و«الإشارات» التي خلط فيها أهلها المنطق بالحكمة اليونانية والفلسفة الكفرية التي يضل أكثر المشتغلين بها، ويبعدهم عن الصراط السوي والهدي النبوي الذي أمرنا باتباعه بنصوص الكتاب والسنة، والله تعالى أعلم بالصواب». اهـ بتصرف. انظر: «أبجد العلوم»: (١/٣٥٧)، (٢/٥٤٣).

(١) «معيار العلم في المنطق» للغزالي (ص ٣٠).

علم الفلسفة

وعلم الفلاسفة^(١) الأوائل قال بعض العلماء: يكره الاشتغال بها لما فيها من الإشكالات، وقيل: لا بأس بمعرفتها للعالم الراسخ^(٢)، ولذلك قد صنف فيها بعض فلاسفة المسلمين، وبنوها على ما يوافق الشرائع، والله أعلم.

وممن صنف في ذلك صاحب «رسائل إخوان الصفا»، فإنه جمع فيها من علوم الفلاسفة وعلم الهيئة والنجوم وأحكامها وسائر فنونها، وطول فيها، وصاحبها من أهل السنة^(٣) كما رأيناه في كتابه، فإنه أثبت البعث [٥٠/ب] حقيقة، والنشور في الآخرة للأجساد حقيقة، والفلاسفة لا تقول بذلك كما عرف من قواعدهم وأصولهم وأقوالهم؛ لأنهم ينفون بعث الأجساد، ويثبتون عود الأرواح إلى أصلها على خلافات لهم فيها.

وما توهم فيه أنه من الرافضة وهم، فإنه ذكر رسالة الشيعة، وذكر السبعية، وهم

(١) علم الفلسفة مشتمل على أربعة علوم: علم المنطق، وعلم الطبيعي وعلم الإلهي، والعلم الرابع وهو الناظر في المقادير، ويشتمل على أربعة علوم، تسمى التعاليم، وهي علم الهندسة، وعلم الأرتماطقي، وعلم الموسيقى وعلم الهيئة، وقد تقدم تعريف الفلاسفة والكلام عليهم تحت عنوان «ذكر بعض الفرق الكفرية»، ومن علم حقيقة أقوالهم علم أنهم لم يؤمنوا بالله ولا رسله ولا كتبه ولا ملائكته ولا باليوم الآخر. وانظر: «التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق» للإمام يحيى بن حمزة (ص ٣٦)، و«شرح الطحاوية»: (٤٠٢/٢)، و«القاموس المحيط» (ص ١٠٦٢)، مادة: (سوف)، و«مقدمة ابن خلدون» (ص ٥٩٣)، و«الموسوعة الميسرة»: (١١٠٩/٢).

(٢) لا شك أن في العلوم التي أدخلت ضمن أنواع علم الفلسفة ما هو نافع، فلا مانع لمن كان ثابت القدم في علوم الكتاب والسنة أن يأخذ بطرف منها، كالعلم الرياضي والطبيعي والهندسة والهيئة والطب. انظر: «أدب الطلب» للشوكاني (ص ٢٠٧).

(٣) تقدم تحت عنوان «ذكر شيء من أخبار الباطنية وعقائدهم الباطلة» نقل المؤلف عن صاحب «عيون الأخبار» - وهو من الباطنية - أن اعتمادهم على «رسائل إخوان الصفا»، وتقدم أن مؤلفيها من الباطنية لا من أهل السنة، وأنهم أرادوا أن يمزجوا بين الشريعة والفلسفة، فارجع إليه فإنه مهم.

الإسماعيلية من الباطنية، قال: ولقبوا بذلك لقولهم بالأشياء السبعية، فقالوا: السماوات سبع، والأرض سبع، والكواكب سبعة، وأئمتهم سبعة.

ومن كتب الفلاسفة الإسلاميين كتب ابن سينا، مثل «الشفاء» في أربعة مجلدات وغيره^(١)، وكتب اللطيف في تفاصيل الجواهر والأجسام وتحقيق أصل الدواعي والشهوات، ونحو ذلك.



(١) هذه الكتب حذر منها شيخ الإسلام الشوكاني لاختلاطها بالفلسفة كما سبق نقل ذلك عنه، لكنه أجاز في «أدب الطلب» (ص ٢٢٦) لمن ثبت قدمه في علوم الشريعة أن يطلع على علوم الفلاسفة؛ لأن ذلك يزيد «غبطة بعلم الشرع ومحبة له؛ لأنه يعلم أنه لا سبيل للوقوف على ما حاول الفلاسفة الوقوف عليه إلا من جهة الشرع، وأن كل باب غير هذا الباب لا ينتهي بمن دخل إليه إلى غاية وفائدة».

الكلام على علمي الرؤيا والكيمياء

وها هنا ذكر علم الرؤيا^(١) والكيمياء^(٢)، فهذان العلمان^(٣) مباحان، غير أن الطريق إلى إدراكهما على الحقيقة يبعد عن الأذهان، إلا ما جاء منصوصاً عليه من التعبير، وما كان معدناً من علم الصنعة لا غير.

أولاً: الكلام على علم الرؤيا وما ورد في تحبيرها

فعن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لم يبق بعدي من النبوة إلا المبشرات»، قالوا: وما المبشرات؟ قال: «الرؤيا الصالحة». رواه البخاري^(٤). وفي رواية لمسلم: «إذا اقترب

(١) قال الحافظ في «الفتح» (٣٧٤/١٤): الرؤيا: ما يراه الشخص في منامه، وقال المازري: كثر كلام الناس في حقيقة الرؤيا، وقال فيها غير الإسلاميين أقاويل كثيرة منكرة؛ لأنهم حاولوا الوقوف على حقائق لا تدرك بالعقل، ولا يقوم عليها برهان، وهم لا يصدقون بالسمع فاضطربت أقوالهم، وقال القرطبي: سبب تخليط غير الشرعيين إعراضهم عما جاءت به الأنبياء من الطريق المستقيم، وبيان ذلك أن الرؤيا إنما هي من إدراكات النفس، وقد غيب عنا علم حقيقتها، أي: النفس، وإذا كان كذلك فالأولى أن لا نعلم علم إدراكاتها، بل كثير مما انكشف لنا من إدراكات السمع والبصر إنما نعلم منه أمور جمالية لا تفصيلية. اهـ باختصار، وأما علم تعبير الرؤيا: فقال في «أبجد العلوم» (١٦٦/٢): هو علم يتعرف منه الاستدلال من المتخيلات الجمالية على ما شاهدهت النفس حالة النوم من عالم الغيب، فخيلته القوة المتخيلة مثلاً يدل عليه في عالم الشهادة، وربما طابقت الرؤيا مدلولها دون تأويل، وربما اتصل الخيال بالحس كالاتهام، ويختلف مأخذ التأويل بحسب الأشخاص وأحوالهم، ومنفعته البشري بما يرد على الإنسان من خير، والإنذار بما يتوقعه من شر، والاطلاع على الحوادث في العالم قبل وقوعها.

(٢) سيأتي تعريفه عند الكلام عليه.

(٣) الكلمة في الأصل: بدون نون.

(٤) «صحيح البخاري» (ص ١٢٩٢)، كتاب التعبير، باب المبشرات، حديث رقم (٦٩٩٠)، بدون لفظ:

«بعدي»، وأخرجه أحمد في «المسند»: (١٢٩/٦)، حديث رقم (٢٥٠٢١)، عن عائشة بلفظ: «لا يبقى بعدي من النبوة شيء إلا المبشرات»، قالوا: يا رسول الله، وما المبشرات؟ قال: «الرؤيا الصالحة يراها الرجل أو ترى له».

الزمان لم تكدر رؤيا المؤمن تكذب، وأصدقكم رؤيا أصدقكم^(١) حديثاً، ورؤيا المسلم^(٢) جزء من خمس^(٣) وأربعين جزءاً من النبوة، والرؤيا ثلاثة^(٤)؛ فالرؤيا^(٥) الصالحة بشرى من الله تعالى، ورؤيا تحزين من الشيطان، ورؤيا مما يحدث المرء نفسه، فإن رأى أحدكم ما يكره فليقم فليصل^(٦) ولا يحدث بها الناس^(٧).

وعن جابر عن رسول الله ﷺ أنه قال لأعرابيٍّ جاءه فقال^(٨): إني حلمت أن رأسي قطع، فأنا أتبعه، فزجره النبي ﷺ، وقال: «لا تخبر بتلعب الشيطان بك في المنام». أخرجه مسلم^(٩).
فصرح النبي ﷺ أن الرؤيا المكروهة وما يحدث المرء نفسه ليست من الرؤيا الصالحة^(١٠)، وإذا كان كذلك فقد صنف أهل التعبير [في^(١١)] التأويل لجميع أنواع الرؤيا حسنها ومكروهها، وما يحدث المرء نفسه وغيرها، وما يكره وما لا يكره، فهم في التأويل ممن يرجع إلى الظن والتخمين عندهم الجميع، غير أن بعضهم يستشهد بآية قرآن أو نحو ذلك، وبعضهم يطلق ولا يستشهد بشيء، فالمستشهد غير مستند إلى مأخذ صحيح، وغير المستشهد ظاهر منه [٥١/أ] العمل بالظن المجرد عن أمانة، والظن المجرد عن أمانة أكذب الحديث، إذا لم يكن الظن مستنداً إلى أصل يرجع إلى ظهور دلالاته كما ذلك لا يخفى^(١٢).

(١) في الأصل: «وأصدقهم رؤيا أصدقهم»، والتصويب من «صحيح مسلم».

(٢) في الأصل: «المؤمن»، والتصويب من «صحيح مسلم».

(٣) في الأصل: «خمس»، والتصويب من «صحيح مسلم».

(٤) في الأصل: «ثلاث»، والتصويب من «صحيح مسلم».

(٥) في «صحيح مسلم»: «فرؤيا»، والصواب ما في الأصل.

(٦) في الأصل: «وليصل»، والتصويب من «صحيح مسلم».

(٧) «صحيح مسلم» (ص ١٠٠٠)، كتاب الرؤيا، بدون تبويب، حديث رقم (٢٢٦٣).

(٨) في الأصل: «وعن جابر قال رسول الله ﷺ أعرابي، فقال»، والتصويب من «صحيح مسلم».

(٩) «صحيح مسلم» (ص ١٠٠٢)، كتاب الرؤيا، باب لا يخبر بتلعب الشيطان به في المنام، حديث رقم

(٢٢٦٨).

(١٠) في الأصل: «الصحيحة»، والصواب ما أثبتناه.

(١١) زيادة اقتضاها السياق.

(١٢) اعلم أولاً: أنه لا يجوز تعبير الرؤيا إلا بعلم، كما لا يجوز لأحد أن يفتي في الأحكام الشرعية إلا بعلم، وقد سمي الله تعالى تعبير الرؤيا إفتاءً حيث قال في سورة يوسف على لسان ملك مصر: ﴿يَأْتِيهَا =

فلم يبق بعد ذلك إلا أن الرؤيا الصالحة بشرى للمؤمن^(١) كما يدل عليه حديث عبادة بن الصامت^(٢)، قال: سألت رسول الله ﷺ عن قوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبَشْرَىٰ فِي الْحَيٰوةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [يونس: ٦٤]، قال: «هي الرؤيا الصالحة يراها المؤمن أو ترى له». أخرجه الترمذي^(٣).

= الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُؤْيَايَ إِنْ كَثُرَ لِلرُّؤْيَا تَعَبُوتُ ﴿﴾، وقال على لسان ساقى الملك: ﴿يُؤَسِّفُ أَيُّهَا الضَّيِّقُ أَفْسِنًا﴾، وقال ابن عبد البر في «التمهيد»: (٢٨٨/١): وقيل لمالك ﷺ: أيعبر الرؤيا كل أحد؟ فقال: بألنبوة يلعب؟ وقال مالك: لا يعبر الرؤيا إلا من يحسنها، فإن رأى خيراً أخبر به، وإن رأى مكروهاً فليقل خيراً أو ليصمت. اهـ، وقد بين النبي ﷺ العلة في تحري المعبر في قوله: «إن الرؤيا تقع على ما تُعَبَّرُ، ومثل ذلك مثل رجل رفع رجله فهو ينتظر متى يضعها، فإذا رأى أحدكم رؤيا فلا يحدث بها إلا ناصحاً أو عالماً». أخرجه الحاكم في «المستدرک»: (٤/٤٣٣)، كتاب تعبير الرؤيا، حديث رقم (٨١٧٧)، عن أنس، وقال: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه». ووافقه الذهبي، وذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (١٨٦/١)، حديث رقم (١٢٠). واعلم ثانياً: أن أصل التعبير من قبل الأنبياء، ولكن الوارد عن الأنبياء في ذلك وإن كان أصلاً فلا يعم جميع المرثي، فلا بد للحاذق في هذا الفن أن يستدل بحسن نظره، فيرد ما لم ينص عليه إلى حكم التمثيل، ويحكم له بحكم النسبة الصحيحة، فيجعل أصلاً يلحق به غيره، كما يفعل الفقيه في فروع الفقه، ذكر ذلك الحافظ في «الفتح»: (١٤/٤٥٥). وقال ابن القيم في «زاد المعاد»: (٥/٧٠٠): وكلما كان المعبر أصدق وأبر وأعلم كان تعبيره أصح. اهـ. واعلم أخيراً: أن علم التعبير يلهمه الله من يشاء من عباده، ولهذا لم يبرع فيه إلا القليل، قال الله تعالى ليوسف على لسان يعقوب: ﴿وَكَذٰلِكَ يُجَيِّبُكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الْاَحَادِيثِ﴾، وقال تعالى: ﴿وَكَذٰلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الْاَرْضِ وَلِعَلَّهُ مِن تَأْوِيلِ الْاَحَادِيثِ﴾.

(١) اعلم أن الرؤيا الصادقة لها حقيقة وتأويل، وفائدتها لغير الأنبياء البشارة والندارة والاستئناس لا التشريع والأحكام والقضاء، وأن رؤيا الأنبياء وحى. انظر تفصيل ذلك في مقدمة تحقيق كتاب «قواعد تفسير الأحلام» للشهاب المقدسي العابر (ص ٣٦)، وهذا الكتاب من أحسن الكتب في تفسير الأحلام، ولمحققه فوائد جليلة وتأصيلات رائعة في مقدمته وتعليقاته.

(٢) هو أبو الوليد عبادة بن الصامت بن قيس الأنصاري الخزرجي (٣٨ق.هـ - ٣٤هـ): صحابي، من الموصوفين بالورع، شهد العقبة، وكان أحد النقباء، وشهد المشاهد كلها بعد بدر، ثم حضر فتح مصر، وكان أمير ربيع المدد، وهو أول من ولي القضاء بفلسطين، وأنكر على معاوية أشياء - رجع معاوية في بعضها له - تدل على قوته في دين الله، مات بالرملة أو ببيت المقدس. انظر: «الإصابة»: (٣/٦٢٤)، و«الأعلام»: (٣/٢٥٨).

(٣) «سنن الترمذي» (ص ٦٥٨)، كتاب الرؤيا، باب قوله تعالى: ﴿لَهُمُ الْبَشْرَىٰ فِي الْحَيٰوةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾، حديث رقم (٢٢٨٠)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (٤/٣٩١)، حديث رقم (١٧٨٦).

وما جاء عن الأنبياء في التعبير، فقد جاء في كتاب تعبير الرؤيا للقادري^(١): إن صح عن التجارب وشيء من التعبير إلى دانيال^(٢) وغيره فهو أقرب شيء، وما جاء عن نبينا ﷺ في التعبير فهو^(٣) المقدم.

فمن ذلك ما رواه البخاري في «صحيحه»^(٤) أن عباس كان يحدث أن رجلاً أتى إلى رسول ﷺ، فقال: إني رأيت الليلة في المنام ظلة تنطف السمن والعسل، فأرى الناس يتكفون منها، فالمستكثر والمستقل، وإذا سبب واصل من الأرض إلى السماء، فأراك أخذت به فعلوت، ثم أخذ به رجل فعلا به، ثم أخذ به رجل آخر فعلا به، ثم أخذ به رجل آخر فانقطع، ثم وصل. فقال أبو بكر: يا رسول الله بأبي أنت، والله لتدعني فأعبرها، فقال النبي ﷺ: «اعبرها»^(٥). قال: أما الظلة فالإسلام، وأما الذي ينطف من العسل والسمن فالقرآن حلاوته تنطف، فالمستكثر من القرآن والمستقل، وأما السبب الواصل [من السماء] إلى الأرض فالحق الذي أنت عليه، تأخذ به فيعليك^(٦) الله، ثم يأخذ به رجل من بعدك،

(١) بحثت عن ألف في تعبير الرؤيا بهذا النسب ممن سبق المؤلف أو عاصره، فعثرت على اثنين: الأول: الشيخ محمد بن محيي الدين القسطنوني القادري الأشرفي المتوفى سنة (١١١٣هـ)، له كتاب «تعبير الرؤيا»، كما في «معجم المؤلفين»: (٨/١٢)، ولم أعر على كتابه، والثاني عبد الغني بن إسماعيل الدمشقي الحنفي النقشبندي القادري المعروف بالنابلسي، المتوفى سنة (١١٤٣هـ)، له «تعطير الأنام في تعبير المنام» كما في «معجم المؤلفين»: (٢٧١/٥)، وقد بحثت في كتابه فلم أجد للمؤلف نصاً منقولاً عنه، إلا أنه في (ص ٣٥٨) قد قسم المعبرين إلى طبقات، وذكر في الطبقة الأولى الأنبياء ﷺ، ورجعت أيضاً إلى كتاب «التعبير القادري» لأبي سعد نصر بن يعقوب الدينوري (كان حياً سنة ٣٩٧هـ) الذي ألفه للقادر بالله العباسي، ولم أجد للمؤلف عنه نقلاً.

(٢) قال في «المنجد في الأعلام» (ص ٢٨١): دانيال: عاش مسيئاً في بابل، وضعه التقليد المسيحي في عداد الأنبياء الكبار الأربعة، وسفر دانيال من أسفار التوراة. اهـ، وينسب إليه كتاب «أصول التعبير» كما في «كشف الظنون»: (١١٣/١).

(٣) في الأصل: «وهو»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل: «عن»، والتصويب من «صحيح البخاري».

(٥) في الأصل: «اعبر»، والتصويب من «صحيح البخاري».

(٦) في الأصل: «فيعليك»، والتصويب من «صحيح البخاري».

فيعلوه به، ثم يأخذ [به] رجل آخر فيعلوه به، ثم يأخذه^(١) رجل آخر فينقطع [به]، ثم يوصل له، فيعلوه به، فأخبرني يا رسول الله بأبي أنت أصبت أم أخطأت؟ قال رسول الله ﷺ: «أصبت بعضاً، وأخطأت بعضاً»، قال: فوالله لتحدثني^(٢) بالذي أخطأت، قال: «لا تقسم»^(٣).

وعن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إني رأيت كأني الليلة في دار عقبة بن رافع^(٤)، وأتيت بتمر من تمر ابن طاب^(٥)، فأولت أن لنا الرفعة في الدنيا والعاقبة في الآخرة، وأن ديننا قد طاب»^(٦).

وروى أحمد والطبراني والحاكم عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «رأيت كأني مردف كبشاً، وكأن ظُبة^(٧) سيفي انكسرت، فأولت أني أقتل كبش القوم، وأولت ظُبة سيفي قتل رجل من عترتي»^(٨).

وأخرج النسائي والدارمي^(٩) وأحمد عن جابر عن النبي ﷺ [٥١/ب] قال: «رأيت

(١) في الأصل: «يأخذ»، والتصويب من «صحيح البخاري».

(٢) في الأصل: «فلتحدثني»، والتصويب من «صحيح البخاري».

(٣) «صحيح البخاري» (ص ١٣٠٢)، كتاب التعبير، باب من لم ير الرؤيا لأول عابر إذا لم يصب، حديث رقم (٧٠٤٦)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٤) لم أجد له ترجمة وافية، وذكره ابن حجر في «الإصابة»: (٤/٥١٩)، فقال: عقبة بن رافع الأنصاري: له ذكر ورواية، ففي «صحيح مسلم»... وذكر هذا الحديث.

(٥) قال النووي في «شرح مسلم» (٣٣/١٥): هو نوع من الرطب معروف يقال له: رطب ابن طاب، وتمر ابن طاب، وعذق ابن طاب، وعرجون ابن طاب، وهي مضافة إلى ابن طاب: رجل من أهل المدينة.

(٦) أخرجه مسلم في «صحيحه» (ص ١٠٠٤)، كتاب الرؤيا، باب رؤيا النبي ﷺ، حديث رقم (٢٢٧٠)، وأحمد في «المسند»: (٣/٢١٣)، حديث رقم (١٣٢٤٢)، واللفظ له.

(٧) قال في «القاموس المحيط» (ص ١٦٨٧)، مادة: (ظبو): والظُبة، كثبة: حد سيف أو سنان ونحوه، ج: أظبٍ وظُباتٍ وظُبونٌ بالضم والكسر وظُبابٌ كهدي.

(٨) «مسند أحمد»: (٣/٢٦٧)، حديث رقم (١٣٨٥٢)، و«معجم الطبراني الكبير» واللفظ له: (٣/١٤٩)،

حديث رقم (٢٩٥١)، و«مستدرک الحاكم»: (٣/٢١٩)، كتاب معرفة الصحابة، فضائل حمزة بن عبد المطلب، حديث رقم (٤٨٩٦)، وقال في «مجمع الزوائد»: (٦/١٠٧): وفيه علي بن زيد، وهو

سيء الحفظ، وقد جاء من غير طريقه كما تراه، وبقي رجاله رجال الصحيح.

(٩) هو أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل التميمي الدارمي السمرقندي (١٨١ - ٢٥٥هـ): =

كأني في درع حصينة، ورأيت بقرأ تنحر، فأولت أن الدرع الحصينة المدينة، وأن البقر بقر^(١) والله خير^(٢).

وأخرج أحمد ومسلم عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ: «رأيت^(٣) في المنام أني أهاجر من مكة إلى أرض فيها نخل، فذهب [وَهَلِي^(٤)] إلى أنها اليمامة^(٥) أو هجر، فإذا هي المدينة يثرب، ورأيت في رؤياي هذه أني هزرت سيفاً فانقطع صدره، فإذا [هو] ما أصيب من المؤمنين يوم أحد، ثم هزرته أخرى، فعاد أحسن ما كان، فإذا هو ما جاء الله به من الفتح واجتماع المؤمنين، ورأيت فيها بقرأ والله خير، فإذا هم النفر من المؤمنين يوم أحد، وإذا^(٦) الخير ما جاء الله به من الخير بعد، وثواب^(٧) الصدق الذي آتانا الله به [بعد] يوم بدر^(٨).

= الحافظ الإمام، أحد الأئمة الأعلام، طوف الأقاليم، وسمع من خلق كثير، وصنف التصانيف، واستُفضي على سمرقند، ففضى قضية واحدة، واستعفى فأعفي، وكان عاقلاً فاضلاً ورعاً مفسراً فقيهاً، أظهر علم الحديث بسمرقند، وذبح عن السنة، له: «التفسير»، و«المسند»، و«الجامع» في الحديث. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٢٤/١٢)، و«الأعلام»: (٩٥/٤).

- (١) في «سنن الدارمي»: نفر.
- (٢) «السنن الكبرى» للنسائي: (٣٨٩/٤)، كتاب التعبير، الدرع، حديث رقم (٧٦٤٧)، و«سنن الدارمي» (١٧٣/٢)، كتاب الرؤيا، باب في القمص والبئر...، حديث رقم (٢١٥٩)، و«مسند أحمد»: (٣٥١/٣)، حديث رقم (١٤٨٢٩)، وذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (٩٠/٣)، حديث رقم (١١٠٠).
- (٣) قبلها في الأصل: «إني»، ولا توجد في «الصحيحين».
- (٤) قال ابن الأثير في «النهاية»: (٢٣٢/٥): وَهَلْ إِلَى الشَّيْءِ بِالْفَتْحِ يَهْلُ بِالْكَسْرِ وَهَلًا بِالسُّكُونِ: إِذَا ذَهَبَ وَهَمَهُ إِلَيْهِ.

(٥) اليمامة: بلاد وسط الجزيرة العربية، من مقاطعات نجد، فتحها خالد بن الوليد صلحاً سنة (١٢هـ) في خلافة أبي بكر الصديق بعد قتل مسيلمة الكذاب، وهي اليوم واحة في المملكة العربية السعودية تدعى العارض، أهم مدنها: القرشية، عرمة، العينية، الشعيب، الدرعية. انظر: «الروض المعطار» (ص ٦١٩)، و«المنجد في الأعلام» (ص ٧٥١).

- (٦) بعدها في الأصل: «جاء»، ولا توجد في «الصحيحين».
- (٧) في الأصل: «وأثواب»، والتصويب من «الصحيحين».
- (٨) أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص ٦٥٦)، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم (٣٦٢٢)، ومسلم في «الصحيح» (ص ١٠٠٤)، كتاب الرؤيا، باب رؤيا النبي ﷺ، حديث رقم (٢٢٧٢)، وما بين المعقوفتين زيادة منهما، ولم أقف عليه في «مسند أحمد».

وأخرج أحمد والطبراني عن أبي الطفيل^(١) قال: قال رسول الله ﷺ: «[رأيت] فيما يرى النائم كأنني أنزع أرضاً، وردت علي غنم سود وغنم عفر^(٢)، فجاء أبو بكر، فنزع دَنُوباً^(٣) أو ذنوبين، وفيها ضعف، والله يغفر له، ثم جاء عمر، فنزع، فاستحالت غرباً^(٤)، فملاً الحوض، وأروى الواردة، فلم أر عبقرياً^(٥) أحسن نزاعاً من عمر، فأولت أن السود العرب، وأن العفر العجم»^(٦).

وأخرج البخاري والترمذي وابن ماجه عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «رأيت امرأة سوداء ثائرة الرأس، خرجت من المدينة حتى نزلت مَهَيْعَةً^(٧)، فأولتها أن وباء المدينة نقل إليها»^(٨).

(١) هو أبو الطفيل عامر بن وائلة بن عبد الله القرشي الكناني ثم الليثي (٣ - ١٠٠هـ): صحابي، شاعر كنانة، وأحد فرسانها، ومن ذوي السيادة فيها، كان مولده عام أحد، رأى النبي ﷺ، وحفظ عنه أحاديث، وقال مسلم: مات بمكة سنة مئة، وهو آخر من مات من الصحابة. انظر: «الإصابة»: (٢٣٠/٧)، والأعلام (٣/٢٥٥).

(٢) قال ابن الأثير في «النهاية» (٣/٢٦١): العفرة: بياض ليس بالناصح، ولكن كلون عفر الأرض، وهو وجهها.

(٣) الذنوب: الدلو، أو فيها ماء، أو الملقى، أو دون الملق، كما في «القاموس المحيط» (ص ١١٠)، مادة: (ذنب).

(٤) العُرب: الدلو العظيمة، كما في «القاموس المحيط» (ص ١٥٣)، مادة: غرب.

(٥) العبقرى: سيد القوم وكبيرهم وقويهم، والأصل في العبقرى فيما قيل أن عُنُقَر قرية يسكنها الجن فيما يزعمون، فكلما رأوا شيئاً فائقاً غريباً مما يصعب عمله ويدق أو شيئاً عظيماً في نفسه نسبوه إليها. انظر «نهاية ابن الأثير»: (٣/١٧٣).

(٦) «مسند أحمد»: (٥/٤٥٥)، حديث رقم (٢٣٨٥٢)، وقال الهيثمي في «المجمع»: (٥/١٨٠): وفيه علي ابن زيد، وفيه ضعف، وبقية رجاله ثقات. اهـ، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: (١٢/٣٠١)، حديث رقم (١٣١٧٧)، عن عبد الله بن عمر بمعناه، وحسن إسناده الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (٩/٧١)، والحافظ في «الفتح»: (٧/٣٩٣)، وهو بمعناه عن عبد الله بن عمر أيضاً في «صحيح البخاري» في مواضع، منها (ص ٦٥٧)، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم (٣٦٣٣)، وفي «صحيح مسلم» (ص ١٠٤٩)، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عمر، حديث رقم (٢٣٩٣).

(٧) قال الزبيدي في «تاج العروس» (٢٢/٤٢٠): ومهيعة: وضبطه العيني كمعيشة وصححه، وحكى القاضي عياض الوجهين، وهو اسم الجحفة، وقيل: موضع قريب منها بين الحرمين الشريفين، وهي ميقات الشاميين. اهـ بتصرف.

(٨) أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص ١٣٠١)، كتاب التعبير، باب المرأة السوداء، حديث رقم (٧٠٣٩)، والترمذي في «السنن» (ص ٦٦١)، كتاب الرؤيا، باب ما جاء في رؤيا النبي ﷺ الميزان والدلو، حديث رقم (٢٢٩٥)، وابن ماجه في «السنن» (ص ٥٩٢)، كتاب تعبير الرؤيا، باب تعبير الرؤيا، حديث رقم (٣٩٢٤)، وألفاظهم متقاربة.

وأخرج الحاكم عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال: «رأيت غنماً كثيرة سوداء، دخلت فيها غنم كثيرة بيض»، قالوا: فما أولته يا رسول الله؟ قال: «العجم يشركونكم في دينكم وأنسابكم، [قالوا: العجم يا رسول الله؟ قال: لو كان الإيمان معلقاً بالثريا لناله رجال من العجم، وأسعدهم^(١) به الناس»^(٢).

وكرؤية القميص، فإنه قال ﷺ: «هو الدين». كذا في البخاري^(٣). وكرؤيته ﷺ، فإنه قال: «من رأي في المنام فقد رأي في اليقظة، فإن الشيطان لا يتكرب بي»^(٤). وكرؤية شرب اللبن، فإنه أوله ﷺ بالعلم^(٥). وكرؤية الروضة والعمود، وفي أعلى العمود عروة، فاستمسك بالعروة، فقال النبي ﷺ: «الروضة روضة الإسلام، وذلك العمود عمود الإسلام، وتلك العروة العروة^(٦) الوثقى»^(٧). وأول ﷺ العين الجارية بأن قال: «ذلك عمله

- (١) في الأصل بدون عين، ولعلها سقطت سهواً.
- (٢) «مستدرك الحاكم»: (٤/٤٣٧)، كتاب تعبير الرؤيا، حديث رقم (٨١٩٤)، وما بين المعقوفين زيادة منه، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري»، ووافقه الذهبي، وحسنه الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (٣/١٥)، رقم (١٠١٨).
- (٣) «صحيح البخاري» (ص١٢٩٦)، كتاب التعبير، باب القميص في المنام، حديث رقم (٧٠٠٨) عن أبي سعيد الخدري، ولفظه: «بينما أنا نائم رأيت الناس يعرضون علي وعليهم قمص، منها ما يبلغ الثدي، ومنها ما يبلغ دون ذلك، ومر لي عمر بن الخطاب وعليه قميص يجره»، قالوا: ما أولته يا رسول الله؟ قال: «الدين».
- (٤) أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص١٢٩٣)، فما بعدها، كتاب التعبير، باب من رأى النبي ﷺ في المنام، حديث رقم (٦٩٩٣)، عن أبي هريرة، وأخرجه عن أنس برقم (٦٩٩٤)، بألفاظ قريبة من اللفظ الذي ساقه المؤلف.
- (٥) أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص١٢٩٦)، كتاب التعبير، باب اللبن، حديث رقم (٧٠٠٢)، عن ابن عمر.
- (٦) في الأصل: «عروة»، والتصويب من «البخاري».
- (٧) «صحيح البخاري» (ص١٢٩٧)، كتاب التعبير، باب التعليق بالعروة والحلقة، حديث رقم (٧٠١٤)، عن عبد الله بن سلام، قال: رأيت كأنني في روضة، ووسط الروضة عمود، في أعلى العمود عروة، فقيل لي: ارقه، قلت: لا أستطيع، فأتاني وصيف، فرفع ثيابي، فرفقت، فاستمسكت بالعروة، فانتبهت وأنا مستمسك بها، فقصصتها على النبي ﷺ، فقال: «تلك الروضة. روضة الإسلام، وذلك العمود عمود الإسلام، وتلك العروة العروة الوثقى، لا تزال مستمسكاً بالإسلام حتى تموت».

يجرى له»^(١). هذا حاصل ما ذكره البخاري في «صحيحه». وكرؤية القيد، فإنه قال ﷺ: «يعجبني القيد، وأكره الغُل»^(٢)، القيد ثبات في الدين». رواه الترمذي^(٣).

قال الرازي في «تفسيره» من سورة الصافات [٥٢/أ] ما لفظه: مقامات^(٤) [الأنبياء ﷺ] على ثلاثة أقسام:

منها: ما يقع على وفق الرؤيا، كما في قوله تعالى في حق نبينا ﷺ: ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُخْلِفِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ [الفتح: ٢٧]، ووقع ذلك الشيء بعينه^(٥).

ومنها: ما يقع على الضد، كما في حق إبراهيم ﷺ، فإنه رأى الذبح، وكان الحاصل هو الفداء والنجاة.

ومنها: ما يقع على ضرب من التأويل والمناسبة^(٦)، كما في رؤيا يوسف ﷺ، فلهذا السبب أطبق أهل التعبير^(٧) [على] أن المنامات واقعة على^(٨) هذه الوجوه. انتهى كلامه^(٩).

(١) «صحيح البخاري» (ص ١٢٩٨)، كتاب التعبير، باب العين الجارية في المنام، حديث رقم (٧٠١٨)، عن أم العلاء، وقالت فيه: ورأيت لعثمان في النوم عيناً تجري، فجئت رسول الله ﷺ، فذكرت ذلك له، فقال: «ذاك عمله يجري له».

(٢) في الأصل: «الغيل»، والتصويب من «سنن الترمذي»، والغُل: القيد المختص باليد والعنق. انظر: «نهاية ابن الأثير»: (٣/٣٨١).

(٣) أخرجه الترمذي في «السنن» (ص ٦٥٩)، كتاب الرؤيا، باب في تأويل الرؤيا، حديث رقم (٢٢٨٥)، عن أبي هريرة في جملة حديث، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وذكره الألباني في «صحيح سنن الترمذي»: (٢/٢٠٦)، حديث رقم (١٨٥٩).

(٤) في الأصل: «المقامات»، والتصويب من «تفسير الرازي»، والمقصود مقامات الأنبياء في الرؤيا.

(٥) في الأصل: «بغير تعبير»، والتصويب من «تفسير الرازي».

(٦) في الأصل: «والثالث»، والتصويب من «تفسير الرازي».

(٧) في الأصل: «التفسير»، والتصويب من «تفسير الرازي».

(٨) في الأصل: «في»، والتصويب من «تفسير الرازي».

(٩) «تفسير الفخر الرازي»: (٢٦/١٣٦)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

ثانياً: الكلام على علم الكيمياء

العلم الثاني: الكيمياء^(١) الذي يدعونه، وبيان ما فيه من الأقوال والاشتباه، وما يعمل به من ذلك. قال الجاحظ في كتابه «العبر والاعتبار» ما لفظه: فكر في هذه المعادن وما يخرج^(٢) من الجواهر المختلفة كمثل الجص والزرنخ^(٣) والزاج^(٤) والمرتك^(٥) والتوتياء^(٦) والكحل والفضة والذهب والزبرجد^(٧) والياقوت والرصاص والزئبق والنحاس والخرز^(٨)

(١) علم الكيمياء: عرفه في «أبجد العلوم»: (٤٥٦/٢) بقوله: هو علم يعرف به طرق سلب الخواص من الجواهر المعدنية، وجلب خاصية جديدة إليها، وإفادتها خواصاً لم تكن لها. اهـ. وقال في «المنجد في اللغة» (ص٧٠٦): وعلم الكيمياء أو الكيمياء عند القدماء: هو علم يراد به تحويل بعض المعادن إلى بعض، وعلى الخصوص تحويلها إلى الذهب [أو الفضة] بواسطة الإكسير، وهو حجر الفلاسفة، أو استنباط دواء لجميع الأمراض، أما عند المتأخرين: فهو علم يبحث فيه عن طبائع وخصائص جميع الأجسام بواسطة الحل والتركيب.

(٢) بعدها في الأصل: «منها»، ولا توجد في «العبر والاعتبار»، ولا لزوم لها.

(٣) قال في «القاموس المحيط» (ص٣٢٢): الزرنخ بالكسر: حجر معروف منه أبيض وأحمر وأصفر. وقال في «المنجد في اللغة» (ص٢٩٨): الزرنخ: جسم بسيط متبلر، رمادي، سهل الهضم، إذا خلط مع الكلس حلق الشعر، مركباته سامة جداً، تستعمل في بعض المستحضرات الطبية ولمكافحة الحيوانات المضرة كالقثران مثلاً (يونانية).

(٤) قال في «لسان العرب» (١٠٩/٦): الزاج معروف، يقال له: الشب اليماني، وهو من الأدوية، وهو من أخلاط الحبر، فارسي معرب، وقال في «المنجد في اللغة» (ص٣١٠): الزاج: ملح يستعمل في الصباغ (فارسية).

(٥) قال في «لسان العرب» (٦٤/١٣): «المَرْتَكُ: فارسي معرّب»، وقال في حاشيته: قوله: «المرتك فارسي معرّب»، هكذا في الأصل غير مفسر، وفي «القاموس»: المرتك: المَرْدَاسْتَجُ، وأراد الآنك، أي: الرصاص، أسودّه أو أبيضه.

(٦) قال في «لسان العرب»: (٦٢/٢): والتوتياء معروف، حجر يكتحل به، وهو معرب.

(٧) قال في «تاج العروس»: (١٤٠/٨): الزبرجد والزبرج: جوهر معروف. وهو من أنواع الزمرد.

(٨) الخرز: فصوص من حجارة، واحدها: خرزة كالماس والياقوت. انظر: «لسان العرب» (٥٨/٤)، و«المنجد في اللغة» (ص١٧٣).

وأصناف الحجارة، وكذلك ما يخرج منها من النار والزفت^(١) والموميا^(٢) والكبريت والنفط^(٣) وغير ذلك مما يستعمله الناس في مآربهم^(٤) ومصالحهم، وكيف اختلفت^(٥) طبائعها وألوانها وأحوالها، فهل يخفى على ذي عقل أن هذه كلها ذخائر ذخرت للإنسان في هذه الأرض ليستخرجها فيستعملها عند حاجته إليها؟

ثم فكر في عزة هذا الذهب والفضة، وقصور حيلة الناس عما حاولوا من صنعتهما على حرصهم واجتهادهم في ذلك، فإنهم لو ظفروا بما حاولوا من هذا العلم لكان لا محالة ستظهر وتستفيض في العالم حتى يكثر الذهب والفضة، وتسقط عند الناس، فلا يكون لها قيمة، ويبطل الانتفاع بهما في الشراء والبيع والمعاملات، وقد أعطي الناس مع هذا صنعة الشبه من النحاس [من الزئبق]^(٦) والزجاج من الرمل، وما أشبه ذلك مما لا مضرة فيه [لو نالوه]^(٧)، فانظر كيف أعطوا إرادتهم فيما لا ضرر^(٨) فيه عليهم، ومنعوا ذلك فيما [هو]^(٩) ضار لهم لو نالوه.

أخبرنا أناس ممن يزاول المعادن أنهم أوغلوا في بعضها، فانتهوا إلى موضع رأوا فيه أمثال الجبال من الفضة، ومن دون ذلك وادٍ عظيم، يجري منصلتاً^(١٠) بماء غزير لا يدرك

- (١) قال في «تاج العروس» (٤/٥٢٨): والزفت بالكسر: كالقير وقيل: هو القار، قال: والزفت غير القير الذي يقير به السفن، إنما هو شيء أسود أيضاً يمتن به الزقاق للخمر، قال: والزفت: دواء، وهو شيء يخرج من الأرض يقع في الأدوية، وليس هو ذلك الزفت المعروف.
- (٢) الموميا: معدن، ودواء، وهو المراد هنا، وتطلق على الجثة المحنطة في قبور قدماء المصريين. انظر: «تاج العروس»: (١٤/٤٢٥)، (٣٩/٥٧٥)، و«المعجم الوسيط»: (٢/٨٩٢)، مادة: (موم).
- (٣) قال في «المنجد في اللغة» (ص ٨٢٧): والنفط: دهن معدني، سريع الاحتراق، توقد به النار، ويتداوى به.
- (٤) في الأصل: «أزمانهم»، والتصويب من «العبر والاعتبار».
- (٥) في الأصل: «اختلف»، والتصويب من «العبر والاعتبار».
- (٦) زيادة من «العبر والاعتبار».
- (٧) زيادة من «العبر والاعتبار».
- (٨) في الأصل: «ضرورة»، والصواب ما أثبتناه.
- (٩) زيادة اقتضاها السياق.
- (١٠) قال في «لسان العرب»: (٧/٣٨٣): والمنصلت: المسرع من كل شيء، ونهر منصلت: شديد الجرية.

غزره، ولا حيلة في عبوره، فانصرفوا إلى موضع فيه خشب، فاتخذوا طرقاً، ثم عادوا [٥٢/ب] يطلبون الموضع، فلم يبقوا عليه، فانصرفوا آسفين آسفين.

فكر في هذا من تدبير الخالق، فإنه أراد جل وعز أن ترى قدرته وسعة خزائنه، أنه لو شاء أن يعطيهم الأحمال من الفضة لفعل ذلك، لكن رأى [أنه لا] ^(١) صلاح لهم في ذلك؛ لأنه كما ذكرنا من سقوط هذا الجوهر عند الناس وقلة انتفاعهم به، واعتبر ذلك بأنه قد يظهر الشيء الطريف يتخذه الناس من الأواني والأمتعة، فما دام عزيزاً قليلاً نفيساً جليلاً أخذ للثمن، فإذا فشا وكثر في الأيدي سقط عندهم وبخست قيمته، وفي هذا قول القائل: إن نفاسة الأشياء من عزتها. انتهى كلام الجاحظ ^(٢).

ويؤيد ما ذكره ما علم من إدراك كثير من أهل الصنعة الدقيقة ودوامهم على إصاغة الذهب والفضة، ومعرفتهم بالمليح الطيب فيها، والزائف منها واستخراجهم للنحاس من الفضة وإخلاصها، ولا يقدر على اختراعها وجمعها من غير أصل معدنها، ومنهم من يخلط الرصاص بالنحاس ويشبه به، وقد يجعل جزءاً من الفضة، فلا يحصل له كل غرضه بذلك؛ لأن الرصاص وإن تناسب هو والنحاس لكنه لا يصلح مع الفضة؛ لأنه إذا دخلها فتتها وكسرها ومحققها، ومنهم من جعل مع النحاس من الجسد ^(٣) فضة ^(٤) يسيرة كما يفعل في الضرائب، فهو من العش الحرام؛ لأن الفضة عند إخلاصها تخرج وحدها.

وقد صنف أهل الكيمياء كتباً مثل «الشدور الذهبية» ^(٥) وغيرها، كمصنف الطبيب

(١) زيادة اقتضاها السياق.

(٢) «العبر والاعتبار» للجاحظ (ص ٤٢).

(٣) الجسد في اصطلاح الكيميائيين: المعدن الذي يراد تحويله إلى معدن آخر. انظر: «تاريخ ابن خلدون»: (١/٥٠٤).

(٤) في الأصل: «فضة»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) «الشدور الذهبية» لأبي الحسن علي بن موسى الحكيم الأندلسي كما في «كشف الظنون»: (٢/١٠٢٩)، وستأتي ترجمته قريباً.

الرئيس محمد بن زكريا الرازي^(١) مؤلف «الحاوي في الطب» و«المنصوري» وغيرهما. قال ابن خلكان في ترجمة المذكور: صنف محمد بن زكريا للمنصور الساماني^(٢) كتاباً في صناعة الكيمياء، ودفع له الكتاب هدية، فأعجبه، وشكره عليه، وأجازه فيه بألف دينار^(٣)، وقال له: أريد أن تخرج هذا الذي ذكرت في هذا الكتاب إلى الفعل، فقال الرازي المذكور: نحتاج إلى آلات وعقاقير وإلى إحكام صنعة ذلك كله، وكل ذلك كلفة، فقال المنصور: كلما احتجت إليه من الآلات وما يليق بالصناعة أحضره^(٤) [لك] حتى تخرج ما تضمنه كتابك [إلى العمل]، فلما حقق عليه كع^(٥) عن مباشرة ذلك، وعجز عن عمله. فقال له المنصور: ما اعتقدت أن حكيماً يرتضي بتخليد الكذب في كتب ينسبها إلى الحكمة، يشغل بها قلوب الناس، ويتعبهم فيما لا يعود عليهم من ذلك منفعة. ثم قال [له]: قد كافأناك على قصدك [وتعبك بما صار إليك من الألف دينار]، فلا بد من معاقبتك على تخليد الكذب، فحمل السوط على رأسه، [ثم أمر أن يضرب بالكتاب على رأسه حتى يتقطع]، ثم جهزه وسيره إلى بغداد. انتهى كلامه^(٦).

(١) هو أبو بكر محمد بن زكريا الرازي (٢٥١ - ٣١٣هـ): فيلسوف، من الأئمة في صناعة الطب، ولد وتعلم في الري، ثم سافر إلى بغداد، واشتغل بالسيماء والكيمياء، ثم عكف على الطب والفلسفة، فنبغ واشتهر، وكان صاحب مروءة ورأفة بالمرضى، تولى تدبير مارستان الري، ثم رياسة أطباء البيمارستان المقتدر في بغداد، وعمي في آخر عمره، ومات ببغداد، له تصانيف كثيرة، منها: «الحاوي» في صناعة الطب، وهو أجل كتبه، و«الطب المنصوري»، و«الفصول» في الطب، ويسمى «المرشد». انظر: «سير أعلام النبلاء» (٣٥٤/١٤)، و«الأعلام»: (١٣٠/٦).

(٢) في الأصل: «الدوانيقي»، والتصويب من «وفيات الأعيان»: (١٥٨/٥) و«سير أعلام النبلاء»: (٣٥٤/١٤)، والساماني: هو أبو صالح منصور بن نوح بن نصر الساماني (... - ٣٦٦هـ): أمير ما وراء النهر، وكان مقر الإمارة السامانية في بخارى، ولي بعد وفاة أخيه عبد الملك سنة (٣٥٠هـ)، ولم تصف الحال بينه وبين ركن الدولة ابن بويه، فكادت الحرب تستعر بينهما لولا حكمة وروية الساماني وحسن سياسته، فأطفئت الفتنة بسلام، وتوفي في بخارى. انظر: «الأعلام»: (٣٠٦/٧).

(٣) في الأصل: «درهم»، والتصويب من «وفيات الأعيان».

(٤) في الأصل: «أحضر»، والتصويب من «وفيات الأعيان».

(٥) كع: أي جبن وضعف. انظر: «القاموس المحيط» (ص ٩٨١) مادة: (كعع).

(٦) «وفيات الأعيان» لابن خلكان: (١٦٠/٥)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

[٥٣/أ] قال الشيخ أيدير بن علي بن أيدير الجَلْدَكِي^(١) كَلَّمَ اللهُ فِي «الدر المنثور شرح الشذور»: وقد أنكر الشيخ ابن سينا الصناعة للكيمياء في طبعي كتابه «الشفاء»، وأثبتها في كتابه «التذكرة»، ثم مال إلى الحيرة في ذلك.

وأفتى الشيخ أحمد بن تيمية أن الكيمياء باطل، ورد فيه على أهل الصناعة، ورد على ابن تيمية نجم الدين الطوسي^(٢). قال شارح «الشذور» هذا في كتابه «الدر المنثور»: وتقي الدين جاهل بكل ما في العالم سوى الحديث والتاريخ والفقه^(٣)، وظن بعض أصحاب الشيخ أن تقي الدين ابن تيمية يعلم كل ما في العالم، ولا يفوته منه صغيرة ولا كبيرة^(٤)، وإن قلت له: إنه عالم بكل ما في الوجدانية سوى الصناعة، يقول: وأي شيء هي الصناعة عند ذلك الحبر العلامة؟

وقال الشيخ أحمد بن تيمية: إن الصناعة تغيرت صفتها وتحولت بعد سبعين سنة، فقلت له^(٥): إن الله عَجَزَ الفلاسفة فيما صنعوه من الكيمياء وجعل إقامته سبعين سنة كما قال الشيخ، ثم يظهر صنع اليونانيين للنحاس من أفعال العوام، وهو مما ينفع الناس. وإنما عرضت بذكر هذين الرجلين؛ أبي^(٦) علي بن سينا وتقي الدين أحمد بن تيمية لأريك أن من

(١) هو عز الدين أيدير بن علي بن أيدير الجلدكي (... - ٧٤٣هـ): كيميائي حكيم، اختلفت المصادر في اسمه واسم أبيه، والظاهر ما أثبتناه، نسبه إلى «جلدك» من قرى خراسان، توفي بالقاهرة، له من الكتب: «شرح المكتسب في زراعة الذهب»، و«التقريب في أسرار التركيب»، وغيرها. انظر: «الأعلام»: (٥/٥)، و«معجم المؤلفين»: (٣/٢٨).

(٢) لم أقف على ترجمته، ورأيت في ترجمة نجم الدين عبد العزيز بن عبد القادر بن أبي الدر الربعي البغدادي الدمشقي الصوفي المتوفى بالقاهرة سنة (٧٢٨هـ) أن له رسالة في الرد على شيخ الإسلام ابن تيمية في إنكاره صحة الكيمياء، فقد يكون هو المراد هنا، والله أعلم. وانظر: «الوافي بالوفيات»: (١٨/٣٢٣)، و«الدر الكامنة»: (٣/١٧٣)، و«الأعلام»: (٤/٢١).

(٣) هذا بخلاف ما ذكره مترجمو شيخ الإسلام ابن تيمية، فقد وصفوه بالمجتهد المطلق، ومن نظر في مصنفاه بعين الإنصاف علم أن الرجل بحر لا ساحل له، وأن له مشاركة قوية في العلوم التي كانت مندرجة ضمن علم الفلسفة.

(٤) في كلام هؤلاء غلو، وفي كلام الجلدكي إجحاف.

(٥) يظهر من كلام الجلدكي أنه لقي شيخ الإسلام ابن تيمية، وحاوره.

(٦) في الأصل: «أبا»، والصواب ما أثبتناه.

أحذق فلاسفة الإسلام هو أبو علي، وقد أنكرها، ثم اعترف بصحتها، ثم تحير، وكذلك تقي الدين من أكبر علماء الملة والنقل، وقد أفتى الناس بما لا يعلم صحته ولا بطلانه، ولو قال للسائل: يا أخي ما أدري ما تقول وما عندي فيها غير ما تسمعه أنت من الناس، لقد كان أنصف السائل، وعدل في الرأي^(١).

ووقفت على شروح كثيرة لديوان «الشدور»، فلم أجد أحداً منهم فهم أغراض صاحب «الشدور» ولا أخرج ما دفعه من قصائده، وكلهم حائرون، كما قال محمد بن عبد الكريم الشهرستاني في كتاب «الملل والنحل»:

لقد طفت في تلك المعاهد كلها وسيرت طرفي بين تلك العوالم
فلم أر إلا واضعاً كف حائر على ذقن أو قارعاً سن نادم^(٢)

حتى قال صاحب شرح «الشدور» هذا «الدر المنثور»: فحمدت الله تعالى، وأثنت عليه، إذ فهمني وهداني وأنار بصيرتي، وكشف لي [٥٣/ب] أغراض الرجل، ولم أكن مخدوعاً في نفسي ولا خادعاً لغيري، فإن من طالع تصانيفي وما أوردته في كتبي لمن يأتي من بعدي، ثم طالع «الشدور» ودقق نظره تدقيق الناقد البصير، وأجال فكره إجمالة الفيلسوف النحرير، علم أن أغراضه لا تعدو أغراض الشيخ، وهذا إنما يعرفه من قرأ المنطق والطبيعي، وفهم أصول علم الصناعة وما رامه الفلاسفة من مبادئ التدبير إلى غاياته، فأما من نظر كلامي وبه هوى يستميله أو ذو مرء عن الرشد والحق يحيله، أو كان مشغولاً بغير العلم فلا وأبيك فلا ينتفع بكلامي ولا بكلام غيري، فإن الأشياء إذا وضعت عن دقيق الفكر لا يستخرجها غير ذي فكر.

(١) اختلط علم الكيمياء قديماً بالفلسفة والسحر والألغاز والخرافة والغش، حيث توصل بعضهم إلى مركبات تشبه الذهب والفضة، ولهذا أنكر الكيمياء كثير من العلماء، منهم ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (٢٠٣/١٥) وابن خلدون في «مقدمته» (ص ٦٧٢) والماوردي والصفدي والأبشهي صاحب «المستطرف» كما سينقله المؤلف عنهم بعد قليل، فلا وجه لإنكار أيديهم الجلدكي على ابن تيمية في ذلك، فالرجل قد أفتى فيه بالصواب في ذلك العصر، ولو عرف ابن تيمية علم الكيمياء المعروف في هذا العصر لأفتى بأن تعلمه فرض كفاية لفوائده المتعددة.

(٢) «الملل والنحل» للشهرستاني: (٢٨٨/١).

وإني وصفت الحجر وما يلزمه في كتابي الموسوم بكتاب «الدرر في إيضاح الحجر»، وأما أكثر التدبير فقد وضعته في كتابي «مطالع البدور في شرح صدر^(١) ديوان الشذور»، فأما معرفة الأوزان ففي السفر الثاني من «نهاية الطلب في شرح المكتسب»، فأما معرفة كمية النار ومقاديرها ومواضعها من التدبير ففي شرحي لقصيدة أبي الإصبع عبد العزيز بن تمام العراقي^(٢)، فأما معرفة الطرح ففي كتابي الموسوم بـ«القانون الكبير في معرفة طرح الإكسير»، فأما معرفة صنع الإكسير فقد وضعته في «الشمس المنير في صنع الإكسير»، فأما وحدة الحجر ووحدة التدبير فقد برهنت عليه في شرحي لقصيدة محمد بن أميل^(٣) في كتابه الموسوم بـ«الماء الورقي والأرض^(٤) النجمية»، فأما آراء الناس ومذاهبهم في الصناعة ففي السفر الأول من «شرح المكتسب»، فأما فك رموز الفلاسفة القدماء والمُحدثين ففي السفر الثالث من «شرح المكتسب»، وسميته «سفر الكنوز وفك الرموز»، وكثير من الكتب أعرضنا عن ذكرها، وإنما هذا هو المهم في طلب الصناعة، فإن كان حالك كما قال الشيخ في قافية الميم:

فإن كنت سهل العود فاطوِ بعيده على كل طاوٍ من جياذ العزائم
وإلا فلا تعرض له فسبيله أشق وأنأى من سبيل المكارم

واعلم أن الأمر أصعب مما تسمعه، وإنما عُسرُه من جهة تحصيله بالعلم وقيام الدليل، فإذا علم وفهم فعمله من أهون ما يكون. انتهى ما ذكره الشيخ^(٥).

- (١) في الأصل: «صدور»، والتصويب من «كشف الظنون»: (١٧١٧/٢).
- (٢) هو عبد العزيز بن تمام العراقي (... - ٧٦٢هـ): صوفي، حكيم، رياضي، كيماوي، من آثاره: «المقامات الفلسفية والترجمات الصوفية»، و«كشف الأسرار للأفهام» في الكيمياء. انظر: «معجم المؤلفين»: (٢٤٤/٥).
- (٣) في الأصل: «أميل الدين»، والصواب ما أثبتناه، وهو أبو عبد الله محمد بن أميل بن عبد الله بن أميل التميمي (... - ١٧٠هـ): حكيم، كيماوي، من آثاره: «ماء الورق والأرض النجمية» في الحكمة، و«السيرة النقية في مفاتيح الحكمة»، وكلاهما في الكيمياء. انظر: «معجم المؤلفين»: (٦٨/٩).
- (٤) في الأصل: «الأرض» بدون واو، والتصويب من مصدر ترجمة محمد بن أميل السابق الذكر، ومن «كشف الظنون»: (٧٤٣/١)، حيث سمي شرح الجلدكي لقصيدة ابن أميل: «الدرة المضية في شرح مخمس الماء الورقي والأرض النجمية».
- (٥) لم أعر على كتاب «الدرر المنتور شرح الشذور» الذي نقل عنه المؤلف.

فقد دل بكلامه هذا أن الكيمياء ممكن، لكن بمعرفة طريقه وحقائق عمله، ولكن لا يتم ذلك إلا باجتماع مصنفاته التي أشار إليها الشيخ، فإنه لا يقوم مصنف منها بما في الآخر، وذلك متعسر على كثير من الحلف خصوصاً مع عدم التلقين من مشايخه وتعريف طرقه، فلأجل تعذر اجتماع مصنفاته وحقائق اصطلاحه والتلقين من العارفين به، تعذر معرفته لمن يطلع على بعض مصنفاته دون بعض، والله أعلم.

قال الماوردي في «أدب الدين والدينا»: المواضة^(١) ضربان: عامة وخاصة: فأما العامة: فهي مواضة العلماء فيما جعلوه ألقاباً لمعان^(٢) لا يستغني المتعلم عنها. وأما الخاصة: فمواضة الواحد يقصد بباطن كلامه غير ظاهره، فإن كانت في الكلام كانت رمزاً، وإن كانت في الشعر كانت لغزاً، ومن الرمز الصنعة التي وضعها أربابها اسماً لعلم الكيمياء، فرمزوا بأوصافه، وأخفوا معانيه... إلى آخر كلامه^(٣).

[٥٤/أ] وقد ذكر الصفدي^(٤) في أول كتابه «الغيث الذي انسجم بشرح لامية العجم» عن كثير من العلماء أنه لا أصل لعلم الكيمياء في عمل الصنعة^(٥). قال الماوردي في كتابه «أدب الدين والدينا»: «إنما ذلك منهم خديعة للعقول»^(٦)، ومثله ذكر صاحب «المستطرف»^(٧).

(١) المواضة: كأن يجتمع حكيمان أو ثلاثة فصاعداً، فيحتاجون إلى الإبانة عن الأشياء المعلومات، فيضعون لكل واحد منها سمة ولفظاً إذا ذكر عرف به ما مسماه ليمتاز من غيره، وليغني بذكره عن إحضاره إلى مرآة العين. انظر الخصائص لابن جني (٤٤/١).

(٢) في الأصل: «لمعاني»، والتصويب من أدب الدنيا والدين.

(٣) أدب الدنيا والدين للماوردي ص ٦٠.

(٤) هو صلاح الدين خليل بن أبيك بن عبد الله الصفدي (٦٩٦ - ٧٦٤هـ): أديب، مؤرخ، ولد في صفد (بفلسطين)، وإليها نسبته، وتعلم في دمشق، فعانى صناعة الرسم، فمهر بها، ثم ولع بالأدب وتراجم الأعيان، وتولى ديوان الإنشاء في صفد ومصر وحلب، ثم وكالة بيت المال في دمشق، فتوفي فيها، له كثير من التصانيف، منها: «الوافي بالوفيات» في التراجم، و«نكت الهميان»، ترجم به فضلاء العميان، و«الغيث المنسجم في شرح لامية العجم». انظر البدر الطالع (١/٢٤٣)، والأعلام (٢/٣١٥).

(٥) ذكر الصفدي - في الغيث المنسجم (١/٢٠) فما بعدها - بعض من ينكر ثبوت الكيمياء مثل شيخ الإسلام ابن تيمية، وذكر بعض من قال بإمكانها مثل فخر الدين الرازي، وظاهر كلامه الميل إلى رأي الأولين.

(٦) انظر «أدب الدنيا والدين» للماوردي (ص ٦١).

(٧) «المستطرف في كل فن مستظرف» للأبشيبي: (٢/٩٩).

ومن المغترين به من يقع في نصب وتعب، ويجمع من الزرنيخ والزئبق والسَّبَّ^(١) وغير ذلك، فلا يحصل له إلا مجرد الضرر برائحة ما يتصاعد إلى رأسه من سم تلك الأجزاء، ولا تظهر له فائدة أصلاً، ولما تعذر عليهم ذلك رجع بعضهم إلى التشبيه بالرصاص مع الزئبق؛ لأنه يخرج فيه بعض شبه بالفضة، ولكنه إذا اجتمع بالفضة ظهر فساده؛ لأنه يفتتها ولا يجتمع بها، فيعرف الصانع أنه شبه من ذلك عند اختلاطه بالفضة.

وقد ذكر الشيخ أبو القاسم محمد بن عبد الله الأنصاري^(٢) في كتاب «حل الرموز» ما لفظه: قال صاحب «الشدور الذهبية» في الكاف:

فيا ملكاً قد صار من بعد سُوقَة ويا فَرِقاءً^(٣) قد كان من قبل فاتكاً

قال: اعلم أن القوم في هذه الصناعة قل ما يخاطبون الناس الأشياء الخطابية المصروفة إلى الضرورة، وكثيراً ما يطلقون دلالات التضمن^(٤) والالتزام^(٥)، ويعتمدون الإلزامات البعيدة والصفات المستعارة، كما قال علي بن موسى^(٦) في قافية الهاء:

ولا تعمل الأمثال فهي بعلمنا مطايا إذا ما حاول^(٧) المرء أقصاه

(١) الشب: ملح معدني قابض، لونه أبيض، ومنه أزرق، وهو أشبه بالزجاج. انظر: «المنجد في اللغة» (ص ٣٧١).

(٢) لم أجد له ترجمة، ولم أقف على كتابه.

(٣) أي: فزعاً. انظر «القاموس المحيط» (ص ١١٨٣)، مادة (فرق).

(٤) في الأصل: «دالات التضمن»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) دلالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة، وعلى جزئه تضمن، وعلى الخارج التزام، مثال الأولى: دلالة لفظ إنسان على الحيوان الناطق، ومثال الثانية: دلالة لفظ إنسان على حيوان فقط أو على ناطق فقط، ومثال الثالثة: دلالة لفظ إنسان على ضاحك، فالضحك لازم له. انظر: «إجابة السائل شرح بغية الآمل» (ص ٢٣١)، و«إرشاد الفحول»: (١/٩٧).

(٦) هو أبو الحسن علي بن موسى بن علي بن موسى الأنصاري الأندلسي (٥١٥-٥٩٣هـ): نزيل فاس، يعرف بابن أرفع رأس، حكيم، عالم، أديب، ناظم، من تصانيفه: «شدور الذهب» في صناعة الكيمياء، و«الجهات» في علم التوجهات. انظر: «الوافي بالوفيات»: (١٦٢/٢٢)، و«معجم المؤلفين»: (٧/٢٤٩).

(٧) في الأصل: «حلول»، والصواب ما أثبتناه.

فإن لنا فيها اتساعاً ومذهباً بعيداً على غير المفكر أدناه

ثم إن القوم بدؤوا بالتركيب تارة وتارة من وسطه، وأما على النظم الطبيعي فلا، وكثيراً ما يُشركون بين الحجر، وقد يدخلونه في التدبير، وقد يوقعون التدبير على غير الحجر، وقد يدخلون في التدبير ما ليس منه، وقد يخرجون منه ما يحتاجون إليه، وقد يُصَفُّون الحجر بأشياء تفسده في التدبير، ولهذا فإنهم قالوا: لا يحيط بأغراضهم إلا فيلسوف^(١) لا يمر به شيء إلا فهمه، ولا تصور شيئاً إلا فأدرك حده أو رسمه، ولا علة إلا وأعطى عللها وأسبابها. قال: وحجر الحكماء الحديد [٥٤/ب] والورق والأرض البيضاء. قال: وتسمى حجرهم البيضاء إذا انتهى في بياضه ذهباً كقولهم: اصنعوا الذهب أحمر، ويقولهم وهو في سواده: اجعلوا الذهب ورقاً، أي: بيضوا هذا الحجر، وأزيلوا سواده حتى يصير كالورق؛ لأنهم سموا مغنيسياهم^(٢) وهي في حال السواد [فضة]^(٣) وفي حال البياض ذهباً، وذلك السواد...^(٤) من القوى الأصباغ ما لا يعلمه إلا الله عز وجل، وأن الحكماء عجزوا عن علم ذلك.

وفي موضع آخر قال: إن الفلاسفة يسمون الحجر لأصل كل شيء بعين الذهب، وقال: وقالوا: إذا أردتم يا معشر طلبة هذا العلم أن تشفوا نفوسكم من داء الفقر، فاصبغوا الذهب أحمر، فإنكم إن صبغتموه أحمر أمسك الصبغ وتصبغ بإذن الله تعالى، وفي ذلك قال خالد بن يزيد^(٥): أعياء الفلاسفة الماضين في الحقب أن يصبغوا ذهباً إلا من الذهب، وهو مغنيسياهم،

(١) في الأصل: «فيلسوفاً»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) قال الخوارزمي في «مفاتيح العلوم» (ص ١٤٨): ومن عقايرهم: المغنيسيا، وهي أصناف، فمنها: التربة، وهي سوداء، فيها عيون بيض لها بصيص، ومنها: قطاع كبيرة صلبة، فيها تلك العيون، ومنها مثل الحديد، ومنها أحمر.

(٣) زيادة اقتضاها السياق.

(٤) هنا كلمة غير واضحة، ولم أعر على المصدر الذي نقل عنه المؤلف لإيضاحها.

(٥) هو أبو هاشم خالد بن يزيد بن معاوية بن أبي سفيان الأموي (... - ٩٠هـ): اشتغل بالكيمياء والطب والنجوم، فأتقنها، وأخذ الصناعة عن مريانس الراهب الرومي، وأمر بنقل الكتب من اللسان اليوناني والقبطي إلى العربي، وهذا أول نقل كان في الإسلام من لغة إلى لغة، توفي بدمشق، له: «فردوس الحكمة في علم الكيمياء». انظر: «وفيات الأعيان»: (٢/٢٢٤)، و«الأعلام»: (٢/٣٠٠).

فتوهم الناس أنه الذهب الذي في أيديهم، فأفسدوه بأنواع التدابير، وتعبوا ولم ينجحوا، قال: وسموا حجرهم الذي هو المغنيسيا الذهب، قال: والزئبق مثله بالماء. انتهى كلامه.

و«الشذور الذهبيات» هي من هذا المعنى، وليس المراد بها وبذكر الحجر فيها والفضة وعين الذهب ونحو ذلك مما يذكره فيها إلا الرموز إلى قواعد الفلسفة التي [هي] ^(١) أصول ما أشار إليه صاحب «حل الرموز» مما ذكرناه عنه ونحوه، وليس المراد بها التركيب لها بنفسها وذاتها أصلاً؛ فلتعرف ذلك.

ومما رمزوا به إلى غير ظاهر لفظه ما ذكره الغزالي في كتاب «سر العالمين» حيث قال: ولكن يا موسى لا بد لك من خضر يعلمك معنى خرق السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار في الحقيقة، فمع علم هذه الخصال الثلاث يحصل لك كشف الكنوز، ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا﴾ [الكهف: ٨٢]، فإذا قتلت غلام الزئبق حتى يصير ماءً زلالاً، وخرقت سفينة الصنعة فأضف ^(٢) إليه جدار تصعيد الزرنينخ، فإذا صح لك قوامه وملكت إكسیره فهي الحالة الفضية، ولكن بشرط نشر الفلوس الرومية حتى تصير على [٥٥/أ] هيئة التراب، وتوضع وزناً بوزن، فبعد حسن السبك وقوام التصعيد، صارت الأرض فضة، يتخذ منها ﴿دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]. انتهى بلفظه ^(٣).

وقال الغزالي أيضاً في موضع آخر من كتابه «سر العالمين»: اعلم أنه ما فاضت على أحد سعادة من غير نصب واجتهاد إلا لنوادير الناس، وهذه حالة تشبه حالة صاحب الكيمياء والفوز بالكنوز، فما يترك العاقل مكاسبه اعتماداً على وجدان الكنوز، بل يطلبون أرزاقهم بالحركات البدنية والنفسانية، قال تعالى: ﴿فَأَمْسُوا فِي مَنَاجِبِهَا وَكُلُوا مِنْ رِزْقِهَا﴾ [الملك: ١٥] ^(٤).

وذكر أيضاً أن المداومة على ذكر الله تعالى في أكثر الأوقات والإخلاص لله تعالى يرفع درجة صاحبه إلى المقامات الرفيعة، وتنخرق له الأحوال، ويرى من أهل الغيب من يراه،

(١) زيادة اقتضاها السياق.

(٢) في الأصل: «فأقم»، والتصويب من «سر العالمين».

(٣) «سر العالمين» ضمن مجموعة رسائل الغزالي (ص ٤٨١).

(٤) لم أعثر على هذه الفقرة في «سر العالمين».

حيث قال: [ثم الذكر له ثلاث وظائف]: فذكر الظاهر^(١) [بقلقة اللسان]، [هذا] يستحب في التلاوات في هياكل العبادات، والذكر الخفي^(٢) [أعلى ضروب العبادات والصدقات]، وذكر^(٣) القلب [و]منه يحدث الفناء عن العالم والاشتغال بالمحبوب، أنا ذاكر من ذكرني، «ومن ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي»^(٤)، ثم يحصل من الفناء الأول فناءً ثانٍ^(٥)، وهو أن يغيب عن نفسه لمشاهدة^(٦) حضرة القدس، ويصير الذكر عادة وعبادة، فإذا داومت على الذكر فإنك تشاهد الملائكة، ويخدمك مؤمنو الجن، وتطيعك أعضاؤك... إلى آخر ما ذكره^(٧).

ورأيت بخط السيد العارف عبد الله بن علي بن محمد بن أبي القاسم الهادي^(٨): روى السيد إبراهيم بن يحيى بن المهدي بن محمد^(٩) ابن أخي الإمام المهدي علي بن محمد الهادي^(١٠)، قال: عزمت على التغرب وأنا ابن اثنتي عشرة^(١١) سنة، خرجت من بيتنا

(١) في الأصل: وأما الذكر الظاهر، والتصويب من كتاب «سر العالمين».

(٢) في الأصل: وأما الذكر الخفي، والتصويب من كتاب «سر العالمين».

(٣) في الأصل: وهو ذكر، والتصويب من كتاب «سر العالمين».

(٤) جزء من حديث قدسي، أخرجه عن أبي هريرة البخاري في «الصحیح» (ص ١٣٦٤)، كتاب التوحيد،

باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَكُمْ﴾، حديث رقم (٧٤٠٥).

(٥) في الأصل: «ثاني»، والتصويب من «سر العالمين».

(٦) في الأصل: «بما يشاهد»، والتصويب من «سر العالمين».

(٧) بعدها في الأصل: «انتهى ما ذكره»، ولا لزوم لها، وانظر: «سر العالمين» (ص ٤٩٤).

(٨) هو عبد الله بن علي بن محمد بن أبي القاسم بن محمد الهادي (... - ٨٢٩هـ): نشأ في حجر والده

(شيخ الحافظ ابن الوزير)، وأخذ عن والده وعن غيره حتى أصبح من رجال علم الكلام، وتوفي قبل

والده بصنعاء، من مؤلفاته: «تنزيه ذهب اللآل في تشييد مذهب الآل»، و«الشمس الكاشفة لشبهة

الفلاسة». انظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ٦٠٤).

(٩) لم أقف له على ترجمة.

(١٠) هو الإمام المهدي علي بن محمد بن علي بن يحيى بن منصور بن المفضل (٧٠٥ - ٧٧٣هـ): أحد أئمة

الزيدية، أخذ عن علماء عصره، ثم دعا إلى نفسه، فبوع بالخلافة بعد وفاة الإمام يحيى بن حمزة سنة

(٧٥٠هـ) في مدينة ثلا، فافتتح صنعاء، ودانت له البلاد، وكان قد قاتل الباطنية قبل دعوته، وتوفي

بذمار، ثم نقل جثمانه إلى صعدة، من مؤلفاته: «النمرقة الوسطى في الرد على منكر فضل آل

المصطفى». انظر: «البدر الطالع»: (١/٤٨٥)، و«أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ٧١٥).

(١١) في الأصل: «اثني عشر»، والصواب ما أثبتناه.

المعروف بالحِجْرَة^(١) من ناحية مُجَبِّح^(٢)، وجعلت طريقي إلى المشاسي^(٣) من سَهَام^(٤)، فلقيني به رجل من أهل المغرب من الأندلس، اسمه الشيخ عبد الله بن محمد الأندلسي^(٥)، وكان متزوجاً [٥٥/ب] في المشاسي، فصحبته، ولم نلبث حتى سرنا من المشاسي أنا والشيخ عبد الله بن محمد حتى انتهينا إلى المَرَاوِعَة^(٦)، فنزلنا عند الفقيه محمد بن أحمد الأهدل^(٧)، فأكرمنا، وأحسن قِرَانَا. ثم إن الشيخ عبد الله بن محمد الأندلسي قال للفقيه محمد بن أحمد الأهدل: هل عندك شيء من الرصاص؟ قال: عندي شيء وداعة^(٨) لرجل من أهل زبيد، فسلمه إلى الشيخ، ومقداره أربع مئة رطل، فأمر الشيخ عبد الله بن محمد بالإيقاد عليه حتى ذاب، ثم إن الشيخ المذكور ألقى عليه شيئاً كان معه في أنبوب حَلَّال^(٩)، وإذا هو يتفაც كتفაც القلوة حال إنضاجها، ثم برد الوقيد، فإذا الرصاص فضة من أعلى ما يكون وأجوده^(١٠)، قال السيد: فلما كان آخر الليل استنهضني الشيخ المذكور للسفر إلى الحديدية، فنزلنا عند الشيخ أبي بكر بن موسى^(١١) صاحب الحديدية، فأكرمنا، ثم إن الشيخ عبد الله بن محمد استدعى برصاص من الشيخ أبي بكر بن موسى، ففعل به ما فعل أولاً

- (١) الحِجْرَة: قاع فسيح من أعمال الحيمة الخارجية غربي جبل حضور (جبل النبي شعيب)، ينتهي غرباً بجبلي حراز وعانز. انظر: «معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (١/٤٢١).
- (٢) مُجَبِّح: بلدة حصينة في جبل حراز، نسبت إلى مجبج بن الغوث بن سعد. انظر: «معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (٢/١٤١١).
- (٣) لم أقف عليه، ولست متأكداً من ضبطه، فهو في الأصل بلا نقاط.
- (٤) سهام: واد مشهور في تهامة فيما بين وادي سررد شمالاً ووادي رمع جنوباً، نسب إلى سهام بن سهمان بن الغوث، من ولد سبأ الصغرى. انظر: «معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (١/٨٢٢).
- (٥) لم أجد له ترجمة، ويظهر من هذه القصة أنه غشاش كذاب.
- (٦) المَرَاوِعَة: مدينة واقعة على طريق الحديدية باجل، تبعد شرقاً عن مدينة الحديدية بمسافة ٣٠ كم، يعود ظهورها إلى القرن الثالث الهجري، كما أنها محل سكن العلماء آل الأهدل من أحفاد الحسين بن علي ابن أبي طالب عليه السلام. انظر: «معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (٢/١٤٨٢).
- (٧) لم أقف على ترجمته، ويتضح من هذه القصة أنه كان حياً سنة (٨٢٤هـ).
- (٨) أي: وداعة.
- (٩) نوع معروف من القصب مجوف، كانت تتخذ منه الأقلام للكتابة.
- (١٠) ليست فضة، وإنما هو غش وخداع.
- (١١) لم أجد له ترجمة، ويتضح من هذه القصة أنه كان حياً سنة (٨٢٤هـ).

بالمراوعة، فصار فضة جيدة، ثم ركبنا من الحديدية بحراً حجاجاً إلى بيت الله الحرام.

قال السيد: فدخلنا الشام والعراق، ووصلنا بغداد ودمشق، ووصلت معه إلى بلاده، وله ثلاثة إخوة، ثم تقدمنا وهو [إلى] ^(١) بيت المقدس، فتوفي به بذلك المكان المقدس. قال السيد: وسألته هل يحسن صنعة الذهب؟ فقال: لا. قال: وما زلت آكل من صنعته هذه مدة صحبتي له قدر اثنتي عشرة ^(٢) سنة. قال كاتبه: كان ذلك في سنة أربع وعشرين وثمان مئة، والله أعلم ^(٣).

واعلم أن الأكسير هو من شرط الصنعة للمعدن، والفضة هي معدن يقرب من الرصاص، غير أن الرصاص لم يستحکم، فلا بد له من الإكسير وتربة مع معرفة ما يعقده، ولكن الله لما كان من حكمته إعزازه كان العزة حاصلة في إدراكه، ورأيت في حكاية الحسن البصري الصانع ^(٤) - وليس حسن البصري العالم المشهور - في قصته التي اتفقت مع العجمي أن الأكسير نبت شجر في جبل عالٍ في بعض الجزائر، لا يمكن أن يصعده أحد، وأنه لا يرتفع عليه سحاب لعلوه، ولا يرتقي إليه أحد إلا بحيلة تجعل لطير الرخ يحمل من يوضع في جلدٍ إليه، ولا يعود، بل يلقي ما وجده من ذلك إلى تحت الجبل، فيلتقط مع عزته، أو ما تلقيه الرياح من رُمامته، والله أعلم.

وأما الشبه والغش في الفضة فلا يجوز، لقوله ﷺ: «ليس منا من غش» ^(٥)، [٥٦/أ] ومن الحكمة في إعزازه أن قد يدركه من يدرك فيصرفه الله عن الاشتغال به، ويحصل له

(١) زيادة اقتضاها السياق.

(٢) في الأصل: «اثني عشر»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) لم أقف على المصدر الذي نقل عنه.

(٤) لم أقف على ترجمته ولا على الكتاب الذي نقل عنه، ويظهر أن ذلك من الخرافات الموجودة في كتاب «ألف ليلة وليلة».

(٥) أخرجه من حديث أبي هريرة أبو داود في «السنن» (ص ٥٣٤)، كتاب البيوع والإجازات، باب النهي عن الغش، حديث رقم (٣٤٥٢)، وابن ماجه في «السنن» (ص ٣٣٠)، كتاب التجارات، باب النهي عن الغش، حديث رقم (٢٢٢٤)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل»: (١٦١/٥)، وأخرجه مسلم في «الصحيح» (ص ٦٤)، كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «من غشنا فليس منا»، حديث رقم (١٠١)، بلفظ: «ومن غشنا فليس منا».

هناك قناعة وإعراض عنه، وتكون معرفته له وإن لم يصنعه كأنه صنعه لإرادة الله عزته .
وفي «العقد الفريد» لابن عبد ربه^(١) ما لفظه: قال أبو يوسف القاضي^(٢): ثلاثة لا
يسلمون من ثلاثة: مَنْ طلب الدِّينَ بالفلسفة^(٣) لم يَسلم من الرِّندَقَة، ومَنْ طلب [المال]
بالكِيمياء^(٤) لم يَسلم من الفَقْر، ومن طلب غرائب^(٥) الحديث لم يَسلم من الكذب، وقالوا:
من أكثر من النحو حَمَمَه، ومن أكثر من الشعر بَدَّلَه، ومن أكثر من الفِقه شَرَّفَه^(٦).



(١) هو أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه (٢٤٦ - ٣٢٨هـ): العلامة الأديب الإخباري، من أهل قرطبة، كان شاعراً مذكوراً، فغلب عليه الاشتغال بأخبار الأدب وجمعها، وهو أحد الذين أثروا بأدبهم بعد الفقر، أما كتابه «العقد الفريد» فمن أشهر كتب الأدب، وله ديوان شعر، وأصيب بالفالج قبل وفاته بأيام. انظر: «وفيات الأعيان»: (١/١١٠)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٥/٢٨٣)، و«الأعلام»: (١/٢٠٧).

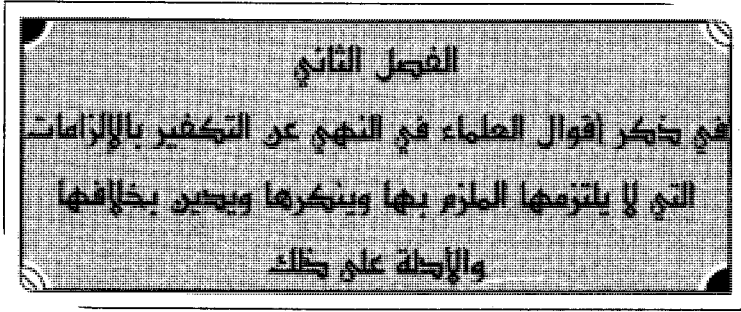
(٢) هو القاضي أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب البجلي الأنصاري الكوفي (١١٣ - ١٨٢هـ): الإمام المجتهد العلامة المحدث، صاحب الإمام أبي حنيفة، وتلميذه، وأول من نشر مذهبه، ولد بالكوفة، وولي القضاء ببغداد أيام المهدي والهادي والرشيد، ومات في خلافته ببغداد وهو على القضاء، وهو أول من دعي «قاضي القضاة»، من كتبه: «الخراج»، و«الآثار»، وهو مسند أبي حنيفة، و«أدب القاضي»، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٨/٥٣٥)، و«الأعلام»: (٨/١٩٣).

(٣) في الأصل: «النجوم»، والتصويب من «العقد الفريد».

(٤) في الأصل: «الكيمياء»، والتصويب من «العقد الفريد».

(٥) في الأصل: «غريب»، والتصويب من «العقد الفريد».

(٦) «العقد الفريد»: (٢/٧١)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.



قد تقدم إشارة إلى ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِالْأَلْقَابِ بِئْسَ الْأَسْمُ الْفُسُوقُ بَعْدَ الْإِيمَانِ﴾ [الحجرات: ١١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكُفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦] (١).

قال السيد محمد في «الإيثار»: والأخبار في هذا الباب كثيرة جداً، وهي أنواع مختلفة: منها: حديث ثابت بن الضحاك (٢) مرفوعاً، وفيه: «ومن قذف مؤمناً بكفر فهو كقاتله» (٣). رواه البخاري ومسلم، قال السيد: وهو طرف من حديثه الطويل الذي فيه: «من حلف بملة غير الإسلام»، وقد رواه الترمذي، وقال: «حسن صحيح»، فهو يشهد للتغليظ في تكفير المؤمن، وأنه أغلظ من السباب المطلق؛ لأنه قد ثبت أن سبابه (٤) فسوق وقتاله كفر (٥)، والقتل أعظم من القتال.

(١) في الأصل: «إلا من شرح بالكفر صدراً»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) هو أبو زيد ثابت بن الضحاك بن خليفة الأشهلي الأوسي المدني (.... - ٦٤هـ): صحابي، شهد بدرًا، وهو ممن بايع تحت الشجرة، وكان رديف رسول الله ﷺ يوم الخندق، ودليله إلى حمراء الأسد. انظر: «الإصابة»: (٣٩١/١)، و«تهذيب التهذيب»: (٨/٢).

(٣) أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص١١٣٩)، كتاب الأدب، باب من أكفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، حديث رقم (٦١٠٥)، ولفظ هذه الجملة منه: «ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقاتله»، وأخرجه مسلم في «الصحيح» (ص٦٧)، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم قتل الإنسان نفسه، حديث رقم (١١٠)، وليس فيه هذه الجملة، وأخرجه أيضاً الترمذي في «سننه» (ص٧٤٦)، كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن رمى أخاه بكفر، حديث رقم (٢٦٤١)، ولفظ الجملة له.

(٤) في الأصل: «السباب»، والتصويب من «الإيثار».

(٥) أخرج البخاري في «صحيحه» (ص١١٢٩)، كتاب الأدب، باب ما ينهى عن السباب واللعن، حديث رقم (٦٠٤٤)، ومسلم في «الصحيح» (ص٥٤)، كتاب الإيمان، باب بيان قول النبي ﷺ: «سباب المسلم فسوق»، حديث رقم (٦٤)، عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسول الله ﷺ: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر».

ومنها: حديث أبي هريرة مرفوعاً: «المؤمن أكرم على الله من بعض ملائكته». رواه ابن ماجه في الفتن^(١)، وهو يستلزم ذلك لأن من كفر ملكاً كفر.

ومن الشواهد على ذلك: أحاديث التحذير آخر الزمان من فتن^(٢) «يصبح الرجل فيها مؤمناً ويمسي كافراً، ويمسي مؤمناً ويصبح كافراً»^(٣).

ومنها: ما رواه الحاكم في «المستدرک» من حديث الأعمش^(٤) عن زيد بن وهب^(٥) عن ابن مسعود يرفعه: «لو أن رجلين دخلا في الإسلام فاهتجرا، كان أحدهما خارجاً من^(٦) الإسلام [حتى يرجع الظالم]^(٧)». وقال: «صحيح على شرط البخاري ومسلم».

فهذا في المهاجرة محمول على الخروج عن الإسلام الكامل، فإذا كان مجرد المهاجرة يبلغ هذا الحد في التغليظ، لم يستبعد أن يكون التكفير كفوفاً على الحقيقة. ولحديث ابن مسعود شواهد متواترة في تغليظ تحريم المهاجرة، وأنها قرنت بالشرك في المنع من العفو عن صاحبها، ففي «الموطأ» لمالك و«مسند أحمد» [من] ثلاث طرق^(٨).

- (١) «سنن ابن ماجه» (ص ٥٩٦)، كتاب الفتن، باب المسلمون في ذمة الله عز وجل، حديث رقم (٣٩٤٧)، وفي سننه أبو المهزم يزيد بن سفيان، متروك كما في «التقريب»: (٤٧٥/٢)، وذكره الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (ص ٨٥١)، حديث رقم (٥٩٠٣).
- (٢) في الأصل: «في الفتن»، والتصويب من الإيثار.
- (٣) أخرج مسلم في «الصحيح» (ص ٦٩)، كتاب الإيمان، باب الحث على المبادرة بالأعمال قبل تظاهر الفتن، حديث رقم (١١٨)، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم، يصبح الرجل مؤمناً، ويمسي كافراً، أو يمسي مؤمناً، ويصبح كافراً، يبيع دينه بعرض من الدنيا».
- (٤) هو أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي بالولاء الكوفي الأعمش (٦١ - ١٤٨هـ): ثقة، حافظ، عارف بالقراءات، ورع، لكنه يدلّس. انظر: «تقريب التهذيب» (١/٣٩٢)، و«الأعلام»: (٣/١٣٥).
- (٥) هو أبو سليمان زيد بن وهب الجهني الكوفي (... - ٩٦هـ): مخضرم، ثقة، جليل. انظر: «تقريب التهذيب»: (١/٣٣٢).
- (٦) في الأصل: «عن»، والتصويب من «المستدرک».
- (٧) «مستدرک الحاكم»: (١/٧١)، كتاب الإيمان، حديث رقم (٥٥)، وأخرجه أيضاً البزار في «مسنده»: (٥/١٧٦)، حديث رقم (١٧٧٣)، قال في «مجمع الزوائد» (٨/٦٦): «ورجاله رجال الصحيح»، وذكره الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب»: (٣/٣٣)، حديث رقم (٢٧٦٥).
- (٨) أخرج الإمام مالك في «الموطأ» (ص ٦٩٥)، كتاب الجامع، ما جاء في المهاجرة، حديث رقم (١٦٨٦)، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «تفتح أبواب الجنة يوم الاثنين ويوم الخميس فيغفر لكل عبد مسلم لا يشرك بالله شيئاً إلا رجلاً كانت بينه وبين أخيه شحناء فيقال: أنظروا هذين حتى يصطلحا، أنظروا هذين حتى يصطلحا»، ولم أجد في «الموطأ» في هذا المعنى غيره، وأخرجه أحمد =

وفي «سنن أبي داود» و«الترمذي» عن أبي هريرة عن [ب/٥٦] النبي ﷺ: «تعرض الأعمال في كل خميس واثنين، فيغفر الله عز وجل لكل امرئ لا يشرك بالله شيئاً، إلا امرءاً كانت بينه وبين أخيه شحناء، فيقول: اتركوا هذين حتى يصطلحا». وفي رواية: «إلا المتهاجرين»^(١).

وعن جابر عن النبي ﷺ: «تعرض الأعمال يوم الاثنين ويوم الخميس، فمن مستغفر فيغفر له، ومن تائب فيتأب عليه، ويرد^(٢) أهل الضغائن لضغائنهم^(٣) [حتى يتوبوا]». رواه الطبراني في «الأوسط»^(٤)، قال الهيثمي: ورجاله ثقات^(٥)، وعن ابن مسعود وأسامة بن زيد^(٦) عن النبي ﷺ نحو ذلك، رواهما^(٧) الطبراني^(٨)،

= في «مسنده»: (٣٨٩/٢)، حديث رقم (٩٠٤١)، بلفظ: «تفتح أبواب السماء كل يوم اثنين وخميس، فيغفر ذلك اليوم لكل عبد لا يشرك بالله شيئاً إلا امرأً كان بينه وبين أخيه شحناء، فيقال انظروا هذين حتى يصطلحا»، وأخرج أحمد في «المسند»: (٢٠/٤)، حديث رقم (١٦٣٠٢)، عَنْ هِشَامِ بْنِ عَامِرٍ أَنَّهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ مُسْلِمًا فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ، فَإِنَّمَا نَاكِبَانِ عَنِ الْحَقِّ مَا دَامَا عَلَى صِرَامِهِمَا، وَأَوْلَهُمَا فَيْئًا يَكُونُ سَبْقُهُ بِالْفِيءِ كِفَارَةً لَهُ، وَإِنْ سَلِمَ فَلَمْ يَقْبَلْ وَرَدَّ عَلَيْهِ سَلَامَهُ رَدَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ وَرَدَّ عَلَى الْآخِرِ الشَّيْطَانُ، وَإِنْ مَاتَا عَلَى صِرَامِهِمَا لَمْ يَدْخُلَا الْجَنَّةَ جَمِيعًا أَبَدًا»، وأخرج أيضاً في «المسند»: (٢٢٠/٤)، حديث رقم (١٧٩٦٤)، عن أَبِي خِرَاشٍ السُّلَمِيِّ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ هَجَرَ أَخَاهُ سَنَةً فَهُوَ كَسَفَكَ دَمَهُ».

(١) «سنن أبي داود» (ص ٧٤٣)، كتاب الأدب، باب فيمن يهجر أخاه المؤمن، حديث رقم (٤٩١٦)، و«سنن الترمذي» (ص ٥٩٠)، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في المتهاجرين، حديث رقم (٢٠٢٨)، وأخرجه أيضاً مسلم في «الصحيح» (ص ١١١٦)، كتاب البر والصلة والآداب، باب النهي عن الشحناء والتهاجر، حديث رقم (٢٥٦٥).

(٢) في الأصل: «ورد»، والتصويب من «الإيثار» ومن «المعجم الأوسط» للطبراني.

(٣) في الأصل وفي «الإيثار»: «بضغائنهم»، والتصويب من «المعجم الأوسط» للطبراني.

(٤) «المعجم الأوسط» للطبراني: (٢٥١/٧)، حديث رقم (٧٤١٩)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وذكره الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب»: (١٥٨/١)، رقم (٦٢٨)، لكن الأحاديث التي ساقها المؤلف تشهد لمعناه.

(٥) «مجمع الزوائد»: (٦٦/٨).

(٦) هو أبو محمد أسامة بن زيد بن حارثة الكلبي (٧ق. هـ - ٥٥٤هـ): الحب بن الحب، مولى رسول الله ﷺ، وأمه أم أيمن حاضنة النبي ﷺ، استعمله رسول الله ﷺ على جيش فيه أبو بكر وعمر، سكن المزة مدة، ثم انتقل إلى المدينة، فمات بها. انظر: «تهذيب التهذيب» (١٨٢/١)، و«الأعلام»: (٢٩١/١).

(٧) في الأصل: «رواه»، والتصويب من «الإيثار».

(٨) حديث ابن مسعود أخرجه الطبراني في «الكبير»: (١٠/١٠)، حديث رقم (٩٧٧٦)، وفي سننه علي بن يزيد الألهاني، ضعفه ابن حجر في «التقريب»: (٧٠٥/١)، وقال الهيثمي في «المجمع»: (٦٥/٨): =

فهذه^(١) بضعة عشر حديثاً في ذلك^(٢).

قال السيد محمد بن إبراهيم المذكور في «إيثاره»: وفي تحريم المهاجرة فوق ثلاث نحو^(٣) ذلك، ولكن استثنى منها ما دون الثلاث رحمة للمسلمين، لما في الطباع من قوة^(٤) الداعية إلى ذلك^(٥) في بعض الأحوال، وذلك عند الغفلة من هذا الوعيد الشديد بعدم^(٦) العفو عن هذا الذنب بخصوصه حين يعفى عن سائر الذنوب، وذلك لأن من عدل الله سبحانه وتعالى ولطيف جزائه يوم الدين أن يعامل كل عامل على حسب اختياره واعتقاده ومذهبه، فلما كان المهاجر المشاحن قد اختار^(٧) ترك العفو عن أخيه مذهباً له، وحكم بحسنه، جوزي بذلك جزاءً وفاقاً، كما يشهد له قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ...﴾ [النور: ٢٢] الآية في قصة أبي بكر مع مسطح^(٨)، ونظائر ذلك كثيرة صحيحة، نسأل الله العافية من ذلك.

وفي «سنن أبي داود» بإسناد صحيح: «هجر المسلم سنة كسفك دمه»^(٩).

- = «متروك»، وحديث أسامة بن زيد أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: (١٦٧/١)، حديث رقم (٤٠٩)، قال الهيثمي في المجمع (٦٦/٨): «وفيه موسى بن عبيدة، وهو متروك».
- (١) ساق صاحب «الإيثار» قبل هذا أحاديث لم ينقلها المؤلف، ثم قال: فهذه بضعة عشر حديثاً... إلخ.
- (٢) «إيثار الحق على الخلق» (ص ٣٨٣) فما بعدها، وما بين المعقوفتين زيادة منه.
- (٣) في الأصل: «ونحو»، والتصويب من «الإيثار».
- (٤) في الأصل: «قوله»، والتصويب من «الإيثار».
- (٥) بعدها في الأصل كلمة غير واضحة، لا توجد في «الإيثار»، ولا لزوم لها.
- (٦) في الأصل: «بعد»، والتصويب من «الإيثار».
- (٧) في الأصل: «أجاب»، والتصويب من «الإيثار».
- (٨) هو أبو عباد مسطح بن أثانة بن عباد بن المطلب بن عبد مناف القرشي (٢٢ ق. هـ - ٣٤ هـ): صحابي، من الشجعان الأشراف، كان اسمه عوفاً، ولقب بمسطح فغلب عليه، أمه بنت خالة أبي بكر، وكان أبو بكر ينفق عليه، فلما كان حديث أهل الإفك في أمر عائشة جلده النبي ﷺ مع من خاضوا فيه، وحلف أبو بكر أن لا ينفق عليه، فنزلت: ﴿وَلَا يَأْتَلِ أُولُو الْفَضْلِ مِنْكُمْ وَالسَّعَةِ أَنْ يُؤْتُوا أُولِي الْقُرْبَىٰ...﴾ الآية، فعاد أبو بكر إلى الإنفاق عليه، وهو ممن شهد مع النبي ﷺ بدرأً وأحداً والمشاهد كلها. انظر: «الاستيعاب»: (٤/١٤٧٢)، و«الأعلام»: (٧/٢١٥).
- (٩) أخرجه أبو داود في «السنن» (ص ٧٤٣)، كتاب الأدب، باب فيمن يهجر أخاه المسلم، حديث رقم (٤٩١٥)، عن أبي خراش السلمي، بلفظ: «من هجر أخاه سنة فهو كسفك دمه»، وذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (٢/٦٣٥)، حديث رقم (٩٢٨)، ونقل تصحيحه عن الحاكم والذهبي والعراقي وابن الوزير.

قال السيد محمد المذكور: فينبغي من كل حازم لبيب إيقاظ خاطره، والحذر العظيم من^(١) الأمور التي تواردت^(٢) النصوص الصحاح وتواترت بأنها كفر وخروج عن الإسلام، أو نحو ذلك مما لم يحصل فيه دليل قاطع على أنه متأول من^(٣) إجماع صحيح أو نص معارض لذلك صحيح، وذلك مثل من جوز تكفير مسلم بالإلزامات والتمحلات التي متى سلمت عارضها مثلها^(٤) [أو أقوى منها].

فإن قيل: أليس قد ذهب كثير من العلماء إلى أنه لا يكفر من كفر مسلماً على الإطلاق؟

فالجواب: أن ذلك صحيح، ولكن لا حجة فيه توجب تقديمه على النصوص حيث لم يكن تأويلها إجماعاً، فقد حكى الخلاف في ذلك الشيخ تقي الدين [٥٧/أ] في «شرح العمدة»^(٥)، حيث شرح حديث أبي ذر المذكور في كتاب^(٦) اللعان، فقال: وهذا وعيدٌ عظيمٌ لمن يكفر أحداً من المسلمين وليس كذلك، وهي ورطةٌ عظيمة، وقع فيها خلقٌ من المتكلمين، ومن المنسويين إلى السنة وأهل الحديث^(٧).

قال السيد محمد المذكور بعد أن ساق الكلام في هذا المعنى: والقطع بتكفير من أخطأ منا خطرٌ عظيمٌ^(٨). قال: فإننا لو كفرنا بذلك لكفرنا الجم الغفير^(٩). وهذا أجود الوجوه التي ذكرها السيد محمد من المرجحات لترك التكفير.

ومن تلك الوجوه المذكورة في كتابه ما لفظه: ومن مرجحات [ترك] التكفير أمر

(١) في الأصل: «عن»، والتصويب من «الإيثار».

(٢) في «الإيثار»: «تواترت»، والصواب ما في الأصل.

(٣) بعدها في الأصل: «غير»، ولا توجد في «الإيثار»، ولا لزوم لها.

(٤) في الأصل: «بمثلها»، والتصويب من «الإيثار».

(٥) «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» لابن دقيق العيد (ص ٤٢٠).

(٦) في الأصل: «باب»، والتصويب من الإيثار، ومن «شرح العمدة» (ص ٤١٣).

(٧) «إيثار الحق على الخلق» (ص ٣٨٥) فما بعدها، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٨) العبارة في «الإيثار»: «وهذه فائدة جيدة، تمنع من القطع بتكفير من أخطأ في التكفير متأولاً».

(٩) «إيثار الحق على الخلق» (ص ٣٨٩).

رسول الله ﷺ [بذلك في هذه المسألة] بالنصوصية والخصوصية، وهذا من أوضح^(١) المرجحات، وفي ذلك أحاديث.

منها^(٢): حديث أنس، قال: قال رسول الله ﷺ: «[ثلاث]^(٣) من أصل الإيمان؛ الكف عن قال: لا إله إلا الله، لا تكفره بذنوب، ولا نخرجه من الإسلام بعمل...»^(٤) الحديث، رواه أبو داود في كتاب الجهاد من «السنن»، ورواه أبو يعلى من طريق أخرى.

والحديث الثاني عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ نحو حديث أنس بمعناه^(٥)، [رواه أبو داود].

والحديث الثالث عن ابن عمر نحوه، رواه^(٦) الطبراني في «الكبير»^(٧) من حديث الضحاك^(٨).

- (١) في الأصل: «هو من أصح»، والتصويب من «الإيثار».
- (٢) في الأصل: «ومنها»، والتصويب من «الإيثار».
- (٣) الزيادة من «سنن أبي داود» و«مسند أبي يعلى» و«الإيثار».
- (٤) أخرجه أبو داود في «السنن» (ص ٣٩١)، كتاب الجهاد، باب في الغزو مع أئمة الجور، حديث رقم (٢٥٣٢)، وأبو يعلى في «مسنده»: (٢٨٧/٧)، حديث رقم (٤٣١١)، قال المناوي في «التيشير»: (٤٦٤/١): «وفي سنده مجهول»، وذكره الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (ص ٣٧٣)، حديث رقم (٢٥٣٢)، وقال ابن الوزير في «الإيثار» (ص ٣٩٢) عن طريق أبي يعلى: «وليس فيها من ضعف إلا يزيد الرقاشي العبد الصالح، ضعف من قبل حفظه، وقد أثنى عليه الحافظ ابن عدي ووثقه، وقال: عنده أحاديث صالحة عن أنس، أرجو أنه لا بأس به، هذا مع الثناء النبوي على عموم التابعين، فأقل أحواله أن يقوي طريق أبي داود ويشهد لها».
- (٥) أخرجه أبو داود في «السنن» (ص ٣٩١)، كتاب الجهاد، باب في الغزو مع أئمة الجور، حديث رقم (٢٥٣٣)، بلفظ: «الجهاد واجب عليكم مع كل أمير برأ كان أو فاجراً، والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم برأ كان أو فاجراً وإن عمل الكبائر، والصلاة واجبة على كل مسلم برأ كان أو فاجراً وإن عمل الكبائر»، وذكره الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (ص ٣٩٥)، حديث رقم (٢٦٧٣).
- (٦) في الأصل: «ورواه»، والتصويب من «الإيثار».
- (٧) أخرجه الطبراني في «الكبير»: (٢٧٢/١٢)، حديث رقم (١٣٠٨٩)، ولفظه: «كفوا عن أهل لا إله إلا الله، لا تكفروهم بذنوب، فمن أكفر أهل لا إله إلا الله فهو إلى الكفر أقرب». قال في «مجمع الزوائد»: (١٠٦/١): «وفيه الضحاك بن حُمرة عن علي بن زيد، وقد اختلف في الاحتجاج بهما»، وذكره الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (ص ٦١١)، حديث رقم (٤١٩٢)، وقال: «موضوع».
- (٨) هو الضحاك بن حُمرة الأملوكي الواسطي، ضعيف من السادسة. انظر: «تقريب التهذيب»: (٤٤٢/١)، وانظر «إيثار الحق على الخلق» (ص ٣٩٣)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

قلت: وهذان^(١) فيمن لم يصح الدليل القطعي بتكفيره كما عرف.

قال السيد محمد في «إيثاره» المذكور ما لفظه: وأما تكفير عوام المسلمين لأنهم لم يعرفوا الله تعالى بدليل قاطع على شروط أهل علم الكلام، فإنه يزداد الأمر قوة في كفر من كفرهم؛ لأن الحكم بإسلامهم معلوم ضرورة من الدين، وتكفيرهم جحد لذلك، وقد دل القرآن على صحة إسلامهم، حيث قال تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ ءَأَمَّا قُلٌّ لَمَ تُوْمِنُوا وَلَكِنْ قَوْلُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الحجرات: ١٤]^(٢).

وسياتي إن شاء الله تعالى عدم كفر الأعراب فيما بعد لابن الخطيب والإمام يحيى بن حمزة.

قال السيد محمد بن إبراهيم في «الإيثار»: ومن الوجوه الحاملة على عدم القطع بالتكفير^(٣): أنها قد تكاثرت الآيات والأحاديث بالعفو عن الخطأ، والظاهر أن أهل التأويل أخطؤوا، ولا سبيل إلى العلم بتعمدهم؛ لأنه من علم الباطن الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، [٥٧/ب] قال الله تعالى في خطاب أهل الإسلام خاصة: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحزاب: ٥]، وقال: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وضح في تفسيرها أن الله تعالى قال: «قد فعلت»، في حديثين صحيحين؛ أحدهما عن ابن عباس، والآخر عن أبي هريرة^(٤).

وقال تعالى: ﴿وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٥]، فقيدهم بعلمهم، وقال في قتل المؤمن مع التغليظ العظيم فيه: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا﴾ [النساء: ٩٣]، فقيدهم بالتعمد، وقال في الصيد: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ [المائدة: ٩٥].

(١) في الأصل: «وهذين»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) وانظر «الإيثار الحق على الخلق» (ص ٣٩٢).

(٣) في «الإيثار»: «الوجه الثالث: أنها»... إلخ.

(٤) أخرجهما مسلم في «الصحيح» (ص ٧٣)، كتاب الإيمان، باب بيان أنه سبحانه وتعالى لم يكلف إلا ما يطاق، رقم (١٢٦، ١٢٥)، وفي لفظ حديث أبي هريرة: «قال: نعم».

وجاءت الأحاديث الكثيرة بهذا المعنى، كحديث سعد وأبي ذر وأبي بكرة^(١) متفق على صحتها: «فمن ادعى أباً غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه...»^(٢). فشرط العلم في الوعيد.

ومن أوضحها حجة حديث الذي أوصى لإسرافه وعظيم ذنبه أن يحرق، ثم يذر في يوم شديد الرياح نصفه في البر ونصفه في البحر، [حتى لا يقدر الله عليه ثم يعذبه]، ثم أدركته الرحمة لخوفه، وهو حديث متفق على صحته عن جماعة من الصحابة، منهم حذيفة^(٣) وأبو سعيد وأبو هريرة^(٤)، بل رواه منهم قد بلغوا حد التواتر، كما في «جامع الأصول»

(١) هو أبو بكرة نُفيع بن الحارث بن كلدة الثقفي (... - نحو ٦١هـ) صحابي مشهور بكنيته، وإنما قيل له: أبو بكرة لأنه تدلى من حصن الطائف إلى النبي ﷺ في بكرة، فأعتقه يومئذ، كان من خيار الصحابة، مات بالبصرة في ولاية زياد، وهو أخوه لأمه، وصلى عليه أبو برزة الأسلمي، وكان أوصى بذلك، وكان قد آخى النبي ﷺ بينهما. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٤١٨/١٠).

(٢) حديثا سعد وأبي بكرة أخرجهما البخاري في «الصحیح» (ص ١٢٥٠)، كتاب الفرائض، باب من ادعى إلى غير أبيه، رقم (٦٧٦٦، ٦٧٦٧)، وأخرجهما مسلم في «الصحیح» (ص ٥٤)، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم، حديث رقم (٦٣)، وأما حديث أبي ذر فأخرجه البخاري في «الصحیح» (ص ٦٣٧)، كتاب المناقب، باب بدون ترجمة، حديث رقم (٣٥٠٨)، ومسلم في «الصحیح» (ص ٥٣)، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم، حديث رقم (٦١).

(٣) هو أبو عبد الله حذيفة بن (الإيمان) حسبل بن جابر العبسي (... - ٣٦هـ): من كبار الصحابة، ومن الولاة الشجعان الفاتحين، ولد بالمدينة، وكان أبوه قد أصاب دماً فهرب إلى المدينة، فحالف بني عبد الأشهل، فسماه قومه اليمان لكونه حالف اليمانية، وأسلم حذيفة هو وأبوه، وشهدا أحداً، فاستشهد اليمان بها، وكان حذيفة صاحب سر النبي ﷺ في المنافقين، لم يعلمهم أحد غيره، وولاه عمر على المدائن، فأصلحها، وهاجم نهاوند سنة (٢٢هـ)، فصالحه صاحبها على مال يؤديه في كل سنة، وغزا الدينور وماء سندان، فافتتحهما عنوة، وكان سعد بن أبي وقاص قد فتحهما ونقضتا العهد ثم غزا همدان والري، فافتتحهما عنوة، واستقدمه عمر إلى المدينة، فرآه على الحال التي خرج بها، فعانقه وسر بعفته، ثم أعاده إلى المدائن، فلم يزل بها حتى مات بعد قتل عثمان وبعد بيعة علي بأربعين يوماً. انظر: «الإصابة»: (٤٤/٢)، و«الأعلام»: (١٧١/٢).

(٤) أحاديث حذيفة وأبي سعيد وأبي هريرة في «صحیح البخاري» (ص ٦٣٣، ٦٣٤)، كتاب الأنبياء، باب حديث الغار، رقم (٣٤٧٩، ٣٤٧٨، ٣٤٨١)، وحديثا أبي سعيد وأبي هريرة في «صحیح مسلم» (ص ١١٨٦، ١١٨٥)، كتاب التوبة، باب في سعة رحمة الله تعالى، رقم (٢٧٥٧، ٢٧٥٦)، وليس فيه حديث حذيفة.

و«مجمع الزوائد»^(١)، وفي حديث حذيفة أنه كان نباشاً^(٢)، وإنما أدركته الرحمة لجهله وإيمانه بالله والمعاد، ولذلك خاف العقاب^(٣).

قال السيد المذكور: وأما جهله بقدرة الله تعالى على ما ظنه محالاً فلا يكون كفوياً إلا لو علم من جهة الأنبياء بأن ذلك ممكن مقدور ثم كذبهم أو أحداً منهم، لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]. قال السيد: ولهذا قال جماعة جلة من علماء الإسلام: إنه لا يكفر المسلم بما ينذر منه من ألفاظ الكفر إلا أن يعلم المتلفظ بها أنها كفر، قال صاحب «المحيط»^(٤): هذا قول أبي علي الجبائي ومحمد^(٥) والشافعي، قال: قال الشيخ مختار المعتزلي^(٦): وبه نفتي^(٧).

قال في «جامع الحقائق»: إن التلغظ بالكفر لا يكون كفوياً إلا مع العلم بكونه كفوياً، حيث قال ما لفظه: وأما النطق^(٨) بلفظ كفري فكفر إجماعاً إن تضمن نقصاً أو تهاوناً، مع

(١) «جامع الأصول» لابن الأثير: (٤١/٨) فما بعدها، و«مجمع الزوائد»: (١٠/١٩٥)، وليس فيهما ذكر التواتر.

(٢) أخرجه البخاري في «الصحیح» (ص ٦٢٨)، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، حديث رقم (٣٤٥٢)، وليس المقصود بالنباش هنا الحيوان المزعوم عند أهل اليمن، والذي أشرنا إليه عند ذكر الوضع الاجتماعي في الدراسة، بل هو الإنسان الذي ينش قبر الموتى ليسرق أكفانهم وحليهم، كما في «لسان العرب»: (٢٠/١٤)، و«المعجم الوسيط»: (٢/٨٩٧).

(٣) «إيثار الحق على الخلق» (ص ٣٩٤).

(٤) لعله «المحيط» لابن متويه، ولم أعثر عليه.

(٥) هو أبو عبد الله محمد بن الحسن بن فرقد الشيباني (١٣١ - ١٨٩هـ): صاحب أبي حنيفة، إمام بالفقه والأصول، أصله جزري، وولد بواسط، ونشأ بالكوفة، فسمع من أبي حنيفة، وأخذ عنه بعض الفقه، وتممه على القاضي أبي يوسف، وولي القضاء للرشيدي بعده، ولما خرج الرشيد إلى خراسان صحبه، فمات في الري، له كتب في الفقه والأصول، منها: «المبسوط» في فروع الفقه، و«الزيادات»، و«الجامع الكبير»، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٩/١٣٤)، و«الأعلام»: (٦/٨٠).

(٦) هو نجم الدين أبو الرجاء مختار بن محمود بن محمد الزاهدي الغزويني (. . . - ٦٥٨هـ): فقيه، من أكابر الحنفية، من كتبه: «الحاوي في الفتاوى»، و«المجتبى» في الأصول، و«الناصرية»، رسالة صنفتها لبركة خان في النبوة والمعجزات. انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي (٨/٣٧٠)، و«الأعلام»: (٧/١٩٣).

(٧) «إيثار الحق على الخلق» (ص ٣٩٤).

(٨) في الأصل: «بالنطق»، والصواب ما أثبتناه.

علمه بكونه كفوراً ولا حامل له من إكراه أو غرض كانفساخ نكاح ونحوه، وإلا فلا كفر. انتهى^(١)، ومثله ذكر عبد الجبار^(٢) من المعتزلة وأبو مضر من الهادوية.

قال السيد: وأما [٥٨/أ] كفار التصريح فلا نسلم أن كفرهم خطأ، لوجهين:

أحدهما: أن مرادنا بالخطأ هو خطأ مخصوص، وهو الخطأ في تحري مراد الله تعالى ورسوله فيما ظاهره التعارض والتشابه، وكفار التصريح تعمدوا تكذيب الله - تعالى عن ذلك - وتكذيب رسله.

وثانيهما: أن الله تعالى قد أخبرنا ورسله الكرام بعنادهم واستحقاقهم العداوة والعذاب العظيم، ولو في أول مرة [كما قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾] [الإسراء: ١١٠] ^(٣).

قال السيد محمد المذكور في «إيثاره»: ومن الوجوه المرجحة لترك التكفير^(٤): أن الله تعالى نص على تحريم التفرق في كتابه، ولا أفحش في التفرق من التوصل إلى التكفير^(٥) بأدلة محتملة يمكن معارضتها بمثلها، ويمكن التوصل بها إلى عدم التكفير وإلى جمع الكلمة.

قال: وإنما قلنا: إنه لا أفحش من ذلك في التفرق المنهي عنه لما فيه من أعظم التعادي والتنافر والتباين، وقد قال رسول الله ﷺ في حق المحدود في الخمر مراراً حيث لعنوه بسبب ذلك: «لا تعينوا الشيطان على أخيكم، أمّا إنه يحب الله ورسوله»^(٦).

(١) لم أقف على «جامع الحقائق» ولا على اسم مؤلفه، وذكر نحو عبارته المهدي أحمد بن يحيى في «البحر»: (٤٢٨/٥).

(٢) هو القاضي أبو الحسين عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهمداني (.... - ٤١٥هـ): قاض، أصولي، كان شيخ المعتزلة في عصره، وهم يلقبونه قاضي القضاة، ولا يطلقون هذا اللقب على غيره، كان ينتحل مذهب الشافعي في الفروع، وولي القضاء بالري، ومات فيها، له تصانيف كثيرة، منها: «تنزيه القرآن عن المطاعن»، و«الأصول الخمسة»، و«المغني في أبواب التوحيد والعدل». انظر: «طبقات الشافعية الكبرى»: (٩٧/٥)، و«الأعلام»: (٢٧٣/٣).

(٣) انظر: «إيثار الحق على الخلق» (ص ٣٩٧)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٤) في «الإيثار»: الوجه السابع.

(٥) في الأصل: «الكفر»، والتصويب من «الإيثار».

(٦) أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص ١٢٥٢)، كتاب الحدود، باب ما يكره من لعن شارب الخمر، =

قال: ولا شك أن في التفرق^(١) ضعف الإسلام وتقليل أهله وتوهين أمره، قال الله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٢٧﴾ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا ﴿آل عمران: ١٠٢- ١٠٣﴾، وقال بعدها بآية واحدة: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: ١٠٥].

وقد ذكر في حديث ابن مسعود أن الاختلاف المنهي عنه هو التعادي [لا الاختلاف في مجرد الأفعال والأقوال مع عدم التعادي، وأن بعض ذلك قد وقع بين المملأ الأعلى وبين رسل الله الكرام عليهم أفضل الصلاة والسلام]^(٢)، يوضحه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَزَعُوا فَنَفْسَلُوا وَتَذَهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى: ١٣]، وغير ذلك من الآيات.

وفي الحديث أن إصلاح ذات البين أفضل من عامة الصلاة والصوم^(٣)، وقد تقدم ما جاء في المشاحنة والمهاجرة من الوعيد الشديد والأحاديث المتواترة.

= وأنه ليس بخارج من الملة، حديث رقم (٦٧٨٠)، عن عمر، ولفظه: «لا تلعنوه، فوالله ما علمت إلا أنه يحب الله ورسوله»، وفي رواية عن أبي هريرة حديث رقم (٦٧٨١): «لا تكونوا عون الشيطان على أخيكم».

- (١) في الأصل: «التكفير»، والتصويب من «الإيثار».
- (٢) وقال في موضع آخر من «الإيثار» (ص ١٥٠): والمراد الاختلاف مع التعادي والتفرق كما هو عادة أهل الكلام، دون الاختلاف مع التوالي والتصويب، كما هو عادة الفقهاء وسائر أهل العلوم.
- (٣) أخرج أبو داود في «السنن» (ص ٧٤٤)، كتاب الأدب، باب في إصلاح ذات البين، حديث رقم (٤٩١٩)، واللفظ له، والترمذي في «السنن» (ص ٧١٣)، كتاب صفة القيامة والرقائق، باب بدون ترجمة، حديث رقم (٢٥١٤)، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلِ مِنْ دَرَجَةِ الصِّيَامِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ؟ قَالُوا: بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ، وَفَسَادُ ذَاتِ الْبَيْنِ الْحَالِقَةُ». قال الترمذي: «هذا حديث صحيح»، وذكره الألباني في «صحيح الجامع الصغير»: (٥٠٦/١)، حديث رقم (٢٥٩٥).

قال السيد: وهذا أمر مجمع على تحريمه في الأصل، فيجب مراعاة أسبابه ومقوياته، فكلما كان أقرب إلى الاجتماع كان أرجح، وكلما كان أقرب إلى التفرق وأدعى إليه وإلى إثارته كان أفسد وأبطل، وكم بين [٥٨/ب] إخراج عوام فرق الإسلام أجمعين وجماهير العلماء والمنتسبين إلى الإسلام [من الملة الإسلامية، وبين إدخالهم في الإسلام] ونصرته بهم وتكثير أهله وتقوية أمره، فلا يحل الجهد^(١) في التفرق بتكلف التكفير [لهم] بالأدلة المعارضة بما هو أقوى منها أو مثلها، مما يجمع الكلمة ويقوي الإسلام ويحقن الدماء ويسكن الدهماء، حتى يتضح كفر المبتدع اتضح الصبح الصادع^(٢)، وتجتمع عليه الكلمة وتحقق إليه^(٣) الضرورة، مثل كفر الزنادقة والملاحدة، الذين أنكروا البعث والجزاء وحقيقة الجنة والنار، وتأولوا الرب جل وعلا وجميع أسمائه بإمام الزمان، وسموه باسم الله تعالى، وفسروا به^(٤) لا إله إلا الله، أي: لا إمام إلا إمام الزمان في زعمهم، وتلقبوا بجميع آيات كتاب الله عز وجل في تأويلها جميعاً بالبوطن التي لم يدل على شيء منها دلالة ولا أمارة، ولا لها في عصر السلف الصالح إشارة^(٥)، وكذلك من بلغ^(٦) مبلغهم من غيرهم في تعفية آثار الشريعة ورد العلوم الضرورية التي [نقلتها الأمة خلفها عن سلفها]، والله يحب الإنصاف. انتهى كلام السيد محمد بن إبراهيم^(٧).



- (١) في الأصل: «الجهل»، والتصويب من «الإيثار».
- (٢) الصبح الصادع: المشرق. انظر: «القاموس المحيط» (ص ٩٥١)، مادة: (صدع).
- (٣) بعدها في الأصل: «فيه»، ولا توجد في «الإيثار»، ولا لزوم لها.
- (٤) في الأصل: «أنه»، والتصويب من «الإيثار».
- (٥) في الأصل: «إثارة»، والتصويب من «الإيثار».
- (٦) في الأصل: «يبلغ»، والتصويب من «الإيثار».
- (٧) «إيثار الحق على الخلق» (ص ٤٠٠)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

حجج القائلين بالتكفير بالإلزام والرد عليها

احتج المهدي أحمد بن يحيى في «غاياته» على تكفيره بالإلزام، فقال: ما كان معلوماً من الدين ضرورة فالخصم في حكم الملتزم له، وإن أنكره بلسانه فليس منكراً بجنانه؛ لوجوب اشتراك العقلاء في الضروريات، فصح التكفير بالإلزام، وعدم الالتزام لا يدفع عنه الكفر، حيث علم لزومه له ضرورة وإن لم يلتزمه، ألا ترى أن من أنكر وجوب الصلاة كفر بالاتفاق؟ إذ لزمه تكذيب النبي ﷺ وإن لم يلتزمه، بل ادعى أن الرسول ﷺ لم يحتمها. حتى قال: فلو لم يكن الإلزام يقتضي الكفر لأجل الشبهة، للزم أن لا يكفر اليهود والنصارى لأن لهم شياً يدلون بها^(١).

والجواب: أن هذا فيمن لا ينتفي شك ولا شبهة مخالفته للضرورة، كسبه الفلاسفة في إنكار المعاد، وشبه اليهود والنصارى في عدم الانقياد، مع قيام الدليل القاطع الصريح على كفر من قال بقولهم وكذب بالنبي ﷺ وكتابه المنزل عليه، وأما أهل التأويل من المسلمين الذين هم ينكرون ما يلزمهم به مخالفهم ولا يلتزمون به، فليس من ذلك، والله أعلم.

[٥٩/أ] قال البستي^(٢) في كتابه «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» عند قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا...﴾ [الأنعام: ١٤٨]^(٣) إلى آخرها، فقال ما

(١) «شرح التحقيق في الإكفار والتفسيق» للإمام المهدي أحمد بن يحيى ضمن «غايات الأفكار» الجزء الثاني (ق ١٣١، ١٣٢)، مخطوط، وقد نقل عنه المؤلف العبارة الأخيرة بالمعنى.

(٢) هو أبو القاسم إسماعيل بن علي بن أحمد بن محفوظ البستي الزيدي (... - ٤٢٠هـ): متكلم، فقيه، من أصحاب المؤيد بالله، والأستاذ إذا أطلق في «شرح الأزهار»، أخذ عنه قاضي القضاة، من مؤلفاته: «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق»، و«تفسير القرآن الكريم»، و«الموجز» في علم الكلام. انظر: «معجم المؤلفين»: (٢/ ٢٧٩)، و«أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ٢٤٧).

(٣) في الأصل: «سيقول الذين كفروا»، والصواب ما أثبتناه.

لفظه: وبعد، فإن الكفار علموا أن الرسول ﷺ مخبر^(١) عن الله أنه يريد منهم الإيمان، واضطروا إلى قصده، وكذبوه في ذلك، وقالوا: «لم يرد منا، ولو أراد لفعلنا»، والمجبرة لا تعلم أن الرسول قد أخبر عن الله تعالى أن الله قد شاء الإيمان، ولم يشأ الكفر، فلا يكونون مشاركين للكفار في المعنى الذي به كفروا، وكانوا مكذابين.

قال: فأما التعلق بما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «القدرية خصماء الرحمن»^(٢)، وبقوله ﷺ: «القدرية مجوس هذه الأمة»^(٣)، وبما روي عن أمير المؤمنين أنه قال لما سئل عن مسيره إلى الشام: «أكان بقضاء الله وقدره؟ فقال: والله ما علونا تلعةً ولا هبطنا وادياً إلا بقضاء الله وقدره، فقال له السائل^(٤): بل على الله نحتسب عئاناً؟ فقال: لعلك ظننت قضاءً حتماً وقدراً جزماً، تلك مقالة عبدة الأوثان وخصماء الرحمن وجنود الشيطان، وقدرية هذه الأمة ومجوسها»^(٥).

قال أبو القاسم البستي المذكور: والتعلق بهذا الخبر بعيد؛ لأنه تعلق بأخبار الآحاد، ولم يوجد فيها شرط من شروط الصحة عند أهل النقل، فلم يعلم ثبوته، واختلف الأمة في معناه، فقال قائل: القدرية هم الذين يزعمون أن الله تعالى لا يعلم الشيء حتى يكون،

(١) في الأصل: «يخبر»، والتصويب من كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» للبستي.
 (٢) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٣١٧/٦)، حديث رقم (٦٥١٠)، عن عمر بن الخطاب مرفوعاً بلفظ: «إذا كان يوم القيامة نادى مناد: ألا ليقم خصماء الله، ألا وهم القدرية»، قال الطبراني: «لا يروى هذا الحديث عن عمر إلا بهذا الإسناد، تفرد به بقية». وقال الهيثمي في «المجمع»: (٢٠٦/٧): «رواه الطبراني في «الأوسط» من رواية بقية، وهو مدلس، وحبيب بن عمرو مجهول». وذكره الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (ص ٩٥)، حديث رقم (٦٦٣). وأخرجه الطبراني أيضاً في «الأوسط»: (١٦٢/٧)، حديث رقم (٧١٦٢)، موقوفاً على ابن عمر، قال الهيثمي في «المجمع» (٢٠٦/٧): «وفي سننه محمد ابن الفضل بن عطية، وهو متروك».

(٣) تقدم تخريجه تحت عنوان «إثبات وحدانية الله تعالى ونبوة محمد ﷺ من الكتب السماوية السابقة».
 (٤) في الأصل: «الشامي»، والتصويب من كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق».
 (٥) لم أعر على هذا الأثر في كتاب معتبر، وقد ذكره ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة»: (٢٢٧/١٨) فما بعدها.

ونفوا^(١) القدر السابق في اللوح المحفوظ، وقائل يقول: هم الذين يزعمون أن الله قد قدر المعاصي وقضاها بمعنى الخلق، [وقائل يقول: هم الذين نفوا أن يكون لله قدرٌ حتمٌ في أفعال العباد]، وقائل قال: القدرية هم الذين لهجوا بذكر القدر، وجعلوه عذراً لأنفسهم فيما يأتون من القبيح، فإذا لم نعلم ما^(٢) حال الخبر ولم نعرف القصد فيه، لم يمكن الاحتجاج به.

وأحد ما يمكن أن يقال فيه: إنا قد علمنا أن هذه الخصال التي ذكرناها^(٣) كل واحدة منها قد بلغت في العظم مبلغاً [التبس] علينا [الحال] فيه، هل هو كفر أم لا؟ ولولا عظمه لما التبس، ولا يلتبس الشيء بالشيء إلا وبينهما قرب، فأما المتفاوت من الذنوب فلا يلتبس بعضه ببعض في باب العظم، فإذا ثبت ذلك، وقد علمنا أنهم قد جمعوا في الاعتقاد بين مسائل كثيرة كل واحدة منها التبس الحال في كونها كفراً، نحو قولهم بالجبر وقولهم بالاستطاعة وقولهم بالإرادة وقولهم بفعل القبيح والجور [والفساد]، ويضل عن الدين، ويصد عن السبيل، ويعاقب على فعل نفسه، وجواز أن يؤلم الطفل في الدنيا وفي الآخرة ألاماً لا لذة فيها بين أطباق النيران من غير استحقاق ولا عوض، وزعموا أن الله يكلف الكفار الإيمان في النار، وهم معذبون على الكفر عصاة بفعل معصيتهم وكفرهم، والله تعالى خالق لذلك فيهم في الآخرة، كما خلق ذلك في الدنيا، ثم قالوا: إنه يقدر على ما لا يصح منه، فعجزوه في قدرته، وكذبوه في قوله من طريق المعنى في جميع ما نزه [عنه] نفسه في كتابه، إلى سائر ما قدمنا ذكره من مذاهبهم وما يلزمهم عليها.

ومن دان منهم بالتشبيه مع الجبر فقد ضم إلى هذه العظائم عظام لا يعلم قدرها، [٥٩/ب] ولا يجوز - والحال هذه - أن لا يبلغ قدر هذه الذنوب العظيمة قدر اعتقاد تحليل جرعة من الخمر لشبهة دخلت على المستحل، فظن أن التحريم يتعلق بالقدر الذي يسكر، وأنكر أن يكون دون المسكر منه حرام.

(١) في الأصل: «وهو»، والتصويب من كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق».

(٢) في الأصل: «من»، والتصويب من كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق».

(٣) في الأصل: «ذكر»، والتصويب من كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق».

فإذا علمنا أن هذا القائل يكفر بهذه الذنوب - وهذه المذاهب أعظم من هذا - لزم أن يكون كفراً. ومن يخالف في ذلك يزعم أني لا أعلم أن مجموع هذه الأمور أعظم من القول بتحليل الخمر واعتقاد إباحته، ولو علمت ذلك لقطعت بكونه كفراً.

وبعد، فإن هذه الذنوب إنما لم أعلم كونها كفراً لفقد الدلالة، ولا دلالة على كونها كفراً، ولا على كون كل واحدة منها مقارباً للكفر، بل لا دلالة على مقدارها أصلاً، فمن هاهنا التبس العظم، ولا يمكن أن نعتمد ما ادعاه المستدل^(١).

وقال البستي في كتابه المذكور: وأحد ما يستدل به على كفر المجبرة قوله تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاءُنَا وَلَا حَرَمًا مِنْ شَيْءٍ كَذَّبَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا...﴾ [الأنعام: ١٤٨] الآية، فبين تعالى أن القائل بهذا القول كاذب عليه، والمكذب لله والرسول كافر.

ومن يخالف في كفرهم يقول: حقيقة التكذيب هو أن يقول القائل: كذبت، فأما إذا اعتقد تكذيبه أو اعتقد معني هو تكذيب وعنده أنه مصدق، أو يخالف غرضه ولم يعلم مراده، فليس مكذباً، وكيف يعد مكذباً من لم يعتقد ولا أخبر عن خبره بالكذب، بل يظن من نفسه أنه مصدق بجميع أخباره، ويقول: هو صادق في جميع ما أخبر [به]، ويعتقد أن الكذب يستحيل عليه؟! فلا يتبين دخول هؤلاء تحت الظاهر^(٢).

و[أحد ما استدل به على كفر القوم] قوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣٢]^(٣)، وأن هذا الظاهر يوجب أن يكون الكاذب على الله أظلم الظالمين؛ لأن الله تعالى لا يستفهم، وإنما يقرر ويفهم، فكأنه قال: أظلم الظالمين من كذب على الله، وقد قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣٢]، ولأنه لا كفر إلا وهو ظلم.

وكذلك يستدل عليه بقوله: ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ﴾ [الزمر: ٣٢]، وقد نسبوا

(١) كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» للبستي (ص ٨٩) فما بعدها، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٢) كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» للبستي (ص ٨٩)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٣) في الأصل: «ومن أظلم»، والصواب ما أثبتناه.

إليه تعالى [الكفر و] القبيح وإرادتهما، وتكليف ما لا يطاق، وإيلاام الأطفال بلا عوض، إلى سائر ما قالوه.

وأقوى ما يسأل عن هذا أن يقال: قد علمنا أن الكذب بما هو كذب على الله ليس هو من أظلم الظلم ولا من أعظم الذنوب، فإن فيه الكبائر، وهي في أنفسها متفاوتة، وفيه^(١) الصغائر، فإذا كان الظاهر يوجب أن الجميع من أظلم الظلم بمجرد كونه كذباً عليه، علمنا أن الظاهر متروك^(٢).

وقال البستي في كتابه المذكور: فأما من يلزمه ذلك وهو يعتقد أن ذلك غير لازم، ولا يعتقد ما يلزمه ولا يلتزمه، فمن أين أنه في حكمه؟ فإن ادعينا العلم الضروري لم يتم ذلك. إلى آخر ما ذكره البستي^(٣).

وقد ادعى أحمد بن يحيى المهدي في «غاياته» العلم الضروري في ذلك^(٤)، وهو منه سفسطة^(٥)؛ لأن الضروري ما لا ينتفي بشك ولا بشبهة، وهو معدوم فيما ادعاه، فلا يتم كما ذكر البستي.

قال البستي: ثم إن بعض المعتزلة قد وافقوا فيما تقدم من أقوال غيرهم، فيعارض ذلك بقول أبي علي إنه يجوز أن يؤلم للعوض فقط دون الاعتبار، ويقول الشيخ أبي القاسم: إنه لا يجب على الله العوض وإن ألم، وكذلك لا يجب عليه الثواب إذا كلف المشاق، وإنه تعالى لو لم يثب أحداً لم يكن [بما كلفهم من المشاق وحملهم من التكاليف] ظالماً لهم، وعند أصحاب أبي هاشم أن ذلك صريح الظلم والعبث، ومع ذلك لا يكفر به، فكذلك غيرهم من المخالفين. إلى آخر ما ذكره في كتابه «البحث في التكفير والتفسيق»^(٦).

(١) في الأصل: «وفيها»، والتصويب من كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق».

(٢) كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» للبستي ص ٨٨، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٣) كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» للبستي ص ٨٣.

(٤) سبق قريباً تخريج ما نقل عنه المؤلف.

(٥) السفسطة: كلمة يونانية، معناها: الغلط والحكمة المموهة. انظر: «تاج العروس»: (٣٥٣/١٩)، مادة: (سفسط).

(٦) كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» للبستي (ص ٨٠)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

[٦٠/أ] وقال في كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» لأبي القاسم البستي: وقول المعتزلة في تكفير المجبرة بما أوردوه من الإلزام بالظلم فقولهم: إن ذلك ليس بظلم لا يخرجهم من أن يكونوا مظلّمين [له]، قال: وهذا إنما يثبت أن يكون كفرةً بأن يتبين أن هذا الوصف مثل الوصف له بأنه ظالم، أو سوجه^(١) في باب الاسم^(٢) والصفات^(٣) والتعظيم^(٤)، فإذا تم ذلك استقام، فأما إذا بُيّن أن هذا الوصف مثل الوصف له بأنه ظالم في اللغة، فهل يجب أن يكون كفرةً؟ ففيه نظر؛ لأنه لا يمتنع أن يتفق القولان ويعظم أحدهما ولا يعظم الآخر^(٥).

قال البستي: فأما تكفيرهم من حيث يلزمهم الكفر على وجه لا سبيل لهم إلى التفصي^(٦)، فإنه لا يكاد يتم؛ لأن ما لا يلتزم وإن كان لازماً فليس بكفر. إلى آخر ما ذكره البستي^(٧).

نعم، إن الظلم عند أهل السنة لا يضيفونه إلى الله - تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً - إذ لا يصادف لغيره ملكاً، فإن الكل ملك لله تعالى، والظلم إنما يكون في ملك الغير، والله تعالى هو المالك، كما ذكروه، وكما التزمه الإمام عز الدين بن الحسن في «معراج»^(٨)، ﴿وَلَا يَظْلُمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف: ٤٩]، فإنه تعالى خلق الخلق لحكمة علمها، ومما^(٩) أظهر لنا من الحكمة الابتلاء لهم والاختبار بما فرض عليهم من الواجبات، ليميز الخبيث من الطيب، ولإظهار قدرته تعالى بالآلام والموت والبعث، وخلق للعباد قدرة وتمكيناً^(١٠) في الأفعال مع خلق

(١) في الأصل، وفي «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق»: «فوقه»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل، وفي «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق»: «الإثم»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) هكذا في الأصل، وفي «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق»: «العقاب»، ولعل الصواب ما في الأصل.

(٤) في الأصل: «العظم»، والتصويب من كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق».

(٥) كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» (ص ١٢).

(٦) التفصي: التخلص. انظر: «القاموس المحيط» (ص ١٧٠٣)، مادة: (فصي).

(٧) كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» (ص ١٥).

(٨) «المعراج إلى كشف أسرار المنهاج»: (١/٢٠٢)، مخطوط.

(٩) زيادة الواو مني.

(١٠) في الأصل: «وتمكين»، والصواب ما أثبتناه.

الداعي الذي هو من جملة شروط القدرة التي لا تتم القدرة إلا به، وقد وافق المعتزلة أهل السنة بأن خلق الداعي يكون مقارناً للفعل، وأن الكسب والعمل للعبد، ولأجله يقع الثواب والعقاب عند أهل السنة، والجبر لا يقول به إلا جهنم بن صفوان، وقد انقرض متابعوه.

وأما الإلزامات التي ألزم بها المعتزلة فقد ردوها عليهم أيضاً - كما ذكره الرازي وغيره - بإلزامهم الموافقة في خلق الله للداعي لما كان مقارناً للفعل^(١).

ثم إنهم ألزمهم برد ظواهر كثير من الآيات والنصوص مثل: ﴿وَمَا نَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَقْتَلْتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا﴾ [الإسراء: ١٦]، ونحو ذلك من الآيات، ورددهم لكثير من الأحاديث المتواترة، كردهم للأحاديث الواردة في القدر، والواردة في الشفاعة، وغير ذلك مما لا يخفى.

وقال البستي في كتابه «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» في التشبيه: إن وصفه تعالى بوصف لا يتم موجب ذلك الوصف إلا مع الحدوث، [٦٠/ب] أو يفيد حدوثاً على وجه وصفه وأظهره واعتقده^(٢)، يجب أن يكون كفراً، فإن اعتقد فيه أنه على صفة يلزم عليها أن يكون محدثاً ولا يلتزم لمخالفه لم يكن كفراً؛ لأنه يلزمه الكفر ولم يلتزم، ونفس ما قاله ليس بكفر.

ومن اعتقد أن الله وجهاً كوجه الإنسان، أو يداً ورجلاً ونحو ذلك، فكل ذلك يكون تشبيهاً، فأما من اعتقد أنه محل للمعاني^(٣) ولم يعتقد أنه متحيز كالجواهر، أو اعتقد أنه مختص بجهة لا على طريق الشغل لتلك الجهة، أو قال: إنه بكل مكان لا على سبيل

(١) ذكر ذلك الرازي في مواضع من «تفسيره»، ومنها في: (١٦٠/٢).

(٢) في الأصل: «أو يفيد حدوثاً على وصف وأظهره أو اعتقده». والتصويب من كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» للبستي.

(٣) بعدها في الأصل: «ولم يعتقد أنه محل للمعاني»، وهي تكرار، ولا توجد في كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق».

الحلول والمجاورة لكن بمعنى العلم والقدرة، فمجرد هذه المذاهب لا يثبت أنه تشبيه، وإن كان مما يلزم عليه التشبيه.

وأما الوصف بأنه جسم [فـ] يجب أن ينظر فيه، فإن قال: إنه طويل عريض عميق كالأجسام فهو تشبيه، وإن أراد كونه قائماً بنفسه فلا يجب أن يكون تشبيهاً، وهو وإن كان في أصل اللغة وصفاً للمعنى [الأول] فالغرض من المستعملين له يختلف، فخرج إطلاقه من أن يصح الحكم به دون معرفة المقصد. انتهى كلامه^(١).

والبستي^(٢) هذا من الزيدية كلامه حجة على الزيدية والمعتزلة، حيث جاراهاهم بقواعدهم وأصولهم، مع أن كثيراً من الزيدية لا يقول بالتكفير بالإنزام، كما هو الصحيح، والله أعلم^(٣).



(١) كتاب البحث عن «أدلة التكفير والتفسيق» (ص ٥١، ٥٢)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.
 (٢) في الأصل: «البوسي»، والصواب ما أثبتناه.
 (٣) بعد هذا بياض بالأصل قدر ثلث صفحة.

ذكر بعض علماء الزيدية القائلين
بعدم التكفير بالإلزام وغيرهم

والقائل بعدم التكفير بالإلزام من العلماء كثير:

منهم: المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، فإنه صرح في كتابه «الزيادات» أنه لا يجوز^(١) [٦١/أ] التكفير لأحد من المسلمين بالإلزام، ذكره آخر كتابه في مسائل الأسماء والأحكام^(٢).

ومنهم: الإمام يحيى بن حمزة صرح به في جميع كتبه^(٣).

ومنهم: السيد الهادي بن يحيى بن المرتضى^(٤) صنو المهدي أحمد بن يحيى المقدم ذكره، فإنه لا يكفر بالإلزام كما رواه عنه صنوه أحمد بن يحيى في كتابه «الغايات» في باب الإكفار والتفسيق^(٥).

ومنهم: السيد محمد بن إبراهيم صاحب «العواصم»^(٦).

(١) هذه اللفظة مكررة بالأصل.

(٢) ونص كلامه: وكل خطأ يمكن أن يقال: إنه يقوده إلى كفر بالإلزام ولكن لا يكفر إذا لم يقل به. انظر: «الزيادات» للمؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني (ق١٦٨)، مخطوط.

(٣) منها في كتاب «التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق» (ص١١٦).

(٤) هو الهادي بن يحيى بن المرتضى (... - ٧٨٥هـ): أخو الإمام المهدي، كان عالماً كبيراً، وله تلامذة منهم صنوه الإمام المهدي، وتوفي قبل موت أخيه المهدي بخمس وخمسين سنة، وهذا عجيب. انظر: «البدر الطالع»: (٢/٣٢٠)، ونقل زيارة في «حاشيته» عن بعض التواريخ أن لصاحب الترجمة مقالات وترجيحات في النحو، وأنه كان متكلماً يميل إلى مذهب أبي الحسين البصري، ولا يرى التكفير باللائم، وأنه توفي سنة (٧٩٣هـ).

(٥) «شرح التحقيق في الإكفار والتفسيق» للمهدي أحمد بن يحيى ضمن الجزء الثاني من «الغايات» (ق١٢٦)، مخطوط.

(٦) قال الحافظ ابن الوزير في «العواصم» (٤/٣٦٨): إن التكفير بالإلزام ومآل المذهب رأي محض، لم يرد به السمع لا تواتراً ولا آحاداً ولا إجماعاً، والفرض أن أدلة التكفير والتفسيق لا تكون إلا سمعية، فانهتد القاعدة، وبقي التكفير به على غير أساس.

ومنهم: القرشي^(١) صاحب «المنهاج»^(٢).

ومنهم: الإمام عز الدين بن الحسن المؤيدي في شرح «المنهاج» المسمى بـ«المعراج»، قرر عدم جواز التكفير بالإلزام^(٣).

ومنهم: الأمير الحسين^(٤) كما رواه صاحب «الديباج» الدواري^(٥) عنه في النكاح^(٦).

وذكر الدواري أنه لم يوجد للهادي والقاسم نص على تكفير المجبرة بل تخريج فقط، والتخريج لا يعمل به في الأصول كما عرف.

وهو ظاهر قول زيد بن علي، حيث قال في «مجموع الفقه» له: وإذا قال: أنا يهودي أو نصراني أو مجوسي أو بريء من الإسلام ثم حنث، فلا شيء عليه^(٧). انتهى. وذلك لأنه لم يشرح بالكفر صدرأ، فلم يعتقد معناه، فلم يلزمه الكفر بذلك، والله أعلم.

(١) هو يحيى بن الحسن بن موسى القرشي الصعدي (... - ٧٨٠هـ): فقيه، من كبار علماء الزيدية، عمّر طويلاً، قالوا: حصلت منه نفرة، فسار من اليمن إلى جهة العراق، ومات غريباً فيها، من مؤلفاته: «الرسالة الدامغة والحجة البالغة»، و«منهاج التحقيق ومحاسن التلفيق»، في أصول الدين. انظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ١٠٩٧).

(٢) قال القرشي في «المنهاج»: إن الكفر لا يثبت بالإلزام. انظر: «المنهاج مع شرحه المعراج» (٢/٢٤٦)، مخطوط.

(٣) «المعراج شرح المنهاج»: (٢/٢٣٦)، مخطوط.

(٤) هو الأمير الحسين بن (بدر الدين) محمد بن أحمد الحسيني (٥٨٢ - ٦٦٢هـ): يعد من كبار علماء الهادوية الزيدية ومجتهديه في اليمن، نشأته في جهات صعدة، وخاض أحداثاً سياسية عسيرة، وله مؤلفات، أشهرها: «شفاء الأوام في أحاديث الأحكام»، ومنها: «درر الأقوال النبوية»، و«إزالة التهمة». انظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ٣٩٠).

(٥) هو عبد الله بن الحسن بن عطية الدواري الصعدي (٧١٥ - ٨٠٠هـ): يعرف عند الزيدية بسُلطان العلماء، تبحر في غالب العلوم، وصنف التصانيف الحافلة، منها: «الديباج النصير» في الفقه، و«الإرادات على الزيادات»، ويسمى أيضاً: «كشف المراد على الزيادات»، و«جوهرة الغواص وشريدة القناص في شرح خلاصة الرصاص» في الأصول. انظر: «البدر الطالع»: (١/٣٨١)، و«أعلام المؤلفين الزيدية»: (ص ٥٧١).

(٦) قال الدواري: قال الأمير الحسين: ويجوز نكاح المجبرة، وبه قال بعض المتأخرين... لأنها من أهل الملة، وكفرها تأويل، وكذلك المجسمة. اهـ، ففهم من كلامه عدم التكفير بالإلزام، ولو كان يقول به ما أجاز نكاح المجبرة والمجسمة. انظر: «الديباج النصير»: (٢/١٥٦)، مخطوط.

(٧) «الروض النصير شرح مجموع الفقه الكبير» للسياغي: (٢/٥٢١).

ومنهم: الإمام شرف الدين، وقال: إن الخلاف لفظي فيما بين المعتزلة والأشاعرة في خلق الأفعال، والكل متفقون في المعنى.

وهو ظاهر قول الإمام المهدي علي بن محمد الهادي، فإنه قال: وأما التكفير والتفسيق فإنه محل الخطأ، وفي الأثر عن علي: «لأن أخطئ في العفو أحب إلي من أن أخطئ في العقوبة»^(١). وهذا دليل أنه يقول بعدم التكفير بالإلزام^(٢).

قال في تاريخ بني المفضل في ترجمة الأمير المنتصر العفيف محمد بن مفضل^(٣) المعاصر للمنصور عبد الله بن حمزة فقال: كان الأمير المنتصر المذكور وأبناء أخيه محمد ابن منصور المشرقي^(٤) ويحيى بن منصور صاحب «الجمل»^(٥) يرون^(٦) رأي من لم يكفر بالإلزام والتأويل، ورواه عن الجميع من أهل البيت الماضين.

(١) لم أعر عليه عن علي، وقد ذكره المهدي في «البحر»: (١٩٥/٥) عن النبي ﷺ، وقال مخرجه العلامة محمد بن يحيى بهران: هكذا حكاه في الشفاء عن علي ﷺ، وعن عائشة قالت: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «ادرؤوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم، فإن كان له مخرج فخلوا سبيله، فإن الإمام أن يخطئ في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة». وقد روي موقوفاً على عائشة، وهو أصح، قاله الترمذي. اهـ، وهو في «سنن الترمذي» (ص ٤٣٨)، كتاب الحدود، باب ما جاء في درء الحدود، حديث رقم (١٤٢٨)، وأخرجه أيضاً الحاكم في «المستدرک»: (٤٢٦/٤)، كتاب الحدود، حديث رقم (٨١٦٣)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ورده الذهبي بقوله: «قال النسائي: يزيد بن زياد شامي متروك»، ولهذا ضعفه الحافظ في «بلوغ المرام» (ص ٤١٢)، وقال الألباني في «إرواء الغليل»: (٢٥/٨): «هو ضعيف مرفوعاً وموقوفاً، فإن مداره على يزيد بن زياد الدمشقي، وهو متروك».

(٢) لم أعر على المصدر الذي نقل عنه.

(٣) هو المنتصر بالله العفيف محمد بن مفضل (.... - ٦٠٠هـ)، من علماء الزيدية، أقام في بيت بوس، وناهض حكم طغتكين بن أيوب، ولما ادعى المنصور عبد الله بن حمزة كان من أنصاره، وكانت وفاته بهجرة وقش، انظر: «تاريخ بني الوزير» (ص ١٩٨) فما بعدها، وهو مخطوط.

(٤) هو محمد بن منصور بن مفضل، من علماء الزيدية المبرزين في الأصول والفروع، سكن بوقش، وكان يقيم بحدة أيام الخريف، ولهذا سمي بالمشرقي، عارض الإمام المنصور عبد الله بن حمزة، ودعا إلى نفسه، وتكنى بالمهدي، فراجعه أخوه يحيى بن منصور حتى أذعن لإمامة المنصور، وتوفي بوقش. انظر: «تاريخ بني الوزير» (ص ١٣٠).

(٥) يقصد كتاب «جمل الإسلام»، وهو من مؤلفات المذكور.

(٦) في الأصل: «يروا»، والصواب ما أثبتناه.

وقال المؤيد بالله في «الزيادات»: «لا أرى - فيما يحفظ - [أحداً] يكفر^(١) بالإلزام». وقال بمثل ذلك القاضي عبد الله الدواري في شرحه على «الزيادات»^(٢) في شرح هذا الموضوع، قال ما لفظه: وهو الذي يصححه أصحابنا، ومراد المؤيد بالله أنه لم ير ذلك لأحد [٦١/ب] من المتقدمين.

قال القاضي عبد الله بن حسن الدواري في تعليق الشرح المذكور: قال الجمهور: لا تكفر بالإلزام ولا نفسق، وقال: ما قاله المكفر بالإلزام ضعيف، فإنه لو صح لزم تكفير^(٣) كثير من أهل المذاهب وتفسيقهم، والفسق والكفر إنما يكونان بما يدين به المكلف قولاً وعملاً واعتقاداً، لا ما ينكره ويتبرأ منه.

قال في التاريخ المذكور: قال في «البحر»: هو كالإكراه في عدم ثبوت الردة به^(٤).

قال: وكذلك ذكره الفقيه علي بن عبد الله بن أبي الخير^(٥)، وقال: الإلزام نوع من القياس، قال الإمام يحيى: وهو ظني لا يكفر به^(٦).

قال في التاريخ المذكور: والإلزام هو أن يلزم الغير على ما يقول به ما لا يقول به.

قال في التاريخ المذكور: وإلى ذلك ذهب المتأخرون من الأشعرية، فإنهم لا يكفرون أحداً بالإلزام.

قال في التاريخ المذكور: [قال الإمام يحيى في «العمدة»]: ونقل بعضهم عن الهادي

(١) في الأصل: «تكفيراً»، والتصويب من «تاريخ بني الوزير».

(٢) لم أعثر على هذا الكتاب.

(٣) في الأصل: «كفر»، والتصويب من «تاريخ بني الوزير».

(٤) لم أعثر عليه في «البحر الزخار».

(٥) هو علي بن عبد الله بن أحمد بن أبي الخير الصايدي (. . . - ٧٩٣هـ) من أعيان علماء الزيدية، مشارك في حرب الباطنية، وهو شيخ العلامة محمد بن إبراهيم الوزير، توفي بصنعاء، ومن مؤلفاته: «مشكاة أنوار العقول في الكشف عن أسرار مختصر منتهى السؤل»، و«تعليق على جوهرة الأصول»، وغيرها. انظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ٦٩٢).

(٦) قال الإمام يحيى في «التحقيق» (ص ١٣٣): والإجماع منعقد على بطلان الإكفار بالإلزام.

والقاسم القول بكفر المتأول، ولم أجده لهما نصًّا، ولا وجدت ما يخرج عليه من ذلك من مذهبهما، وكذا ذكره الفقيه علي الوشلي^(١)، إلا أنه قال: هو تخريج لهما. انتهى^(٢).

وفي «شرح الأثمار» للفقيه صالح النمازي الشافعي ما لفظه: قال الفقيه يوسف: روي عن الفقيه يحيى أنه لا نص صريح للقاسم ويحيى على أن الجبر كفر. قال النمازي: قلت: بلى، نص القاسم في كتاب القتل والقتال وصرح بأن التشبيه والجبر كفر يبيح القتل والسبي^(٣). انتهى^(٤).

قال النمازي المذكور: قلت: وتوجيهه أن الجبر يؤدي إلى رد الشرائع وإبطال الأمر والنهي، وما أدى إلى ذلك فهو كفر بلا شك. قال: ولعل من روى عنهما في قولهما: إن الجبر ليس بكفر عنيا الجبر اللازم لمن أسند الحوادث كلها إلى الله تعالى، بناءً منهما على أن لازم المذهب ليس بمذهب، وهو الأصح عند المحققين من أهل النظر. انتهى كلام النمازي الشافعي.

قلت: وقد أصاب النمازي فيما قاله، فإننا وجدنا كلمات الهادي في «مجموعه» أنه إنما يطلق الكفر على القول المفروض الذي يلزم به المخالف، أو على قول من قال بالجبر والتزمه، فما ذكره - ووهم من يهيم أنه يُكْفَرُ بالإلزام من لم يلتزمه - قوله في ذكر المخلوق: «ومحال - زعموا - أن ينفرد العبد دون الله أو ينفرد الله [به] دون العبد، فلو كان كما يقول

(١) هو الفقيه علي بن يحيى بن حسن الوشلي اليميني (٦٦٢ - ٧٧٧هـ): من ذرية سلمان الفارسي رضي الله عنه، كان عالماً محققاً حجة في كل مطلب، ولم يصنع شيئاً في كتبه إلا ما كان مذهباً للهادي، وقال بعض العلماء: ليس له معرفة بالنحو، ومات بصعدة، من مؤلفاته: «الزهرة المضيئة على اللمع»، و«اللمعة على اللمع»، وهي غير «الزهرة»، ويسمى «التعليق على اللمع». انظر: «ملحق البدر الطالع» لزيارة (ص ١٨٣)، و«أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ٧٢٨).

(٢) «تاريخ بني الوزير» (ص ٢٠٥) فما بعدها، مخطوط.

(٣) راجعت كتاب «القتل والقتال» للإمام القاسم بن إبراهيم ضمن «مجموع كتبه ورسائله» (٢/ ٢٢٥) فما بعدها، فلم يذكر الجبر، ولكنه ذكر التشبيه والتجوير أي: نسبة الجور إلى الله عز وجل، فالظاهر أن الأمر قد اشتبه على النمازي رضي الله عنه.

(٤) لم أفق على «شرح الأثمار» للنمازي.

الجاهلون [٦٢/أ] لكان محتاجاً إلى المخلوق في فعله، وكان كل واحد منهما محتاجاً إلى الآخر فيه، وهذا هو الكفر [بالله] العظيم»^(١).

فمراده بقوله: «وهذا هو الكفر العظيم» يشير به إلى ما ألزم من قوله: «لكان محتاجاً إلى المخلوق في^(٢) فعله»، يريد لو كان ما ذكره صحيحاً للزمهم أن يكون محتاجاً إلى المخلوق في^(٣) فعله، وهو كفر، ومعلوم أن المخالف للهادي لا يقول بذلك ولا يلتزمه، وإنما المحتاج عندهم العبد المخلوق إلى معونة الله، وهذا لا يخالف فيه أحد.

قال أحمد بن الهادي^(٤) في كتابه «النجاة» ما لفظه: العون عونان: عون الدعوة إلى الحق والدلالة [لنا] عليه، وعون الله عز وجل لنا بالأسماع والأبصار والاستطاعة المركبة قبل الفعل والألسنة وجميع الجوارح والصحة والعافية في الأبدان، فهذه هي عون الله عز وجل الذي أعاننا به، [وتفضل به علينا]، ولا غنى بنا عنه في شيء من ذلك، ولا قوام لنا طرفة عين إلا به. انتهى كلامه^(٥)، وهذا هو مثل ما يقول به أهل السنة، إلا قوله: «والاستطاعة قبل الفعل»، فإنه نسي شروط الاستطاعة، ومن شروطها: خلق الله للداعي، وهو مقارن للفعل لا يتقدمه، والقدرة لا تتم إلا باستجماع شروطها جميعاً عند الجميع.

وقال أحمد بن الهادي في جوابه على عبد الله بن يزيد البغدادي^(٦)، فقال المذكور في كتابه «النجاة» ما لفظه: [وإن قلت]: الذي يعجز عنه هو غير الذي يقدر عليه، والذي يقدر

(١) «مجموع رسائل الهادي الأصولية» (ص ١٦٤)، كتاب المنزلة بين المنزلتين، باب ذكر المخلوق، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٢) في الأصل: «إلى»، والتصويب من كلام الهادي المتقدم.

(٣) في الأصل: «إلى»، والتصويب من كلام الهادي المتقدم.

(٤) هو الإمام الناصر لدين الله أحمد ابن الإمام الهادي يحيى بن الحسين (... - ٣٢٥هـ): تولى الإمامة بعد اعتزال أخيه الإمام محمد المرتضى سنة (٣٠٣هـ)، وجهاز جيشاً في ٣٠ ألفاً دخل به عدن، وقاتل القرامطة فظفر بهم، توفي بصعدة، ومن مؤلفاته: «تفسير القرآن الكريم»، و«كتاب النجاة»، و«كتاب التوحيد». انظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ٢٠٢).

(٥) «كتاب النجاة» للإمام الناصر أحمد بن الهادي: (٢/٢٦٩)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٦) هكذا ضبط في «كتاب النجاة»، بدال مهملة فألف فذال معجمة، ولم أجد له ترجمة.

عليه هو الاكتساب، والذي يعجز عنه هو الخلق، والخلق غير الاكتساب، فقد لزمكم لنا في زعمكم أن اكتساب العباد غير ما خلق الله عز وجل، وهذا ترك لقولكم ورجوع من مذهبكم. انتهى بلفظه الحرف بالحرف^(١).

فانظر كيف وافق الأشعرية، فإن هذا هو قولهم لا يزيدون عليه، وهو قول أهل السنة؛ لأنهم يفرقون بين الخلق والاكتساب، فالخلق لله تعالى لأنه خالق كل شيء، والاكتساب فعل العبد، والله أعلم.

وقال الهادي يحيى بن حسين في كتابه «المنزلة بين المنزلتين» ما لفظه: وجميع أهل الصلاة عندنا خمسة أصناف؛ الشيعة والمرجئة والخوارج والمعتزلة والعامّة. انتهى كلامه^(٢)، والعامّة هم^(٣) أهل السنة من الأشاعرة وغيرهم.

إن قيل: إنه ذكر الهادي في مسألة الذبائح من «مجموعه» تحريم ذبيحة المجبرة^(٤)، وذكر حميد المحلي^(٥) في «الحدائق» أن الهادي لما دخل جهة أمل^(٦) لم يأكل من اللحم، فقيل له: لم ذلك؟ فقال: [٦٢/ب] إن أكثر هذه البلاد جبرية ومشبهة^(٧).

(١) «كتاب النجاة»: (٢/٢٥٤)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٢) «كتاب المنزلة بين المنزلتين» للإمام الهادي ضمن «مجموع رسائله الأصولية» (ص ١٥٢).

(٣) في الأصل: «فهم»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) «مجموع رسائل الهادي الأصولية» (ص ٦٢٠).

(٥) هو أبو عبد الله حميد بن أحمد بن محمد المحلي (٥٨٢ - ٦٥٢هـ): من أكابر علماء الزيدية وأفاضلهم، عاصر الإمام عبد الله بن حمزة، وعاش بعده إلى زمن الإمام المهدي أحمد بن الحسين، وناصره وجاهد معه، حتى استشهد، وله كثير من الآراء الفقهية، ومن أشهر مؤلفاته: «الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية». انظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ٤٠٧).

(٦) أمل: من مدن خراسان، تقع في إقليم طبرستان جنوب بحر قزوين (في إيران اليوم)، وبها ولد أبو جعفر الطبري. انظر: «الروض المعطار» (ص ٥)، و«المنجد في الأعلام» (ص ٥)، و«أطلس الوطن العربي والعالم» (ص ٥١).

(٧) نص كلام الإمام الهادي: بلغني أن الغالب على هذا البلد التشبيه والجبر، فلم آمن أن يكون من ذبائحهم، فقد سمعت أن أهلنا بهذا البلد لا يتوقون ذبائحهم. اهـ. انظر: «الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية» للعلامة حميد المحلي: (٢/٣٤).

قيل له: أما الطرف الأول - وهو ما ذكره في مسألة الذبائح - فذلك في المجبر الملتزم للجبر، الشارح صدره به المعتقد له، والكلام في التكفير بالإلزام لمن لا يلتزمه، والله أعلم^(١).

والقائلون بعدم التكفير بالإلزام: الشيخ أبو الحسين البصري من المعتزلة وابن الملاحمي على رواية المهدي أحمد بن يحيى^(٢)، وقد روى الدواري عنهما خلافه، ورواية المهدي أصح؛ لأن كتبه بين أيدينا مصرحة بمناقضات أقوال القائلين بالتكفير بالإلزام.

قال الإمام يحيى بن حمزة: وممن يقول بعدم التكفير بالإلزام من المعتزلة عبيد الله بن الحسن العنبري^(٣)، قال: وهو يقول: إن كل مجتهد من أهل القبلة مصيب في كل ما اعتقده.

(١) ويجاب عنه أيضاً بأنه يحتمل أن الهادي ترك أكل تلك الذبائح تورعاً، فإنه كان شديد الورع، كما حكى ذلك عنه حميد المحلي في «الحدائق الوردية»: (٢٦/٢) فما بعدها، والمتورع قد يترك ما لا بأس به خوفاً من الوقوع فيما به بأس، ويقوي هذا الاحتمال قوله: «فقد سمعت أن أهلنا بهذا البلد، لا يتوقون ذبائحهم»، فلو كان تحريم تلك الذبائح كتكفير بذبائح الكفار لما أكل منها أهل ذلك البلد ولنهام الهادي عن ذلك إن فعلوا، وعلى فرض أن الهادي ممن يقول بالتكفير بالإلزام فلا حجة في قوله، ولا سيما مع مخالفة كثير من أئمة الزيدية له في هذه المسألة، كما نقل ذلك المؤلف عن بعضهم هنا، وكل يؤخذ من قوله ويترك إلا المعصوم ﷺ والخلاف في المسائل الاجتهادية سائغ، ولا يكون قول بعض المجتهدين حجة على عباد الله، والإمام الهادي نفسه قد خالف الإمام زيد بن علي في مسائل كثيرة، وخالفه أبنائه الناصر والمرضى في مسائل، يعرف ذلك من وقف على مصنفات علماء الهادوية الزيدية، والله أعلم.

(٢) «شرح التحقيق في الإكفار والتفسيق» للمهدي أحمد بن يحيى ضمن الجزء الثاني من «غايات الأفكار» (ق١٢٦)، مخطوط.

(٣) في الأصل: «عبد الله».. إلخ، والصواب ما أثبتناه، وهو عبيد الله بن الحسن العنبري البصري (... - ١٦٨هـ): قاضي البصرة، وهو صدوق مقبول، لكن تكلم في معتقده ببدعة، وقد خرج له مسلم، قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات»: «ومن غرائبه أنه يجوز التقليد في العقائد والعقليات، وخالف في ذلك العلماء كافة». انظر: «تهذيب الأسماء واللغات» للنووي: (١/٢٨٩)، و«ميزان الاعتدال»: (٥/٣).

قال: وحكى قاضي القضاة عبد الجبار في «المغني» عن كثير من المتكلمين أنه لا يجوز التكفير بالتأويل؛ لدخول جميع أهل القبلة تحت الإقرار بنبوته محمد ﷺ والتصديق بما جاء به.

قال: ومن المعتزلة من قال: إن [كل] ما لا يعلم [أنه كفر صريح من جهة الرسول ﷺ] ^(١) فإنه [لا] يقدم على قائله بالإكفار؛ لأن الحجة فيه غير متجلية ^(٢).

قال في «البحر» ^(٣): وممن لم يقل بالتكفير بالتأويل محمد بن شبيب ^(٤).

ومنهم الجاحظ؛ لأنه يقول: إن المخطئ في علم الأصول معفو عنه ^(٥).

قال الإمام يحيى بن حمزة في كتابه «الشامل»: وأما الأشعرية فمختلفون في الإكفار بالتأويل.

قال: فذهب الأشعري وأكثر أصحابه إلى أن أحداً من أهل القبلة لا يحكم بكفره أصلاً.

قال: واختلف المسلمون بعد فيما بينهم في أشياء ضلل بعضهم بعضاً، وتبرأ بعضهم من بعض، لكن الإسلام يعمهم ويجمعهم، وإلى هذا ذهب ابن الخطيب الرازي في كتابه «النهاية» ^(٦).

(١) مكان ما بين المعقوفتين في الأصل: «إلا بالضرورة من دين صاحب الشريعة»، والتصويب من «التحقيق» للإمام يحيى بن حمزة.

(٢) «التحقيق» للإمام يحيى بن حمزة (ص ٩٨)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٣) «البحر الزخار»: (١٧٨/٤).

(٤) هو محمد بن شبيب البصري، من شيوخ المعتزلة، ومن تلاميذ النظام، وقد جمع بين الإرجاء والقدر. انظر: «الفرق بين الفرق» (ص ٢٥، ١١٦)، و«الملل والنحل» للشهرستاني: (١/٣٤).

(٥) حكى المهدي أحمد بن يحيى في «شرح التحقيق» (ق ١٢٥) عن الجاحظ وعن عبيد الله بن الحسن العنبري أنهما قالا: إن الاعتقاد وإن كان خطأ فصاحبه معذور حيث لم يكن معانداً.

(٦) هو كتاب «نهاية العقول في الكلام في دراية الأصول» في أصول الدين، ولم أعثر عليه. وانظر: «كشف الظنون»: (١٩٨٨/٢).

قال: ومنهم من كفر المعتزلة بقولهم بثبوت الذوات في العدم وقدمها، وخلق القرآن وإنكار الرؤية وأمور أخر ذكروها، مثل إنكار المعتزلة لأخبار القدر، وهي متواترة، وإنكار آيات المشيئة، وهي غير محتملة لتأويلهم، وبإنكارهم لسبق علم الله بصفة الوجود، ونحو ذلك، وبعض المعتزلة الذين يكفرون بالإلزام كفروهم بلزوم الجبر، وهو يلزم منه رد الأحكام الشرعية، وهو يلزم الكفر^(١).

وقد قال البيضاوي في كتابه «طوالع الأنوار»: إنه يقال للمعتزلة: الترك للفعل إن امتنع عليه حال الفعل كان مجبراً لا مختاراً، وإن لم يمتنع احتاج فعله إلى مرجح موجب لا يكون من العبد دفعاً للتسلسل، ويلزم الجبر. انتهى كلامه^(٢).

فعاد القول إلى الاتفاق بين المعتزلة وأهل السنة، وهو أنه لا يمتنع الفعل منه، لكنه يحتاج إلى مرجح موجب لا يكون من العبد، وقد اتفق المعتزلة وأهل السنة - كما ذكره الرازي - أن المراد بالوجوب وجوب عادة واستمرار، لا وجوب إجبار وعدم اختيار كما يقول المعتزلة، فظهر بطلان قول من كفر بالإلزام؛ إذ قد ألزم كل من الفريقين الآخر بالجبر، وكل منهم لا يلتزمه، فظهر أن الخلاف لفظي، وأن المعنى متفقون عليه قطعاً، والله أعلم.

وقال الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني^(٣): من كفرنا كفرناه، وكل مخالف لا يكفرنا لا نكفره^(٤). وكأنه نظر إلى الأحاديث في كفر من قال لأخيه: يا كافر وعوده عليه.

(١) لم أعر عليه في الموجود بين يدي من «الشامل».

(٢) «طوالع الأنوار» للبيضاوي بشرح أبي الثناء شمس الدين بن محمود الأصفهاني (ص ١٨٩).

(٣) هو الأستاذ أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إبراهيم الإسفراييني الشافعي (. . . - ٤١٨هـ): عالم بالفقه والأصول، كان يلقب بركن الدين، وهو أول من لقب من الفقهاء، نشأ في إسفرايين (بين نيسابور وجرجان)، ثم خرج إلى نيسابور، وبنيت له فيها مدرسة عظيمة، فدرس فيها، واشتهر، وكان ثقة في رواية الحديث، وله مناظرات مع المعتزلة، مات في نيسابور، ودفن في إسفرايين، له كتاب: «الجامع» في أصول الدين، و«رسالة» في أصول الفقه، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٧/ ٣٥٣)، و«الأعلام»: (١/ ٦١).

(٤) حكاه عن الإسفراييني المهدي أحمد بن يحيى في «شرح التحقيق» (ق ١٢٦).

وقال السبكي في «جمع الجوامع» ما لفظه: «ولا نكفر أحداً من أهل القبلة». قال الزركشي^(١) والعراقي^(٢) [٦٣/أ] في شرح «الجمع»: وهذا محكي عن الشافعي وأبي حنيفة والأشعري^(٣). والله أعلم.

والقائل بعدم التكفير بالتأويل والإلزام: أبو حنيفة والكرخي^(٤) والشافعي، كذا حكاه في «البحر» في كتاب الغصب، قال: والشافعي لا يكفر بالتأويل^(٥).

قال السيد محمد في «الإيثار»: وهذا القول هو قول الطبق الأدهم من السلف وعلماء الإسلام [وأهل الآثار]، كما رواه أبو عبد الله الحسني^(٦) في كتابه

(١) هو أبو عبد الله بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (٧٤٥ - ٧٩٤هـ): عالم بفقهاء الشافعية والأصول، تركي الأصل، مصري المولد والوفاء، له تصانيف كثيرة، منها: «الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة»، و«البحر المحيط»، و«تشنيف المسامع شرح جمع الجوامع» في أصول الفقه. انظر: «الدرر الكامنة»: (١٣٣/٥)، و«الأعلام»: (٦٠/٦).

(٢) هو أبو زرعة ولي الدين أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (٧٦٢ - ٨٢٦هـ): قاضي الديار المصرية، ومن أكابر علمائها، ولد في القاهرة، وتوفي بها مبطوناً شهيداً، له مصنفات نافعة، منها: «البيان والتوضيح لمن أخرج له في الصحيح وقد مس بضرب من التجريح»، و«الإطراف بأوهام الأطراف» للزمري، و«الغيث الهامع شرح جمع الجوامع». انظر: «البدر الطالع»: (٧٢/١)، و«الأعلام»: (١٤٨/١).

(٣) «تشنيف المسامع بجمع الجوامع» لبدر الدين الزركشي: (٣٣١ - ٣٣٤)، و«الغيث الهامع شرح جمع الجوامع» لولي الدين العراقي: (٩٦٩/٣).

(٤) هو أبو الحسن عبيد الله بن الحسين بن دلال الكرخي (٢٦٠ - ٣٤٠هـ): فقيه، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق، مولده في الكرخ، ووفاته ببغداد، له: «رسالة» في الأصول التي عليها مدار فروع الحنفية، و«شرح الجامع الصغير»، و«شرح الجامع الكبير». انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي: (١٩٧/٢٥)، و«الأعلام»: (١٩٣/٤).

(٥) العبارة في «البحر»: (١٧٩/٤) هكذا: «أبو حنيفة: لا يكفر أحداً من أهل القبلة، وكذا عن الشافعي لقبوله شهادة أهل الأهواء إلا الخطائية». فلم يذكر فيه الكرخي كما ترى، لكنه حكى ذلك عن الثلاثة في «شرح التحقيق» (ق١٢٦).

(٦) هو أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن العلوي الكوفي (٣٧٧ - ٤٤٥هـ): أحد كبار فقهاء ومحدثي الزيدية بالكوفة، مولده ووفاته بها، من مؤلفاته: «كتاب الجامع الكافي» في فقه آل محمد، اعتمد فيه على مذهب القاسم بن إبراهيم وأحمد بن عيسى والحسن بن يحيى بن حسين بن زيد ومحمد بن منصور المرادي، وله: «كتاب الأذان بحمي على خير العمل»، و«كتاب التاريخ»، وغيرها. انظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص٩٤٥).

«الجامع الكافي» عن محمد ابن منصور الكوفي^(١) عن سلف أهل البيت وغيرهم^(٢)،
وصنف فيه كتاب «الجملة والألفة»^(٣).



- (١) هو أبو جعفر محمد بن منصور بن يزيد المرادي الكوفي (١٥٠ - ٢٩٠هـ): أحد المعمرين، ومن مشاهير علماء الزيدية في العراق، مولده ونشأته بالكوفة، وله كثير من المصنفات، منها: «كتاب التفسير»، و«سيرة الأئمة العادلة»، و«كتاب الألفة والجملة»، وجمع «أمالي أحمد بن عيسى»، وغير ذلك. انظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ١٠٠٠).
- (٢) «الجامع الكافي»: (٢/٢٠٩ق)، مخطوط.
- (٣) «إيثار الحق على الخلق» لابن الوزير (ص ٣٨٠)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

عودة إلى ذكر بعض حجج القائلين بالتكفير بالإلزام والجواب عنها

احتج من احتج بأن التكفير بالإلزام يقع بقوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحَ ابْنَ مَرْيَمَ وَمَا أُمُورُهُمْ إِلَّا لِيُعْبَدُوا بِإِذْنِ اللَّهِ وَحَدًّا﴾ [التوبة: ٣١]^(١).

قال المحتج: وهم لم يكونوا يتخذون أبحارهم أرباباً يعبدونهم، بل يأخذون من أقوالهم، كما أخرج الترمذي عن عدي بن حاتم^(٢) قال: أتيت النبي ﷺ وفي عنقي صليب من ذهب، فقال: «يا عدي اطرح عنك هذا الوثن»، وسمعه يقرأ: ﴿اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾، قال: «أما [إنهم لم يكونوا يعبدونهم، ولكنهم^(٣) كانوا إذا أحلوا لهم شيئاً استحلوه، وإذا حرموا شيئاً حرموه»^(٤). انتهى. فحكم النبي ﷺ أن ذلك هو العبادة، وما ذاك إلا من باب الإلزام لهم، لزمهم من امتثالهم لما قالوه، فكان حجة في التكفير بالإلزام.

وجوابه من وجوه:

أما أولاً: فإن هذا الحكم الذي وقع به الإلزام لهم من الله تعالى ورسوله، فحكم بكفرهم بذلك، ولا يقاس عليه غيره مما يلزم به المختلفون فيما بينهم.

- (١) في الأصل: «وما أمروا إلا أن يعبدوا»، والصواب ما أثبتناه.
- (٢) هو أبو طريف ويقال: أبو وهب عدي بن حاتم بن عبد الله الطائي (... - ٦٨هـ): أمير، صحابي، من الأجواد العقلاء، كان رئيس طيء في الجاهلية والإسلام، قدم على النبي ﷺ في شعبان سنة (٧هـ)، ولما قبض رسول الله ﷺ ثبت عدي بن حاتم وقومه على الإسلام، وجاء بصداقاتهم إلى أبي بكر، وحضر فتح المدائن، وشهد مع علي الجمل وصفين والنهروان، ومات بعد ذلك بالكوفة، وقيل: بقرقيساء، وعاش أكثر من مئة سنة. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٧/١٥٠)، و«الأعلام»: (٤/٢٢٠).
- (٣) في الأصل: «لكنهم»، والتصويب من «سنن الترمذي».
- (٤) أخرجه الترمذي في «السنن» (ص ٨٥٨)، كتاب التفسير، باب ومن سورة التوبة، حديث رقم (٣١٠٤)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وقال الترمذي: «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب، وغطيف بن أعين ليس بمعروف في الحديث»، وحسنه الألباني في «صحيح سنن الترمذي»: (٣/٥٦)، حديث رقم (٢٤٧١).

الوجه الثاني: أن ذلك في سياق إشراك أحبارهم، وأمرهم للذين اتبعوهم بما فيه شرك وكفر، فكان ذلك هو الموجب للكفر من التابعين مع المتبوعين جميعاً، فسامهم - أعني الأخبار المتبوعين - أرباباً من المجاز الحكمي الإسنادي لَمَّا كانوا هم السبب في الحكم بالرب، وهو: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصْرَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَتَلْنَاهُمْ اللَّهُ أَنْفٌ يُؤْفَكُونَ ﴿٢٥﴾ اتَّخَذُوا أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠ - ٣١]^(١)، فلما أمرهم بما هو كفر يستلزم العبادة والربوبية كفروا، وصاروا كالأرباب لهم لما امتثلوهم في الحكم بالربوبية والشرك لغير الله، وليس هذا من الإلزام، بل من الصريح.

الوجه الثالث: أن الكفار ممن سلف كانوا يصورون الأوثان والأصنام على صور أحبارهم فيعبدونهم عبادة حقيقية، والصليب مع النصارى يُعبَد [وهو]^(٢) الذي جعلوه على صورة المسيح، وجميع ذلك كفر وأرباب حقيقة، فبطل احتجاج المخالف في الإلزام بما لا يلتزمه المخالف له ولا يقوله، فإنه لا يلزمه فيما يقع من المختلفين أصلاً.

وإن كل تحليل وتحريم من العلماء باستناده إلى الشرائع [٦٣/ب] غير لازم فيه ذلك المحذور الذي توهمه المورد، وإنما هو فيما أمر أولئك الأخبار من أهل الكتاب بما هو كفر كما ذكر باقي معنى الآية، ولو قلنا بما قال المخالف للزم أن من خالفه من العلماء إذا حكم بحكم تحليلٍ واتبعه فيه غيره ممن يقلده، أن يكون عبادة له، وأن ذلك العالم قد صار رباً، وكذا في التحريم إذا حرم عليه، وأن يحكم العالم المخالف على العالم المخالف له بذلك والعكس، وهذا معلوم البطلان، بل يلزم المورد أنه إذا اتبعه من أفتاه بهذا القول الذي زعمه أن يكون قد جعله رباً له، وهذا لا يقول به من له بصيرة، ولا يجمله أحد.

ومما لا يقتضي الكفر مساكنة الكفار وعدم الهجرة مع عدم الرضا بالكفر، وعدم حضور مجالس الاستهزاء بالشريعة والكفر بالنبي ﷺ، فإنه إذا لم يحضر ذلك أو حضر وقلبه غير راض بما هنالك فهو مؤمن، لقوله تعالى في قصة الرجل الذي كان مؤمناً من قوم فرعون:

(١) ما بين المعقوفتين زيادة اقتضاها السياق.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة اقتضاها السياق.

﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨] ، وكان بين الكفار، ويحضر مجالسهم، وسماه تعالى مؤمناً مع ذلك .

ولأن المادة والمال المقتضية للكفر قد حداها العلماء بأنها : أن تحب له ما تحب لنفسك، وتكره له ما تكره لنفسك^(١) ، فهذه هي المبالاة التي أشار إليها تعالى في قوله : ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ...﴾ [المجادلة: ٢٢]^(٢) الآية، وأما إذا كان لم يحصل من ذلك شيء، بل كان اللسان ينكر ذلك أو القلب - إذ أضعف الإيمان إنكار القلب - فلم يدخل في المثلية الموجبة للكفر أو الفسق كما دل عليه الحديث النبوي في ذلك^(٣) . وقد ذكر مثل هذا الرازي في «تفسيره»^(٤) والفقهاء يوسف في «ثمراته»^(٥) ، ولذلك نبه تعالى عليه بقوله تعالى : ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾ [النحل: ١٠٦] .

نعم، فقوله تعالى : ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكَلْبِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَفْعَلُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ إِذْآ مَثَلُهُمْ﴾ [النساء: ١٤٠] ، فالمراد به ما ذكرنا من الرضا بما هم عليه حال القعود، وعدم إنكار أضعف الإيمان وهو القلب، فإذا لم ينكر القلب كان مثلهم في قعوده؛ لأنه قد صار موالياً لمن حاد الله ورسوله، فوجب الكفر بذلك . نعم، فكل من لم يهاجر من ديار الكفر مع وجوب الهجرة فليس بكافر على الإطلاق بمجرد القعود والسكون، كما يتوهمه من لم يحقق النظر [٦٤/أ] ويعرف حقائق^(٦) الأمور، بل غايته تارك واجب عليه بعدم الهجرة إذا تمت شروطها .

وأما دار البغي فليست داخلة في هذا، فإنها لا تجب الهجرة منها أصلاً، إلا إذا حمل

(١) في هذا التعريف نظر، وقد ذكرنا تعريف المبالاة المنهي عنها تحت عنوان «وجوب معرفة قضايا التكفير والتفسيق» .

(٢) في الأصل: بدون قوله تعالى: «واليوم الآخر» .

(٣) يشير إلى قول النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان»، أخرجه مسلم في «الصحیح» (ص ٤٨)، كتاب الإيمان، باب كون النهي عن المنكر من الإيمان، حديث رقم (٤٩)، عن أبي هريرة .

(٤) «تفسير الرازي»: (١٠/٨) .

(٥) «تفسير الثمرات» للفقهاء يوسف: (١٦٦/٢) فما بعدها .

(٦) في الأصل: «بحقائق»، والصواب ما أثبتناه .

على معصية لا غير كما هو قول كافة العلماء، ومنهم المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني^(١) والإمام يحيى بن حمزة الحسيني^(٢) وخلائق، وجميع أهل السنة.

وأحكام القعود عند معصية الفسق مثل القعود عند معصية الكفر، بمعنى لا يجوز حضورها إلا وقلبه يكره ذلك إذا لم يمكنه تمام شروط إزالتها وإنكارها، وإلا فلا يتعلق به شيء من أحكامها مع إنكار لسانه أو قلبه، والله أعلم.

قال الفقيه يوسف في «الثمرات» له: وثمرة الآية صريح وفحوى:

أما الصريح: فالنهي عن القعود مع المستهزئين بآيات الله.

وأما الفحوى: فجواز القعود معهم إذا عرضوا عن الاستهزاء بآيات الله وخاضوا في حديث غيره.

قال: قال الحاكم^(٣): ويحتمل أن وجوب المفارقة خاص بالمستهزئين لعظم ذلك، ويحتمل أن يكون ذلك عاماً في كل منكر. وقال أبو علي وأبو هاشم: إذا أنكره بقلبه لم يجب عليه أكثر من ذلك، وجازله القعود، يعني مع عجزه عن الإنكار باليد واللسان، وعدم تأثير ذلك.

وقيل: كان القعود محرماً، فنسخ بقوله تعالى في سورة الأنعام: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٦٩]، وهذا مروى عن ابن عباس^(٤)، وقال قاضي القضاة وغيره: لا نسخ في الآية. انتهى كلامه^(٥).

(١) صرح بذلك الإمام المؤيد بالله في كتابه «الإفادة» في كتاب الحظر والإباحة (ص ٢١٨)، مخطوط.

(٢) «التحقيق» للإمام يحيى بن حمزة (ص ٤١٢).

(٣) يقصد الحاكم الجسمي.

(٤) لم ينقل النسخ عن أحد من أهل العلم إلا عن الكلبي، قال القرطبي في «تفسيره» (٤١٨/٥): وقال الكلبي: قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقْعُدُوا مَعَهُمْ حَتَّىٰ تَخْرُجُوا فِي حَدِيثٍ غَيْرِهِ﴾ نسخ بقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾، وقال عامة المفسرين: هي محكمة. اهـ، وقال الشوكاني في «فتح القدير» (٦٠٧/١): وهذه الآية محكمة عند جميع أهل العلم إلا ما يروى عن الكلبي، فإنه قال: هي منسوخة بقوله تعالى: ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾، وهو مردود، فإن من التقوى اجتناب مجالس هؤلاء الذين يكفرون بآيات الله ويستهزئون بها.

(٥) «تفسير الثمرات اليبانة»: (٥١٦/٢) فما بعدها.

قال المهدي أحمد بن يحيى في «غاياته»: قال الرازي: الحجة في عدم التكفير لأحد من أهل القبلة كما هو قول الإمام أبي حنيفة هو: أن المسائل التي اختلف فيها مصدقو الرسول من كونه تعالى عالماً لذاته أو لمعنى، وكونه موجداً لأفعال العباد أم لا، وكونه جسماً أو غير جسم، وكونه مختصاً بجهة أم لا، وكونه مرثياً أم لا، لا يخلو إما أن تتوقف صحة الإسلام على معرفة الحق فيها أو لا تتوقف، والأول باطل، وإلا لوجب على الرسول ﷺ والصحابة من بعده أنهم لا يقبلون إسلام من أراد الدخول في الإسلام [٦٤/ب] حتى يبحثوا عن عقيدته في هذه المسائل؛ ليعلموا صحة إسلامه، ويعلموه أنه لا يصح إسلامه حتى يعرف الحق فيها، ولما^(١) علمنا يقيناً بالتواتر أنه ﷺ والصحابة من بعده لم يخوضوا في شيء من ذلك ولا بحثوا عنه، بل قبلوا إسلام من صدق الرسول وصلى إلى قبلته، وأجروا عليه أحكام المسلمين من دون بحث في عقيدته في شيء من تلك المسائل، علمنا أن إسلامه صحيح وإن لم يعرف الحق فيها بل أخطأه، وفي ذلك بطلان تكفير أهل القبلة مهما صدقوا الرسول، وصلوا إلى قبلته.

الوجه الثاني: أنه ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها منعوا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله تعالى».

قلت: ولفظه في «البخاري ومسلم» عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا ألا إله إلا الله، وأني رسول الله، وقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، فإذا قالوا ذلك عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله عز وجل»^(٢). ورواه النسائي عن أبي بكر^(٣)، ورواه الحاكم والبيهقي عن أبي هريرة^(٤)، ومسلم وابن حبان

- (١) في الأصل: «كما»، والتصويب من «شرح التحقيق في الإكفار والتفسيق».
- (٢) «صحيح البخاري» (ص ١٢)، كتاب الإيمان، باب فإن تابوا وأقاموا الصلاة، حديث رقم (٢٥)، و«صحيح مسلم» (ص ٣٩)، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، حديث رقم (٢٢).
- (٣) «سنن النسائي» (ص ٤٥٠)، كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد، حديث رقم (٣٠٩٦).
- (٤) «مستدرک الحاكم»: (١/٥٤٤)، كتاب الزكاة، حديث رقم (١٤٢٨)، و«السنن الكبرى» للبيهقي: (٩٢/٣)، كتاب الصلاة، جماع أبواب اختلاف نية الإمام والمأموم وغير ذلك، باب لا يأتى مسلم بكافر، حديث رقم (٤٩١٩).

بلفظ آخر عن أبي هريرة^(١)، ورواه ابن ماجه^(٢) عن معاذ^(٣)، والحاكم^(٤) عن أنس، وابن حبان عن ابن عمر^(٥)، وغيرهم، كلهم عن رسول الله ﷺ.

قال الرازي: وقال ﷺ: «من صلى إلى قبلتنا وأكل ذبيحتنا، فله ما لنا وعليه ما علينا»^(٦).

قال الرازي: [الوجه] الثالث: إجماع العلماء على قبول شهادة أهل الأهواء، [والمكافر لا تقبل شهادته بالإجماع].

(١) «صحيح مسلم» (ص ٣٩)، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، حديث رقم (٢١)، و«صحيح ابن حبان»: (٣٩٩/١)، كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان، ذكر البيان بأن الإيمان بكل ما جاء به المصطفى ﷺ من الإيمان، حديث رقم (١٧٤).

(٢) «سنن ابن ماجه» (ص ١٧)، المقدمة، باب في الإيمان، حديث رقم (٧٢).

(٣) هو أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي (٢٠ق هـ - ١٨هـ): صحابي جليل، كان أعلم الأمة بالحلال والحرام، وأحد الستة الذين جمعوا القرآن على عهد النبي ﷺ، شهد العقبة مع الأنصار السبعين، وشهد المشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وقال له ﷺ: «إني لأحبك»، وبعثه بعد غزوة تبوك قاضياً ومرشداً لأهل اليمن، فبقي في اليمن إلى أن توفي النبي ﷺ، ثم عاد إلى المدينة، وكان مع أبي عبيدة في فتوح الشام، ولما أصيب أبو عبيدة (في طاعون عمواس) استخلف معاذاً، وأقره عمر، فمات في ذلك العام عقيماً بناحية الأردن، ودفن بالقصير المعيني (بالغور)، وكان من أحسن الناس وجهاً ومن أسمهم كفاً. انظر: «الإصابة»: (٩٨/٣)، و«الأعلام»: (٢٥٨/٧).

(٤) «مستدرک الحاكم»: (٥٤٤/١)، كتاب الزكاة، حديث رقم (١٤٢٧)، وقال: صحيح الإسناد.

(٥) في الأصل: «عمرو»، والصواب ما أثبتناه، وانظر: «صحيح ابن حبان» (٤٠١/١)، كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان، ذكر البيان بأن الإيمان بكل ما جاء به المصطفى ﷺ من الإيمان، حديث رقم (١٧٥).

(٦) أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص ٧٦)، كتاب الصلاة، باب فضل استقبال القبلة، حديث رقم (٣٩١)، عن أنس، بلفظ: «من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل ذبيحتنا، فذلك المسلم الذي له ذمة الله وذمة رسوله، فلا تخفروا الله في ذمته».

الوجه الرابع: أنه ﷺ قد نهى عن تكفير أهل القبلة، حيث قال: «لا تكفروا أهل قبلكم»^(١). انتهى كلام الرازي^(٢).

وقال الإمام يحيى بن حمزة في كتابه «التمهيد»^(٣): والمختار عندنا في المخالف من أهل القبلة تفصيل نوره، وحاصله أن صحة الإسلام تتوقف على معرفة أصليين:

أحدهما: العلم^(٤) بالصانع.

وثانيهما: العلم بصدق صاحب الشريعة، فهذان أصلان لا شك في صحة ابتناء الإسلام عليهما.

فنقول: كل^(٥) مقالة مؤدية إلى بطلان هذين الأصلين الذين ذكرناهما فلا مرية في كونها^(٦) كفراً، وهذا كمقالة أصحاب السفسطة المعطلة والدهرية وغيرهما، وهكذا القول فيما يؤدي إلى بطلان أحدهما، فما كان يطرق خلافاً في حقيقة الذات كاعتقاد قدم العالم، وإبطال شيء من صفاته كنفى الاختيار عن الله تعالى ونفي كونه عالماً بالجزئيات كما تزعمه

(١) أخرجه الدارقطني في «السنن»: (٥٧/٢)، كتاب الصلاة، باب صفة من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه، حديث رقم (٨)، قال: «حدثنا محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي، ثنا محمد بن حماد بن ماهان الدباغ، ثنا عيسى بن إبراهيم البركي، ثنا الحارث بن نبهان، ثنا عتبة بن اليقظان، عن أبي سعيد عن مكحول، عن وائلة بن الأسقع»، وذكره، ثم قال: «أبو سعيد مجهول»، قال الألباني في «الإرواء» (٣٠٧/٢): «الظاهر أنه محمد بن سعيد المصلوب الشامي، فإنه من أصحاب مكحول، وكان الرواة يدلسون اسمه ويقلبونه على أنواع كثيرة، جمعها بعض المحدثين فجاوزت المئة! وهو كذاب وضاع، وفي السند علتان أخريان: عتبة بن يقظان، قال النسائي: غير ثقة، والحارث بن نبهان، قال البخاري: منكر الحديث».

(٢) «شرح التحقيق في الإكفار والتفسيق» ضمن الجزء الثاني من «الغايات» (ق١٢٦)، مخطوط، وما بين المعقوفتين زيادة منه، ولم أعر على الكتاب الذي نقل عنه كلام الرازي.

(٣) هو كتاب «التمهيد في علوم العدل والتوحيد»، ولم أتمكن من تصويره أو الاطلاع عليه.

(٤) في الأصل: «العالم»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) في الأصل: «لكل»، والصواب ما أثبتناه.

(٦) في الأصل: «كونهما»، والصواب ما أثبتناه.

الفلاسفة، فلا مرية في كون هذا كفرةً، وما كان يطرق خللاً أيضاً في صدق صاحب [٦٥/أ] الشريعة كما قالت البراهمة فهو كفر لا محالة.

فأما تفاصيل المسائل الإلهية مع الاعتقاد لهذين الأصليين والإقرار بهما، كتفصيل أحوال القادرية والعالمية مع كونها صفة أو حكماً أو سلباً أو إيجاباً، وهكذا القول في سائر صفات الذات وخصائصها مما وقع فيه الخلاف بين أهل القبلة، فهذه الأمور لا إكفار بها؛ لأن الخلاف إنما وقع بينهم في تفاصيلها مع الاتفاق منهم على أصلها وحقيقتها، والذي يدل على ما قلناه وجهان:

أحدهما: أن نقول: المسائل التي اختلف فيها أهل القبلة مثل أنه تعالى هل يكون قادراً؟ أو هل إرادته زائدة على ذاته أم لا؟ وهل حقيقة ذاته معلومة للبشر؟ وهل هو مرئي أو غير مرئي؟ وغير ذلك من المسائل؛ فلا يخلو حال هذه المسائل إما أن تتوقف صحة الإسلام على معرفة الحق فيها أو لا تتوقف، والأول باطل؛ لأنها لو كانت صحة الإسلام متوقفة على معرفتها لكان الواجب على الرسول ﷺ أن يكشفها لهم كشفاً ظاهراً، أو يطالبهم بمعرفة حقائقها كما كان يطالبهم بمعرفة تصديقه ووجوب التزام حكمه، فلما لم يطالبهم بتفاصيل هذه المسائل - بل ما جرى حديث في شيء من هذه في زمانه ولا زمان أحد من الصحابة والتابعين - علمنا أن صحة الإسلام غير متوقفة على معرفة هذه الأصول، وإن لم تتوقف صحة الإسلام على صحة هذه المسائل لم يكن الجهل بها مخللاً في صحة الإسلام والدين وحقيقتها.

وثانيهما: أنا نعلم ضرورة أنه إذا جاء أعرابي وأقر له بالشهادتين فإنه ﷺ لا يتمالك في أن يحكم بإيمانه، ولو توقفت صحة الإسلام على هذه المسائل لكان الواجب عليه أن لا يحكم بإسلامه إلا بعد إرشاده إلى الحق وتفهمه لهذه الأمور.

لا يقال: لعله ﷺ كان يعلم من حال من جاء مسلماً بمذهب الحق في هذه المسائل، ولهذا لم يبحثهم عن ذلك؛ لأننا نقول: هذه مكابرة؛ لأن من قال: إن كل الأعراب وسائر الأجلاف كانوا يعلمون أنه تعالى عالم لذاته لا بعلم؟ وأنه تعالى هل له حالة بالعالمية

والقادرية أم لا؟ فقد قال ما يعلم بالضرورة فساده، فإذا كان كذلك لم يكن الخطأ في هذه المسائل قادحاً في حقيقة الدين والإسلام، وهذا يقتضي المنع من الإكفار فيما ذكرناه. انتهى [٦٥/ب] كلام الإمام، وهو قريب من كلام الرازي المتقدم.

وقال السيد محمد بن إبراهيم في «إيثاره» ما لفظه: وقد ألهم الله إلى أسهل طريق وأخصره - في علمي - [إلى] اليقين والنجاة ونصرة طريق الصحابة والسلف التي علم تقريرهم عليها بالضرورة من الدين، وهي فطرة الله التي فطر الناس عليها.

وبيان ذلك أنني تأملت جميع الاختلاف الواقع بين [الناس من] الملل الكفرية والفرق الإسلامية، فإذا هو على كثرته وتشعبه يرجع في الجملة إلى سبعة أصول، مدركها بالفطرة قريب بعون الله تعالى، بل هي فطرة الله التي فطر الناس عليها:

أولها: إثبات العلوم الضرورية التي يبتني الإسلام على ثبوتها.

وثانيها: ثبوت الرب عز وجل.

وثالثها: توحيد الله سبحانه وتعالى.

ورابعها: كماله بأسمائه الحسنی.

وخامسها: ثبوت النبوات وصحتها في الجملة.

وسادسها: الإيمان بجمعهم، وعدم التفريق^(١) بينهم.

وسابعها: ترك الابتداع في دينهم بالزيادة على ما جاؤوا به والنقص منه.

قال: فإذا تأملت هذه الأمور السبعة بالفطرة الأولى^(٢) السليمة من^(٣) التغيير بالعادات والطوارئ المغيرات، لم تشك أن الخطر المخوف من عقاب الآخرة مأمون في جميعها، فأما الستة الأولى فمجموعها هو دين الإسلام الذي فطر الله عباده على معرفته، والخلاف في كل واحد منها كفر مجمع عليه، والأدلة عليها جلية وفاقية بين المسلمين،

(١) في الأصل: «التفرق»، والتعديل من «إيثار الحق».

(٢) في الأصل: «الأولة»، والتعديل من «إيثار الحق».

(٣) في الأصل: «عن»، والتعديل من «إيثار الحق».

وأما السابع - وهو عدم الزيادة والنقص في الدين - فهو العصمة من البدع المفرقة بين المسلمين، وهو لاحق بما قبله في ثبوته بالفطرة مع اضطرار كاره^(١) البدعة إليه، لكن لا يثبت فيه التكفير غالباً. انتهى^(٢).

قال: قال في «التذكرة»: «إن الإرجاء الذي يقول: الإيمان قول بلا عمل، ليس بكفر ولا فسق»^(٣). ذكره حيث ذكر [أن] المبتدع بما^(٤) لا يتضمن الكفر والفسق^(٥) مقبول الشهادة، وهذا صريح بأن صاحب البدعة لا يكفر. انتهى كلامه^(٦).

قلت: لكن الإرجاء هذا المهموز الذي بمعنى تأخير العمل يقتضي الفسق مع ترك العمل مما هو من الكبائر، كترك الصلاة والصيام والزكاة ونحو ذلك، والأمر واضح، والله أعلم. قال السيد: وقد تواترت الأخبار في تعظيم التكفير للمسلم، فإنه روى عن النبي ﷺ كثير من الصحابة - كأبي ذرٍّ وأبي هريرة وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمر وأبي سعيد الخدري - خمستهم عن رسول الله ﷺ [مع كثرة الطرق عنهم من غير ما لحديثهم من الشواهد الجمة بألفاظ مختلفة، مثل ما ورد في الخوارج والروافض.

وهذا بيان طرف يسير على جهة الاختصار الكثير، فنقول:

أما حديث أبي ذر فرواه البخاري ومسلم ولفظه: «و[من دعا رجلاً بالكفر أو قال: عدو الله وليس كذلك، إلا حار عليه»^(٧). [٦٦/أ] أي: رجع.

(١) في الأصل: «تارك»، والتصويب من «إيثار الحق».

(٢) «إيثار الحق على الخلق» (ص ٢١)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٣) نص عبارة «التذكرة»: «ومن لم يبلغ خطؤه في الاعتقاد كفوفاً ولا فسقاً كمخالف في العوض والإرجاء... إلخ. انظر: «التذكرة الفاخرة في فقه العترة الطاهرة» للحسن بن محمد النحوي (ص ٦٢٧).

(٤) في الأصل: «بأنه»، والتصويب من «الإيثار».

(٥) بعدها في الأصل: «وأنه»، ولا توجد في «الإيثار»، ولا لزوم لها.

(٦) «إيثار الحق على الخلق» (ص ٣٦٦)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٧) «صحيح البخاري» (ص ١١٣٠)، كتاب الأدب، باب ما ينهى عن السباب واللعن، حديث رقم (٦٠٤٥)، و«صحيح مسلم» (ص ٥٣)، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من رغب عن أبيه وهو يعلم، حديث رقم (٦١)، واللفظ لمسلم.

وأما حديث أبي هريرة فرواه البخاري، ولفظه: «إذا قال المسلم لأخيه: كافر، فقد باء بها أحدهما»^(١).

وأما حديث ابن عمر فرواه البخاري ومسلم والترمذي^(٢)، وقال: حديث حسن صحيح، ولفظه مثل [لفظ] حديث أبي هريرة.

وأما حديث عبد الله بن مسعود فذكره^(٣) الهيثمي في كتابه «مجمع الزوائد»، ولفظه: «ما من مسلمين^(٤) إلا وبينهما ستر [من] الله، فإذا قال أحدهما لصاحبه هجراً هتك^(٥) ستره، وإذا قال: يا كافر، فقد كفر أحدهما». قال الهيثمي: رواه الطبراني والبخاري باختصار من حديث يزيد بن أبي زياد^(٦)، وحديثه حسن، [وفيه خلاف]، وبقية رجال [البزار] ثقات^(٧).

وأما حديث أبي سعيد الخدري في ذلك فرواه ابن حبان في «صحيحه»^(٨)، ذكره الحافظ ابن حجر في كتابه «التلخيص»^(٩).

(١) «صحيح البخاري» (ص ١١٣٩)، كتاب الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، حديث رقم (٦١٠٣)، ولفظه: «إذا قال الرجل لأخيه يا كافر فقد باء به أحدهما».

(٢) «صحيح البخاري» (ص ١١٣٩)، كتاب الأدب، باب من كفر أخاه بغير تأويل فهو كما قال، حديث رقم (٦١٠٤)، و«صحيح مسلم» (ص ٥٣)، كتاب الإيمان، باب بيان حال إيمان من قال لأخيه المسلم: يا كافر، حديث رقم (٦٠)، و«سنن الترمذي» (ص ٧٤٦)، كتاب الإيمان، باب ما جاء فيمن رمى أخاه بكفر، حديث رقم (٢٦٤٢).

(٣) في الأصل وفي «الإيثار»: «فرواه»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل: «مسلم»، والتصويب من «مجمع الزوائد» و«الإيثار».

(٥) في الأصل: «كشف»، والتصويب من «مجمع الزوائد» ومن «الإيثار».

(٦) هو أبو عبد الله يزيد بن أبي زياد القرشي الهاشمي مولا هم (٤٧ - ١٣٦هـ): كوفي، ضعيف، كبر فتغير، وصار يتلقن، وكان شيعياً، انظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٨٧/١١)، و«تقريب التهذيب»: (٣٢٤/٢).

(٧) العبارة في الأصل: «وحديثه حسن، وبقية رجاله ثقات»، وفي «الإيثار»: «وحديثه حسن، ورجاله ثقات»، والتصويب والزيادة من «مجمع الزوائد»: (٧٣/٨)، وانظر: «المعجم الكبير» للطبراني: (٢٢٤/١٠)، حديث رقم (١٠٥٤٤)، و«مسند البزار»: (٢٥٣/٥)، حديث رقم (١٨٦٩).

(٨) «صحيح ابن حبان»: (٤٨٣/١)، كتاب الإيمان، باب ما جاء في صفات المؤمنين، ذكر البيان بأن من كفر إنساناً فهو كافر لا محالة، حديث رقم (٢٤٨).

(٩) «التلخيص الحبير» (٤٨/٤)، حديث رقم (١٧٣٨).

و[سيأتي] حديث [عن] ابن عمر [مرفوع] نحو هذا، ولكن بغير هذا اللفظ .
 قال: قال النووي في «شرح مسلم»: وروى أبو عوانة^(١) حديث ابن عمر المتقدم،
 وقال: «إن كان كما قال وإلا باء بالكفر»، وفي رواية: «فقد وجب الكفر على أحدهما»^(٢).
 قال السيد محمد بن إبراهيم المذكور: وأما شواهد هذه الأحاديث الخمسة بغير لفظها
 فكثيرة متواترة. انتهى كلامه^(٣).



- (١) هو أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري ثم الإسفراييني (بعد ٢٣٠ - ٣١٦هـ): من أكابر حفاظ الحديث، طاف البلدان في طلب الحديث، واستقر في إسفرايين، فتوفي بها، وهو أول من أدخل كتب الشافعي ومذهبه إليها، من كتبه: «المسند الصحيح»، وهو مخرج على «صحيح مسلم». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤١٧/١٤)، و«الأعلام»: (١٩٦/٨).
- (٢) «مسند أبي عوانة»: (٣٢/١)، حديث رقم (٥٢، ٥٣)، و«شرح مسلم» للنووي: (٢٣٧/٢).
- (٣) «إيثار الحق على الخلق» (ص ٣٨١)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

أما قاله العلماء واختلفوا فيه في حال الرافضة

إذا عرف هذا فنذكر هنا ما قاله العلماء واختلفوا فيه في حال الرافضة، فنقول: قال الإمام يحيى بن حمزة في كتابه «الشامل» ما لفظه: قد اختلف العلماء في كفرهم؛ فذهبت المعتزلة إلى عدم إكفارهم، غير أنهم مخطئون خطأ عظيماً، وذهب كثير من أهل السنة والأشعرية إلى إكفارهم.

احتج الأشعرية بأنهم قد كفروا سادات المسلمين من الصحابة المؤمنين^(١)، ومن كفر مؤمناً وليس كما قال فهو كافر كما تقدم في الأحاديث النبوية، وردوا كثيراً من الأخبار من السنة، والقرآن مشتمل على الثناء عليهم في غير ما آية، والرافضة ردوها.

احتجت المعتزلة الذين لم يكفروا الرافضة بأنهم ما ردوا الآيات تجارياً وتعمداً واستخفافاً بها، وإنما تأولوها بتأويلات، محصلها أن المراد بها من دام على حاله ولم يقع منه ما وقع بعده عليه السلام.

وأجيب بأن الله تعالى قد أخبر بالعاقبة بالرضا عليهم، فهو قد علم ما وقعوا فيه، وعلم

(١) هذه واحدة فقط من فظائع الرافضة، وكم لها من أخوات، وبها قطعوا الصلة بينهم وبين الوحي، فالصحابه هم نقلته عن رسول الله عليه السلام، وقد زعمت الرافضة أن جمهور الصحابة قد ارتدوا بعد موت النبي عليه السلام، ولم يثبت على الإسلام إلا أفراد يعدون على الأصابع، وبهذا انقطع الجسر بينهم وبين رسول الله عليه السلام، فأخذوا دينهم بعد ذلك عن طريق ما يرويه الكذابون عن أئمتهم الاثني عشر الذين جعلوهم في منزلة لا يبلغها نبي مرسل ولا ملك مقرب، وخالفوا جميع الأمة في مصادر الاستدلال والتلقي، فأصبح كافة المسلمين في واد، والرافضة في واد آخر، قال الإمام يحيى بن حمزة في «التحقيق» (ص ١٨١): «ولما زلت أقدامهم في الاعتقاد في الأئمة ما لا يجوز من تفضيلهم على الأنبياء، وإحاطتهم بالعلوم الغيبية وظهور الخوارق، إلى غير ذلك من الجهالات، خبطوا في كل واد من الضلالة». واعلم أن أئمة آل البيت برآء من الرافضة وسخافاتهم، وعلى رأسهم الإمام جعفر الصادق عليه السلام، ولكنهم قَوْلُوهم ما لم يقولوا، ونسبوا إليهم الأباطيل.

خاتمته قبل ذلك، حيث قال تعالى: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [الفتح: ١٨] ^(١)، وغيرها من الآيات التي فيها الإخبار بالرضا عنهم، [٦٦/ب] وزكى حالهم.

واعترض بأن لهم شبهاً ^(٢) في ذلك، ولا دليل على الكفر مع الشبه معهم، والتأويل الذي يتأول به المخالف يمنع منه.

وأجيب بأن النص على أنهم كذلك ينصرف إلى الغلاة منهم، وهم من أثبت علماً إلهياً، أو أنه غلط بالوحي إلى محمد، من تلك الفرق التي سبق ذكرها دون من عداهم من فرقهم، فهم في الخطأ العظيم، ويحتمل تناول النص لهم في تكفير من قال لأخيه: يا كافر، والله أعلم بحالهم ^(٣).

(١) في الأصل: «على المؤمنين»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: «شبه»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) لم أعثر إلا على السفر الثاني من «الشامل»، ولا يوجد فيه هذا النقل، وقد ذكر الإمام يحيى في كتابه «التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق» (ص ١٨١) فما بعدها حكم الإمامية من الرافضة، وقسمهم إلى أحزاب ثلاثة: الحزب الأول: الغلاة، وهم: المفوضة والخطابية والميمونية، وذكر بعض مقالاتهم، وحكم بكفرهم، فقال: «فحكم هؤلاء الكفر؛ لأنهم وإن أظهروا التشيع فإنما هو على جهة التستر والخديعة، وإلا فهم جاحدون لله ومكذبون للرسول فيما جاؤوا به من عند الله، ولا خلاف بين الأمة في كفر هؤلاء لقولهم بهذه الكفرات». . . الخ، والحزب الثاني: المتوسطة، وذكر من فرقهم الكاملة والكيسانية والجعفرية، وذكر بعض أقوالهم، ثم قال: «واعلم أن معظم أقوال الإمامية خطأ؛ لأنه ليس معهم فيها دلالة واضحة ولا عليها علم قائم، فإن قام البرهان الشرعي - بعد امتحانها وتعهدا بالنظر - على أن فيها ما يكون فسقاً وجب القضاء به، وإن اتضح الدليل فيها على كونها كفراً وجب اتباعه، فالواجب هو اتباع الدليل الشرعي فيما قضى به من كفر أو فسق». ثم ذكر الحزب الثالث: وهم القطعية الذين زعموا أن الأئمة اثنا عشر، وذكر بعض أقوالهم الردية، ثم قال: «هذه المذاهب وإن كان مقطوعاً على فسادها وبطلانها، فليس فيها ما يقتضي الكفر والفسق لعدم الدلالة على ذلك». اهـ كلامه، وهو وإن لم يجزم بكفر هذا الحزب الثالث منهم - مع تقريره لفساد أقوالهم وبطلانها - لكنه قد ذكر قاعدة يجب اتباعها في جميع أهل الأهواء، وهي النظر في أقوالهم وعرضها على الأدلة الشرعية، فما اقتضى منها الكفر أو الفسق حكم به، وما لا فلا.

عودة إلى ذكر بعض أباطيل الرافضة الإمامية الاثني عشرية والرد عليها

وقد اتفق الرافضة الاثنا عشرية على أن الإمامة في اثني عشر رجلاً من أهل البيت منصوص عليهم دون غيرهم.

قالوا: قد ذكر صدر الأئمة أخطب خطباء خوارزم^(١) موفق بن أحمد المكي^(٢)، قال: حدثنا فخر القضاة نجم الدين أبو منصور محمد بن الحسين بن محمد البغدادي^(٣) فيما كتب إلي من همذان^(٤)، أن قال: أنبأنا السيد الشريف نور الهدى أبو طالب الحسين بن محمد الزينبي^(٥)، قال: أخبرنا محمد بن شاذان^(٦)، قال: حدثنا أحمد بن [أحمد بن] محمد بن

(١) خوارزم: بلاد إسلامية تقع جنوب بحر خوارزم (آرال) غرب جنوب نهر جيحون (امودريا الأسفل) في تركستان، كان لقب ملوكها: خوارزم شاه. انظر: «المنجد في الأعلام» (ص ٢٧٤)، و«أطلس الوطن العربي والعالم» (ص ٩٨).

(٢) هو أبو المؤيد موفق بن أحمد المكي الخوارزمي (٤٨٤ - ٥٦٨هـ): كان فقيهاً أديباً، له خطب وشعر، أصله من مكة، أخذ العربية عن الزمخشري بخوارزم، وتولى الخطابة بجامعها، له: «مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة»، و«مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب»، قال الذهبي: رأيت، وفيه واهيات كثيرة. انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي: (٣٢٧/٣٩)، و«الأعلام»: (٣٣٣/٧)، وإيراد المترجم لهذه الموضوعات يدل على أنه حاطب ليل، لا يفرق بين أصح الصحيح وأكذب الكذب.

(٣) لم أعثر له على ترجمة.

(٤) همذان: مدينة كبيرة من عراق العجم من كور الجبل، تقع اليوم في إيران جنوب غربي طهران، فتحها بديل بن عبد الله بن ورفاء سنة (٢٣هـ). انظر: «الروض المعطار» (ص ٥٩٦)، و«المنجد في الأعلام» (ص ٧٣٠).

(٥) في الأصل: «الحسن بن محمد الزينبي»، والتصويب من «الطرائف» ومن مصادر ترجمته الآتية، وهو نور الهدى أبو طالب الحسين بن محمد بن علي الهاشمي العباسي الزينبي (٤٢٠ - ٥١٢هـ): رئيس الحنفية ببغداد، كان إماماً معظماً كبير الشأن مكرماً للغرباء بارعاً في المذهب، درس بمدرسة شرف الملك، وولي نقابة العباسيين والطلبانيين، ثم استعفى بعد أشهر فأعفي. انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي: (٣٣٢/٣٥)، و«الأعلام»: (٢٥٥/٢).

(٦) هو محمد بن أحمد بن علي بن شاذان: كذاب دجال. انظر لترجمته «لسان الميزان»: (٦٢/٥).

عبد الله الحافظ^(١)، قال: حدثنا علي بن شاذان الموصلي^(٢)، عن أحمد بن محمد بن صالح، عن سليمان بن محمد، عن زياد بن مسلم، عن عبد الرحمن بن زيد بن جابر، عن سلامة، عن أبي سليمان راعي رسول الله ﷺ^(٣)، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: ليلة أسري بي إلى السماء قال لي الجليل جل جلاله: ﴿ءَأَمَرَ الرَّسُولُ يَمَأُ أَنْزَلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]، فقلت: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ﴾، قال: صدقت يا محمد، من خلفت في أمتك؟ قلت: خيرها، قال: علي بن أبي طالب؟ قلت: نعم يا رب، قال: محمد، إني اطلعت اطلاعة، فاخترت منها، فشققت لك اسماً من أسمائي، فلا أذكر في موضع إلا وذكرت معي، فأنا المحمود، وأنت محمد، ثم اطلعت الثانية، فاخترت منها علياً، وشققت له اسماً من أسمائي، فأنا الأعلى، وهو علي، يا محمد، إني خلقتك، وخلقت علياً وفاطمة والحسن والحسين والأئمة من ولده [من شبح نور من نوري]، وعرضت ولايتكم على أهل السموات والأرض، فمن قبلها كان عندي من المؤمنين، ومن جردها كان عندي من الكافرين، يا محمد، لو أن عبداً من عبادي عبدني حتى ينقطع أو يصير كالشن البالي، ثم أتاني جاحداً لولايتكم ما غفرت له حتى يقر بولايتكم، يا محمد، تحب أن تراهم؟ قلت: نعم يا رب، فقال: التفت عن يمين العرش، فالتفت، فإذا بعلي وفاطمة والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي [٦٧/أ] وجعفر بن محمد وموسى بن جعفر وعلي بن موسى ومحمد بن علي وعلي بن محمد والحسن بن علي والمهدي في ضحضاح من نور قيام يصلون، وهو في وسطهم، يعني المهدي، كأنه كوكب دري، وقال: يا محمد، هؤلاء الحجج، وهو الثائر من عترتك، وعزتي وجلالي إنه الحجة الواجبة الواضحة لأوليائي، والمنتقم من أعدائي.

وبالإسناد عن محمد بن أحمد بن علي بن شاذان قال: حدثنا محمد [بن علي] بن الفضل عن محمد بن القاسم^(٤)، عن عباد بن يعقوب^(٥)، عن موسى بن عثمان، عن

(١) لم أعر على ترجمة هذا فمن بعده.

(٢) في الأصل: «علي بن سنان الموصلي»، والتصويب من «الطرائف».

(٣) راعي رسول الله ﷺ هو أبو سلمى، ذكره في «الإصابة»: (٧/١٨٨).

(٤) لم أعر على ترجمته، وغالب رجال هذا السند.

(٥) هو أبو سعيد عباد بن يعقوب الرواجني الأسدي الكوفي (... - ٢٥٠هـ): رافضي مختلف فيه، قال =

الأعمش، قال: حدثني أبو إسحاق عن الحارث^(١) وسعيد بن بشير^(٢)، عن علي بن أبي طالب، قال: قال رسول الله ﷺ: أنا وارديكم، وأنت يا علي الساقى، والحسن الرائد، والحسين الأمر، وعلي بن الحسين الفارط، ومحمد بن علي الناشر، وجعفر بن محمد السائق، وموسى بن جعفر محصي المحبين والمبغضين وقامع المشركين، وعلي بن موسى مزين المؤمنين، ومحمد بن علي منزل أهل الجنة درجاتهم، وعلي بن محمد خطيب شيعته ومزوجهم من الحور العين، والحسن بن علي سراج أهل الجنة يستضيئون به، والمهدي شفيعهم يوم القيامة، حيث لا يأذن الله إلا لمن يشاء.

وبالإسناد السابق بالإشارة إليهم عن ابن شاذان قال: حدثني أبو محمد الحسن بن عليّ العلوي^(٣)، عن أحمد بن عبد الله، قال: حدثني جدي أحمد بن محمد عن أبيه، عن حماد ابن عيسى، عن عمر بن أذينة^(٤)، قال: حدثنا أبان بن [أبي] عياش^(٥)، عن سليم بن قيس الهلالي^(٦)، عن سلمان المحمدي، قال: دخلت على النبي ﷺ، فإذا الحسين بن عليّ على

= ابن عدي: وعباد فيه غلو في التشيع، وروى أحاديث أنكرت عليه في الفضائل والمثالب، وقال ابن حبان: كان رافضياً داعية، ومع ذلك يروي المناكير عن المشاهير، فاستحق الترك. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٩٥/٥).

(١) هو أبو زهير الحارث بن عبد الله الأعور الهمداني الكوفي: صاحب علي، كذبه الشعبي في رأيه، ورمي بالرفض، وفي حديثه ضعف، مات في خلافة بن الزبير. انظر: «تقريب التهذيب»: (١٧٥/١).

(٢) في الأصل: «بشر»، والتصويب من «الطرائف».

(٣) هذه الكلمة مكررة في الأصل، ولم أعر على غالب تراجم هؤلاء.

(٤) هو عمر بن محمد بن أذينة (كان حياً قبل سنة ١٦٩هـ): من شيوخ الشيعة بالبصرة، وهرب من المهدي العباسي، وتوفي باليمن، له كتاب في الفرائض. انظر: «معجم المؤلفين»: (٣٠٧/٧).

(٥) هو أبو إسماعيل أبان بن أبي عياش البصري (... - نحو ١٤٠هـ): متروك. انظر: «تقريب التهذيب»: (٥١/١).

(٦) هو سليم بن قيس الهلالي العامري الكوفي (... - نحو ٨٥هـ): كان من أصحاب الإمام علي بن أبي

طالب، وعاش في الكوفة إلى أن دخل الحجاج العراق، فسأل عنه، فهرب إلى بلاد فارس، ولجأ إلى دار أبان بن أبي عياش، فأواه، فمات عنده، له كتاب «السقيفة»، رواه عنه أبان بن أبي عياش، لم يروه عنه غيره، وهو من الأصول التي ترجع إليها الشيعة وتعول عليها. انظر: «الفهرست» (ص ٢٧٥)،

و«الأعلام»: (١١٩/٣).

فخذه، وهو يقبل ما بين عينيه، ويلثم [فاه]، ويقول: أنت سيد ابن سيد، أبو السادة أنت^(١) إمام، ابن إمام، أبو الأئمة، أنت^(٢) حجة، ابن حجة، أبو حجج، تسعة من صلبك، تاسعهم قائمهم.

قال: وهذا موفق بن أحمد المكي الراوي لهذا في كتابه ليس من الإمامية، بل من أهل المذاهب الأربعة، هكذا ذكره في «الاحتجاج» من كتب الإمامية الاثني عشرية وفي^(٣) «الطرائف»^(٤).

وأقول: هذه الأخبار المروية تكلم فيها أهل السنة والمحدثون، فالراوي لها جميعاً ابن شاذان المذكور، قال الذهبي في «الميزان»: قد ساق أخطب خطباء خوارزم عن هذا الدجال أخباراً باطلة ركيكة، والرجل كذاب^(٥). وفي الإسناد الثاني عباد بن يعقوب الرواجني، ضعفه أهل الحديث، وقالوا: هو رافضي، والحارث الأعور أيضاً ضعيف الرواية لا يحتج به، وأبان بن أبي عياش [٦٧/ب] تكلموا فيه، وكذبوه.

ثم إن الإمامية قد جعلوا محمد بن الحسن العسكري هو المهدي المنتظر، ومعلوم أنه لم يوص والده؛ لأنه مات والده في حال غيبته مستتراً بالمدينة^(٦)، وكان عمر محمد عند وفاة أبيه خمس سنين، كما ذكره الإمامية وغيرهم، ثم إنه وإن كان أبوه حاضراً عند ولده حال موته، فكيف تثبت الوصاية إلى من ليس بمكلف؟ فثبت أن المهدي غير معين.

(١) هذه الكلمة مكررة في الأصل.

(٢) هذه الكلمة مكررة في الأصل.

(٣) في الأصل: «ومن»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) «الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف» لعلي بن موسى بن طاوس الحلبي (عبد المحمود بن داود الذمي) (١٧٢/١) فما بعدها، وما بين المعقوفتين زيادة منه، ولم أعر على هذه الأكاذيب في «الاحتجاج» للطبرسي.

(٥) «ميزان الاعتدال»: (٤٦٦/٣).

(٦) تقدم عند الكلام على الرافضة تحت عنوان «سبب تسميتهم رافضة وإمامية وذكر بعض اعتقاداتهم الباطلة» أن الحسن العسكري عليه السلام مات ولم يعقب، فهذا المهدي في الحقيقة من خرافة الرافضة، وما أكثرها!

قالوا: وإن لم يكن المهدي معيناً في الأخبار المذكورة، فقد جاء تعيينه في خبر الصحيفة الذي سبق ذكره أول هذا الكتاب^(١) من طريق الإمامية.

ونقول^(٢): ذلك الخبر لم يروه غير الإمامية، اختصوا به عن غيرهم من أهل السنة، فلم يوجد له سند صحيح، ولا رواه أحد من الحفاظ، بل روته الإمامية الرافضة مقطوعاً عن الإسناد، كما رواه صاحب «الاحتجاج» منهم، فلا يصح له إسناد. ثم إن الراوي منهم، وقد عرف ما في رواية الرافضي من الاختلاف، وأن أهل السنة لا يقبلون روايتهم لكذبهم.

ومما يوضح لك كذبهم؛ أن خبر الصحيفة الذي روه في تعيين الاثني عشر ذكر فيه أنه رأى جابر لوحاً في يد فاطمة مكتوباً فيه أسماء اثني عشر، ثم كتبه في رق، حتى أرسل الباقر إلى جابر ولده الصادق أن يخلو به، فلما خلى به رواه له عن فاطمة، فكتبه عنه الباقر.

وهذا لا يصح؛ لأن مولد الصادق في سنة ثلاث وثمانين سنة من الهجرة، وجابر توفي في سنة ثمان وسبعين سنة بالمدينة، وصلى عليه أبان بن عثمان^(٣)، كما رواه المؤرخون، وفي بعض التواريخ سنة ثمان وستين، وبعضهم قال: سنة ثلاث وسبعين، فيكون بين وفاته ومولد الصادق خمس عشرة سنة إلا شهراً^(٤)، أو عشر سنين على رواية، أو خمس سنين بإجماعهم، فكيف تزعم الإمامية أن الصادق أرسله أبوه إلى جابر؟!

ولو ثبت ذلك لثبت ما رواه الباطنية، فإنهم رووا رسالة عن علي فيها ما لفظه - كما روه عن علي بن أبي طالب -: بسم الله الرحمن الرحيم الأول العظيم، الله الأعلى الرحمن

(١) ذكره الطبرسي أول كتاب «الاحتجاج»: (٦٧/١) عن أبي بصير عن الصادق، وهو طويل، ولولا خوف الإطالة لذكرته لتعرف ضعف عقول الرافضة وتجراهم على الكذب، وآفته أبو بصير هذا، فهو من روايتهم، ولم أعر عليه في كتاب معتبر.

(٢) في الأصل: «فقول»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) هو أبو سعيد ويقال: أبو عبد الله أبان بن عثمان بن عفان القرشي الأموي (... - ١٠٥هـ): من كبار التابعين، ومن فقهاء المدينة، مولده ووفاته في المدينة، شارك في وقعة الجمل مع عائشة، وولي إمارة المدينة سنة (٧٦) إلى (٨٣هـ)، وكان من أول من كتب في السيرة النبوية، وكان به صمم، وأصيب بالفالج قبل موته بسنة، فكان يؤتى به إلى المسجد محمولاً في محفة. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٨٤/١)، و«الأعلام»: (٢٧/١).

(٤) في الأصل: «شهر»، والصواب ما أثبتناه.

الرحيم، من نجم الله الواضح الأزهر الناصح الولد الشفيق ذي الأمانة والتصديق، رسالة مني إلى الشيعة المهديّة الباطنية الخفية داعية [٦٨/أ] الإيمان السر والكتمان درجات الحجج وحملة علم البهي، أبواب حجج الرحمن على دعوة الرضوان، ذي اليقين والتأويل للقرآن والتنزيل والتوراة والإنجيل، أهل الضياء والنور سر الوحي وبهجة الصدور في صحف الزبور والكتاب المسطور.

إلى أن قال فيها: فإذا هتف المنادي باسم المبارك الهادي، هادي الأمة، ومحبي السنة، الظاهر المشرف، اسمه اسم أبيه، وأبيه ابن أخيه، ينادي بصوت غريب مضاف إلى رجب الأراجب، صاحب الدور الأوفى والأعلى الذي تدور الدنيا على يديه المسمى بالقيامة. إلى آخر ما ذكره فيها، لولا طوله وما فيه من الخرافات التي هي داخله في أخبار من يخبر عن ابن أخت حالته لأكملت لفظه^(١).

إن قيل: إن الذي في «الاحتجاج» للإمامية رواية خبر الصحيفة عن الباقر عن جابر، فالذي تلقاه عن جابر إنما هو الباقر.

قيل له: قد جاءت هذه الرواية الأخرى التي ذكرها صاحب «الروضة»، وهي في إحدى الروايات للإمامية^(٢).

إن قيل: قد جاء في التوراة ذكر الاثني عشر.

قيل له: الذي في التوراة قد مضى، وهو الذي حكاه الله باثني عشر نقيباً، ثم إن الذي نقل من التوراة وترجم من العلم العبراني ما لفظه: وفي إسماعيل وقد سمعتك وبركتك وكثرتة جدًّا جدًّا، وستلدين اثني عشر عظيماً^(٣). والمراد لإسماعيل كما هو صريح لفظه، وقد ذكر

(١) لم أعر على المصدر الباطني الذي احتوى هذه السخافات.

(٢) علة الحديث كما سبق أبو بصير، وقد تفردت بروايته الإمامية عن سائر الأمة، وهم أكذب الخلق، فلا تقوم به حجة.

(٣) جاء في الكتاب المقدس، العهد القديم (ص ٢٥)، سفر التكوين، الإصحاح السابع عشر: وأما إسماعيل فقد سمعت لك فيه، ها أنا أباركه، وأثمره، وأكثره كثيراً جدًّا، اثني عشر رئيساً يلد، وأجعله أمة كبيرة. اهـ، بل جاء ذكر أبناء إسماعيل الاثني عشر بأسمائهم في الكتاب المقدس، العهد القديم، (ص ٢٩)، سفر التكوين، الإصحاح الخامس والعشرون.

الثعالبي^(١) وابن هشام في «سيرته» أن إسماعيل ولد له اثنا عشر ولداً^(٢)، فهذا هو المراد بذلك، وأما قوله: وأعطيته شعباً جليلاً فهو نبينا محمد ﷺ.

إن قيل: إن في رواية للسدي^(٣) المفسر ما لفظه: قال: لما كرهت سارة مكان هاجر، أوحى الله إلى إبراهيم الخليل، فقال له: انطلق بإسماعيل وأمه حتى تنزله بيت^(٤) التهامي، يعني مكة، فإني ناشر ذريته وجاعلهم ثقلاً على من كفر بي، وجاعل منهم نبياً عظيماً، ويظهر على الأديان، وجاعل من ذريته اثني عشر عظيماً، وجاعل ذريته عدد نجوم السماء. انتهى^(٥).

قيل له: السدي قد تكلم فيه المحدثون، ثم إن ذلك مخالف لما نقل في التوراة [٦٨/ب] كما ذكرنا، ثم إن ثبت فذلك بيان لعدد جماعة عظماء من أولاد النبي ﷺ، تميزوا بالعلم والزهد والعبادة والفضل، وهذا لا ننكره، فإنهم أهل الفضل كما ذكرناه أولاً، فلا حجة للإمامية بوجه من الوجوه.

(١) هو أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي أو الثعالبي (... - ٤٢٧هـ): مفسر، من أهل نيسابور، له اشتغال بالتاريخ، من كتبه: «عرائس المجالس» في قصص الأنبياء، و«الكشف والبيان في تفسير القرآن». انظر: «وفيات الأعيان»: (٧٩/١)، و«الأعلام»: (٢١٢/١).

(٢) «سيرة ابن هشام»: (١١٠/١)، ولم أقف على «عرائس الثعلبي».

(٣) هو أبو محمد إسماعيل بن عبد الرحمن السدي الكوفي (... - ١٢٧هـ): تابعي شيعي، مختلف فيه، وثقه جماعة، وروى عنه مسلم والأربعة، وعيب ذلك على مسلم، وضعفه آخرون، بل قال الجوزجاني: «هو كذاب شتام»، وقال العقيلي: «كان يتناول الشيخين»، وقال حسين بن واقد: «سمعت من السدي، فأقمت حتى سمعته يتناول أبا بكر وعمر فلم أعد إليه»، وقال أحمد - وهو ممن وثقه -: «إنه ليحسن الحديث، إلا أن هذا التفسير الذي يجيء به قد جعل له إسناداً واستكفاه»، وقال السيوطي في «الإتقان»: (٤٩٧/٢): «وروى عن السدي الأئمة مثل الثوري وشعبة، لكن التفسير الذي جمعه رواه أسباط بن نصر، وأسباط لم يتفقوا عليه». وانظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٧٣/١).

(٤) في الأصل: «بيني»، والتصويب من «الطرائف».

(٥) لم أجده في كتاب معتبر، وذكر في كتب الرافضة، ومنها كتاب «الطرائف»: (١٧٢/١)، وقد عرفت ما قيل في السدي وفي تفسيره، والظاهر أن الضمير في قوله: «وجاعل من ذريته اثني عشر عظيماً» يعود إلى إسماعيل؛ إذ هو المتكلم عنه، وهذا موافق لما قاله الثعالبي وابن هشام، ولما جاء في التوراة كما ذكر آنفاً، فلا حجة فيه للرافضة.

والعصمة قد تكون باجتناب المعاصي إن أريد بها التوفيق من الله، فهذا عام لكل ولي من الأولياء، وإن أريد بها الإلجاء إلى الطاعة كالملائكة فهو ينافي التكليف، ولا ننكر أن هؤلاء الاثني عشر من أهل الفضل والعلم.

قال جعفر الصادق في كتاب «المصباح» في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١): من لم ينسلخ عن^(٢) هواجسه ولم يتخلص من آفات نفسه وشهواتها ولم يهزم الشيطان ولم يدخل في كنف الله وإيوان عصمته، لا يصلح للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ لأنه إذا لم يكن بهذه الصفة [فكلما أظهر أمراً] كان حجة عليه^(٣)، ولا ينتفع الناس بأمره، قال الله عز وجل: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ...﴾ [البقرة: ٤٤] الآية^(٤). ولعلي بن أبي طالب كلام في «نهج البلاغة» نحو هذا^(٥).

إن قيل: عصمتهم في عدم حصول الخطأ في شيء من الاجتهاد، وإن ما قالوه فهو موافق للمراد، ولا يجوز الاجتهاد معهم.

قيل له: إن النبي ﷺ رخص لمعاذ بن جبل في زمانه لما بعد عنه باليمن في الاجتهاد، كما اتفق عليه الرواة في صحيح الأخبار^(٦)، فبالأولى في صحة الاجتهاد لغير الاثني عشر بعده ﷺ.

- (١) بعدها في الأصل: قال الصادق، وهذا تكرار لا لزوم له.
- (٢) في الأصل: «من»، والتصويب من «مصباح الشريعة».
- (٣) العبارة في الأصل: «لأنه إذا لم يكن بهذه الصفة كان أظهر حجة عليه»، والزيادة والتصويب من «المصباح».
- (٤) «مصباح الشريعة» للإمام جعفر الصادق (ص ١٨).
- (٥) «نهج البلاغة» بشرح الإمام يحيى بن حمزة: (٢٨٦/١)، (١٩٧٢/٤) فما بعدهما.
- (٦) أخرج أبو داود في «السنن» (ص ٥٥٢)، كتاب الأقضية، باب اجتهاد الرأي في القضاء حديث رقم (٣٥٩٢) عن الحارث بن عمرو ابن أخي المغيرة بن شعبة عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ ابن جبل، أن رسول الله ﷺ لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال: «كيف تقضي إذا عرض لك قضاء؟» قال: أقضي بكتاب الله، قال: «فإن لم تجد في كتاب الله؟» قال: فبسنة رسول الله ﷺ، قال: «فإن لم تجد في سنة رسول الله ﷺ ولا في كتاب الله؟» قال: أجتهد رأبي ولا آلو، فضرب رسول الله صلى ﷺ صدره، وقال: «الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضي رسول الله»، وأخرجه الترمذي في «السنن» (ص ٤٠٩)، كتاب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي، حديث رقم (١٣٣١) =

ثم إنكم أيها الإمامية إذا حكمتكم الأئمة الاثني عشر فقد ماتوا، والثاني عشر على زعمكم غائب، فكيف^(١) تأخذون العلوم^(٢)؟ إن قلت: تجتهدون فيها، رجعتم إلى قول غيركم، وإن قلت بغير ذلك فما هو؟ فإننا قد رأينا كتبكم في الفقه أكثرها مأخوذة من فقه الحنفية، وإنما الأقوال للاثني عشر يسيرة.

ثم إنه لو كان الإمامة في الاثني عشر لما تركوا واجباً عليهم في مدتهم، وهو لم يقم منهم أحد في أيامهم^(٣)، ثم لو كان علموا النص الذي تدعونه فيهم، لما قام أقاربهم من غيرهم في زمانهم، مثل زيد بن علي ومحمد بن جعفر الصادق، مع أن أباه من الاثني عشر عندهم، فلو علم بمذهب أبيه لم يدع^(٤) الإمامة ولده، كما ذكره ابن جرير في «تاريخه»^(٥)، وغيرهما.

ثم إنه^(٦) قد ثبت عن جعفر الصادق وغيره حسن الثناء على المشايخ والصحابة^(٧)،

= بنحوه، وغيرهما، وقال الترمذي: «هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وليس إسناده عندي بمتصل»، وقد اختلف العلماء في ثبوت هذا الحديث، فمن ضعفه البخاري في «التاريخ الكبير»: (٢٧٧/٢) وابن حزم في «الإحكام»: (١٢٢/٥) وابن الجوزي في «العلل المتناهية»: (٧٥٨/٢)، وقال: «هذا حديث لا يصح، وإن كان الفقهاء كلهم يذكرونه في كتبهم ويعتمدون عليه، ولعمري إن كان معناه صحيحاً، إنما ثبوته لا يعرف»، وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة»: (٢٧٣/٢): «منكر»، ومن قواه: الخطيب البغدادي في «الفيح والتمفقه»: (٤٧٢/١)، وابن القيم في «أعلام الموقعين»: (٢٠٢/١)، والشوكاني في «إرشاد الفحول»: (٣٢٢/٢)، وبهذا يظهر لك خطأ قول المؤلف: «كما اتفق عليه الرواة في صحيح الأخبار».

- (١) في الأصل: «فماذا»، والصواب ما أثبتناه.
- (٢) في الأصل: «العلم»، والصواب ما أثبتناه، ليستقيم مع ما بعده.
- (٣) هذا حكم أغلبي، وإلا فقد تولى منهم علي بن أبي طالب رابع الخلفاء الراشدين، والحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما.
- (٤) في الأصل: «يدعي»، والصواب ما أثبتناه.
- (٥) «تاريخ الطبري»: (١٢٥/٧).
- (٦) في الأصل: «إن»، والصواب ما أثبتناه.
- (٧) تقدم في ترجمة الإمام جعفر الصادق - عند ذكر فرقة الخطابية من الروافض - الإشارة إلى بعض ذلك، وذكر الذهبي في ترجمته في «السير»: (٢٥٥/٦) فما بعدها بعضه، ومنه قوله: «من زعم أنني إمام معصوم مفترض الطاعة فأنا منه بريء، ومن زعم أنني أبرأ من أبي بكر وعمر فأنا منه بريء».

والإمامية يروون عنه خلافه، وليس كذلك، فدل على كذبهم، فمن ذلك ما ذكره زين العابدين في «الصحيفة» له، وهو من الاثني عشر، فقال ما لفظه: ومن دعائه قال: اللهم وأصحاب محمد خاصة، الذين أحسنوا الصحبة، والذين أبلوا البلاء الحسن في نصره، وكانفوه، وأسرعوا إلى وفادته، وسابقوا إلى دعوته، واستجابوا له حيث [٦٩/أ] أسمعهم حجة رسالاته، وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته، وقاتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوته، وانتصروا به. إلى آخر ما ذكره من الدعاء لهم ﷺ^(١).

وقال جعفر الصادق في كتابه «المصباح» باب معرفة الصحابة: لا تدع اليقين بالشك والمكشوف بالخفي، ولا تحكم على ما لم تره بما يروى لك عنه، وقد عظم الله أمر الغيبة وسوء الظن بإخوانك من المؤمنين. إلى آخر ما ذكره^(٢).

ومن عقائد الإمامية وجميع الرافضة أن الكذب في الفضائل للاثني عشر أو الشيعة جائز، وكذلك للدعاء إلى دينهم، قالوا: لأنهم^(٣) قد علموا بزعمهم صحة عقيدتهم، فيكذبون فيها لثبوت أصلها، فاعجب من هذه الأصول الفاسدة والخرافات اللائثة!

وصل رجل رافضي إلى اليمن من الاثني عشرية، يقال له: السيد سليمان في سنة ثلاث وخمسين وألف^(٤)، فقال: إن الشيطان عمر والإنسان أبو بكر في الآية، وهي قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ﴾ [الحشر: ١٦]، لما قال عمر لأبي بكر: إنه الخليفة^(٥)، يحرفون الكلم عن مواضعه.

(١) «الصحيفة السجادية» المنسوبة إلى زين العابدين (ص ٤١).

(٢) «مصباح الشريعة» (ص ٦٧)، وتمام كلامه فيه: فكيف بالجرأة على إطلاق قول واعتقاد زور وبهتان في أصحاب رسول الله ﷺ؟ قال الله عز وجل: ﴿إِذْ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيئًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ﴾ [النور: ١٥].

(٣) في الأصل: «لأن»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) ذكره المؤلف في «بهجة الزمن»: (٤٢٠/١) في أحداث سنة (١٠٥٢هـ)، وقد نقلت خبره في الدراسة عند الكلام على الوضع العلمي.

(٥) وذكر ذلك علامتهم المجلسي في كتابه «بحار الأنوار»: (٢٠٦/٦٤).

وذكر في كتاب «الاحتجاج» من كتب الإمامية الاثني عشرية في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧]، قال: من دخل ولاية أهل البيت^(١).

وقد ذكر عبد الله بن حمزة في كتابه «العقد الثمين في تبیین أحكام الأئمة» أشياء مما تأولوه من القرآن بالباطن كتأويل الباطنية، ورد عليهم في كتابه ذلك^(٢).

(١) لم أعر عليه في «الاحتجاج»، وقد جاء في «بحار الأنوار» للمجلسي الرافضي: (٤٩٤/٢) على لسان جعفر الصادق: وأما قوله: ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ فمن بايعه [أي: الإمام] ودخل معه، ومسح على يده، ودخل في عقد أصحابه كان آمناً.

(٢) «العقد الثمين في أحكام الأئمة الهادين» للإمام المنصور عبد الله بن حمزة (ص ٣١١) فما بعدها، ولم يكتف الرافضة الإمامية الجعفرية بتأويل القرآن فحسب، بل تجاوز غلاتهم إلى أن قالوا بتحريف القرآن، قال الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى في كتاب «القلائد بتصحیح العقائد» ضمن «مقدمة البحر» (ص ٧٦) عند كلامه على القرآن ما لفظه: مسألة: [قالت: المعتزلة: ولا زيادة فيه [أي: في القرآن] ولا نقصان ولا تحريف، [وقال] بعض الرافضة: يجوز، قلنا: تجويزه هدم الإسلام، و[دليلنا] قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَهُ لَنَحْفُظُونَ﴾. اهـ، وقال العلامة محب الدين الخطيب في «الخطوط العريضة» (ص ٢٧): وحتى القرآن الذي كان ينبغي أن يكون المرجع الجامع لنا ولهم على التقارب نحو الوحدة، فإن أصول الدين عندهم قائمة من جذورها على تأويل آياته وصرف معانيها إلى غير ما فهمه منها الصحابة عن النبي ﷺ، وإلى غير ما فهمه منها أئمة الإسلام عن الجيل الذي نزل عليه القرآن، بل إن أحد كبار علماء النجف وهو الحاج ميرزا حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي - الذي بلغ من إجلالهم له عند وفاته سنة (١٣٢٠هـ) أنهم دفنوه في بناء المشهد المرتضوي بالنجف، في إيوان حجرة بانو العظمى بنت السلطان الناصر لدين الله، وهو ديوان الحجرة القبلية عن يمين الداخل إلى الصحن المرتضوي من باب القبلة في النجف الأشرف بأقدس البقاع عندهم - هذا العالم النجفي ألف في سنة (١٢٩٢هـ) - وهو في النجف عند القبر المنسوب إلى الإمام علي - كتاباً سماه: «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»، جمع فيه مئات النصوص عن علماء الشيعة ومجتهداتهم في مختلف العصور، بأن القرآن قد زيد فيه ونقص منه، وقد طبع كتاب الطبرسي هذا في إيران سنة (١٢٩٨هـ)، وعند طبعه قامت حوله ضجة؛ لأنهم كانوا يريدون أن يبقى التشكيك في صحة القرآن محصوراً في خاصتهم، ومتفرقاً في مئات الكتب المعتمدة عندهم، وأن لا يجمع ذلك كله في كتاب واحد تطبع منه ألوف النسخ، ويطلع عليه خصومهم، فيكون حجة عليهم ماثلة أمام أنظار الجميع، ولما أبدى عقلاؤهم هذه الملاحظات خالفهم فيها مؤلفه، وألف كتاباً آخر سماه: «رد بعض الشبهات

وأما أصول دينهم فقد عرفت مما سبق أنهم قدرية، وأن الإمامة عندهم مقصورة في الاثني عشر لا غير، قال المنصور عبد الله بن حمزة في كتابه «العقد الثمين»: وعلى الجملة إن كل آية خير فهي في علي، وكل آية شر جعلوها في أبي بكر وعمر^(١)، وروى عن جماعات من الإمامية من التحريفات مثل البرقي^(٢).

وطعنت الرافضة في سنة النبي ﷺ بأنها متناقضة متعارضة، حديث ينقض حديثاً^(٣)، وهو من جهلهم الفاسد، وإلا فإنها عند أهل التحقيق صحيحة، لا تناقض فيها ولا خلل أصلاً، بل منها المجمل، وفيها المبين والمطلق والمقيد والعام والخاص والناسخ والمنسوخ والمتشابه والمحكم، وقد شرحها الحفاظ، وبينوها، [٦٩/ب] ولكن الناس

= عن فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب»، وقد كتب هذا الدفاع في أواخر حياته قبل موته بنحو سنتين، وقد كافؤوه على هذا المجهود في إثبات أن القرآن محرف، بأن دفنوه في ذلك المكان الممتاز من بناء المشهد العلوي في النجف. اهـ، وكتاب «الخطوط العريضة» لمحِب الدين الخطيب من أحسن ما ألف في عقيدة الشيعة الإمامية الاثني عشرية، وهو يعزو عقائدهم إلى كتبهم المعتمدة، وذهب فيه إلى استحالة التقارب بين أهل السنة والشيعة؛ لاختلاف الأصول، ولا سيما في مصادر التلقي، ومما قال فيه أيضاً (ص ٥٩): وقد رأيت من طيبي القلب من يزعم أن أمثال هذه العقيدة قد عدل عنها الشيعة في العصور الأخيرة، وهذا خطأ كبير مخالف للواقع، فالشيعة من أيام الدولة الصفوية إلى الآن متمسكون بهذه العقائد أكثر مما كانوا قبل ذلك، وهم الآن إما مؤمنون بكل ذلك، أو متعلمون تعليماً عسرياً انحرفوا به عن هذه الخرافات إلى الشيوعية، وليس فيهم حزب وسط، إلا من يتظاهر بالتقية لمآرب مذهبية أو دبلوماسية أو حزبية أو شخصية، ويضمّر غير الذي يتظاهر به. اهـ.

(١) «العقد الثمين» للإمام المنصور عبد الله بن حمزة (ص ٣١٢).

(٢) هو أحمد بن محمد بن خالد البرقي (. . . - ٢٧٤هـ): باحث إمامي، من أهل برقة (من قرى قم)، أصله من الكوفة، له نحو مئة كتاب، منها: «المحاسن» في الفقه والآداب الشرعية، و«البلدان»، و«اختلاف الحديث»، وكان مطعوناً في روايته للحديث عند الإمامية، قالوا: يأخذ عن الضعفاء.

انظر: «الأعلام»: (١/٢٠٥).

(٣) في الأصل: «حديث»، والصواب ما أثبتناه.

أعداء ما جهلوا. قال ابن خزيمة^(١): لا أعرف أنه روى أحد عن النبي ﷺ حديثين مختلفين متضادين صحيحين، فمن كان عنده شيء فليأتني به، وأُلف بينهما. انتهى كلامه^(٢).

واعلم أن الرافضة كلهم على تنوعهم قدرية وطبائعية، قال الإمام يحيى بن حمزة في «شرح نهج البلاغة» ما لفظه: الشريف علي بن ناصر الحسيني^(٣) الذي شرح «نهج البلاغة» ذكر بعض كلمات أمير المؤمنين الجارية في خلق السماوات، وربما جرى في بعض كلاماته إضافة شيء من هذه الآثار إلى الأمور السماوية من العقول والنفوس الفلكية والمواد العنصرية، وهذا ليس مذهباً لأحد من أئمة آل، ولا عليه أحد من الآباء ﷺ^(٤)، وإنما مذهبهم إضافة هذه الآثار الأرضية كلها إلى قدرة الله تعالى ومتعلقة بها من [حدوث] الأمطار والزرع والثمر والفاكهة وغير ذلك من الحوادث، لا يختلفون في ذلك، وإليه تشير النصوص القرآنية والظواهر الشرعية، مع ما له من استمداد العقل، والبرهان عليه من جهته.

وهذا وإن لم يكن عندنا إكفاراً، أعني إضافة هذه الآثار إلى هذه الوسائط؛ لأن صاحب هذه المقالة معترف بالاختيار لله تعالى، ومقر بالفاعلية له، وإنما يقول: إنه وكل هذه الآثار إلى هذه الوسائط، وهي حادثة عنها، وهي تنتهي في التأثير إليه، فلهذا لم يكن كفوياً، وقد ذهب إليه طوائف، [ولكني أردت لهذا السيد ألا يخالف رأي أهل البيت في ذلك].

فأما القول المنكر والمذهب الشنيع فهو ما عليه الفلاسفة أولهم وآخرهم، وهو القول

(١) هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي (٢٢٣ - ٣١١هـ): الإمام الحافظ الحجة، كان فقيهاً مجتهداً، عالماً بالحديث، مولده ووفاته بنيسابور، رحل إلى العراق والشام والجزيرة ومصر، له مصنفات كثيرة، منها: «صحيح ابن خزيمة»، وكتاب «التوحيد وإثبات صفة الرب». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣٦٥/١٤)، و«الأعلام»: (٢٩/٦).

(٢) رواه عنه الخطيب البغدادي بسنده في «الكفاية في علم الرواية» (ص ٤٣٢).

(٣) في الأصل: «الحسني»، والتصويب من «الدبيح الوضي» ومن مصدر ترجمته التالي، وهو علي بن ناصر الدين الحسيني (القرن الخامس الهجري): عاصر الشريف المرتضى، وهو أول من شرح «نهج البلاغة»، وذكر الإمام يحيى بن حمزة أنه اثنا عشري، له: «أعلام نهج البلاغة»، و«رسالة» في تقرير دلائل الجواب على المرجئة. انظر: «أعلام المؤلفين الزيدية» (ص ٧٢٥).

(٤) في الأصل: «السلف»، والتصويب من المصدر السابق.

بالإيجاب على ذاته تعالى لهذه العقول، ثم هذه العقول موجبة لهذه الأفلاك، ثم هذه الأفلاك موجبة لهذه العناصر الأرضية^(١)، إلى غير ذلك من الهذيان الفاحشة والمذاهب الموحشة. انتهى كلامه^(٢).

نعم [٧٠/أ] فهذا الاعتقاد هو اعتقاد جميع القدرية، وهم الإمامية والباطنية والمطرية وبعض المعتزلة، فإنهم يعتقدون تأثر التأثيرات بالإحالة والاستحالة من الأصول الأربعة، وأن الذي خلقه الله عندهم الأربعة العناصر؛ الماء والأرض^(٣) والهواء والنار، ومنها يقع التوالد للمتولدات والإحالات والاستحالات، ويزعمون أنها مجبورة على الانفعالات.

ومن مناقضاتهم ما رأيته في كتاب لهم في الفقه على مذهبهم يسمى «تحرير الأحكام الفقهية»، فقال فيه ما لفظه فذكر في باب القضاء: فإن كان الذي حكم بشهادتهما - يعني العبدین - يعتقد الحكم بشهادة العبيد لم ينقض حكمه؛ لأنه حكم باجتهاده في مسألة اجتهادية^(٤). انتهى. فهذا ينقض قولهم بوجوب اتباع أقوال المعصوم، ويمنعون الاجتهاد، ويوجبون أخذ الأحكام من أئمتهم.

والذي رأيته في كتبهم أن نصوص أئمتهم اليسير، وأنهم اضطروا في أكثر مسائل الفقه معهم إلى الاجتهاد والتخريج إن أمكن على أصول أئمتهم، وإن لم يجدوه ولم يعرفوا المسألة أخذوه من فقه أبي حنيفة، هذا ما عرف من مذاهبهم.

ورأيت في بعض كتب الإمامية الاثني عشرية المتأخرين في رأس تسع مئة سنة فيه نحو أربعين حديثاً، أسندها إلى الإمامية، وشرحها، وروى في شرحها عن جماعات من أهل السنة كالنيسابوري^(٥) صاحب التفسير، وهذا الرجل يسمى بهاء الدين محمد

(١) في الأصل: «والأزمته»، والتصويب من المصدر السابق.

(٢) «شرح النهج» (الدبيح الوضي) للإمام يحيى بن حمزة: (٤/١٨٢٠)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٣) في الأصل: «والريح»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) «تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية» لابن المطهر الحلي: (٥/٢٩٦).

(٥) هو نظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري (... - بعد ٨٥٠هـ): مفسر، له اشتغال

العالمي^(١). ومن جملة ما رأيته فيه أن قال: قوله ﷺ: «من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»^(٢)، ظاهره على ما ذهب إليه الإمامية من إمام زماننا هذا، هو مولانا الإمام الحجة محمد بن الحسن المهدي، ومخالفوهم من أهل السنة يشنعون عليهم بأنه إذا لم يمكن^(٣) التوصل إليه ولا أخذ المسائل عنه، فأى ثمرة تُرتَّب [٧٠/ب] على مجرد معرفته حتى يكون من مات وليس عارفاً به فقد مات ميتة جاهلية؟ والإمامية يقولون:

= بالحكمة والرياضيات، أصله من بلدة (قم)، ومنشؤه وسكنه في نيسابور، له كتب، منها: تفسير النيسابوري: «غرائب القرآن و رغائب الفرقان»، و«شرح الشافية» في الصرف، يعرف بشرح النظام، و«توضيح التذكرة النصيرية» في الهيئة. انظر: «الأعلام»: (٢/٢١٦).

(١) في الأصل: «بهاء الدين بن محمد العالمي»، والصواب ما أثبتناه، ولم أقف على كتابه المذكور.
 (٢) لم أعر عليه، وذكره الألباني في «السلسلة الضعيفة»: (١/٥٢٥) رقم (٣٥٠)، وقال: «لا أصل له بهذا اللفظ»، وقد رد شيخ الإسلام ابن تيمية على من استدل بهذا الحديث من الرافضة بأوجه كثيرة، أذكر منها وجهين: الوجه الأول: قال ﷺ: «يقال أولاً: من روى هذا الحديث بهذا اللفظ؟ وأين إسناده؟ وكيف يجوز أن يحتج بنقل عن النبي ﷺ من غير بيان الطريق الذي به يثبت أن النبي ﷺ قاله؟ وهذا لو كان مجهول الحال عند أهل العلم بالحديث، فكيف وهذا الحديث بهذا اللفظ لا يعرف؟ وإنما الحديث المعروف مثل ما روى مسلم في «صحيحه» عن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من خلع يداً من طاعة لقي الله يوم القيامة لا حجة له، ومن مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية» [صحيح مسلم] (ص ٨٣١)، كتاب الإمارة، باب وجوب ملازمة جماعة المسلمين عند ظهور الفتن وفي كل حال، وتحريم الخروج على الطاعة ومفارقة الجماعة، حديث رقم (١٨٥١)، فعلم أن هذا الحديث دل على ما دل عليه سائر الأحاديث من أنه لا يخرج على ولاة أمور المسلمين بالسيف، وأن من لم يكن مطيعاً لولاة الأمور مات ميتة جاهلية، وهذا ضد قول الرافضة، فإنهم أعظم الناس مخالفة لولاة الأمور، وأبعد الناس عن طاعتهم إلا كرهاً.

الوجه الثاني: قال ﷺ: «إن هذا الحديث الذي ذكره حجة على الرافضة؛ لأنهم لا يعرفون إمام زمانهم، فإنهم يدعون أنه الغائب المنتظر محمد بن الحسن الذي دخل سرداب سامرا سنة ستين وميتين أو نحوها ولم يميز بعد، بل كان عمره إما ستين أو ثلاثاً أو خمساً أو نحو ذلك، وله الآن على قولهم أكثر من أربع مئة وخمسين سنة ولم ير له عين ولا أثر، ولا سمع له حس ولا خبر، فليس فيهم أحد يعرفه لا بعينه ولا صفته، ومعلوم أن هذا ليس هو معرفة بالإمام». اهـ باختصار. انظر: «منهاج السنة النبوية» لابن تيمية: (١/١١٠).

(٣) في الأصل: «يكن»، والصواب ما أثبتناه.

ليست الثمرة منحصرة في مشاهدته وأخذ المسائل عنه، بل نفس التصديق بوجوده وأنه خليفة الله في الأرض أمر مطلوب لذاته، وركن من أركان الإيمان، كتصديق من كان في عصر النبي ﷺ بوجوده ونبوته. وقد روي عن جابر أنه قال: يا رسول الله، هل لشيعته انتفاع في غيبته؟ فقال ﷺ: إي، والذي نفسي بيده، إنهم يستضيئون بنوره وينتفعون بولايته في غيبته، كانتفاع الناس بالشمس وإن علاها السحاب^(١).

ثم قال الإمامية: إن تشنيعكم علينا مقلوب عليكم؛ لأنكم تذهبون إلى أن المراد بإمام الزمان صاحب الشوكة من ملوك الدنيا كائناً من كان؛ عالماً أو جاهلاً، عدلاً أو فاسقاً، فأى ثمرة تزيد على معرفة الجاهل الفاسق ليكون من مات ولم يعرفه فقد مات ميتة جاهلية؟ ولما استشعر هذا بعض مخالفيهم^(٢) ذهب إلى أن المراد بالإمام في الحديث الكتاب. إلى آخر كلامه.

والجواب: أن حديث جابر لا أصل له، وأما دعواه في الانتفاع هو النور فالنور أمر عدمي، لم يكن موجوداً غير تنوير الله تعالى للبصائر والهداية، فلم تكن هناك ثمرة لوجوده في غيبته. وأما التصديق فلا يكون إلا بدليل على حقيقة وجوده، ولم يصح شيء من ذلك أصلاً، بل قد نقل المؤرخون أنه قد مات. وأما اعتراضه بالإمام الفاسق الجاهل فليس المراد إلا الإمام العارف إذا وجد. وأما التصديق بنبوة النبي ﷺ فهو قد وجد وعلم من ضرورة الدين، فعلينا اتباعه.

ورأيت لهذا العاملي الرافضي كتاباً في أصول الفقه، سماه «الزبدة»^(٣)، مختصر، وحاشية عليه له، فذكر فيه من خرافات الإمامية أنه لا يحتج بالأخبار الأحادية إلا إذا جاءت من رواية الاثني عشر لا غيرهم، وأن الاجتهاد لا يصح من غيرهم، وهذا رد لأكثر السنة، ومنع الاجتهاد مخالف للإجماع، ومخالف لتقرير النبي ﷺ في زمانه للاجتهاد من بعض الصحابة.

(١) هذا مما تفردت بروايته الرافضة، وعلامة الوضع عليه ظاهرة.

(٢) في الأصل: «مخلفهم»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) لم أقف عليه.

وأما قياس الثاني^(١) عشر على سيدنا رسول الله ﷺ في أنه لا تؤخذ الحجة إلا منه فقياس باطل؛ إذ لا حجة في غير الكتاب والسنة، ثم إن القياس يناقض الأصول الإمامية؛ لأنهم لا يحتاجون به، [٧١/أ] فبطل حجة الإمامية في قياس غيبة الثاني^(٢) عشر على غيبة سيدنا رسول الله ﷺ؛ لأن السنة منقولة عنه ﷺ، والمعصوم الذي تدعيه الإمامية في الغيبة لا نسلمه، مع أن الحجة في الكتاب والسنة لا غير، يعترف منها الإمام والمأموم، فأى حاجة إلى واسطة المعصوم المعدوم؟

وهذا المذكور العاملي قد ترجم له في كتاب «الريحانة»، وهو من المتأخرين، وربما بالرفض والزندقة^(٣)، وصاحب «الريحانة» من أهل السنة، يقال له: الخفاجي الحلبي^(٤)، وإنما يذكر في «ريحانته» أهل عصره وجماعة من الأدباء والعلماء يسيرة.

وقد احتج منهم من احتج بحديث مسلم وغيره، عنه ﷺ، أنه قال: «لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة، كلهم من قريش»^(٥)، فنقول: لا دلالة له على ما أراد، وإنما المراد به على أن الإسلام لا يزال مدة هؤلاء مجتمعاً قاهراً للمعارضات، ثم يفترق الأمر، وتكثر الملوك في الإسلام، على خلاف ما كان من قبل من اجتماع المملكة الإسلامية لواحد في أرض الإسلام.

(١) في الأصل: «الاثني»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: «الاثني»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) «ريحانة الألبا» للخفاجي (٢/٢٠٨)، ولا شك أن العاملي إمامي اثنا عشري، لكن في نسبة هذا إلى الخفاجي نظر.

(٤) هو شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي (٩٧٧ - ١٠٦٩هـ): قاضي القضاة، وصاحب التصانيف في الأدب واللغة، ولد ونشأ بمصر، ورحل إلى بلاد الروم، واتصل بالسلطان مراد العثماني، فولاه قضاء سلانيك، ثم قضاء مصر، وتوفي بها، من أشهر كتبه: «ريحانة الألبا»، ترجم به معاصريه، و«شفاء العليل فيما في كلام العرب من الدخيل»، و«نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض»، وغيرها، وله شعر رقيق جمع في ديوان. انظر: «طبقات المفسرين» لأحمد بن محمد الأدنه وي [الأديز نوي] (ص ٤١٥)، و«الأعلام»: (١/٢٣٨).

(٥) تقدم تحت عنوان «ذكر أدلة الرافضة الإمامية على تعيين الأئمة الاثني عشر وبيان بطلانها» تخريج هذا الحديث وكلام أهل العلم في شرحه، والرد على من استدل به من الرافضة.

إن قال قائل: إن هذه الشبهات والدعاوى والتمويهات يغتر بها المغتر، فما الطريق إلى النجاة منها؟

قيل له: الطريق إن شاء الله بينة، وهي ما أخرج به أحمد بن حنبل وغيره، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ، أنه قال: «أتاني جبريل، فقال: يا محمد، إن الأمة مفتونة بعدك، قلت: فما المخرج يا جبريل؟ قال: كتاب الله، فيه نبأ ما قبلكم وخبر ما بعدكم وحكم ما بينكم، وهو حبل الله المتين، وهو الصراط المستقيم، وهو قول فصل ليس بالهزل، إن هذا القرآن لا يليه من جبار فيعمل بغيره إلا قصمه الله، ولا ينتغي علماً سواه إلا أضله الله، ولا يخلق^(١) عن رده، وهو الذي لا تفتني عجائبه، من يقل به يصدق، ومن يحكم به يعدل، ومن يعمل به يؤجر، ومن يقسم به يقسط»^(٢). والله أعلم.



- (١) أي: لا يبلى. انظر: «القاموس المحيط» (ص ١١٣٧)، مادة: (خلق).
- (٢) أخرج معناه أحمد في «المسند»: (١/٩١)، حديث رقم (٧٠٤)، عن الحارث بن عبد الله الأعور، عن علي بن أبي طالب مرفوعاً، والترمذي في «السنن» (ص ٨١١)، كتاب فضائل القرآن، باب ما جاء في فضل القرآن، حديث رقم (٢٩١١)، عن الحارث أيضاً، بلفظ آخر، وقال: «هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال»، وذكره الألباني في «السلسلة الضعيفة»: (٢٥٨/٤)، حديث رقم (١٧٧٦)، وقال: «ضعيف جداً»، وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: (٨٤/٢٠)، حديث رقم (١٦٠)، عن معاذ بن جبل، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (١٦٥/٧): «وفيه عمر بن واقد، وهو متروك». ولا شك في صحة معناه، ولهذا ذكره كثير من العلماء في مصنفاتهم.

[ذُكِرَ النَصِيرِيَّةُ مِنَ الرَّافِضَةِ]

[٧١/ب] ومن فرق الرافضة: النصيرية^(١)، قال ابن أبي الحديد في «شرح النهج» بعد أن ذكر أصل مبدأ الغلاة الرافضة: إنه كان في زمان علي بن أبي طالب^(٢)، وابتداء أصوله من قبل عبد الله بن سبأ وغيره ممن كان في عصر علي بن أبي طالب. قال ابن أبي الحديد: ثم ظهر المغيرة بن سعيد من الغلاة في مدة جعفر الصادق وأولاده، وانتحل أشياء، فضربه جعفر الصادق ضرباً شديداً لأجل ذلك^(٣). ثم قال بعده ما لفظه: ثم تفاقم أمر الغلاة بعد المغيرة، وأمعنوا في الغلو، فادعوا حلول الذات الإلهية المقدسة في قوم من سلالة أمير المؤمنين، وقالوا بالتناسخ، وجحدوا البعث والنشور، وأسقطوا الثواب والعقاب، وقال قوم منهم: إن الثواب والعقاب إنما هو ملاذ هذه الدنيا ومشاقها، وتولدت من المذاهب القديمة التي قال بها سلفهم مذاهب أفحش منها، قال بها خلفهم، حتى صاروا إلى المقالة المعروفة بالنصيرية، التي قال بها محمد بن نصير النميري^(٤)، وكان من أصحاب الحسن

(١) النصيرية وتسمى بالنميرية نسبة إلى مؤسسها محمد بن نصير النميري: حركة باطنية، ظهرت في القرن الثالث الهجري، يعد أصحابها من غلاة الشيعة. انظر للتوسع: «الموسوعة الميسرة»: (٣٩٠/١).

(٢) بعدها في الأصل كلمة غير واضحة.

(٣) الذي في «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد: (١٢١/٨) أن المغيرة بن سعيد العجلي ظهر أيام أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، وأنه استأذن عليه، وقال له: أخبر الناس أنني أعلم الغيب، وأنا أطمعك العراق، فزجره أبو جعفر زجراً شديداً، وأسمعه ما كره، وذكر أن الذي ضربه أبو هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية رضي الله عنه.

(٤) هو أبو شعيب محمد بن نصير النميري بالولاء (... - ٢٧٠هـ)، مؤسس فرقة النصيرية من الباطنية، ويقال لها أيضاً: النميرية، وكلا النسبتين إليه، كان يدعي أنه نبي بعثه أبو الحسن العسكري، عاصر ثلاثة من أئمة الشيعة، وهم: علي الهادي (العاشر) والحسن العسكري (الحادي عشر) ومحمد المهدي «الموهوم» (الثاني عشر)، وزعم أنه الباب إلى الحسن العسكري، وأنه وارث علمه، والحجة والمرجع =

العسكري، والمقالة المعروفة بالإسحاقية، وهي التي أحدثها^(١) إسحاق بن زيد بن الحارث^(٢)، وكان من أصحاب عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب، كان يقول بالإباحة وإسقاط التكاليف، ويثبت لعلي شركة مع رسول الله ﷺ في النبوة على وجه غير هذا الظاهر الذي كان يعرفه الناس. انتهى ما حكاه ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة»^(٣)، والله أعلم.

وهذا الرجل هو أصل مقالة الحلولية والإباحية، وما زالت هذه الطائفة والفرقة، قال الذهبي: وخرج منهم خارجي في رأس سبع مئة وكسور، وتلقب بالمهدي، فالتف إليه واجتمع به نصيرية جبلة^(٤) ونحوهم، فقيل: إنهم بلغوا ثلاثة آلاف، وادعى أنه المهدي، وقيل: ادعى أنه الإمام علي، وصرح بأن دين النصيرية هو الحق، وما عداه باطل، وبدعوا، وفعلوا العظائم، وأمر بخراب المساجد، ثم ركب إليهم العسكر، فقتل في جماعة، وتمزقوا وتفرقوا، وكان ذلك في سنة سبع عشرة وسبع مئة^(٥).

= للشيعنة من بعده، وأن صفة المرجعية والبابية بقيت معه بعد غيبة الإمام المهدي، وادعى النبوة والرسالة، وغلا في حق الأئمة إذ نسبهم إلى مقام الألوهية. انظر: «الفرق بين الفرق» (ص ٢٥٢)، و«فرق الشيعة» للتوبختي (ص ٩٣)، و«الموسوعة الميسرة»: (١/٣٩٠).

- (١) في الأصل: «أخذها»، والتصويب من «شرح نهج البلاغة».
- (٢) لم أجد له ترجمة، والصواب أن الإسحاقية تنسب إلى أبي يعقوب إسحاق بن محمد بن أحمد بن أبان النخعي الأحمر المتوفى سنة (٢٨٦هـ). انظر: «تاريخ بغداد»: (٣/٢٩٠)، و«المنتظم» لابن الجوزي: (٦/٢٠)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي: (٣٠٢/٢٠)، و«البداية والنهاية» لابن كثير: (٩٣/١١)، و«الأعلام»: (١/٢٩٥).
- (٣) «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد: (٨/١٢١).
- (٤) في الأصل: «بجبل»، والصواب ما أثبتناه، وجبل: قلعة مشهورة بساحل الشام من أعمال حلب قرب اللاذقية. انظر: «معجم البلدان» لياقوت: (٢/١٠٥).
- (٥) «العبر في خبر من غير» للذهبي: (٤/٤٦).

[٧٢/أ] واعلم أن جميع فرق الرافضة يستحلون سب الصحابة عليهم السلام، وفي الحديث الصحيح عنه عليه السلام: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»^(١)، وأما سب النبي صلى الله عليه وآله وسلم وسائر الأنبياء فهو كفر^(٢) لأنه استخفاف بالشريعة، والمستخف بها كافر. وقد عم الرافضة التَّجاري على الكذب في الأخبار والدس في الكتب بما يهوونه^(٣)، قاتلهم الله، فكل رافضي لا تقبل روايته، لما عرفناه من وصفهم، وفي الحديث الصحيح عنه عليه السلام: «من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»^(٤)، والكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كبيرة.



- (١) الحديث في «الصحيحين»، وقد سبق تخريجه تحت عنوان «ذكر أقوال العلماء في النهي عن التكفير بالإلزامات».
- (٢) هذا هو الحق، بخلاف ما قرره المؤلف فيما تقدم تحت عنوان «ذكر ما يتعلق به الكفر ويقع به» بأن ذلك فسق فقط.
- (٣) في الأصل: «يهووه»، والصواب ما أثبتناه.
- (٤) أخرجه بهذا اللفظ عن المغيرة بن شعبة البخاري في «الصحيح» (ص ٢٢٤)، كتاب الجنائز، باب ما يكره من النياحة على الميت، حديث رقم (١٢٩١)، وأخرجه عن أبي هريرة مسلم في «الصحيح» (ص ١٤)، المقدمة، باب تغليظ الكذب على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، حديث رقم (٣)، وقد ذكره ابن الصلاح في «مقدمته» (ص ٢٦٧) مثلاً للحديث المتواتر، وقال: فإنه نقله من الصحابة عليهم السلام العدد الجم.

الكلام على من ادعى النبوة

وجهمه ذلك.

وبقي الكلام في من ادعى النبوة وتسمى بها وأنه يوحى إليه، فذلك لا شك من الكبائر، لأنه أولى من الكذب على رسوله ﷺ، لأنه كذب على الله، وقد قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ٩٣] (١).

وعن ثوبان عن النبي ﷺ قال: «سيكون في أمتي ثلاثون كذاباً، كلهم يزعم أنه نبي، وأنا خاتم النبيين». أخرجه الترمذي (٢)، وقال: حسن صحيح، وفي رواية: «ثلاثون دجالاً» (٣).

(١) في الأصل: «ومن أظلم ممن قال أوحى إلي . . .»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) «سنن الترمذي» (ص ٦٤٢)، كتاب الفتن، باب ما جاء: لا تقوم الساعة حتى يخرج كذابون، حديث رقم (٢٢٢٤)، وذكره الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته»: (١/٣٦٤)، حديث رقم (١٧٧٣).

(٣) أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص ١٣١٥)، كتاب الفتن، باب بدون ترجمة، حديث رقم (٧١٢١)، عن أبي هريرة، وفيه: «وحتى يبعث دجالون كذابون قريب من ثلاثين»، وأخرجه أبو داود في «السنن» (ص ٦٥٤)، كتاب الملاحم، باب في خبر ابن صائد، حديث رقم (٤٣٣٤)، بلفظ: «لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذاباً دجالاً كلهم يكذب على الله وعلى رسوله»، وأخرجه أحمد في «المسند»: (١١٧/٢)، حديث رقم (٥٩٨٥) عن عبد الله بن عمر، والبخاري في «مسنده»: (١٨٣/٦)، حديث رقم (٢٢٢٦)، عن ابن الزبير، بلفظ: «إن بين يدي الساعة ثلاثين دجالاً كذاباً». وذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (٤/٢٥٠)، حديث رقم (١٦٨٣).

وأخرج ابن أبي شيبة^(١) وابن عدي عن [عبد الله بن] الزبير^(٢)، عنه ﷺ: «لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذاباً منهم مُسَيِّمَةٌ^(٣) والعنسي^(٤) والمختار^(٥)». انتهى.

(١) هو أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة العنسي مولاهم الكوفي (١٥٩ - ٢٣٥هـ): من كبار حفاظ الحديث، ومن أقران أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلي بن المديني في السنن والمولد والحفظ، وهو من بيوت العلم، له مصنفات كبار، منها: «المسند»، و«المصنف في الأحاديث والآثار»، و«التفسير». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١١/١٢٢)، و«الأعلام»: (٤/١١٧).

(٢) في الأصل: «عن الزبير»، والتصويب من مصادر تخريج الحديث الآتية، وهو أبو بكر عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي (١ - ٧٣هـ): أمه ذات النطاقين أسماء بنت أبي بكر، وهو أول مولود في المدينة بعد الهجرة، وأحد العبادة، وأحد الشجعان من الصحابة، شهد فتح إفريقية زمن عثمان، وبويع له بالخلافة سنة (٦٤هـ) عقيب موت يزيد بن معاوية، فحكم مصر والحجاز واليمن وخراسان والعراق وأكثر الشام، وجعل قاعدة ملكه المدينة، وهو أول من ضرب الدراهم المستديرة، وكانت له مع الأمويين وقائع هائلة، حتى سيروا إليه الحجاج الثقفي في أيام عبد الملك بن مروان، فانتقل إلى مكة، وعسكر الحجاج في الطائف، ونشبت بينهما حروب، انتهت بمقتل ابن الزبير في مكة، بعد أن خذله عامة أصحابه، وقاتل قتال الأبطال وهو في عمر الثمانين. انظر: «الإصابة»: (٢/١٢٦)، و«الأعلام»: (٤/٨٧).

(٣) هو أبو ثمامة مُسَيِّمَةٌ (الكذاب) بن ثمامة بن كبير الحنفي الوائلي (... - ١٢هـ): متنبئ، من المعمرين، ولد ونشأ باليمامة، ولما ظهر الإسلام وافتتح النبي ﷺ مكة ودانت له العرب كتب مسلمة إلى النبي ﷺ أنه قد أشرك معه في الأمر، وتلقب بالرحمن، وأكثر من وضع أسجاع يضاهي بها القرآن، وتوفي النبي ﷺ قبل القضاء على فتنته، فلما انتظم الأمر لأبي بكر، انتدب له أعظم قواده (خالد بن الوليد) على رأس جيش قوي، هاجم ديار بني حنيفة، وصمد هؤلاء، واستشهد عدد كبير من الصحابة، وانتهت المعركة بظفر خالد ومقتل مسلمة. انظر: «الأعلام»: (٧/٢٢٦).

(٤) هو ذو الخمار عهلة بن كعب بن عوف العنسي المذحجي (... - ١١هـ): متنبئ مشعوذ، من أهل اليمن، كان كاهناً بطاشاً جباراً، ادعى النبوة آخر أيام النبي ﷺ، وأرى قومه أعاجيب استهواهم بها، فاتبعته مذحج، وتغلب على نجران وصنعاء، وقتل شهر بن باذان عامل رسول الله ﷺ على صنعاء، وتزوج زوجته، وسمى نفسه رحمن اليمن كما تسمى مسلمة رحمن اليمامة، وجاءت كتب رسول الله ﷺ إلى من بقي على الإسلام في اليمن بالتحريض على قتله، فاغتاله فيروز الدليمي بمساعدة ابنة عمه زوجة الأسود العنسي. انظر: «البداية والنهاية»: (٦/٣٣٩)، و«الأعلام»: (٥/١١١).

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»: (٧/٢٥٧)، حديث رقم (٥٧)، وابن عدي في «الكامل»: (٦/١٧٤) من طريق أبي يعلى، وهو في «مسنده»: (١٢/١٩٧)، حديث رقم (٦٨٢٠)، وتمامه: «وشر قبائل العرب بنو أمية وبنو حنيفة وثقيف»، وفي سننه محمد بن الحسن بن زبالة كذبوه كما قال

فإن ادعى النبوة والمعارضة لسيدنا رسول الله والمشاركة له في نبوته فهو كافر؛ لأنه ارتداد عن دينه، والمرتد كافر بلا شك، وإن ادعى مجرد الوحي، أنه يوحى إليه فقط، وهو على شريعة سيدنا رسول الله ﷺ فمعصية^(١)، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ﴾ [الأنعام: ٩٣] (٢) الآية.



- = الحافظ في «التقريب»: (٢/٦٦)، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (١٠/٧٢): «رواه أبو يعلى، وفيه محمد بن الحسن بن زباله، وهو ضعيف»، ولهذا حكم ابن الجوزي في «العلل المتناهية»: (١/٢٩٣) والذهبي في «الميزان»: (٣/٣٨) على الحديث بالنكارة، ومع ذلك فقد حسنه الحافظ في «الفتح»: (٧/٣٢٣)، والظاهر أنه وهم.
- (١) هذا تساهل من المؤلف ﷺ، ولا أدري كيف فرق بين أجزاء الآية فقال في بعضها: كفر وفي بعضها: معصية؟ والوحي من خصوصيات الأنبياء ﷺ، وهو الفرق بين النبي وبين غيره من البشر، ولهذا قال الله تعالى لنبيه ﷺ في غير ما آية: ﴿قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ﴾، قال القاضي عياض في الشفاء (ص ٤٠٨) في بيان ما هو من المقالات كفر: «وكذلك من ادعى منهم أنه يوحى إليه وإن لم يدع النبوة،... كلهم كفار مكذبون للنبي ﷺ»، وقال القرطبي في «تفسيره»: (٧/٣٩) عند تفسير الآية: «ومن هذا النمط من أعرض عن الفقه والسنن وما كان عليه السلف من السنن فيقول: وقع في خاطري كذا، أو أخبرني قلبي بكذا، فيحكمون بما يقع في قلوبهم ويغلب عليهم من خواطرهم، ويزعمون أن ذلك لصفاتها من الأكدار وخلوها من الأغيار، فتتجلى لهم العلوم الإلهية والحقائق الربانية، فيقفون على أسرار الكليات، ويعلمون أحكام الجزئيات، فيستغنون بها عن أحكام الشرائع الكليات، وهذا القول زندقة وكفر، يقتل قائله ولا يستتاب، ولا يحتاج معه إلى سؤال ولا جواب، فإنه يلزم منه هدم الأحكام، وإثبات أنبياء بعد نبينا ﷺ».
- (٢) في الأصل: «ومن أظلم ممن قال أوحى إلي...»، والصواب ما أثبتناه.

ذكر بعض أخبار مسيلمة الكذاب والأسود العنسي وطليحة الأسدي وسجاح اليربوعية

قال في «بهجة المحافل»: لما^(١) قدم رسولا مُسَيِّمَةً بكتابه وفيه: من مسيلمة رسول الله إلى محمد رسول الله، السلام عليك، أما بعد؛ فإنني قد أشركت في الأمر معك، ولنا نصف الأرض، ولقريش نصفها، ولكن قريشاً قوم يعتدون، فقال النبي ﷺ لرسوله: «فما تقولان أنتما؟» قالا: نقول كما يقول، فقال: «أما والله لولا أن الرسل لا تقتل لضربت أعناقكما». ثم كتب إليه: «من محمد رسول الله إلى مُسَيِّمَةَ الكذاب، السلام على من اتبع الهدى، أما بعد؛ فإن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده، والعاقبة للمتقين»^(٢).

قال في «الخميس»: كان الأسود العنسي ومسيلمة يستغويان أهل بلادهما قبل، إلا أنه لم يظهر أمرهما إلا في مرض رسول الله ﷺ، فظهر^(٣) أمرهما: الأسود باليمن ومسيلمة باليمامة، فجاء الخبر إلى رسول الله ﷺ في مرضه. وكان الأسود ادعى النبوة باليمن، وأُتبع على ذلك، وكان كاهناً مشعبداً يُري الناس الأعاجيب، ويسبي منطقته قلب من يسمعه، وكان

(١) في «بهجة المحافل»: «وفي آخر هذه السنة قدم . . . إلخ.

(٢) «بهجة المحافل وبغية الأمان» للعامري بشرح جمال الدين الأشخر: (٨٨/٢)، وذكر خبر مسيلمة ورسوله ابن هشام في «السيرة النبوية»: (٣٠٣/٥) وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني»: (٢٤/٣)، حديث رقم (١٣٠٩)، عن ابن إسحاق، قال: حدثني شيخ من أشجع، عن سلمة بن نعيم بن مسعود الأشجعي، عن أبيه نعيم، وأخرج الجزء الأول منه أبو داود في «السنن» (ص٤٢٨)، كتاب الجهاد، باب في الرسل، حديث رقم (٢٧٦١)، والحاكم في «المستدرک»: (١٥٥/٢)، كتاب قَسَمِ الفِئَةِ، حديث رقم (٢٦٣٢)، وقال: «صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وأخرجه أحمد في «المسند»: (٤٨٧/٣)، حديث رقم (١٦٠٣٢)، وسماو الشيخ الأشجعي: سعد بن طارق، وذكره الألباني في «صحيح سنن أبي داود»: (١٧٤/٢)، حديث رقم (٢٧٦١).

(٣) في الأصل: «فاظهر»، والصواب ما أثبتناه.

يزعم أن ملكين يكلمانه، اسم أحدهما شهيق والآخر شريق، فلما مات باذان الفارسي^(١) عامل رسول الله ﷺ بصنعاء سار إليها، واستولى عليها، وكان مدته نحو أربعة أشهر في تغلبه على اليمن، فكتب فروة ابن مسيك^(٢) عامل رسول الله ﷺ [على مراد] بخبره [إلى رسول الله ﷺ]، فكتب النبي ﷺ إلى معاذ بن جبل ومن معه من المسلمين، وأمرهم أن يحثوا الناس على التمسك بدينهم وعلى النهوض إلى حرب الأسود، فقتله فيروز الديلمي^(٣) على يد زوجته^(٤)، وكانت كارهة له، فقتله فيروز غيلة، فدعا النبي ﷺ لفيروز، وقال: «فاز فيروز»^(٥)، وكانت زوجته قد سقته الخمر، فقتل حال سكره.

وكان [مسيلم] ^(٦) قد عارض بعض القرآن بأشياء مضحكة، فمن ذلك قوله في معارضة

- (١) هو باذان الفارسي من الأبناء الذي بعثهم كسرى إلى اليمن، وكان ملك اليمن في زمانه، وأسلم باذان لما هلك كسرى، وبعث بإسلامه إلى النبي ﷺ، وهو أول من أسلم من ملوك العجم، فاستعمله النبي ﷺ على اليمن إلى أن مات، ثم استعمل ابنه شهر بن باذان على بعض عمله. انظر: «الإصابة»: (٣٣٨/١).
- (٢) هو أبو عمر فروة بن مسيك بن الحارث المرادي (. . . - نحو ٣٠هـ): صحابي، من الولاة، وهو من اليمن، رحل إلى مكة وافتدأ على النبي ﷺ سنة تسع أو عشر، وأسلم، واستعمله على مراد ومذحج وزبيد، وكتب له كتاباً فيه فرائض الصدقة، فعاد إلى بلاده، وقاتل أهل الردة بعد وفاة النبي ﷺ، وبقي إلى خلافة عمر بن الخطاب، وأقره عمر، وسكن الكوفة في أواخر أعوامه، فكان فيها من وجوه قومه. انظر: «الإصابة»: (٤٣٩/٢)، و«الأعلام»: (١٤٣/٥).
- (٣) هو أبو الضحاك فيروز الديلمي الأناوي (من أبناء الفرس الذين بعثهم كسرى لقتال الحبشة): صحابي (مختلف في صحبته)، وأمير يمانى، وفد على رسول الله ﷺ، وروى عنه أحاديث، ثم رجع إلى اليمن فقتل العنسي الكذاب، ووفد على عمر في خلافته، ثم سكن مصر، وكان عاقلاً حازماً، مات في خلافة عثمان ببيت المقدس، وقيل: في خلافة معاوية باليمن سنة (٥٣هـ). انظر: «الإصابة»: (٣٧٩/٥)، و«الأعلام»: (١٦٤/٥).
- (٤) المقصود: بالتواطؤ مع زوجة الأسود العنسي، وهي ابنة عم فيروز الديلمي، وسماها في تاريخ الخميس: المرزبانة، وكانت من عظماء فارس، قتل الأسود زوجها شهر بن باذان، وتزوجها قسراً، فأبغضته أشد البغض. وسماها الطبري في «تاريخه»: (٤٦٧/٢): آزاد، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٣٣٩/٦): واسمها زاذ، وكانت امرأة حسناء جميلة، وهي مع ذلك مؤمنة بالله ورسوله محمد، ومن الصالحات.
- (٥) أخرجه الطبري في «تاريخه»: (٤٧٠/٢)، وابن الجوزي في «المنتظم»: (٢٠/٤) بإسناديهما عن ابن عمر.
- (٦) زيادة اقتضاها السياق.

[﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾] ^(١): إنا أعطيناك [٧٢/ب] الكواثر، فصل لربك وبادر، في الليالي الغوادر.

ولما سمع اللعين أن النبي ﷺ تفل في عين علي وكان أرمداً فبراً، تفل في عين رميدٍ فعمي، ومسح بيده ضرع شاة حلوب فارتنع درها، وكان قبل ادعائه النبوة يدور في الأسواق التي بين دور العرب والعجم، ويلتمس بعلم الحيل والنيرنجات ^(٢) واحتيالات أصحاب الرقى والنجوم.

وكانت امرأة من بني تميم تسمى سجاح ^(٣) امرأة تنبأت، وادعت أنها نبية، وتابعتها قومها، وادعت الوحي، واتخذت مؤذناً ^(٤) وحاجباً ومنبراً، ثم جمعت جيوشاً، وأرادت حرب مسيلمة، فلما قدمت عليه خلا بها، وقال لها: تعالي نتدارس النبوة أينا أحق بها، فقالت: قد أنصفت، ثم واقعها.

وفي رواية بعث مسيلمة إليها بهدية، وخطبها، فقبلت الخطبة، وسارت إلى اليمامة، فتزوجها، وجعل مهرها إسقاط صلاتي الفجر والعشاء. انتهى ^(٥). وأسلمت سجاح من بعد.

(١) زيادة من «تاريخ الخميس».

(٢) هو الاستعانة بالخواص الطبيعية (الكتابة) لاستحداث الحوادث. انظر: «أبجد العلوم»: (١٥/٢).

(٣) هي أم صادر سجاح بنت الحارث بن سويد التميمية من بني يربوع (. . . - نحو ٥٥هـ): متنبئة مشهورة، كانت شاعرة أديبة عارفة بالأخبار رفيعة الشأن في قومها، نبغت في عهد الردة أيام أبي بكر، وادعت النبوة بعد وفاة النبي ﷺ، وكانت في بني تغلب بالجزيرة، وكان لها علم بالكتاب أخذته عن نصارى تغلب، فتبعها جمع من عشيرتها بينهم بعض كبار تميم، فأقبلت بهم من الجزيرة تريد غزو أبي بكر، فنزلت باليمامة، فبلغ خبرها مسيلمة (المتنبي أيضاً)، وقيل له: إن معها أربعين ألفاً، فخافها، وأقبل عليها في جماعة من قومه، وتزوج بها، فأقامت معه قليلاً، وأدركت صعوبة الإقدام على قتال المسلمين، فانصرفت راجعة إلى أحوالها بالجزيرة، ثم بلغها مقتل مسيلمة، فأسلمت وهاجرت إلى البصرة، وتوفيت فيها، وصلى عليها سمرة بن جندب والي البصرة لمعاوية. أما خبر حوارها مع مسيلمة حين اجتماعهما فمن مجون القصاصين للتشنيع عليهما. انظر: «الأعلام»: (٧٨/٣).

(٤) واسم مؤذنها شبت بن ربعي كما في «تاريخ الخميس»، وقال في «البداية والنهاية»: (٦٢/٥): واسم مؤذنها: زهير بن عمرو، وقيل: جنة بن طارق، ويقال: إن شبت بن ربعي أذن لها أيضاً، ثم أسلم.

(٥) نقل المؤلف ﷺ هذا المبحث من «تاريخ الخميس في أحوال أنفس نفيس» للدياربيكري: (١٥٥/٢) بتصرف واختصار.

وبعد موت رسول الله ﷺ استقوى أمر مسيلمة، واستغلظ، فبعث أبو بكر خالد بن الوليد^(١) في جيش كثير إلى حرب مسيلمة، وذلك بعد قتال^(٢) طليحة^(٣)، فإنه أول من قاتل من أهل الردة. وطليحة هذا أيضاً ادعى النبوة، وكان رئيس بني أسد، وادعى النبوة في حياة رسول الله ﷺ، وكان من أشجع العرب، وكان يعدل بألف فارس، وكان قدم على النبي ﷺ في وفد بني أسد في السنة التاسعة من الهجرة، ولما رجع إلى قومه ومن معه ارتد، وادعى النبوة، وكان أرسل رسول الله ﷺ ضرار بن الأزور^(٤) لقتاله، فلما توفي رسول الله ﷺ ظهر

(١) هو أبو سليمان خالد بن الوليد بن المغيرة القرشي المخزومي (. . . - ٢١هـ): الصحابي، سيف الله، الفاتح الكبير، أمه لبابة الصغرى بنت الحارث الهلالية، وهي أخت ميمونة بنت الحارث زوج النبي ﷺ، كان من أشرف قريش في الجاهلية، يلي أئنة الخيل، وشهد مع مشركيهم حروب الإسلام إلى عمرة الحديبية، وأسلم قبل فتح مكة سنة (٧هـ)، فسره به رسول الله ﷺ، وولاه الخيل، ثم شهد غزوة مؤتة مع زيد بن حارثة، فلما استشهد الأمير الثالث أخذ الراية فانحاز بالناس، وشهد مع رسول الله ﷺ فتح مكة، فأبلى فيها، ثم شهد حنيناً والطائف في هدم العزى، ولما ولي أبو بكر وجهه لقتال مسيلمة ومن ارتد من أعراب نجد، ثم سيره إلى العراق سنة (١٢هـ)، ففتح الحيرة وجانباً عظيماً منه، وحوله إلى الشام، وجعله أمير من فيها من الأمراء، ففتح دمشق، ولما ولي عمر عزله عن قيادة الجيوش بالشام، وولى أبا عبيدة بن الجراح، فلم يثن ذلك من عزمه، واستمر يقاتل بين يدي أبي عبيدة إلى أن تم لهما الفتح سنة (١٤هـ)، فرحل إلى المدينة، فدعاه عمر ليوليه، فأبى، ومات بحمص في سورية، وكان مظفراً خطيباً فصيحاً، يشبه عمر بن الخطاب في خلقه وصفته، قال أبو بكر: عجزت النساء أن يلدن مثل خالد! وأخباره كثيرة. انظر: «الإصابة»: (٢/٢٥١)، و«الأعلام»: (٣/٧٨).

(٢) في الأصل «قتل»، والتصويب من «تاريخ الخميس»: (٢/١٦٠).

(٣) هو طليحة بن خويلد بن نوفل الأسدي (. . . - ٢١هـ): متنبئ، شجاع، من الفصحاء، قدم على النبي ﷺ في وفد بني أسد سنة (٩هـ)، وأسلموا، ولما رجعوا ارتد طليحة، وادعى النبوة، فوجه النبي ﷺ إليه ضرار بن الأزور، فضربه ضرار بسيف يريد قتله، فنيا سيف، فشاح بين الناس أن السلاح لا يؤثر فيه، ومات النبي ﷺ، فكثر أتباع طليحة من أسد وغطفان وطيء، وتلا على الناس أسجاعاً أمرهم فيها بترك السجود في الصلاة، وسير أبو بكر خالد بن الوليد لقتاله، فانهزم طليحة إلى بزاجة (بأرض نجد)، فتبعه خالد، ففر إلى الشام، ثم أسلم بعد أن أسلمت أسد وغطفان، ووفد على عمر، فبايعه في المدينة، وخرج إلى العراق، فحسن بلاؤه في الفتوح، واستشهد بنهاوند. انظر: «الإصابة»: (٣/٥٤٢)، و«الأعلام»: (٣/٢٣٠).

(٤) هو أبو الأزور ضرار بن مالك (الأزور) بن أوس الأسدي (. . . - ١١هـ): صحابي شاعر، أحد الأبطال في الجاهلية والإسلام، شهد حروب الردة، وقاتل يوم اليمامة أشد قتال حتى قطعت ساقاه، =

أمر طلحة، وقويت شوكته، وكان طلحة يزعم أن الملك يأتيه، ورفع السجود عن الصلاة^(١).

ثم إن أبا بكر رضي الله عنه جهز خالد بن الوليد على مسيلمة الكذاب، [وقال له]^(٢): «فإن هم رجعوا إلى الإسلام فذاك وإلا قاتلهم»، فأبوا الإسلام، ف وقعت الحروب العظيمة، وقتل من بني حنيفة من اليمامة نحو عشرين ألفاً، وقيل: عشرة آلاف، ومن المسلمين ألف وثمان مئة، وقيل: ألف ومئتان، واليمامة متوسطة بين العراق وبين مكة في الحجاز^(٣)، من مكة ستة عشر مرحلة ومن البصرة نحوها.

نعم، وما زالت الحروب مستحرة بين مسيلمة وخالد بن الوليد حتى قتله الله تعالى على يد وحشي^(٤) العبد قاتل الحمزة^(٥)، وكان وحشي قد أسلم، ثم سار في جيش خالد بن

= فجعل يحبو على ركبته ويقاتل والخيل تطؤه، قال الواقدي: استشهد باليمامة، وقال موسى بن عقبة: بأجنادين، وصححه أبو نعيم، وقال أبو عروبة الحراني: نزل حران ومات بها، وقيل: شهد اليرموك وفتح دمشق، ومات بها. انظر: «الإصابة»: (٣/٤٨١)، و«الأعلام»: (٣/٢١٥).

(١) «تاريخ الخميس»: (٢/١٦٠).

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) اليمامة ليست في الحجاز، بل هي من مقاطعات نجد.

(٤) هو أبو سلمة وحشي بن حرب الحيشي (... - نحو ٢٥هـ): مولى بني نوفل، صحابي، من سودان مكة، كان من أبطال الموالى في الجاهلية، وهو قاتل الحمزة عم النبي ﷺ يوم أحد، ثم وفد على النبي ﷺ مع وفد أهل الطائف بعد أخذها، وأسلم، فقال له النبي ﷺ: «غيب عني وجهك يا وحشي، لا أراك!»، وشهد اليرموك، وشارك في قتل مسيلمة، وزعم أنه رماه بحريته التي قتل بها حمزة، وسكن حمص، فمات بها في خلافة عثمان. انظر: «الإصابة»: (٦/٦٠١)، و«الأعلام»: (٨/١١١).

(٥) هو أبو عمارة حمزة بن عبد المطلب بن هاشم القرشي الهاشمي (٥٤ق.هـ - ٣هـ): أسد الله وسيد الشهداء، عم النبي ﷺ، وأخوه من الرضاعة، أرضعتها ثوبية، وأمها ابنة عم أم النبي ﷺ، وهو أحد صناديد قريش وسادتهم في الجاهلية والإسلام، ولد ونشأ بمكة، ولما ظهر الإسلام تردد في اعتناقه، ثم علم أن أبا جهل تعرض للنبي ﷺ ونال منه، فقصده حمزة وضربه وأظهر إسلامه، فقالت العرب: اليوم عز محمد، وإن حمزة سيمنعه، وكفوا عن بعض ما كانوا يسيئون به إلى المسلمين، وهاجر حمزة مع النبي ﷺ إلى المدينة، وحضر وقعة بدر وغيرها، وأول لواء عقده رسول الله ﷺ كان لحمزة، وكان شعار حمزة في الحرب ريشة نعامة يضعها على صدره، ولما كان يوم بدر قاتل بسيفين، وفعل الأفاعيل، وقُتل يوم أحد بعد أن قُتل أكثر من ثلاثين نفساً، فدفن في أحد، وانقرض عقبه. انظر: «الإصابة»: (٢/١٢١)، و«الأعلام»: (٢/٢٧٨).

الوليد رضي الله عنه في حرب اليمامة، ففي «البخاري»؛ قال وحشي: خرجت مع الناس، فإذا رجل قائم في ثلثة جدار كأنه جمل أورك، نائر الرأس، فرمته بحرتي، فوضعتها بين ثديه، حتى خرجت من بين كتفيه، ووثب إليه رجل من الأنصار، فضربه بالسيف على هامته، فقالت جارية على ظهر بيت: قتله العبد الأسود^(١).

وأما الأنصاري فلا يُشك أنه أبو دجانة سَمَاك بن خَرَشَةَ^(٢)، وكان وحشي يقول: قتلت خير الناس في الجاهلية وشر الناس في الإسلام، يعني حمزة، وشر الناس يعني مُسَيْلِمَةَ.



(١) «صحيح البخاري» (ص ٧٣٨)، كتاب المغازي، باب قتل حمزة، حديث رقم (٤٠٧٢)، وقد ذكره المؤلف بتصرف يسير واختصار.

(٢) هو أبو دجانة سَمَاك بن خَرَشَةَ الأنصاري الخزرجي البياضي (... - ١١هـ): صحابي، كان شجاعاً بطلاً، له آثار جميلة في الإسلام، شهد بدرًا، وثبت يوم أحد، وأصيب بجراحات كثيرة، وفي «صحيح مسلم» عن أنس «أن النبي ﷺ أخذ سيفاً يوم أحد، فقال: «من يأخذ هذا السيف بحقه؟» فأخذه أبو دجانة، ففلق به هام المشركين»، ونظر إليه النبي ﷺ في معركة وهو يتبختر بين الصفين، فقال: «هذه مشية يبغضها الله إلا في هذا المكان»، استشهد باليمامة، وقيل: شارك في قتل مسيلمة. انظر: «الإصابة»: (١١٩/٧)، و«الأعلام»: (١٣٨/٣).

الكلام على المطاوعة والحلوية

[٧٣/أ] ومنهم المطاوعة، قوم يطاوعون أنفسهم بالقبائح والفواحش، فالحكم فيهم الفسق.

ومنهم الحلوية، ولذلك قلنا هنا: والفرقة الحلوية، قال في «العوارف»: قال الجنيد^(١): «إن هؤلاء قوم تكلموا بإسقاط الأعمال، وهذه عندي عظيمة، والذي يسرق ويزني أحسن حالاً من الذي يقول هذا»^(٢).

ومن جملة أولئك قوم يقولون بالحلول، ويزعمون أن الله تعالى يحل فيهم، ويحل في أجسام يصطفيها، ويسبق إلى فهمهم معنى من قول النصارى في اللاهوت والناسوت. انتهى كلامه^(٣).

وهم من أتباع النصيرية، وقد وهم من وهم أن الحلوية من فرق الصوفية أو من

(١) هو أبو القاسم الجنيد بن محمد بن الجنيد البغدادي القواريري الخزاز (.... - ٢٩٧هـ): صوفي، من العلماء بالدين، مولده ومنشؤه ووفاته ببغداد، أصل أبيه من نهاوند، وهو أول من تكلم في علم التوحيد ببغداد، وعده العلماء شيخ مذهب التصوف، لضبط مذهبه بقواعد الكتاب والسنة، ولكونه مصوناً من العقائد الذميمة، محمي الأساس من شبه الغلاة، ومن كلامه: «طريقنا مضبوط بالكتاب والسنة، من لم يحفظ القرآن ولم يكتب الحديث ولم يتفقه لا يقتدى به»، له: «رسائل» في مواضع مختلفة، و«دواء الأرواح». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٦٦/١٤)، و«الأعلام»: (١٤١/٢).

(٢) رواه عن الجنيد أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء»: (٢٧٨/١٠).

(٣) «عوارف المعارف» للسهروردي (ص ٧٩).

الصوفية، وحاشا الصوفية عن مقالتهم، فإنهم على حال آخر، ليسوا منهم في وِرد ولا صَدْر، بل قد ردوا أقوالهم، وأبطلوا انتحالهم^(١).



(١) اعلم أن كثيراً من الفرق البدعية قد قالت بالحلول، وسموا حلولية، قال البغدادي في «الفرق بين الفرق» (ص ٢٥٤): الحلولية في الجملة عشر فرق، كلها كانت في دولة الإسلام، وغرض جميعها القصد إلى إفساد القول بتوحيد الصانع، وتفصيل فرقها في الأكثر يرجع إلى غلاة الروافض، وذلك أن السبئية والبيانية والجناحية والخطابية والنميرية منهم بأجمعها حلولية، وظهر بعدهم المقنعية بما وراء نهر جيحون، وظهر قوم بمرور يقال لهم: رزامية، وقوم يقال لهم: بركوكية، وظهر بعدهم قوم من الحلولية يقال لهم: حلمانية، وقوم يقال لهم: حلاجية، ينسبون إلى الحسين بن منصور المعروف بالحلاج، وقوم يقال لهم: العذافرة، ينسبون إلى ابن أبي العذافر، وتبع هؤلاء الحلولية قوم من الخرمية، شاركوهم في استباحة المحرمات وإسقاط المفروضات. اهـ، فانظر كيف جعل الحلاجية فرقة من فرق الحلولية، وهم من الصوفية بلا ريب، بل قال أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (ص ١٣): وفي النساك من الصوفية من يقول بالحلول، وأن الباري يحل في الأشخاص، وأنه جائز أن يحل في إنسان وسبع وغير ذلك من الأشخاص، وأصحاب هذه المقالة إذا رأوا شيئاً يستحسنونه قالوا: لا ندري لعل الله حال فيه، ومالوا إلى اطراح الشرائع، وزعموا أن الإنسان ليس عليه فرض ولا يلزمه عبادة إذا وصل إلى معبوده. اهـ، وقد نسب الغزالي في «فضائح الباطنية» (ص ١٠٩) القول بالحلول إلى الحلاج وطائفة كبيرة من الصوفية، والظاهر أنه إذا أطلق لفظ الحلولية فلا يراد به إلا هذه الطائفة من الصوفية، قال المهدي أحمد بن يحيى في «المنية والأمل» (ق ٨٥): والحلولية قوم يزعمون أن الباري تعالى يحل في بعض الصور الحسنة من عباده، تعالى الله عن ذلك، فنسبوا إلى قولهم بالحلول، وهم طائفة من الصوفية. اهـ، وممن نسب الحلول إلى الصوفية الإمام القاسم بن محمد كما حكاه عنه حكاة حفيده المؤلف في «بهجة الزمن»: (١/٣٥٣)، وجاء في «المعجم الوسيط»: (١/١٩٤): الحلولية: فرقة من المتصوفة تعتقد مذهب الحلول. اهـ.

الإشْتِباهُ فِي حَالِ جَمَاعَاتِ مِنَ الصُّوفِيَّةِ وَالْخِلَافِ فِي شَأْنِ ابْنِ عَرَبِيٍّ وَابْنِ الْفَارِضِ وَالْحَلَاجِ

وكان منشأ الاشتباه من مثل ما حُكي عن أبي يزيد البسطامي^(١) أنه قال: سبحاني، وأنه بذلك يرى الحلول. قال السهروردي^(٢) في «عوارف المعارف»: وحاشا أن نعتقد في أبي يزيد أنه يقول ذلك، إلا على معنى الحكاية عن الله تعالى، حتى قال: والله منزّه عن أن يحل بشيء، أو يحل بشيء سبحانه وتعالى^(٣).

وقد ذكر مثل هذا الذي ذكره السهروردي الغزالي في كتابه «الإحياء»^(٤).

(١) هو أبو يزيد طيفور بن عيسى البسطامي (١٨٨ - ٢٦١هـ): صوفي زاهد مشهور، نسبته إلى بسطام (بلدة بين خراسان والعراق)، أصله منها، ووفاته فيها، وفي المستشرقين من يرى أنه كان يقول بوحدة الوجود، وأنه ربما كان أول قائل بمذهب الفناء، ويعرف أتباعه بالطيفورية أو البسطامية، قال الذهبي: وهو من كبار مشايخ الرسالة، وما أحلى قوله: «لو نظرتم إلى رجل أعطي من الكرامات حتى يرتفع في الهواء، فلا تغتروا به حتى تنظروا كيف هو عند الأمر والنهي وحفظ حدود الشريعة»، وقد نقلوا عن أبي يزيد أشياء، يشك في صحتها عنه، منها قوله: «سبحاني»، و«ما في الجبة إلا الله»، و«ما النار؟ لأستندن إليها غداً، وأقول: اجعلني لأهلها فداءً، أو لأبلغنها»، و«ما الجنة؟ لعبة صبيان»، و«هب لي هؤلاء اليهود، ما هؤلاء حتى تعذبهم؟»، ومن الناس من يصحح هذا عنه، ويقول: قاله في حال سكره، وقال أبو عبد الرحمن السلمي: «أنكر عليه أهل بسطام، ونقلوا إلى الحسين بن عيسى البسطامي أنه يقول: له معراج كما كان للنبي ﷺ، فأخرجه من بسطام، فحج ورجع إلى جرجان، فلما مات الحسين رجع إلى بسطام». انظر: «ميزان الاعتدال»: (٣٤٦/٢)، و«الأعلام»: (٢٣٥/٣).

(٢) هو أبو حفص شهاب الدين عمر بن محمد بن عبد الله القرشي التيمي البكري السهروردي (٥٣٩ - ٦٣٢هـ): فقيه شافعي، مفسر، واعظ، من كبار الصوفية، مولده في «سهرورد»، ووفاته ببغداد، كان شيخ الشيوخ ببغداد، وأوفده الخليفة إلى عدة جهات رسولاً، وأقعد في آخر عمره، فكان يحمل إلى الجامع في محفة، له كتب، منها: «عوارف المعارف»، و«بغية البيان في تفسير القرآن»، و«جذب القلوب إلى مواصلة المحبوب». انظر: «وفيات الأعيان»: (٤٤٦/٣)، و«طبقات الشافعية الكبرى»: (٣٣٨/٨)، و«الأعلام»: (٦٢/٥).

(٣) «عوارف المعارف» (ص ٧٩).

(٤) «إحياء علوم الدين» للغزالي: (٤٩/١).

وقد اشتبه على كثير من الناس حال جماعات من الصوفية لما ذكروا التفريد في التوحيد لله، والمحو والفناء لغير الله، والبقاء والوجود لله العلي الأعلى، أنه يلزمهم مثل مقالة الحلولية، وأين هذا من هذا؟ وحاشاهم عن الميل من المقصد الأسنى، ولكن لما حصل عليهم الجهل وعدم المعرفة لقواعدهم ومقاصدهم ركبوا في الوهم الذي لا يروونه، وليس من قولهم.

بيد أن منهم من قد يظهر عليه شطحات هي معدودة في حيز العثرات، وقد بينها أئمة هذا الشأن، وأقاموا عليها الدليل والبرهان.

وينبغي أن نذكر هنا من هؤلاء الذين وقع الاختلاف في شأنهم، وما خبطوا فيه من أقوالهم، فنقول:

من المختلف فيه ابن الفارض^(١)

(١) هو أبو حفص شرف الدين عمر بن علي بن مرشد، ابن الفارض (٥٧٦ - ٦٣٢هـ): حموي الأصل مصري المولد والدار والوفاة، أشعر المتصوفين، يلقب بسلطان العاشقين، في شعره فلسفة، تتصل بما يسمى «وحدة الوجود»، ونقل المناوي عن القوسي أنه كانت للشيخ جوارٍ بالهنسا، يذهب إليهن، فيغنين له بالدف والشبابة، وهو يرقص ويتواجد، ثم قال: «واختلف في شأنه، كشأن ابن عربي، وأمثاله من الكفر إلى القبطانية»، وقال الذهبي في «الميزان»: «نعت بالاتحاد الصريح في شعره، وهذه بلية عظيمة، فتدبر نظمه، ولا تستعجل، وما ثم إلا زي الصوفية وإشارات مجملة، وتحت الزي والعبارة فلسفة وأفاعي!»، وقال في «السير»: «فإن لم يكن في تلك القصيدة صريح الاتحاد الذي لا حيلة في وجوده، فما في العالم زندقة ولا ضلال»، وأورد الشوكاني في «الصوارم الحداد» مقطوعات من تأييده، منها: قوله:

| | |
|---------------------------------------|--------------------------------------|
| وشكري لي والبرُّ منيِّ واصلٌ | إليَّ ونفسي بأُتْحادي استبدَّتْ |
| ولم ألهُ بالألهوتِ عن حكمٍ مظهري | ولم أنسَ بالنَّاسوتِ مظهرَ حكمتي |
| إليَّ رسولاً كنتُ مني مرسلًا | وذاتي بآياتي عليَّ استدلتِ |
| وفارقُ ضلالَ الفرقِ فالجمعُ مُنتجٌ | هُدى فرقةً بالاتحادِ تحَدَّتْ |
| وجُلُّ في فُنونِ الإتحادِ ولا تُحَدُّ | إلى فِئَةٍ في غيرهِ العُمُرَ أفنَّتْ |

قال الشوكاني: «تدبر قوله: «وفارق ضلال الفرق»، فإنه جعل الفرق بين المخلوق والخالق ضلالاً، فضلل الشقي فيها جميع الأنبياء والملائكة، بل جميع الإنس والجن، وهكذا فليكن الولي المقرب». ومن ذلك قوله:

وابن عربي^(١) والحلاج^(٢)

فبي مجلسُ الأذكارِ سمعُ مطالعٍ =
وما عقدَ الرُّنَّارَ حكماً سوى يدي
وإنَّ بَارَ بالتَّنْزِيلِ محرابُ مسجدٍ
وأسفارُ تَوْرَةِ الكَلِيمِ لِقَوْمِهِ
وإنَّ خَرَّ للأحجارِ في البُذِّ عاكِفٌ
وبي حانة الخمارِ عينِ طليعة

قال الشوكاني: «قد سمعت أن الإنكار على من خر للأحجار عصبية عند هذا المنصف، ومقدم طائفة المنكرين الرسل جميعاً بالإجماع، وبالجملة فقد حكم على الله ورسوله وملائكته بالعصبية، وصوب عبدة الأوثان أجمع، فإن لم يكن هذا كفوفاً فما في الدنيا كفر، والسلام، ولا تغرك مغالطته بقوله بعد هذا البيت:

فقد عبدَ الدِّينَارَ معنَى منزَّةً عَنِ العَارِ بالإشْرَاكِ بالوثنِيَّةِ

فإن المغالطة دأب القوم». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٢/٣٦٨)، و«ميزان الاعتدال»: (٢/٢١٤)، و«التائية الكبرى» لابن الفارض ضمن «ديوانه» (ص ٢٧) فما بعدها، و«الصوارم الحداد القاطعة لعلاتق أرباب الاتحاد» للشوكاني (ص ٥٣) فما بعدها، و«الأعلام»: (٥/٥٥).

(١) هو أبو بكر محيي الدين محمد بن علي بن محمد، ابن عربي الحاتمي الطائي الأندلسي (٥٦٠ - ٦٣٨هـ): الملقب [عند المتصوفة] بالشيخ الأكبر: فيلسوف، من أئمة المتكلمين في كل علم، وهو كما يقول الذهبي: قدوة القائلين بوحدة الوجود، ولد في مرسية (بالأندلس) وانتقل إلى إشبيلية، وقام برحلة، فزار الشام وبلاد الروم والعراق والحجاز، وأنكر عليه أهل الديار المصرية (شطحات) صدرت عنه، فعمل بعضهم على إراقة دمه، كما أريق دم الحلاج وأشباهه، وحبس، فسعى في خلاصه علي بن فتح البجائي فنجا، واستقر في دمشق، فتوفي فيها، قال الذهبي: «وصنف التصانيف في تصوف الفلاسفة وأهل الوحدة، فقال أشياء منكروة، عدها طائفة من العلماء مروفاً وزندقة، وعدها طائفة من العلماء من إشارات العارفين ورموز السالكين، وعدها طائفة من متشابه القول، وأن ظاهرها كفر وضلال، وباطنها حق وعرفان، وأنه صحيح في نفسه كبير القدر، وآخرون يقولون: قد قال هذا الباطل والضللال، فمن الذي قال: إنه مات عليه؟ فالظاهر عندهم من حاله أنه رجع وأناب إلى الله، فإنه كان عالماً بالآثار والسنن، قوي المشاركة في العلوم، وقولي أنا فيه: إنه يجوز أن يكون من أولياء الله الذين اجتذبهم الحق إلى جنبه عند الموت، وختم له بالحسنى، فأما كلامه فمن فهمه وعرفه على قواعد الاتحادية وعلم محط القوم، وجمع بين أطراف عباراتهم تبين له الحق في خلاف قولهم». اهـ، وله مصنفات، منها: «الفتوحات المكية»، و«محاضرة الأبرار ومسامرة الأخيار»، و«فصوص الحكم». انظر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٦٥٩)، و«الأعلام»: (٦/٢٨١).

(٢) هو أبو مغيث الحسين بن منصور الحلاج (..... - ٣٠٩هـ): فيلسوف، يعد تارة في كبار المتعبدین =

فطائفة من العلماء كالذهبي^(١) وابن تيمية^(٢) والشيخ حسين الأهدل اليمني^(٣)

= والزهاد، وتارة في زمرة الملحدين، أصله من بيضاء فارس، ونشأ بواسطة العراق (أو بتستر)، وانتقل إلى البصرة، وحج، ودخل بغداد وعاد إلى تستر، وظهر أمره سنة (٢٩٩هـ)، فاتبع بعض الناس طريقته في التوحيد والإيمان، ثم كان ينتقل في البلدان وينشر طريقته سرّاً، وقالوا: إنه كان يأكل يسيراً ويصلي كثيراً ويصوم الدهر، وإنه كان يظهر مذهب الشيعة للملوك (العباسيين)، ومذهب الصوفية للعامة، وهو في تضاعيف ذلك يدعي حلول الإلهية فيه، وكثرت الوشايات به إلى المقتدر العباسي، فأمر بالقبض عليه، فسجن وعذب وضرب ثم قتل، وفي «فهرست ابن النديم» في وصفه: كان محتالاً، يتعاطى مذاهب الصوفية، ويدعي كل علم، وكان صفاً من ذلك، وكان يعرف شيئاً من صناعة الكيمياء، وكان جاهلاً مقداماً جسوراً على السلاطين مرتكباً للعظائم، يروم إقلاب الدول، ويدعي عند أصحابه الإلهية، ويقول بالحلول، وأورد أسماء ستة وأربعين كتاباً له غريبة الأسماء والأوضاع، منها: «طاسين الأزل والجوهر الأكبر والشجرة النورية»، و«الظل الممدود والماء المسكوب والحياة الباقية»، و«قرآن القرآن والفرقان». انظر: «فهرست ابن النديم» (ص ٢٤١)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣١٣/١٤)، و«الأعلام»: (٢/٢٦٠).

(١) قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (٢٨٤/٤٧): «ومن عرف هؤلاء الباطنية عذرني، أو هو زنديق مبطن للاتحاد ويذب عن الاتحادية والحلولية، ومن لم يعرفهم فالله يشبهه على حسن قصده، وينبغي للمرء أن يكون غضبه لربه إذا انتهكت حرمانه، أكثر من غضبه لفقير غير معصوم من الزلل، فكيف بفقير يحتمل أن يكون في الباطن كافراً؟ مع أننا لا نشهد على أعيان هؤلاء بايمان ولا كفر لجواز توبتهم قبل الموت، وأمرهم مشكل، وحسابهم على الله، وأما مقالاتهم فلا ريب في أنها شر من الشرك، فيا أخي ويا حبيبي أعط القوس باريها، ودعني ومعرفتي بذلك، فإنني أخاف الله أن يعذبني على سكوتي، كما أخاف أن يعذبني على الكلام في أوليائه.

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (٣٤٣/١) عند كلامه على ابن عربي والتلمساني وابن سبعين وابن الفارض وأمثالهم: وهكذا هؤلاء الاتحادية، فرؤوسهم هم أئمة كفر، يجب قتلهم، ولا تقبل توبة أحد منهم إذا أخذ قبل التوبة، فإنه من أعظم الزنادقة، الذين يظهرون الإسلام، ويبطنون أعظم الكفر.

(٣) هو العلامة بدر الدين أبو محمد الحسين بن عبد الرحمن بن محمد الأهدل الحسيني العلوي الشافعي (٧٧٩ - ٨٥٥هـ): ولد ونشأ في أبيات حسين (باليمن)، وانتقل إلى زيد، ومنها إلى مكة، ثم عاد إلى أبيات حسين، واستقر بها إلى أن مات، وهو من مشاهير علماء اليمن المبرزين في علمي المعقول والمنقول، وشيخ عصره بلا مدافع، دارت عليه الفتيا، ورحل إليه الناس للتدريس، واشتهر ذكره، وطار صيته، له مصنفات، منها: «مفتاح القاري لجامع البخاري»، و«اللمعة المقنعة في ذكر الفرق المبتدعة»، و«تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن»، و«مؤلف» في مروق ابن عربي وابن الفارض وأتباعهما، وغيرها، وقد تكلم على الصوفية الاتحادية في مواضع من تاريخه «تحفة الزمن في تاريخ

وغيرهم^(١) ألزمهم بمذهب الحلولية. وطائفة [٧٣/ب] من العلماء نزهوهم، وتأولوا

= سادات اليمن، وهتك أستارهم، ومن ذلك قوله في «تحفة الزمن»: (٢/٣٤٠): واعلم أن كتب ابن عربي كانت قد دخلت اليمن على يد المقدسي، ثم على يد الفقيه أبي بكر اليعقوبي التعزي المذكور في أهل تعز، وأنكرها فقهاء ذلك الوقت، ومات ذكرها بموت اليعقوبي كما ذكره القاضي جمال الدين الناشري في «الدرر»، ثم ظهرت في أواخر المئة الثامنة في مدة الشيخ إسماعيل الجبرتي وابن الرداد، فكان من الفقهاء ما ذكرناه، نسأل الله العافية، وكان المزجاجي من أكثرهم جمعاً وتحصيلاً لكتب هذه الطائفة، لقوته على ذلك باليسار، فحصل «الفصوص» وشروحه و«الفتوحات المكية» وغير ذلك من كتب هذه الطائفة، وأولموا بمطالعتها واعتقادها، ومهر بعضهم في دعوى الاتحاد، حتى حكي أن جماعة يتعاطون كأس الخمر، ويقول أحدهم للآخر: وعزتي لئن لم تعطني الكأس لأرسلك إلى خلقي، أو نحو ذلك، وأن الجماعة منهم يقعون على امرأة أحدهم، ويقولون لها: كلنا واحد بحكم الاتحاد، وبعضهم يقول للآخر: سبحانك، وسب رجل منهم آخر، فقال له ثالث: أتسب الله؟ وأن بعضهم يقول: الجدار هو الله، وبعضهم يقول: الشيخ إسماعيل هو الله، وغير ذلك من القبايح المحكية عنهم، ذكرناها مع بشاعتها لبيان حالهم، فإن هذه الفتنة قلّ نظيرها في الفتن؛ إذ غالب الفتن المتقدمة في الأعصار الموجودة في التاريخ إنما هي في الرفض أو النصب أو القدر أو خلق القرآن أو دعوى النبوة، وأما فتنة الاتحاد والتظاهر بها فلم تكن في اليمن قبل هؤلاء المتصوفة، فبئس البدعة أحدثوا. إلى أن قال: ولكن هؤلاء يدعون أن ثم حقيقة تخالف ظاهر الشريعة، ويجوز التدين بها، وإنما ذهبوا مذهب الجبرية ثم مذهب السوفسطائية والباطنية، وأخرجوها في قالب الحقيقة ليغروا الضعفاء، ويموهوا على ضلالتهم وكفرهم ليخفي، وقد اغتر بمذهبهم خلائق من العامة والعلماء والملوك والمتصوفة، واشتبه حالهم على جماعة من الأكابر لم يعنوا بالبحث عنه. قال: وقد صنفت كتاب «كشف الغطاء عن حقائق التوحيد وعقائد الموحدين ومن خالفهم من المبتدعين»، وبينت فيه حال ابن عربي وأتباعه، وحكيت النصوص في تكفيره، وهو نسيج وحده في بابه، فأسأل الله تعالى أن ينفع به المسلمين، وأن ينصر به الدين. اهـ. انظر لترجمته: «البدر الطالع»: (١/٢١٨)، و«الأعلام»: (٢/٢٤٠).

(١) كفر ابن عربي وأتباعه كثير من العلماء، منهم - غير من ذكر المؤلف - ابن عبد السلام وابن الجزري وابن القيم وأبو حيان صاحب «البحر المحيط» ويدر الدين بن جماعة والبلقيني والحافظ ابن حجر العسقلاني وابن عرفة وابن خلدون وزين الدين العراقي وابن الخياط وابن أبي حجلة وتقي الدين الفاسي وتقي الدين السبكي وعلاء الدين البخاري، ومن علماء اليمن شهاب الدين الناشري مفتي زيد والعلامة إسماعيل المقري والإمام شرف الدين والإمام القاسم بن محمد والمقبلي والعلامة ابن الأمير الصنعاني وغيرهم كثير. انظر: «تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي» لبرهان الدين البقاعي ضمن كتاب «مصرع التصوف» (ص ٥٢) فما بعدها، و«العلم الشامخ» للمقبلي (ص ٥٣٢) فما بعدها، و«إجابة السائل» لابن الأمير (ص ٣٦٥)، و«الصوارم الحداد» للشوكاني (ص ٥٩) فما بعدها.

أقوالهم، وقالوا: إنما تلك ألفاظ منهم ما عرفتم معانيها، ولا فهمتم مقاصدها ومبانيها، وهذا هو [قول] ^(١) الجمهور من أهل السنة ^(٢).

وطائفة توقفت في حالهم، وقالت: هذا من المشتبه، فالله أعلم بحالهم، وهم السخاوي ^(٣) والسيوطي وغيرهما، فتوقفوا في حالهم وما وقع من ألفاظهم ^(٤)، والله أعلم.

وقد شرح «تائية ابن الفارض» القيصري ^(٥)، وكذلك شرح «الفصوص» بشرح تام،

(١) زيادة اقتضاها السياق.

(٢) أهل السنة برآء من الاتحادية ومقالاتهم، وهم الذين بينوا فضائحهم، وهتكوا أستارهم، والظاهر أن المؤلف يقصد بأهل السنة هنا الأشاعرة، وممن نزه ابن عربي الفيروز آبادي كما ذكر المؤلف، وابن حجر الهيتمي في «الفتاوى الحديثية» (ص ٥٠، ٢٩٥)، ونقله عن اليافعي وابن عطاء الله والتاج السبكي وابن أبي شريف وزكريا الأنصاري، والعجيب أن الهيتمي يعتقد ولاية ابن عربي وينهى عن قراءة كتبه، وذكر أن جماعة من الجهال أدمنوا على مطالعتها، فخلعوا ربقة الإسلام والتكليفات الشرعية من أعناقهم.

(٣) هو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي (٨٣١ - ٩٠٢هـ): مؤرخ، عالم بالحديث والتفسير والأدب، أصله من سخا (من قرى مصر)، ومولده في القاهرة، ووفاته بالمدينة، وأسف الناس على فقدته ولم يخلف بعده مثله، وهو من أجل تلاميذ الحافظ ابن حجر العسقلاني، له مصنفات، منها: «الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع»، و«شرح ألفية العراقي» في المصطلح، و«المقاصد الحسنة» في الحديث، وغيرها. انظر «البدر الطالع»: (٢/١٨٤)، و«الأعلام»: (٦/١٩٤).

(٤) للسخاوي رسالة سماها: «القول المنبي في ترجمة ابن عربي»، ولم أقف عليها، والظاهر من كلامه في مواضع من «الضوء اللامع» أنه كان ماثلاً عن ابن عربي وأتباعه، ومن ذلك قوله في «الضوء اللامع»: (٣/٢٣٦) في ترجمة الشيخ زكريا الأنصاري: وكان أحد من كتب في كائنة ابن الفارض، بل هو أحد من عظم ابن عربي، واعتقده، وسماه ولياً، وعذلته عن ذلك مرة بعد أخرى، فما كف. اهـ، وسمى ابن عربي وأتباعه بالاتحادية في ترجمة عبد الرحيم الأبناسي في «الضوء اللامع»: (٤/١٦٥)، وأما السيوطي فله رسالة في تنزيه ابن عربي، لم أقف عليها أيضاً، وحكى عنه السخاوي في «الضوء اللامع»: (٤/٦٩) أنه كان يعتقد ولاية ابن عربي ويحرم النظر في كتبه، وهو بهذا يوافق ابن حجر الهيتمي.

(٥) هو شرف الدين داود بن محمود بن محمد القيصري (... - ٧٥١هـ): أديب، من علماء الروم، من أهل قيصرية، تعلم بها، وأقام بضع سنوات في مصر، وعاد إلى بلده، فدعي للتدريس في (إزنيق)، وكثر تلاميذه فيها، وصنف كتباً كثيرة، منها: «مطلع خصوص الكلم في معاني فصوص الحكم»، ويعرف بـ «مقدمة شرح الفصوص»، و«شرح الخمرية لابن الفارض»، و«رسالة في أحوال الخضر». انظر: «كشف الظنون»: (١/٢٦٦)، (٢/١٢٦٢)، و«الأعلام»: (٢/٣٣٥).

ولمجد الدين^(١) صاحب «القاموس» كتاب في تأويلات كلامات ابن عربي^(٢)، وللشيخ عمر بن موسى المخزومي^(٣)، ومصنف آخر لعلي بن أحمد^(٤) وغيرهم.

وابن الفارض هو القائل في التائية:

ولي من أتم الرؤيتين إشارة^(٥) تنزه عن رأي الحلول عقيدتي

فها هو قد رفع عن نفسه ما يتوهم فيه بأنه يرى الحلول، وأما قوله في التائية:

(١) هو أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد الشيرازي الفيروز آبادي (٧٢٩ - ٨١٧هـ): من أئمة الشافعية، ماهر في اللغة والأدب، ولد بكارزين (بكسر الراء وتفتح) من أعمال شيراز، وانتقل إلى العراق، وجال في مصر والشام، ودخل بلاد الروم والهند، ورحل إلى زبيد سنة (٧٩٦هـ)، فأكرمه ملكها الأشرف إسماعيل، وقرأ عليه، وتزوج ابنته، فسكن زبيد، وولي قضاءها، وانتشر اسمه في الآفاق، حتى كان مرجع عصره في اللغة والحديث والتفسير، وتوفي في زبيد، أشهر كتبه: «القاموس المحيط»، و«المغانم المطابة في معالم طابة»، و«بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز»، وغيرها. انظر: «البدر الطالع»: (٢/٢٨٠)، و«الأعلام»: (٧/١٤٦).

(٢) هو كتاب «الاغتباط بمعالجة ابن الخياط»، جمع فيه أجوبة مسائل سئل عنها بحق ابن عربي. انظر: «إيضاح المكنون» (ص ١٠٦)، و«معجم المطبوعات» (ص ١٧٦).

(٣) هو سراج الدين عمر بن موسى بن الحسن المخزومي، ابن الحمصي (٧٧٧ - ٨٦١هـ): فقيه شافعي، ولد بحمص، وانتقل إلى دمشق وبعلبك وحماة، وولي قضاء طرابلس، ثم سافر إلى مصر واليمن، وفي زبيد نظم ردًا على «الفصوص» لابن عربي في ١٤٠ بيتاً، وعاد إلى طرابلس، وولي قضاء دمشق، ومات ببيت المقدس، من تأليفه: «قصيدة تائية» تزيد على مئة بيت، في إنكار تكفير العلاء البخاري لابن تيمية، و«سطور الأعلام في معرفة الإيمان والإسلام»، ويفهم من كلام المؤلف أن مؤلف صاحب الترجمة في تأويل كلام ابن عربي، لكن الظاهر من ترجمته أن مؤلفه في الرد على ابن عربي. وانظر لترجمته «الضوء اللامع»: (٦/١٣٩)، و«الأعلام»: (٥/٦٨).

(٤) بعدها بياض في الأصل، ولعله يقصد أبا الحسن علاء الدين علي بن أحمد المهائمي المعروف بالمخدوم (٧٧٦ - ٨٣٥هـ): من النوائت: باحث مفسر، كان يقول بوحدة الوجود مقتفياً لابن عربي، مولده ووفاته في مهاثم (من بنادر كوكن، وهي ناحية من الدكن - بالهند - مجاورة للبحر المحيط)، والنوائت طائفة من قريش في بلاد الدكن، وللمهائمي مصنفات عربية، منها: «تبصير الرحمن وتيسير المنان ببعض ما يشير إلى إعجاز القرآن»، و«زوارف اللطائف في شرح عوارف المعارف»، و«خصوص النعم في شرح فصوص الحكم». انظر: «أبجد العلوم»: (٣/٢١٩)، و«الأعلام»: (٤/٢٥٧).

(٥) في الأصل: «ولي بين تلك الإشارتين إشارة»، والتصويب من «ديوان ابن الفارض».

وخلع عذارى فيك فرضي وإن أبى اقد تَرَابِي قَوْمِي والخلاعة سُنتي^(١)

فقال القيصري في شرحه: الخلع: النزع والإلباس، وفلان خلع العذارى أي: غير مقيد بمقتضى الشرائع، والمراد هنا الخروج عن عادات المحجوبين، وعدم التقيد بها لا عن الشريعة. وقوله في سياق النفس:

وفي حبها بعث السعادة بالشقا ضللاً وعقلي عن هداي به عقل^(٢)
وقوله:

تمسك بأذيال الهوى واخلع الحيا واخل سبيل الناسكين وإن جلوا^(٣)

فإنه أراد في قوله: وفي حبها؛ أي: حب النفس وتأثير طاعة الله تعالى وصيانتها من العذاب في الآخرة وحر النار بلطف الله الواحد القهار، باع السعادة الدنيوية الفانية التي هي راحة الدنيا والتوسع في ملاذها بالشقاء، أي: بالتعب في الدنيا، ووضع النفس وعبادة الرب ومداومة الذكر.

وقوله: تمسك بأذيال الهوى أي: هوى النفس إلى الآخرة، واخلع الحياء أي: اخلع لباس الحياء في الدنيا عن الناس، ولا تراع^(٤) حالاتهم وعاداتهم، والبس اللباس الخشن، هذا مراده في ذلك^(٥).

وإن كان جرى غير هذا من الشطح فهو كما قال الإمام الغزالي في «الإحياء»: ومنهم أهل الشطح: وهؤلاء بعض المتصوفة، الذين يدعون الدعاوى العريضة الطويلة في العشق مع^(٦) الله والوصال [المغني عن الأعمال الظاهرة، حتى ينتهي قوم إلى دعوى الاتحاد وارتفاع الحجاب] والمشاهدة بالرؤية والمشاهدة بالخطاب، فيقولون: قال لنا: كذا، وقلنا:

(١) «ديوان ابن الفارض» (ص ٣٠).

(٢) «ديوان ابن الفارض» (ص ٧٩).

(٣) «ديوان ابن الفارض» (ص ٧٧).

(٤) في الأصل: «تراعي»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) وما يدريه أن هذا مراده؟ هل شق عن قلبه؟

(٦) في الأصل: «في الحب في»، والتصويب من «الإحياء».

كذا، [٧٤/أ] ويتشبهون بالحلاج [الذي صلب لأجل إطلاقه كلمات من هذا الجنس]، ويستشهدون بقوله: أنا الحق، وربما يحكون عن أبي يزيد البسطامي أنه قال: سبحاني، وهذا من الكلام عظيم ضرره... إلى آخر ما ذكره^(١). وقد حمل قول أبي يزيد البسطامي على الحكاية عن الله، ومحو الرسوم والفناء لكل شيء من هذه المخلوقات، وتفريد التوحيد لله تعالى، والوجود له سبحانه وتعالى مع التفرقة؛ لأنهم يقولون بالجمع والتفرقة، كما حققه صاحب «العوارف» السهروردي^(٢).

ومن رأى أحوال كبار الصوفية كالجنيد والبسطامي والمحاسبي^(٣) والفضيل بن عياض^(٤) والشيخ الشريف عبد القادر الجيلاني^(٥) وأبي الحسن الشاذلي^(٦) عرف حال

(١) «إحياء علوم الدين» للغزالي: (٤٩/١)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٢) في الأصل: «للسهروردي»، والصواب ما أثبتناه، وانظر: «عوارف المعارف» (ص ٧٩).

(٣) هو أبو عبد الله الحارث بن أسد المحاسبي (... - ٢٤٣هـ): من أكابر الصوفية، ولد ونشأ بالبصرة، ومات ببغداد، كان عالماً بالأصول والمعاملات، واعظاً مبكياً، وله تصانيف في الزهد والرد على المعتزلة والرافضة وغيرهم، قال الذهبي: «المحاسبي كبير القدر، وقد دخل في شيء يسير من الكلام، فنقم عليه، وورد أن الإمام أحمد أثنى على حال الحارث من وجه، وحذر منه، قال سعيد بن عمرو البردعي: شهدت أبا زرعة الرازي، وسئل عن المحاسبي وكتبه، فقال: إياك وهذه الكتب، هذه كتب بدع وضلالات، عليك بالأثر تجد غنية». من كتبه: «آداب النفوس»، و«شرح المعرفة»، في التصوف، و«المسائل في أعمال القلوب والجوارح». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٢/١١١)، و«الأعلام»: (١٥٣/٢).

(٤) هو أبو علي الفضيل بن عياض بن مسعود التميمي اليربوعي (١٠٥ - ١٨٧هـ): الإمام القدوة الثبت، شيخ الإسلام وشيخ الحرم المكي، من أكابر العباد الصالحاء، كان ثقة في الحديث، أخذ عنه خلق منهم الإمام الشافعي، ولد في سمرقند، ونشأ بأبيورد، ودخل الكوفة وهو كبير، وأصله منها، ثم سكن مكة، وتوفي بها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٨/٤٢١)، و«الأعلام»: (١٥٣/٥).

(٥) هو أبو محمد محيي الدين عبد القادر بن موسى الحسن بن الجيلاني (٤٧١ - ٥٦١هـ): الشيخ الإمام العالم الزاهد العارف القدوة، شيخ الإسلام، من كبار الزهاد والمتصوفين، مؤسس الطريقة القادرية، ولد في جيلان (وراء طبرستان)، وانتقل إلى بغداد شاباً، فاتصل بشيوخ العلم والتصوف، وبرع في أساليب الوعظ، وتفقه، وسمع الحديث، وقرأ الأدب، واشتهر، وكان يأكل من عمل يده، وتصدر للتدريس والإفتاء في بغداد، وتوفي بها، ومن كلامه: «اعتقادنا اعتقاد السلف الصالح والصحابة»، ورويت في كراماته الغرائب. له كتب، منها: «الغنية لطالب طريق الحق»، و«الفتح الرباني»، و«فتوح الغيب». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٠/٤٣٩)، و«الأعلام»: (٤/٤٧).

(٦) هو أبو الحسن علي بن عبد الله الشاذلي المغربي (٥٩١ - ٦٥٦هـ): رأس الطائفة الشاذلية، من =

الصوفية^(١). وقد استوفى تراجمهم وأحوالهم كثير من العلماء، وأفردوهم عن غيرهم، مثل العارف ابن الجوزي^(٢) في كتابه «صفة الصفوة»، و«طبقات الصوفية»^(٣)، وأما الحلولية فليسوا منهم^(٤)، فإنهم نصيرية كما تقدم ذكرهم.

= المتصوفة، وصاحب الأوراد المسماة «حزب الشاذلي»، ولد في بلاد «غمارة» بريف المغرب، ونشأ في بني زرويل (قرب شفشاون)، وتفقه وتصوف بتونس، وسكن «شاذلة» قرب تونس، فنسب إليها، وطلب الكيمياء في ابتداء أمره، ثم تركها، ورحل إلى بلاد المشرق، فحج، ثم سكن الإسكندرية، وتوفي بصحراء عيذاب في طريقه إلى الحج، وكان ضريباً، ينتسب إلى الأدارسة أصحاب المغرب، أخبره بذلك أحد شيوخه عن طريق «المكاشفة»، قال الذهبي: «نسب مجهول لا يصح ولا يثبت، كان أولى به تركه وترك كثير مما قاله في تواليفه في الحقيقة، وهو رجل كبير القدر، كثير الكلام على المقام، له شعر ونثر فيه متشابهات وعبارات يتكلف له في الاعتذار عنها»، وله غير «الحزب»: رسالة «الأمين» في آداب التصوف، و«نزهة القلوب وبغية المطلوب»، ولتقي الدين ابن تيمية رد على «حزبه». انظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي: (٢٧٣/٤٨)، و«الأعلام»: (٣٠٥/٤).

(١) إذا كان فيمن ينسب إلى التصوف علماء فضلاء أجلاء زهاد، فليس معناه أن نغض الطرف عن الحلولية وأصحاب وحدة الوجود والزنادقة الذين اتخذوا التصوف نافذة لتشويه تعاليم الإسلام ونشر الوثنية والإباحية في أوساط المسلمين، وكذلك نقول: إذا كان في آل بيت رسول الله ﷺ وفيمن ينسب إلى التشيع علماء فضلاء أجلاء زهاد، فليس معناه أن نغض الطرف عن الرافضة من الباطنية والزنادقة والمجوس الذين اتخذوا التشيع ودعوى المحبة والولاء لآل البيت نافذة لحرب الإسلام والمسلمين، ونشر الوثنية والإباحية والطعن في الكتاب والسنة ونقلتهما من الصحابة رضي الله عنهم.

(٢) هو أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي القرشي البغدادي (٥٠٨ - ٥٩٧هـ): إمام علامة حافظ مفسر مؤرخ، مولده ووفاته ببغداد، ونسبته إلى (مشرعة الجوز) من محالها، له تصانيف كثيرة، منها: «زاد المسير في علم التفسير» و«المنتظم» في التاريخ، و«تلبيس إبليس»، و«الموضوعات في الأحاديث المرفوعات». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣٦٥/٢١)، و«الأعلام»: (٣١٦/٣).

(٣) يوجد أكثر من مؤلف في طبقات الصوفية، منها لأبي عبد الرحمن السلمي، كما في «كشف الظنون»: (١١٠٤/٢).

(٤) تقدم في الحاشية تحت عنوان «الكلام على المطاوعة والحلولية» نقل كلام البغدادي صاحب «الفرق بين الفرق» وأبي الحسن الأشعري والغزالي والمهدي أحمد بن يحيى والعلامة حسين الأهدل وابن تيمية والذهبي بأن الحلولية طائفة من الصوفية، ولولا خوف الإطالة لنقلت ذلك عن كثير من العلماء الأعلام، فكن على حذر من أوهام المؤلف رحمته الله في هذا البحث، ثم وقفت على اعتراف المؤلف بأن الصوفية حلولية، والحمد لله، فقد قال في تاريخه «بهجة الزمن»: (٩١٩/٣) في أحداث سنة (١٠٨٧هـ): وفيها وصلت رسالة من الهند من بعض الصوفية الحلولية الذين فيه إلى مكة، وفيها فلسفة، فأجاب عليها بعض علماء أهل السنة، وكفر المنشي لها، وكتبوا إلى سلطان الهند أنه يحرق كتب المنشي لها. اهـ.

الكلام على الملامتية من الصوفية

وممن يلحق بالنصيرية^(١)؛ قوم يقال لهم: الملامتية^(٢)، لبسوا^(٣) لبس الصوفية، قال السهروردي في كتاب «عوارف المعارف»: وهم في غرور، وهم يتسترون بلبس الصوفية، توكياً تارة ودعوى أخرى، وينتهجون مناهج أهل الإباحة، ويزعمون أن ضمائرهم خلصت إلى الله تعالى، [ويقولون]: هذا هو الظفر بالمراد، وهذا هو عين الإلحاد. إلى آخر ما ذكره في الباب التاسع من «العوارف»^(٤).

وقال في «العوارف» أيضاً: ومنهم قوم يغرقون في بحار التوحيد [ولا يثبتون]، ويسقطون لنفوسهم حركة وفعلاً، يزعمون أنهم مجبورون على الأشياء، وأن لا فعل لهم ولا كسب مع [فعل] الله تعالى، ويسترسلون في المعاصي وكل ما تدعو إليه النفس، ويركنون إلى البطالة ودوام الغفلة والخروج من الملة، وترك الحدود والأحكام والحلال والحرام^(٥).

وذكر صاحب «عوارف المعارف» في الباب التاسع من كتابه المذكور ما لفظه: ومنهم من لا يبالي بما يعرف من حاله وما لا يعرف، ولا يتعطف إلا على طيبة القلب، وهو رأس ماله، وعن عمر بن الخطاب قال: إن أناساً كانوا يؤخذون^(٦) بالوحي على عهد رسول الله ﷺ، وإن الوحي قد انقطع، وإنما نأخذكم الآن بما ظهر من أعمالكم، فمن أظهر

(١) بل من الصوفية كما سينقله المؤلف نفسه بعد قليل عن السهروردي.

(٢) في «الموسوعة الميسرة»: (١١٥٢/٢): الملامتية: يقصد بهم في المصطلح الصوفي: الذين لا يظهرون للخلق أعمالاً وأسراراً، بل يخفون أسرارهم لكمال ذوقهم وقوة شهودهم لربهم، وذلك بأن يظهروا ارتكاب المعاصي بحجة عدم لفت الأنظار إلى صلاحهم، مع عدم التفكير في اقتضاء ثواب العمل في الآخرة. اهـ باختصار يسير.

(٣) في الأصل: «ولبسوا»، ولا لزوم للواو.

(٤) «عوارف المعارف» (ص ٧٨)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٥) «عوارف المعارف» (ص ٨٠)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٦) في الأصل: «يؤخذون»، والتصويب من «البخاري» ومن «عوارف المعارف».

لنا خيراً أمناء وقربناه، وليس إلينا^(١) من سريرته شيء، الله تعالى يحاسبه في سريرته، ومن أظهر لنا سوى ذلك لم نأمنه وإن قال: سريرتي حسنة^(٢). وعنه أيضاً قال: من عرض نفسه للتهم فلا يلومنّ من أساء به الظن^(٣).

فإذا رأينا متهاوناً بحدود الشرع مهملاً للصلوات المفترضات، لا يعتد بحلاوة التلاوة والصوم والصلاة، ويدخل في المداخل المكروهة المحرمة، نرده، ولا نقبله، ولا نقبل دعواه أن له سريرة صالحة.

وعن الجنيد نفع الله به، قال لرجل ذكر المعرفة، فقال الرجل: أهل المعرفة بالله يصلون إلى ترك الحركات من باب البر والتقرب^(٤) إلى الله تعالى، [٧٤/ب] فقال الجنيد: إن هذا قول قوم تكلموا بإسقاط الأعمال، وهذه عندي عظيمة، والذي يسرق ويزني أحسن حالاً من الذي يقول هذا^(٥).

ومن جملة أولئك قوم يقولون بالحلول، ويزعمون أن الله تعالى يحل فيهم، ويحل في أجسام يصطفئها. إلى آخر كلامه^(٦).

وقد قدمنا أنه لا يقول بالحلول أحد من الصوفية إلا النصيرية، وهم غيرهم^(٧)، ومن قال بالحلول ممن يتشبه بالصوفية فليس إلا أنه يتستر بزبي الصوفية، وهو على رأي النصيرية الغوية.

(١) في الأصل: «لنا»، والتصويب من «البخاري» ومن «عوارف المعارف».

(٢) أخرجه عنه البخاري في «صحيحه» (ص ٤٦٤)، كتاب الشهادات، باب الشهداء العدول، حديث رقم (٢٦٤١).

(٣) أخرجه عن عكرمة عن عمر بن الخطاب؛ ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (٣٥٩/٤٤) وابن أبي الدنيا في «الصمت وآداب اللسان» (ص ٣١١).

(٤) في الأصل وفي «العوارف»: «والتقوى»، والتصويب من «حلية الأولياء».

(٥) ذكره عن الجنيد أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء»: (٢٧٨/١٠).

(٦) «عوارف المعارف» (ص ٧٨) فما بعدها.

(٧) لكن الأشعري والغزالي والسهورودي يقولون: إن في الصوفية حلولية، وأهل مكة أدرى بشعابها، والعجب من المؤلف كيف ينقل عن السهورودي الصوفي ما يفيد أن فيمن ينتسب إلى الصوفية حلولية، ثم ينفي ذلك قبل أن يجف قلمه؟! وقد تقدم قبل قليل نقل اعتراف المؤلف في «بهجة الزمن» بأن في الصوفية حلولية.

قال ابن حجر الهيتمي في «شرح الهمزية»: وليس من أولئك العارفان ابن عربي والسراج ابن الفارض وأتباعهما خلافاً لمن زل فيهم^(١) قدمه وطفى قلمه^(٢)، إلا أن يكون أراد بما قاله الذب عن اعتقاد ظواهر عباراتهم المتبادرة عند من لا يحيط [علماً] باصطلاحهم. انتهى كلامه^(٣).

وفي كتاب «المنبي بترجمة ابن عربي» للسخاوي ذكر الخلاف في حال الشيخ ابن عربي بين العلماء، وحكى فيه أقوالهم، فمنهم المشي عليه، وأن لكلاماته وجوهاً هي متأولة^(٤)، ومنهم من عمل بظواهرها، وأنها مخالفة للشريعة، ومنهم المتوقف، وكان السخاوي جملة المتوقفين فيه.

ومن المغفلين^(٥) من ألزم ابن عربي وأتباعه بتصويب الكفار في عبادة الأصنام، وأنه لا

(١) في الأصل: «فيهما»، والتصويب من «المنح المكية».

(٢) رحم الله ابن حجر الهيتمي، فقد ذب عن الحلولية الاتحادية، بينما زل قدمه وطفى قلمه في ابن حزم وابن تيمية حتى كاد يخرجهما عن الإسلام، وسيأتي كلامه فيهما، وتأثر المؤلف ﷺ به، إلا أن المؤلف يعيد النظر أحياناً فيما ينقل، ويتراجع.

(٣) «المنح المكية في شرح الهمزية» لابن حجر الهيتمي (ص ٦٧٣)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٤) كيف نتاول كلام ابن عربي وهو مصرح في كتابه «الفتوحات المكية» أن كلامه على ظاهره؟ فقد نقل السخاوي في «الضوء اللامع»: (١٤٧/٣) عن العلامة الحسين بن عبد الرحمن الأهدل، أنه قال: «وقيل لي عنه - يعني ابن عربي - إنه قال: «إن كلامي على ظاهره، وإن مرادي منه ظاهره»، فكيف يقال: إنه لا يريد ما يدل عليه ظاهر كلامه؟ ولهذا قال ابن الجزري في فتواه عن ابن عربي فيما حكاه العلامة الأهدل في «تحفة الزمن»: (٣٣٢/٢): «لا يلتفت إلى من قال: إن لكلامه تأويلاً، فإنه غلط من قائله». وانظر أيضاً: «الصوارم الحداد» للشوكاني (ص ٢٩).

(٥) إن العلماء الأجلاء الذين ردوا على الحلولية والاتحادية وبينوا فساد عقيدتهم ليسوا مغفلين، بل هم المحققون، ومنهم: العلامة ابن الجزري وسلطان العلماء عز الدين ابن عبد السلام والعلامة الحسين بن عبد الرحمن الأهدل حيث قال في «تحفة الزمن»: (٣٣٢/٢) عند ترجمته لابن الجزري: وقد سأله الفقيه الإمام إسماعيل المقرئ عن ابن عربي في أول قدمه، فماطله في الجواب بسبب بعض أصحابه ممن يراعي المتصوفة، فلما أزمع للرحيل أجاب جواباً طويلاً شافياً بتكفيرهم وإتلاف كتبهم، وروى بإسناده كابراً عن كابر عن الشيخ الإمام ابن عبد السلام أنه قال في ابن عربي: «شيخ سوء، كذاب، يقول بقدوم العالم، ولا يحرم فرجاً!» قال الأهدل: «ولا شك عند المحققين أنه مارق بمذهب الاتحاد، نسأل الله العصمة».

كفر هناك، لَمَّا قال ابن عربي وأتباعه: إن عباد الأصنام ما عبدوا غير الله، وهذا الإلزام هوس وعدم معرفة، فإن عند ابن عربي كفر عابد الصنم بعبادته واعتقاده أنه آلهة^(١)، وإن كان في نفس الأمر في الحقيقة ما عبدوا غير الله نظراً إلى وحدة الوجود^(٢) لأنه ليس بمعبود غير الله تعالى^(٣)، ولا موجود سواه؛ لأن كل شيء غير الله فهو ممحوظ، وهو معنى محو الرسوم

(١) لكن ابن الفارض يقول: إنه لا وجه للإنكار على عباد الأصنام، وإن ذلك عصبية في قوله:

وإن خَرَّ للأحجارِ في البَدِّ عَاكِفٌ فلا وجه للإنكارِ بالعصبية

(٢) وحدة الوجود: «عقيدة إلحادية هندية، قال بها فلاسفة اليونان القدماء، وتبعهم عليها غلاة الصوفية وبعض المذاهب الفلسفية المعاصرة، تقوم هذه المقولة على الوحدة الذاتية لجميع الأشياء، فالعالم بما فيه إنما هو التجلي الإلهي الدائم الذي كان ولا يزال، فالموجود واحد، وهو الله واجب الوجود، فكل شيء هو الله، واختلاف الموجودات هو اختلاف في الصور والصفات مع توحيد في الذات، وهي بذلك امتداد لعقيدة الحلول، وصورة مهذبة للإلحاد، وهذه العقيدة موصلة إلى القول بوحدانية الأديان، وإسقاط التكليف»، وقد رد على أصحاب وحدة الوجود علماء الإسلام، وبينوا فسادها ومخالفتها للعقل والنقل، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله، ومما قاله في «مجموع الفتاوى»: (٤٧٢/١) في الرد عليهم: وأيضاً فيقال لهؤلاء الملاحدة: إن لم يكن في الوجود غيره بوجه من الوجوه لزم أن يكون كلام الخلق وأكلهم وشربهم ونكاحهم وزناهم وكفرهم وشركهم وكل ما يفعلونه من القبائح هو نفس وجود الله، ومعلوم أن من جعل هذا صفة لله كان من أعظم الناس كفراً وضلالاً، وأئمة هؤلاء الملاحدة كابن عربي يقول:

وكل كلام في الوجود كلامه سواء علينا نشره ونظامه

فيجعلون كلام المخلوقين من الكفر والكذب وغير ذلك كلاماً لله، وقد علم بالكتاب والسنة والإجماع وبالعلوم العقلية الضرورية إثبات غير الله تعالى، وأن كل ما سواه من المخلوقات فإنه غير الله تعالى، ليس هو الله ولا صفة من صفات الله، ولهذا أنكر الله على من عبد غيره، ولو لم يكن هناك غير لما صح الإنكار، قال تعالى: ﴿قُلْ أَفَعَبَّرَ اللَّهُ أَمْرَؤَيْكُمْ عَبِدُوكُم مِّنْ دُونِهِ لِيُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَمَّا قَاتَلْتُمُوهُمْ وَاللَّهُ يَبْخُلُ لِلْكَافِرِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أُفِخِدُوكُم مِّنْ دُونِهِ لِيُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَمَّا قَاتَلْتُمُوهُمْ وَاللَّهُ يَبْخُلُ لِلْكَافِرِينَ﴾. اه باختصار، وممن رد عليهم العلامة علي بن سلطان القاري في كتابه «الرد على القائلين بوحدانية الوجود»، والدكتور بكر أبو زيد في كتابه «الإبطال لنظرية الخلط بين دين الإسلام وغيره من الأديان». وانظر: «الموسوعة الميسرة»: (١١٦٨/٢).

(٣) لكن الله تعالى قد صرح في كتابه بمعبودات غيره، فقال: ﴿فَقَالُوا أَتُؤْمِنُ بِشَرِّينَ مِنَّا وَتُؤْمِنُ لَنَا بِعِبَادَتِهِ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْعُجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَذَلَّةٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَكَذَلِكَ نَجْزِي الْمُفْتَرِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ أَنتُمْ لَهَا وَرِدُونَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَأَنذَرْتَهُمْ نَارًا يُوقَدُ مِن لَّيْلٍ وَإِن يَسْمَعُوا كَلِمًا مِّنْهُم مَّا عَصَوْا لَهَا وَعَكَبُوا بِهَا عُنُقَهُمْ﴾، فهذه كلها معبودات غير الله تعالى وإن عبدت بغير حق.

والفناء^(١) لكل شيء غير الله، فليس إلا الله تعالى، فأما كفر العابدين بعبادتهم فهو لا شك كفر في الشريعة والحقيقة، أما الشريعة فظاهر، وأما الحقيقة فلاعتقادهم أن الصنم آلهة، فكفروا بذلك، وإن كان في الحقيقة ما عبدوا غير الله^(٢)، نظراً إلى وحدة الوجود والفناء ومحو الرسوم.



(١) اعلم أن الفناء يطلق على معان منها: «الفناء عن وجود السوى، وهو فناء الملاحدة القائلين بوحدة الوجود، وأنه ما ثم غير، وأن غاية العارفين والسالكين الفناء في الوحدة المطلقة، بل ليس عندهم في الحقيقة رب وعبد. ومن معاني الفناء: الفناء عن شهود السوى، وهو الفناء الذي يشير إليه أكثر الصوفية المتأخرين، ويعدونه غاية، وليس مرادهم فناء وجود ما سوى الله في الخارج، بل فناؤه عن شهودهم وحسهم، فحقيقته غيبة أحدهم عن سوى مشهوده، بل غيبته أيضاً عن شهوده ونفسه، وقد يسمى هذا سكرًا واصطلامًا ومحوًا وجمعًا، والصحابة رضي الله عنهم - وهم سادات العارفين وأئمة الواصلين المقربين وقدوة السالكين - لم يكن منهم من ابتلي بذلك، فلو كان هذا الفناء كمالاً لكانوا هم أحق به وأهله، ولا كان هذا أيضاً لنبينا صلى الله عليه وسلم، ولا حالاً من أحواله، بل كان كما وصفه الله عز وجل بقوله: ﴿مَا زَاغَ الْبَصَرُ وَمَا طَغَى﴾»، «وهذا كلام الله المنزل على رسوله صلى الله عليه وسلم، وهذه سنة الرسول، وهذا كلام خير القرون بعد الرسول، وسادات العارفين من الأئمة، هل جاء فيها ذكر الفناء؟ انظر: «مدارج السالكين» لابن القيم: (١/١٨٤)، و«شرح الطحاوية»: (١/٥٦).

(٢) بل عبدوا غير الله، وهو الصنم، وهذا من شطحات الصوفية، وقد انطلت على المؤلف، عفا الله عنا وعنه.

الكلام على كرامات الأولياء

وهاهنا الكلام على ما يظهر من الخوارق على أيدي الأولياء، فقال كافة العلماء بأنها

جائزة^(١).

(١) اعلم أن إعطاء الله المؤمن الكرامات بإجابة الدعوات وتيسير الطلبات أمر لا شك فيه، ولكن المتصوفة قد توسعوا في حكاية كرامات الأولياء إلى حد الخرافة، بل إلى حد الشرك، ومن وقف على مثل «طبقات الخواص» للشرجي و«طبقات الشعرايين» لم يشك في ذلك، ومن ذلك قول الشعرايين في «طبقاته»: (١٣٣/٢) في ترجمة شيخهم شمس الدين الحنفي: وقال سيدي محمد ﷺ في مرض موته: من كانت له حاجة فليأت إلى قبري، ويطلب حاجته أقضها له، فإن ما بيني وبينكم غير ذراع من تراب، وكل رجل يحجبه عن أصحابه ذراع من تراب فليس برجل. اهـ، فانظر إلى أي حد بلغت الجرأة في التدليس على عباد الله، والدعوة الصريحة إلى الشرك والوثنية تحت ستار كرامات الأولياء. وقد رد على خرافاتهم كثير من العلماء، منهم العلامة البدر المنير محمد بن إسماعيل الأمير - طيب الله ثراه - في رسالته «الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطاف»، فأجاد وأفاد، وقال في مقدمتها (ص ٢): «وبعد، فإني وقفت على مقالة جواب سؤال عن شأن الأولياء الأحياء منهم والأموات، وما لهم من الأحوال والكرامات، مقتضى الجواب فيها: أن للأولياء ما يريدون، وأنهم ممن يقول لأي شيء أرادوه: كن فيكون، وأنهم من القبور لقضاء الحوائج يخرجون، وأنهم لمواقف جهاد الكفار يحضرون، وأن العلماء منهم بعد الموت للعلوم يدرسون، وأن الخضر أخذ عن أبي حنيفة علوم الشريعة بعد أن ضمه الرخام، ولازم قبره خمسة عشر من الأعوام، وأنهم ينكحون في القبور، ويأكلون ويشربون، ولهم ما يشتهون، ومن هذا الكلام الذي تمجده الأسماع، وتقذفه الأفهام، فتعين إيقاظ أهل الغفلة والمنام من القاصرين والعوام، ببيان حقيقة الولي وما ورد في صفته من الآثار، وبيانه من الكتاب والسنة والأخبار، ثم بيان رد ما أورده المجيب من الهذيان، وأنه جعل الأولياء من جملة الأصنام والأوثان، ووصفهم بأنهم كالإله تقدس وتعالى، وأنهم يقولون للشيء كن فكان». إلخ كلامه. وقال أيضاً في الرسالة المذكورة (ص ١٩): «في «جمع الجوامع» لابن السبكي و«شرح» للمحلي ما لفظه: وكرامات الأولياء حق، أي: جائزة وواقعة، قال القشيري: ولا ينتهون إلى نحو ولد بلا والد وقلب جماد بهيمة، قال المصنف: وهذا حق، يخص قول غيره: ما جاز أن يكون معجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولي، لا فارق بينهما إلا التحدي، قال: ومنع أكثر المعتزلة الخوارق من الأولياء، وكذلك الأستاذ أبو إسحق الإسفراييني، قال: كل ما جاز تقديره معجزة للنبي لا يجوز أن يكون ظهور مثله كرامة لولي، وإنما مبالغ الكرامات: إجابة دعوته، أو موافاة ماء في بادية في غير موقع المياه، أو

وذهب^(١) بعض المعتزلة إلى منعها، وأنها تختص بالأنبياء لا غيرهم، وهؤلاء هم البهاشمة منهم، وقال أبو الحسين وغيره من المعتزلة بمقالة أهل السنة من جوازها^(٢)، وإنما الممنوع هو التحدي، وهو ادعاء النبوة، فلا تحصل الخارقة مع ذلك، فأما مع كون هذا الولي متابعاً للنبي ﷺ وعلى ملته وشريعته فلا مانع منها، فإنها كرامة للولي وللنبي وشريعته، واختاره الإمام يحيى بن حمزة وغيره.


واحتجوا بنحو قوله تعالى في مريم حيث قال تعالى: ﴿أَنِّي لَكِبٌ هَذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَرْزُقُ مَنْ يَشَاءُ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [آل عمران: ٣٧] مع أنها غير نبيهة بالإجماع، وكما في قصة

= نحو ذلك مما ينحط عن خرق العادات. انتهى، فإن أريد بالكرامات ما ذكره أبو إسحق الإسفراييني فهو حق لا ريب فيها، ولا يخالف فيها إلا جاهل، أعني نفي الكرامة بهذا المعنى، فمن أنكرها بهذا المعنى فقد فرط، كما أن من ادعى إثبات الخوارق قد أفرط، والحق التوسط بين الطرفين كما يقوله أبو إسحاق وغيره. وأما قوله: إن كل معجزة لنبي تصح أن تكون كرامة لولي فهذه دعوى لا دليل عليها، وقد نقل أقوام عوام كذبات لقوم من الصالحين، تجاوزوا حد الإعجاز، كما في «حلية أبي نعيم» أنه قال قائل لأبي يزيد البسطامي: بلغني أنك تمر في الهواء؟ فقال: وأي أعجوبة في هذا؟ طير يأكل الميتة، ويمر في الهواء، والمؤمن أشرف من طير. انتهى، ولا يقول هذا عارف، فإن الله تعالى جعل من آياته مرور الطير في جو السماء: ﴿أَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ مُسَخَّرَاتٍ فِي جَوْ السَّمَاءِ مَا يُمَسِّكُهُنَّ إِلَّا اللَّهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾، ونحوها من الآيات، ولا يعاب الطير بأنه يأكل من الميتة، بل هي رزقه، ولم تحرم عليه، كما أنها حرمت الزكاة على الغني، وأحلت للفقير، والله سبحانه وتعالى لما أسرى برسوله ﷺ لم يطر [به] في السماء، بل أرسل إليه البراق، ثم صعد إليها على المعراج، فما هذا الكلام الفارغ الذي ينقلونه عن أبي يزيد؟ إن صح فهو من شطحات هؤلاء المتهوكة، ولقد راجت هذه الدعاوى الفارغة على جماعة من علماء الإسلام، صاروا كالعامية في قبول المحالات، فقد ألف الحافظ السيوطي رسالة سماها «المنجلي في تطورات الولي»، وأتى فيها بحكايات باطلة وأقوال عن الأدلة عاطلة، حتى كأنه ما عرف السنة والكتاب، ولا ملأ الدنيا بمؤلفاته التي أتى فيها بكل عجاب، فلا يغتر الناظر بنقل ما يخالف السنة والكتاب، وإن حكاها من العلماء بحر علم عباب. اهـ باختصار.

(١) في الأصل: «وزعم»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) قال الرازي في «تفسيره»: (٧٢/٢١) عن كرامات الأولياء: وأنكرها المعتزلة إلا أبا الحسين البصري وصاحبه محمود الخوارزمي. اهـ، وقال المهدي أحمد بن يحيى في كتاب «القلائد في تصحيح العقائد» ضمن مقدمة «البحر» (ص ٧٤): أما ظهوره [أي: المعجز] على الصالحين فلا يمتنع عندي فيما يدخله بعض لبس، لا الخوارق الباهرة كفلق البحر وقلب العصا حية، لما فيه من حظ مرتبة الأنبياء.

أهل الكهف، وبقائهم المدة الطويلة بغير طعام ولا شراب، وهم أحياء في صفة النيام، ومنها غير ذلك كثير من الأدلة، وللعلم بظهورها من كثير من الأولياء لمن يشاء تعالى لأنها فضل من الله تعالى، بل الولاية نفسها ذكر كثير أنها غير اكتسابية، بل فضل من الله يؤتیه من يشاء^(١)، فإن منهم من ينزع من الملك إلى السلوك، مثل إبراهيم بن أدهم^(٢) لما سمع من قريوس فرسه قائلاً يقول: يا إبراهيم، ما لهذا خلقت، ولا بهذا أمرت^(٣)، فكان إبراهيم بن أدهم المشهور، وكما وقع للشيخ ابن علوان^(٤) من وقوع الطير الأخضر

(١) المؤمنون كلهم أولياء الرحمن، والله تعالى وليهم، قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ آمَنُوا﴾، وأهل الولاية في أصلها سواء، وتكون كاملة وناقصة، فالكاملة تكون للمؤمنين المتقين، كما قال تعالى: ﴿أَلَّا يَرَكَ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا حَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾  الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ، والولاية الكاملة لا تكون إلا بعد تحصيل شروط التقوى، والطريق إلى ولاية الله تعالى بعد الإيمان: أداء الفرائض واجتناب المعاصي، والتقرب إلى الله تعالى بالناوئل، والتقرب إليه سبحانه بالذكر والدعاء، وعليه فالولاية لا تختص بأقطاب الصوفية وأبدالهم، بل إن كثيراً ممن ينسب إلى الولاية سحرة ومشعوذون وجهلة ومبتدعة، يعرف ذلك من وقف على تراجمهم وأخبارهم ممن أكرمه الله بالعقل والاتباع. وانظر: «شرح العقيدة الطحاوية» لابن أبي العز الحنفي: (٢/٥٠٥) فما بعدها، و«الإنصاف لابن الأثير» (ص ٧، ٢٠)، و«قطر الولي على حديث الولي» المطبوع باسم «ولاية الله والطريق إليها» للشوكاني (ص ٣٥١).

(٢) هو أبو إسحاق إبراهيم بن أدهم بن منصور التميمي البلخي (. . . - ١٦١هـ): القدوة الزاهد المشهور، كان أبوه من أهل الغنى في بلخ، فتفقده ورحل إلى بغداد، وجال في العراق والشام والحجاز، وأخذ عن كثير من علمائها، وكان يعيش من العمل بالحصاد وحفظ البساتين والحمل والطحن، ويشترك مع الغزاة في قتال الروم، وجاءه إلى المصيصة (من أرض كيليكيا) عبد لأبيه يحمل إليه عشرة آلاف درهم، ويخبره أن أباه قد مات في بلخ، وخلف له مالاً عظيماً، فأعتق العبد، ووهبه الدراهم، ولم يعبأ بمال أبيه، وكان يلبس في الشتاء فرواً لا قميص تحته، ولا يتعمم في الصيف ولا يحتذي، يصوم في السفر والإقامة، وينطق بالعربية الفصحى لا يلحن، وكان إذا حضر مجلس سفيان الثوري وهو يعظ أوجز سفيان في كلامه مخافة أن يزل، ولعل الراجح أنه مات ودفن في سوفن (حصن من بلاد الروم). انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٧/٣٨٧)، و«الأعلام»: (١/٣١).

(٣) «سير أعلام النبلاء»: (٧/٣٨٨).

(٤) هو أبو الحسن أحمد بن علوان (. . . - ٦٦٥): صوفي يمانى متأدب، من قرية يفرس من ضواحي مدينة تعز، قرأ شيئاً من النحو واللغة، ونظم الشعر، وعمل كاتباً في بعض الدواوين السلطانية كما كان أبوه من قبله، وألف كتباً أو رسائل، منها: «الفتوح المصونة والأسرار المخزونة» تصوف، و«البحر المشكل الغريب» رسالة تصوفية، وله «ديوان شعر». انظر: «السلوك في طبقات العلماء والملوك» للجندي: (١/٣٩٤)، و«الأعلام»: (١/١٧٠).

على كتفه^(١)، وإلقاء شيء من فمه في فمه، فكان بسببه ظهور ولايته وزهده وكراماته^(٢).
[٧٥/أ] وكذلك أبو الغيث بن جميل^(٣) والفضيل بن عياض، وكانوا قبل ذلك قطاع طريق، وكانوا الذين كانوا.

(١) في الأصل: «رأسه»، والتصويب من «السلوك» للجندي: (١/٣٩٤)، ومن «تحفة الزمن» للأهدل: (١/٣١٩).

(٢) ولاية الله تكون بالإيمان والتقوى والعمل الصالح لا بشيء يقذفه طائر، وقد ذكر هذه الخرافة الجندي في «السلوك»: (١/٣٩٤)، حيث قال في ترجمة ابن علوان: ذكر بعض نقله آثاره أنه دعت نفسه وهو شاب إلى قصد باب السلطان والتعرض للخدمة؛ إما مكان أبيه أو غيره، فخرج من ذي الجنان، وصار قاصداً باب السلطان، فلما صار بشيء من الطريق إذ بطائر أخضر قد وقع على كتفه، ثم مد منقاره إلى فيه، ففتح الشيخ فاه له، فصب الطائر إليه شيئاً فابتلعه الشيخ، ثم عاد من فوره إلى بلده، فلزم الخلوّة أربعين يوماً، ثم في اليوم الحادي والأربعين خرج من المتعبد، وقعد على صخرة يتعبد، فانفلقت الصخرة عن كف، وقيل له: صافح الكف، فقال: ومن أنت؟ قال له: أبو بكر، فصافح، فقال له: قد نصبتك شيخاً. اهـ، ولا ندري من هو هذا البعض الذي نقل عنه هذه الخرافة، فالقصة لا تثبت، وقد تقدم في الدراسة - الفصل الأول، المبحث الرابع، المطلب السادس: انتشار خرافات الصوفية ومنكراتهم - نقل كلام العلامة ابن الأمير في أن أكثر ما يحكى من الكرامات إنما هو من كذب العوام الذي راج عند العامة والخاصة.

(٣) هو أبو الغيث بن جميل، كان في بدايته يقطع الطريق، فذكروا أن سبب توبته أنه صعد شجرة يريد أن ينظر إلى السفر إذا أقبل، فبينما هو بأعلى الشجرة يتأمل الطريق إذ سمع قائلاً يقول: يا صاحب العين عليك عين، فكأنما قر ذلك في قلبه، فنزل عن الشجرة مستكين القلب، ونفسه تنازعه في الإنابة، فلم يجد لذلك طريقاً غير الشيخ أبي الحسن علي بن عبد الملك بن أفلح بزبيد، فوصله، وعرض أمره عليه، وسأله أن يأخذ عليه اليد، فأخذ عليه وألزمه الخدمة للزاوية، فأقام يخدمها بالحطب والماء وفي بيت الخلاء دهرأ، ثم كان الشيخ يتبين منه مخايل النجاسة، ثم بعد ذلك تقدم إلى المراوغة إلى الشيخ الأهدل، فأقام عنده أياماً هذبه بها تهذيباً مرضياً، وكان يقول: خرجت من ابن أفلح لؤلؤة عجماء فتقضي الأهدل، ثم بعد ذلك طلع الجبال الشامية، وظهر له أحوال خارقة، حتى مال إليه عالم عظيم من العامة والرؤساء، وصحب جمعاً من الفقهاء، ثم لما قويت الزيدية بنواحي تلك البلاد لقيام عبد الله ابن حمزة أو غيره من أئمتهم، نزل الشيخ إلى تهامة، فسكن بيت عطاء من قريته على كره من أهله، ولم يزل الشيخ في بيته حتى توفي، ومن شعره قوله:

وتجلى لي الاسم القديم بإسمه فانشقت الأسماء من أسمائي
وحباني الملك المهيمن وارضى فالأرض أرضي والسماء سمائي

إن قيل: إن صورة الخوارق قد تظهر على غير الأولياء كالسحرة، فإنهم يمشون على الماء، ويطيرون في الهواء، ويظهرون الفاكهة في غير وقتها، ويأكلونها، ويخبرون بأشياء من الغائبات.

قيل له: الفارق؛ أن تنظر في حال الرجلين، الولي والساحر، فإن رأيت الرجل يقيم الصلاة والزكاة والصيام ويجتنب الحرام فهو ولي، وما حصل على يديه كرامة، وإن رأيت بالعكس فهو ساحر، وما حصل على يديه ابتلاء من الله تعالى له.



= وشعره هذا يدل على أنه من أصحاب وحدة الوجود، ومن أراد التوبة فعليه تحقيق شروطها، ولا يحتاج إلى طريق غير الطريق التي أرشدنا الله إليها في كتابه وسنة رسوله ﷺ، ولا يحتاج إلى أخذ اليد المذكورة في الترجمة، وقد أنكر العلامة الحسين الأهدل في «تحفة الزمن»: (١٩١/٢) نسبة هذين البيتين إلى أبي الغيث بن جميل لأنه كان أمياً لا يكتب ولا يقرأ، قال: «وهما لبعض أتباع ابن عربي»، فالله أعلم، وليست الكتابة والقراءة من شروط الشعر. وانظر: «السلوك» للجندي: (١/٣٣٢).

الكلام في الغناء والسماع

إذا عرفت هذا فبقي الكلام في الغناء والسماع الذي كان من بعض الصوفية، فهذه المسألة اختلف فيها العلماء، فمنهم من حرمه إذا كان بالآلات، ومنهم من أجازته، وقال: الأعمال فيه بالنيات، وإنما يحرم إذا أراد به صاحبه البطالات. وقد عقد له الإمام الغزالي في كتابه «الإحياء» باباً كاملاً، وبين فيه أقوال العلماء وحججهم وخلافاتهم^(١)، وغيره من العلماء^(٢)،

(١) «إحياء علوم الدين»: (٣١٨/٢) فما بعدها.

(٢) من أحسن من تكلم عن الغناء الإمام الشوكاني في رسالته «إبطال دعوى الإجماع على تحريم مطلق السماع»، فقد عزا في هذه الرسالة القول بتحريم الغناء إذا كان بآلة من الآلات المعروفة إلى جماهير العلماء، وعزا الترخيص في ذلك إلى أهل المدينة ومن وافقهم من علماء الظاهر وجماعة من الصوفية، قال: «وأما مجرد الغناء من غير آلة فقد ذهب إلى تحليله جمهور العلماء، بل قال الأذفوي في «الإمتاع»: إن الغزالي نقل في بعض تواليفه الفقهية الاتفاق على حله»، وذكر في رسالته أدلة المحرمين والمرخصين، ثم قال: «وبعد هذا كله فنقول: السماع لا شك بعدما ذكرنا من اختلاف الأقوال والأدلة أنه من الأمور المشتبهة، والمؤمنون وقافون عند الشبهات، كما ثبت ذلك في الحديث الصحيح عنه ﷺ: «فمن ترك المشتبهات فقد استبرأ لعرضه ودينه، ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه»، ولا سيما إذا كان مشتملاً على ذكر القدود والحدود والدلال والجمال والهجر والوصال والفم والرشف والتهتك والكشف ومعاقرة العقار وخلع العذار والوقار، فإن سامع هذه الأنواع من مجامع السماع لا ينجو من بلية، ولا يسلم من محنة، وإن بلغ من التصلب في ذات الله إلى حد يقصر عنه الوصف، وكم لهذه الوسيلة من قتل دمه مطلول، وأسير بهموم غرامه وهيامه مكبول، ولا سيما إذا كان المغني حسن الصورة والصوت، كالمرأة الحسنة والغلام الجميل، وما كان الغناء الواقع في زمن العرب في الغالب إلا بأشعار فيها ذكر الحرب وصفات الطعن والضرب، ومدح صفات الشجاعة والكرم، والتشبيب بذكر الديار ووصف أصناف النعم، فليحذر المتحفظ لدينه الراغب في السلامة، فإن للشيطان حبال ينصب لكل إنسان منها ما يليق به، وربما كان الغناء على الصفة التي وصفناها من أعظم خدائع الخبيث، ولا سيما لمن كان في زمن الشيبة، فإن نفسه تميل إلى المستلذات الدنيوية بالطبع، وأيضاً السماع من أعظم الأسباب الجالبة للفقر، المذهبة للأموال وإن كانت عظيمة القدر، وقد قال بعض الحكماء: إن السماع من أسباب الموت، فقيل له: كيف ذلك؟ فقال: لأن الرجل يسمع فيطرب، فينفق فيسرف، فيفتقر فيغتم، فيعتل فيموت». انظر: «إبطال دعوى الإجماع على تحريم مطلق السماع» للشوكاني ضمن «الفتح الرباني»: (٥٢٠٥/١٠) فما بعدها.

لكنه ذكر في «مختصر الإحياء» لبعض أهل السنة^(١) أن كلام الغزالي إنما هو في مطلق السماع بالصوت الحسن وبالدف ونحوه، لا بالمزمار ونحوه من الآلات^(٢). ومنهم من أطلق جوازه بالآلات، وصنف فيه وبين الحجج عليه، كالشيخ إسماعيل الحضرمي^(٣) من الشافعية وغيره. وأما ابن حجر الهيتمي فإنه ذكر التوسط فيه، وقال: يحرم بالآلات لا غيرها من الصوت الحسن، فجائز بالإجماع، كما ذكره في كتابه «كف الرعاع في اللهو والسماع»^(٤).

وشرط المبيح لذلك من الصوفية شروطاً، قال صاحب «العوارف»: منها؛ أن لا يكون ذلك قصداً للهو والهوى، ومنها؛ أن يكون السماع بالقصائد التي فيها ذكر الجنة والنار، والتشويق إلى دار القرار، ووصف نعم الملك الجبار، وذكر العبادات، والترغيب في الخيرات، ومن ذلك قصائد الحُجاج في وصف الحج، وما كان فيه ذكر الخدود ووصف النساء والخمر والدنان فلا يليق بأهل الدين الاجتماع لمثل ذلك^(٥). وروى صاحب «العوارف» جواز السماع عن الجنيد وغيره من المتقدمين المشهورين بهذه الشروط المذكورة^(٦).

- (١) لكتاب «إحياء علوم الدين» مختصرات كثيرة كما في «كشف الظنون»: (١/٢٤)، ولا ندرى ما المقصود منها.
- (٢) وهذا هو الصواب، وسأنقل لك بعد قليل كلام الغزالي في ذلك.
- (٣) هو قطب الدين إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن علي الحضرمي (.... - ٦٧٦هـ): فاضل زاهد، من فقهاء الشافعية، أصله من حضرموت، ومولده ووفاته في قرية الضحي، من أعمال (المهجم) التابعة لزبيد، ولي قضاء الأقضية في زبيد، وصنف كتباً، منها: «عمدة القوي والضعيف الكاشف لما وقع في وسيط الواحد من التبديل والتحريف»، و«شرح المذهب» في فقه الشافعية، و«مختصر مسلم»، و«الفتاوى». انظر: «طبقات الشافعية الكبرى»: (٨/١٣٠)، و«الأعلام»: (١/٣٢٤).
- (٤) في نسبة هذا القول إلى ابن حجر الهيتمي نظراً، فقد عقد ابن حجر باباً لتقسيم الغناء المحرم وغيره، فقال: «القسم الأول: في سماع مجرد الغناء من غير آلة». وحاصل كلامه أن الغناء إذا كان بغير آلة ينقسم إلى ثلاثة أقسام: قسم محرم بلا خلاف، وقسم مباح بلا خلاف، وقد يكون مندوباً، وقسم مختلف فيه، ولولا خوف الإطالة لنقلت كلامه في ذلك، فارجع إليه لتعرف وهم المؤلف ﷺ في نقل الإجماع على جواز الغناء إذا كان بغير آلة، والله أعلم. وانظر: «كف الرعاع عن محرمات اللهو والسماع» لابن حجر الهيتمي، مطبوع آخر «الزواجر عن اقتراف الكبائر» له: (٢/٢٧٣) فما بعدها.
- (٥) «عوارف المعارف» (ص ١٧٥).
- (٦) «عوارف المعارف» (ص ١٧٤)، ونقل في (ص ١٨٧) عن الجنيد تركه.

واحتج على إباحته الغزالي^(١) وأبو طالب^(٢) صاحب «قوت القلوب»^(٣)، قال: ونقله عن جماعات من الصحابة، منهم عبد الله بن جعفر^(٤) وابن الزبير وعبد الله بن

(١) «إحياء علوم الدين»: (٢/ ٣٢١)، لكن الغزالي إنما أجاز مطلق السماع، لكنه حكم بتحريمه لعوارض خمسة: العارض الأول: أن يكون من امرأة لا يحل النظر إليها، وتخشى الفتنة من سماعها، وفي معناها الصبي الأمرد الذي يخشى فتنته. العارض الثاني: في الآلة، بأن تكون من شعار أهل الترف أو المخشئين، وهو المزامير والأوتار وطبل الكوبة. العارض الثالث: في نظم الصوت، وهو الشعر، فإن كان فيه شيء من الخنا والفحش والهجو، أو ما هو كذب على الله ورسوله ﷺ أو على الصحابة رضي الله عنهم كما رتبته الروافض في هجاء الصحابة وغيرهم، فسماع ذلك حرام بألحان وغير ألحان. العارض الرابع: في المستمع، وهو أن تكون الشهوة غالبية عليه، وكان في غرة الشباب، فالسماع حرام عليه، سواء غلب على قلبه حب شخص معين أو لم يغلب. العارض الخامس: أن يكون الشخص من عوام الخلق، ولم يغلب عليه حب الله تعالى، فيكون السماع له محبوباً، ولو غلبت عليه الشهوة فيكون في حقه محظوراً. اهـ باختصار من «إحياء علوم الدين»: (٢/ ٣٣٣)، وبهذا يظهر غلط من نسب إلى الغزالي ﷺ إباحة السماع المحرم، وهذه عادة أصحاب الفجور، فإنهم ينسبون إباحة فجورهم إلى عالم من الكبار، دون مراعاة الشروط التي اشترطها في قوله بالإباحة.

(٢) هو أبو طالب محمد بن علي بن عطية الحارثي المكي (. . . - ٣٨٦هـ): واعظ زاهد فقيه، من أهل الجبل (بين بغداد وواسط)، نشأ واشتهر بمكة، ورحل إلى البصرة، فاتهم بالاعتزال، وسكن بغداد، فوعظ فيها، وخلط في كلامه، وحفظ عنه الناس أقوالاً، منها أنه قال: «ليس على المخلوقين أضر من الخالق»، فبدعوه وهجره، فبطل الوعظ، وتوفي ببغداد، له: «قوت القلوب» في التصوف، قال الخطيب البغدادي: «ذكر فيه أشياء منكرة مستشعنة في الصفات»، وله: «علم القلوب»، و«أربعون حديثاً»، أخرجها لنفسه. انظر: «لسان الميزان»: (٥/ ٣٠٠)، و«الأعلام»: (٦/ ٢٧٤).

(٣) تكلم أبو طالب المكي عن السماع، وبالرغم من كونه من أقطاب المتصوفة لكنه لم يذهب إلى إباحته مطلقاً، بل ذكر أن فيه حراماً وحلالاً وشبهة، والظاهر من كلامه أنه يباح إذا كان بالشعر الذي فيه ذكر الله والتخويف منه والتشويق إلى الجنة، ونحوه، إذا لم يكن معه نغمة، والظاهر أن مثل ذلك لا نزاع في إباحته. قال: فأما من سمعه على نغمة أو لأجل صوت أو ليلهو به أو ليستروح إليه فهذا لاعب لاه، لا يحل له إذ ليس مراداً به. اهـ. انظر: «قوت القلوب في معاملة المحبوب» لأبي طالب المكي: (٢/ ١١٩)، وفي هذا الكتاب كثير من الخرافات والأباطيل، فتنبه.

(٤) هو أبو جعفر عبد الله بن جعفر بن أبي طالب الهاشمي القرشي (١ - ٨٠هـ): صحابي، أمه أسماء بنت عميس، أخت ميمونة بنت الحارث لأمها، ولد بأرض الحبشة لما هاجر أبواها إليها، وهو أول من ولد بها من المسلمين، وأتى البصرة والكوفة والشام، قال ابن عبد البر: «يقال: إنه لم يكن في الإسلام أسخى منه، وكان لا يرى بسماع الغناء بأساً»، وكان أحد الأمراء في جيش علي يوم صفين، ومات بالمدينة. انظر: «الاستيعاب»: (٣/ ٨٨١)، و«الإصابة»: (٤/ ٤٠)، و«الأعلام»: (٤/ ٧٦).

الحسن^(١). وقال الشافعي في كتاب القضاء: الغناء لهو مكروه، يشبه الباطل، من استكثر منه فهو سفيه، ترد شهادته^(٢).

واختار السيد محمد بن إبراهيم إباحته، وقال: الأحاديث في النهي عنه لم تصح^(٣)، ولفظه في شرح الأبيات لصنوه السيد الهادي بن إبراهيم^(٤) التي في مقامات الصوفية، فقال ما لفظه: أحاديث الإباحة صحيحة المعنى لا تدفع، مكشوفة المعنى لا تتقنع، وأحاديث التحريم ما بين موضوع من الراس، وضعيف ليس لصحته أساس. وقد ثبت الخطاب في حديث

(١) هو أبو محمد عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (٧٠ - ١٤٥هـ): تابعي ثقة جليل القدر من أهل المدينة، كان ذا عارضة وهيبة ولسان وشرف، وكانت له منزلة عند عمر بن عبد العزيز، ولما ظهر العباسيون قدم مع جماعة من الطالبين على السفاح وهو بالأنبار، فأعطاه ألف درهم، وعاد إلى المدينة، ثم حبسه المنصور عدة سنوات من أجل ابنه محمد وإبراهيم، ونقله إلى الكوفة، فمات سجيناً فيها. انظر: «تقريب التهذيب»: (٤٨٦/١)، و«الأعلام»: (٧٨/٤).

(٢) نص العبارة في «الأم»: (٢٠٩/٦): قال الشافعي رحمه الله تعالى في الرجل يغني، فيتخذ الغناء صناعته، يؤتى عليه ويأتي له، ويكون منسوباً إليه مشهوراً به معروفاً، والمرأة: لا تجوز شهادة واحد منهما، وذلك أنه من اللهو المكروه الذي يشبه الباطل، وإن من صنع هذا كان منسوباً إلى السفه وسقطة المروءة، ومن رضي بهذا لنفسه كان مستخفاً وإن لم يكن محرماً بين التحريم، ولو كان لا ينسب نفسه إليه، وكان إنما يعرف بأنه يطرب في الحال، فترنم فيها، ولا يأتي لذلك، ولا يؤتى عليه، ولا يرضى به، لم يسقط هذا شهادته، وكذلك المرأة... قال: فأما استماع الحذاء ونشيد الأعراب فلا بأس به قل أو كثر، وكذلك استماع الشعر.

(٣) بل صحت في تحريمه أحاديث، منها حديث عبد الرحمن بن غنم عن أبي عامر أو أبي مالك الأشعري وهو في «البخاري» وسيأتي الكلام عليه، واعتراف الحافظ ابن الوزير بصحته، وهو في تحريم آلات العزف، وصحت أحاديث أخرى ذكرها الألباني في كتابه تحريم آلات الطرب لا نطول الحواشي بذكرها، فلتنظر هناك.

(٤) هو جمال الدين الهادي بن إبراهيم بن علي الوزير (٧٥٨ - ٨٢٢هـ): باحث، من علماء الزيدية باليمن، ولد في هجرة الظهرابين من شطب، وأقام بصنعاء، ورحل إلى صعدة ومكة، ومات بدمار، وبرع في عدة علوم، واشتهر ذكره وطار صيته، وصنف تصانيف، منها: «كفاية القانع في معرفة الصانع»، وكتاب «الطرازين المعلمين في فضائل الحرمين المحرمين»، و«رياض الأَبصار في ذكر الأئمة الأَقمار»، وغيرها، وله نظم في غاية الحسن، وبينه وبين علماء عصره مراسلات ومكاتبات ومشاعرات. انظر: «البدر الطالع» (٣١٦/٢)، و«الأعلام»: (٥٨/٨).

«اختلاف أمتي رحمة»^(١)، وهو من حفاظ هذه الأمة، [٧٥/ب] فكيف^(٢) يضيق على رهبان هذه الأمة المرحومة حتى تحملوا أعباء المجاهدة وأثقال المراقبة^(٣)، وتركوا^(٤) الجاه والمال والإخوان والمنازل والأوطان، واحتاجوا إلى الاسترواح بشيء من [المباح، ونظروا إلى المباحات، فوجدوا كثيراً منها يجر إلى الدنيا، ويفتر العزيمة، فكرهوا ملابسة أكثر] المباحات التي كان السلف يستروحون إليها، [من] مخالطة^(٥) الإخوان [ومداعبة الأزواج والأولاد] وإصلاح الأموال و[مخالطة] العلماء والمتعلمين والأمراء والمجاهدين، وخافوا من الاسترواح إلى هذه الأشياء الرجوع إلى القهقري والتسلسل إلى الفتن الكبرى، ورأوا السماع يقوي العزائم، ويوقظ النائم، ويحرك الساكن، ويثير الكامن، مع إباحته عندهم، وشهرته عن سلفهم^(٦). ثم قال^(٧): وما صح من أحاديث المنع إلا حديث عبد الرحمن بن عَنَم^(٨)، ومنع

(١) نقل ذلك عن الخطابي النووي في «شرح مسلم»: (٩٣/١١)، ولم يعزه إلى كتاب، وعزي في «المقاصد الحسنة» للسخاوي إلى «غريب الحديث» للخطابي، ولم أعر عليه فيه، وفي «المقاصد الحسنة» للسخاوي (ص ٧٠): «ولم يقع في كلام الخطابي شفاء في عزو الحديث، ولكنه أشعر بأن له أصلاً عنده». وقال ابن الملقن في «تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج»: (٧١/١): «هذا الحديث لم أر من خرجه مرفوعاً بعد البحث الشديد عنه»، ونقل المناوي في «فيض القدير»: (٢١٢/١) عن السبكي قوله في هذا الحديث: «وليس بمعروف عند المحدثين، ولم أقف له على سند صحيح ولا ضعيف ولا موضوع»، وقال الألباني في «السلسلة الضعيفة»: (١٤١/١)، حديث رقم (٥٧): «لا أصل له، ولقد جهد المحدثون في أن يقفوا له على سند فلم يوفقوا». اهـ، ولا ريب أن هذا الحديث الموضوع معارض لقول الله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ۗ إِلَّا مَن رَّجِمَ رَبُّكَ ۗ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ نَفَرُوا وَخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۗ﴾، وغيرها من الآيات التي تحث على الاجتماع وتنهى عن التفرق والاختلاف، وعلى فرض صحة الحديث فهو محمول على اختلاف المجتهدين في المسائل التي لا نص فيها، إذا لم يصحب ذلك تفرق وعداء وتعصب.

- (٢) في الأصل: «وكيف»، والتصويب من «شرح أبيات في التصوف».
- (٣) في الأصل: «المقاربة»، والتصويب من «شرح أبيات في التصوف».
- (٤) في الأصل: «وترك»، والتصويب من «شرح أبيات في التصوف».
- (٥) في الأصل: «بمخالطة»، والتصويب من «شرح أبيات في التصوف».
- (٦) «شرح أبيات في التصوف» للعلامة محمد بن إبراهيم الوزيرق ١٦٠، مخطوط، وما بين المعقوفتين زيادة منه.
- (٧) هذا القول في «شرح أبيات التصوف» قبل الكلام السابق.
- (٨) هو عبد الرحمن بن عَنَم الأشعري (. . . - ٧٨هـ): مختلف في صحبته، وذكره العجلي في كبار ثقات التابعين. انظر: «تقريب التهذيب»: (١/٥٨٦).

صحته أيضاً ابن حزم^(١)، وإنما فيه ذم من جمع بين استحلال الخمر والمعازف، ولا يوجد في [كفر] هذا^(٢) مخالف^(٣)، ورواية ابن ماجه^(٤) في ذلك صريحة، لكنها غير صحيحة^(٥). وعلى الجملة؛ إن الخلاف في السماع بين العلماء ظاهر، ولا شك في كراهته.

(١) الحديث أخرجه البخاري في «الصحیح» (ص ١٠٦١)، كتاب الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسميه بغير اسمه، حديث رقم (٥٥٩٠) عن عبد الرحمن بن غنم الأشعري قال: حدثني أبو عامر أو أبو مالك الأشعري، والله ما كذبتني، سمع النبي ﷺ يقول: «ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر والحرير والخمر والمعازف، ولينزلن أقوام إلى جنب علم يروح عليهم بسارحة لهم، يأتيهم - يعني الفقير - لحاجة فيقولون: ارجع إلينا غداً، فيبيتهم الله، ويضع العلم، ويمسح آخرين قرده وخنازير إلى يوم القيامة». قال ابن حزم في «المحلى»: (٥٩/٩): «وهذا منقطع، لم يتصل ما بين البخاري، وصدقة بن خالد». يقصد ابن حزم أن قول البخاري: «قال هشام بن عمار: حدثنا صدقة بن خالد... إلخ ليس موصولاً؛ لأن البخاري علقه عن هشام بن عمار، وأجيب عنه بأن البخاري قد لقي هشام بن عمار، وسمع منه، وأنه علقه بصيغة الجزم، والبخاري أبعد الخلق عن التدليس، وأن الحديث متصل من طرق، من طريق هشام وغيره، فمن ذلك ما رواه أبو بكر الإسماعيلي في «مستخرجه» على «البخاري»، قال: «حدثنا الحسن وهو ابن سفيان النسوي الإمام قال: حدثنا هشام بن عمار»، فذكره، فهذا اتصال بالاتفاق برجال البخاري، ولهذا قال ابن الصلاح: «ولا التفات إلى ابن حزم في رده ذلك، وأخطأ في ذلك من وجوه، والحديث صحيح معروف الاتصال بشرط الصحيح»، وقال الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير: «والصحيح صحة الحديث بلا ريب». وانظر: «فتح الباري»: (١١/١٧٦)، و«توضيح الأفكار» لابن الأمير: (١٤٥/١) فما بعدها.

(٢) في الأصل: «ذلك»، والتصويب من «شرح أبيات في التصوف».

(٣) في جواب الحافظ ابن الوزير نظر، ففي قول النبي ﷺ: يستحلون دليل على تحريم المذكورات بعده، وهي الزنا والحرير والخمر والمعازف.

(٤) كأنه يشير إلى حديث صفوان بن أمية الذي أخرجه ابن ماجه في «السنن» (ص ٣٩٢)، كتاب الحدود، باب المخنثين، حديث رقم (٢٦١٣)، ولفظه: كنا عند رسول الله ﷺ، فجاء عمرو بن مرة، فقال: يا رسول الله، إن الله قد كتب علي الشقوة، فما أراني أرزق إلا من دفي بكفي، فأذن لي في الغناء في غير فاحشة، فقال رسول الله ﷺ: «لا أذن لك ولا كرامة ولا نعمة عين، كذبت أي عدو الله، لقد رزقك الله طيباً حلالاً، فاخترت ما حرم الله عليك من رزقه مكان ما أحل الله عز وجل لك من حلاله، ولو كنت تقدمت إليك لفعلت بك وفعلت، قم عني وتب إلى الله، أما إنك إن فعلت بعد التقدمة إليك ضربتك ضرباً وجيعاً، وحلقت رأسك مثلة، ونفيتك من أهلك، وأحللت سلبك نهبه لفتيان أهل المدينة»، وذكره الألباني في «ضعيف سنن ابن ماجه» (ص ٢٠٨)، حديث رقم (٥٧٠)، وقال: موضوع.

(٥) «شرح أبيات في التصوف» للعلامة محمد بن إبراهيم الوزير (ق ١٦٠)، مخطوط، وما بين المعوقتين زيادة منه.

الكلام في الضرب بالدفء والجداء واللعب بالدرق والسبق

ومما نص العلماء على جوازه وإباحته؛ لعب الأجناد بالدرق^(١) واللعب بالخييل والسبق^(٢) لما فيه من التدريب على الجهاد في سبيل الله، ولما ثبت [من]^(٣) وقوع اللعب بالدرق في زمان النبي ﷺ، ولما ثبت من ضرب الدفوف في العرسات والأعياد، ونحوها كما ورد بها صحيح الأخبار، ومنها خبر الجاريتين^(٤).

قال أبو البقاء الحنفي^(٥) في «شرح مقدمة الغزنوي»^(٦) من الحنفية: لا بأس للنساء

(١) الدرقة: جمع درقة، وهي ترس من جلود، ليس فيه خشب ولا عَقَب. انظر: «لسان العرب»: (٣٣٣/٤)، مادة: (درق).

(٢) دليبه ما أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص ٥١٥)، كتاب الجهاد والسير، باب إضمار الخيل للسبق، حديث رقم (٢٨٦٩) ومسلم - واللفظ له - في «الصحيح» (ص ٨٣٨)، باب المسابقة بين الخيل وتضميرها، حديث رقم (١٨٧٠) عن ابن عمر «أن رسول الله ﷺ سابق بالخيل التي قد أضمرت من الحفيا، وكان أمدها ثنية الوداع، وسابق بين الخيل التي لم تضمر من الثنية إلى مسجد بني زريق، وكان ابن عمر فيمن سابق بها».

(٣) زيادة اقتضاها السياق.

(٤) أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص ١٦٧)، كتاب العيدين، باب الحراب والدرق يوم العيد، حديث رقم (٩٤٩، ٩٥٠)، عن عائشة، قالت: دخل علي رسول الله ﷺ وعندي جاريتان تغنيان بغناء بعث، فاضطجع على الفراش، وحول وجهه، ودخل أبو بكر، فانتهرني، وقال: مزمار الشيطان عند النبي ﷺ؟ فأقبل عليه رسول الله ﷺ، فقال: «دعهما»، فلما غفل غمزتهما، فخرجتا، وكان يوم عيد، يلعب السودان بالدرق والحراب، فإما سألت النبي ﷺ، وإما قال: «تشتهين تنظرين؟» فقلت: نعم، فأقامني وراءه خدي على خده، وهو يقول: «دونكم يا بني أرفدة»، حتى إذا مللت قال: «حسبك؟» قلت: نعم، قال: «فاذهبي».

(٥) هو بهاء الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن الضياء القرشي العمري المكي (٧٨٩ - ٨٥٤هـ): فقيه حنفي، صاغانى الأصل، ولد وتوفي بمكة، وولي قضاءها، من كتبه: «شرح مجمع البحرين» في الفقه، و«تاريخ مكة المشرفة والمسجد الحرام والمدينة الشريفة»، و«ضياء المعنوية على المقدمة الغزنوية». انظر: «كشف الظنون»: (١٨٠٢/٢)، و«الأعلام»: (٣٣٢/٥).

(٦) هو أحمد بن محمد بن محمود الغزنوي (..... - ٥٩٣هـ): أصولي فقيه، من أكابر علماء الحنفية، =

بضرب الدف في العرس والختان، ولا بأس بالحداء في السير للسرعة وتبسيط النفوس وترويحها^(١)، وكذلك في الأعمال، كما في «الصحيحين»، قال: كان النبي ﷺ ينقل التراب يوم الخندق، ويقول:

والله لولا الله ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
إلى قوله: إذا أرادوا فتنة أيينا، يرفع بها صوته؛ أيينا أيينا^(٢).

وقال أنس: جعل المهاجرون والأنصار يحفرون الخندق، ويقولون:

نحن الذين بايعوا محمداً على الجهاد ما بقينا أبداً
فيجيهم النبي ﷺ:

لا عيش إلا عيش الآخرة فاغفر للأنصار والمهاجرة^(٣)

= مات في حلب، من كتبه: «الروضة في اختلاف العلماء»، و«المقدمة المختصرة»، ويسمى «المقدمة الغزنوية»، في الفقه، و«روضة المتكلمين» في أصول الدين. انظر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية» لعبد القادر بن أبي الوفاء القرشي: (١/١٢٠)، و«الأعلام»: (١/٢١٧).

(١) دليله ما أخرجه البخاري (ص٧٦١)، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، حديث رقم (٤١٩٦)، عن سلمة بن الأكوع قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ إلى خيبر، فسرنا ليلاً، فقال رجل من القوم لعامر بن الأكوع: ألا تسمعون من هنيهاتك؟ قال: وكان عامر رجلاً شاعراً، فنزل يحدو بالقوم، يقول:

اللهم لولا أنت ما اهتدينا ولا تصدقنا ولا صلينا
فاغفر فداء لك ما اقتفينا وثبت الأقدام إن لاقينا
وألقيين سكينه علينا إنا إذا صيح بنا أتينا

وبالصياح عولوا علينا

فقال رسول الله ﷺ: «من هذا السائق؟» قالوا: عامر بن الأكوع، فقال: «يرحمه الله... الحديث.»
(٢) أخرجه عن البراء بن عازب البخاري في «الصحيح» (ص٧٤٥)، كتاب المغازي، باب غزوة الخندق، حديث رقم (٤١٠٤)، ومسلم في «الصحيح» (ص٨٠٥)، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب، حديث رقم (١٨٠٣).

(٣) أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص٥١٠)، كتاب الجهاد والسير، باب التحريض على القتال، حديث رقم (٢٨٣٤)، ومسلم في «الصحيح» (ص٨٠٦)، كتاب الجهاد والسير، باب غزوة الأحزاب، حديث رقم (١٨٠٥).

وللشيخ أحمد بن محمد بن محمد الطوسي^(١) مصنفٌ في إباحة السماع والدف، وذكر فيه أن من زعم تحريمه لزمه سماع النبي ﷺ لغناء بعث ولعب الحبشة أن يكون حراماً، ومن اعتقد أن النبي ﷺ سمع الحرام لزمه^(٢) الكفر. في كلام طويل ذكره.



(١) هو أبو الفتوح مجد الدين أحمد بن محمد بن محمد بن أحمد الطوسي الغزالي (.... - ٥٢٠هـ): واعظ، وهو أخو الإمام أبي حامد الغزالي، درس بالنظامية نيابة عن أخيه لما ترك التدريس زهادة فيه، أصله من طوس، ووفاته بقزوين، له: «الذخيرة في علم البصيرة» تصوف، و«لباب الإحياء» اختصر فيه «إحياء علوم الدين» لأخيه، و«بوارق الإلماح في الرد على من يحرم السماع»، ولم أعثر عليه. انظر: «طبقات الشافعية الكبرى»: (٦/٦٠)، و«الأعلام»: (١/٢١٤).

(٢) في الأصل: «لزم»، والصواب ما أثبتناه.

الكلام على المجازيب من الصوفية

إن قيل: فماذا يقال في المجازيب الذين لا يزالون، فإن منهم من تظهر عنه مكاشفات وأحوال، يتوهم أنها مما تشبه الكرامات، وهم قد يرتكبون ما لا ينبغي من مخالفة الأمور الشرعية، وقد ترجم لهم بعض من ترجم في الطبقات، مثل أبي خوذة ترجم له الشعراوي^(١)، ومثل ربحان^(٢)،

(١) قال الشعراوي في «طبقاته» (٢/ ١٨٤): ومنهم الشيخ علي أبو خوذة رضي الله تعالى عنه، كان عليه السلام من أرباب الأحوال! ومن الملامية! وكان عليه السلام يتعاطى أسباب الإنكار عليه قصداً!!!، فإذا أنكر عليه أحد عطبه، وكانت خوذة سيدي علي من الحديد، وكان زنتها قنطاراً وثلاثاً، وكان شيخاً أسمر قصيراً، وكان عليه السلام يهوى العبيد السود والحبش!! لم يزل عنده نحو العشرة بلبسون الخوذ، وما رآه أحد يصلي مع الناس إلا وحده، وكان عليه السلام إذا رأى امرأة أو أمرد راوده عن نفسه، وحس على مقعدته!، سواء كان ابن أمير أو ابن وزير، ولو كان بحضرة والده أو غيره، وكان إذا حضر السماع يحمل المنشد، ويجري به كالحصان! وأخبرني الشيخ يوسف الحرثي عليه السلام قال: كنت يوماً في دمياط، فأراد السفر في مركب قد انوسقت، ولم يبق فيها مكان لأحد، فقالوا للرئيس: إن أخذت هذا غرقت المركب؛ لأنه يفعل في العبيد الفاحشة، فأخرجه الرئيس من المركب، فلما أخرجوه من المركب قال: يا مركب تسمري، فلم يقدر أحد يسيرها بريح ولا بغيره، وطلع جميع من فيها، ولم تسر. وأخبرني أيضاً أنه نزل معه في مركب، فمرس عليها الريح، فضربها بعكازه فلم تنزحج! فنزل هو وعبيده يمشون على الماء، إلى أن وصلوا إلى شربين، والناس ينظرون ذلك. واجتمعت به مرات عديدة، وقال لي مرة: احذر أن تنيكك أمك، فقلت لعبد من عبيده: ما معنى كلام الشيخ؟ قال: يحذرك أن يدخل حب الدنيا في قلبك؛ لأن الدنيا هي أمك، مات سنة نيف وعشرين وتسع مئة، ودفن بزوايته بالحسينية. اهـ بتصرف، وهذا يؤكد ما ذكرته عن الشعراوي في إشادته بالضلال والشياطين والفسقة، ويجعلهم من الأولياء والصالحين، وفي صدر هذه الترجمة ما يؤكد على أن الملامية من الصوفية.

(٢) قال الشرجي في «طبقات الخواص» (ص ١٣٥): «أبو المسك ربحان بن عبد الله العدني، كان عبداً حبشياً عتيقاً لبعض أهل عدن، وكان صاحب كرامات خارقة ومكاشفات صادقة، وكانت طريقته التخريب، يظهر الوله، وربما يكشف عورته!! فمن كراماته ما ذكره الياضي قال: أخبرني بعض الأخيار أنه كان بعض الناس في ساحل بحر عدن، فأغلق الباب دونه، فبات بالساحل، ولم يكن معه عشاء، فرأى الشيخ ربحاناً هنالك، فأتى إليه، وقال له: يا سيدي أريد منك العشاء، وما أشتهي إلا هريسة، فقال: انظر هذا، قال لك يطلب مني عشاء، وما يريد إلا هريسة، كأني كنت مهرساً، فقال =

ترجم له الشرجي^(١)، ومثل غيرهم، لا يزالون يخبر عنهم من شاهدهم بعجائب.

قيل له: قد تقدم لك الفارق بين الكرامات وبين غيرها من الاستدراجات، وأن ما كان من ولي عامل بالواجبات فهي كرامات، وما كان غير ذلك فهو من الاستدراجات أو الأمور السحريات.

وظهر في زماننا السيد علي الجلال^(٢)، كان لا يصلي، وله في السحر اليد الطولى،

= له: يا سيدي لا بد من ذلك، قال: لم أشعر إلا والهريسة حاضرة في الحال، فقلت له: يا سيدي، بقي السمن، فقال: انظر إلى هذا الفاعل التارك، وأنا كنت سماناً أبيع السمن؟ فقلت: يا سيدي، ما أكلها إلا بسمن، فقال: اذهب بهذه الركوة إلى البحر واثنني بماء أتوضأ به، قال: فذهبت، وغرفت بالركوة من البحر، وجئته به، فأخذ الركوة من يدي، وصب منها على الهريسة سمناً، فأكلت من ذلك ما لم أذق مثله قط، ثم ذكر له الشرجي أيضاً كرامات من هذا القبيل التي تحول خليج عدن إلى سمن، وربما حولت البحر الأحمر إلى عسل، ولا ريب أنها سحر وشعوذة ودجل، ثم قال: وقال الإمام اليافعي أيضاً: سمعت بعض الفقهاء الكبار من أهل عدن يقول: «رأيت الشيخ ريحاناً يفعل بعض الأشياء المنكرة، فقلت في نفسي: انظر هذا الفاعل التارك الذي يقال له: صالح، يقدم على هذه المنكرات، قال: فلما كان الليل احترق بيتي»، وكرامات الشيخ ريحان من هذا القبيل كثيرة، ولم أتحقق تاريخ وفاته، غير أن الإمام اليافعي أدرك من أدركه، وقبره بمدينة عدن مشهور، مقصود للزيارة والتبرك. اهـ، وهذا عند اليافعي والشرجي من الخواص أهل الصدق والإخلاص، فلا قوة إلا بالله.

(١) هو شهاب الدين أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي (٨١٢ - ٨٩٣هـ): أحد أعيان الحنفية ومحدثها في زبيد، نسبه الأولى إلى شرجة حيس في جنوبي زبيد، واشتهر وتوفي في زبيد، له: «التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح»، وهو مختصر «صحيح البخاري»، ويعرف بـ«مختصر الزبيدي»، و«طبقات الخواص» في سير أولياء اليمن. انظر: «الضوء اللامع»: (٢١٤/١)، و«الأعلام»: (٩٢/١).

(٢) لم أعثر على ترجمته، وقد ذكره المؤلف أيضاً في «بهجة الزمن»: (٥٩١/٢) في أحداث سنة (١٠٧٠هـ)، فقال: وفيها ظهر شأن عجيب للسيد علي الجلال من سادة صعدة من آل يحيى بن يحيى الهادوي، وهو أنه يضع شيئاً في يده ثم يفتحها ولا يرى فيها شيئاً البتة، وادعى أنه يعرف الخبايا والسرقات، مع أن حالته غير حالة الصلحاء، بل من جملة الخلعاء، يمدح تارة مع المادحين بالأسواق، وتارة يطلب من الولاة الأرزاق، وجسه الإمام بكرمان، فخرج على ظهر الماء سائراً وماشياً إلى البرية بمراى العيان، فمن قائل يقول: ساحر، ومن قائل يقول: مخدوم. وحال كتابة الأحرف دخل المشرق، وما عرف منتهاه في ذلك الأفق. اهـ بتصرف يسير.

حبسوه في كمران^(١)، فخرج من الحبس فوق الماء إلى الساحل^(٢)، ومرة وصل إلى برية لا ماء فيها، فنفض مزادة فإذا هي ملأى، فشرب، وشرب من معه منها، وغضب مرة على رجل، فصرعه، حتى صار مصروعاً، والمذكور كان له من الجن خادماً من الشياطين المردة، يفعل له ما أمره به، فلا يغتر به. [٧٦/أ] وقد ذكروا أن من أخذ من النوشادر^(٣) وعود القرح^(٤)، ولاكه في فمه، وأدخل النار في فمه، لم تضره^(٥)، وغير ذلك من الخواص.



- (١) كمران: جزيرة مشهورة في البحر الأحمر قبالة مرفأ الصليف، تبعد عن اليابسة بنحو ميل، وتتكون من مدينة صغيرة لها ميناء صالح لاستقبال السفن المتوسطة، وبها ميدان ومنزلق للطيران. انظر: «معجم البلدان والقبائل اليمنية»: (١٣٥٢/٢).
- (٢) قال العلامة عبد الله الوزير في «طبق الحلوى» (ص ١٦٧): فحبسه الإمام بكمران، فبسط حصرة [كذا، والظاهر: حصيرة] على ماء البحر، ثم وثب إليها، وخرج سائراً إلى البر عليها.
- (٣) في الأصل: «الشاذر»، والتصويب من «تذكرة داود»، والنوشادر: هو العقاب بلغة الصناعة، ويسمى كبريت الدخان وملح النار، وهو معدني، يكون في البلاد الحارة، وهو طبيعي، ومنه مصنوع. انظر: «تذكرة داود»: (٣٣٣/١).
- (٤) في الأصل: «عرق القرح»، والتصويب من «تذكرة داود»، وعود القرح: نبات شامي كثير النفع.
- (٥) انظر: «تذكرة داود الأنطاكي»: (٢٣٥/١).

الكلام على تعدد الصور عند الصوفية

وهو المقصود بتطور الولي

وسئل السيد الشريف محمد بن إبراهيم بن علي عن تعدد الصور في أماكن متعددة في حالة

واحدة، هل ذلك ممكن كما اتفق من قضيب البان^(١) وغيره من الصوفية؟ [فأجاب بالامتناع^(٢)،

(١) في الأصل: «ابن قضيب البان»، والصواب ما أثبتناه: وهو أبو عبد الله الحسين بن عيسى الحسن بن المعروف بقضيب البان (٤٧١ - ٥٧٣هـ): من أهل الموصل، وقبره ظاهرها معروف يزوره الناس، كان من المعمرين، تفقه حنبلياً، وصحب عبد القادر الكيلاني وغيره، له كرامات تحكى عنه مشهورة، يتداولها الناس، تنافي العقل والشرع، وقيل: كان قضيب البان لا يحترز من البول على ثيابه وساقيه، يخوض النجاسات من الحمأة وغيرها، وفي «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي: (٣٤٢/٢) ما لفظه: «ومنه ما حكى عن قضيب البان الموصلي - وكان من الأبدال - أنه اتهمه بعض من لم يره يصلي بترك الصلاة، وشدد النكير عليه، فتمثل له على الفور في صور مختلفة، وقال: في أي هذه الصور رأيتني ما أصلي؟ ولهم من هذا النوع حكايات كثيرة». اهـ، والظاهر أن هذا من السحر، وتصديق مثل هذا من السبكي والسيوطي من العجائب. وانظر: «تاريخ أربل» لشرف الدين الأربلي (ص ٣٧١)، و«الأعلام»: (٢/٢٥١).

(٢) سئل العلامة الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير بما حاصله: هل ثم دليل نقلي على إمكان تعدد صور الولي وتشخصه في الأشباح القائمة بالأرواح المبصرة الناطقة كأصلها الحي، لا تنقص معارفها عن معارفه بشيء؟ وهل يكون ذلك من باب الكرامات وخرق العادات المخصوص بها بعض أهل الولايات؟ فأجاب رحمته بقوله: لم يثبت فيما أعلم دليلٌ سمعيٌّ على ذلك، فمن ادعى من الصوفية مجرد دعوى من غير دليل وُقِف في خبره ما لم يؤد إلى مخالفة الشريعة، فإن خالفها في الظنيات المحتملة الخلافية احتمل له، ووكل حكمه إلى الله تعالى، وإن خالف في الضروريات كقطع الصلاة، وزعم أن الصورة التاركة للصلاة غير صورته أجريت عليه أحكام الشريعة، ويقال له: إن كانت هذه الصورة مكلفة بالشهادة فهي مكلفة بالإسلام كله، فإن اعترف بتكليفها ولو بالشهادة لزم قتله على ترك الصلاة، وإن ادعى عدم التكليف لصورته الثانية بالمرّة وأنها لا توصف بالإسلام لم يثبت لها حرمة، وكانت بمنزلة السباع، ويدفع ضررها لحديث: «لا ضرر ولا ضرار»، فإن تعلقت بها مفسد في الإسلام فلا حرمة لها ولا إيمان لها ولا إسلام، وكان قتلها أولى من قتل الخمس الفواسق، وليس على صورة الولي القائمة بالشريعة مضرة من قتل هذه الصورة الضارة للإسلام الخالية منه، فإن أظهر التضمر بضررها ثبت أنه كاذب مدلس، وأدبه العلماء والأئمة بما يروونه من أنواع التنكيل والتعزير على حسب

وأجاب السيوطي فيها بمصنف سماه: «القول الجلي في تطور الولي»، وقال: لا مانع منه^(١).



= المصالح، وإلا أدى الأمر بإهمالهم إلى أن يتخذ الملاحدون وسيلة إلى مخالفة دين الإسلام، فيدعي الواحد منهم أن له صورة رجل وامرأة، فيجوز لصورة الرجل نكاح النساء ولصورة المرأة نكاح الرجال، وتدعي المرأة صوراً، لكل صورة زوج، والرجل صوراً لكل صورة أربع زوجات، ويدعي آخر أن له صوراً كثيرة مختلفة الأشكال، ثم يأتون جميعاً إلى امرأة مسلمة، ويجب عليها تسليم نفسها؛ لأنهم يدعون أنهم كلهم زوجها الواحد، وهم زناة، توصلوا بهذه الدعوى إلى الفجور مع دعوى الصلاح، ثم يدعي آخر إذا مات ميت أنه لم تمت إلا صورة واحدة من صورته، فلا يقسم له ميراث، ولا تنكح له زوجة، ثم تأتي إلى زوجته صورة من صورته الباقية بعد موته - ولو على غير صورته المعروفة - فتدعي بقاء الزوجية، ولو كان هذا مما يقبل أو يسمع لذكره علماء الإسلام في كتبهم الفقهية وفوائدهم الفرضية، كما ذكروا الخنثى وأحكامه وأكثر الحمل وأطول مدته، ولأشار نبينا ﷺ إلى تكليفنا في ذلك، كما أشار إلى تكليفنا في اليوم الذي عداه مقدار سنة في أول أيام الدجال، ولقد عظمت صولة الجاهلين حتى فحش الأمر وردل جذاً، ولا تُرد كرامات الصالحين، ولا تنسب إليهم الظنون، ولا بد من ميزان يوزن به ذلك لصحة ظهور الخوارق على البراهمة وغيرهم من الكفرة، والميزان هو موافقة الشريعة وتعظيمها. اهـ جوابه بتصرف يسير واختصار، وانظر هذا الجواب ضمن «مجموع» يحتوي على بعض «رسائل ابن الوزير» (ص ٢٦٤)، مخطوط.

(١) سمي السيوطي رسالته «المنجلي في تطور الولي»، وهي ضمن «الحاوي في الفتاوي» له (ص ٢٢٥)، ورحم الله السيوطي، كيف انطلت عليه هذه الحيلة السحرية والبلية الشيطانية، وقد قال العلامة محمد ابن إسماعيل الأمير في «الإنصاف» (ص ٢١): ألفت الحافظ السيوطي رسالة سماها «المنجلي في تطورات الولي»، وأتى فيها بحكايات باطلة وأقوال عن الأدلة عاطلة، حتى كأنه ما عرف السنة والكتاب، ولا ملأ الدنيا بمؤلفاته التي أتى فيها بكل عجاب، فلا يغتر الناظر بنقل ما يخالف السنة والكتاب، وإن حكاها من العلماء بحر علم عباب.

الكلام في رقائق الشعر والغزليات

وبقي الكلام في رقائق الشعر والغزليات، فقال السيد محمد بن إبراهيم في شرح الأبيات الصوفية التي لصنوه السيد الهادي بن إبراهيم ما لفظه: وأهل الطرق من الشعراء مصرحون بتوجيه ذلك تارة إلى ليلى وسلمى وسعدى وسعاد، ومرة إلى نجد والغوير والعذيب وبارق^(١)، ولهم بذلك مقاصد^(٢)، منها؛ الخروج من دعوى المحبة والقرب والوصل ونحو ذلك؛ لعدم التزام آداب المحبين من الأكثرين، وإنما يحبون^(٣) أن يسمعوها ما يهيج العزم على طلب تلك المقامات أو الحب أو التمني لها، فقد ورد في الحديث الصحيح ما يدل على أن الراغب في الفضيلة المتمني لها يؤجر على ذلك^(٤)، وإنما تصدر الدعوى منهم لذلك لمقصد صالح، أو في حال [سكر] وأغلبة حال.

وقد استجادها البلغاء في الرقائق المشجية واللطائف المبكية، من نحو الهوى والصبوة

(١) النجد: ما أشرف من الأرض، والغوير: ماء لبني كلب، والعذيب: ماء لبني تميم، مسمى بتصغير العذب، وبارق: موضع تنسب إليه الصحف البارقية، وموضع قريب من الكوفة. انظر: «القاموس المحيط» (ص ٤١٠)، مادة (نجد)، و(ص ٥٨٢)، مادة (غور)، و«لسان العرب»: (١٠١/٩)، مادة: (عذب)، و(٣٨٤/١)، مادة: (برق).

(٢) كان الشعراء يختارون في ذكر الأماكن والمنازل ما رق لفظه وحسن النطق به، كالعذيب والغوير ورامة وبارق والعقيق وأشبه ذلك، ويختارون أيضاً من أسماء النساء في الغزل نحو سعاد وأميمة وفوز وما جرى هذا المجرى، وقد عيب على الأخطل في تغزله بقذور، وهو اسم امرأة، فإنه مستقبح في الذكر، وقد عيب على البحترى التغزل باسم تماضر، فإنه وإن لم يكن مستقبحاً في معناه فإنه ثقيل على اللسان، فتغزله بهذا الاسم مما يشوه رقة الغزل، ويثقل من خفته، وأمثال هذه الأشياء يجب مراعاتها والتحرز منها. انظر: «المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر» لضياء الدين ابن الأثير: (٢/٢٢٧).

(٣) في الأصل: «يحبوا»، والتصويب من «شرح الأبيات الصوفية».

(٤) يمكن أن يستدل لذلك بما أخرجه مسلم في «الصحيح» (ص ٨٥٢)، كتاب الإمارة، حديث رقم (١٩٠٩)، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: «من سأل الله الشهادة بصدق بلغه الله منازل الشهداء، وإن مات على فراشه».

والعشق والفتنة، مع أنها تذكر الصادقين بمعانٍ صحيحة في مقاصدهم، والشيء يذكر بما يقاربه، بل بما يصاده، فقد كان بعضهم يذكر القيامة بالعيد لاجتماع الناس، ويذكر نفخة الصور بأصوات الطبول. انتهى كلامه^(١).

ولذلك أنشد كعب بن زهير قصيدته المشهورة، واستفتحها بالغزل، التي أولها قوله: بانث سعاد^(٢). وقد جزم الغزالي في «الإحياء» بجواز سماع أبيات الغزل بشرط أن يكون عارفاً لا يغلبه الهوى^(٣).



(١) «شرح الأبيات الصوفية» للحافظ محمد بن إبراهيم الوزير (ق ١٦١)، مخطوط، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٢) أخرج الحاكم في «المستدرک»: (٣/٦٧٣)، كتاب معرفة الصحابة، ذكر كعب وبجير ابني زهير، حديث رقم (٦٤٧٩) عن موسى بن عقبة قال: «أنشد النبي ﷺ كعب بن زهير: بانث سعاد في مسجده بالمدينة، فلما بلغ قوله:

إن الرسول لسيف يستضاء به وصارم من سيوف الله مسلول

في فتية من قريش قال قائلهم يبطن مكة لما أسلموا: زولو

أشار رسول الله ﷺ بكمه إلى الخلق ليسمعوا منه». قال الحاكم: «هذا حديث له أسانيد قد جمعها إبراهيم بن المنذر الحزامي، فأما حديث محمد بن فليح عن موسى بن عقبة وحديث الحجاج بن ذي الرقبة فإنهما صحيحان، وقد ذكرهما محمد بن إسحاق القرشي في «المغازي» مختصراً». وقال ابن كثير في «البداية والنهاية» (٤/٤٢٩): «وهذا من الأمور المشهورة جداً، ولكن لم أر ذلك في شيء من هذه الكتب المشهورة بإسناد أرتضيه، فالله أعلم». وانظر: «سيرة ابن هشام»: (٥/١٨٢).

(٣) قال الغزالي في «الإحياء»: (٢/٣٣٤): «فأما النسيب وهو التشبيه بوصف الخدود والأصداع وحسن القد والقامة وسائر أوصاف النساء فهذا فيه نظر، والصحيح أنه لا يحرم نظمه وإنشاده بلحن وغير لحن، وعلى المستمع أن لا ينزله على امرأة معينة، فإن نزله فلينزله على من يحل له من زوجته وجاريتها، فإن نزله على أجنبية فهو العاصي بالتنزيل وإحالة الفكر فيه، ومن هذا وصفه فينبغي أن يجتنب السماع رأساً».

تأويل الصوفية للقرآن بما لا يدل عليه ظاهره والخلاف في جوارحه

إذا عرف هذا فقد استشكل من لا معرفة عنده تأويل الصوفية للقرآن بما لا يدل عليه ظاهره، واشتبه بتأويلات الباطنية^(١)، وهو يقال: التأويل لهم بذلك ليس هو عملاً بالباطن، وتركاً للظاهر، بل هم عاملون بالظاهر في موجباته، والتأويل بالباطن لأمر آخر، كله يرجع إلى بواطن الآثام، فإن الشريعة لظواهر الآثام مفهومة بظواهرها، والحقيقة لبواطن الآثام يفهمها الأولياء، هذا كما صنفه النيسابوري في تفسيره، فإنه جمع بين الشريعة فيه وبين الحقيقة^(٢).

ومثل تفسير أبي عبد الرحمن^(٣) السلمي^(٤) في كتابه التفسير المسمى

(١) تفسير الصوفية للقرآن على قسمين، القسم الأول: التفسير الصوفي النظري، وهو مبني على مباحث نظرية وتعاليم فلسفية، ومن أمثلة هذا التفسير تفسير محيي الدين ابن عربي، والغرض من هذا القسم من التفسير أن يروج صاحبه لتصوفه على حساب القرآن، وأن يقيم نظرياته وأبحاثه على أساس من كتاب الله، وبهذا الصنيع يكون الصوفي قد خدم فلسفته التصوفية ولم يعمل للقرآن شيئاً، اللهم إلا هذا التأويل الذي كله شر على الدين والحاد في آيات الله، والقسم الثاني: هو التفسير الفيضي أو الإشاري، وهو «تأويل آيات القرآن الكريم على خلاف ما يظهر منها بمقتضى إشارات خفية تظهر لأرباب السلوك، ويمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة»، وقد تقدم بسط الكلام عنه تحت عنوان «عودة إلى ذكر بعض عقائد الباطنية»، وسيأتي له مزيد بيان. وانظر: «التفسير والمفسرون» للدكتور الذهبي: (٣٦٩/٢) فما بعدها.

(٢) اختصر النيسابوري تفسيره من «التفسير الكبير» للفخر الرازي، وضم إلى ذلك بعض ما جاء في «الكشاف» وغيره من التفاسير، وما فتح الله عليه من الفهم لمحكم كتابه، وضمنه ما ثبت لديه من تفاسير الصحابة والتابعين، وجعل غالب همه في التفسير الظاهر، وتعرض للتفسير الإشاري بقدر. انظر: «التفسير والمفسرون» للدكتور الذهبي: (٣٢٣/١)، (٤١٢/٢).

(٣) في الأصل: «عبد الر»، سقط بقية الاسم.

(٤) هو أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين الأزدي، السلمي الأم، النيسابوري (٣٢٥ - ٤١٢هـ): شيخ خراسان، من أئمة الصوفية ومحدثيهم، وصاحب تاريخهم وطبقاتهم وتفسيرهم، قيل: كان يضع الأحاديث للصوفية، وللسلمي سؤالات للدارقطني عن أحوال المشايخ الرواة سؤال عارف، وفي الجملة ففي تصانيفه أحاديث وحكايات موضوعة، وفي «حقائق تفسيره» أشياء لا تسوغ أصلاً، عدها =

بـ«الحقائق»^(١)، وكذا مختصره «بحر الحقائق»^(٢)، و«تفسير الكاشي»^(٣)، وتفسير «عرائس البيان»^(٤)، وغيرها مما صنّفه في هذا الشأن، ولذلك يعزوها أبو عبد الرحمن السلمي إلى أهلها، فيقول: قال جعفر الصادق، قال الجنيد، قال ابن عطاء^(٥)، وغيرهم ممن نقل عنهم، وأخذ عنهم.

[٧٦/ب] وهذا مثل ما ذكره صاحب «بحر الحقائق» في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ

= بعض الأئمة من زندقة الباطنية، وعدها بعضهم عرفاناً وحقيقة، والخير كل الخير في متابعة السنة والتمسك بهدي الصحابة والتابعين، من مؤلفاته: «حقائق التفسير» مختصر، على طريقة أهل التصوف، و«طبقات الصوفية»، و«مقدمة في التصوف»، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٤٧/١٧)، و«الأعلام»: (٩٩/٦).

(١) تفسير السلمي لم يحم حول المعاني الظاهرة في القرآن، بل وجه همته كلها للتفسير الإشاري، وهذا المسلك ترك للعلماء مجالاً للطعن فيه، قال الذهبي في «تاريخ الإسلام»: (٣٠٧/٢٨): «وله كتاب سماه «حقائق التفسير»، ليته لم يصنفه، فإنه تحريف وقرمطة، فدونك الكتاب، فسترى العجب»، وقال السبكي في «طبقات الشافعية»: (١٤٧/٤): «وكتاب «حقائق التفسير» المشار إليه قد كثر الكلام فيه من قبل أنه اقتصر فيه على ذكر تأويلات ومحال للصوفية ينو عنها ظاهر اللفظ، ونقل أيضاً في «طبقات الشافعية»: (٢٤١/٥) عن علي بن أحمد الواحدي أنه كان يقول: «صنف أبو عبد الرحمن السلمي كتاب «حقائق التفسير» ولو قال: إن ذلك تفسير للقرآن لكفر به». وذكر الجلال السيوطي أبا عبد الرحمن السلمي في «طبقات المفسرين» (ص ٩٨) ضمن من صنف في التفسير من المتبذعة، وقال: «وإنما أوردته في هذا القسم لأن تفسيره غير محمود». وانظر «التفسير والمفسرون» للدكتور الذهبي: (٤١٢/٢).

(٢) لعله «بحر الحقائق والمعاني في تفسير السبع المثاني» لنجم الدين أبي بكر عبد الله بن محمد الأزدي المفسر المتصوف الشهير بداية المتوفى سنة (٦٥٤هـ). انظر: «كشف الظنون»: (٢٢٤/١)، و«الأعلام»: (١٢٥/٤).

(٣) هو جمال الدين عبد الرزاق بن أحمد الكاشي أو الكاشاني (... - ٧٣٠هـ): من علماء الصوفية ومفسريهم، له كتب، منها: «السراج الوهاج» في تفسير القرآن، و«كشف الوجوه الغر» في شرح تائية ابن الفارض، و«شرح فصوص الحكم لابن عربي». انظر: «طبقات المفسرين» للأذرنوي [ص ٢٧١]، و«الأعلام»: (٣٥٠/٣).

(٤) هو «عرائس البيان في حقائق القرآن» للشيخ أبي محمد روزبهان بن أبي نصر البقلي الشيرازي الصوفي المتوفى سنة (٦٠٦هـ)، وهو تفسير على طريقتهم. انظر: «كشف الظنون»: (١١٣١/٢).

(٥) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن عطاء الأدمي (... - ٣٠٩هـ): أحد أئمة الصوفية، قيل: كان يقرأ في كل يوم ختمة، فإذا كان شهر رمضان قرأ في كل يوم وليلة ثلاث ختمات، وكان موافقاً للحلاج في بعض اعتقاده على ضلاله، فعاقبه الوزير حامد بن العباس بالضرب البليغ على شديقه، وأمر بنزع خفيه، وضربه بهما على رأسه حتى سال الدم من منخره، ومات بعد سبعة أيام من ذلك. انظر: «البداية والنهاية»: (١٦٤/١١).

يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً... ﴿ [البقرة: ٦٧] الآية، فقال: [ذبح البقرة] إشارة^(١) إلى ذبح النفس البهيمية، فإن في ذبحها حياة القلب الروحاني وهو الجهاد الأكبر، ﴿لَا فَارِضٌ﴾ في سن الشيخوخة، فيعجز عن وظائف سلوك الطريق لضعف القوى البدنية، كما قيل: الصوفي بعد الأربعين بارد^(٢)، ﴿وَلَا يَكْرُ﴾ في سن شرخ الشباب، يستهويه سكره، ﴿عَوَانُ بَيْتِكَ ذَلِكَ﴾، لقوله: ﴿حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [الأحقاف: ١٥]، ﴿بَقْرَةٌ صَفْرَاءُ﴾، إشارة إلى صفرة وجوه أصحاب الرياضات، ﴿فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾، يريد أنها صفرة زين لا صفرة شين، فإنها^(٣) سيماء الصالحين، ﴿لَا ذَلُولٌ تُثِيرُ الْأَرْضَ﴾، لا^(٤) تحتمل ذلة الطمع، ولا تثير بألة الحرص أرض الدنيا بطلب زخارفها ومشتهياتها، ﴿وَلَا تَسْقِي﴾ حرث الدنيا بماء وجهه عند الخلق وبماء وجهته عند الخالق، فيذهب ماؤه عند الحق وعند الخلق، ﴿مُسَلَّمَةٌ﴾ من آفات صفاتها، ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾^(٥)، ليس فيها علامة [طلب غير الله]، ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ بمقتضى الطبيعة لولا فضل الله وحسن توفيقه. انتهى ما ذكره^(٦).

وفي ترجمة الشيخ أحمد بن علوان من تاريخ الشيخ حسين الأهدل ما لفظه: سئل أحمد ابن علوان عن قوله ﷺ [عن الله تعالى]: «من أحدث ولم يتوضأ فقد جفاني، ومن أحدث وتوضأ^(٧) ولم يصل ركعتين فقد جفاني، ومن صلى ركعتين ولم يدعني فقد جفاني، ومن دعاني ولم أجبه فقد جفوته، ولست برب جاف»^(٨)، ومع أن الحديث لا أصل له، فقال:

(١) بعدما في الأصل: بالذبح، ولا لزوم لها.

(٢) في الأصل: بارد، والتصويب من «تفسير النيسابوري».

(٣) في الأصل: إنها، والتصويب من «تفسير النيسابوري».

(٤) في الأصل: ولا، والتصويب من «تفسير النيسابوري».

(٥) هذه الجملة من الآية في الأصل بعد قوله: ليس فيها علامة، والصواب ما أثبتناه.

(٦) لم أقف على تفسير «بحر الحقائق»، ولم يتعرض - فيما نقل عنه المؤلف - للتفسير الظاهر، ولا ندرى هل تعرض له أم لا. وقد وجدنا نفس التفسير للآية في تفسير «غرائب القرآن و رغائب الفرقان» للنيسابوري (١/٣١٤)، فالتصويبات وما بين المعقوفتين من زيادات منه، ولعل تفسير «غرائب القرآن و رغائب الفرقان» شرح لبحر الحقائق، كما ألمح إليه النيسابوري في مقدمة تفسيره (٦/١)، والله أعلم.

(٧) في الأصل: «ولو صلى»، والتصويب من «تحفة الزمن».

(٨) الحديث موضوع. انظر: «موضوعات الصغاني» (ص ٤٣)، و«السلسلة الضعيفة» للألباني: (١/١١٩)،

حديث رقم (٤٤).

معنى الخبر في الشريعة ظاهر، وهو في الحقيقة إشارة إلى أن كل مولود يولد على الفطرة حتى يتهود أو يتنصر [أو يتمجس] أو يشرك أو يعصي، وذلك حدث ناقض لوضوء الفطرة^(١)، ولا طهارة لهذا الحدث إلا ب[ماء] التوبة، ومن توطأ من إحدى هذه النواقض بماء التوبة خرج من جفاء الحدث إلى تجديد العهد، ومن صلى بعد هذا الوضوء [ركعتين] مقبلاً على الله تعالى مقتدياً برسول الله ﷺ خرج عن المخالفة إلى ود المؤالفة، ومن دعا بعد هذه الصلاة خرج من جفاء الاستغناء [عن نبيه ﷺ] إلى حضور^(٢) الافتقار إليه^(٣)، ولا جرم أنه يستجاب له الدعاء، ويدخل في وصف الأحاب بين يدي رب الأرباب^(٤).

وحكى الحاكم المعتزلي في «مختصر السفينة» له في ترجمة دلف^(٥) الشبلي^(٦) ما لفظه: سئل الشبلي عن قول النبي ﷺ: «لا تغرنكم هذه القبور وهدوؤها، فكم فيها من فرح مسرور، وداع بالويل مثير»^(٧)، فقال: القبور هي أنفسكم، فكل واحد منكم مدفون في

- (١) هذا كلام ريك، والله تعالى يقول: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا يَبْدِلُ لِيَخْلُقَ اللَّهُ﴾ [الروم: ٣٠].
- (٢) في الأصل: «حصول»، والتصويب من «تحفة الزمن».
- (٣) فيه مخالفة عقدية، فلاستغناء عن غير الله من كمال التوحيد، والافتقار لا يكون إلا لله.
- (٤) «تحفة الزمن» للأهدل: (٣٢١/١)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وللاهدل اعتراض على هذا التأويل، سأنقله قريباً.
- (٥) في الأصل: «داود»، والصواب ما أثبتناه.
- (٦) هو أبو بكر الشبلي (٢٤٧ - ٣٣٤): اشتهر بكنيته، واختلف في اسمه على أقوال، والأرجح أنه دلف ابن جحدر الشبلي، وهو من كبار مشايخ الصوفية، أصله من خراسان، ونسبته إلى قرية (شبله) من قرى ما وراء النهر، ومولده بسامراء، ووفاته ببغداد، كان أبوه من كبار حجاب الخلافة، وولي هو حجابة أبي أحمد الموفق، ثم لما عزل أبو أحمد حضر الشبلي مجلس بعض الصالحين، فتاب، ثم صحب الجنيد وغيره، وكان فقيهاً عارفاً بمذهب مالك، وكتب الحديث عن طائفة، وقال الشعر، وله ألفاظ وحكم وحال وتمكن، لكنه كان يحصل له جفاف دماغ وسكر، فيقول أشياء يعتذر عنه فيها، وقيل: إنه كان موافقاً للحلاج، قال السلمي: سمعت منصور بن عبد الله: سمعت الشبلي يقول: «كنت أنا والحلاج شيئاً واحداً، إلا أنه أظهر وكتمت»، وسمعت منصوراً يقول: وقف الشبلي عليه وهو مصلوب، فنظر إليه، وقال: ألم نهك عن العالمين؟. انظر: «تاريخ دمشق»: (٥٢/٦٦)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣٣١/١٤)، (٣٦٧/١٥)، و«الأعلام»: (٣٤١/٢).
- (٧) هذا ليس بحديث، ولم أعر عليه حتى في كتب الموضوعات، وقد ذكر ما نقل عن الشبلي أبو نعيم الأصبهاني في «حلية الأولياء»: (٣٧٠/١٠)، وقال: وسئل عن قول بعضهم: لا تغرنكم هذه القبور... إلخ.

نفسه، والمقبل على الله تعالى فرح مسرور، والمعرض عن الله داع بالويل مشبور. انتهى كلامه^(١). وإبراهيم الكينعي^(٢) له مثل تفاسير الصوفية في أشياء سئل عنها.

فالجُمهور [٧٧/أ] من العلماء^(٣) قالوا: تفاسير الصوفية هذه صحيحة، لا غبار عليها^(٤)، فمنها ما هو مأخوذ عن كبار الزهاد والأولياء والعباد بالإلهامات، ومنها عن علي ابن أبي طالب من طريق جعفر الصادق.

إن قيل: إن الباطنية الإسماعيلية يعملون بالظاهر والباطن، ولذلك يحرمون الخمر والزنا والظلم، ويعملون أيضاً بالباطن، فما حقيقة الفارق بين الطائفتين؟

قيل له: لكن الباطنية أجمع علماء الإسلام أنهم يعملون بمجرد الباطن في نفي حقيقة المعاد والجنة والنار والآخرة، وأنهم يصرفونها إلى المعاني الباطنة والتأويلات الفاسدة بخلاف تأويل الصوفية، فلا يصرفون أحوال الآخرة إلى شيء من ذلك.

إن قيل: فما^(٥) معنى الحديث الذي رواه البخاري في «صحيحه» عن أبي هريرة قال: «حفظت عن رسول الله ﷺ وعاءين؛ فأما أحدها فبثته، وأما الآخر فلو بثته قطع هذا البلعوم»^(٦)؟

(١) لم أعثر على «مختصر السفينة» للحاكم الجشمي، وانظر: «حلية الأولياء»: (١٠/٣٧٠).

(٢) هو إبراهيم بن أحمد بن علي الكينعي (. . . - ٧٩٣هـ): عالم زاهد، مولده بقرية من قرى اليمن، بينها وبين ذمار مقدار بريد، وانتقل به أبوه إلى قرية معبر، وبعد موت والده ارتحل إلى صنعاء، وأخذ عن علمائها، وكان قريع أوانه وفريد زمانه في الإقبال على الله والاشتغال بالعبادة والمعاملة الربانية، وبيته معمور بالعلم والزهد والصلاح، وكان أحسن الناس وجهاً وأتمهم خلقه، وكان إذا خرج نهاراً ازدحم الناس على تقبيل يده والتبرك برؤية وجهه، وهو يكره ذلك، وينفر عنه، ويغضب إذا مدح، ويستبشر إذا نصح، وكان مجاب الدعوة، وجاور في آخر عمره ثلاث سنين بالبيت الحرام، ثم قصد الرجوع إلى وطنه، فوصل إلى صعدة، وتوفي بها. انظر: «البدر الطالع»: (١/٤).

(٣) رحم الله المؤلف، لو قال: جمهور المتصوفة لكان أوفق، وقد نقلت لك أقوال بعض أهل العلم في تفاسير الصوفية، ولولا خوف الإطالة لاستقصيت كلام العلماء في ذلك، والإلهامات ليست مقصورة على هؤلاء، بل لكل عالم مؤمن تقي، وأما التفسير على طريقة هؤلاء فلا يسانده نقل ولا عقل ولا لغة، فالله المستعان.

(٤) أما تفاسير غلاة الصوفية - أمثال ابن عربي - فكلها غبار.

(٥) في الأصل: «فماذا»، والصواب ما أثبتناه.

(٦) أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص ٣١)، كتاب العلم، باب حفظ العلم، حديث رقم (١٢٠).

قيل له: قال الكرمانى^(١) في «شرح البخاري» ما لفظه: المراد من الوعاء الثاني أشراف الساعة، وما عرف به النبي ﷺ من فساد هذا الدين على أيدي أغيلمة سفهاء من قريش، وكان أبو هريرة يقول: «لو شئت أن أسميهم بأسمائهم لسميتهم»^(٢)، فخشي على نفسه، فلم يصرح^(٣)، وكذلك ينبغي لمن أمر بمعروف إذا خاف على نفسه من التصريح أن يعرض، ولو كانت الأحاديث من الحلال والحرام ما وسعه كتها بحكم الآية^(٤).

قال الكرمانى المذكور: وقد استدلت بهذا الصوفية^(٥)، واحتجوا بالأثر عن كميل بن زياد^(٦) عن علي بن أبي طالب الذي يقول فيه: «إن هاهنا علماً جماً لو وجدت له حملة»^(٧)،

(١) هو شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرمانى (٧١٧ - ٧٨٦هـ): عالم بالحديث، أصله من كرمان، واشتهر في بغداد، وأقام مدة بمكة، له: «الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري»، قال ابن حجر: «وهو شرح مفيد على أوهام فيه في النقل؛ لأنه لم يأخذ إلا من الصحف»، وله: «ضمائر القرآن»، و«النقود والرود» في الأصول، وغيرها، وتوفي راجعاً من الحج. انظر: «الدرر الكامنة»: (٦٦/٦)، و«الأعلام»: (١٥٣/٧).

(٢) أخرج البخاري في «الصحيح» (ص ٦٥٢)، كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام، حديث رقم (٣٦٠٥)، عن عمرو بن يحيى بن سعيد الأموي، عن جده قال: كنت مع مروان وأبي هريرة، فسمعت أبا هريرة يقول: سمعت الصادق المصدوق يقول: «هلاك أمتي على يدي غلمة من قريش»، فقال مروان: غلمة؟ قال أبو هريرة: إن شئت أن أسميهم، بني فلان وبني فلان.

(٣) ويقرب منه ما قاله الحافظ في «الفتح»: (٢٩٢/١)، ولفظه: وحمل العلماء الوعاء الذي لم يبته على الأحاديث التي فيها تبيين أسامي أمراء السوء وأحوالهم وزمنهم، وقد كان أبو هريرة يكنى عن بعضه، ولا يصرح به خوفاً على نفسه منهم، كقوله: «أعوذ بالله من رأس الستين وإمارة الصبيان»، يشير إلى خلافة يزيد بن معاوية؛ لأنها كانت سنة ستين من الهجرة، واستجاب الله دعاء أبي هريرة، فمات قبلها بسنة، قال ابن المنير: «جعل الباطنية هذا الحديث ذريعة إلى تصحيح باطلهم، حيث اعتقدوا أن للشرعية ظاهراً وباطناً، وذلك الباطن إنما حاصله الانحلال من الدين». اهـ، وكذلك المتصوفة كما سيأتي عن الكرمانى.

(٤) يشير إلى قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَٰئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّامِئُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩]. وانظر: «شرح صحيح البخاري» للكرمانى: (١٣٧/٢).

(٥) الظاهر أن ما بعد هذه العبارة ليس من كلام الكرمانى، ونص كلامه في «شرح البخاري»: (١٣٧/٢): هذا الحديث هو قطب مدار استدلال المتصوفة في الطامات والشطحيات... إلخ.

(٦) هو كميل بن زياد بن نهيك النخعي (... - ٨٢هـ): ثقة، رمي بالتشيع. انظر: «تقريب التهذيب»: (٤٥/٢).

(٧) أخرجه في خبر طويل أبو نعيم في «الحلية»: (٨٠/١)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (١٨/١٤)، =

وغيره، فما ليس فيه من التأويل الرفع لحكم^(١) الظاهر فهو عند الصوفية الذي أراده، وأما رفع الظاهر كما يقوله سائر الفلاسفة والباطنية فباطل غير مراد على كل حال.

واختلف العلماء في تفاسير الصوفية، فمنهم الجمهور [ذهبوا إلى]^(٢) صحته؛ لأنه لا ينافي الظاهر، والبعض منهم مثل السيوطي وابن تيمية والذهبي والشيخ حسين الأهدل [قالوا]^(٣): ممنوع^(٤).

وقد ذكر جعفر الصادق في كتابه «المصباح» من هذه التفاسير جملة وافرة، منها؛ ما ذكره في باب السواك، قال: قال النبي ﷺ: «السَّوَاكُ مَطْهَرَةٌ لِلْفَمِ، مَرْضَاةٌ لِلرَّبِّ»^(٥)، وفيها

= والخطيب البغدادي في «الفييه والمتفه»: (١٨٢/١)، بلفظ: «إن هاهنا لعلماً - وأشار إلى صدره - لو أصبت له حملة».

(١) في الأصل: «بحكم»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) زيادة اقتضاها السياق.

(٤) تقدم قريباً النقل عن السيوطي والذهبي عن «تفسير السلمي»، وتقدم النقل عن ابن تيمية في ذلك تحت عنوان «عودة إلى ذكر بعض عقائد الباطنية»، وحاصله: «أن ممن أخطأ في تفسير القرآن قوماً اعتقدوا معاني ثم أرادوا حمل ألفاظ القرآن عليها، وهم الذين يسلبون لفظ القرآن ما دل عليه وأريد به، أو يحملون اللفظ القرآني على ما لم يدل عليه ولم يرد به، فإن كان ما قصدوا نفيه أو إثباته باطلاً، فهؤلاء أخطؤوا في الدليل والمدلول، مثل الخوارج والروافض والجهمية والمعتزلة والقدرية والمرجئة، وإن كان المعنى الذي قصدوا نفيه أو إثباته صحيحاً فهؤلاء أخطؤوا في الدليل لا في المدلول، مثل كثير من الصوفية والوعاظ والفقهاء وغيرهم، يفسرون القرآن بمعانٍ صحيحة، لكن القرآن لا يدل عليها، مثل كثير مما ذكره أبو عبد الرحمن السلمي في «حقائق التفسير»، وإن كان فيما ذكره معانٍ باطلة دخل في الصنف الأول، وهو الخطأ في الدليل والمدلول جميعاً»، وأما الأهدل فقد قال في «تحفة الزمن»: (٣٢٢/١) بعد إيراده لتأويل ابن علوان للحديث الذي ليس له أصل المذكور آنفاً: «الحديث لا أصل له، وإن صح فمعناه على ظاهره عند المحققين، وهذا التأويل وإن كان صحيحاً في نفسه فلا يرتضيه أهل العلم، لما فيه من تغيير الظاهر، كمنهـب الباطنية، وقد بسط الكلام في طريقتهم في غير هذا الموضع، والله أعلم». وانظر: «مقدمة في أصول التفسير» لابن تيمية (ص ٣٩) فما بعدها.

(٥) أخرجه البخاري معلقاً مجزوماً به عن عائشة في «صحيحه» (ص ٣٣٧)، كتاب الصوم، باب السواك الرطب واليابس للصائم، وأخرجه النسائي موصولاً في «السنن» (ص ١٠)، كتاب الطهارة، باب الترغيب في السواك، حديث رقم (٥)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل»: (١٠٥/١).

من المنافع الباطنة والظاهرة ما لا يخفى لمن عَقَلَ، فكما تزيل ما تلوث بأسنانك من مطعمك ومأكلك بالسواك، كذلك فأزل نجاسة ذنوبك بالتضرع والخشوع والتهجد والاستغفار بالأسحار، وظهرَ ظاهرك [من النجاسات] وباطنك من [٧٧/ب] كدورات المخالقات وركوب المناهي. إلى آخر ما ذكره^(١).

وقال: إعراب القلوب^(٢) على أربعة أنواع؛ رفع وفتح وخفض ووقف، فرفع القلب [في] ذكر الله تعالى، وفتح القلب في الرضا عن الله عز وجل، وخفض القلب في الاشتغال بغير الله، ووقف القلب في الغفلة عن الله. إلى آخر ما ذكره^(٣).

قال العارف سعد الدين التفتازاني في «شرح العقائد النسفية» بعد أن ذكر الأصل: سميت الملاحدة باطنية لادعائهم أن النصوص ليست على ظواهرها، بل لها معانٍ باطنة لا يعرفها إلا المعلم، وقصدهم بذلك نفي الشريعة بالكلية. قال: وأما ما يذهب إليه بعض المحققين من أن النصوص [محمولة] على ظواهرها، ومع ذلك فيها إشارات خفية إلى دقائق تنكشف على أرباب السلوك يمكن التطبيق بينها وبين الظواهر المرادة، فهو من كمال الإيمان ومحض العرفان^(٤).

قال الذهبي: وعلي بن أحمد الحرالي المغربي^(٥) صنف تفسيراً وملاًه

(١) «مصباح الشريعة» المنسوب للإمام جعفر الصادق (ص ١٢٣)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، ولا يخفأك أن ما نقله عنه المؤلف لا يدل على ما ذكر، بل تعرض لما في الحديث من الدلالة على استحباب السواك، ثم ذكر أنه كما يجب تطهير الظاهر من النجاسات فكذلك يجب تطهير الباطن من آثار المعاصي، ولم يذكر أن الحديث يدل على هذا.

(٢) في الأصل: «القول»، والتصويب من «مصباح الشريعة».

(٣) «مصباح الشريعة» (ص ١٢١)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، ولا يخفأك أن كلامه هذا ليس تفسيراً للنصوص بالباطن، وعلى فرض أن لجعفر الصادق مثل تفاسير الصوفية فلا حجة فيه، وإنما الحجة في الكتاب والسنة.

(٤) «شرح العقائد النسفية» للتفتازاني (ص ١٠٦)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٥) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن الحرالي التجيبي (... - ٦٣٨هـ): مفسر، من علماء المغرب، أصله من «حرالة» من أعمال مرسية، ولد ونشأ في مراكش، ورحل إلى المشرق، وتصفو، =

بحقائقه^(١) ونتائج فكره، وكان الرجل فلسفي التصوف، وزعم أنه يستخرج من علم الحروف وقت خروج الدجال ووقت طلوع الشمس من مغربها، وهذه علوم وتحديدات ما علمها رسل الله^(٢)، بل كل منهم - حتى نوح عليه السلام - يتربح خروج الدجال، ويبين لأتمته الدجال، وهذا نبينا عليه السلام يقول: «إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه»^(٣)، وهؤلاء الجهلة يدعون معرفة وقت خروجه^(٤).

وعلى الجملة؛ فعلم الفلاسفة قد اغتر به جماعات من أهل الإسلام، ومنهم المعري^(٥)

= ثم استوطن بجاية، وعاد إلى المشرق، فأخرج من مصر، وتوفي في حماة (بسورية)، من كتبه: «مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل» في التفسير، قال الذهبي: «ملاؤه باحتمالات لا يحتمله الخطاب العربي أصلاً»، وقال ابن حجر: «جعله قوانين كقوانين أصول الفقه»، وله أيضاً: «المعقولات الأول»، منطق، والإيمان التام بمحمد عليه السلام، و«السر المكتوم في مخاطبة النجوم». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤٧/٢٣)، و«الأعلام»: (٢٥٦/٤).

(١) في الأصل: «بحرائفه»، والتصويب من «ميزان الاعتدال».

(٢) في الأصل: «رسول»، والتصويب من «الميزان».

(٣) أخرجه مسلم في «الصحيح» (ص ١٢٦٠)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب ذكر الدجال وصفته وما معه، حديث رقم (٢٩٣٧)، عن النواس بن سميان في حديث طويل.

(٤) «ميزان الاعتدال» للذهبي: (١١٤/٣).

(٥) هو أبو العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري (٣٦٣ - ٤٤٩هـ): شيخ الآداب، شاعر، فيلسوف، متهم في نحلته، وقد رماه جماعة من العلماء بالزندقة والإلحاد، دل على ذلك ما ينظمه ويلهج به، وأنه يرد على الرسل، ويعيب الشرائع، ويجحد البعث، وله كتاب عارض به القرآن، وعنوانه بـ«الفصول والغايات في محاذاة السور والآيات»، وقد ذكر الذهبي في «السير» وابن الجوزي في «المنتظم» شيئاً من شعره في معارضة الشريعة، تقشعر له الجلود، فليُنظر، وللحافظ محمد بن إبراهيم الوزير مؤلف في الرد عليه سماه «نصر الأعيان على شر العميان»، ويقال: تاب من ذلك وارعوى، والله العالم ببصيرته والمطلع على سريرته، وهو سبحانه أعلم بما ختم له، ولد ومات في معرة النعمان، كان نحيف الجسم، أصيب بالجذري صغيراً، فعمي في السنة الرابعة من عمره، وقال الشعر وهو ابن إحدى عشرة سنة، وهو من بيت علم كبير في بلده، ولما مات وقف على قبره ٨٤ شاعراً يرثونه، وكان يلعب بالشطرنج والنرد، وكان يلبس خشن الثياب، وكان يحرم إيلاّم الحيوان، ولم يأكل اللحم خمساً وأربعين سنة تزهداً فلسفياً، وكان ظاهر أمره يدل على أنه يميل إلى مذهب البراهمة، فإنهم لا يرون ذبح الحيوان، وكان يحفظ كل ما مر بسمعه، ويلزم بيته، وسمى نفسه رهين المحبسين للزومه منزله وللعمى، أما شعره - وهو ديوان حكمته وفلسفته - فثلاثة =

الشاعر، وابن الراوندي^(١) وغيرهم، والله يوفقنا لاتباع رسول الله ﷺ.



= أقسام: «لزوم ما لا يلزم»، ويعرف بـ«اللزوميات»، و«سقط الزند»، و«ضوء السقط»، وأما كتبه فكثيرة، منها: «الأيك والغصون» في الأدب، و«رسالة الغفران»، وهي من أردأ تواليفه، قد احتوت على مزدة وفراغ، و«رسالة الملائكة»، على ذلك الأنموذج، و«تاج الحرة» في النساء وأخلاقهن وعظاتهم، وغيرها. انظر «المنتظم» لابن الجوزي: (١٨٤/٨)، و«سير أعلام النبلاء»: (٢٣/١٨)، و«الأعلام»: (١٥٧/١).

(١) هو أبو الحسين أحمد بن يحيى بن إسحاق ابن الراوندي (. . . - ٢٩٨هـ): فيلسوف مجاهر بالإلحاد، من سكان بغداد، نسبته إلى (راوند) من قرى أصبهان، تنسب إليه فرقة الراوندية من المعتزلة، قال الحافظ ابن حجر في «لسان الميزان» (٣٢٣/١): «ابن الراوندي الزنديق الشهير، كان أولاً من متكلمي المعتزلة، ثم تزندق واشتهر بالإلحاد، ويقال: كان غاية في الذكاء، وقد صنف كتباً كثيرة، يطعن فيها على الإسلام، وقد أجاد الشيخ في حذف ترجمته من هذا الكتاب، [يقصد «ميزان الاعتدال» للذهبي] وإنما أوردته لألغته»، وقال الإمام المهدي أحمد بن يحيى في «المنية والأمل» (ق٧٢): «وكان ابن الراوندي المخذول من أهل هذه الطبقة [الثامنة من طبقات المعتزلة]، ثم جرى منه ما جرى، وانسلخ عن الدين، وأظهر الإلحاد والزندقة، وطردته المعتزلة، فوضع الكتب الكثيرة في مخالفة الإسلام، وصنف كتاب «التاج» في الرد على الموحدين، و«الدامغ» في الرد على القرآن، و«الفريد» في الرد على الأنبياء؛ واختلفوا في سبب إلحاده، فقيل: فاقة لحقته، وقيل: تمنى رئاسة ما نالها، فارتد وألحد، فكان يضع هذه الكتب للإلحاد، وصنف لليهود والنصارى والثنية وأهل التعطيل»، مات برحبة مالك ابن طوق (بين الرقة وبغداد) وقيل: صلبه أحد السلاطين ببغداد. وانظر: «الأعلام»: (٢٦٧/١).

ذكر تعظيم الأشجار والقبور

وها هنا ذكر تعظيم بعض الأشجار، قال ابن قيم الجوزية في كتابه «إغاثة اللهفان»: إن الرجوع إلى تعظيم الشجر والنذر لها وتعليق الخرق من جملة الإشراك، وإنه كشجرة ذات أنواط التي كانت ونهى عنها النبي ﷺ^(١)، وإنه إن حصل شيء مقدر عند ذلك فذلك من الاستدراج من الله بتمكين الشيطان. قال: وكذلك قصد القبور والسؤال لها لطلب الحاجات، كل ذلك شرك، ولاحق بعبادة الأصنام، فإنهم إنما كانوا يطلبون حاجاتهم منها. انتهى كلامه^(٢).

وهو يقال: أما الشجر فلا كلام أن القول ما قالت حذام^(٣).

وأما قصد القبور فإن كان بقصد الزيارة لها والدعاء للميت بالرحمة والمغفرة، فلا كلام في

(١) أخرج الإمام أحمد في «المسند»: (٢١٨/٥)، حديث رقم (٢١٩٤٧)، والترمذي في «السنن» (ص ٦٣٣)، كتاب الفتن، باب ما جاء: لتركين سنن من كان قبلكم، حديث رقم (٢١٨٥)، واللفظ له، عن أبي واقد الليثي أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى حنين مر بشجرة للمشركين يقال لها: ذات أنواط، يعلقون عليها أسلحتهم، فقالوا: يا رسول الله، اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط، فقال النبي ﷺ: «سبحان الله! هذا كما قال قوم موسى: ﴿أَجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ﴾، والذي نفسي بيده لتركين سنة من كان قبلكم». زاد أحمد: «سنة سنة»، قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح، وفي الباب عن أبي سعيد وأبي هريرة»، وذكره الألباني في «صحيح سنن الترمذي»: (٢/٢٣٥)، حديث رقم (١٧٧١).

(٢) «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان»: (٢١١/١) فما بعدها، وقد نقل عنه بالمعنى.

(٣) هي حذام بنت العتيك من عنزة بن أسد، كانت تحت لجيم بن صعيب، ثم تزوج بعدها صفية بنت كاهل، ثم إنه وقع بين امرأته تنازع، فقال:

إذا قالت حذام فصدقوها فإن القول ما قالت حذام

فذهبت مثلاً يضرب في التصديق، أي: القول السديد المعتقد به. انظر: «مجمع الأمثال» للميداني: (١٨٠/١)، (١٠٦/٢).

الجواز^(١)، كما دلت عليه أفعال النبي ﷺ وأقواله في زيارة القبور، فإنه ﷺ قد زار ابن مظعون^(٢)، وهو أول من مات بعد الهجرة إلى المدينة، وقبر في البقيع^(٣)، وزار غيره هنالك كالحمزة^(٤)،

(١) ابن القيم لا يخالف في هذا، وإنما يحرم شد الرحال إلى القبور، والسؤال لها، وطلب الحاجات منها، وكلامه واضح في ذلك، وللمؤلف ﷺ في هذا البحث شطحات، فكن منها على حذر.

(٢) هو أبو السائب عثمان بن مظعون بن حبيب الجمحي (. . . - ٢هـ): صحابي، من حكماء العرب، كان يحرم الخمر في الجاهلية، أسلم بعد ثلاثة عشر رجلاً، وهاجر إلى الحبشة مرتين، وأراد التبتل والسياحة في الأرض زهداً بالحياة، فمنعه رسول الله ﷺ، وشهد بدرًا، ولما مات جاءه النبي ﷺ، وقبله ميتاً، حتى رؤيت دموعه تسيل على خد عثمان، وهو أول من مات بالمدينة من المهاجرين، وأول من دفن بالبقيع منهم. انظر: «الإصابة»: (٤/٤٦١)، و«الأعلام»: (٤/٢١٤).

(٣) لم أعر على حديث في زيارة النبي ﷺ لقبر عثمان بن مظعون خاصة، لكن يمكن الاستدلال على ذلك بما أخرجه أبو داود في «السنن» (ص ٤٩٩)، كتاب الجنائز، باب في جمع الموتى في قبر، والقبر يعلم، حديث رقم (٣٢٠٦)، عن المطلب، وفيه: أن النبي ﷺ وضع صخرة عند رأسه، وقال: «أتعلم بها قبر أخي وأدفن إليه من مات من أهلي»، الحديث مرسل؛ لأن المطلب بن عبد الله بن حنطب ليس صحابياً، قال الحافظ في «التلخيص» (٢/١٣٣): «وإسناده حسن، ليس فيه إلا كثير بن زيد راويه عن المطلب، وهو صدوق، وقد بين المطلب أن مخبراً أخبره به ولم يسمه، ولا يضر إبهام الصحابي»، وحسنه الألباني في «أحكام الجنائز» (ص ١٩٧)، والشاهد من الحديث أن النبي ﷺ لم يعلم قبر عثمان بن مظعون بحجر إلا للتعرف عليه عند زيارته، وقد ثبتت أحاديث في زيارة النبي ﷺ للبقيع ودعائه لأهله، فلا نطول بسردها، وعثمان بن مظعون من جملتهم.

(٤) يفهم منه أن حمزة مدفون في البقيع، وليس كذلك، بل هو مدفون في أحد، ولم أعر على حديث في زيارة النبي ﷺ لقبر حمزة خاصة، ولكنه ﷺ كان يزور قبور شهداء أحد بما فيهم حمزة، يدل على ذلك ما أخرجه أبو داود في «السنن» (ص ٣١٤)، كتاب المناسك، باب زيارة القبور، حديث رقم (٢٠٤٣)، عن طلحة بن عبيد الله قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ يريد قبور الشهداء، حتى إذا أشرفنا على حرة واقم، فلما تدلينا منها وإذا قبور بمحنة، قال: قلنا: يا رسول الله، أقبور إخواننا هذه؟ قال: «قبور أصحابنا»، فلما جئنا قبور الشهداء قال: «هذه قبور إخواننا». وذكره الألباني في «صحيح سنن أبي داود»: (١/٥٧١)، حديث رقم (٢٠٤٣).

وأما أقواله فظاهرة^(١). وإذا كان النذر على شيء فيه قرابة عنده فكذلك لا حرج فيه، وإن كان للولي فهو في التحقيق مصروف [٧٨/أ] إلى من يستحق الصرف إليه من الساكنين والوافدين ببلده ومحلّه^(٢).

وقد وردت السنة بطلب الدعاء من الحي والاستغفار، ولذلك كان النبي ﷺ يستغفر لمن طلبه^(٣)، وكذلك أصحابه بعده، وما ذكره في «صحيح مسلم» في فضل أويس

(١) منها ما أخرجه مسلم في «الصحيح» (ص ٣٩١)، كتاب الجنائز، باب استئذان النبي ﷺ ربه عز وجل في زيارة قبر أمه، حديث رقم (٩٧٧)، عن ابن بريدة عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ: «نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها». قال الألباني في «أحكام الجنائز» (ص ٢٢٧): «وتشعر زيارة القبور للاتعاظ بها وتذكر الآخرة، شريطة أن لا يقول عندها ما يغضب الرب سبحانه وتعالى، كدعاء المقبور والاستغاثة به من دون الله تعالى، أو تركيبه والقطع له بالجنة، ونحو ذلك»، وقال في (ص ٢٣٩): «والمقصود من زيارة القبور شيان: ١- انتفاع الزائر بذكر الموت والموتى، وأن مآلهم إما إلى جنة وإما إلى نار، وهو الغرض الأول من الزيارة. ٢- نفع الميت والإحسان إليه بالسلام عليه، والدعاء والاستغفار له، وهذا خاص بالمسلم».

(٢) النذر إن كان فيه تقرب إلى الله تعالى فهو مشروع، وأما إن كان لغير الله من شجر أو قبر أو غير ذلك فهو شرك، وإن كان لله لكن عند القبر فهو حرام؛ لأنه ذريعة إلى الشرك، وقد ذكر ابن القيم في «إغاثة»: (١/١٩٧) أن من المفاصد التي ترتكب عند القبور: النذر لها ولسدنتها، وقال العلامة ابن الأمير في «تطهير الاعتقاد» (ص ٢٩): «والنذر بالمال على الميت ونحوه، والنحر على القبر والتوسل به وطلب الحاجات منه هو بعينه الذي كانت تفعله الجاهلية، وإنما كانوا يفعلونه لما يسمونه وثناً وصنماً، وفعله القبوريون لما يسمونه ولياً وقبراً ومشهداً». وقال العلامة محمد بن سالم البيهاني في تعليقه على «هداية المرید» للعبادي (ص ٤٩): وللصالحين في مصر صناديق على قبورهم تجمع فيها الصدقات والتبرعات التي تصرف في معاصي الله والإشراك به، وإلى هذا يشير حافظ إبراهيم بقوله:

للسيد البدوي ملك دخله تسعون ألفاً والحظوظ هبات
وأنا أعذب في الحياة وليس لي يا أم دفر ما به أقتات
من لي بحظ النائمين بحفرة قامت على أحجارها الصلوات؟

(٣) من ذلك استغفار النبي ﷺ لأبي عامر وأبي موسى الأشعريين عندما طلبا ذلك منه، والحديث طويل أخرجه البخاري في «صحيحه» (ص ٧٨١)، كتاب المغازي، باب غزاة أوطاس، حديث رقم (٤٣٢٣)، ومسلم في «صحيحه» (ص ١٠٩٠)، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي موسى وأبي عامر الأشعريين، حديث رقم (٢٤٩٧).

القرني^(١) وأن من لقيه^(٢) فليطلبه أن يستغفر له، فلقية عمر بن الخطاب رضي الله عنه، فطلب منه ذلك، فاستغفر له^(٣).

والتوسل^(٤) بسر روح الولي وبركته وكرامته عند الله لا مانع منه^(٥)؛ إذ الروح

(١) هو أبو عمرو أويس بن عامر بن جزء القرني المرادي اليميني (. . . - ٣٧هـ): كان من أولياء الله المتقين، ومن عباده المخلصين، ومن سادات التابعين، سكن القفار والرمال، أدرك حياة النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يره، فوفد على عمر، ثم سكن الكوفة، وشهد وقعة صفين مع علي، ويرجح الكثيرون أنه قتل فيها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٩/٤)، و«الأعلام»: (٣٢/٢).

(٢) هذه الكلمة - في هذا الموضع والذي بعده - في الأصل: «لقاء»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) أخرج مسلم في «صحيحه» (ص ١١٠٤)، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أويس القرني، حديث رقم (٢٥٤٢) عن أسير بن جابر قال: كان عمر بن الخطاب إذا أتى عليه أمداد أهل اليمن سألهم أفيكم أويس بن عامر؟ حتى أتى على أويس، فقال: أنت أويس بن عامر؟ قال: نعم، قال: من مراد ثم من قرن؟ قال: نعم، قال: فكان بك برص فبرأت منه إلا موضع درهم؟ قال: نعم، قال: لك والدة؟ قال: نعم، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «يأتي عليكم أويس بن عامر مع أمداد أهل اليمن من مراد ثم من قرن، كان به برص فبرأ منه إلا موضع درهم، له والدة هو بها بر، لو أقسم على الله لأبره، فإن استطعت أن يستغفر لك فافعل»، فاستغفر لي، فاستغفر له.

(٤) الوسيلة: القرية، وتوسل إليه بوسيلة: إذا تقرب إليه بعمل. انظر: «لسان العرب»: (٣٠١/١٥).

(٥) التوسل بدعاء الصالحين من الأحياء مشروع، وأما التوسل بالأموات فهو بدعة مفضية إلى الشرك، وقد جزم بتحريمه المحققون من أهل العلم، منهم شيخ الإسلام ابن تيمية في «قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة» (ص ٤٩) فما بعدها، واستدل بفعل عمر والصحابة عندما توسلوا بدعاء العباس بن عبد المطلب في عام الرمادة، فلو جاز التوسل بالأموات لما عدلوا عن التوسل بالنبي صلى الله عليه وسلم، وممن نص على تحريمه أيضاً العلامة ابن الأمير في «تطهير الاعتقاد» (ص ٢٩)، والعلامة الحسين بن مهدي النعمي في «معارج الألباب» (ص ٢٠١)، والمباركفوري في «تحفة الأحوزي»: (٢٧/١٠)، وقال العلامة ابن الأمير في «الإنصاف» (ص ٤٧): «التوسل إلى الله بالمخلوقين شيء لم يأذن به الله لعباده، فهو بدعة، وهو تهجم على الجناب العلي بما لم يأت به شرع، بل طريقة عباد الأوثان القائلين: إنهم يعبدونها لتقربهم إلى الله زلفى». وقال شيخ الإسلام الشوكاني في «الدر النضيد في إخلاص التوحيد» ضمن «الفتح الرباني»: (٢٩٢/١): «فتعمد القبور للأدعية لديها والتوسل بأهلها لا يخفى على متحلٍّ بالإنصاف متحلٍّ عن الاعتساف أنه بدعة، لم يأت بها أثر عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أصحابه ولا عن التابعين».

بالإجماع حي، وقد ورد في السنة أنه يسمع الزائر^(١).

وقد ذكر السبكي في كتابه «شن الغارة»^(٢) أدلة على جواز التوسل بالأولياء والصالحين من الموتى عند زيارتهم وعند زيارة قبر النبي ﷺ، وحقق أدلته في جوابه على الشيخ أحمد ابن تيمية^(٣).

(١) وردت في ذلك أحاديث، لكن حكم بضعفها جماعة من علماء الحديث، وهي مع ذلك معارضة للآيات القرآنية الدالة على عدم سماع الموتى عموماً، كقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠]، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ الْمُلْكُ وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِنْ قِطْمِيرٍ﴾ [١٤] إن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِنْ خَيْرٍ ﴿١٤﴾ [فاطر: ١٣-١٤]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ إِنَّ اللَّهَ يُسْمِعُ مَنْ يَشَاءُ وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَنْ فِي الْقُبُورِ﴾ [فاطر: ٢٢].

قال شيخ الإسلام الشوكاني في «فتح القدير» (١٧٤/٤): وظاهر نفي إسماع الموتى العموم، فلا يخص منه إلا ما ورد بدليل، كما ثبت في «الصحيح»: أنه ﷺ خاطب القتلى في قلب بدر، وكذلك ما ورد من أن الميت يسمع خفق نعال المشيعين له إذا انصرفوا. اهـ، وصرح بنحوه الآلوسي في «روح المعاني»: (٥٨/٢١). وعلى فرض صحة الأحاديث في سماع الموتى سلام المسلم عليهم يكون ذلك من جملة المخصصات للآيات القرآنية، فيسمع الموتى السلام عليهم فقط، لكن المصيبة العظمى والبلية الكبرى أن يستدل بهذه الأحاديث على التوسل بالموتى المفضي إلى الشرك بالله العلي الأعلى، فإننا لله وإنا إليه راجعون. وانظر: «الآيات البيّنات في عدم سماع الأموات» لنعمان بن محمود الآلوسي وحواشيه للألباني.

(٢) كان العلامة تقي الدين السبكي قد سمى كتابه «شن الغارة على من أنكر الزيارة»، ثم عدل عن هذه التسمية، وسماه «شفاء السقام في زيارة خير الأنام»، كما أفاده في مقدمة كتابه (ص ١، ٢).

(٣) قال العلامة السبكي في كتابه «شفاء السقام في زيارة خير الأنام» (ص ١٦٠): «الباب الثامن في التوسل والاستعانة والتشفع بالنبي ﷺ». ثم سرد أدلة كثيرة، صريحها غير صحيح، وصحيحها غير صريح، وظاهر بعض عباراته جواز التوسل بالأولياء والصالحين أيضاً، وقد رد عليه الحافظ ابن عبد الهادي المتوفى سنة (٧٤٤هـ) في كتابه «الصارم المنكي في الرد على السبكي»، وما كان أغنى السبكي ﷺ عن تأليف هذا الكتاب! فقد صار حجة للقبورين الذين عظموا قبور الأولياء وسدنتها، وسموها مشاهد، مما جعلها أوثاناً تعبد من دون الله، وخير شاهد على ذلك ما تفعله الراضة عند

= مشاهد أئمتهم في العراق وإيران وغيرها، والصوفية عند قبور أوليائهم في مصر واليمن وغيرها، إذ تشد إليها الرحال، ويقصدها ملايين الناس للحج والزيارة في مواسم معينة، ويحصل عندها من الأفعال المنافية للتوحيد ما تقر به عين إبليس، قال ابن الأمير في «تطهير الاعتقاد» (ص ٣١): وكذلك تسمية القبر مشهداً ومن يعتقدون فيه ولياً لا يخرج عن اسم الصنم والوثن؛ إذ هم معاملون لها معاملة المشركين للأصنام، ويطوفون بهم طواف الحجاج ببيت الله الحرام، ويستلمونهم استلامهم لأركان البيت، ويخاطبون الميت بالكلمات الكفرية من قولهم: على الله وعليك، ويهتفون بأسمائهم عند الشدائد ونحوها، وكل قوم لهم رجل ينادونه، فأهل العراق والهند يدعون عبد القادر الجيلاني، وأهل التهائم لهم في كل بلد ميت يهتفون باسمه، يقولون: يا زيلعي، يا ابن العجيل، وأهل مكة وأهل الطائف: يا ابن العباس، وأهل مصر: يا رفاعي يا بدوي، والسادة البكرية وأهل الجبال: يا أبا طير، وأهل اليمن: يا ابن علوان، وفي كل قرية أموات يهتفون بهم، وينادونهم، ويرجونهم لجلب الخير ودفع الضر، وهذا هو بعينه فعل المشركين في الأصنام، كما قلنا في الأبيات النجدية:

| | |
|------------------------------|-------------------------------|
| أعادوا بها معنى سواع ومثله | يغوث وود بئس ذلك من ودّ |
| وقد هتفوا عند الشدائد باسمها | كما يهتف المضطر بالصمد الفرد |
| وكم نحروا في سوحها من نحيرة | أهلته لغير الله جهلاً على عمد |
| وكم طائف حول القبور مقبلاً | ويلتمس الأركان منهن بالأيدي |

ذكر الموالد وبعض الأذكار المتبعة

وها هنا ذكر الموالد^(١) التي اعتادها الناس والتهليل، فذلك جائز، بل هو من الذكر لله،

وهو من جملة الطاعات^(٢).

(١) في الأصل: «المواليد»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) الاجتماع للذكر في ليلة المولد النبوي أو ليلة النصف من شعبان أو ليلة الثامن عشر من رجب أو غيرها كما يفعله المتصوفة وأضرابهم، لم يشرع في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ﷺ، ولم يفعله الصحابة رضي الله عنهم لا في حياة النبي ﷺ ولا بعده، ولو كان ذلك سائغاً أو مستحباً لفعلوه، فهم سابقو هذه الأمة إلى الخير، ولم يفعله كذلك التابعون وأهل القرون المفضلة، هذا على افتراض الاجتماع للذكر فقط، لكن يصاحب هذا أيضاً منكرات نبه عليها العلماء، قال العلامة الحسين الأهدل في «تحفة الزمن» (١/٣٢٢): وفي عصرنا وقبله لأهل يفرس ليال يجتمع فيها الوافدون نحو عشرة آلاف، ويأتون بفتوح كثيرة للزاوية، ويأخذها الشيخ المنسوب، ويذبح للناس نحو ثلاثين ثوراً، ويبيتون في سماعات وغناء وطرب ولعب، مع اختلاط الرجال والنساء، ونحو ذلك من الاجتماع والسماع في ليالي الجُمع من رجب بالجند، وفي ليالي الكئيب الأبيض من بلاد أبين عدن، وليلة المحيا يزيد لبني الجبرتي وأتباعهم، وليالي الختم في رمضان، وفي ذلك ما فيه من المعاصي، نسأل الله السلامة. اهـ، وقال القاضي العلامة محمد بن علي قيس: الذكر الذي دلت عليه الأخبار ووردت بفضله الآثار هو خلاف ما يفعلون، وعكس ما عليه يعتمدون، وهو الذي ينبغي لكل مسلم أن ينهى عنه، بل إذا سمعه ذو المروءة والحياء كرهه وعافه، وعلم أن هذا فعل لم يفعله الرسول ﷺ، لما فيه من مخالفة السكينة والوقار، ولما فيه من التشدد بالذكر، والتغني به، وإخراجه عن هيئة الخشوع والتذلل والرهب والاستكانة، إلى هيئة الطرب وارتجاج القلوب والأبدان والتلذذ بالنغمات والأصوات الرخيمة التي تقرب لذاتها من لذاذة المزامير أو تساويها، والجهر به ورفع الأصوات والاجتماع على ذلك والاتباع للصوت بضرب الكف على الكف تصفيقاً. اهـ بتصرف يسير، وقد سئل شيخ الإسلام الشوكاني عن حكم المولد بسؤال حاصله: فإنه في هذه الأيام حدثت في هذه المدينة [صنعاء] المعمورة بالعلماء الأعلام والزيدية الكرام، حوادث أحدثها السفهاء والسوقة مثل محسن النشاد وجماعته، من إحداث شيء يسمونه المولد، فيجتمعون على ذلك: الصغار والكبار، يرفعون الأصوات بالتهليل والتضجيع والترجيع، ويخرجون إلى خارج الدار المجتمعين فيها، مع تسريح الشمع والزفاف واختلاط النساء والرجال بالتهليل، والنساء رافعات الأصوات حتى يدخلوا الدار المجتمعين فيها، ثم يقومون قيام منتظرين لوصول سيد الأنام ﷺ، يقولون: مرحباً يا نور عيني

= مرحباً، رافعين بذلك الأصوات صغيروهم والكبير، خاضعين بالسكينة والوقار، والعوام يتطلعون لرؤية المصطفى عليه أفضل الصلاة والسلام، نعم، حتى إنه لما كان ثاني عشر شهرنا هذا ربيع الأول حصل الاجتماع في بيت رجل من سوق المزربنين، وأخبرني بعض الثقات أنهم حضروا جماعة من أعيان الدولة وجماعة من أعيان أهل العلم، فلم أزل أريد مذاكرتكم بهذه الحوادث الحادثة في هذه المدينة المحمية وغيرها من البلاد، وصار علماؤنا في هذا الزمان إما شيطان أخرس قد ألجم بلجام من نار، أو سد فمه بشيء من الحطام الحرام، أو شيطان ناطق بغير ما شرع الله على لسان نبيه المختار، فأوضحوا لمحبكم في هذا الأمر. اهـ.

فأجاب الشوكاني رحمته الله بقوله: لم أجد إلى الآن دليلاً يدل على ثبوت المولد من كتاب ولا سنة ولا إجماع ولا قياس ولا استدلال، بل أجمع المسلمون على أنه لم يوجد في عصر خير القرون ولا الذين يلونهم ولا الذين يلونهم، وأجمعوا على أن المخترع له السلطان المظفر أبو سعيد بن سبكتين صاحب إربل، لهذا أول من ابتدعه ممن ينتسب إلى أهل السنة، وإلا فأول من ابتدعه الدولة العبيدية في مصر كما نقله المقرئ في «المواعظ والاعتبار»: (١/٤٩٠)، وهو في المئة السابعة، ولم ينكر أحد من المسلمين أنه بدعة، وإذا تقرر هذا لاح للناظر أن القائل بجوازه - بعد تسليمه أنه بدعة، وأن كل بدعة ضلالة بنص المصطفى صلى الله عليه وسلم - لم يقل إلا بما هو ضد للشريعة المطهرة، ولم يتمسك بشيء سوى تقليده لمن قسم البدعة إلى أقسام ليس عليها إثارة من علم. والحاصل أنا لا نقبل من القائل بالجواز مقالة إلا بعد أن يقيم دليلاً يخص هذه البدعة التي يعترف بها من ذلك العموم الذي لا ينكره، وأما مجرد: قال فلان وألف فلان فهذا غير نافق، والحق أكبر من كل أحد، على أنا إذا عولنا على أقوال الرجال ورجعنا إلى التمسك بأذيال القيل والقال فليس القائل بالجواز إلا شذوذ من المسلمين، وأما العترة المطهرة وأتباعهم فلم نجد لهم حرفاً واحداً يدل على جواز ذلك، بل كلمتهم كالمفتقة بعد حدوث هذه البدعة أنها من أقيح ذرائع المتخلعة إلى المفاصد، ولهذا ترى هذه الديار منزهة عن جميع شعابن المتصوفة المتهتكة التي هذه واحدة منها، والله الحمد، وكان آخر الخلفاء الذابين عن ذلك المهدي لدين الله العباس بن المنصور، فإنه منع هذه الموالد، وأمر بهدم قبور جماعة من الأموات الذين تعتقدهم العامة، والمرجو من الله تعالى أن يلهم خليفة عصرنا المنصور بالله إلى الاقتداء بسلفه الصالح، فإن الأمر كما قيل:

أرى خلل الرماد وميض جمر ويوشك أن يكون لها اضطرام

وسريان البدع أسرع من سريان النار، لا سيما بدعة المولد، فإن أنفس العامة تشتاق إليها غاية الاشتياق، لا سيما بعد حضور جماعة من أهل العلم والشرف والرئاسة معهم، فإنه سيخيل إليهم بعد ذلك أن هذه البدعة من أكد السنن، دع عنك العامة، فإن بعض الخاصة المتميزين في طلب العلم قد بين يديّ قراءة بعض علوم الاجتهاد، فأخبرني أنه حضر ليلة ذلك اليوم من هذا الشهر في بعض

رأيت في كتاب مجموع فيه أدعية ومواعظ وآثار^(١) ما لفظه: قال القرشي^(٢): سمعت الشيخ أبا زيد القرطبي^(٣) يقول: سمعت في بعض الآثار أن من قال: لا إله إلا الله سبعين

= الموالد، فأنكرت عليه، وانقبضت منه، فقال: حضر معنا سيدي فلان وفلان وفلان، فسألته عن الصفة التي وقعت بحضرة أولئك الأعيان، فقال في جملة شرح تلك القضية: إنه قرأ المولد رجل سوقي، وأولئك الأعيان يطربون ويسمعون، حتى إذا بلغ إلى بعضه قام كأنما نشط من عقال، وهو يقول: «مرحباً يا نور عيني مرحباً»، وقام بقيامه جميع الحاضرين من الأعيان وغيرهم، وصار ينهق قائماً وهم كذلك، فتعب بعض الحاضرين فقعده، فصاح عليه بعض أولئك الأعيان، وقال له - وقد ظهرت عليه سورة الغضب -: «قم ما هي ملعابة»، بهذا اللفظ، وهم لا يشكون أن رسول الله ﷺ وصل إليهم تلك الساعة، ثم تصافحوا، وأقبل جماعة من العامة بأيديهم أنواع من الطيب معاجلين مسرعين، كأنهم ينتهزون فرصة بقاءه ﷺ، فإننا لله وإنا إليه راجعون، أين عزة الدين؟ فإن ذهبت فأين الحياء والمروءة والعقل؟ وهب أنه لا يحصل بحضرة هؤلاء الأعيان شيء من المنكرات كما هو الظن بهم، ألا يدرون أن العامة تتخذ ذلك وسيلة وذريعة إلى كل منكر، ويفعلون في موالدهم التي لا يحضرها إلا سقط المتاع كل منكر، ويقولون: قد حضر المولد فلان وفلان وفلان، ويتمسكون بجامع اسم المولد؟ ومن ههنا يلوح لك فساد اعتذار بعض المجوزين بأنه لم يحصل في المولد إلا الاجتماع للطعام والذكر فلا بأس به، وأنه لا يلزم من تحريم ما يصحبه من المحرمات تحريمه؛ لأننا نقول: المولد مع كونه بدعة باعترافك قد صار مصحوباً عادةً بكثير من المنكرات، وذريعة إلى كثير من المفاسد، واتفاق مثل هذه الموالد التي لا تشتمل على غير الطعام والذكر أعز من الكبريت الأحمر، وقد تقرر أن سد الذرائع وقطع علائق الوسائل إلى ما لا يجوز، من قواعد الشريعة المهمة التي جزم بوجودها الجمهور... إلخ. اهـ. وانظر: «نصرة الحق وخذلان الباطل وتمييز المنهج القويم عن المائل» للعلامة محمد بن علي قيس (ص ٣)، مخطوط، و«بحث في حكم المولد» للشوكاني ضمن «الفتح الرباني»: (١٠٨٣/٢).

(١) يغلب على الظن أنه كتاب «الفصول» لأبي العباس القسطلاني كما في ترجمة أبي عبد الله القرشي التالية، ولم أقف عليه.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن إبراهيم القرشي الهاشمي (٥٤٤ - ٥٩٩ هـ): زاهد، أندلسي الأصل، من الجزيرة الخضراء، أقام بمصر مدة، وسكن القدس، وتوفي بها، قال ابن خلكان: «كانت له كرامات ظاهرة، ورأيت أهل مصر يحكون عنه أشياء خارقة»، وله كلمات وجمل في آداب المعاملات وطرائق أهل الرياضات، جمعها تلميذه أبو العباس القسطلاني في كتاب «الفصول». انظر: «نفع الطيب»: (٥٤/٢)، و«الأعلام»: (٣١٩/٥).

(٣) هو من مشايخ أبي عبد الله القرشي، كما في «نفع الطيب»: (٥٤/٢)، ولم أجد له ترجمة، ولا لمن ذكر بعده.

ألف مرة كانت فداه من النار^(١)، فعملت ذلك رجاء بركة الوعد، وعملت منها لأهلي، وعملت منها أعمالاً ادخرتها لنفسي^(٢).

وقال: أخبرني شيخي إبراهيم بن عمر العلوي من لفظه إملاءً بإسناده إلى أبي عبد الله القرشي، قال: سمعت الشيخ أبا إسحاق بن طريف يقول: لما حضرت الشيخ أبا الحسن ابن غالب الوفاة قال لأصحابه: اجتمعوا وهللوا سبعين ألف مرة، اجعلوا ثوابها إليّ، فإنه بلغني أنها فداء كل مؤمن من النار. قال: فاجتمعنا، وعملناها، وجعلنا ثوابها له^(٣). والله أعلم.



(١) هذا ليس بحديث، ولهذا اعتذر عنه التلمساني في «نفع الطيب»: (٥٥/٢) بقوله: «وقد أنكر غير واحد من الحفاظ كابن حجر وغيره كون ما ذكر حديثاً، ولعل هؤلاء أخذوه من جهة الكشف ونحوه». وهذا من عجائب الصوفية، فإن لهم طرقاً لرواية الحديث عن النبي ﷺ على الهواء مباشرة عن طريق الكشف، فلا حاجة للبخاري ولا لمسلم.

(٢) في حاشية الأصل ما لفظه: «النزاع في ذلك على الصفة المخصوصة، والظاهر لكونه لم يدل عليه دليل أنه باطل غير جائز».

(٣) لقد كلفهم بتكليف شاق لم يكلفهم به الله ولا رسوله ﷺ، ولو طلب منهم الاستغفار له وأن يسألوا له التثبيت بعد دفنه - كما ورد في الحديث الصحيح - لكان خيراً له، وصدق من قال - كما في «الاعتصام» للشاطبي: (٢٠/١) - : لا يُحدث رجل بدعةً إلا ترك من السنة ما هو خير منها.

عودة إلى الكلام على التوسل والاستغاثة بالأموات والبناء على القبور وغير ذلك

وقد أفرط الشيخان ابن تيمية وتلميذه ابن قيم الجوزية بتحريم التوسل بالأنبياء والصالحين^(١)، حيث قال [ابن القيم]^(٢) ما لفظه: والمقصود أن الشيطان بلطف كيده يحسن الدعاء عند القبر، وأنه أرجح [منه] في بيته ومسجده وأوقات الأسحار، فإذا تقرر ذلك [عنده] نقله درجة أخرى من الدعاء عنده إلى الدعاء به والإقسام على الله به، وهو أعظم من الذي قبله، فإن شأن الله أعظم من أن يقسم عليه، أو يسأل بأحد من خلقه. وقد أنكر أئمة الإسلام ذلك، قال: أبو الحسين القدوري^(٣) في شرح كتاب الكرخي: قال بشر بن الوليد^(٤): سمعت أبا يوسف يقول: قال أبو حنيفة: لا ينبغي لأحد أن يدعو الله إلا به، قال: وأكره أن يقول: وأسألك بمعقد العز من عرشك، وأكره أن يقول: بحق فلان، وبحق أنبيائك ورسلك، وبحق البيت الحرام.

(١) هذا ليس إفراطاً، بل هو الحق الذي يدين به كل حريص على إخلاص العبودية لله جل وعلا، وليس هذا تعصباً لهذين الإمامين، فهما من جملة العلماء الذين يؤخذ من أقوالهم ويترك، ولكن اتباعاً لهدي الكتاب والسنة الذي يهدف إلى سد الذرائع التي تقود إلى الشرك، والمؤلف رحمته وعفا عنا وعنه قد تأثر ببعض عقائد القبوريين، واختصر كلام ابن القيم كما هي عادته في النقل، ومن تأمل كلام ابن القيم وكلام شيخه ونظر في أدلتهما - وأقوال العلماء التي نقلوها - بعين الإنصاف، وشاهد بعض ما يجري عند قبور ومشاهد الأئمة والأولياء عرف الصواب، ودمعت عيناه على التوحيد.

(٢) ما بين المعقوفتين زيادة اقتضاها السياق.

(٣) في الأصل: «أبو الحسن»، والتصويب من «إغاثة اللهفان» ومن مصادر ترجمته الآتية، وهو أبو الحسين أحمد بن محمد بن أحمد القدوري (٣٦٢ - ٤٢٨هـ): فقيه حنفي، ولد ومات في بغداد، انتهت إليه رئاسة الحنفية في العراق، وصنف المختصر المعروف باسمه «القدوري» في فقه الحنفية، و«شرح مختصر الكرخي». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٧/٥٧٤)، و«الأعلام»: (١/٢١٢)، و«معجم المؤلفين»: (٢/٦٦).

(٤) هو أبو الوليد بشر بن الوليد بن خالد الكندي الحنفي (حدود ١٥٠ - ٢٣٨هـ): الإمام العلامة المحدث، قاضي العراق، سمع من جماعة، منهم مالك بن أنس والقاضي أبو يوسف، وبه تفقه وتميز، وولي القضاء بعسكر المهدي مدة، ثم ولي قضاء مدينة المنصور، وكان إماماً، واسع الفقه، كثير العلم، صاحب حديث وديانة وتعبد. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٠/٦٧٣).

قال أبو الحسين^(١): «أما المسألة بغير الله فمنكرة في قولهم؛ لأنه لا حق لغير الله عليه، وإنما الحق لله على خلقه^(٢)، وأما قوله: بمعقد العز من عرشك فكرهه أبو حنيفة، ورخص فيه أبو يوسف.

قال: وروي أن النبي ﷺ دعا بذلك^(٣). [٧٨/ب] قال: ولأن معقد العز من العرش إنما يراد به القدرة التي خلق الله بها العرش مع عظمته، فكأنه سأله بأوصافه^(٤).

- (١) في الأصل: «أبو الحسن»، والتصويب من «إغاثة اللهفان».
- (٢) قال العلامة ابن الأمير في «الإنصاف» (ص ٤٥): «والحاصل أن سؤال الله بحق غيره عليه أمر عظيم، لا يؤخذ فيه إلا بأحاديث صحيحة؛ لأنه خطاب للرب عز وجل وإثبات لحق المخلوقين عليه، وكيف يجزم به القائل والله تعالى أمر عباده أن يدعوه بأسمائه الحسنى، فقال: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾؟ وقد ثبتت الأحاديث وصحت أنه لا يجوز الحلف إلا بالله، وأن من حلف بغيره فقد أشرك، وذلك لما فيه من تعظيم المحلوف به، فالاستغاثة والإقسام على الله بحقه إذا لم يكن أعظم من الحلف كان مثله في أنه شرك، وقد وسعنا الكلام في هذا في رسالة «تطهير الاعتقاد عن أدان الإلحاد».
- (٣) يشير إلى ما أخرجه البيهقي في «الدعوات الكبير»: (١٥٧/٢)، رقم (٣٩٢)، عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، قال: «تصلي اثنتي عشرة ركعة من ليل أو نهار تشهد بين كل ركعتين، فإذا جلست في آخر صلاتك فائت على الله عز وجل، وصل على النبي ﷺ، ثم كبر واسجد، واقرأ وأنت ساجد فاتحة الكتاب سبع مرات وآية الكرسي سبع مرات، وقل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير عشر مرات، ثم قل: اللهم إني أسألك بمعاهد العز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك، واسمك الأعظم وجدك الأعلى وكلماتك التامة، ثم تسأل بعد حاجتك، ثم ارفع رأسك، فسلم عن يمينك وعن شمالك، واتق السفهاء أن يعلموها، فيدعون ربهم، فيستجاب لهم». وهذا الحديث موضوع، ذكره ابن الجزري في «الموضوعات»: (١٤٢/٢)، وابن عراق الكناني في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (١١٢/٢)، رقم (٩٢)، وأورده ابن الجزري في عدة «الحصن الحصين»، وقال: «وقد رويناه في كتاب الدعاء للواحي، وفي سننه غير واحد من أهل العلم ذكر أنه جربه فوجده كذلك، وأنا جربته فوجدته كذلك، على أن في سننه من لا أعرفه»، قال الشوكاني في «تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين» (ص ١٨٣): «السنة لا تثبت بمجرد التجربة، ولا يخرج بها الفاعل للشيء معتقداً أنه سنة عن كونه مبتدعاً، وقبول الدعاء لا يدل على أن سبب القبول ثابت عن رسول الله ﷺ، فقد يجيب الله الدعاء من غير توسل بسنة، وهو أرحم الراحمين، وقد تكون الاستجابة استدراجاً، ومع هذا ففي هذا الذي يقال: إنه حديث مخالفة للسنة المطهرة، فقد ثبت في السنة ثبوتاً صحيحاً لا شك فيه ولا شبهة النهي عن قراءة القرآن في الركوع والسجود، فهذا من أعظم الدلائل على كون هذا المروي موضوعاً».
- (٤) هذا على افتراض صحة الحديث، لكن الحديث موضوع.

وقال ابن بلديجي^(١) في «شرح المختار»: ويكره أن يدعو الله إلا به، فلا^(٢) يقول: أسألك بفلان أو بملائكتك أو بأبيائك، ونحو ذلك؛ لأنه لا حق للمخلوق على خالقه، أو يقول^(٣) في دعائه: أسألك بمعقد العز من عرشك^(٤).

وفي فتاوى أبي محمد بن عبد السلام أنه لا يجوز سؤال الله سبحانه بشيء من مخلوقاته إلا بالأنبياء ولا غيرهم، وتوقف في نبينا ﷺ لا اعتقاده أن ذلك جاء في حديث^(٥)، وأنه لم يعرف صحة الحديث^(٦).

(١) هو مجد الدين أبو الفضل عبد الله بن محمود بن مودود بن بلديجي (٥٩٩ - ٦٨٣هـ): فقيه حنفي كبير، ولد بالموصل، ورحل إلى دمشق، وولي قضاء الكوفة مدة، ثم استقر ببغداد مدرساً، وتوفي فيها، له كتب، منها: «الاختيار لتعليق المختار» فقه، شرح به كتابه «المختار» في فروع الحنفية. انظر: «تاريخ الإسلام»: (١٤٥/٥١)، و«الأعلام»: (١٣٥/٤).

(٢) في الأصل: «ولا»، والتصويب من «إغاثة اللهفان» ومن «الاختيار لتعليق المختار».

(٣) في الأصل: «ويقول»، والتصويب من «إغاثة اللهفان» ومن «الاختيار».

(٤) «الاختيار لتعليق المختار» لابن بلديجي: (١٦٤/٤).

(٥) يشير إلى ما أخرجه الترمذي في «السنن» (ص ٩٨٩)، كتاب الدعوات، باب بدون ترجمة، حديث رقم

(٣٥٨٧)، والحاكم في «المستدرک»: (٤٥٨/١)، كتاب صلاة التطوع، حديث رقم (١١٨٠)، وأحمد

في «المسند»: (١٨٣/٤)، حديث رقم (١٧٢٨٠)، واللفظ له عن عثمان بن حنيف أن رجلاً ضريباً

أتى النبي ﷺ، فقال: يا نبي الله، ادع الله أن يعافيني، فقال: «إن شئت ذلك فهو أفضل

لآخرتك، وإن شئت دعوت لك»، قال: بل ادع الله لي، فأمره أن يتوضأ، وأن يصلي ركعتين، وأن

يدعو بهذا الدعاء: «اللهم إني أسألك وأتوجه إليك بنبيك محمد ﷺ نبي الرحمة، يا محمد، إني أتوجه

بك إلى ربي في حاجتي هذه فتقضى، وتشفعني فيه، وتشفعه في»، قال: فكان يقول هذا مراراً، ثم قال

بعد: أحسب أن فيها «أن تشفعني فيه»، قال: ففعل الرجل فبرأ. قال الترمذي: «هذا حديث حسن

صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه»، وقال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين،

ولم يخرجاه»، وذكره الألباني في «صحيح الجامع الصغير»: (٢٧٤/١) رقم (١٢٧٩). وهذا الحديث

من جملة أدلة العلامة تقي الدين السبكي في «شفاء السقام» (ص ١٦٥) على جواز التوسل بالنبي ﷺ،

ولا يخفأك أن الرجل طلب من النبي ﷺ أن يدعو له، وتشفع وتوسل إلى الله برسوله ﷺ في حياته لا

بعد مماته، بدليل قوله: «إن شئت أخرت ذلك فهو أفضل لآخرتك، وإن شئت دعوت لك»، قال: بل

ادع الله لي، وقوله: «وشفعه في»، فهو من التوسل بدعاء الحي لا بالميت، وهذا لا نزاع فيه.

(٦) «إغاثة اللهفان»: (٢١٦/١)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وانظر: «فتاوى عز الدين بن عبد السلام»

(ص ١٩٧).

قلت: أحاديث الشفاعة واختصاصه بها ﷺ والمقام المحمود والوسيلة دالة على ذلك^(١).

قال ابن قيم الجوزية المذكور: فإذا^(٢) قرر الشيطان عنده أن الإقسام على الله به أبلغ في تعظيمه واحترامه، وأنجع في قضاء حاجته، نقله درجة أخرى، إلى دعائه نفسه من دون الله، ثم ينقله بعد ذلك درجة أخرى إلى أن يتخذ قبره وثناً، يعكف عليه، ويوقد عليه القنديل، ويعلق عليه الستور، ويبني عليه المسجد، ويعبده بالسجود له والطواف [به] وتقبيله واستلامه والحج إليه والذبح عنده^(٣)، ثم ينقله درجة أخرى إلى دعاء الناس إلى عبادته واتخاذهم عيداً ومنسكاً، وأن^(٤) ذلك أنفع لهم في دنياهم وأخراهم.

قال: قال شيخه^(٥): وهذه الأمور المبتدعة عند القبور مراتب: أبعدها عن الشرع أن يسأل الميت حاجته، ويستغيث^(٦) به فيها كما يفعله كثير من الناس. قال: وهؤلاء من جنس عباد الأصنام، ولهذا قد يتمثل لهم الشيطان في صورة الميت أو الغائب^(٧) كما يتمثل لعباد الأصنام. ثم ذكر بقية المراتب^(٨).

(١) هي لا تدل على جواز السؤال بالنبي ﷺ والتوسل به بعد موته، وإنما تدل على أن الناس يوم القيامة يطلبون من النبي ﷺ أن يشفع لهم عند ربه، وأما حديث الوسيلة فهو أن ندعو نحن لرسول الله ﷺ أن يؤتية الله الوسيلة، وأخبر ﷺ بأن من فعل ذلك حلت له شفاعته، فأين الدلالة على جواز التوسل برسول الله ﷺ؟

(٢) في الأصل: «إذا»، والتصويب من «إغاثة اللهفان».

(٣) قال شيخ الإسلام الشوكاني في «فتح القدير»: (١/١٩٦) عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَ بِهِ لِغَيْرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]: والمراد هنا ما ذكر عليه اسم غير الله كالكلمات والعزى إذا كان الذابح وثنياً، والنار إذا كان الذابح مجوسياً، ولا خلاف في تحريم هذا وأمثاله، ومثله ما يقع من المعتقدين للأموات من الذبح على قبورهم، فإنه مما أهلّ به لغير الله، ولا فرق بينه وبين الذبح للوثن.

(٤) في الأصل: «أن»، والتصويب من «إغاثة اللهفان».

(٥) يقصد شيخ الإسلام ابن تيمية.

(٦) في الأصل: «ويستعين»، والتصويب من «إغاثة اللهفان».

(٧) في الأصل: «والغائب»، والتصويب من «إغاثة اللهفان».

(٨) «إغاثة اللهفان»: (١/٢١٧)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

مهران^(١) عن سفيان^(٢) عن موسى^(٣) عن محمد بن قيس^(٤)؛ أن يغوث ويعوق ونسراً كانوا قوماً صالحين من بني آدم، وكان لهم أتباع يقتدون بهم، فلما ماتوا قال أصحابهم الذين كانوا يقتدون بهم: لو صورناهم كان أشوق لنا إلى العبادة إذا ذكرناهم، فصوروهم، فلما ماتوا وجاء آخرون دب إليهم إبليس، فقال: إنما كانوا يعبدونهم، وبهم يُسقون المطر، فعبدوهم^(٥). قال ابن القيم^(٦): قيل: وكان يعوق صنم همدان^(٧)، فعبد إلى وقت نبينا ﷺ. انتهى كلام ابن قيم الجوزية^(٨).

- (١) هو أبو عبد الله مهران بن أبي عمر العطار الرازي: صدوق، له أوهام، سيء الحفظ، من التاسعة. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٢٩١/١٠)، و«تقريب التهذيب»: (٢١٨/٢).
- (٢) هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري (٩٧ - ١٦١هـ): أمير المؤمنين في الحديث، ثقة، حافظ، فقيه، عابد، إمام، حجة، من رؤوس الطبقة السابعة، وكان ربما دلس، كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى، وكان ينكر على الملوك، ولا يرى الخروج أصلاً، ولد ونشأ في الكوفة، وراوده المنصور العباسي على أن يلي الحكم، فأبى، وخرج من الكوفة سنة (١٤٤هـ)، فسكن مكة والمدينة، ثم طلبه المهدي، فتوارى، وانتقل إلى البصرة، فمات فيها مستخفياً، له من الكتب: «الجامع الكبير»، و«الجامع الصغير»، كلاهما في الحديث، وكتاب في «الفرائض»، وكان آية في الحفظ. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٢٩/٧)، و«تقريب التهذيب»: (٣٧١/١)، و«الأعلام»: (١٠٤/٣).
- (٣) هو أبو عبد العزيز موسى بن عبيدة بن نشيط الربذي المدني (١٥٣هـ - ...): ضعيف، سيما في عبد الله بن دينار، وكان عابداً. انظر: «تقريب التهذيب»: (٢٢٦/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٣١٨/١٠).
- (٤) هو أبو إبراهيم محمد بن قيس المدني، قاص عمر بن عبد العزيز، ثقة من السادسة، وحديثه عن الصحابة مرسل، توفي أيام الوليد بن يزيد. انظر: «تقريب التهذيب»: (١٢٦/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٦٧/٩).
- (٥) «إغاثة اللهفان»: (١٨٢/١)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وانظر: «تفسير ابن جرير»: (٦٣٩/٢٣)، ويشهد لهذا الأثر ما أخرجه البخاري عن ابن عباس الآتي في الحاشية بعد قليل.
- (٦) في الأصل: «قيم»، والصواب ما أثبتناه.
- (٧) بعد هذا في الأصل كلمة غير واضحة، ولا لزوم لها، ولا توجد في «إغاثة اللهفان».
- (٨) هذه الفقرة لا توجد بلفظها في «إغاثة اللهفان»، والذي فيه: وقال البخاري: حدثنا إبراهيم بن موسى، حدثنا هشام، عن ابن جريج، قال: قال عطاء عن ابن عباس: صارت الأوثان التي كانت في قوم نوح في العرب بعد، أما ود فكانت لكلب بدومة الجندل، وأما سواع فكانت لهذيل، وأما يغوث فكانت لمراد، ثم لبني غطيف بالجوف عند سبأ، وأما يعوق فكانت لهمدان، وأما نسر فكانت لحمير لآل ذي الكلاع، أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن:

وهو يقال: الإشراك والكفر إنما وقع بعبادة الأصنام والصور، والتحرير لتصوير [٧٩/ب] الصور، فما الوجه لتحريم زيارة القبور للأنبياء ﷺ وأهل الفضل من المؤمنين والأولياء الصالحين^(١)؟

قال ابن قيم الجوزية تبعاً لشيخه أحمد بن تيمية الحنبلي: الوجه؛ حديث اللعن^(٢) وحديث: «لا تجعلوا قبوري عيداً»^(٣) ونحو ذلك، فقد اعتبر الشارع النهي عن الذرائع، والقبور ذريعة إلى العبادة كما فعل الأولون. هذا محمول ما ذكره^(٤).

وجوابه^(٥)؛ أما حديث اللعن فالمراد به السجود إلى القبر واستقباله، أو تصوير صورة

= انصبوا إلى مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً وسموها بأسمائهم، ففعلوا، فلم تعبد، حتى إذا هلك أولئك وتَنَسَّخَ العلم عبدت. وانظر: «صحيح البخاري» (ص ٩٣٣)، كتاب التفسير، سورة نوح، حديث رقم (٤٩٢٠).

(١) لم يقل ابن القيم ولا شيخه ابن تيمية بتحريم زيارة القبور، بل هي مشروعة عند الجميع، ولكنهما يقولان بتحريم شد الرحال إلى القبور والتوسل والاستغاثة بالأموات الذين لا يملكون لأنفسهم ضرراً ولا نفعاً.

(٢) يشير إلى حديث عائشة وعبد الله بن عباس، قالوا: لما نزل برسول الله ﷺ طفق يطرح خميصة له على وجهه، فإذا اغتم بها كشفها عن وجهه، فقال وهو كذلك: «لعنة الله على اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». يحذر ما صنعوا. أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص ٦٢٨)، كتاب الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل، حديث رقم (٢٤٥٣، ٢٣٥٤)، ومسلم في «الصحيح» (ص ٢١٨)، كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، حديث رقم (٥٣١).

(٣) أخرجه عن أبي هريرة أبو داود في «السنن» (ص ٣١٤)، كتاب المناسك، باب زيارة القبور، حديث رقم (٢٠٤٢)، وأحمد في «المسند»: (٣٦٧/٢)، حديث رقم (٨٧٩٠)، واللفظ له، وتمامه: «ولا تجعلوا بيوتكم قبوراً، وحيثما كنتم فصلوا علي، فإن صلاتكم تبلغني»، وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف»: (٢٦٨/٢) عن علي بن الحسين، أنه رأى رجلاً يجيء إلى فرجة كانت عند قبر النبي ﷺ، فيدخل فيها، فيدعو، فقال: ألا أحدثك بحديث سمعته من أبي، عن جدي، عن رسول الله ﷺ؟ فذكره، وحسن إسناده الألباني في «أحكام الجنائز» (ص ٢٨٠)، وقال: وهو على شرط مسلم، وهو صحيح بما له من طرق وشواهد.

(٤) «إغاثة اللفهان»: (١/١٨٥)، وقد ساق فيه أدلة كثيرة، ارجع إليها - غير مأمور - فالبحث مهم.

(٥) لا أدري بم يجيب؟ وهل هذا الكلام باطل بحيث يحتاج إلى الإجابة عنه؟

صاحب القبر وبناء المسجد على تلك الصورة والقبر، ليسجد إليها وإلى القبر مستقبلاً تعظيماً، فإذا بلغ التعظيم إلى هذا الحد فهو الحرام الداخل في اللعنة، مع عدم اعتقادهم أنه آلهة أو صنم^(١)، فأما إذا اعتقدوا أنه صنم وآلهة وسجدوا إليه فهو الإشراك الذي فعله من تقدم ذكره من الكفار.

إن قيل: إنه لا يحتاج إلى هذا الاعتقاد بالآلهة أو الصنم، بل يكفي العبادة إليه تعظيماً، كما كان حال كفار قريش، فإن اعتقادهم أن الله تعالى هو الإله، وإنما يعبدون الأصنام التي كانوا يعبدونها^(٢) لأجل تقربهم إلى الله زلفى، كما حكى الله عنهم، وقد نص الله تعالى على كفر من هذا حاله.

قيل له: كل من فعل فعلاً مما يختص بالله تعالى من عبادة أو نحو ذلك فهو كفر وإشراك، لكن مع الاعتقاد بأن ذلك الصنم آلهة، كما كان يعتقده كفار قريش، فهم وإن قالوا: إنها تقربهم إلى الله زلفى، فقد اعتقدوا إلهية الصنم، فجعلوا مع الله إلهاً آخر، وهو شرك وكفر، فلذلك كفروا، وأما مجرد العبادة إلى صنم أو حجر لا باعتقاد أنها آلهة فهو يقتضي المعصية للنهي عنه^(٣)؛ لأن فيه تشبهاً^(٤) بعباد الأوثان.

لا يقال: إن مجرد التوجه إليه يقتضي الكفر وإن كان معتقداً خلافه، كما يقوله بعض العلماء ممن يقول: الكفر يقع باللفظ وإن لم يعتقد المعنى، وكذا بفعل الجارحة؛ لأننا نقول: هو قول ضعيف، والجمهور على خلافه^(٥)؛ لأن الدليل إنما قام على حصوله [٨٠/أ].

(١) هذه الكلمة - في هذا الموضع والذي بعده - في الأصل: «صنماً»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) بعد هذه الكلمة في الأصل: «إلا»، ولا لزوم لها.

(٣) أما وجد هذا العابد إلا التوجه إلى الصنم؟ فإننا لله وإنا إليه راجعون، والذي أوقع المؤلف ﷺ في هذا قوله: إن الكفر لا يكون بالفعل ولا بالقول إلا مع الاعتقاد، وقد تقدم الجواب عنه، وتقدم نقل الإجماع عن غير واحد من أهل العلم على أن من سجد لصنم فقد كفر، سواء اعتقد ألوهيته أم لا، ما لم يكن مكرهاً ونحوه.

(٤) في الأصل: «تشبه»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) تقدم في بحث الكفر أن قول الجمهور هو أن الكفر يكون بالقول وبالفعل وبالاعتقاد، وأن القول الضعيف ما خالفه.

بالاعتقاد، وإلا لزم أن يكفر إذا صلى المصلي وقدامه حجر صورتها صورة الصنم، ولا قائل به، كما لا قائل بأنه إذا صلى إلى حجر أو صخرة أو جدار لا يقتضيه^(١)، والله أعلم.

وأما مجرد الزيارة للأنبياء والصالحين والبناء على القبر لحرمة وللفضلاء، فلا يقتضي شيئاً مما زعمه ابن تيمية، لورود الدليل بجواز ذلك^(٢)، كما قال تعالى: ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ [الكهف: ٢١]^(٣)، في أهل الكهف^(٤)، ولإجماع الصحابة

(١) هناك فرق كبير بين من يسجد لصنم وبين من يصلي إلى حجر أو جدار، فهذا لم يعظم الحجر ولا الجدار، وإنما عظم الله باتخاذها سترة تمنع من يمر بين يديه من إنسان أو شيطان أو حيوان؛ ليكون توجهه لله وحده، فالفرق بينهما واضح بين.

(٢) زيارة قبور الأنبياء والصالحين وغيرهم من موتى المسلمين مشروعة إذا كانت بدون شد رحال، وكان الغرض منها تذكّر الآخرة والسلام على الموتى والاستغفار لهم والترحم عليهم، وقد تقدم تقرير ذلك، وأما البناء على القبور، فلم يأت بذلك دليل لا من كتاب الله ولا من سنة رسوله ﷺ، بل جاءت الأدلة الصحيحة الصريحة بخلافه، وهو النهي عن البناء على القبور والأمر بتسويتها، فمن ذلك: حديث أبي الهياج الأسدي قال: قال لي علي بن أبي طالب ﷺ: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله ﷺ؟ «لا تدع تمثالاً إلا طمسته، ولا قبراً مشرفاً إلا سويته». أخرجه مسلم في «الصحیح» (ص ٣٨٨)، كتاب الجنائز، باب الأمر بتسوية القبر، حديث رقم (٩٦٩)، وأخرج مسلم في «الصحیح» (ص ٣٨٨)، كتاب الجنائز، باب النهي عن تجصيص القبر والبناء عليه، حديث رقم (٩٧٠) عن جابر ﷺ قال: «نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر، وأن يقعد عليه، وأن يبنى عليه»، وأما الاستدلال بالآية الشريفة فسيأتي الرد عليه.

(٣) في الأصل: «وقال الذين»، ولا توجد واو في الآية.

(٤) هذه الآية لا تصلح دليلاً على جواز البناء على القبور لوجوه:

أما أولاً: فإنها حكاية عن فعل المتغلبين أيام ظهور أهل الكهف، فهم ليسوا بأنبياء ولا علماء.

وأما ثانياً: فالظاهر من سياق الآية أنهم فعلوا ذلك باجتهادهم، لا عملاً بنص في دينهم.

وأما ثالثاً: فعلى فرض أنهم فعلوا ذلك عملاً بنص في دينهم، فشرع من قبلنا ليس شرعاً لنا ما لم يقره شرعنا.

وأما رابعاً: فعلى فرض أن شرع من قبلنا شرع لنا فذلك مقيد - عند من يقول به - بعدم مخالفة شرعنا، فكيف وقد جاءت شريعتنا بتحريم البناء على القبور واتخاذها مساجد؟ حتى إن النبي ﷺ نهى عن ذلك ولعن فاعله وحذر منه وهو يعالج سكرات الموت، كما تقدم في حديث عائشة وابن عباس؛ وأمر بتسوية القبور المشرفة، وقرنها بالأصنام، كما تقدم في حديث علي؛ ونهى عن البناء على القبور وتجصيصها المؤدي إلى تعظيمها، كما تقدم في حديث جابر.

على المبادرة ببناء المسجد على نبينا ﷺ^(١)، وكذلك ما شرع في السنة من التحية والمصافحة^(٢).

- = ولذلك قال العلامة الألويسي في «روح المعاني»: (٢٣٧/١٥): واستدل بالآية على جواز البناء على قبور الصلحاء واتخاذ مسجد عليها، وجواز الصلاة في ذلك، وممن ذكر ذلك الشهاب الخفاجي في «حواشيه على البيضاوي»، وهو قول باطل عاطل فاسد كاسد. اهـ، ثم ذكر الأدلة على تحريم ذلك.
- (١) صدور هذا الكلام من المؤلف من أعجب العجب، كونه ممن له اشتغال وتصنيف في علم التاريخ، فالمعروف عند كثير من عوام الناس - فضلاً عن غيرهم من العلماء والمؤرخين - أن النبي ﷺ دُفن في بيته، وفي حجرة أم المؤمنين عائشة بالتحديد، ثم دفن إلى جانبه أبو بكر، ولما طعن عمر استأذن عائشة بأن يدفن في حجرتها إلى جانب صاحبيه، وفي سنة (٨٨هـ) - بعد موت أكثر الصحابة، ولعله لم يبق منهم بالمدينة أحد - قدم كتاب الوليد بن عبد الملك إلى واليه على المدينة عمر بن عبد العزيز، يأمره بهدم المسجد النبوي وإضافة حجر أزواج رسول الله ﷺ، وأن يوسع من قبلته وسائر نواحيه، فجمع عمر بن عبد العزيز وجوه الناس والفقهاء العشرة وأهل المدينة، وقرأ عليهم الكتاب، فشق ذلك عليهم، وأجمعوا على أن ترك بيوت النبي ﷺ على ما هي عليه أولى، لتبقى شاهدة للأجيال القادمة على تواضع النبي ﷺ وزهده في الدنيا، وخشية من أن يتخذ قبره ﷺ مسجداً. قال عطاء الخراساني: «أدركت حجر أزواج النبي ﷺ من جريد النخل، على أبوابها المسوح من شعر أسود، فحضرت كتاب الوليد يقرأ بإدخال الحجر في المسجد، فما رأيت باكياً أكثر من ذلك اليوم». فعند ذلك كتب عمر بن عبد العزيز إلى الوليد بما أجمع عليه الفقهاء العشرة، فأرسل إليه يأمره بالخراب وبناء المسجد على ما ذكر، فلم يجد عمر بداً من هدمها، ولما شرعوا في الهدم صاح الأشراف وجوه الناس من بني هاشم وغيرهم، وتباكوا مثل يوم مات النبي ﷺ، وشرع في بنائه، فأدخل فيه الحجرة النبوية - حجرة عائشة - وسائر حجر أمهات المؤمنين، فدخل القبر في المسجد. هذا خلاصة ما ذكره المؤرخون في ذلك، وبه تعلم شناعة الوهم الذي وقع فيه المؤلف ﷺ، فالمسألة دولية لا دليلية، ومما زاد الطين بلة بناء القبة على حجرته الشريفة بعد ذلك بأكثر من خمسة قرون. قال العلامة ابن الأمير في «تطهير الاعتقاد» (ص ٥٥): فإن قلت: هذا قبر رسول الله ﷺ قد عمرت عليه قبة عظيمة، أنفقت فيها الأموال، قلت: هذا جهل عظيم بحقيقة الحال، فإن هذه القبة ليس بناؤها منه ﷺ ولا من أصحابه، ولا من تابعيه ولا تابع التابعين، ولا من علماء أمته وأئمة ملته، بل هذه القبة المعمولة على قبره ﷺ من أبنية بعض ملوك مصر المتأخرين، وهو قلاوون الصالحي، المعروف بالملك المنصور، في سنة ثمان وسبعين وست مئة، ذكره في «تحقيق النصره بتلخيص معالم دار الهجرة»، فهذه أمور دولية لا دليلية، يتبع فيها الآخر الأول. اهـ. وانظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي: (٣١/٦)، و«البداية والنهاية» لابن كثير: (٩٠/٩).
- (٢) لا أدري ما وجه الدلالة في هذا.

وقد ذكر العلماء أن الإنافة بقبر غير الفاضل إنما يكره فقط^(١). قال في «الغيث» للمهدي أحمد بن يحيى: وإنما لم يكن محظوراً لوقوعه في السلف والخلف، ولم ينكره أحد، ولا أمر بتغييره^(٢). انتهى.

(١) قال شيخ الإسلام الشوكاني في السيل الجرار (١/٣٦٧) تعليقاً على قول صاحب «الأزهار»: «والإنافة بقبر غير فاضل» ما لفظه: هذا اعتزاز بما وقع من الناس - لا سيما الملوك والأكابر - من رفع قبورهم وجعل القباب عليها، وهذا حرام بالأدلة الصحيحة الثابتة في «الصحيح» وغيره، من طرق توجب العلم اليقين، فمنها الأمر بتسوية القبور كما تقدم، ومنها النهي عن البناء عليها كما تقدم أيضاً، ومنها النهي عن اتخاذ القبور مساجد ولعن فاعل ذلك، وغير ذلك مما هو مبين في كتب السنة. وبالجملة فما هذه أول شريعة صحيحة وسنة قائمة تركها الناس واستبدلوا بها غيرها، ولكن هذه البدعة قد صارت وسيلة لضلال كثير من الناس لا سيما العوام، فإنهم إذا رأوا القبر وعليه الأبنية الرفيعة والستور الغالية، وانضم إلى ذلك إيقاد السرج عليه، تسبب عن ذلك الاعتقاد في ذلك الميت، ولا يزال الشيطان يرفعه من رتبة إلى رتبة، حتى يناديه مع الله سبحانه، ويطلب منه ما لا يطلب إلا من الله عز وجل ولا يقدر عليه سواه، فيقع في الشرك، فليت شعري ما وجه تخصيص قبور الفضلاء بهذه الداهية الدهيئة والمعصية الصماء العمياء؟ فإنهم أحق من غيرهم باتباع السنة في قبورهم، وترك ما حرّمته الشريعة على الناس. اهـ، وقال في «نيل الأوطار»: (٤/٨٣): «وكم قد سرى عن تشييد أبنية القبور وتحسينها من مفاصد يبكي لها الإسلام، منها اعتقاد الجهلة لها كاعتقاد الكفار للأصنام، وعظم ذلك، فظنوا أنها قادرة على جلب النفع ودفع الضرر، فجعلوها مقصداً لطلب قضاء الحوائج وملجأً لنجاح المطالب، وسألوا منها ما يسأله العباد من ربهم، وشدوا إليها الرحال، وتمسحوا بها، واستغاثوا، وبالجملة؛ إنهم لم يدعوا شيئاً مما كانت الجاهلية تفعله بالأصنام إلا فعلوه، فإننا لله وإنا إليه راجعون، ومع هذا المنكر الشنيع والكفر الفظيع لا تجد من يغضب لله، ويغار حمية للدين الحنيف، لا عالماً ولا متعلماً ولا أميراً ولا وزيراً ولا ملكاً، وقد توارد إلينا من الأخبار ما لا يشك معه أن كثيراً من هؤلاء القبوريين أو أكثرهم إذا توجهت عليه يمين من جهة خصمه حلف بالله فاجراً، فإذا قيل له بعد ذلك: احلف بشيخك ومعتدك الولي الفلاني تلعثم، وتلكأ، وأبى، واعترف بالحق، وهذا من أبين الأدلة الدالة على أن شركهم قد بلغ فوق شرك من قال: إنه تعالى ثاني اثنين أو ثالث ثلاثة، فيا علماء الدين، ويا ملوك المسلمين، أي رزء للإسلام أشد من الكفر؟ وأي بلاء لهذا الدين أضر عليه من عبادة غير الله؟ وأي مصيبة يصاب بها المسلمون تعدل هذه المصيبة؟ وأي منكر يجب إنكاره إن لم يكن إنكار هذا الشرك البين واجباً؟

لقد أسمعت لو ناديت حياً ولكن لا حياة لمن تنادي

ولو ناراً نفخت بها أضواء ولكن أنت تنفخ في رماذ

(٢) «الغيث المدرار على الأزهار» للمهدي أحمد بن يحيى: (١/٣٣١) فما بعدها، وهو مخطوط. وهذا =

والدليل على ما قلناه من أن النهي منصرف إلى استقبالها بالصلاة ما أخرجه مسلم في «صحيحه» عنه ﷺ أنه نهى عن السجود إلى القبور^(١)، وكذلك منصرف إلى التصاوير التي كان يفعلها اليهود عند القبور، كما في حديث عائشة في التصاوير التي كانوا^(٢) يصورون^(٣)،

= الكلام مما يتعجب منه الناظر أشد العجب؛ إذ كيف يقال هذا وقد أنكر ذلك ونهى عنه وأمر بتغييره سيد الخلق ونبي الحق ﷺ، «فإن هذه الأدلة - التي سقنا بعضها - ما زالت مروية في مجامع المسلمين ومدارسهم ومجالس حفاظهم، يرويها الآخر عن الأول والصغير عن الكبير والمتعلم عن العالم من لدن أيام الصحابة إلى هذه الغاية، وأوردها المحدثون في كتبهم والمفسرون في تفاسيرهم، والفقهاء في مصنفاتهم وأهل الأخبار والسير في تواريخهم وسيرهم، فكيف يقال: إن المسلمين لم ينكروا على من فعل ذلك؟! وهم يروون أدلة النهي عنه واللعن لفاعله والدعاء عليه خلفاً عن سلف في كل عصر، ومع هذا فلم يزل علماء الإسلام منكرين لذلك مبالغين في النهي عنه، وقد حكى ابن القيم في «إغاثة اللهفان»: (١/١٨٥) عن شيخه شيخ الإسلام تقي الدين - وهو الإمام المحيط بمذاهب سلف هذه الأمة وخلفها - أنه قد صرح عامة الطوائف بالنهي عن البناء على القبور متابعة منهم للسنة الصحيحة الصريحة، وصرح أصحاب أحمد وغيرهم من أصحاب مالك والشافعي بتحريم ذلك، وطائفة أطلقت الكراهة، والذي ينبغي أن تحمل على كراهة التحريم إحساناً للظن بالعلماء، وأن لا يظن بهم أن يجوزوا فعل ما تواتر عن رسول الله ﷺ لعن فاعله والنهي عنه»، «ولسنا - ولا من يؤمن بالله واليوم الآخر - في شيء مما سنه الملوك والسلاطين أو غيرهم من العباد، والسنة الصحيحة والنقول الثابتة عن رسول الله ﷺ تنادي برده وإبطاله، هذا ما لا يجوز في الأديان والعقول والفطر السليمة. وهذا كله بالنظر إلى نفس البناء على القبر، لا إلى ما يترتب عليه وعلى إحياء المشاهد من كُلم الإسلام وفقه عين الشريعة، وما يقع في الزيارات من أنواع الشرك: بدعاء المقبورين والتقرب لهم بأنواع القربات، وما يترتب على ذلك من المفاسد والمنكرات، اللهم إنا نبرأ إليك مما ﴿تَكَادُ السَّمَوَاتُ يَنْفَطَرْنَ مِنْهُ وَتَسْقُ الْأَرْضُ وَحَرُّ الْجِبَالِ هَذَا﴾. وانظر: «معارج الألباب» للنعمي (ص ٣١، ٤٤)، و«شرح الصدور في تحريم رفع القبور» للشوكاني ضمن «الفتح الرباني»: (٦/٣١١١).

(١) لفظ الحديث: «لا تجلسوا على القبور، ولا تصلوا إليها». أخرجه مسلم في «الصحيح» (ص ٣٨٩)، كتاب الجنائز، باب النهي عن الجلوس على القبر والصلاة عليه، حديث رقم (٩٧٢) عن أبي مرثد الغنوي، والحديث يدل على تحريم الصلاة إلى القبور، سواء أكانت في بناء أم لم تكن، ومسألة تحريم البناء على القبور مسألة أخرى، أدلتها ما سبق، فلا نحمل هذه على تلك، وكلتاها محرمتان.

(٢) في الأصل: «الذي كان»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) الحديث أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص ٨٣)، كتاب الصلاة، باب الصلاة في البيعة، حديث رقم (٤٣٤)، واللفظ له، ومسلم في «الصحيح» (ص ٢١٧)، كتاب المساجد، باب النهي عن بناء المساجد على القبور، واتخاذ الصور فيها، والنهي عن اتخاذ القبور مساجد، حديث رقم (٥٢٨)، عن =

ولهذا تكون القبور في مؤخرة المساجد غير بارزة للناس، ولا ينبغي جعلها في قبلة المسجد؛ لكرهه استقبالها وللنهي عنه من النبي ﷺ^(١).

إن قيل: إن في الحديث الذي رواه مسلم في «صحيحه» عن علي بن أبي طالب: «أمرني رسول الله ﷺ أن لا أدع تمثالاً إلا طمسته ولا قبراً مشرفاً إلا سويته»^(٢).

- = عائشة أن أم سلمة ذكرت لرسول الله ﷺ كنيسة رأتها بأرض الحبشة، يقال لها: مارية، فذكرت له ما رأت فيها من الصور، فقال رسول الله ﷺ: «أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل الصالح بنوا على قبره مسجداً، وصوروا فيه تلك الصور، أولئك شرار الخلق عند الله»، والحديث كما ترى حجة على المؤلف لا له، كما دلت عليه ترجمة الباب في «صحيح مسلم».
- (١) إنا لله وإنا إليه راجعون، فيما ذكرناه في تحريم بناء المساجد على القبور كفاية، ولا فرق بين بناء المسجد على القبر، أو الدفن في المسجد، ومن لاحظ الأدلة الشرعية يجد أن المقابر ليست بمحل للصلاة والعبادة، فقد أخرج البخاري في «صحيحه» (ص ٨٣)، أبواب القبلة، باب كراهية الصلاة في المقابر، حديث رقم (٤٣٢)، ومسلم في «صحيحه» (ص ٣١٤)، كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب استحباب صلاة النافلة في بيته وجوازها في المسجد، حديث رقم (٧٧٧)، عن ابن عمر عن النبي ﷺ، قال: «اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم ولا تتخذوها قبوراً». وأخرج ابن حبان في «صحيحه»: (٨٩/٦)، كتاب الصلاة، باب ما يكره للمصلي وما لا يكره، حديث رقم (٢٣١٨)، وأبو يعلى في «مسنده»: (١٧٥/٥)، حديث رقم (٢٧٨٨)، وغيرهما عن أنس رضي الله عنه قال: «نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة بين القبور». وعزاه في «مجمع الزوائد» إلى البزار، وقال: «رجاله رجال الصحيح». وأقره الألباني في «أحكام الجنائز» (ص ٢٧٠)، وأخرج الترمذي في «السنن» (ص ١٢١)، كتاب الصلاة، باب ما جاء أن الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام، حديث رقم (٣١٧)، وابن حبان في «صحيحه»: (٩٢/٦)، كتاب الصلاة، باب ما يكره للمصلي وما لا يكره، حديث رقم (٢٣٢١)، وابن خزيمة في «صحيحه»: (٧/٢)، كتاب الصلاة، باب الزجر عن الصلاة في المقبرة والحمام، حديث رقم (٧٩١)، والحاكم في «المستدرک»: (٣٨١/١)، كتاب الإمامة وصلاة الجمعة، باب التأمين، حديث رقم (٩٢٠)، عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله ﷺ: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام». وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي والألباني في «أحكام الجنائز» (ص ٢٧٠). فهذه الأحاديث الصحيحة تدل على تحريم الصلاة في المقابر سواء استقبل القبور أم لا، ونهي النبي ﷺ عن الصلاة إلى القبور يدل على التحريم لا على الكراهة فقط كما ذكر المؤلف، هذا إذا لم يكن في الصلاة إلى القبر تعظيم لصاحبه، وإلا فهو شرك.
- (٢) تقدم قبل قليل ذكر لفظ الحديث وتخريجه.

قيل له: هو يحتمل قبور المشركين، بدليل اقترانه بالتمثال، وهو في الأغلب كان للمشركين^(١).

وقال ابن قيم الجوزية في «إغاثة»: اعتماد العبد على مخلوق، وتوكله عليه يوجب [له] الضرر من جهته، وقد ينعكس أمله فيه.

وقال محتجاً على هذا: قال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا ۗ كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨١-٨٢]، وقال تعالى: ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لَعَلَّهُمْ يُبْصِرُونَ﴾ [٧٤-٧٥] [يس: ٧٤-٧٥]^(٢)، [٨٠/ب] أي: يغضبون لهم ويحاربون كما يغضب المغضب ويحارب عن أصحابه، وهم لا يستطيعون نصرهم، بل هم كلٌّ عليهم، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَكُونَ مِنَ الْمُعَذِّبِينَ﴾^(٣) [الشعراء: ٢١٣]، وقال تعالى: ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْمُومًا مَّخْذُولًا﴾^(٤) [الإسراء: ٢٢]، فإن المشرك يرجو بشركه النصر تارة والحمد والشاء تارة، فأخبر سبحانه أن مقصوده ينعكس عليه، ويحصل له الخذلان والذم. فالمقصود أن هذين الوجهين في المخلوق ضدّهما في الخالق^(٥)، فصلاح القلب وسعادته وفلاحه^(٦) في عبادة الله والاستعانة به، وهلاكه وشقاوته وضرره العاجل والآجل في عبادة المخلوق والاستعانة به. انتهى كلامه^(٧).

فانظر كيف جعل الاعتماد على مخلوق يوجب الكفر، وأنه عبادة لغير الله، وأنه قد

- (١) هذا الاحتمال يحتاج إلى دليل، والاقتران بالتمثال يدل على أن فتنة القبر المرتفع مثل فتنة التمثال، ثم إن البناء ورفعها إنما يكون لقبور من يُعتقد فيهم الصلاح من المسلمين، والواقع شاهد بذلك.
- (٢) في الأصل: «ولا يستطيعون نصرهم»، والصواب ما أثبتناه.
- (٣) في الأصل: «ولا تدع»، والصواب ما أثبتناه.
- (٤) في الأصل: «ولا تجعل»، ولا توجد واو في الآية.
- (٥) في الأصل: «و ضدّهما هو الخالق»، والتصويب من «إغاثة اللهفان».
- (٦) في الأصل: «ولا حاجة»، والتصويب من «إغاثة اللهفان».
- (٧) «إغاثة اللهفان»: (٤٠/١)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

جعله إلهاً^(١)، واحتج بالآيات المذكورة؟ كأنه لم يعرف قوله تعالى: ﴿إِسْتَخِذْ بَعْضَهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾ [الزخرف: ٣٢]^(٢)، وقوله: ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ [النحل: ٧١]^(٣)، وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]، وقال تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [الزخرف: ٣٢]^(٤)، وقال: ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُوعِبًا وَقَبَائِلَ لِيَتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَفْضَلُكُمْ﴾ [الحجرات: ١٣]، وقال ﷺ: «الفقراء عالة الأغنياء»^(٥)، وقال ﷺ: «اليد العليا خير من اليد السفلى»^(٦)، وغير ذلك مما هو معلوم، فإن الله تعالى جعل اعتماد الخلق بعضهم على بعض في المعاش والحرف والزرع والمكاسب، فذلك من الدين المشروع لا مما زعمه المخالف وجهله بذلك، فإنه يلزمه تكفير كثير من الخلق؛ لأن أحداً يحتاج إلى غيره في الأعمال، لولا عمى البصائر التي وصلت إلى هذا الحد^(٧).

- (١) من تأمل كلام ابن القيم وجده كلام عارف بما يقول، ونص كلامه كما نقله عنه المؤلف: «اعتماد العبد على مخلوق، وتوكله عليه يوجب [له] الضرر من جهته، وقد ينعكس أمله فيه»، واستدلالة بالآيتين لتقرير المعنى فقط، أي: أن العبد إذا اعتمد على عبدٍ مثله عوقب بنقيض قصده، كمن يتخذ من دون الله آلهة يعتز بها فتكون له ضداً، هذا معنى كلام ابن القيم، ولا غبار عليه، وهو محل اتفاق بين العلماء، حتى إن جماهيرهم قد جعلوه دليلاً على بعض مسائل الفقه التي لا نص فيها، مثل من طلق امرأته في المرض المخوف بقصد حرمانها من الميراث، فقالوا: يعامل بنقيض قصده، فتورث على خلاف في المدة التي تورث فيها، وتعرف هذه المسألة بـ «مسألة طلاق الفار».
- (٢) في الأصل: «وجعلنا بعضكم لبعض سخرياً»، والصواب ما أثبتناه.
- (٣) في الأصل: «وفضلنا بعضكم على بعض في الرزق»، والصواب ما أثبتناه.
- (٤) في الأصل: «ورفعنا بعضكم فوق بعض درجات»، والصواب ما أثبتناه، وهناك آية أخرى مقاربة: وهي قوله تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ [الأنعام: ١٦٥].
- (٥) لم أجد بهذا اللفظ، وأورد الشوكاني في «الفوائد المجموعة» (ص ٦٢) حديثاً بلفظ: «الفقراء مناديل الأغنياء، يمسحون بها ذنوبهم»، وقال: رواه العقيلي عن أنس مرفوعاً، وهو من نسخة موضوعة.
- (٦) أخرجه عن ابن عمر؛ البخاري في «صحيحه» (ص ٢٥٠)، كتاب الزكاة، باب لا صدقة إلا عن ظهر غنى، حديث رقم (١٤٢٩)، ومسلم في «صحيحه» (ص ٤١٤)، كتاب الزكاة، باب بيان أن اليد العليا خير من اليد السفلى، رقم (١٠٣٣).
- (٧) ابن القيم في واد، والمؤلف في واد آخر، فالاستعانة بالمخلوق فيما يقدر عليه لا ينكره ابن القيم ولا ابن تيمية ولا غيرهما من علماء الإسلام، وقد استعان النبي ﷺ في هجرته بعبد الله بن أريقط المشرك ليده على الطريق، كما هو مشهور في كتب السير، لكن ابن القيم يحذر من الاعتماد على المخلوق، =

وقد غلّط ابن تيمية علماء الإسلام من أهل السنة في ثلاث مسائل، هذه إحداها^(١)،

وأجابوا عليه فيها، وبدّعوه^(٢)، ولا عجب منه وحده، فقد قلده غيره ممن تابعه في هذا

= وهذا لا ينافي الاستعانة به فيما يقدر عليه، لكن الاعتماد لا يكون إلا على الله تعالى وحده، وكذلك التوكل لا ينافي اتخاذ الأسباب. واعلم أنه قد اضطربت أمواج بحر المؤلف في هذا البحث والذي قبله، فلم يصف مورده عن كدر، ففي البحث الأول حاول الذب عن أصحاب وحدة الوجود أمثال ابن عربي والحلاج وابن الفارض وابن سبعين الذين كَفَرهم جماعة من علماء الإسلام، وتوقف فيهم آخرون مع الجزم بأن أقوالهم كُفرية، وفي هذا البحث يحاول تغليط اثنين من أكابر علماء الملة، وهما شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، واتهمهما بعمى البصائر، مع العلم أنه لم يتكلم فيهما إلا أهل البدع من المتصوفة والرافضة وأضرابهم، والظاهر أن المؤلف قد نقل هذه المباحث عن بعض الحاقدين على ابن تيمية مثل العلامة ابن حجر الهيتمي عفا الله عنا وعنه، فقد وصف ابن تيمية بأنه مبتدع ضال ومضل جاهل غال، ونسب إليه بعض العقائد المخالفة لأهل السنة. انظر له على سبيل المثال «الفتاوى الحديثية» (ص ١١٤) فما بعدها، وقد اطلع على هذه الفتاوى العلامة نعمان بن محمود الآلوسي فألف كتابه: «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين» يعني ابن تيمية وابن حجر الهيتمي، وتكلم فيه على المسائل التي انتقدت على ابن تيمية، وبين أن أكثر ما نسب إليه غير صحيح، وسرد أقوال أكابر علماء عصره فمن بعدهم في الثناء عليه، منهم الحافظ المزني وتقي الدين السبكي والذهبي وابن كثير وابن القيم والسيوطي وابن سيد الناس وابن دقيق العيد والحافظ ابن حجر العسقلاني وملا علي القاري والآلوسي صاحب «روح المعاني» والياضي وشيخ الإسلام الشوكاني وصديق حسن القنوجي وغيرهم.

(١) في الأصل: «حدها»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) لو قال: وقد غلّط علماء البدعة ابن تيمية وبدعوه وكفروه لما أبعد عن الصواب، ونحن لا ندعي العصمة لابن تيمية ولا لغيره، ولا نعتقد أن الله قد حل فيه، ولا أنه قد أوتي العلم عن طريق الكشف أو عن طريق طائر أخضر قذفه في فمه، ولكن نقول كل يؤخذ من قوله ويرد عليه إلا المعصوم ﷺ، والعلماء المحققون قد خطؤوا شيخ الإسلام ابن تيمية وردوا عليه في مسائل، منها القول بفناء النار، وممن رد عليه فيها العلامة ابن الأمير الصنعاني في «رفع الأستار»، ولكنهم لم يبدعوه، ولم يكفروه، بل هم معترفون بعلو مرتبته وجلالة قدره وثبات قدمه في الدين، والله در مؤرخ الإسلام الذهبي عندما قال عنه: «وكان من بحور العلم ومن الأذكياء المعدودين والزهاد الأفراد، . . . وقد انفرد بفتاوى نيل من عرضه لأجلها، وهي مغمورة في بحر علمه، فإله تعالى يسامحه، ويرضى عنه، فما رأيت مثله، وكل أحد من الأمة فيؤخذ من قوله ويترك». اهـ. أما أهل البدع فقد خطؤوه في مسائل كان الحق فيها معه، وألبوا عليه الولاة والسلطين، حتى قضى معظم سنوات عمره في السجن والغربة والمحنة، وقال ابن مخلوف قاضي المالكية بمصر: «يجب التضييق عليه إن لم يقتل، وإلا فقد ثبت كفره». فكان =

الخطأ المخالف للمعلوم، وإنما الموجب للكفر باعتقاد العبد أن المخلوق هو الرازق الخالق للرزق، فأما أنه يستعين به في الفلاحة والزراعة والزارع هو الله تعالى فأين هذا من هذا؟

ومن عجائبه: [٨١/أ] ما ذكره في «إغاثة» - ولعل شيخه الشيخ أحمد لا يخالفه في هذه المسائل - فقال ما لفظه: عشق الصور المحرمة نوع تعبد لها، بل هو من أعلى التعبد، ولا سيما إذا استولى على القلب، وتمكن منه، فيصير العاشق عبداً عابداً لمعشوقه، وكثيراً ما يغلب حبه عليه وذكره والشوق إليه والسعي في مرضاته، وإيثار محابته على حب الله وذكره، فيصير^(١) المعشوق هو إلهه من دون الله. إلى آخر كلامه^(٢).

ولا شك أن المذكور غفل عن حقيقة الأمر، وسببه عدم إعمال الفكرة والأنظار الدقيقة والممارسة والمراجعة والاسترشاد ومراعاة الإجماع، فحصل بسبب ذلك الضلال، ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص: ٥٠]، فإن الكفر والشرك قد بينه الله تعالى في كتابه العزيز وماهيته، وعرفه العلماء وبينوه، وذكروا حدوده وصفاته وكيفياته، فالمحبة من العبد لولده أو قريبه أو زوجته أو من ينفعه كابنه واقعة مع الأولين والآخرين، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الروم: ٢١]، ونحوها^(٣).

= ذلك سبباً في حبسه في جب لا ترى فيه الشمس من ليلة عيد الفطر إلى الثالث والعشرين من ربيع الأول سنة (٦٩٨هـ). ثم قام عليه أهل البدع في رمضان سنة (٧١٩هـ) بسبب قوله: إن الطلاق الثلاث دون تخلل رجعة بمنزلة طلقة واحدة، وحبس بقلعة دمشق أكثر من سنة، ثم قاموا عليه في شعبان سنة (٧٢٢هـ) بسبب مسألة شد الرحال للزيارة، واعتقل بالقلعة حتى خرجت جنازته منها سنة (٧٢٨هـ). وقد تقدم الكلام على مسألة شد الرحال للزيارة، ومن كان حريصاً على جناب التوحيد وحقق النظر عرف أن الحق فيها مع ابن تيمية، وأما مسألة الطلاق المذكورة فعمدة ابن تيمية فيها حديث في «صحيح مسلم»، وممن وافقه في ذلك الإمام الهادي يحيى بن الحسين وجماهير علماء الهادوية الزيدية في اليمن، بمن فيهم ابن الأمير والشوكاني وأضرابهما، وهو المعمول به في اليمن الأعلى أكثر من ألف سنة، والله الحمد. وانظر: «تذكرة الحفاظ» للذهبي: (٤/١٤٩٦)، و«البدر الطالع» للشوكاني: (١/٦٣).

(١) في الأصل: «فمصير»، والتصويب من «إغاثة اللهفان».

(٢) «إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان»: (١/٦٤).

(٣) تكلم ابن القيم عن هذه المسألة بكلام طويل في فصل آخر في «إغاثة اللهفان»: (٢/١٢١) فما بعدها، ولو تأمله المؤلف لما وقع في هذه المضائق، فإن ابن القيم قد قسم المحبة إلى نافعة وضارة، فقال في «إغاثة» (٢/١٣٦): «فالمحبة النافعة: هي التي تجلب لصاحبها ما ينفعه من السعادة والنعيم، والمحبة =

وأما ما احتج به من قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّوهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَشَدُّ حُبًّا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥]، فالمراد بالأنداد الأصنام التي^(١) كان يعبدها الكفار ويحبونها^(٢)، ويتكلم لهم الشيطان من أجوافها، فالذين آمنوا أشد حُبًّا لله من حب الكفار للأصنام، هذا هو المراد بذلك^(٣).

فالموجب للكفر هو العبادة للأصنام التي كانوا يعبدونها، فأما الحب والمودة التي هي

= الضارة: هي التي تجلب لصاحبها ما يضره من الشقاء والألم والعناء، ثم قال: «فمن المحبة النافعة؛ محبة الزوجة وما ملكت يمين الرجل، فإنها معينة على ما شرع الله سبحانه له من النكاح وملك اليمين، من إعفاف الرجل نفسه وأهله، فلا تطمح نفسه إلى سواها من الحرام، ويعفها، فلا تطمح نفسها إلى غيره، وكلما كانت المحبة بين الزوجين أتم وأقوى كان هذا المقصود أتم وأكمل، قال تعالى: ﴿وَمَنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾، وفي «الصحيح» عنه عليه السلام أنه سئل: من أحب الناس إليك؟ فقال: «عائشة». ثم قال ابن القيم: «فالمحبة النافعة ثلاثة أنواع: محبة الله، ومحبة في الله، ومحبة ما يعين على طاعة الله تعالى واجتناب معصيته، والمحبة الضارة ثلاثة أنواع: المحبة مع الله، ومحبة ما يبغضه الله تعالى، ومحبة ما تقطع محبته عن محبة الله تعالى أو تنقصها، فهذه ستة أنواع، عليها مدار محاب الخلق»، ثم عد من المحبة الضارة محبة الصور المحرمة وعشقها، فكلام ابن القيم ليس في المحبة الفطرية النافعة مثل محبة الزوج والولد، وإنما في عشق الصور المحرمة، وهذا قد نقله عنه المؤلف، ثم قال في الرد عليه: «فالمحبة من العبد لولده أو قربه أو زوجته أو من ينفعه كابنه واقعة مع الأولين والآخرين، قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾»، فكلام ابن القيم في واد وكلام المؤلف في واد آخر، فارجع البصر كرتين.

(١) في الأصل: الذي، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: ويحبها، والصواب ما أثبتناه.

(٣) الند في اللغة: هو المثل، وجمعه أنداد، كما في «القاموس» (ص ٤١١)، مادة ندد، سواء أكان صنماً أم بشراً أم غير ذلك، ولذلك قال ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣٦٨/١): «والأنداد: جمع ند، والند: العدل والمثل، كما قال حسان بن ثابت:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِنْدٌ؟ فَشَرُّكُمْ مَا لِخَيْرِكُمَْا الْفِدَاءُ

يعني بقوله: ولست له بند؛ لست له بمثل ولا عدل، وكل شيء كان نظيراً لشيء وله شبيهاً فهو له ند، كما حدثنا بشر بن معاذ، قال: حدثنا يزيد، عن سعيد، عن قتادة: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾، أي: عدلاء، حدثني موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو، قال: حدثنا أسباط، عن السدي، في خبر ذكره، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس وعن مرة، عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: فلا تجعلوا لله أنداداً، قال: أكفاء من الرجال تطيعونهم في معصية الله. اهـ، ولا شك أن الأصنام من جملة الأنداد، لكن قصر الآية عليها تحكماً يبابه العقل والنقل، والله أعلم.

بين العباد للتعاطف والتراحم كما قال ﷺ: «ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء»^(١). الحديث، رواه أبو داود، فليس مما توهمت، فأما حب الله فهو أشد حباً وأعظم تعظيماً، ولذلك ذكر العلماء أن اعتقاد المساواة [٨١/ب] في التعظيم للعبد بتعظيم الله يوجب الكفر^(٢).

إذا علمت هذا فطلب الدعاء من الأحياء مندوب إليه شرعاً^(٣)، وأن الدعاء من الصالحين الذاكرين الله كثيراً والذاكرات مندوب إليه، كما في حديث «مسلم» و«الترمذي» عنه ﷺ أنه قال: «الرجل يمد يديه إلى السماء أشعث أغبر، يا رب يا رب، ومطعمه حرام، وملبسه حرام، ومأكله حرام، وغذي بالحرام، فأنى يستجاب له؟»^(٤).

وكذلك ما خص ببعض الأماكن بمزيد الفضل، كالمسجد الحرام والمساجد الثلاثة^(٥)،

(١) أخرجه أبو داود في «السنن» (ص ٧٤٧)، كتاب الأدب، باب في الرحمة، حديث رقم (٤٩٤١)، عن عبد الله بن عمرو يُبَلِّغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا أهل الأرض يرحمكم من في السماء»، وأخرجه من حديثه أيضاً الترمذي في «السنن» (ص ٥٦٩)، كتاب البر والصلة، باب ما جاء في رحمة المسلمين، حديث رقم (١٩٢٩)، ولفظه: «الراحمون يرحمهم الرحمن، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء، الرحم شجنة من الرحمن، فمن وصلها وصله الله، ومن قطعها قطعها الله»، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وذكره الألباني في «السلسلة الصحيحة»: (٦٣٠/٢)، حديث رقم (٩٢٥).

(٢) وهذا الذي يعنيه ابن القيم، إذ فالخلاف بين ابن القيم وبين المؤلف لفظي.

(٣) تقدمت الأدلة على ذلك، وهذا لا خلاف فيه، إنما الخلاف في التوسل بالميت الذي هو بحاجة إلى دعاء الحي.

(٤) أخرجه عن أبي هريرة مسلم في «الصحيح» (ص ٤٠٧)، كتاب الزكاة، باب قبول الصدقة من الكسب الطيب وترتيبها، حديث رقم (١٠١٥)، والترمذي في «السنن» (ص ٨٣٣)، كتاب التفسير، باب ومن سورة البقرة، حديث رقم (٢٩٩٦)، ولفظ مسلم: «أيها الناس، إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين، فقال: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾»، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُلُوا مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ﴾»، ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر، يمد يديه إلى السماء: يا رب يا رب، ومطعمه حرام، ومشربه حرام، وملبسه حرام، وغذي بالحرام، فأنى يستجاب لذلك؟». وكان الأولى الاستدلال بقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَبُّكُمْ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ ونحوها، وبالأحاديث الواردة في مشروعية الدعاء، وهي كثيرة معلومة.

(٥) هذا من باب عطف العام على الخاص، فالمسجد الحرام أحد المساجد الثلاثة.

كما ورد فيها الأحاديث الصحيحة المعلومة، وهي مسجد الحرام وبيت المقدس ومسجده ﷺ بالمدينة، فإنه قد جاء في الحديث كما في «الصحيحين» عنه ﷺ أنه قال: «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، مسجدي هذا ومسجد الحرام ومسجد بيت المقدس»^(١). وثبت عنه ﷺ أنه قال: «ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة»^(٢). فهذه الأماكن الدعاء فيها والصلاة والاعتكاف مضاعف على غيرها.

وقد ثبت في «صحيح مسلم» أمر النبي ﷺ لمن اتفق بأويس القرني أن يطلب الدعاء منه والاستغفار، وموافقة عمر بن الخطاب^(٣)، وطلب منه الدعاء والاستغفار، والله أعلم بالصواب. قال العارف السلمي في «حقائق التفسير»: قال بعض العارفين: جعل تعالى الكعبة قبلة البدن، والله تعالى قبلة القلب. انتهى^(٤).

فتعظيم البيت الحرام تعظيم في الحقيقة لمشرفها وواضعها لا لنفسها مجردة، والمشرف لها هو الله تعالى، فتشريفنا في التحقيق لله تعالى لا شريك له، سبحانه وتعالى، والله أعلم. ولا بد عند أهل الحقيقة من محو الرسوم^(٥) في الحج، وحضور القلب في العمل فيه لله تعالى لا شريك له.

(١) أخرجه عن أبي هريرة؛ البخاري في «الصحيح» (ص ٢٠٦)، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، حديث رقم (١١٨٩)، ومسلم في «الصحيح» (ص ٥٧٥)، كتاب الحج، باب لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد، حديث رقم (١٣٩٧) ولفظ مسلم مثل اللفظ الذي ساقه المؤلف، إلا في الثالث، فقال: «ومسجد الأقصى».

(٢) أخرجه من حديث عبد الله بن زيد المازني؛ البخاري في «الصحيح» (ص ٢٠٧)، كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، باب فضل ما بين القبر والمنبر، حديث رقم (١١٩٥)، ومسلم في «الصحيح» (ص ٥٣٧)، كتاب الإيمان، باب ما بين القبر والمنبر روضة من رياض الجنة، حديث رقم (١٣٩٠).

(٣) المقصود لقياً عمر بن الخطاب لأويس القرني، وقد تقدم ذكر ذلك وتخريجه تحت عنوان «ذكر تعظيم الأشجار والقبور».

(٤) نص كلام السلمي في «حقائق التفسير» (١/٦٨): قال بعض العراقيين [كذا، والصواب: العارفين]: ترسم معهم برسم الظاهر في استقبال الكعبة ببدنك، ولا تقطع قلبك عن مشاهدتنا، فإننا جعلنا الكعبة قبلة بدنك، ونحن قبلة قلبك.

(٥) هذا اللفظ من الألفاظ البدعية التي لم ترد في الكتاب ولا في السنة، ولم يتلفظ بها الصحابة ولا التابعون لهم بإحسان، بل هي من اختراع المتصوفة.

الكلام على المنع المعروف عند القبائل

وها هنا ذكر المنع^(١) المعروف عند القبائل الجاهلية، وقد وضع لهم جهال الفقهاء الذين يتعيشون في بلادهم قواعدهم وقوانينهم في كتب المنع، وقفت على مصنفه وأسطر مزخرفة، فمزج فيها الحق بالباطل، وذكر في خطبة كتاب منها نقولُ فيها ما محصوله: إن هذه الأحكام من باب الإصلاح^(٢) بين القبائل، ودفع الفساد بأحكامهم التي تجري على سبيل إصلاح خللهم، وسد تعديهم على بعضهم البعض لفترة العمل بالشرعية، وعدم القائم بها من علماء الإسلام، وقلة العلماء في جهات القبائل، [٨٢/أ] فاضطر حالهم إلى سداد أفعالهم بمنعهم وقواعدهم^(٣).

(١) قال في «تاج العروس» (٢٢/٢١٨): قيل: المنع أن تحول بين الرجل وبين الشيء الذي يريده، ويقال: منعه من حقه، ومنع حقه منه؛ لأنه يكون بمعنى الحيلولة بينهما والحماية. اهـ، والمراد به هنا: قواعد وقوانين تعارف عليها القبائل لحل الخلافات بينهم عند ضعف الدولة أو عدمها، تمنع الناس من أن يبغى بعضهم على بعض، وفي كثير من هذه القواعد مخالفة للشرعية.

(٢) في الأصل: «الصلاح»، والصواب ما أثبتناه، وسيأتي في كلام المؤلف ما يدل على ذلك.

(٣) لم أقف على الكتاب الذي وقف عليه المؤلف، وقد سئل شيخ الإسلام الشوكاني عن عوائد في بعض الجهات الخالية عن سلطة الولاة، وهي أن أهل كل قرية أو قبيلة يتواطؤون على توظيف قواعد ينتظم بها الحال، ويلمون بها شعث المحال، ثم تارة يتعاهدون على ذلك وعلى الوفاء بما تضمنته تلك القواعد أخذاً وعطاءً، وتارة يكتفون بالمواطأة والرضا، ثم يتراضون على نصب قبيلة أخرى يضمونهم عرفاً في تنفيذ تلك القواعد... إلخ السؤال، فأجاب بقوله: إن التواطؤ من أهل القرى على توظيف قواعد تندفع بها عنهم مفساد، وتحصل لهم عندها فوائد، ينبغي أولاً: الاستفسار عن هذه القواعد، هل هي مما له انتظام في سلك الأحكام المشروعة للأنام من سيد الأنام عليه الصلاة والسلام أم لا؟ فالأول: لا ريب أن ذلك من المستحسنات الداخلة تحت عموم قوله تعالى: ﴿وَتَمَآوَأُوا عَلَى الْأَبْرِ وَالنَّقَوِّئِ﴾، و﴿لَا حَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّنْ نَّجْوَاهُمْ إِلَّا مَنَ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾، وغير ذلك من الآيات الكريمة، وفي السنة من دلائل هذا ما لا يأتي عليه الحصر: «الدين النصيحة»، «المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يسلمه»، بل هذا داخل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فتقرر بهذا أن التواطؤ على تلك القواعد ونصب من يقوم بها من أعظم الواجبات الشرعية،

فجعل من أحكامهم التربيع في^(١) الجنائيات للجار؛ في القتل أربعة وفي الشاة شاتان^(٢)، ومنها أنه لا يقتل بشهادة الحَمَار^(٣)، ولا شهادة التاجر ولا شهادة السوقي^(٤)، ولا شهادة من عليه يد قاهرة، وأن الجار جميع ما أصابه فقد أصاب جميع القبائل العيب، إلى غير ذلك مما ذكروه من أحكامهم.

وهذا هو الطاغوت الحرام، الذي أمرنا بالكفر به والإيمان بالشرية، وليس ذلك التعلل بقصد الإصلاح لهم بعلّة، فإنه من عمل الشيطان، قال تعالى: ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

وإنما الإصلاح ما كان رسومه موافقاً للشرية، مثل أن يكون الصلح بدون ما أوجبت الشريعة بعد تقرر الحق وعدم الإكراه، فيكون هذا من الحط والإبراء والإعطاء الجائز شرعاً. مثاله؛ إذا وجب على الغاصب للشاه المستهلكة القيمة كما هو الشريعة، فإذا صالح أحد بنقص القيمة فهذا صلح، وكذلك في الدين ببعضه، وكذلك الصلح في أرش الجناية بالبعض، والله أعلم^(٥).

= وأما إذا كان النصب مشتملاً على القيام بأمر مخالف للشرية المطهرة، فهذا هو الطرف الثاني من طرفي الاستفسار، ونقول: لا مرية في أن ذلك التواطؤ والنصب من أعظم المعاصي الموجبة للهلاك، ويجب على كل مسلم الجهاد لمن كان كذلك، وإذا لم يقدر فالهجرة محتمة، وذلك كما يقع من جماعة من طغام البداوة يحملون جماعة من شياطينهم على تنفيذ الأحكام الطاغوتية، فهذا من أشد الكفر بالله وبشريته. اهـ باختصار. انظر: «الجواب المنير على قاضي بلاد عسير» للشوكانى ضمن «الفتح الرباني»: (٣٣٠٩/٧).

(١) في الأصل: «من»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) يقتضي التربيع أن في الشاة أربع شياه، إلا إذا كان التربيع مقتصراً على الآدميين.

(٣) قال في «لسان العرب» (٣/٣٢٠): ورجل حامر وحَمَار: ذو حمار.

(٤) قال في «المعجم الوسيط» (١/٤٦٥): السوقي: المنسوب إلى السوق.

(٥) يمكن أن يستدل لذلك أيضاً بما أخرجه البخاري في «الصحیح» (ص ٤٨١)، كتاب الصلح، باب

الصلح بالدين والعين، حديث رقم (٢٧١٠)، ومسلم في «الصحیح» (ص ٦٧٦)، كتاب المساقاة، باب

استحباب الوضع من الدين، حديث رقم (١٥٥٨)، عن كعب بن مالك، أنه تقاضى ابن أبي حدرد ديناً

كان له عليه في عهد رسول الله ﷺ في المسجد، فارتفعت أصواتهما حتى سمعها رسول الله ﷺ وهو =

وقد يجوز للمصالح إذا خشي الضرر من الغير في دعوى تهمة يعلم من نفسه أنه بريء منها^(١)، ولكنه إذا لم يصالح بشيء خشي الضرر فإنه يجوز له^(٢)، ولا يجوز للقباض الطالب لذلك، بل يحرم عليه. والوجه في ذلك ثبوت التأليف للظالم ببذل شيء من الزكاة من ولي^(٣) الأمر، مع أنه يحرم عليه قبض ذلك، ولأنه^(٤) قد نص العلماء أنه يجوز بذل الرشوة في دفع الضرر تفادياً للشر مع تحريم ذلك على المرتشي. قال الخطابي في «معالم السنن شرح سنن أبي داود» ما لفظه: وعن عبد الله بن عمرو^(٥) قال: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرتشي»^(٦).

قال الشيخ^(٧) رحمه الله: الراشي: المعطي، والمرتشي: الآخذ. قال: وإنما يلحقهما العقوبة معاً إذا استويا في القصد والإرادة، فرشاً^(٨) المعطي لينال به باطلاً، ويتوصل به إلى الظلم، فأما إذا أعطى ليتوصل به إلى حق أو يدفع عن نفسه ظلماً فإنه غير داخل^(٩) في الوعيد^(١٠).

= في بيته، فخرج رسول الله ﷺ إليهما حتى كشف سجف حجرته، فنادى كعب بن مالك، فقال: «يا كعب»، فقال: لبيك يا رسول الله، فأشار بيده أن ضع الشطر، فقال كعب: قد فعلت يا رسول الله، فقال رسول الله ﷺ: «قم فاقضه».

(١) في الأصل: «عنها»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) وهذا ما رجحه ابن الأمير في «سبل السلام»: (٣/٨٨٤)، والشوكاني في «نيل الأوطار»: (٥/٢٥٥)، وحكاه عن الجمهور، وهو ما نص عليه القانون المدني في الجمهورية اليمنية في المادتين (٦٦٩)، (٦٧٥)، ونص الأخيرة: «طلب الصلح أو الإبراء عن الدعوى لا يعتبر إقراراً بها». وحكى الشوكاني عن العترة والشافعي وابن أبي ليلى عدم صحة الصلح عن إنكار.

(٣) في الأصل: «لولي»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل: «ولأن»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) في الأصل: «عمر»، والتصويب من «سنن أبي داود» ومن «معالم السنن».

(٦) أخرجه أبو داود في «السنن» (ص ٥٥١)، كتاب الأفضية، باب في كراهية الرشوة، حديث رقم (٣٥٨٠)، والترمذي في «السنن» (ص ٤١٢)، كتاب الأحكام، باب ما جاء في الراشي والمرتشي في الحكم، حديث رقم (١٣٤١)، وقال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح»، وذكره الألباني في «صحيح الجامع»: (٢/٩١٠)، رقم (٥١١٤).

(٧) هو الخطابي نفسه، والظاهر أنه مضاف من النسخ.

(٨) في الأصل: «ورشاً»، والتصويب من «معالم السنن».

(٩) في الأصل: «حاصل»، والتصويب من «معالم السنن».

(١٠) خالف في ذلك بعض أهل العلم، ومنهم شيخ الإسلام الشوكاني في «نيل الأوطار»: (٨/٢٦٨)، =

[٨٢/ب] وقد روي عن ابن مسعود أنه أخذ في شيء وهو بأرض الحبشة، فأعطى دينارين حتى خلي سبيله^(١)، وروي عن الحسن والشعبي^(٢) وجابر بن زيد^(٣) وعطاء^(٤) أنهم قالوا: لا بأس أن يصانع الرجل عن نفسه وماله إذا خاف الظلم^(٥).

وكذلك الآخذ إنما يستحق الوعيد إذا كان ما يأخذه إما على حق يلزمه أداؤه، فلا يفعل ذلك حتى يُرشى، أو على باطل يجب عليه تركه، فلا يتركه حتى يصانع ويرشى. انتهى كلامه^(٦).

قال النجري في «شرح الآيات»: فأما الارتشاء لفعل واجب مجمع عليه، فيجوز للمرشي فقط توصلًا إلى حقه، لا للمرتشي مطلقًا، ولا لأيهما في المختلف فيه. انتهى كلامه^(٧).

= حيث قال: «والتخصيص لطالب الحق بجواز تسليم الرشوة منه للحاكم لا أدري بأي مخصص، فالحق التحريم مطلقًا، أخذًا بعموم الحديث، ومن زعم الجواز في صورة من الصور فإن جاء بدليل مقبول وإلا كان تخصيصه ردًا عليه».

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»: (١٣٩/١٠)، كتاب آداب القاضي، باب من أعطى الرشوة ليدفع بها عن نفسه أو ماله ظلمًا أو يأخذ بها حقًا، حديث رقم (٢٠٢٦٩)، وابن أبي شيبة في «المصنف»: (٢٣٣/٥) عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابن مسعود، وفي تسمية مثل هذا رشوة نظر.

(٢) هو أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار الشعبي الحميري (١٩ - ١٠٣هـ): إمام، راوية من ثقات التابعين، ولد ونشأ ومات فجأة بالكوفة، اتصل بعبد الملك بن مروان، وكان رسوله إلى ملك الروم، واستقضاه عمر بن عبد العزيز، وكان فقيهًا، نسبته إلى شعب همدان. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٩٤/٤)، و«الأعلام»: (٢٥١/٣).

(٣) هو أبو الشعثاء جابر بن زيد الأزدي البصري (٢١ - ٩٣هـ): تابعي فقيه، من الأئمة، من أهل البصرة، أصله من عمان، وصحب ابن عباس، نفاه الحجاج إلى عمان، وتزعم الإباضية بأنه أصل المذهب. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٤٨١/٤)، و«الأعلام»: (١٠٤/٢).

(٤) هو أبو محمد عطاء بن أبي رباح أسلم بن صفوان القرشي مولا هم المكي (٢٧ - ١١٤هـ): تابعي، من أجلاء الفقهاء، كان عبدًا أسود، ولد في الجند (باليمن)، ونشأ بمكة، وأخذ عن ابن عباس، فكان مفتي أهلها ومحدثهم، وتوفي بها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٧٨/٥)، و«الأعلام»: (٢٣٥/٤).

(٥) ذكر هذا الأثر ابن أبي شيبة في «المصنف»: (٢٣٣/٥)، عن جابر بن زيد والشعبي فقط.

(٦) «معالم السنن»: (١٦١/٤).

(٧) «شرح الآيات الخمس مئة» للنجري (ق٧)، مخطوط.

الكلام على باقي فرق الروافض والخوارج

ممن لم يذكرها في الفصل الأول

إذا عرفت هذا فبقي الكلام في باقي فرق الروافض وباقي فرق الخوارج ممن لم يذكرها في الفصل الأول، فاختلف العلماء فيهم جميعاً، فمنهم من قال: تكفيرهم للصحابة يقتضي كفرهم، لما سبق من الأحاديث فيمن كفر مسلماً، فإنه يعود عليه^(١)، ومنهم من قال: الفسق، ومنهم من قال: لا يقتضي أي ذلك، واحتجوا لعدم كفرهم بأن المعلوم من جهة التواتر أن علياً لم يحكم بكفرهم^(٢)، ولا أجرى عليهم أحكامه من السبي ونحوه، وهو أعرف بمقالتهم، ولم يخالفه أحد من الصحابة^(٣)، بل قال: إخواننا بالأمس بغوا علينا، وقاتلونا فقاتلناهم^(٤).

(١) ليس هذا فحسب، بل تكفيرهم للصحابة رد للآيات القرآنية التي تنص على الشهادة لهم بالإيمان الحق والبشارة بالجنة، فقد ذكر الله سبحانه وتعالى ابتداء من الآية الثانية من سورة الأنفال صفات المؤمنين إيماناً حقاً، فقال: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ ﴿٧٥﴾ وَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْ بَعْدِ وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا مَعَكُمْ فَأُولَئِكَ مِنْكُمْ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ﴿٧٥﴾﴾ [الأنفال: ٧٤، ٧٥]، والرزق الكريم هو الجنة، وقد بشر الله تعالى الصحابة بالجنة في آيات عدة، منها في سورة التوبة، وهي من آخر ما نزل من القرآن، حيث نزلت بعد غزوة العسرة سنة تسع للهجرة باتفاق، قال تعالى: ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَوِينَ عِنْدَ اللَّهِ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿١٩﴾ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأُنْفُسُهُمْ أَعْظَمُ دَرَجَةً عِنْدَ اللَّهِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَائِزُونَ ﴿٢٠﴾ يُبَشِّرُهُمْ رَبُّهُمْ بِرَحْمَةٍ مِنْهُ وَرِضْوَانٍ وَجَنَّتْ لَهُمْ فِيهَا نَيْسَرٌ مُقِيمٌ ﴿٢١﴾ خَلِيدِينَ ﴿٢٢﴾ فِيهَا أَبَدًا إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ أَجْرٌ عَظِيمٌ ﴿٢٣﴾﴾ [التوبة: ١٩ - ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنْ الْمُهْجَرِينَ وَالنَّاصِرِينَ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة: ١٠٠].

(٢) هذا في الخوارج.

(٣) ذكر ذلك الإمام المهدي أحمد بن يحيى في «شرح التحقيق في الإكفار والتفسيق» (ق ١٤٨)، ونقل الإجماع على عدم تكفير الخوارج الفقيه حميد والخطابي وابن جرير، كما في «إيثار الحق على الخلق» لابن الوزير (ص ٣٨٨).

(٤) أخرج ابن أبي شيبة في «المصنف»: (٧٤٣/٨) عن طارق بن شهاب، قال: كنت عند علي، فسئل عن =

قال المهدي أحمد بن يحيى: وأما من قال من الخوارج وهم النجدات: إن الذنوب كلها كفر، وجوز لأجل ذلك كفر الأنبياء الذين حكى الله عنهم أنهم عصوه كآدم في أكل الشجرة وداود وغيرهما فكافراً؛ إذ رد ما علم من الدين ضرورة، و[من أن في الذنوب] ما هو صغير لا يكفر مرتكبه. وقد صرح الكتاب بذلك في قوله تعالى: ﴿إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا نُهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا﴾ [النساء: ٣١]، ولأن المعلوم أن الرسول ﷺ لم يكفر الثلاثة الذين خلفوا^(١)، ولا منعهم مسجده والصلاة^(٢) معه، ولا أجرى عليهم حكم الكفر، ولا أجرى على أهل الإفك الكفر^(٣)، ولا على الذي واقع أهله في

= أهل النهروان: أهم مشركون؟ قال: «من الشرك فروا»، قيل: فمنافقون هم؟ قال: «إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً»، قيل له: فما هم؟ قال: «قوم بغوا علينا»، وأخرج عبد الرزاق في «المصنف»: (١٥٠/١٠) عن معمر عن سمع الحسن قال: لما قتل علي ﷺ الحورية قالوا: من هؤلاء يا أمير المؤمنين؟ أكفأؤهم؟ قال: «من الكفر فروا»، قيل: فمنافقون؟ قال: «إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً، وهؤلاء يذكرون الله كثيراً»، قيل: فما هم؟ قال: «قوم أصابتهم فتنة، فعموا فيها وصموا»، وقال ابن كثير في «البداية والنهاية»: (٣٢١/٧): وقال الهيثم بن عدي: ثنا إسماعيل، عن خالد، عن علقمة بن عامر، قال: سئل علي عن أهل النهروان: أمشركون هم؟ فقال: «من الشرك فروا»، قيل: أمنافقون؟ قال: «إن المنافقين لا يذكرون الله إلا قليلاً»، فقيل: فما هم يا أمير المؤمنين؟ قال: «إخواننا بغوا علينا، فقاتلناهم ببغيهم علينا».

(١) هم: كعب بن مالك وهلال بن أمية ومرارة بن الربيع، وكلهم من الأنصار، وفي سورة التوبة إشارة إلى قصتهم، وقد ذكرت في حديث طويل، أخرجه عن كعب بن مالك؛ البخاري في «الصحيح» (ص ٧٩٩)، كتاب المغازي، باب حديث كعب بن مالك وقول الله عز وجل: ﴿وَعَلَى الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ خَلَفُوا﴾، حديث رقم (٤٤١٨)، ومسلم في «الصحيح» (ص ١١٩١)، كتاب التوبة، باب حديث توبة كعب بن مالك وصاحبيه، حديث رقم (٢٧٦٩).

(٢) في الأصل: «الصلاح»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) هم: جماعة من المنافقين، منهم عبد الله بن أبي رأس المنافقين، وهو الذي تولى كبره منهم، وخاض فيه بعض الصحابة، وهم حسان بن ثابت ومسطح بن أثانة وحمنة بنت جحش، ومن ساعدتهم، وقد ذكرت قصة الإفك في سورة النور، وذكرت في حديث طويل، أخرجه عن عائشة زوج النبي ﷺ؛ البخاري في «صحيحه» (ص ٧٥١)، كتاب المغازي، باب حديث الإفك، حديث رقم (٤١٤١)، ومسلم في «صحيحه» (ص ١١٩٥)، كتاب التوبة، باب في حديث الإفك وقبول توبة القاذف، حديث رقم (٢٧٧٠).

رمضان^(١)، ولا على الذي ظاهر من زوجته^(٢)، [٨٣/أ] ولا على أسامة حيث قتل من نطق

(١) لم أقف على اسمه، وقد أخرج البخاري في «صحيحه» (ص ٣٣٧)، كتاب الصوم، باب إذا جامع في رمضان ولم يكن له شيء فتصدق عليه فليكفر، حديث رقم (١٩٣٦)، واللفظ له، ومسلم في «صحيحه» (ص ٤٥٠)، كتاب الصوم، باب تغليظ تحريم الجماع في نهار رمضان على الصائم ووجوب الكفارة الكبرى فيه وبيانها، وأنها تجب على الموسر والمعسر وتثبت في ذمة المعسر حتى يستطيع، حديث رقم (١١١١)، أن أبا هريرة رضي الله عنه قال: بينما نحن جلوس عند النبي صلى الله عليه وسلم إذ جاء رجل، فقال: يا رسول الله، هلكت، قال: «ما لك؟» قال: وقعت على امرأتي وأنا صائم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «هل تجد رقبة تعتقها؟» قال: لا، قال: «فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين؟» قال: لا، فقال: «فهل تجد إطعام ستين مسكيناً؟» قال: لا، قال: فمكث النبي صلى الله عليه وسلم، فبينما نحن على ذلك أتى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيها تمر - والعرق: المكتل - قال: «أين السائل؟» فقال: أنا، قال: «خذها، فتصدق به»، فقال الرجل: أعلى أفقر مني يا رسول الله؟ فوالله ما بين لابتها - يريد الحررتين - أهل بيت أفقر من أهل بيتي، فضحك النبي صلى الله عليه وسلم حتى بدت أنيابه، ثم قال: «أطعمه أهلك».

(٢) أول من ظاهر من زوجته في الإسلام أوس بن الصامت، وقد ذكر ظهاره في سورة المجادلة، وأخرج أبو داود في «السنن» (ص ٣٤٠)، كتاب الطلاق، باب في الظهار، حديث رقم (٢٢١٣)، والترمذي في «السنن» (ص ٩١٤)، كتاب التفسير، باب ومن سورة المجادلة، حديث رقم (٣٣١٠)، واللفظ له، عن سلمة بن صخر الأنصاري، قال: كنت رجلاً قد أوتيت من جماع النساء ما لم يؤت غيري، فلما دخل رمضان تظاهرت من امرأتي حتى ينسلخ رمضان فرقاً من أن أصيب منها في ليلتي، فأتابع في ذلك إلى أن يدركني النهار وأنا لا أقدر أن أنزع، فبينما هي تخدمني ذات ليلة إذ تكشف لي منها شيء، فوثبت عليها، فلما أصبحت غدوت على قومي، فأخبرتهم خبري، فقلت: انطلقوا معي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره بأمرى، فقالوا: لا والله، لا نفعل، نتخوف أن ينزل فينا قرآن أو يقول فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقالة يبقى علينا عارها، ولكن اذهب أنت، فاصنع ما بدا لك، قال: فخرجت، فأتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم، فأخبرته خبري، فقال: «أنت بذاك؟» قلت: أنا بذاك، قال: «أنت بذاك؟» قلت: أنا بذاك، قال: «أنت بذاك؟» قلت: أنا بذاك، وإها أنا ذا، فأمض في حكم الله، فإني صابر لذلك، قال: «أعتق رقبة»، قال: فضربت صفحة عنقي بيدي، فقلت: لا والذي بعثك بالحق لا أملك غيرها، قال: «صم شهرين»، قلت: يا رسول الله، وهل أصابني ما أصابني إلا في الصيام؟ قال: «فأطعم ستين مسكيناً»، قلت: والذي بعثك بالحق لقد بتنا ليلتنا هذه وحشى، ما لنا عشاء، قال: «اذهب إلى صاحب صدقة بني زريق، فقل له فليدفعها إليك، فأطعم عنك منها وسقاً ستين مسكيناً، ثم استعن بسائره عليك وعلى عيالك»، قال: فرجعت إلى قومي، فقلت: وجدت عندكم الضيق وسوء الرأي، وجدت عند رسول الله صلى الله عليه وسلم السعة والبركة، أمر لي بصدقتم، فادفعوها إلي، فدفعوها إلي. قال الترمذي: «هذا حديث حسن»، وحسن إسناده الحافظ في «الفتح»: (٥٤٣/١٠)، وصححه الألباني في «إرواء الغليل»: (١٧٦/٧).

بالشهادتين^(١)، ولا على خالد حيث قتل بني جذيمة، ووداهم ﷺ، وبراً إلى الله مما فعله خالد^(٢)، ونظائر ذلك كثيرة.

قال المهدي: لا يقال: إن هؤلاء المذكورين بادروا بالتوبة فقبلت كتوبة المرتد، فلم يمض عليهم وقت بعد فعلهم وهم غير تائبين، إذاً لأجرى عليهم أحكام الكفر؛ لأننا نقول: إن المعلوم ضرورة أن النبي ﷺ لم يحكم بعد توبتهم أنهم قد كانوا كفروا لما ارتكبه بعد إسلامهم، ولا فهم منه من تعريض ولا تصريح أبداً، فمن أنكر ذلك فقد كابر، ورد ما علم ضرورة من حاله ﷺ^(٣).

ثبت من هذا خطوهم في أن المعاصي تقتضي الكفر. وأما كفرهم في تلك المقالة فلا دليل عليه، واعترض بأن الدليل قد جاء في الأخبار عنه ﷺ حكم بكفر من قال لأخيه المسلم: يا كافر كما سبق.

قال المهدي: لكن قد ثبت فسق الخوارج الذين خرجوا على علي وحاربوه وقتلوه؛ لأن المحارب فاسق إذا قاتل وبغى وشق العصا، وقتل وانتهب المال ظلماً وتعدياً، وهم قد قاتلوا علياً وقتلوا ونهبوا وأفسدوا في زمانه^(٤).

(١) أخرج مسلم في «الصحیح» (ص ٦٢)، كتاب الإيمان، باب تحريم قتل الكافر بعد أن قال: لا إله إلا الله، حديث رقم (٩٦) عن أسامة بن زيد، قال: بعثنا رسول الله ﷺ في سرية، فصبحنا الحرقات من جهينة، فأدركت رجلاً، فقال: لا إله إلا الله، فطعنته، فوقع في نفسي من ذلك، فذكرته للنبي ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «أقال: لا إله إلا الله وقتلته؟» قال: قلت: يا رسول الله، إنما قالها خوفاً من السلاح، قال: «أفلا شققت عن قلبه حتى تعلم أقالها أم لا؟» فما زال يكررها علي حتى تمنيت أني أسلمت يومئذ.

(٢) أخرج البخاري في «الصحیح» (ص ١٣٢٧)، كتاب الأحكام، باب إذا قضى الحاكم بجور أو خلاف أهل العلم فهو رد، حديث رقم (٧١٨٩)، عن سالم، عن أبيه، قال: بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة، فلم يحسنوا أن يقولوا: أسلمنا، فقالوا: صباناً صباناً، فجعل خالد يقتل ويأسر، ودفع إلى كل رجل منا أسيره، فأمر كل رجل منا أن يقتل أسيره، فقلت: والله لا أقتل أسيري ولا يقتل رجل من أصحابي أسيره، فذكرنا ذلك للنبي ﷺ، فقال: «اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد بن الوليد»، مرتين.

(٣) «شرح التحقيق في الإكفار والتفسيق» للمهدي أحمد بن يحيى المرتضى (ق ١٤٩) فما بعدها، مخطوط.

(٤) المصدر السابق، وقد نقل عنه هذه العبارة بالمعنى.

واعترضه أهل السنة، فقالوا: البغي لا يقتضي الفسق إلا إذا كان في بغيه غير متأول، فأما المتأول فلا، ويجب بأنه ليس مجرد البغي، بل ما جرى منهم من القتل والقتال، وأجيب بأنهم قد تأولوا، وقالوا: إن علياً شك في أمره بالتحكيم، واعترض بأن شبهتهم باطلة؛ لأن التحكيم جائز، ولذلك احتج به عليهم علي. سلمنا، فهم قد كفروا المسلم، والباغي لا يخرج عن الإسلام فضلاً عن غير الباغي.

فقد انتظم أمر الخوارج بين ثلاثة أقوال لأهل الإسلام، منهم من قال: قد كفروا، وهذا قول بعض الأشعرية وأهل السنة^(١) للأحاديث السابقة في تكفير من كفر مسلماً^(٢)، ومنهم من قال: فساق، لخروجهم على علي، وهذا قول المهدي من الزيدية وغيره^(٣)، ومنهم من قال: لا كفر ولا فسق، بل هم من المتأولين، وهذا قول بعض أهل السنة^(٤).

وبقي الكلام في الخوارج من بعدهم من الذين لم يقاتلوا علياً، بل اعتقدوا [٨٣/ب] اعتقادهم. قال المهدي أحمد بن يحيى: حكى البستي إجماع أهل البيت على تفسيق كل من رأى رأي الخوارج^(٥).

(١) هذا هو قول أبي بكر بن العربي في «شرح الترمذي» وتقي الدين السبكي في «فتاويه» والمحب الطبري في «تهذيبه» والقرطبي في «المفهم»، وهو ظاهر صنيع البخاري في «صحيحه» (ص ١٢٧٩)، في كتاب استنابة المرتدين والمعاندين، حيث قرنهم بالملحدين، فقال: «باب قتل الخوارج والملحدين بعد إقامة الحجة عليهم»، وأفرد عنهم المتأولين بترجمة. وانظر: «فتح الباري»: (٣٠٦/١٤)، و«نيل الأوطار»: (١٦٧/٧).

(٢) ليس لهذا فحسب، بل استدلوا على تكفيرهم بأحاديث متفق على صحتها، منها قوله ﷺ: «إن من ضئضى هذا أو في عقب هذا قوماً يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية، يقتلون أهل الإسلام ويدعون أهل الأوثان، لئن أنا أدركتهم لأقتلنهم قتل عاد». أخرجه من حديث أبي سعيد الخدري؛ البخاري في «صحيحه» (ص ٦٠٢)، كتاب الأنبياء، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَيْكَ عَادِ أَمَانُهُمْ هُوَذَا قَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾، حديث رقم (٣٣٤٤)، ومسلم في «صحيحه» (ص ٤٢٦)، كتاب الزكاة، باب ذكر الخوارج وصفاتهم، حديث رقم (١٠٦٤). وانظر: «نيل الأوطار»: (١٦٣/٧).

(٣) هذا هو قول جماهير العلماء. انظر: «فتح الباري»: (٣٠٦/١٤)، و«نيل الأوطار»: (١٦٧/٧).

(٤) لم أجد قائلاً بذلك، وخلاف العلماء في حكم الخوارج متردد بين الكفر والفسق كما في «شرح التحقيق» للمهدي أحمد بن يحيى (ق ١٤٨) و«فتح الباري»: (٣٠٦/١٤)، و«نيل الأوطار»: (١٦٧/٧).

(٥) نص عبارة البستي: ولا خلاف بين أهل البيت في تفسيق الخوارج. انظر كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» (ص ٩٦).

قال المهدي: وهذه حجة ليست بالقاطعة، لما ذكرته في «المعيار»^(١).

قال: وحكى البستي أيضاً إجماع الأمة على أنه لا فرق بين من خرج على إمام حق وحاربه، وبين من دان بوجوب محاربتة واعتقده. قال: إذ لا فرق عند الأمة بين خوارج زماننا وبين من حارب أمير المؤمنين^(٢).

قال المهدي: وهذا الاستدلال أيضاً ضعيف جداً؛ لأنه إن أراد بالأمة من لا يرى رأي الخوارج فليسوا كل الأمة، وإن أراد الجميع فظاهر البطلان؛ إذ الخوارج لا يرون أنهم عاصون، فضلاً عن كونهم فساقاً.

قال: نعم، وقد يحتج على فسقهم بما قد ثبت من أن رمي المسلم بالفاحشة فسق إجماعاً، ولا وجه إلا كونه رمى مؤمناً بذنب فاحش، ولا شك أن الكفر أفحش من الزنا، فوجب القضاء بكون الرمي به فسقاً، بل هو أولى، وهؤلاء قد رموا علياً وعثمان، فوجب تفسيقهم بذلك، كما لو رموه بالزنا، بل هذا أبلغ، وكذا غيره ممن قضاوا بكفره من المؤمنين.

قال: قلت: وهذا أقرب ما يتمسك به في تفسيق خوارج زماننا، لكنه لا يفيد القطع؛ لأن القذف إنما قبح لكونه مفسدة، ووجوه المفاصد لا يعلم تفاصيلها إلا الله، فمن الجائز أن تكون المفسدة [في الرمي بالزنا أبلغ من المفسدة] الحاصلة بالرمي بالكفر، وإن كان الكفر أقبح من الزنا، [وإنما يستقيم هذا الدليل لو كان الوجه في كون القذف فسقاً كونه رمي المؤمن بقبيح]، فكان يلزم إذا رماه بأقبح من الزنا أن يكون فسقاً، لكن ليس العلة في كون

(١) نقل المهدي أحمد بن يحيى في «معيار العقول في علم الأصول» ضمن «مقدمة البحر» (ص ١٨٥) أن الزيدية يقولون بأن إجماع أهل البيت حجة، ونقل عن أكثر الأمة خلافه، فالظاهر أنه يقصد أن إجماع أهل البيت ليس بحجة قاطعة؛ لأن أكثر الأمة لا يقولون بذلك، بل أهل البيت عندهم من جملة الأمة، وما دامت مسألة حجية إجماع أهل البيت خلافية، فليست بحجة قاطعة لإجماع الأمة، وهذا من إنصاف المهدي رحمته الله.

(٢) كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» للبستي (ص ٩٦).

القذف فسقاً كونه رميةً لمؤمن بقبیح، بل العلة كونه^(١) فيه مفسدة في الدين، وإلا لزم في الرمي بكل كبيرة من قتل نفس أو غيره أن يكون فسقاً كالقذف، وإذا كانت العلة كونه مفسدة، فمن الجائز أن يكون الرمي بالزنا أدخل في المفسدة من الرمي بالكفر، فلا يستقيم هذا القياس.

قال: فمع هذا لم يتضح الوجه المقتضي لفسق الخوارج الذين بعد علي ممن لم يحاربوه ولا قاتلوه. قال: وقد احتج بعضهم على فسقهم بأن قولهم بكفر علي استخفاف به وبحرمته في الإسلام، والاستخفاف مع الاعتقاد للكفر يوجب الكفر.

قال المهدي: وهذا لا يفيد القطع؛ إذ لا تواتر في ذلك. قال: ولئن سلمنا الإجماع فإنما يكون فسقاً حيث يرى أنه إمام، وهم لا يرون ذلك. انتهى كلام المهدي أحمد بن يحيى^(٢).

وعند الحنابلة أن السب للصحابة كافر^(٣)، وقال غيرهم: بل هو فاسق^(٤)؛ لحديث:

(١) في الأصل و«شرح التحقيق»: «كون له»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) «شرح التحقيق في الإكفار والتفسيق» للمهدي أحمد بن يحيى (ق ١٥٠) فما بعدها، مخطوط، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٣) قال العلامة مصطفى السيوطي من الحنابلة في «مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى»: (٢٨٧/٦): وإن سب الصحابة سباً لا يقدح في عدالتهم ولا دينهم، مثل من وصف بعضهم ببخل أو جبن أو قلة علم أو عدم زهد ونحوه، فهذا يستحق التأديب والتعزير، ولا يكفر، وأما من لعن وقبح مطلقاً فهذا محل الخلاف، أعني: هل يكفر أو يفسق؟ توقف أحمد في كفره وقتله، وقال: يعاقب ويجلد ويحبس حتى يموت أو يرجع عن ذلك، وفي «الفتاوى المصرية» لابن تيمية: يستحق عقوبة بليغة باتفاق المسلمين. اهـ، وقال العلامة تقي الدين السبكي في «الفتاوى» له: (٢/٥٨٠): وقال أبو يعلى الحنبلي: الذي عليه الفقهاء في سب الصحابة إن كان مستحلاً لذلك كفر، وإن لم يكن مستحلاً فسق ولم يكفر، قال: وقد قطع طائفة من الفقهاء من أهل الكوفة وغيرهم بقتل من سب الصحابة، وكُفّر الرافضة. اهـ.

(٤) قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره»: (٢/٢٨٤): وقد ذهب طائفة من العلماء إلى تكفير من سب الصحابة، وهو رواية عن مالك بن أنس، وقال محمد بن سيرين: ما أظن أحداً ينتقص أبا بكر وعمر وهو يحب رسول الله ﷺ. رواه الترمذي.

«سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»^(١) كما في «الصحيحين»، ويحمل كلام الحنابلة على أن المراد [٨٤/أ] من^(٢) كَفَرَهُمْ^(٣)، لما تقدم في الأحاديث في تكفير من كفر أخاه المسلم. وقد جاء في الخبر الصحيح كما في «مسلم» وغيره عن علي^(٤) أنه قال رسول الله ﷺ: «لا يحبك يا علي إلا مؤمن، ولا يبغضك إلا منافق»^(٥). والمنافق كافر. وقد روي عن علي لما سئل عن كفرهم فقال: «من الكفر فروا»، ولما سئل عن إيمانهم قال: «لو كانوا مؤمنين ما حاربناهم»، قيل: فما هم؟ قال: «إخواننا بالأمس بغوا علينا، فحاربناهم حتى يفيئوا إلى أمر الله». قال الفقيه حميد المحلي: وهذا تصريح بالمنع من كفرهم^(٦).

والخلاف في الخوارج ظاهر، وكذلك في باقي فرق الروافض من سائر فرقهم، فيه هذا الخلاف؛ إذ الأخبار في تكفير المسلم شاملة للجميع، وهم قد كفروا كثيراً من الصحابة، والله أعلم.

قال السيوطي في «الجامع الكبير»: أخرج ابن النجار عن أنس عن النبي ﷺ أنه

- (١) تقدم تخريجه تحت عنوان «ذكر أقوال العلماء في النهي عن التكفير بالإلزامات».
- (٢) هذه الكلمة مكررة في الأصل.
- (٣) جاء في «مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى» (٦/٢٨١): (أو كفر الصحابة) بغير تأويل (فهو كافر)؛ لأنه مكذب للرسول في قوله: (أصحابي كالنجوم)، وغيره.
- (٤) في الأصل: «عليه»، والصواب ما أثبتناه.
- (٥) أخرجه مسلم في «الصحيح» (ص ٥٧)، كتاب الإيمان، باب الدليل على أن حب الأنصار وعلي ﷺ من الإيمان وعلاماته، وبغضهم من علامات النفاق، حديث رقم (٧٨)، ولفظه: والذي فلق الحبة وبرأ النسمة إنه لعهد النبي الأمي ﷺ إلي: «أن لا يحبني إلا مؤمن، ولا يبغضني إلا منافق».
- (٦) عزاه الحافظ ابن الوزير في «الإيثار» (ص ٣٨٨) إلى «عمدة المسترشدين» للفقيه حميد، ولم أقف عليه، وكذلك الأثر عن علي ﷺ، وقد تقدم تخريجه في بداية الكلام على هذا العنوان قبل بضع صفحات بمعناه، وأما باللفظ الذي ساقه الفقيه حميد فلم أعثر عليه، وفيه شيء من نفَس الاعتزال، فتأمل.

قال: «حب أبي بكر وعمر سنة، وبغضهما كفر، وحب الأنصار من الإيمان، وبغضهم كفر»^(١).

وأخرج ابن عساكر والديلمي عن جابر عنه عليه السلام: «حب أبي بكر وعمر من الإيمان، وبغضهما كفر، وحب الأنصار من الإيمان، وبغضهم كفر، [وحب العرب من الإيمان، وبغضهم كفر]، ومن سب أصحابي فعليه لعنة الله»^(٢).

وأخرج ابن عدي وابن عساكر^(٣) في «التاريخ» عن أنس عنه عليه السلام: «حب أبي بكر وعمر إيمان، وبغضهما نفاق»^(٤).

وأخرج البيهقي وأبو داود الطيالسي^(٥) والحاكم عن أنس عنه عليه السلام: «حب العرب إيمان»^(٦)،

(١) لم أعثر عليه في «جامع الأحاديث» للسيوطي، ولا في «ذيل تاريخ بغداد» لابن النجار، والحديث في «تاريخ دمشق» لابن عساكر: (١٤٤/٣٠)، وفي سنده أبو إسرائيل وهو إسماعيل بن خليفة العبسي، ضعيف لسوء حفظه، وعلي بن زيد - وهو ابن جدعان - ضعيف أيضاً. وانظر: «السلسلة الضعيفة» للألباني: (٤٧٦/٧).

(٢) «تاريخ دمشق»: (٢٢٢/٤٤)، و«الفردوس» للديلمي: (١٤١/٢)، رقم (٢٧١٩)، وما بين المعقوفتين زيادة منهما، والحديث ضعيف جداً كما في «ضعيف الجامع الصغير» للألباني (ص٣٩٦)، حديث رقم (٢٦٨٠).

(٣) في الأصل: «والحاكم»، والتصويب من «الجامع الكبير».

(٤) أخرجه ابن عدي في «الكامل»: (٧٣/٣)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (٢٢٤/٤٤)، وهو ضعيف كما في «ضعيف الجامع الصغير» للألباني (ص٣٩٦)، حديث رقم (٢٦٧٩).

(٥) هو أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري (١٣٣ - ٢٠٤هـ): مولى قريش، ثقة حافظ، غلط في أحاديث، فارسي الأصل، سكن البصرة، وتوفي بها، له «مسند»، جمعه بعض الحفاظ الخراسانيين. انظر: «تقريب التهذيب»: (٣٨٤/١)، و«الأعلام»: (١٢٥/٣).

(٦) في الأصل: «إيما»، سقطت النون.

ويغضهم نفاق»^(١). انتهى^(٢)، والعرب المراد بهم من أسلم من المهاجرين معه ﷺ^(٣).



(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان»: (٢/٢٣٠)، رقم (١٦٠٨)، عن البراء، والحاكم في «المستدرک»: (٤/٩٧)، كتاب معرفة الصحابة، فضل كافة العرب، حديث رقم (٦٩٩٨)، وقال: صحيح الإسناد، ولم يخرجاه، وتعقبه الذهبي فقال: «الهيثم بن حماد متروك»، وذكره الألباني في «ضعيف الجامع الصغير» (ص٣٩٧)، رقم (٢٦٨٣)، ولم ينسبه السيوطي إلى أبي داود الطيالسي، ولم أعثر عليه في «مسنده».

(٢) «جامع الأحاديث» للسيوطي: (٤/٣١٣).

(٣) قال في «القاموس المحيط» (ص١٤٥)، مادة: (عرب): «أُرب بالضم وبالتحريك: خلاف العجم.

اه، فقصر المؤلف للعرب على من أسلم من المهاجرين قصور.

الاختلاف في حال المطرفية عن الهاشمية الزيدية والرد على بعض عقائدهما

والمطرفية الذين تقدم ذكرهم اختلفوا في حالهم، فالمنصور عبد الله بن حمزة وكثير من علماء وقته كفروهم^(١)، وقالوا: حكمهم حكم الطبايعيين الذين نسبوا التأثيرات إليها، ونفوا تأثير الله عنها، وسائر العلماء قالوا: لا تكفير لهم بذلك؛ لأن المرجع في اعتقادهم إلى [أن]^(٢) أصل التأثير لله تعالى، ولأنهم لا ينكرون استمرار تدبير الله تعالى.

احتج المنصور عبد الله بن حمزة على ذلك التكفير لهم بأنه يلزمهم إسقاط التدبير لله تعالى في المخلوقات؛ لأن الأثر عندهم للإحالة والاستحالة، وهم لا يلتزمون ذلك كما سيأتي ذكره^(٣) عنهم، وروي عنهم أن النبوة فضل إلا نبينا بالاكتساب، والقرآن ضروري تعلمه وجبريل بالحكاية^(٤)، وأنكروا الصراط والميزان والعرش والصحف، والذي ذكره في «البرهان» من كتبهم أن الفضل اكتسابي، ولا تكون النبوة إلا لمن اكتسب الفضل والطاعة والتقرب إلى الله تعالى قبلها، فهذا الذي قالوه، وأما النبوة فهي باختيار الله تعالى، وذكر في «البرهان» لهم أن القرآن كلام الله تعالى، واحتج على ذلك، كما يقول سائر العلماء.

ومن مقالاتهم المخالفة؛ إنكارهم لعذاب القبر ومنكر ونكير، كما نص عليه صاحب «البرهان» من كتبهم.

وذكر في تاريخ آل المفضل أن أكثر ما نقل عنهم لا يعتقدونه، وذكر ما حاصله أن

(١) «الحدائق الوردية»: (٢/٣٢٣).

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) بعد هذا في الأصل كلمة غير واضحة، ولا لزوم لها.

(٤) عبارة المؤلف هنا غير واضحة، ولعل فيها نقصاً، والذي نقله عنهم المهدي أحمد بن يحيى في «غرر

الفوائد» (٢٢ق)، مخطوط، أن القرآن صفة ضرورية قائمة بقلب ملك يقال له: ميخائيل.

الأمير المنتصر العفيف كان يعتقد عدم كفر المطرفية، وكذا كان المنصور بالله في أول أمره يعتقد ذلك، وكذا عمه، وكاتبه عمه في ذلك، وكذا كان رأي غيره من العلماء، كالأمير المعتضد يحيى بن منصور [ب/٨٤] بن مفضل وأخيه المهدي محمد بن منصور^(١) والإمام يحيى بن حمزة والفقير علي بن عبد الله بن أبي الخير الصائدي، وكان من أكابر العلماء، قال الفقيه: ووقفت بالرجو^(٢) مع بعض أهله - وكان الرجو من ديار التطريف - على كتب عديدة فيها خلاصة مذهبهم وتحقيق عقائدهم، فلم أجد فيها شيئاً من الموجبات لتكفيرهم، وإنما اعتقادهم اعتقاد أبي القاسم البلخي. وقال: هم عندي أئمة محاريب.

وكذا ذكر الإمام المهدي أحمد بن يحيى صاحب «الأزهار» و«الغيث» و«البحر» أنه وقع بينه وبين شيخه القاضي يحيى بن محمد الثاوي المرادي المذحجي^(٣) - وكان علامة الأصوليين - مراجعة في أمر المطرفية واعتقادهم، فقال المهدي المذكور: هو اعتقاد أبي القاسم البلخي بعينه، وأنكر القاضي ذلك، قال المهدي: فأتيته بنص له^(٤) في كتاب «عيون المسائل»، وأريته إياه، كذا ذكره في شرحه «الدامغ»^(٥)، لكن يتحقق الكتاب، هل هو «عيون المسائل» أو غيره^(٦).

- (١) في الأصل: «محمد بن محمد بن منصور»، والصواب ما أثبتناه، وقد تقدمت تراجم هؤلاء الأعلام.
- (٢) قال في «معجم البلدان والقبائل اليمنية» (١/٦٧٥): الرجو: قرية في أرحب شمال صنعاء بجوار قرية مُدَّر الأثرية، إليها ينسب بيت الرجوي أهل صنعاء، والرجو: من قرى الأشراف في مأرب. اهـ، ولا أدري أيهما المقصودة هنا.
- (٣) هو القاضي العلامة أبو محمد يحيى بن محمد المذحجي، من علماء الهادوية الكبار، عاصر آخر مدة الإمام المهدي علي بن محمد وأول مدة ولده الناصر، وهو أحد مشايخ المهدي أحمد بن يحيى في علم الكلام وأصول الفقه، وهو الذي ذكر المهدي أنه حذره من مطالعة «النهاية» للرازي، لما فيها من الإبرادات على المعتزلة والإلزامات التي تحصل عندها الحيرة. انظر: «طبقات الزيدية الصغرى» للمؤلف يحيى بن الحسين: (٢/١٢٦ق)، مخطوط.
- (٤) أي: لأبي القاسم البلخي، فكتاب «عيون المسائل» له.
- (٥) في الأصل: «اللامع»، والتصويب من «تاريخ بني الوزير»، وقد عثرت على كلام المهدي في «الدامغ»، لكنه لم يذكر كتاب «عيون المسائل» ولا غيره، وإنما قال: فلم نزل نبحت عن مذهب أبي القاسم حتى وجدنا أن الحيوان عنده كالناميات من الجمادات في صحة حدوث الطبائع. انظر: «دامغ الأوهام»: (١/١٤٨) فما بعدها، مخطوط.
- (٦) «تاريخ بني الوزير» (ص ٢٠١) فما بعدها، مخطوط.

إلى أن قال صاحب «التاريخ»: والمطرفية يقولون بخلق العناصر الأربعة، وبالانفعال فيما عدا ذلك، وهذا هو عين مذهب أبي القاسم، وهو الذي صح عنهم، ووجد في كتبهم، وأما غير ذلك مما نسب إليهم فلم يوجد في كتبهم، ولا اعترفوا بنسبته إليهم، [بل] تبرؤوا منه أشد البراءة^(١).

والأصول الأربعة هي الماء والهواء والتراب^(٢) والنار، وهو عين مذهب الفلاسفة، وهو الذي عليه الباطنية، والفريق الثاني الذين يخالفون المطرفية يسمون المخترعة، وهم الموافقون لسائر المعتزلة، وسموا مخترعة لقولهم باختراع الله الأعراض في الأجسام، والمطرفية خالفوهم في ذلك؛ إذ الأعراض عندهم متأثرة عن الأجسام، وتغير الأجسام عندهم بالأمراض والأسقام بالانفعال والإحالة والاستحالة المتأثرة عن أصل الطبائع الأربع، والجسم علة عندهم وسبب للاستحالة والتغير، وذلك من قبيل علة أخرى متأثرة عن الطبع، والأثر الذي لله عندهم إنما هو في خلق الله للأصول الأربعة المذكورة، وما عداها مما هو متأثر عنها بالانفعال والإحالة والاستحالة، قالوا: فالتأثير للجسم [٨٥/أ] في فروعه وأعراضه وأسقامه.

قال في كتاب «البرهان» من كتب المطرفية ما لفظه: نقول: إن الله سبحانه خلق العالم يحيل ويستحيل، ومعنى ذلك يؤثر وينفع إذا استعمله الإنسان، ومعنى قولنا: يستحيل: هو يتغير أو ينتفع أو يضطر، وذلك كما يقول القائل: النار تحرق، والماء يروي، والطعام يشبع، واللحاف يدفى، والستر يستر، والدواء ينفع ويشفي، كل ذلك جبراً من الله سبحانه لا اختياراً، يعني لما يحيل ويستحيل، وإنما هو علة وسبب مجبوراً على طبعه، والخالق للمحيل وللمستحيل وما يحدث من الأعراض الضرورية هو الله سبحانه، لا أن المحيل فعل ولا المستحيل.

والحاصل عندهم أن الأجسام بعضها في بعض هي المؤثرة بالطبع، ولهذا قال صاحب

(١) «تاريخ بني الوزير» (ص ٢٠٣)، مخطوط، وما بين المعقوفين زيادة منه.

(٢) في الأصل: «والرياح»، والصواب ما أثبتناه.

«البرهان» من كتبهم ما لفظه: وكلُّ ما^(١) ذكرناه من وجوه الاستحالة إنما هو بتدبير الله سبحانه وبما جعل من تأثير بعض الأجسام في بعض، وكلُّ ما حدث منها فهو فعله وصنعه وإرادته عز وجل سواء كان مصلحاً أو مفسداً، بسبب أو بغير سبب من برد وحرٍّ وزيادة ونقص. انتهى كلامه.

وهم قد نصوا على أن تأثير المستحيلات منها حقيقة ومن الله مجازاً، كما نص عليه في كتابهم «البرهان» عند ذكر حديث: «كل مسكر خمر»^(٢) واحتجاه به، فإن الإضافة للإسكار إلى نفس الخمر المستحيل بالطبع حقيقة وإلى الله من المجاز، وهذا غاية في الخطأ؛ لأن الأثر ذلك إنما هو لله حقيقة؛ إذ الجماد لا أثر له رأساً، ومن أجل هذه المقالة ألزهم المنصور عبد الله بن حمزة الكفر؛ لأنهم أسقطوا التدبير عن الله، وقد قال تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾^(٣) [فاطر: ٣]، ولكنهم لم يلتزموا ذلك كما تقدم، ولكنهم جعلوا صنع الله في حدوث الناميات المستحيلة إنما هو نسبة مجازية لا حقيقة، وأقوالهم ركيكة باطلة لا أصل لها.

قال في تاريخ بني المفضل: والمخترعة أنكرت على المطرفية مخالفة^(٤) آيات من القرآن^(٥)، فقالت المطرفية: نحن نبرأ إلى الله من إنكار آية أو بعض آية من كتاب أو سته، فقالوا: إن ذلك لازم لكم، أليس الله يقول: ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذَّكَورَ﴾^(٦) أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا^(٦) [الشورى: ٤٩ - ٥٠]، وأنتم تقولون: ذلك بالانفعال عن الطوائع الأربع؟ فقد أنكرتم هذه الآية، وعلى هذا النحو من الإلزام [في سائر الآي]^(٧).

(١) كلمة «ما» مكررة في الأصل.

(٢) أخرجه مسلم في «الصحیح» (ص ٨٩٥)، كتاب الأشربة، باب بيان أن كل مسكر خمر وأن كل خمر حرام، رقم (٢٠٠٣)، عن ابن عمر، وتمامه: «وكل مسكر حرام، ومن شرب الخمر في الدنيا فمات وهو يدمنها لم يتب لم يشربها في الآخرة».

(٣) في الأصل: «قل هل من خالق»، ولا توجد «قل» في الآية.

(٤) في الأصل: «بمخالفة»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) في «تاريخ بني الوزير» (ص ٢٠٤): قالت المخترعة: أنكرت المطرفية أربع مئة وستين آية، وهذا أحد وجوه كفرهم.

(٦) في الأصل: «ويزوجهم»، والصواب ما أثبتناه.

(٧) في الأصل: «وعلى هذا النحو من سائر الإلزام»، والتصويب والزيادة من «تاريخ بني الوزير».

وقالت [٨٥/ب] المطرفية: وكذا نلزمكم إنكار هذه الآية [بنتظير هذا الإلزام] بأن الله لم يخلق^(١) شيئاً ولا وهبه؛ إذ ليس الله عندكم في المخلوقات إلا مجرد اكتساب الصفة، فإنه لو حلف حالف بطلاق امرأته ما خلق الله شيئاً لم يحنث، ولم يكن منكرراً لقوله: ﴿خَلَقْتُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ١٠٢]، إذ لم يخلق إلا الصفة عندكم^(٢)، إلى غير هذا من الإلزامات بينهم. انتهى كلامه^(٣). يريد أن^(٤) المعتزلة والمختزعة من الزيدية قائلون بثبوت الذوات في العدم وقدمها^(٥)، وهذه مقالة قد أنكرها كثير من علماء أهل السنة والزيدية القدماء^(٦).

وقد ذكر السمرقندي^(٧) وغيره أن هذه المقالة هي مقالة الفلاسفة، وهي من أعظم المسائل المنكرة على المعتزلة، وقد لزمهم في ذلك ما لزمهم في العلم، فإنهم قالوا^(٨): أن علم الله تعالى إنما هو بالاستقبال لتلك الذات الثابتة في العدم، ولا يعلم صفتها إلا بعد أن

(١) في الأصل: «يلحق»، والتصويب من «تاريخ بني الوزير».

(٢) العبارة في «تاريخ بني الوزير»: «إذ لم يخلق الله شيئاً».

(٣) «تاريخ بني الوزير» (ص ٢٠٤) فما بعدها، مخطوط، وما بين المعقوفين زيادة منه.

(٤) في الأصل: «لأن»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) «داغ الأوهام» للمهدي أحمد بن يحيى: (١٤/١)، مخطوط.

(٦) قال الحافظ محمد بن إبراهيم في «العواصم والقواصم» (٩/٧): واعلم أن الذي ألجأ المعتزلة إلى

إثبات الذوات في العدم استبعاد أن يتعلق العلم بغير شيء حقيقي في الأزل، وقد اضطروهم ذلك إلى أبعد منه، وهو تعليقهم القدرة بغير شيء حقيقي فيما لم يزل؛ لأن الأشياء الحقيقية تثبت عندهم في الأزل لتعلق العلم بها، فليتهم قنعوا في متعلق العلم بنحو ما قنعوا به في متعلق القدرة، وعكسوا مذهبهم في المسألتين كما فعل أهل السنة، بل كما فعل أصحاب أبي الحسين الذين سلموا من هاتين الشناعتين، وفي هذا من الركة والدقة ما ترى، وإنما قدمته لك قبل مذاهب الأشعرية حتى لا تستنكر ما ترى في بعضها من الدقة أو الركة، فإن أركها لا يزيد في الضعف على هذا، ولا يلزم منه أفحش مما يلزم من هذا، فطوبى لأهل الحديث والأثر، وهنيئاً لهم السلامة ولذة الخشوع والتلاوة والمناجاة واتباع الرسل عليهم الصلاة والسلام، ولولا محبتهم ومحبة الذب عنهم وعن علمهم الذي ورثه الرسول ﷺ ما رضيت أن أرسم من هذا لفظة، ولا أفرط لأجله في لحظة، ولولا مشاركة الأشعرية لهم في رواية الحديث والتفسير وقدح المعترض في السنة النبوية بروايتها عن مخالفة المعتزلة، وتعرضه لتكفير الرواة وتحريم الرواية عنهم، ما احتجت إلى تحقيق مذاهبهم وتلخيص مقاصدهم.

(٧) «الصحائف الإلهية» للسمرقندي (ق ٢٨) فما بعدها، مخطوط.

(٨) بعدها في الأصل: «أجمعون على»، ولا لزوم لها.

يكسبها صفة الوجود. وقد تكلمنا في هذه المسألة في مصنف مفرد^(١)، وبيننا حججهم وبطلانها^(٢)، وزيفناها بالبراهين القاطعة والدلائل الواضحة، مع مخالفتهم فيها لإجماع السلف، وبيننا أن الله تعالى عالم بما سيكون كيف يكون لو كان قبل [أن]^(٣) يكون، وأنه سابق علمه بذلك، ﴿يَعْلَمُ حَآيَةَ الْأَعْيُنِ وَمَا تُخْفِي الصُّدُورُ﴾ [غافر: ١٩]، ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ [سبا: ٣]^(٤)، سبحانه وتعالى.

ومما خالفت المطرفية فيه المعلوم قولهم بنفي الميزان والصراط والصحف، كما نص عليه في كتاب «البرهان» من كتبهم، قال في كتابهم «البرهان» ما لفظه: الأشياء نافعة على معنى، وضارة على معنى، ومحيلة ومستحيلة، ومسخرة تجري في مصالح بني آدم، فإذا نفعت أو ضرت قلنا: جرت بفطرتها وتركيبها، أي: بما جعلها عليه من الخلق. انتهى بلفظه.

وقال في «البرهان» من كتب المطرفية: حججهم قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ [الحديد: ٢٥]^(٥)، فقال: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾، ومعلوم أنه خلقه حجارة، ولم يخلقه قطعاً^(٦)، وذلك يوجب أن تكون أجزاء الحديد أجزاء الحجارة، فقوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ﴾ صحح قولنا من أنه جبر الأجسام تخرج من حال إلى حال، حتى تصير حديداً بعد أن كانت حجارة. انتهى كلامه.

(١) للمؤلف رحمته رسالة في مسألة علم الله تعالى مخطوطة بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، ضمن مجموع رقم (٧٥٣).

(٢) في الأصل بدون عصا الطاء.

(٣) زيادة اقتضاها السياق.

(٤) في الأصل: «لا في السماوات»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) في الأصل: «إنا أنزلنا الحديد»، والصواب ما أثبتناه.

(٦) يظهر من كلام صاحب «البرهان» والمؤلف تأويل الإنزال في الآية بالخلق، وإليه ذهب جماعة من المفسرين، وذهب آخرون إلى أن الإنزال هنا على ظاهره، وهو الصواب، فقد اكتشف علماء الفلك وغيرهم في هذا العصر أن الحديد لم يتكون في الأرض؛ لأن تكوين ذرة واحدة من ذرات الحديد يحتاج إلى درجة حرارة تعادل درجة حرارة المجموعة الشمسية أربع مرات، واكتشفوا أن الحديد قد تكوّن في الفضاء الخارجي، وأنه نزل إلى الأرض في شكل نيازك ونحوها، واختلط بمكونات الأرض، وإنما يقوم الإنسان بفصله عن غيره فقط، والله أعلم. وانظر لمعرفة تفاصيل ذلك كتاب «علم الإيمان» للشيخ عبد المجيد الزنداني وآخرين: (٣٠٧/٢).

والجواب: أن الحديد الذي خلقه الله تعالى هو أجزاء تلك الحجارة، فهي حديد، لكن بتمام عملها وجمعها بالنار، فعند ذلك يخلقه الله حديداً تاماً، وليس الحديد والنار هما المؤثران في أنفسهما، مثل خروج الدقيق من الحب، والحب من الزرع، والزرع من الأرض والماء، [٨٦/أ] فإن الله تعالى هو الخالق لجميع ذلك عند وقوع أسبابها.

قال في «البرهان» لهم: ومن الحجة لهم قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ فَأَهْلَكْتَهُ﴾ [آل عمران: ١١٧] (١)، فذكر أنها أصابت وأهلكت، وزعم قوم أن الأشياء لا تضر ولا تنفع، قالوا: لأنها لو نفعت لكانت فاعلة. قال: قلنا: إنما يلزم ذلك لو كان ما يحدث منها على وجه الاختيار، ونحن نقول: إنها نفعت مجبورة لا مختارة. هذا لفظ صاحب «البرهان» من كتب المطرفية.

والجواب: أن المهلك الله تعالى بإرسال الريح، وأما إسناد الإهلاك إلى الريح فإنما هو المجاز الإسنادي.

ومن شبه المطرفية أن قالوا: لما كان الغاصب مرتكباً للظلم في غضبه لمال الغير، فإنه إذا بذر بالبذر في الغضب فيكون نبات الحب بطبع الحبة وما جبرها عليها، لا أنه يخترع الإنبات، لثلا يلزم القبح.

والجواب: أن الغضب لأرض الغير إن كان مؤمناً كان تعريضاً له على الصبر الذي ينال به الثواب، ولا تفوت له الأجرة في الدنيا على الغاصب إن تمكن منها، وعقوبة الغاصب في الآخرة. ومن شبه المطرفية: قالوا: يلزم القبح في كشف الريح لثوب المكلف حتى بدت عورته بين الناس، فإذا قلنا بأن الله تعالى هو المخترع لخلق الريح لكشف العورة لزم القبح، والله لا يفعل القبيح.

والجواب: أن العبد مأمور بالستر عند ذلك، فقد مكنه الله تعالى منه، وجعل له لساناً وشفيتين، وهده النجدتين، فإن ترك فقد أتى من قبل نفسه، كمن ألقى بنفسه بين المطر

(١) في الأصل: «لمثل ريح»، وكذلك سقط قوله تعالى: ﴿ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ﴾.

والسيل، فقد خالف ما أمره الله تعالى من الكنان، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ مِنَ الْجِبَالِ أَكْنَانًا﴾ [النحل: ٨١]^(١)، والله سبحانه وتعالى سخر الريح، واخترع حركاتها ونشوءها بخلقه وقدرته، ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ عِزُّ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣]^(٢)، وعند المطرفية هي مجبورة من الله مطبوعة على ذلك، لا أنها مخترعة.

قالوا: سلمنا أنه متمكن من ستر عورته، لكنه يقال: فإذا كان نائماً مستتراً بثوبه ثم جاءت الريح كشفت عورته؟

والجواب: بقوله تعالى: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

ومن شبههم: نبات الشجرة في المسجد، فإنها إذا عظمت وكبرت هدمت المسجد، وهدمه قبيح، والله لا يفعل القبيح، فلاجل ذلك قالوا: إن نباتها ليس بمخترع، بل بالإحالة والاستحالة، [٨٦/ب] وإن الشجرة مجبورة نواها على النبات، وليس التأثير إلا منها، ونفوا تأثير الله تعالى في نباتها، وإنما التأثير لله تعالى في أصل العناصر الأربعة، وقد ردوا الآية في قوله تعالى: ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ نُوقِدُونَ﴾ [يس: ٨٠]^(٣)، ونحوها^(٤).

وأما جواب شبهتهم فيما ذكروه: فوجه الحكمة فيه أن نفع المسجد للمسلمين، فيكون خرابه بسبب الشجرة تعريضاً لهم على الصبر والقطع لها وتصحيح البناء له، والله أعلم.

ومما ذكره صاحب «البرهان» في مذهبهم: أنهم يعتقدون نفي الأعواض على الآلام، قالوا: لأن الآلام عندهم هي بتأثيرات الطبائع وفسادها، فلا عوض يستحق هناك على أصلهم فيها.

ولم يبق من المطرفية أحد في الزمان المتأخر، وانقرضوا في آخر المئة الثامنة، والله أعلم.

(١) في الأصل: «ومن الجبال أكناناً»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: «قل هل من خالق»، ولا توجد «قل» في الآية.

(٣) في الأصل: «وقد خلق لكم من الشجر»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) مثل قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ﴾ ﴿مَاءً أَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾ [الواقعة: ٦٣ - ٦٤].

الكلام على التجسيم والتشبيه والرؤية

قال جمهور العلماء: ومطلق التجسيم لا يقتضي التكفير، ولذلك قلنا: والتجسيم مختلف فيه بين العلماء، فقال أبو هاشم من المعتزلة والإمام يحيى بن حمزة والمهدي أحمد ابن يحيى وكافة أهل السنة: من قال: إن الله جسم لا كالأجسام فإنه لا يقتضي الإكفار^(١). وقال البعض - وهو الأقل من المعتزلة - بكفرهم.

وأما المشبهة فحكى كثير الإجماع على كفرهم؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]^(٢).

وما روي عن بعض الحنابلة من مقاتلتهم بأن الله جسم لا كالأجسام^(٣)، فمرادهم أنه يوصف بما وصف به نفسه تعالى من الوجه واليد والعين، ولا يتأول، وأن له تعالى عندهم

(١) «التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق» للإمام يحيى بن حمزة ص ١١٥، و«شرح التحقيق في الإكفار والتفسيق» للمهدي أحمد بن يحيى (ق ١٤٤)، مخطوط، وقال أبو محمد ابن حزم في «الفصل» (٢/٢٨١): ومن قال: إن الله تعالى جسم لا كالأجسام فليس مشبهاً، لكنه أحد في أسماء الله تعالى؛ إذ سماه عز وجل بما لم يسم به نفسه، وأما من قال: إنه تعالى كالأجسام، فهو ملحد في أسمائه تعالى ومشبه مع ذلك.

(٢) في الأصل: «وهو السميع العليم»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) لم يُنقل هذا القول عن الحنابلة، بل نقله الإمام يحيى في «التحقيق» (ص ١١٥) والذهبي في «الميزان» (٤/٢١) والمهدي أحمد بن يحيى في «المنية والأمل» (ق ٤٧) عن الكرامية، وهذا شيخ الإسلام ابن تيمية وهو من كبار أئمة الحنابلة لا يجيز ذلك، قال في «مجموع الفتاوى»: (٢/١٢٦) عند سؤاله عن العقيدة الواسطية: وذكرت في ضمن ذلك كلام الخطابي الذي نقل أنه مذهب السلف؛ وهو إجراء آيات الصفات وأحاديثها على ظاهرها مع نفي الكيفية والتشبيه عنها؛ إذ الكلام في الصفات فرع الكلام في الذات، يحتذي حذوه ويتبع فيه مثاله، فإذا كان إثبات الذات إثبات وجود لا إثبات تكييف، فكذلك إثبات الصفات إثبات وجود لا إثبات تكييف، فقال أحد كبار المخالفين: فحينئذ يجوز أن يقال: هو جسم لا كالأجسام، فقلت له أنا وبعض الفضلاء: إنما قيل: إنه يوصف الله بما وصف به نفسه وبما وصفه به رسوله، وليس في الكتاب والسنة أن الله جسم حتى يلزم هذا، وأول من قال: إن الله جسم هشام بن الحكم الرافضي.

يد ووجه بلا كيف^(١)، وخالفهم كافة العلماء من الخلف^(٢)، وقالوا: ما جاء من ذلك متأول، أما اليد فبالنعمة والقوة كما جاء في اللغة، وأما العين فكما ذكر الجوهري في «صحاحه»، قال: يقال: أنت على عيني في الإكرام والحفظ جميعاً، قال تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]^(٣)، وقالوا في الوجه: هو لمستقبل كل شيء ونفس الشيء.

والخلاف في الرؤية الحقيقية كالخلاف في التجسيم، والعلماء على أقوال: منهم من قال: يرى حقيقة رؤية مقابلة، ومنهم من قال: يرى رؤية بلا كيف ولا إحاطة، وهذا قول أهل السنة، ومنهم من نفى الرؤية مطلقاً، وهذا قول المعتزلة، وقد عرفت أنه لا يلزمهم التجسيم إلا من أثبت الرؤية حقيقة^(٤).

احتج أهل السنة بقوله تعالى: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]، أي: وجوه ذات نضرة، وهي التهلل والبهاء، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾، والنظر إذا عُذِّي بـ«إلى» فهو للرؤية،

- (١) هذا هو قول السلف، ولا يلزم منه التشبيه.
- (٢) ظاهره أن السلف لم يخالفوا في ذلك، وهو الصحيح، والمقصود بكافة الخلف هنا المعتزلة والأشاعرة، ومن وافقهم، وأما الخلف من أهل السنة والحديث فلم يخالفوا السلف.
- (٣) انظر: «الصحاح» للجوهري: (٦/٢١٧١).
- (٤) مذهب السلف الصالح ومن تابعهم من أهل السنة والأثر أن الله تعالى يُرى في الآخرة عياناً بالأبصار حقيقة دون إدراك وإحاطة، وهي رؤية مكيفة، لكن المرئي سبحانه وتعالى غير مكيف، ولم يُرو عنهم في ذلك اختلاف، وقد ساق الحافظ ابن الوزير في «العواصم»: (٥/٧٢) فما بعدها الأدلة على ذلك من القرآن الكريم ومن السنة المطهرة المتواترة، وأقوال الأئمة من الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان، والمتقدمين من أئمة أهل البيت الطاهرين، مع نفيتهم جميعاً للتشبيه والتجسيم عن الله سبحانه، لقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾، ولا يلزم من تكيف الرؤية تكيف المرئي، وقالت الأشعرية: إن الرؤية بلا كيف، وهم المقصودون بأهل السنة عند المؤلف هنا، ولم يقل بها أحد غير الأشاعرة كما نقله الشوكاني في «البغية» عن «المحصل» للرازي، قال الشوكاني: ومما يصلح للدفع هذه الدعوى - أعني: أن الرؤية بلا كيف - ما أورده في هذا المقام مستدلين به على الرؤية، كحديث تشبيه رؤيته تعالى برؤية القمر ليلة البدر، وحديث جابر عند «مسلم»، وفيه: «فيقول: أنا ربكم، فيقولون: حتى ننظر إليك، فيتجلى لهم تبارك وتعالى»، وغير ذلك، فإنها كلها مصرحة بالكيف، وأيضاً يشهد على ضعفه أنه خلاف ما عليه سائر الفرق. اهـ بتصرف يسير. وانظر: «البغية» في مسألة الرؤية» للشوكاني، ضمن «الفتح الرباني»: (٢/٧٣٠) فما بعدها.

وحجتهم على عدم الإحاطة والكيفية قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]، قال القاسم بن إبراهيم الرسي: هو لا يرى بإحاطة وتكليف، بل رؤية بلا إحاطة^(١).

قال أهل السنة: والرؤية مخصوصة للمؤمنين [٨٧/أ] دون الكافرين لقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُوبُونَ﴾ [المطففين: ١٥]. قال السيد الهادي بن إبراهيم: ومن قال بأنه يرى تعالى بلا^(٢) كيف، فقد وافق غيره ممن خالفه من المعتزلة وغيره، وأنشد السيد قوله: وإن يقولوا: بلا كيف فقد رجعوا إلى مقالتنا يا مرحباً بهم^(٣)

قال الإمام شرف الدين: أما مسألة الرؤية فقد ذكر المتأخرون من الأشعرية أن المراد بها في الدار الآخرة العلم اليقين المشاكل للرؤية بهذه الحاسة، والمراد به مرتبة تحصل للعالم ضرورية في العلم، كالرؤية الحاصلة برؤية البصر في العلم بالبصر، من غير مقابلة ولا كيفية تشابه كيفية الأجسام المبصرة. إلى آخر ما ذكره^(٤).

وقال القاسم بن إبراهيم الرسي في كتابه «المسترشد» ما لفظه: أما قول الله تعالى: ﴿وَجِئُوا يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ﴾ (٢٢) إِلَىٰ رَبِّهَا نَاطِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢ - ٢٣]، فقد روى الناس عن سلفنا^(٥) أنهم قالوا: هو النظر إلى ما يأتيهم من أمر الله، وقال بعضهم: هو الانتظار لثواب الله، ولا يرى الله أحد، وكلا القولين جائز، ولسنا ننكر أن يكون أولياء الله في الجنة يرون ربهم لا بتحديد إدراك وإحاطة، وذلك معنى قول مجاهد: لا يرى الله أحد، أي: لا يراه أحد بتحديد ولا إدراك إحاطة، ولكن يراه أولياؤه، وينظرون إليه نظر مخلوق إلى خالق، ينتظرون ثوابه،

(١) قال الإمام القاسم بن إبراهيم في كتاب «المسترشد» له ضمن «مجموع كتبه ورسائله»: (٤٧٩/١): ونحن مقرون بالنظر من أولياء الله في جنته على غير تحديد ولا إحاطة. وقال في موضع آخر: (٤٨٤/١): ولسنا ننكر أن يكون أولياء الله في الجنة يرون ربهم، لا بتحديد ولا إدراك ولا إحاطة.

(٢) في الأصل: «بكلا»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) عزا المؤلف هذا البيت في «طبقاته» (٢/١٢٨) إلى «متممة منظومة الخلاصة» للهادي بن إبراهيم، ولم أقف عليها.

(٤) لم أقف على الكتاب الذي نقل عنه كلام الإمام شرف الدين رحمته الله.

(٥) في الأصل: «عن سلفهم»، والتصويب من كتاب «المسترشد».

ويرون تدبيره، لا كنظر مخلوقين إلى (١) مخلوق (٢)؛ لأنه ليس كالمخلوقين (٣). ثم قال في كتابه «المسترشد» آخر المسألة ما لفظه: وقد عرفنا درك المؤمنين في [الدنيا كيف هو، وأما درك المؤمنين في] المعاد فإننا لا نعلم كيف هو؛ لأننا لم نره (٤)، وهو في الآخرة ثواب، والثواب مؤجل، وكل ما كان من ثواب الله في الجنة فلا يعلم كيف هو إلا الله، إلا أننا نعلم أن معنى الدرك لله تعالى في الجنة ليس بتحديد ولا إحاطة (٥). هذا لفظه بحروفه.

وقال في «جامع آل محمد» ما لفظه: وقال بعض أهل العلم: إن الله يُرى [في الآخرة]، وليس كرؤية المخلوقين للشيء الذي تحويه أبصارهم، ولكن الله خفايا ولطائف، يلفظ فيها لمن يشاء كما يشاء. انتهى كلامه (٦).

وقد ذكر السيوطي في كتابه «الدر المنثور في التفسير المأثور» حديثاً، فقال: أخرج ابن مردويه (٧) عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ [٨٧/ب] في قول الله: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاصِرَةٌ﴾ (٢٣ - ٢٢) [القيامة]: ينظرون إلى ربهم بلا كيفية ولا حدٍّ محدود، ولا صفة معلومة. انتهى (٨).



- (١) هذه الكلمة مكررة في الأصل.
- (٢) في الأصل: «مخلوقين»، والتصويب من كتاب «المسترشد».
- (٣) كتاب «المسترشد» ضمن «مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم»: (٤٨٣/١).
- (٤) في الأصل: «لم نراه»، والتصويب من المصدر السابق.
- (٥) المصدر السابق: (٤٩٥/١)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.
- (٦) «الجامع الكافي»: (٢/ ق ١٩٠)، مخطوط، وما بين المعقوفتين زيادة منه.
- (٧) هو أبو بكر أحمد بن موسى بن مردويه الأصبهاني (٣٢٣ - ٤١٠ هـ): حافظ، مؤرخ، مفسر، محدث أصبهان، له كتاب «التاريخ»، وكتاب في «تفسير القرآن»، و«مسند» و«مستخرج» على «البخاري» في الحديث. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٣٠٨/١٧)، و«الأعلام»: (٢٦١/١).
- (٨) «الدر المنثور»: (٣٥٠/٨)، ولم أقف على الحكم على الحديث أو على سنده للنظر فيه، وقد رويت في الرؤية أحاديث كثيرة تزيد على ثمانين حديثاً عن أكثر من ثلاثين صحابياً، كما ذكره الحافظ ابن الوزير في «الروض الباسم»: (٩١/١).

عودة إلى الجواب على من كفر بالإلزام

إذا عرفت هذا فقد ذكرنا فيما تقدم الخلاف في التكفير بالإلزام، ونذكر هنا الجواب على من كفر بالإلزام فنقول: قال الإمام يحيى بن حمزة في كتابه «الشامل» ما لفظه: أدلة القائلين بالتكفير بالإلزام منها ما يتعلق بأفعال العباد، وحاصل ما قالوه هو: أن من أنكر كون العبد موجداً لأفعاله فقد لزمه الكفر من وجوه أربعة:

أولها: أنه لا يمكنهم مع القول بأن أفعال العباد من جهة الله تعالى إثبات الصانع؛ لأن الطريق إلى إثبات الصانع هو حاجة العالم في الحدوث إلى محدث فاعل مختار، والفاعل المختار إنما ثبت بالقياس والرد إلى أفعالنا، فمن أنكر حاجة أفعالنا في حدوثها إلينا لم يمكنه تقرير قاعدة هذا القياس، فحيث لا يمكنه إثبات الصانع، وهذا كفر لا محالة.

وثانيها: أنا إذا جعلنا فعل العبد حاصلًا من جهة الله تعالى وموجوداً بقدرته، لزمهم على هذا القول إظهار المعجز على الكذابين، وبيانه هو^(١) أنا إذا أضفنا إلى الله تعالى فلا شك أنه الظلم والكذب وسائر الفواحش، فإذا جاز أن يكون الله تعالى فاعلاً لهذه الأمور مع قبحها، جاز أن يكون مظهرًا للمعجز على الكذابين، وليس بعض القبائح في تجويز الحصول بأولى من بعض، وعند هذا لا يمكن القطع بكون المعجز إلا على التصديق في حق من ظهر عليه من الأنبياء، فلا يمكن العلم بنبوة الأنبياء، وهذا كفر، ولا إشكال فيه.

وثالثها: أنا إذا جعلنا أفعال العباد مضافة إلى الله، لزم من هذا القول أن لا يمكن أن يوثق بشيء من أخباره، ولا يمكن التصديق بشيء من وعده ووعيده؛ لأنه إذا كان فاعلاً لكل قبيح يوجد في العالم فكيف يمكن الأمان من أنه لا يكذب في جميع أخباره؟ والتزام مثل هذا يكون كفرًا.

ورابعها: لو كان الله تعالى فاعلاً لأفعال العباد كلها، لوجب أن يسمى ظانماً وجائراً لأجل فعله للظلم والجور؛ لأنه لا معنى للظالم إلا من فعل الظلم، وهكذا القول في

(١) في الأصل: «أهو»، والصواب ما أثبتناه.

الجور، من اعتقد أن الله تعالى فاعل لأفعال العباد لزمه أن يكون ظالماً، وقد أجمعت الأمة على كفر من اعتقد كون الله تعالى ظالماً، فهذه الوجوه الأربعة كلها دالة على إكفارهم لإضافتهم أفعال العباد إلى الله تعالى .

قال الإمام يحيى بن حمزة: والجواب عن هذا: أما قولهم أولاً: إنه لا يمكنهم مع القول بأن الله تعالى خالق لأعمال العباد إثبات الصانع، فهو فاسد لأمرين: أما أولاً: فلأن تصور^(١) حقيقة الفاعل مقرر في العقول من غير حاجة إلى تقريره بالقياس، فهم وإن نفوه في الشاهد [٨٨/أ] أمكنهم إثباته في الغائب؛ لأنه مقرر في عقولهم العلم بماهيته، فنفيه له شاهد على أنه غير معقول لهم .

وأما ثانياً: فلأننا قد قررنا في الطريق إلى إثبات الصانع مسالك^(٢) يمكن الاستدلال بها من غير حاجة إلى طريق القياس، وقررنا ضعفها .

قال: وأما قولهم ثانياً: إن مع قولهم بإضافة أفعال العباد إلى الله تعالى فيلزمهم إظهار المعجز على الكذابين . وقولهم ثالثاً: إنهم مع ذلك لا يمكنهم الوثوق بخبره ولا بوعدده ووعيده، وقولهم رابعاً: إنه يلزم أن يسمى ظالماً أو جائراً لفعله الظلم والجور؛ فهذه الأمور الثلاثة كلها فاسدة؛ لأننا نقول: أقصى ما في الباب الذي ذكرتموه أن هذه الأمور لازمة لهم على قولهم بالجبر، ولكنهم لم يلتزموها، والإكفار إنما يتأتى بها لو التزموها، وإذا لم يلتزموها فلا وجه لإكفارهم بها؛ لأن الكفر لا يمكن ثبوته بالإلزام، وإلا لزم إكفار أهل الإسلام كلهم؛ لأنه ما من أحد إلا ويلزمه الكفر لأجل مخالفته لمذهب غيره، وهذا محال^(٣)، ومثل هذا ذكره ابن الملاحمي في كتابه «الفائق» حين قال: والتكفير بما لا يلتزمونه ليس من مذهبكم^(٤) .

(١) في الأصل: «التصور»، والصواب ما أثبتناه .

(٢) في الأصل: «مسالكاً»، والصواب ما أثبتناه .

(٣) لم أعثر على كلام الإمام يحيى في السفر الثاني من «الشامل»، وقد ذكر هذا بتوسع في «التحقيق» (ص ١١٩) فما بعدها .

(٤) لم أقف على كتاب «الفائق» لابن الملاحمي .

وهذه أجوبة كافية في بطلان التكفير بالإلزام، والمهدي أحمد بن يحيى قد وافق في بعضها، وخالف في بعض، فالذي وافق فيه تضعيف الوجه الذي قاله أنه يلزم بإضافة الأفعال إلى الباري إظهار المعجز على الكذابين، فقال: هذا الوجه ضعيف، فإن العوام وإن قالوا بذلك فلا شك أنهم جازمون بصدق النبي ﷺ^(١). وكذلك الوجه الثاني، فإنه سكت عنه، وكأنه لا يثبت دليلاً، والذي أثبتته دليلاً هو قوله: إنه يلزم أن يسمى ظالماً وجائراً لفعله للظلم والجور؛ إذ المعلوم ضرورة من الدين أن تسمية الله تعالى ظالماً كفر إجماعاً بين المسلمين^(٢).

أجاب الإمام يحيى بن حمزة بأن الأسماء توقيفية، ولا يجوز إطلاق العبارات إلا بما دل عليه الشرع وأجازته، وهذا لم يرد الشرع بجواز إطلاقه^(٣).

قال المهدي: إنا لم نطلق ذلك بغير دليل شرعي، بل نطلقه بالقياس الجلي، الذي علم بالضرورة عدم الفارق بين فاعل الظلم وظالم.

قلنا: هذا القياس الذي ذكرت ليس القياس الموجب للقطع بالتكفير؛ لأنه يشترط في القياس الذي يقتضي ذلك أن يكون قياس [ب/٨٨] الفحوى، الذي يكون بمعنى الأولى والأحق من الأصل المقيس عليه، وهذا القياس الذي ذكرت ليس بمعنى الأولى والأحق، فهذا لم يكن حجة في التكفير بالإلزام، على أنهم يقولون: لم نقل: إنه ظلم منه ولا اعتقدنا ذلك، وإنما قلنا: إنه ظلم من غيره، وهو العبد، فلم نضف إليه فعلاً وقع منه ظلماً أصلاً.

قال المهدي أحمد بن يحيى: قلنا: إذا كان الظلم هو إنزال الضرر بالغير على جهة العدوان، فقد وقع من الباري كذلك إذا كان هو الموجد له، ألا ترى أنه إذا صدر من العبد عدوانٌ والله هو الفاعل لذلك العدوان، فقد أنزل الله تعالى الضرر بالغير عدواناً؟ والمنكر لذلك مدافع للضرورة من غير تردد، وإذا كان كذلك فقد أضفتم الظلمية إلى الله تعالى لا إلى غيره، وقولكم: إنكم لم تضيفوه إلى الله مدافعة للضرورة، فلا يكون عدراً لكم دافعاً، كما أن من أنكر وجوب الصلاة والزكاة وتحريم الزنا، وادعى أن الأوامر والنواهي المتعلقة

(١) «شرح التحقيق في الإكفار والتفسيق» للإمام المهدي أحمد بن يحيى (ق١٣٩)، مخطوط.

(٢) «شرح التحقيق في الإكفار والتفسيق» للإمام المهدي أحمد بن يحيى (ق١٣٤)، مخطوط.

(٣) «التحقيق» للإمام يحيى بن حمزة (ص١٢٤).

بذلك المراد بها الندب وكرهه التنزيه، و[نفي لأجل] ذلك تكذيب رسول^(١) الله ﷺ لم^(٢) يكن له ذلك عذراً للتكفير لما أكذبه الضرورة التواترية، كذلك هذا^(٣).

والجواب أنه لا يسوى [بين هؤلاء و]^(٤) بين من أنكر الصلاة والزكاة وتحريم الزنا، فإن من أنكر ذلك فإن كان مستحلاً أو مستخفاً فبالإجماع كفره؛ لأنه رد ما علم من الدين ضرورة مع الاستحلال، وأما أن إنزال الضرر يستلزم أن تكون الإضافة إلى الله في إنزال الضرر والعدوان والظلم بالعبد، فلا يلزم ما ذكرت؛ لأن نفس الضرر هو فعل خارجي واقع من العبد بكسبه، فالفعل مضاف إليه، والمضاف إلى الله تعالى غير ذلك الفعل الخارجي، وهو أصل التمكين بخلق أصله، من خلق الله تعالى للداعي إليه وخلق الله للشهوة إليه، فالخالق لأصل التمكين وتمام القدرة بخلق الداعي الله تعالى^(٥)، والكسب للظلم - هذا الذي وقع لأجله^(٦) استجماع شروط القدرة والتمكين - من العبد.

وأنتم يلزمكم ما ألزمتكم به؛ لأنكم قائلون بأن خلق الداعي لا يقدر عليه العبد ولا خلق شهوة القبيح، فإنهما من خلق الله عندكم كما هو عند غيركم ومخالفكم، فما ألزمتكم به فهو عليكم، لا انفكاك لكم عنه بالضرورة، فبطل ما ألزم به [٨٩/أ] من ذلك، ولأن الإجماع أن الله تعالى لا يوصف بالظلم والقبيح، وأن من وصفه بالظلم فهو كافر بالإجماع من المسلمين، ولم يقل به أحد، وقد تقدمت روايتكم بمثل ذلك.

قال البستي: فالمظلم هو من أضاف الظلم إلى الفاعل على وجه يكون ظالماً، فأما إذا أضافه إليه ونفى أن يكون ظالماً فلا يجب أن يكون مظلماً، ويلزمه أن يكفر البغداديين من المعتزلة في قولهم: إنه يؤلم، ولا يجب عليه بالألم العوض^(٧).

(١) في الأصل: «الرسول»، والتصويب من «شرح التحقيق».

(٢) في الأصل: «ولم»، والتصويب من «شرح التحقيق».

(٣) «شرح التحقيق» للإمام المهدي أحمد بن يحيى (ق ١٣٥)، مخطوط، وما بين المعقوفتين زيادة منه.

(٤) زيادة اقتضاها السياق.

(٥) العبارة في الأصل: فالخالق لأصل التمكين وتمام القدرة بخلق الله للداعي الله تعالى، والصواب ما أثبتناه.

(٦) في الأصل: «إليه»، والصواب ما أثبتناه.

قال البستي: وهاهنا فرق، وهو أن هذه المسائل إنما لم تكن تظليماً؛ لأن القائل يعتقد أن ذلك لو كان ظلماً في نفسه لما فعله الله تعالى، والذي فعله هو العدل وعلى وجه يحسن، والمخالف يعتقد أن الفعل في نفسه ظلم، غير أنه [قال]: ليس بظلم منه، فمن حيث فعله ليس بظلم، ومن حيث فعل العبد ظلم.

فالفعل الواحد [يحصل] له جهتان، ويضيفهما إلى فاعلين، ويجعلهما بمنزلة فاعلين، يقبح أحدهما، ويحسن الآخر، فإن خلصه هذا الاعتقاد من أن يكون مُظَلِّماً وإلا كان مضيفاً للظلم إلى الله تعالى على وجه [يجب] أن يكون [به] ظالماً، ويجب أن يكفر. انتهى كلام البستي^(١). وقد صرح بأنهم يتخلصون من إلزام المهدي لهم بما ذكره، وأما قوله: وإلا كان مضيفاً للظلم إلى الله تعالى... إلخ فهم لا يقولون بذلك أصلاً، ولا يعتقدونه، بل يكفرون من أضاف إلى الله الظلم.

قالوا: ومع هذا فإن الظلم غير متصور منه تعالى؛ لأن الكل ملكه، والظلم عبارة عن التصرف في ملك الغير، وهو لا يصادف لغيره تعالى ملكاً حتى يكون تصرفه ظلماً، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً، فتقرر أن الظلم عند الجميع مضاف إلى العبد؛ لأنه الفاعل له الكاسب، وإنما الخلاف بين أهل السنة؛ هل صدوره من العبد حقيقة أو مجازاً؟ على قولين.

قال الإمام يحيى بن حمزة: النوع الثاني: ما يتعلق بالإلزام لهم فيما يتعلق بالأقوال لهم في صفاته تعالى، وذلك يكون من وجوه ثلاثة:

أولها: قالوا بالمعاني الثلاثة القديمة، التي هي: العلم والقدرة والحياة والسمع والبصر، فلزم القول بقدماء مع الله.

ثانيها: لو كان تعالى قادراً بالقدرة كما يقولون وعالماً بالعلم، لا يكون قادراً على خلق الأجسام وإيجادها، ويلزم أن لا يكون عالماً بكل المعلومات؛ [٨٩/ب] لأن البرهان العقلي قد قام على استحالة وجود الأجسام من جهة القادر بالقدرة، وقام الدليل على أن

(١) كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» للبستي (ص ٦٦).

العلم الواحد على جهة التفصيل لا يتعلق بأكثر من معلوم واحد، ولا شك أن إنكار كون الله تعالى قادراً على خلق الأجسام، وإنكار كونه تعالى محيطاً بجميع المعلومات كفر بلا مرية، فيلزم أن يكون القول بالمعاني كُفراً.

وثالثها: إنما كفر النصارى بإثبات قدماء ثلاثة، حيث قالوا: إن الله ثالث ثلاثة.

قال الإمام يحيى بن حمزة: والجواب عن هذا؛ أما قولهم: إن الأمة مجمعة على إكفار من أثبت قدماء غير الله فهو فاسد لوجهين: أما أولاً: فلأن هذا الإجماع لا يخلو حاله إما أن يكون صادراً عن الصدر الأول، أو عمّن بعدهم؛ فإن كان صدره عن الصدر الأول فهم لم يخوضوا في هذه المعاني، ولا أثبتوها، ولا تكلموا فيها بإثبات ولا نفي، فضلاً عن أن يقال: إن إثباتها هل يكون كُفراً أو لا؟ وأما إن كان صدره عن بعدة فهم بعض الأمة، فلا ينعقد إجماعهم من دونهم^(١).

وأما قولهم ثانياً: إن الله تعالى لو كان قادراً بالقدرة لم يمكنه خلق الأجسام ولا إيجادها، ولو كان عالماً بعلم لم يكن عالماً بجميع المعلومات، فهذا فاسد؛ لأنه إكفار بالإلزام، وهو مستحيل كما قررناه، وبيانه: أنهم وإن قالوا بأن الله تعالى قادر بقدرة، فعندهم أنها صالحة لجميع المقدرات وإيجاد الأجسام، ولو قالوا بأن الله تعالى عالم بعلم فعندهم أنه تعالى عالم بجميع المعلومات، وأن قدرة الله تعالى مخالفة بحقيقة ذاتها المخصوصة لهذه القدرة المحدثة، وعلمه مخالف بحقيقته المخصوصة لسائر العلوم، فلهذا صح منه إيجاد الأجسام لأجل قدرته المخصوصة، وكان عالماً بجميع المعلومات لأجل علمه المخصوص.

وأما قولهم: البرهان العقلي قد قام على استحالة إيجاد الأجسام من جهة القادر بالقدرة، وقام أيضاً على استحالة تعلق العلم الواحد بأكثر من معلوم واحد، فلا يصح ما اعتقده.

(١) كتاب «البحث عن أدلة التكفير والتفسيق» للبستي (ص ٦٧)، وما بين المعقوفين زيادة منه.

(٢) في هذا نظر، وقد تقدم تعريف الإجماع أول «المسالك» تحت عنوان «حث المكلف على أن يكون من الباحثين عن الحق».

قلنا: لا نسلم ذلك، والأدلة التي يذكرونها في تصحيح ذلك ركيكة، ثم لو سلمنا قوتها فمن أين أن اعتقادكم كذلك لا يعذرهم عن الكفر؟ كيف وقد قال الشيخ أبو الحسين: إنه لا يمكن الدلالة على استحالة إيجاد الأجسام بالقدرة؟ فبطل ما أوردتموه.

وأما قولهم ثالثاً: إن الله كفر النصراني بقولهم: ثالث ثلاثة، فيلزم إكفار المخالف في الصفات لأنهم قد قالوا بأكثر من ذلك، فهذا فاسد أيضاً؟ لأن الله إنما كفرهم باعتقادهم إلهيتها، ومعاذ الله [٩٠/أ] أن يكون أحد من أهل القبلة قائلاً بإلهية شيء مع الله، ولهذا قال تعالى بعد إكفارهم: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَحْدٌ﴾ [المائدة: ٧٣] ^(١). انتهى كلام الإمام يحيى ^(٢).

وقد ذكر مثل هذا الملاحمي في كتابه «الفائق»، فقال: الصفاتية القائلون بأن صفاته تعالى قديمة كالقدرة والعلم إلى غير ذلك، فذكرهم [وذكر حجة] ^(٣) من كُفِّرَ بذلك، قالوا: لأنهم أثبتوا قديماً غير الله، وأجمعت الأمة على أن من أثبت قديماً غير الله تعالى فهو كافر، قالوا: فلا ينفعهم أنها لا هي الله ولا غيره؛ لأن الاعتبار بالمعنى دون اللفظ، فإذا علمنا أنهم أثبتوا قديماً غير الله تعالى بالمعنى لم ينفعهم اللفظ.

قال المذكور: ولقائل أن يقول: إنكم حكمتم الإجماع على الإطلاق من غير أن تفصلوا كيفية إجماعهم على تكفير من قال بهذا الفعل، ولا يمتنع أن يكون المجمعون إنما كفروا من أثبت مع الله قديماً غير الله تعالى واجب الوجود بنفسه؛ لأنه متى قال بذلك فقد أثبت مع الله مثلاً، ومن أثبت له مثلاً فقد كفر، فإذا كان إجماعهم على هذا الوجه لم يلزم بهذا الإجماع أن يكفر من أثبت قديماً غير الله تعالى على الإطلاق، بل يجب أن يعلل تكفيرهم له بكل من وجد فيه علة التكفير، وإلا فلا.

ومعلوم أن هؤلاء ما أثبتوا صفاته تعالى قديمة واجبة الوجود بذاتها، بل قالوا: هي قديمة موجودة بغيرها، وهو ذاته تعالى، ولهذا يقولون: إنها قديمة بذاته تعالى، فإن قالوا:

(١) في الأصل: «وما من إله إلا الله»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) «التحقيق» للإمام يحيى بن حمزة (ص ١٢٧) فما بعدها.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة اقتضاها السياق.

إنهم إذا أثبتوها قديمة لزمهم أن تكون واجبة الوجود بذاتها، قائمة بنفسها، فلم تكن قديمة بنفسها، بل بغيرها، فلا يلزمهم ما ذكرتم.

ويقال لهم: أليس قد أثبتتم أنتم أحواله تعالى بكونه قادراً عالماً إلى غير ذلك ثابتة له تعالى لم تزل؟ فيلزمكم أن تكون قديمة، وإن قالوا: إن الأحوال ليست بذوات، فلم يلزمنا أن تكون موجودة أو قديمة. قيل لهم: هذا امتناع من العبارة، وفي المعنى أثبتتم أموراً ليست في ذاته ثابتة لم تزل. انتهى كلام الشيخ ابن الملاحي بحروفه^(١).

وقد قرر النجري في «شرح القلائد» أن من أثبت المعاني قديمة ثم قال: هي غير مستقلة كما قالت الأشعرية: ليست الله ولا بعضه ولا غيره، فلا يلزمه شيء من الكفر أصلاً^(٢).
النوع الثالث^(٣): ما يتعلق بالإنزام من جهة أفعاله تعالى، وذلك على وجوه ثلاثة:

أولها: أن الدليل من العقل قد قام على أن المتكلم هو فاعل الكلام، فمن قال بأن القرآن قديم^(٤) مع اعترافه بحدوث [٩٠/ب] هذا القول المسموع قرآناً، فذلك خلاف الإجماع من الأمة.

وثانيها: هو أنه قد تقرر أن الله تعالى يريد بإرادة حادثه يفعلها، فلو كان الله تعالى مريداً بإرادة قديمة كما زعموه لكان يلزم أن يكون مريداً للقبائح، وهو يلزم منه ما يلزم.

وثالثها: قولهم: إن الله يعذب أطفال المشركين، وهذا فيه خلاف بين الشيوخ^(٥)،

(١) لم أقف على كتاب «الفاثق» لابن الملاحي.

(٢) «شرح القلائد» للنجري (ق ٩٠)، مخطوط، وحكى الإمام المهدي أحمد بن يحيى في «شرح التحقيق» (ق ١٥٢) القول بعدم التكفير في ذلك عن أبي الحسين البصري وأبي القاسم البستي والإمام يحيى بن حمزة، وقال: وهو المختار عندنا.

(٣) في الأصل: «الثاني»، والصواب ما أثبتناه؛ إذ تقدم النوع الثاني.

(٤) القول بقدم القرآن بدعة محدثة، وسيأتي الكلام على ذلك.

(٥) قال أبو محمد ابن حزم في «الفصل» (٤/١٢٧): اختلف الناس في حكم من مات من أطفال المسلمين والمشركين ذكورهم وإناثهم، فقالت الأزارقة من الخوارج: أما أطفال المشركين ففي النار، وذهبت طائفة إلى أنهم يوقد لهم يوم القيامة نار، ويؤمرون باقتحامها؛ فمن دخلها منهم دخل الجنة، ومن لم يدخلها منهم أدخل النار، وذهب آخرون إلى الوقوف فيهم، وذهب جمهور الناس إلى أنهم في =

فمنهم من ألزمهم به ما ألزم من وقوع الإكفار، وهذا قول القاضي عبد الجبار من المعتزلة، وخالفه أبو هاشم وأبو علي، فقالوا: لا وجه للإكفار من هذا الوجه، احتج أبو علي^(١) بأنه يلزم منه الظلم؛ إذ لا وجه لتعذيبهم قبل أن يتكفروا^(٢).

= الجنة، وبه نقول. اهـ، وقال الحافظ محمد بن إبراهيم في «الإيثار» (ص ٣٣٩): «إن الله تعالى لا يعذب أطفال المشركين بذنوب آبائهم ولا بغير ذنب، وهذه من فروع إثبات الحكمة، وهو مذهب جماهير علماء الإسلام، بل لم يعرف فيه خلاف بين السلف، فإنهم كانوا مجمعين على عدل الله تعالى وحكمته في الجملة، والإجماع على ذلك يقتضي المنع من كل ما يضاده، وممن صرح باختيار هذا؛ البخاري في «صحيحه» والنووي في «شرح مسلم»، وقواه، واحتج عليه، ونسبه إلى المحققين، وكذلك اختاره علي بن عبد الكافي الشهير بالسبكي في كتاب جمعه في هذه المسألة، وهما من عيون أئمة السنة والطائفة الشافعية، واختار ذلك العلامة أبو عمر بن عبد البر في كتابه «التمهيد»، وهو من أئمة السنة، واختاره غير واحد منهم، دع عنك خصومهم في ذلك من الشيعة والمعتزلة، واحتج النووي وغيره على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾، وبما رواه البخاري في «صحيحه» عن سمرة في حديثه الطويل، وفيه ذكر رؤيا النبي ﷺ، وفيها ما لفظه: «والشيخ في أصل الشجرة؛ إبراهيم عليه السلام، والصبيان حوله؛ فأولاد الناس»، وفي رواية: «وأما الولدان الذين حوله؛ فكل مولود مات على الفطرة»، قال: فقال بعض المسلمين: يا رسول الله، وأولاد المشركين؟ فقال رسول الله ﷺ: «وأولاد المشركين»، وهذا نص في موضع النزاع من أصح كتب الإسلام عند أئمة الحديث، وقد أوضحت في «العواصم» أنه لم يصح في تعذيب الأطفال بغير ذنب منهم حديث قط، ولا صح ذلك عن ينظر إليه من أئمة السنة، وإنما قالت طوائف منهم بأقوال محتملة، منها: أن الله تعالى يكمل عقول الصبيان، ويكلفهم في عرصة من عرصات يوم القيامة بتكليف يناسب ذلك اليوم، وسبب مصير من صار منهم إلى هذا القول أحاديث كثيرة وردت بذلك، منها: عن أبي سعيد وأنس ومعاذ والأسود بن سريع وأبي هريرة وثوبان، وروى ذلك أيضاً أحمد بن عيسى بن زيد بن علي عليه السلام عن جده زيد بن علي، ذكره صاحب الجامع الكافي، وقال السبكي في كتابه في ذلك: إن أسانيد هذه الأحاديث صالحة، قلت: وفسروا بهذه الأحاديث حديث: «الله أعلم بما كانوا عاملين»، وهو الذي اتفق على صحته في الباب، وسنة الله في إقامة الحجج على خلقه لا تحيل هذا إحالة قاطعة كما تحيل تكليف المحال، ولا حجة واضحة على أن هذه الأحاديث موضوعة يجوز الجزم بتكذيبها، وقد قال الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْفَرُ عَن سَاقٍ وَيَدْعُونَ إِلَى الشُّجُورِ فَلَا يَسْتَجِيبُونَ﴾، فأثبت تكليفاً بذلك السجود يوم القيامة. اهـ بتصرف، ويظهر من كلام الحافظ ابن الوزير الميل إلى كونهم يمتحنون في عرصات القيامة، قال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٤١١/٢): وهذا أجود ما قيل في أطفال المشركين، وعليه تنزل جميع الأحاديث. اهـ.

(١) الظاهر أن الصواب: احتج القاضي عبد الجبار.

(٢) أي: يبلغوا سن التكليف.

قال الإمام يحيى: والجواب: قولهم: إن من قال: إن القرآن قديم فقد أنكر أن يكون هذا المسموع قرآناً، فهذا فاسد، فإنهم لا ينكرون كون هذا المسموع قرآناً وأنه محدث، وإنما ينكره جمع من الحنابلة^(١)، والذي يصفونه بالقدم عندهم ليس هو هذه الحروف والأصوات، فهذه الأمور لا شك في حدوثها، وإنما الذي يصفونه بالقدم هو الكلام الذي هو^(٢) المتكلمية القائمة بذاته تعالى كالقادرية والعالمية، وإذا كان الأمر هكذا فلم ينكروا كون المسموع محدثاً، فبطل ما زعموه^(٣).

وأما قولهم ثانياً: إن الله تعالى لو كان مريداً بإرادة قديمة لكان مريداً للقبیح، فيلزم أن يكون حاصلاً على صفة نقص، ويتعالى تعالى عن ذلك، فهذا فاسد؛ لأن إرادة القبیح إنما تكون نقصاً لكونها إرادة قبیح، وهم معتقدون بحسن ما هذا حاله، فلهذا لا يلزمهم الإكفار.

وأما قولهم ثالثاً بأن من قال بأن الله تعالى يعذب أطفال المشركين، فقد أضاف إلى الله الظلم، فهذا فاسد أيضاً؛ لأنهم لم يعتقدوا قبحه أصلاً؛ إذ لا يصادف لغيره ملكاً، سبحانه وتعالى^(٤). انتهى كلام الإمام يحيى في جوابه بعدم التكفير بالإلزام من هذه الوجوه، ذكر جميع ذلك في كتابه «الشامل» وغيره من مصنفاته.

ولأنهم في هذا الطرف - وهو تعذيب أطفال المشركين - لا يجيزونه [٩١/أ] شرعاً؛ لأن الشرع منعه، وإنما ذلك مسألة فرضية بطريق العقل قبل حكم الشرع، والمهدي أحمد بن يحيى قد وافق الإمام يحيى في عدم التكفير من هذه الوجوه المذكورة^(٥).

(١) سيأتي الكلام على ذلك مفصلاً.

(٢) في الأصل: «هي»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) هذا الكلام من الإمام يحيى بن حمزة يدل على سعة صدره أولاً، وعلى سعة اطلاعه ثانياً، وقد قال ابن أبي العز الحنفي في «شرح الطحاوية» (١/١٧٢): «وقد افرق الناس في مسألة الكلام على تسعة أقوال»، وذكر ثمانية، ثم قال: «وتاسعها: أنه تعالى لم يزل متكلماً إذا شاء ومتى شاء وكيف شاء، وهو يتكلم به بصوت يسمع، وأن نوع الكلام قديم، وإن لم يكن الصوت المعين قديماً، وهذا المأثور عن أئمة الحديث والسنة».

(٤) «التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق» (ص ١٣٠) فما بعدها.

(٥) «شرح التحقيق» (ق ١٤٨) فما بعدها.

وذكر المهدي أحمد بن يحيى ما يلزم من قولهم: إنه لا نعمة لله على الكافر، وذكر التزام ابن الخطيب لذلك، قال: قال ابن الخطيب: لأننا نعلم ضرورة أن كل من علم من غيره قطعاً أنه لو أعطاه السكين لقتل نفسه بها، فإن أعطاه السكين إياه لا يكون إنعاماً عليه بالاتفاق، والله تعالى لما علم من الكافر أن التكليف يفيد الاستحقاق للعقوبة الأبدية، فكيف يكون ذلك التكليف إنعاماً؟ انتهى. قال المهدي: وهذا أبلغ الإلزامات، واحتج بالسمع على ثبوت نعمة الله على الكفار، منها قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٧]، ولا شك عند العقلاء أن النذارة نعمة من المنذر. انتهى كلامه^(١).

وهو يقال: مراد ابن الخطيب والأشعري أن ذلك بالعقل، أي: لا نعمة للكافر عقلاً لا شرعاً، فإن النعمة ظاهرة، وإن السمع قد دل على ثبوت نعمة الله على الكافر.

وقد ذكر السيد محمد بن إبراهيم في آخر الجزء الثاني من «العواصم» أن المصرح لهم في كتبهم أن العقل لا يعرف وجوب شكر المنعم، لا أنه يقضي بعدم الوجوب، فإنهم إنما نازعوا في معرفة العقل لوجوب شكر المنعم، الذي هو الله جل جلاله؛ لأنه غني عنه، لا يمكن أن ينتفع به، ولا يتضرر بتركه، مع أن الشكر قد يكون فيه مضرة على العبد ومشقة، قالوا: فلو حُلينا وقضية العقل لم نعلم بها وجوب ما هذه صفته. انتهى كلامه^(٢).

وقد صرح ابن الخطيب في كتابه «المحصول في أصول الفقه» أنه لا يجب شكر المنعم عقلاً، لا شرعاً فواجب^(٣)، ومثله الغزالي أيضاً في كتابه «المستصفى»^(٤)، وكل ذلك منهم بناء أن الحاكم هو الشرع.

(١) لم أعر على كلام المهدي بلفظه، وقد تكلم عن هذه المسألة ورد على الأشعرية في «شرح التحقيق» (ق١٣٩)، ولكنه لم يذكر التزام ابن الخطيب لذلك.

(٢) «العواصم والقواصم»: (٢٥٧/٥).

(٣) «المحصول في علم الأصول» للرازي: (١/١٩٣) فما بعدها.

(٤) «المستصفى» للغزالي (ص٤٩).

وأما الحنفية فقالوا بمثل مقالة المعتزلة في شكر المنعم، فقالوا: يجب شكر المنعم عقلاً وسمعاً، كما نص عليه صاحب «الكفاية» الصابوني في أصول الدين^(١).

ومما ذكرته أهل السنة بأن الله تعالى يخلق الخلق لا لغرض؛ لأن ذلك يوهم [٩١/ب] الحاجة، والله تعالى غني، لكنهم قد ذكروا أنه تعالى يخلق الخلق لحكمة يعلمها سبحانه وتعالى، منها: إظهار القدرة.

قال الغزالي: ولو كان لمصلحة العباد لكان المصلحة خلقهم في الجنة بلا تكليف ولا تعريض لأحوال الدنيا والخطايا، فما في ذلك غبطة لهم^(٢)، لكن كان خلقه^(٣) لهم لحكمة له تعالى، وقد قال تعالى: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].



(١) لم أقف عليه.

(٢) «إحياء علوم الدين»: (١/١٤٣).

(٣) في الأصل: «خلقهم»، والصواب ما أثبتناه.

عودة إلى ذكر المرجئة

وها هنا ذكر المرجئة، وفرقهم ست كما سبق ذكره، فالفرقة الأولى: أهل الإرجاء الأكبر، الذي وردت بدمه الأخبار، فلزم منه الإخطار كما سبق ذكره، وهذا هو^(١) القول بأن الإيمان قول بلا عمل، وأنه لا يعاقب أحد من فساق [أهل]^(٢) الصلاة على القطع، ولا وعيد لمسلم، وهو قول مقاتل: لا وعيد لمسلم، للقطع بأنه لا عقاب عليه ولو فسق بعد الإسلام. انتهى.

واحتج مقاتل بآيات الوعد والوعيد، وأنها تعارضت، والأرجح عنده آيات الوعد، وآيات الوعيد محمولة على الكفار، وهذه الفرقة هي المرجئة بالهمز، التي جاءت الأخبار بدمها كما سبق.

والفرقة الثانية: هم القائلون بالقطع بأن الله تعالى يعذب البعض، ويعفو عن البعض من غير تعيين، وهذا قول جماعة من الأشعرية كالجويني وتلميذه الغزالي والباقلاني، ولا يعلم أي كبيرة يعاقب الله عليها، ولا أي كبيرة يعفو عنها تعالى، بل ذلك موكول إلى علمه الذي وسع كل شيء.

القسم الثالث: أنه لا يقطع على شيء، بل يتوقف في أحكام فساق الأمة، وهذا قول بعض الأشعرية، وهو قول أبي حنيفة، وقال الأصم^(٣)

(١) في الأصل: «يهو»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) هو أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم (... - نحو ٢٢٥هـ): فقيه معتزلي مفسر، صاحب مقالات، ذكره عبد الجبار في طبقاتهم، فقال: كان من أفصح الناس وأفقههم وأورعهم، وله تفسير عجيب، ومن تلامذته إبراهيم بن إسماعيل بن عليه، قال ابن حجر: وهو من طبقة أبي الهذيل وأقدم منه. انظر: «لسان الميزان»: (٤٢٧/٣)، و«الأعلام»: (٣/٣٢٣).

وابن عليه^(١): لا يقطع بدخول العاصي في آي الوعيد؛ لأنها ليست على عمومها، بدليل خروج التائب منها. وهذا مبني على أنه إذا خرج من العموم شيء صار مجملاً ظنياً، ومجازاً فيما بقي، وهو قول جمهور^(٢) الأصوليين، فتصير دلالة الوعيد ظنية. ومنهم أبو شمر^(٣) من المعتزلة، فإنه ذكر أنه لا يقطع بخروجهم من الوعيد ولا بدخولهم فيه؛ إذ يجوز أن يكون ثمة استثناء لأي الوعيد يخرج به الفاسق منها، ولا نعلمه. ومنهم زُرْقَان^(٤) من المعتزلة، فإنه قطع بخروج أهل الكبائر من النار إلى الجنة باجتماع الوعد والوعيد فيهم، قال: لأن الله قد [٩٢/أ] وعدهم بثواب، وهو لذة كاملة وسرور خالص دائم، وأوعدهم على المعصية تحريقاً وتعذيباً، وقد اتفق المسلمون على دوام الثواب، ولم يتفقوا في العقاب، فقطعنا أنه يصل إليهم عقاب ثم ينقطع، ويصل إليهم الثواب فيدوم، فيكون في ذلك وفاءً بتصديق وعده ووعيده، فوجب القطع به، وهذه هي أقوى ما يتمسك به على هذا القول. ومنهم الخالدي^(٥)

(١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن إسماعيل بن عليه الأسدي (١٥١ - ٢١٨هـ): جهمي هالك، كان يناظر، ويقول بخلق القرآن، قال ابن عبد البر: «له شذوذ كثيرة، ومذاهبه عند أهل السنة مهجورة»، جرت له مع الإمام الشافعي مناظرات، وله مصنفات في الفقه شبيهة بالجدل. انظر: «لسان الميزان»: (١/٣٤)، و«الأعلام»: (١/٣٢).

(٢) في الأصل: «جمهو»، بدون راء، والصواب ما أثبتناه.

(٣) لم أعثر له على ترجمة وافية، وإنما تذكر آراؤه في كتب الفرق، وقد ذكره المهدي أحمد بن يحيى في «المنية والأمل» (ق٦٧) في الطبقة السادسة من طبقات المعتزلة، فقال: ومن هذه الطبقة أبو شمر الحنفي، وكان يخالف في شيء من الإرجاء، وقال: قال الجاحظ: وكان أبو شمر يكلم متبعيه، فلما كلمه النظام أخرجه عن طبعه. اهـ، وانظر آراءه في: «الفرق بين الفرق» (ص٢٠٦)، وفي «مقالات الإسلاميين» (ص١٣٤، ١٤٩، ١٥٢، ٤٧٧).

(٤) هو أبو يعلى محمد بن شداد المسمعي الملقب بزُرْقَان (.. ٢٧٨هـ): من أئمة المعتزلة، من أصحاب النظام، روى أحاديث منكراً، له مجالس وكتب، منها: «المقالات»، توفي ببغداد. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/١٤٨)، و«الأعلام»: (٦/١٥٧).

(٥) ذكره المهدي أحمد بن يحيى في «المنية والأمل» (ق٧٦) في الطبقة العاشرة من طبقات المعتزلة، فقال: ومنهم الخالدي في البصرة، وكان يميل إلى مذهب الإرجاء، ويتشدد فيه، وهو أبو الطيب =

من المعتزلة، فإنه يقول بالقطع بخروج أهل الكبائر من النار، قال: لأن الطاعة توجب قطع العقاب^(١).

قال المهدي أحمد بن يحيى: فهذه الفرق فيها تفصيل، فمن قال: إن الله لا يعاقب أحداً من أهل الصلاة - وهو قول مقاتل؛ لأنه يقول: لا وعيد لأهل الصلاة كما تقدم - فهو كافر؛ لأنه رد ما علم من الدين ضرورة من دين النبي ﷺ ومن^(٢) صرائح القرآن^(٣)، نحو قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطْلِ﴾، إلى قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصَلِّيهِ نَارًا﴾ [النساء: ٢٩ - ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيَتْهُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا فَلَا تُوَلُّوهُمْ الْأَذْبَارَ﴾، إلى قوله: ﴿فَقَدْ بَاءَ بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبَشَى الْبَصِيرُ﴾ [الأنفال: ١٥ - ١٦]، وقوله تعالى بعد ذكره المواريث: ﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾، إلى قوله: ﴿وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [النساء: ١٣ - ١٤]^(٤)، فهذه الآيات واردة في أهل الصلاة بالاتفاق.

والجواب^(٥): أن التكفير من هذا الوجه غير صحيح؛ لأن الرد للدليل القطعي ممن خالف ليس هو إلا للظاهر مما دلالاته محتملة غير قطعية، والدلالة المحتملة وإن [كان]^(٦) المتن قطعياً^(٧) فهي ظنية، وهو لا يكفر بالدليل الظني ولا رده.

= محمد بن إبراهيم بن شهاب، وكان فقيهاً متكلماً، أخذ الكلام عن البرذعي، وهو بغدادى المذهب، يتعصب لهم على البصرية.

- (١) نقله عنه المهدي أحمد بن يحيى في كتاب «القلائد في تصحيح العقائد» ضمن «مقدمة البحر» له (ص ٨١).
- (٢) في الأصل: «من»، والتصويب من «شرح التحقيق».
- (٣) «شرح التحقيق في الإكفار والتفسيق» للمهدي أحمد بن يحيى (ق ١٥٠)، مخطوط.
- (٤) في الأصل بعد قوله تعالى: ﴿خَالِدًا فِيهَا﴾ زيادة: «وغضب الله عليه»، ولا توجد في الآية.
- (٥) في الأصل: «الجواب»، وزيادة الواو منا.
- (٦) زيادة اقتضاها السياق.
- (٧) في الأصل: «قطعي»، والصواب ما أثبتناه.

ثم إن مجرد الرد للدليل لا بد أن يكون مع الراد للظاهر دلالة محتملة على تأول الظاهر لموافقته، وإنما يوجب التكفير الرد للدليل بغير دليل وشبهة كما اقتضاه ما سبق [٩٢/ب] في المقدمة فيما يكفر به ويفسق، ولا دليل قاطع بكفر القائل بذلك. ثم إن العمومات قد قال جمهور العلماء: إنها ظنية في دلالتها، لاحتماها التخصيص^(١).

وبقي الكلام في الفسق، فأما هو فيقتضي تفسيق هذه الفرقة، وهي في التحقيق المرجئة الإرجاء الحقيقي؛ لأن الإرجاء هو التأخير، قال تعالى: ﴿مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٦]، أي: مؤخرون، ومن قال: لا وعيد لأهل الصلاة، وإن الإيمان قول بلا عمل، فلا شك أنه قد فسق إن ترك شيئاً من الواجبات؛ لأنه قد ترك الواجبات من الصلاة والزكاة والصيام، وقال: لا عقاب عليه في الآخرة مع إيمانه وتصديقه بالله وكتبه ورسله والقرآن خاصة ونبينا محمد ﷺ، والتارك لما هذا حاله تجارياً هو فاسق بالإجماع^(٢).

إن قيل: إنه بعد اعتقاده أن الإيمان قول بلا عمل قد استحل ترك الصلاة والزكاة والصيام و[فعل]^(٣) الحرام.

قيل له: لم يستحل ذلك، بل هو يقول: إنها واجبة كما أمر تعالى، لكنه إن تركها فلا يخشى العقوبة لآيات الوعد العامة، فلذلك دُرئ عنه الكفر كما ترى، وأما الفسق فلا كلام^(٤).

(١) «الوجيز في أصول الفقه» للدكتور عبد الكريم زيدان (ص ٣١٧).

(٢) في هذا نظر، والخلاف في تارك الصلاة مشهور.

(٣) زيادة اقتضاها السياق.

(٤) في هذا الكلام نظر؛ إذ أن الإيمان عند السلف هو التصديق بالقلب والإقرار باللسان والعمل بالأركان، ولا يجوز إطلاقه مع عدم أي واحد من هذه الأمور، كما قرره الإمام يحيى بن حمزة في «المعالم الدينية» (ص ١١٧)، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (٤/٣٧١) الخلاف في هذه المسألة، أعني من ترك الأركان الأربعة: الصلاة والزكاة والصيام والحج أو بعضها مع الإقرار بوجوبها، ثم قال: ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه بأن الله فرض =

وهذه الفرقة هي المرجئة التي ورد النص من النبي ﷺ بدمها كما سبق، وأما سائر الفرق الأخر فلا كفر ولا فسق، أما الكفر فبالإجماع، وأما الفسق فهو قول الجمهور، وقد صرح الإمام يحيى بن حمزة بأن قولهم فيها خطأ، وذلك لا يوجب كفراً ولا فسقاً، ذكره في «الشامل» له^(١).



= عليه الصلاة والزكاة والصيام والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة، ولا يصوم من رمضان، ولا يؤدي لله زكاة، ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة لا مع إيمان صحيح، ولهذا إنما يصف سبحانه بالامتناع من السجود الكفار، كقوله: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ ١١٠ خَشِيعَةً أَنْصَرِمُ رَهْفَهُمْ ذَلَّةً وَقَدْ كَانُوا بِدْعُونَ إِلَى السُّجُودِ وَمَنْ سَلِمُونَ ﴿١١٠﴾. قال: فهذا الموضوع ينبغي تدبره، فمن عرف ارتباط الظاهر بالباطن زالت عنه الشبهة في هذا الباب، وعلم أن من قال من الفقهاء: إنه إذا أقر بالوجوب وامتنع عن الفعل لا يقتل، أو يقتل مع إسلامه، فإنه دخلت عليه الشبهة التي دخلت على المرجئة والجهمية، ولهذا كان الممتنعون من قتل هذا من الفقهاء بنوه على قولهم في مسألة الإيمان، وأن الأعمال ليست من الإيمان، وقد تقدم أن جنس الأعمال من لوازم إيمان القلب، وأن إيمان القلب التام بدون شيء من الأعمال الظاهرة ممتنع، وبيان هذا الموضوع مما يزيل الشبهة، فإن كثيراً من الفقهاء يظن أن من قيل: هو كافر، فإنه يجب أن تجري عليه أحكام المرتد ردة ظاهرة، فلا يرث ولا يورث ولا يناكح، حتى أجروا هذه الأحكام على من كفروه بالتأويل من أهل البدع، وليس الأمر كذلك، فإنه قد ثبت أن الناس كانوا ثلاثة أصناف: مؤمن وكافر مظهر للكفر ومناق مظهر للإسلام مبطن للكفر، وكان في المنافيين من يعلمه الناس بعلامات ودلالات، بل من لا يشكون في نفاقه، ومن نزل القرآن ببيان نفاقه كابن أبي وأمثاله، ومع هذا فلما مات هؤلاء ورثهم ورثتهم المسلمون، وكان إذا مات لهم ميت آتوهم ميراثه، وكانت تعصم دماؤهم حتى تقوم السنة الشرعية على أحدهم بما يوجب عقوبته. اهـ باختصار.

(١) وذكره في «التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق» (ص ١٦١).

[قول أهل السنة ومن وافقهم بالرجاء

لا الإرجاء]

والذي قر عليه مذهب أهل السنة القول بالرجاء، وهو حسن الأمل والظن بالله تعالى؛ لأن الرجاء: الأمل في اللغة العربية^(١)، وهو الرجاء المندوب، قال تعالى: ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦].

قال أهل السنة: فيغفر لمن يشاء - سبحانه وتعالى - قبل دخول النار، ويخرج من النار بالشفاعة وبفضله من كان له مثقال حبة من خردل من إيمان برحمته، واحتجوا بأحاديث في ذلك بلغت حد التواتر^(٢)، وطفحت على ذلك، فقد قيل: إنها أربع مئة حديث^(٣)، [٩٣/أ] مع قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨، و١١٦].

ووافقهم من غيرهم من أهل المذاهب الإمامية، كما ذكره في كتاب «التجريد» لتصنيف الدين الإمامي، وهو معتمدتهم، وكذلك وافقهم الإمام عز الدين بن الحسن المؤيدي

- (١) تقدم تعريف الرجاء تحت عنوان «الفرق بين الرجاء والإرجاء».
- (٢) قال الحافظ ابن الوزير في «الإيثارة» (ص ٣٥٠): ومن ذلك أحاديث خروج من دخل النار من الموحدين برحمة الله تعالى ثم بشفاعة رسول الله ﷺ، وشفاعته من رحمة الله تعالى، والذي حضرني الآن من الأحاديث المصرحة بخروجهم من النار أحاديث كثيرة جداً عن أكثر من عشرين من كبار أصحاب رسول الله ﷺ، من ذلك في «علوم آل محمد ﷺ» عن علي بن أبي طالب ﷺ في باب ما يقال بعد الصلاة، والأحاديث في ذلك بالفاظ صريحة ضرورية لا تحتل التأويل، والتواتر يحصل بهذا، بل بدون ذلك، ولا يشترط في رجاله العدالة، كيف وقد اجتمعا غالباً، وما زالوا يروون ذلك في عهد رسول الله ﷺ وبعده، لا ينكره منكر، ولا يزجر عنه أحد؟ ثم وافقهم جماعة كثيرة على هذا المعنى، لكن بغير لفظ الخروج من النار، وذلك كثير جداً. اهـ باختصار وتصرف يسير.
- (٣) قال الحافظ ابن الوزير في «إيثارة الحق على الخلق» (ص ٣٤٩): وقد ذكرت في «العواصم» من أحاديث الرجاء المبينة للمراد في عمومات الوعيد أكثر من أربع مئة حديث في دواوين الإسلام المعروفة، مع ما شهد لها من الآيات القرآنية.

اليمني^(١) والسيد الإمام محمد بن إبراهيم صاحب «الإيثار»^(٢) والبستي من أصحاب المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، وهو مذهب الإمام أبي عبد الله الداعي^(٣)، رواه عنه السيد صلاح بن الجلال^(٤) وغيره، والفقير محمد بن الحسن السوداني^(٥) والسيد داود بن يحيى بن الحسين^(٦) ولد السيد يحيى^(٧) صاحب «الياقوتة» من الهادوية، والفقير العارف علي بن أبي الخير الصايدي اليمني^(٨) والفقير علي بن أحمد الشظبي^(٩) شيخ الإمام شرف الدين، كما

(١) تقدم النقل عن الإمام عز الدين بن الحسن في قضية الرجاء.

(٢) «إيثار الحق على الخلق» (ص ٣٦٦).

(٣) هو الإمام المهدي أبو عبد الله محمد بن الحسن بن القاسم الهاشمي الحسيني المعروف بالداعي (٣٠٤ - ٣٦٠هـ): من كبار الطالبيين، مولده ببلاد الديلم، ونشأ بطبرستان، وتفقه وبرع وأفتى، ومؤلفاته كثيرة أصولاً وفروعاً، بويج له بالإمامة بهوسم (من بلاد الديلم)، ثم كاتبه أهل الديلم، فوصل إليهم سنة (٣٥٣هـ)، وهو الذي أظهر في الديلم بأن كل مجتهد مصيب، وكانت القاسمية تخطئ الناصرية والعكس، فرجعوا إلى قوله بعد مناظرات كثيرة، توفي بهوسم مسموماً على يد علوي قام بعده. انظر: «تراجم رجال شرح الأزهار» للجندي (ص ٣٣)، و«الأعلام»: (٦/ ٨١).

(٤) هو السيد صلاح بن جلال بن صلاح الدين بن محمد بن الحسن (٧٤٤ - ٨١٠هـ): من علماء الهادوية الزيدية، ولد بهجرة رغافة، ودفن بصعدة، له: بعض «تتمة شفاء الأمير الحسين» [كتاب الرضاع]، ومشجر في أنساب أهل البيت. انظر: «البدر الطالع»: (١/ ٢٩١) مع «حاشيته» للمؤرخ زيارة.

(٥) هو الفقيه العلامة محمد بن الحسن بن الحسين السوداني، عاصر الإمام علي بن محمد، وكان مشهوراً معتقداً في جبال ملحان وما إليها لميله إلى مذهب الهادوية، وكان سبب دخول كثير من الناس في مذهبهم، وعاداه الشافعية بسبب ذلك، وكان له معرفة بالكيمياء. انظر: «طبقات الزيدية الصغرى» للمؤلف (٢/ ق ١٠٩)، مخطوط.

(٦) هو السيد داود بن يحيى بن الحسين الهادوي (٧٢٠ - ٧٩٦هـ): من أكابر أعلام الزيدية بزمنه، وهو ممن وصل صنعاء مع القاضي عبد الله بن الحسن الدواري، وبإيع الإمام المنصور علي بن صلاح الدين، ثم رجع إلى صعدة، وأقام بها إلى أن توفي، وله مصنفات وإجازات، ومن تلامذته السيد الهادي بن إبراهيم الوزير وغيره. انظر: «ملحق البدر الطالع» لزيارة (ص ٩١).

(٧) هو السيد يحيى بن الحسين بن يحيى بن علي الهادوي (... - ٧٢٩هـ): كان علامة ورعاً، لا تأخذه في الله لومة لائم، ولم يقل بإمامة الإمام يحيى [بن حمزة] فيما يروى، وله تحصيلات وتقريرات في مذهب الهادي، توفي بصنعاء، من مؤلفاته: «اللباب»، و«الياقوتة»، و«جوهرة آل محمد». انظر: «البدر الطالع»: (٢/ ٣٢١) مع «حاشيته» لزيارة.

(٨) نقله عن هؤلاء الحافظ ابن الوزير في «الإيثار» (ص ٣٦٨).

(٩) في الأصل: «محمد بن أحمد الشظبي»، والتصويب من مصدر ترجمته التالي، وهو الفقيه علي بن =

صرح به في كتابه «شرح عمدة المقدسي» في الحديث^(١)، وقال: الأخبار متواترة بذلك، والإمام المهدي أحمد بن يحيى صرح به، واحتج على الرجاء والشفاعة في كتابه «شرح الفرائد» بمثل قول أهل السنة^(٢)، والإمام شرف الدين كذلك، وقال في «جامع آل محمد»: المؤمن المذنب لله تعالى فيه المشيئة؛ إن غفر الله له فبفضل، وإن عذبه فبعدل^(٣).

قال السيد محمد بن إبراهيم في «الإيثار»: وهذا رجاء لا إرجاء، والرجاء مذهب أهل السنة والسلف، والإرجاء هو القول بأن الله يغفر ما دون الشرك لأهل التوحيد على القطع، والرجاء هو القول بأن الله تعالى لا يغفر لمن يشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء على الإجمال في المغفور لهم. قال: والإرجاء المذموم يروى عن جماعة من رجال الحديث، وقد جرحوا بسبب ذلك في كتب رجال الحديث؛ لأن أهل السنة لا يقولون بالإرجاء المذموم أصلاً، بل بالرجاء المستحسن المذكور^(٤).

قال النووي في «شرح مسلم» ما لفظه: من كانت له معصية كبيرة ومات من غير توبة فهو

= أحمد بن مكابر الشظبي اليمني (. . . - ٩٠٧هـ): كان عالماً كبيراً محققاً شهيراً، أخذ عن الفقيه علي ابن زيد الشظبي، واستجاز منه، وسكن وادي مسور من خولان العالية، وعنه أخذ الإمام شرف الدين، واستجاز منه، دفن بجربة الروض بصنعاء، له تصانيف منها: «شرح على العمدة». انظر: «ملحق البدر الطالع» لزيارة (ص ١٥٨).

(١) لم أعتز على هذا الشرح.

(٢) ذكر المهدي أحمد بن يحيى الخلاف في دخول الفساق في الشفاعة، ثم قال: وأنا أقول: موضوع الشفاعة جلب النفع ودفع الضرر. اهـ، وظاهر كلامه أن الشفاعة لكاملية الإيمان لجلب النفع لهم برفعة الدرجات، وللفساق لدفع ضرر العقوبة عنهم. انظر: «غرر الفوائد شرح نكت الفرائد» للمهدي أحمد بن يحيى (ق ٢٧)، مخطوط.

(٣) «الجامع الكافي» للعلوي: (٢/ق ١٩٢)، وقد نقله عن محمد بن منصور، ونقل عنه في موضع آخر: (٢/ق ١٩٣) قوله: فمن تم منه الإقرار وأحسن في الأعمال كان من أهل الجنة، ومن تم منه الإقرار وأساء في الأعمال حكم عليه الديان في فعاله، فإن غفر له فبفضله، وإن عذبه فبذنبه، وما الله بظلام للعبيد. اهـ.

(٤) «إيثار الحق على الخلق» (ص ٣٦٨) فما بعدها.

في مشيئة الله تعالى، فإن شاء عفا عنه، وأدخله الجنة، وإن شاء عذبه القدر الذي [٩٣/ب] يريد، ثم يدخله الجنة، ولا يخلد [في النار] أحداً من على التوحيد ولو عمل ما عمل، كما أنه لا يدخل [الجنة] أحداً من على الكفر ولو عمل من أعمال البر ما عمل. انتهى كلامه^(١).

والرجاء أيضاً هو قول الإمام يحيى بن حمزة كما صرح به في كتابه «التصفية»^(٢)، وهو من آخر ما صنفه، وكذلك احتججه فيها بالحديث عنه رضي الله عنه: «إن كلاً ميسر لما خلق له»^(٣).

احتجت الوعيدية على عدم حسن الرجاء بأن في ذلك إغراء بالمعصية، أجاز أهل السنة بأن المغفرة مع التوبة أيضاً إغراء بفعل المعصية، ثم يتوب، فيغفر الله تعالى عنه عندكم، فما أجبتم به فهو الجواب.

قالوا: تارك التوبة مصر على المعصية، أجازوا بأن الإصرار^(٤) تكفره التوبة عند الجميع

- (١) «شرح مسلم» للنووي: (١/١٦٥)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.
- (٢) «تصفية القلوب من أدران الأوزار والذنوب» للإمام يحيى بن حمزة (ص ٢٩٧) فما بعدها.
- (٣) أخرجه عن علي بن أبي طالب البخاري في «صحيحه» (ص ٩٤٤)، كتاب التفسير، باب فسنيسه لليسري، حديث رقم (٤٩٤٩)، ومسلم في «صحيحه» (ص ١١٤٥)، كتاب القدر، باب كيفية خلق الأدمي في بطن أمه وكتابة رزقه وأجله وعمله وشقاوته وسعادته، حديث رقم (٢٦٤٧)، ولفظ البخاري: كان النبي ﷺ في جنازة، فأخذ شيئاً فجعل ينكت به الأرض، فقال: «ما منكم من أحد إلا وقد كتب مقعده من النار ومقعده من الجنة». قالوا: يا رسول الله، أفلا نتكل على كتابنا وندع العمل؟ قال: «اعملوا، فكل ميسر لما خلق له، أما من كان من أهل السعادة فييسر لعمل أهل السعادة، وأما من كان من أهل الشقاء فييسر لعمل أهل الشقاوة»، ثم قرأ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿١﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى ﴿٢﴾...﴾ الآية، وقد احتج به الإمام يحيى بن حمزة في «التصفية» (ص ٥٣٦).
- (٤) في الأصل: «المصر»، والصواب ما أثبتناه.

ولو عمل ما عمل، على أنه لا إغراء لمن قال بحسن الظن والرجاء في الله تعالى؛ لأن التجويز للنعو والعقوبة يزره عن المعاصي، فلا إغراء في ذلك^(١) كما ذكره الفقيه عبد الله النجري في «شرح القلائد»^(٢).



(١) ويجاب عنه أيضاً بأنه قد يكون الرجاء وحده إغراء بالمعصية، والخوف وحده يؤدي إلى قنوط العاصي وإصراره على المعصية، والجمع بين الخوف والرجاء هو الذي قرره الشريعة، قال الحافظ ابن الوزير في «الإيثار» (ص ٣٥٤): والجمع بين الخوف والرجاء سنة الله وسنة رسله ﷺ وسنة دين الإسلام، والأولى للإنسان تغليب الخوف في حق نفسه، إلا عند اقتراب الأجل الاقتراب الخاص، أعني عند ظهور أمارات الموت في المرض الشديد، وإلا فالموت قريب غير بعيد، وذلك لما صح أن الله تعالى يقول [في الحديث القدسي]: «أنا عند ظن عبدي بي، فليظن بي ما شاء». وقال في موضع آخر (ص ٣٦٣): إن الرجاء شرع للمصلحة الدينية لا للمفسدة، وما شرع للمصلحة الدينية لم يكن تركه أحوط، وفيه تضعيف مفسدة القنوط المذموم بالنص والإجماع، والتخلق بأعدل الأخلاق هو الجمع بين الخوف والرجاء، وتغليب الرجاء على الخوف في حق الغير، وتغليب الخوف على الرجاء في حق النفس هو معظم المصلحة، وإنما يلزم الفساد لو عكسنا ذلك وجعلناه وسيلة إلى المعاصي، وأما مع إثبات الخوف وترجيحه في حق النفس فهو سبب الصلاح للأخلاق والأعمال، وسنة الأنبياء والأولياء، ولذلك قال علي ﷺ: الفقيه من لم يقنط الناس من رحمة الله، ولم يؤمنهم مكر الله. اهـ بتصرف.

(٢) قال النجري: وأما قولهم: إنه يكون إغراء، فغير مسلم؛ لأن المكلف كما يجوز عدم العقاب يجوز العقاب أيضاً، ونفس التجويز والخوف كاف في الزجر لبعض المكلفين، فلا إغراء في حقهم. انظر «شرح القلائد» للنجري (ق ٧٢)، مخطوط.

ذكر الخلاف في خلق القرآن

وهاهنا ذكر ما وقع بين العلماء من الخلاف في خلق القرآن: كان الصحابة والسلف غير خائضين في ذلك، وإنما كانوا على القول الجملي في الإيمان بالقرآن حتى ظهر الخلاف في القرن الثاني.

فمنهم المتوقف، وقال: هذا ما خاض فيه السلف^(١).

ومنهم من قال: القرآن قديم، وهذا قول الكرامية وبعض الحنابلة^(٢).

ومنهم من فصل في ذلك، فقال: القرآن قديم بمعنى أنه كلامه، والمتكلمية صفة من صفاته قديمة، والحروف والأصوات المتلوة مخلوقة، وهذا قول الأشعرية.

ومنهم من قال: القرآن مخلوق على الإطلاق، وهذا قول المعتزلة.

(١) قال شيخ الإسلام الشوكاني في «فتح القدير»: (٤٦٩/٣) عند تفسير قوله تعالى أول سورة الأنبياء: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحَدَّثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾: وهذه المسألة - أعني قدم القرآن وحدوثه - قد ابتلي بها كثير من أهل العلم والفضل في الدولة المأمونية والمعتمدية والواقفية، وجرى للإمام أحمد بن حنبل ما جرى من الضرب الشديد والحبس الطويل، وضرب بسببها عنق محمد بن نصر الخزاعي، وصارت فتنة عظيمة في ذلك الوقت وما بعده، والقصة أشهر من أن تذكر، ومن أحب الوقوف على حقيقتها طالع ترجمة الإمام أحمد بن حنبل في كتاب «النبلاء» لمؤرخ الإسلام الذهبي، ولقد أصاب أئمة السنة بامتناعهم من الإجابة إلى القول بخلق القرآن وحدوثه، وحفظ الله بهم أمة نبيه عن الابتداع، ولكنهم - رحمهم الله - جاوزوا ذلك إلى تكفير من قال: لفظي بالقرآن مخلوق، بل جاوزوا ذلك إلى تكفير من وقف، وليتهم لم يجاوزوا حد الوقف وإرجاع العلم إلى علام الغيوب، فإنه لم يسمع من السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى وقت قيام المحنة وظهور القول في هذه المسألة شيء من الكلام، ولا نقل عنهم كلمة في ذلك، فكان الامتناع من الإجابة إلى ما دعوا إليه والتمسك بأذيال الوقف، وإرجاع علم ذلك إلى عالمه هو الطريقة المثلى، وفيه السلامة والخلوص من تكفير طوائف من عباد الله، والأمر لله سبحانه.

(٢) لم يقل أحد من السلف بأن القرآن قديم، وأول من شهر عنه أنه قال بذلك هو ابن كلاب، وتبعه أصحابه الكلابية وأصحاب الأشعري، وأما أهل السنة فيقولون: إن الله تعالى تكلم بالقرآن حيث خاطب جبريل عليه السلام. انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية»: (٣/٣١٧ - ٤٥٠).

ونظرت المعتزلة إلى أصل مذهبهم في أن الكلام صفة فعل، لا يوصف تعالى بالكلام إلا بعد فعله للكلام، فنفوا قدم صفة الكلام، ونظر أهل السنة إلى أن صفة الكلام صفة أزلية. قال في «شرح جمع الجوامع» للزرکشي: الطريق العدل ترك الخوض في ذلك، والافتداء بأصحاب رسول الله ﷺ، فإنهم لم يخوضوا في ذلك، ولا يخفى أن العبد إذا قال: القرآن كلام الله واعتقد وجوب الانقياد إليه ولا يتعرض [٩٤/أ] لقدم ولا حدوث^(١) لا يضره ذلك. انتهى كلامه^(٢).

قال في «جامع آل محمد»: عن الحسن بن يحيى وأحمد بن عيسى والقاسم بن إبراهيم الرسي، يكفي اعتقاد أن القرآن كلام الله ووحيه وتنزيله، ولا يزيد على هذا^(٣).

وقال في «جامع آل محمد»: عن الحسن بن يحيى، أجمع آل رسول الله أن الله خالق كل شيء، والقرآن كلام الله ووحيه وتنزيله، يسمى بما سماه الله في كتابه، لا يجاوز ذلك إلى غيره، وكان أحمد بن عيسى لا يكفر من قال بقدم، ولا من قال بأنه مخلوق، وكان يرى الأخذ بالجمل محموداً^(٤)، وقد ذكر الشريف الجرجاني في كتابه «التعريفات» ما يدل أن القرآن نوع من علم الله تعالى^(٥)، وعلم الله لا يوصف بالحدوث^(٦).

(١) ذكرنا قبل قليل أن القول بقدم القرآن بدعة، وأما الحدوث، فإن كان المراد منه أنه مخلوق منفصل عن الله كما يقوله المعتزلة ومن وافقهم فهو باطل، وإن كان المراد بأن الله تكلم بالقرآن بمشيئته بعد أن لم يتكلم به بعينه - وإن كان قد تكلم بغيره قبل ذلك - أو كان المراد محدث تنزيله، فهذا هو الحق الذي دل عليه الكتاب والسنة. انظر: «مجموع فتاوى ابن تيمية»: (٣/٤٣٧)، و«فتح القدير» للشوكاني: (٣/٤٦٩).

(٢) «تشنيف المسامع بجمع الجوامع» للزرکشي: (٢/٢٨١).

(٣) «الجامع الكافي»: (٢/١٩٧ق) فما بعدها، وروى فيه عن يحيى بن الحسين بن فرات ومحمد بن جميل ومحمد بن راشد قالوا: سألنا عبد الله بن موسى بن عبد الله، فقلنا له: ما تقول في القرآن؟ فقال: من زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر. وروى فيه عن إبراهيم بن مبشر قال: قلت لعبد الله بن موسى: ما تقول في القرآن؟ قال: كلام الله وكتابه، فقلت: إن عندنا قوماً يقولون: إنه مخلوق، ويقولون: من لم يقل بأنه مخلوق فهو كافر، قال: هم أولى بالكفر. اهـ.

(٤) المصدر السابق.

(٥) نص عبارة الجرجاني في «التعريفات» (ص ٢٢٣): والقرآن عند أهل الحق: هو العلم اللدني الإجمالي الجامع للحقائق كلها.

(٦) في الأصل: «بالحدث»، والصواب ما أثبتناه.

وقد جرى بين العلماء في هذه المسألة المحنة المشهورة في مدة المأمون والمعتمد، وكان المأمون يرى رأي المعتزلة في أن القرآن مخلوق، ووقعت المحنة لأحمد بن حنبل لما قال: إن القائل بأن القرآن مخلوق كافر.

ووقع [الخلاف]^(١) بين الشيخين الكبيرين البخاري ومسلم وبين شيخهما محمد بن يحيى الذهلي^(٢)، وكان الذهلي يرى قدم القرآن على الإطلاق، من غير تفصيل كمقالة أحمد ابن حنبل، والبخاري ومسلم كانا يريان رأي الأشعري من التفصيل، حتى إن البخاري هاجر من نيسابور^(٣) بسبب ذلك، وهجر شيخه محمد بن يحيى الذهلي، وكذلك مسلم هجر شيخه محمد بن يحيى الذهلي في نيسابور، وترك الأخذ عنه، ولكنه لم يخرج عنه كما فعل البخاري، وكان مسلم يرسل إليه بجميع ما كان نقله عنه، وكان البخاري يقول: القرآن قديم، ولفظي بالقرآن مخلوق، كمقالة الأشعري في التفصيل^(٤).

(١) زيادة اقتضاها السياق.

(٢) هو أبو عبد الله محمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي مولاها النيسابوري (١٧٢ - ٢٥٨هـ): الإمام العلامة الحافظ البارع شيخ الإسلام وعالم أهل المشرق وإمام أهل الحديث بخراسان، رحل رحلة واسعة في طلب الحديث، وكانت له جلالة عجيبة بنيسابور من نوع جلالة الإمام أحمد ببغداد ومالك بالمدينة، روى عنه خلائق منهم البخاري، ويدلسه كثيراً، لا يقول: محمد بن يحيى، بل يقول: محمد فقط، أو محمد بن خالد، أو محمد بن عبد الله ينسبه إلى الجد، ويعمي اسمه لمكان الواقع بينهما، غفر الله لهما، وأكثر عنه مسلم، ثم فسد ما بينهما، فامتنع من الرواية عنه، وقد اعتنى الذهلي بحديث الزهري، فصفه، وسماه «الزهريات». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٧٣/١٢)، و«الأعلام»: (١٣٥/٧).

(٣) نيسابور: مدينة قديمة في بلاد خراسان، وإحدى عواصمها، فتحها عبد الله بن عامر بن كرز في خلافة عثمان رضي الله عنه سنة (٣٠هـ)، كانت في العصر العباسي من أشهر مراكز الثقافة والتجارة والعمارة، وذلك قبل أن يدمرها زلزال أصابها سنة (٥٤٠هـ)، ثم أكمل خرابها غزو المغول لها سنة (٦١٨هـ)، وهي اليوم في إيران. انظر: «الروض المعطار» (ص ٥٨٨)، و«أطلس الوطن العربي والعالم» (ص ٩٤).

(٤) لقد اضطرب المؤلف في نقل الأقوال هنا، فالذهلي والبخاري وأحمد وغيرهم من الأئمة لم يقولوا بقدم القرآن، والبخاري لم يقل بخلق اللفظ، وإنما أخذ من لازم قوله، وسببه سوء الفهم وما يجري من المنافسة بين الأقران، كما في ترجمته في «سير أعلام النبلاء»: (٤٥٧/١٢)، وقال ابن تيمية في «مجموع الفتاوى»: (٣/٣١٧): والنزاع في ذلك بين أهل السنة لفظي [أي: في حدوث القرآن]، فإنهم متفقون على أنه ليس بمخلوق منفصل، ومتفقون على أن كلام الله قائم بذاته، وكان أئمة السنة كأحمد وأمثاله والبخاري وأمثاله وداود وأمثاله وابن المبارك وأمثاله وابن خزيمة وعثمان بن سعيد الدارمي وابن أبي شيبة وغيرهم متفقين على أن الله يتكلم بمشيئته وقدرته، ولم يقل أحد منهم: إن القرآن قديم، =

وألزمت الحنابلة الأشاعرة بأنه يلزمهم في قوله تعالى: ﴿فَأَجْرُهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلِمَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٦] أنه لم يسمع كلام الله، حيث كان القرآن هو المعنى القديم، وأن الحروف والأصوات غير قرآن، أجابوا بأن الحروف والأصوات عبارة عنه^(١).

احتجت المعتزلة [بأنه]^(٢) إذا أقر من أنكر خلق القرآن بحدوثه فإنما أخطأ في العبارة، وإن أنكر حدوثه كفر؛ لأنه أثبت مع الله قديماً. قال المهدي أحمد بن يحيى: إن عنى بالقرآن الحروف والأصوات وقال بقدمه فقد أثبت مع الله قديماً، وإن أراد المعنى القائم بالمتكلم [ب/٩٤] فحكمه حكم المعاني القديمة التي هي القدرة والعلم والحياة، وقد مر الكلام عليه. انتهى كلامه^(٣).

= وأول من شهر عنه أنه قال ذلك هو ابن كلاب. اهـ، والمختلفون في مسألة اللفظ من أهل السنة خلافهم لفظي أيضاً، فمن جوز أن يقال: «لفظي بالقرآن مخلوق» فقد أراد باللفظ مصدر لفظ يلفظ لفظاً، ومسمى هذا فعل العبد، وهو مخلوق، ومن منع من ذلك أراد باللفظ الملفوظ، وذلك كلام الله لا كلام القارئ. وانظر: «مجموع الفتاوى» لابن تيمية: (٤٢٤/٣)، وقال الذهبي في «السير»: (١٠١/١٣): «القرآن العظيم، حروفه ومعانيه وألفاظه كلام رب العالمين، غير مخلوق، وتلفظنا به وأصواتنا به من أعمالنا المخلوقة، قال النبي ﷺ: «زينوا القرآن بأصواتكم»، ولكن لما كان الملفوظ لا يستقل إلا بتلفظنا، والمكتوب لا ينفك عن كتابة، والمتلو لا يسمع إلا بتلاوة تالٍ، صعب فهم المسألة، وعسر إفراز اللفظ الذي هو الملفوظ من اللفظ الذي يعنى به التلظ، فالذهن يعلم الفرق بين هذا وبين هذا، والخوض في هذا خطر، نسأل الله السلامة في الدين، وفي المسألة بحوث طويلة، الكف عنها أولى، ولا سيما في هذه الأزمنة المزمته». اهـ، ولا شك أن قول هذه العبارة وأمثالها من بدع المتكلمين، ويكفي أن نعتقد بأن القرآن كلام الله، أنزله على رسوله ﷺ لهداية البشرية، كما قال تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥٦﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانُكُم سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٥٧﴾ [المائدة: ١٥-١٦]، وينبغي أن نعني بحفظه وتلاوته وتدبره، ونحل حلاله، ونحرم حرامه، ونحكمه في جميع شؤوننا، فهذا يعزنا الله.

(١) قال ابن قدامة المقدسي في «المعة الاعتقاد» (ص ١٧): وهو سور محكمات وآيات بينات وحروف وكلمات، من قرأه فأعربه فله بكل حرف عشر حسنات، له أول وآخر وأجزاء وأبعاض، متلو بالألسنة، محفوظ في الصدور، مسموع بالأذان، مكتوب في المصاحف، فيه محكم ومتشابه وناسخ ومنسوخ وخاص وعمام وأمر ونهي، ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ [فصلت: ١٦]، وذكر ثمانية أدلة تدل على أنه حروف وكلمات.

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) «شرح التحقيق في الإكفار والتفسيق» للمهدي أحمد بن يحيى (ق ١٥٧)، مخطوط.

الإلزامات الأشعرية وأهل السنة للمعتزلة

إذا عرف هذا فقد قابلت الأشعرية وأهل السنة إلزامات المعتزلة لهم بإلزامات كثيرة:

منها في القرآن: حيث قالوا بأنه مخلوق أنه يلزم حدوث الصفة الأزلية وأنها مخلوقة، وهي المتكلمية، ويلزمهم قدم الذوات؛ لأنهم قد نصوا بأن جميع ذوات العالم المخلوقة^(١) ثابتة في العدم، فيلزم القدماء.

ومنها: يلزمهم عدم سبق علمه تعالى بصفات^(٢) المخلوقين؛ لأنهم قالوا: لا يعلم تعالى صفة الوجود إلا بعد الوجود لا قبله، وإنما يعلم مجرد الاستقبال.

ومنها: رد آيات المشيئة، ولا ينفعهم حملها على القسر^(٣)؛ لأن تأويلها بالقسر مخالفة للظاهر وللغة العربية التي نزل القرآن عليها، ولمخالفة صريحها في دلالة الاستثناء فيها، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [التكوير: ٢٩]، فإنه تعالى نفى مشيئتهم بغير مشيئته تعالى، ثم أثبت تعلق مشيئتهم بمشيئته تعالى، ولأنه خلاف مذهب السلف الماضين، فإن الإجماع قد وقع بينهم من غير اختلاف على ذلك، وأن ما شاء الله

(١) في الأصل: «المخلوقين»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في الأصل: «بصفة»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) قال الحافظ ابن الوزير في «العواصم» (٨/٦): قالت المعتزلة إلا القليل منهم: يجب تأويل آيات المشيئة على أنه لو شاء أن يكره العصاة على الطاعة لفعل؛ لأنه لو كان يعلم لهم لطفاً إذا فعله لهم أطاعوه لزم عليه فعل ذلك، وهو سبحانه لا يخل بواجب، وخالفهم في هذا جميع فرق أهل السنة وجميع متقدمي أهل البيت، كما تقدم من طريق أهل البيت وغيرهم، وخالفهم جماعة جلة من متأخري أهل البيت عليهم السلام، مثل السيد الإمام أبي عبد الله مصنف «الجامع الكافي» والإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة والإمام الناصر والإمام المنصور، وخالف المعتزلة في ذلك من شيوخهم بشر بن المعتمر وجعفر ابن حرب على تفصيل له في ذلك، حكاه عنهما الإمام يحيى بن حمزة في كتابه «النهاية».

كان، وما لم يشأ لم يكن، وعلم هذا بالتواتر عن جميعهم، وحكاه قدماء أهل البيت في مصنفاتهم مثل كتاب «الجامع الكافي جامع آل محمد» وغيره عن كافة السلف من أهل البيت وغيرهم^(١)، ورواه التابعون أيضاً عن الكتب الإسرائيلية، وأنه في سبعين صحيفة من صحف الأنبياء كذلك^(٢).

ومنها: ألزموهم بردهم لأخبار القدر، وهي متواترة، وأن القدرية^(٣) من نفى علم الله السابق المحيط بكل شيء، كما في حديث يحيى بن يعمر المتقدم ذكره في الفصل الأول.

ومنها: ألزموهم في مقاتلتهم بأن الله خلق الخلق لغرض، وأنه يلزم من التعليل بالغرض الحاجة إلى ذلك الغرض، والله تعالى غني عن كل شيء، وإنما خلقهم لحكمة قد علمها تعالى.

ومنها: ألزموهم بأن الله تعالى يجب عليه واجب في مثل قولهم بإيجاب الثواب والأعراض، والله تعالى لا واجب عليه؛ لأنه الموجب على غيره الأمر الناهي.

ومنها: ما ألزموهم في مسألة الأصلح من اللوازم [٩٥/أ] المشهورة^(٤)، حتى كان سببها انقطاع أبي علي عن الجواب ورجوع الأشعري إلى مذهب أهل السنة.

(١) «جامع آل محمد» (٢/١٩٣ق) فما بعدها، ومن ذلك قوله: وعن محمد: ... ثم أخذ بجميع نواصي العباد، فلم يدع شيئاً من مشيئتهم وإرادتهم إلا بمشيئته وإرادته، استدلالاً على الربوبية، وتعبداً للخلاق بالقدرة... إلى أن قال: وقال الحسن ومحمد: وللعباد أفعال وإرادات نسبتها إليهم، وعلم الله وإرادته ومشيئته محيطة بإرادتهم ومشيئتهم، فلا يكون منهم إلا ما أراد وعلم أنه كائن منهم... إلخ.

(٢) تقدمت الرواية عن وهب بن منبه في ذلك، وتخريجها تحت عنوان «مذهب السلف في المشيئة».

(٣) في الأصل: «القدر»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) ومما يلزمهم في ذلك: تعجيز الرب سبحانه عن هداية عاص واحد على سبيل الاختيار. انظر:

«العواصم والقواصم»: (٩/٦).

ومنها: رد قوله تعالى: ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ [الكهف: ٣٩]، حيث قالوا بأن القوة لهم في الاستقلال على الأفعال. وغير ذلك من الإلزامات الكثيرة المشهورة في كتبهم.

قال المهدي أحمد بن يحيى: ومنها: إثباتهم الصفة الأخص^(١)، وإثباتهم صفاته تعالى مزايا زائدة على ذاته^(٢). مع أن المهدي يوافقهم في أكثر مسائلهم، خصوصاً البهشية منهم.

ومنها: رد بعضهم للأحاديث المتواترة في الميزان والصراط.

ومنها: رد بعضهم للأحاديث المتواترة في خلق الجنة والنار قبل يوم القيامة.

ومنها: رد أكثرهم للشفاعة لأهل التوحيد من أهل الصلاة مع تواتر الأخبار.

ومنها: إلزامهم لهم بالموافقة في مثل خلق الأفعال.

قال ابن الخطيب الرازي: أنتم تقولون: إن العبد لا يقدر على خلق الداعي ولا خلق شهوة القبيح، وإن الخالق لهما إنما هو الله تعالى بالاتفاق بيننا وبينكم، وإن فعل العبد لا يكون إلا باستجماع شروط القدرة، ومن شروطها؛ خلق الله للداعي مقارناً للفعل، وخلق الله تعالى للشهوة للقبيح، وإذا لم يخلق الله هذا ما تمت القدرة على الفعل بالاتفاق، بل قد قال أبو الحسين منكم وابن الملاحمي: إن الداعي شرط في تأثيره للفعل، وسائر المعتزلة من البهشية قالوا: وإن لم يكن شرطاً في القدرة لكنه لا يكون الفعل إلا بتأثيره. وقلتم: إنه إذا تقوى الداعي وانتفى الصارف وجب الفعل وجوب عادة واستمرار^(٣).

(١) القائل بذلك أبو علي الجبائي وأتباعه كما تقدم تحت عنوان «الكلام على المعتزلة وتعداد فرقهم وذكر مقالاتهم».

(٢) «شرح التحقيق في الإكفار والتفسيق» للمهدي أحمد بن يحيى (ق١٥٧)، مخطوط.

(٣) لم أعر على المصدر الذي نقل عنه كلام الرازي.

وهذا هو مقالة أهل السنة، فوق الاتفاق، والوفاق رحمة.

قالوا: ولزمهم نفي الإسلام والإيمان عن العاصي؛ لأنهم قالوا: إن من عصى خرج عن اسم الإيمان، وكان له منزلة فيما بين المنزلتين، بأن يسمى فاسقاً، ولا يسمى مؤمناً، وهذا خلاف إجماع السلف، فإنهم كافة يرون أنه مؤمن إلا أنه بفعل المعصية قد نقص إيمانه؛ لأن الإيمان يزيد وينقص بحسب الأعمال، وهو سبب تسمية المعتزلة معتزلة لَمَّا أحدث هذه المقالة وأصل بن عطاء، واعتزلوا عن الحسن البصري لما أنكر عليهم مقالتهم، فسموا لأجل ذلك معتزلة، والله أعلم.



ذكر الحشوية

وها هنا ذكر الحشوية^(١)، وهم الذين يعملون بالظواهر كيفما جاءت، ولذلك جسموا،

(١) قال العلامة نشوان الحميري في «الحوار العين» (ص ٢٥٨): وسميت الحشوية حشوية: لأنهم يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ، أي: يدخلونها فيها، وليست منها، وجميع الحشوية يقولون بالجبر والتشبيه. اهـ، واعلم أن بعض أهل البدع قد يطلقون هذا الاسم على أهل السنة والحديث، كما تقدم نقل المؤلف لذلك عن الباطنية، وربما نقل المؤلف هذا الاتهام هنا عن بعضهم، وهو مما ينطبق عليه قول القائل: رمتني بدائها وانسلت، فهؤلاء البعض هم الذين يقبلون الأحاديث الضعيفة والموضوعة والتي لا أصل لها، ويستدلون بها في الأحكام والعقائد، وأما أهل الحديث - وإن دخلت في كتبهم بعض الضعاف والموضوعات في مرحلة جمع الحديث وتدوينه - فقد نقحوها بعد ذلك، وبينوا صحاح الأحاديث من غيرها. قال العلامة الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير في «الروض الباسم»: (١/١٢٠): ومن كان له أدنى تمييز عرف أنّ نقاد الحديث وأئمة الأثر أعداء الحشوية، وأكره الناس لهذه الطائفة الغوية، فإنّ الحشوية إنّما سمّوا بذلك لأنّهم يحشون الأحاديث التي لا أصل لها في الأحاديث المروية عن رسول الله ﷺ، فإذا عرفت هذا تبيّن لك أنّ المحدّثين هم الذين اختصّوا بالذّب عن السنن النبوية والمعارف الأثرية، وحموا حماها من أكاذيب الحشوية، وصنّفوا كتب الموضوعات، وناقشوا في دقائق الأوهام حفاظ الثقات، وعملوا في ذلك أعمالاً عظيمة، وقطعوا فيها أعماراً طويلة، وقسموا الكلام فيه في أربعة فنون: أحدها: معرفة العلل. وثانيها: معرفة الرجال. وثالثها: معرفة علوم الحديث. ورابعها: معرفة الحديث وطرقه.

واشتملت هذه الفنون من المعارف النبوية والقواعد العلمية على ما يضطرّ كلّ عارف إلى أنّهم أتمّ الخلق عناية بحماية علم الحديث عن التبديل والتحرّيف، وأنّهم الجهابذة النقاد بعلم المتن والإسناد، فإنّهم الذين بيّنوا أنواع الحديث التي اختلف في قبولها أهل العلم، مثل التديليس والإعضال والاضطراب والإعلال، والتكارة والإرسال، والوصل والقطع، والوقف والرّفْع، وغير ذلك من علوم الحديث الغزيرة وفوائده العريضة، ولأمر ما سارت تصانيفهم فيه مسير الكواكب، وانتفع بكلامهم فيه الوليّ الصادق والعدوّ المناصب، والمتّمّم لهم بحشو الأحاديث واختلاق الأباطيل في الحديث لا يكون من أهل العقول الثّامة، دع عنك أهل المعارف الخاصّة، وذلك لأنّه لا خفاء على العاقل أنّ أئمة الفنّ لا يكونون هم المتّمّمين فيه؛ إذ لو كان كذلك لبطل العلم بالمرّة، فإنّنا لو اتّهمنا النّحاة في التّحو واللّغويين في اللّغة والفقهاء في الفقه والأطباء في الطّب لم يتعلّم جاهل ولا تداوى مريض، فيا هذا! من للحديث إذا ترك أهله؟ فلو عدت تآليفهم فيه وتحقيقهم لألفاظه ومعانيه، لأظلمت الدّنيا =

ووصفوا الله تعالى بالأعضاء والجوارح وقدم الحروف والأصوات.

ومنهم داود الظاهري^(١) وحسين بن علي الكرابيسي^(٢) وأحمد بن حنبل، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة صنف كتاباً في أعضاء الرب^(٣)،

= على طالبه، وأوحشت المسالك على مریده، ومن أحب أن يعرف حقَّ المحدثين واجتهادهم في التحرّي للمسلمين فليطالع تأليف نقادهم في الرجال والعلل والأحكام، مثل «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للذهبي و«التهذيب» للمزّي و«العلل» للدارقطني و«علوم الحديث» لابن الصلاح وزين الدّين العراقي، وغير ذلك، ثمّ ليطالع بعد ذلك كتب «الصّحاح» و«السّنن» لاحقاً لما فيها من اختيار أصحّ الأسانيد، والإشارة إلى مهمّات ما يتعلّق بالأحاديث من العلل القادحة والمرجّحات الواضحة، ثمّ ليوازن بينها وبين مصتفات الفرق في الحديث، يجد الفرق بين التّصانيف واضحاً والبون بين الرجال نازحاً، ومن موازين الإنصاف العادلة وأدلة الأوصاف الفاضلة، أنك تراهم يضعفون الضّعيف من فضائل أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ويصدعون بالحقّ في ذلك، وكذلك يضعفون ما يدلّ على مذهبه متى كان ضعيفاً، ويضعفون كثيراً من علمائهم إذا كانوا ضعفاء نصيحة منهم للمسلمين، واحتياطاً في أمور الدّين، وهذه إشارة مختصرة، دعا إلى ذكرها تعريف من أنكر الجليّات، ودافع ما هو كالمعارف الأوّليات... إلخ كلامه رحمته الله باختصار يسير، وهو بحث بديع شيق، ولولا خشية الإطالة لنقلته بأكمله.

(١) هو أبو سليمان داود بن علي بن خلف الأصبهاني الملقب بالظاهري (٢٠١ - ٢٧٠هـ): أحد الأئمة المجتهدين في الإسلام، تنسب إليه الطائفة الظاهرية، وكان أبوه حنفي المذهب، مولده في الكوفة، وسكن بغداد، وتوفي بها، وانتهت إليه رياسة العلم فيها، قال ثعلب: «كان عقل داود أكبر من علمه». وقد انفرد بمسائل شنع عليه العلماء بها، وحكيت عنه أقوال في مسائل فقهية جمدها فيها على ظاهر النص، تذكر في كتب الفقه، وله تصانيف، منها: كتاب «الإيضاح»، كتاب «الإفصاح»، كتاب «الأصول»، كتاب «الذب عن السنة والأخبار»، كتاب «إبطال القياس»، وغيرها. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٩٧/١٣)، و«الأعلام»: (٣٣٣/٢).

(٢) هو أبو علي الحسين بن علي بن يزيد الكرابيسي (... - ٢٤٨هـ): فقيه علامة، من أصحاب الإمام الشافعي، كان متكلماً، عارفاً بالحديث، من أهل بغداد، نسبته إلى الكرابيس (وهي الثياب الغليظة)، كان يبيعها، وهو أول من تكلم في مسألة اللفظ في القرآن، له تصانيف كثيرة في أصول الفقه وفروعه والجرح والتعديل. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٧٩/١٢)، و«الأعلام»: (٢٤٤/٢).

(٣) هذه لفظة شنيعة، وهي من كلام الحاكم الجشمي المعتزلي، كما نقله عنه المهدي أحمد بن يحيى في «المنية والأمل» (ق٥٦)، وكتاب ابن خزيمة هو «كتاب التوحيد وإثبات صفات الله عز وجل»، كما تقدم في ترجمته، وابن خزيمة لم يخرج عن قول السلف في إثبات صفات الله تعالى الواردة في الكتاب والسنة، إلا أنه جمعها في كتاب واحد، وقد رد المهدي في «المنية والأمل» (ق٥٦) على الحاكم الجشمي بعد أن نقل عنه ما نقله المؤلف هنا بقوله: وظاهر حكاية الحاكم أن هؤلاء يقولون =

وابن طاهر^(١) وابن حزم من أتباع داود الظاهري. وأتى ابن حزم مع ذلك بأقوال أنكرها عليه علماء وقته من أهل السنة حتى إنهم رموه بالإباحة^(٢)، وزاد على الظاهرية بأقوال منكرة، وقال: إن المحتج به المتواتر، وما لم يكن فيه دليل متواتر فالبراءة الأصلية، ولهذا وقع في أقواله إباحة كثيرة^(٣)، ولم يحتج بالأخبار الأحادية، [٩٥/ب] وإنه إذا تعارض الدليلان رجح الأخف منهما والإباحة، وقد تكلم عليه ابن حجر الهيتمي في

= بالتجسيم المحض، والأشهر منهم خلاف ذلك، وهو التوقف في ظواهر الآي والأخبار التي يقتضي ظاهرها التجسيم، فلا يتأولونها، ولا يقطعون بجسميته تعالى، بل يمسكون عن كل الطرفين امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ﴾. اهـ، ثم ذكر كلام الشهرستاني الذي نقله عنه المؤلف هنا.

(١) هو أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي الشيباني (٤٤٨ - ٥٠٧هـ): يعرف بابن القيسراني، رحالة، مؤرخ، من حفاظ الحديث، مولده ببيت المقدس، ووفاته ببغداد، كان داودي المذهب، اختلف فيه اختلافاً كثيراً، قيل: كان من الصوفية الملامتية الإباحية، واتهم بالكذب ووضع الأحاديث، وممن أساء الشناء عليه ابن حجر الهيتمي في «كف الرعاع» (ق ١٤١)، وقال الذهبي: ليس بالقوي، فإنه له أوام كثيرة في توأيفه، وقال ابن عساكر: جمع أطراف الكتب الستة، فرأيته بخطه، وقد أخطأ فيه في مواضع خطأ فاحشاً، قلت: وله انحراف عن السنة إلى تصوف غير مرضي، وهو في نفسه صدوق لم يتهم، وله حفظ ورحلة واسعة. اهـ، له كتب كثيرة، منها: «تاريخ أهل الشام ومعرفة الأئمة منهم والأعلام»، و«تذكرة الموضوعات»، و«أطراف الغرائب والأفراد» في الحديث، و«صفوة التصوف». انظر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٥٨٧)، و«لسان الميزان»: (٥/٢٠٧)، و«الأعلام»: (٦/١٧١).

(٢) الظاهر والله أعلم أن المؤلف قد تأثر في هذا البحث بكتاب «كف الرعاع» لابن حجر الهيتمي كما صرح بالنقل عنه بعد قليل، وابن حجر الهيتمي - على جلاله قدره - قد بسط لسانه على الأكابر، فكن منه على حذر، ولا ريب أن لمخالفة ابن حزم لمذهب مالك وإطلاق لسانه في الأئمة وتفرد في بعض المسائل دوراً في التشنيع عليه، لكن ذلك ليس حجة لمن يرد أقواله جملة وتفصيلاً، وانظر إلى إنصاف مؤرخ الإسلام الذهبي، فقد ذكر في ترجمة ابن حزم ما له وما عليه، ومن ذلك قوله في «السير»: (١٨٦/١٨): «فإنه رأس في علوم الإسلام، متبحر في النقل، عديم النظر على ييس فيه وفرط ظاهرية في الفروع لا الأصول، وصنف كتباً كثيرة، ولم يتأدب مع الأئمة في الخطاب، فكان جزاؤه من جنس فعله، وفيه دين وخير، ومقاصده جميلة، ومصنفاته مفيدة، وقد زهد في الرئاسة، فلا نغلو فيه، ولا نجفو عنه، وقد أثنى عليه قبلنا الكبار». اهـ باختصار.

(٣) في الأصل: كثير، والصواب ما أثبتناه.

كتابه «كف الرعاع» وغيره، حتى قال: لا يعتبر بخلاف الظاهرية، ولا يقام لهم وزن في شيء من كلامهم^(١).

ومنهم الذهبي صاحب «التاريخ» و«الميزان»، ولذلك يتكلم على الأشاعرة، وقد رد عليه ابن السبكي في «الطبقات الكبرى»^(٢). ومنهم الشيخ أحمد بن تيمية، فإنه كان يقول بالجهة^(٣).

(١) «كف الرعاع عن محررات اللهو والسماع» لابن حجر الهيتمي، مطبوع بآخر «الزواجر عن اقتراف الكبائر» له: (٣١٠/٢)، وفي كلامه إجحاف، وقد تحجر ابن حجر واسعاً، والصواب أن ينظر في كلام ابن حزم وغيره من الظاهرية أو من غيرهم، ويوزن بميزان الشرع الشريف، فإن كان حقاً قبل، وإن كان باطلاً رد، وهكذا في كلام سائر العلماء.

(٢) كان الذهبي رحمته من أكابر العلماء في الحديث والتاريخ والجرح والتعديل، وإذا ترجم أحداً ذكر ما له وما عليه غالباً، ليبين حاله تبرئة للذمة ونصحاً للأمة، ولم يكن من مؤرخي «كان يا ما كان في قديم الزمان»، قال الشوكاني في ترجمته في «البدر الطالع» (١١١/٢): قال البدر النابلسي في «مشيخته»: «كان علامة زمانه في الرجال وأحوالهم، جيد الفهم ثاقب الذهن، وشهرته تغني عن الإطناب فيه، وقد أكثر التشنيع عليه تلميذه السبكي في مواضع من «طبقاته»، ولم يأت بباطل». ومن جملة ما قاله السبكي فيه: «أنه كان إذا أخذ القلم غضب حتى لا يدري ما يقول»، وهذا باطل، فمصنفاته تشهد بخلاف هذه المقالة، وغالبها الإنصاف والذب عن الأفاضل، وإذا جرى قلمه بالوقية في أحد لم يكن من معاصريه فهو إنما روى ذلك عن غيره، وإن كان من معاصريه فالغالب أنه لا يفعل ذلك إلا مع من يستحقه، وإن وقع ما يخالف ذلك نادراً فهذا شأن البشر، والأهوية تختلف، والمقاصد تتباين، وربك يحكم بينهم فيما كانوا فيه يختلفون. اهـ باختصار.

(٣) هذا غلط على شيخ الإسلام ابن تيمية، ويقال لمن نسب هذا إليه: «قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ»، بل قد صرح في كتبه بأنه لم يثبت هذا اللفظ، وأنه لا يجوز التلطف به، قال في «الفتاوى»: «ليس في كلامي إثبات هذا اللفظ». وقال أيضاً: «لفظ «الجسم» و«الحيز» و«الجهة» ألفاظ فيها إجمال وإبهام، وهي ألفاظ اصطلاحية، وقد يراد بها معانٍ متنوعة، ولم يرد الكتاب والسنة في هذه الألفاظ لا بنفي ولا إثبات، ولا جاء عن أحد من سلف الأمة وأئمتها فيها نفي ولا إثبات أصلاً، بل الأئمة الكبار أنكروا على المتكلمين بها، وجعلوهم من أهل الكلام الباطل المبتدع، وقالوا فيهم أقوالاً غليظة». اهـ باختصار. انظر له: «مجموع الفتاوى»: (١٦٣/٣ - ١٨٢).

وقال المهدي أحمد بن يحيى في «المنية والأمل» له في شرح «الملل والنحل»: قال الشهرستاني: أما أحمد بن حنبل وداود بن علي الأصفهاني^(١) وجماعة من أئمة السلف فَجَرَوْا على منهاج السلف المتقدمين من أصحاب الحديث، مثل مالك بن أنس ومقاتل بن سليمان، فسلكوا طريق السلامة، فقالوا: نؤمن بما ورد في الكتاب والسنة، ولا نتعرض للتأويل، بعد أن نعلم قطعاً أنه^(٢) لا يشبه شيئاً، ولا يشبهه شيء من المخلوقات، وأنه كل ما تمثل في^(٣) الوهم فإنه مقدره وخالقه، وكانوا يحترزون من التشبيه [إلى]^(٤) غاية أن^(٥) قالوا: من حرك يده عند قراءة ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] أو أشار بإصبعه عند قوله ﷺ: «قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن»^(٦) وجب قطع يده وقلع^(٧) إصبعه^(٨). ومن

(١) في الأصل وفي «المنية والأمل»: «داود بن محمد الأصفهاني»، والتصويب من «الملل والنحل».

(٢) أي: الله جل وعلا.

(٣) في الأصل وفي «المنية والأمل»: «إلى»، والتصويب من «الملل والنحل».

(٤) زيادة من «الملل والنحل».

(٥) في الأصل وفي «المنية والأمل»: «حتى»، والتصويب من «الملل والنحل».

(٦) لم أعثر عليه بهذا اللفظ، وقد روي في كتب الحديث بألفاظ مقاربة، منها ما أخرجه مسلم في «الصحيح» (ص ١١٤٨)، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف يشاء، حديث رقم (٢٦٥٤) عن عبد الله بن عمرو، ولفظه: «إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد، يصرفه حيث يشاء»، ثم قال رسول الله ﷺ: «اللهم مصرف القلوب صرف قلوبنا على طاعتك».

(٧) في الأصل وفي «المنية والأمل»: «قطع»، والتصويب من «الملل والنحل» للشهرستاني.

(٨) يمكن أن يقال هذا في حق من أراد بتحريك اليد أو الإشارة بالإصبع تشبيه الله تعالى بخلقه، وأما من أراد بذلك إثبات الصفة لله تعالى حقيقة على الوجه الذي يليق بجلال الله وعظمته دون تشبيهه ولا تمثيل فلا بأس عليه، لما ثبت في السنة المطهرة أن النبي ﷺ أشار ببعض جوارحه عند ذكر بعض الصفات، فقد أخرج البخاري في «صحيحه» (ص ١٣٦٥)، كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَلَمْ نُصْنَعْ عَلَىٰ عَيْنِي﴾، حديث رقم (٧٤٠٧)، عن عبد الله بن عمر قال: ذكر الدجال عند النبي ﷺ، فقال: «إن الله لا يخفى عليكم، إن الله ليس بأعور، - وأشار بيده إلى عينه - وإن المسيح الدجال أعور العين اليمنى، كأن عينه عنبة طافية»، وأخرج أبو داود في «السنن» (ص ٧١٧)، كتاب السنة، باب في الجهمية،

كلام مالك بن أنس في هذا المعنى قوله: الاستواء معلوم، والكيفية مجهولة، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة^(١).

فهذه الرواية عن هؤلاء أقرب [مما رواه الحاكم؛ إذ هي أشهر وأقرب إلى الحمل على السلامة]. انتهى كلام المهدي أحمد بن يحيى عن الشهرستاني^(٢).

وكفر أحمد من ترك صلاة، لظاهر الخبر: «بين الإسلام والكفر ترك الصلاة»^(٣).

= حديث رقم (٤٧٢٨)، عن سليم بن جبير مولى أبي هريرة قال: سمعت أبا هريرة يقرأ هذه الآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ إِلَىٰ قَوْلِهِ تَعَالَىٰ: ﴿سَيِّئًا بَصِيرًا﴾، قال: «رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أذنه والتي تليها على عينه». قال الحافظ في «الفتح»: «إسناده قوي على شرط مسلم»، وأخرج الطبراني في «الكبير»: (٢٨٢/١٧)، حديث رقم (٧٧٥)، عن عقبه بن عامر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «ربنا سميع بصير»، وأشار بيده إلى عينيه. قال الحافظ في «الفتح»: «وسنده حسن». فهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة تدل على جواز الإشارة المذكورة مع اعتقاد أن الله ليس كمثل شيء، لكن إذا خشي أن يدخل على من يراه شبهة التشبيه - تعالى الله عن ذلك - فالأولى به الترك. وانظر: «فتح الباري»: (٣٢٥ - ٣٤٥).

(١) أخرج البيهقي في «الاعتقاد» (ص ١١٦)، عن يحيى بن يحيى، قال: كنا عند مالك بن أنس، فجاء رجل، فقال: يا أبا عبد الله، ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾، كيف استوى؟ فأطرق مالك رأسه، ثم علاه الرخصاء [أي: العرق]، ثم قال: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة، وما أراك إلا مبتدعاً». فأمر به أن يخرج. قال الذهبي في «كتاب العلو» (ص ١٣٩): «هذا ثابت عن مالك، وتقدم نحوه عن ربيعة شيخ مالك، وهو قول أهل السنة قاطبة».

(٢) «المنية والأمل» (ق ٥٥)، مخطوط، وما بين المعقوفتين زيادة منه، و«الملل والنحل» للشهرستاني: (١/١٢٥، ١٤٦).

(٣) لم أعر عليه بهذا اللفظ، وقد أخرجه مسلم في «الصحيح» (ص ٥٧)، كتاب الإيمان، باب بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة، حديث رقم (٨٢)، عن جابر بن عبد الله، ولفظه: «إن بين الرجل وبين الشرك والكفر ترك الصلاة». واعلم أنه لا خلاف بين المسلمين في كفر من ترك الصلاة منكرًا لوجوبها، ولكن الخلاف فيمن تركها تكاسلاً مع اعتقاد وجوبها، كما هو حال كثير من الناس، فذهب الجمهور إلى أنه لا يكفر بل يفسق، وحملوا هذا الحديث وما ورد في معناه على من تركها

واعلم أن الذي يجوز التشبيه هم ابن خزيمة^(١) وابن طاهر والكرائيسي وغيرهم، وأما الذهبي فإنما الذي رأيناه له أنه قال: من قال: إنه جسم أو ليس بجسم فلا دليل له على ذلك^(٢)، ومثله ذكر ابن تيمية^(٣).

وأما الحنابلة فإنهم اختلفوا فيما بينهم عن مذهب أحمد بن حنبل، فطائفة قالوا: جسم لا كالأجسام^(٤)، وطائفة قالوا: إنه لا يوصف بذلك، بل يوصف بما وصف به نفسه من اليد والوجه والعين والكلام بلا كيفية، وهذا قول جمهورهم، وهو المصرح به

= منكرًا لوجوبها، وذهب جماعة من العلماء إلى كفر تارك الصلاة مطلقاً، وقد روي هذا القول عن جماعة من الصحابة، منهم: عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب وعبد الرحمن بن عوف وعبد الله ابن مسعود وعبد الله بن عباس ومعاذ بن جبل وجابر بن عبد الله وأبو الدرداء وأبو هريرة رضي الله عنهم، ومن غير الصحابة: أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وعبد الله بن المبارك والنخعي والحكم بن عتيبة وأيوب السختياني وأبو داود الطيالسي وأبو بكر بن أبي شيبة وزهير بن حرب وغيرهم. قال شيخ الإسلام الشوكاني: والحق أنه كافر يقتل، أما كفره فلأن الأحاديث قد صحت أن الشارع سمي تارك الصلاة بذلك الاسم، وجعل الحائل بين الرجل وبين جواز إطلاق هذا الاسم عليه هو الصلاة، فتركها مقتض لجواز الإطلاق، ولا يلزمنا شيء من المعارضات التي أوردها الأولون؛ لأننا نقول: لا يمنع أن يكون بعض أنواع الكفر غير مانع من المغفرة واستحقاق الشفاعة، ككفر أهل القبلة ببعض الذنوب التي سماها الشارع كفراً، فلا ملجئ إلى التأويلات التي وقع الناس في مضيقها. اهـ. وبهذا تعرف أن الإمام أحمد لم يتفرد بهذا القول الذي لا تخفى قوته، والمسألة محل خلاف، فلا وجه للتشنيع بذلك، والله أعلم. وانظر: «الترغيب والترهيب» للحافظ المنذري: (١/٢٢١)، و«نيل الأوطار» للشوكاني: (١/٢٩١).

- (١) تقدم أن ابن خزيمة بريء من التشبيه، وأن إثبات الصفات مذهب كافة السلف، ولا يستلزم التشبيه.
- (٢) قال الذهبي في «السير» (٢١/٤٦٥): «ونبرأ من كل مجسم ومعطل»، وقال في «الميزان» (٤/٢١): «ومن بدع الكرامية قولهم في المعبود تعالى: إنه جسم لا كالأجسام».
- (٣) تقدم قريباً نقل ذلك عن شيخ الإسلام ابن تيمية.
- (٤) تقدم الكلام على هذا، وأنه مذهب الكرامية لا الحنابلة.

في كتبهم، فإذا قلت لهم: إنه جسم، قالوا: ليس بجسم، وإذا قلت لهم: نتأول اليد والوجه والعين والكلام، قالوا: لا نتأوله بشيء، بل نمرة على ما جاء مع اعتقاد أن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، قالوا: وهو مذهب السلف.



عودة إلى ذكر بعض الفرق

إذا عرف هذا فإنه قد زاد من^(١) أهل الملل والنحل على هذه الفرق من زاد، مثل:

[الحمزية]:

فرقة الحمزية^(٢): وهم طائفة يزعمون بأن من لم يعرف أسماء الله تعالى لم يصح إيمانه، ويزعمون بأن التوحيد هو الحيرة لا يبلغه أحد، ويعذرون الناس بجهل التوحيد، ولا يرون الغنيمة حلالاً، ولا يجوزون استرقاق الكفار، وإنما سميت هذه الطائفة حمزية لانتسابهم إلى حمزة بن أورد، وهو الذي أظهر هذه البدعة [أ/٩٦] أولاً.

[الخلفية]:

ومنهم: الخلفية^(٣)، وهم طائفة يكفرون الصحابة بامتناعهم عن حرب أهل الردة، وتخلفهم عنها حين دعاهم أبو بكر إلى ذلك، فاشتغلوا بالعدر، وتعللوا بموت النبي ﷺ^(٤).

(١) في الأصل: «بعض»، والصواب ما أثبتناه.

(٢) الحمزية من فرق الخوارج، وقد تقدم الكلام عليها.

(٣) في الأصل: «الخلفية»، والتصويب من المصادر التالية، والخلفية من فرق الخوارج، وهم أتباع خلف الذي قاتل حمزة الخارجي، وخالفوا الحمزية في القول بالقدر، وأضافوا القدر خيره وشره إلى الله تعالى، ولا يرون القتال إلا مع إمام منهم، وقد كفوا أيديهم عن القتال لفقدهم من يصلح للإمامة منهم، وصارت الخلفية إلى قول الأزارقة في شيء واحد، وهو دعواهم أن أطفال مخالفيهم في النار. وقال ابن الجوزي: زعموا أن من ترك الجهاد من ذكر وأنثى فقد كفر. انظر: «الفرق بين الفرق» (ص٩٦)، و«الملل والنحل» للشهرستاني: (١/٢٠٣)، و«تلبس إبليس» (ص٢٠).

(٤) وهذا كذب محض على الصحابة رضي الله عنهم، فقد سارعوا إلى قتال أهل الردة، وعادت راية الإسلام ترفرف على بلاد المرتدين أقوى مما كانت.

[الكوزية]:

ومنهم: الكوزية^(١)، وهم طائفة لا يجوزون البول والغائط على الأرض؛ لعلّة أنها مسجد، حيث قال ﷺ: «جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً»^(٢). فإذا عرضت لهم الحاجة إلى ذلك قصدوا الكيزان والأنهار، ولهذا سموا كوزية، وهذه الطائفة يقولون: لو مس إنسان ثوب أحدهم أو موضعاً من يديه يرون غسل موضع^(٣) ذلك بالماء^(٤) واجباً، ويتخذون أيضاً لمذاكيرهم الكيس لتكون حاجزاً بين الذكر والثوب، ولا يصلون مع السراويل.

[الكنزية]:

ومنهم: الكنزية^(٥)، وهم طائفة لا يرون الزكاة واجبة في هذا الزمان؛ لأنهم يزعمون بأن شرط الزكاة صرفها إلى المؤمن الحقيقي، ونحن اليوم لا نعرف أحداً هو مؤمن حقيقة، فلا يجوز صرفها إلى أحد، فلا تكون واجبة، بل نقول: ينبغي أن تدفن تحت الأرض حتى يبلغها الله من يستحقها، وإنما يقال لهم: الكنزية لأنهم يكتزون الزكاة تحت الأرض.

(١) ذكر هذه الفرقة ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ٢٠)، ضمن فرق الحرورية (الخوارج) باختصار، وقد صحت في الطبعة التي اعتمدت عليها إلى المكرمية، وقد نقل عنه القرطبي في «تفسيره»: (١٦٠/٤) هذا البحث، فتم التصحيح منه، فتنبه.

(٢) أخرجه البخاري في «الصحيح» (ص ٨٤)، كتاب الصلاة، باب، قول النبي ﷺ: جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، حديث رقم (٤٣٨)، عن جابر بن عبد الله، قال: قال رسول الله ﷺ: «أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي؛ نصرت بالرعب مسيرة شهر، وجعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً، وأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل، وأحلت لي الغنائم، وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة، وبعثت إلى الناس كافة، وأعطيت الشفاعة».

(٣) في الأصل: «مع ضع»، والظاهر أنه سبق قلم.

(٤) في الأصل: «الماء»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) ذكرها ابن الجوزي في «تلبيس إبليس» (ص ٢٠) ضمن فرق الحرورية باختصار.

[الشمراخية]:

ومنهم: الشمراخية^(١)، وهم منسوبون إلى عبد الله بن شمراخ^(٢)، وهم يسمون أنفسهم المحيية^(٣)؛ لأنهم يزعمون أن المحبة إذا صحت ارتفعت^(٤) الخدمة والأمر والنهي، وزعموا أيضاً أن أهل المحبة يتركون^(٥) الصلاة والصيام، ويرتكبون^(٦) المعاصي، وهم معذرون في ذلك، ويجيزون مباشرة النساء الأجنبية من غير نكاح ولا ملك يمين، ويزعمون بأن الله خلقهن لهذا.

[الميمونية]:

ومنهم: الميمونية^(٧)، وهم طائفة يجوزون نكاح [بنات أولاد]^(٨) الأخوات وبنات الأولاد، ويزعمون أنه لا تثبت حرمتهم^(٩) بنص الكتاب، ويزعمون أيضاً [أنه]^(١٠) لا يجوز أن تكون الدنيا خالية عن الإمام سواء كان قرشياً أو غير قرشي، وأنكروا سورة يوسف، وقالوا: ليست من القرآن، وقولهم في مشيئة الله تعالى كقول القدرية، وهم^(١١) من أتباع العجاردة من الخوارج.

- (١) قال في «البحر العيني» (ص ٢٣١): «ومن الخوارج الشمراخية: إمامهم عبد الله بن شمراخ، وهم يصلون خلف من صلى إلى القبلة، ولو كان يهودياً أو نصرانياً يوافق بصلاته». وقال في «تليس إبليس» (ص ٢٠): «والشمراخية قالوا: لا بأس بمس النساء الأجانب لأنهن رياحين».
- (٢) لم أقف له على ترجمة، وذكر بعض مقالاته الأشعري في «مقالات الإسلاميين» (ص ١٢٠).
- (٣) عد ابن الجوزي في «تليس إبليس» (ص ٢٢) من فرق الجبرية: الحية، قال: والحية قالوا: من شرب كأس محبة الله تعالى سقطت عنه الأركان والقيام بها.
- (٤) في الأصل: «ارتفع»، والصواب ما أثبتناه.
- (٥) في الأصل: «يترك»، والصواب ما أثبتناه.
- (٦) في الأصل: «ويرتكب»، والصواب ما أثبتناه.
- (٧) تقدم الكلام عنهم في فرق الخوارج.
- (٨) زيادة مما تقدم عن الميمونية.
- (٩) في الأصل: «حرمتهم»، والصواب ما أثبتناه.
- (١٠) زيادة اقتضاها السياق.
- (١١) في الأصل: «وهو»، والصواب ما أثبتناه.

[الإسحاقية]:

ومن الرافضة: الإسحاقية^(١)، يزعمون أن النبوة لا تنقطع إلى يوم القيامة، والدنيا ليست خالية عن النبي اليوم، وإنما سموا إسحاقية لاتباعهم لإسحاق بن أبي عبيد الثقفي^(٢)، وهو من أتباع كيسان مولى علي السابق ذكره.

[المنصورية]:

ومنهم: المنصورية^(٣)، وهم طائفة لا يرون شيئاً من الأطعمة المحرمة بكتاب الله [٩٦/ب] حراماً، ويزعمون بأن كل ما في القرآن المجيد من المحرمات كناية عن قوم تجب محبتهم كعلي وفاطمة والحسن والحسين، وإنما سميت هذه الفرقة منصورية لأنهم أتباع لأبي منصور.

[الخطابية]:

ومنهم: الخطابية^(٤) يزعمون أن محمداً إمام ناطق وعلياً^(٥) إمام صامت، ويزعمون بأنه لا يكون إمام إلا وهو نبي، ويزعمون أن الأنبياء ليسوا معصومين من المعاصي، والأئمة معصومون، وإنما سميت الخطابية لأنهم أتباع لأبي الخطاب الأسدي، وهو قد ادعى النبوة أولاً، ثم ادعى الإلهية، وكان يزعم أن الحسن والحسين كانا إلهين، وأولادهما كانوا أبناء الله وأجباة.

(١) تقدم ذكر الإسحاقية.

(٢) لم أقف على ترجمته، والصواب أن الإسحاقية تنسب إلى أبي يعقوب إسحاق بن محمد بن أحمد بن أبان النخعي الأحمر (ت ٢٨٦هـ). انظر: «تاريخ بغداد»: (٣/٢٩٠)، و«المنتظم» لابن الجوزي: (٦/٢٠)، و«تاريخ الإسلام» للذهبي: (٢٠/٣٠٢)، و«البداية والنهاية» لابن كثير: (١١/٩٣).

(٣) تقدم الكلام على المنصورية في فرق الرافضة.

(٤) تقدم الكلام على الخطابية في فرق الرافضة.

(٥) في الأصل: «وعلي»، والصواب ما أثبتناه.

[المفوضة]:

ومنهم: المفوضة^(١)، وهم قوم يزعمون أن الله تعالى خلق محمداً وفوض إليه تدبير العالم، من خلق الأشياء وقسم الأرزاق وبعث الأجساد^(٢) وبعث الرسل، وغير ذلك.

[الخشبية]:

ومنهم: الخشبية^(٣)، زعموا أن أموال أهل الدنيا مشتركة بين جميع الناس؛ لأن آدم ﷺ لما خرج من الدنيا بقيت^(٤) الدنيا ميراثاً لأولاده، فلا يجوز لأحد منع شيء من أموال الدنيا عن غيره؛ لأن شركة ذلك الغير ثابتة فيه، فيكون منع الحق عن مستحقه، فلا يجوز.

[التاركية والساكتية]:

ومنهم: التاركية والساكتية^(٥)، وهم طائفة يزعمون بأن فاعل الطاعات لا يسمى مطيعاً، وفاعل المعاصي لا يسمى عاصياً؛ لأنه يحتمل أن يكون موت صاحب الطاعات على الكفر، وموت صاحب المعاصي على الإيمان.

[العمدية]:

ومنهم: العمدية^(٦)، وهم طائفة يزعمون أن المؤمن لا تجب عليه عقوبة بفعل المعاصي وارتكاب الذنوب؛ لأن المعصية من المؤمن إنما تتفق على سبيل السهو والغفلة، ويكون قصده قضاء الشهوة لا خلاف الأمر، وقصد خلاف الأمر لا يكون إلا من الكافر.

(١) تقدم ذكر المفوضة في فرق الرافضة.

(٢) في الأصل: «الأرزاق»، والظاهر أنه سبق قلم.

(٣) ذكرها في «تليس إبليس» (ص ٢٢) باختصار ضمن فرق الجبرية، وقد صحفت في الطبعة التي بين يدي إلى: الخسية.

(٤) في الأصل: «بقت»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) ذكر ابن الجوزي في «تليس إبليس» (ص ٢١) فرقة التاركية ضمن فرق المرجئة، فقال: «التاركية قالوا: ليس لله عز وجل على خلقه فريضة سوى الإيمان به، فمن آمن به فليفعل ما شاء». ولعل هذا أقرب من كلام المؤلف، وقد ذكر ابن الجوزي في نفس الصفحة معنى كلام المؤلف لفرقة أخرى هي الراجية.

(٦) لم أعر على ذكرها.

[السائبية]:

ومنهم: السائبية^(١)، وهم قوم يزعمون بأن الله خلق الخلق وأهملهم، ولم يكلف أحداً شيئاً سوى الإيمان بالله، فمن آمن فله الجنة، ومن كفر فله النار، وهذه الصلاة والصيام وسائر الطاعات كلها تطوعات وفضائل، ليست بفرائض، من شاء فعل، ومن شاء ترك، لقوله تعالى: ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠].

[السارقية]:

ومنهم: السارقية^(٢)، يزعمون بأن من سرق عشرة وتصدق بواحد يكون ذلك الواحد كفارة لتلك العشرة المسروقة؛ لأن الصدقة حسنة، والحسنة الواحدة بعشرة أمثالها.

[الوزنية]:

ومنهم: الوزنية^(٣)، وهم طائفة يزعمون بأن وزن الأعمال بالميزان محال؛ لأنه تعالى عالم الغيب والشهادة، والميزان إنما يوضع لمعرفة المقدار وبيان المجهول، وأعمال العباد غير خافية عليه، فلا يحتاج إلى الميزان. [٩٧/أ].

[ومنهم من يقول: إن أموال الناس قد التبتت]:

ومنهم من يقول: إن أموال الناس قد التبتت لأجل عدم توريث بعضهم للنساء كما يفعله كثير من القبائل، وزعم هذا أن قد صارت أموال المسلمين من بيت المال، وأن لولي الأمر أن يأخذ منهم ما شاء، ولا يستثني لهم إلا قدر أقاتهم منها. وهذا رد للأحكام الشرعية، وإبطال للرسوم النبوية التي قامت على تحريم التظالم والمنع من أكل أموال الناس، فنعوذ بالله من الجهل.

(١) ذكرهم في «تليس إبليس» (ص ٢١) ضمن فرق المرجئة باختصار.

(٢) لم أعر على ذكرها.

(٣) لم أعر على ذكرها.

[الحرقية]:

ومنهم: الحرقية^(١)، وهم طائفة يزعمون بأن الكفار في النار لا يحترقون إلا مرة واحدة، وبعد الاحتراق لا يكون لهم خبر من النار، ولا يجدون ألماً لكونهم في النار؛ لا تبقى لهم حياة بعد الاحتراق، قال تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى﴾ [طه: ٧٤]، ودليل آخر لهم أن سبب استحقاقهم النار^(٢) هو الكفر، وهم لم يكفروا إلا مرة واحدة، ثم داموا عليه، واستمروا، فتكون عقوبتهم موازية لجنايتهم، فلا يحترقون إلا مرة واحدة.

[الفانية]:

ومنهم: الفانية^(٣)، وهم طائفة يزعمون بأن الجنة والنار تفتيان؛ لأن ذلك يوجب الشركة؛ لأن عدم الفناء إنما هو لله تعالى. إلى غير ذلك.

إن قيل: فقد زادت هذه الفرق على الثلاث والسبعين.

قيل له: زاد في الفروع لا الأصول^(٤)، فهي متفرعة على ثلاث وسبعين فرقة لا زيادة، ثم إن زاد أحد منها فمنها ما لا يبلغ خطؤه فيها إلى الكفر^(٥)، فالمتحقق هلاكه منها هو القدر الذي ذكره النبي ﷺ على جهة الجملة.

إن قيل: فقد ذكر النبي ﷺ أن منهم من يعبد الأوثان آخر الزمان^(٦)، فعلى هذا تزداد على هذا المقدار.

(١) ذكرهم في «تليس إبليس» (ص ٢١) ضمن فرق الجهمية باختصار.

(٢) هذه الكلمة مكررة في الأصل.

(٣) ذكرهم في «تليس إبليس» (ص ٢١) ضمن فرق الجهمية باختصار.

(٤) في الأصل: «للأصول»، والصواب ما أثبتناه.

(٥) ليس في روايات حديث الافتراق ما يدل على أن الفرق الهالكة كلها كافرة، واستحقاقها النار لا يستلزم ذلك، فإن بعض المعاصي يستحق مرتكبها النار مع كونه مسلماً، وقد أشار المؤلف نفسه فيما تقدم إلى هذا المعنى، حيث قال: ما دل عليه صريح دليل قاطع يوجب الكفر أو الفسق فهو من أحد تلك الفرق التي أشار إليها النبي ﷺ. اهـ. واستحقاق النار أيضاً لا يستلزم الخلود فيها، وقد أشار إلى مثل هذا الشاطبي في «الاعتصام»: (٢/٣٨٥).

(٦) أخرج البخاري في «صحيحه» (ص ١٣١٤)، كتاب الفتن، باب تغير الزمان حتى تعبد الأوثان، حديث =

قيل له: لعله من ينضم إليه عبادة الأوثان وأصله^(١) من هؤلاء الفرق، ولكن ينضم إليه غيره، والله أعلم بالصواب.

ولما كان الجواب على هذه الفرق اللاحقة ظاهراً^(٢) لم نتشغل به، ولأن جواب بعضها قد تضمنه الجواب فيما سبق، وقد أجاب عليها أهل الملل والنحل في بسائط الكتب، والله أعلم.



= رقم (٧١١٦)، ومسلم في «صحيحه» (ص ١٢٤٨)، كتاب الفتن وأشراط الساعة، باب لا تقوم الساعة حتى تعبد دوس ذا الخلصة، حديث رقم (٢٩٠٦)، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليات نساء دوس على ذي الخلصة». وذو الخلصة: طاغية دوس التي كانوا يعبدون في الجاهلية.

(١) بعد هذا في الأصل كلمتان، لم يظهر معناهما، والمعنى واضح بدونهما.

(٢) في الأصل: «ظاهر»، والصواب ما أثبتناه.

الخاتمة في ذكر الفرقة الناجية

قال الله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]، قال السيوطي في «الدر المنثور في التفسير المأثور»: أخرج عبد بن حميد وأبو الشيخ^(١) عن قتادة^(٢) في قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾، قال: اعلّموا أنما السبيل سبيل واحد؛ جماعة الهدى، ومصيره الجنة، وأن إبليس اشترع [٩٧/ب] سبلاً متفرقة، جماعها الضلالة، ومصيرها النار^(٣).

وأخرج أحمد وعبد بن حميد والبخاري والنسائي وابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشيخ والحاكم - وصححه - وابن مردويه عن ابن مسعود قال: «إن رسول الله ﷺ خط خطاً بيده، ثم قال: هذا سبيل الله مستقيماً، ثم خط خطوطاً عن يمين الخط وعن شماله، ثم قال:

(١) هو أبو الشيخ وأبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني (٢٧٤ - ٣٦٩هـ): الإمام الحافظ، محدث أصبهان، كان من العلماء العاملين، صاحب سنة واتباع، لولا ما يملأ تصانيفه من الواهيات، له تصانيف، منها: «التفسير»، و«طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها»، و«أخلاق النبي وآدابه»، و«العظمة»، و«كتاب السنة». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٧٦/١٦)، و«الأعلام»: (٤/١٢٠).

(٢) هو أبو الخطاب قتادة بن دعامة بن قنادة السدوسي البصري (٦١ - ١١٨هـ): مفسر حافظ ضرير أكمه، قال الإمام أحمد ابن حنبل: «قتادة أحفظ أهل البصرة»، وكان مع علمه بالحديث، رأساً في العربية ومفردات اللغة وأيام العرب والنسب، قال الذهبي: «وهو حجة بالإجماع إذا بين السماع، فإنه مدلس معروف بذلك، وكان يرى القدر، نسأل الله العفو، ومع هذا فما توقف أحد في صدقه وعدالته وحفظه، ولعل الله يعذر أمثاله ممن تلبس ببدعة يريد بها تعظيم الباري وتنزيهه، وبذل وسعه، والله حكم عدل لطيف بعباده، ولا يسأل عما يفعل، ثم إن الكبير من أئمة العلم إذا كثر صوابه وعلم تحريه للحق، واتسع علمه وظهر ذكاؤه وعرف صلاحه وورعه واتباعه يغفر له زلله، ولا نضلله ونظره ونسب محاسنه، نعم، ولا نقتدي به في بدعته وخطئه، ونرجو له التوبة من ذلك»، مات بواسط في الطاعون. انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٥/٢٦٩)، و«الأعلام»: (٥/١٨٩).

(٣) لم أعر على هذا الأثر في «المنتخب» لعبد بن حميد.

وهذه السبل^(١)، ليس منها سبيل إلا عليه شيطان يدعو إليه»، ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾^(٢).

وأخرج أحمد وابن ماجه وابن أبي حاتم وابن مردويه عن جابر بن عبد الله، قال: كنا جلوساً عند النبي ﷺ، فخط خطاً هكذا أمامه، فقال: «هذا سبيل الله»، وخطين عن يمينه وخطين عن شماله، وقال: «هذا سبيل الشيطان»، ثم وضع يده في الخط الأوسط، وتلا: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ...﴾ الآية^(٣).

وأخرج عبد الرزاق وابن جرير وابن مردويه عن ابن مسعود: أن رجلاً سأله: ما الصراط المستقيم؟ قال: تركنا محمد ﷺ في أدناه، وطره بالجنة، وعن يمينه جواد^(٤) وعن شماله جواد^(٥)، وثم رجال^(٥) يدعون من مر بهم، فمن أخذ في تلك الجواد انتهت به إلى النار، ومن أخذ على الصراط المستقيم انتهى به إلى الجنة، ثم قرأ ابن مسعود: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ...﴾ الآية^(٦).

وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم عن ابن عباس: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾؛ قال: الضلالات^(٧). وأخرج ابن أبي شيبة وعبد بن حميد وابن المنذر وابن أبي حاتم

(١) في الأصل: «السبل»، والتصويب من «الدر المنثور».

(٢) «مسند أحمد»: (١/٤٣٥)، حديث رقم (٤١٤٢)، و«مسند البزار»: (٥/٩٩)، حديث رقم (١٦٧٧)، و«السنن الكبرى» للنسائي: (٦/٣٤٣)، كتاب التفسير، سورة الأنعام، قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾، حديث رقم (١١١٧٤)، و«تفسير ابن أبي حاتم»: (٥/١٤٢٢)، رقم (٨١٠٢)، و«مستدرک الحاكم»: (٢/٢٦١)، كتاب التفسير، قراءات النبي ﷺ، حديث رقم (٢٩٣٨)، وقال الحاكم: «صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، ولم أعثر عليه في «المنتخب» لعبد بن حميد.

(٣) «مسند أحمد»: (٣/٣٩٧)، حديث رقم (١٥٣١٢)، و«سنن ابن ماجه» (ص٨)، المقدمة، باب اتباع سنة رسول الله ﷺ، حديث رقم (١١)، و«تفسير ابن أبي حاتم»: (٥/١٤٢١)، حديث رقم (٨١٠١).

(٤) الجواد: جمع جادة، وهي معظم الطريق. انظر: «القاموس المحيط» (ص٣٤٧)، مادة: (جدد).

(٥) في الأصل: «ثم رجالاً»، والتصويب من «الدر المنثور».

(٦) «تفسير عبد الرزاق» الصنعاني: (٢/٢٢٣)، و«تفسير الطبري»: (١٢/٢٣٠)، رقم (١٤١٧٠).

(٧) «تفسير ابن جرير»: (١٢/٢٣٠)، رقم (١٤١٦٧)، و«تفسير ابن أبي حاتم»: (٥/١٤٢٢)، رقم (٨١٠٣).

وأبو الشيخ عن مجاهد في قوله: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ﴾؛ قال: البدع والشبهات^(١). انتهى كلامه^(٢).

وعن عبد الله بن عمرو^(٣) قال: قال رسول الله ﷺ: «ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية لكان في أمتي من يصنع ذلك، وإن بني إسرائيل تفرقت على ثنتين وسبعين ملة^(٤)، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة [واحدة]»، قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي». أخرجه الترمذي^(٥)، وقال^(٦): «وهذا حديث مفسر» لمن سار سيرته ﷺ وأصحابه، واتبع سنته.

وعن أنس بن مالك عن النبي ﷺ قال: «تفترق أمتي على ثلاث وسبعين، كلهم في النار إلا واحدة، ما أنا عليه اليوم وأصحابي». أخرجه الطبراني في «الأوسط»^(٧)، والله أعلم.

[٩٨/أ] وعنه عن النبي ﷺ قال: «تفرقت أمة موسى على إحدى وسبعين ملة، سبعون^(٨) منها في النار وواحدة في الجنة، [وتفرقت أمة عيسى على ثنتين وسبعين ملة،

(١) لم أعر عليه في «مصنف ابن أبي شيبة» ولا في «منتخب عبد بن حميد»، وانظر «تفسير ابن أبي حاتم»: (١٤٢٢/٥)، حديث رقم (٨١٠٤).

(٢) «الدر المنثور في التفسير بالمأثور» للسيوطي: (٣٨٥/٣) فما بعدها.

(٣) في الأصل: «عمر»، والتصويب من «سنن الترمذي».

(٤) في الأصل: «فرقة»، والتصويب من «سنن الترمذي».

(٥) «سنن الترمذي» (ص ٧٤٧)، كتاب الإيمان، باب ما جاء في افتراق هذه الأمة، حديث رقم (٢٦٤٦)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وقد سبق تخريج هذا الحديث في مقدمة الكتاب.

(٦) في الأصل: «قال»، والصواب ما أثبتناه.

(٧) «المعجم الأوسط» للطبراني: (١٣٧/٥)، حديث رقم (٤٨٨٦)، ولفظه فيه: «تفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلهم في النار إلا واحدة»، قالوا: وما تلك الفرقة؟ قال: «ما أنا عليه اليوم وأصحابي».

(٨) في الأصل: «سبعين»، والتصويب من «مسند أبي يعلى».

إحدى وسبعون منها في النار، وواحدة في الجنة]»، فقال رسول الله ﷺ: «وتعلو أمتي على الفرقتين جميعاً بملة، اثنتين وسبعين في النار وواحدة في الجنة»، قالوا: من هم يا رسول الله؟ قال: «الجماعات»، قال يعقوب بن زيد^(١): وكان علي بن أبي طالب إذا حدث بهذا الحديث عن رسول الله تلافيه^(٢) قرأناً: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩]، ثم ذكر أمة عيسى، فقال: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾، إلى قوله: ﴿سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ﴾ [المائدة: ٦٥-٦٦]^(٣)، ثم ذكر أمتنا، فقال: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨١]. رواه أبو يعلى^(٤)، وفيه أبو معشر^(٥)، [لا]^(٦) يحتاج به.

وعن أبي أمامة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «تفرقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة، وتفرقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وأمتي تزيد عليهم فرقة، كلها في النار إلا السواد الأعظم». رواه الطبراني في «الأوسط»، و«الكبير» بنحوه^(٧)، قال الهيثمي

(١) قال الحافظ في «التقريب» (٣٣٧/٢): يعقوب بن زيد بن طلحة التيمي أبو يوسف المدني قاضي المدينة، صدوق من الخامسة.

(٢) في الأصل: «منه»، والتصويب من «مسند أبي يعلى».

(٣) آخر الآية الأولى في الأصل: «نعيم»، والصواب ما أثبتناه.

(٤) «مسند أبي يعلى»: (٣٤١/٦)، رقم (٣٦٦٨)، وما بين المعقوفتين زيادة منه، وقال الهيثمي في «المجمع»: (٢٥٨/٧): وفيه أبو معشر نجيع، وفيه ضعف، وقد تقدمت لهذا الحديث طرق في قتال الخوارج.

(٥) هو أبو معشر نجيع بن عبد الرحمن السندي (... - ١٧٠هـ): مولى بني هاشم، مشهور بكنيته، ضعيف من السادسة، أسن واختلط. انظر: «تهذيب التهذيب»: (٣٧٤/١٠)، و«تقريب التهذيب»: (٢٤١/٢).

(٦) زيادة اقتضاها السياق.

(٧) «المعجم الأوسط» للطبراني: (١٧٥/٧)، حديث رقم (٧٢٠٢)، و«المعجم الكبير»: (٢٧٣/٨)،

حديث رقم (٨٠٥١).

في كتابه «مجمع الزوائد»: [وفيه أبو غالب^(١)، وثقه ابن معين^(٢) وغيره]، و[بقية] رجال «الأوسط» ثقات، وكذلك أحد إسنادي «الكبير»^(٣).

وعن أبي الدرداء^(٤) وأبي أمامة ووائلثة بن الأسقع^(٥) وأنس بن مالك قالوا: خرج علينا رسول الله ﷺ يوماً ونحن نتمارى في شيء من أمر الدين، فغضب غضباً شديداً لم يغضب مثله، ثم انتهرنا، فقال: «مهلاً^(٦) يا أمة محمد، إنما هلك من كان قبلكم بهذا، ذروا المراء لقله خيره، وذروا المراء، فإن المؤمن لا يماري، ذروا المراء، فإن المماري لا أشفع له يوم القيامة، ذروا المراء، فأنا زعيم بثلاثة أبيات في الجنة: في رياضها ووسطها وأعلاها لمن ترك المراء وهو صادق، ذروا المراء، فإن أول ما نهاني عنه ربي بعد عبادة

- (١) قال الحافظ في «التقريب» (٤٤٨/٢): أبو غالب صاحب أبي أمامة، بصري نزل أصبهان، قيل: اسمه حزور، وقيل: سعيد بن الحزور، وقيل: نافع، صدوق يخطئ، من الخامسة.
- (٢) هو أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد المري بالولاء البغدادي (١٥٨ - ٢٣٣هـ): الإمام الحافظ، شيخ المحدثين، وإمام الجرح والتعديل، أصله من سرخس، ومولده بقرية «نقيا» قرب الأنبار، وعاش ببغداد، وتوفي بالمدينة حاجاً، خلف له والده ثروة كبيرة، فأنفقها في طلب الحديث، من مصنفاته: «التاريخ والعلل» في الرجال، و«معرفة الرجال»، و«الكنى والأسماء». انظر: «سير أعلام النبلاء»: (٧٢/١١)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٤٦/١١)، و«الأعلام»: (١٧٢/٨).
- (٣) «مجمع الزوائد»: (٢٥٨/٧)، وما بين المعقوفتين زيادة منه.
- (٤) هو أبو الدرداء عويمر بن مالك بن قيس الأنصاري الخزرجي: (... - ٣٢هـ): صحابي، من الحكماء الفرسان القضاة، كان قبل البعثة تاجراً في المدينة، ثم انقطع للعبادة، ولما ظهر الإسلام اشتهر بالشجاعة والنسك، وولاه معاوية قضاء دمشق بأمر عمر بن الخطاب، وهو أول قاض بها، وهو أحد الذين جمعوا القرآن حفظاً على عهد النبي ﷺ بلا خلاف، مات بالشام. انظر: «الإصابة»: (٣٢٧/٢)، و«الأعلام»: (٩٨/٥).
- (٥) هو وائلة بن الأسقع بن كعب بن عامر الليثي (٢٢ق هـ - ٨٣هـ): صحابي، من أهل الصفة، أسلم قبل تبوك، وشهداها، وقيل: خدم النبي ثلاث سنين، ثم نزل البصرة، وحضر المغازي في البلاد الشامية، وكف بصره، وتحول إلى بيت المقدس، وتوفي بها، وقيل: هو آخر من توفي بدمشق من الصحابة. انظر: «الإصابة»: (٢٣٨/٣)، و«الأعلام»: (١٠٧/٨).
- (٦) هذه الكلمة مكررة في الأصل.

الأوثان: ذروا المراء، فإن بني إسرائيل افترقوا على إحدى وسبعين فرقة، والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة، وأمتي على ثلاث وسبعين فرقة، كلهم على الضلالة إلا السواد الأعظم»، قالوا: يا رسول الله، من السواد الأعظم؟ قال: «من كان على ما أنا عليه وأصحابي، من لم يمار في دين الله، ومن لم يكفر أحداً من أهل التوحيد بذنب غفر له». ثم قال: «إن الإسلام بدأ غريباً، وسيعود غريباً»، قالوا: يا رسول الله، ومن الغرباء؟ قال: «الذين يصلحون إذا فسد الناس، ولا يمارون في دين الله، ولا يكفرون أحداً من أهل التوحيد بذنب». رواه الطبراني [في «الكبير»] (١)، وفيه كثير بن مروان (٢)، وهو ضعيف جداً (٣).

وعن عمرو بن عوف (٤) عن النبي ﷺ قال: «لتسلكن سنن من قبلكم حذو النعل بالنعل، ولتأخذن بمثل أخذهم شبراً بشبر، وإن ذراعاً فذراع، وإن باعاً فباع، حتى لو دخلوا جحر ضب دخلتم فيه، ألا إن بني إسرائيل افتقرت على موسى ﷺ سبعين فرقة، كلها ضالة، إلا فرقة واحدة؛ الإسلام وجماعتهم، ثم إنها افتقرت على عيسى بن مريم ﷺ على إحدى وسبعين فرقة، كلها ضالة إلا واحدة؛ الإسلام وجماعتهم، ثم إنكم تكونون على اثنتين وسبعين فرقة، كلها [ب/٩٨] ضالة إلا واحدة؛ الإسلام وجماعتهم». رواه الطبراني (٥)،

(١) «المعجم الكبير» للطبراني: (١٥٢/٨)، رقم (٧٦٥٩).

(٢) هو أبو محمد كثير بن مروان الفهري المقدسي، ضعفه، قال يحيى والدارقطني: ضعيف، وقال يحيى مرة: كذاب. انظر: «لسان الميزان»: (٤٨٣/٤).

(٣) هذه عبارة الهيثمي في «مجمع الزوائد»: (١٥٦/١)، وما بين المعقوفين زيادة منه.

(٤) هو أبو عبد الله عمرو بن عوف بن زيد بن ملحمة - ويقال: مليحة - بن عمرو بن بكر بن أفرك بن عثمان بن عمرو بن أد بن طابخة المزني أحد البكائين، كان قديم الإسلام، أول مشاهده الأبناء، وقيل: المخذق، وذكر أنه مات في ولاية معاوية، جاءت عنه عدة أحاديث من رواية كثير بن عبد الله بن عمرو ابن عوف عن أبيه عن جده، وهذا الحديث منها، وأخرج حديثاً آخر منها البخاري في «تاريخه». انظر: «الإصابة»: (٩/٣).

(٥) في «المعجم الكبير»: (١٣/١٧)، حديث رقم (٣).

وفيه كثير بن عبد الله^(١)، وقد حسن له الترمذي [حديثاً]، وبقية رجاله ثقات^(٢).

هذه الأحاديث ذكرها الهيثمي في كتابه «مجمع الزوائد» في أول الجزء السادس في كتاب الفتن^(٣).

وفي «الدر المنثور» للسيوطي، عند تفسير قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ﴾ [الأعراف: ١٥٩]^(٤): أخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ^(٥) عن علي بن أبي طالب، قال: افتقرت بنو إسرائيل بعد موسى إحدى وسبعين فرقة، كلها في النار إلا فرقة، وافتقرت النصارى بعد عيسى على اثنتين وسبعين فرقة، كلها في النار إلا فرقة، [وتفترق هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا فرقة]، فأما اليهود فإن الله يقول: ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَى أُمَّةٌ يَهُودٌ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩]، فهذه تنجو، وأما النصارى فإن الله يقول: ﴿مَنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ﴾ [المائدة: ٦٦]، فهذه^(٦) التي تنجو، وأما نحن فيقول: ﴿وَمَنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهُودُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨١]، فهذه التي تنجو من هذه الأمة^(٧). انتهى كلامه^(٨).

(١) قال ابن حجر في «التقريب» (٣٩/٢): كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني المدني، ضعيف، أفرط من نسبه إلى الكذب، من السابعة.

(٢) هذا كلام الهيثمي في «المجمع»: (٢٦٠/٧)، وما بين المعقوفين زيادة منه.

(٣) «مجمع الزوائد»: (٢٥٧/٧) فما بعدها.

(٤) وستأتي بعد قليل بتمامها.

(٥) لم يعز في «الدر المنثور» هذا الأثر بهذا اللفظ إلى أبي الشيخ، وإنما عزاه لابن أبي حاتم فقط، لكن ذكر أثر علي^{عليه السلام} عن أبي الشيخ مختصراً في موضع آخر من «الدر المنثور»: (٦١٧/٣)، فقال: وأخرج أبو الشيخ عن علي بن أبي طالب، قال: «لتفترقن هذه الأمة على ثلاث وسبعين فرقة، كلها في النار إلا فرقة، يقول الله: ﴿وَمَنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهُودُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾، فهذه هي التي تنجو من هذه الأمة».

(٦) في الأصل: «فهي»، والتصويب من «الدر المنثور».

(٧) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره»: (١٥٨٧/٥)، رقم (٨٣٧٠)، عن أبي الصهباء البكري، عن علي^{عليه السلام} بمعناه.

(٨) «الدر المأثور في التفسير بالمأثور» للسيوطي: (٥٨٥/٣)، وما بين المعقوفين زيادة منه.

فهذه الأحاديث مبينة للفرقة الناجية كما ترى، وقد تقدم أول الكتاب بعضها، وتبيين النبي ﷺ لها أولى من تبين غيره^(١)، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.



(١) تحصل من مجموع روايات حديث الافتراق أن الفرقة الناجية هي ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وهي السواد الأعظم، وهي الجماعة، على اختلاف الروايات، قال الآجري في «الشرعة» (ص ٢٢): «ومعانيها واحدة إن شاء الله»، وقال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير في «رسالته في حديث افتراق الأمة» (ص ٧٧): «قد تكلم الناس في الفرقة الناجية، كل فرقة تزعم أنها هي الفرقة الناجية، ثم قد تقيم بعض الفرق على دعواها برهاناً أو هي من بيت العنكبوت، ومنهم من يشتغل بتعداد الفرق المخالفة لما هو عليه، ويعمد إلى ما شذت به تلك من الأقوال، فينقله عنها ليبين بذلك أنها هالكة لاعتمادها على تلك الأقوال، وأنه ناج بخلوصه عنها، ولو فتش ما انطوى عليه لوجد عنده من المقالات ما هو أشنع من مقالات من خالفه، لكن عين المرء كليلة عن عيب نفسه، وبالجملة:

فكل يدعي وصلاً ليلي وليلى لا تقر لهم بذاكا

وكان الأحسن بالنظر في الحديث أن يكتفي بالتفسير النبوي لتلك الفرقة، فقد كفاه ﷺ معلم الشرائع الهادي إلى كل خير ﷺ المؤنة، وعين له الفرقة الناجية بأنها من كان على ما هو ﷺ وأصحابه، وقد عرف بحمد الله من له أدنى همة في الدين ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، ونُقل إلينا أقوالهم وأفعالهم حتى أكلهم وشربهم ونومهم ويقظتهم، حتى كأننا رأيناهم رأي عين، وبعد ذلك فمن رزقه الله إنصافاً من نفسه وجعله من أولي الألباب لا يخفاه حال نفسه، أولاً: هل هو متبع لما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه أو غير متبع؟ ثم لا يخفى حال غيره من كل طائفة، هل هي متبعة أو مبتدعة؟ ومن ادعى أنه متبع للسنة النبوية متقيد بها تصدق دعواه أقواله وأفعاله أو تكذباها، فإن ما كان عليه ﷺ قد ظهر بحمد الله لكل إنسان، فلا يمكن التباس المبتدع بالمتبع». اهـ، وقد قرر الإمام الشوكاني في «البدر الطالع»: (٨٣/١) أن الفرقة الناجية ليسوا بعض هذه المذاهب الإسلامية على التعيين، بل هم من تمسك بالشرعية المطهرة واهتدى بهدي المصطفى ﷺ على أي مذهب كان وفي أي عصر وجد، والله أعلم. وإلى هنا انتهيت من تحقيق «المسالك» والتعليق عليه. «اللهم رب جبرائيل وميكائيل وإسرافيل فاطر السماوات والأرض عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهدني لما اختلف فيه من الحق بإذنك، إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم».

النتائج

أهم النتائج التي توصل إليها الباحث:

وأخيراً وقبل أن أودع القارئ الكريم أشير إلى أهم النتائج التي أوصل إليها البحث، وسوف أجملها في النقاط التالية:

- ١ - إن كتاب «المسالك في ذكر الناجي من الفرق والهالك» أول كتاب من كتب متأخري الزيدية - فيما أعلم - تكلم عن الفرق بحيادية تامة، فلم يتأثر بالاعتزال أو التشيع.
- ٢ - تضمن كتاب «المسالك» مواضيع عقائدية وفقهية زيادة على ما يوحي به عنوانه.
- ٣ - إن حديث افتراق الأمة المحمدية إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا فرقة واحدة حديث صحيح مروى عن جماعة من الصحابة، بل نص على تواتره جماعة من العلماء، منهم صاحب «المسالك».
- ٤ - الفرقة الناجية من فرق هذه الأمة هي من كان على ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه، وهي السواد الأعظم، وهي الجماعة كما نصت عليه روايات حديث الافتراق، ومعانيها واحدة، وإن الفرقة الناجية ليسوا بعض هذه المذاهب الإسلامية على التعيين، بل هم من تمسك بالشريعة المطهرة واهتدى بهدي المصطفى ﷺ على أي مذهب كان وفي أي عصر وجد.
- ٥ - لا ينبغي أن يحكم على فرقة من فرق الإسلام بأنها من الفرق الهالكة إلا إذا قام الدليل القاطع على ذلك، وبشروط مذكورة في حواشي «المسالك».
- ٦ - توسع المؤلف في الرد على بعض الفرق كالرافضة من الإمامية الاثني عشرية والباطنية، وما ذاك إلا لوجود بعض مخذوليههم في اليمن، ولا سيما ودعاة الرافضة ما زالوا يفتدون إلى اليمن من العراق وفارس بذرائع مختلفة، ولكن الهدف واحد وإلى يوم الناس هذا.

- ٧- بعض الفرق الهالكة قد وجد، وبعضها سيوجد آخر الزمان، وهذا ما ذهب إليه المحققون من أهل العلم.
- ٨- إن كثيراً من الفرق التي ذكرها المؤلف في «المسالك» قد انقرضت - والله الحمد - وبعضها الآخر ما زال موجوداً إلى يوم الناس هذا، وقد حصل لها تطور في الأفكار والمعتقدات والأهداف عما كانت عليه سابقاً.
- ٩- ظهور فرق جديدة وتنظيمات وأحزاب لم تكن موجودة من قبل، ولم تذكر في كتاب «المسالك»، وهي معروفة ومشهورة، وتأثيرها في الساحة الإسلامية وارتباط بعضها بأجندة خارجية إقليمية ودولية لا ينكر.
- ١٠- إن الكفر يكون بالقول أو الفعل أو الاعتقاد، وهو مذهب جماهير علماء الأمة.
- ١١- لا يجوز تكفير المسلم ولا تفسيقه إلا بدليل قاطع عند توفر الشروط وانتفاء الموانع.
- ١٢- لا يجوز التكفير بالإلزام، وهو ما ذهب إليه جماهير علماء الأمة.
- ١٣- رجح المؤلف أن الخلاف بين المعتزلة والأشاعرة في غالبه لفظي.
- ١٤- أكد المؤلف على أن قدماء الزيدية كانوا على رأي السلف الصالح وأهل السنة، وأن متأخريهم خالفوا الإمام زيد بن علي في الأصول والفروع.
- ١٥- بالرغم من حث مذهب الهادوية الزيدية على الاجتهاد وتحريم التقليد على المجتهد، إلا أن المجتهدين من أكابر علماء الهادوية الزيدية وغيرهم لم يسلموا من أذية المتعصبين من العامة وأنصاف الفقهاء، والمتأثرين بمذهب الرافضة الإمامية الاثني عشرية.
- ١٦- إن بلاد اليمن الميمون مستهدفة من قبل الرافضة - من الباطنية والجعفرية الإمامية وغيرهم من أهل البدع - منذ زمن بعيد وإلى يوم الناس هذا.
- ١٧- يعد المؤلف العلامة يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد من العلماء المجددين لمعالم الدين، والذين يمثلون مذهب الزيدية بوجهه الناصع الذي يحث على البحث والاجتهاد في ضوء الكتاب الكريم والسنة الصحيحة، والتحرر من ربة التقليد والعصبية، مما تسبب في عزلته عن حوله وإهمال ذكره من أهل عصره.

التوصيات

بما أن كثيراً من الفرق التي ذكرها المؤلف في «المسالك» قد انقرضت - والله الحمد - فإن بعضها الآخر ما زال موجوداً إلى يوم الناس هذا، وقد حصل لها تطور في الأفكار والمعتقدات والأهداف عما كانت عليه سابقاً، بالإضافة إلى ظهور فرق جديدة لم تكن موجودة من قبل، ولا شك في وجود مؤلفات جديدة لبعض المعاصرين بينت التطورات التي حصلت لبعض الفرق كفرقة الإمامية الاثني عشرية وغيرها، ووجدت أيضاً مؤلفات بينت أفكار ومعتقدات وأهداف الفرق والجماعات التي ظهرت في عصرنا كالبهائية والتكفير والهجرة وغيرها.

لكن لا يخفى حصول بعض التطورات لدى بعض الفرق المذكورة في «المسالك»، وظهور جماعات وتنظيمات تنتسب إلى بعض المذاهب الإسلامية المعتمدة أو إلى أهل البيت أو إلى أهل السنة والسلف الصالح، وهي معروفة ومشهورة، وتأثيرها في الساحة الإسلامية وارتباط بعضها بأجندة خارجية إقليمية ودولية لا ينكر.

ولذلك يوصي الباحث بدراسة أفكار ومعتقدات وأهداف هذه الفرق والجماعات والتنظيمات، ووضع أسس وبرامج ومناهج وخطط لتقويم ما خالف الشريعة الإسلامية السليمة منها، ومناقشة قاداتها ومتبعيها وردهم إلى جادة الصواب، وجمع المسلمين على كلمة سواء، ليتمكنوا من الوقوف صفّاً واحداً أمام المؤامرات الخارجية الإقليمية والدولية التي تحاك ضدهم، وتهدف إلى طمس هويتهم، والسيطرة عليهم ثقافياً وسياسياً واقتصادياً.

وهذا يتطلب تضافر جهود المخلصين من أبناء هذه الأمة، وفي مقدمتهم الساسة والعلماء والدعاة والمفكرون والباحثون، وتوظيف المؤسسات التعليمية والثقافية والدعوية والإعلامية وغيرها لذلك.

وبهذا أكون قد انتهيت بحمد الله وتوفيقه من تحقيق هذا الكتاب، والله تعالى أسأل أن يتقبل مني هذا العمل، وأن يسامحني إن كان في بعضه زلل، وحسبي أنني قصدت فيه إصابة الحق، والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وسبحان الله وبحمده، أشهد ألا إله إلا هو، أستغفره وأتوب إليه.



الفهارس العامة

■ فهرس الآيات القرآنية

■ فهرس الأحاديث الشريفة

■ فهرس الأعلام

■ فهرس الأشعار

■ فهرس الفرق والطوائف والأمم

■ فهرس مراجع التحقيق

■ فهرس الأماكن

فهرس الآيات القرآنية

| الصفحة | رقمها | الآية |
|-----------|-------|---|
| | | سورة البقرة |
| ٣٧١ | [٨] | ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ |
| ٢٠٥ | [٢٩] | ﴿وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ |
| ٤٨٨ | [٣٠] | ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ |
| ٥٨٨ | [٤٤] | ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ﴾ |
| ٦٥١ ، ٢٩٧ | [٦٧] | ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ |
| ٢٧٩ | [٩١] | ﴿فَلَمَ تَقْتُلُوا أَنْبِيَاءَ اللَّهِ﴾ |
| ٤٢٥ | [١٠٢] | ﴿وَمَا أَنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هُنُوتٌ وَمُرُوتٌ﴾ |
| ٤٢٦ | [١٠٢] | ﴿وَمَا هُمْ بِضَّارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ |
| ٤٣٠ | [١٠٢] | ﴿وَمَا يُعْلِمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقَّ يَقُولَا﴾ |
| ١٩٢ | [١٠٦] | ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا﴾ |
| ٦٨٦ | [١٦٥] | ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنْدَادًا﴾ |
| ٣١٩ | [٢١٧] | ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنْكُم عَن دِينِهِ﴾ |
| ٥٥٣ ، ٤٨٧ | [٢٥٣] | ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَفْتَنَّاكُمَا﴾ |
| ٤٦٦ | [٢٦٠] | ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُعْطِي الْمَوْتَى﴾ |
| ٤٧٥ | [٢٧٥] | ﴿كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ﴾ |
| ٥٨٢ | [٢٨٥] | ﴿ءَامَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ﴾ |
| ١٩٠ | [٢٨٥] | ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ﴾ |
| ٥٤١ | [٢٨٦] | ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ |
| ٣٨١ | [٢٨٦] | ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا﴾ |

الآية رقمها الصفحة

سورة آل عمران

| | | |
|-----------|-------|---|
| ٣٦٣ | [٢٨] | ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكٰفِرِينَ اَوْلِيَاءَ﴾ |
| ٣٧٥ | [٢٩] | ﴿قُلْ اِنْ تُحِبُّوْا مَا فِي سُدُوْرِكُمْ﴾ |
| ٦٢٩ | [٣٧] | ﴿اَنْ لِّكَ هٰذَا قَالَتْ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللّٰهِ﴾ |
| ٤٦٤ | [٤٩] | ﴿وَأَمِي الْمُؤْمِنِ يٰۤاٰزِنِ اللّٰهُ﴾ |
| ٥٩١ | [٩٧] | ﴿وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ اٰمِنًا﴾ |
| ٣٧٢ | [٩٧] | ﴿وَلِلّٰهِ عِلّٰ اَنْبَاسٍ حٰجِ الْبَيْتِ﴾ |
| ٥٤٥ | [١٠٢] | ﴿يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا اتَّقُوا اللّٰهَ حَقَّ تَقٰوِبِهِ﴾ |
| ٥٤٥ ، ١٩٣ | [١٠٥] | ﴿وَلَا تَكُوْنُوْا كَالَّذِيْنَ نَفَرُوْا وَاخْتَلَفُوْا﴾ |
| ٧٠٩ | [١١٧] | ﴿كَعَمَلِ رِيْحٍ فَيَبِئُهَا صُرً﴾ |
| ٥٤١ | [١٣٥] | ﴿وَلَمْ يُبْصِرُوْا عَلٰى مَا فَعَلُوْا وَهُمْ يّعْلَمُوْنَ﴾ |
| ٢٩٢ | [١٦٩] | ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ قُتِلُوْا فِيْ سَبِيْلِ اللّٰهِ اَمْوَاتًا﴾ |
| ٣٩١ | [١٩٥] | ﴿اِنِّيْ لَا اُضِيْعُ عَمَلًا عَمِلْتُمْ وِنَعْمُ﴾ |

سورة النساء

| | | |
|-----------|-----------|---|
| ٧٢٩ | [١٣ - ١٤] | ﴿تِلْكَ حُدُوْدُ اللّٰهِ﴾ |
| ٣١٠ | [٢٤] | ﴿وَاَحْلَلْ لَكُمْ مَا وَّرَاةَ ذٰلِكُمْ﴾ |
| ٧٢٩ | [٢٩ - ٣٠] | ﴿يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا لَا تَاْكُلُوْا اَمْوَالِكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبٰطِلِ﴾ |
| ٣٨٥ ، ٣٨٣ | [٣١] | ﴿اِنْ تَحْتَبِئُوْا كِبٰۤاِۙرَ مَا تُنٰهَوْنَ عَنْهُ﴾ |
| ٣٩١ | [٤٠] | ﴿اِنَّ اللّٰهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ |
| ٧٣٢ | [٤٨] | ﴿اِنَّ اللّٰهَ لَا يَغْفِرُ اَنْ يُشْرَكَ بِهٖ وَيَغْفِرُ مَا دُوْنَ ذٰلِكَ﴾ |
| ٢٦٦ | [٥٦] | ﴿كُلَّمَا نَضَعَتْ جُلُوْدُهُمْ بَدَلْنٰهُمْ﴾ |
| ٥٤١ | [٩٣] | ﴿وَمَنْ يَفْشَلْ مُّوْمِنًا مَّتَعِدًا﴾ |

| الصفحة | رقمها | الآية |
|--------|-------|--|
| ٧٣٠ | [١٠٦] | ﴿مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾ |
| ٥٦٩ | [١٤٠] | ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يَكْفُرُ بِهَا﴾ |

سورة المائدة

| | | |
|-----------|-----------|---|
| ٥٠٤ | [٣] | ﴿وَمَا ذُبِحَ عَلَى النَّصَبِ﴾ |
| ٣٨٠ | [٣] | ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ |
| ٣٨٤ ، ٣٨٣ | [٢٧] | ﴿إِنَّمَا يَقْبَلُ اللَّهُ مِنَ الْمُتَّقِينَ﴾ |
| ١٩١ | [٤٨] | ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَا جَاءَ﴾ |
| ١٩٣ | [٤٨] | ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ |
| ١٦١ | [٤٩] | ﴿وَأِنْ أَحْكَمْتُمْ بَيْنَهُمْ يَأْتِ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ |
| ٦٩٠ | [٥٠] | ﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ |
| ٣٦٣ | [٥١] | ﴿وَمَنْ يَتَّكِمْ بِكُمْ فَإِنَّهُ مِنْهُمْ﴾ |
| ٧٦٤ | [٦٥ - ٦٦] | ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ |
| ٧٦٧ | [٦٦] | ﴿مِنْهُمْ أُمَّةٌ مُقْتَصِدَةٌ﴾ |
| ٤٢٧ | [٦٧] | ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ |
| ٣٧١ | [٧٣] | ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ |
| ٧٢١ | [٧٣] | ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ |
| ٥٤١ | [٩٥] | ﴿وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا﴾ |
| ٢٤٤ | [١٠١] | ﴿لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِنْ تُبَدَّ لَكُمْ تَسْأَلُكُمْ﴾ |

سورة الأنعام

| | | |
|-----|------|---|
| ٤٦٧ | [٩] | ﴿وَلَوْ جَعَلْنَاهُ مَلَكًا لَجَعَلْنَاهُ رَجُلًا﴾ |
| ٤٨٧ | [٦٥] | ﴿وَلِيُذِيقَ بَعْضُكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾ |
| ٥٧٠ | [٦٩] | ﴿وَمَا عَلَى الَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ﴾ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|-------|-----------|
| ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ | [٩٣] | ٦٠٤ ، ٦٠٢ |
| ﴿خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ | [١٠٢] | ٧٠٧ |
| ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ | [١٠٣] | ٧١٣ ، ٤٠٩ |
| ﴿فَكُلُوا مِمَّا ذُكِرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ﴾ | [١١٨] | ٥٠٣ |
| ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ | [١٤٨] | ٥٥٠ ، ٥٤٧ |
| ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ﴾ | [١٥٣] | ٧٦١ |
| ﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَوْ كُنَّ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ﴾ | [١٥٨] | ٢٨٢ |

سورة الأعراف

| | | |
|---|-------|-----------|
| ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا﴾ | [٢٣] | ٣٨٥ |
| ﴿إِنَّهُ بِرَبِّكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾ | [٢٧] | ٤٧٦ |
| ﴿وَمِنْ قَوْمِ مُوسَىٰ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ﴾ | [١٥٩] | ٧٦٧ ، ٧٦٤ |
| ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَا أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ﴾ | [١٨١] | ٧٦٧ ، ٧٦٤ |

سورة الأنفال

| | | |
|--|-----------|-----|
| ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا لَقِيَهُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا زَحْفًا﴾ | [١٥ - ١٦] | ٧٢٩ |
| ﴿وَلَا تَنْزِعُوا فَأَنْفُسَكُمْ﴾ | [٤٦] | ٥٤٥ |
| ﴿وَإِذْ زَيَّنَ لَهُمُ الشَّيْطَانُ أَعْمَلَهُمْ﴾ | [٤٨] | ٤٧٨ |

سورة التوبة

| | | |
|---|------|-----------|
| ﴿فَأَجْرُهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلِمَةَ اللَّهِ﴾ | [٦] | ٧٤٠ |
| ﴿فَقِيلُوا الَّذِينَ لَا بُلُغَةَ لَهُمْ﴾ | [٢٩] | ٢١٤ |
| ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ﴾ | [٣٠] | ٥٦٨ ، ١٩٩ |
| ﴿أَتَّخَذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرَبَّهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ | [٣١] | ٥٦٧ |
| ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُمُ بِالْحَقِّ وَدِينِ الْحَقِّ﴾ | [٣٣] | ١٩٤ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|-------|-----------------|
| ﴿مُرْجُونَ لِأَمْرِ اللَّهِ﴾ | [١٠٦] | ٤١٥ |
| ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مَسْجِدًا ضُرَكَارًا﴾ | [١٠٧] | ٣٦٨ |
| <u>يونس</u> | | |
| ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ | [٦٤] | ٥١٣ |
| <u>هود</u> | | |
| ﴿خَلْقَيْنَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ | [١٠٧] | ٣٢٥ |
| ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ النَّاسَ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ | [١١٨] | ١٩٣ |
| <u>يوسف</u> | | |
| ﴿دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ﴾ | [٢٠] | ٥٣٠ |
| ﴿وَسَلَّ الْقَرْيَةَ﴾ | [٨٢] | ٢٩٧ ، ٢٩٠ ، ٢٦٤ |
| <u>الرعد</u> | | |
| ﴿لَمْ مَعَقَيْتُ مَنِ ابْنٍ بِيَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ﴾ | [١١] | ٤٨٢ |
| <u>النحل</u> | | |
| ﴿وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ﴾ | [٧١] | ٦٨٣ |
| ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ | [٧٢] | ٤٨٩ |
| ﴿بِتَيْنَانَا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ | [٨٩] | ٣٨٠ |
| ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾ | [١٠٦] | ٥٦٩ |
| ﴿وَلَكِنْ مَنْ شَرَحَ بِالْكَفْرِ صَدْرًا﴾ | [١٠٦] | ٥٣٤ ، ٣٦٨ |
| ﴿فَكَفَرْتَ بِاتِّعَابِ اللَّهِ﴾ | [١١٢] | ٣٧٢ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|-------|-------|--------|
|-------|-------|--------|

سورة الإسراء

| | | |
|---|------|-----------|
| ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ | [١٥] | ٥٤٤ ، ٥٤٣ |
| ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا﴾ | [١٦] | ٥٥٣ |
| ﴿لَا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ | [٢٢] | ٦٨٢ |
| ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ﴾ | [٥٧] | ٤١٧ |
| ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ | [٨٥] | ٣٤٤ |

سورة الكهف

| | | |
|--|-------|-----|
| ﴿قَالَ الَّذِينَ غَلَبُوا عَلَىٰ أَمْرِهِمْ لَنَتَّخِذَنَّ عَلَيْهِم مَّسْجِدًا﴾ | [٢١] | ٦٧٧ |
| ﴿مَا شَاءَ اللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ﴾ | [٣٩] | ٧٤٣ |
| ﴿لَا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إِلَّا أَحْصَاهَا﴾ | [٤٩] | ٣٨٤ |
| ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا﴾ | [٨٢] | ٥٣٠ |
| ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ وَلِقَائِهِ﴾ | [١٠٥] | ٣٩١ |

سورة مريم

| | | |
|---|-----------|-----|
| ﴿وَاتَّقُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهاتٌ لِيَكُونُوا لَكُمْ عُرًا﴾ | [٨٢ - ٨١] | ٦٨٢ |
|---|-----------|-----|

سورة طه

| | | |
|--|-------|-----------|
| ﴿وَلِصَنَّ عَلَىٰ عَيْنِي﴾ | [٣٩] | ٧١٢ |
| ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهُ قَسَمٌ﴾ | [٦٦] | ٤٢٧ ، ٤٢٦ |
| ﴿لَلْقَفِّ مَا صَنَعُوا﴾ | [٦٩] | ٤٢٦ |
| ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ سَحِيرٌ﴾ | [٦٩] | ٤٥٩ |
| ﴿فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ﴾ | [٧٤] | ٧٥٩ |
| ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ | [١١٠] | ٣٤٤ |

الآية رقمها الصفحة

سورة الأنبياء

- ٧٢٦ ، ٧١٠ ، ٤١٣ [٢٣] ﴿لَا يُسْئَلُ عَنَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ﴾
 ٧٢٥ [١٠٧] ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾

سورة النور

- ٥٣٨ [٢٢] ﴿وَلَا يَأْتَلِ يَأْتُلُوا أَلْفَضِلَ مِنكُمْ وَالسَّعَةَ﴾

سورة الفرقان

- ٣٩١ [٢٣] ﴿وَقَدِمْنَا إِلَىٰ مَا عَمِلُوا مِن عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَّنثُورًا﴾

سورة الشعراء

- ٢١٠ [١٩٦] ﴿وإِنَّكُمْ لَفي زُرِّ الْأَوَّلِينَ﴾
 ٦٨٢ [٢١٣] ﴿فَلَا تَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾

سورة القصص

- ٦٨٥ [٥٠] ﴿وَمَن أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ يَغْيِرُ هُدَىٰ مِّنَ اللَّهِ﴾
 ٢٢٢١ [٨٥] ﴿إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لَرَأْدُكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾

سورة الروم

- ٦٨٥ [٢١] ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾

سورة لقمان

- ٤٧٣ [٣٤] ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾

سورة السجدة

- ٧٣٢ ، ٤١٧ [١٦] ﴿تَسْتَجِيبُ لِمَن يَدْعُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾

سورة الأحزاب

- ٥٤١ [٥] ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾
 ٢٧٦ [٤٦] ﴿وَدَاعِيًا إِلَى اللَّهِ بِإِذْنِهِ﴾

| الآية | رقمها | الصفحة |
|---|-----------|----------|
| <u>سورة سبأ</u> | | |
| ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ | [٣] | ٧٠٨ |
| <u>سورة فاطر</u> | | |
| ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ | [٣] | ٧١٠، ٧٠٦ |
| <u>سورة يس</u> | | |
| ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ﴾ | [٣٩] | ٤٧٢ |
| ﴿وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لَعَلَّهُمْ يُنصَرُونَ﴾ | [٧٤ - ٧٥] | ٦٨٢ |
| ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم مِّنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا﴾ | [٨٠] | ٧١٠ |
| <u>سورة الجافات</u> | | |
| ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الْخَطْفَةَ﴾ | [١٠] | ٤٨١ |
| ﴿وَإِنَّ يُوسُفَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ | [١٣٩] | ٤٩٩ |
| <u>سورة ص</u> | | |
| ﴿خَلَقْتُ يَدَيَّ﴾ | [٧٥] | ٧٤٩ |
| <u>سورة الزمر</u> | | |
| ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَمُنُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ | [٩] | ٦٨٣ |
| ﴿فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ عَلَى اللَّهِ﴾ | [٣٢] | ٥٥٠ |
| ﴿أَبِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ شُفَعَاءَ﴾ | [٤٣ - ٤٤] | ٦٧٣ |
| <u>سورة غافر</u> | | |
| ﴿يَعْلَمُ خَائِنَةَ الْأَعْيُنِ﴾ | [١٩] | ٧٠٨ |
| ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ | [٢٨] | ٥٦٩ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|--|-----------|-----------|
| <u>فصلت</u> | | |
| ﴿أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ | [٤٠] | ٧٥٨ |
| <u>الشورى</u> | | |
| ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ | [١١] | ٧٥٢ ، ٧١١ |
| ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا﴾ | [١٣] | ٥٤٥ |
| ﴿يَهْبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنْتِخَا﴾ | [٤٩ - ٥٠] | ٧٠٦ |
| <u>الزخرف</u> | | |
| ﴿لِستَخَذَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًا﴾ | [٣٢] | ٦٨٣ |
| ﴿ورَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ | [٣٢] | ٦٨٣ |
| ﴿وَلِئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ | [٨٧] | ٢١٦ |
| <u>الجاثية</u> | | |
| ﴿وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ﴾ | [٢٤] | ٢١٦ |
| <u>الإحqاف</u> | | |
| ﴿وَمَا أَدْرِى مَا يُفْعَلُ بِي وَلَا يُكْرَمُ﴾ | [٩] | ١٨٩ |
| ﴿حَتَّى إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ | [١٥] | ٦٥١ |
| <u>مجادل</u> | | |
| ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ﴾ | [٢٤] | ١٦١ |
| <u>سورة الفتح</u> | | |
| ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ | [١٨] | ٥٨٠ |
| ﴿لَقَدْ صَدَقَ اللَّهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ﴾ | [٢٧] | ٥١٩ |

| الآية | رقمها | الصفحة |
|-------|-------|--------|
|-------|-------|--------|

سورة الحجرات

| | | |
|--|------|-----------------------|
| ﴿وَلَا تَنَابَرُوا بِاللِّقَابِ﴾ | [١١] | ٥٣٤ ، ٤٠٠ ، ٣٩٩ ، ٣٧٤ |
| ﴿وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ | [١٣] | ٦٨٣ |
| ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾ | [١٤] | ٥٤١ ، ٣٧١ |

سورة الرحمن

| | | |
|-------------------------------------|-----|-----|
| ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ | [٥] | ٤٧٢ |
|-------------------------------------|-----|-----|

سورة الحديد

| | | |
|--|------|-----|
| ﴿كَمَثَلِ غَيْثٍ أَعْجَبَ الْكُفَّارَ نَبَاتُهُ﴾ | [٢٠] | ٣٥٨ |
| ﴿وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ﴾ | [٢٥] | ٧٠٨ |

سورة المجادلة

| | | |
|---|------|-----|
| ﴿لَا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ | [٢٢] | ٥٦٩ |
|---|------|-----|

سورة الجثر

| | | |
|--|------|-----------|
| ﴿كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ﴾ | [١٦] | ٥٨٠ ، ٤٧٩ |
|--|------|-----------|

سورة الجمعة

| | | |
|--------------------------------------|-------|-----|
| ﴿مِمَّنْ رَضَوْنَ مِنَ الشُّهَدَاءِ﴾ | [٢٨٢] | ٣٢١ |
|--------------------------------------|-------|-----|

سورة الطلاق

| | | |
|---------------------------------------|-----|-----|
| ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ | [٢] | ٣٢١ |
|---------------------------------------|-----|-----|

| الآية | رقمها | الصفحة |
|-------|-------|--------|
|-------|-------|--------|

سورة التحريم

| | | |
|-----|-----|--|
| ٣٨٣ | [٨] | ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا تُؤْبَأُ إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا﴾ |
|-----|-----|--|

الملك

| | | |
|-----|------|--|
| ٥٣٠ | [١٥] | ﴿فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهَا﴾ |
|-----|------|--|

نوح

| | | |
|-----|-----------|---|
| ٦٧٣ | [٢٤ - ٢١] | ﴿قَالَ نُوحٌ رَبِّ إِنَّمِمْ عَصَوْنِي﴾ |
|-----|-----------|---|

الجن

| | | |
|-----|-----|--|
| ٤٥٦ | [٦] | ﴿وَأَنْتَ كَانَ رِجَالٌ مِّنَ الْإِنسِ يُوَدُّونَ رِجَالًا مِّنَ الْجِنِّ﴾ |
|-----|-----|--|

القيامة

| | | |
|-----------------------|-----------|------------------------------|
| ٧١٤ ، ٧١٣ ، ٧١٢ ، ٤٠٩ | [٢٣ - ٢٢] | ﴿وَيَوْمَ يُنْفَخُ تَابُوتُ﴾ |
|-----------------------|-----------|------------------------------|

التكوير

| | | |
|-----------|------|--|
| ٧٤١ ، ٥٥٣ | [٢٩] | ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ |
|-----------|------|--|

المطففين

| | | |
|-----|------|---|
| ٧١٣ | [١٥] | ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَّحُجُونَ﴾ |
|-----|------|---|

الإعلى

| | | |
|-----|---------|------------------------------------|
| ٢٢٣ | [٢ - ١] | ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ |
|-----|---------|------------------------------------|

الفجر

| | | |
|-----|------|--|
| ٢٦٦ | [٢٨] | ﴿أَرْجِعْ إِلَى رَبِّكَ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً﴾ |
|-----|------|--|

| الآية | رقمها | الصفحة |
|-------|-------|--------|
|-------|-------|--------|

الكوثر

| | | |
|------------------------------------|-----|-----|
| ﴿إِنَّا أَنْعَمْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ | [١] | ٦٠٧ |
|------------------------------------|-----|-----|

الإخلاص

| | | |
|----------------------------|-----|-----|
| ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ | [١] | ٤٢٣ |
|----------------------------|-----|-----|

الفلق

| | | |
|--|-----|-----|
| ﴿وَمِنْ شَرِّ الْتَفَّاتِ فِي الْعَمَدِ﴾ | [٤] | ٤٢٨ |
|--|-----|-----|



فهرس الأحاديث الشريفة

| الصفحة | الحديث | الصفحة | الحديث |
|--------|---|--------|--|
| ١٧٤ | افترقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة ١٧٣ ، ١٧٤ | ٥٩٨ | أتاني جبريل فقال: يا محمد |
| ٢٠٩ | أفلا أكون عبداً شكورا | | أتعلمُ بها قبر أخي (عثمان بن مظعون في قبره عندما |
| ٦٩٦ | أفلا شققت عن قلبه | ٦٦٠ | وضع صخرة عند رأسه) |
| ٤٨٣ | أقتلوا الحيات | ٣٨٢ | اجتنبوا السبع الموبقات |
| ٤٩٣ | اقرأ أمي أبي بن كعب | ٦٨١ | اجعلوا في بيوتكم من صلاتكم |
| ٦٨١ | الأرض كلها مسجد | ٦٣٧ | اختلاف أمي رحمة |
| ٥٤٥ | ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام | ٥٥٧ | ادرووا الحدود عن المسلمين ما استطعتم |
| ١٧٢ | ألا إن من قبلكم من أهل الكتاب | ٥١١ | إذا اقترب الزمان لم تكذبوا المؤمن تكذب |
| ١٦٠ | ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى | ٣٧٧ | إذا التقى المسلمان بسيفيهما |
| ٣٩١ | التائب من الذنب كمن لا ذنب له | ٤٩١ | إذا تغولت لكم الغول |
| ٤٨٣ | الجن ثلاثة أصناف | ٢٧٨ | إذا ظهر المهدي في أمي |
| ٥٤٠ | الجهاد واجب عليكم مع كل أمير | ٢٣٠ | إذا قاتل أحدكم أخاه فليجنب الوجه |
| ٢٤٠ | الحسن والحسين سيّد شباب أهل الجنة | ٣٥٩ | إذا قال الرجل لأخيه: يا كافر |
| ٢٠٧ | الخلق كلّهم عيال الله | ٥٧٧ | إذا قال المسلم لأخيه: كافر |
| ٦٨٧ | الراحمون يرحمهم الرحمن | ٥٤٨ | إذا كان يوم القيامة نادى مناد: ألا ليقم خصماء الله |
| ٦٨٧ | الرجل يمدُّ يديه إلى السماء أشعث أغبر | ٦٨٧ | ارحموا من في الأرض |
| ٥١٨ | الروضة روضة الإسلام | | أصببت بعضاً وأخطأت بعضاً (لرجل رأى رؤيا |
| ٦٥٥ | السواك مطهرة للقم | ٥١٥ | ثم عبّرها) |
| ٤٩٧ | الشؤم في ثلاث | ٤٤٦ | اعرضوا عليّ رقاكم |
| ٣٨٦ | الصلوات الخمس والجمعة إلى الجمعة | ٧٥٤ | أعطيت خمساً لم يعطهن أحد من الأنبياء قبلي |

| الصفحة | الحديث | الصفحة | الحديث |
|--------|--|--------|---|
| ١٨٠ | إن القدرية والمرجئة مجوس هذه الأمة | ٤٩٧ | الطيرة شرك |
| ٣٨٩ | إن الله سيخلص رجلاً من أمتي | ٦٨٣ | الفقراء عالة الأغنياء |
| ٧٤٩ | إن الله لا يخفى عليكم | ٥٤٨ | القدرية خصماء الرحمن |
| ٤٨٤ | إن بالمدينة جنًا قد أسلموا | ٢٠٦ | القدرية مجوس هذه الأمة |
| ١٧١ | إن بني إسرائيل افتقرت على إحدى وسبعين فرقة .. | ٥٤٨ | القدرية مجوس هذه الأمة |
| ٦٠٢ | إن بين يدي الساعة ثلاثين كذاباً | ٢٠٧ | الكل عيال الله |
| | إن رسول الله خطَّ خطًا بيده، ثم قال: هذا | ٦٩٦ | اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد بن الوليد ... |
| ٧٦١ | سبيل الله مستقيماً | ٣٨٣ | اللهم فقهه في الدين |
| | إن شئت أحرقت ذلك فهو أفضل لآخرتك (في رجل | ٥٣٥ | المؤمن أكرم على الله من بعض ملائكته |
| ٦٧١ | ضرب أتي النبي ﷺ ليدعوه له) | ٤٧٤ | المؤمن ينظر بنور الله |
| | أن كعب بن مالك تقاضى ابن أبي حدرد دُنياً كان له عليه | ٢٧٨ | المهدي رجل من ولدي |
| ٦٩٠ | في عهد رسول الله ﷺ | ٢٧٧ | المهدي من ولد العباس عمي |
| | إن من ضئضئ هذا أو في عقب هذا قوماً يقرؤون القرآن | ٢٧٧ | المهدي من ولد فاطمة |
| ٦٩٧ | لا يجاوز حناجرهم | ٦٨٣ | اليد العليا خير من اليد السفلى |
| ٦٥٤ | إن هاهنا علماً جمًّا لو وجدت له حملة | ٥٧١ | أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله .. |
| ٦٥٧ | إن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه (الدجال) | | أمرني رسول الله ﷺ أن لا أدع تمثالاً إلا طمسته |
| ١٩٥ | أنا خاتم النبيين | ٤٩٣ | أن أبي بن كعب كان له جرين تمر |
| ١٨٧ | أنا سيد ولد آدم يوم القيامة | ١٨٨ | إن الإسلام بدأ غريباً |
| ٥٨٣ | أنا واردكم وأنت يا علي الساقى | ٤٨١ | إن الجنّي يخطف الخطفة من السماء |
| ٥٨٤ | أنت سيد ابن سيد (للحسين) | ٥١٣ | إن الرؤيا تقع على ما تُعبر |
| ١٨٧ | إنكم تتؤمن سبعين أمة | ٤٩٢ | إن الشيطان إذا نودي بالصلاة ولّى |
| ١٩٥ | إنما أخاف على أمتي الأئمة المضلّين | ٤٧٥ | إن الشيطان ليجري من ابن آدم مجرى الدم واللحم |
| ٣٧٧ | إنما الدنيا لأربعة نفر | | |

| الصفحة | الحديث | الصفحة | الحديث |
|--------|--|--------|---|
| ٢٧٦ | تطلع الشمس من مغربها على رأس الثلاثمة | ٢٣٢ | أنه ﷺ رأى ربّه في المنام |
| ٥٣٧ | تعرض الأعمال في كل خميس وإثنين | ٦٣٩ | أنه ﷺ سابق بالخيل التي قد أضمرت من الحفياء |
| ٥٣٦ | تفتح أبواب الجنة يوم الإثنين ويوم الخميس | ٢٨٨ | أنه ﷺ كان يخزن لسانه إلا فيما يعنيه |
| ١٨٦ | تفرق أمتي على بضع وسبعين فرقة | ٤٢٧ | أنه ﷺ كان يخيل إليه أنه يأتي أهله |
| ٧٦٣ | تفرق أمتي على ثلاث وسبعين | ٦٥٩ | أنه ﷺ لما خرج إلى حنين مرّ بشجرة للمشركين |
| ٧٦٣ | تفرقت أمة موسى على إحدى وسبعين ملة | ١٩٦ | أنه ﷺ لما خرج إلى غزوة حنين مرّ بشجرة |
| ١٧٠ | تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة | | أنه ﷺ وضع صخرة عند رأسه (عثمان بن مظعون |
| ٧٦٤ | تفرقت بنو إسرائيل على إحدى وسبعين فرقة | ٦٦٠ | في قبره) |
| ٤٨١ | تلك الكلمة الحقّ يخطفها الجنّي | ٤٧٦ | إني أمرت أن أفرئ الجنّ الليلة |
| ٥٤٠ | ثلاث من أصل الإيمان | ٥١٤ | إني رأيت الليلة في المنام ظلة تنطف السمن والعسل |
| ٣٨٦ | ثلاث من كل شهر ورمضان إلى رمضان | ٥١٥ | إني رأيت كأنّي الليلة في دار عقبة بن رافع |
| ٤٢٧ | جرح وجه النبي وكسرت ربايعته (في أحد) | | أولئك قوم إذا مات فيهم العبد الصالح أو الرجل |
| ٧٥٤ | جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً | ٦٨١ | الصالح بنوا على قبره |
| ٧٠١ | حب أبي بكر وعمر سنة | | إي، والذي نفسي بيده إنهم يستضيئون بنوره |
| ٧٠١ | حب أبي بكر وعمر من الإيمان | ٥٩٦ | (شيعة الإمام الغائب) |
| ٧٠١ | حبّ العرب إيمان | ٤٦٨ | أيما امرئ قال لأخيه يا كافر |
| ٦٥٣ | حفظت عن رسول الله ﷺ وعاءين | ٦٨٧ | أيها الناس إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً |
| ٢٣٠ | خلق الله آدم على صورته | ٥٣٥ | بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم |
| ٤٨٤ | خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم | ٦٩٦ | بعث النبي ﷺ خالد بن الوليد إلى بني جذيمة |
| ٥١٧ | رأيت امرأة سوداء نائرة الرأس | ٧٥٠ | بين الإسلام والكفر ترك الصلاة |
| ٥١٨ | رأيت غنماً كثيرة سوداء | | بينما أنا نائم رأيت الناس يعرضون علي وعليهم |
| ٥١٦ | رأيت في المنام أني أهاجر من مكة إلى أرض فيها نخل | ٥١٨ | القمص |
| | | ٦٧٠ | تصلي اثنتي عشرة ركعة من ليل أو نهار |

| الصفحة | الحديث | الصفحة | الحديث |
|---------------|---|--------|---|
| ٤٤٣ | كان نبيّ يحطّ | ٥١٧ | رأيت فيما يرى النائم كأنني أنزع أرضاً |
| ٥٤٠ | كفّوا عن أهل لا إله إلا الله | ٥١٥ | رأيت كأنني في درع حصينة |
| ٧٠١ | كل مسكر خمر | ٥١٥ | رأيت كأنني مردف كبشاً |
| ٤٠٥ | كل ميسرّ لما خلق له | ٧٥٠ | ربنا سميع بصير |
| | كيف تقضي إذا عرض لك قضاء (لمعاذ لّمّا بعثه | ٣٦٠ | سباب المؤمن فسوق |
| ٥٨٨ | إلى اليمن) | ٥٣٥ | سباب المسلم فسوق |
| ٦٣٨ | لا أذن لك ولا كرامة (فيمن يستأذن في الغناء) | ٦٠١ | سباب المسلم فسوق |
| ٦٧٥ | لا تجعلوا قبوري عيداً | ٧٠٠ | سباب المسلم فسوق |
| ٦٨٠ | لا تجلسوا على القبور | ٦٠٢ | سيكون في أمي ثلاثون كذاباً |
| ٥١٢ | لا تخبر بتلقّب الشيطان بك في المنام | ٤٩٤ | صدقك الخبيث (الجنّي الذي رآه أبيّ بن كعب) |
| ٦٧٧ | لا تدع تمثالاً إلا طمسته | ٤١٥ | صنفان من أمي لا سهم لهم في الإسلام |
| ٣٥٩ | لا ترجعوا بعدي كفاراً | | صلينا مع رسول الله ﷺ نحو بيت المقدس ستة |
| ١٩٥ | لا تزال طائفة من أمي ظاهرين على الحق | ١٩١ | عشر شهراً |
| ٦٨٨ | لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد | ٤١٦ | صنفان من أمي لا يدخلون الجنة |
| ٥٤٤ | لا تعينوا الشيطان على أخيكم | ١٩١ | طلّق أيتهما شئت (في رجل تزوج أختين) |
| ٦٥٢ | لا تغرنكم هذه القبور وهدوؤها | ٤٩٢ | عليكم بالدلجة |
| ١٩٤ | لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمي مأخذ القرون قبلها | ٦٠٩ | غيّب عني وجهك يا وحشي |
| ٧٦٠ | لا تقوم الساعة حتى تضطرب أليّات نساء دوس | ٦٠٦ | فاز فيروز (لّمّا قتل الأسود العنسي) |
| ٢٨٢ | لا تقوم الساعة حتى تطلع الشمس من مغربها | ٥٤٢ | فمن ادعى أباً غير أبيه |
| ٦٠٢ | لا تقوم الساعة حتى يخرج ثلاثون كذاباً | ٤٥٥ | فناء أمي بالطعن والطاعون |
| ٥٧٣ | لا تكفروا أهل قبلكم | ٧٤٩ | قلب المؤمن بين إصبعين من أصابع الرحمن |
| ٥٤٥ | لا تلعنوه (شارب الخمر) | ٦٤٠ | كان ﷺ ينقل التراب يوم الخندق |
| ٤٩٨، ٤٩٧، ٤٩٢ | لا عدوى ولا طيرة | ٤٩٠ | كان أحد أبوي بلقيس جنياً |

| الصفحة | الحديث | الصفحة | الحديث |
|------------|--|--------|---|
| ٢٠٢ ت | ليس بيني وبينه (يعني : عيسى <small>عليه السلام</small>) نبي | ٤٩٣ | لا غول ولكن السعالي |
| ٣٩٩ | ليس من رجل ادعى لغير أبيه وهو يعلمه | ١٧٢ ت | لا يتوارث أهل ملتين |
| ٤٢٩ | ليس منا من سحر أو سحر له | ٧٠٠ | لا يحبك يا علي إلا مؤمن |
| ٥٣٣ | ليس منا من غش | ٥٣٦ ت | لا يحل لمسلم أن يهجر مسلم فوق ثلاث |
| ٦٣٨ ت | ليكونن من أمتي أقوام يستحلون الحر | ١٩٤ | لا يذهب الليل والنهار حتى تعبد اللات والعزى |
| ٥٨٢ | ليلة أسري بي إلى السماء قال لي الجليل جلّ جلاله | ٢٤٥ | لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة |
| ٦٨٨ | ما بين بيتي ومنبري روضة من رياض الجنة | ٥٩٧ | لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر رجلاً |
| ٥٧٧ | ما من مسلمين إلا وبينهما ستر | ٢٤٥ ت | لا يزال هذا الدين قائماً |
| | ما منكم من أحد إلا وقد كُتب مقعده من النار ومقعده | ١٩٣ | لتبعن سنن من كان قبلكم |
| ٧٣٥ | من الجنة | ٧٦٦ | لتسلكن سنن من قبلكم حذو النعل بالنعل |
| ٤٦٠ ت | من أتى حائضاً | ٤٦٨ | لعن اللاعن لغير مستحقه يرجع عليه |
| ٤٦٣، ٤٦٢ ت | من أتى عراًفاً | ٥٠٣ ت | لعن الله من ذبح لغير الله |
| ٣٥٩ ت | من أتى كاهناً فصدقه | ٦٩١ | لعن رسول الله <small>صلى الله عليه وآله</small> الراشي والمرشي |
| ٤٦٠ | من أتى كاهناً فصدقه | ٦٧٥ ت | لعنة الله على اليهود والنصارى |
| ٦٥١ | من أحدث ولم يتوضأ فقد جفاني | ٥١١ | لم يبق بعدي من النبوة إلا المبشرات |
| ٤١٦ | من أمتي قوم لا يدخلون الجنة | ٤٥٩ | لم يتكلم في المهدي إلا ثلاثة |
| ٤٧٣ | من اقتبس علماً من النجوم | | لما نزل برسول الله <small>صلى الله عليه وآله</small> طفق يطرح خميصة |
| ٤٥٨ | من تعلق شيئاً وكل إليه | ٦٧٥ ت | على وجهه |
| ٥٣٥ | من حلف بملة غير الإسلام | ٥٣٦ | لو أن رجلين دخلا في الإسلام فاهتجرا |
| ٥٩٥ ت | من خلع يداً من طاعة | ٢٧٦ | لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطول الله ذلك اليوم |
| ٣٥٨ ت | من دعا رجلاً بالكفر | ١٧٢ | ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل |
| ٥٧٦ | من دعا رجلاً بالكفر | | ليأتين على أمتي ما أتى على بني إسرائيل حذو |
| ٥٣١ | من ذكرني في نفسه ذكرته في نفسي | ٧٦٣ | النعل بالنعل |

| الصفحة | الحديث | الصفحة | الحديث |
|--------|---|----------|--|
| ٦٥٤ | هلاك أمتي على يدي غلمة من قريش | ٥١٨ | من رأي في المنام فقد رأي في اليقظة |
| | هي الرؤيا الصالحة يراها المؤمن... (عن قوله تعالى: | ٥٦٩ | من رأى منكم منكراً فليغيره بيده |
| ٥١٣ | ﴿لَهُمُ الْبُشْرَىٰ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ | ٦٤٧ | من سأل الله الشهادة بصدق |
| ٤٥٥ | وخز أعدائكم من الجن (الطاعون) | ٢٤١ | من سره أن يقرأ القرآن غصاً |
| ٦٦٢ | يأتي عليكم أوس بن عامر | ٥٧٢ | من صلى إلى قبلتنا |
| ١٨٧ | يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان | ٤٢٨ | من عقد عقدة ثم نفث فيها |
| | يا رسول الله هلكت الرجل الذي واقع زوجته | ٤٥٨ | من عقد عقدة ثم نفث فيها فقد سحر |
| ٦٩١ | في رمضان | ٢٨٥ | من عمل عملاً ليس عليه أمرنا |
| ٥٦٧ | يا عدي اطرح عنك هذا الوثن | ٣٧٤، ٣٥٧ | من قال لأخيه يا كافر |
| ٣٩٧ | يا علي يكون في آخر الزمان قوم لهم نبز | ٤٥٤ | من قتل دون ماله فهو شهيد |
| ٣٧٢ | يا معشر النساء تصدقن | ٥٣٥ | من كذب مؤمناً بكفر فهو كقاتله |
| ٢٧٨ | يخرج المهدي من المغرب | ٦٠١ | من كذب علي متعمداً |
| ٢٤٣ | يخرج رجل يقال له: السفياي | ٥٩٥ | من مات ولم يعرف إمام زمانه |
| ٥٣٥ | يصبح الرجل فيها مؤمناً (أيام الفتن) | ٦١٠ | من يأخذ هذا السيف بحقه |
| ٣٩٧ | يظهر في آخر الزمان قوم يسمون الرافضة | ٧٦٥ | مهلاً يا أمة محمد إنما هلك من كان قبلكم بهذا |
| ٥١٩ | يعجبني القيد | ٦٧٧ | نهى رسول الله ﷺ أن يجصص القبر |
| ٢٣٣ | يكون في ثقيف كذاب ومبير | ٦٨١ | نهى رسول الله ﷺ عن الصلاة بين القبور |
| ٢٨٤ | يملك الأرض أربعة | ٦٦١ | نهيتكم عن زيارة القبور |
| | ينظرون إلى ربهم بلا كيفية (في قوله تعالى: | ٥٤٠ | هجر المسلم سنة كسفك دمه |
| ٧١٤ | ﴿رَبُّهُمُ يُؤْمِنُ بِآيَاتِهِ﴾ | ٦٦٠ | هذه قبور إخواننا |



فهرس الإعلام

| العلم | الصفحة | العلم | الصفحة |
|--|----------|---|----------|
| أبان بن أبي عياش | ٥٨٣..... | ابن السبكي = عبد الوهاب بن علي | |
| أبان بن عثمان | ٥٨٥..... | ابن الفارض = عمر بن علي بن مرشد | |
| إبراهيم بن أحمد بن علي الكنعيني | ٦٥٣..... | ابن القيسراني = محمد بن طاهر المقدسي | |
| إبراهيم بن أدهم | ٦٣٠..... | ابن المنذر = محمد بن إبراهيم بن المنذر | |
| إبراهيم بن إسماعيل ابن علية | ٧٢٨..... | ابن الهمام = محمد بن عبد الواحد | |
| إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم الحسني | ٣٩٦..... | ابن الوزير الصنعاني = محمد بن إبراهيم | |
| إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب | ٣٩٦..... | ابن بلدجي = عبد الله بن محمود | |
| إبراهيم بن سيار النظام | ٣٣٨..... | ابن تومرت = محمد بن عبد الله البربري | |
| إبراهيم بن محمد الإسفراييني | ٥٦٤..... | ابن تيمية = أحمد بن عبد الحلیم | |
| إبراهيم بن يزيد النخعي | ٤٥٦..... | ابن جرير الطبري = محمد بن جرير | |
| إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني | ١٩٨..... | ابن حبان = محمد بن حبان | |
| ابن أبي الحديد = عبد الحميد بن هبة الله | | ابن حجر العسقلاني = أحمد بن علي بن محمد | |
| ابن أبي حاتم = عبد الرحمن بن محمد بن إدريس | | ابن حجر الهيثمي | ١٨١..... |
| ابن الأثير الجزري = المبارك بن محمد | | ابن حزم الظاهري | ١٧٧..... |
| ابن الجوزي = عبد الرحمن بن علي بن محمد | | ابن خزيمة = محمد بن إسحاق | |
| ابن الحاجب = عثمان بن عمر | | ابن خَلْكان = أحمد بن محمد بن إبراهيم | |
| ابن الخطيب الرازي = محمد بن عمر | | ابن دقيق العيد = محمد بن علي بن وهب | |
| ابن الراوندي = أحمد بن يحيى بن إسحاق | | ابن زيدون = أحمد بن عبد الله | |

| الصفحة | العلم | الصفحة | العلم |
|--------|--|--------|--|
| ٦٢١ | أبو الحسن الشاذلي | ٢٥٠ | ابن سينا |
| ٢٤٦ | أبو الحسين البطريق | | ابن عبد البر = يوسف بن عبد الله |
| ٧٦٥ | أبو الدرداء | | ابن عبد ربه = أحمد بن محمد |
| | أبو الشيخ الأصفهاني = عبد الله بن محمد بن جعفر | | ابن عربي = محمد بن علي بن محمد الحاتمي |
| | أبو العلاء المعري = أحمد بن عبد الله بن سليمان | | ابن عساكر = علي بن الحسن بن هبة الله |
| | أبو القاسم القشيري = عبد الكريم بن هوازن | | ابن عليّة = إبراهيم بن إسماعيل |
| | أبو الهذيل العلاف = محمد بن محمد بن الهذيل | | ابن عتبة = أحمد بن علي بن حسين |
| ٣٣٠ | أبو بكر الباقلاني | | ابن فورك = محمد بن الحسن بن فورك |
| | أبو بكر الرازي = محمد بن زكريا | | ابن قيم الجوزية = محمد بن أبي بكر |
| ٦٥٢ | أبو بكر الشبلي | | ابن قيم الشبليّة = محمد بن عبد الله الشبلي |
| ٢١٧ | أبو بكر الصديق | | ابن كثير = إسماعيل بن عمر |
| ٦٠٣ | أبو بكر بن أبي شيبة | | ابن ماجه = محمد بن يزيد |
| | أبو بكر بن الإخشيد = أحمد بن علي | | ابن متويه = الحسن بن أحمد بن متويه |
| | أبو بكر = نفيح بن الحارث الثقفي | | ابن مردويه = أحمد بن موسى |
| | أبو جعفر الإسرتاباذي = أحمد بن محمد | ٢٣٥ | ابن ناووس |
| | أبو جعفر المنصور = عبد الله بن محمد بن علي | | ابن نباتة = محمد بن محمد |
| | أبو حنيفة = النعمان بن ثابت | | أبو إسحاق الإسفراييني = إبراهيم بن محمد |
| | أبو حنيفة الدينوري = أحمد بن داود | | أبو إسحاق النظام = إبراهيم بن سيار |
| | أبو داود = سليمان بن الأشعث | ١٧٥ | أبو أمامة الباهلي |
| | أبو دجانة = سماك بن خرشة | ٦٣٩ | أبو البقاء الحنفي |
| | أبو ذر الغفاري = جندب بن جنادة | ٣٢٨ | أبو الحسن الأشعري |

| العلم | الصفحة | العلم | الصفحة |
|--|--------|--|--------|
| أبو سعيد الجنابي = الحسن بن بهرام | ٥٦٠ | أحمد بن الهادي يحيى | ٥٦٠ |
| أبو سعيد الخدري | ١٩٣ | أحمد بن جعفر السبتي | ٥٠٥ |
| أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف | ١٩٨ | أحمد بن حنبل | ٤٤٧ |
| أبو طالب المكي = محمد بن علي بن عطية | ٤٧٤ | أحمد بن داود الدينوري | ٤٧٤ |
| أبو عبد الرحمن السلمي | ٦٤٩ | أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية | ٣٤٧ |
| أبو علي الجبائي | ٣٢٨ | أحمد بن عبد الرحيم العراقي | ٥٦٥ |
| أبو عوانة الإسفراييني = يعقوب بن إسحاق | ٢٩٣ | أحمد بن عبد الله الكرمانى | ٢٩٣ |
| أبو غالب البصري | ٧٦٥ | أحمد بن عبد الله بن أحمد بن زيدون | ٣٥٢ |
| أبو مسلم الخراساني | ٢٣٢ | أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي | ٦٥٧ |
| أبو منصور العجلي | ٢٢٤ | أحمد بن علوان | ٦٣٠ |
| أبو موسى الأشعري | ٤٥٥ | أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي | ٢٤٠ |
| أبو هاشم الجبائي = عبد السلام بن محمد | ٣٩٧ | أحمد بن علي بن المثنى الموصلي | ٣٩٧ |
| أبو هريرة | ١٧٠ | أحمد بن علي بن بيبغور الإخشيد | ٣٣٨ |
| أبو يزيد البسطامي = طيفور بن عيسى | ١٧٤ | أحمد بن علي بن ثابت البغدادي | ١٧٤ |
| أبو يعلى الموصلي = أحمد بن علي بن المثنى | ٢٧٣ | أحمد بن علي بن حسين | ٢٧٣ |
| أبو يوسف القاضي = يعقوب بن إبراهيم بن حبيب | ٤٢١ | أحمد بن علي بن شعيب النسائي | ٤٢١ |
| أبي بن كعب | ٤٩٣ | أحمد بن علي بن عبد القادر العبيدي المقرئ | ٢٦٨ |
| أحمد بن أبي حجلة | ٤٣٢ | أحمد بن علي بن محمد | ٢٥١ |
| أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف الشرجي | ٦٤٣ | أحمد بن علي بن يوسف البوني | ٤٤٥ |
| أحمد بن الحسين البيهقي | ١٧١ | أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار | ٣٩٧ |
| أحمد بن الحسين الهاروني | ٢١١ | أحمد بن عيسى بن زيد بن علي | ٤١٤ |

| الصفحة | العلم | الصفحة | العلم |
|----------|--------------------------------------|----------|------------------------------------|
| ٥٨٧..... | إسماعيل بن عبد الرحمن السدي | ٤٢٨..... | أحمد بن محمد الإستراباذي |
| ٥٤٧..... | إسماعيل بن علي البستي | ٥٨٧..... | أحمد بن محمد الثعلبي |
| ٢٥٣..... | إسماعيل بن عمر ابن كثير | ٢٧٥..... | أحمد بن محمد بن إبراهيم بن خلكان |
| ٦٣٤..... | إسماعيل بن محمد الحضرمي | ٦٦٩..... | أحمد بن محمد بن أحمد القدوري |
| ٢١٢..... | أشعيا بن أموص | ٥٩٢..... | أحمد بن محمد بن خالد البرقي |
| | الأعمش = سليمان بن مهران | ٤٨٣..... | أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي |
| | الأمدي = علي بن محمد الأمدي | ٥٣٤..... | أحمد بن محمد بن عبد ربه |
| ١٦٥..... | انيذوقليس | ٦٥٠..... | أحمد بن محمد بن عطاء الآدمي |
| ١٧١..... | أنس بن مالك | ٥٩٧..... | أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي |
| | الأوزاعي = عبد الرحمن بن عمرو بن يحم | ٦٤١..... | أحمد بن محمد بن محمد الطوسي |
| ٦٦٢..... | أويس القرني | ٦٣٩..... | أحمد بن محمد بن محمود الغزنوي |
| ٥٢٤..... | أيدمر بن علي الجلدكي | ٣٣٣..... | أحمد بن محمود بن أبي بكر الصابوني |
| ٢٦٢..... | بابك الخُرَمي | ١٨٨..... | أحمد بن مطير |
| ٦٠٦..... | باذان الفارسي | ٤٢٤..... | أحمد بن موسى الطبري |
| ٢٨٩..... | بايزيد خان | ٧١٤..... | أحمد بن موسى بن مردويه |
| | البخاري = محمد بن إسماعيل | ١٨٣..... | أحمد بن يحيى المهدي |
| ٢٨٤..... | بختنصر | ٦٥٨..... | أحمد بن يحيى بن إسحاق ابن الراوندي |
| | اليزار = أحمد بن عمرو | ٥٣٧..... | أسامة بن زيد |
| ٣٣٩..... | بشر بن المعتمر | ٤٦٤..... | إسحاق بن بشر |
| ٦٦٩..... | بشر بن الوليد | ٢٥٦..... | إسماعيل بن جعفر الصادق |
| ١٩٧..... | بشر بن حرب الأزدي | ٤٩١..... | إسماعيل بن حماد الجوهري |

| العلم | الصفحة | العلم | الصفحة |
|--------|--------------------------------------|-------|--------------------------------------|
| الصفحة | | | |
| ٣٤١ | جعفر بن مبشر | ٣٢٧ | بكر ابن أخت عبد الواحد |
| ٢٢٦ | جعفر بن محمد بن علي | ٢٢٣ | بيان بن سمعان النهدي |
| ٢٥٠ | جلال الدين الداوني | ٦١١ | البيضاوي = عبد الله بن عمر |
| ٣٩٩ | جندب بن جنادة | ٣٢٥ | البيهقي = أحمد بن الحسين |
| ٦١١ | الجنيد بن محمد | | تأبط شراً = ثابت بن جابر |
| ٣٢٥ | جهم بن صفوان | | الترمذي = محمد بن عيسى |
| | الجوزجاني = إبراهيم بن يعقوب | | التفتازاني = مسعود بن عمر |
| | الجوهري = إسماعيل بن حماد | | تقي الدين السبكي = علي بن عبد الكافي |
| | الجويني = عبد الملك بن عبد الله | ٦٢١ | الحارث بن أسد المحاسبي |
| ٦٢١ | الحارث بن أسد المحاسبي | ٥٣٥ | الحارث بن سريح |
| ٣٢٦ | الحارث بن سريح | ٤٩٥ | الحارث بن عبد الله الأعور |
| ٥٨٣ | الحارث بن عبد الله الأعور | ٣١٤ | الحارث بن همام البصري |
| ٢٩٦ | الحارث بن همام البصري | ٣٣٩ | الحاكم الجشمي = المحسن بن محمد |
| | الحاكم الجشمي = المحسن بن محمد | ١٩٥ | الحاكم النيسابوري = محمد بن عبد الله |
| | الحاكم النيسابوري = محمد بن عبد الله | ٦٩٢ | الحاكم بامر الله العبيدي |
| ٢٧٤ | الحاكم بامر الله العبيدي | ٢٤٠ | حقوق النبي |
| ٢١٣ | حقوق النبي | | حذام بنت العتيك |
| ٦٥٩ | حذام بنت العتيك | | حذيفة بن اليمان |
| ٥٤٢ | حذيفة بن اليمان | | الحسن البصري |
| ١٨٦ | الحسن البصري | ٣٥٣ | الحسن بن أحمد البناوي المعتزلي |
| ٤٠٨ | الحسن بن أحمد بن متويه | ٣٣٧ | جعفر بن حرب الهمداني |
| | | | جعفر بن الحسين = مسعود |
| | | | بهاء الدين العاملي = محمد بن حسين |
| | | | البيضاوي = عبد الله بن عمر |
| | | | البيهقي = أحمد بن الحسين |
| | | | تأبط شراً = ثابت بن جابر |
| | | | الترمذي = محمد بن عيسى |
| | | | التفتازاني = مسعود بن عمر |
| | | | تقي الدين السبكي = علي بن عبد الكافي |
| | | | ثابت بن الضحاك |
| | | | ثابت بن جابر الفهمي |
| | | | ثعلبة بن عامر |
| | | | ثمامة بن أشرس |
| | | | ثوبان بن بجدد |
| | | | جابر بن زيد |
| | | | جابر بن عبد الله |
| | | | الجاحظ = عمرو بن بحر |
| | | | جعفر الصادق = جعفر بن محمد بن علي |
| | | | جعفر بن أحمد البناوي المعتزلي |
| | | | جعفر بن حرب الهمداني |

| الصفحة | العلم | الصفحة | العلم |
|--------|---------------------------------------|--------|--|
| ٦١٥ | الحسين بن منصور الحلاج | ٣٩٦ | الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب |
| | الحلاج = الحسين بن منصور | ٢٥٩ | الحسن بن بهرام الجنابي |
| ٤٢٢ | حماد بن سلمة | ٢٣٣ | الحسن بن علي |
| ٤١١ | حمد بن محمد الخطابي | ٢٣٦ | الحسن بن علي العسكري |
| ٢٥٨ | حمدان بن الأشعث | ٤٧٥ | الحسن بن علي بن الحسن الهاشمي الأطروش |
| ٣١١ | حمزة بن أدرد | ٢٦١ | حسن بن فرج بن حوشب |
| ٦٠٩ | حمزة بن عبد المطلب | ٥٩٤ | الحسن بن محمد بن الحسين القمي |
| ٥٦١ | حميد بن أحمد المحلي | ٣٢٤ | الحسن بن محمد بن الصباح |
| ٤٢١ | حميد بن عبد الرحمن الحميري | ٤١٤ | الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد الحسيني |
| ٢٣٤ | حيان السراج | ٦١٦ | حسين الأهدل اليمني |
| ٦٠٨ | خالد بن الوليد | ٢٧٠ | الحسين بن أحمد بن محمد الصنعاني |
| ٢٢٣ | خالد بن عبد الله القسري | ٣٩٦ | الحسين بن القاسم بن إبراهيم |
| ٥٢٩ | خالد بن يزيد بن معاوية | ٢٤٣ | الحسين بن روح |
| | الخطابي = حمد بن محمد | ٢٥٠ | الحسين بن عبد الله بن سينا |
| | الخطيب البغدادي = أحمد بن علي بن ثابت | ٢٣٣ | الحسين بن علي |
| ٥٢٧ | خليل بن أيبك الصفدي | ٧٤٦ | حسين بن علي الكرايسي |
| | الدارقطني = علي بن عمر بن أحمد | ٦٤٥ | الحسين بن عيسى الحسيني |
| | الدارمي = عبد الله بن عبد الرحمن | ٣٢٣ | الحسين بن محمد النجار الرازي |
| | الدامغاني = عبد الصمد بن عبد الله | ٥٥٦ | الحسين بن محمد بن أحمد الحسيني |
| ٥١٤ | دانيال | ٥٨١ | الحسين بن محمد بن علي الهاشمي الزيني |
| ٢٣١ | داود الجواربي | ٤٦٠ | الحسين بن مسعود البغوي |

| العلم | الصفحة | العلم | الصفحة |
|-------------------------------------|--------|---------------------------------------|--------|
| داود بن علي الظاهري | ٧٣٩ | الساماني = منصور بن نوح | |
| داود بن محمود القيصري | ٦١٨ | سجاح بنت الحارث | ٦٠٧ |
| داود بن يحيى بن الحسين الهادي | ٧٣٣ | السخاوي = محمد بن عبد الرحمن | |
| الدميري = محمد بن موسى | | السدّي = إسماعيل بن عبد الرحمن | |
| ديسان | ٢٤٩ | سعد بن أبي وقاص | ١٧٤ |
| الذهبي = محمد بن أحمد بن عثمان | | سعيد بن محمد بن حسن النيسابوري | ٣٧٩ |
| ذو القرنين | ٢٨٤ | سفيان الثوري | ٦٧٤ |
| رزين بن معاوية | ١٩٥ | السفياني | ٢٤٣ |
| ريحان بن عبد الله العدني | ٦٤٢ | سلم بن أحوز | ٣٢٦ |
| الزبير بن العوام | ٣٤١ | سليم بن قيس الهلالي | ٥٨٣ |
| زرارة بن أعين | ٢٢٩ | سليمان بن أحمد الطبراني | ١٧٤ |
| الزركشي = محمد بن بهادر | | سليمان بن الأشعث السجستاني | ١٧١ |
| زكرويه بن مهرويه | ٢٥٩ | سليمان بن الحسن بن بهرام الجناي | ٢٦٠ |
| زكريا بن محمد القزويني | ٤٩٥ | سليمان بن داود الطيالسي | ٧٠١ |
| الزمخشري = محمود بن عمر | | سليمان بن محمد بن أحمد المحلي | ٣٥٤ |
| زياد بن أصفر | ٣٠٩ | سليمان بن مهران الأعمش | ٥٣٦ |
| زياد بن المنذر الهمذاني | ٣٥٥ | سماك بن خرشة الأنصاري | ٦١٠ |
| زيد بن علي بن الحسين | ٢٣٦ | السهورودي = عمر بن محمد بن عبد الله | |
| زيد بن وهب | ٥٣٦ | سهيل بن أبي صالح | ٤٩١ |
| زين العابدين = علي بن الحسين | | سواد بن قارب | ٤٨٠ |
| سأبيلوس | ١٦٥ | السيوطي = عبد الرحمن بن أبي بكر | |

| الصفحة | العلم | الصفحة | العلم |
|--------|--------------------------------------|--------|--|
| ٣٤١ | طلحة بن عبيد الله | | الشافعي = محمد بن إدريس |
| ٦٠٨ | طليحة بن خويلد الأسدي | | الشريف الجرجاني = علي بن محمد بن علي |
| ٦١٣ | طيفور بن عيسى البسطامي | | الشريف المرتضى = علي بن الحسين بن موسى الحسيني |
| ١٩٤ | عائشة أم المؤمنين | | الشعبي = عامر بن شراحيل |
| ٦٩٢ | عامر بن شراحيل الشعبي | | الشهاب الخفاجي = أحمد بن محمد بن عمر |
| ٥١٧ | عامر بن وائلة الكناني | | شهاب الدين السهروردي = يحيى بن حبش |
| ٣٤٢ | عباد بن سليمان الضمري | | الشهرستاني = محمد بن عبد الكريم |
| ٥٨٢ | عباد بن يعقوب | ٣١٤ | شيبان بن سلمة السدوسي |
| ١٩٧ | عباد بن يوسف الكندي | ٤٧٤ | شيره بن شهردار الديلمي |
| ٥٤٤ | عبد الجبار الهمذاني | ٢٠١ | صالح بن حسين القرشي الهاشمي |
| ٢٤٧ | عبد الحميد بن هبة الله بن محمد | ٤١١ | صالح بن صديق النمازي |
| ١٧٣ | عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي | | الصفدي = خليل بن أيبك |
| ٤٠٩ | عبد الرحمن بن أحمد الإيجي | | صلاح الدين الأيوبي = يوسف بن أيوب |
| ١٩٦ | عبد الرحمن بن زياد الإفريقي | ٧٣٣ | صلاح بن جلال |
| ٦٢٢ | عبد الرحمن بن علي بن محمد ابن الجوزي | | الصنهاجي = محمد بن سعيد |
| ٤٣٨ | عبد الرحمن بن عمرو بن يحمدا الأوزاعي | | الصولي = محمد بن يحيى |
| ٦٣٧ | عبد الرحمن بن غنم | ٥٤٠ | الضحاك بن حُمرَة الأملوكي |
| ٧٢٧ | عبد الرحمن بن كيسان الأصم | ٦٠٨ | ضرار بن الأزور |
| ٣٨٣ | عبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي | ٣٢٦ | ضرار بن عمرو |
| ٦٥٠ | عبد الرزاق بن أحمد الكاشي | | الطبراني = سليمان بن أحمد |
| ٤٠٠ | عبد الرزاق بن همام الصنعاني | | الطحاوي = أحمد بن محمد بن سلامة |

| الصفحة | العلم | الصفحة | العلم |
|----------|-------------------------------------|----------|---|
| ٥٣١..... | عبد الله بن علي الهادي | ٣٣٨ . | عبد السلام بن محمد بن عبد الوهاب الجبائي |
| ٤٢٢..... | عبد الله بن عمر بن الخطاب | ٣٢٠..... | عبد الصمد بن عبد الله الدامغاني |
| ٣٨٥..... | عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي | ٥٢٦..... | عبد العزيز بن تمام العراقي |
| ١٧٢..... | عبد الله بن عمرو بن العاص | ٦٢١..... | عبد القادر الجيلاني |
| ٣٨٩..... | عبد الله بن محمد النجري | ٤٦٤..... | عبد الكريم بن هوازن القشيري |
| ٧٦١..... | عبد الله بن محمد بن جعفر الأصفهاني | ٣٩٧..... | عبد الله بن أحمد بن حنبل |
| ٢٢٦..... | عبد الله بن محمد بن علي | ٢٢٨..... | عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي |
| ٢٣٥..... | عبد الله بن محمد بن علي بن أبي طالب | ٦٣٦..... | عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب |
| ٦٧١..... | عبد الله بن محمود بن مودود بن بلدجي | ٥٥٦..... | عبد الله بن الحسن بن عطية الدواري |
| ٢٤١..... | عبد الله بن مسعود | ٦٠٣..... | عبد الله بن الزبير |
| ٢٢٤..... | عبد الله بن معاوية | ٣١٩..... | عبد الله بن الكواء الشكري |
| ٥٠١..... | عبد الله بن هارون الرشيد | ٦٣٥..... | عبد الله بن جعفر بن أبي طالب |
| ٣١٩..... | عبد الله بن وهب الراسبي | ٣٥٣..... | عبد الله بن حمزة الهاشمي الحسني |
| ٣١٦..... | عبد الله بن يحيى بن إياض التميمي | ٣٥٣..... | عبد الله بن زيد العنسي |
| ٢٥١..... | عبد المحمود بن داود | ٢٢١..... | عبد الله بن سبأ |
| ٣٣٠..... | عبد الملك بن عبد الله الجويني | ٣٢٣..... | عبد الله بن سعيد بن كلاب |
| ٤٩٨..... | عبد الملك بن هشام الحميري | ٢٤٤..... | عبد الله بن شرف الدين |
| ٤٥١..... | عبد الوهاب بن أحمد الشعراني | ٣٠٩..... | عبد الله بن صفار الصريمي |
| ٤٣٨..... | عبد الوهاب بن علي السبكي | ٣٨٣..... | عبد الله بن عباس |
| ١٧٥..... | عبد بن حميد | ٥١٥..... | عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي |
| ٦٠٣..... | عبهة بن كعب العنسي | ١٧٤..... | عبد الله بن عدي الجرجاني |

| الصفحة | العلم | الصفحة | العلم |
|--------|-------------------------------------|--------|--|
| ١٦٠ | علي بن أبي طالب | ٥٦٢ | عبيد الله بن الحسن العنبري |
| ٧٣٣ | علي بن أحمد الشظي | ٥٦٥ | عبيد الله بن الحسين الكرخي |
| ٦١٩ | علي بن أحمد المهائي | ٢٤٢ | عثمان بن سعيد العمري |
| ٦٥٦ | علي بن أحمد بن الحسن الحرامي | ٣٢١ | عثمان بن عفان |
| ٢٧١ | علي بن أحمد بن الموفق | ٤٠٥ | عثمان بن عمر بن أبي بكر ابن الحاجب |
| ١٧٤ | علي بن الحسن بن هبة الله ابن عساكر | ٦٦٠ | عثمان بن مظعون |
| ٤٣٨ | علي بن الحسين المسعودي | ٥٦٧ | عدي بن حاتم الطائي |
| ٢٤٤ | علي بن الحسين بن موسى الحسيني | | العراقي = أحمد بن عبد الرحيم |
| ٢٤٠ | علي بن الحسين، زين العابدين | ٤٠٩ | عز الدين بن الحسن |
| ٢٦٠ | علي بن الفضل بن أحمد الخنفرى | ٢٨٥ | العز بن عبد السلام |
| ٤٨٠ | علي بن المرتضى بن مفضل | ٢٣٤ | عزة بنت حميل |
| ٢٥٣ | علي بن عبد الكافي بن علي السبكي | | العضد الإيجي = عبد الرحمن بن أحمد الإيجي |
| ٥٥٨ | علي بن عبد الله الصايدي | ٤٣٩ | عطاء المقنع |
| ٢٨٢ | علي بن عمر بن أحمد الدارقطني | ٦٩٢ | عطاء بن أبي رباح |
| ٤٠٧ | علي بن محمد الأمدي | ٤٠١ | عكرمة بن عبد الله المدني |
| ٢٤٣ | علي بن محمد السمري | ٢٢٨ | الغلباء بن ذراع الأسدي |
| ٥٣١ | علي بن محمد الهادوي | ٦٤٢ | علي أبو خوذة |
| ٢٤١ | علي بن محمد الهادي | ١٩٧ | علي ابن المدني |
| ٤٦١ | علي بن محمد بن حبيب الماوردي | ٤٧٧ | علي الخوإاص |
| ٤٠٧ | علي بن محمد بن علي الحسيني الجرجاني | | علي الرضا = علي بن موسى |
| ٢٩٩ | علي بن محمد بن علي الصليحي | ١٧٦ | علي بن أبي بكر الهيثمي |

| العلم | الصفحة | العلم | الصفحة |
|-----------------------------------|--------|---|--------|
| علي بن موسى الرضا | ٢٤١ | فروة بن مسيك | ٦٠٦ |
| علي بن موسى بن علي الأندلسي | ٥٢٨ | الفضيل بن عياض | ٦٢١ |
| علي بن ناصر الدين الحسيني | ٥٩٣ | فيروز الديلمي | ٦٠٦ |
| علي بن يحيى الوشلي | ٥٥٩ | الفيروزآبادي = محمد بن يعقوب | |
| عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري | ٤٠٢ | القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الحسني الرسي | ٣٩٦ |
| عمر بن الخطاب | ٢١٧ | قتادة بن دعامة السدوسي | ٧٦١ |
| عمر بن علي مرشد | ٦١٤ | القدوري = أحمد بن محمد بن أحمد | |
| عمر بن محمد بن أذينة | ٥٨٣ | القرطبي = محمد بن أحمد | |
| عمر بن محمد بن عبد الله السهروردي | ٦١٣ | قرمط = حمدان بن الأشعث | |
| عمر بن موسى المخزومي | ٦١٩ | القزويني = زكريا بن محمد | |
| عمرو بن بحر الجاحظ | ٣٤٠ | قسطنطين الكبير | ١٦٠ |
| عمرو بن عوف | ٧٦٦ | قضيبة البان = الحسين بن عيسى الحسني | |
| العنسي الكذاب = عبهلة بن كعب | | كثير بن عبد الله المزني | ٧٦٧ |
| عوف بن مالك | ١٧٣ | كثير بن مروان الفهري | ٧٦٦ |
| عيسى بن سنان الحنفي | ٤٢٢ | كثير عزة | ٢٣٤ |
| عيسى بن محمد النوشري | ٢٧٠ | الكرماني = محمد بن يوسف بن علي | |
| عيسى بن موسى | ٢٢٦ | كعب بن زهير | ٤٩٤ |
| غريغوريوس بن أهرون | ١٦٥ | الكلاعي = محمد بن الحسن | |
| الغزالي = محمد بن محمد | | كميل بن زياد بن نهيك | ٦٥٤ |
| غيلان بن مسلم الدمشقي | ٣٣٧ | المأمون = عبد الله بن هارون الرشيد | |
| فاطمة الزهراء | ٢٧٧ | مالك بن أنس | ٤٤٦ |

| العلم | الصفحة | العلم | الصفحة |
|-------------------------------------|--------|--|--------|
| ماني بن فاتك | ٢٤٨ | محمد بن الحسن الشيباني | ٥٤٣ |
| الماوردي = علي بن محمد بن حبيب | | محمد بن الحسن العسكري | ٢٣٧ |
| المبارك بن محمد بن محمد الجزري | ٤١٢ | محمد بن الحسن الكلاعي | ٣٠٢ |
| مجاهد بن جبر المكي | ٤٠١ | محمد بن الحسن بن الحسين السويدي | ٧٣٣ |
| المحسن بن محمد الجشمي | ١٨٤ | محمد بن الحسن بن القاسم الحسني الداعي | ٧٣٣ |
| محمد ابن الحنفية | ٢٣٣ | محمد بن الحسن بن فورك | ٣٣١ |
| محمد الباقر = محمد بن علي بن الحسين | | محمد بن المطهر بن يحيى | ٤٧٦ |
| محمد بن إبراهيم بن المنذر | ٤٠٠ | محمد بن المفضل العفيف | ٥٥٧ |
| محمد بن إبراهيم بن شهاب الخالدي | ٧٢٨ | محمد بن النعمان الملقب بـ: شيطان الطاق | ٢٣٠ |
| محمد بن إبراهيم بن علي ابن الوزير | ١٧٧ | محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي | ٥٦٥ |
| محمد بن أبي زينب الأجدع الأسدي | ٢٢٦ | محمد بن جرير الطبري | ٣٨٣ |
| محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي | ٢١٤ | محمد بن حبان البستي | ١٩٧ |
| محمد بن أحمد بن إبراهيم القرشي | ٦٦٧ | محمد بن حسين بن عبد الصمد العاملي | ٢٥٥ |
| محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي | ٢٩٥ | محمد بن حميد بن حيان التميمي | ٦٧٣ |
| محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي | ٢٦٧ | محمد بن زكريا الرازي | ٥٢٣ |
| محمد بن إدريس الشافعي | ٣٢١ | محمد بن سعيد بن عمر الصنهاجي | ٤٦٧ |
| محمد بن إسحاق بن خزيمة | ٥٩٣ | محمد بن شاذان | ٥٨١ |
| محمد بن إسماعيل البخاري | ١٧٩ | محمد بن شبيب البصري | ٥٦٣ |
| محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق | ٢٣٥ | محمد بن شداد المسمعي | ٧٢٨ |
| محمد بن أشرف الحسيني السمرقندي | ٢٠٧ | محمد بن طاهر المقدسي الشيباني | ٧٤٧ |
| محمد بن أميل التميمي | ٥٢٦ | محمد بن عبد الرحمن السخاوي | ٦١٨ |

| العلم | الصفحة | العلم | الصفحة |
|--|--------|---|--------|
| محمد بن عبد الرحمن العلقمي | ٤٦١ | محمد بن محمد بن الحسن الطوسي | ٢٣٨ |
| محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني | ٢١٥ | محمد بن محمد بن الهذيل بن عبد الله | ٣٣٨ |
| محمد بن عبد الله البربري | ٢٨٩ | محمد بن محمد بن محمد الغزالي | ٢٦٣ |
| محمد بن عبد الله الحاكم | ١٧١ | محمد بن محمد بن محمد بن الحسن ابن نباتة | ٣٥٢ |
| محمد بن عبد الله الشبلي | ٤٩٠ | محمد بن محمود بن الحسن ابن التجار | ١٧٥ |
| محمد بن عبد الله بن الحسن الحسني | ٤١٤ | محمد بن منصور الكوفي | ٥٦٦ |
| محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد، ابن الهمام | ٣٣٣ | محمد بن منصور بن مفضل | ٥٥٧ |
| محمد بن عثمان بن سعيد العمري | ٢٤٣ | محمد بن موسى بن عيسى الدميري | ٤٦٧ |
| محمد بن علي الجواد | ٢٤١ | محمد بن نصير التميمي | ٥٩٩ |
| محمد بن علي بن الحسن العلوي | ٥٦٥ | محمد بن هارون الرشيد | ٢٦٢ |
| محمد بن علي بن الحسين | ٢٢٥ | محمد بن يحيى الذهلي | ٧٣٩ |
| محمد بن علي بن الخطيب البصري | ٢١٠ | محمد بن يحيى الصولي | ٥٠١ |
| محمد بن علي بن عطية المكي | ٦٣٥ | محمد بن يزيد بن ماجه | ١٧١ |
| محمد بن علي بن محمد الحاتمي الأندلسي | ٦١٥ | محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزآبادي | ٦١٩ |
| محمد بن علي بن وهب القشيري | ٣٢٠ | محمد بن يوسف الحسيني الجونبوري | ٢٨٣ |
| محمد بن عمر الرازي | ٢٠٨ | محمد بن يوسف بن علي الكرمانى | ٦٥٤ |
| محمد بن عمرو بن علقمة | ١٩٨ | محمد نور بخش | ٢٨٨ |
| محمد بن عيسى البرغوث | ٣٢٤ | محمود بن جرير الضبي | ٣٧٤ |
| محمد بن عيسى الترمذي | ١٧٠ | محمود بن عبد الرحمن الأصفهاني | ٢٣٩ |
| محمد بن قيس المدني | ٦٧٤ | محمود بن عمر الزمخشري | ٤٣٠ |
| محمد بن كرام السجستاني | ٣٢٤ | محمود بن محمد الملاحمي | ٣٧٩ |

| العلم | الصفحة | العلم | الصفحة |
|---------------------------------------|--------|---|--------|
| محمود بن مسعود بن مصلح الفارسي | ٢٥٠ | ملا ميرزا جان الباغوني | ٢٥٠ |
| المختار بن أبي عبيد الثقفي | ٢٣٣ | منصور اليمن = حسن بن فرج بن حوشب | |
| مختار بن محمود المعتزلي | ٥٤٣ | منصور بن نوح الساماني | ٥٢٣ |
| مزدك | ٢٤٩ | المهدي العبيدي | ٢٧١ |
| مسطح بن أثانة | ٥٣٨ | مهران بن أبي عمر العطار | ٦٧٤ |
| مسعود بن عمر التفتازاني | ٣٨٤ | مهرة بن حيدان | ٤٣٢ |
| المسعودي = علي بن الحسين | | موسى الكاظم = موسى بن جعفر | |
| مسلم بن الحجاج | ١٨٠ | موسى بن جعفر بن محمد الكاظم | ٢٤٠ |
| مسيلمة الكذاب | ٦٠٣ | موسى بن عبيدة | ٦٧٤ |
| مطرف بن شهاب | ٣٤٩ | موقف بن أحمد المكي الخوارزمي | ٥٨١ |
| معاذ بن جبل | ٥٧٢ | ميمون القداح = ميمون بن ديصان | |
| معاوية بن أبي سفيان | ١٧٢ | ميمون بن ديصان الأهوازي | ٢٥٧ |
| معبد الجهني | ٤٢١ | ميمون بن عمران | ٣١٠ |
| المعتصم = محمد بن هارون الرشيد | | الناطقة الذبياني | ٢٧٨ |
| المعز لدين الله الفاطمي | ٢٨٠ | نافع بن الأزرق الخارجي | ٣٠٧ |
| معمار بن عباد السلمي | ٣٣٩ | نجدة بن عامر الحنفي | ٣٠٨ |
| المغيرة بن سعيد البجلي | ٢٢٣ | نجيح بن عبد الرحمن السندي | ٧٦٤ |
| مقاتل بن سليمان | ٢٣١ | النسائي = أحمد بن علي | |
| المقرئزي = أحمد بن علي بن عبد القادر | | نشوان بن سعيد الحميري | ٣١٢ |
| المكتفي بالله = علي بن أحمد بن الموفق | | نصير الدين الطوسي = محمد بن محمد بن الحسن | |
| مكسانطيس | ١٦٦ | النعمان بن المنذر | ٢٧٩ |

| العلم | الصفحة | العلم | الصفحة |
|----------------------------------|--------|-----------------------------------|--------|
| النعمان بن ثابت | ٣٢٢ | وحشي بن حرب | ٦٠٩ |
| النعمان بن محمد بن منصور المغربي | ٢٧٤ | وهب بن منبه | ٣٣٤ |
| نعمة الله ولي | ٢٨٩ | يحيى بن الحسن بن موسى القرشي | ٥٥٦ |
| نعيم بن حماد البصري | ٢٣١ | يحيى بن الحسين الهادي | ٧٣٣ |
| نفيح بن الحارث الثقفي | ٥٤٢ | يحيى بن الحسين بن القاسم الحسني | ٣٤٢ |
| النمازي = صالح بن صديق | | يحيى بن حبش السهروردي | ٤٣٣ |
| النمرود بن كنعان | ٢٨٤ | يحيى بن حمزة الحسيني اليماني | ١٨٣ |
| النوي = يحيى بن شرف | | يحيى بن حميد | ٤١١ |
| الهادي بن إبراهيم بن علي الوزير | ٦٣٦ | يحيى بن سعيد القطان | ١٩٧ |
| الهادي بن يحيى المرتضى | ٥٥٥ | يحيى بن سلام الإفريقي | ٢٧٦ |
| هارون الرشيد | ٥٠١ | يحيى بن شرف النووي | ٣٧٥ |
| هاشم بن عبد مناف | ٢٧٧ | يحيى بن شمس الدين بن أحمد المرتضى | ٤٠٦ |
| هشام بن الحكم الشيباني | ٢٠٦ | يحيى بن محمد المذحجي | ٧٠٤ |
| هشام بن سالم الجواليقي | ٢٢٨ | يحيى بن معين | ٧٦٥ |
| هشام بن عبد الملك | ٢٢٥ | يحيى بن منصور بن المفضل بن الحجاج | ٤٥١ |
| هشام بن عمرو الفوطي | ٣٣٩ | يحيى بن يعمر العدواني | ٤٢١ |
| الهيثمي = علي بن أبي بكر | | يزيد بن أبي زياد القرشي | ٥٧٧ |
| هيصم بن جابر الضبعي | ٣١٨ | يعقوب بن إبراهيم بن حبيب | ٥٣٤ |
| وائلة بن الأسقع | ٧٦٥ | يعقوب بن إسحاق الإسفراييني | ٥٧٨ |
| واصل بن عطاء | ٣٢٦ | يعقوب بن زيد | ٧٦٤ |

| العلم | الصفحة | العلم | الصفحة |
|------------------------------|----------|--------------------|----------|
| يوسف بن أحمد اليماني | ٣٦٣..... | يوسف بن عمر الثقفي | ٢٢٥..... |
| يوسف بن أيوب الأيوبي | ٢٧٤..... | يوليانس | ١٦٨..... |
| يوسف بن عبد الله بن عبد البر | ٤٨١..... | يونس بن عبد الرحمن | ٢٢٩..... |



فهرس الأشعار

| الصفحة | الشاعر | الشرط الثاني | الشرط الأول |
|--------|----------------------|---------------------------|-----------------------------|
| ٦٣١ | أبو الغيث بن جميل | فانشقت الأسماء من أسمائي | تجلى لي الاسم القديم باسمه |
| ٦٣١ | = | فالأرض أرضي والسماء سمائي | وحباني الملك المهيمن وارتضى |
| ٦٨٦ | حسان بن ثابت | فشرُّكما لخيركما الفداء | أتهجوه ولست له بنُدُّ |
| ٢٣٤ | كُثَيْر عزة | ولاة العهد أربعة سواء | ألا إن الأئمة من قريش |
| ٢٣٤ | = | هم الأسباط ليس بهم خفاء | علي والثلاثة من بنيه |
| ٢٣٤ | = | وسبط غيِّبته كربلاء | فسبَّط سبط إيمان وبرُّ |
| ٢٣٤ | = | يقود الخيل يقدمها اللواء | وسبط لا يذوق الموت حتى |
| ٢٣٤ | = | مقيماً عنده غسل وماء | تراه مخيماً بجبال رضوى |
| ٢٣٤ | الشهرستاني | برضوى عنده غسل وماء | يغيب ولا يرى فيهم زماناً |
| ٣٨٤ | - | بيني وبين من أحب | مسألة الدور جرت |
| ٣٨٤ | - | لولا جفاها لم أشب | لولا مشيبي ما جفت |
| ٢٦٠ | علي بن الفضل القرمطي | وغني هزاريك ثم اطربي | خذي الدف يا هذه واضربي |
| ٢٦٠ | - | وهذا نبي بني يعرب | تولى نبي بني هاشم |
| ٢٦٠ | = | ومن فضله زاد حلّ الصبي | أحل البنات مع الأمهات |
| ٢٦٠ | = | وهذي شرائع هذا النبي | لكل نبي مضى شرعة |
| ٢٦٠ | = | وحط الصيام ولم يتعب | قد حط عنا فروض الصلاة |
| ٢٦٠ | = | وإن أمسكوا فكلي واشربي | إذا الناس صلوا فلا تنهضي |
| ٢٦٠ | = | ولا زورة القبر في يشرب | ولا تطلبي السعي عند الصفا |
| ٢٦٠ | = | من الأقربين والأجنبي | ولا تمنعي نفسك المعرسين |
| ٢٦٠ | = | وصرت محرمة للأب | فكيف تحلي لهذا الغريب |
| ٢٦٠ | = | وأسقاءه في الزمن المجذب | أليس الغراس لمن ربّه |
| ٢٦٠ | = | حلالاً فقدست من مذهب | وما الخمر إلا كماء السماء |

| الصفحة | الشاعر | الشطر الثاني | الشطر الأول |
|--------|-------------------|-------------------------------|--------------------------------|
| ٢٧٨ | النابغة الذبياني | إذا طلعت لم يبد منهن كوكب | فإنك شمس والملوك كواكب |
| ٦١٤ | ابن الفارض | إلي ونفسي باتحادي استبدت | وشكري لي والبر مني واصل |
| ٦١٤ | ابن الفارض | ولم أنس بالناسوت مظهر حكمتي | ولم أله باللاهوت عن حكم مظهري |
| ٦١٤ | ابن الفارض | وذاتي بآياتي عليّ استدلت | إليّ رسولاً كنت مني مرسلأ |
| ٦١٤ | ابن الفارض | هدى فرقة بالاتحاد تحدث | وفارق ضلال الفرق فالجمع منتج |
| ٦١٤ | ابن الفارض | إلى فئة في غيره العمر أفنت | وجلّ في فنون الاتحاد ولا تجذ |
| ٦١٤ | ابن الفارض | وإن حلّ بالإقرار بي فهي حلت | ما عقد الزنار حكماً سوى يدي |
| ٦١٤ | ابن الفارض | تنزه عن رأي الحلول عقيدتي | ولي من أتم الرؤيتين إشارة |
| ٦١٤ | ابن الفارض | ترابي قومي والخلاعة سنتي | وخلع عذاري فيك فرضي وإن أبى اد |
| ٦٦١ | حافظ إبراهيم | تسعون ألفاً والحظوظ هبات | للسيد البدوي ملك دخله |
| ٦٦١ | حافظ إبراهيم | يا أم دفر ما به أفتاك | وأنا أعذب في الحياة وليس لي |
| ٦٦١ | حافظ إبراهيم | قامت على أحجارها الصلوات | من لي بحظ النائمين بحفرة |
| ٦٦١ | | ولم يرضه مني فما وجه حيلتي | إذا ما قضى ربي بكفري بزعمكم |
| ٦٦١ | | على الجهاد ما بقينا أبدا | نحن الذين بايعوا محمداً |
| ٦٦١ | | يغوث وود بنس ذلك من ود | أعادوا بها معنى سواع ومثله |
| ٦٦١ | | كما يهتف المضطر بالصمد الفرد | وقد هتفوا عند الشدائد باسمها |
| ٦٦١ | | أهلت لغير الله جهلاً على عمد | وكم نحروا في سوحها من نحيرة |
| ٦٦١ | | ويلتمس الأركان منهن بالأيدي | وكم طائف حول القبور مقبلاً |
| ٦٦١ | | ولكن لا حياة لمن تنادي | لقد أسمعت لو ناديت حيّاً |
| ٦٦١ | | ولكن أنت تنفخ في رماذ | ولو ناراً نفخت بها أضاءت |
| ٣٠٠ | ابن هانئ | وكانما أنصارك الأنصار | فكانما أنت النبي محمد |
| ٣٠٠ | ابن هانئ | فاحكم فأنت الواحد القهار | ما شئت لا ما شاءت الأقدار |
| ٢٥١ | عبد المحمود الذمي | فما أنا إلا مسلم أتشيخ | وإن كنت أبغي ملة غير ملتي |
| ٥٢٨ | - | ويا فرقاً قد كان من قبل فاتكا | فيا ملكاً قد صار من بعد سوقة |
| ٧٦٨ | - | وليلى لا تقرر لهم بذاكا | فكل يدعي وصلاً بليلى |

| الصفحة | الشاعر | الشرط الثاني | الشرط الأول |
|----------------------|-------------|-------------------------------|-------------------------------|
| ٦٤٨ت | كعب بن زهير | مهند من سيوف الله مسلول | إن الرسول لسيف يستضاء به |
| ٦٤٨ت | كعب بن زهير | ببطن مكة لَمَّا أسلموا زولوا | في فتية من قريش قال قائلهم |
| ٦٢٠ | ابن الفارض | ضلالاً وعقلي عن هداي به عقل | وفي حبها بعثُ السعادة بالشقا |
| ٦٢٠ | ابن الفارض | وخلّ سبيل الناسكين وإن جلوا | تمسك بأذيال الهوى وأخلع الحيا |
| ١٨١ت | ابن حزم | على ما بدا حتى يقوم دليلُ | وما أنا إلا ظاهري وإنسي |
| ٦٥٩ت | - | فإن القول ما قالت حذامُ | إذا قالت حذام فصدّقوها |
| ٦٦٦ت | - | ويوشك أن يكون لها اضطرام | أرى خلل الرماد وميض جمر |
| ٧١٣ | - | إلى مقالتنا يا مرحباً بهم | وإن يقولوا بلا كيف فقد رجعوا |
| ٦٦٦ت | ابن عربي | سواء علينا نشره ونظامه | وكل كلام في الوجود كلامه |
| ٤٢٠ | - | ما لا يفوه به التقي المسلمُ | يا ضلة الغالين حيث توهموا |
| ٤٢٠ | - | من ذاته والوصف ما لم يعلموا | قالوا إله العرش ليس بعالم |
| ٤٢٠ | - | وعليه ديجور الغواية مظلمُ | هذي مقالة من همو في متلف |
| ٢٢٨ت | - | نبياً وسبطيه وشيخاً وفاطما | توليت بعد الله في الدين خمسة |
| ٤٩٦ | - | أسماء أشياء لم توجد ولم تكن | الجود والغول والعنقاء ثالثة |
| ٤٩٦ | - | بما لاقيت عند رحي بطان | ألا من مبلغ فتیان فهم |
| ٤٩٦ | - | بشهب كالصحيفة صحصحان | بأنني قد لقيت الغول تهوي |
| ٦٤٠ | - | ولا تصدقنا ولا صلينا | والله لولا الله ما اهتدينا |
| ٦٤٠ت | - | وثبت الأقدام إن لاقينا | فاغفر فداءً لك ما اقتفينا |
| ٦٤٠ت | - | إننا إذا صيح بنا أتينا | وألقيت سكينه علينا |
| وبالصياح عولوا علينا | | | |
| ٥٢٨ | علي بن موسى | مطايا إذا ما حاول المرء أقصاه | ولا تعمل الأمثال فهي بعلمنا |
| ٢٥٣ت | - | تحيرَ دلّوه بأوضح حجة | أيا علماء الدين ذمي دينكم |
| ٢٥٣ت | ابن تيمية | مخاصم رب العرش باري البرية | سؤالك يا هذا سؤال معاند |
| ٢٥٣ت | ابن تيمية | قديماً به إبليس أصل البلية | فهذا سؤال خاصم الملاء العلاء |

| الصفحة | الشاعر | الشطر الثاني | الشطر الأول |
|--------------|------------|------------------------------|--------------------------------|
| ٦١٥ ت | ابن الفارض | وبي حانة الخمار عين طليعة | فبي مجلس الأذكار سمع مطالع |
| ٦١٥ ت | ابن الفارض | فما بار بالإنجيل هيكل بيعة | وإن بار بالتنزيل محراب مسجد |
| ٦١٥ ت | ابن الفارض | يناجي بها الأحبار في كل ليلة | وأسفار توراة الكلّيم لقومه |
| ٦١٥ ت، ٦٢٦ ت | ابن الفارض | فلا وجه للإنكار بالعصبية | وإن خرّ للأحجار في البُدّ عاكف |
| ٦١٥ ت | ابن الفارض | عن العار بالإشراك بالوثنية | فقد عبدَ الدينارَ معنى منزّه |
| ٦٤٠ | - | فارحم الأنصار والمهاجرة | لا عيش إلا عيش الآخرة |



الفرق والطوائف والأمر

| الصفحة | الفرقة | الصفحة | الفرقة |
|--------|----------|--------|--------------|
| ٣٣٨ | البصرية | ٣١٦ | الإباضية |
| ٣٣٨ | البعلوية | ٣٣٨ | الإخشيديّة |
| ٣٢٧ | البكرية | ٣١٣ | الأخنسية |
| ٣٣٨ | البهشية | ١٦٧ | الأرمن |
| ٣١٢ | البياضية | ٣٠٧ | الأزارقة |
| ٢٢٣ | البيانية | ٧٥٦ | الإسحاقية |
| ٣١٨ | البيهسية | ٣٢٨ | الأشعرية |
| ٧٥٧ | التاركية | ٢٣٤ | أصحاب الرجعة |
| ١٦٥ | الترك | ٣٣٨ | أصحاب النظام |
| ٣١٤ | الثعالية | ٢٦٢ | البابكية |
| ٣٣٩ | الثمامية | ٢٥٦ | الباطنية |
| ٢١٦ | الثنوية | ٢١٨ | البانان |
| ٣٤٠ | الجاحظية | ٣٤٨ | البترية |
| ٣٤٨ | جارودية | ٢٣٣ | البداحية |
| ٣٤٨ | الجزيرية | ٣٩٣ | البراهمة |
| ٣٣٧ | الجعفرية | ١٦٤ | البربر |
| ١٦٧ | الجلالفة | ١٦٧ | برجان |
| ٢٢٤ | الجناحية | ٣٢٤ | البرغوثية |
| ٣٢٥ | الجهمية | ٢٣٢ت | البركوكية |
| ١٦٤ | الحبشة | ٣٣٩ | البشرية |

| الصفحة | الفرقة | الصفحة | الفرقة |
|--------|--------------|--------|------------|
| ٣٢٤ | الزعرانية | ٧٥٩ | الحرقية |
| ٣٤٧ | الزيدية | ٧٤٥ | الحشوية |
| ٧٥٨ | السائية | ٣١٥ | الحفصية |
| ٧٥٨ | السارقية | ٦١١ | الحلولية |
| ٧٥٧ | الساكنية | ٣١١ | الحمزية |
| ٢٢١ | السيئية | ٧٤٥ | الحمزية |
| ٣٤٨ | سليمانية | ٣١٢ | الخازمية |
| ١٦٧ | السودان | ٢٦٢ | الخرمية |
| ٣١١ | الشعبية | ٧٥٧ | الحُشبية |
| ٧٥٥ | الشمراخية | ٧٥٦ | الخطابية |
| ٣١٤ | الشيانية | ٧٥٣ | الخلفية |
| ٢٣٠ | الشيطانية | ٣٠٧ | الخوارج |
| ٣٤٨ | الصالحية | ٢١٦ | الدهرية |
| ٣٠٩ | الصفرية | ٢١٥ | الدوستانية |
| ١٦٤ | الصقالبة | ٢٢٨ | الذمية |
| ٣١٣ | الصلتية | ٢٣٦ | الرافضة |
| ١٦٤ | الصين | ٢٣٢ | الرزامية |
| ٣٢٦ | الضرارية | ٣١٤ | الرشيدية |
| ٣٩٣ | الطبيعية | ٣٠١ | رُعين |
| ٢١٦ | عباد الأصنام | ١٦٧ | الروس |
| ٣١٥ | المجاردة | ١٦٦ | الروم |
| ٧٥٧ | العمدية | ٢٢٩ | الزرارية |

| الصفحة | الفرقة | الصفحة | الفرقة |
|--------|--------------------|--------|------------|
| ٣١٣ | المجهولية | ٢٢٧ | الغرايبة |
| ٢١٦ | المجوس | ٣٣٧ | الغيلانية |
| ٣٤٨ | المخترة | ٧٥٩ | الفانية |
| ٣٢٤ | المستدركة | ١٦٣ | الفرس |
| ٦١١ | المطاوعة | ٣٠٩ | الفضيلية |
| ٣٤٨ | المطرفية | ٢١٨ | الفلاسفة |
| ٣٣٧ | المعتزلة | ١٦٣ | القبط |
| ٣١٢ | المعلومية | ٢٢٢ | الكاملية |
| ٣٣٩ | المعمرية | ٣٢٤ | الكرامية |
| ٢٢٣ | المغيرية | ٢٣٤ | الكرية |
| ٢٣٢ | المفوضة | ١٦٧ | الكرج |
| ٧٥٧ | المفوضة | ٣٢٣ | الكألانية |
| ٣١٥ | المكرمية | ١٦٣ | الكلدانيون |
| ٦٢٣ | الملامتية | ٧٥٤ | الكنزية |
| ٢٢٤ | المنصورية | ٧٥٤ | الكوزية |
| ٧٥٦ | المنصورية | ٢١٥ | الكوسانية |
| ٤٣٢ | المهرة | ٢٣٣ | الكيسانية |
| ٣١٠ | الميمونية | ١٦٧ | اللان |
| ٧٥٥ | الميمونية | ١٩٩ | اللاويون |
| ٢٣٥ | الناووسية | ٢٤٨ | المانوية |
| ٣٢٣ | النجارية | ٢٣٥ | المباركية |
| ٣٠٨ | النجادات (النجدية) | ٣٢٣ | المُجبرة |

| الصفحة | الفرقة | الصفحة | الفرقة |
|----------|------------|----------|----------|
| ٣٣٧..... | الواصلية | ٥٩٩..... | النصيرية |
| ٧٥٨..... | الوزنية | ٥٩٩..... | النميرية |
| ٣٠١..... | يافع | ٣٤٨..... | هادوية |
| ٣١٧..... | اليزيدية | ٣٣٨..... | الهذلية |
| ١٦٣..... | اليونانيون | ٢٢٨..... | الهشامية |
| ٢٢٩..... | اليونسية | ٣٣٩..... | الهشامية |
| | | ١٦٥..... | الهند |



فهرس الأماكن

| الصفحة | المكان | الصفحة | المكان |
|--------|-------------|--------|------------|
| ٤٣٠ | الجرجانية | ٢٧٥ | إربل |
| ٣١٩ | الجزيرة | ٤٠٥ | أسنا |
| ٣٣٠ | جُوبن | ٥٦١ | أمل |
| ٣٠٢ | جيشان | ٢٦٩ | الأهواز |
| ٥٣٢ | الحِجرة | ٤٣٦ | بابل |
| ٣٠٢ | حراز | ٦٤٧ | بارق |
| ٣١٧ | حران | ٣٤٠ | بالس |
| ٤٣٢ | حضر موت | ٥٠١ | بندون |
| ٢٣٤ | خراسان | ٥٩٢ | برقة |
| ٢٦٢ | حُرمة | ٤١١ | بست |
| ٢٥٩ | خفان | ٣١٠ | بلخ |
| ٥٨١ | خوارزم | ٢٦٢ | البند |
| ٢٥٧ | خوزستان | ٣٥٤ | بنو شهاب |
| ٤٤٠ | دومة الجندل | ٣٠٣ | بيت ريب |
| ٤٦٠ | الروذ | ٣٨٤ | تفتازان |
| ١٦٦ | روما | ٢٠٨ | التيمن |
| ٣٢٣ | الري | ٢٣٤ | جبال رضوى |
| ٢٥٩ | زُبالة | ٢٠٨ | جبال فاران |
| ٤٣٠ | زمخشر | ٢٩٩ | جبل مسار |
| ٢٠٨ | ساعير | ٣٠٢ | جبل مسور |
| ٣١١ | سجستان | ٦٠٠ | جيلة |
| ٢٧١ | سجلماسة | ٣٢٨ | جَبِي |

| الصفحة | المكان | الصفحة | المكان |
|----------|-------------|----------|--------------|
| ٢٢١..... | المدائن | ٤٣٢..... | سقطرى |
| ٣٤١..... | مرّان | ٢٦٩..... | سلمية |
| ٥٣٢..... | المراوعة | ٥٠٢..... | سناباذ |
| ٣٥٤..... | مصانع حمير | ٥٣٢..... | سهام |
| ٦١٩..... | مهائم | ٤٣٣..... | سهرورد |
| ٤٢١..... | نسا | ٣١٢..... | صَبْر |
| ٤٦٥..... | نصيبين | ٣٤٠..... | صفين |
| ٢٧٨..... | النعمانية | ٣٠٢..... | عدن لاعة |
| ١٦٧..... | النوبة | ٦٤٧..... | العُذيب |
| ٣٧٥..... | نوى | ٢٧٨..... | غازي قرقيسيا |
| ٧٣٩..... | نيسابور | ٦٤٧..... | الغوير |
| ٣٠٣..... | هجر | ٤٠٩..... | فَلَلَة |
| ٥٨١..... | همدان | ٢٥٩..... | فيد |
| ٣٤١..... | وادي السباع | ٤٣٣..... | القابون |
| ٣١٧..... | واسط | ٣٥٤..... | قاعة |
| ٣٥٤..... | وقش | ٢٩٩..... | قتر |
| ٥١٦..... | اليمامة | ٦٤٣..... | كمران |
| | | ٥٣٢..... | مُجَبِّح |



فهرس مراجع ومصادر الدراسة والتحقيق

أولاً: المراجع المخطوطة:

- ★ إسبال المطر على قصب السكر للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير، مخطوط لدي .
- ★ الإشارة المهمة إلى صحة حديث افتراق الأمة للعلامة محمد بن إبراهيم بن المفضل بن إبراهيم ابن علي بن الإمام شرف الدين، خ ضمن مجموع، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ الإفادة للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، خ، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ البدر الساري شرح واسطة الدراري لمحمد بن عز الدين المفتي، خ، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ تاريخ بني الوزير لأحمد بن عبد الله الوزير، خ، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ تفسير غرائب القرآن ورغائب الفرقان لنظام الدين الحسن بن محمد القمي النيسابوري، بتحقيق زكريا عميران، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- ★ الجامع الكافي (جامع آل محمد) لأبي عبد الله الحسيني، مخطوط، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ جلاء الأبصار للحاكم الجشمي، خ، ومنه نسخة مصورة بالدجتل في مؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ جواب سؤال عن تشكل الولي في صور متعددة للحافظ ابن الوزير، خ ضمن مجموع لمؤلفه، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ جواب من سأل عن اختلاف المعتزلة والأشعرية في حمد الله على الإيمان للعلامة محمد بن إبراهيم الوزير، خ بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، ضمن مجموع برقم (٦٩٨).

- ★ الجوهرة الخالصة عن الشوائب في العقائد المتقومة على جميع المذاهب للدماغاني، خ، ومنها نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ دامغ الأوهام في شرح كتاب رياضة الأفهام للإمام المهدي أحمد بن يحيى، خ، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ الديباج النضير للدواري، خ، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ الزهر في أعيان العصر للمؤلف يحيى بن الحسين، مخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، برقم (٤٢٤) مجاميع.
- ★ الزيادات للمؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، خ، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ شرح أبيات في التصوف للعلامة محمد بن إبراهيم الوزير، خ ضمن مجموع برقم (٦٩٨)، بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء.
- ★ شرح الآيات الخمسمائة للنجري، خ، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ شرح التحقيق في الإكفار والتفسيق للإمام المهدي أحمد بن يحيى، خ ضمن غايات الأفكار، بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، برقم (٥٨٧).
- ★ الصحائف الإلهية للسمرقندي، مخطوط ضمن مجموع بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، برقم (٧٤١).
- ★ طبقات الزيدية الصغرى [المستطاب] للمؤلف المؤرخ العلامة يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد، مخطوط، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ غرر الفوائد شرح نكت الفرائد للمهدي أحمد بن يحيى، خ، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ الغيث المدرار على الأزهار للمهدي أحمد بن يحيى، خ، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ القلائد في شرح العقائد للنجري، خ، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.

- ★ مختصر في علوم الحديث للحافظ محمد بن إبراهيم الوزير، خ لدي بخط والدي رحمته.
- ★ المعراج إلى كشف أسرار المنهاج للإمام عز الدين بن الحسن، خ، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ معيار أغوار الأفهام في الكشف عن مناسبات الأحكام لعبد الله بن محمد النجري، خ، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ المناقب والمثالب لقاضي العبيدية بمصر النعمان بن محمد، خ، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ منهاج المتقين في العلم والعمل والإخلاص لداود بن كامل الحجري، خ، ومنه نسخة مصورة بالدجتل بمؤسسة الإمام زيد بن علي بصنعاء.
- ★ المنية والأمل شرح الملل والنحل للإمام أحمد بن يحيى المرتضى، مخطوط ضمن الجزء الأول من غايات الأفكار، بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، برقم (٥٨٢).
- ★ نصره الحق وخذلان الباطل وتمييز المنهج القويم عن المائل للعلامة محمد بن علي قيس، خ بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء، ضمن مجموع رقم (٦٥).

ثانياً: المراجع المطبوعة:

- ★ الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري بتحقيق الدكتور فوقية حسين محمود، ن دار الأنصار، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٩٧هـ.
- ★ أبجد العلوم لصديق حسن القنوجي بتحقيق عبد الجبار زكار، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٧٨م.
- ★ الأبحاث المسددة في فنون متعددة للمقبلي مع ذيلها لابن الأمير بتحقيق القاضي عبد الرحمن الإيراني، ن وزارة الإعلام والثقافة بالجمهورية اليمنية، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٢م.
- ★ إبطال دعوى الإجماع على تحريم مطلق السماع للشوكاني بتحقيق محمد صبحي حلاق، ضمن الفتح الرباني (١٠/٥١٩٩).
- ★ اتعاط الحنفا بأخبار الفاطميين الخلفا للمقريزي بتحقيق الدكتور جمال الدين الشيال، ن مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.

- ★ الإلتقان في علوم القرآن للسيوطي بتحقيق سعيد المنذوب، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- ★ إثبات نبوة النبي ﷺ للإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني بتحقيق عبد الكريم جدبان، ط مكتبة التراث الإسلامي، صعدة، الجمهورية اليمنية، ط ١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- ★ إجابة السائل شرح بغية الأمل لابن الأمير بتحقيق أ.د/ حسن الأهدل والقاضي حسين السياغي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- ★ الآحاد والمثاني لابن أبي عاصم بتحقيق الدكتور باسم فيصل، ط دار الراية، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- ★ الأحاديث المختارة للضياء المقدسي بتحقيق عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ن مكتبة النهضة الحديثة، مكة المكرمة، السعودية، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ★ الاحتجاج على أهل اللجاج للطبرسي، ن مكتبة المرتضى، مشهد، إيران، ١٤٠٣هـ.
- ★ أحكام الجناز للألباني، ط مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- ★ الأحكام السلطانية والولايات الدينية للماوردي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ★ الأحكام في الحلال والحرام للهادي يحيى بن الحسين بن القاسم، ط ١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- ★ أحكام القرآن للشافعي بتحقيق عبد الغني عبد الخالق، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ.
- ★ إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام لابن دقيق العيد بتحقيق مصطفى شيخ مصطفى ومدثر سندس، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- ★ الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم، ط دار الحديث، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٠٤هـ.
- ★ إحياء علوم الدين للغزالي بتخريج الحافظ العراقي وتعليق أحمد علي سليمان، ط دار الغد الجديد، المنصورة، مصر، ط ١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- ★ أخبار الزمان للمسعودي، ط دار الأندلس، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.
- ★ الاختيار لتعليل المختار لابن بلدجي الموصلي بتعليق محمد أبي دقيقة، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- ★ أدب الدنيا والدين للماوردي بتحقيق مصطفى السقا، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ★ أدب الطلب ومنتهى الإرب لشيخ الإسلام الشوكاني بتحقيق عبد الله السريحي، ط دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- ★ الأذكار للنووي، ط دار الكتب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ★ إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي للشوكاني بتحقيق محمد صبحي حلاق، ضمن الفتح الرباني (٢/ ٨٢٥).
- ★ إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول للشوكاني بتحقيق الدكتور شعبان محمد إسماعيل، ط دار الكتبي، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٠٣هـ، ١٩٩٢م.
- ★ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني، ط المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ★ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر النمري بتحقيق علي محمد الجاوي، ط دار الجيل، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ★ الأسماء والصفات للبيهقي بتحقيق عماد الدين أحمد حيدر، ط دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٩م.
- ★ الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني بتحقيق علي محمد الجاوي، ن دار الجيل، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- ★ أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشنقيطي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- ★ أطلس الوطن العربي والعالم لجماعة من المؤلفين، ن مؤسسة جيو بروجكتس، بيروت، لبنان، ط ٥، ١٩٨٩م.
- ★ الاعتصام لأبي إسحاق الشاطبي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- ★ الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي بتحقيق أحمد عصام الكاتب، ط دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠١هـ.

- ★ أعلام المؤلفين الزيدية لعبد السلام الوجيه، ن مؤسسة الإمام زيد بن علي، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- ★ إعلام الموقعين لابن القيم بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط دار الجيل، بيروت، لبنان، ١٩٧٣م.
- ★ الإعلام بقواطع الإسلام لابن حجر الهيتمي، مطبوع بآخر الجزء الثاني من الزواجر عن اقتراف الكبائر له، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- ★ الأعلام لخير الدين الزركلي، ط دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ٦، ١٩٨٤م.
- ★ إغاثة الله فان من مصائد الشيطان لابن القيم بتحقيق محمد حامد الفقي، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣٩٥هـ، ١٩٧٥م.
- ★ الإفادة في تاريخ أئمة الزيدية لأبي طالب يحيى بن الحسين الهاروني بتحقيق محمد يحيى سالم عزان، ن دار الحكمة اليمانية، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- ★ افتراق الأمة إلى نيف وسبعين فرقة للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير بتحقيق سعد السعدان، ن دار العاصمة، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٥هـ.
- ★ الاقتصاد في الاعتقاد لأبي حامد الغزالي، ن دار ومكتبة الهلال، لبنان، ط ١، ١٩٩٣م.
- ★ اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية بتحقيق محمد حامد الفقي، ط مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٣٦٩هـ.
- ★ آكام المرجان بأحكام الجان لبدر الدين بن عبد الله الشبلي بتحقيق إبراهيم محمد الجمل، مطبوع باسم: غرائب وعجائب الجن كما يصورها القرآن والسنة، ن مكتبة القرآن، القاهرة، مصر.
- ★ الأم للإمام الشافعي، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣٩٣هـ.
- ★ الإمام زيد بن علي المفترى عليه لشريف الخطيب، ن المكتبة الفيصلية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ★ الإنصاف في حقيقة الأولياء وما لهم من الكرامات والألطف للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير بتحقيق حسن بن علي العواجي، ط ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- ★ الآيات البيئات في عدم سماع الأموات لعثمان بن محمود الألوسي بتحقيق الألباني، ط المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ٤.
- ★ إيثار الحق على الخلق في رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد للعلامة محمد بن إبراهيم الوزير، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

- ★ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل باشا البغدادي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ★ الإيضاح لما خفا من الاتفاق على تعظيم صحابة المصطفى للمؤلف العلامة يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد بتحقيق الأستاذ عبد الرحمن عبد القادر المعلمي، ن مكتبة الصحابة، الشارقة، الإمارات، ط ١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٦م.
- ★ بحار الأنوار للمجلسي، ط مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤٠٤هـ.
- ★ بحث في حديث «إن الله خلق آدم على صورته» للشوكاني بتحقيق محمد صبحي حلاق، ضمن الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني (١/٤٢٥).
- ★ بحث في حكم المولد النبوي لشيخ الإسلام الشوكاني بتحقيق محمد صبحي حلاق، ضمن الفتح الرباني (٢/١٠٧٧).
- ★ بحث في وجود الجن لشيخ الإسلام الشوكاني بتحقيق محمد صبحي حلاق، ضمن الفتح الرباني (١/٤٥٣).
- ★ البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، ن دار الحكمة اليمنية، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ١، ١٣٦٦هـ، ١٩٤٧م.
- ★ البداية والنهاية للحافظ ابن كثير بتحقيق علي شيري، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ★ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ★ البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير لابن الملقن بتحقيق مصطفى أبي الغيط وآخرين، ن دار الهجرة، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- ★ البرهان في علوم القرآن للزركشي بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر، ط ١، ١٣٧٦هـ، ١٩٥٧م.
- ★ البغية في مسألة الرؤية لشيخ الإسلام الشوكاني بتحقيق محمد صبحي حلاق، ضمن الفتح الرباني (٢/٧٠٣).
- ★ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروز آبادي بتحقيق محمد المصري، ن جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ.

- ★ بلوغ المرام من أدلة الأحكام للحافظ ابن حجر العسقلاني، ن مكتبة نزار الباز، مكة المكرمة، السعودية، ط٢، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- ★ بهجة الزمن في تاريخ اليمن للمؤلف العلامة يحيى بن الحسين بن القاسم بتحقيق الدكتورة أمة الغفور الأمير، ن مؤسسة الإمام زيد بن علي، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.
- ★ بهجة المحافل وبغية الأمان في تلخيص المعجزات والسير والشمائل لأبي زكريا يحيى بن أبي بكر العامري اليمني بشرح جمال الدين محمد بن أبي بكر الأشخر بتحقيق الشيخ زكريا عميرات، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- ★ تاج العروس من جواهر القاموس لمحمد مرتضى الزبيدي بتحقيق جماعة من المحققين، ط دار الهداية، القاهرة، مصر.
- ★ تاريخ ابن خلدون، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٤.
- ★ تاريخ اربل لشرف الدين بن أبي البركات المبارك بن أحمد الأربلي بتحقيق سامي الصقار، ن وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ١٩٨٠م.
- ★ تاريخ الإسلام للذهبي بتحقيق الدكتور عمر عبد السلام تدمري، ط دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- ★ تاريخ الأمم والملوك للإمام أبي جعفر محمد بن جرير الطبري بمراجعة وتصحيح وضبط نخبة من العلماء، ن مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.
- ★ تاريخ الخلفاء للسيوطي بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م.
- ★ تاريخ الخميس في أحوال أنفيس نفيس للشيخ حسين بن محمد بن الحسن الدياربيكري، ن مؤسسة شعبان، بيروت، لبنان.
- ★ التاريخ الكبير للبخاري بتحقيق السيد هاشم الندوي، ط دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ★ تاريخ اليمن (عصر الاستقلال عن الحكم العثماني الأول) للمؤرخ محسن بن الحسن أبي طالب بتحقيق عبد الله الحبشي، ط مطابع المفضل للأوفست، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.

- ★ تاريخ اليمن الحديث والمعاصر للدكتور حسين العمري، ط دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- ★ تاريخ اليمن في الإسلام للدكتور عبد الرحمن الشجاع، ط دار الفكر المعاصر، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط٣، ١٩٩٩م.
- ★ تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ★ تاريخ دمشق لابن عساكر بتحقيق علي شيري، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- ★ تاريخ مختصر الدول لابن العبري، ط دار المسيرة، بيروت، لبنان.
- ★ التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين لأبي المظفر طاهر بن محمد الإسفراييني بتحقيق كمال يوسف الحوت، ط عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- ★ تبين الحقائق شرح كنز الدقائق لفخر الدين الزيلعي، ط دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر، ١٣١٣هـ.
- ★ تحرير الأحكام الشرعية على مذهب الإمامية لابن المطهر الحلي بتحقيق إبراهيم البهادري، ن مؤسسة الإمام الصادق، إيران، قم، ط١، ١٤٢٢هـ.
- ★ التحف في مذاهب السلف للشوكاني بتحقيق محمد صبحي حلاق، ن مكتبة الإرشاد، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- ★ تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي للمباركفوري، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ★ تحفة الأسماع والأبصار بما في السيرة المتوكلية من غرائب الأخبار للمطهر بن محمد الجرزموزي بتحقيق عبد الحكيم الهجري، ط مؤسسة الإمام زيد بن علي، عمان، الأردن، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- ★ تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين للشوكاني، ط مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ★ تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن للعلامة الحسين بن عبد الرحمن الأهدل بتحقيق عبد الله الحبشي، ط المجمع الثقافي، أبو طبي، الإمارات العربية المتحدة، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- ★ التحقيق في الإكفار والتفسيق للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى، ط ضمن مقدمة البحر الزخار.

- ★ التحقيق في تقرير أدلة الإكفار والتفسيق للإمام يحيى بن حمزة بدراسة وتحقيق ناصر محمدي محمد جاد، رسالة علمية غير منشورة بمكتبة كلية دار العلوم، جامعة القاهرة.
- ★ تخجيل من حرف التوراة والإنجيل لأبي البقاء القرشي بتحقيق محمود عبد الرحمن قدح، ط مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- ★ تخريج أحاديث مشكاة المصابيح للألباني، ط المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ★ تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزيلعي بتحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، ط دار ابن خزيمة، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٤هـ.
- ★ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للسيوطي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
- ★ تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب لداود الأنطاكي، ط دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ★ تذكرة الحفاظ للذهبي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١.
- ★ تذكرة المحتاج إلى أحاديث المنهاج لابن الملقن بتحقيق حمدي السلفي، ط المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٤م.
- ★ التذكرة الفاخرة في فقه العترة الطاهرة للحسن بن محمد النحوي بتحقيق حميد جابر عبيد، ن مركز التراث والبحوث اليمني، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ١، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م.
- ★ تراجم الرجال المذكورة في شرح الأزهار للعلامة أحمد بن عبد الله الجنداري، ط ضمن ج ١ من شرح الأزهار، ن مكتبة غمضان، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- ★ الترغيب والترهيب للحافظ المنذري بتحقيق إبراهيم شمس الدين، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ.
- ★ تشنيف المسامع بجمع الجوامع لبدر الدين الزركشي بتحقيق أبي عمرو الحسيني، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
- ★ تصفية القلوب من أدران الأوزار والذنوب للإمام يحيى بن حمزة بتحقيق الدكتور حسن محمد الأهدل، ط مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط ٣.

- * تطهير الاعتقاد عن أدران الإلحاد لابن الأمير الصنعاني بتحقيق محمد حامد الفقي، ط دار الفتح، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، ط ١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- * تعجيل المنفعة برجال الأربعة لابن حجر، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- * التعريفات للشريف علي بن محمد الجرجاني بتحقيق إبراهيم الأبياري، ط دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- * تعطير الأنام في تعبير المنام لعبد الغني النابلسي، ط دار الفكر، بيروت، لبنان.
- * تفسير ابن أبي حاتم بتحقيق أسعد محمد الطيب، ط المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.
- * تفسير البيضاوي، ط مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- * تفسير الثمرات الياصرة للفقير يوسف بن عثمان، ن وزارة العدل اليمنية، ط ١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- * تفسير القرآن العظيم لابن كثير بتحقيق سامي بن محمد سلامة، ن دار طيبة، الرياض، السعودية، ط ٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- * تفسير القرآن لعبد الرزاق بن همام الصنعاني بتحقيق الدكتور مصطفى مسلم محمد، ط مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٠هـ.
- * التفسير الكبير (مفتاح الغيب) للرازي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- * تفسير آيات الأحكام لمحمد علي الصابوني، ط دار عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- * التفسير والمفسرون للدكتور محمد حسين الذهبي، ط دار القلم، بيروت، لبنان، ط ١.
- * تقرب التهذيب لابن حجر العسقلاني بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
- * تليس إبليس لابن الجوزي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- * التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافي الكبير للحافظ ابن حجر العسقلاني بتحقيق عبد الله هاشم يماني، المدينة المنورة، السعودية، ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.

- ★ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر بتحقيق مصطفى العلوي ومحمد البكري، ن وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، ١٣٨٧هـ.
- ★ تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي لبرهان الدين البقاعي ضمن كتاب «مصرع التصوف» بتحقيق عبد الرحمن الوكيل، ن مكتبة عباس الباز، مكة المكرمة، السعودية، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- ★ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة لابن عراق الكناني بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله الغماري، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ.
- ★ تهذيب الأسماء واللغات للنووي، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩٦م.
- ★ تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ★ تهذيب الكمال في أسماء الرجال للمزي بتحقيق الدكتور بشار عواد، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٥م.
- ★ توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الآثار للعلامة الأمير بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر.
- ★ التيسير بشرح الجامع الصغير لزين الدين المناوي، ن مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، السعودية، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ★ تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان للشيخ عبد الرحمن بن ناصر السعدي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- ★ جامع الأحاديث (الجامع الصغير وزوائده والجامع الكبير: قسم الأقوال) للسيوطي جمع وترتيب عباس أحمد صقر وأحمد عبد الجواد، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، إعادة طبع، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- ★ جامع الأصول في أحاديث الرسول لابن الأثير، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- ★ جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري بتحقيق أحمد محمد شاكر، ط مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
- ★ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر بتحقيق أبي الأشبال الزهيري، ط دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

- ★ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ★ الجواب المنير على قاضي بلاد عسير لشيخ الإسلام الشوكاني بتحقيق محمد صبحي حلاق، ضمن الفتح الرباني (٧/٣٣٠٣).
- ★ الجواهر المضية في طبقات الحنفية لأبي محمد عبد القادر بن أبي الوفاء القرشي، ن مير محمد كتب خانه - كراتشي، باكستان.
- ★ الحاوي الكبير شرح مختصر المزني للماوردي بتحقيق الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- ★ الحاوي في الفتاوي للسيوطي بتحقيق خالد طرطوشي، ط دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٥م.
- ★ الحدائق الوردية في مناقب أئمة الزيدية للعلامة حميد المحلي بتحقيق الدكتور مرتضى المحطوري، ن مركز بدر العلمي والثقافي، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- ★ الحركات الباطنية في العالم الإسلامي للدكتور محمد الخطيب، ن مكتبة الأقصى، عمان، الأردن، ٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- ★ الحسن بن أحمد الجلال: حياته وفكره لأحمد عبد العزيز المليكي، رسالة علمية، ن جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية، ٢٠٠٥م.
- ★ حقائق التفسير لأبي عبد الرحمن السلمي بتحقيق سيد عمران، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
- ★ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، ط دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ٤، ١٤٠٥هـ.
- ★ الحور العين لنشوان الحميري بتحقيق كمال مصطفى، ط دار آزال، بيروت، لبنان، ٢، ١٩٨٥م.
- ★ حياة الحيوان الكبرى للدميري بتصحيح عبد اللطيف سامر، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ٣، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- ★ حياة عالم وأمير للقاضي محمد بن علي الأكوغ، ن مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

- ★ الخصائص الكبرى للسيوطي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ★ الخصائص لابن جني بتحقيق محمد علي النجار، ط عالم الكتب، بيروت، لبنان.
- ★ الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثني عشرية للعلامة محب الدين الخطيب بتحقيق محمد مال الله، ط المطبعة الفنية، القاهرة، مصر.
- ★ الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٩٩٣م.
- ★ الدر النضيد في إخلاص التوحيد لشيخ الإسلام الشوكاني بتحقيق أم الحسن محفوظة بنت علي شرف الدين، ضمن الفتح الرباني (١/٢٧٩).
- ★ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر العسقلاني بتحقيق محمد عبد المعيد ضان، ن مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الهند، ط ٢، ١٣٩٢هـ، ١٩٧٢م.
- ★ الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي بتحقيق محمد عبد القادر عطا، ط دار الاعتصام، القاهرة، مصر.
- ★ الدعوات الكبير للبيهقي بتحقيق بدر بن عبد الله البدر، ن مركز المخطوطات والتراث والوثائق، الكويت، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- ★ الديباج الوضي في الكشف عن أسرار الوصي للإمام يحيى بن حمزة بتحقيق خالد المتوكل، ن مؤسسة الإمام زيد بن علي، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- ★ ديوان ابن الفارض بتحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، ط دار الفكر، عمان، الأردن، ١٩٨٥م.
- ★ ديوان الشوكاني "أسلاك الجواهر نظم مجدد القرن الثالث عشر" بتحقيق الدكتور حسين العمري، ط دار الفكر، دمشق، سوريا، ط ٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- ★ ذيل تاريخ بغداد لابن النجار بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م.
- ★ ربيع الأبرار ونصوص الأخبار للزمخشري بتحقيق عبد الأمير مهنا، ن مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- ★ رسائل وأبحاث في حديث الافتراق، يتضمن ثلاث رسائل للشيخ أحمد بن مطير والعلامة المقبلي وشيخ الإسلام الشوكاني جمعها وحققها عبد الله السريحي، ن مكتبة صنعاء الأثرية، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.

- ★ الرسالة القشيرية لأبي القاسم عبد الكريم القشيري بتحقيق د عبد الحلیم محمود ومحمود بن الشريف، ط مطبعة حسان، القاهرة، مصر.
- ★ رسالة شريفة فيما يتعلق بالأعداد للحروف والأوقاف وكم الباقي من عمر للدنيا للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير بتحقيق مجاهد المطحني، ن مكتبة دار القدس، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ١، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- ★ الرسالة للإمام الشافعي بتحقيق أحمد محمد شاكر، ط دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ★ رفع الإصر عن قضاة مصر للحافظ ابن حجر العسقلاني بتحقيق د حامد عبد المجيد وآخرين.
- ★ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني لشهاب الدين محمود الألوسي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ★ الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم للحافظ محمد بن إبراهيم، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- ★ الروض المعطار في خبر الأقطار لمحمد بن عبد المنعم الجميري بتحقيق إحسان عباس، ن مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٨٠م.
- ★ الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير للسياعي مع تمته للعلامة العباس بن أحمد بن إبراهيم، ن مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ٢، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ★ رياضة الأفهام في لطيف الكلام ضمن مقدمة البحر للمهدي أحمد بن يحيى المرتضى.
- ★ ريحانة الألبا وزهرة الحياة الدنيا للخفاجي، ط مطبعة البابي الحلبي، القاهرة، مصر، ط ١، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٧م.
- ★ زاد المعاد في هدي خير العباد لابن القيم بتحقيق شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- ★ زهر الكمام في قصة يوسف عليه السلام لعمر بن إبراهيم الأوسي بتحقيق كمال الدين علام، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- ★ الزواجر عن اقتراف الكبائر لابن حجر الهيتمي، ط المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- ★ الزيدية: نشأتها ومعتقداتها للقاضي إسماعيل بن علي الأكوخ، ط دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.

- ★ سؤالات إبراهيم بن الجنيد ليحيى بن معين في الجرح والتعديل بتحقيق عمر بن علي الأزهرى، ن الفاروق الحديثة، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- ★ سبل السلام شرح بلوغ المرام للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير بتصحيح وتعليق محمد عبد العزيز الخولي، ن مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- ★ سر العالمين وكشف ما في الدارين ضمن مجموعة رسائل الغزالي، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، إعادة طبع، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- ★ شرح العيون في شرح رسالة ابن زيدون لابن نباته المصري بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، ن دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ١٣٨٣هـ، ١٩٦٤م.
- ★ سكردان السلطان لابن أبي حجلة مطبوع بحاشية كتاب المخلاة لبهاء الدين العاملي، ط المطبعة الميمنية، القاهرة، مصر، ١٣١٧هـ.
- ★ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني، ط مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط ٤، ١٤٠٨هـ.
- ★ السلسلة الصحيحة للألباني، ط مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- ★ السلوك في طبقات العلماء والملوك لبهاء الدين محمد بن يوسف الجندي بتحقيق القاضي محمد ابن علي الأكوخ، ن مكتبة الإرشاد، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ٢، ١٩٩٥م.
- ★ سنن ابن ماجه، ط دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
- ★ سنن أبي داود، ط دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- ★ سنن الترمذي، ط دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
- ★ سنن الدارقطني بتحقيق عبد الله هاشم يماني مدني، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.
- ★ سنن الدارمي بتحقيق فواز أحمد زمرلي وخالد السبع، ط دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- ★ السنن الكبرى للبيهقي بتحقيق محمد عبد القادر عطا، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- ★ السنن الكبرى للنسائي بتحقيق د عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

- ★ سنن النسائي، ط دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- ★ السنن والمبتدعات المتعلقة بالأذكار والصلوات لمحمد عبد السلام الشقيري بتحقيق محمد خليل هراس، ط دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ★ سير أعلام النبلاء للذهبي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٩، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
- ★ السيرة المنصورية (سيرة الإمام المنصور عبد الله بن حمزة) لأبي فراس بن دعثم بتحقيق الدكتور عبد الغني محمد عبد العاطي، ط دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- ★ السيرة النبوية لابن هشام بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط دار الجيل، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١١هـ.
- ★ السيف المسلول على من سب الرسول للقاضي تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي بتحقيق إياد أحمد الغوج، ط دار الفتح، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- ★ السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار للشوكاني بتحقيق محمود إبراهيم زايد، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ★ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لعبد الحي العكري الحنبلي بتحقيق عبد القادر الأرنؤوط ومحمود الأرنؤوط، ط دار ابن كثير، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ★ شرح الأزهار للعلامة عبد الله بن مفتاح، ن مكتبة غمضان، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- ★ شرح السنة للبخاري بتحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، ط المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- ★ شرح الصدور في تحريم رفع القبور لشيخ الإسلام الشوكاني بتحقيق أم الحسن محفوظة بنت علي شرف الدين، ضمن الفتح الرباني (٦/ ٣٠٧٥).
- ★ شرح العقائد النسفية للفتنازاني بتحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا، ن مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- ★ شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي بتحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي وشعيب الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة، بيروت لبنان، ط ٤، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- ★ شرح المواقيت للشريف الجرجاني بضبط وتصحيح محمود عمر الدمياطي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

- ★ شرح صحيح البخاري للكرماني، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
- ★ شرح صحيح مسلم للنووي بتحقيق خليل مأمون شيحا، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
- ★ شرح مشكل الآثار لأبي جعفر الطحاوي بتحقيق شعيب الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٧م.
- ★ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، ن مكتبة آية الله المرعشي، قم، إيران، ١٤٠٤هـ.
- ★ الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، ط دار البصيرة، الإسكندرية، مصر.
- ★ شعب الإيمان للبيهقي بتحقيق محمد السيد بسيوني، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٠هـ.
- ★ شفاء السقام في زيارة خير الأنام لتقي الدين السبكي، ن دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٧٨م.
- ★ الشفاء بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- ★ شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن قيم الجوزية بتحقيق محمد بدر الدين أبو فراس النعساني الحلبي، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
- ★ الشمائل المحمدية والخصائل المصطفوية لأبي عيسى الترمذي بتحقيق سيد عباس الجلبي، ط مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ.
- ★ الشيعة الإسماعيلية رؤية من الداخل لعلوي طه الجبل، ط دار الأمل، القاهرة، مصر.
- ★ الصارم المسلول على شاتم الرسول لشيخ الإسلام ابن تيمية بتحقيق سيد عمران، ط دار الحديث، مصر، القاهرة، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- ★ الصحاح للجوهري بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- ★ صحيح ابن حبان بتحقيق شعيب الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.

- ★ صءق ابن ءزفمة بءءقق الءءور محمد الأءظمف؁ ط المكءب الإسلامف؁ بفور؁ لبنان؁ ١٣٩٠هـ؁ ١٩٧٠م.
- ★ صءق البخارف؁ ط دار ابن ءزم؁ بفور؁ لبنان؁ ١؁ ١٤٢٤هـ؁ ٢٠٠٣م.
- ★ صءق الءرغب والءرهفب للألبانف؁ ط مكءبة المعارف؁ الرفاض؁ السوءوف؁ ٥.
- ★ صءق الءامع الصءفر وزفاءه للألبانف؁ ط المكءب الإسلامف؁ بفور؁ لبنان؁ ٣؁ ١٤٠٨هـ؁ ١٩٨٨م.
- ★ صءق سنن أبف داوء للألبانف؁ ط مكءبة المعارف؁ الرفاض؁ السوءوف؁ ١؁ ١٤١٩؁ ١٩٩٨م.
- ★ صءق سنن الءرمذف للألبانف؁ ن مكءب الءرفبة العربف؁ الرفاض؁ السوءوف؁ ١؁ ١٤٠٨هـ؁ ١٩٨٨م.
- ★ صءق مسلم؁ ط دار ابن ءزم؁ بفور؁ لبنان؁ ١؁ ١٤٢٣هـ؁ ٢٠٠٢م.
- ★ الصءففة السءاءفة المنسوبة إلى زفن العابءفن علف بن الءسفن بن علف؁ ن مؤسفة الءاءف؁ قم؁ فرفان؁ ١؁ ١٣٧٦هـ.
- ★ الصمء وآءاب اللسان لابن أبف الءنفا بءءقق أبف إسءاق الءوفنف؁ ط دار الكءاب العربف؁ بفور؁ لبنان؁ ١؁ ١٤١٠هـ.
- ★ الصوارم الءءاء القاءعة لعلائق أرباب الإءءاء للشوكانف بءءقق محمد صءف ءلاق؁ ط دار الءءرة؁ صنعاء؁ الءمهورفة الفمنفة؁ ط ١؁ ١٤١١هـ؁ ١٩٩٠م.
- ★ ضعفب الءامع الصءفر وزفاءه للألبانف؁ ط المكءب الإسلامف؁ بفور؁ لبنان؁ ٣؁ ١٤١٠هـ؁ ١٩٩٠م.
- ★ ضعفب سنن ابن مافة للألبانف؁ ط المكءب الإسلامف؁ بفور؁ لبنان؁ ١؁ ١٤٠٨هـ؁ ١٩٨٨م.
- ★ الضوء اللامع لأهل القرن الءاسع للسخاوف؁ ن دار مكءبة الءفا؁ بفور؁ لبنان.
- ★ طبق الءلوف وصءاف المن والسلوف للءلامفة عبء الله بن علف الوزفر بءءقق محمد عبء الرءفم ءازم؁ ن مركز الءراساء والبءوء الفمنف؁ صنعاء؁ ١؁ ١٤٠٥هـ؁ ١٩٨٥م.
- ★ طبقات الءواص أهل الصءق والإءلاص للشرءف؁ ط دار المناهل؁ بفور؁ لبنان؁ ١؁ ١٤٠٦هـ؁ ١٩٨٦م.
- ★ طبقات الزفءفة الكبرى (القسم الءالء) للمؤرء إبراهم بن القاسم بن المؤفء بالله بءءقق عبء السلام الوءف؁ ن مؤسفة الإمام زفء بن علف؁ عمان؁ الأردن؁ ١؁ ١٤٢١هـ؁ ٢٠٠١م.

- ★ طبقات الشافعية الكبرى لتاج الدين السبكي بتحقيق الدكتور محمود الطناحي والدكتور عبد الفتاح الحلو، ط هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢، ١٤١٣هـ.
- ★ طبقات الفقهاء لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي بتحقيق خليل الميس، ط دار القلم، بيروت، لبنان.
- ★ الطبقات الكبرى للشعراني المسماه: لوائح الأنوار في طبقات الأخيار، ط دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المغرب، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٩م.
- ★ طبقات المفسرين لجلال الدين السيوطي بتحقيق علي محمد عمر، ن مكتبة وهبة، القاهرة، مصر، ط ١، ١٣٩٦هـ.
- ★ طبقات المفسرين لأحمد بن محمد الأذنه وي [الأدزَنوي] بتحقيق سليمان بن صالح الخزي، ن مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ١٩٩٧م.
- ★ الطرائف في معرفة مذاهب الطوائف لعلي بن موسى بن طاوس الجلي (عبد المحمود بن داود الذمي)، ط مطبعة الخيام، قم، إيران، ١٤٠٠هـ.
- ★ طواع الأنوار للبيضاوي بشرح أبي الثناء شمس الدين بن محمود الأصفهاني، ط المطبعة الخيرية، القاهرة، مصر، ط ١، ١٣٢٣هـ.
- ★ العبر في خبر من غير للذهبي بتحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ★ العبر والاعتبار للجاحظ بتحقيق صابر إدريس، ن العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.
- ★ عجائب المخلوقات للقزويني بتصحيح عبد اللطيف سامر، مطبوع آخر حياة الحيوان الكبرى للدميري، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- ★ العقد الثمين في أحكام الأئمة الهادين للإمام المنصور عبد الله بن حمزة بتحقيق عبد السلام الوجيه، ن مؤسسة الإمام زيد بن علي، عمان، الأردن، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.
- ★ العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.
- ★ العلامة والمجتهد المطلق: الحسن بن أحمد الجلال: حياته وآثاره للدكتور حسين العمري والقاضي محمد الجرافي، ط دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

- ★ العلل المتناهية لابن الجوزي بتحقيق خليل الميس، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٣هـ.
- ★ علم الإيمان للشيخ عبد المجيد الزنداني وآخرين، ن مركز البحوث بجامعة الإيمان، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- ★ العلم الشامخ في إثبات الحق على الآباء والمشايخ للعلامة صالح المقبل، ط مكتبة دار البيان، دمشق، سوريا، لعلها ط ١، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م.
- ★ العلو للعلي الغفار للذهبي بتحقيق أشرف بن عبد المقصود، ن مكتبة أضواء السلف، الرياض، السعودية، ط ١، ١٩٩٥م.
- ★ عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب لابن عنة، ط دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- ★ العمدة لابن البطريق الحلبي، ن مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ١٤٠٧هـ.
- ★ عوارف المعارف للسهروردي، ط دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٦٦م.
- ★ العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم للإمام الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير بتحقيق شعيب الأرنؤوط، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- ★ عون المعبود شرح سنن أبي داود لمحمد شمس الحق العظيم آبادي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٩٥م.
- ★ عيون الأنباء في طبقات الأطباء لأبي العباس أحمد بن القاسم السعدي الخزرجي بتحقيق الدكتور نزار رضا، ط دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.
- ★ غاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام للألباني، ط المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- ★ غريب الحديث للخطابي بتحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، ن جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية، ١٤٠٢هـ.
- ★ الغيبة للطوسي، ن مؤسسة المعارف الإسلامية، قم، إيران، ١٤١١هـ.
- ★ الغيث المنسجم شرح لامية العجم لصلاح الدين الصفدي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٥٩هـ، ١٩٧٥م.
- ★ الغيث الهامع شرح جمع الجوامع لولي الدين العراقي، ن الفاروق الحديثة، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

- * الفاطميون بين صحة النسب وتزوير التاريخ لمحمد علي القطب، ط المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- * الفتاوى الحديثية لابن حجر الهيتمي، ط مطبعة مصطفى الحلبي، القاهرة، مصر، ط ٢.
- * فتاوى العلامة عز الدين ابن عبد السلام بتحقيق محمد جمعة كردي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- * فتاوى تقي الدين السبكي، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- * فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط دار الفكر، بيروت لبنان، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م.
- * الفتح الرباني من فتاوى الإمام الشوكاني بتحقيق محمد صبحي حلاق وغيره، ن مكتبة الجيل الجديد، صنعاء الجمهورية اليمنية، ط ١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- * فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير للشوكاني، ط دار ابن كثير، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- * الفردوس بمأثور الخطاب للدليمي بتحقيق السعيد بن بسيوني زغلول، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- * الفرق بين الفرق للبغدادى بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤١٤هـ، ١٩٩٠م.
- * فرق الشيعة للحسن بن موسى النوبختي، ط دار الأضواء، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- * الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم بتحقيق الدكتور محمد إبراهيم نصر والدكتور عبد الرحمن عميرة، ن مكتبة عكاظ، المملكة العربية السعودية، ط ١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.
- * فضائح الباطنية لأبي حامد الغزالي بتحقيق عبد الرحمن بدوي، ط مؤسسة دار الكتب الثقافية، حولي، الكويت.
- * الفقه الإسلامي وأدلته للدكتور وهبة الزحيلي، ط دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط ٤، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- * الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي بتحقيق عادل بن يوسف الغرازي، ط دار ابن الجوزي، السعودية، ط ٢، ١٤٢١هـ.

- ★ فهرس الفهارس لعبد الحي بن عبد الكبير الكتاني بتحقيق إحسان عباس، ن دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٨٢م.
- ★ فهرست لابن النديم، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
- ★ فهرست مخطوطات مكتبة الجامع الكبير بصنعاء إعداد أحمد عبد الرزاق الرقيحي وآخرين، ن وزارة الأوقاف بالجمهورية اليمنية، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ★ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للشوكاني بتحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، ط المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٧هـ.
- ★ فيض القدير شرح الجامع الصغير لعبد الرؤف المناوي، ط المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط ١، ١٣٥٦هـ.
- ★ قاعدة جلييلة في التوسل والوسيلة لابن تيمية بتحقيق زهير الشاويش، ط المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ١٣٩٠هـ، ١٩٧٠م.
- ★ القاموس الفقهي لسعدي أبي حبيب، ط دار الفكر، دمشق، سوريا، ط ٢، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ★ القاموس المحيط للفيروز آبادي، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤١٣هـ، ١٩٩٣م.
- ★ قطر الولي على حديث الولي المطبوع باسم "ولاية الله والطريق إليها" للشوكاني بتحقيق إبراهيم إبراهيم هلال، ط دار الكتب الحديثة، القاهرة، مصر.
- ★ القلائد في تصحيح العقائد للإمام المهدي أحمد بن يحيى ضمن مقدمة البحر الزخار.
- ★ قواعد الأحكام في إصلاح الأنام للعز ابن عبد السلام بتحقيق الدكتور نزيه كمال حماد والدكتور عثمان جمعة ضميرية، ط دار القلم، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- ★ قواعد تفسير الأحلام للشهاب المقدسي العابر بتحقيق حسين بن محمد جمعة، ط مؤسسة الريان، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.
- ★ قوت القلوب في معاملة المحبوب لأبي طالب المكي، ط دار صادر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.
- ★ الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف للحافظ ابن حجر العسقلاني، طبع في نهاية الجزء الرابع من الكشاف للزمخشري، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ★ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

- ★ الكبائر للذهبي، ط دار الندوة الجديدة، بيروت، لبنان.
- ★ كتاب البحث عن أدلة التكفير والتفسيق للبستي بتحقيق ويلفرد مادلونك وزاينه اشميتكه، ن مركز دانشكا، طهران، إيران، لعلها ط ١، ١٣٨٢هـ.
- ★ كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل لابن خزيمة بتحقيق الدكتور عبد العزيز الشهوان (٨٤/١)، ط مكتبة الرشد، الرياض، المملكة السعودية، ط ٥، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.
- ★ كتاب الصلاة لابن القيم بتحقيق بسام عبد الوهاب الجابي، ط دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- ★ كتاب النجاة للإمام الناصر أحمد بن الهادي، ط دار المنهل، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- ★ الكتاب المقدس (العهد القديم والجديد)، ن دار الكتاب المقدس في العالم العربي، لعله في ١٩٨٠م.
- ★ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري بتحقيق عبد الرزاق المهدي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ★ كشف الجاني محمد التيجاني لعثمان الخميس، ط دار الإيمان، مصر، الإسكندرية، لعله عام ٢٠٠٢م.
- ★ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس للعجلوني، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ★ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الحنفي المعروف بحاجي خليفة، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م.
- ★ كف الرعاع عن محرمات الله والسماع لابن حجر الهيتمي، مطبوع بآخر الجزء الثاني من الزواجر عن اقتراف الكبائر له، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- ★ كفاية الطالب الرباني لرسالة أبي زيد القيرواني لأبي الحسن المالكي بتحقيق يوسف البقاعي، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، ١٤١٢هـ.
- ★ الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي بتحقيق أبي عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني، ن المكتبة العلمية، المدينة المنورة، السعودية.

- ★ لسان العرب لابن منظور بتصحيح أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م.
- ★ لسان الميزان لابن حجر العسقلاني، ط مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- ★ اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية للمؤرخ محمد بن إسماعيل الكبسي بتحقيق خالد الأذري، ن مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- ★ لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد لابن قدامة المقدسي بتحقيق بدر بن عبد الله البدر، ن الدار السلفية، الكويت، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ★ ما أنا عليه وأصحابي لأحمد سلام، ط دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٥هـ، ١٩٩٥م.
- ★ مباحث في أصول التفسير للدكتور صالح صواب، مذكرة لطلاب جامعة صنعاء.
- ★ مباحث في علوم القرآن للدكتور صبحي الصالح، ط دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ١٦، ١٩٨٨م.
- ★ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر لأبي الفتح ضياء الدين نصر الله بن محمد ابن الأثير بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م.
- ★ مجلة الراصد العدد الحادي عشر، جمادى الأولى، ١٤٢٥هـ، منشورة على موقع الراصد على شبكة الإنترنت: www.alrased.net.
- ★ مجمع الأمثال للميداني بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ★ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، ط دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ★ مجموع رسائل الإمام الهادي يحيى بن الحسين الأصولية بتحقيق عبد الله الشاذلي، ن مؤسسة الإمام زيد بن علي، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ٢، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢م.
- ★ مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي بتحقيق عبد الكريم جذبان، ن دار الحكمة اليمانية، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- ★ مجموعة الفتاوى لشيخ الإسلام ابن تيمية بتحقيق عامر الجزار وأنور الباز، ط مكتبة العبيكان، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.

- ★ المحصول في علم الأصول لفخر الدين الرازي بتحقيق طه جابر فياض، ن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، السعودية، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- ★ المحلى بالآثار لابن حزم الظاهري، ط دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ★ مختصر الأصول لعلي بن محمد الأنف، منشور على ملف وورد على موقع نادي الفكر العربي لأبناء الطائفة الإسماعيلية على شبكة الإنترنت: www.nadyelfikr.com.
- ★ مختصر الألباني للشمائل المحمدية للترمذي، ط مكتبة المعارف، الرياض، السعودية، ط ٤، ١٤١٣هـ.
- ★ مختصر المنتهى لابن الحاجب بشرح عضد الدين الإيجي وتحقيق محمد حسن إسماعيل، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
- ★ المختصر في أخبار البشر للملك المؤيد عماد الدين إسماعيل أبي الفداء، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ★ مدارج السالكين لابن القيم بتحقيق أحمد الرفاعي وعصام الحرستاني، ط دار الجيل، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٢هـ، ١٩٩١م.
- ★ المدارس الإسلامية في اليمن للقاضي إسماعيل بن علي الأكوخ، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- ★ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي بن سلطان القاري بتحقيق جمال عيتاني، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- ★ مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي بتحقيق وتعليق الشيخ قاسم الرفاعي، ط دار القلم، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٩م.
- ★ مسائل علمية [المسائل المرضية في اتفاق أهل السنة على سنن الصلاة والزيدية] للعلامة محمد بن إسماعيل الأمير، ن مكتبة الإرشاد، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- ★ مساجد صنعاء عامرها وموفيتها للقاضي محمد بن أحمد الحجري، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣٩٨هـ.
- ★ مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة للدكتور ناصر القفاري، ط دار طيبة، الرياض، السعودية، ط ٤، ١٤١٦هـ.

- ★ المستدرك على الصحيحين للحاكم النسابوري بتحقيق مصطفى عبد القادر عطا، ط دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط ١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- ★ المستصفي في علم الأصول لأبي حامد الغزالي بتحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ.
- ★ المستطرف في كل فن مستظرف للأبشيبي بتحقيق مفيد محمد قميحة، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٦هـ، ١٩٨٦م.
- ★ مسند أبي عوانة، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ★ مسند أبي يعلى الموصلي بتحقيق حسين سليم أسد، ط دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط ١، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ★ مسند الإمام أحمد بن حنبل، ن مؤسسة قرطبة، القاهرة، مصر.
- ★ مسند البزار بتحقيق الدكتور محفوظ الرحمن زين الله، ط مؤسسة علوم القرآن، بيروت لبنان، ط ١، ١٤٠٩هـ.
- ★ المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم لأبي نعيم الأصبهاني بتحقيق محمد حسن الشافعي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.
- ★ مشكاة الأنوار الهادمة لقواعد الباطنية الأشرار للإمام المؤيد يحيى بن حمزة بتحقيق الدكتور محمد السيد الجليند، ن الدار اليمنية للنشر والتوزيع، ط ٣، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- ★ مشكاة المصابيح لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي بتخريج الألباني، ط المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ٣، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ★ المصابيح في تثبيت الإمامة لأحمد حميد الدين الكرمانى بتحقيق مصطفى غالب، ط دار المنتظر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٦م.
- ★ مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن للأستاذ عبد الله محمد الحبشي، ن مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء.
- ★ مصباح الشريعة للإمام جعفر الصادق، ط مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٠هـ.
- ★ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير لأحمد بن محمد المقرئ الفيومي، ط المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

- ★ المصنف لابن أبي شيبة ضبط وتعليق الأستاذ سعيد اللحام، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.
- ★ مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى لمصطفى السيوطي الرحباني، ط المكتب الإسلامي، دمشق، سوريا، ١٩٦٦م.
- ★ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية للحافظ ابن حجر العسقلاني بتحقيق الدكتور سعد الشثري، ن دار العاصمة ودار الغيث، السعودية، ط ١، ١٤١٩هـ.
- ★ معارج الألباب في مناهج الحق والصواب للعلامة الحسين بن مهدي النعمي بتحقيق أحمد بن سعيد الأشهبي، ط دار الأرقم، برمنجهام، بريطانيا، ط ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ★ معارج القدس في مدارج معرفة النفس لأبي حامد الغزالي، ط دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٧٥م.
- ★ المعارف لابن قتيبة بتحقيق الدكتور ثروت عكاشة، ط دار المعارف، القاهرة، مصر.
- ★ معالم أصول الدين للفخر الرازي بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد، ط دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- ★ المعالم الدينية في العقائد الإلهية للإمام يحيى بن حمزة بتحقيق سيد مختار حشاد، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ★ معالم السنن للخطابي، ط المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٥١هـ، ١٩٣٢م.
- ★ معجم الأدباء لياقوت الحموي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- ★ المعجم الأوسط للطبراني بتحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، ط دار الحرمين، القاهرة، مصر، ١٤١٥هـ.
- ★ معجم البلدان لياقوت الحموي، ط دار الفكر، بيروت، لبنان.
- ★ معجم البلدان والقبائل اليمنية لإبراهيم المقحفي، ن دار الكلمة، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ٤، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
- ★ معجم الفروق اللغوية الحاوي لكتاب أبي هلال العسكري وجزء من كتاب السيد نور الدين الجزائري، تنظيم الشيخ بيت الله بيات، ن مؤسسة النشر الإسلامي، قم، إيران، ط ١، ١٤١٢هـ.

- ★ المعجم الكبير للطبراني بتحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت لبنان، ط ٢، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٣م.
- ★ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ★ معجم المطبوعات العربية لإليان سركيس، ن مكتبة آية الله المرعشي النجفي.
- ★ المعجم الوسيط لأحمد حسن الزيات وآخرين، ط دار الدعوة، استانبول، تركيا.
- ★ معجم قبائل العرب للدكتور عمر كحالة، ط دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٣٨٨هـ، ١٩٦٨م.
- ★ معجم لغة الفقهاء للدكتور محمد قلججي وحامد صادق قنبيي، ط دار النفائس، بيروت، لبنان، ط ٢: ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ★ معيار العقول في علم الأصول للمهدي أحمد بن يحيى المرتضى، ضمن مقدمة البحر الزخار.
- ★ معيار العلم في المنطق للغزالي بتحقيق الدكتور علي بو ملح، ط دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٣م.
- ★ معيد النعم ومبيد النقم لتاج الدين السبكي بتحقيق محمد علي النجار وآخرين، ط دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر.
- ★ المغني في فقه الإمام أحمد بن حنبل لابن قدامة المقدسي، ط دار الفكر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ.
- ★ مفاتيح العلوم لمحمد بن أحمد الخوارزمي، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ★ المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة لمحمد بن عبد الرحمن السخاوي بتحقيق محمد عثمان الخشت، ط دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- ★ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري بتحقيق هلموت ريتز، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ٣.
- ★ المقتطف من تاريخ اليمن للمقاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافي، ط مؤسسة دار الكتاب الحديث، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٨٤هـ.

- ★ مقدمة ابن الصلاح (علوم الحديث) بتحقيق نور الدين عتر، ط دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٣٩٧هـ، ١٩٧٧م.
- ★ مقدمة ابن خلدون بتحقيق حامد أحمد الطاهر، ط دار الفجر للتراث، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- ★ مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية، ن دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م.
- ★ ملحق البدر الطالع للعلامة المؤرخ محمد بن محمد زبارة، مطبوع بآخر الجزء الثاني من البدر الطالع للشوكاني.
- ★ الملل والنحل للشهرستاني بتصحيح وتعليق الأستاذ أحمد فهمي محمد، ط دار السرور، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٦٨هـ، ١٩٤٨م.
- ★ الملل والنحل للمهدي أحمد بن يحيى ضمن مقدمة البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار، ن دار الحكمة اليمانية، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ١، ١٣٦٦هـ، ١٩٤٧م.
- ★ المنار المنيف في الصحيح والضعيف لابن القيم بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة، ن مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب، سوريا، ط ٢، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- ★ المنتخب لعبد بن حميد مراجعة صبحي السامرائي ومحمود الصعيدي، ط مكتبة السنة، القاهرة، مصر، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- ★ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لأبي الفرج ابن الجوزي، ط دار صادر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٣٥٨هـ.
- ★ منتهى الإرادات للفتوحى بشرح البهوتي، ط عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٩٩٦م.
- ★ المنجد في الأعلام لجماعة من المؤلفين، ط دار المشرق، بيروت، لبنان، ط ٨.
- ★ المنجد في اللغة للويس معلوف النصراني وآخرين، ط دار المشرق، بيروت، لبنان، ط ٢٤.
- ★ المنح المكية في شرح الهزمية لابن حجر الهيتمي بتحقيق أحمد جاسم المحمد وبو جمعة مكري، ط دار المنهاج، جدة، السعودية، ط ٢، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م.
- ★ منع المجاز عن المنزل للتعبد والإعجاز للعلامة محمد الأمين الشنقيطي، مطبوع آخر تفسيره أعضاء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن له، ط دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٧هـ، ١٩٩٦م.

- ★ منهاج السنة النبوية لشيخ الإسلام ابن تيمية بتحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، ط مؤسسة قرطبة، القاهرة، مصر، ط ١، ١٤٠٦هـ.
- ★ المهدي للدكتور محمد أحمد إسماعيل المقدم، ط الدار العالمية، الإسكندرية، مصر، ط ٨، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
- ★ المواعظ والاعتبار للمقريزي، ن مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر.
- ★ الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة بإشراف وتخطيط ومراجعة الدكتور مانع الجهني، ن دار الندوة العالمية للشباب الإسلامي، الرياض، السعودية، ط ٤، ١٤٢٠هـ.
- ★ الموضوعات لابن الجوزي بتحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، ن المكتبة السلفية، المدينة المنورة، السعودية، ط ١، ١٣٨٦هـ، ١٩٦٦م.
- ★ الموضوعات للصفاني بتحقيق نجم عبد الرحمن خلف، ط دار المأمون للتراث، دمشق، سوريا، ط ٢، ١٤٠٥هـ.
- ★ الموطأ للإمام مالك بن أنس بتحقيق سعيد محمد اللحام، ط دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- ★ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي بتحقيق علي محمد البجاوي، ط دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ★ نزهة الأبصار في التفاضل بين الأذكار للشوكاني بتحقيق محمد صبحي حلاق، ضمن الفتح الرباني (١٢/٥٩٠٧).
- ★ نشر العرف لنبلأ اليمن بعد الألف للعلامة المؤرخ محمد بن محمد زبارة، ج ١: ط مطبعة السعادة، القاهرة، مصر، ١٣٥٩هـ، ج ٢، ٣: ط دار الآداب، بيروت، لبنان، ط ٢، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م، ن مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء.
- ★ نظم المتناثر من الحديث المتواتر للكتاني بتحقيق شرف حجازي، ط دار الكتب السلفية، مصر، ط ٢.
- ★ نفع الطيب من غصن الأندلس الرطيب لأحمد بن المقري التلمساني بتحقيق إحسان عباس، ط دار صادر، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.

- ★ نهاية الأرب في فنون الأدب لشهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري بتحقيق مفيد قميحة وآخرين، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.
- ★ النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين ابن الأثير بتحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، ط المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ١٣٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- ★ نهج البلاغة المنسوب لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بشرح الشيخ محمد عبده، ط المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- ★ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار للشوكاني، ط دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- ★ هجر العلم ومعاقله في اليمن للقاضي إسماعيل بن علي الأكوخ، ط دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م.
- ★ هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى لابن القيم بتحقيق الدكتور أحمد حجازي السقاء، ط دار المطبعة السلفية، القاهرة، مصر.
- ★ هداية المرید إلى سبيل الحق والتوحيد للشيخ أحمد بن محمد العبادي اليمني بتحقيق وتعليق العلامة محمد بن سالم البيحاني، ط المطبعة السلفية، القاهرة، مصر، ط ٢، ١٣٨٩هـ.
- ★ الوافي بالوفيات لصالح الدين الصفدي بتحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، ط دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.
- ★ الوجيز في أصول الفقه للدكتور عبد الكريم زيدان، ط مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط ٧، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م.
- ★ الوجه الحسن المذهب للحزن لمن طلب السنة ومشى على السنن للعلامة إسحاق بن يوسف بن المتوكل على الله إسماعيل، ن مكتبة دار التراث، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ١، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- ★ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان بتحقيق إحسان عباس، ط دار صادر، بيروت، لبنان، ط ١، ١٩٩٥م.
- ★ اليمن الخضراء مهد الحضارة للقاضي محمد بن علي الأكوخ الحوالي، ن مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، الجمهورية اليمنية، ط ٢، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م.



فهرس الموضوعات

٧. ... تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور حسن محمد مقبول الأهدل
١٠. ... تقديم فضيلة القاضي العلامة محمد بن إسماعيل العمراني
١٢. ... تقديم فضيلة الوالد العلامة محمد بن علي المنصور
١٥. ... تقديم فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الوهاب بن لطف الديلمي
١٨. ... آية كريمة وحديث شريف
١٩. ... الإهداء
٢٠. ... شكر وتقدير
٢٣. ... مقدمة التحقيق
٢٧. ... أهمية الموضوع وأسباب اختياره
٢٩. ... خطة البحث
٣٠. ... منهجي في تحقيق نص الكتاب
٣٣. ... القسم الأول: قسم الدراسة
٣٥. ... الفصل الأول أوضاع العصر الذي عاش فيه المؤلف
- المطلب الأول: عهد الإمام المؤيد بالله محمد بن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد (٩٩٠-١٠٥٤هـ)
٣٦. ... المبحث الأول: الوضع السياسي
٣٨. ... محاولة المؤيد لتوسيع رقعة الدولة
٤٠. ... حصول النزاع على الإمامة بعد موت المؤيد
- المطلب الثاني: عهد الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد (١٠١٩-١٠٨٧هـ)
٤١. ... الإقطاع في عهد المتوكل على الله إسماعيل وثمرته
٤٢. ... بعض اختيارات المتوكل الفقهية وآثارها
٤٣. ... ظهور بعض البدع المرتبطة بالسياسة في عهد المتوكل
٤٥. ... أسباب الاضطرابات أواخر عهد المتوكل
٤٥. ... إعلان إمامة الأمير علي بن أحمد بن القاسم
٤٦. ... محاسن دولة الإمام المتوكل على الله إسماعيل
٤٧. ... حصول النزاع على الإمامة بعد موت المتوكل
- المطلب الثالث: عهد المهدي أحمد بن الحسن ابن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد (١٠٢٩-١٠٩٢هـ)
٤٨. ... اضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية في عهد المهدي
٤٨. ... محاسن دولة المهدي أحمد بن الحسن
٤٩. ... نصيحة المؤلف للمهدي وانتقاده له
٥٠. ... النزاع على الإمامة بعد وفاة المهدي
- المطلب الرابع: عهد المؤيد بالله محمد بن الإمام المتوكل على الله إسماعيل (١٠٤٤-١٠٩٧هـ)
٥١. ... ضعف الدولة أيام المؤيد الصغير وذكر محاسنه
٥٢. ... الصراع الشديد على الإمامة بعد وفاة المؤيد الصغير
- المطلب الخامس: عهد الناصر محمد بن المهدي أحمد بن الحسن (١٠٤٧-١١٣٠هـ)
٥٣. ... وصف المؤلف للفتنة التي جرت بين الناصر ومنافسه على الإمامة
٥٣. ... اضطراب شخصية الناصر
٥٦. ... ذكر حادثة الساحر إبراهيم المحطوري
٥٩. ... عدم مبايعة المؤلف لأحد من أئمة عصره
٦٠. ... الوضع الاقتصادي في عهد المؤيد بالله محمد بن القاسم
- الوضع الاقتصادي في عهد المتوكل على الله إسماعيل فمن بعده
٦٤. ... المبحث الثالث: الوضع العلمي
٦٧. ... نبوغ كثير من العلماء في عصر المؤلف وتراجم بعضهم
٧٧. ... ذكر بعض المسائل العلمية التي كان يدور فيها النقاش بين العلماء
٧٧. ... ١- مسألة التكفير بالإلزام وما ترتب عليها من المطالب
٧٧. ... ٢- مسألة سب الصحابة صانهم الله
٧٨. ... ٣- مسألة في الفرائض
٧٨. ... ٤- مسألة إجماع أهل البيت

- ١٣٣..... أولاً: في التفسير وعلوم القرآن
- ١٣٣..... ثانياً: في الحديث
- ١٣٤..... ثالثاً: في السيرة النبوية
- ١٣٥..... رابعاً: في علم الكلام
- ١٣٨..... خامساً: في أصول الفقه
- ١٣٨..... سادساً: في الفقه
- ١٤١..... سابعاً: في علم الرقائق (التزكية):
- ١٤١..... ثامناً: في التاريخ
- ١٤٢..... تاسعاً: في علم البلاغة
- ١٤٣..... عاشراً: في اللغة
- ١٤٣..... حادي عشر: في الطب
- ١٤٤..... المبحث السابع: وفاته
- ١٤٥..... الفصل الثالث دراسة عن الكتاب المحقق
- ١٤٦..... المبحث الأول: تسمية الكتاب ونسبته إلى مؤلفه
- ١٤٧..... المبحث الثاني: منهج المؤلف وقيمة الكتاب العلمية
- ١٥٠..... المبحث الثالث: مصادر المؤلف
- ١٥١..... المبحث الرابع: وصف مخطوطة الكتاب
- ١٥٥..... القسم الثاني: تحقيق نص كتاب المسالك
- ١٥٩..... [حث المكلف على أن يكون من الباحثين عن الحق]
- ١٥٩..... [مقدمة المؤلف]
- ١٦٣..... [ذكر أصول الأمم]
- ١٦٦..... [ذكر بدء اعتناق الدولة الرومانية للديانة النصرانية]
- ١٧٠..... [تعداد فرق الإسلام]
- ١٧٧..... [الكلام على حديث الافتراق]
- ١٨٣..... [دفع بعض الإشكالات على معنى حديث الافتراق]
- [ذكر بعض الأدلة الشاهدة بصحة حديث افتراق المسلمين
- ١٩٣..... من أمة محمد]
- ١٩٩..... [ذكر تفرق الأمم السالفة]
- [إثبات وحدانية الله تعالى ونبوته محمد ﷺ من الكتب
- ٢٠١..... السماوية السابقة]
- ٧٩..... ٥- مسألة إخراج اليهود من اليمن وجزيرة العرب
- ٨٢..... العزلة التي كانت تعيشها اليمن في عصر المؤلف وأسبابها وآثارها
- ٨٦..... المدارس العلمية وطرق التدريس
- ٨٨..... العلوم التي كانت تدرس في عصر المؤلف
- ٨٩..... أسباب غربة علوم الحديث
- ٩٧..... المبحث الرابع: الوضع الاجتماعي
- ٩٧..... المطلب الأول: تعدي القبائل بعضها على بعض
- ٩٧..... المطلب الثاني: تحاكم بعض القبائل إلى الأعراف القبلية
- ٩٨..... المطلب الثالث: انتشار الأمراض والأوبئة القاتلة
- المطلب الرابع: ظهور كثير من السحرة والمشعوذين
- ٩٨..... والمنجمين والمخرفين
- المطلب الخامس: وصول بعض من يدعي الطب من رافضة بلاد فارس
- ١٠٢..... المطلب السادس: انتشار خرافات الصوفية ومنكراتهم
- ١٠٧..... المطلب السابع: الاعتقاد في بعض الأشجار
- ١٠٨..... المطلب الثامن: انتشار الجهل والأمية بين الناس
- ١١١..... الفصل الثاني دراسة عن المؤلف
- ١١٢..... المبحث الأول: اسمه ونسبه
- ١١٣..... المبحث الثاني: مولده ونشأته وأسرته
- ١١٥..... نبوغ المؤلف في سن مبكرة والعوامل المؤثرة في ذلك
- ١١٥..... نشأته في أسرة عريقة جمعت بين العلم والرياسة
- ١١٩..... تأثير المؤلف بسلوك ونهج والده العلمي:
- ١٢٠..... قراءته على مشاهير علماء عصره:
- ١٢٠..... مشاركته في المباحثات العلمية التي كانت تجري بين العلماء
- ١٢٠..... الاستقرار السياسي والمادي:
- ١٢٢..... استفادة المؤلف من مكتبة الغياث التي كانت ولايتها لوالده
- ١٢٢..... بعض مشاهدات المؤلف الطريقة
- ١٢٤..... المبحث الثالث: مشايخه وتلاميذه
- ١٢٧..... المبحث الرابع: عقيدته ومذهبه
- ١٣١..... المبحث الخامس: ثناء العلماء والمؤرخين عليه
- ١٣٣..... المبحث السادس: آثاره العلمية ومصنفاته

- ٢١٦..... [ذكر بعض الفرق الكفرية]
- ٢٢١..... [الكلام على الرافضة الإمامية الاثني عشرية وتعداد فرقهم]
- ٢٣٦..... [سبب تسميتهم رافضة وإمامية وذكر بعض اعتقاداتهم الباطلة]
- ٢٣٦..... [ذكر أدلة الرافضة الإمامية على تعيين الأئمة الاثني عشر
- ٢٤٠..... [وبيان بطلانها]
- ٢٤٧..... [سبب غلو الرافضة في علي عليه السلام من كلام أحد كبار علمائهم]
- ٢٥١..... [ذكر كتاب «الطوائف» من كتب الرافضة ونحوه]
- ٢٥٦..... [الكلام على الباطنية الإسماعيلية من الرافضة]
- ٢٥٧..... [أصل نحلة الباطنية وذكر بعض دعائهم]
- ٢٦٢..... [بعض أسماء الباطنية وتعليقاتها]
- ٢٦٣..... [ذكر شيء من أخبار الباطنية وعقائدهم الباطلة]
- ٢٧٠..... [طعن جماهير النسابة والمؤرخين في نسب خلفاء الدولة العبيدية]
- ٢٧٤..... [ذكر بعض خلفاء الدولة العبيدية وبعض علمائهم]
- [أدلة علماء الدولة العبيدية على مهدوية المهدي صاحب المغرب
- ٢٧٦..... [وبيان بطلانها]
- ٢٨٣..... [ذكر بعض من ادعى المهدوية وبطلان دعاويهم]
- ٢٩٠..... [عودة إلى ذكر بعض عقائد الباطنية]
- ٢٩٩..... [مذهب الباطنية تجاه ظواهر الشريعة]
- ٣٠١..... [عودة إلى ذكر علي بن الفضل وابن حوشب]
- ٣٠٤..... [ذكر بعض العقائد المتفق عليها بين الباطنية وذكر بعض كتبهم]
- ٣٠٧..... [الكلام على الخوارج وتعداد فرقهم]
- ٣١٩..... [أصول فرق الخوارج]
- ٣١٩..... [ذكر بعض اعتقادات ومذاهب الخوارج]
- ٣٢٣..... [الكلام على الهجرة]
- [الكلام على الأشعرية والإشارة إلى مذاهب أهل السنة
- ٣٢٨..... [والسلف الصالح]
- ٣٣٤..... [مذهب السلف في المشيئة]
- ٣٣٥..... [الكلام على فرق المرجئة]
- ٣٣٧..... [الكلام على المعتزلة وتعداد فرقهم وذكر مقالاتهم]
- ٣٤٧..... [الكلام على الزيدية وتعداد فرقهم]
- ٣٥٠..... [مخالفة متأخري الزيدية للإمام زيد بن علي ولقدماء الزيدية]
- [تحريف بعض المتعصبين من متأخري الزيدية لبعض أقوال
- ٣٥١..... [الإمام زيد بن علي]
- ٣٥٢..... [الكلام على المطرفية والمخترة والجارودية من الزيدية]
- ٣٥٦..... [الكلام على الحلولية]
- [التحذير من المجازفة بالكفر و] ذكر ضابط حقائق الكفر
- ٣٥٧..... [وما يكفر به
- [اختلاف العلماء في تعريف الكفر وتعريفه عند المؤلف]
- ٣٥٨..... [وجوب معرفة قضايا التكفير والتفسيق]
- ٣٦٥..... [ما يجري في التكفير والتفسيق من الأدلة وما لا يجري]
- ٣٦٨..... [ذكر ما يتعلق به الكفر ويقع به]
- ٣٧٢..... [المخلاف في تسمية العاصي كافر نعمة]
- ٣٧٤..... [حكم المنايزة بالألقاب]
- [هل العزم على الكفر أو الفسق في المستقبل يكون الآن كفراً
- ٣٧٦..... [أو فسقاً؟]
- ٣٧٩..... [الاختلاف في الكفر والفسق اللذين لا دليل عليهما]
- ٣٨٢..... [بيان الفرق بين الكبائر والصغائر]
- ٣٨٧..... [هل يجوز الإعلام بالصغائر؟]
- ٣٨٩..... [قاعدة: الثواب على قدر المشقة ليست على إطلاقها]
- [ارتكاب الكبيرة غير محبط للعمل الصالح وكذلك الردة ما لم
- ٣٩١..... [يمت عليها]
- [الفصل الأول في شرح حال تلك الفرق السابقة وذكر
- ٣٩٣..... [أقوال العلماء فيه
- ٣٩٣..... [ذكر حال الكفار]
- ٣٩٤..... [ذكر حال الرافضة]
- [الحديث الذي رواه الإمام الهادي في الأحكام في شرك
- ٣٩٦..... [الرافضة وشواهدة]
- ٣٩٨..... [ذكر حال القرامطة والباطنية من الرافضة]

- ٤٦٣... [النساء المعروفات في اليمن بالرحيلات هن من الكهان] ٣٩٩..... [ذكر حال الخوارج]
- ٤٦٤... [ليس في قدرة الساحر الإتيان بما يضاها معجزات الأنبياء ﷺ] ٤٠٢..... [ذكر حال المجبرة]
- ٤٦٩... [من العرافة معرفة الكنف ومعرفة الماء تحت الأرض] ٤٠٤..... [ذكر طرفة من أقوال الأشاعرة]
- ٤٧٠..... [الكلام على علم النجوم] [اتفاق قدماء أهل البيت وأهل السنة على مسائل الكلام]
- ٤٧٥..... [الكلام على الجن وذكر ما يتعلق بهم] ٤١٤..... [لفظاً ومعنى]
- ٤٧٥..... [رؤية الجن ودخولهم الأجسام] ٤١٥..... [ذكر حال المرجئة]
- ٤٨٢... [هل يضر الجنُّ أحداً من المؤمنين؟] ٤١٧..... [الفرق بين الرجاء والإرجاء]
- ٤٨٣... [أصناف الجن وذكر أحكام حيات البيوت] ٤١٩..... [ذكر حال الحلولية]
- ٤٨٥..... [اقتصاص الجن ممن يتعدى عليهم] ٤٢٠..... [ذكر حال المعتزلة]
- ٤٨٦... [رقية من به صرع من الجنان] ٤٢٤..... [ذكر حال المطرية والجارودية من الزيدية]
- ٤٨٨... [تكليف الجن وهل منهم أنبياء؟] [ذكر ما يكثر الاشتباه فيه من علوم الأوائل وتمييز السحر من غيره]
- [حكم الصلاة خلف الجن والعكس والشهادة منهم وعليهم] ٤٢٥..... [حكم السحر، وهل له حقيقة؟ أم أنه تخييل فقط؟]
- ٤٨٩... [النكاح منهم والعكس] ٤٢٥..... [حكم تعلم السحر لمعرفة لا للعمل به]
- ٤٩١... [الكلام على الغيلان] ٤٣٠..... [أنواع السحر وذكر بعض عجائب السحرة والكهان]
- ٤٩٧... [الكلام على التطير والقأل والقرعة والأزلام] ٤٣١..... [خبير المرأة التي تعلمت السحر من هاروت وماروت]
- ٥٠١... [الكلام على علم الخط] ٤٤٠..... [بم يؤثر المعزومون والسحرة على الجن والشياطين]
- ٥٠٣... [الذبح للأشجار والجان والقادم والأصنام] ٤٤٢..... [كلام ابن حجر الهيتمي في حكم السحر ونحوه]
- ٥٠٥... [علم الزايرجة] ٤٤٣..... [الكلام على علم الحرف وعلم السيمياء]
- ٥٠٦... [علم الهيئة] ٤٤٤..... [حكم الرقى وتسخير الجن بالعزائم ونحوها وفك السحر بمثله]
- ٥٠٧... [علم المنطق] ٤٤٦..... [اشتمال كتاب السر المكتوم على السحر الصريح ونسبته للرازي]
- ٥٠٩... [علم الفلسفة] ٤٤٨..... [حضور بعض الجن وسؤالهم لبعض الأولياء والصالحين]
- ٥١١... [الكلام على علمي الرؤيا والكيمياء] ٤٥١... [فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية في حكم رقية المصروع وما يترتب عليها من ضرر الجن]
- [أولاً: الكلام على علم الرؤيا وما ورد في تعبيرها] ٤٥٣..... [بيان أن الطاعون من وخز الجن]
- ٥٢٠... [ثانياً: الكلام على علم الكيمياء] ٤٥٥..... [عودة إلى النهي عن طلب استخدام الجن]
- [الفصل الثاني في ذكر أقوال العلماء في النهي عن التكفير بالإنزيمات التي لا يلتزمها الملزم بها وينكرها ويدين بخلافها والأدلة على ذلك] ٤٥٦..... [الفرق بين السحر والكرامة والمعجزة]
- ٥٤٧... [حجج القائلين بالتكفير بالإنزيمات والرد عليها] ٤٥٧..... [تعريف الكهانة وحكمها وحكم إتيان الكاهن والعراف والفرق بينهما]
- [ذكر بعض علماء الزيدية القائلين بعدم التكفير بالإنزيمات وغيرهم] ٤٦٠..... [بالإنزيمات وغيرهم]

- [عودة إلى ذكر بعض حجج القائلين بالتكفير بالإنزام
والجواب عنها] ٥٦٧.....
- [ما قاله العلماء واختلفوا فيه في حال الرافضة] ٥٧٩.....
- [عودة إلى ذكر بعض أباطيل الرافضة الإمامية الاثني عشرية
والرد عليها] ٥٨١.....
- [ذكر النصيرية من الرافضة] ٥٩٩.....
- [الكلام على من ادعى النبوة وحكم ذلك] ٦٠٢.....
- [ذكر بعض أخبار مسيلمة الكذاب والأسود العنسي
وطليحة الأسدي وسجاح اليربوعية] ٦٠٥.....
- [الكلام على المطاوعة والحلولية] ٦١١.....
- [الاشتباه في حال جماعات من الصوفية والخلاف في شأن
ابن عربي وابن الفارض والحلاج] ٦١٣.....
- [الكلام على الملامتية من الصوفية] ٦٢٣.....
- [الكلام على كرامات الأولياء] ٦٢٨.....
- [الكلام في الغناء والسماع] ٦٣٣.....
- [الكلام في الضرب بالدف والحداء واللعب بالدرق والسيق] ٦٣٩.....
- [الكلام على المجاذيب من الصوفية] ٦٤٢.....
- [الكلام على تعدد الصور عند الصوفية، وهو المقصود
بتطور الولي] ٦٤٥.....
- [الكلام في رقائق الشعر والغزليات] ٦٤٧.....
- [تأويل الصوفية للقرآن بما لا يدل عليه ظاهره
والخلاف في جوازه] ٦٤٩.....
- [ذكر تعظيم الأشجار والقبور] ٦٥٩.....
- [ذكر الموالد وبعض الأذكار المتبدعة] ٦٦٥.....
- [عودة إلى الكلام على التوسل والاستغاثة بالأموات
والبناء على القبور وغير ذلك] ٦٦٩.....
- [الكلام على المنع المعروف عند القبائل] ٦٨٩.....
- [الكلام على باقي فرق الروافض والخوارج ممن لم يذكرها
في الفصل الأول] ٦٩٣.....
- [الاختلاف في حال المطرفية من المهادوية الزيدية والرد على
بعض عقائدهم] ٧٠٣.....
- [الكلام على التجسيم والتشبيه والرؤية] ٧١١.....
- [عودة إلى الجواب على من كفر بالإنزام] ٧١٥.....
- [عودة إلى ذكر المرجئة] ٧٢٧.....
- [قول أهل السنة ومن وافقهم بالرجاء لا الإرجاء] ٧٣٢.....
- [ذكر الخلاف في خلق القرآن] ٧٣٧.....
- [إلزامات الأشعرية وأهل السنة للمعتزلة] ٧٤١.....
- [ذكر الحشوية] ٧٤٥.....
- [عودة إلى ذكر بعض الفرق] ٧٥٣.....
- [الحمزية] ٧٥٣.....
- [الخلفية] ٧٥٣.....
- [الكوزية] ٧٥٤.....
- [الكنزية] ٧٥٤.....
- [الشمراخية] ٧٥٥.....
- [الميمونية] ٧٥٥.....
- [الإسحاقية] ٧٥٦.....
- [المنصورية] ٧٥٦.....
- [الخطابية] ٧٥٦.....
- [المفوضة] ٧٥٧.....
- [الخشبية] ٧٥٧.....
- [التاركية والساكنية] ٧٥٧.....
- [العمدية] ٧٥٧.....
- [الساكنية] ٧٥٨.....

| | | | |
|----------|------------------------------------|----------|---|
| ٧٧٣..... | الفهارس العامة | ٧٥٨..... | [السارقية] |
| ٧٧٥..... | فهرس الآيات | ٧٥٨..... | [الوزنية] |
| ٧٨٧..... | فهرس الأحاديث | ٧٥٨..... | [ومنهم من يقول: إن أموال الناس قد التبست] |
| ٧٩٣..... | فهرس الأعلام | ٧٥٩..... | [الحرقية] |
| ٨٠٩..... | فهرس الأشعار | ٧٥٩..... | [الفانية] |
| ٨١٣..... | فهرس الفرق والطوائف والأمم | ٧٦١..... | الخاتمة في ذكر الفرقة الناجية |
| ٨١٧..... | فهرس الأماكن | ٧٦٩..... | التأريج |
| ٨١٩..... | فهرس مراجع ومصادر الدراسة والتحقيق | ٧٦٩..... | أهم النتائج التي توصل إليها الباحث |
| ٨٥١..... | فهرس الموضوعات | ٧٧١..... | التوصيات |

